

### (المجزء الخامس)

من حاشية الامام العلامة الهمام  
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد  
ابن يوسف الرهوفى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى  
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الخليل  
أبى المؤدة خليل رحم الله الجميع  
انه قريب سميع

---

وبها مشتمل حاشية العلامة الوحيد الاوحد القريد الاسعد المبارك الميمون  
أبى عبد الله سيدى محمد بن المدنى على تكون سقى الله ثراه بوابل الرحمة  
وأعاد علينا من بركته ما يعم الامة آمين

---

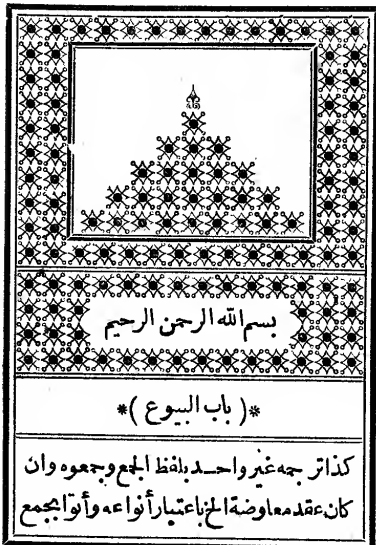
(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٦ هـ

هجريه

\* بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \* (باب البيوع) \* قال مقيد عفا الله عنه  
 جعوه جمع كثرة لكثرة أنواعه وان كان عقده معاوضة الخ كما أشار له ح فأنظره و قول ز وقول بعضهم يكتفي بربع العبادات  
 الخ قال خيتي يتعين جملة على خواص العباد المتجربين عن الدين حتى حكى عن أبي بكر الكنا في أنه كان إذا بلغه عن فقير أنه  
 مشى خطوة في طلب الرزق هجره و يقول أنه خرج عن الطريق وأنما شأن الفقير أن تتبعه الدنيا اه و قول ز فيجب على كل  
 أحد الخ مثله في ح وقد ساق خش عبارته من قوله هذا أول النصف الثاني في قوله وعمومه في هذا الزمان وزاد ح عقبه  
 متصلا به ما نصه قال سيدي أبو عبد الله بن الحاج في المدخل في فصل خروج العالم إلى قضاء حاجته في السوق فينبغي له بل يجب عليه  
 أنه إذا اضطر لقضاء حاجة في السوق أن يشر ذلك بنفسه فإن فعل ذلك فقد أتى بالسنة على وجهها وبرئ من الكبر وان عاقبه عائق  
 شرعي استتاب من له علم بالأحكام في ذلك وليحذر من هذه العوائد الرديئة التي يفعلها بعض من فسب إلى العلم فحبذ بعضهم بحث  
 في مسائل البيوع في الرويات وغير ذلك في الدرس ويستدل ويجوز وعنه ويكره فإذا قام أرسل إلى السوق من يقضى له الحاجة  
 صياصغا كان أو كبيرا أو عبدا أو جارية أو غيرها ممن لا علم لهم بالأحكام الشرعية وفي السوق ما قد علم من جهل أكثر المتبايعين



بالأحكام الشرعية ومن الأشياء التي لا يجوز شراؤها وفي خيتي ما نصه  
 قال القباب لا يجوز للإنسان أن يجلس في السوق حتى يعلم أحكام البيع  
 والشراء وبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بضرب بالدرّة من بقعه في السوق  
 قد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بضرب بالدرّة من بقعه في السوق  
 وهو لا يعرف الأحكام ويقول لا بعه في سوقنا من لا يعرف الربا أو كما كان  
 يقول وقد أمر بالشرح الله بقيام من لا يعرف الأحكام من السوق لئلا  
 يظلم الناس الربا سمعت سيدي أبا محمد رحمه الله تعالى يذكر أنه أدرك  
 بالمغرب المحتسب عثماني على الأسواق ويقف على كل دكان فيسأل صاحبه  
 عن الأحكام التي تليزمه في سلعه ومن أين يدخل عليه الربا فيأهله وكيف  
 يتحرز منها فان أجابه بأقاصد الدكان وان جهل شيئا من ذلك أقامه من الدكان  
 ويقول لا يمكنك أن تقعد في سوق المسلمين نظم الناس الربا وما لا يجوز  
 اه ألا ترى أنه قد ذهب بعض العلماء إلى أنه يكره أن يستظل بجدار  
 صديق مع الأحكام كانت أذالك ظاهرة جليلة لمعرفتهم بالأحكام فعلى هذه  
 الفتوى فيحرم اليوم ذلك على الإطلاق غالب الجاهل بالأحكام وتصرف

البائع والمشتري بما لا ينبغي في جل البياعات فالحكم في الجميع اليوم حكم الصيرفي اذ ذلك على  
 ما تقدم اه وقد أخرج الترمذي من فروع الألبيع في سوقنا الامن قد تنقته في الدين والى ذلك أشاره الامة البركة أبو سالم العياشي  
 رحمه الله تعالى في نظمه لبيوع ابن جماعة بقوله

لا تجلس في السوق حتى تعلم \* ما حل من بيع وما قد حرّم  
 لنفسه أو غيره فليعرفا \* حكم الذي في فعله تصرفا  
 وأشار إليه أيضا أبو زيد النحاس في نظمه لبيوع ابن جماعة بقوله  
 ولم يجوز جلوسه في الشرع \* حتى يكون عارفا بالبيع  
 وهو كذا في كل حكم يجهله \* في نفسه في كل شيء يفعله  
 ولم يجوز أن تدفع الاموالا \* لرجل لا يعرف الحلّالا  
 وقال على كرم الله وجهه من البحر قبل أن تنقته فقد ارتكز في الربا ثم ارتطم أي غرق فيه وعن الفضل رضي الله عنه ما من  
 تاجر ليس بفقيه الا كل الربا شأنا وأبى وقال في قوت القلوب قد كان عمر رضي الله عنه يطوف في الأسواق ويضرب

بعض التجار بالدره ويقول لا يبيع في سوقنا الا من تفقه والا كل الربا شاء وأبى اه وفي تنبيه المغترين مانصه وقد كان الامام مالك رضي الله عنه يأمر الامراء فيجمعون التجار والسوقة ويعرضونهم عليه فاذا وجد احدهم منهم لا يفقه أحكام المعاملة لا ولا يعرف الحلال من الحرام أقامه من السوق وقال له تعلم أحكام البيع والشراء ثم اجلس في السوق فان لم يكن فقهها كل الربا شاء أم أبى قال وكان مالك بن دينار رحمه الله تعالى يقول السوق مكترة للامام مفسدة للدين وكان ابن السكيت رحمه الله اذا دخل الى السوق يقول يا أهل السوق سوقكم كاسد وخياركم حاسد ويحكمهم فاسد فاستيقظوا لانفسكم وقال عليه السلام ان الله لم يكل على بيت المقدس بنادي كل يوم الا من أكل حراما لم يقبل منه صرف ولا عدل أي فريضة ولا نافلة وقال كل لحم نبت من حرام فالتأرا وأبى وفي التوراة لمن لم يبال من أين مطعمه لم يبال ان الله من أي باب من أبواب النار أدخله وقال عليه السلام الدرهم من الربا أعظم عند الله من مائة نخرة وقال الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من مائة نخرة يربتها في الاسلام وعن عبد الله بن سلام الربا سبعون جرأ وأذناه من زلة مثل اضطياع الرجل مع أمه وروى الحاكم وصححه عن عبد الله أي ابن مسعود مرفوعا الربا ثلاث وسبعون بابا يسرهما مثل أن ينسج الرجل أمه وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا الربا سبعون بابا أذناها كالذي يقع على أمه وروى الطبراني عن البراء بن عازب مرفوعا الربا ثمان وسبعون بابا أذناها مثل اتيان الرجل أمه وان أربى الربا بسطة الرجل في عرض أخيه والاجاع على أن طلب الحلال فرض عن كل مكاف وقد قال عليه السلام طلب الحلال فريضة على كل مسلم وقال امامنا مالك كان الحسن يقول ان استسقيت ماء فسقيته من بيت صيرفي فلا تشربه قال عبد الملك بن حبيب لان الغالب عليهم عمل الربا قال وسمعت أبا بصير بن الفرج بكراهة أن يستظل بظل الصيرفي وفي القوت سئل الحسن البصري عن الصيرفي فقال ذلك الفاسق لا تستظل بظله ولا تصلي خلفه اه وقد قدم تعالى في آية يأياهم الرسل كلوا من الطيبات (٣) وعملا وصالحا لكل الحلال على صالح الاعمال تنبيهها على ان الاتقاع بالاعمال انما

الكثرة لان له أنواعا كثيرة من

يتوصل اليه اذا كان الكسب من حلال لان من أكل الحلال شربت منه عروقه ونشطت للعبادة ووجد لها حلوة ولذة ومزيدا قبل فتهافت للقبول ومن أكل الحرام بعكس ذلك فيخاف عليه أن لا يقبل عله وقد أخرج الحاكم وابن خزيمة وابن حبان من جمع ما لا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان ضرره عليه وروى أحمد عن ابن عمر من اشترى ثوبا بمائة درهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله تعالى له صلاة مادام عليه ثم أدخل اصبعه في أذنيه وقال صمتا لم أكن سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عباد الدين وقوامه طيب المطعم فمن طاب كسبه زكاه ومن لم يطب كسبه خسف عليه أن لا تقبل صلاته وصليانه وموجه جهاده وجميع عمله لان الله تعالى يقول انما يتقبل الله من المتقين وقال أيضا لا يقبل الله صلاته من فبطنه حرام وقال أيضا من أكل لقمة حرام لم يقبل الله منه عمله أربعين صباحا وكان المراد القبول الكامل الذي لا يكون معه عذاب أصلا بناء على أن المراد بالتحقوى في الآية اجتناب كل ما يؤثم ومعلوم أن مذهب أهل السنة أن السيئات لا تحبط الحسنات فمن خواص الحلال قبول الاعمال ومن خواصه التوفيق للعمل الصالح قال في النصيحة وجاء في الحديث من أكل الحلال أطاع الله أحب أم كره ومن أكل الحرام عصي الله أحب أم كره ويقال التوفيق بين الماء والدقيق وقال بعض النصارى كل ما شئت فقله تفعل واحبب من شئت فانك على دينه اه وفي الاحياء عن سهل بن عبد الله من أكل الحرام عصت جوارحه شاء أم أبى علم أولم يعلم ومن كانت طعمته من حلال أطاعت جوارحه ووفقت للخيرات اه وقال في منهاج العابدين أكل الحرام والشبهة مطرود لا يوفق للعبادة لا يصلح لخدمة الله تعالى الا كل طاهر مطهر قال يحيى بن عمار الرازي الطاعة مخزونة في خزائن الله تعالى ومفتاحها الدعاء وأسئله الحلال فاذا لم يكن له مفتاح أسئله فلا يفتح الباب واذا لم يفتح باب الخزانة كيف يصل الى ما فيها من الطاعة ثم قال ان أكل الحرام والشبهة وان اتفق له فعل خيره فهو مردود عليه غير مقبول منه قال ابن عباس لا يقبل الله صلاة امرئ في جوفه حرام اه ومن خواصه تنوير القلب وقد ورد من أكل الحلال أربعين يوما نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة على لسانه والنور اذا دخل القلب انفسح وانشرح وعلا مذكاة التجاني عن دار الغرور والاناة الى دار الخلود والاستعداد للموت قبل نزول القوت كفى الحديث ومن ثم ورد في رواية زهد الله في الدنيا وقال بعضهم من عقل ما يدخل

جوفه عقل ما يدخل قلبه ولا تشوق قلب آكل الحرام أبدا . وقيل من عقل ما يدخل جوفه كان صديقا . وفي طبقات الشجراني عن أبي حنيفة رضي الله عنه لو أن الله قدم لعبد من العباد ما صار به مثل السوط من الجاهدة لم يقبل ذلك منه إلا أن كان يعلم ما يدخل جوفه أحلال هو أم حرام . ومن خواصه استجابة الدعاء وقد سأل سعد بن أبي وقاص النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل الله دعوته مستجابة فقال طيب لقمته . قال سعد ففعلت ذلك فوجدته كما قال . ومن ثم قال ابن حجر إن سبب تحلف الدعاء في أوقات الاجابة أى المضمونة وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء كعدم الاحتراز في المظهر والمشرى والملبس وذكر النفس في شرح الأربعين النووية عن وهب بن منبه قال بلغني أن موسى عليه السلام مر برجل قائم يدعو يتضرع طويلا وهو ينتظر اليه فقال موسى يارب أمانا سمعت لعبدك فأوحى الله اليه يا موسى انه لو بكى حتى تلفت نفسه وورع يده حتى بلغت عنان السماء ما استجبت له قال يارب ثم ذلك قال لان في بطنه الحرام وعلى ظهره الحرام وفي يمينه الحرام اه . وقد أشارناظم يوسج ابن جماعة أعنى أبا زيد التلمساني رحمه الله تعالى الى بعض ما تقدم فقال

الجدالواخذى الحلال \* منور القلوب بالحلال وجاعل الزان على القلوب \* باكملها الرابح الذنوب ولم يجنى في سائر الذنوب \* ما جاء في الرابح من الحروب ومن يطوق حرب العزيز القاهر \* مع رسوله الكريم الطاهر وأمر الله بأكل الطيب \* وهو الحلال عندنا في المذهب وجاء أيضا في الحديث الواضح \* عن سيدنا طلق الشفيع الناصح قال سعد طيبين لقمته \* مهما أردت تستجاب دعوتك من أكل الحلال أربعين \* يوما أطاع ربه يقبضنا وهكذا العكس جاء في الخبر \* فابعد من الربا وحقق النظر فانه يذهب أنوار الـ ~~ذكر~~ \* حتى يصير القلب أفسى من حجر اه . وقال الامام ابن العباد الشافعي رحمه الله تعالى

(٤)

حينيات منع — مدة كما

أشار

وان دعاءك الذي في ماله شبهة \* فآثره اجابته واذبح الى سبل  
وان دعاءك حرام المال دعه وقل \* ان الاجابة حرم واضح الخلل  
النار أولى بلهم بالحرام فما \* أطب طعامك لا تحطم على دغل  
أكل الحديث بنعمي القلوب فلا \* تحدث به ظلمة تنفض الى كل

وقال العارف بالله تعالى سيدي ابن أبي جرة في شرحه على البخاري أن الحرام ترتفع عنه البركة ظاهرا وباطنا أما الباطن فانه يحدث الظلمة في القلب والقسوة وأما الظاهر فانه يحدث الكسل عن العبادة والامتنان بحقه ما منع أن البركة ترتفع عنه حسا لان الحرام الذي يقوم بشئ يستعمل الواحد ولا يكفه والحلال لا بد من ظهور البركة فيه محسوسة ومعنوية وبالحسوسة يستدل على المعنوية في كلا الطرفين فإذا نورل في طعام وقام بشئ منه ما يقوم بالواحد علم أن البركة المعنوية حاصلة فيه بالضمين قال ولهذا كان طعام أهل الخير والصالح أبدأ فيهم من البركة ما ليس في غيره لاجل انهم يحشون عن الحلال أكثر من غيرهم فكانت البركة لديهم ظاهرة باطنة فاستغنوا بذلك على العبادة والاستمرار عليها وتنورت بواطنهم وقل تسببهم في أسباب الدنيا للبركة الحسية والمعنوية الموجودة في طعامهم اه . وقال الشيخ زروق في نصيحته والمحارم الطينة أربعة أكل الحرام كالخنزير والميتة والدم وشرب الخمر من أي نوع كان وهي جماع الانم وأكل المال بالباطل ومنه ما يؤخذ على الغنا والنوح والمدح واللهو بكل شئ لا عوض له ينتفع به في عالم الجسم وأكل الربا والسحت وهو كل ما كسب عن بيع فاسد او كان غسبا أو غشبا أو سرقة أو خيانة أو غشبا أو غشبا ثم قال فيتمين على المؤمن طلب الحلال ومعرفة أحكام البيع والجارق والهدية والصدقة وتبعية الشهية اه . قال العلامة ابن زكري في شرحه اقول ومنه ما يؤخذ على الغنا والنوح أي لانهم اعنوا فلا يستحق فاعلموا الا بالعقاب وقد تقدم في مجتبى السماع فتوى الفقهاء بان الطعام الذي يأكله أهل الغنا المسمون بالفقرامح حرام ثم قال قوله والمدح هذا اذا كان بالباطل وعلى وجه المجازفة في القول والزيادة في الاوصاف والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والمدح وأتاب عليه كافي قضية ~~كعب بن زهير~~ حيث أعطاها البردة المشهورة وذكر جماعة أنه أعطاهم البردة مائة من الابل ثم قال قوله واللهو بكل شئ الخ وهو بالتحض عطف على الغنا . وأفاد أن ما يؤخذ على اللهو ثلاثة أقسام ما لا عوض له أصلا كما يؤخذ على الاخفوكات واطها را صور الجنادية في صورة الحيوانية والاحاديث المستغربة التي لا أصل لها كما يسميه العامة بالقدادية وما له عوض لا تعود منه منفعة على



الجسم كما يؤخذ على آلات الهوى المبتعة فما يؤخذ فيها حرام وماله عوض ينتفع به في الأجسام كما يؤخذ على صور البنات التي يلعب بها البنات في صغرهن قال الآتي في شرح مسلم قال القاضي عياض في قول عائشة كنت ألعب بالبنات الحديث فيه جواز اللعب به وتخصيص التهنيتي عن اتخاذ الصور بها لما فيه من تدريب النساء في صغرهن على النظر في سيئتهن وأولادهن وقد أجاز العلماء بيعها وشراها اهـ فالماخوذ هنا له عوض ينتفع به في عالم الجسم في المال فلا يحرم ثم قال قوله والسحت عطف على الربا أي وكل السحت وفسره بقوله وهو كمال كسب الخ قال في شرح الوغليسية وقد جمع ابن جماعة مقدمة في هذا المعنى يعين على كل متدين في تحصيله أو شرهها القباب رحمه الله شرعا محسبا وبالله التوفيق اهـ وسبب تأليف ابن جماعة لبيوعه المذكور أنه طالب منه أن يؤلف تأليف في التصوف فأنعم به وشرع في تأليف بيوعه فلما أخرجه قيل له في ذلك فقال هذا هو التصوف لأن مدار التصوف على كل الحلال ومن لا يعرف أحكام المعاملات لا يتسلم من أكل الحرام بالربا والبيع الفاسدة فأنفت هذا للتوصل لكل الحلال ومن أكل الحلال فعل الحلال اهـ وقد نقل ز عند قوله وتجارة لارض حرب عن مذهب مالك أنه لا تجوز شهادته التجارية شيء من الأشياء إلا أن يتعلموا أحكام البيع والشراء اهـ وقول ز في فعل متفقا على تحريره من غير علم الخ أي لأن الجهل ليس بعذر ولذا قال في الم رشد ويوقف الأمور حتى يعلم \* والله فيهن به قد حكى وقال ابن العماد الشافعي رحمه الله في منظومة له في الآداب

قف ان شككت ولا تقدم على عمل \* قبل السؤال فان العقل في عقل

ان لم تكن بسؤال العلم محتفلا \* ولا جهمت فقل باضعة الاجل

قال سيدي ابن عباد في رسالته الكبرى ثم ان باب الورع في الحرام قد انسد على الناس بالكلية فلا يلبس بشيء من الأشياء لامن سرقة ولا من خيانة ولا من (٥) خديعة ومن له قهر وغلبة لم يقصر في شيء من الغصب والظلم ولقد كانت هذه الاشياء موجودة قبل اليوم ولكن خرجوا عن السائر في هذه الزمنة وقالوا بألسنة طلمم للفقهاء المتشاكسين بهتيد الاحكام الشرعية اشتغلوا بها أنهم وجدتم حتى يتعلم امنكم أهل الحشر وأما نحن

أشار الى ذلك ح فأنظره

فلا حاجة لنا به الآن انفذ الوعد الحق بفساد الزمان اهـ قال الشيخ زروق والحلال ما جهل أصله وقيل ما علم أصله وقيل وأصل أصله وهذا صعب جدا والارح الاول لانه الاشبه يسير الدين وقال القلشاني اختلف في تعريف الحلال فقيل هو ما لم يعرف أنه حرام وقيل ما عرف أصله والاول ارفق بالناس لاسيما في هذا الزمان قال بعض الأئمة وعندى في هذا الزمان أن من أخذ قدر الضرورة لنفسه وعياله من غير صرف ولا زيادة على ما يحتاج اليه لم يأكل حراما ولا شبهة وقد قال القاسم بن محمد لو كانت الدنيا حراما لما كان لك من العيش ألا ترى أنه يحل كل البسطة وما لا يضر فاطنك بباطنها والآخرة هذا مما لا يكد يختلف فيه والحاصل انه يطلب الاشبه فالاشبه بحسب الامكان اهـ ومراده بعض الأئمة القا كهاني كما في ابن ناجي وسئل بشر الحافي رضي الله عنه ممن أين طعامك فقال آكل مما أنا كائن وأشرب مما نشربون ولكن ليس من يأكل ويبيعي كني يا كل وبضعك وليس من يده قصيرة كني يده طويلة وليس من يصغر اللقمة كني يكبرها وفي شرح الوغليسية قد أجمع الصوفية على وجود الحلال وقالوا لم يكن موجودا لم يكن لا لولا عقوبات لانه لا قوت لهم سواء وإذا عدم الحلال فاصوله عشرة تجارة تصدق وأجرة بضع وأغشاب الارض غير المملوكة وصيد البحر وصيد البر في غير الحرم والاحرام وأقسام الخنازم وأجاسها اذا قسمت بالعدل وأصدقة النساء والموارث ما لم تعلم حرمتها والسؤال عند الحاجة من وجه طبيب اهـ قال غ في تكميله ونظم ذلك بعض من لقيناه من الفضلاء مع زيادة ماء الغفر والهدية من أخ صالح فقال

يا صاحب الحلال الحشر \* عشر أصول وهي صيد البحر ومورث حل وماء الغدر \* ثم هدية الحب قادر من حبسه لله للشكر \* وصناعة التصح بالملك والتجرب بالصدق وصيد الفقر \* ثم السؤال عن شديد الفقر ونبت أرض لم تكن للغير \* والقي يقسم بنفسه جود وانتدرد التعالي بالمهر \* فزاده موافقا للعشر لنص تقييدا لجزولي الخبر \* جوازها بكل خير اهـ وفي شرح الوغليسية لا يلزم السؤال عن مستور الحال وسؤاله عنه اذا به بل يحرم وأسواق المسلمين محرومة على الحلال وكذلك أموالهم حتى يتبين خلافه أو تقوم علامة حسنة عليه اهـ

وفي الجزولي الغالب في مغربنا هذا الحرام لكثرة المكر والغشوبات فيه وكثرة استعمالهم للكره الفاسد لانهم يكررون الارض بما تنبت ولا يؤثرون الزكاة فروعاهم كلها حرام لاجل ما ذكرنا اه والله تعالى التوفيق وقول ز خبر أحمد والطبراني أي وغيرهما كما في ح قال والبيع المبرور الذي بر صاحبه فلم يعص الله فيه ولا به ولا معه قاله الشيخ زروق اه ومعنى لم يعص الله فيه لم يجعله نظراً للمعصية أي لم تكن المعصية متعلقة به ومعنى لم يعص الله به لم يجعله آلة للمعصية أي لم تكن المعصية واقعاً بنفس البيع كبيع الانسان مال غيره بغير اذنه مثلاً ومعنى لم يعص معه أنه لم تقع معصية فصاحبه ٦ قلت وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بيع مبرور أي لا غش فيه (٦) ولا خيانة أو مقبول في الشرع بان لا يكون فاسداً ثم قال واسناده حسن اه

وأخرج الحاكم عن ابن عمر مرفوعاً التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة قال المناوي لجمعه للصدق والشهادة بالحق والنصح للخلق وامتناع الأمر المتوجه عليه من قبل الشارع ومحمل الذم في أهل الخيانة اه وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي سعيد مرفوعاً التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء وأخرج الاصمغاني والديلمي عن أنس مرفوعاً التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة وأخرج ابن التاجر عن ابن عباس مرفوعاً التاجر الصدوق لا يحجب من أبواب الجنة وأخرج الدارقطني عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التاجر الصدوق المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة ذكره عبد الحق وصححه الحاكم كأشار له الشيخ ابن عبد الرزاق العثماني في منظومته في الشهداء بقوله

أقول ز خبر أحمد والطبراني أفضل الكسب بيع مبرور قال ح أخرجه الامام أحمد والطبراني وغيرهما والبيع المبرور الذي بر صاحبه فلم يعص الله فيه ولا به ولا معه قاله الشيخ زروق اه ٦ قلت وانظر قوله فيه وبه ومعصيه هل كل منهما امر ادي غير ما أريد بالآخر وهو الظاهر أولاً وعلى الأول فانظر ما معني كل واحد منهما والذي يقتضيه الوضع اللغوي أن معنى لم يعص الله فيه أي لم يجعله نظراً للمعصية فإذا جعله نظراً لها فليس يعبه مبرور وذلك بأن تكون المعصية متعلقة به ومعنى لم يعص الله به أي لم يجعله آلة للمعصية فان كان آلة لها فليس مبرور وذلك أن تكون المعصية وقعت بنفس البيع كبيع الانسان مال غيره بغير اذنه مثلاً ومعنى لم يعص معه أنه لم تقع معصية فصاحبه ٦ وقوعه خارجة عنه والله أعلم ومثل هذا الحديث في الدلالة على فضل البيع ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التاجر الصدوق المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة ذكره عبد الحق وكأدل هذان الحديثان على مدح الصدوق والبر في التجارة دل غيرهما على ذم ضد ذلك فقد أخرج الترمذي عن رفاع بن رافع أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم الى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم وأبصارهم اليه فقال ان التجار يعشون يوم القيامة فخار الامن اتقوا الله وبروا صدق قال حديث حسن صحيح اه من أحكام عبد الحق \* (فائدة) \* أخرجه البزار عن سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكون ان استطعت أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فانهم معركة الشيطان وبها ينصب رايته اه \* (تنبيه) \* هذا الحديث يفيد أن السوق مؤمنة وفي المحام مائنه والسوق تذكروا وث قال الشاعر \* بسوق كثير رجحه وأعاصره اه منه بلفظه وفي القاموس والسوق معروفة وتذكر اه منه بلفظه وفي المصباح مائنه والسوق يذكروا وث وقال أبو اسحق والسوق التي يباع فيها مؤنثة وهي أفصح وأصح ونصه غيرها سويقة والتذكير خطأ لأنه قيل سوق

وصحح الحاكم في روايته \* التاجر الصدوق في مقاتله قال النووي واختلف في أطيب الكسب نافذة فقبل التجارة وقبل الصناعة باليد وقبل الزراعة وهو الصحيح اه والله أعلم وكأدل هـ ذاعلى مدح الصدوق والبر في التجارة دل غيره على ذم ضد ذلك فقد أخرج الترمذي عن رفاع بن رافع أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى بالمدينة فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم وأبصارهم اليه فقال ان التجار يعشون يوم القيامة فخار الامن اتقوا الله وبروا صدق وقال حديث حسن صحيح اه وأخرجه أيضاً ابن ماجه كالخام وصححه وأخرج أحمد والبيهقي والحاكم وصححه مرفوعاً ان التجار هم الفجار قالوا يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع قال بلى ولكنهم يحلفون فيما تخون ويخدون فيكذبون وأخرج مسدد في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال التاجر فاجر الامن أخذ بالحق وأعطاه

وأخرج البراز عن سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكونن أن استطعت أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فانهم معركة الشيطان وبها ينصب رايته اهـ والسوق مؤشقة ونذكر كافي الصباح والمصباح والقاموس وفي حديث البرازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي البقاع أفضل فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فسأله فقال لا أدري حتى أسأل ثم ذهب وأنى فقال أن الله يخبرك أن خير البقاع المساجد وشورها الأسواق ونحوه عند ابن حبان عن ابن عمر كافي القسطلاني وفي صحيح مسلم أن بعض البلاد إلى الله أسوأها ولذا قال في المدخل وينبغي له أن لا يدخل السوق في أول النهار بل حتى تطلع الشمس وكذلك في عكسه لا يكتب في الدكان حتى تغرب الشمس بل ينصرف قبل اصفرارها لما قد قيل أن أول من يدخل السوق الشياطين ثم يليهم شياطين الانس وعكسه في الانصراف ووجه آخر وهو أن من انصف بذلك غالباً حاله الحرص والاستشراف وهما مذهبان للبركة اهـ وقال في المدخل أيضاً وينبغي له أن لا يكثر من الخلو في السوق إلا أن تدعو ضرورة شرعية إلى ذلك لأن السوق محل عامة للناس ممن لا علم عنده ومحل الشياطين فينبغي للمؤمن أن لا يكثر من ذلك اللهم إلا أن يكون من رجوع إليه فيما يأمر به أو ينهى عنه فلو سهو والحالة هذه درجة يأهل السوق سيما في حق معارفه وأخوانه إذا جالسوه في السوق تبين به المصالح والمفاسد وقد يكون أهل السوق أو بعضهم غافلين عنها فينتبهون إليها بسببه اهـ وبه يظهر الجمع بين ما هنا وبين ما يأتي والله أعلم وفي القوت ولا تعدن في السوق لغيرة كراهة عز وجل أو غير ما عايش فقد (٧) كره ذلك اهـ وقال العلامة ابن زكري على قول البخاري باب ما ذكر في

نافقة ولم يسمع نفاق غيرها اهـ منه بلفظه قول زكايد عليه لفظ أحدكم وأخيه قال تو لا دليل في لفظ أحدكم ولا في لفظ أخيه على أن البيع في الحديث بمعنى الشراء وكونه فيه بمعنى الشراء غير متعين ولا راجح وإن جزم به ح ومن تبعه والحديث في مسلم عن ابن عمر من فوجا بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له وعن أبي هريرة بلفظ لا يبيع المسلم على سوم أخيه الحديث قال القاضي عياض وما في بعض الروايات من قوله لا يبيع أحدكم على بيع أخيه قيل معناه الشراء والأولى جملة على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص يرضه في سلعة أخيه اهـ وقطع الأبي بهذا في كتاب البيع اهـ بخي قلت أما قوله أنه لا دليل في لفظ أحدكم ولا في لفظ أخيه على أن البيع في الحديث بمعنى الشراء فواضح وأما قوله رضى الله عنه وكونه فيه بمعنى الشراء غير متعين ولا راجح فقد يقال عليه بل هو راجح لوجوه أحدها ما وقع من الزيادة في لفظ

ابن عمر أن ابليس يقول لولده لتبورا لتبورا سربك فأنشأ صاحب الأسواق وزين الكذب والخديعة والمكر والخيانة والحلف وكن مع أول داخل فيها وآخر خارج منها اهـ وقال في تنبيه المغترين ومن أخلاقهم رضى الله عنهم اجتناب الجلوس في السوق لبيع أو شراء إلا بعد معرفة أحكام الشرع في المعاملات وغلبة ظنهم أن أحدهم لا يشتغل بذلك عن أعمال آخره لأن كل ما يشتغل عن الله فهو مشغوف على صاحبه في الدنيا والآخرة وكان أبو الدرداء رضى الله عنه يقول أياكم ومحالسة السوق قائما تلهى وتلفي وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تنظر وإلى ظاهر ثياب التجار والسوق فإن تحتها ذنابا كسرة وكان أيضاً يقول أياكم ومحالسة الأغنياء وقراء الامراء والسوق وكان قتادة رحمه الله يقول عجبا للتاجر كيف يسلم وهو بالنهار يخلف وبالليل يحسب وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول نعم التاجر الذي تكون الدنيا عليه ساخطة والآخرة عنه راضية فقد بلغنى أن ابليس اعنه الله قال يارب ابن أجب عني قال الحمام قال فام صايدى قال النساء قال فامرئى قال الشعر قال فابن أجب عني مجلسي قال الأسواق اهـ فانظروا أبخى ذلك ولا تمدح تاجرا حتى تراه يسلم من الآفات والشبهات والحمد لله رب العالمين اهـ وقول زكايد لا يبيع الخ هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر راجعا بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له وعن أبي هريرة بلفظ لا يبيع المسلم على سوم أخيه الحديث قال عياض وما في بعض الروايات من قوله لا يبيع أحدكم على بيع أخيه قيل معناه الشراء والأولى جملة على ظاهره اهـ وقول زكايد عليه لفظ أحدكم وأخيه الخ فيه نظر بل لا دليل فيها على ذلك نعم يرجح محل البيع على الشراء في الحديث وجوه منها زيادة النسائي

حتى يتباع أو يذروا أخرجه كذلك الدارقطني (٨) وزاد الا لغنائم والموارث فتأملوه ومنه راية لا يسم المسلم على سوم أخيه

حدث ابن عمر فقد أخرجه النسائي بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يتباع أو يذروا أخرجه كذلك الدارقطني وزاد الا لغنائم والموارث كما في أحكام عبد الحق ولا خفاء أن قوله صلى الله عليه وسلم حتى يتباع يدل على أن معنى لا يبيع لا يستر وكذا قوله فيما انصرف به الدارقطني الا لغنائم والموارث كما يظهر بأدنى تأمل فانما الله جرم بذلك غير واحد من الأئمة مع كونه مرويا عن الإمام في الموطأ قال في المنتقى مانصه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض يريد والله أعلم لا يشتري والعرب تقول اشتريت بمعنى بعث قال الله تعالى وشروا بهن بخص دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين وقال ابنس مشروا به أنفسكم لو كانوا يعلمون قاله ابن حبيب وقال انما انتهى لامشتري دون البائع ونحوه هذا روى أبو عبيد عن أبي عبيدة وأبي زيد قال أبو عبيدة ليس للعبد وجه غير هذا عندي لان البائع لا يكاد يدخل على البائع وانما المعروف أن يزيد المشتري على المشتري وأنشد بعضهم الخطيئة

\* وبعت بدينار العلاء ممالكا \* يريد اشتريت ثم قال بعد كلام مانصه فصل وقول مالك أن معنى ذلك أن لا يسوم الرجل على سوم أخيه اذا كان قد ركن البائع الى السائم مما يعرف به أنه قد اراد مباحته ظاهره ان البيع في الحديث بمعنى الشراء اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه وتفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض هو أن يسوم على سوم أخيه اذا ركن البائع الى السائم وجعل يشترط وزن الدنانير ويترا من العيوب وما أشبه ذلك مما يعرف أن البائع اراد مباحته وأما السلعة توقف للبيع فسام فيها غير واحد فلا بأس بذلك اه منه بلفظه ثم ذكر كلام ابن حبيب المتقدم في كلام الباجي وسلمه ولم يحكم غيره وهذا أيضا جرم الميطي في اختصار الميطي مانصه وروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سومه أي لا يشتري على شراؤه وهذا اذا ركن البائع ووافق في الثمن ولم يبق الا العدة فاما قبل التراكن فلا بأس به اه منه بلفظه وكلام الباجي يفيد أنه لم يقل أحد قبله بحمل الحديث على ظاهره فانه قال متصلا بيت الخطيئة الذي قدمناه عنه آفاما مانصه قال القاضي أبو الوليد وعندى أنه يحتمل أن يحمل اللفظ على ظاهره فمنع البائع أيضا من أن يبيع على بيع أخيه اذا كان قد ركن المشتري اليه ووافقه في ثمن سلعته ولم يبق له الا تمام العقد فيأتي من يصرفه عن ذلك بأن يعرض عليه غيره على غيره وجه الارخاص عليه وانما اجل ابن حبيب على ما قاله لان الارخاص مستحب مشروع فاذا أتى من يبيع بأرخص من بيع الاول فلا منفع في ذلك عنده والله أعلم اه منه بلفظه فانظر قوله وعندى الخ فانه يفيد ما قلناه ولم ينسب أبو عمر جله على ظاهره فقط للثوري وعزا المالك وأصحابه جله على الشراء والبيع قال في الفقه مدني شرح حديث ثامن لنافع عن ابن عمر مانصه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وغيره لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه عند مالك وأصحابه معنى واحد كله وهو أن يستحسن المشتري السلعة ويهواها ويركن الى البائع

ورواية البخاري لا يتباع الرجل على بيع أخيه ومنها جرم غير واحد من الأئمة بذلك مع كونه مرويا عن الإمام في الموطأ ومنها أن جله على ظاهره يحوج الى التقييد بان لا يقصد بذلك الارخاص والا فلا نهى بل هو اذ ذلك مستحب كما في المنتقى فتحصل أن ما جرمه ح ومن تبعه هو الراجح خلافا لتو وقول مب عن ابن حبيب وأبي عبيدة أي بالهاء كما عند الباجي في منتقله فالتلا رواه عنه وعن أبي زيد أبو عبيدة أي بغيره وقول مب عن الباجي وعندى أنه يحتمل الخ يفيد أنهم لم يقل أحد قبله بذلك ولم ينسب أبو عمر جله على ظاهره فقط للثوري وعز المالك وأصحابه جله على الشراء والبيع وبجمله على الشراء جرم في الصحاح والمصباح انظر الاصل والله أعلم قلت وقال الابي اذا كانت الهة مابوذي اليه من الضر فلا فرق بين السوم على السوم والبيع على البيع كأن يعرض بائع سلعته على مشتري راكن للاول قال الشيخ أي ابن عرفة وعندى أن الاول اذا كان كسبه حراما جاز السوم على سومه أي والبيع على بيعه قياسا على الخطيئة اه وقول ز ومثل الآية الخ مثلها أيضا ولبس مشروا به أنفسكم ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله قال في المنتقى والعرب تقول اشتريت بمعنى بعث وما في خشي من أن بين شري واشتري فرفا ونحوه في ح

وقول مب لان العين مخصوصة بالمسكوك يعني عند ابن عرفة وفي المصباح (٩) والصاح ما يشهد له وسبق أن طريقة

ابن الحماجب والاكثر عدم قصرها على المسكوك وفي القاموس ما يشهد ويستفاد من كلام ابن عرفة أن المسكوك لا يسلم فيه وصرح بذلك في تعريفه لاسلم وسلم كلامه ح وغيره وبحث فيه أبو علي بأنه خلاف كلام عبد الوهاب والباجي وعباس لكن ما نقله عن عباس ليس صريحاً في ذلك ولفظه يجوز سلم الطعام في القاموس لاحتمال بانه على أن القاموس عروض وهو قول قوي والظاهر أن المراد البيع لا جيل وان سمي سلماً تسعيراً فلا يشترط كون الاجل نصف شهر خلافاً لابي علي والله أعلم (بما يدل الخ) قلت قول مب بل ذلك عام عند ابن عرفة أى في كل ما وجد فيه العطاء من جانب دون آخر ولو اتفق بينهما بالقول خلافاً لقصر ز له على ما اذا تجرد عن القول أمان وجدته المعاطاة من الجانبين فهو لازم كما ينسبده قول ابن عرفة فهي متحلة قبل قبض المبيع فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة انما هي بالمعاطاة يعني وان وجد معها قول من الجانبين أو من أحدهما مكسرة وله أعطى بدرهم ستمائة يقول لا تخرم فهو تابع ثم الظاهر أن هذا انما هو فيما يسهل تسعير ونحوه مما لا تقع فيه مكابسة وأما ما يقع فيه المكابسة ثم يحصل ما يدل على الرضا بعد ما فهو لازم قطعاً وان لم يقع قبض أصلاً وبذلك لا أول

ويميل اليه ويتركان في التمن ولم يبق الا العقد والرضا الذي يتم به البيع فإذا كان البائع والمشتري على هذه الحال لم يجوز لاحد أن يعرضه فيعرض على أحدهما ما يقسده ما هما عليه من التسايع فان فعل أحد ذلك فقد أساء وبس ما فعل وان كان عالماً بالنتي عن ذلك فهو عاص لله ثم قال وقال الثوري في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض أن يقول عندي خبري منه اه منه بلفظه وفي الصاح ما نصه وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه يعني لا يشتري على شراء أخيه فانما وقع انتهى على المشتري لا على البائع اه منه بلفظه وفي المصباح ما نصه وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أى لا يشتري لان انتهى انما يقع على المشتري لا على البائع يدل رواية البخاري ولا يتأتى الرجل على بيع أخيه ويؤبد بحرم رسوم الرجل على سوم أخيه اه منه بلفظه ثالثاً أن حمل البيع على ظاهره يحتاج معه الى التقييد بأن لا يقصد بذلك الارخاص والا فلا انتهى بل هو أن ذلك مستحب كما تقدم في كلام الباجي وما لا يحتاج الى تقييد أولى مما يحتاج اليه قصص أن ما جزم به ح ومن تبعه هو الرابع والله أعلم وقول مب في جوابه عن بحث ح مع ابن عرفة لان العين مخصوصة بالمسكوك يعني على اصطلاح ابن عرفة فذهبنا على مذهبه والافسأى أن طريقة ابن الحماجب والاكثر عدم قصرها على المسكوك فلو نهى مب على هذا السلم من إيهام أن ذلك متفق عليه أو هو مذهب الاكثر وقد سبق أبو علي الى هذا الجواب وأتى به على الصواب ونصه والجواب عن ذلك أن مراده بالعين هو المسكوك لانه هو مذهب اه منه بلفظه قال نو وفي المصباح ما يشهد ما أفاده كلام ابن عرفة من قصر العين على المسكوك وفي القاموس ما يفيد الاطلاق اه منه يجي قلت وظاهر كلام الصاح كالصاح \* (تنبيه) استفيد من كلام ابن عرفة أن المسكوك لا يسلم فيه وصرح بذلك في السلم لانه عرفه بقوله عقد يوجب عمارة بغير عين اه وقد سلم كلامه ح وغير واحد وبحث فيه أبو علي بان ما قاله خلاف كلام القضاة الثلاثة عبد الوهاب والباجي وعباس قلت وما نقله عن عبد الوهاب والباجي هو صريح في ذلك وأما ما نقله عن عباس فانه ليس صريحاً في ذلك ولفظه وقال عباس في تنبيهه يجوز سلم الطعام في القاموس اه منه بلانظرو ولا دليل فيه لما قاله لاحتمال ان يكون ذلك بناء على ان القاموس عروض وهو قول قوي فتأمل بالنساق ثم قال أبو علي ما نصه وهذا أمر عجيب من هؤلاء القضاة الاجلة الثقات اتفقوا على هذا ولم يكلم الناس على هذا إثبات ولا نفي ولا ابطال ولا تصحيح مع أن الفرق تقدم اه وأشار الى قوله قبل فان قلت هل يظهر فرق في المعنى لان لقائل أن يقول هذا كلام في التسمية والافلا فرق من جهة المعنى قلت ربما يظهر فرق من جهة المعنى وبيان ذلك أنا اذا قلنا هذا سلم لابد أن يكون الاجل نصف شهر ولا كذلك ان قلنا يبيع لاجل فافهمه من هذا اه منه بلفظه قلت تأملنا ما انصاف فلم يظهر لنا فرق من جهة المعنى لان ما ذكره مبني على تسليم أن هناك ضرورة دل المعنى على

(وان بمعاطاة) قول ز في الفرع الاول نظرا لسبق ظلم البائع الخ يقتضي انه اذا كان غير ظالم ككونه وارثا غاصب ولم يعلم والمشتري علم انه لا يرجوع له عليه وانظر النص في ذلك وقول ز للشخص ايضا ان يشتري قوت سنة الخ يدل عليه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة من فعله عليه الصلاة والسلام قال الابي في شرح مسلم قال القرطبي وهو يدل على أن ادخارا يحتاج اليه لا ينافي التوكل قلت كان ابن زيتون من متأخري التونسيين يقول ان ادخار قوت عامين تونس لا ينافي التوكل لفساد اعرابها وعدم أمن المطر بها وذكر عياض في المدارك أن أبابكر الأبهري أخرج في آخر حياته ألف مثقال وقرقه على تلامذته وكانوا جماعة وافرة ومنهم أبو بكر الباقلائي وآثره (١٠) منها بمائة مثقال وقيل له هلاقرقه قبل اليوم قال عهدي بأبي بكر الصيرفي

وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثر ثباته رأيته يكتب الرفاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوف الوقوع في مثل ذلك وقال لي وما الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة في الكبر ما بت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حس من الربيع ما يفرق من أكرته في آخر كل شهر نحو الاثنين والعشرين دينار ذهباً كبيرة والله يتقبل من الجميع اه قلت قال الابي وبالجملة فهذا المعنى يرجع للأسباب الضرورية وتقدم أن اتخاذها غير منافی للتوكل اه يعني لأن التوكل قطع النظر عن الأسباب ثقة بسبب الأسباب لترك الأسباب بالكلية وفي حاشية الشيخ العارف أبي زيد القاسمي رحمه الله تعالى على البخاري مانصه قوله كان يسع فخل بني الضر ويحبس لاهله قوت سنتهم قال ابن حجر التقييد بالسنة اتجاها من صورة الواقع لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى

انها سلم فيشترط فيها ان يكون الاجل نصف شهر فأعلى وصورة دل المعنى على انها يسع لاجل فلا يشترط فيها ذلك وذلك غير مسلم فان من دفع ثوباً في عشرة دراهم مثلاً موصوفة في الذمة إلى أجل لم تر معني يدل على أن فعله ذلك سلم فيجب أن يكون الاجل نصف شهر أو يسع لاجل فلا يشترط ذلك وما أشار إليه أبو علي بعد ما قدمنا عنه عما يفيد الفرق لا يخرج عن كونه قوتاً للفظيا فانه قال متصل بلاقوله قبل مع أن الفرق تقدم مانصه وأيضاً اذا قال أسلم لك ثوباً في عشرين ديناراً الى شهر هذا سلم لأن لفظ السلم يعتبر في هذا كما اعتبر في مسئلة الآتية وان قال بعثك ثوباً بعشرين الى أجل فهو يسع الى أجل واحد ابن عرفة السلم بقوله عقيد وجب عمارة ذمة بغير عين خلاف كلام القضاة الثلاثة اه منه بلفظه فتأمل منه متحداً ما قلناه حقاً والله أعلم (وان بمعاطاة) قول ز في الفرع الاول ولكن له الرجوع بالنقن اذا استحققت من يده على المشهور نظرا لسبق ظلم البائع الخ لعلمه يقتضي ان البائع اذا كان غير ظالم كما اذا كان وارثاً غاصب مثلاً لم يعلم والمشتري علم انه لا يرجوع له عليه وانظر النص في ذلك وقول ز للشخص ايضا ان يشتري قوت سنة الخ يدل عليه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة من فعله عليه الصلاة والسلام \* (فائدة) \* قال الابي في شرح مسلم مانصه قال القرطبي وهو يدل على أن ادخار ما يحتاج اليه لا ينافي التوكل قلت كان ابن زيتون من متأخري التونسيين يقول ان ادخار قوت عامين تونس لا ينافي التوكل لفساد اعرابها وعدم أمن المطر بها وذكر عياض في المدارك أن أبابكر الأبهري أخرج في آخر حياته ألف مثقال بأسماء تلامذته وكانوا جماعة وافرة وكان من جلهم القاضي أبو بكر الباقلائي وقرقه عليهم وآثر الباقلائي فاعطاه منها مائة مثقال وقيل له لم ادخرتها الى اليوم وهلاقرقه قبل اليوم قال عهدي بأبي بكر الصيرفي وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثر ثباته رأيته يكتب الرفاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوف الوقوع في مثل ذلك فاما اليوم فلا حاجة لي بها وقال لي وما الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة في الكبر ما بت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حس من الربيع ما يفرق من أكرته في آخر كل شهر نحو الاثنين والعشرين ديناراً ذهباً كبيرة والله يتقبل من الجميع

السنة لانه كان اماناً وما مشيراً فلو قدر أن شيئاً مما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لاقتضى الحال اه

جواز الادخار لاجل ذلك والله أعلم ثم قال أي ابن حجر واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق قال عياض أجازة قوم واحتجوا بهذا الحديث ولا حاجة فيه لانه انما كان مغل الأرض ومنعه قوم الا ان كان لا يضرب بالسعر وهو محتج به رافقاً بالناس ثم حمل هذا الاختلاف اذا لم يكن في حال الضيق والا فلا يجوز الادخار في تلك الحال أصلاً اه قال ابن أبي جرة في هذا الحديث ان ادخار قوت العيال سنة لا يخرج فاعله من طريق الزهد ثم قال وفيه دليل على أن ما زاد على ادخار قوت سنة للعيال فليس من التوكل وهو مخالف لقول ابن حجر السابق ان السنة صورة للواقع هذا وقد قسم الصوفية الادخار الى ادخار الظالم وهو ما كان بخلاً واستكثاراً

ومباهاة واقتزارا الى ادخار المقتصد وهو ما كان صوناً عن الاضطراب لالعدة بل للضعف والعجز عن مقام اليقين وحال المتوكلين  
ولذلك قال في الاحياء الافضل عدم الادخار الا لمن يشتغل قلبه عن الذكرو الفسرك بعدمه فالادخار في حقه أولى لان المحذور كل  
ما يشغل عن الله وليس الدين مذمومة لعينها اه والثالث حال السابق من أهل الحضرة والتفويض والتسليم لا تعلق له بغير  
الله ولا استناد له سواء فلا يمكن منه ادخار اذ ليس له مع غير الله قرار وهذا (١١) في حق نفسه بخلاف عياله فإنه قد يدخل لهم

تسكين القلوبهم واسقاط الحكمهم  
عنه ليتفرغ لربه وهو في ذلك قائم  
بمحكم ربه راع لرعيته التي هو  
مسؤول عنها وقد ادخر عليه الصلاة  
والسلام وهو امام السابقين لعياله  
قوت سنة ليس ذلك وعلى الجملة  
فيدخر الميعل قوت سنة على أن  
الارزاق تكرر كل سنة أما ثبات  
البيت فيدخر لا كثر والله أعلم صح  
اه وقال ابن الساطي في حاشية  
مسلم مانه قوله فكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بأخذ منه نفقته  
سنة عياض فيه جواز ادخار قوت  
سنة لم يكن صلى الله عليه وسلم  
يدخر لنفسه شيئاً وانما يدخر لغيره  
وفيه أن الادخار لا بدح في التوكل  
ولا بخلاف في جواز ادخار ما يرفع  
الانسان من أرضه واختلف في  
ادخار ما يشتري من السوق اه  
وقول زلانهما تعقدوان لم يحصل  
الرضا الخ قد يقال ان الرضا من  
الواهب قد حصل أولاً لانه دخل  
على لزوم القيمة له فعدم رضاه بها بعد  
بعدهما والله أعلم وقول ز  
أو اشترى كثيراً وقت السعة الخ هذا  
لا خلاف فيه ان اشتراؤه من البلد  
وأما اذا جلبه أو كان من زراعته  
ففيه خلاف ونحوه ان لم يحق

اه منه بل نظمه وقول ز وفي الطعام حيث لا ضرر خلاف يقتضي أن الخلاف لم  
يعتمد منه شيء وليس كذلك بل الجواز هو المشهور ومذهب المدونة واختيار القسيمي  
وفي المسئلة أربعة أقوال ففي رسم اغتسل على غير نية من سماع ابن القاسم من كتاب  
الجامع الثالث من البيان مانه قال وسعت أن رجلاً كان عنده طعام كثير فغلا  
الطعام فأنى الناس يغبطونه بذلك فقال انى أشهدكم انه للناس بما أخذته فقال أجمع  
الناس يغبطون قال القاضي في قوله هو للناس بما أخذته دليل على أنه اشتراه في وقت  
لا يضرب شراءه بالناس اذ لو اشتراه في وقت يضرب شراءه بالناس لكان ما فعل من اعطاه  
لهم بما اشتراه هو الواجب عليه اذ لا اختلاف انه لا يجوز احتكار شيء من الاطعمة  
في وقت يضرب احتكاره بالناس وأما في وقت لا يضرب احتكارها فيه بالناس ففيه أربعة  
أقوال أحدها اجازة احتكارها كلها القمع والشعير وسائر الاطعمة وهو مذهب  
ابن القاسم في المدونة والثاني المنع من احتكارها جملة من غير تفصيل لا تار  
الواردة في ذلك عن النبي عليه السلام لا يحتكر الا خاطئ وهو مذهب مطرف وابن  
المجاشون والثالث اجازة احتكارها كلها ما عدا القمع والشعير وهو دليل رواية  
أشهب عن مالك في رسم البيوع الاول من كتاب جامع البيوع والرابع المنع من  
احتكارها كلها ما عدا الادم والقوا كوالسمن والعسل والتين والزبيب وشبه ذلك  
وقد قال ابن أبي زيد في مذهب السهم مطرف وابن المجاشون من أنه لا يجوز احتكار شيء  
من الاطعمة معناه في المدونة ألا يكون الاحتكار أبداً الا مضر باهل القلة الطعام بها  
فعلى قوله هم متفقون على أن علة المنع من الاحتكار تغلبه الاسعار وانما اختلفوا في  
جوازها لاختلافهم باحتدادهم في وجود العلة وعدمها ولا خلاف بينهم أن ما عدا الاطعمة  
من العسقر والكتان والحناء وشبهها من السلع يجوز احتكارها اذ لم يضرب ذلك بالناس  
وبالله التوفيق اه منه بل نظمه ومانسه لابن القاسم في المدونة نسبته غير واحد لما فيها  
قال ابن نونس في كتاب التجارة الى أرض الحرب نقلا عن المدونة مانه قال مالك  
والحكمة في كل شيء من طعام أو ادام أو كان أو صوف أو عصفر أو غيره ما كان احتكاره  
يضرب بالناس منع محتمكهم من الحكمة وان لم يضرب ذلك بالاسواق فلا بأس به اه منه  
بل نظمه ومثله في تهذيب البرادعي بحرفه قال ابن ناجي في شرحه مانه وما ذكر من  
الجواز فيما اذا لم يضرب في غير الطعام والادام لا خلاف فيه وأما ما ذكر فيه فهو المشهور وبه  
الفتوى اه محل الحاجة منه بل نظمه ومانسه للاخوين هو مالك أيضاً من روايتهما كما

بحسبه هلاك النفوس انظر الاصل وقول ز وفي الطعام حيث لا ضرر خلاف يقتضي عدم ترجيح شيء منه مع أن المشهور  
ومذهب المدونة الجواز وبه الفتوى وهو أحد أقوال أربعة ثانيها المنع مطلقاً ثالثها الجواز فيما عدا القمع والشعير رابعها  
المنع فيما عدا الادم من القوا كوالسمن والعسل والتين والزبيب وشبه ذلك ذكرها ابن رشد قائلاً ولا اختلاف انه لا يجوز  
احتكار شيء من الاطعمة في وقت يضرب احتكاره بالناس اه

وقول مب أمان اشترى ما يضيّق الخ ما ذكره من أخذ منه بما اشتراه به مثله في البیان ونقله اللخمي عن مالك وقول مب  
وأمان اشتراه وقت السعة الخ مبني على المشهور من جواز الاحتكار حينئذ وما على المنع مطلقاً فإنه يباع عليه بما اشتراه به مطلقاً  
وقول مب ونحوه للخمى الخ ابن عرفة الاستحباب هو مقتضى تعليل اللخمي بالارتفاق لانه مصلحة راجحة سالمة عن مضرة الناس  
ان كان فاعله لا يتنى غلامه اه قلت وذكر الابی أنه لا يجوز زفني الغلاء قال وأما الفرح به لبيع الانسان ما عنده فكان الشيخ  
يقول لا يحرم قال ابن الساط وفي القراني ما نصه يحرم التبرص بالطعام لا يتظار الغلاء لان رفع السوم المعتاد والاعتقاد في ذلك  
على النية فني تعلقت بضرراً حدرمت \* (تنبيه) قال عليه السلام لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه المؤمن ما يحب لنفسه  
القراني وهو محمول على الامكان اذ لو كان اشاف مسافر في البحر لجهتين متضادتين فمن المتعذر ان يتنى أحدهما الربح التي  
يتفجع بها الآخر بل لا يتنى الا الربح التي (١٣) يتبع الآخر بسببها من السفر قال فيظهرهم هذه القاعدة ان الحق قول مالك

في ابن يونس وغيره ونص ابن يونس ابن حبيب وكان مطرف وابن الماجشون لا يريان  
احتكار الطعام في وقت من الاوقات الا مضراً بالناس ويذكر ان مالك كرهه اه منه  
بلفظه وقول مب بعد نقله كلام ابن العربي في العارضين ونحوه للخمى يقتضى أن  
الخمى جرم بالاستحباب كما جرم ابن العربي والذي لا يربح لانه مصلحة راجحة سالمة عن مضرة الناس  
الاستحباب هو مقتضى تعليل اللخمي بالارتفاق لانه مصلحة راجحة سالمة عن مضرة الناس  
ان كان فاعله لا يتنى غلامه اه ونقله غ في تكميله وقبله ونص اللخمي وفي ادخار  
الاوقات وقت الرضا مر تفق وقت الشدة ولو لا ذلك لم يجد الناس عيشاً حين الشدة ولو قيل  
ان ذلك حينئذ مستحسن لم أعبه اه منه بلفظه فتأمله وقول مب أمان اشترى  
ما يضيّق الخ الناس فانه يؤخذ منه بالسعر الذي اشتراه به وأمان اشتراه وقت السعة فانه  
يؤخذ منه بسعر وقته كما في ح عن القرطبي قصص هذا بيان ما أجله ز وما عزاه  
للقرطبي في القسم الاول نقله اللخمي عن مالك باتم منه ونصه وقال مالك فيمن احتكر في  
وقت بضر بالناس أشرك فيه أهل السوق بالثمن الذي اشتراه وان لم يعلم سعره فبسعره يوم  
اشتراه وأرى اذا طال أمد ذلك أن يعضى ولا يرد اه منه بلفظه \* (تنبيهات) الاول \* هذا  
التفصيل المتقدم في كلام مب مبني على المشهور وما على القول بالمنع مطلقاً فإنه يباع  
عليه بالثمن الذي اشتراه به مطلقاً كما هو ظاهر في ابن يونس ما نصه قال ابن حبيب لا يربح  
في ذلك الا الجالب أوزار ع ومن احتكر من غيرهم فليخرج من يده الى السوق فيشتريه كون  
فيه بالثمن وان لم يعلم عنه فسعره يوم احتكره وقد فعل مثله عمر رضي الله عنه اه منه  
بلفظه قلت وانظر قول مالك في نقل اللخمي عنه وان لم يعلم سعره فسعره بغيره الخ فهل المراد لم  
يعلم ذلك من قول غيره ولا يلتفت لقوله هو أو لم يعلم حتى من قوله بان يدعى نسيانه والظاهر

لأنه لم يمتنى في التبرص بالطعام رجا  
الغلاء وما من أحد عنده طعام الا  
يجب ذلك رواه أصبغ عنه لتعذر  
الجمع بين مصلحة الخازن للطعام  
ومصلحة الناس اه وعلى ما اذا  
أضرت الحكرة بالناس أو على من  
تنى الغلاء القرطبي يحمل حديث  
مسلم وغيره من فروعا من احتكر  
طعاماً فهو خاطئ وفي روايته  
لا يحتكر الا خاطئ وخديث أحد  
وأبي يعلى والبرار والجالج كل من فروعا  
من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد  
برئ من الله وبرئ الله منه وأما  
أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً  
فقد دبرت منهم ذمعة الله تبارك  
حقه على وحديث ابن عساكر عن ابن  
عمر فروعا من تنى على أمي الغلاء  
ليلة واحدة أحبط الله عمله أربعين  
سنة وحديثه أيضاً عن معاذ  
من فروعا من احتكر طعاماً على أمي

الاول

أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه وحديث أحد والجالج كم عن أبي هريرة من فروعا من احتكر حكرة يريد  
أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ وفي رواية لم يهون وقد برئت منه ذمة الله ورسوله وحديث الاصهاني وابن ماجه بسند حسن  
من فروعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالخذام والافلاس وحديثه والجالج كم من فروعا الجالب من رزوقه واحتكر  
ملعون وكذا قول أبي طالب المكي في قوت القلوب ما نصه روى في كراهة الاحتكار والتشديد فيه أخبار كثيرة روى حذيفة  
رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاماً لمسلمين فليس منا وفي خبر آخر من احتكر الطعام أربعين يوماً ثم تصدق  
به لم تكن صدقته كفارة لا احتكاره وقيل من احتكر الطعام أربعين يوماً فأكفأتم قاتل نفسه وفي خبر آخر أقام الله في معظم جهنم  
وعن علي عليه السلام من احتكر الطعام أربعين يوماً فساق قلبه وروى في فضل ترك الاحتكار من جلب طعاماً فباعه بسعر  
يومه فكأنما تصدق به وفي لفظ آخر فكأنما أعق رقبة قال وحديثون عن بعض السلف انه كان بواسط فجهر حنطة الى البصرة



وكتب الى وكيله ببيع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ولا تذخره الى عقد قال فوافق السعر فيه سعة فقال له التجاران ان نرثه جمعة رجحت فيه أضعافه فاخره جمعة فترج فيه أمثاله فكتب الي صاحبه بذلك (١٣) فكتب اليه صاحب الطعام باهذا قد كا

قنعنا أن نرجع الثالث مع سلامة ديننا وانك قد خالفت أمرنا وما نحب أن نرجع أضعافه بذهب شيء من الدين وقد جئنا علينا جناية فاذا أنالك بكلي هذا الخدمال كله فتصدق به على فقراء أهل البصرة وابتني أنجو من الاحتكار كذا قال الاعلى ولالى اه وأخرج الطبراني بسند دواء بشي العبد المحتكر ان أخص الله الاسعار حزن وان أغلاها فرح وفي رواية ان سمع رخص ساء وان سمع بقله فرح وأخرج رزين بمشعر الحار كرون وقتله الناس في درجة ومن دخل في شيء من سعر المسلمين بقله عليهم كان حقا على الله أن يعذبه في معظم النايوم القيامة وفي اسناده نكارة وأخرج أحمد عن معقل ابن يسار من دخل في شيء من أسعار المسلمين بقله عليهم كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يعذبه بعظيم من النايوم القيامة قال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين ورواه الطبراني في الكبير والواسط الأتة قال كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يعذبه في معظم من النار ورواه الحاكم بلفظ من دخل في شيء من أسعار المسلمين بقله عليهم كان حقا على الله أن يعذبه في جهنم رأسه أسفله والله التوفيق \* (فرع) \* نقل الطعام من بلد الى بلد للبيع

الاول لتعديه أولا في شرائه والله أعلم \* (الثاني) ما تقدم من أن من اشتراه وقت السعة يجبر على بيعه لا خلاف فيه اذا اشتراه من البلد وأما اذا جلبه أو كان من زراعته فقصه خلاف قال غ في تكميله عندئذ المدونة السابق مانصه وفي سماع ابن القاسم اذا غلا الطعام واحتج اليه وبالمدونة فلا بأس أن يأمر الامام أهل الطعام باخراجه للناس ابن رشد مثله في الموازية وهو أمر لا أعلم فيه خلافا لان هذا وشبهه مما يجب للحكم فيه للعامة على الخاصة ككأنهم عن بيع حاضر لباد وتلقى السلع حتى يهبط بها الى الاسواق وكالحكم بالشفعة للشريك على المشتري الباقي من معه طعام زراعة أو جلبه لم يمنع من احتكاره كان في ذلك ضرورة وأ غيرها قال محمد عن مالك يبيع هذا متى شاء ويملك متى شاء ولو بالمدنية وأما من صار اليه الطعام بائنا في وقت سعة ورأى ثم لحق الناس شدة قال محمد قبل المالك ان كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم قال ما سمعته وقال في موضع آخر لا بأس أن يؤمر باخراجه الى السوق ابن عرفة ظاهر العتيبة وقول ابن رشد انه اذا وقت الشدة من أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو غيرها خلاف ما نقله الباجي اه كلام غ منه بلفظه قلت ما نقله الباجي عن محمد مثله لابن يونس ونصه ومن كآب ابن المواز قبل المالك فاذا كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم قال ما سمعته وان من يشتريه على هذا يمنع ولا يعرض للجالب ومن عنده طعام من جلبه أو زرعه أو ترجانه فليبيع متى شاء ويتربص اذا شاء بالمدنية وغيرها قال مالك واذا كان بالبلد طعام مخزون واحتج اليه للغلاء فلا بأس أن يأمر الامام باخراجه الى السوق فيباع اه منه بلفظه فانظر كيف سئل الامام عن الغلاء الشديد فاجاب بانه لا يعرض للجالب وأن من عنده طعام من جلبه أو زرعه أو ترجانه يبيع متى شاء الخ فانه عين ما نقله الباجي وقوله آخر واذا كان بالبلد طعام مخزون يريد أنه اشتري من البلد والا كان في كلامه تناقض جلي فان قلت يدفع التناقض بحمل كلامه الاول على غير زمن الشدة قلت يرد ذلك أمر ان أحدهما أن قوله ولا يعرض للجالب الخ انما وقع جوابا عن قول السائل فاذا كان الغلاء الشديد الخ فلا يصح أن يقصر على حال الرخاء اذ لا يعقل ذلك ولا يرد هذا بما تقر في فن الاصول من أن قضية السؤال لا تختص لان الواقع هنا ادخال قضية السؤال تحت الجواب لا اخراجهما منه ثانياً ما أنه لو حل قوله ولا يعرض للجالب الخ على زمن الرخاء والسعة لم يكن لخصصه بالذكر فائدة لان المشتري من البلد زمن السعة كذلك على المشهور ومذهب المدونة الذي به الفتوى لا يعرض لصاحبه ولا يجبر على اخراجه فتأمل منه منصفوا يظهر من قول ابن رشد مثله في الموازية انه فهم كلام العتيبة على انه في المشتري من البلد لان ذلك هو الذي في الموازية والمتعين عندى في فهم ما نقله الباجي وابن يونس عن الموازية وسواء أن ذلك حيث لا يؤدي عدم اخراجه الى هلاك النفوس والافتيين اخراج ذلك لما تقدم في الزكاة

للاحتكار كما جاز وان أضر ذلك بسعر البلد المنقول منه لترخيصه في البلد المنقول اليه والساكنون في جميع البلاد اسوة ليس بعضهم أحق بالرفق من بعض قاله ابن رشد وأجرى نقله من السوق الاعظم لاطراف البلد وواحيا وقد نص التميمي على جوازها وان أغلى

السعر لان فيه مر تفق للناس اه وكذا يجوز للانسان أن يشتري ليبيع في الحين ولا يمنع من ذلك لانه ليس باحتكار كما في الابي  
عن القرطبي وكذا يجوز للجالب بيع الطعام في غير سوقه بخلاف غير الجالب فيقع من ذلك كما نص عليه الجالب في نقله عن ابن حبيب  
وكذا يمنع غير الجالب من أن يبيع بارخص (١٤) مما يبيع به أهل السوق وفي الجالب خلاف كما في المتنق والظاهر

عدم منعه من أن يبيع بارخص على أن الجالب لا يسعر عليه انظر الاصل والله تعالى أعلم قلت المنع من الانزاع قال في البيان هو غلط ظاهر اذ لا يلام أحد على المساحة في البيع والمخططة فيه بل يشكر على ذلك ان فعله لوجه الناس ويؤجر ان فعله لوجه الله تعالى اه وتقدم عن الجالب ان البيع على البيع لا رخص مستحب مشروع وفي تكميل غ عن ابن العربي كان خادته بغداد اذا زاد السعر أمر بفتح الخازن وأن يباع الطعام باقل مما يبيع الناس فاذا رجع الناس الى ذلك السعر أمر أن يباع له باقل حتى يرجع السعر الى أوله وذلك من حسن نظره اه واهمال الدالين من بغداد هو الافصح من سبع لغات كما يفيد القاموس والمصباح خلافا لمن زعم ان الافصح اهمال الاولى واعلم الثانية وهي مدينة عظيمة بالعراق بناها المنصور العباسي فسكنها هو وولده بعده الى خلافة المعتصم فبنى سر من رأى فانتقل اليها وكثرت فيها اللغات على عادة العرب في التصرف في الالفاظ المحبة لانها اللفظة فارسية ومعناها

وقد جزم بذلك القرطبي في الطعام المجلوب ونقله ح مقتصر عليه كانه المذهب ولم يحك فيه خلافا تأمله بانضاف والله أعلم \* (الثالث) \* أي من التنبيهات قال النعمي في بصرته مانصه ولا يمنع من يشتري من السوق الاعظم ليبيع باطراف البلد وان غلا السعيران فيه مر تفق للناس قال مالك في كتاب محمد بل ذلك من أمر الناس وليس كل الناس يجد ما يشتري به في السوق الاعظم وقال في الذين يشترون للطعام يتعمون اذا ضرب بالناس وأرى ان لا يتعموا وان اضر في ذلك بمنزلة الذين يشترون لبيعوا في البلد لانهم لا يشترون للدخار وانما يشترون للناس اه منه بلفظه وفي رسم ندر من سمع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه قال مالك وبلغني أن عاملا لعمر بن عبد العزيز على ايلة كتب اليه أن قومًا يأتون القمح منها يأتونه الى غير هاهنا وبلغني أن أمير المؤمنين منع طعاما أن يتقل فكتب اليه عمر ما ظننت أن أحدًا به لهذا وأن الله أحل البيع وحرم الربا فلبس الناس وبين البيع والابتاع قال مالك كان من العيب الذي يعاب به من مضى ورويه ظلمًا عظيمًا منع التجار قال القاضي المعنى عندى والله أعلم فيما كتب به عامل ايلة الى عمر بن عبد العزيز أن الناس كانوا يأتون القمح من ايلة الى غير هاهنا لبيعوه فهم أن يمنعهم من ذلك لما بلغه من أنهم منع طعاما أن يتقل وانما كان منع والله أعلم من نقله للاحتكار لا للبيع فكتب اليه ما ظننت ان أحدًا به لهذا أي ما ظننت أن أحدهم بالمنع من مثل هذا فلا تمنع منه وخل بين الناس وبينه فان الله قد أحل البيع وحرم الربا فنقل الطعام من بلد الى بلد للبيع جائز وان اضر ذلك بسعر البلد الذي يتقل منه لترخيصه في البلد الذي يتقل اليه والمسلمون في جميع البلاد اسوة ليس بعضهم أحق بالرق من بعض وأما نقل الطعام من بلد الى بلد للاحتكار ففيه اختلاف وتفصيل قدمنى القول فيه في رسم يسلف من سمع ابن القاسم من كتاب السلطان فلا معنى لاعادته هنا اه محل الحاجة منه بلفظه وقوله في الرواية ابين ابن رشد معناه بقوله لم يتعرض للفظه وهو مزعة فقاموا حدة فها وانظر قول ابن رشد في معناه مع ما في القاموس ونصا به له وبه كنع وفرح أبها ويحرك فظن أو نسبته ثم نقطن له اه منه بلفظه \* (الرابع) \* يفهم من قول ابن رشد وانما كان منع من نقله للاحتكار لا للبيع أن من يشتري للبيع في الحين لا يسمى محتكرا فلا يمنع من الشراء وصرح بذلك الابي في شرح مسلم ونصه القرطبي انما يمنع اذا اشتراه من السوق لئلا يتخربها الزيادة وأما ان اشتراكم لبيع في الحين فليس باحتكار اه منه بلفظه \* (الخامس) \* في ابن يونس مانصه قال ابن حبيب وينبغي للامام أن يديم دخول السوق ويتردد اليه ويمنع من يكثر الشراء منه ولا يدع من يشتري الا القوت ويمنع من

يشتري

عطية صنم لان بغي صنم وداد عطية فربما على أصل اللغة الفارسية في تقديم

المضاف اليه على المضاف ولذا كره بعضهم تسميتها بغداد ويسمونها مدينة النصور ومدينة السلام \* (قائدة) \* قال ابن يونس قال ابن حبيب وينبغي للامام أن يديم دخول السوق ويتردد اليه ويمنع من يكثر الشراء منه ولا يدع من يشتري الا القوت

ويمنع من

يشترى فضول الطعام اه وهو يدل على أن ذلك لا يزرى به فغيره أخرى وفي رسم الزمن سماع ابن القاسم من كتاب الجامع  
ماتنه قال وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد انه قال ما أخذت أحاديث كثيرة من أحاديث سعيد بن المسيب الا عند أصحاب العباء  
بالسوق وما أخذت من سالم بن عبد الله أحاديث كثيرة الا في ظل المنارة التي في السوق وكان يقعد في ظلها وسعيد عند أصحاب  
العباء قال مالك كان ذلك من شأن الناس يخرجون الى السوق ويقعدون فيه ابن رشد في هذا وواضع العلماء برضاهم بالدون  
من المجلس وبجانبه المساكين ودخول الاسواق ومن وواضع لله رفعه الله (١٥) اه والعباء اسم جنس جي اعباء وهي

كساء معروف وفي العتبية أيضا  
سئل مالك عن الرجل له فضل  
وصلاح يحضر السوق يشتري  
لنفسه فيقارب في ذلك الفضله والحاله  
قال لا بأس بذلك ابن رشد لان ذلك  
شيء كان منهم اليهود سؤالا منه  
فهو رزق رزقه الله على ما جأ في  
الحديث اه قلنا وقال في  
المدخل فيعين على العالم أن يتصرف  
بنفسه في قضاء ما ربه ان قدر خيسته  
من المفساد أن تدخل عليه  
ولوجوده أثر في كبريائها وان  
كانت بينه جلبه لغير العالم فكيف  
له فيها اذا خرج من يشتهى مما  
ذكر فينبو ذلك اتباع السنفق  
الخروج الى السوق واتباع السنة  
في قضاء حاجته بيده لان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان ياشترى ذلك بنفسه  
الكريمة ثم يضيف الى ذلك نية  
التواضع مع اخوانه المسلمين ونية  
الاقتداء به وارشادهم وتعليمهم  
وتهديتهم ودفع المضار عنهم  
وسلامتهم من دخول الرباعيلهم  
ان ذلك داخل على أكرهم في جل  
بياعتهم كالسلف المنفعة والبيع

يشترى فضول الطعام ويقتره الجلاب ويبيع الجلابين بيع الطعام في غير سوقه وان  
أراد غير الجلابين بيع الطعام في دورهم بغير سوق الطعام فليمنعه ويخرجه الى سوقه كما  
جاء في الحديث اه منه بلفظه وقوله ويبيع الجلابين بيع الطعام في غير سوقه كذا  
وجدته فيه ولعل لفظة غير سقطت بين يمين وبين الجلابين لقوله متصلا به وان أراد غير  
الجلابين بيع الطعام في دورهم بغير سوق الطعام فليمنعه الخ فان مفهومه أن الجلابين  
لا يمتنعون من ذلك فيعارض ما قاله أولا وما أفاده آخر كلامه هو الذي صرح به الباجي  
نقله عن ابن حبيب وساقه كانه المذهب ولم يحك خلافة ۞ ونصه مسئلة اذا ثبت ذلك  
فان كان البائع للطعام من أهل السوق هل ينعمن من بيعه في داره بغير السوق قال ابن  
حبيب وينبغي في الطعام أن يخرج الى السوق كما جأ في الحديث ووجه ذلك أن بعضه في  
الدور عازله وسبب الى غلظه وقطر ليه كيف شاء بدون سعر أهل السوق اذا لم يتجده  
ذلك في السوق فان كان جالبا في بيعه في السوق أو في الدار ان شاء على يده اه منه بلفظه  
ونقله ق مختصر اعند قوله الا في وجاز لن على كسسته أميال اخذ محتاج اليه وسلمه  
فاظهر اه ۞ (الباس) ۞ هذا مسئلة مما يختلف فيه حكم الجالب من حكم غيره  
وتقدمت مسئلة ثانية تقر باعلى ما للباجي ومن وافقه لا على ما فهمه ابن عرفة من كلام  
السماع وابن رشد ومثله ثالثه وهي اذا حظ بعض الناس من السعر وجعل يبيع  
بأرخص مما يبيع به أهل السوق فان كان غير جالب ينعمن من ذلك والا فتنه خلاف قال  
في المتنق مائنه وأما الجالب في كتاب محمد لا يبيع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع  
الناس وقال ابن حبيب لا يبيعون ما عدا القمح والشعير الا بجل سعر الناس والارفعوا  
كاهل الاسواق اه منه بلفظه قلنا وما في كتاب محمد هو الظاهر لانه قد أطبقت كلمتهم  
على أن الجالب لا يبيع عليه ومنعهم أن يبيع بأرخص من يبيع أهل السوق هو راجع  
في الحقيقة الى التسعير عليه وبوافق في المعنى ما في كتاب محمد ما نقله في تكميله عن ابن  
العري وسله ونصه وقال ابن العربي كان خلفه بغداد اذا زاد السعر أمر بفتح الخازن  
وأن يباع الطعام بأقل مما يبيع الناس فاذا رجع الناس الى ذلك السعر أمر أن يباع له  
بأقل حتى يرجع السعر الى أوله وذلك من حسن نظره اه منه بلفظه فتأمله والله أعلم

واصرف والسلف والصرف وغير ذلك مما هو كثير بينهم فاذا كان العالم ياشترى في ذلك المحسنة مادة المقاسد وقيل وقعها بالركة  
العلم الذي يدور بينهم وينوي مع ذلك ترك التكبر وترك التبر والتفروا وتحيلوا اذا من دخل الاسواق وحل سلخته يده فقد  
برئ من ذلك كله وقد ورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل الى السوق في خلقة فلم يرفيه في الغالب الا التبط فاغتم لذلك  
فلما ان اجتمع الناس به أخبرهم بذلك وعذله من تركهم السوق فقالوا ان الله عز وجل أغناك عن الاسواق بما فتحه علينا فقال  
رضي الله عنه والله لئن لم تعلم ليصاحبكم رجالكم الى رجالهم ونساؤكم الى نساؤهم وقد كان بعض السلف رضي الله عنه اذا رأى  
التبط يقرن العلم يكي اذ ذلك وما ذاك الا ان العلم اذا وقع لغيره لا يدخله من المفساد ما أنت تراه والله يرشدنا لما فيه السداد ويعينه

وينوي مع ذلك ارشاد الضال  
وتشعب العاطس والسلام على  
اخوانه من المسلمين ورد السلام  
عليهم وذكر الله تعالى في السوق ان  
شاعر او ان شاعجهرا فالسرفيه  
فائدة كبرى وهى ذكر الله تعالى في  
موضع الغفلة والجهر فيه ذلك  
وزيادة تنبيه الناس على ذكر ربهم  
وحد الجهر ان يسمع ذلك ومن يليه  
وفوق ذلك قليلا ولا يرفع صوته من  
حيث ان يعقر حلقه كما يفعل بعض  
الناس ويضيفون اليه التبليغ  
والترجيع وذلك من محذرات  
الامور ولم يكن من فعل السلف  
رضوان الله عليهم وحدث السر  
تحررك اللسان بما يريد وهو ان  
يتشهد فيقول لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي  
ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير  
واله المصير وهو على كل شئ قدير  
ثم يصلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم الصلاة التامة ثم يقول اللهم  
اننى اسألك من خير هذى السوق  
وأعوذ بك من السوء والقسوق  
فذلك ورد في الحديث فيعتن بركة  
الامتنال والله الموفق واذا رأى  
شيئا يعتبر فيه وقد كان عبد الله  
ابن عمر رضى الله عنهما يخرج الى  
السوق ولبس له حاجة الا ان يذكر  
الله تعالى فيه ويسلم على اخوانه  
من المسلمين وكذلك سالم بن عبد الله  
وغيرهما والخروج الى السوق  
من شعار الصالحين والاولياء والعلماء  
المتقدمين رحمة الله عليهم اجعين  
قال مالك رحمه الله كان ذلك من  
شأن الناس يخرجون الى السوق

\* (السابع) \* قول ابن حبيب ينبغي للامام ان يديم دخول السوق الخ يدل على أن ذلك  
لا يزيى به فقيرا الامام عن لاجاه النسب أو علمه أو شيوخه ما جرى وفي الأحاديث الصحيحة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه كفاية وقد عمت البلوى اليوم وانعكس الامر حتى صار  
العوام اذا رأوا واحدا ممن ذكرنا بالسوق يتبعون من ذلك فان الله وانا اليه راجعون مع أن  
في دخول من ذكره للسوق من المصالح الدينية والدنيوية للناس ولهم ما لا يحصى وفي رسم  
الزمن سمع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه قال وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد  
أنه قال ما أخذت أحاديث كثيرة من أحاديث سعيد بن المسيب الا عند أصحاب العباد في  
السوق وما أخذت من سالم بن عبد الله أحاديث كثيرة الا في ظل المنارة التى في السوق  
وكان يقعد في ظلها وسعيد عند أصحاب العباد قال مالك كان ذلك من شأن الناس  
يخرجون الى السوق ويقعدون فيه قال القاضي في هذا فوضع العلماء برضاهم بالدون  
من المجلس ومجالسة المساكين ودخول الاسواق ومن وازع الله رفعه الله اه منه بلطفه  
\* (فرع) \* قال في المسئلة الثانية من كتاب الجامع الرابع من سمع ابن القاسم مانصه  
وسئل مالك عن الرجل له فضل وملاح يحضر السوق يشتري لنفسه فقارب في ذلك  
افضله ولحاله قال لا بأس بذلك وقد كان عمر بن الخطاب يدخل السوق وسالم بن عبد الله  
ليقعد في سوق الليل ويجلس معه رجال وان كان الحرس ليرون يجلساه فيقولون يا أبا  
عمر أمن جلسائك فقيل له ما بال الحرس قال يطردون عنه أهل السفه والعبث قال محمد  
ابن رشد هذا كما قال من أن مقاربة أهل الاسواق الرجل فيما يشتريه منهم لقضه وخيره  
سائغ لا بأس به لان ذلك شئ كان منهم اليه دون سؤال منه فهو رزق رزقه الله عني ما جافى  
الحديث الذى مضى قبل هذا يسرى في هذا الرسم وأما جواز دخول الاسواق والمشى فيها  
فكفى من الحجة في جواز ذلك قول الله عز وجل وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم  
ليأكلون الطعام ويمشون في الاسواق ردا لقول المشركين ما لهذا الرسول يأكل الطعام  
ويمشى في الاسواق الآية وقع في بعض الكتب أتم جلساءه والمعنى في ذلك اعلامهم  
اياهم أنهم يحفظونهم لمجالستهم اياه فهم آمنون والمعنى فيما داخل الكتاب الاستفهام في  
الرجل هل هو من جلسائه فيحفظونه من أهل السفه كما يحفظونه وجلساءه وبالله التوفيق  
اه منه بلطفه وقوله في الرواية في سوق الليل كذلك اوجده في نسختين من البيان  
عقبتين جديتين بلطف الليل ضد النهار ولم تعرض ابن رشد له وقوله في الرواية الاولى عند  
أصحاب العباد أى الذين يدعون العباد وهو بالعبين المهمله والباء الموحدة قال في  
القاموس مانصه والعباء كساء معروف كالعباء اه منه بلطفه وهو يقتضى أن  
مدلوله واحد والذى في الصحاح مانصه والعباءة والعباية ضرب من الاكسية والجمع  
العباءات اه منه بلطفه وفي المصباح مانصه العبائة بالمدو بالياء مكان الهمزة لغة  
والجمع غباء يحذف الهاء وعباآت أيضا اه منه بلطفه فصرح بأن مدلوله مدلول الجمع  
واظهاره اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء \* (فائدة) \* تقدم في كلام  
ابن العربي ذكر بغداد وذكر القاموس فيه سبع لغات ونصه بغداد وبغداد وبغذا وبغذاهم لمتين

ويعدون فيه اه وسمى السوق سوقا لان اتفاق السلع فيه في الغالب وا كبر سلع المؤمنين التي يطلب ربحها تعلم وتعليمه  
وارشاده لنفسه وغيره وذلك في الغالب موجود في الاسواق لكثرة وجود اخوانه فيها وفيهم العالم بما يحاوله والجاهل بذلك لا تری  
أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في الاسواق يجرون وفي (١٧) حواظهم يعملون وعلى هذا استمر علماء الامة

وسلفها اه لكن قال أبو زيد  
سیدی عبد الرحمن النعالي في  
رياض الصالحين نقله عن ابن  
العربي في أحكام القرآن مانته  
ولما ذكر الباطل في الاسواق  
وظهرت فيها المناكر كره علمونا  
دخولها لارباب الفضل والمقتدى  
بهم في الدين تنزههم عن البقاع  
التي يعصى الله تعالى فيها اه وذكر  
ابن عتاب في ترجمة شقيق البخلي  
انه اوصى قائما الاوصى أن لا تجلس  
في الاسواق فان الجلوس بها يزيدك  
بعدا من الرحمة اه والله الموفق  
بمنه والسبط قال في المصباح جيل  
من الناس كانوا يزولون سواد العراق  
ثم استعمل في اخلاط الناس  
وعوامهم والجمع أرباط مثل سبب  
وأرباط الواحد ناطي بزيادة ألف  
والنون تضم وتفتح قال الليث  
ورجل بطني ومنعه ابن الاعرابي  
اه وفي فتح الباري مانته قوله  
اربعا بفتح الموحدة أي ارفعوا  
قال الطبري فيه كراهة رفع الصوت  
بالدعاء والذكر وبه قال عامة  
السلف من الصحابة والتابعين اه  
وقول مب كابدل عليه سياق  
كلامه أي لان قوله أولا تعليق  
لرومه يقتضي انه متعقد وقول ز  
وهذه جائرة معمول بها الخ فيه تنظر

ومجتنب وقد تم كل منهما وبغدان وبغدين ومغدان ومغدين ومغدا تنسب اليها  
أو تشبه بأهلها اه منه بلفظه وقد ذكر بعضهم أن اها مال الاوئى وانجم الثانية أفصح  
وليس كذلك بل اها اها معاهو الا فصح وفي تصدير القاموس له وذكره اياه في باب الدال  
المهملة إشارة الى ذلك وكلام المصباح صريح في ذلك ونصه بغداد اسم بلفظ ذكر  
ويؤث والدال الاوئى مهملة وأما الثانية ففيها ثلاث لغات حكها ابن الانباري وغيره  
ذال مهملة وهو الا كرو الثانية نون والثالثة وهي الاقل ذال مجبة وبعضهم يختار بغدان  
بالتون لان شافعال بالفتح به المضاعف نحو الصلصال والخلخال ولم يجئ في غير  
المضاعف الا ناقهها خرا على وهو الظلع وقسطال وهو الغبار وبعضهم يمنع الفعل في  
غير المضاعف ويقول خرا على مودود قسطال مودود من قسطل ويقال انه السلامية  
وان بانها المنصور أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ثاني الخلفاء  
العباسيين بناها لما تولى الخلافة بعد أخيه السفاح وكانت ولاية المنصور المذکور  
في ذى الحجة سنة ست وثلاثين ومائة وتوفي في ذى الحجة سنة ثمان وخمسين ومائة  
اه منه بلفظه وكلامه يقتضي أن انجم الاول ليس بمجموع وهو خلاف ما مر عن  
القاموس وذكره في الصحاح في باب الدال المجبة واقتصر على اللغات الثلاث التي  
اقتضت عن المصباح ونصه بغداد وبغداد وبغدان بالتون معرب يذكر ويؤث  
وأشدد الكسائي

في الية خرس الدجاج طويلة \* يغدان ما كادت عن الصبح تحلي  
قال يعني خرسا جاجها اه منه بلفظه وقد نظمت ما في القاموس تقريرا باللفظ فقلت  
وبغداد تروى من وجوه تعددت \* الى سبعة تنهى لدى الحافظ الخبر  
بالاهمال والاعمال في النكل واعكس \* فتى أربع فافهم وقبت من الشر  
وبغدان مع بغدين مغدان كلها \* لدار السلام هكذا قال ذو قدر  
وقول ز في القمع الثالث الثانية تعلیق لزومه كايعل بشرط أن لا يعتقد قال مب  
صوابه بشرط أن لا يضي كابدل عليه سياق كلامه أي لان قوله أولا تعليق لزومه يقتضي  
أنه متعقد وما قاله ناهي لكن تسليمه قول ز وهذه جائرة معمول بها كما لا يابى الحسن فيه  
نظر لان هذه المسئلة على تصويبه هي عن مسئلة المصنف الآتية في فصل تناول السبع  
فهي اصحح والشرط باطل على المعقد ولم أجدي في الحسن ما عزاله وسيأتى كلامه كله  
ان شاء الله في تناول واصر حبه ز هنامن أن الصورة الثالثة في كلامه هنا هي  
معنى قول المصنف في تناول أو ان لم يأت بالثنى لكذا فلا يصح صرح بمثله فيما يأتي وليس

(٣) رهوني (خامس)  
بل هذه هي قول المصنف الآتي أو ان لم يأت بالثنى لكذا فلا يصح كما أوله مب  
بذلك هنالك وما نسبته ز لابي الحسن لم يجده فيه وأما مل ز لكلام المصنف الآتي في الصورة الثالثة هنا فمعه  
غير صحيح راجع ما سياتي

يصح وقد سكنت مب هناعنه وأوله فيما يأتي وهو لا يقبل التأويل راجع ما سبأني  
 (ويصيح فيقول بعنك) قد اتفق جميع من وقف عليه من شارح ومحسن عن تعرض  
 لأعراب فيقول على جواز الرفع واختلاف في النصب وفي توجيهه والذي تبين ولا يصح  
 غيره والله أعلم هو النصب بأن مضمرة جوازاً لعطفه على اسم خالص وهو المصدر المجرور  
 بالباء الداخلة في اللفظ على معنى ولا يصح الرفع وإن اتفقوا عليه لانه لا يصح الأعلى  
 الاستئناف وقد تقرر أن الفاء التي لمجرد الاستئناف يكون ما بعده أو ما قبلها مستقلاً  
 بالمفهومية بحيث لا تتوقف صحة معنى كل واحد منهما على الآخر وذلك لا يصح هنا لأن  
 كلام المصنف مبالغة على ما يدل على الرضا بتعديه البيع ولا يتعقد بقول المشتري  
 يعني فكيف يصح أن يكون ما بعده الفاء مستقلاً عما قبلها من ألف وألفاً أعلم (تنبيه) في  
 ق هنا مانصه وانظر أن أجابه الآخر بعدم اتفرقا كسافر قال بعث من زوجي الخ أشار  
 إلى كلام ابن عرفة إشارة خفية ونص ابن عرفة وموجب لزوم البيع لأول المتعاقدين  
 قرب قبول الآخر ابن رشد لوقال أبيعك سلعتي بعشرة إن شئت فلم يقل أخذتها حتى  
 انقضى المجلس لم يكن له شيء اتفاقاً وفي القبس الإيجاب على الفور عند الشافعي وقيل  
 يجوز البس من الزمان وقيل الكثير مقتضى الدليل جواز تأخيرها لما يسلط كونه جواباً  
 وإن طال المدة قلت كتب موثق يبيع مسافر عن عبيد بعث بوضع كذا من زوجي فلائنه  
 بكذا ان قبلت ويته وبينهما مسافة شهرين فقال ابن عبد السلام مدة قضائه لأجزال البيع  
 على هذه الصفة فبدلت الوصفة بخلافه ان قبلت فقبلها فاعلمه رأى الأول خياراً والثاني  
 وقفاً اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (أو تسوقها) فقال بكم فقال جماعة  
 فقال (أخذتها) قول ز وانظر هل من القرينة على عدم ارادة البيع ما إذا ذكرنا قليلاً  
 الخ فيه نظر وكيف يكون ذلك قرينة مع أن من جملة الأقوال في المسئلة قول الأبهري ان  
 كان ذلك قيمة السلعة وساع بمثل لم يلزم البيع والاحلف ما أراد البيع ولم يلزم بيعهم هذا  
 القول مقابل قول مالك في المدونة الذي ذهب عليه المصنف لقوله في سماع القرنين انه  
 يلزمه البيع صريح في أن قول مالك مطلقان قال ابن عرفة مانصه في لزوم البيع واقفاً  
 ولغوه ان حلف ما ساءمه على الإيجاب ثالثان كان الثمن قيمتها أو ما تبعه وبالأول الثاني  
 لسماع القرنين ولها ولا بن رشد عن الأبهري اه منه بلفظه ونقله ح أيضاً ونقل  
 كلام ابن رشد فانظر فلا وجه لتوقف ز في ذلك وقوله وهو الظاهر غير صحيح لخالفته  
 الأقوال الثلاثة كلها والله أعلم (تنبيه) قال طي عند قوله ويرضى الآخر فيما  
 مانصه ت واستظهره ابن رشد أي استظهره الزوم ولو تراخى عن الإيجاب وهو مختار  
 ابن العربي اه وبيع في نسبه ذلك لابن العربي مافى ضيح عن ابن رشد ابن العربي يذكر  
 ذلك في قبسه مع أن ح اعترضه بأن كلام القبس الذي نقله ابن عرفة لا يفيد مانصبه  
 بل هو موافق لكلام ابن رشد قلت وكان ابن رشد اعترفاً آخر كلام القبس وهو قوله  
 وإن طال المتداول صواب ما فهمه منه ح لقوله قبله لما يسلط كونه جواباً أو ما فهمه  
 منه ح هو الذي فهمه ابن عرفة كما يدل عليه منعه اذ لو فهمه على الخلاف لقال مثلاً

(فيقول) يتعين فيه النصب على الوجه الذي منه مب ولا يصح فيه الرفع اذ لا وجه له الاستئناف وهو لا يصح هنا لانه يقتضى استقلال كل من المتعاقبين بالمفهومية فيلزم أن يتعقد بمجرد قول المشتري يعني ولا معنى له (تنبيه) قول ق هنا وانظر أن أجابه الآخر بعدم اتفرقا كسافر قال بعث من زوجي الخ هو إشارة لكلام ابن عرفة أي الذي في ح في التنبيه التاسع والحادى عشر عند قوله أو تسوقها الخ وقد نقله في الأصل قائلاً ونقله غ في تكميله وأقره (أو تسوقها الخ) قول ز حتى انقضى المجلس لم يلزمه البيع قطعاً أي اتفاقاً كما في ح ومافى ضيح وتبعه طي عند قوله ويرضى الآخر فهم ما من أن ابن العربي خالف في ذلك اعترضه ح انظره والأصل وقول ز حيث اشترط البائع ذلك الخ أصله الخ أيضاً وظاهره ولو كانت الأيام المشترطة كثيرة والظاهر أنه يتعين تقبيله بالأيام التي يجوز أن تباع تلك السلعة اليها بخيار ولا كان البيع فاسداً تأمله والله أعلم

ففي بطلانه ان لم يقل أخذتم حتى انقضى المجلس قولاً بن رشد ما يكافيه الاتفاق وان  
 العربي في قبسه فعدوله عن هذا ونحوه بقيد ما قلنا مع أن كلام القبس الذي نقله بقيد  
 ذلك أيضاً في كلام طئي نظروا أنه أعلم ثم لو سلمنا أن كلام القبس بقيد ذلك ما كان  
 ينبغي له أن يجيد عن كلام ابن رشد مع أن ح قد قال في آخر كلامه ما نصه والذي  
 تحصل عندي من كلام أهل المذهب أنه إذا أجابه في المجلس بما يقتضي الامضاء والقبول  
 من غير فاصل لزمه البيع اتفاقاً وان تراخى القبول عن الإيجاب حتى انقضى المجلس  
 لم يلزمه البيع اتفاقاً وكذا لو حصل فاصل يقتضي الاعراض حتى لا يكون كلامه جواباً  
 للكلام السابق في العرف لم ينقد البيع كما يفهم من كلام ابن عرفة ومن كلام ابن رشد  
 في بيع المزايدة ومن قوله في بيع المساومة أن أجابه صاحبها في المجلس كما تقدم سيئ ولا  
 يشترط أن لا يحصل بين الإيجاب والقبول فصل بكلام أجنبي عن العقد ولو كان يسيراً كما  
 يقوله الشافعية اه منه بلفظه \* (تبس) \* قال ح بعدما تقدم مانصه وهذا كله  
 في بيع المساومة وتقدم حكم بيع المزايدة اه وأشار إلى ما ذكره قبيل في التنبيه الثامن  
 ونصه فحصل من كلام ابن رشد والمأزى وابن عرفة في بيع المزايدة أن كل من زاد في  
 السلعة فله أن يلزمه إياها بما زاد إلا أن يسترد البائع سلعته ويبيع بعدها أخرى أم يحسبها  
 حتى ينقض مجلس المتأداة إلا أن يكون العرف للزوم به سد الافتراق أو يشترط ذلك  
 البائع فيلزم المشتري البيع بعد الافتراق في مسئلة العرف علة مدار ما جرى به العرف وفي  
 مسئلة الشرط في الأيام المسترطة بعده ما يقرب ذلك على مذهب المدونة فان شرط  
 المشتري أن لا يلزم البيع الامداد في المجلس فله شرطه ولو كان العرف بخلافه اه محل  
 الحاجة منه بلفظه فظاهر قوله وفي مسئلة الشرط في الأيام المسترطة الخ سواء كانت  
 الأيام كثيرة أو قليلة والظاهر أنه يتعين أن تكون تلك الأيام مقدار الأيام التي يجوز أن  
 تباع تلك السلعة إليها بخيار ولا كان البيع فاسداً أهـ (وشرط عاقده تمييز) قول مب  
 قلت بل ما حل عليه ح كلامهم هو الصواب الخ نحوه لتو وما قالاه هو الذي كان يرتضيه  
 شيخنا ج وكلام أبي علي موافق لكلام طئي ونصه والخطاب أراد أن يجمع فحمل  
 كلام غير ابن شاس ومن وافقه على أن المراد بعض التمييز باقي البائع فائلاً الأولى الحمل  
 على هذا وفي ذلك تطرل الطاهر أن العقد لا يشترط فيه التمييز أصلاً اه منه بلفظه  
 وكذا في ارتضى مالابن عرفة مع اعترافه بأن لابن العربي في العارضة مثل مالابن شاس  
 ومن وافقه ولابن شعبان مثل مالابن العربي وهو الذي يفيده كلام البابي الذي نقله ح  
 هنا في السكران فراجعهم متأملوا وقد نقل جس كلام طئي وقال عقبه مانصه قلت  
 من تأمل وأنصف رأى أن الصواب ما عليه ح أما أولاً فان ما زعمه هذا المخشي رحمه الله  
 من كون العقد نقص من غير الميزان التمييز انما هو شرط في الزوم فعلاً لتساعده  
 قواعد الفقه كيف يصح العقد من غير الميزان أنه لا شعوره بما يصدر منه فضلاً عن قصده  
 والرضاه وقد سبق أن من الاركان ما يدل على الرضا وكيف توجد الماهية مع فقد ركن  
 من أركانها وأما ثانياً فان جميع ما استدلل به على ما زعمه لا دليل له فيه بل من تلك النقول

(وشرط عاقده الخ) قلت قد يجاب  
 عن بحث مب في تقدير صحة  
 بانه كتنقيد وجود في المال لان  
 المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً ولذا  
 قال ز في المفهوم ولا يتعقد ولم  
 يقل ولا يصح اشارة لما ذكرناه والله  
 أعلم وقول مب قلت بل ما حل  
 عليه ح الخ ما لطني نحوه  
 لابي علي وما لب نحوه لتو  
 وج وحس فائلاً وكيف يصح  
 العقد من غير الميزان أنه لا شعوره  
 بما يصدر منه فضلاً عن قصده  
 والرضاه وقد سبق أن من الاركان  
 ما يدل على الرضا وكيف توجد  
 الماهية مع فقد ركن من أركانها  
 قال وجميع ما استدلل به طئي  
 على أن التمييز انما هو شرط في الزوم  
 لا دليل له فيه بل من تلك النقول  
 ما هو ظاهر اوصرح به فيما الخ وهو  
 المتعين في فهم كلامهم  
 اه وهو في غاية الوضوح اذ يلزم  
 على ما لطني

احد امور ثلاثة اما ان لا تنعدم الماهية بانعدام جزئ منها وهو باطل واما ان تكون افعال غير العقلاء ليست تبعث بل معتبرة صادرة عن قصد وهو خرق الاجماع واما ان يكون ما يدل على الرضا كغير ركن وهو تناقض ويزيد ما لان عرفة ونحوه لئلا من التخصيص كما في زبانه رده عليه ان كان غير المميز لا يتأتى منه الرضا فلا ينقد منه مطلقا وان كان يتأتى منه في بعضه مطلقا وانه حيث جعل غير المميز كالسفيه ان البيع اذا وقع بين سفيهين لا ينقد وهو لا يلزم ذلك فتأمله وقول ع عند ابن شاس الخ وكذا عند ابن العربي في العارضة وابن شعبان كما في ق وهو الذي يفيد كلام الباجي الذي في ح هناء السكران وهو الحق كما علمت والله أعلم (ولزمه تكليف) قلت قول ز فلا يتوقف على التكليف لو قال على الرشد وفي العمل القامى وجوزوا التوكيد للمعجور \* عليهم الايضاح في الامور (٣٠) أى جوزوا كونه وكيل او وصيا اذا المنوع للمعجور التصرف

ما هو ظاهر اوصريح فيما للعطاب وقوله ان مال للعطاب خلاف كلامهم غير مستعمل بل مال للعطاب هو الممتنع في فهم كلامهم وهم هذا تعلم ان ما قاله المصنف تعالى ابن الحاجب وابن شاس من ان التمييز شرط في الصحة هو الصحيح والله أعلم اه منه بالنظره قلت وما قاله في غاية الوضوح لا يتوقف في صحته من معه فلامه تقرر من الانصاف وقوله مع انه لا شعور له بما يصدر منه فضلا عن قصده هو ونحو قول الباجي في السكران مانصه واما ان يبلغ الى حد ان يعمى عليه فلا يفي له عقل جله فلا يصح منه نطق اذا بلغ هذه الحالة ولا يثبت امره ضرب ولا قصد الى قتل ولا غيره وانما تكلم القضاة على المعتاد من سكران الخروانه ليس كالجنون الذي يذهب العقل جله اه انظر بقية في ح ان شئت وبالجمله فكل من يقول ان من اركان البيع ما يدل على الرضا يلزمه ان يقول بعدم انعقاد البيع من غير المميز والالزيمه احد امور ثلاثة اما ان يقول ان الماهية لا تنعدم بانعدام بعض اجزاها وهو باطل واما ان يقول افعال غير العقلاء ليست تبعث بل معتبرة صادرة عن قصد فيلزمه خرق الاجماع واما ان يقول ما يدل على الرضا ركن من اركان البيع ليس ركن فيكون ذلك تناقضا ثم تخصيص ابن عرفة انه قاده من غير المميز بان يقع منه وبين يمين يحتاج الى دليل يدل عليه ويقال عليه ان كان غير المميز لا يتأتى منه الرضا فلا ينعقد البيع منه مطلقا وان كان يتأتى منه ذلك في بعضه مطلقا ويلزم ذلك فتأمله بالانصاف والله أعلم (لان اجبر عليه جبر احراما) قول ز الا ان الدين اذا عذب ولدهما الخ فتعذر في ح وهو خلاف ما جزم به ابن فرحون في بصرته ونصه مسئلة واما ما باعته امرأة المضغوط او ولده او والده او قريبه من متاع نفسه في افك كالك المضغوط مما هو فيه من العذاب فيسبه ماض ولا رجوع له فيه لانه لو شاء لم يفعله وله اجر ما احتسب اه منها بلقطها فقد سوى بين

في ماله وما يخص نفسه انظر شرحه وقول ز وطوع الصواب أنه داخل في التكليف غير زائد عليه اذا المكره غير مكلف على الصحيح كما في جمع الجوامع والله أعلم (لان اجبر الخ) قول ز ولا يلزم في الجبر على البيع اجبا قلت نقل الاجماع غير واحد وعزاه ابن عرفة لنقل الشيخ عن ابن سحنون والابهرى فالبائع اولن قام مقامه رد البيع عند امنه ولوطات السنون قبل الامن كما في نوازل البرزلى وغيره ما لو حصل السكون سنة فاكثر بعد الامن لم يبق له قيام كما يأتى \* (تنبيه) قال البرزلى في شهادة العدل على بيع المكره نظر الآن يكونوا يخافون عليه فلهذا وجه لكن حقهم ان يذكروا صفة خاله وان لم يخافوا عليه فالصواب ان لا يشهدوا في مثل هذا لانها صفة لا تجوز وان خافوا على

انفسهم العزل فلا يشهدوا لانها ظلم ولو خافوا على انفسهم واموالهم فحقها انظر للخلاف في أصل المسئلة اه الولد وقد علمت ان الخلاف انما هو في الاكرام على سبب البيع وفيه شاهد لكون خوف العزل ليس بعذر والله أعلم وقول ز فانه اكرام ان الولد اذا عذب الخ فتعذر في ح وغيره وهو الظاهر وان كان خلاف ما جزم به ابن فرحون في بصرته قلت قد يوفق بحمل ما لز ومن وافقه على الولد الذي يتالم والدانية بتعذيبه وما لان فرحون على من ليس كذلك كما يشعر به تعليقه مضيه بقوله لانه لو شاء لم يفعله وله اجر ما احتسب اه فتأمل منه فاما والله أعلم وقول م ب وفي ق عن ابن عرفة الخ نص ق ولو قبضه أى الثمن وكيل الظالم تبع أم ما شاءه قال مطرف فان قال الوكيل ما فعلته الاخوفا من الظالم لم يعذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وكذا كل ما امر به فاعلم ان قتل أو قطع أو جلد أو أخذ مال وهو يخاف ان لم يفعله نزل به مثل ذلك فان فعله لزمه القصاص والغرم ابن عرفة هذا ونحوه الى آخر ما في م ب ومثل ما نقله عن مطرف قول الشيخ العارف بالله



سبدي ابن أبي جرة في شرح البخاري قد قال علماء الدين انه لا يجوز الشرطي أن يضرب أحدا بامر أميره حتى يعلم أنه مستحق للضرب بامر واجب عليه اه وقد روى الطبراني بسناد جيد عن أبي امامة مرفوعا من جرذ ظهر امرئ مسلم بغرقن لقي الله وهو عليه غضبان وروى أبو نعيم بسنده عن عبد الله بن عمرو مرفوعا (٣١) الجلاوة والشرط اعوان الظلمة كلاب النار

والجلاوة جمع جلاوز وهو الشرطي وكافي العلوم الفاشرة عن الجوهري ومثله في المناوي عن القاموس وروى ابن عساكر عن ابن مسعود مرفوعا من أعان ظلم الماسطة الله عليه وقال ح قال في ضيغ ولور جلد المضغوط متاعه قد فأت فلذا أخذ لا كثر من قيمته أو ما يبيع به ان شاء على الوكيل وان شاء على الموكل وقال ابن عبد الحكم وأصبغ مثل ذلك مطرف ولا قول للوكيل ان قال كنت مكرها على القبض وخفت منه على نفسي ان لم أفعل لقوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق اه ونقل ابن عرفة جمعه وزاد بعده وكذا كل ما أمر بفعله ظلما من قتل أو قطع أو جلد أو أخذ مال وهو يخاف ان لم يفعله نزل به مثل ذلك فلا يفعله فان فعله لزمه القصاص والغرم قلت هذا ونحوه من نصوص المذهب بين لك الى آخر ما في م ب وزاد عقبه والله در الشيخ الصالح أبي زكريا الصفوري صالح الجبابة وروى عنه بسند صحيح أنه كان يقول اللهم العن الشيعة ومغري الشريعة اه وقول ز لانه لا يلزم ماسلفه الخ اعترضه م ب تبعا لابي علي بأنه خلاف ما في

الواد وغيره لكن الظاهر ما قاله ح وغيره والله أعلم وقول ز لانه لا يلزمه ما تسلف حال ضغطه اعترضه م ب بأنه خلاف ما في ضيغ عن أصبغ وخلاف ما في النوادر عنه وخلاف ما نقله ابن رشد عن ابن دحون كافي ح ونحوه لتو وزاد بونه خلاف ما لابن فرحون في تبصرته وما نقله م ب عن صري حواشي ضيغ عن أبي الحسن من أن المشهور عدم لزوم رد القرض هو كذلك في نفسه وما رده به من قوله فيه نظير الخ هومن كلام أبي علي زاد أبو علي في آخر كلامه ما نصه فأنظر هذا النقل من اللقائي فاني لأظن صحة عن أبي الحسن اه منه بلفظه قلت لا يخفى ما في قوله لأظن صحته لان اللقائي ثقة ثبت أمين حافظ فلا وجه لظن عدم صحة نقله عن أبي الحسن فان كان لعدم وجوده فيه ما عزا له مع أنه بين المحل فذلك غير كافي لان نسخ أبي الحسن يختلف اختلافا كثيرا نعم بحثه في تشهيره ظاهر وقوله وفي ح من النقل ما يقتضي أن القرض يلزم رده اتفاقا اه الذي في ح هو انه نقل عن ضيغ عن أصبغ انه يلزمه رد ما تسلف ثم قال وقاله في النوادر ونقل ابن رشد في سماع عيسى من كتاب الودبعة عن ابن دحون يلزمه رد ما تسلف ولم يحك خلافة اه منه بلفظه فانت ترا لم يذكروا بقيد الاتفاق لكن كلام ابن دحون الذي أشار اليه بقيد الاتفاق لانه ساق ذلك مساق الاحتجاج وسله أبو الوائيد بن رشد وقد نقل كلام ابن رشد في نوازل الجهاد من الدرر المكنونة وسله ونصه في سماع عيسى من الودبعة قال وسئل عن تعدى فاغرم المودع على الودبعة غرامة قال ليس على رهباشي ثم اغرم ابن رشد وقد قيل انه يرجع عليه بما غرم على متاعه ثم قال وهذا الخلاف انما هو اذا لم يعلم برب الودبعة به وأما ما علم مثل أن بوجه متاعا مع رجل الى بلد وقد علم أن الطريق مكاسا غرم من مر عليه بمشاع فينبغي ان يتفق على ان يجب على ربه ان يغرم للرجل ما دفع على متاعه وقال ابن دحون هو كمن تعدى عليه سلطان فيغرمه فيستسلف ما يغرمه فذلك دين لازم له حلال لمن أسلته ووجه ما ذهب اليه انه لما علم انه سيغرم عليه فكله سأل ان يسأله ما لزمه من الغرم على متاعه اه محل الحاجة منه بلفظه وفي نوازل الغصب من المعيار عن الداودي ما نصه وما تسلفوا اضغطة فلن أسلفهم الرجوع عليهم وفيه اختلاف وهذا اختيار اه منه بلفظه فتحصل ان في القرض خلافا وان الراجح لزوم رده قلت وهذا الخلاف في القرض انما هو على المشهور في بيع المضغوط وأما على ما جرى به العمل من لزوم بيعه فلا اشكال في لزوم قرضه \* (مسئلة) في أجوبة سبدي عبد القادر القاسمي ما نصه وأما المسئلة الثانية وهي بيع الجائع وتصرفه في ماله وما خيل عليكم من النقل التي تقتضي فسح ذلك وابطاله

ضيغ والنوادر عن أصبغ وخلاف ما نقله ابن رشد عن ابن دحون كافي ح زاد نو وبانه خلاف ما لابن فرحون في تبصرته والحاصل أن في القرض خلافا وأن الراجح لزوم رده وهذا الخلاف انما هو على المشهور من عدم لزوم بيعه وأما على ما جرى به العمل من لزومه فلا اشكال في لزوم قرضه وقول ز من الجبر الشرعي الخ احتز به ايضا من الجبر الجاهلي كبيع الجائع وذو الفاقة قلت وفي العمل القاسمي والبيع في الغلاء المختار \* مع المكايسة أمر جار

وفي تقييده بالاختبار والمكاسة  
 بحث اقتصر شرحه وقول ز على  
 بيع الارض أى ولو كانت محبسة  
 كما في طر ابن عات وقول ز  
 للطريق أى العامة التي اضطر اليها  
 دون الخاصة ودون التي لم يضطر  
 اليها ويحرم المروفي أرض الغير  
 المجاورة للطريق التي اسمها ملكها  
 النهر مثلاً قبل نظر الامام في ذلك  
 دون انن مالكتها كافي المنتخب  
 والطرر وابن عرفة والظاهر تقييد  
 ذلك بغير الضرورة والاجاز كككون  
 العدول عنها يؤدى الى الخوف  
 على نفسه ولم يمكنه استئذان ربها  
 لانه اذا وجب على الانسان مواساة  
 غيره بفضل ماله فيلزم المروفي أرضه  
 أخرى كما هو واضح انظر الاصل  
 وقول ز أو توسيع المسجد  
 لا يقاس عليه توسيع الميضة كافي  
 المعيار عن الرامح قائلا لان اقامة  
 الجماعة سنة يقابل عليها على  
 الاظهر أو واجب والوضوء لافضلية  
 فيه في الميضة بل كان بعض  
 الشيوخ يقول وضوء الدار يساوى  
 ديناراً وضوء الميضة يساوى بيضة  
 اه والظاهر أن ذلك للحديث  
 المتفق عليه من وضوءاً فاحسن  
 الوضوء ثم خرج الى المسجد الحديث  
 وقول ز وظاهره ولو لمجانفة نظر  
 واضح كيف والموضوع الجبر على  
 البيع وقد صرح في الدرر الثبر  
 بذلك وز ادعى مافى ز مجرى الماء  
 أى لغز معينين والطعام المحتكر  
 وكذا مسئلة العامل الآتية  
 ونظمه في الاصل بقوله

ولو بعد طول فكل ذلك مخالف للقواعد ظاهر الفساد والاختلال اه منها بلفظها  
 وفي المفيد صدر البيوع مانصه وسبع المضطر لا يجوز وهو في معنى من أكره على البيع  
 وأما من اضطره الحق الى بيع متاعه أو اضطرته الحاجة والفاقة فلا بأس بالشرائه منه بما  
 يجوز الاتباع به اه منه بلفظه وفي الدرر الثبر مانصه ابن عبد البر بيع المضطر  
 والمضغوط لا يجوز وهو في معنى من أكره على البيع والتجارة لا تكون الا عن تراض قال  
 وأما من اضطره الحق الى بيع متاعه أو اضطرته الحاجة والفاقة فلا بأس بالشرائه منه بما  
 يجوز الاتباع به اه منه بلفظه قول ز ومن الاكره الحق الجبر على بيع الارض  
 للطريق ظاهره كانت الطريق عامة وخاصة وليس كذلك بل الجبر خاص بالطريق العامة  
 هذا الذي يفسيده ما نقلوه عن سحنون وما أتى عن المنتخب وعن مطرف وصرح بذلك  
 صاحب التيسير والتشهير في شرحه عند قوله في المتن وكفرس وينه بازا سور الخ في الفرع  
 الثالث ونصه قال مطرف واذا كان النهر بجانب طريق ثم غظم حتى حفرها ومنع سلوك  
 العامة فيها فان أهل الارض التي حولها يجبرون على بيع ما يوسع به تلك الطريق قال في  
 النوادر وروى عن مالك في الطريق اذا كانت لا قوام وسدت فلا يجبر من حولها على بيع  
 أرضهم لتوسيعها وكذلك اذا كانوا يذهبون فيها لالمساجد الا مسجد الجمعة وليس ما قاله  
 مطرف بخالفه ما قاله مالك والله أعلم اه منه بلفظه ونحوه في ترجمة وثيقة نسجيل  
 باتباع حبس يوسع به طريق من طر ابن عات ونصها قال أبو زيد قال عبد الملك لاباس  
 ببيع الدار المحبسة وغيرها ويكره السلطان أهلها على بيعها اذا احتاج اليها الناس  
 بلأمهم الذي فيه الخطبة والمنبر ليعوس بها وكذلك الطريق الى المساجد التي يجمع فيها  
 الجمعة والخطبة وليس كذلك المساجد التي لا يجمع فيها والطرق التي هي في القبائل  
 لا قوام ولا يزم أحد أن يبيع بها صدقة ولا أن يوسع بها طريقاً لهم اه منها بلفظها  
 \* (فرع) هل يجوز السلوك في أرض الغير المجاورة لتلك الطريق قبل نظر الامام في ذلك  
 دون انن مالكتها أم لا قال شيخنا ج انه سمع من بعض من عاصروه ان ذلك قولين قال  
 ولم أقف عليهما قلت لا أذكر الا أن من قال بالجواز وعلى المنع اقتصر غير واحد قال  
 في المنتخب مانصه وفي كتاب ابن حبيب قال وسأل مطرفا وابن الماجشون عن النهر يكون  
 لاصقاً بالطريق والطريق لاصقاً بأرض رجل فيحفر النهر الطريق حتى يذهب كله ويدخل  
 في أرض رجل هل للناس ان يطرقوا طريقاً في أرضه لاصقاً بالنهر كما كان الاول فقالوا لا  
 ما ذلك لهم الا برضاء واذنه واهله ان يمنعهم من ذلك ان استطاع ذلك قلت لهما فابن يذهب  
 الناس ولا منفعلة لهم في طريقة هم تلك اذا قطعها النهر وقد كان طريقاً للعامة فقالوا لا ينظر  
 لهم في ذلك امامهم أو يفتحوا لوالا انفسهم ولست أرى لحد أن يستعمل المروفي أرض مسلم  
 ويتخذ فيها طريقاً لانه لا يراه من سلك فيها ولو مره أن يتحلل صاحبها من ذلك وتحمله اياه  
 قبل ان يمر ليرحب الى من يتحمله بعد المرور قال فسألت أصبغ بن الفرغ عن ذلك فقال لي  
 مثل قوله ما فيه اه منه بلفظه وفي الترجمة السابقة من طر ابن عات مانصه قال  
 مطرف واذا كان النهر جنب طريق غلغلي من طرق المسلمين التي يسلك عليها العامة فحفرها

حتى قطعها فان السلطان يجبر أهل تلك الأرض التي حولها على بيع ما يوسع به الطريق  
منها على ما أحبوا أو كرهوا قلت فان لم يتظر السلطان فيها أهل على الناس خرج من ودهم  
على أرض الناس حتى يخرجوا إلى طريق المسلمين قال نعم أراهم في حرج ولا يسلكوا فيها  
الابان منهم من يختصر الخمانية اه منها بله نظها وقال ابن عرفة مانصه قال مطرف ان كان نهر  
يجنب طريق عطشى للمسلمين يسلكها عامتهم يخفروا حتى قطعها جبر أهل تلك الأرض  
التي حولها على بيع ما يوسع به الطريق فان لم يتظر السلطان فيها أهل تسلك تلك الأرض الا  
باذن أربابها اه منه بلفظه والظاهر أن يقيد ذلك بالسعة وأما مع الضيق والضرورة  
فكما اذا كان العبدول عنها يؤدى إلى الخوف على نفسه ولم يمكنه طلب التحمل من مالكمها  
قانه لا يحرم عليه اذ ذلك المروور لانه اذا كان يجب على الانسان مواساة غيره بفضل ماله مع  
ذهاب ذلك بالكيفية فالمروور في أرضه مع بقائه ملكه عليها واتقاعه من أولى والله أعلم وقول  
ز وظاهره ولو محاذ غير صحيح وان سكنت عنه نو و مب والعجب منه يذ كر ذلك من  
جمله المسائل التي يجبر فيها الشخص على بيع ماله ثم يقول ذلك ولا يصور البيع الابعوض  
وقد نقل ذلك في الدر الثمير عن أبي عمران ونصه والسلطان اذا كلف القوم فريس رجل أو  
جاريته ان يأتوا بهم اهددهم وأخذ أموالهم فانه يجبر صاحبها على بيعها للتغلب الضرر  
اه منه بلفظه وقول ز وله الاكثر من قيمته وثمانه ان اشترا موقعتان لم يشتر في هذا أى  
في جبر رب عليم على بيعه لقدم مسلم وما ذكره في هذا مخالف لما في الدر الثمير ونصه ومن  
ذلك مسئله الاسير ذكر ابن رشد أيضا الذي طلب في فكاك مسلم فانه يجبر به على أن يذله  
بالاكثر من قيمته أو بما يقضى به المسلم ذكره ابن رشد اه منه بلفظه وفي أو اخر نوازل  
الجواهر من نوازل البرزلى وسيأقده بدل على أن الضمير من قوله وفيه يعود على أسئلة  
التقصي مانصه وفيه أسير في يده مسلم فاراد من له أسير مسلم بيد العدو بشرائه ليقدى به أو  
شرط عليه العليج المذكور في الفداء فامتنع من هو يده من بيعه أو طلب فيه كثيرا أجبر  
على دفعه بما اشتراه به مع ما أنفق عليه وأخذ ذلك من جماع أشبه أنه يجب على المسلمين  
ان يقدوا الأسراهم بأنفسهم وأموالهم وأخذ مثله من حديث تقويم العبد على أحد  
الشريكين في العتق للضرر وهذا من أعظمه ومثله لابن رشد ولو بذل فيه المسلم كثيرا الثلاث  
يؤخذ منه فانه يؤخذ منه بالقيمة قلت والذي في نوازل ابن رشد مانصه وأما الأسير الذي  
لم يوجد سبيل إلى اقتكاكه الا بالعليج الذي أبي صاحبه بيعه الا بأضعاف ثمنه فالواجب أن  
يؤخذ منه في فكاك الأسير بالاكثر من الثمن الذي اشتراه به أو من القيمة التي يساوى على  
ما يعرف من حاله في بلده ويرجى أن يفتك به أهله لأقربته التي يساوى على وجهه دون  
الاعتبار بحاله وما يعرف من الرغبة في فكاكه لان العليج يشتركون ذلك فترفع به قيمتهم  
اه فظاهره خلاف ما نقله عنه فوق هذا والظاهر كان أن يقضى بالاكثر من ثلاثه أشياء  
الانسان اللذان ذكرهما ابن رشد أو ما يقضى به الأسير لو لم يتوقف فداؤه على هذا الأسير وقد  
اعتبر هذا الاصل الثمير في مواضع من كتابه في الجعل والابارة والنكاح وغيرها اه  
منها باقظها فقه واختلافوا في النقل عن ابن رشد قلت وما نقله عنه البرزلى هو الذي

وجدته في نوازل ابن رشد بلفظه وهو أول مسئلة من مسائل الجهاد منها فوجب التعويل عليه والله أعلم وقول ز وفيما قبله الذي قبله هو القرس أو الحازية يطلبها السلطان وقد اضطرب كلامه في هذا فقال أولا وظاهره ولو لم يجانأ وقد مر ما فيه وحزم هنا بان له الاكثر من الثمن والقيمة ثم تردد بآثره في ذلك فقال وانظر هل يجري ذلك في مسئلة القسدان والامسة أو القرس يطلبها السلطان من كون مالكها له الاكثر من الثمن والقيمة أم لا الخ فلم يحصل في ذلك من كلامه ما يعول عليه وفي سكوت نو و مب عنه مع اضطرابه ما لا يخفى والذي يظهر في ذلك هو لزوم القيمة اذ هي الاصل في المقومات ولانه وقع للنص عليها في بعض مسائل الخبر كمسئلة الطريق فتقاس هذه عليها في الدر النسيم مانصه الذي ذكره ابن رشد في الاجوبة هو ما حكاه عن سحنون في المجموعة في نهر الى جانب طريق الناس ويجانأها أرض لرجل فقال النهر على الطريق فهدمها انه ان كان للناس طريق قديم لا ضرر عليهم في سلوكها فلا طريق لهم على هذا الرجل وان دخل عليهم ضرر أخذ الامام لهم طريقا من هذه الارض وبعطى قيمته من بيت المال اه منه بلفظه \* (تنبيهات الاول) \* وقع في نقل ق و ح عن سحنون في مسئلة الطريق هذه بمن يدفعه الامام الخ والتظاهر ان المراد بقوله بمن القيمة فيوافق نقل ابن هلال والله أعلم \* (الثاني) \* لم يقيد ز ولا غيره بمن تعرض لمسئلة الطريق هذه من شراح المختصر ومحشيه ذلك بشئ وقد تقدم في نقل ابن هلال عن سحنون تقيد ذلك بما مر عنه آتفا وهو تقيد لا بد منه والله أعلم \* (الثالث) \* زاد في الدر النسيم على المسائل التي عند ز هنا وعند غيره يجري الماء فقال متصلا بما قدمناه عنه في الطريق مانصه وكذلك اذا لم يوصل الماء موضع اه منه بلفظه وتشبيه ذلك بالطريق بقيد ان ذلك في ماء لغير قوم معينين والافلاجير \* (الرابع) \* لا يقاس على الاحتياج الى توسيع المسجد الاحتياج الى توسيع الميضة في نوازل المعاضات من المعيار مانصه وسئل الرماح هل يجبر صاحب الارض على بيعه أرضه لتزاد في الميضة أم لا فأجاب لا يجبر ولا يتخرج فيه من الخلاف ما في المساجد فان اقامة الجماعة سنة يقال عليها على الاظهر أو واجب فلا بد من موضع جامع والوضوء لافضيله فيه في الميضة بل كان بعض الشيوخ يربح وضوء الدار عليه ويقول وضوء الدار يساوي ديناراً وضوء الميضة يساوي بيضة وذلك والله أعلم ان الايدي تختلف على الاناء في الميضة دون الدار كما حد التاويلين في الغتسال من الحمام والله أعلم اه منه بلفظه قلت الظاهر انه اغترج الوضوء في الدار الحديث المتفق عليه من تضافاً أحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد الحديث والله أعلم \* (الخامس) \* جعل ز المسائل عشرة ووجهه والله أعلم كما يقتضيه صنيعه أن قوله جبر القاضي المدين الى قوله أو الخراج الحق مسئلة واحدة لا شراك الجميع في أن الخبر لا داعي عليه وقوله على عبده المسلم أو الصغر مسئلة واحدة وقوله لمن به عطش أول ز رعه كذلك وكذا قوله وصاحب القرس أو الجارية الخ فاذا ضم لذلك مسلك الماء المتقدم عن ابن هلال والطعام المحتكر ومسئلة جبر العادل الآتية

ويجبر ذو ملك على بيع ملكه  
 لاشياء قد عدت فخذها وحصل  
 لحق كدين أو لتوسيع مسجد  
 فاطلاق وقيد تقتدى بحصل  
 كذلك ذو عي لتخليص مسلم  
 وذو أمة حسنة تعطى لمبطل  
 كذلك لتوسيع الطريق ومن له  
 فدان يوعر جنة مؤمل  
 وذو فضل قوت أو شراب وكافر  
 له مصحف أو مسلم طفل أعقل  
 ومسلك ماء ثم ملك لعامل  
 ومحتكر فاحفظه وكن ذاتأمل  
 وقول ز وله الا كمن قيمته أو ثمنه  
 الى قوله في هذا أى جبر رب على  
 الخ الذى فى البرزى عن ابن رشد  
 والقضى أنه يجبر على دفعه بما  
 اشتراه به مع ما تنفق عليه البرزى  
 ولو بذل فيه كثيرا لا يؤخذ منه  
 أحذنه بالقية وقول ز وفيما  
 قبله أى الفرس أو الجارية يطلبها  
 السلطان وقد اضطرب كلامه فى  
 هذا والذي يظهر فى ذلك هو لزوم  
 القيمة لانها الاصل فى القومات  
 ولانه قد وقع النص عليها فى بعض  
 مسائل الخبر كسئله الطريق كفى  
 الدرالنشر فتقاس هذه علمها والله  
 أعلم (ورد عليه بلائع) قول ز  
 قاله ابن القاسم الخ ورواه عن مالك  
 هو ومطرف ورواه ابن حبيب عن  
 مطرف وابن عبد الحكم وأصبغ  
 وقول ز وقال يحسن الخ ورواه  
 عن مالك وأفتى به ابن رشد وأبو  
 الحسن والغبرنى كفى الدرالنشر  
 وغيره وقول مب تفصيل يحسنون  
 الخ أى فالصور أربع لانه اما أن  
 يتولى قبض الثمن أم لا وفى كل اما

للمصنف كانت المسائل ثلاث عشرة وقد نظمها تقييد المعنى فى آيات فقلت  
 ويجبر ذو ملك على بيع ملكه \* لاشياء قد عدت فخذها وحصل  
 لحق كدين أو لتوسيع مسجد \* فاطلاق وقيد تقتدى بحصل  
 كذلك ذو عي لتخليص مسلم \* وذو أمة حسنة تعطى لمبطل  
 كذلك لتوسيع الطريق ومن له \* فدان يوعر جنة مؤمل  
 وذو فضل قوت أو شراب وكافر \* له مصحف أو مسلم طفل أعقل  
 ومسلك ماء ثم ملك لعامل \* ومحتكر فاحفظه وكن ذاتأمل  
 \* (فائدة) قال فى الدرالنشر ما نصه ابن العربى الا كراهى عن عبد الابابة من الانتقاد  
 اليه بما نشره عنه تقدمه الاحكام ولا يؤثر فى رتبته منها ولا خلاف فيه قال وقد اتفق  
 العلماء على أن دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يودوا فى أريد أن أجلبكم فمن وجد  
 منكم بماله شيئا فليبعه الحديث اه منه بلفظه (ورد عليه بلائع) قول ز ولا فرق فى  
 قول المصنف بلائع بين علم المشتري بضعة المبيع أم لا قاله ابن القاسم يقتضى انفراد ابن  
 القاسم بذلك وليس كذلك بل قد رواه ابن القاسم عن مالك فى المذبذب كذا كره ابن رشد  
 فى البيان ونقله عنه غير واحد ومطرف أيضا عن مالك كفى ابن عرفه فى الشرح أبى  
 محمد بن أبى زيد ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبغ كانه له غير واحد  
 وقوله وقال يحسنون هذا ان علم بضعة المبيع لا يرد عليه بالثمن يقتضى أيضا انفراد يحسنون  
 بذلك وليس كذلك بل قاله ورواه عن الامام كانه له غير واحد وقوله ومقتضى ضيق أن  
 كلامه مقابل وأن قول ابن القاسم هو المعتمد الخ يشهد له عماده العزيز الذى ذكرناه انما  
 لكن قول يحسنون قوى أيضا لانه رواه عن مالك أيضا وأفتى به ابن رشد فى نوازه وراى  
 لفظه وأفتى به أيضا أبو الحسن والشج أبى القاسم الغبرنى كفى الدرالنشر وغيره وقول  
 مب تفصيل يحسنون انما هو اذا كان المضغوط هو الذى قبض الثمن الخ يعنى أن الصور  
 أربع لانه اما أن يتولى المضغوط قبض الثمن أولا وفى كل اما أن يعلم المشتري بضعة أم لا  
 فان لم يقبضه فلا يرد الثمن علم المشتري بضعة أم لا وان قبضه فان علم بضعة فلا يرد الثمن  
 والارده وهذا الذى عزاه لابن رشد هو الذى ينفى عنه ما نقله ابن سلون عن نواز ابن رشد  
 ونحوه ونقله ح عن البرزى عن نواز ابن رشد انظره هنا فى الفريخ السابع ونقل فى  
 أول كلامه عن ابن رشد فى البيان ما نصه وذهب يحسنون الى أنه اذا كان المضغوط هو  
 البائع القابض للثمن فلا سبيل له الى ما باع الا بعد غرم الثمن وحكاه عن مالك اه منه  
 بلفظه فظاهره ذلك انه اذا قبضه رده علم المشتري بضعة أم لا وعلى ظاهره ففهمه ح  
 فجعله مخالفا لما نقله عنه فى نوازه فانه قال ان نقله كلام البرزى المشار اليه ما نصه وما  
 نقله ابن رشد فى نوازه عن يحسنون هو خلاف ما نقله عنه فى البيان كما تقدم واقتصر ابن  
 عرفه على ما نقله فى نوازه والله أعلم اه منه بلفظه وقد عارض ابن هلال أيضا بين  
 نقل ابن رشد عن يحسنون لكنه نسب لفتوى ابن رشد غير ما نسب لها من قدمنا ذكره فقال  
 فى الدرالنشر بعد نقله جواب أبى الحسن فان علم المشتري فلائى له من الثمن ولا من الثمنون

مانصه فان كان المشتري عالما بضغطة رد ماله عليه بغير ثمن واتبع به الضابط وان كان  
غير عالم رجح عليه بالثمن هذا مذهب سحنون رحمه الله ورواه عن مالك وبه أنقضى ابن رشد  
ثم قال وذكر البيان عن سحنون أيضا أنه ان كان المضغوط هو البائع القابض للثمن فلا  
سبيل الى ما بعه الا بعد غرم الثمن للمشتري وبه أنقضى الشيخ العلامة أبو القاسم الغبري  
رحمه الله اه محل الخجة عنه بلفظه وماتقله عن سحنون أولا هو الذي نقله ق عن  
سحنون مقتصر عليه ونقله ونقل ابن هلال عنه أولا يفيد أن المدار على العلم  
وعلمه ولا أثر للقبض وعليه فالرد في صورتى العلم ونفيه في صورتى عدمه ونقل ابن  
هلال ثانيا عن البيان ونقل ح عنه أيضا يفيد أن المدار على القبض وعدمه فالرد  
في صورتى القبض ونفيه في صورتى علمه ﴿ قلتم والظاهر عندى رد مال ابن رشد  
في البيان الى ماله في نوازل فنفى كلامه في البيان بما سرح به في نوازل وهو الصواب نقل  
ابن سلون والبرزى عن نوازل ابن رشد لا نقل ابن هلال لانه الذى وجدته فيها وهي  
أول مسئلة من مسائل البيوع الفاسدة وثبتها وقد اختلف أهل العلم في بيع  
المضغوط في غير حق اختلاف كثيرا الذى أقول به وأتقلده مذهب اليه سحنون  
ورواه عن مالك وهو أن يرد عليه ما باع من ماله بعد غرم الثمن الذى قبض الا أن يكون  
المبتاع عالما بضغطة فيتبع الضابط بالثمن ويرد على المضغوط ماله بغير ثمن فالواجب  
عندى اذا عجز المقوم عليها عن الدفع ولم يأت وكيلها بغير ما احتج به أن يقضى للقائم أحمد  
المذكور بالدار التي قام بها ويرد الثمن الذى قبض فيها من المبتاع الى المبتاع لها الا أن ثبت  
عليها وعلى الذى ابتاع لها الدار العلم بحال البائع من الضغط والا كافر الدار عليه بغير ثمن  
وتتبع المرأة الضابط بالثمن الا أن يكون الذى ابتاع لها الدار هو العالم بالضغط دونها  
فتكون لها الرجوع عليه لانه أنقله لها بعد بيعه عليها في ذلك وان ثبت علم ذلك على  
أحدهما ودعى البائع الى تخليف من ادعى ذلك عليه منهما كان ذلك له اه منها بلفظها  
وبه تعلم صحة ما قاله م ب والله أعلم ﴿ تنبيهات الاول ﴾ في ق هنا نقل عن ابن  
أبي زيد ما نصه اذا وقع مغرم في قرية من قبل السلطان وسلم لهم الدراهم على الزيتون وغيره  
وثبت أن أهل القرية مضغوطون فمن سلم لهم فلا دراهم له ولا زيتون ان ثبت أن تلك  
الدراهم أخذها السلطان بأعيانها اه ولم يحك ما يجتمع مع أن مفهوم قوله ان ثبت أن  
تلك الدراهم أخذها السلطان بخلاف ما في ابن عرفة وضج و ح من انه اذا ثبت الضغط  
حمل على انه دفعه حتى ثبت خلافه وهو الصواب فهذا المفهوم لا يعمل عليه خلاف  
ما يوجهه كلام ق ﴿ الثانى ﴾ قال ق عقب ما تقدم مانصه انظر ظاهره ولو قبض الدراهم  
أرباب الزيتون خلاف ما لصحنون أول المسئلة اه والذي قدمه أول المسئلة هو مانصه  
سحنون من أكره على اعطاء مال طلبا في بيعه فلذلك يبيع مكره ولرب المبيع أخذه بالثمن ان  
كان المشتري عالما بضغطة والا فلا ثمن اه منه بلفظه فليس فيه تعريض على القبض  
أصلا فتشكل حالته ومعارضته المذكورة ويحاج عن ذلك بأنه فهم كلام سحنون على  
أن تنصيه المذكور انما هو اذا تولى القبض ولكن لم يقصم بذلك بل أشار اليه إشارة

أن يعلم المشتري بضغطة أم لا  
فان لم يقبض فلا يرد مطلقا وان  
قبضه فان علم المشتري فلا يرد  
والأرد انظر الاصل والله أعلم  
﴿ تنبيهات الاول ﴾ في ق هنا  
نقلا عن ابن أبي زيد ما نصه اذا  
وقع مغرم في قرية من قبل السلطان  
وسلم لهم الدراهم على الزيتون  
وغيره وثبت أن أهل القرية  
مضغوطون فمن سلم لهم فلا دراهم  
له ولا زيتون ان ثبت أن تلك الدراهم  
أخذها السلطان بأعيانها اه ولا  
مفهوم لقوله ان ثبت الخ لما في ابن  
عرفة وضج و ح من انه اذا  
ثبت الضغط حمل على انه دفعه حتى  
ثبت خلافه

خفية وكثيرا ما يفتل نحو هذا فوق الظاهر في حيرة والله أعلم \* (الثالث) \* قول ح  
واقصر ابن عرفة على ما نقله في نوازله أي ولم ينقل عنه ما في البيان وفيه نظر فانه قد نقل  
كلامه في البيان وذكرك عنه الاقوال الثلاثة التي نقلها ح عن البيان ويظهر لذلك  
بنقل كلامه برئته ونفيه الشيخ عن يحنون من أكره على اعطاء مال ظالم فيه ذلك  
يبيع مكره زاد ابن رشد عنه في أجوبة وروايته ولرب المسيح أخسفه دون ثمن كان  
المشتري على المصغوط ظملا أو اذبا لثمن ثم قال بعد مانصة قال ابن عبد الحكم وأصبح عن  
مطرف جهل ووصول ثمن يبيع المصغوط للظالم باحتمال صرفه المصغوط في منافع كتحقق  
وصوله ان عرف اكرهه حتى باعه الآن بوقن انه صرفه في منافع فلا يأخذ مبيعه الا بدفع  
ثمنه موسوا أو يخرج المصغوط للبيع مكبولا أو موكلا به حراس أو أخذ عليه جميل أو كان  
مسرحا لأنه ان هرب خافه الظالم الى منزله بالأخذ والمعرفة في أهله أو كان له مال غير عين  
ما باعه أولم يكن ولي البيع أو وكل عليه ثم قال بعد وعز ابن رشد لابن القاسم في المبسوط  
مثل ما تقدم عن مطرف قال وحكي ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبح  
للمصغوط أخذ ماله ولو لم يشر به من غير المصغوط ويرجع كل مشتري على ياتمه منه وروى  
يحنون وقال ان ولي المصغوط يبيع وقبض ثمنه لم يأخذ منه الا برئته وقال ابن كنانة يبيع  
لازم لانه أتقده مما كان فيمن العذاب اه منه بلفظه \* (الرابع) \* قال ح في الفرع  
السابع مانصة قال البرزني سئل ابن عبد الرحمن عن اضطره السلطان لبيع سلعته وقام  
بعد سبعة عشر عاما وأسكر المشتري الا كراه فاجاب اذا ثبت الا كراه في بيع لا يلزم منه  
غير لازم وان لم يثبت فالبيع له لازم وان ادعى على المشتري المعرفة بذلك حلقه البرزني  
ويؤخذ منه أن الضرر لا يجاوز لوطات السنون اذا كان أصله ظملا ونص عليه ابن سهل  
فحين يعلم بالظلم ان حيازته لغزو ويسأل من أين توصل الى الملك اه منه \* قلت ظاهر  
جواب ابن عبد الرحمن ان له القيام بعد سبعة عشر عاما ولو زال عنه الا كراه يقرب البيع  
وتمكن من القيام وظاهر كلام البرزني وأصر بجه أنه حمله على ذلك لقوله اذا كان أصله  
ظما اذ لو كان مقهورا في تلك المدة لم ينجح لهذا الشرط لان الظلم منسحب عليه وقد سلم ح  
كلامه ما لم يذكر ما يخالفه مع انه مخالف للسلطان كيب الامام والنوازل من ان  
السكوت بعد زوال التقية مضرب شرطه قال ابن سلون مانصة فان ذهب المصوب منه  
الى الاستعارة في ترك قيامه فتكتب في ذلك عقدا شهما فلان على نفسه أن الدار أو الموضع  
بكذا هو مشترك بينهما وبين أخيه فلان على الاشاعة وان فلا يباحها موقدة اتباع ذلك  
من أخيه وهو يعلم الشركة الى آخر الوصفة ثم قال بيان اذا ذهب ما يتيقنه وقام بهذا  
العقد فهو على حقه قال ابن الهندي فان ترك القيام بعد زوال التقية مدته من عشرة أعوام  
من غير عذر يمتعه من القيام فلا قيام له في ذلك ولا ابن سهل في كتابه تضعف ضرب ابن  
الهندي في ذلك عشرة أعوام قال والعامان يكفي في ذلك اه منه بلفظه والعام عند  
ابن سهل ومن واقفه مثل العامين يكفي نوازل المعاضات من المعيار وسياقه أن المسؤول  
سبيل مصلح ونصه وسئل رحمه الله عن رجل خالع امرأته وتزوجت بعده أزواجا وبقيت

\* (الثاني) \* في ح عن البرزني  
سئل ابن عبد الرحمن عن  
اضطره السلطان لبيع سلعته  
وقام بعد سبعة عشر عاما وأسكر  
المشتري الا كراه فاجاب اذا ثبت  
الا كراه في بيع لا يلزم منه غير  
لازم وان لم يثبت فالبيع له لازم وان  
ادعى على المشتري المعرفة بذلك  
حلقه البرزني ويؤخذ منه أن  
الضرر لا يجاوز لوطات السنون  
اذا كان أصله ظملا ونص عليه ابن  
سهل فحين يعلم بالظلم أن حيازته  
لغزو ويسأل من أين توصل الى  
الملك اه ولا بد من تقييده بما في  
كتب الاحكام والنوازل لابن سلون  
والمعيار من عدم السكوت عاما  
فاكثر بعد زوال التقية والالم يكن  
لقيام انظر الاصل

(ومضى في جبر عامل) قلت قال ح أي ومضى البيع المجبر عليه إذا كان ذلك في جبر السلطان عاملا من عماله وذلك أن السلطان إذا أراد توكيلة أحدا حصي ما يدهمها وجده بعد ذلك زائدا على ما كان يدهمها وما كان يزقمه من بيت المال وإنما أخذهم بجها القضاء والولاية أخذهم منه فإن كان له تجارة وزراعة أو شكل مقدار ما رزقه بذلك وما اكتسبه بجها الولاية فالسلطة حسنة وقد فعلها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع عماله لما أشكل عليهم ما اكتسبوه بالقضاء والعمالة وبأن ذلك في باب القضاء شاء الله تعالى عند الكلام على قبول القاضي الهدية والكلام على مشاطرة سيدنا عمر لسيدنا أبي هريرة وسدنا أبي موسى رضي الله عنهم مع علم منصفهم ومن يتهم في الورع والدين معاملة وأما إذا كان العامل مشهورا بالظلم للناس وأخذ أموالهم فعلى السلطان أن يأخذ منهم جميع (٢٨) ما ظلم الناس به ويرده إليهم وما ذكره المصنف هنا هو مفهوم قوله أولا

جبر أحرار ما لم يكن لما كان مفهوم غير شرط وفي فهمه من خفاء لا يتبدى إليه كل أحد صرح به ولو أدخل الكافي عليه فقال في جبر عامل لكان أحسن أيدخل في كلامه صور الجبر الشرعي اه وذكر في أول باب الفلس أن ابن رشد أفتى في العمال الظلمة أنه يضمن ما وجد لهم لم يبت المال قال وأما ما فات بيع فلا سبيل لأحد عليه لنوته اه وذكر في أيضا عن نوازل ابن سهل أن ابن عتاب وابن هذيل وابن مالك أفتوا فيمن ثبتت استتلاته في الأموال بغير حق وتناهة وفريوم ولي بن جميع مختصة للمسلمين اه وقال ابن سلمون قال ابن حبيب وللأمام أن يأخذ ما أفاده العمال ويضمه إلى ما جبو أو قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم في عامل له قال هذا الحكم وهذا أهدي إلى فأخذه منه وقال

في حياته مدة من نحو عشرين لم تطالبه ثم مات وطلعت الزوجة من أحد الأزواج ورجعت إلى ابنة لها من الزوج المذكور فأقامت معها نحو العامين والنت تأخذ منهن ما أيتها وأنها لا تطالب بشيء إلى أن تزوجت زوجها آخر والابنة معها ثم تزوج بنت رجل آخر وأقامت معها ستة أعوام تأخذ حظها من أبيها ثم قامت الام تطالب بنت وسائر ورثة أبيها بصدادها فأعاضوها بسكوتهما المدة المذكورة فادعت أنه كان يضرم أو يهدى بها بالقتل وأنه كان لصامن اللصوص وأثبت ذلك واعتذرت عن سكوتها في حياته وبعد ما بانها كانت مدة حياته في أمن لكن لم تجدن يطالبه ولم يكن له هو قرار إلى أن مات وبعد نحو ثمانية ظنت أن سكوتها في حياته قاطع حقه فهل تزون سدى سكوتها هذه المدة بمطلحها مع قيام البينة على ما ادعت من الضرر أم لا يضر هذا ذلك فاجاب أكرمكم الله تعالى إذا كان الأمر على ما ذكرتم فلا تصدق المرأة في دعواها الجول بسقوط حقه ما عوف بمفارقتها لانهم ادعت في ذلك ما لا يشبهه وقيامها على الورثة المذكورين ساقط بعد سكوتها المدة المذكورة بحجة الخلع قال ابن الهندي إذا مضى لسكوته أمدا الحيازة وأنكر ذلك ابن سهل وتعالى بل إذا مضى لها من المدة ما تعد به بحجة الخلع وذلك العام والعامان سقط قيامها قال في موضع آخر وقد اختلف فيمن سكت على الجهل بعمله من الحق فذهب أصح أن ذلك مستحط لحقه وكذلك هذه على قوله لو صدقنا في دعوى الجهل وبالله التوفيق اه منه الجواب بلفظه والسؤال باختصار يسر والله أعلم (ومضى في جبر عامل) قول ز واعلم أنه انما يبيع عليهم في جميع ما هم ما زاد الخسكت عنه بوم وب وعرضه شيخنا ج بالله خلط مسئلة بأخرى قلت وما قاله ظاهر لان كلامه أولاني العامل إذا كان يظلم الناس وما قاله ثانيا انما هو في العامل الذي لم يثبت عليه ظلم ولكن زاد ماله على ما كان يدهم وما قاله ثانيا انما هو في العامل الذي لم يثبت عليه ظلم ولكن زاد ماله على ما كان يدهم يوم التولية فليسا لم والله أعلم (ومنع بيع مسلم ومعتق) قول ز وكذا يمنع أن يباع

هلاجلس في بيت أبيه وأمه فينظر ما يدهي اليه وقد فعله الصديق وقال ابن حبيب فكل ما أفاده الوالي للحرين من مال سوى رزقه أو فاض في قضائه أو متولى أمر المسلمين فلا مأم أخذه منهم للمسلمين وكان عمر إذا ولي أحدا حصي ماله لينظر ما ينو يدو قد شاطر عمر العمال أموالهم حيث كثرت ولم يقدري على غير ما أزداد وبعد ذلك الولاية قاله مالك وشاطر أبا هريرة وأبو موسى وغيرهما اه منه بلفظه وقال المصنف رحمه الله تعالى في جامع ما نصه ولا تجوز وصايا المتسلطين بالظلم المغترق الذمة ولا عقوبهم ولا تورث أموالهم ويسلك بها سبيل ما أفاده الله اه ومثله في ابن الحاجب وابن شاس وقوله المغترق الذمة مساواة عتق المظالم أو بالمعاملات الفاسدة كما في بعض أجوبة سدى عبد الله العبدوسى المذكورة في المعيار والله تعالى أعلم وقول ز ما زاد على ما كان يديهم الخ هذا انما هو في العامل الذي لم يثبت عليه ظلم ولكن زاد ماله على ما كان يدهم يوم التولية ففي كلامه خلط مسئلة بأخرى (ومنع بيع مسلم الخ) قول ز وكذا يمنع الخ



قال ابن ناجي قال يهتدون من أهدي للمشركين سلاحا فقد أعان وأشرك في دماء المسلمين وكذلك في بيعه ذلك منهم اه وقال ابن  
يونس عقب ما نقله عنه مب هنا قال الحسن من حمل اليهم الطعام فهو فاسق ومن باع منهم السلاح فليس يوثق من اه قلت  
وهو يشير الى ترجيح المنع في الطعام مطلقا وقال نو هنا قال سيدي أبو القاسم بن نجو رحمه الله تعالى في شرحه لتنظيم بيعات  
ابن جماعة قال في المدونة ولا يباع للعربيين آلة الحرب من كراع وسلاح (٣٩) وسروج وغيرهما بما يتقوون به في الحرب من

للعربيين آلة الحرب المنجزم بالمنع وهو صحيح لقول ابن ناجي عند قول المدونة ولا يباع من  
الحريين آلة حرب من كراع وسلاح وسروج وغيرهما بما يتقوون به في الحرب الخ مائنه  
والمراد بقوله ولا يباع التحريم في الجميع وتحررهما بتفاوت انتمه وقيل ابن حجر عن مطرف  
وابن الماجنون الكراهة في آلة الحرب وشبهها اراد به التحريم فليس باختلاف في قال  
يهتدون من أهدي للمشركين سلاحا فقد أعان وأشرك في دماء المسلمين وكذلك في بيعه  
ذلك منهم اه منه بلفظه وقول ز قال في ضيق وكذا الدارلين يتخذها كنيسة الخ  
ظاهر كلامه أن جميع ما ذكره بعده من تمام كلام ضيق ولم يجد ذلك كله فيه وانما  
وجدت فيه عند قول ابن الحاجب والاسلام بشرط المحض والمسلم اه مائنه وبلغ  
بالمسلم والمصف يبيع آلة الحرب للعربي ويبيع الدارلين يتخذها كنيسة والخشبة لمن يجعلها  
صليبا ونحو ذلك اه منه بلفظه وقول مب قال ح وأما بيع الطعام فقال ابن  
يونس عن ابن حبيب يجوز في الهدنة وأما في غير الهدنة فلا قاله ابن الماجنون اه كذا في  
ح وهو يقتضي أن ابن يونس لم يعزل إلا لابن الماجنون وليس كذلك نص ابن يونس  
عن ابن حبيب وأما الطعام فيجوز بيعه منهم في الهدنة وأما في غير الهدنة فلا قاله ابن  
الماجنون وغيره ثم قال قال الحسن من حمل اليهم الطعام فهو فاسق ومن باع منهم  
السلاح فليس يوثق من اه منه بلفظه وعلى هذا اقتصر أبو الحسن وق أيضا وقول مب  
وهو الذي عزاه ابن فرحون في التبصرة الخ عبارة ابن فرحون هي مائنه قال ابن حبيب  
يباع عنهم الطعام في الهدنة وقاله عبد الملك بن الماجنون وأما على قول ابن القاسم فإن  
يبع عنهم الطعام فإنه يباع عليهم من مسلم وقيل يفسخ اه ونقله أبو علي وتأمله هل يفيد أن  
ذلك نص لأن القاسم أهو يخرج فقط قلت أعذلوها كلهم كلام ابن رشد في المقدمات  
فانه قال في كتاب التجارة الى أرض الحرب منها مائنه وانما يجوز أن يباع منهم من العروض  
ملا يتقوون به في الحرب ولا يهرب في القتال ومن الكسوة ما بقي الحرو والبرد لا أكثر ومن  
الطعام ما لا يتقوت به مثل الزيت والملح وما أشبه ذلك اه منها بلفظه اه (تنبه) ما نقله  
الجماعة عن ابن حبيب مخالفا لما نقله عنه التميمي فانه قال في الفصل الاول من كتاب  
التجارة بآرض الحرب مائنه وقال ابن حبيب في أهل العهد وتجار الحريين ينعون من  
حمل السلاح والحرب والحديد والنحاس والادام والخيل والبغال والحمير والغرائر  
والاخرجة والزفت والقطران والشمع والجم والسروج والمهازم والبسط والكتان

فرحون الخ نصه وأما على قول ابن القاسم فإن يبيع منهم الطعام فإنه يباع عليهم من مسلم وقيل يفسخ اه وقال ابن رشد في  
المقدمات وانما يجوز أن يباع منهم من العروض ملا يتقوون به في الحرب ولا يهرب في القتال ومن الكسوة ما بقي الحرو والبرد لا أكثر  
ومن الطعام ما لا يتقوت به مثل الزيت والملح وما أشبه ذلك اه ثم ما نقله عن ابن حبيب مخالفا لقول التميمي وقال ابن حبيب  
في أهل العهد وتجار الحريين ينعون من حمل السلاح والحرب والحديد والنحاس والادام أي الجلود والخيل والبغال والحمير  
والغرائر والاخرجة والزفت والقطران والشمع والجم والسروج والمهازم والبسط والكتان

فرحون الخ نصه وأما على قول ابن القاسم فإن يبيع منهم الطعام فإنه يباع عليهم من مسلم وقيل يفسخ اه وقال ابن رشد في  
المقدمات وانما يجوز أن يباع منهم من العروض ملا يتقوون به في الحرب ولا يهرب في القتال ومن الكسوة ما بقي الحرو والبرد لا أكثر  
ومن الطعام ما لا يتقوت به مثل الزيت والملح وما أشبه ذلك اه ثم ما نقله عن ابن حبيب مخالفا لقول التميمي وقال ابن حبيب  
في أهل العهد وتجار الحريين ينعون من حمل السلاح والحرب والحديد والنحاس والادام أي الجلود والخيل والبغال والحمير  
والغرائر والاخرجة والزفت والقطران والشمع والجم والسروج والمهازم والبسط والكتان

والصوف والطعام من القمع والشعر اه **قلت** فقل لابن حبيب قولين في الطعام والظاهر أن محل الخلاف فيه أذا لم يضر بالمسلم ولم يضيع عليهم وفي غير زمن الشدة وأن المذهب هو المنع لما مر ولما في مب ولاقتصار ابن جري في قوانينه عليه ونصه المسئلة الثالثة إذا قدم أهل الحرب إلى بلدنا جاز الشراء منهم والبيع إلا أنه لا يباع منهم ما يستعينون به على الحرب أو يربون به على المسلمين كالخيل والسلاح والاولية والحديد والنحاس ولا يباع منهم من الكسوة إلا ما يفي الحرو والبر لا ما يزينون به في الحرب وفي الكنائس ولا يباع منهم من الاطعمة الا ما لا يتقوت به كالأزيت والملح والفاكهة اه منه بلفظه فاق به غير معز وكأه المذهب وقد قال في أولها وإذا سكتنا عن حكاية الخلاف (٣٠) في مسئلة فذا لمؤذن في الاكثر بعدم الخلاف فيها اه ولقول

والصوف والطعام من القمع والشعر يريد في الطعام في مثل الشدة إذا كان يرضى عنهم اه **أف** يمكن منهم وأما الحرير والصوف والكان والملايس فالأمر فيه خفيف اه منه بلفظه فانت تراه نقل عن ابن حبيب المنع في الطعام وخصه بالقمع والشعر وهم يتقاولونه الجواز في الطعام من غير قيد عاذا كروا ظاهر نقلهم عنه أنه يجوز في الهدنة ولو زمن الشدة وخص النعمى ما نقله عنه من المنع بزمن الشدة مع زيادة قيد آخر والظاهر أن بقيد ما نقله عنه الجماعة المذكورة من غير زمن الشدة فيفتق التقلان ويحصل من ذلك أنه يجوز ذلك في الهدنة والسعة ويتبع في غير ذلك وعلم من ذلك أن القول بالجواز قوي لأنه مذهب ابن حبيب وابن الماجشون وغيره ما عليه أقصر النعمى وابن نونس وأبو الحسن وق ح والقول بالنسح قوي أيضا لما قاله مب تعال على وللكلام المقدمات الذي قدمناه ولاقتصار ابن جري عليه في قوانينه ونصها ولا يباع منهم الاطعمة الا ما لا يتقوت به كالأزيت والملح والفاكهة اه منها بلفظها من الباب الحادى عشر في التجارة لأرض الحرب من الكتاب الرابع من القسم الثاني فاق به غير معز وكأه المذهب وقد قال في أول الكتاب مائنه وإذا سكتنا عن حكاية الخلاف في مسئلة فذا لمؤذن في الاكثر بعدم الخلاف فيها اه منها بلفظها والله أعلم (وأجبر على إخراجها) قول ز وفوق بين هذه المسئلة ومثله من اشترى دينا على رجل الخ هذا الفرق مبنى على الراجح الذي درج عليه المصنف من أن شراء الكافر المسلم صحيح وأما على مقابلته من أنه يفسخ فلا فرق بين المستثنين لأنهما سوا في التسليم والفسخ وقول مب ذكر الفرق بينهما في التهذيب ونصه في كتاب المديان وإن اشترى نصراني مسلما أو مصفيا كان البيع فاسدا وليس كالأول لأن منع الأول لحق أدى وهذا الحق الله سبحانه اه وقوله وليس كالأول وأداه بيع الدين له والمدين اه كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخته وهو مشكل غاية الاشكال من وجوه أحدها أن كلامه يقيد أن ما نقله عن التهذيب موافق لما ذكره في المعنى ووافق التمهيد بذكر الفرق بين المستثنين مع أن ما نقله عن التهذيب عكس ما قاله ز وذلك واضح غاية الوضوح فاثبت أنها مائنه للتهذيب من فساد شرا النصراني

صاحب المذهب وجميع ما يستعين به الكافرون علينا ويتزبنون به في القتال ويككون فيه ارباب لا يجوز بيعنا إياهم منهم ثم علل منع بيع النحاس منهم ما هم يعملون منه الطبل والحرير بانهم يتخذون منه الرايات للحروب والشجع بانهم يزبنون به كائسهم اه وكذا يمنع بيع الزيت لأن يوقده في الكنائس والبيع قال صاحب التيسير والتسهيل ولا موجب لبيع ذلك منهم سوى الميل إلى الدنيا وحب الدينار والدنهم ومن أراد الاحتياط لدينه فاقل عاذا كرو في توجيه تحريم بيعه منهم يكنيه ومن طمس على بصيرته وأحب الدنيا لو أنته بقرب الأرض حجبا لا تتركها أو تأولها وكان الإنسان أكثر شئ بدلا نال الله الجماعة من كل أمم والعصمة من كل ذنب ثم قال عن صاحب المذهب وحكم الحجاب بين والمفسرين من الأعراب وغيرهم ممن عرف بالسعي في الفساد في الأرض والتسلط على هتك الحرم وأخذ أموال الناس

مثل الكفار فيما يبيع لهم وفيه تنوية لهم على ما فيه مضرة للمسلمين وأعارته لهم أو كراؤه كالخيل ونحوها المسلم مثل ذلك وكالقمع في حال الشدة وأما التسخير فلا يجوز بيعه منهم لاني شدة ولا رخصا لأنهم يعلمون خيولهم التي يتقرون بها على الغارات قال ويمنع الحدادون من بيع المسامير والصنائع منهم ونحوها كله مما لا يخفى فان بيع شئ من ذلك على الوجه المنوع نقص وإن فات في الثمن خلاف قال وكذلك من أكرى داره لبيع خشبة أو سفينة أو دابة لمن أراد ركوبه المالا يجوز شراها من أخذ مال مسلم أو قتله أو تزويجه أو اغرامه بما لا يحل أو أكرهاه لأعراس الفلانة أو لمن هو معهم اتقولى الناس وغزق اعراضهم عند الأمر أو نحو ذلك وكل هذا إذا وقع فلا كراهة له أحبه وإذا أخذ منه وجب عليه التصديق به اه (وأجبر على إخراجها الخ)

المسلم وصحة شرائع المدنين ما عليه من الدين عكس ما فيه قال في كتاب التجارة الى  
أرض الحرب منه ما نصه والذي والمعاهدان ابتاع أحدهما مسلماً أو مخصفاً أجبر على  
بيعه من مسلم ولم ينقض شراؤه اه منه بلفظه وقال في كتاب المديان منه ما نصه وكذا  
أن اشترى ديناً عليه فمعتاه لم يجز البيع وردان علم بهذا اه منه بلفظه ثالثاً أن هذا  
الكلام الذي عزاه له التهذيب ليس فيه ولعله يتبع في عزومه أو باع على فانه ذكر ذلك بعينه فقال  
ما نصه قال في التهذيب في كتاب المديان ما نصه وإن اشترى نصراني مسلماً أو مخصفاً  
كان البيع فاسداً وليس كالأول لان منع الأول لحق آدمي وهذا الحق الله سبحانه وكتب  
عليه أو الحسن ما نصه واختلف فيه إذا نزل لان الفساد فيه من قبل العقد ليس في ثمن  
ولا مثنون فقبل بعض بالعقد وقبل ينسخ وإن فات مضي بالثمن وقبل بالقيمة وهذا إذا كانا  
يجهلان حكم ذلك البيع فان كانا يعلمان ذلك كان بطلان افساده في ثمنه ففسخ وعرضي  
بعد الفوات بالقيمة لان المشتري دخل على ما لم يعلم ما يحكم عليه به إما أن يجبر على الفسخ أو  
بعضي ويجبر على بيعه فعود اليه ما كثر من ثمنه أو أقل وذلك غرر الخ اه منه بلفظه  
وقد تبعت كتاب المديان من التهذيب مسألة مسألة فما وجدت فيه ذلك وراجعت في غير  
كتاب المديان في مظان ذلك ككتاب التجارة الى أرض الحرب وغيره فما وجدت فيه  
ما نقله عنه لا بلفظه ولا بمعناه وراجعت مختصر ابن رونس فما وجدت ذلك فيه أيضاً وانما  
وجدت فيه في كتاب التجارة الى أرض الحرب ما نصه ومن المدونة قال مالك رحمه الله وإذا  
اشترى ذمي أو حر بي قدم السبايا ما من عبد مسلماً أو أمة مسلمة قال ابن القاسم أو واشترى  
مخصفاً أجبر على بيع ذلك كله من مسلم ولم ينقض شراؤه وقال غيره ينقض بيعه وقاله سحنون  
وهو قول أكثر أصحاب مالك اه منه بلفظه وقال في كتاب المديان ما نصه وكذلك إن  
اشترى ديناً عليه فمعتاه لم يجز البيع وردان علم بهذا اه منه بلفظه ولم ينسب ابن عرفة  
للمدونة الأعدم الفسخ ونصه والمسلم كالمخلف لا يباع من كافر المازري لا يحمل بيع مسلم  
منه قلت فالمخلف آخرى فان وقع فقهياً لا يفسخ ويباع عليه اللخمي روى ابن حبيب  
يفسخ ويباع فإن قال روى ابن شعبان يفسخ ولو تداولته أشربة مسلمين ثم قال المازري  
وابن حنن فسحوا قولاً أكثر أصحاب مالك اه منه بلفظه ثم نقل بعد هذا بنحو ورقة كلاماً  
عن ابن رشد وقال عقبه ما نصه قلت فيلزم تناقض قولها في التجارة وقولها في المديان  
والشفعة ويرد بان قولها في المديان انما هو فسخ بيع من عبد المدين وقرق التونسي  
بينهم ما بعير بيع الدين وقولها في الشفعة لا عرفه اه منه بلفظه وهو صحيح فإنه  
ليس في كتاب المديان ما عزاه له ميب وأبو علي وقد قبل ابن غازي في تركه له كلام ابن  
عرفة فانه قال عند نص التهذيب السابق ما نصه وفي نوازل سحنون من جامع البوع  
قال ابن رشد اختلف في شراء النصراني المسلم هل يفسخ أو يباع عليه فقال في كتاب  
التجارة الى أرض الحرب يباع عليه وله في موضع آخر منه وفي المديان والشفعة ما يدل  
أن البيع يفسخ اه وأشار بالموضع الآخر الى قوله بعد هذا وإذا تابع الكافران  
عبد بالخيار فاسلم العبد في أيام التدارك يفسخ وقيل لما لك الخيار اختراً وأوردتم بيع على

قول ميب ونصه في كتاب المديان  
الخ الحكم الذي نقله تعالى بي على  
عن التهذيب عكس ما لز وغيره  
وعكس ما في التهذيب أيضاً بل هو  
مناقض لما عزاه ميب وغيره  
للمدونة من عدم الفسخ هنا تأمله  
وانظر الأصل وقول زبيد  
بيعه غالب الخ هذا الفرق للتونسي  
كما في ابن عرفة وهو تعالى بل بالظنة  
ومعناهم أنه لا يختلف الحكم فيه  
عند اختلاف العلة خلاف مقتضى  
قول ابن ناجي لو وجد من يشتريه  
ليبيع ولم يفسخ وظاهر كلامهم أنه  
لا فرق بين أن يكون البائع عالماً  
بعداوة المشتري للمدين أم لا لانه  
من باب علم أحد المتبايعين بموجوب  
الفساد وهو مفسد على المشهور  
ومثل ثبوت عداوة المشتري للمدين  
قصده الضرر به وإن لم تثبت العداوة  
أنظر الأصل

من صار البعز اذ في الامهات لان البيع كان حلالا بينهما فدل هذا التعليل أن العبد  
لو كان مسلما حين العقد لم يكن البيع حلالا فيفسخ والذي في كتاب المدبان اذا اشترى  
دينارا على رجل فاصدا لتعنيته فسخ البيع ابن عرفة فالزم ابن رشد تناقض قول المدونة  
هنا وقولها في المدبان والشذعة ويرد بان قولها في المدبان انما هو في فسخ بيع دين من عدو  
المدين و فرق التونسى بينهما بان بيع الدين عسر بخلاف بيع العبد وما نسب اليها في  
الشفعة لا عرفه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في كتاب التجارة لا رضى الحرب عند نصها  
السابق مانصه وعارض قولها غير واحد بقولها في كتاب المدبان ومن اشترى دينارا على  
غيره اراد اضراؤه فانه يفسخ شراؤه فعلى قولها هناك يلزم أن ينتقض الشراء هنا ويلزم  
على قوله هناك الشراء لا ينتقض هناك واجيب بوجهين أحدهما أنه انما يفسخ هناك  
لعدم وجود من يشتري الدين ولو وجد من يشتريه لبيع ولم يفسخ وعزاه هذه المعارضة ابن  
محرز للمذاكرين والجواب هناك لهم والثاني ان المشتري الذي يقصد الضرر لم يقصد  
الشراء والاكتساب والذي والمعاهد انما يقصد ان ذلك لكونه ما يظن ان ذلك اهما جابن  
اه منه بلفظه ومن تأمل كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ الاعلام أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه  
من انه ليس في التهذيب ما عزاه له فتأمل والله أعلم رابعه أنه على تسليم أن في التهذيب  
ما ذكره عنه تسليم أحد لينا كما كان من حقهما ان يأتيابه على ذلك المساق اذا فاء على  
أنه فقه مسلم مع انه يخالف لكلام المصنف وشراجه مع انهما لم يعترضاه كلام المصنف  
وشراجه بل قد أيده مب أوله بقوله صرح المازري بانه المشهور وهو مذهب المدونة  
اه فانظر ترجمه بانه مذهب ما مع نقله عنها ما ذكره وأيضا كلامه ما يقتضى انه ليس في  
التهذيب ما يشهد له المصنف وليس كذلك اذ المسلم وجوده فيه هو ما يشهد له المصنف فلو سلمنا  
صحة ما نقله لكان الاتق بهم أن فيها على أنه خلاف ما فيها في موضع آخر كيف وهو غير  
موجود فيه والكمال لله تعالى \* (تبيينات الاول) \* قول ابن ناجي ولو وجد من يشتريه  
ليبيع ولم يفسخ يخالف للجواب الذي نقله ابن عرفة عن التونسي وز عن غير أبي الحسن  
لان جواب التونسي ومن وافقه يقتضى أنه يفسخ ولو وجدنا من يشتريه لتعذر وجود  
من يشتريه غالباهو تعليل بالظنة والتعليل بالظنة لا يختلف الحكم فيه عند مختلف  
العلم كما هو معلوم وهذا هو المتعين اذ هو الذي يفيد كلام المدونة وهو المطروق المعروف  
كيف وقد قبله غير واحد من المحققين وعولوا عليه فيعين المصير اليه والله أعلم  
\* (الثاني) \* قال النعماني في تبصرته بعد ان نقل القولين بالفسخ وعدمه مانصه وقال مالك  
في مختصره ما ليس في المختصر يفسخ البيع وان باعه النصراني لم يبعه كانت عليه القيمة ومجمل قوله في  
يفسخ ويرادون الاثمان وان هلك عند النصراني ولم يبعه كانت عليه القيمة ومجمل قوله في  
رد البياعات أن ذلك عقوبة لئلا يعود لمثل ذلك ولو كان البيع عنده لا ينعقد كما قال - حصون  
لم يضمن قيمته اه منها بلفظها ونقله غ في تكميله وابن عرفة مختصره واسماء وفيه  
عندي نظر لان لزوم القيمة لهلاكه يده بعد القبض لا ينافي قول حصون بفساد الدرع اذ  
هذا شأن البياعات الفاسدات أن الضمان يتقبل فم بالقبض فيؤخذ من قول مالك هذا

مثل قول سحنون بالفساد ولا وجه للاستدلال على فني الفساد بما ذكره اذ ليس عندنا  
بيع صحيح يجب فيه بعد القبض والفوات القيمة بل المتفق على فساده عندنا اذا اختلف  
فيه خارج المذهب ينقض بالثمن عند القواب نعم قد يشكك قول مالك هذا بان الجارى  
على لزوم القيمة فيه عند الهلال لزومها عند فواته بالبيع الصحيح لانه مقوت أيضا وجواب  
بما ذكره من أن ذلك عقوبة له فتأمل له بانصاف ووجهه أبو الحسن بتوجيه آخر ونصه  
أقام بعض الشيوع من هذه المسئلة أن النصراني اذا اشترى مسلما ثم باعه من مسلم قبل  
أن يعرض له أن يبعه جائز ولا ينقض لانه فعل ما كان يفعله الامام وقال ابن شعبان ينقض  
يبعه لان توليته للبيع فيه اهانة للمسلم فيفسخ حتى يتولاه الامام اه نقله ح في التنبيه  
الثاني وسلمه (الثالث) ظاهر كلام المدونة وكلام من تقديم انه لا فرق في مسئلة الدين بين  
أن يكون البائع له علم بالبعد او مشتره للمدين وبين كونه غرعا له وهو ظاهر كلام شراح  
المتن وقال ابن يونس بعد كلامه السابق مانصه واختلف شيوعنا المتأخرون ان كان مشتري  
الدين قاصدا بشراثة ضرر الغريم والبائع غير عال بقصده فقال بعضهم يفسخ البيع مثل  
نواطئ ما جعيا وشبهه بالسلف بقصد بسلفه النفع والقباض للسلف لاعلم عنده وكبيع  
من تلزمه الجمعية عن لاتلزمه وقال غيره اذا لم يعلم البائع بقصد المشتري للضرر لم يفسخ عليه  
صفقته ويراعى الدين على المشتري فيرفع الضرر عن الذي عليه الدين ابن يونس وهذا القول  
أبين وانما يفسد البيع بقصد البائع الضرر كما يفسد السلف بقصد السلف النفع لنفسه  
لا بقصد المستلف وأما بيع يوم الجمعة فانهما فسد للوقت المنهى عنه فانت ان بيعته  
في الوقت على المتاع الذي تلزمه الجمعية دخلت في المحذور ولا يدخل ذلك في بيعك على  
المتاع القاصد للضرر فاقتراها وظاهر الكتاب يدل على الاول اه منه بلفظه **قلت**  
ما عرته لظاهر الكتاب هو الظاهر لا ما استظهره هو لان المسئلة من باب علم أحد المتبايعين  
بموجب الفساد دون الآخر وقد علمت أن المشهور في ذلك هو الفساد فتأمل بانصاف  
**(الرابع)** ظاهر كلام المدونة على نقل أبي سعيد وابن يونس أن موجب الفساد هو قصد  
المشتري الضرر ولا يكفي ثبوت العداوة وحده وهو ظاهر كلام ابن يونس المارآ نقا وظاهر  
كلام ابن ناجي أيضا في كتاب المديان وظاهر كلام ابن عرفة وكلام شراح المتن أن ثبوت  
العداوة كاف والذي يتحصل من مجموع كلامهم ويظهر من جهة المعنى أنه ان ثبت قصد  
المشتري الضرر ففسخ البيع وان لم تثبت العداوة قبل وكذا ان ثبت العداوة قبل  
واستمرارها الى وقت الشراء دون ثبوت قصد الضرر ويدل على هذا رداهم شهادة العدو  
على عدوه اذ لم يشترطوا فيها ثبوت قصد الضرر مع أنهم أبطلوا بردها حاجة الغير فكيف  
لا يبطل حقه هو بمجرد ثبوت العداوة فتأمل بانصاف **(الخامس)** قول أبي الحسن  
السابق وقال ابن شعبان ينقض بيعه الخ يقتضى أن ذلك من قول ابن شعبان لا من  
روايته مع أنهم من روايته كما تقدم في كلام النعمي وابن عرفة ولذلك لم ذكر ابن ناجي  
كلام أبي الحسن قال عقبه مانصه قلت انما هو من روايته لا قوله اه منه بلفظه

(ولو ولد لها الصغير على الراجح) قول مب وهو يحتاج الى نص والقياس على الام  
لا ينهض الخ فيه نظروا ان قاله أبو علي واستدل له بقوله للفرق بأن الاب له تسلط الخ لا ينهض  
لانه ان عني أن له تسلطاً على مال ولده في الجمله فسلم لكن لا يقدح ذلك في مساواة له لادم هنا  
وان عني في مسئلة النزاع هنا وهي كون الاب كافراً وولده الصغير مسلماً فلا نسلم أن له تسلطاً  
على مال ولده اذ لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فقد قال ز عند قول المصنف في الحجر  
والولي الاب مانصه المسلم فقيد الاب بكونه مسلماً وسلم له ذلك مب نفسه وغيره وهو حقيق  
بالتسليم فقد نص في المدونة وغيرها على أنه لا يزوج الكافر ابنته البكر المسلمة وحكي عليه  
ابن حرث وغيره الاتفاق وعلاوه بأنه لا ولاية له عليها ونصوا على أنه ان وكل مسلماً يعقد  
عليها فقد عدا ذلك المسلم فذلك النكاح فاسد بفسخ وان دخل بها فقولهم لا ولاية له  
فكرة في سياق النفي فتعم ولاية المال وولاية النكاح فهذا نص فقهي وعلى تقدير قصره  
على ولاية النكاح فيؤخذ منه نفي ولاية المال بالاحرى لان ولاية المال يستلزم وجودها  
ولاية النكاح في الجمله كالسيد والاب الرشيد والوصي والقاضي ومقدمه وولاية  
النكاح لا تستلزم ولاية المال كالأب الفاسق والمبذر لمال ولده فان له ولاية النكاح لقول  
المصنف لا نسق وسلب الكمال ولا تسلط له شرعاً على مال ولده وكأب السفية فان له ولاية  
النكاح على الراجح وتقدم وعقد السفية ذوالرأى الخ ولا ولاية له على مال ولده وكأخ  
وابنه والجد والعم وابنه والكفيل فان لهم ولاية النكاح دون المال فاقاله ح ومن  
تبعه هو الظاهر الخي خلافا لما قاله مب وان تبع فيه أبا علي فتأمل به بانصاف \* (قاعدة  
\* وتنبية) \* علل في ضبح هذا الخلاف الذي أشار اليه في المختصر بقوله مانصه  
المازري بناء على أن من ملك أن يملك هل يعد مالاً أم لا اه منه بلفظه وهذه قاعدة  
مشهور وقد كورة عند شروح المتن في غير ما موضع وقد اعترضها القرافي فاعل المصنف  
لم يرفض اعتراضه أو لم يقف عليه قال غ في تكميله آخر كتاب بيع الخيار مانصه فقير  
فرق القرافي في الفرق الحادي والعشرين والمائة بين قاعدة من ملك أن يملك هل يعد  
مالاً أم لا وبين قاعدة من انعقد له سبب المطالبة بالملك هل يعد مالاً أم لا وقال اعلم أن  
جماع من مشايخ المذهب أطلقوا العبارة بقوله من ملك أن يملك هل يعد مالاً أم لا  
وخر جوا على ذلك فروعا كثيرة في المذهب منها اذا وحب له الماه في التيمم هل يبطل تيممه بناء  
على أنه يعد مالاً أم لا يبطل بناء على أنه لا يعد مالاً ومن عنده ثمن رقبته هل يجوز له  
الاتقال للصوم في كفارة الظهار أم لا قولان مبنيان على أن من ملك أن يملك هل يعد  
مالاً أم لا ومن قدر على مداواة في السلس أو التزويج هل يجب عليه الوضوء أم لا بناء  
على ذلك وهذه القاعدة باطلة وذلك القروع لها مدارك غير ما ذكره ويان بطلانها أن  
الانسان ملك أن يملك أربعين شاة فهل يتخيل أحد أن يعد مالاً الا أن قبل شرائها حتى  
تجب عليه الزكاة على أحد القولين واذا كان الا أن قادر على أن يتزوج فهل يجزى

(ولو ولد لها الخ) قال في ضبح عن  
المازري بناء على أن من ملك أن يملك  
هل يعد مالاً أم لا اه وهذه  
القاعدة قد اعترضها القرافي في  
الفرق الحادي والعشرين والمائة  
و بين بطلانها بان الانسان اذا ملك  
أن يملك أربعين شاة فلا يتخيل لاحد  
أن يعد مالاً الا أن قبل شرائها  
حتى تجب عليه الزكاة على أحد  
القولين واذا كان قادر على أن  
يتزوج فهل يجزى

في وجوب الصدق والثقة عليه قولان قبل أن يحطب المرأة وإذا ملك أن يملك خادماً ودابة فهل يقول أحدانه بعد مال كالهاتين فيجب عليه مؤنتهما وإذا ملك أن يشتري فأرية فهل بعد ما أحسن الفقهاء ما لك القريبه فيعتقه عليه قبل شرائه ونظارها لا تحصى فلا يمكن أن تجعل هذه (٣٥) من قواعد الشريعة البتة بل القساعة

التي يمكن أن تجعل قاعدة شرعية ويجرى فيها الخلاف في بعض فروعها لا في كلها أن من جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتقليد هل يعطى حكم من ملك وملاك يختلف في هذا الأصل في بعض الفروع فقد فرق بين قاعدة من ملك أن يملك الخووين قاعدة من انعقد له سبب المطالبة بالملك هل بعد ما كأم لا لكن قال ابن الشاطط في عشاخ المذهب أنهم انما أرادوا ذلك اه وقد أشار الى ما قاله ابن الشاطط المقرئ في قواعده حيث قال اختلاف المالكية فيمن جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتقليد هل يعطى حكم من ملك أم لا وهو المعبر عنه عن ملك أن يملك هل بعد ما كأم لا اه قال القرافي ولا شك أن من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتقليد مناسيب أن بعد ما كأم من حيث الجمله تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب واقامة للسبب البعيد مقام السبب القريب وأما مجرد ما ذكره فليس فيه الاجماد الامكان والقبول وذلك في غاية البعد عن المناسبة فلا يلزمه أو انه اعانة على دين الله ليس من باب تحصيل الاموال فيلزمه وكافى عنه ان شاء الله ما يوجب هل ينظر الى يسارة فلا منة أو لا حظ المنة وهي ضرر والضرر رنق عن المكاف لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج الزقاق عند قوله

في وجوب الصدق والثقة عليه قولان قبل أن يحطب المرأة وإذا ملك أن يملك خادماً ودابة فهل يقول أحدانه بعد مال كالهاتين فيجب عليه مؤنتهما وإذا ملك أن يشتري فأرية فهل بعد ما أحسن الفقهاء ما لك القريبه فيعتقه عليه قبل شرائه ونظارها لا تحصى فلا يمكن أن تجعل هذه من قواعد الشريعة بل القساعة التي يمكن أن تجعل قاعدة شرعية ويجرى فيها الخلاف في بعض فروعها لا في كلها أن من جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتقليد هل يعطى حكم من ملك وملاك يختلف في هذا الأصل في بعض الفروع وقد فرق بين قاعدة من ملك أن يملك الخووين قاعدة من انعقد له سبب المطالبة بالملك هل بعد ما كأم لا لكن قال ابن الشاطط في عشاخ المذهب أنهم انما أرادوا ذلك اه وقد أشار الى ما قاله ابن الشاطط المقرئ في قواعده حيث قال اختلاف المالكية فيمن جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتقليد هل يعطى حكم من ملك أم لا وهو المعبر عنه عن ملك أن يملك هل بعد ما كأم لا اه قال القرافي ولا شك أن من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتقليد مناسيب أن بعد ما كأم من حيث الجمله تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب واقامة للسبب البعيد مقام السبب القريب وأما مجرد ما ذكره فليس فيه الاجماد الامكان والقبول وذلك في غاية البعد عن المناسبة فلا يلزمه أو انه اعانة على دين الله ليس من باب تحصيل الاموال فيلزمه وكافى عنه ان شاء الله ما يوجب هل ينظر الى يسارة فلا منة أو لا حظ المنة وهي ضرر والضرر رنق عن المكاف لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج

هل حكم ما تملك له سبب \* جار بتمليك قد اقتضى الطلب  
أي بطل هذا الكلام من حيث ظاهره والافه صحيح من حيث التأويل كالمقرئ وابن الشاطط والله أعلم وقول مب والقياس على الام لا ينهض الخ فيه نظروا استدلاله بقوله للفرق الخ لا ينهض اذ لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم لا ولاية مال ولا ولاية نكاح خافاه ح ومن تبعه هو الظاهر انظر الأصل

وواجد الثمن يتخرج على تزييل وسيلة الشيء منزلة أم لا وكذلك القاصر على التدوى وقد  
 كثر من متأخري الشراح الاعتماد على هذه القاعدة الطاهرة البطلان وخصوصا ابن بشير  
 في كتاب التبيين ٥١ وقال أبو العباس بن الشاط في كتاب أدوار الشروق على أنوار  
 القروق ما نسبته إلى مشايخ من أهل المذهب واعتقده فهم من أنهم أرادوا مقتضى  
 عباراتهم المطلقة ليس بصحيح وما اختاره من عدم إرادته مقتضى الإطلاق هو الصحيح  
 والظن بهم أنهم إنما أرادوا ذلك ٥٢ فتأمل كلامه مع قول الامام أبي عبد الله المقر في  
 باب الطهارة من قواعد اختلاف المالكية فمن جرى له سبب يقتضى المطالبة بالتبليد هل  
 يعطى حكم من ملأ أم لا وهو المعبر عنه بمن ملأ أن يملك هل يعد ملكا أم لا قال القرافي  
 وليس اختلاف في كل فروع هذه القاعدة لكن في بعضها كمن يقبل التدوى أو يقدر  
 على التسرى في السلس ومن وهب له الماء وقد تهم وأخذ من لا مال له ويقدر على  
 التكسب للزكاة قد خرجت عليها نفقة الابوين والمنصوص اشتراط عدم القدرة في  
 وجوبها ورفق بأن الزكاة أوسع لأن النفقة مأخوذة من معين ومنها جواز الزايلين العبد  
 وسيد ٥٣ وقال ابن راشد القفصى كان شيخنا القرافي ينكر قاعدة من ملأ أن يملك  
 هل يعد ملكا أو يقول رأيت من كانت عنده خرو وهو يقدر على شربها وكذلك السرقة  
 ٥٤ وأما قاعدة من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد مختارا أم لا أخذ من مقتضى  
 أو كانه ما اختار قط غيره فإذا أسلم على أختين فلم يبطأهما فاختار أحدهما فإن كان كالمقتل  
 الزم نصف صداق الأخرى لأنه كالطلق والالم يلزمه شيء وإذا غضب جارية ثم اشتراها وهي  
 غائبة فإن قلنا بالاول فلا تشتري إلا بما يشتري به قيمتها وهذا قول أشهب وإن قلنا بالثاني  
 لم تراع القيمة وهو ظاهر الكتاب قال ابن عطية أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى قيل  
 الشراء هنا استعاره وتثنيه لما تركوا الهدى وهو معرض لهم ووقعوا بذلك في الضلالة  
 واختاروا هاشميو ابن اشتري فكانهم دفعوا في الضلالة هداهم إذ كان لهم أخذها وبهذا  
 المعنى تعلق مالك في منع أن يشتري الرجل على أن يتخير في كل ما تختلف أحاديثه ولا  
 يجوز فيه التفاضل فعلى هذا القدر اقتصر المقر في تقرير هذه القاعدة في باب التسكاح  
 وبالله التوفيق ٥٥ منه بلفظه (وأتى برهن ثقة أن علم مرتبته بإسلامه الخ) قول ز  
 فإن كان عرضا من يبيع خير المرتين في قبول التجهيل وفي بقاء الخ وصوره أن يقول خير  
 من وجهين أحدهما قوله خير المرتين في قبول التجهيل وفي بقاء الخ وصوره أن يقول خير  
 المرتين في قبول التجهيل فإن قبله فلا إشكال وإن لم يقبله فقل يبق الثمن رهنا الخ ثانيهما  
 أن ما ذكر من التخيير خلاف ما لغوه من حكاية الخلاف \* (تبيينه) \* قال الشيرازي  
 مائنه فان كان الدين مما لا يجهل فقل يعضى البيع ويبقى الثمن رهنا وقيل بغرم قيمته وتبقى  
 رهنا وقيل بآتي برهن مثله وهذه الأقوال الثلاثة حكاه ابن يونس في المسئلة المشبهة بها  
 وهي قوله كعتقه واطاها جريانها هنا في كلام ابن عرفة إشارة إليه ٥٦ منه بلفظه  
 ونقله شيخنا ج وقبله وفيه نظر بل غير صحيح إذ لا وجه لإبطال العتق في العبد وإمضاء  
 البيع فيه الآن مع أنه خلاف ما في ابن يونس والذي فيه أن العبد نفسه يبقى رهنا كما كان

(وأتى برهن الخ) قول ز خير  
 المرتين في قبول التجهيل وفي بقاء  
 الخ فيه بتر والاصل خير في قبول  
 التجهيل فان قبله فواضح والافتيل  
 يبقى عن العبد الخ انظر الاصل



عليه دركا في جعل ذلك أقوالا لم يجعلها ابن نونس كذلك وانما قال في آخر ترجمة جنابة  
العبد الرهن مائه وانظر إذا أعتق العبد والدين عروض من بيع فقال المرتهن لأرضي  
بتجليلها ليرغم الرهن قيمته ووقف رهنا أو يأتي بعقل رهنه أو يبيع رهنا بجاه ولا يجوز  
اعتقه لحق المرتهن اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد عقبه مائه قلت  
وهو كلام الترمذي يؤخر تنفيذه عن حقه لحق المرتهن اه منه بلفظه ويؤخذ من كلام  
ابن عرفة هذا أن بقاء بجاه رهنا أقوى وبذلك كله تعلم أنه لا قائل ببيع العبد وجعل ثمنه  
رهنا والله أعلم وانما أصبح ذلك في مسئلة المصنف هذه لافي المشبهة بها وهي قوله كعتقه  
وقول ز في التنبية وأما في الصور التي يلزم فيها تجميل الدين فليس له أن يلزم المرتهن  
بقبول ثمن العبد الخ وهو الظاهر وان كان خلاف ظاهر كلام ح أو صرحه وعزاه لصح  
وكلام ضج قد راجعته في أصله فوجدته لا يشهد ذلك فراجع كلامهما متأملان منصفان  
والله أعلم وقول ز والقيد المتروك في قوله يعمل هو أن يحله إذا أسلم العبد الخ فيه نظر إذ  
ليس هذا القيد بمتروك من كلام المصنف بل هذا هو موضوعه لأن قوله لا برهن معناه كما  
شرحه هو نفسه وغيره إذا أسلم عبد الكافر ورهنه فلا يكفي ذلك في الانخراج فتأمل وقوله  
في الصور كلها اتفاقا الخ تبع فيه ح ونصه وجعل التعمي محل الخلاف إذا كان الاسلام  
قبل الرهن قال وأما أن أسلم بعد الرهن فلا يعمل اتفاقا وتبعه في الشامل اه منه بلفظه  
وفيه نظرم من وجهين أحدهما أنه ليس في كلام التعمي ذكر الاتفاق وانما فيه مائه  
وقال ابن القاسم في النصراي يسلم عبده ثم يرهنه انه يباع ويقضى للغريم ثمنه الآن يأتي  
النصراي برهن ثقة يجعل مكانه وقال سحنون يجعل للمرتهن وان أتى برهن آخر وقول  
ابن القاسم أحسن لأن رهنه بعد اسلامه ليس رضا بتجميل الدين ورهنه دليل على أنه أراد  
البيع بعد انقضاء الاجل الآن يكون المرتهن غير عالم باسلامه فيكون بمنزلة من عزم  
رهن وأرى أن لا يعمل الحق وان غرل ان ثمنه بدل منه وان أسلم بعد أن رهن يبيع ولم يجعل  
ثمنه إذا أتى بالرهن مكانه اه منه بلفظه ونقله في ضج أيضا بهذا اللفظ ولم أجد في  
الشامل أيضا في النسخة التي بيدي ما عزاه له وانما فيه مائه وان رهنه يبيع عليه أيضا  
وأتى برهن ثقة ان علم فترهنه باسلامه ولا يلزم تجميل ثمنه على الاصح وقيل بوقف بيد  
المرتحن حتى يعمل وقيد الخلاف بما إذا انعقد على رهن غير معين وأما إذا عين المسلم  
الرهن لم يعمل اتفاقا الآن يشاء اه منه بلفظه ولما ذكر قبل ولا بعد مما يتعلق برهنه غير  
هذا فانيهما لو سلم تصريح التعمي والشامل بالاتفاق لكان مردودا بنقل غيرهما في  
ابن عرفة مائه قال أي ابن محرز عن محمد لو أسلم بعد رهنه على قضا ثمنه الآن يأتي برهن  
ثقة فبأنه خذ ثمنه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة وإذا أسلم عبد النصراي  
فرهنه بعتة وعملت الحق الآن يأتي النصراي برهن ثقة الخ مائه لانه مفهوم لقوله إذا  
أسلم فرهنه وكذلك لو رهنه وهو كافر فأسلم فان الحكم واحد لنص ابن المواز بذلك ولم يجعل  
ابن محرز غيره وما ذكره في الكتاب هو المشهور وأحد الأقوال الثلاثة اه محل الحاجة

وقول ز فليس له أن يلزم المرتحن الخ  
هذا هو الظاهر خلاف ظاهر ح عن  
ضج مع أن ضج لا يشهد ذلك  
انظر وقول ز والقيد المتروك الخ  
فيه نظر بل هو الموضوع وقول ز  
في الصور كلها اتفاقا نحو في ح  
وفي الاتفاق نظري لا يقتصر ابن عرفة  
وابن ناجي على أنه لا فرق بين اسلامه  
قبل الرهن وبعده انظر الاصل

منه بلفظه (كعتقه) قول مب ومارده عج به غير صواب وكذا ما في ح ومن  
تبعه من قصر ما هنا على الموصراخ ما ارتضاء هو الذي ارتضاء نو وفيه نظر والظاهر ما قاله  
ح و عج ومن تبعهما واستدل عج بأن ظاهر قول المصنف الآتي في الرهن وبجل  
والمعسر يبيى شعل ما اذا كان المعسر مسلما وما اذا كان كافرا وذلك أيضا هو ظاهر كلام  
شرحه صواب وهذا الذي عزا له ظاهر كلام المصنف وشرحه هو ظاهر كلام الأئمة اذ لم  
من قيد ذلك بكون الرهن غير مسلم أغتقه كافر بعد البحث الشديد عنه ومراجعة ابن يونس  
وابن عرفة وغيرهما وقد علمت أن النصوص اذا أنت على وتيرة واحدة فظواهرها  
مقصودة واحتجاج د بقوله لا يلدوم ملكه على مسلم لا يفيد لانه وان دام ملكه عليه  
لكنه ليس تحت يده بل تحت يد المسلم وقد عهد بقام ملكه عليه وهو تحت يد مسلم كسئلة  
الخيار الآتية قريبا ومثله الاجارة الآتية قريبا أيضا مع أنه انما اغتفر ذلك فيه لما لحق  
آدمي فلان يغتفر ذلك هنا لحق الله تعالى الذي هو مقدم على حق الآدمي عند تعارضهما  
أولى لان تعجيل بيعه الا ان ابطال الحرية التي انقضت فيه في الجلة والشارع متشوف لها  
ولاشك أن بقاءه الى الاجل يرحى معه أن يعق كلة أو بعضه بطرق ما لعتقه وأيضا قد  
اجتمع هنا ضرران بقاؤهم في ملك الكافر مع كونه تحت يد مسلم لا تسلط لسيده عليه وابطال  
الحرية الواقعة فيه مع امكان حصولها فيه كله أو في بعضه والاول أخف بكثير والقاعدة  
المقررة التي لا نزاع فيها انه اذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما فانه دبان لك من هذا أن  
ما قاله ح و عج ومن تبعهما هو الصواب والله أعلم (وفي خيار مشتر مسلم يمول  
لاقتضائه هذا ظاهر المدونة وعلى ظاهرها جملها غير واحد كاللغوي والمأزري لم يلتفت  
المصنف لبحث أبي اسحق التونسي مع انه قد أعجيب عنه في ابن عرفة ما نصه التونسي  
في عدم تعجيله نظر لبقاء ملك الكافر عليه لان له غلته وأضاف المأزري لنفسه الجواب  
بترجيح حق المسلم كالأول واستأجره فأسلم لبقاء مده من الاجارة لا يجوز بيعه فيها قبل تذكرة  
التونسي وتعقبه بالفرق بان منفعه في الاجارة ملك للمسلم وفي بيع الخيار للكافر وبجل  
ذلك محل النظر قلت وقد يرد الفرق بان في ملك الكافر في بيع الخيار خلا لا يمكن المشتري  
من رفعه بخلاف الاجارة اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بالمعنى وقبله ونصه ابن  
عرفوة قد يرد الفرق بان ملك الكافر في بيع الخيار غير مقرر لم يمكن المشتري من  
رفعه بخلاف الاجارة اه منه بلفظه (وهل منع الصغیر اذا لم يكن على دين مشتر به  
الخ) قول مب فيه نظر بل الظاهر انه شرط في كل من التأويلين الخ هو خلاف ما قاله  
نو فانه قال بعد ذكره كلام ز مانصه هذا هو الصواب ثم استدلى على ذلك بكلام  
التنبيهات وقال باثره وقد نقله في ضج فهو المراد هنا اه فقد اختلفا وكل منهما اعتمد  
كلام عياض والظاهر ما قاله نو اذهب الذي يفهم من كلام التنبيهات الذي نقله وقد  
نقله أبو علي أيضا والله أعلم وقول ز وأما المجوسى فيمنع بيعه للكفار اتفقا في الصغار  
الخ مثله في ح عن ابن رشد وهي طريقة لغيره وطريقة المأزري وغيره حاكية للخلاف  
واياها اعتمد ابن الحاجب ونصه في الكتابي يشترى غيره ثم لا يمنع من الصغير ونرجعت

(كعتقه) قول مب ومارد به  
عج الخ نحوه لتو وفيه نظر  
والظاهر ما لح و عج اذهب  
ظاهر كلام الأئمة وقد تقرر أن  
النصوص اذا أنت على وتيرة واحدة  
فظواهرها مقصودة انظر الاصل  
(وفي خيار مشتر الخ) هذا ظاهر  
المدونة وعليه جملها غير واحد وان  
بحث فيه التونسي بان فيه بقاء  
ملك الكافر عليه لان له غلته فقد  
أجيب عنه باختلال ملكه لم يمكن  
المشتري من رفعه (تأويلان) قول  
ز وهو شرط في قوله أو مطلق الخ  
قلت نو هذا هو الصواب ثم استدلى  
عليه بكلام التنبيهات ثم قال وقد  
نقله في ضج فهو المراد هنا اه  
وما قاله هو الظاهر اذهب الذي يفهم  
من التنبيهات خلافا لمب والله  
أعلم وقول ز وأما المجوسى فيمنع  
بيعه للكفار اتفقا الخ نحوه في ح  
عن ابن رشد وهي طريقة واعتمد ابن  
الحاجب طريقة المأزري وغيره  
الحاكية للخلاف مطلقا

على اجبارهم قال في ضجج هكذا حكى المازري الاقوال الثلاثة ثم قال في ضجج مانصه  
 وذو كرسا صاحب البيان في كتاب الجنائز انه لا خلاف في جبر الصغير من الجحوس وقد قدمنا  
 كلامه في باب الجنائز وهو خلاف ما ذكره المصنف والمازري من حكايتهم ما لا خلاف مطلقا  
 ويمكن حمل كلام المازري على ما اذا كان مع الصغير أو به وكلام ابن رشد على ما اذا لم يكن  
 فيتفق الكلامان اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قال ابن ناجي في شرح المدونة عند قولها  
 قال ابن نافع عن مالك في الجحوس انهم اذا ملكوا الجبروا على الاسلام وبيع النصارى من  
 شرائهم اه مانصه ما ذكر ان الجحوس يجرى على الاسلام وظاهره صغيرا كان وكبيرا هو  
 أحد الاقوال الثلاثة كما تقدم والا كثر من على أن هذا الخلاف انما هو في الطارئ على  
 المسلمين والمآخوذ في الغنمة وشبه ذلك وأما من هو بين أظهر المسلمين فلا يجبر على الاسلام  
 اه منه بلفظه قلت ما عزالا لا كثر حكى عليه ابن رشد الاتفاق وسلمه في ضجج ونصه  
 وقد صاحب البيان هذا الخلاف بالجوهر المسي الذي لا بصيرة له في دينه وأما الذي ثبت  
 على دينه بين ظهراني المسلمين فلا خلاف أنه لا يجبر على الاسلام اه منه بلفظه وسلمه أيضا  
 صرفي حاشيته وقول ز فباعون عليهم كواقع الحكم بذلك من عدة قضاة عظاما وظاهره  
 مطلقا هو اختيار اللغوي ولكن المنصوص لمالك فيما نقله ابن يونس وعبد الحق ولا ابن  
 القاسم فيما نقله ابن يونس واللعنمي ولا ابن المواز فيما نقله اللعنمي تقييد ذلك بما اذا لم يدينوا  
 بدين من اشتراهم ونص ابن يونس ومالك اذا بيع من النصارى من يجبر على الاسلام بيع  
 عليهم إلا أن يدينوا بدينهم فيتركون اه منه بلفظه ونحوه في ضجج عن عبد الحق  
 وبأني نص ابن يونس عن ابن القاسم قريبا ان شاء الله ونص اللعنمي وقال ابن القاسم  
 في العتبية في الروم يقدمون بعبيد من جحوس الصقالية يتنعهم الامام من بيعهم من اليهود  
 والنصارى صغيرهم وكبيرهم لانهم يصرون الى دين من ملكهم فان اشتروهم يبيعوا عليهم  
 ما لم يدينوا بدين من ملكهم لانهم لم يكونوا يجبرون على الاسلام اذا ملكهم المسلمون  
 وأجاز ابن عبد الحكم في كتاب محمد وان كان صغيرا اذا كان يدين في أن لا يمنع من بيعه  
 من أهل الكفر والاول أحسن اه منه بلفظه وقال قبل مانصه وقال محمد فان فعل  
 يبيعوا ما لم يدينوا ويرى أن ينقض البيع وان دان بدين لان من هو في دينه متعدد في شرائه  
 وفي تعليمه الكفر ومعلوم انه اذا صار بعد ذلك الى مسلم أسلم واستنقذ من الكفر اه منه  
 بلفظه \* (تنبيه) \* قول اللعنمي وثعلب ما اذا صار بعد ذلك لمسلم أسلم الخ بقيد أنه يجبر اذا  
 ذاك على الاسلام وهو خلاف نص ما نقله عن ابن القاسم وخلاف نص ما يأتي لابن يونس  
 عنه أيضا فان كان معنى كلامه أنه يرجح اسلامه طوعا منه مجبر دسوره الى مسلم فانه لا يخفى  
 ما في التعيير عن ذلك بقوله ومعلوم الخ فتأمل والله أعلم (وله شراء بالغ على دينه أن أقام به)  
 قول ز فان لم يشترط ذلك لم يجز شراؤه ولم يصح الخ قال شيخنا ج فيه نظر والظاهر أن  
 بيعه صحيح ولكن لا يمكن من أن يمسي به الى بلده اه وما قاله هو الظاهر قياسا على ما تقدم  
 في شرائه المسلم ومأمعه بل هذا أولى لان شراء المسلم ومأمعه ممنوع ابتداء بلا إشكال  
 وليس كذلك هنا فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولا بأس ببيع عبدك النصراني

كأن في ضجج فائلا ويمكن حمل  
 كلام المازري على ما اذا كان مع  
 الصغير أو به وكلام ابن رشد على ما اذا  
 لم يكن فيتفق الكلامان قال وقيد  
 ابن رشد الخلاف بالجحوس المسي  
 الذي لا بصيرة له في دينه وأما الذي  
 ثبت على دينه بين ظهراني المسلمين  
 فلا خلاف أنه لا يجبر على الاسلام  
 اه وسلمه صر خلاف عز وابن  
 ناجي عدم الجبر حينئذ لا كثر من  
 واقه أعلم وقول ز فباعون  
 عليهم الخ ظاهره مطلقا وهو اختيار  
 اللعنمي لكن المنصوص لمالك وابن  
 القاسم وابن المواز تقييد ذلك بما اذا لم  
 يدينوا بدين من اشتراهم انظر الاصل  
 قلت قد يقال ان موضوع ز  
 الصغار ما داموا صغارا كما مرشده  
 قوله من غير معرفتهم ذلك والخلاف  
 المذكور انما هو فيمن دان بدين من  
 اشتراهم فتأمل والله أعلم (وله شراء  
 بالغ الخ) يعني اذا كان لا يجبر على  
 الاسلام أي كما تقدم لخش وقد  
 نقله ابن يونس عن ابن القاسم وقول  
 ز ولم يصح ولو أقام بالغ فيه نظر  
 بل الظاهر أن بيعه صحيح قياسا على  
 شرائه المسلم ومأمعه لكن لا يمكن  
 من أن يمسي به الى بلده انظر الاصل

من نصراني ١٥ مانضه ظاهره من ذمي أو حري وهو كذلك على إطلاق غير واحد كابن نونس  
 وابن حجر زوقيل من ذمي لأن حري لما يخاف أن يكون عبداً على المسلمين لنص ابن القاسم  
 على ذلك في نقل التونسي ١٥ منه بلفظه \* (تنبيه) \* أطلق المصنف رحمه الله في حواشيه  
 الكافر من على دينه ولم أر أحداً ممن تكلم عليه قيده بشئ مع أنه يجب تقييده بما إذا كان  
 لا يجبر على الإسلام والأدلة لا يجوز كما نقله ابن نونس عن ابن القاسم وأقره ونصه وقال يحيى  
 ابن يحيى عن ابن القاسم في الروم يقدمون بالجوس فليمنعهم الامام من بيعهم من اليهود  
 والنصارى والجوس لاصغر امهم ولا كبير الاتهم يصيرون الى دين من ملكهم ولا يبيعونهم  
 الا من المسلمين وان وجدوا في أيدي اليهود والنصارى وقد اشترى منهم فليباعوا عليهم  
 الا أن يوجدوا وقد صاروا على دين من ملكهم من نصارى أو يهوداً ويجوس فلا يباع  
 عليهم لانهم لم يكونوا يجبرون على الإسلام اذ ملكهم المسلمون وان كان قد تقدم اليهم أن  
 لا يشتريهم ففعلوا وردوهم على دينهم فليعاقبوا الثلاثا بعدوا والمثل ذلك ١٥ منه بلفظه  
 فتأمل (لا غيره) قول ز أي لا يجوز شراءه على غير دين المشتري المتبادر من عدم الجواز  
 المنع وبه صرح اللغوي لقوله فنعى ابن وهب وسخنون الخ انظر نفسه بقماعه في ق  
 فالكرهية الاتية في نقل ابن نونس عن سخنون المراد به المنع وتعليل سخنون يدل على  
 ذلك (على المختار) مقابل المختار قال في ضيق حكاية سخنون عن بعض أصحاب مالك  
 وهو ظاهر قول مالك من رواية ابن نافع عنه في المدونة ونسبه اللغوي والمأزى وابن شاس  
 لان المواز ١٥ منه بلفظه \* (تنبيه) \* المنع هنا على القول به لحق الادى لالحق الله  
 كبيع المسلم والمصنف ولذا قيده ابن نونس هنا بما اذالم يرض ونصه قال عبد الملك بن  
 الحسن قال ابن وهب ولا يجوز أن يباع النصارى من اليهود ولا اليهود من النصارى قال  
 سخنون بكرة ذلك للعداوة التي بينهم محمد بن نونس الآن يرضى بالبايعون منهم بذلك ١٥  
 منه بلفظه وقول ز ومنع الشراء مبني على خطابهم بفروع الشريعة الخ قال شيخنا ج  
 مانضه قد يقال ان هذا من رفع التظالم وان لم يخاطب بفروع الشريعة ١٥ وهو ظاهر  
 وتقييده ابن نونس الماراً بتبادل عليه فتأمل (والصغير على الأرجح) الصواب انه معطوف  
 على غيره مدخول للنفي أي لا يجوز شراء كافر صغير على دينه وقوله على الأرجح صوابه  
 على الأصح لانه لعباض لا لابن نونس كما نبه عليه غير واحد \* (تنبيه) \* قال خش الاولى  
 اسقاط هذا لانه ان عطف على المثبت أي وله شراء الصغير فصوابه المختار لان هذا قول ابن  
 المواز واختاره اللغوي الخ ومثله للشيخ ابراهيم حراً لم يعرف وفي قوله ما اختاره اللغوي  
 نظر اذ لم أجده للغوي في ذلك اختياراً ولا اعزاه له ضج ولا ق ولا ح ونص اللغوي  
 واختلف في بيع صفار النصارى من النصارى وفي بيع الجوس والصقالية والسودان  
 من النصارى فقال مالك في المدونة يمنع النصارى من شراء صفار النصارى وقال في العتبية  
 فان يبيعوا منهم فسحق البيع وقال محمد بن باس أن يبيع المسلم عبيده النصارى من أهل  
 الكتاب وان كانوا صفاراً وقال أشهب في كتاب الجهاد من كتاب محمد لا يجبر الصفار من  
 النصارى على الإسلام وان لم يكن مع أبويه لانهم أهل كتاب ١٥ منه بلفظه فتأمل والله

(لا غيره الخ) يعني اذالم يرض كما  
 في ابن نونس وقول ز مبني على  
 خطابهم الخ قد يقال ان هذا من  
 باب رفع التظالم كما يدل عليه التقييد  
 بما اذالم يرض والله أعلم وقول  
 ز ويحتمل عطفه على غيره الخ  
 هذا هو الصواب وعليه فصوابه  
 على الأصح لانه اماض (طهارة)  
 قلت قال خشي أصلياً باقية  
 أو عرض لها شجاسة يمكن ازالها

(لا كز بل الخ) قلت في نظم ابي سالم العياشي لبسوع ابن جماعة

وبعضهم رخص الضيورة \* في الزبل والمقالة المشهورة

ألمع قال شيخنا الماء المضاف \* أظهر في الرخصة من دون خلاف

وتقدم لز عند قوله ورماد نجس ورجاله نقسلا عن ضيغ مافي كل الخبر الخبزوزابل وانه مخصص فيه للضرورة أي حيث وجدت رعي الخلاف فراجع ابن القاسم ولا بأس ببيع بعرا لا بل والغنم (٤١)

وأحلاس وقوله من باب رعى كما

في المصباح والقاموس والصالح

خلاف مافي روح عنه من انه من

باب دعا قال ح والدليل على منع

بيع النجس فيه تعالى عن كل

المال الباطل لانه لا يتحصل به

منفعة للمسلم أصلاً وحكما ودليله

من السنة حديث جابر رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ان الله ورسوله حرم بيع

الخمر والميتة والتفجير والاصنام

فقصبل يارسل الله أرايت شعوم

الميتة قائم اقل في السفن ويدهن

بها الجلود ويستصخبهم افعال

لا هو حرم ثم قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم عند ذلك قاتل

الله اليوم وان الله لما حرم عليهم

شعومها أجلاوه ثم باعوه فأكلوا

ثم هكذا أخرجه مسلم وأخرجه

البخاري بلفظ آخر ومعنى أجلاوه

أذا بوه وقوله حرم قال القرطبي

صححت الرواية بأسناده الى ضمير

الواحد تأدياً منه عليه الصلاة

والسلام أن يجمع بينه وبين اسم

الله في ضمير الاثنين كما روى على

أعلم (لا كز بل) قد حصل ح مافي الزبل والعذرة من الاقوال بما فيه كفاية على عادته  
وذكر مب بعضه وزاد أن العمل جرى ببيع الزبل للضرورة دون العذرة (تبسيه) \* بعد  
أن نقل ح عن المدونة ولا بأس ببيع خنا البقر الخ قال من لفظه وقال عياض صوابه خنى  
البقر الجمع أخناه اه وهو بكسر الخاء المججمة وسكون المثلثة وآخره ياء تحتية قاله في الصحاح  
وقال المصدر بالفتح تقول خنا البقر تخنوخنيا اه منه بلنظرة قلت قوله عن الصحاح  
خننا يخنوخنوا كذا أوجده في كتابه فقلت عليه من نسخة وهو صريح في أنه واوى اللام من باب دعا  
وفيه نظر بل هو يافي اللام من باب رعى فصوابه خنى يخنى هذا الذي في الصحاح لا مانسبه  
اليه ونصه والخنى للبقر والجمع أخناه مثل حلس وأحلاس والخنى بالفتح المصدر تقول  
خننى البقر يخنى خنيا اه منه بلنظرة وشعوه في القاموس فانظره وصرح في المصباح بأنه  
من باب رعى ونصه خنى البقر خنيا من باب رعى وهو كالنحو للانسان والاسم الخنى  
وزان حصن وحمل والجمع أخناه اه منه بلنظرة \* (قائدة) \* قال في هذا المحل من ضيغ  
مانصه منع مالت في العتية أكل الخبر الخبزوزابل والخبر ونصها وسألت عن الطعام بوقد  
تحتها بارواث الجير أي كل أم لا فقال لا أم الخبر الذي يطبخ به فلا يؤكل وأما ما طبخ في القدور  
فأكله خفيف وهو يكره بدأ وقال يحنون مثله وعلى ذلك في البيان بان مافي القدر لا يصل  
السم من عين النجاسة شيء من أجل الحائل الذي بينه وبينه وانما يكره من أجل دخان  
الروح لما في ذلك من الشبهة من أجل من يقول ان الدخان نجس وان لم يكن عند النجاسة  
ابن القاسم ولأرى أن يوقد بعظام الميتة في الحمامات ولا يرى بأساً أن يتخلص بها النجاسة  
وقال في المدونة لا يطبخ بعظام الميتة ولا يسجن بها الماء لوضوء أو عجن ولا بأس أن يوقد بها  
على طين أو حجارة عياض وظاهره جواز الاتساع بعظام الميتة بخلاف مافي المدونة انه  
لا يحتمل الميتة الى كلابه وقيل لعله تكلم بعد الوقوع لافي الجواز ابتداء وقيل لعله وجدها  
مجمعة فاطلق النار فيها فكانت كسوق الكلاب للميتة وهو بعيد لان طبع الجير لا يتصور  
الابتري بوعمل وظاهر المسئلة استعمال الطين والجير في كل شيء لانه وان باشر النجاسة  
أودا خلها في رطوبتها شيء فقد أذهبت النار عنها وأثرها وكذلك ما طبخ من الفخار بها  
بخلاف ما ينعكس فيه دخانها من الطعام أو يلاقيه من رطب السوى أو الخبز بها وان كان

(٦) رهوني (طامس)

والله أعلم اه وفي الاكمال مانصه وأما نجس الميتة فالجهر وعلى انه لا ينتفع من الميتة بشيء الميتة لان نجاسة العين ولعموم النهي  
عن الاتساع بالميتة الا ما خصه السنة من الجلد وأجاز عطاء الاستسباح بشعومها وأن يطلى به السفن اه وفي النوادر  
عن ابن الجهم والاهري لا بأس بوقد ما ناحتفظ منه اه ولا يلزم من ذلك جواز البيع والحديث يرتفع عليهم راجع ما تقدم عند  
قوله لا ينتفع بعتننج الخ ومن شحم الميتة ما يجلب من بلاد الروم من الصابون والشمع للصنوعين من شحم غير الحيوان البحري  
والله أعلم

(واتفاق الخ) ❦ قلت قال ق عن ابن شاس فلا يصح بيع ما لا منفعة فيه لانه من أكل أموال الناس بالباطل ثم قال عن ابن رشد وكل ما جاز اللعب به جاز بيعه البرزى وعن هذا الآلات التي يلعب بها الصبيان قال شيخنا الغبري يشتري لا يتم الدواب والزياب ونحوها وقال ابن القاسم اللوصي أن يشتري لمحجوره بعض ما يلهو به ابن كاتبة ويقف في عرسه بقدر حاله وقال ابن القاسم يفسخ بيع البوق والعود والكبرو بؤبأهله ابن رشد يفسخ في الأولين اتفاقاً وقوله في الكبر خلاف قوله يجوز استعماله أى في العرس وقطع سارق في قبته قائماً اه وقول مب ما منافعها كلها محرمة أى فلا يصح ثمنك ولا بيعه ومنه تو بالجر والخنزير وآلة اللهو وقال ح مثله القرا في الحجر والمطربات وقال في الميطبة ومن اشترى من آلة اللهو شيئاً البوق وغيره ففسخ بيعه وأدب أهله وفي المسائل الملقوطة لا يجوز بيع أشياء منها الصور والقرود وآلة الملاهي اه وقال ابن جري في قوائمه مانصه وان كانت المنفعة لا تجوز فبي كالمدم كالآلات للهو اه وقال في قوت القلوب مانصه وكل ما كان سبباً لمعصية من آلة وأداة فهو ومعصية ولا يصنع ولا يبيعه فانه من المعاونة على الإثم والعدوان وكل ما أخذ من المال على عمل بدعة أو منكر فهو بدعة ومنكر وكل معين لمبتدع أو عاص فهو شرك في بدعته ومعصيته وأخذ العوض عن جميع ذلك من أكل المال بالباطل ومن أكل الحرام فقد قتل نفسه وقتل أخاه (٤٣) لأنه أطعمه إياه قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل ثم قال

ولا تقتلوا أنفسكم وليس هذا من سبيل المؤمنين وقد قال الله عز وجل وبيع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونصه جهنم اه وقال الامام سيدي أبو القاسم بن خبزو رحمه الله تعالى في شرح نظم يروع ابن جماعة عند قوله كآلة الحرب لكافر امنعن

والدار للكنيسة وحسن بيع جميع ما يرى للمعصية كالحمر والصلب والغصب عيه مانصه قوله وحسن بيع جميع

أوجهه قر الأبهري حكى عن مالك أن ما طعن من التغار بنجاسة لا يجوز استعماله وان غسل وهو قول القاسبي وغيره وقال ابن شاسون لا تستعمل الا بعد غسلها أو تغليتها الماء كقدور الجوس وهو الصواب عندى بل هو أخف لان الذهبية التي دخلت قدور الجوس باقية بخلافها لان الذهبية قد اكتمل النار حتى لم يبق لها عين ولا أثر اه بمعناه وقال شيخنا رحمه الله فبغى أن يرخص في الخبز بالز بل في زماننا تبصر لعوم البلوى وان يراعى فيها قول من رأى أن النار تطهر وان النجاسة اذا صارت رماداً ظهرت ولنا قول بطهارة ز بل الخيل وقول بكر اهية منها من البغال والحمار فيخفف الامر مع مراعاة هذا الخلاف والافتعذر على الناس أمر معصيتهم غالباً والمجدد على خلاف العلماء فانه حجة للناس اه منه بلفظه وما نقله عن عياض في الدخان يخالف لما نقله عن ابن رشد وما لعياض هو الموافق لما اعتمدته المصنف صدر الكتاب في قوله ودخانه راجع ما قدمناه هناك (واتفاق) قول ز حالاً أو مالا كشره صغير الخ هذا هو مرضى ابن عرفة وهو خلاف مالا ما زرى قال غ أول البيوع الفاسدة من تكميل التقيد مانصه عدم الانتفاع المؤثر ما كان

الخلاى اقطع وامنع بيع كل سلعة أو دابة أو آلة أراد مشترى بها أن يستعين بها على معصية الله كبيع الافراس وأنواع الغنم لمقاتلة المسلمين ظمناً أو ليستعان بها على أخذ المغارم والمكوس المحرمة كالاداة والقلم والكاغدن دابة كتب المكوس والخشب لمن يضع منها صلبياً أو مزهراً أو شيئاً من آلة الغناء والزمر قال في المدونة ولا ينبغي أجرة الدف والمعارف في العرس وقال القلصادي ولا يجوز بيع ما لا يتنفع به نفعاً عالياً كآلة اللهو والمزامير والطور لوصاها قال والمزهر هو المربع المغنى من جهتين اه وقد عذ ابن جبري الزواجر من الكبرياء بيع الخشب ونحوه من يتخذ آلة اللهو نظره وقال أيضاً في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل ان الاكل بالباطل يشمل كل ما خوذ به حق سواء كان على جهة الظلم كالغصب والخيانة والسرقة والهزؤ والالعب كلاً ما خوذ بالباطل والمال على أفعلى جهة المكر والخديعة كلاً ما خوذ به فاسد بدل قال بعضهم الآية تشمل أكل الانسان مال نفسه بالباطل بان يتنفع في محرم وماله غيره كالمثله المذكورة اه وقد أشار ق عند قول المصنف عطفاً على ما يكره وكراهي ومعزف العرس الى ان القياس جواز كراه الدف للعرس ومنع غيره بقوله ابن يونس أما الدف الذي أبيع ضربه في العرس ونحوه فينبغى أن تجوز اجازته ثم قال عن عياض والمعارف عيبدان الغناء لا يجوز ضربها ولا استخبارها وهي من أنواع البراط والعيسدان اه لكن علل ابن عرفة كراهية كراه الدف للعرس بقوله لانه عمل غير الصالحين وان كان ضربه معباح في العرس فليس كل مباح تجوز الاجارة عليه اه والله الموفق وقول ز حالاً أو مالا كشره صغير الخ هذا هو مرضى ابن عرفة خلاف مالا ما زرى

حالوماً لا ما الحالى فقط فلا وأما قول المازرى في كتاب الغرر ما لا ينتفع به في الحال كطفل  
 رضيع يباع فإن ذلك مما ينتفع به في المال دون الحال البيع فيه لا يجوز قال أشهب في  
 شراءه في دار انما يجوز البيع اذا كان مشتر به يتوصل به الى ما ينتفع به كارض له يصل  
 منه اليها ولا بد من حمل ما في المدونة على هذا لانه اذا كان يشتري خطوط بخطوطه في دار  
 انسان لا يتوصل به الى ما ينتفع به في الحال أو يعلم أنه سيكون في المال فان هذا من  
 اضاعه المال غلط لنقل ابن حجر في كتاب الظهار مانصه ضعف الصغر ليس بزمانة  
 والصغير ان لم يطق السعي في الحال يطبقه في ثاني حال ولذلك جاز بيعه وفي نوازل أصبغ في  
 الظهار من أعتق منقوساً فكبراً خرساً أو مطبقاً يجنون أجراً لان هذا شيء يحدث وكذا لو  
 ابتاعه فكبر على هذا لم يلحق بانه شيء ولم يلحق ابن رشد فيه خلافاً اه منه بلفظه قلت  
 ونحو ما نقله عن أصبغ في الموازية وقبله الشيخ أبو محمد ونقل كلامه ابن عرفة وقبله وقد  
 نقل ح كلام ابن عرفة وقبله انظره عند قوله في العيوب وعور والله أعلم \* (تبيين) في  
 كلام الامام المازرى بحث آخر لم يتعرض له غ وهو أن في كلامه شبهة تناقض لان  
 أوله صريح في أن المنفعة المألية لا يجوز البيع لاجلها وقوله آخر الا يتوصل به الى  
 ما ينتفع به في الحال أو يعلم أنه سيكون في المال الخ يقتضي انه يجوز البيع للمنفعة  
 المألية المعدومة في الحال ويجب عن ذلك بأن المألية عنده قسمان ما يعلم حصوله في  
 المآل كمن اشترى أرضاً مثلاً واستثنى بانهما منفعتان معدومتان كعشرين مثلاً  
 فاشترى مشترهما يتوصل به اليها قبل انقضاء المدة المستثناة فهذا القسم يجوز بيعه  
 الشراء وقسم لا يعلم حصوله بل يحتمل عدمه كاصغير لا احتمال موته قبل بلوغه حد الانتفاع  
 به وهذا الفرق لا شئ من عبارته لقوله أو يعلم أنه سيكون في المآل الخ فتأمله والله أعلم  
 (لا تكرم أشرف) قول مب وأجيب بحمل الاشراف في كلام ابن عبد السلام على  
 الذي لم يبلغ حد السباق الخ المجيب بذلك هو القيشي كما قاله أبو علي قال وتبعه الخرنبي  
 وغيره ممن بعده ثم اعترضه وقال بعد كلام مانصه وانما اطلنا في هذا لان كثيراً من الطلبة  
 أعجبهم جواب القيشي ومن وافقه وهو جواب ناو لا روح فيه ثم قال فان الله وأنا اليه  
 راجعون على ذهاب العلم وأهله حتى صار مثل هذا يسطرف الاوراق ويعترض على  
 الاكابر بلادليل ولا احتشام وانما هو بالجسارة وخلاء الديار اه محل الحاجة منه  
 بلفظه وهذا تسليم منه لكلام ابن عرفة كما سلمه غ و ق و ح والشيخ مبارقة في  
 شرح التحفة لكن قال أبو علي في حاشيته مانصه وقوله على ما لان عرفة الخ الذي في  
 المختصر هو قوله وانتفاع به لا تكرم أشرف ويظهر انه الحق لا كلام ابن عرفة فق على  
 الشرح يظهر لك هذا وبه تعرف جلالة خليل في اتباعه الرابع اه منها بلفظه وسلمه  
 شيخنا ج قلت يظهر من كلامه الذي أحال عليه في الشرح ان فيه اضطراباً لانه قال  
 أو لا بعد ذكره كلام القيشي وعج مانصه وكيف يكون من في السياق محالاً للشيخ  
 ويفهمه هؤلاء الاعلام على الترادف هذا من المحال عادة وعلى تقدير تسليم ان الاشراف  
 أهم من قيد الاشراف بالمحرم الذي مر المصنف عليه مع أنه غير صحيح أيضاً لان تقييد ابن

وفي نوازل أصبغ في الظهار من  
 أعتق منقوساً فكبراً خرساً أو مطبقاً  
 يجنون أجراً لان هذا شيء يحدث  
 وكذا لو ابتاعه فكبر على هذا لم يلحق  
 بانه شيء ولم يلحق ابن رشد فيه خلافاً  
 اه نقله غ في تكميله ونحوه في  
 الموازية وقبله الشيخ أبو محمد ونقل  
 كلامه ابن عرفة وقبله كما نقله ح  
 عند قوله في العيوب وعور انظره  
 والاصل وقول مب وأجيب  
 بحمل الاشراف الخ المجيب بذلك  
 هو القيشي قال أبو علي وهو جواب  
 ناو لا روح فيه اه وهذا تسليم  
 منه لكلام ابن عرفة كما سلمه غ  
 و ق و ح والشيخ مبارقة في  
 شرح التحفة وهو الحق خلاف  
 ماله في حاشية التحفة من تصويب  
 مالمصنف انظر الاصل والله أعلم

عبد السلام مافى السياق بغير المباح غير صحيح مطلقا ويانه ما ذكره ابن عرفة ثم قال بعد  
 كلام مانصه لكن ينبغي كلام فى ان السياق عند للفقهاء ليس هو ان صاحبه يموت قطعا  
 بحسب العادة وانما هو عندهم على المرض وان كان يعيش خلاف ما يقتضيه كلام  
 القاموس والفقيه واستدل بقول ابن يونس اذا مرض العبد فبلغ الحد السياق فرجع  
 مشترية ببقية العيب ثم صرح ان ذلك حكم قدمضى فائلا فوله صح الخ يخالف ما ذكره  
 الفقيه ويقول ابن عرفة للغرر من حصول الغرض من حياته الخ فائلا فلو كان يموت  
 قطعاً لم يحصل غرر فى حياته لكن الغالب هو موته ولاجل هذا الغالب قال ابن عبيد  
 السلام لان المنفعة حاصله به فى الحال الخ كما رأيت هذا كله واذا كان الغالب هو موته  
 والغالب يتبع لم يبق الشك الا فى كونه يتحرك حركة قوية فيكون له حلا لا أولاً فيكون  
 حراما واذا كان هذا الحال من الغرر فقط فيصح كلام ابن عبد السلام لان الغالب على  
 المريض وان بلغ الغاية فى المرض أنه يشرب دمه أو يتحرك حركة قوية وكلاهما يحمل معه  
 اللحم كما تقدم فى باب الذكاة وكونه لا يشرب دمه ولا يتحرك حركة قوية نادرا غاية لا يكاد  
 يوجد الا فى غاية الشدة ويزيد هذا هل الكسب للحيوان واذا كان الامر كذلك فهذا  
 غرر ضعيف لا يكون الغالب هو وجود الحياة وابن محرز لا يحكم بقوله على قول ابن عبد  
 السلام اه محل الحاجة منه بلفظه فامل كلامه أولا ووسطا وآخر او اضمن النظر  
 فيه يظهر لك على ما قلناه والعلم كله لله قلتم ثم على تسليم انه لا اضطراب فى كلامه ففقيه  
 انظر ايضا لتوجيه ما لابن عبد السلام بان الغرر على تقديره نادرا غاية فان ذلك غير مسلم  
 لان عدم حركة من اشتد مرضه أو ايس من حياته عند ذبحه كثير قد شاهدناه مرارا وهو  
 وان كان نادرا بالنسبة الى حركته لكنه فى نفسه لم يبلغ القدر من الغرر المعتبر فى  
 البياعات وهذا امر لا ينكر من معناه من الانصاف ثم على تسليم أنه كما قال فقد سلم هو  
 نفسه انه انضم له غرر آخر وهو احتمال صحته فيحصل الاتعاب به حيا فلا يدري المشتري  
 على ما دخل وهب أن هذا الاحتمال خلاف الغالب كما ينسب فى كلامه لكن قد قرر أن  
 ضعفين يغلبان قويا وعلى تسليم أنه لا يغلبانه فانهم ما يساوياه وعلى تسليم أنهم ما  
 لا يساوياه فان اجتماعهما يخرجهما عن القلة الكثيرة جدا وقوله وابن محرز لا يحكم  
 بقوله على ابن عبد السلام مقابل بعتله مع ان ابن عرفة قد أيد ما لابن محرز بأنه موافق لظاهر  
 كلام الأئمة وسلم لذلك غير واحد من الأئمة الخلفاء فامل ذلك كله بالانصاف والله الموفق  
 (لا ككلب صديد) قول ز قال أحمد ينبغي منع قتلها ما لك قبل والنص كذلك انظر  
 ما معناه فان كان معناه ينبغي للمالك منع قتل كلبه فلا معنى لقوله ينبغي المنع فان أريد  
 ينبغي لنا أن نحكم عليه بأنه يمنع له أن يقتل كلبه فلا يخفى مافى عبارة من القلق وان كان  
 معناه ينبغي منع قتل المأذون فى اتخاذه لاجل مالكه فلا وجه للتوقف فى ذلك حتى يعبر عنه  
 ينبغي والله أعلم وقول ز عن ابن ناجي ماضطرب لحفظه الخ موافق لما قدمه عن أبي عمر

(لا ككلب صديد) قول ز مالم  
 يضطرب لحفظه الخ موافق لما قدمه  
 عن أبي عمرو فى ضحى ذكر  
 المازرى خلافا فى الكلب الذى  
 يتخذ لحراسة الدور والقياسير  
 والقنادق وللمنع ذهب ابن القصار  
 اه قلت وقال النووي فى شرح  
 مسلم اختلاف أصحابنا فى اقتناء  
 الكلاب للعس فى الدور قال الا  
 واختلف القرويون عندنا فى اتخاذه  
 لذلك وأما ما يتخذ أساس الاسواق  
 منها فالظاهر فيه المنع لانه لا يضر  
 المتكرين الى المساجد والحمامات  
 وانما استؤجر وان يعسوا بانفسهم  
 وجرت عادة القضاة بتقديم اليهم  
 فى ربطها عند الفجر اه وقول ز  
 قال د ينبغي الخ انظر ما معناه  
 يمنع له واخبره قتله من غير توقف  
 ومن قتله فعليه قيمته كمالى المدونة  
 وغيره وكذا من قتر أم ولداً ومديرا  
 أو استمك لحم أخيه أو أخته  
 نفساً أو جلد ميتة أو رعا قبل بد  
 وضاحه



وفي ضيق مائه وذكر المازري خلافا في الكلب الذي يتخذ لمراسلة الدور والقياسير  
والقناديق والمنع ذهب ابن القصار اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* في ق هـ ما ناصه  
وقال ابن لبابة ان كان الكلب بموضع لا يجوز اتخاذه به فصاحبه ضامن لما نقص الرداء  
ويقوم بحجوا ويقوم بالذي أصابه ما كان بين القميتين ضمنه ويرفوه صاحب الكلب قال  
ابن سهل لموجب ابن القاسم ضمان ما أصاب العقور الابوجهين أحدهما ان يتقدم  
اليه والاخر اتخاذه بموضع لا يجوز اتخاذه فيه اه منه بلفظه وما قاله ابن سهل مخالف  
لما في المجالس وابن عرفة وما فهمها هو الذي كان يرتضيه شيخنا ج وبه كان يبقى وقيد  
بخطيده مائه ونص المجالس في كلب خرق ثياب صبي قال ابن دبوس اذا علم ربه منه ذلك  
وتقدم الكلام معه في ذلك عند السلطان ضمن وان كان لم يتقدم ذلك منه ولبس شهر ذلك  
منه الامر قواحدة فلا ضمان عليه قلت هذا اذا كان اتخاذه الكلب في موضع اذن له في  
اتخاذه فيه وأما الموضع الذي لم يؤذن له في اتخاذه فيه فيضمن مطلقا اه منها وفي ابن  
عرفة مائه وفيها ان ربط المكترى بياض الدار دابة فرحت فكسرتة أو قتلت ولرب  
الدار فذلك جبار كقول مالك فيمن نزل عن دابة أو وردها بالطريق لشراؤه حاجة أو وقفها  
بباب المسجد أو بباب الأمير قال أبو حفص ان كان يعرف أنها تضرب برجلها فهو  
ضامن كتحذير الكلب القور حيث لا يجوز له يضمن وان لم يتقدم اليه انما يحتاج للتقدم  
اذا كان في داره فاما في الطريق فهو ضامن اه من خطه طيب الله تراه \* (غريبة) \*

حكم بعض قضاة العصر في كلب مأذون في اتخاذه قتل رجل بأن الواجب فيه شاة وسط  
قيمتها سبع أواق وذلك وسط الحرم سنة أربع ومائتين وألف أوقى آخر ذى الحجة قبله وكان  
هذا القاضي عن نظن به العلم والعدل العقبض مالك الكلب نسخته من ذلك الحكم وأتى بها  
الى توفج مدعي بعض أعيان علماء فاس حفظها الله وأهلها من كل باس فأطلعت على  
ذلك فأنكره غاية فكسبت بأن الحكم غير صواب وان الواجب في الكلب قيمته ثم كسبت  
بعد ذلك أيانا لذلك القاضي انبساطا واستدعاء لنظمه البديع لكونه من أطرف  
أهل الادب اتفاق الجميع فقلت

يا أيها التحليل الاديب الماهر \* هذا للصوص عدل تاهر  
أجب لما أبدته في القتل \* للكلب من تضعينه بالعدل  
أى وسط من الشبهة قيمته \* سبع أواق أرنا ما حكمته  
فأرا يناطق من قدس طره \* هل ابن عاصم الكبير ذكره  
أو صاحب الصحاح والقاموس \* وقيت كل ضرر وبوس  
ويادرن بالحبوب عزمنا \* وأحسن السباق فيه خرما

وأثرت بقولي هل ابن عاصم الكبير الخ الى حكاية مستطرفة كانت وقعت له زمن  
الشباب سئل عن مسئلة فأجاب عنها بشي فاستغرب به بعض القضاة فأنشأ في ذلك أبياتا

\* (فرع) \* في المجالس أن ما نالقه  
الكلب الغير المأذون في اتخاذه  
بضمنه ربه مطلقا بخلاف المأذون  
فيه فانما يضمن ربه اذا علم منه ذلك  
وتقدم الكلام معه في ذلك عند  
السلطان اه وقال ابن عرفة وفيها  
ان ربط المكترى بياض الدار دابة  
فرحت فكسرتة أو قتلت ولد  
رب الدار فذلك جبار كقول مالك  
فمن نزل عن دابة أو وردها بالطريق  
لشراؤه حاجة أو وقفها بباب  
المسجد أو بباب الأمير قال أبو حفص  
ان كان يعرف أنها تضرب برجلها  
فهو ضامن كتحذير الكلب العقور  
حيث لا يجوز له يضمن وان لم يتقدم  
اليه انما يحتاج للتقدم اذا كان  
في داره فاما في الطريق فهو ضامن  
اه وهذا هو الذي كان يرتضيه ج  
خلاف ما في ق هـ ان ابن سهل  
من أن المأذون في اتخاذه لا ضمان  
فيه مطلقا وفي غيره الضمان بشرط  
التقدم والله أعلم انظر الاصل

ارحبا لا فقال له لمن هذه الايات فقال له لابن عاصم فقال له مارأيتها في ابن عاصم قال له  
هذا ابن عاصم الكبير وذكري تلك الايات نسبة ما قاله للعصاح والقاموس تركت ذلك  
خشية الاطالة فأجابني بما نصه

يا عالما في الوقت صار صدرا \* في شايخ العلياء لاح بدرا  
لازات الحكام بالمرصاد \* تردهم لطرق الرشاد  
بعد ان سلام العاطر الانيال \* عليك في البكور والاصال  
فقيمة الكلب الذي رأيت \* فيها هو الذي به حكمت  
ان ابن عرضون على ابن عاصم \* قد قالها وكان خيراكم  
وقالها منها لاحدا \* لها فذاك لا تجاوز حسدا  
وقوله اتعت يا بدر الكمال \* خوفا من البدعة اذهي ضلال  
ولا تتخل أنى أخط خطا \* غير الذي أراه قبلي خطا  
وما يكون خارج الطروس \* يوجد في العصاح والقاموس  
وسلن متى على ابن أحمد \* وابن التهاى الزكى الامجد

فأجبتة بقولي

يا أيها النسل الارب \* لازات للخير نصيب  
أما علمت قولهم \* فشر علم القريب  
ان الذي حكيته \* عن ابن عرضون المنيب  
قد قلت فيه انه \* ليس بمجد يا حبيب  
مع أنه مخالف \* قاعدة ليست تغيب  
عنك وهي المقوم \* قيمته حين أصيب  
في الكلاب جأنص صريح \* لغير ما جبر مصيب  
قيمه فيه تجب \* اذا بدله فحبيب  
وهي لنفع تتبع \* من غير ريب لم ريب  
ثم الكلاب تختلف \* من غير شك يا أديب  
فكيف يعقل الذي \* قال فبراقب الرقيب  
واجتنب الغث وخذ \* كل سمين وعجيب  
واسلك سبيل من مضى \* من أهل عدل يا ليبي  
واخش إلهك ورا \* ع حين في الرمس تغيب  
أنت من رب رؤف \* أفضل ما به يثيب  
ونلت من رجته \* آخرك أو فر نصيب  
كذلك في الدينابين \* يسمى راكب التجيب  
صلى عليه ربنا \* مادام لله محبيب

ولفظه وهي من قول وهي المقوم تقرأ بكسر الهماء وسكون الراء للضرورة مع أنه وارد في  
السعة واللام في بداهه فحبب بمعنى على وذلك كناية عن موته وأشرت بقولي جانص  
صريح الخ الى مافي المدونة وغيرها فنفها في كتاب الضحايا مانصه ومن قتل كلبا من  
كلاب الدور مما يؤذن في اتخاذ فلا شيء عليه لانه يقتل ولا يترك وان كان مما أذن  
في اتخاذ لمزرع أو ضرع فعليه قيمة اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه ظاهر  
قوله لا شيء عليه لاقية ولا عقوبة وهو كذلك يدل عليه تعليقه وما ذكره من لزوم القيمة  
في الماذون فيه هو المعروف ونقل القا كهاني عن مضمون أنه لاقية على من قتله  
كالشافعي ❦ قلت ولا أعرفه غيره وائس هو أصله ويقوم منها أن من قتل أم ولد  
رجل فانه يغرم قيمتها وأن من استهلك لحم أخصية فانه يغرم قيمته وكذلك من استهلك  
زيتا خبثا أو جلد ميتة أو زرع أو قبل بدو صلاحه أو قتل مدبرا هو كذلك في الجميع  
وقال ابن يونس في كتاب الغصب في أم الولد اذا غصبت فمات قبل لأضمان عليه  
كالخروج وقيل هي كالأمة قال شيخنا أبو مهيدي رحمه الله تعالى ولا يخرج القول الاول  
فما سبق في لحم الأخصية وما بعده لانه لم يبق له في أم الولد الا للتعنة وغيرها اذا  
أتلف فأنما أتلف أمر مالي ولذلك قال كالخبرة اه منه بلفظه وفيها أيضا في كتاب  
الغصب مانصه ومن غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه ان أتلفه قيمته كالأضاع كلب  
ماشية أو زرع أو صيد وعلى قاتله قيمته ما بلغت ولم يوقت مالك أن في كلب الماشية  
شاهة في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الزرع فراق من طعام وانما قال مالك على  
قاتله القيمة اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه المغربي وبذلك هذا  
التوقيت عن الشافعي وهذا يرد عليه لانه لا يجب القيمة على من قتله وهو أوجب عليه  
الغرم هنا كما جاء في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم قال ابن الطلاع  
بدل قول مالك هذا في الكتاب ان هذا الحديث معروف لم يأخذ به مالك لعارض راجح اما  
أنه قدم عليه القياس أو أنه لم يصح عنده وله في تقديم القياس على خبر الواحد قولان  
فأعان من المدونة فرواية البغداديين تظهر من قوله في الطهارة يؤكل صيده فكيف يكره  
لعبه ورواية المغاربة تظهر من قوله في كتاب التجارة هذا حديث متبع ليس لاحد فيه  
رأى والفرق ثلاثة أصح اه منه بلفظه ونقلت كلام المدونة عند قوله في  
الغصب أو كلبا فكتب عليه طئي مانصه قال في التنبيهات الفرق بين القريب ميكال  
يسع ستة عشر رطلا وهي اثناعشر مدا أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز وقيل الفرق خمسة  
أقساط والقسط نصف صاع فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا اه والمراد  
الاول في القا كهاني في شرح الرسالة قال أبو حنيفة في كلب الزرع فرق من الطعام  
وهو ثلاثة أصع اه منه بلفظه وفي الرسالة مانصه ونحوه عن بيع الكلاب  
واختلاف في بيع ما أذن في اتخاذ منها وأما من قتله فعليه قيمته اه منها بلفظها  
والنصوص في ذلك بطول بناجلها والله تعالى أعلم (وبما ذكره وسبع الجلد) قول مب  
الصواب ان قوله بالجلد قيد في بيع السبع فقط الخ انظر نصويه ذلك مع قول طئي

(وبما ذكره الخ) ما صوبه مب  
خلاف ما في طئي عن الجزولي  
من تصحيح كراهة بيع الهر قال  
واقبصر عليه ح و س وظاهر  
نصوصهم أن الحوازل لاخذ الجلد  
فقط اه

وقول ز كما قال ابن ناجي الخ نحوه  
 في ضيق وماتقدم في الذ كاتمن  
 كراهة شحم يهودي وأنه مبني على  
 أن الذ كاة لا تبعض فهو مشهور  
 مبني على ضعف والله أعلم  
 \* (قوع) \* حصل ابن رشد في  
 البيان في بيع الجلد قبل الذبح  
 ستة أقوال والقوتى بالجواز انظر  
 الاصل (وقدره عليه الخ) قول ز  
 فيجوز شراؤه الخ أى مع الكشف  
 عنه والا كان من الجهل بالمتون  
 ففي المعيار عن سيدى عبد الله  
 العيدوسى وأما شراء أرباح التحل  
 اذا كشف عن رأس الجح من ههنا  
 ومن ههنا فيجوز والا فلا وكذلك  
 الكعك اذا كسرت واحدة منه  
 حتى يشاهد ما فيه من العقدة اه  
 وقول ز لاه من شراء ما فيه  
 خصوصية فيه نظر والصواب أنه ان  
 كان بحيث يوصل اليه جاز كغيره  
 والامنع لعدم القدرة الحسية  
 وقوله فان علم أنه عند غيره جاز أى  
 ولو تابشروطه الاتية لانه من  
 بيع الغائب (ومغصوب) قال ح  
 عن ضيق ولا يجوز بيعه من غير  
 الغاصب اذا كان المشتري يقدر  
 على خلاصه بجاهه لانه يأخذه  
 بعض فيكون من أكل المال بالجاه  
 اه ومثل المغصوب ما عقله القاضى  
 مما ليس فيه خصوصية انظر الاصل  
 قلت وقول ز حيث كان  
 الغاصب الخ هذا التفصيل ان كان  
 الغاصب حاضرا والافقيه أقوال  
 ثلثان كان على غصبه يئنه وقيل  
 انما الخلاف ان كانت مئة  
 والا فالتبع اتفاقا قاله ابن عرفة

مانصه ت ويحتمل أن يريد أن الهرب يجوز بيعه الخ زاد في كبره لان ما ورد فيه من  
 حديث جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غن السنور والكلب الا كلب صيد لم  
 يصح اه وهذا الاحتمال خلاف قول الجزولى في شرح الرسالة وأما السنور فقيل  
 بكره بيعه وهو الصحيح واقتصر عليه ح و س ولم أر من حل المدونة على ما قال  
 وظاهر نصوصهم ان الجواز لاخذ الجلد فقط اه منه بلفظه فتأمله وقول ز ثم اذا  
 ذكى الجلد فقط لم يؤكل اللحم على القول بتبعض الذ كاة وهو المذهب كما قال ابن ناجي الخ  
 صرح ابن ناجي بأن المشهور أنه لا يؤكل ويشله في ضيق ويأتى لفظهما لكن تقدم في  
 الذ كاة أن المشهور كراهة شحم يهودى وتقدم لز هناك أنه مبني على أن الذ كاة لا تبعض  
 وقد سلم مب كلامه هناك وهناعم أنه مشكل الآن يجاب بأن ما مر في الذ كاة مشهور  
 مبني على ضعف فتأمله \* (تنبيه) \* قال في ضيق مانصه واستشكل الجواز  
 بوجهين أحدهما لا يدري أي سلم الجلد أم لا وأجب بأنه يحتاج إليه من اللحم والثاني  
 لا يدري أريق أم غليظ وأجب بأنه مما يعلم بالعادة لاسم القصابون ويؤخذ من هذه  
 المسئلة جواز بيع الجلد وهو على ظهر الحيوان لانهما كان السبع لا يؤكل لحمه على  
 المشهور فاذا بيع جلده فكان البائع لم يبيع الا جلده فقط وحصل في البيان في  
 بيع الجلد قبل الذبح ستة أقوال الاول الجواز والثاني الكراهة فمضى بالثمن  
 والثالث الكراهة ويفصح الآن بذكر الذابح الشاة فيمضى بالثمن والرابع الكراهة  
 فيفصح الآن بقبضه المشتاع فيمضى بالثمن والخامس يقبض الا أن يقبض المشتري  
 الجلد ويوفى عنه فيمضى بالثمن والسادس ان شراؤه لا يجوز ويبسخ فان قالت عند  
 المشتري صح بالقيمة اه منه بلفظه قلت عز هذا الاخذ ان ناجي في شرح المدونة  
 لا ين رشد ونصه وأقام ابن رشد من قوله جواز بيع جلود الخرفان على ظهوره لان  
 لحم السبع لا يؤكل على المشهور فاذا بيع السبع لاخذ جلده فكان البيع لم يقع الا في  
 الجلد وحده وقيل انه لا يجوز لانه غر قاله ابن القاسم وضعف شيخنا أبو مهدى رحمه الله  
 تعالى أخذه بأن بيع السبع لاخذ جلده لما كان لا يؤكل يحفظ على جلده بأن تغيب  
 السكن في اللحم حين سلخه فالغالب عليه سلامة جلده بخلاف الخروف وغيره لرغبته في  
 لحمه فقد يقطع بعض جلده فالغرض فيه أشد وما ذكره صواب ظاهر ومع هذا فالقوتى  
 بالجواز اه منه بلفظه (ومغصوب الامن غاصبه) مثل بيع المغصوب من غير  
 غاصبه ببيع ما عقله القاضى والعلة فيها واحدة وقد أجاب أبو الحسن بأنه فاسدان وقع  
 وسلمه العلامه ابن هلال في الدر الثمرا قال ما نصه جعل الشيخ رحمه الله عقل القاضى  
 للاملاك مانعا من بيعها لان البائع لا يقدر على التسليم ولا يقدر المشتاع على القبض  
 والاتقاع ومن شرط المبيع أن يكون مقدورا على تسليمه اه منه بلفظه قلت الظاهر  
 أن مراده ما عقله القاضى مما ليس فيه خصوصية كعقله للتقسيم بين الشركاء مثلا وأما ما فيه  
 خصوصية فلا يوقف الفساد فيه على العقل على المشهور كما صرح به ابن رشد وغيره والله

أعلم (وهل ان ردلر به مد تردد) قول ز وبين أن يشك أمره فقولان المشهور  
 بينهما الجواز كافي ق الخ كذا في جميع النسخ التي وقفنا عليها بالمر الموان وليس فيه  
 ما عازله من التشهير فأنظره والظاهر أن القول بالبيع هو الراجح وقد قال ح مانصه وان  
 أشكل أمره فقولان يستروح من كلام المصنف ترجيح المنع اه منه بلفظه ووجهه  
 ظاهر لان الغاصب قد ثبت تعديده فيستحب ذلك عند الجهل حتى يظهر خلافه ويؤخذ  
 هذان من كلام المازري بالأحرى ويأتى نصه قريبا ومما يرجح أنه منصوص للملتمن  
 رواية مطرف وزاد عنه ولطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبح كما نقله  
 ابن حبيب عنهم في الواضحة مسالمة فهو قائل به ~~به~~ ~~كم~~ ابن بشير بل بما هو أخص  
 منه ويؤخذ ترجيحهم أيضا من قول ابن عبد السلام أكثر نصوصهم أنه لا يجوز البيع  
 للغاصب إلا بعد أن يقبضه ربه الخ فإنه يفيد منع البيع في هذه الصورة قطعا وكلام ابن  
 رشد الذي جعله موقفا لابن عبد السلام هنا لا يرد ما أفاده كلام ابن عبد السلام  
 في هذه الصورة لان ابن رشد لم يحل فيها القولين من غير ترجيح كافي ضيق وغيره  
 ونص ضيق وأمابعه من غاصبه فجعله ابن رشد في الشهادات الثالث على ثلاثة  
 أوجه الأول أن يعلم أنه عازم على رده والثاني أن يعلم أنه غير عازم على رده وان طلبه ربه  
 والثالث أن يشك أمره فالأول يجوز باتفاق والثاني عكسه والثالث فيه قولان قال  
 والى هذا ترجع الروايات اه وبالقضاء قال مطرف ورواه عن مالك بذلك ~~كم~~  
 القاضي ابن بشير في ربح بقرطبة لم يبع للسلطان شراها حتى مضت لها سنة أشهر والجواز  
 هو ظاهر قول مالك في العتبية ورواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب الغصب اه منه  
 بلفظه فانت ترى هذا القول ليس بصريح وانما هو ظاهر المدونة والعتبية في سماع  
 ابن القاسم وسماع عيسى وبذلك جزم العلامة ابن هلال في الدر النيرة خلاف ما يقتضيه  
 كلام ق من أنه صريح من قول ابن القاسم في العتبية فإنه في الدر النيرة سماع  
 عيسى من كتاب الغصب ثم قال بعدمانصه وان لم يتحقق صحة عزيمته على رده فروى زياد  
 عن مالك أنه فاسد به حكم ابن بشير في ربح للسلطان شراها حتى مضت لربها سنة  
 أشهر وظاهر السماعين وصرف المدونة وغصبها الجواز اه منه بلفظه وفي أجوبة أي  
 الحسن مانصه وسئل رحمه الله عن قوم قاتلهم أعداء لهم فأنجوا عن بلادهم وفيهم بكار  
 وصغار وقد أبسوا من الرجوع لتلك الأرض لما يخافون من قتل أعدائهم أباهم فهل  
 يجوز لهم بيع أرضهم هناك إذا بقدرت على الوصول إليها ولا على استغلالها وإذا جاز  
 البيع هل يباع على الأصغر أو يعرض لهم منه أم لا فقال هذا مثل بيع المسجون في ظلم  
 الممنوع من الخروج والوصول إلى ماله فقال هذا البيع لا أدري هل يجوز أم لا فإذا قلنا  
 بالجواز يجوز على الأصغر كما يجوز على الاكابر إذا ثبت الحاجة إلى البيع أمال يعرض لهم  
 أو يخيف الغصب اه فكتب عليه في الدر النيرة مانصه قلت الظاهر أنه لا يجوز وذلك  
 كسئلة الواضحة فين سخط عليهم الأمر فتقتل بعضهم وفي آخرين من دورهم وقرأهم ثم  
 أخذ في شراهم منهم وهم منفيون فيأتى أحدهم بالبلد آمنائهم يشتري منه ثم يورث بالخروج

(وهل ان رد الخ) قول ز كافي  
 ق ليس فيه ما عازله من التشهير  
 والظاهر أن القول بالبيع هو الراجح  
 وفي ح انه يستروح من المصنف  
 ترجيح وهو واضح والخق أن يبيع  
 المقصوب من غاصبه من غير شرط  
 جواز صحيح موقوف على رضائه  
 كبيع المكره انظر الاصل والله  
 أعلم قلت وقول مب عن غ  
 يستروح الخ أظهر منه استرواحه  
 من فرض المسئلة وهو شرط القدرة

الى موضع كان فيه ومنهم من يؤذن له بالمقام فقال مطرف اذا لم ترد عليهم رباعهم قبل  
الشراء ردنا في امان حتى يملكوها في امان ان شاءوا باعوا أو لم يسكوا غير منفيين عنها ولا  
مشردين لم يجز بيعهم ولم يلزمهم وذلك كالغاصب يشتري من ربه قبل ان يمكنه منه ابن  
حبيب قلت لانهم لم يقصوهم قراهم وانما نفوهم عنها بضطة عليهم وقيت خالية الا أنهم  
نقلوا منها ما دفعوا عنها قال هذا هو الغصب بنفسه فهم أحق بما باعوه ان يسترجعوه  
ويقتاصوا في الاثمان بالغلات وكراة الارض والدور وعليهم قيمة البناء فيها منقوضا ولو باعوا  
لغير من نفاهم ثم خلس ذلك المشتري من يدمن نفاهم فذلك بيع فاسد اذا كان ممنوعا من  
صاحبه وقت البيع ويقت بالبناء ان قدر البائع على حقه حين زال من يدمن نفاه عنه الى  
يد المشتري والابان كان ممنوعا فله فيكون كالمستحق له عن بني شبهة بعد رد الن وهذا اذا  
كان المشتري ليس من نفاهم ولا من أعوانه والافشراء الظالم وقاله ابن الماجشون وابن  
عبد الحكم وأصبغ وتأمل المسئلة في مختصر الواضحة لفضل رحمه الله اه منه بلفظه  
وفي ق مانصه ونقل ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره عدم الجواز اه منه بلفظه  
وفي التامل مانصه والمقصوب ان يبيع لغاصبه وعلم انه عازم على رده جاز لا عكسه وان  
أشكل فالظاهر الجواز وقيل بعد ان يرد له به ستة أشهر وعليه الاكثر اه منه بلفظه  
واذا تأملت ما سبق كله علمت ما قلنا من أن القول بالمنع هو الراجح وان كان أبو علي قال في  
حاشية التحفة مانصه حاصل هذا ان يبيع المقصوب من غاصبه جائز عزم على رده أم لا رد  
لر به بالفعل أم لا على الراجح وهذا ان جهل حال الغاصب وأما ان علم منه عدم الرد فانه  
لا يجوز بالاخلاف كما في ابن عرفة لكن ظاهرها الجواز حتى في هذا الوجه اه منه بلفظه  
بلفظه وما ذكره مسلم فيما اذا لم يرد مع العزم على الرد وقد سبقه الى ذلك ح وكلام المدونة  
صريح في ذلك وأما في صورة جهل حاله فغير مسلم لما قدمناه ولما في الدر النثر ونصه ورأيت  
في جواب طويل للمازري رحمه الله شبهة تأليف في أحكام أهل الغصب ومن في معناهم من  
مستغفر في الذم واذا اتولى الغاصب المتسلط الشراء من أحد فان كان الغاصب هو طالب  
الشراء وقال البائع كره وانما باع خوفا منه لطلبه اياه في البيع فان البائع بالخيار بين  
امضاء البيع أو رده ولم يخذلته وان كان البائع هو الذي سألته الشراء ولم يظهر من  
المشتري قهر ولا خوف وليس الثمن بحرام فالبيع ماض واذا جهل الامر ودعى البائع  
الاكراد على البيع والخوف منه فالقول قوله لاداعائه ما يشبه فحمل على الغالب وله اخذ  
المبيع وفي الغلبة نظر وظاهر المذهب أنها للمشتري للجهل بصفة الحال اذ يكون قدرضى  
للاختلاف في زعلات المقصوب والتظهر عندى على قياس المذهب وعدم مراعاة  
الاختلاف رها لئلا يكازد الاصل العمل على الغالب اه منه بلفظه فاذا حكم له بالغصب عند  
جهل الحال في مسئلة المازري سيع انه لم يتقدم فيها من المشتري غصب ولم يدخل المبيع يده  
قبل الشراء وانما دخل يده بالشراء المدعى أنه على سبيل الغصب في مستأنسا أخرى لوجوه  
تدبرك بالتأمل فتأمله بانصاف والله أعلم (تنبيهات الاول) قول ضيع وبالفاسد قال  
مطرف وزاد من مال الخ وقول الدر النثر روى زياد عن مالك أنه فاسد الخ صريح في أن

بيع المقصوب من غاصبه اذ لم يحصل شرط جواز فاسدويه صرح ابن رشد أيضا وسلمه ابن  
عرفه وغيره وكذا قال ح انه لا يصح قال شيخنا ج والتظاهر انه موقوف على رضاه كما قاله  
المازري والفساد قال سیدی أبو الحسن لا يظهر أصلا ٥١ قلت وهذا هو الذي يفيد  
كلام الواححة الذي قدمناه انما فانه فرق فيه بين بيعهم لمن تفاهم وبيعهم لغيره فقال  
في الاول لم يلزمهم وذلك كالغاصب الخ وقال في الثاني فذلك بيع فاسد الخ وهو الظاهر  
من جهة المعنى اذ لا وجه لفساد ما غايه الامر في ذلك ان مالكم مكره على بيعه فيكون كمن  
جبر على نفس البيع جبر اصراما الذي انقعد الاجماع على عدم جوازه ومع ذلك فالمقصود  
انه صحيح موقوف لزومه على رضاه عندئذ وال الاكراه وكلام ابن عبد السلام الذي نقله ح  
نفسه وغيره يفيد ما قلناه من انه كالمكره بل هو صريح في ذلك ونصه ورأى ان بائعه اذا  
باعه على غير ذلك فهو مضغوط الخ وقد جزم طي بالفساد أيضا مستدلا بنقل ابن عرفه عن  
ابن رشد مع رضاه على س عند قوله ورد البيع في الاثر منه ما يجوز وفيه نظر والله أعلم  
\*(الثاني)\* في ح مانصه قال في ضيق ولا يجوز بيعه من غير الغاصب اذا كان المشتري  
يقدر على خلاصه بجاهه لانه يأخذه بخس فيكون من أكل المال بالجاه ٥١ وانظر رسم  
الجواب من سماع عيسى من كتاب الغصب والله أعلم ٥١ منه بلفظه قلت حاله على  
الرسم المذكور تقتضي ان فيه أو في كلام ابن رشد عليه تعرضا لمثله ضيق وقد  
راجعت الرسم المذكور من البيان فلم أجده فيه تعرضا لذلك بحال وتعليله عدم الجواز بما  
ذكره يفيد منع هبة لمن يقدر على أخذها بجاهه أخرى لان غاية مسئلته انها هبة لبعضه  
وهو خلاف مانص عليه الداودي وأقامه أبو ابراهيم من المدونة وسلمه غيره واحد قال ابن  
نابج عند قول المدونة في كتاب الهبة وان هبت عبدك المقصوب جاز ذلك ان قبضه قبل  
موتك الخ مانصه قال أبو ابراهيم يؤخذ من قولها ان من وهب ماله وهو يد اللصوص  
لرجل انه يسوغ كله قاله الداودي في كتاب الاموال ٥١ منه بلفظه ومثله لا في الحسن  
الا انه لم يعز الاخذ لا في ابراهيم ولا غيره وزاد متصلا به مانصه الشيخ وكذلك البيع اذا كان  
المبتاع قادرا على أخذه من يده وليس للبائع ان يقول انما باعته بخس لاني كنت ممنوعا  
اذ لو سلمه لبيع ولم يهب اذ ليس بمجبور ٥١ منه بلفظه ونقل أبو على كلام أبي الحسن  
وقال بعده مانصه وهذا صريح في خلاف ما قاله في ضيق وان توبع عليه ٥١ ثم قال  
أبو على لكن قول أبي الحسن اذ لو سلمه لبيع فيه نظر لانه كالمضطر للبيع أو مضطروا  
لهذا الكلام الغزالي وأشار الى ما قدمه عنه قريبا ونصه قال في وجبه فلا يصح بيع  
المقصوب ولو قدر المشتري على اقتراعه دون البائع على أصح الوجهين ثم له الخيار  
ان يحجز ٥١ قلت تعليله بأنه مضطر الخ ينتج صحة البيع وموقوف لزومه على رضاه  
لا عدم صحته ثم قول الوجبه فلا يصح الخ مع قوله ثم له الخيار وان يحجز مستافيان على  
مذهبنا لان الحامري على عدم صحته محتم فحظه الآن يفوت فيضي بالقصة لا تخيره  
فتأمله بالانصاف والله أعلم \*(الثالث)\* ابن بشير المتقدم هو محمد بن بشير القاضي وهو  
من المتقدمين أدرك مالكا وابن هون بن بشير شيخ (١) ابن عتاب وأبو الطاهر بن بشير

(لا اشتراه) قول مب وأجيب الخ  
فيه نظر اذ لا يلزم من جواز بيعه  
للغاصب وهو تحت يده في الحالة  
المذكورة جواز بيعه له وهو تحت يد  
غيره قد تملكه بوجه ما ترقى ظاهر الامر  
لما فيه من بيع ما فيه خصوصية وهو  
غرر وارقار الغاصب بعدي به بالغصب  
لا يفيد كما في المدونة والظاهر في  
الجواب أن المشتري من الغاصب كان  
غير عال بالغصب حين الشراء ثم علم  
به وسلمه والتقييد بعدم العلم موجود  
في المدونة وآسليه الغصب يوجب  
قدرة الغاصب على أخذه المغصوب  
منه وردغته فيثاني منه العزم على  
الرد انظر الاصل (وملك غيره الخ)  
قول ز فيما يظهر في الغاصب الخ  
قصور اذ هو نص المدونة في مواضع  
انظر الاصل (ثم للمشتري الخ)  
قلت هذا تفصيل وبيان اقوله  
والعبد الحائى الخ فحقه أن يأتي  
بالقاء كما عبر بها ابن الحاجب لا يتم  
وأما ما شرح به الشارح ومن سعه  
من بناء المسئلة على حلف البائع  
الخ فلا يصح بل التفصيل عام فيما اذا  
تقدمت دعوى وعين أم لا وقد  
ذكر في ضج تفصيل المسئلة  
وبعد ذلك ذكر مسئلة الدعوى  
والعين انظر ابن عاشر \* (تنبه) \*  
معنى ما في ح عن المدونة من أنه  
اذا ولدت الامه بعد الجناية لم يسلم  
ولدها معها انه لاحق للعجنى عليه فيه  
ولكن لا يفرق بينهما ويقال لهما  
يبعاها ثم يقسم الثمن على قيمتهما  
جميعا كما في كتاب التجارة لارض  
الحرب وذلك بعد تقويمهما لثلاثين  
جهل التفصيل في الثمن والله أعلم

صاحب التنبيه قاله طي والله أعلم (لا اشتراه) قول مب وأجيب بان محل الشرط  
المتقدم اذا كان الغاصب غير مقدور عليه الخ هذا الجواب لا يدفع بحث ابن عاشر اذ لا يلزم  
من جواز بيعه للغاصب وهو تحت يده في الحالة المذكورة جواز بيعه له وهو تحت يد غيره  
قد تملكه بوجه ما ترقى ظاهر الامر وارقار الغاصب بعدي به بالغصب لا يفيد كما في قريبا  
في نص المدونة ففي بيعه للغاصب وهو يدين تملكه بوجه ما ترقى ما فيه خصوصية وقد  
قال ابن رشد في رسم الجواب من سماع عيسى من كتاب الغصب ما نصه في ذلك قولان  
أحدهما وهو المشهور في المذهب أن ذلك لا يجوز لان شراء ما فيه خصوصية غرر والثاني أن  
ذلك جائز وهو قول ابن القاسم في الشهادات من المدونة اه منه بلفظه ونقله غير واحد  
وسلموه زاد ابن نجي بعده ما نصه يعني في بعض الروايات عند قول غيره لا يجوز اه منه  
بلفظه والظاهر في الجواب أن المشتري من الغاصب كان غير عال بالغصب حين الشراء ثم علم  
به وسلمه والتقييد بعدم العلم موجود في المدونة ونصه ما من ابتاع أمة من غاصب ولم يعلم به  
ثم ابتاعها للغاصب من ربه فليس للغاصب نقض ما باع لانه تحلل صنيعه وكأله غرم القيمة  
له اه منها بلفظها واذا جمل على هذا الدفع بحث ابن عاشر لان تسليم المشتري الآن  
الغصب يوجب قدرة الغاصب على أخذه المغصوب منه وردغته فيثاني منه العزم على الرد  
فتأمل بانصاف والله أعلم (وملك غيره على رضاه) قول ز في التنبيه فان فات بذهاب عينه  
فقط فعليه الاكثر من ثمنه وقيمه غاصبا لا فيما يظهر في الغاصب الخ انظر قوله فيما يظهر  
مع أنه نص المدونة في مواضع قال فيها في كتاب الغصب ما نصه ومن غصب أمة فزادت  
قيمتها عنده أو نقصت ثم قتلها أو وهبها أو تصدق بها ففقدت فاقمها عليه قيمتها يوم الغصب  
فقط ولو غصبها أو قيمتها ثم باعها أو قيمتها ما تان بخمسين وما نه ثم لم يعلم للامه موضع فانما  
لر بها على الغاصب ان شاء الثمن الذي قبض فيها أو قيمتها يوم الغصب اه منها بلفظها  
وقال أيضا بعد هذا بقرب ما نصه ولو باعها الغاصب من رجل لم يعلم بالغصب ففقدت عند  
المبتاع فلا شيء عليه ولر بها أخذ الغاصب بقيمتها يوم الغصب لا يوم البيع أو الثمن الذي  
أخذ فيها اه منها بلفظها وقال فيها أيضا بعد هذا بقرب ما نصه ومن باع أمة ثم  
أقر أنه غصبها من فلان لم يصدق على المبتاع ويضمن لر بها قيمتها يوم غصبها الا أن يشافرها  
أخذها بالثمن فذلك اه منها بلفظها \* (تنبه) \* نقل ح هنا في التنبيه التاسع كلام  
المدونة هذا الاخير بالمعنى اختصارا بخلاف ما فهم انه يتعم عليه غرم القيمة وما كان يليق به  
ذلك فتأمل والله أعلم (والعبد الحائى على مستحقها الخ) قول ز والافالته والصدقة  
كذلك الاشارة الى جميع ما أفاده كلام المصنف في البيع \* (تنبه) \* في ح هنا في الفرع  
الثالث ما نصه قال في المدونة واذا ولدت الامه بعد الجناية لم يسلم ولدها معها اذ يوم الحكم  
يستحقها المجنى عليه وقد زايها الولد قبله ولو كان تسلم الجناية بعالمها وهو قول أنس في  
الولد والمال اه كلام ح وما نقله عنها هو في كتاب جنائات العبيد منها وزكر ابن  
يونس عن أمثلة هنالك ولم يزد عليه شيئا وهو يوم قبل التأمل أنهم اسلم وبيح الولد على ملك  
سيدها وذلك لا يصح للفرقة فالمراد من كلامها هذا أنه لاحق للمجنى عليه في الولد وما رآه



(وله أخذتني) قول مب ليس في ضج ولا غ الخ زاد ج وليس الفرق بينهما بجلي اه وهو ظاهر فان دفع البائع الارش فله الزام المشتري بعه كما في المدونة ابن عرفة ظاهره ان له به فسخ بعه حيث بدع حلفه انظر طئي والله أعلم (ورد البيع الخ) قلت قول ز كلفه ليضربنه ألف سوط الخ مثله في ح عن المدونة وفيه أيضا عنها قال ربيعة اذا حلف ليجلده مائة يوق حتى ينظر ليجلده أم لا قال الشيوخ وهو وفاق لقول (٥٣) ماله وثقة بن حبيب عن مطرف وابن

الماجشون انه اذا حلف ليجلده مائة فقد أساء ويترك واباه وان حلف على أكثر مما فيه التعدي والمشقة فيعمل عققه وقال أصبغ ان المائة من التعدي ابن حبيب وبالأول أقول ونقل أبو الحسن عن أبي بصير أن السيد يصدق أن العبد حصل منه ذنب يقتضي الادب ولو أقر أنه يضربه ظلم بغير سبب لوجب أن يعتق عليه قال ومثله للقاسبي وتأول أبو محمد أنه يمكن من ضربه بغير ذنب اذا كان يسرا قال واستبعد ابن رشد اه وقول ز وقول بعضهم الخ ما قاله هذا البعض هو الذي يقصده قول ضج والمشهور ترد إلى ملكه فان مات قبل الضرب عتقت عليه اه منه بلغة فقه هذا الذي أراد في مختصره والله أعلم وقول ز في التسيه وأما يعتق غيره فيعتق عليه ذلك الغير ولا يراد بالبيع وأما بالطلاق فينجز عليه الخ اعترض مب ما قاله في الطلاق وسكت عن المتفق فأوههم أن كلامه فيه صحيح وكذا فعل نو وكتب شيخنا ج على قوله فيعتق ذلك الغير الخ مانصه غير ظاهر واطاراه لا يحنث حتى يموت العبد أو السيد ولكن يمنع من بيعه ووطو الامه نعم ان قيد باجل يجوز له الوطو واذ بلغ الاجل يعتق عليه اه من خطه وما قاله ظاهر لاشك فيه وقد تقر في بابي المين والطلاق أن المشهور في صيغة الحنث عند عدم النية أنها على التراخي ولا يتحقق الحنث فيها الا بالموت فيسقط الطلاق ان كانت المين به ويلزم العتق في الثلاث ان كانت المين به ذاتي المطلقة ويتحقق الحنث في المقيدة باجل بعبه فتأمل به انصاف والله أعلم (وجاز بيع عمود الخ) قول مب واعترضه ح بأنه لا يجوز بيع اضعاء المال الخ سلم ما قاله ح وهو غير مسلم لان

ذلك شيء آخر يند في كتاب التجارة لارض الحرب ونصها ومن له أمة وولدها صغير فحنث الام أو الولد جناية فاختار السيد اسلام الجاني قبل له ولا معنى عليه بعهما ثم يقسم الثمن على قيمتهما جميعا اه منها بلغة فظاهر (وله أخذتني ورجع المتاع به الخ) سكت المصنف وشراحه عن حكم ما اذا دفع البائع الارش هل لأن يفسخ البيع ولا كلام للمشتري وفي ابن عرفة مانصه وفي جناياتهم ان باعه بعد علمه حلف ما أراد جمل الارش وكان للمعني عليه أخذ الثمن أو العبد الآن بشأره فكم بالارش فيكون له الزام المشتري بعه ان كان أعلمه بجنايته والا فلا قال غيره هذا ان كانت جنايته عمدا وأن كانت خطأ فكم عيب ذهب قلت ظاهره ان له به فسخ بعه بعد فسخه من الجاني عليه بعد حلفه وفي فهمه من اختصار أبي سعيد بعد اه منه بلغة ونقله طئي وقال متصلا به مانصه فانظر كيف أثبت الخيار له ولم أر من نه عليه من الشراح اه منه بلغة قول ز وهو قيد معتد كما يقصده أحد الخ بحث فيه مب نو وبأنه ليس في ضج ولا غ وذلك يدل على انهما قبل الفرق بين الصورتين وانما بحثهما في الهزو وقال شيخنا ج ليس في ضج ولا في غ شيء ولا يفهم من كلامهما وليس الفرق بينهما بجلي اه وما قاله ظاهر (ورد للملكه) قول ز وقول بعضهم ذ كرقوله ورد للملكه لرد قول ابن دينار الخ ما قاله هذا البعض هو ظاهر لا ماذ كره هو أو لا وكلامه في ضج يشهد لما قلناه ونصه والمشهور ترد إلى ملكه فان مات قبل الضرب عتقت عليه في ثلثه والشاذ لابن دينار انه يراد بالبيع وتعتق عليه اه منه بلغة فقه هذا الذي أراد في مختصره والله أعلم وقول ز في التسيه وأما يعتق غيره فيعتق عليه ذلك الغير ولا يراد بالبيع وأما بالطلاق فينجز عليه الخ اعترض مب ما قاله في الطلاق وسكت عن المتفق فأوههم أن كلامه فيه صحيح وكذا فعل نو وكتب شيخنا ج على قوله فيعتق ذلك الغير الخ مانصه غير ظاهر واطاراه لا يحنث حتى يموت العبد أو السيد ولكن يمنع من بيعه ووطو الامه نعم ان قيد باجل يجوز له الوطو واذ بلغ الاجل يعتق عليه اه من خطه وما قاله ظاهر لاشك فيه وقد تقر في بابي المين والطلاق أن المشهور في صيغة الحنث عند عدم النية أنها على التراخي ولا يتحقق الحنث فيها الا بالموت فيسقط الطلاق ان كانت المين به ويلزم العتق في الثلاث ان كانت المين به ذاتي المطلقة ويتحقق الحنث في المقيدة باجل بعبه فتأمل به انصاف والله أعلم (وجاز بيع عمود الخ) قول مب واعترضه ح بأنه لا يجوز بيع اضعاء المال الخ سلم ما قاله ح وهو غير مسلم لان

كانت المين به ذاتي المطلقة ويتحقق الحنث في المقيدة باجل بعبه فتأمل به والله أعلم نعم يمنع من البيع مطلقا كالوط في المطلقة (ان اتقت الاضاعه) قول مب واعترضه ح الخ ان كان مراده الاضاعه من المشتري كيدل عليه قوله أي لان الثمن الخ ففيه نظر لان اضاعه المال انما هي فيما لم ينفع به أحد وان كان مراده الاضاعه من البائع فواضح الا انه لا يلائمه قوله أي لان الثمن الخ تأمله وهذا أحسن مما لهوني انظره والله أعلم (وهو الخ) قلت قول مب قال ظاهر منه ما الخ هذا هو الذي في ز لا غيره فأي نظري في كلامه تأمله



وقول مب عن أبي محمود رد القلال الخ يعني يخلها وهذا هو الصواب لقول المدونة في مسلم غصب مسلماً خراً فخلها فلا يربها  
أخذها قال ابن عرفة عقب ما نقله عنه مب انظر الاصل وانما لم يكن يخلها (٥٥) كذهاب عيب بالمبيع قبل رده فيتم فيه

و قول مب في التسمية عن المازري لان هذه القلال كانت خراً عند العقد فلا مالاً للبائع  
عليها الخ يقتضي ان ابن عرفة اقتصر على ما نقله عنه وأنه سلم كلام المازري وليس كذلك بل  
زاد مصلاً بما نقله عنه مانصه وكان بعض من لقيناه لا يحمل كلام أبي محمود على ما فهمه  
المازري ويحمله على ان خل القلال التي كانت خراً يسقط منها من الثمن ويكون  
خلها لا يستباع ويحمل معنى قول أبي محمود رد القلال التي كانت خراً للبائع على رد القلال  
من حيث هي ظروف لا ردها بما فيها والصواب ما فهمه المازري عن أبي محمود وأما  
استسكاله اياه وقول من لقيناه فيردهما قول المدونة في كتاب الغصب في مسلم غصب مسلماً  
خرأ فخلها فلا يربها أخذها اه فالحجب من مب رحمه الله كيف ترك هذا من كلام ابن  
عرفة وقد نقله غ في تكميله عند قول المدونة في كتاب العيوب وكذلك من ابتاع قاتى خل  
أو قلالاً فيصيب احدها من خمر الخوسلم وهو حقيق بالتسليم ووجهه ظاهره على القول بأنه  
يجوز تخليلها وعلى القول بالكراهة لان المكروه من قبل المباح وكذا على القول بالحرمه  
لانه لو تراخى في اراقته حتى تخلت وحدها لكانت حلاً لا لمباح كما ذكره ابن رشد في  
جامع البيان وهو ظاهر المدونة أيضاً قال ابن ناجي في كتاب الاثنية مانصه وظاهر الكتاب  
يقتضي انه لو لم يتسبب في اصلاهما بل تخلت بنفسها أنه يأكلها من غير اسائة وهو كذلك  
باجاع قاله ابن رشد اه منه بلفظه (تمة) قال غ في تكميله عقب ما قدمناه عنه  
مانصه ان قبل لم لا يتم البيع فيما ويكون تخلها كذهاب عيب بالمبيع قبل رده فالجواب  
ان العيب يتعلق بالبيع به صحيح لانه لو رخصه المشتاع صريح والخبر لا يصح تعلق العقد به بحال  
اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (وجه) بمشهور أو ثمن من الجهل بالمثمن شراء  
الخل في الاجابح دون كشف عنها ففي العيار اثنائه جواب سيقاه انه لسيدى عبد الله  
العيدوسى مانصه أما ثرا ايجاب الخلل اذا كشف عن رأس الجهم من ههنا ومن ههنا  
فيجوز ولا يجوز ثرا وهما من غير كشف عنها وكذلك يجوز ثرا الكمك اذا كسرت واحدة  
منه حتى يشاهد من رأسها ما فهم من العقدة وكذلك شراء الحبة ولا يجوز ان يبيع جزءاً  
منها على أن يخذله مشتريها نصيب منها لانه أمر مجهول اه منه بلفظه وقول ز  
كشراً حاضر بمحاضرة بمكيال بادية مجهول الخ وهذا هو المشهور ومقابل له لا يبيع وهل  
الاخلاف في الفسخ فقط مع اتفاقهما على عدم جواز ذلك ابتداء وهو الذي يقتضيه أول  
كلام ضيق أو الخلاف في الجواز ابتداء أيضاً وهو الذي يقتضيه كلامه آخر القول وجعله  
بمنزلة الجزاء وهو الظاهر انظر ح عند قوله الا في الا في كسلة تين وتامل وقول ز  
وظاهره وان لم يكن الطرف زقاو واقفه غيره اذا كان زقاو قال مالك لان الناس قد عرفوا الخ  
كلامه يقتضي ان سئل مالك هي مسئلة ابن مراح وقد سلمه نو وب بسكوت ما معناه  
وكتب عليه شيخنا ج ونصه مسئلة مالك غير مسئلة ابن مراح واعلم ان المسائل ثلاث

عليه أيضاً في المنتخب عن عيسى وفي الواضحة عن الاخوين واصيغ ونقله في الدر المنثور وفي القليبة غير مذكورة المذهب  
ونصه واذا اطلعت قوم في موارد وضمن حاضرهم أمر غائبهم ان كره الصلح وادعى شيئاً فلا يمتنع به ونقله شارح  
المغارة قائلاً وهذا كثير الوقوع في زمن الجهل الناس بل والمتولين للفصل بينهم بالحكم والله أعلم اه انظر الاصل

الاولى ان يوزن السمن مثلاً بظروفه على أن يطر ح وزنه من الجملة فهذه الاشكال في  
جوازها الثانية كذلك الا انه يتحري وزن ظروفاً ويطرح من الجملة وهذه مسئلة ابن  
سراج الثالثة أن يوزن بالطرف ولا يطر ح وزنه من الجملة لا لتحقيقه ولا بتحريا وهذه مسئلة  
مالك فاجاز ذلك في الزقاق وسئل عن القلال فقال لو أعلم انها مثل الزقاق مارأيت بها بأسا  
اه من خطه رضى الله عنه **قلت** وبقيت مسئلة رابعة وهي به بظروفه على أن يطر ح من  
الوزن قدر معلوم يتفقان عليه ويسمى ما به عند العقد ولا يزالان الطر وف لا بالفعل ولا بالتحرى  
وهي جائزة ايضا اذا شهدت العادة أن ذلك لا يحتل الا بسرا انظر ح فيما يأتي عند قوله  
ولو لا يبعد تقريره **بقرع** قال ابن عرفه ما نصه فان وزن ظروفه ثم فرغت وتركت  
عند البائع لان وزن فقال المتابع بعد ذلك ليست هي هذه فان لم يفت المئني وتصادف عليه  
أعيد وزنه والا فالقول قول من الظروف يده من بائع أو متاع لانه مأمون الخمي عن محمد  
عن أشهب القول قول المتابع في قدر ما قبضه من المبيع قال مع التنسي وأجرة المكيل  
ثاني على المتابع الآن يمين صدقه فعلى البائع الخمي لو ذهب المتابع بالظروف ليغيرها  
فقال تلتفت فان كانت العادة مضى المشتري بها لغيرها قبل قوله لانه يبيع واجارة وان  
كانت العادة تفرغها قبل أن يذهب بها لم يصدق لانها عارية الصقلي عن محمد لا يضمن  
المتابع الظروف لانها مكرارة وكان الثمن وقع على الزيت وعارية الظروف اه منه بلفظه  
**قلت** ظاهر ما نقله عن الصقلي انه لا يضمنها مطلقا مع أن التعليل الذي علل به انما يظهر  
اذا كانت العادة مضى بها فان حل على هذا فهو وفاق لما نقله عن الخمي والافقيه  
نظر والصوراب تفصيل الخمي فتأمل له والله أعلم وقول مب وان نكل حلف  
مدعى الجهل انه كان جاهلا حين العقد وثبت له الخيار فيه نظر لان هذا انما هو على  
قول ابن رشد ودقدهم له قريبا أنه خلاف المذهب فالمجب منه رحمه الله يقدم باسطر بسيرة  
تضعيف ما لابن رشد ويرجع الفساد ثم يقول هذا وصوابه أن يقول ونسخ البيع بدل قوله  
وثبت له الخيار وقد صرح ح بالشيخ بعد اليمين ونسبه للمسطى وابن سلون وبه جزم  
في الدر المنير فانه بعد أن ذكر وجوب اليمين عن ابن رشد قال ما نصه زاد المسطي فان  
نكل حلف ونسخ اه منه بلفظه ومثله في اختصار ابن هرون ونصه فان نكل  
حلف الاخره مدجها ما بانه أو تباعه ونسخ البيع اه منه بلفظه وقول مب  
وظاهر كلام ابن رشد أن اليمين تنوجه اذا ادعى عليه أنه يعلم بجهله ولو كان في الوثيقة أنه  
عرف الثمن الخ أصله الخ وسلمه طئي وأبو علي وجس و نو واعترضه شيخنا ج  
بما نصه الذي لا ين رشد في نوازه مثل مال المسطي وقد وقع اختصار في كلامه وتلنيق  
فصل مارأيت عند ح ومثله في ابن سلون ولقد نقل المسئلة على أصلها في الدر المنير  
وكذا البرزى والواصل لم يذكر ابن رشد اليمين مع ذكر المعرفة وانما ذكر اليمين اذا خلا  
العقد من ذلك وعند ابن رشد في نوازه مسئلتان احدهما مسئلة ما اذا وقع في العقد  
معرفة القدر ولم يذكر فيها عينا والثانية مسئلة ما اذا خلا العقد من ذكر المعرفة وذكر  
فيها اليمين ونص ابن رشد فان انعقد عليه في العقد أنه يعرف قدرها ومبلغها أو أشهد عليه

وقول مب فان نكل حلف الى  
قوله وثبت له الخيار يعني عند ابن  
رشد ونسخ على المذهب كما صرح به  
ح وغيره وقول مب ولو كان  
في الوثيقة أنه عرف الخ انما ذكر ابن  
رشد اليمين اذا خلا العقد من ذكر  
المعرفة وأما ان ذكرت فيه  
فلا يلتفت لدعواه ولا قيام له كافي  
نوازه وهذا هو الحق الذي لا شك  
فيه ونص ابن رشد في نوازه فان  
انعقد عليه في العقد انه يعرف  
قدرها أى الاملاك المتجرية اليه  
بالميران مثلاً ومبلغها وأشهد عليه

بذلك حسبا يكتب في وثيقة الإتياع وكل من في الموضوع يشهد أنه لم يدخلها قط ولا يعرف قدرها ولا مبلغها ولا يجوزها قبل الإتياع ولا بعده فأراد أن يقوم لانهاءها بجس من الثمن فأجاب إذا انعقد عليه العقد بعد كرفلا يلتفت الى دعواه ويجوز عليه البيع ولا يكون له قيام اه قال العلي في نوازلته تعلقا عن قاضي الجماعة بقاس سیدی محمد بن علي الفلالي وسلم كلام ابن رشد كثير من الاعلام وعلوه بأنه اذ لم يعول على ما سطر في الوثيقة لم يكن للوثائق معنى ولا فائدة لكن على القاضي الثبوت في ذلك والنظر الى عرف الناس فان الغالب اليوم أن الشهود يكتبون الوثيقة على المسطرة (٥٧) المألوفة ولا يلتفتون لمعاني الاقاط ولا يسمعون

من المتعاضدين معرفة ولا غيرها ويتساهلون في ذلك اه وفي نت عن ابن فرحون مانصه اذا وقع في الوثيقة كالمعرفة فلا يلتفت الى دعواه قاله ابن رشد اه ولم يرد ابن رشد في هذه المسئلة الا أن يدعي ان المتابع يعلم ذلك فتتوجه عليه العين وانما زاده في المسئلة الاخرى خلافا لطبي ويؤخذ مما هنا أنه اذا سقط من الوثيقة ذكر المعرفة للقدر فليست بفاسدة ولا يحل للمفتي أن يفتي بفسادها بمجرد ذلك وهو ظاهر اذا يلزم من سقوط ذلك منها كون المعقود عليه مجهولا وقد نصوا على ان المتعاضدين محمولان على العلم حتى ثبت الجهل ثم نظاهر كلام الائمة أنه لا فرق بين أن يكون المبيع كلاً أو بعضاً وقد صرح المنطقي بان تسمية الجزء من باب الاولي خلاف ما في ابن سلون \* (سئلة) \* اجاز مالك وابن القاسم البيع المصرح فيه بدخول المجهول والمعلوم اذا ظهر أن المراد انما هو اعادة التوفيق انظر الاصل وقول ز كسراء حاضر بمحض صراحة هذا هو المشهور خلافا لاشبه انظر ح عند

بذلك حسبا يكتب في وثيقة الإتياع وكل من في الموضوع يشهد أنه لم يدخلها قط ولا يعرف قدرها ولا مبلغها ولا يجوزها قبل الإتياع ولا بعده فأراد أن يقوم لانهاءها بجس من الثمن فأجاب إذا انعقد عليه العقد بعد كرفلا يلتفت الى دعواه ويجوز عليه البيع ولا يكون له قيام اه قال مؤلف المعيار قول ابن رشد لا يلتفت الى دعواه في السبب الموجب لليمين حله ونفيه في السبب وبقي الاغم ايضا يستلزم لنفي الاخص وهو بين الاشكال فيه ثم نقل عن ابن العطار وغيره كلاما تركته من أجل التخصيف نقله في مسئلة الصلح المتعاضدين ان يصعدوا الحباله وفي نوازل الشريفة الشفواني وقاضي الجماعة بقاس سیدی محمد بن علي الفلالي مانصه سلم كثير من الاعلام كلام ابن رشد وعلوه بأنه اذ لم يعول على ما سطر في الوثيقة لم يكن للوثائق معنى ولا فائدة وهذا مسلم لكن ينظر قاضي البلد في النازلة الى عرف الناس فان الغالب اليوم في الحواضر كيف في البوادي يكتبون الوثيقة على المسطرة المألوفة ولا يلتفتون لمعاني الاقاط ولا يسمعون من المتعاضدين معرفة ولا غير ذلك ويتساهلون فعلى القاضي الثبوت في ذلك اه من خطه طبيب الله ثراه ورضي عنه وأرضاه قلت ومألفه هو الحق الذي لاشك فيه وما نسب للمعيار والدر الشري ونوازل الشري هو كذلك فيها وما نقله الشريف عن قاضي الجماعة المذكور من قوله سلم كثير من الاعلام كلام ابن رشد وعلوه الخ صريح في أن الكثير نقلوه على أنه لا يمين عليه في هذا الوعيد من نقله كذلك ابن هشام في المقيد ونصه قال القاضي أبو الوليد بن رشد رحمه الله ومن باع أملا كاشجرت اليه الميراث وهو غائب عنه او يعلم أنه لم يدخلها قط من غيره ولا رهاها ولا عرف قدرها حتى باعها وانته قد عليه عقد بالبيع وقبض الثمن وتضمن العقد أنه عرف قدرها ومبلغها وتشاهد اعلى ما في العقد وكل من في الموضوع الذي فيه الاملاك المبيعة يعرف أنه لم يدخلها قط ولا رهاها ولا يعرفها الا قبل الإتياع ولا بعده وأراد القيام على المتابع ففسخ البيع اذ كرفلهاها بجس من الثمن فلا قيام له فيه ويجوز البيع عليه ويقتد ولا يلتفت الى دعواه التي ادعاها اه منه بلفظه ونقله ابن فرحون في حروم وعتمده نت فنقل عن ابن فرحون مانصه اذا وقع في الوثيقة كالمعرفة فلا يلتفت الى دعواه قاله ابن رشد اه وهو صواب فاعتراض طعي بأن ابن فرحون نسب ابن هشام في المقيد وابن هشام لم يتم كلام ابن رشد في نوازل بل

(٨) رهوني (خامس) قوله الآتي الا في كسيلة تين وقول ز قال مالك لان الناس قد عرفوا الخ يقتضي أن مسئلة مالك هي مسئلة ابن سراج مع أنها غير هالان مسئلة مالك أن يوزن بالظروف ولا يطرح وزنها من الجلة لتحقيقا ولا تخريفا فاجاز ذلك في الزقاق وسئل عن الفلال فقال لو أعلم أنهم مثل الزقاق مارأت بها بأسا اه وبقيت مسئلة رابعة وهي أن يطرح من الوزن قدر معلوم يتفقان عليه عند العقد من غير وزن للظرف لتحقيقا ولا تخريفا وهي جائزة أيضا اذا شهدت العادة أن ذلك لا يخلل الايسير انظر ح عند قوله الآتي ولو ثانيا بعد تفريقه \* (فرع) \* قال ابن عرفة لو تركت الظروف

زاد ابن رشد بدعي قوله ولا يلتفت لدعواه إلا أن يدعى أن المبتاع يعلم ذلك فتسوجه عليه  
 المبيع اه غير صحيح اذ لم يزاد ابن رشد ذلك في مسئلة المقيد بل في مسئلة أخرى كما تقدم في  
 كلام شيخنا بنقل ما في نوازل ابن رشد بقائه وحره يظهر الخطأ من المصواب ويزول  
 الشك ويذهب الاضطراب قال في مسائل النسيئة الفاسدة منها مانصه وسئل رضى  
 الله عنه عن رجل باع أملا كالنحرى إليه بالورثة وهو غائب عنها يعلم أنه لم يدخلها من عمره  
 قط ولا عرف قدرها ولا مبلغها حين باعها وقد انقضى عليه عقد البيع وقبض الثمن وانقضى  
 عليه في العقد أنه يعرف قدرها ومبلغها أو أشهد عليه بذلك على حسب ما يكتب في وثيقة  
 الايتباع وكل من في الموضع الذي فيه الاملاك المبيعة يشهد أنه لم يدخلها قط ولا يعرف  
 قدرها ولا مبلغها ولا يجوزها الا قبل الايتباع ولا بعده فأراد أن يقوم على المبتاع فيها ففسخ  
 البيع لأنه باعها بخس من الثمن هل له ذلك أم لا فتنا بالواجب في ذلك وكيف يكون وجه  
 الحكم فيها ما حور أن شاء الله تعالى فأجاب أيده الله تعالى إذا انقضى في العقد عليه ما ذكر  
 فلا يلتفت الى دعواه ويجوز عليه البيع ولا يكون له قيام فيه وبالله التوفيق وسئل رضى  
 الله عنه عن رجل كان له عقار في ناحية من النواحي ولم يقف على مبلغ العقار قط اذ لم يكن  
 في ملكه وكان يملكه رجل كبير من أهل الناحية عت إليه بقرابة تملكه أربعين  
 عاما وكان صاحب العقار يخاف سطوته لجأه وقدرته فلما كان بعد الامر الموصوف  
 من تملكه اياه خاف على نفسه الطلب فهدى الى صاحب العقار وابتاع منه بخس من ثمنه  
 ولم يخرج قط من ملكه وذهب الآن الى أن يراد اليه ملكه أجب بالواجب في ذلك كله  
 فهل ترى له القيام في ذلك اذ لم يعرف قدر ما باع ولا خرج من يد المبتاع قط فتنا بالواجب  
 في ذلك يعظم الله أجره فأجاب أيده الله تصفحت رحمة الله واليك سؤالك ووقفك عليه وإن  
 أثبت القائم في العقار أن الايتباع وقع فيه وهو يد المبتاع على سبيل الغصب والفساد  
 عليه وز به ممنوع منه غير قادر على إخراج من يديه لجأه وقدرته على الاستماع من أن  
 تجرى عليه الاحكام ففسخ البيع ورد الى البائع ورثا للبائع على المبتاع الثمن الذي قبض  
 منه فيه وإن كان الذي العقار يده ابتاعه من ربه بعد أن زال لجأه وأمنت سطوته وصار  
 ممن تجرى عليه الاحكام ولا يقدر على الاستماع من الحق فابتاعه منه وهو على هذا الحال  
 جائز وإن كان العقار يده لم يصرفه الى ربه هذا الذي اختاره وأقبله وأفتى به بما قبل  
 في ذلك وقول البائع أنه لم يعرف قدر ما باع ادعاه غير مسموع منه ولا مقبول فيه غير أنه  
 تحب له في ذلك المبيع على المبتاع ان ادعى عليه أنه علم أنه باع ما جهله ولم يعرف قدره وبالله  
 التوفيق اه منها بلفظها والله الموفق والهادي من يشاء الى صراط مستقيم \* (تبيين  
 \* الاول) \* علم ما سبق أنه اذا سقط من العقد ذكر معرفة القدر فليست بفاسدة  
 ولا يلحق للمفتي أن يقتضي بفسادها بمجرد ذلك وذلك ظاهر وانما ثبتت عليه لاني رأيت كثيرا  
 ممن تعاطى الفتوى في هذا الزمان وينتقي العلم وليس من أهله يعتقد ذلك وبقية به وذلك  
 خطأ فاحش والله أعلم \* (الثاني) \* ظاهر كلام الائمة أنه لا فرق بين أن يكون المبيع  
 كلاً أو جزءاً أو وقع في ابن سلون مانصه فان كان المبيع حظام من دار في الاشاعة فتكتب

عند البائع لثمنه فقال المبتاع بعد  
 ليست هي هذه فان لم يقف الثمن  
 وقصا عليه أعيدوا منه والا  
 فالقول لمن الظرف يسهل منه  
 بائع أو مبيع لأنه مأمون الغنى  
 عن محمد بن أسهب القول قول  
 المبتاع في قدر ما قبضه من المبيع  
 قال مع التونسى وأجرة الكيل  
 ثانياً على المبتاع الآن تبين صدقه  
 فعلى البائع الغنى لو ذهب المبتاع  
 بالظرف ليفرقها فقال تلفت فان  
 كانت العادة مضى المشتري بها  
 ليفرقها قبل قوله لأنه يبيع وإجارة  
 وإن كانت العادة تفرقها قبل أن  
 يذهب بها لم يصدق لانها عارية اه

فذكر الويصة ثم قال مائنه ولا بد من تسمية الخلفى هذا البيع أو تسمية عن صار لميرانا  
 اذ كان معروفاً والافسد البيع لانه يكون مجهولاً وقال ابن قتيون اذا أقر المبتاع أنه  
 عرف الحظ ولم يسم فذكر ذلك عنه في العقد وصح البيع اه منه بلفظه وحاصل كلامه  
 انه ان سقط من الويصة تسمية الحظ وسقط منه أيضاً ذكر اقرار المبتاع بعرفته فالبيع فاسد  
 باتفاق وان ذكر تسمية القدر وانه نصف مثلاً فهو صحيح باتفاق وان لم يسم ولكن ذكر  
 في الويصة اقرار المبتاع بمعرفة القدر فهو فاسد عند غير ابن قتيون صحيح عند وفيه نظر  
 وتعليقه الفساد بقوله لانه يكون مجهولاً ان عني أنه مجهول في نفس الامر عند المتعاقدين  
 أو أحدهما فلا يخفى سقوطه اذ لا يلزم من سقوط ذكر من العقد كونه مجهولاً عندهما والا  
 لزم أن كل عقد سقط منه ذكر معرفة القدر فاسد وقد عرفت أن نصوص الأئمة مصرحة  
 بخلاف ذلك وان عني أنه مجهول في الويصة فقط فذلك لا يضر ويرد ما قاله كلام المدونة  
 أول كتاب القسم ونصها ومن ياع من رجل مورثه من هذه الدار فان عرفها بلفظه جاز  
 وان لم يسمها وان جهله أحدهما أو كلاهما لم يحز وان تصدق بذلك أو هو جاز وان لم  
 يسمه وان ورث رجلان دارين فباع كل واحد منهما من صاحبه نصيبه في أحدهما بنصيب  
 الآخر في الأخرى فان عرف كل واحد نصيبه ما هو ونصيب صاحبه جاز وان لم يسميه  
 اه منها بلفظها قال أبو الحسن مائنه قوله ومن ياع من رجل مورثه الخ قال في كتاب  
 بيع القرر ومن ابتاع من رجل داراً غائبة وقد عرفها جاز وان لم ينصفها في الويصة اه  
 محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن ناجي مائنه قوله قال مالك ومن ياع من رجل مورثه  
 الخ مثله قوله في كتاب القرر ومن ابتاع داراً غائبة وقد عرفها جاز وان لم ينصفها في  
 الويصة ثم قال قوله وان ورث رجلان دارين الخ ماذا كره بين اه منه بلفظه واستدل لهما  
 بما في كتاب القرر صريح في أنه لا فرق بين الحزب والكل وقد سلمنا مع ذلك ولم يحكف نفسه  
 خلافاً وقد نقل ح كلام المدونة هنا فقها مسلماً ولم يحكف خلافاً من غير واحد على أن  
 المتعاقدين مجهولان على العلم حتى يثبت الجهل ولم يخصوا ذلك بكون المبيع كلاً وكلام ابن  
 سلون مخالف لذلك كله فلا يعول عليه والله أعلم وقد صرح المتطبی بأن تسمية الحزب  
 من باب الاولى ونقل كلامه في المعيار وسله انظره في نوازل الرهن والصلح ومائنه  
 \* (مسئلة) \* في ترجمة وصيصة ببيع نصيب من دار الخ من طرأ ابن عات مائنه روى  
 زياد عن مالك في رجل ابتاع منزلاً أو حظاً من منزل فكتب المشتري معلوماً ومجهولاً  
 وكتب يعلم أو لا يعلم قال لا ينتقض هذا البيع ونحوه بما ينوب به المشتري بعد أن ينص  
 ما شترى فصحاً أو زبناً أو جزاً من الأجزاء وهو ظاهر ما في سماع عيسى من اللقطة وفي  
 تفسير ابن حزم أن البيع فاسد في الأرض اذا اشتراها واشترط معلوماً ومجهولاً بخلاف  
 اذا اشترى العبد واشترط معلوماً ومجهولاً قال والقرق بينهما أن مال العبد انما يستثنى به  
 المشتري ويشترطه للعبد لنفسه انظر ذلك في سماع عيسى من اللقطة من الشرح اه  
 منها بلفظها وقد نقل في المعيار بالحل المشار اليه آنفاً ما في سماع عيسى وبعض كلام  
 ابن رشد عليه وقال عقبه مائنه واذا كان مالك وابن القاسم يجيزان هذا البيع الذي

(كعبدى رجلين) ح فان وقع ففسخ فلك فأت في الموازية بمضى بالثمن مفوضا على التقيم وفي غيرها بمضى بالقيمة التونسى وهو  
أشبهه قاله في ضيق الاول هو الجارى على قول المصنف الا ترى فان فأت مضى بالثمن وقول ز وقى ق البيع  
صحح الخ ليس في ق مانسبه له وانما فيه جواز ذلك في الارض مع شرط استوائها وهو يدل على المنع في غير ذلك وفي ح أنه أى  
المنع الجارى على المشهور كما ذكره ز وهو الراجح انظر الاصل قال مقبده عند الله عنه وغفر له عنه تمة قال الشيخ ز وقى  
نصيحته مانصه فاما البيع ففراضة أربع استوائا علمها بالسلعة ومعرفة قدر الثمن والمنون وصفته وكونه مما يباح التعامل به  
وفيه وله وجب كل من التباين لاخيه ما يجب لنفسه في البيع اه قال العلامة ابن كرى احتراز بالاول عما اذا علم البائع من  
حال السلعة ما لم يعلمه المتبايع مما ينكره وان لم يكن عيبا محققا فلا يجوز البيع فان وقع فله الرد على تفصيل أى كاسياق وعمادا  
علم المشتري من قدر المبيع ما لم يعلمه البائع كعلمه كبل أو عدد الجزأى وأما اذا علم المشتري من الاوصاف التى تزيد الثمن  
ما لم يعلمه البائع فالعقد جائز لازم دع النامى رزق الله بعضهم من بعض وقد نصوا على انه لا رد بالغلط في التبعية ان سعى المبيع باسم  
يطلق عليه على سبيل العموم كسمية الباقوة بحجره وذكر الخطاب أن البيع لازم ولو ظن البائع انها غير باقوة وعلم المشتري أنها  
باقوة ونصوا على أنه لا قيام بالثمن وقوله به احتراز به من نحو الزئبق وقوله وفيه احتراز به من غير المنصف به وقوله أى لاجل تحصيله  
احتراز به من المنهى عنه ككذب الصيد والغير (٦٠) المقدور عليه وقوله وجب كل الخ معنى فرضيته أنه من كذا الطلب لانه

صرح فيه بدخول المجهول لما كان الظاهر من أمرهما انما هو ارادة التوثق فكيف هذا  
اللفظ الذى هو محتمل اه محل الحاجة منه يلقظه ويقهم من كلامه أن قول مالك وابن  
القاسم هو الراجح (كعبدى رجلين بكذا) قول ز فان أتى جاز كما اذا سمي الكل عبد  
تتألف الصور الثلاث الاولى في كلامه مصرح بها في ح وغيره ولكن انما فيه بعد  
التقويم وليس فيه ما زاده ز من قوله لو قبله ولا قوله أو جعل لا احدهما بعينه جازا معينا  
الخ وقول ز وقى ق البيع صحح ليس في ق مانسبه له وانما فيه جواز ذلك في  
الارض مع شرط استوائها وهو يدل على المنع في غير ذلك وحكى ح في ذلك قولين عن  
الشامل ثم قال والجارى على المشهور بالمنع وفي ابن عرفة مانصه التونسى عن العتيق عن  
أشهب ان باع رجلان عبد لوثوب على أن لاحدهما العبد وللآخر الثوب مضى البيع  
وكاذا بينهما التونسى يجب على قوله أن يكون لكل منهما ما سمي قلت هي في العتيقية في

لا يكمل الايمان الابوه وكال الايمان  
عند مريد طريق السلوك الذى  
كلام المصنف معه كالواجب المتضمن  
لا يتساهل فيه ولا يباح نفسه  
بتركه فمن ثم عده المصنف من  
القراض ويحتمل أن يكون رأى  
مارآه صاحب الاحياء من اعتباره  
شرطا لازما ففيه كان جريزا فقام  
على سلعة لبيعه انص على عيوبها  
ثم خبر فقال ان شئت فخذ وان شئت  
فأترك فقيل له ان فعلت هذا لم ينفذ

لأبيع فقال انا يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم وكان وائل بن الاسقع واقفا فباع  
رجل ناقه بثلثمائة درهم ففعل وائل وقد ذهب الرجل بالناقعة فسعى وراهم وجعل يصيح بهو يقول يا هذا اشتريتها للعم وألظهم  
فقال بل للظهر فقال ان يخفها اتبعا قد رأيت واما الاتباع السيرة فادفروها فنفق البائع مائة درهم وقال وائل له رجل الله  
أفسدت على يعنى فقال انا يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لا يحل لاحد أن يبيع بيعا الا بين ملغيه ولا يحل ان يعلم ذلك أن لا يبيعه فقد فهموا من النصح أن لا يرضى لاخيه الا ما يرضى  
لنفسه ولم يعتقدوا أن ذلك من الفضائل وزيادة القامات بل اعتقدوا أن ذلك من شروط الاسلام الداخلة تحت بيعتهم وهذا أمر  
يشق على أكثر الخلق فلذلك يجتارون التحلى للعبادة والاعتزال عن النامى لان القيام بحقوق الله مع الخاطئة والمعاملة بحاجدة  
لا يقوم بها الا الصديقون ولنى يتيسر ذلك على العبد الا بان يعتقد أمر من احدهما ان تلبسه العيوب وتروجبه السلع لا يزيدنى  
رزقه بل يحقه ويذهب ببركه وما يجتمع من مقترقات التليسات بملك الله تعالى دفعة واحدة والثانى أن يعلم أن ربح الآخرة  
وغناها خير من ربح الدنيا وغناها وان فوائدا أموال الدنيا تنقضى بانقضاء العمر ونفى مظالمها وأزوارها اه فقنع على قوله ولم  
يعتقدوا أن ذلك من الفضائل الخ اثر قوله فهو ما أن لا يرضى لاخيه الا ما يرضى لنفسه قال وروى عن محمد بن المنكدر أنه كان  
لمشاق بعضهما بمخسة وبعضها بعشرة فباع في عتيقه غلامه مشقة من الحساسيات بعشر فلما عرف محمد بذلك لم يزل يطلب ذلك  
الامرأى الذى اشتراه طول يومه حتى وجده فقال له ان الغلام قد غلط فباعك ما يساوى خمسة بعشرة فقال باهذا أقدر رضيت



فقال وان كنت رضىت أنت فالأرض لك الا ما رضىاه لانفسنا فاخترا حدى ثلاث خصال اما ان تأخذ شقة من  
العشر بات بدراهمك واما ان ترد عليك خمسة واما ان ترد علينا شقنا وتأخذ دراهمك فقال اعطى خمسة فرد عليه خمسة  
فانصرف الاعرابى وجعل يسأل ويقول من هذا الشيخ فقيل له هذا محمد بن المنكدر فقال لا اله الا الله هو الذى نستسقى به  
في البوادي اذ اخطانا اه وقال في القوت فن ربح من الدنيا أمثال الجبال وخسر عشر الدين فاربحت تجارته ولا هدى  
سيده وهو عند الله عز وجل من الخاسرين قال وروى أن نونس بن عبيد كان بزازا جاءه رجل يطلب ثوب خرقا فمر غلامه  
أن يخرج له رزمة الخز فلما فتحها قال القلام اسأل الله الجنة فقال شل الرزمة ولم يسع منها شيئا خشية أن يكون قد مدحها  
ويقال انه كانت عنده حلل على ضربين أثمان ضرب منها أربع مائة لكل حللة وأثمان الآخر مائتان فذهب الى الصلاة  
وخلف ابن أخيه ليبيع فجاءه أعرابي يطلب حللة بأربع مائة فعرض عليه من حلل المائتين حللة فاستحسنها ورضيها فاشتراها  
منه فشى بها وهي على يده ينظر اليها خارجا من السوق فاستقبله نونس بن عبيد خارجا من المسجد ففرف حلته فقال بكم أخذتها  
فقال بأربع مائة قال لا تسرى ذلك انما قيمتها ما تأدرهم فقال انها تسرى بثلثنا خسمائة درهم فقال له نونس ان النصح في الدين  
خير من الدنيا كلها ثم أخذ يديه فرداه الى ابن أخيه فجعل يحاصمه ويقول أما اتقيت الله أما استحييت أن تبيع مثل الثمن وتترك  
النصح لعامة المسلمين فقال والله ما أخذها الا عن راض فقال وان (٦١) رضى فها رضىت له ما رضىت لنفسك ثم رد على

الاعرابى ما تى درهم وقد فعل مثل  
ذلك محمد بن المنكدر فذكر قضية  
المذكورة ثم قال وقد شتل بعض  
العلماء عن الورع في المباحة فقال  
لابصع الورع في البيع الحقيقية  
النصح قيل وكيف ذلك قال اذا بعته  
شيئا بدرهم نظرت فان صلح لك أن  
تشتريه بدرهم فقد أصبحت له في البيع  
وان كان يصلح لك بخمسة دراهم وقد  
بعته بدرهم فأنك لم ترض له ما رضىت  
لنفسك فقد ذهب النصح واذا

نوب مروى ونوب خرتم قال بعد كلام ابن رشد واذا تراضيا على أخذ كل منهما ثوبا باسمه  
بما يقع عليه من الثمن لم يجز الا على القول بجواز جمع الرجلين سلعتيهما في البيع لان  
كل منهما اشترى من صاحبه نصف الثوب الذى عنده بنصف ما يقع عليه من الثمن وهو  
لا يعرف الابد التقويم ثم قال بعد يسر ما مضى زاد العتي في مسئلة أشبه عن ابن كاتبة  
لوا تبيع رجلان أرضا بين حائطيهما على أن يقتسماها وأخذ كل واحد ما يليه لم يجز لان  
مرة يأخذ أحدهما ثلثها ومرة ثلثها ومرة ربعها ابن رشد هذه تجرى على الخلاف في جمع  
الرجلين سلعتيهما في البيع لانهما دخلا على أن يأخذ كل منهما نصف الأرض الذى يليه  
بما يصيبه من ثمنها لا يعلم ذلك الابد التقويم لاختلاف الأرض ولو كانت مستوية جاز  
لان كل نصف منها نصف الثمن اه منه بلفظه وبه تعلم أن الراجح من القولين المنع كما  
أفاده كلام ح والله أعلم \* (تنبيهات \* الاول) \* تقدم عند قوله والعبد الجاني على

ذهب النصح عدم الورع وقيل ان البائع يوقف يوم القيامة مع كل رجل كان باعه شيئا وقفه وبحساب على كل واحد محاسبة  
على عدد من اشترى منه ومن عامله في الدنيا وقال بعضهم رأيت بعض التجار في النوم فقلت ما فعل الله عز وجل بك قال نشر على  
خسين ألف صحيفة فقلت هذه كلها ذنوب فقال هذه معاملات الناس عدد من كنت عاملته في الدنيا لكل انسان صحيفة مفردة  
فيما بينك وبينه من أول معاملته الى آخرها اه وقال في المدخل كان السلف رضى الله عنهم يتسبون على لسان العلم مع وجود  
الورع من أكثرهم حتى حكى عن بعضهم أنه كان بالعراق وكان من المتسبين وكان أهل ذلك الوقت من العلماء والصالحين  
والمتفطعين قوتهم من تسبيهم فأرسل اليه وكيله من بلاد السوس يخبره أن الحرير قد طلب فيها فان كان عندك شيء فابعه به وان لم  
يكن عندك شيء فاشتره وابتع فلما أن بلغه الكتاب اشترى حريرا بجمسمائة دينار فلما أن كان في الليل فكر في نفسه وقال ابتعت  
الحرير من صاحبه ولم أعرف أنه قد طلب بلاد السوس واهله لو عرف ما بع على فلم يقدر على النوم في تلك الليلة لاحتمال أن يفعلاه  
الموت قبل أن يبين لصاحب الحرير ذلك فلما أن أصبح مضى اليه فقال له أبلغك ان الحرير قد طلب بلاد السوس قال لا قال له بلى  
قد كتب الي وكيلي بذلك أفترى أن تبعه على قال لا فرد عليه فما كان الا أيام يسيرة وباعه بضعف ذلك الثمن وعلى هذا الحال كان  
تسببه ومع ذلك كان يقول والله ما أعلم اليوم في مالى درهم واحد الا هذا حال القوم عكس ما عليه الحسن اليوم تجد كثيرا من  
الناس مغموسا في الاسباب المحرمة والمكروهة وهم مع ذلك يحلفون أن ما في ماله درهم واحد احراما فاقاله وانا اليه راجعون على  
انعكاس الحقائق وتركية النفوس وزهوها بالباطل الذى يحق البركات وبأن السبب أن أسأل الله تعالى العافية عنه اه وقال

أيضا قد حكى عن بعض السلف رضي الله عنهم أن بعض الناس جاءه يطلب منه خمر فاشتريها فأمر العبد بأن يخرجها فأنجزها  
العبد وضرب عليها بيده فقال له سيده ما أردنا وهذا قال لا يشتري لأبيك شيئا قال ثم قال لأن العبد ضرب بيده عليها حين أخرجهما  
لك وذلك تحسين لها في عينك فلا أبيعك شيئا وكما قال فهذا كان فعل السلف في تصرفهم رضي الله عنهم فعلى منوالهم فأنصح ان  
كنت محبا لهم والافلاتع ما ليس فيك فإذا كانت الضربة على الخمر فربما يعتد بهم فبالك بغرها وغيرها اه وقال في  
القوت حدثونا عن رجل من التابعين رضي الله عنهم انه كان البصرة فله غلام بالسوس يجوز له السكر فكذب اليه غلامه ان  
قصب السكر قد أصابته آفة في هذه السنة فاشترى السكر قال فاشترى سكرًا كثيرا فلما جاءه وقت ربح ثلاثين ألفا قال فأنصرف بها الى  
منزله ففكر ليله في الربح فقال ربحت ثلاثين ألفا وخسرت نصير رجل من المسلمين فلما أصبح غدا الى الرجل الذي كان اشترى منه  
السكر فدفع اليه الثلاثين ألفا فقال هذه لك بارك الله لك فيها قال ومن أين صارت لي قال لما اشتريت منك السكر لم آت الا من  
وجهه ان غلامي قد كان كتب الى ان قصب السكر قد أصابته آفة فلم أعلم بذلك ولعلنا لو علمته لم تكن تبيعني فقال رحمتك الله  
فقد آتت عمتي الآن وقد طيبتمالك قال فرجع بها الى منزله فبات تلك الليلة ساهرا وجعل يتفكر في ذلك ويقول لم آت الا من  
وجهه ولم أنصح مسلما في بيعه ولم استحيما في فتر كهائي ففكر اليه من الغد فقال عافاك الله خذ مالك فهو أصلي لقلبي قال فدفع  
اليه الثلاثين ألفا ثم قال في القوت وليتق (٦٣) البائع مدح السلعة وتنقية بائرها عن الخوف والكلام ويجوز ان يشتري ذمها

وعينها بما ليس فيها للفساد وأما  
الايان على ذلك فانها معصية محقة  
للكسب وقد كان السلف  
يشددون في ذلك قال أبو ذر كما  
تحدث ان تقرأ الا ينظر الله اليهم  
منهم التاجر الفاجر وكذا تعد من  
القبور أن يدح السالعة بما ليس  
فيها قال وحده ثنا شيخنا عابد الشط  
مظفر بن سهل قال سمعت غيلان  
الخطيب يقول اشترى سري السقطي

مستحقها عن المدونة ما يخالف ما شهروه ههنا من منع جمع الرجلين سلعتهم ما في البيع  
والظاهر ان يحمل كلامها على أنها باقوا ما علم أن ذلك للضرورة فتأمله والله أعلم  
(الثاني) بعد أن ذكر ابن عرفة عن ابن بابة الجواز فيما اذا حمل الكل سلعة فتمتازاد عنه  
مشها في الجواز ما نصه وكذا لو كان شركة بينهما بالسوية ولو اختلفت شركتهما في مال  
يجوز في كتاب الشفعة جوازه قلت قوله اذا اختلفت شركتهما يجوز مشكل لاقتضائه  
منع بيع أخ وأخت ماوراء صفقة واحدة اه منه بلفظه قلت فهم رجحوا الله قوله  
شركة بينهما بالسوية على أن كلا منهما مال نصف كل واحد من المبيعين وليس ذلك مراد  
ابن بابة وإنما مراد ان الشركة بينهما في المبيعين سواء بمعنى أن كلا منهما مال كل من  
المبيعين مثل ما يملكه من الآخر في صدق بما اذا كانا معا بينهما أضافا أو ثلاثا ونحو  
ذلك بدليل قوله متصلا به ولو اختلفت شركتهما في مال يجوز فتقيده بقوله فيه ما ينفد

ما قلناه

فانما هو بلسبعين فاته

كثرت بستان دينار وكتب على برناجحه ثلاثة دنانير ربحه فصار اللوز بسبعين فاته  
الدلال فقال أريد ذلك اللوز فقال خذه قال بكم قال بثلاثة وستين دينار قال الدلال قد صار الكرب بسبعين دينار قال قد عقدت  
بيني وبين الله عز وجل عقد دال الأجله لست أبيع الا بثلاثة وستين دينار فقال له الدلال وأنا قد عقدت بيني وبين الله عز وجل  
أن لا أغش مسلما لست أخذه الا بسبعين فلا الدلال اشترى منه ولا سري بابه اه والكركيل بيسع ستين قفصا ربحه  
أكرار مثل قتل وأقوال والقفص ثمانية مكابك والمكوك صاع ونصف قاله في المصباح وذكر القسطلاني ان الامام البخاري  
جاء اليه بضاعة فاجتمع بعض التجار اليه بالعشية وطلبوا منه بربح خمسة آلاف درهم فقال لهم انصرفوا الليلة فها من الغد  
تجار آخرون يطلبونها بربح عشرة آلاف درهم فردهم وقال اني نويت البارحة بيعها للذين أو البارحة ولا أحب أن أغربني اه  
وقال النووي في شرح مسلم ان الجري رضي الله عنه منقبة ومكرمة رواها الحفاظ أو القاسم الطبراني باسناده اختصارها ان  
جريا أمر مولاه أن يشتري له فرسا فاشترى له فرسا بثلاثة آلاف درهم وجاء به وبصاحبه لينقده الشئ فقال جري لصاحب الفرس فرسك  
خير من ثلثمائة درهم أتبعه باربعه درهم قال ذلك اليك يا أبا عبد الله فقال فرسك خير من ذلك أتبعه بخمسمائة درهم ثم لم يزل  
يزيد مما تفتاة وصاحبه رضي وجرير يقول فرسك خير لي أن بلغ ثمانمائة درهم فاشترى منها فاقبل له في ذلك فقال اني بايعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم اه وفي الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي والامام أحمد من حديث حكيم  
ابن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان صدق أي البيعان وبين ابورك لهما في بيعهما وان كتما وكذا ما حقت بركة

يعيها وقوله بورك لهما أى كثر نفع المسيح والتمن وقوله محقت أى ذهبت زيادة ونعماؤه وان فعله أخذهما فقط تحب  
بركة شبيهة فقط ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر فتزعم البركة من بينهما والله أعلم قال فى القوت وفى الحب  
البيعان إذا صدقا ونصحا بورك لهما فى يعيها وإذا كذبا وكما زعمت بركة يعيها ثم ذكر قصتي جريرو والله ثم قال فأنظر  
رجل الله إلى النصح للمسلمين الذى يتبعه فذكر فعله على كثير من المسلمين اتخاذه رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرط صحة  
الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبايع عليه لانه جمع له من فضائل الدين ولان غاية قرب المتقين ولانه قال صلى الله عليه  
وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة ثلاث سمى بين طبقات الناس فيه فقال للكتاب ولرسوله ولا أئمة المسلمين وعامتهم وقد روى  
فى خبر مشهور لا تزال لاله الا الله تدفع عن الخلق سخط الله عز وجل ما لم يؤثر واصفقه دنياههم على آخرتهم ومالم يبالوا ما نقص  
من دينهم بسلامة دنياههم فاذا فعلوا ذلك وقالوا لاله الا الله قال الله كذبتم استهيم اصادقون وفى لفظ آخر حدث عليهم قال وقد رويانا  
عن بعض التابعين لو دخلت هذا الجامع وهو غاص باهله فقبل لى من خير هؤلاء لقلت من أنصهم لهم فاذا قالوا هذا قلت هو  
خيرهم ولو قالوا لى من شرهم قلت من أغشهم لهم فاذا قالوا هذا قلت هو شرهم والغش فى البيع والصناعة محرم على المسايه  
ومن كثر ذلك منه فهو فاسق ومن الغش أن ينسرى المشتري أجود الطرفين أو يظهر من المبيع أجود الثوبين أو يكشف  
من الصنعة أحسن الوجهين وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم (٦٣) من رجل يبيع طعاما فأحببه طاهره فادخل

ما قبله لان اختلاف شركتهم فى المبيعين انما تكون بأن يكون لاحدهما فى أحد  
المبيعين النصف وفى الآخر الثلث مثلا ولا آخر فى أحدهما النصف وفى الآخر الثلثان  
مثلا ولا هذه النسبة تزداد بنسبة لينة لينة فلهذا لو كان مقصوده ما فهمه ابن عرفة لم يكن  
زبادتها فائدة بل تكون زبادتها مضرة وهذا لا يتحقق مع التأمل على من هو أدنى مرتبة من  
الامام ابن عرفة وانما ذلك عقله منه عن لفظة فهم ما يدل على ذلك اسقاطها من كلامه  
فى قوله قلت قوله اذا اختلفت شركتهم لم يميز مشكل وقد علمت أنه لا اشكال فيه مع اثبات  
لفظة فهم ما وانما يجزى الاشكال مع اسقاطها كما فعل هو ثانيا وهى ليست بساقطة فلا  
اشكال والحمد لله فأمليه بانصافى (الثالث) فى ح مانصه فرع فان وقع على المشهور  
فسخ البيع فان فات فى الموازية يعنى النقص موضوعا على القيم وفى غير الموازية انه يعنى  
بالقيمة كالبيع الفاسد التوفى وهو أشبه قالة فى ضيق اه منه يلفظه وقوله كالبيع

من غشنا فليس منا قال واحد ثمانية الشيوخ عن شيخ له من السلف الصالح قال أتى على الناس زمان كان الرجل يأتى الى  
مشيخة الاسواق فيقول من تزونى أن أعامل من الناس من أهل الصدق والوفاء فيقال له عامل من شئت ثم أتى عليهم وقت آخر كان  
الرجل يقول من تزونى أن أعامل فيقال له عامل من شئت الا فلانا ولا فلانا ونحن فى زمان اذا قيل لنا من نعامل قلنا ليس الا فلان  
وفلان وأخشى أن يأتى على الناس زمان يذهب هذا أيضا قال وقد كان على عليه السلام عرق فى سوق الكوفة ومعه الدرّة وقول بامعشر  
التجار خذوا الحق وأعطوا الحق تسلموا ولا تردوا قليل الربح فقهرموا كثيره ما منع درهم من حق الذهب أضاعه فى باطل قال فى  
أخذ الحق وأعطى الحق وعامل بصدق ونصح فهو معاون على البر والتقوى وفى جهاد العدو والهوى سيما فى زمان يكثر فيه الباطل  
لان صلاح الدين بصلاح الدنيا وفساده بفسادها يتعلق أحدهما بالآخر وحاجة كل واحد منهما الى صاحبه قال وقد غلب الحرام  
لان الحلال انما هو فرع التقوى والورع فاذا كثرت المتقون وظهر الورعون كثرت الحلال فظهرت الحرام واتشترفت  
الحلال مستهلكا كما مضى الحرام لغلبة الورعين وقلة المتقين قال ولا ينبغي للسوق أن يشغله معاش النيران معاش الآخرة  
ولا تقطعه تجارة النيران تجارة الآخرة ولا تنعته سوق دنياه عن سوق آخره لانه من المؤمنين بيوت الله عز وجل فى الارض هى  
المساجد وهى أسواق الآخرة قال الله عز وجل رجال اتلهمهم تجارهم ولا يبيع عن ذكر الله واقام الصلوة وآتوا الزكاة وقال عز  
وجل فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يبيع فيها بالغدرة والاتصال رجال قال وادرا كذا لتكسبه الا حرام فى الجماعة  
أحب الى من جميع ما تبيع من الدنيا الى أن تموت وفوتها أعز وأشد على من جميع ما تنحسر من الدنيا هذا اذا عقل وأبصر بين له

ذلك وقد كان السلف من أهل الأسواق إذا سمعوا الأذان استبدروا المساجد يركعون إلى الأمام وكانت الأسواق تخلو من التجار وكان في أوقات الصلوات معاش الصبيان وأهل الذمة وكلوا بسببهم التجار بالقراريط والبنائق يحفظون الحوائث إلى أوان انصرافهم من المساجد وهذه سنة قد عرفت فنعمل بها أفادة نعيشها وجامع في نفسهم لا تلهمهم تجارة الآلية قبل كانوا أحدا دين وخرابن فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو غرزالا فيسمع الأذان لم يخرج إلا في من العزرة ولم يرجع المطرقة وري بها وقام إلى الصلاة قال وقال بعض العارفين الناس ثلاثة رجل شغلهم معادته عن معاشه فتلك درجة العابدين ورجل شغلهم معاشه لمعادته فتلك درجة التاجين ورجل شغلهم معاشه عن معادته فهذا حال الهالكين وقال عالم فوقه من أحب الله عز وجل عاش ومن أحب الدنيا طاش والآخر يغدو بور وح في لاش ثم قال ومن نصح غاية النصح وشد على نفسه غاية التشديد وتسلل لآخوته غاية الجوداً أكثر من ذلك وانما ذكرنا هؤلاء لنبه الغافلين عن أعمالهم ونكشف بعض ما عفا من طريقتهم ولم يكن هؤلاء المذكورون من السوق من خيار الناس كلها إنما كان الاختيار للمجدي والعباد والناسك المنقطعين إلى الله عز وجل الزهاد ثم قال فإذا كان التسبب في المعاش والمتصرف في الأسواق على الأوصاف المحمودة والشروط الموصوفة فأنما يحكم حاله حافظا لمقامه فانه في سبيل من سبيل الله عز وجل أفعاله وآثاره حسنة وكل ما تسبب به إلى الآخرة وكان عوناً له عليها وطريقاً له إلى الله تعالى فانه في سبيل من سبيل الله عز وجل وأما في الشروط والمستعمل العلم في أهواله (٦٤) وقارق التقوى في تصرفه وكان يسعى تكاثراً وتفاخراً وحرصاً على الدنيا جزعاً

على ما فاته من الدنيا ومنعاً على الفاسد أي المتفق على فساده فليس فيه تشبيه الشيء بنفسه قال بعضهم والجاري على ما يأتي هو ما في الموازية اه وأشار إلى قول المصنف الآتي فان فات مضى المختلف فيه بالتمن قال أبو علي نقول هو كذلك ولكن عرض عارض فافهم اه والعارض هو ما أشار إليه قبل ونصه ولكن كلام التوسعي هنا ومتبوعه ربما يكون من جهة النظر هو أولى لأن المضرب بالتمن مفضو ضاع على القيم هو المدخول عليه وأولاً وهذا أفساد من جهة التمن فالأولى الارتحال عنه وعدم النظر إليه اه محل الحاجة منه بلطفه قلت ولا ينبغي ما فيه لأن هذا البحث يجري في كل مختلف فيه يمضي بالتمن لأن امضاء بالتمن مع الفوات هو المدخول عليه أولاً أيضاً مع أنهم قالوا أن مضيه بالتمن من أعاة القول بعقوبته فهم معترفون بأنهم قد صدوا اتهم ما وقع عليه الدخول وأولاً فقصوه قبل الفوات جري على المذهب وعموه بعده رعي بالمقابلة فلا محذور في ذلك فتأمل بانصاف \* (فرع) \* من الجهل بالتمن

على ما فاته من الدنيا ومنعاً على الفاسد أي المتفق على فساده فليس فيه تشبيه الشيء بنفسه قال بعضهم والجاري على ما يأتي هو ما في الموازية اه وأشار إلى قول المصنف الآتي فان فات مضى المختلف فيه بالتمن قال أبو علي نقول هو كذلك ولكن عرض عارض فافهم اه والعارض هو ما أشار إليه قبل ونصه ولكن كلام التوسعي هنا ومتبوعه ربما يكون من جهة النظر هو أولى لأن المضرب بالتمن مفضو ضاع على القيم هو المدخول عليه وأولاً وهذا أفساد من جهة التمن فالأولى الارتحال عنه وعدم النظر إليه اه محل الحاجة منه بلطفه قلت ولا ينبغي ما فيه لأن هذا البحث يجري في كل مختلف فيه يمضي بالتمن لأن امضاء بالتمن مع الفوات هو المدخول عليه أولاً أيضاً مع أنهم قالوا أن مضيه بالتمن من أعاة القول بعقوبته فهم معترفون بأنهم قد صدوا اتهم ما وقع عليه الدخول وأولاً فقصوه قبل الفوات جري على المذهب وعموه بعده رعي بالمقابلة فلا محذور في ذلك فتأمل بانصاف \* (فرع) \* من الجهل بالتمن

وأهدى سبيلاً ولا توفيق ولا عصمة إلا من الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه ما في حديث لا تزال لاله إلا الله الخ زواو الحكيم الترمذي بسند يعمل به في القضايا بلطف لا يزال قول لاله إلا الله يدفع بخط الله عن العباد حتى إذا نزلوا بالتمن الذي لا يزالون ما تنقص من دينهم إذا سلبت لهم دنياهم فقالوا عند ذلك لاله إلا الله قال الله كذبتم وروى الحاكم الترمذي بسند يعمل به عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل عهد إلى أن لا يأتيني أحد من أمتي بلا لاله إلا الله لا يخطأ بها شيئاً إلا أو جبت له الجنة قالوا يا رسول الله وما الذي يخطأ به لاله إلا الله قال حرصاً على الدنيا جمعها ومنعها يقولون قول الأنبياء ويعلمون عمل الجبارة وفي حاشية العارفين أبي زيد القاسمي على البخاري مانصه وفي الحديث من طلب الدنيا حللاً لا واستغفراً عن المستله وسعياً على العباد وتعطفاً على الجار في الله ووجهه كالقمر ليلة البدر ومن طلب الدنيا حللاً لا مفاخرهم إلا ما كانوا إلى الله وهو عليه غضبان ولقد رنا ظم يسوع ابن جماعة إذا قال

مصيبة قد دعمت الأوطان \* واستعوا في فعلهم شيطاناً  
فلا أمر ينهي عن هتك الحرم \* ولا القضاة فاحذر البلاوكم  
من قرية وبلدة قد هلك \* بالفسق والسكوت ثم شئت  
فانظروا نحي لتفسك المسكنة \* واسع إلى الخلاص بالسكنة  
وكل من يجهل أحكام الشري \* والبسع لا يجلس في سوق القرى

ثم قال

كثل من لا يحسن الاحكاما \* فلا يصير حاكما  
 كثل من لا يحسن التوثيقا \* فلا يصير كتابا  
 كثل من لا يحسن التدريسا \* سوى بالارت فاحذر ان يلبسا  
 كثل من يزعم انه طيب \* وقطع الاوداج فاصدا فطب  
 نفسا بكل ما هسر محقق \* وجنب الجاهل واحذر واتق

قال الامام سيدي أبو القاسم بن بخورجه الله تعالى في شرح البيت الاول أخبر رضى الله عنه ورحمنا وياه عن المصيبة التي عمت  
 الاوطان في هذا الزمان من ارتكاب المنكر وأنواع البدع المحرمات واشهار الخبائث وأنواع القاذورات واطهار الفسق  
 علانية وأنواع المحظورات ثم قال في شرح البيتين بعده أخبر رجه الله بالمصيبة العظمى التي عمت الاقطار باظهار المنكر  
 ووقوعه من الفاسقين الجرمين وبسكوت الداهنين الظالمين المارقين من الدين برضاهم وسكوتهم على هتك حرم كتاب الله  
 وسنة سيد المرسلين وبتواطؤهم على ذلك فلا تجد أميرا يذلل نفسه أو مجبوه في نصرته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم حتى يكون  
 الدين كله لله باقامة سنة رسول الله وأخبر رجه الله بأنه كم من قرية وبلدة قد هلك بسبب ارتكاب الفسق والمعاصي  
 علانية وبسكوت الولاة والخاصة عنهم مدهانة كقرطبة وسائر الجزيرة (٦٥) وسنة وطنجة وأصيلا وما ضار ذلك

ثم شئت أحوالهم وأمرؤهم  
 وعامتهم وخاصتهم وجلوا في البلاد  
 ولم يبق سوى خبرهم وكذلك يفعل  
 الله بكل أمير عنيد وفاسق مريد  
 ومداخن يلدن قال الله تعالى ان  
 الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا  
 ما بأنفسهم ثم قال في شرح وكل  
 من يجهل الايات أراد ان لا تعلم  
 رجه الله أن يعرف بحساسة الجاهل  
 وأن يحذر من مخاطبته الا عند  
 ارادة التعليم وأخبر أن كل من

ما في نوازل البيوع والمعاوضات من المعيار ونصه وسئل يعني سيدي مصباح رجه الله  
 عن رجل ابتاع من آخر دارا أو أرضا فلما تم البيع بينهما تحمّل البائع للمبتاع ان  
 طرأ عليه ما يستحق في البيع أن يعطيه مثل ما يستحق عليه في أرض أخرى له معينة  
 مثلا بمثل وكيف ان كان الحل في عقدة البيع هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا وكيف ان  
 علم المبتاع أن في المبيع نصيبا للغير البائع فيه ماله عليه رجا أن يبيعه فتمحل البائع  
 للمبتاع بمثل نصيب الاجنبي في أرض له أخرى وكيف ان تمحل له بمثل ما يستحق من  
 المبيع في ملكه ولا ملائجة فهل يصح هذا الحل بين لناهذه الفصول كلها فانما نوازل  
 كثيرا ما تقع فاجنب في ذلك بما عده عليه فاجاب أكرمكم الله الله اشترط ضمان مثل  
 المستحق في عقدة البيع بنفسه البائع قال ابن القاسم اذا ليدري أي الصفقتين  
 ابتاع وان كان التزام ذلك بعد عقد البيع فالبيع جائز والشرط باطل وسواء كان الملاك

(٩) رهوفى (خامس)  
 لا يحل له أن يبيع ولأن يشتري حتى يسأل عن كل بيع له أو شره من يوثق به من أهل العلم وان تعاطى ذلك جهلا زجره الحاكم  
 ووجه وأمره بالتعلم وان أحلس نفسه للبيع والشراء في الاسواق قبل التعلم زجر ومنع وأمر بالسؤال والتعلم قال وكذلك من  
 لا يعرف أحكام الكتاب والسنة واجماع الامة لا يحل له أن يصير نفسه حاكما بين خلق الله ولا يحل له لأمير ولا قاض ولا جماعة من  
 المسلمين أن يقيموا حاكما لخلق الله جهلا فان تجرأ ورضى بالكفر والظلم والفسوق وأقام نفسه الحكم بين الخلق من تلقا نفسه  
 وجب على امام المسلمين وعلى جميع المسلمين عزله وزجره وأدبه واستتابته فان لم يقب وعرق من الدين وصار يحكم بغير ما أنزل الله  
 كاشياخ البربر وعرفاء الحضرة وعذبه بذهب بذهبهم وخبره وجب قتله لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير دينه فاقبلوه  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاضربوا عنقه لان من يحكم بين الخلق بغير شرعية رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كفر  
 بالله وبابغض من الله لانه خان رسول الله صلى الله عليه وسلم وافترى على الله وأتى الله ورسوله واستوجب لعنة الله قال الله  
 تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة الآية فويل ثم ويل لمن يحكم بين اثنين بغير ما أنزل الله  
 مرة في عمره ان مات ولم يقب من كفره ذلك لان من يحكم بغير الشرع من الضالين المضلين ومن الجرمين المئين شرعية سيد  
 المرسلين ومن المكذبين المفتريين على رب العالمين ومن المبدلين للدين ومن المغيرين لدينهم ودين المسلمين لان كل حاكم يولى  
 الحكم بين اثنين قد أنزل نفسه منزلة خليفة الله الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رأى الصواب المشيوع بالكتاب والسنة

وقضى به فقد اصاب وصديق فيؤجر على صدقه وان لم يزوجه الحنك المشروع بالكتاب والسنة وقضى تخميناً وصادف وجه الصواب من غير أن يراه فهو كاذب فاجر كافر ظالم متعد فاسق وان خالف قصد او عنادا لرحمة أن المصلحة في غير شرعية رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو معاند كافر أشتر من كفر بالله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ثم قال وأخبار أيضاً أنه لا يحل ولا يجوز أن لا يعرف أصول الوثائق ومعانيها والالفاظ المحتملة والمجمل والمهمة والمشتركة وما يحل وما يحرم فيما يبرمه ويكتبه أن ينصب نفسه لكذب ذلك بين اثنين فيصبر غير يقاين نفسه في جهنم تعاطيه ما لا يعلم لان الجاهل به على مال الغير لغبر ربه ويحل الحرام ويحرم الحلال لانه ربما عاين به جهله لان يطل حقا وجب أو يوجب مالم يجب أو يحل محرماً أو يحرم مباحاً بجهله فيشترط في الموثق المعرفة بأمور الوثائق كما يشترط في الشاهد الذي يشهد على النساء اللاتي لاتؤمن أنفسهن من النظر اليهن أن يكون من شاخ ابن سبعين سنة فأكثر نقل ذلك أبو محمد صالح عن ابن أبي جرة رضي الله عنهم ماورزقنا العمل بمقتضى كلامهما قال وكذلك من لا يحسن التدريس ولم يستحق الجلوس في محل التدريس الابالارث عن قريبه الذي كان يدرس العلم في ذلك المحل فلما مات ترك قريبا جاهلا فمكن من خطاة العالم لقراءته مراعاة للعالم الميت وتراعى حرمة الله ولا حرمة كتاب الله ولا حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حرمة سنته فانتسكت الحرامات بشر المحدثات اذ الذين السدع الحرامات وقوله فاحذرن ابليس أي فاحذروا الجاهل الذي تعاطى (٦٦) ملا يعلم ويقتى بما لا يعلم لانه وكيل ابليس وتلميذ فاحذرن مخالطته

له خالصا أو كان شركة بينهما وبين غيره وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونحوه في العيار أيضا وشيأه أن المسؤل الشيخ أبو الحسن وقصه وسئل رحمه الله عن فصول تظهر من جوابه فاجاب أكرمكم الله أما الذي باع على أخيه الغائب وشرط عليه المشتري ان لم يبيع الغائب المبيع المذكور أعطاء عوض المبيع من أرضه فلا خفاء بان البيع المذكور فاسد ويقسخ البيع وان أجاز الغائب للقررا الذي دخل عليه المشتري ان لا يدري أي جبرام لا فان أجازتم البيع في المبيع وان أي أخذ العوض وبين الامرين تفاوت ولا معنى للقررا الا هذا واذا كان الامر كذلك فالفسخ فيه لازم لحق الله ان أجاز الغائب حسبما تقدم اه منه بلفظه قلت يؤخذ من التعليل المذكور الفساد اذا وقع الشرط على وجهه آخر وهو انه ان قام عليه أحد فانه يرضى القائم من ماله والقررا في هذا الوجه من جهة البائع لان الثمن الذي أخذه لا يدري أهو في مقابلة

ومن أخذ العلم عنه ثم قال فهو لاه كن يزعم انه طيب فانه مريض يريد الفصادة للبر من مرضه فقال له اقطع لي عرق الفصادة وهما معا ليعرفان عرق الفصادة فظن زاعم الطب أنه الاوداج ففراهما جهلا منه ومات المريض وأخذ هوبه في الدنيا والاخرة وأهلك نفسه تعاطيه ما لا يعرفه كما أهلك نفسه وأدخلها النار من يبيع ويشترى بارا وكما أهلك نفسه

وأدخلها جهنم من يحكم بين اثنين في نازلة وهو لم يعلم حكم الله فيها وكما أهلك نفسه وأدخلها السعير من عرض نفسه لشهادة ولم يقم بحق الله فيها وكما أهلك نفسه وأدخلها الجحيم من عرض نفسه لطلب ما هو لم يعرف أمور الطب ولا أصوله ولا حراة ولا برودة ولا ما ينشأ عن الأطعمة والمشروبات ولا ما يحمي به المؤنات ولا ما يردى من الواردات ولا أنواع الحاسبات ولا ما يرقى به أهل السالك الى أعلى الحالات فتنبأ لكل من عرض نفسه لما لا يعرف ولا يحسنه واكتفى بالجهل عن التعلم قال وقوله وجنب الجاهل الخ أي وجنب الجاهل في البيع والشرا فالان اذا كنت أنت تعرف وجه الصواب فتكون أنت اماما وهو مأموم في صفتك كما وكذلك جنب الجاهل واحذر ان تتخذها كما ينكح وبين أحد من خلق الله وان أراد أن يحكم بينكما فقل له قد سدتك بن أقامك في هذه المنزلة أن تشخص معي خصي لخليفة سيد البرية وهو من يكون عالما بالاحكام الشرعية فكل لا يحل ولا يجوز نصل أن أتم من لا يحسن الفاضحة ولا الطهارة ولا سائر أركان الصلاة فكذلك لا يحل ولا يجوز أن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتخذها كما جاهلا بالكتاب والسنة وكلا لا يحل للأن تقبض حقالك على مديان بكماله مجهول ولا يعزان بمجهول ولا أن تعطي ما كان لغيبك عليك بالمجهول فكذلك لا يحل لك أن تقلدا لمجهول وأنت تعلم أن الله سبحانه أنزل كتابه للعالم بين الناس والكتاب موجود عند الناس قال الله تعالى وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس وقوله واحذروا أن أي واحذروا مخالطة الجهال وموالاتهم وتحكيمهم وغير ذلك من شؤنهم واتفق الله سبحانه بامثال أمره واجتناب نبيه اه والله الموفق بفضل

المسيح فقط أرفق ذلك وفي مقابلة ما يدفعه للقائم إن قام ليرضيه به وهو منصوص عليه أيضا  
قال في المنتخب جأنه وفي كتاب الجدار وستر عيسى عن القوم يصطلحون في الموارث  
فيضن الحاضر منهم أمر الغائب إن كره الصلح أو ادعى شيئا فهو له ضامن قال لأرى هذا  
يجوز وأراه مفسوخا اه منه بلفظه ونحوه لأن حبيب عن الأخوين وأصبغ ونقله في  
الدر المنثور وقبله ولم يحكم خلافة ونصه وحكي ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون  
وأصبغ في القوم يصطلحون في موارث بينهم وبعضهم غائب فيضن الحاضر رضا  
الغائب إن كره الصلح وادعى شيئا إن هذا لا يجوز ويسخخ اه منه بلفظه ونحوه في المفيد  
وساقه غير معز وكافة المذهب ونصه وإذا اصططح قوم في موارث وضمن حاضرهم أمر غائبهم  
إن كره الصلح وادعى شيئا فذلك مفسوخ اه منه بلفظه ونقله مؤلف كتاب المغارسة وما  
معها في الشرح زيادة وإيضاح ونصه قال ابن هشام إذا اصططح قوم في موارث وضمن  
حاضرهم أمر غائبهم بمعنى أن الغائب إن كره الصلح وادعى شيئا فإن الحاضر يتولاه فانه  
لا يجوز ذلك مفسوخ اه وهذا كثير الوقوع في زمان الجهل الناس بل والتولين للفصل  
بينهم بالحكم والله أعلم اه منه بلفظه ووقوعه في زماننا أيضا كثيرا وسببه في وقتنا شد والله  
أعلم (ورطل من شاة) قول ز وأريد البعض الصواب إسقاطه لأنه سفسخ عما يحتاج  
هذا المفهوم راد على أن النظر مقر ياعند قوله وشاة قبل سلفها (وحنطة في سبيل  
وتبن إن بكيل) قول مب في العياض من تمثيلة للمنقوش بما في الأندري يعني به عند  
الأخمين الأندراخ فهمه المنقوش على هذا خلاف ما فهمه عليه أبو علي ونصه والمنقوش  
هو الخلوط بحيث لا يقي سنبله لتاحية كما هو محقق في كلام ابن عبد السلام وغيره ثم قال  
ومن خدم الزرع ومارس خدمته علم أن ما أشار إليه ابن عبد السلام حق لا مريفة فيه  
وذلك أن الزرع إذا خلط في الأندروهي القاعة في لغتنا لا يمكن حرزه والقت في لغتنا إنما  
يطلق على القليل فإذا جمع بعضه إلى بعض في محله سمي مطا فإذا جعل في القاعة سمي نادرا  
والحزرا إنما يكون في القت كما لا يخفى فافهم اه منه ملخصا بلفظه وهو حق لا شك فيه ومب  
أول كلام عياض على ذلك ليرد لما نقله عن ابن عرفة عن ابن رشد أن الصواب جواز بيع  
القمح في الأندري قبل درسه لأنه يجوز ويرى سنبله وحمله كلام عياض على ذلك بعيد من  
كلامه على نقل ابن عرفة ونصه والحب إذا خلط في أندره وكس بعضه على بعض قال  
عياض لا يجوز بيعه وإن كان حرمأ أو قبضا يأخذها الحزير فقولان وسمع ابن القاسم لا يباع  
القمح في أندره بعد ما يحصد في تنه وهو غير ابن رشد يريد في تنه بعد درسه أو ما قبل درسه  
فإنه لا يجوز ويرى سنبله ويعرف قدره وقيل لا يجوز وقاله التونسي وجل غيره السماع  
عليه والصواب الأول وهو نقل الجلاب عن المذهب اه منه بلفظه فقول عياض  
وكس بعضه على بعض مطلق فيشمل ما إذا كان فرشاة بعضها فوق بعض ويشمل ما أخذ  
منه للدرس وليس في كلامه ما يو جب تقييده بما حمله عليه بل مقابلة ذلك بقوله وإن  
كان حرمأ أو قبضا يأخذها الحزرا لم يوجب حمله على الطلاقة ويمنع من تقييده بما ذكره  
وحمله قول ابن رشد وأما قبل درسه فإذ لا يجوز الحزرا على ما يشمل جعله فرشاة بعضها

فوق بعض فيه نظر ظاهر لان تعليله بقوله لانه يجوز ويرى سنبله يمنع من ذلك اذ لا يمكن رؤية سنبله كله ولا حزره وهو في اندره فرشات لان كل قرشة تسندل ما تحتها وتنع من رؤيته وحزره وانكار هذا انكار للعسوس فكلام ابن رشد انما هو فيما يرى سنبله وهو ما كان قرشة واحدة أو حزمًا أو قبضا وبدل على ذلك زيادة على ما ذكرناه قوله وقيل لا يجوز وقاله التونسي لانهما القولان المتقدمان في كلام عياض فيما كان حزمًا أو قبضا يأخذها الحزر وتلستة المقابل للتونسي وهو يقول بالمنع فيما كان حزمًا أو قبضا كافي ضج عند قول ابن الحاجب وبخلاف الزرع قائما وكذا المحصول على الاشهر ونصه والاشهر في المحصول الجواز قياسا على القائم وقيل بالمنع قياسا على ما كان منه حال المدرس وهو قول التونسي وظاهر كلامه أن الجواز أعز من أن يكون حزمًا لا ينبغي أن يقيده بما إذا كان حزمًا فقد قال صاحب الاكمال لا خلاف أنه لا يجوز بيعه اذا خا ط في الاندر اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا هو المستفاد ايضا من كلام ابن عرفة السابق وهو قوله والاصواب الاول وهو نقل الجلاب عن المذهب ومراعاة الاول القول بالجواز لان محله اذا كان حزمًا ونحوهما مما يأخذ الحزر بدليل عزوه للجلاب ونص الجلاب ولا بأس ببيع الزرع اذا يس واشتد ولا بأس ببيعه بعد حرازه اذا كان حزمًا اه منه بلفظه وتأمل ذلك كله مع الانصاف بظهور لك ما في كلام مب والله الموفق (لامنفوشا) قول ز وبأنه عطف على قت باعتبار محله الخ هذا أحسن الاجوبة التي عند ز وأحسن منه ما نقله مب عن الشيخ ميارة (وزيت زيتون وزن ان لم يختلف الأن يجير) قول ز الأن يجير المشتري عند عصره أي الآن يجعل البائع للمشتري الخيار الخ ظاهره أن البائع لا يشترط جعل الخيار له وفي ضج مانصه بعض الاندلسيين وينبغي أن يشترط الخيار له ماله والالم يجز اذا كان يختلف وذهب النعمي الى أنه لا يلزم وهو ظاهر ما اختصر عليه المختصرون فان هذا من الباب الذي حكاه مضمون في كتاب الفرع عن جل أحجاب مالك في البيع على أنه بالخيار اذا رآها وفي المسئلة بعينها وعلى ما ذكره البغداديون انه غير جائز اه منه بلفظه قلت سكنت عنه صر في حاشيته وفيه نظر والظاهر ما قاله بعض الاندلسيين وقوله فان هذا من الباب الذي حكاه مضمون الى قوله وهي المسئلة بعينها لا يخفى ما فيه لان الباب الذي ذكر عن مضمون المبيع فيها معلوم للبائع مجهول للمشتري فلهذا اشترط فيها جعل الخيار للمشتري اذا رآه دون البائع ومسئلتنا المبيع فيها مجهول لكل منهما لان الزيت لم يخرج والموضوع انه يختلف خروجه فلا مزية لاحدهما على الآخر فتأمله بانصاف (ودقيق حنطة) ما قرره ز هو الذي قرره ح وزاد بعد تقريره قاله في كتاب الجعل من المدونة ونبه عليه في الكبير والشامل اه فاعتراض ز على تت صواب وقد اعترضه طفي أيضا وقول ز وكأنه تسمع ما فيها في محل آخر ففيها الخ يقتضى أن هذا الذي نقله عن المدونة هو مسألة المصنف هذه وليس كذلك بل هي غيرها قاله شيخنا ج وما قاله ظاهر وان كان كلام ق يوهم أنهم مسألة واحدة لاستشهادهم لكلام المصنف بكلام المدونة المنقول عند ز

(لامنفوشا) قول ز وبأنه عطف على قت الخ هو أحسن الاجوبة التي عنده وأحسن منه ما في مب (الأن يجير) ضج قال بعض الاندلسيين وينبغي أن يشترط الخيار له ماله والالم يجز اذا كان يختلف اه وهو الظاهر لان المبيع مجهول لكل منهما والله أعلم (ودقيق حنطة) قول ز فيها ولا يجوز الخ يقتضى أن ما فيها هو مسألة المصنف وليس كذلك بل هو غيرها كما هو ظاهر خلاف ما يوهمه ق انظر ضج



ومما يدل على أنهم ماسئلان أنه ذكرهما معاني كتاب الجعل من المدونة وصرح بذلك في  
 ضيق عند قول ابن الحاجب وكذلك الدقيق قبل الطعن على الأشهر ونصه ثم له حالتان  
 تارة يقول آخذ منك من دقيق هذا القمع صاعا بكذا وهو في ضمان البائع حتى يوفيه  
 بطحونا وتارة يقول أشتري منك هذا الصاع على أن تطعنه فإذا وافاه ما به جبا خرج من  
 ضمانه وهو يبيع واجارة المصنف إنما أراد الأولى فوجه الأشهر أن الطعن متقارب  
 ورأى مقابله أن الطعن يختلف اهـ منه بلفظه (وصاع أو كل صاع من صبرة وان  
 جهلت) لو قال ولو جهلت رد الخلاف المذهبي لكان أحسن ابن عرفة والروايات معها  
 في مواضع عدة جواز بيع عدد أصع أو أقل من صبرة أو كاه على الكيل كل صاع أو قفيز  
 بكذا ابن رشد منه ابن مسلمة لجهل الثمن حين العقد قلت قال ابن حريث قال سحنون  
 لا يجوز عوي الرواية القديمة اهـ منه بلفظه \* (مسئلة) \* قال ابن عرفة متصلا بما  
 مر عنه إنما مانصه وسمع القريشان لا خرفي شر أصبرة ثلاثة أصع بدنيار على زيادة  
 ثلاثة أصع على الجملة ابن رشد لا بشرط الزيادة بصير الثمن مجهولا ان بلغت الصبرة تسعة  
 أصع كان للدينار أربعة أصع وان بلغت اثني عشر كان له ثلاثة أصع وثلاثة أرباع اهـ  
 منه بلفظه (وشاة واستثناء أربعة أطال) قول مب وبه تعلم أن قول ح ان أبا  
 الحسن حل المدونة على جواز استثناء قدر الثلث فيه نظر لأنظريه لان مراد ح ما قاله  
 أبو الحسن آخر عند قولها ثم جرح فقال لا بأس به في الإبطال اليسيرة الثلث فأدنى لانه  
 قال عقبه مانصه عياض كذا هي بضم الهمزة الأولى في روايةنا وفي كثير من النسخ وهو  
 مراده بقوله أو دون ذلك وقاله أشهب وعنده ابن وضاح مكان الثلث الثلاث اهـ فقد  
 اعتقد أبو الحسن كلام عياض وسلمه وعياض اعتقد رواية الثلث وهي سر محقة جواز  
 استثناء الثلث ولا ينافي ذلك ما قاله ولا نقله مب لانه جرى على ألفاظ الكتاب فتأمل  
 بانصاف \* (تنبيه) \* كلام المدونة على رواية ابن وضاح ظاهرا لا اشكال فيه وأما على  
 رواية الثلث التي حمل عليها أبو الحسن كلامها ورجمها عياض فهو مشكل لانه منافي  
 لقولها وأول ما يبلغ به مال الثلث والظاهر في الجواب أن يحمل قولها أولا ولم يبلغ به مال  
 الثلث على التجوز في العبارة وان المراد لم يبلغ به مال مجاوزة الثلث والقرينة على ذلك  
 ما قاله آخر وأما الجواب بأن الرجوع وقع مرتين وأنه كان أولا يقول يمنع الاستثناء  
 مطلقا كرواية ابن وهب ثم يرجع عنه الى جواز استثناء الثلث فأدنى فلا دليل عليه من  
 كلام المدونة فتأمل والله أعلم (وصبرة وغرة واستثناء قدر ثلث) قول ز فأقل لأكثر  
 صواب قال ابن رشد اتفاقا قول ز وفرق للمشهور الخ هذا الفرق للمازري وقد نقله  
 ابن عرفة والمصنف في ضيق و غ في تكميله وقبله وقول ز لأنه أقل  
 من ثلث الجميع صوابه كما قاله مب لأنه ثلث الجميع فأقل وقول ز فاختلف فيه  
 قول مالك وأخذ ابن القاسم وأشباهه بالنسخ وهو نحو قول ضيق فاختلف قول مالك في  
 الإجازة والمنع وأخذ ابن القاسم وأشباهه بالمنع اهـ منه بلفظه لكنه يخالف لما في ابن  
 عرفة اذ لم يعزل مالك المنع أصلا ونصه والروايات جواز بيع غم الحائط واستثناء ثلث

(وان جهلت) لو أنى بلول رد الخلاف  
 المذهبي \* (مسئلة) \* قال ابن عرفة  
 وسمع القريشان لا خرفي شر أصبرة  
 ثلاثة أصع بدنيار على زيادة ثلاثة  
 أصع على الجملة ابن رشد لا بشرط  
 بصير الثمن مجهولا ان بلغت الصبرة  
 تسعة أصع كان للدينار أربعة أصع  
 وان بلغت اثني عشر كان له ثلاثة  
 أصع وثلاثة أرباع اهـ (وشاة  
 واستثناء الخ) نظير مب في كلام  
 ح ساقط لان مراد ح ما قاله  
 أبو الحسن أخيرا عند قولها ثم جرح  
 فقال لا بأس به في الإبطال اليسيرة  
 الثلث فأدنى والظاهر في التوفيق  
 بين كلاميهما أن يحمل قوله أول ما يبلغ  
 به مال الثلث على التجوز أي ولم  
 يبلغ به مال مجاوزة الثلث كما يدل  
 عليه ما قاله أخيرا والله أعلم (وصبرة  
 وغرة الخ) قول ز فأقل لأكثر  
 قال ابن رشد اتفاقا وقول ز  
 وفرق للمشهور الخ هذا الفرق  
 للمازري وقول ز فاختلف فيه  
 قول مالك الخ نحوه في ضيق وهو  
 مخالف لما لابن عرفة اذ لم يعزل  
 مالك المنع أصلا

ثمرة كلام من صنفان كان المستثنى ثلثه فان كان أكثر منه وهو ثلاث غير الحائظ ففي منعه  
مطلقا وجواز ان كان في الصنف فضل بين بعد المستثنى ثالثا يكره لاصبع مع محنون  
وسماع ابن القاسم وسماع القرين وسماع ابن القاسم اه منه بلفظه وقول ز  
كثير كافي ابن عرفة الخ ماعزاه لان عرفة هو كذلك فيه عن سماع أصبغ ابن القاسم  
لكن كلامه بوجه ان ابن عرفة سلم التفصيل المذكور وليس كذلك بل زاد ما نصه ابن  
رسد قوله اه أن يشتري ثلثه فأقل ان كان لم يتقدم مائة والمعروف من قولهم والجاري على  
أصولهم جواز نقد او مقاصة ان لم يكونا من أهل العينة لان يسع النقد لا يتم فيه الا  
عيني فان كان من أهل العينة لم يجوز شراؤه الا مقاصة وقوله يتم فيه بعد النقد والتفرق  
أهل العينة الصواب ان تفرقهم بعد التساقيد رفع ثمهم وعلى قوله لا ترفع ثمهم لا بعد  
التفرق والطول كقولها فبين باع دراهم من رجل بدنانير ثم أراد ان يشتري منه دنانير وهو  
في هذه المسئلة بعد اياه منه بلفظه \* (تنبيه) قال طفي ومحل جواز استثناء الثلث  
فأقل اذا لم يكن على أن يأخذ من حينه والا فيجوز مطلقا وذلك ان استثناء قدر الثلث  
رخصة فيما يمنع بيعه بناء على أن المستثنى بقي أمافي الحالة التي يجوز فيها البيع فيجوز  
استثناء القليل والكثير قال في المدونة في كتاب التجارة لارض الحرب يجوز استثناء البايع  
أصعامن غير باعها رطبادون الثلث يأخذ غرا ولا يجوز أن يسع من غرقدا شيء أصعما  
معلومة دون الثلث أو أكثر يدفعها قرا اه منه بلفظه وتأمله فاني لم أفهم مراده على  
ما ينبغي والمتبادر منه ان ما ذكره المصنف تعالى لاهل المذهب من تقيد جواز استثناء أصع  
معلومة أو أطال كذلك بكونها الثلث فاذن اذا كان يتأخر قبضه أما اذا كان يأخذ من  
حينه فيجوز ولو كان أكثر من الثلث ولم أر من قال عذاب بعد البحث الشديد عنه في مظانه  
من ابن يونس والحمي وابن الحاجب وشروحه والمدونة وشروحه وغير ذلك وكلام  
المدونة الذي ذكره لا يفهم منه ذلك ونص كلامها قال ابن القاسم ولا يجوز أن يسع  
رطلا من لهما قيل ذبحها وسلخها وليس كاستثناء البايع ذلك كأنه يجوز استثناء البايع  
أصعامن غير باعها رطبادون الثلث يأخذها قرا ولا يجوز أن يسع من غرقدا شيء  
أصعما معلومة دون الثلث تدفعها قرا اه منها بلفظها والعلة التي عللوا بها منع ما زاد  
على الثلث في الصبرة تدفعها قاله انظر ح والله أعلم (وجلدوا ساقط بسفر فقط) قول ز  
وتردد الهمري فيما لو عكس الامر فيه الخ يقتضي أن تردد الهمري في صورتين في الحضر  
اذا لم تكن له قيمة وفي السفر اذا كانت له قيمة وكلام ابن عرفة يقتضي أن تردده انما هو في  
الاخيرة فقط وكذا كلام ضيغ ونصه وتردد الهمري في الاجازة في السفر اذا كانت له قيمة  
فقال يحتمل أن لا يجوز ويحتمل أن يجوز لان الحكم للأغلب والاغلب أن لا قيمة له هناك  
والاحتمال الثاني أوضح والاول أقيس ابن يونس والصواب جواز لان النبي صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه أجازوه ولم يعلموا لم يجاز اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة \* (قائدة) \*  
قال في ضيغ بعد أن ذكر أن المشهور جوازه في السفر دون الحضر ما نصه ودليله  
مارواه أبو داود في مراسله عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو

وانما عزماء لاصبع ومحنون  
وقول ز كثير كافي ابن عرفة أي  
عن سماع أصبغ ابن القاسم وقول  
ز أو بعده ان لم يكن البايع من أهل  
العينة الخ لم يسلم ابن عرفة التفصيل  
المذكور خلافا لما يوهمه ز انظر  
الاصل \* (تنبيه) \* قول طفي  
ومحل جواز استثناء الثلث فأقل اذا  
لم يكن على أن يأخذ من حينه والا  
فيجوز مطلقا الخ هو في عهده بل  
رده ما عللوا به منع ما زاد على الثلث  
في الصبرة انظر ح والاصل والله  
أعلم (وجلدوا ساقط الخ) ضيغ  
ودليله مارواه أبو داود في مراسله  
عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله  
عليه وسلم حين خرج هو أبو بكر  
مهاجرين الى المدينة فرأى غنم  
اشترى منها شاة واشترط سلبها له  
ولا يقاس الحضر عليه لانه اغتاجز  
في السفر لكونه لا قيمة له هناك  
خفف الغرراتي وقول ز وتردد  
الهمري الخ كلام ابن عرفة وضيغ  
يفيد أن تردده انما هو في السفر  
اذا كانت له قيمة لا في الحضر اذا لم  
تكن له قيمة خلافا لما يقتضيه  
ز من أنه في صورتين معا انظر  
الاصل

(ولم يجبر على الذبح فيما) قول ز  
 أى فى مسئلة الجلد مع الساقط يعنى  
 على مذهب المدونة واقتصر عليه  
 اللغى وابن يونس وقال المازرى  
 التحقيق جبره وقول ز ومثله  
 الجف ظاهره ولو اشترط عليه الذبح وهو  
 المنصوص لعيسى وبعض القرويين  
 واقتصر عليه اللغى المازرى وهو  
 الذى نص عليه الاشياخ واختاره  
 المصنف فى ضيق قائلوا والا كان  
 فيه شراء اللحم الغيب اه وصوبه ابن  
 يونس وقيل يجبر حينئذ واستظهره  
 ابن عبد السلام قائلان للمؤمنين  
 عند شروطهم اه (بخلاف الارطال)  
 قول مب وأما السليخ فى الجلد الخ  
 كلام ابن عرفة بغيره أن الرابع كون  
 أجرته على المشتري والله أعلم (وخير  
 فى دفع الخ) هذا مذهب المدونة ابن  
 رشد وهو استحسان والقياس  
 شركته ما بقيمة الجلد والبعر اه  
 وقول ز فلذا قدرنا بدل الخ فيه  
 نظر اما تقدير بدل فلا يصح لصدقه  
 بالدرهم ونحوها والمصنف قد قابل  
 ذلك بقوله أو قيمتها وأما تقدير مثل  
 فلا اشعار فيه بالقيده الذى ذكره فتأمل  
 وقول ز أو يوم القوت الخ هذا  
 هو المتعين وأعلم أن هذه إحدى  
 المسائل التى يرضى فيها المقوم بالمثل  
 وقد ذكرها فى نظره واثره عند  
 قول المصنف فى الضمان ويرجع بما  
 أدى ولو مقوما ونظمها بقوله

وأبو بكر مهاجرين الى المدينة من راعى غنم اشترى منه شاة واشترط سلمه الهول بيقاس  
 الحضرة عليه لانه انما جاز فى السفر لكونه لا قيمة له فقال نخف الغرر اه منه بلفظه (ولم  
 يجبر على الذبح فيما) أى فى مسئلة استثناء الجلد والساقط فى السفر فقط ومثله استثناء  
 الجز مطلقا وما اقتصر عليه المصنف فى الاول هو مذهب المدونة قال غ فى تكميله قال  
 المازرى التحقيق جبر المشتري هاعلى الذبح خ لافا لما فى المدونة وعلى ما فى المدونة  
 اقتصر اللغى وابن يونس اه منه بلفظه وظاهر المصنف فى الثانية أنه لا يجبر على الذبح  
 ولو اشترط عليه وهو المنصوص لعيسى وبعض القرويين وتردد بعض شيوخ ابن يونس هل  
 يجبر مع الشرط أم لا وصوب ابن يونس عدم الجبر وحكى ابن الحاجب فى ذلك قولين وتعبه  
 ابن عرفة بأنه لا يعرف القول بالجبر هذا حصل ما فى ح وسلم ابن عبد السلام والمصنف  
 كلام ابن الحاجب وزاد ابن عبد السلام مانصه والظاهر الجبر لدخوله على ذلك المؤمنون  
 عند شروطهم اه قال فى ضيق واقتصر اللغى على القول بعدم الجبر المازرى وهو  
 الذى نص عليه الاشياخ خليل ويدل عليه قوله لم يجوز ولو كان على الذبح اذ لو كان يجبر  
 كان فيه شراء اللحم مغيبا اه منه بلفظه (بخلاف الارطال) قول ز وأجرة الذبح  
 والسليخ الخ قد علمت ما قاله مب هنا ولكن كلام ابن عرفة بغيره أن الرابع فى أجره  
 السليخ عند استثناء الجلد كونه على المشتري انظر كلامه بعد هذا عند قوله ضمن المشتري  
 جلدا الخ وتأمل (وخير فى دفع الخ) هذا مذهب المدونة وكلامه فيها مشكل متناقض وقد  
 قال ابن رشد ان ما فى المدونة استحسان والقياس شركته ما بقيمة الجلد والبعر اه نقله  
 ابن عرفة و غ فى تكميله وقول ز ومحل التخيير حيث لم يذبحها فلذا قدرنا بدل أو  
 مثل الخ نسكت عنه تو وب وفيه نظر أما تقدير بدل فلا يصح لان البديل كايصدق  
 بكونه أو سائلا يصدق بكونه دراهم أو نحوها والمصنف قد قابل ذلك بقوله أو قيمتها تأمل  
 وأما تقدير مثل فهو وان صححت مقابلته بقوله أو قيمتها لكن لا اشعار فيه بالقيده المذكور  
 خلاف ما دل عليه كلامه فتأمل وقول ز وانظر هل يوم استحقاق الاخذ أو يوم القوت  
 قال شيخنا ج بل يوم القوت ولا ينبغي أن يتوقف فيه اه وهو ظاهر (قائدة) \* هذه  
 إحدى المسائل التى وقع القضاء فيها بالمثل فى المقوم قال غ فى تكميله مانصه وأما  
 ما سطره غير واحد من المحققين كابن سهل والباي وابن رشد من أن هذه المسئلة ونظائرها  
 فى المدونة تدل على القضاء بالمثل فى العروض فغالوا مشهور وصرح الباجى بأنها رواية  
 عن مالك وفى صحة الاعتراض عليه نظرا لانه ثقة راجح القدم اه منه بلفظه وجهها  
 نت عند قوله فى الضمان ويرجع بما أدى ولو مقوما ونصه وهذه إحدى المسائل التى  
 يرضى فيها المقوم بالمثل ومنها شاة الزكاة اذا تلف المالك الغنم بعد الحول ومنها الحيوان  
 المقرض ومنها الحاربه المقرضة حيث يجوز فرضها فلزمه مثلها ومنه من هدم مسجدا  
 أو بعضه لزمه اعادته كما كان لثلايودى أخذ القبية لبيع الوقف وتغييره عما كان عليه  
 ثم نطقه ما فى ثلاثة آيات قال تو هناك مانصه على أن الجلدية داخله فى الحيوان  
 المقرض على أنه لا خصوصية للحيوان بل المقوم بضمن مثله مطلقا فى القرض ولذلك قلت

عوضا من الايات الثلاثة على جهة التقريب

ضمن مقوماً بمثل في ضمان \* قرض زكوة جواهدهم مكان

والسكندر للنوعية فالمراد مكان مخصوص وهو الوقف اه منه بلفظه قلت أغلغنا  
مسئله الجلد هذه وقد ذلت يتهيب في ما أجله مع ذكر هذه المسئلة فقلت

محس وجلد استثناء من \* باع ودفع قيمة في ذا حسن

هذا وفي عتشة الزكاة من هذا مسامحة اذ لم يرتب في ذمة المالك شاة معينة اذ لا يتعين عليه  
قبل الفوات شاة بعينها ولا يلزمه اعطاؤها ولو لم تملك تلك الغنم منها بعينها فهي شبهة بما في  
الذمة كمن أسلم لرجل في شاة مثلاً فدفعها له فلا يقال في ذلك ضمان المقوم بمثله فتأمل  
منصفا (وهل التخيير للبائع الخ) ما نقله مب هنا عن ح يدل على أن القول الثاني

أقوى خلاف ما يقتضيه صدور المصنف بأنه للبائع \* (تنبيه) في ق مانصه ثالث

الاقوال أن يكون الخيار للمبتاع وصوره بان يحرز ابن عرفة وهو ظاهر المدونة ولم يعز ابن

عرفة القولين الآخرين اه وهو يفيد رجحان الثاني كما قلناه لكن في قوله ولم يعز ابن عرفة

الخ نظر بل ابن عرفة عز الاقوال الثلاثة لنقل ابن حجر زفان عن ق أنه لم يعين قائلاً فاقبه

نظر أيضاً لأنه أيضاً لم يعين قائل الآخر ونص ابن عرفة وفي كون الخيار في أحدهما بالآية

أو لمبتاعه نأثها لما لم ينقل ابن حجر زفان عن ق أنه لم يعين قائلاً فاقبه

ابن غازي في تكميله محلاً ونص ابن عرفة وفي تعيين الشراء أو القيمة للبائع أو للمبتاع

أو للمالك ثلاثة نقلها ابن حجر زفان عن ق أنه لم يعين قائلاً فاقبه

الخ هذا قول ابن القاسم في ماع أصبغ وقال في ماع عيسى لضمان عليه ووردتها

ابن دحون الى وفاق لحل الاول على انه قرط بتأخر الذبح والثاني على عدم التفریط واختار

ابن رشد أنه خلاف وسلمه المصنف في ضج ونص ما نقله عن ابن رشد فالصحيح في المسئلة أن

قولي ابن القاسم محمولان على الخلاف وأن الخلاف في ذلك لم يمتني على المستثنى هل هو مقي

فلا يكون على المشتري ضمان أو مشتري فيكون عليه الضمان وكان البائع باع جميع

الشاة بعشرة وبجلدها فإذا كانت قيمته درهمين رجع عليه بسدس قيمة الشاة لأنه بمنزلة من

باع شاة بعشرة وعرض اه كلام ضج وكذا نقل ابن عرفة كلام ابن رشد بلفظه

والصواب حل السماعين على الخلاف وهما بناء على أن المستثنى مشتري أو مقي اه

وزاد عقبه مانصه قلت لا يتم إجراء الاول على الاول الا بزيادة أن السليخ على المشتري

كثوفته والافضمان الجزاف بالعقد اه منه بلفظه وما قاله ابن عرفة حتى لا اشكال

فيه وهذا كلامه الذي وعدناك به قبل وقتنا انه يفيد ما ذكرناه من أن أجرة السليخ على

المشتري فتأمل على هذا فالضمان مشهور ومبني على ضعف لان المشهور في المستثنى

أنه مقي والله أعلم \* (تنبيه) موضوع هذا أن الحيوان مات بنفسه وانظر اذا مات بفعل

المشتري ما الحكم في ذلك أما الضمان فلا أظنهم يختلفون فيه ولا سيما اذا مات نفسه وذلك

والظاهر أنه كاستثنائه فيجوز فيه ما سبق \* (فرع) قال ابن عرفة ما نصه ولو استثناء

حيث لا يجوز بالحضر وهل كت الشاة بعد ذبحها ببيعها باهر من الله ففي ضمانه قيمتها

ضمن مقوماً بمثل في ضمان

قرض زكوة جواهدهم مكان

قال والتسكير للنوعية فالمراد مكان

مخصوص وهو الوقف اه وبقيت

عليه مسئلة الجلد ولذلك ذيله

هو في بقوله

محس وجلد استثناء من

باع ودفع قيمة في ذا حسن

والمراد بالزكاة شاة مثلاً اذا ألقف

المالك الغنم بعد الحول وفي عدها

من هذا مسامحة لأنه لم يرتب في

ذمة شاة معينة فهي شبهة بما في

الذمة فتأمل والمراد بالخيار اجزاء

الصيد والله أعلم (وهل التخيير الخ)

ما نقله مب عن ح يدل على

أن القول الثاني أقوى وكذا ما في

ق انظره والاصل (ضمن المشتري

الخ) بناء على أن المستثنى مشتري

وهو ضعيف فالضمان مشهور

مبني عليه ابن عرفة ولا يتم هذا الا

بزيادة أن السليخ على المشتري كتوفيته

والافضمان الجزاف بالعقد اه

وهو واضح انظر الاصل

بجلدها أو دونه نقلا بن رشد عن ظاهر سماع عيسى رواية ابن القاسم مع قوله في رواية  
 عيسى وأصبع وقول مصنون والتخريج على أن المستثنى مشتري وقول غيرهم على أنه  
 مبيى اه منه بلفظه وكلامه يفيد أن الرابع هو الاول لانه المنصوص وإن كان الثاني هو  
 الجاري على المشهور ومفهوم قوله باهر من الله أنهم لو هلكت بسببه لوجب عليه غرمها  
 بجلدها قول واحد وهو يؤيد ما قلناه قبل والله أعلم \* (مسئلة) \* قال ابن عرفة وفي  
 تضمن الصانع منها من وهب لرجل لحم شاة ولا آخر جلد لها فغفل عنها حتى ولدت فولد لها  
 لذى اللحم وعليه مثل الجلد أو قيمته ما صاحبه ولا شيء له من قيمة جلد الولد ولا مثله ولذى اللحم  
 استحياؤها وبغرم لذى الجلد مثله أو قيمته ولو هلكت الشاة لم يكن له في الولد شيء اه  
 منه بلفظه وسكت عن الجلد هل بضمنه أم لا والظاهر انه لا بضمنه ولا يجزى فيه القولان  
 السابقان والله أعلم (وجزاف ان رى) قول مب ووجه ابن عرفة المنع فقال وجهه  
 أنه بطلب الصبرة زيادة على معرفة قدرها الخ ليس توحيه ابن عرفة جوابا عن قول ابن  
 رشد وهو يفرق لاحظ لها في النظر كما قد توهم من اتيانها بكلام ابن عرفة عقب كلام ابن  
 رشد بل كلام ابن عرفة تقرير لا اعتراض ابن رشد المذكور بل تأمله وانما ذكر ذلك ابن  
 عرفة ترجيحاً لما في المدينة من أنه لا بد من حضور الصبرة ورؤيتها حين العقد خلافاً لما  
 رجحه ابن رشد من أنه لا يشرط حضورها ويكتفى فيها بالرؤية السابقة وانما قلناه تقرير  
 للاعتراض لقوله و يلزم مثلي في الزرع الغائب فاصل كلام ابن عرفة أنه يقول ماذا كره ابن  
 رشد من أنها تفرق لاحظ لها من النظر صحيح لكن ترجحه ما في الواضحة من الاكتفاء  
 بالرؤية السابقة في بيع الجزاف غير صواب بل الصواب ما في المدينة من رواية ابن القاسم عن  
 مالك وقول مب عن ح قلت الذي يظهر من كلام المدينة انه يغتفر عدم حضور الزرع  
 والتمار حال العقد عليها جازفاً لظهور التغيزفهما ان حصل به الرؤية المتقدمة الخ هو  
 جواب عن اعتراض ابن رشد الذي أقره ابن عرفة حسمام قريبا قلت سلم جواب ح  
 غير واحد كابي على وجس و تو و مب وشيخنا ج وهو غير مسلم لان المقصود من  
 الرؤية حين العقد عدم اشتراط حصول المعرفة بالمبيع واتقاء الجهالة عنه حين  
 حصول العقد وانبراه وهذا يستوي فيه الصبرة والزرع والقائم والتمرة في رؤس الاشجار  
 وكون الزرع والتمرة اذا أخذت من شيء بعد العقد يدرك بخلاف الصبرة نبي آخر اذا يلزم  
 من ادراك النقص في الزرع والتمرة بعد العقد ان وقع فيها معرفة قدرها وقت العقد  
 وغاية ما يدرك اذ ذلك أن هذا المبيع الآن نقص عن حاله عند الرؤية السابقة على العقد  
 وهل الاخذت من موقع قبل العقد أو بعده وهل نقص منها قدر وسق مثلاً أو أقل أو أكثر  
 لا دليل يدل عليه ثم لو سلمنا تسليمنا جدياً أنه يدرك بذلك قدر ما كانا عليه حال العقد فهذه  
 معرفة حادثة متأخرة عن العقد وهي لا تنفي قطعاً ولا يرتفع بها الفساد للجهالة الواقعة حين  
 العقد وهذا أمر يدهى عن عدم له في الانصاف أدنى نصب فصدور ذلك من ح وتسلم  
 من ذكرنا جوابه من أغرب العرب فلي تأمل بانصاف وقول مب كتب على طرة ابن عرفة  
 مانصه لا منافاة لانها تباع على رؤية تقدمت الخ فتجوز هذا الجواب لشيخنا فانه ذكر كلام

(وجزاف الخ) حصل في الاصل أن  
 الزرع القائم والتمرة في رؤس الاشجار  
 ليسان الجزاف الحقيقي وبه  
 يسقط اعتراض ابن رشد واعتراض  
 ابن عرفة المذكوران في مب من  
 أصلهما انظره وقول مب ووجه  
 ابن عرفة الخ هو تقرير لا اعتراض  
 ابن رشد بدليل قوله و يلزم مثله في  
 الزرع الخ لكنه ترجح لما في المدينة  
 أي خلافاً لابن رشد تأمله وقول  
 مب قال ح عقبه الخ هو جواب  
 عن اعتراض ابن رشد وقد سلمه غير  
 واحد وفيه نظريته في الاصل وفي  
 نظره نظر تأمله والله أعلم وقول مب  
 لانها انما تباع على رؤية تقدمت  
 الخ معنى على ما لابن رشد وبجواب  
 عرفة مبسني على مختاره فكيف  
 يندفع بهذا تأمله

المدونة وقال بعده مانصه وهو محمول على أنه رآها قبل العقد عليها كالأبن رشدي  
 التخصيل والبيان وفي موضع آخر من المدونة فاعتراض ابن عرفة مردود اه من خطه  
 ونحوه وبعضهم ونصه يردهما قاله ابن عرفة مالا ي الحسن ونصه اقطران كان حبا فيجوز  
 على الكيل اذا كان على رؤية متقدمة أو مضافة وان كان جزا فالا يجوز لا على رؤية  
 متقدمة أنظر عامه اه قلت وهـ هذه الاجوبة راجعة في المعنى الى شيء واحد وهي  
 لا تنفي ولا تدفع بحث ابن عرفة لانها مبنية على ما تقدم لابن رشدي عن الواحظة من أن  
 الرؤية السابقة على العقد كافية في بيع الجزاء وبحث ابن عرفة مبنى على مختاره من انه لا بد  
 من الرؤية حين العقد لان ذلك تأثيرا وهي رواية ابن القاسم عن الامام في المدنية وعلى  
 هذا اعتقد ح وسلمه مـ وبـ وشيخنا ج ولا خفاء أن البحث المبني على أن المراد بالرؤية  
 الرؤية الواقعة حين العقد لا يندفع بان المراد بها الرؤية مطلقا للمنافاة حاصله قطعاً لا تندفع  
 بمآذ كـ فكيف يجعل بمن سلم ما لم يتبعه لابن عرفة أن يقبل الجواب المذكور فحصل أن  
 اعتراض ابن رشدي على الامام في قوله ان هذه بفرقة لاحظ لها من النظر واعتراض ابن  
 عرفة على أهل المذهب بان في اشتراطهم الرؤية للجزء حين العقد مع قبولهم قول الامام  
 يجوز بيع الزرع القائم والثمر في رؤس الشجر وذلك غائب تنافيا متجهان لا يندفعان  
 بالجوابين السابقين قطعاً والجواب الحق عندي أن الاعتراضين مدفوعان من أصلهما  
 لانهما مبنيان على أن بيع الزرع القائم والثمرة في رؤس الاشجار لا على الكيل من بيع  
 الجزاء الحقيقي الذي شرطه أمنا الشرط والمعرفة المذكورة هنا عند المصنف وشروحه  
 وذلك غير مسلم بل بيع الزرع القائم والثمرة في رؤس الاشجار خارج عن الجزاء الحقيقي  
 وردت به السنة فهو أصل مستقل وردت به السنة وهو كبيع العروض والحيوان ويشهد  
 لما قلناه كلام ابن عرفة نفسه وكلام المدونة وغيرها أما ابن عرفة فان حده الجزاء لا يصدق  
 على ما ذكر قوله في حده بيع ما يمكن علم قدره الخ اذ لا يمكن علم قدر ما ذكر حين البيع  
 وان أمكن في ثانی حال وبأی التصريح بذلك في نقل ضيق وأما المدونة فقهي في كتاب  
 بيع الغرر مانصه ومن مـ بزرع قرأه ثم قدم فابتاعه وهو على مسيرة اليومين فشرط أنه  
 منه ان أدركته الصفة فذلك جائز وهو كالعرض في النقد فيه والشرط اه منها بلفظها  
 قال ابن ناجي عقبه مانصه المغربي الزرع فيما كان قائما في فدانها فاذا حصد قيل فيه  
 حب أو حنطة اه منه بلفظه وقال فيها آخر كتاب الجعل والاجارة مانصه وان قال  
 احصده وادرسه ولك نصفه لم يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو لا يدري كم  
 يخرج ولا كيف يخرج ولأنك لو بعت زرعاً فاقو قد يس على أن عليه حصده ودرسه  
 وذروه لم يجوز لانه اشتري حبا جزاء ما لم تعين جلته اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة هنا  
 مختصراً وقال عقبه مانصه ابن رشد اتفقا قلت في الكافي قيل يجوز قيل لا يجوز اه  
 منه بلفظه ثم نقل كلاما للتونسي وذكر أنه يفيد أنه لا يجوز ولو كان قد رآه قائما في فدانها  
 معترضاً على ابن رشد ما فهمه منه من أنه يجوز عنده اذا رآه قائما وما فهمه منه ابن عرفة هو  
 الصواب لا ما فهمه منه ابن رشد فقد نص في كلامها الاول على أنه يجوز بيعه قائما اذا رآه

قلت وقول ز لان الجملة  
 الشرطية لا تقع صفة الخ يرده قول  
 سعد الدين في المطول ان الشرطية  
 لتصدرها بالحرف المقضي لصدر  
 الكلام لا تصكاد ترتبط بشيء  
 قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد  
 اقتضاء لذلك كافي الخبر والعت فان  
 المتبادر اعدم استغناؤه عن الخبر  
 يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما  
 فيه أدنى صلاح لذلك وكذا العت  
 لما يشهرون المنعوت من الاشتباك  
 والاتحاد المعشوي حتى كأنه ما شئ  
 واحد بخلاف الحال فانها فضلة  
 تنقطع عن صاحبها اه على أن  
 الحق صفة وقوع الشرطية حالا  
 أيضا لقوله تعالى كيف وان نظهروا  
 عليكم الآية فالشرطية حال لمقدر  
 بهد كيف تكفي التناسير أي كيف  
 يكون لهم عهد وان يظهر والخ أي  
 وحالهم هذه

قائلا وهو كالعرض الخ ونصوا أيضا على أنه يجوز بيعه قائما على أن على البائع حصده  
 ويظهر كلام الترمذي أنه متفق على جوازها في هذه الصورة لقوله ما نصه أجازوا بيعه  
 على أن على ثلثه حصده اه وسلمه ابن رشد وابن عرفة ومنعوا بيعه في الصورة الثالثة  
 حتى مع تقدم رؤيته وعلمه في المدونة بأنه من بيع الخراف دون رؤية وتعلمها هذا يدل على  
 أنه في صورتها الجواز ليس من بيع الخراف فأجازتها البيع في صورتين مع الرؤية ومنعها إياها  
 في صورة مع الرؤية وتعلمها المنع بأنه من بيع الخراف الخدائل واتضح لما قلناه لا سبيل إلى  
 انكاره وقد سلم كلامها ابن رشد وابن عرفة أنفسهم ما وابن ناجي وغيرهم وهو واضح وأما  
 كلام غيرهما في ضيق عند قول ابن الحاجب ويجوز بيع النشاة واستثناء ثلاثة أرطال  
 فادنى وإليه يرجع بعد منعه ابن القاسم وستة أشهر وقد رثا لثالث للصبغة والتمرة باتفاق  
 اه ما نصه ابن عبد السلام وقد اتفقا راجع إلى التمرة لأن الخلاف في الصبغة فقد  
 روى ابن الماسحون وقال به أنه لا يجوز أن يستثنى من الصبغة قليل ولا كثير كيلا ولا جازا  
 مشاعا لأن الخراف إنما جاز بيعه للضرورة ومشفقة الكيل والوزن فإذا استثنى منها جزءا  
 فلا بد من الكيل فلم يقصد بالخراف إلا المخاطرة والتمرة لا يتأتى فيها الكيل فاعتز بها اه منه  
 بلفظه وهو نص فيما قلناه ونأهيك بابن عبد السلام والمصنف وقد قبله وفي ق عند  
 قوله وجزأ أرض من مكيلها ما نصه قال سيدي ابن سراج رحمه الله القدر أبت فسا  
 للأصلي اعترض فيها على الأندلسيين منعهم بيع أرض على التكسير وبها زرع أو  
 بخرق قال لأن الخراف لا يكون الأقيما يتأتى فيه الكيل والوزن اه منه وهو شاهد لما  
 قلناه أيضا لأن الأندلسيين منعوا ما ذكر لخروج كل من الأرض والزرع عن الأصل  
 فالأرض الأصل في بيعها الخراف وقد بيعت على التكسير أي الزرع بمعنى كل ذراع منها  
 بكذا والزرع الأصل في بيعه الكيل وقد بيع جزا فافا اعترض عليهم الأصلي بأن الزرع لم  
 يخرج عن أصله ولم يبيع جزا قال لأن الخراف لا يكون الأقيما يتأتى فيه الكيل والوزن  
 والزرع القائم لا يتأتى فيه ذلك فليس من بيع الخراف واعتراضه عليهم بذلك يقتضى أن  
 ما احتج به عليهم متفق عليه أو مسلم عند الأندلسيين إذ لا يحتج على الخصم بما لا يسلمه وقد  
 سلم لذلك الإمامان الجليلان ابن سراج وتلميذه ق وكفى بهذا دليلا لو أنفرد وحده  
 لكن كافيا كيف بضمه لما قبله وفي ق أيضا عند قوله وحام ببح ما نصه وانظر  
 ربط الخضر مقتضى قوله لم الخراف ما لم يكن علم وزنه أو عدده أو كيله أنه ليس كذلك  
 وانما هو كالنوب فيجوز بيعه مع اقت جزا فاه منه فإذا كان ما ذكره كالنوب فالزرع  
 القائم أخرى فحصل من مجموع هذه الأدلة أن الزرع القائم والتمرة في رؤس الأشجار  
 ليسا من الخراف الحقيقي وإن أطلق عليهما جزا فاهما ذلك بالحقيقة اللغوية والجزا  
 العسرى وبذلك اتضح للأما وابن القاسم عن الإمام في المدينة وسلمه وابن لا وجهه  
 وظهر ويسقط قول أبي الوليد بن رشد رحمه الله أنها تفرقة لاحظ لها من النظر وسقط أيضا  
 ما الزمه الإمام ابن عرفة لأنه المذهب من التساق والله سبحانه الموفق والسكا في قتا ملة  
 بانصاف فانه حسن جدا وإن قاله من قصر بابه وقيل اطلاعه فان الحكمة بيد الله وحده

قد يطلقها على لسان من لا ترجى عنده. وكان من يعرف الرجال بالحق لا يمن بعرق الحق  
بالرجال على أنك ان نسجت على هذا المنوال سقط في يدك وانقطعت جثمتك دون من  
لما بين جلالة المعترض عليهم وجلالة المعترضين رحم الله الجميع وجزاهم عنا أفضل الجزاء  
فان قلت لو كان ما ذكره العروص والحيوان لازيمهما على الصفة كما يجوز ذلك في  
العروص والحيوان قلت انما منع بيع ذلك على الصفة لعدم تميزها بها وتميز العروص  
والحيوان به اول ذلك منع ابن القاسم السلم في القدادين وفي كلام أبي الحسن اشارة لذلك اذ  
قال على قول المدونة السابق ومن مرزوع فراه ما نصه. قوله فراه مقصود مفهومه  
لوميره ووصفه لم يجز على أصل ابن القاسم الذي لا يجزى السلم في القدادين اهـ بلفظه  
والله أعلم (وجهلاه) قول ز فيصيح الاحتراز بما هنا الخ فبصه نظرا لان  
هذا الشرط عند المصنف كغيره من بقية الشروط في الصحة فلا يصح الاحتراز به عن  
صورة علمه ما معناه حين العقد لانه يقتضي فساد البيع فيها ولا وجه له حتى على حد  
غير ان عرفه فالصنف انما احتراز عن علم أحدهما فقط بقرنتين معنوية وهي ما ذكرناه  
ولفظية وهي قوله في محترزه فان علم أحدهما فقط بعلم الآخر فتأمل (الا أن يقل عنه)  
قول مب هذا الترجي منه قصور الخ لا قصور فيه لانه موافق في المعنى لكلام الامام  
المازري وقد نقله في ضيق ونصه في الواضحة جواز بيع الاترج والبطيخ جزا فافان  
اختلفت أحاده في الكبير والصغير المازري وهو لا يأتي على ما صنفنا من المنع فيما تراد  
أحاده الا أن يكون الثمن لا يختلف عند المتعاقدين بالصغر اهـ منه بلفظه فلما عترض  
مب كلام ت بانه خلاف الرابع لسلم مما ذكر من نسبته للقصور المقتضية أن  
ما قاله لم يسبق اليه وقد اعترض بعض التمسكين كلام المازري ونقل اعتراضه في نوازل  
المعاوضات والبيوع من المعيار وسله ونصه وأما المسئلة الثالثة فالمنصوص فيها  
الجواز في واضحة ابن حبيب يجوز بيع البطيخ والاترج جزا فافان اختلفت أحاده في  
الكبر والصغر فان قلت الا حاد في المسئلة مقصودة والقصد اليها مانع من صحة العقد  
عليها جزا فافا قلت الاحاد وان كانت فهم مقصودة الا أن قل الثمن فيها وما يشبهها بسهل  
العقد في جازا فافا قل الثمن فيها تقوم مقام عدم قصد الاحاد في اتمية قصد الاحاد  
مشروطة بكثره الثمن كما في الثياب والحيوان لان قل الثمن وقد نقل ابن بشير عن المذهب  
جواز الجزاء في المعدودات ان قل ثمنها قلت وعليه ينبغي أن تحمل مسئلة الواضحة لاعلى  
ما اشار اليه المازري من كون الثمن لا يختلف عند المتعاقدين بالصغر والكبر لان ذلك  
بعيد عادة اهـ محل الحاجة منه بلفظه انظر تمامه ان شئت وقد اقتصر ابن عرفه هنا  
على قوله ما نصه ونقل ابن بشير عن المذهب جواز في المعدودات ان قل ثمنها اهـ منه  
بلفظه يخالف عادته (الافى كسلة تين) قول مب بل هو مستثنى من المبالغتين  
معا كايته في تقريره الخ ❦ قلت بل صرح بذلك في آخر كلامه تأمله (وجام بيرج)

(وجهلاه) قول ز فيصيح  
الاحتراز بما هنا الخ فبصه نظرا لان  
ما هنا شرط في الصحة ومفهومه  
القصد (الا أن يقل عنه) قول  
مب هذا الترجي قصور الخ أى  
لوجود الخلاف في المسئلة فما  
ترجمه فهو للمازري والرابع خلافه  
وبه يسقط بحث هو في نظره  
(الافى كسلة) قول مب كايته  
الخ أى وصرح به أخيرا (وجام  
بيرج)



قول ز وذكر غيره عن الطررقول بالمنع فيما ذكره هذا البعض نظر لان القول بالمنع انما  
ذكر في الطررقول في بيع الحمام وحده وأما بيعه مع البرج فمكلاهما فيد الاتفاق على جوازه  
فانه قال أول البيوع قبيل ترجمة وثيقة بيع حصتين من دار لرجلين مانصة ذكر ابن فقون  
عن الشيخ أبي الوليد أن البرج اذا بيع ولم يذكر حمامه أن الحمام يبق للبايع حتى يشترطها  
المبتاع قال وهو بخلاف قول أبي عبد الله بن العطار وذكر القاضي أبو الوليد في كتابه  
الكبير أن بيع الطير في الفص جرافا غير جائز باتفاق وبيع النحل في الاجباح جرافا  
جائز باتفاق لعدم القسرة على عدها وبيع الحمام في الابراج جرافا أيضا فيه قولان الجواز  
والمنع لان رأى مرة أن عدها لا يمكن فأجازها ورأى مرة أن ذلك يمكن فلم يحجزها فقف على  
ذلك اه منها بلفظها ثم قال بعد بنحو ورقة مانصة وعند قوله كانت حمامه للمبتاع  
طرفة فرق الشيخ أبو الوليد بين النحل والحمام فجعل النحل للمبتاع والحمام للبايع خلاف ما هنا  
اه منها بلفظها فتخصل من كلامه ألا وأخر أن البرج اذا بيع واشترط المبتاع حمامه  
فهو له بلا خلاف وان لم يشترطه ففي كونه له أو للبايع قولان اه طارمع ابن قنوح في  
وثائقه المجموعة ونقل ابن فقون عن الشيخ أبي الوليد في جوازه بيع الحمام وحده بوجه  
جرافا ومنعه قولان \* (مسئله) قال في فصل الضرر من المصد مانصة قال ابن التامس  
عن مالك وان دخل بعض حمام البرجة في بعض وقد رعى أن يرد كل حمام الى برجه رد  
وان لم يقدر فلا شيء على الذي صارت في برجه وهي ان استقرت في برجه وكذلك النحل قال  
أشهب هي في النحل أجوز اذا يعرف أبدا قال ابن حبيب وابن عبدوس وان لم يعرف الحمام  
التي أوت الى برجه من حمام غيره فله أن يأكل فراخ ذلك البرج وكذلك ان لم يستطع ردها  
وان تزوجت حمامة له مع حمامة لغيره في برجه وعرف عشما الذي يفرخان فيه ولم يقدر  
على أخذها ولا على ردها فله ردها فخرت ذكرنا كان حمامه أو شيء لان ذلك على وجه  
الحضنة لا على وجه البيض ولا يكون هذا في جميع الطير الا في الحمام خاصة واذ تشبهت  
بحمامه فلم يعرفها أو عرفها ولم يعرف عشما فلا شيء عليه وكذلك ما كان في كوى برجه من  
خارج من الحمام والعصفور أو جناس الطير وله منعها من غيره وكذلك النحل اذا أوت الى  
خلايا جاره يقال لصاحبها ان كنت تعرفها فخذها ولا يكونان شريكين قال ابن القاسم  
وأشهب ولا تصاد حمام البرجة ولا يصب لها ولا ترمى قال ابن القاسم فان صاد أحد  
فله رده أو يعرف ولا يأكله قال أشهب وان قبله فله بحرم وعرف ربه غرمة والاتصدق بتمنه  
اه منه بلفظه ونقلته بتمامه لما اشتمل عليه من الفوائد مع ميسر الحاجة لذلك (ونقد)  
قول مب التي يجوز فيها الجراف لصغرها الخ هذا التفصيل في الجواهر هو الصواب قال  
في ضج الماذكر المنع في المسكوك المتعامل به عددا مانصة واختلاف في المنع فقال  
ابن مسلمة لكثرة عين العين فكثير الغرر وهو منقوض لا جازتهم بيع الحلي جرافا والؤلؤ اذا لم  
تقصده أحاده وان كان القاضي أبو محمد أطلق عدم جواز بيع الجواهر جرافا لكن التحقيق  
ما قلته اه منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد أن ذكر عن التافين المنع في الجواهر مانصة  
المالزي لم يفصل بين كبيره وصغيره والصواب ان تساوت أحاده وقصد مبلغه لاحتلال كل

قول ز وذكر غيره الخ انما  
ذكر في الطررقول بالمنع في بيع  
الحمام وحده وأما مع البرج  
فمكلاهما فيد الاتفاق على جوازه  
انظر الاصل (ونقد) قول مب  
أى التي يجوز فيها الخ أى خلافا  
لاطلاق أبي محمد المنع في الجواهر

قوله تشبهت كذا في غير نسخة  
كتبه محمده

(فان علم أحدهما الخ) قول ز وعلم أحدهما بوزنه الخ أى ولم يستلزم ذلك العلم بكيله والا يكن عالما به وبه يوافق مافى البيان وغيره ويسقط نظر مب والله أعلم (وان أعلمه الخ) قول ز فان فات الخ نحوه فى ضيق عن ابن رشد وانما ألزمت فيه القمية مع انه مثلى لانه جراف (كالمغنية) قلت (٧٨) قال فى المدخل روى ابن شعبان فى الزاوى بسنده أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ولا تجارة فحين زاد الترمذى ولا تعالوهن وأكمل أنما هن حرام وفيهن نزلت ومن الناس من يشتري لهن الحديث وأدغره والذي بعثنى بالحق ما رفع رجلا عقيرته أى صوته فغناه الا بعث الله عند ذلك شيطانين يرتدقان على منكبيه ليزالان يضربان بارجلهما على صدره وأشار النبي صلى الله عليه وسلم الى صدره حتى يكون هو الذى يسكت اه وحديث والذي بعثنى بالحق ما رفع رجلا الخ رواه الطبرانى فى معجمه الكبير وما رواه ابن شعبان نحوه عند الامام أحمد وابن أبي شيبة وابن ماجه والطبرانى والبيهقى انظر البسطلانى فى باب كل لهن باطل اذا شغله عن طاعة الله من كتاب الاستئذان وقول ز وأما بيع المغنى الخ غير ظاهر والظاهر أنه ان بين غناه حال العقد بقصد الاستزادة فى الثمن فسد أيضا لاسيما ان كان ممن يشتري لان الغناء ليس بمنفعة شرعية وقد زيد فى الثمن لأجله وتقدم واتفاح (مع عرض) أى غريب ولا أرض لان ذلك يباع كالأشياء ز انظر طنى (فجاء برؤية الخ) سواء كان المثلى حاضرا أو غائبا وفيه الاحتفاظ على العين فيكون كالشاهد عند النزاع قاله فى ضيق (وعلى البرناج) أى الدقة بفتح الدال وتكسر كافى أو القاموس وقول مب وقال أبو عمران الخ مخالف لما مر من أنه من حمل الروايتين على الوفاق انظر الاصل الآن يكون له قولان أو بناء على قول غيره والله أعلم

واحدة فى نفسها جاز يبيع جرافوا الامنع اه منه بلفظه (فان علم أحدهما بعلم الآخر بقدره خير) قول مب فنه نظر لنص ابن رشد الخ لا تظرفى كلام ز ولا دليل فى كلام ابن رشد على رده فان الذى يفيد كلام ابن رشد المذكور أن معرفة غير الجهة التى يقصد البيع علمها ان كان لا يستلزم معرفة جاز البيع معها والامنع ونحوه نقل ابن عرفة ونصه يحتون روى ابن وهب لا يبيع الجوز جرافا من عرف عدده ويبيع القش جرافا من عرف عددها ابن رشد لان الجوز يقرب بعضه من بعض اه منه بلفظه ولما ذكر فى ضيق رواية ابن وهب هذه قال مانصه وقال ابن الموزا أن عرف أحد المتبايعين العدد لم يجز يبيع جرافا ووجه الباحى الرواية الاولى بان الغرض فى مبلغه دون عدده فاذا انقضى بيعه عدده لم ينفرد بمعرفة المقدار المقصود منه كما انقضى بيعه عدده القمح أو عرفة وزنه اه منه بلفظه وهو صريح فى صحة ما قاله ز الا أنه لا بد من التفصيل الذى قدمناه والله أعلم (وان أعلمه اولا فسد) قول ز فان فات لزوم القمية ما بلغت نحوه فى ضيق عن ابن رشد ولزوم القمية مع كونه مثليا غير مخالف للقواعد لانه جراف فليست له وقول ز وينبغي أن لا يعطيه طعاما الخ قال فى ضيق مانصه وان أراد المتبايع أن يصدق البائع فى الكسبة ويردها له لا ينبغي أن لا يجوز على أصولهم فى الاقتضاء من غن الطعام طعاما اه منه بلفظه (ونزاع مع عرض) قول ز لا يباع كيلا ولا وزنا كعبيد وحيوان أى فلا تدخل هنا الثياب والأرضون لانها تباع كيلا خلافا لتت و س انظر طنى \* (تنبيه) فى ق هنا مانصه ابن رشد من الأشياء عروض لا يجوز بيعها كيلا ولا وزنا كالعبيد والحيوان ثم قال فلا خلاف فى جواز بيع الجراف مع العروض فى صفقة واحدة الا عند ابن حبيب وقوله بعيد اه ومثله فى ضيق وانظر مع ما نقله ق نفسه عن ابن رشد نفسه عند قوله جراف حب مع مكيل منه ونصه ابن رشد حكم الموزون والمعدود حكم المكيل روى أصبغ عن ابن القاسم لا يباع مع الجراف شئ لا كيل ولا وزن ولا عرض ولا غيره وأجاز ما شهب ذكر ابن حبيب أن ابن القاسم كان يجيزه اه منه فانظر قوله الاعذار ابن حبيب مع ما نقله عن أصبغ عن ابن القاسم فتأمل والله أعلم (وجاء برؤية بعض المثلى) قال فى ضيق ولا فرق فى ذلك بين ما كان حاضرا بالبلد أو غائبا وينبغي الاحتفاظ على العين فيكون كالشاهد عند النزاع اه منه بلفظه (وعلى البرناج) قول ز وهو الدفتر الخ هو بفتح الدال المهملة وفتح تنكسر كافى القاموس وقول مب قال ابن يونس قال بعض القرويين يرد ثوبا من أوسطها وقال أبو عمران أى ثوب شاء الخ فيه اشكال ظاهر لانه قدم أن أبا عمران من حمل روايتى المدونة على الوفاق ورد ثوب من الثياب على تأويل الوفاق انما يكون مع تساويه أو كيف يعقل مع التساوى أن يقال يرد ثوبا وسطا

على العين فيكون كالشاهد عند النزاع قاله فى ضيق (وعلى البرناج) أى الدقة بفتح الدال وتكسر كافى أو القاموس وقول مب وقال أبو عمران الخ مخالف لما مر من أنه من حمل الروايتين على الوفاق انظر الاصل الآن يكون له قولان أو بناء على قول غيره والله أعلم

أولى قوب منها شاء ومن العجب أن الامام ابن عرفة رضى الله عنه بعد أن ذكر ما نقله عنه  
 مب قال مانصه وعلى الخلاف في تفسير الاول يرتدوا ببحثه كعيب يجده أو ما خرج  
 ليدمنه من ادون تخيير ثالثا ووسطا منه النعمى مع عبد الحق عن أنى عمران وابن لبابة  
 وعبد الحق عن بعض القرويين اه محل الحاجة منه بلقطه فصرح أولاد ابن أبا عمران محل  
 المدونة على الوفاق وصرح ثانيا بان الاقوال الثلاثة التى عزأ أولها لاني غران مفرقة  
 على التأويل بالخلاف ولم يبق على الاشكال الذى ذكرناه وتبعه على ذلك ابن ناجي في  
 نزهة المدة والله الموفق (ومن الاعمى) قول ز ومحل الخلاف فيما توقف على الرؤية  
 الخ فيه نظير بل الخلاف بطلق والتفصيل انما هو للنعمى من عند نفسه فانه قال أول كتاب  
 الفرر مانصه واختلف اذا خاق أعمى فخرج أوجه فر الا بهرى ذلك وأجاز أبو محمد عبد  
 الوهاب وأبى أن يجوز فيما يرى أن مثل ذلك يلزم العلم بعرفته للمباشرة مثله مثل الملايس  
 وما يسكر عليه لمسه وما لا يباين مما يجوز أن يخفى عليه منه وان كان على غير ذلك  
 كاللون والجمال في الجوارى لم يميز لانا علم أنه لو كشف عن بصره وقيل له في لون ما هذا لم  
 يعرفه وهو في الجمال أبين في خفاء ذلك عليه ويصح شرأوه فيما العادة فيه الذوق والشم  
 كالزيوت والادهان مما العادة في البصير شرأوه على مثل ذلك وقد يستخف شرأوه باللمس  
 في الشاة وما أشبهها اذا أخبر عن سنه لان ذلك الذى يقول عليه البصير اه منها بلقطه  
 وفي المقصد المحمود مانصه والاعمى الناطق السميع على ضربين أعمى منذ ولد فلهذا  
 لا تجوز ما علمته في البيع والابتاع لجهله بالمبيع وأجازه الشيخ أبو الحسن فيما يرجع  
 الى الذوق واللمس دون ما يرجع الى اللون والشكل وهذا أحسن اه منه بلقطه  
 ونقله ابن الناطم في شرح المحفظة ونقل الشيخ ميارة كلام ابن الناطم وسلامه عما  
 (تنبيه) \* في ضيق عن ابن عبد السلام مانصه وينبغي أن يكون هذا الخلاف في  
 الصفات التى لا تدرك بالجماسة البصر أو ما يدرك بغير ذلك فلا مانع اه منه بلقطه  
 فانظر قوله وينبغي الخ وتسليم المصنف له ذلك مع ما قدمناه والله أعلم (وبقاء الصفة ان  
 شك) قول مب وبه نعلم أن قول ز بان تختلف ظنه الخ لا حاجة اليه الخ الظاهر أنه  
 محتاج اليه لانه اذا لم يعتد ز عن أخذه أو لا يختلف ظنه ونحو ذلك لم يكن لتخلف البائع  
 وجه لان أخذه أو لا وهو عالم بغيره دائر إلا بين أمرين اما كذبه في دعواه أنه وجده  
 على غير الصفة واما رضاه بأخذه على تلك الحال وكلاهما موجب للزوم المبيع له دون عين  
 البائع فتأمله بانصاف وقول ز ان لم يكن هناك أهل معرفة والارجع اليهم الخ ظاهرا أنه  
 لا بد من تعدد أهل المعرفة ونحوه قول ابن الحاجب ويرجع في كونه عليها لاهل المعرفة  
 اه وفي ضيق مانصه وانظر هل يكفي بواحد ولا بد من اثنين وانظر اذا اختلف أهل  
 المعرفة اه منه بلقطه \* قلت الظاهر فيما اذا اختلفوا أن يعمل بقول الاعرف ان  
 كان والاسقطت شهادتهم ويرجع للاصل \* (تنبيهات \* الاول) \* في ق عن النعمى  
 مانصه فان قرب ما بين الرؤية بحيث لا يتغير في مثله فالقول قول البائع مع عبته الخ  
 كذا فيما لو قفت عليه من نسخه وهو سبق قلم أو وهم منه رحمه الله والذى في ضيق ح

(ومن الاعمى) قول ز ومحل  
 الخلاف الخ فيه نظير بل الخلاف  
 مطلق والتفصيل انما هو للنعمى من  
 عند نفسه واختاره ابن عبد السلام  
 والمصنف في ضيق انظر الاصل  
 (وبقاء الصفة الخ) قول مب  
 لا حاجة اليه الخ الظاهر أنه محتاج  
 اليه لانه اذا لم يعتد ز بخلف ظنه  
 كان أخذه أو لا دليلا على كذبه  
 فيما ادعى أو على رضاه فلا وجه  
 لتخلف البائع انظر الاصل وقول  
 ز والارجع اليهم الخ فان اختلفوا  
 عمل بقول الاعرف ان كان  
 والاسقطت شهادتهم ويرجع  
 للاصل وفي كلام ق هنا بحث  
 وكذا في كلام ح وكلام ابن  
 عرفة انظر ذلك في الاصل

عن اللغمي هو سقوط اليقين عن البائع في هذه الحالة لا توجهها عليه وما فهمها هو الصواب  
الموافق لما في تبصرة اللغمي ويحتمل أن يكون مراد ق بقوله بحيث لا تغير في مثله أنه لم  
يقطع بنفي التغير لكن كلامه فيه بحث على كل حال لأنه على هذا الاحتمال صرح بنفي  
اليقين واللغمي لم يصرح بذلك ولأنه أبحف بكلام اللغمي فلم يذكر الحالة التي تسقط فيها  
اليقين عن البائع ويجب كلام اللغمي برمته يظهر ذلك قال في باب اختلاف المتبايعين  
فيما بيع على صفة أو على رؤية من كتاب بيع القرر مانصه واختلف إذا عقد البيع  
على رؤية تقدمت ثم قال المشتري تغير عنها وقال البائع لم تغير فقال ابن القاسم القول قول  
البائع وأرى إذا أشكل الأمر هل تغير فيما بين رؤيته إلى حين احضاره أن يكون القول  
قول البائع لأن محل المبيع على ما روى عليه حتى ثبت انتقاله عنه وتغيره وإلى هذا ذهب  
ابن القاسم ورأى أشهب أن المشتري غارم فلا يغرم بالشك وإن قرب ما بين الرؤيتين عما  
يقال أنه لا تغير في مثله كان القول قول البائع قولاً واحداً وكذا إذا بعد ما بينهما فيما يقال  
أن مثل ذلك المبيع لا يبقى على حال ما كان روى عليه كان القول قول المشتري لأنه دليل  
وشاهد لقوله وقد سقط اليقين عن البائع إذا قطع بكذب المشتري مثل أن يشتري زبناً أو  
قبحاً بالاسم ويقول اليوم قد تغير الزيت واحترق وتسوس القمح اه منه بلفظه  
\* (الثاني) \* كلام اللغمي هذا هو الذي اعتمد المصنف هنا وحمله عليه بالتقرير الذي قرره  
به ز ليس يعيد ويؤيد جملة عليه أنه اعتمده في توضيحه وأقربها مسلماً فقول ح  
والظاهر أن المصنف لم يمش على طريقة اللغمي ليس بظاهر بل فيه شبه تناقض أقوله أولاً  
واحترق المصنف بقوله إن شك مما إذا قطع بكذب المشتري فإن اليقين تسقط عن البائع قال  
اللغمي وتسقط اليقين عن البائع الخ فتأمل \* (الثالث) \* سلم كلام اللغمي غير واحد  
ونقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مانصه قلت ظاهر لفظها أن اختلافهما في تغيرها  
فيما بين رؤيته والعقد وهذا يمنع نفسه بعد لا يبقى المبيع فيه على حاله ونص اللغمي  
أنه فيما بين الرؤيتين وفيه نظر لأنه إنما يتصور على أن الضمان بنفس العقد من المتنازع  
ومذهب ابن القاسم أنهم من البائع اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره ولم  
يتعرض في ولا ح ولا ط في كلام ابن عرفة برد ولا قبول وسلموا كلام اللغمي  
وقرروا وعلى كلام المصنف بكلام اللغمي وقال بعد نقله كلام ابن عرفة مانصه وقول  
ابن عرفة قلت ظاهر لفظها الخ انظروا وتأملوا غلبة ذلك يظهر لأن كلامنا هو الحق اه  
منه بلفظه قلت ما قاله اللغمي حق لا إشكال فيه وفيما قاله ابن عرفة نظر وحاصل  
كلامه أن ما قاله اللغمي من أن اختلافهما في تغيره فيما بين الرؤيتين خلاف ظاهر لفظ  
المدونة أن اختلافهما في تغيره فيما بين رؤيته والعقد عليه ومع كونه مخالفاً لظاهرها فلا  
يصح الأعلى أن ضمان المبيع على رؤية تقدمت من المشتري بنفس العقد وهو خلاف  
قول ابن القاسم وكذا الأمرين غير مسلم أما الأول فيظهر بنقل كلامها على اختلافه هو  
واختصار غيره ونصه هو وفيها ما وجد على ما وصف أوردى لا خيار فيه فلو قال مبتاعه  
تغير عن حال رؤيته وأكذبه البائع ففي قبول قوله يمينه أو قبول مبتاعه قولاً ابن القاسم

وأشهب فيها اه فليس ظاهرها موافقا لما زعمه ابن عرفة بل هو مطلق لان الاختلاف  
بعد العقد قطعا وقولها تغير عن حال روي قد حذف متعلقه فلم يقل فيها قبل العقد فن أين  
يكون ظاهرها ما ادعاه بل حذف المتعلق بدل على أن ذلك مطلق فيشمل ما اذا قال تغير  
عن حال روي قبل العقد وما اذا قاله تغير بعده وقبل الرؤية الثانية وفي أول كتاب  
الغرر من التهذيب ما نصه قال ابن القاسم ومن ابتاع سلعة غائبة على رؤية تقدمت  
منذوقت لا يتغير مثلها فيه فان البيع جائز فان رآها فقال قد تغيرت فهو مدع والبائع  
مصدق مع عينه الآن يأتي المبتاع بينة على ما ادعى وقال أشهب البائع مدع ولا يلزم  
المبتاع ما هو له باحد قال ابن القاسم وقد قال مالك في الذي ابتاع أمة كان رآها ورأى بها  
ورما فلما قبضها ادعى ان الورم قد زاد فالمتباع مدع وعلى البائع العين اه منه بلفظه  
ونحوه لابن نونس عن المدونة وزاد ما نصه قال ابن المازوقول مالك وابن القاسم في  
هذا أين وأصوب اه منه بلفظه ويتأمل ذلك أدنى تأمل يظهر ان صحة ما قلناه ولم  
يقبضه ابن نونس ولا غيره كلام المدونة بشئ وسلم ابن ناجي كلامها وقال عقبه ما نصه  
وقياس ابن القاسم أخزى لان حدوث ما ثبت سببه أقرب مما لم يثبت سببه اه منه  
بلفظه وأما الثاني فانه لا تنافي بين قول ابن القاسم القول قول البائع انه لم يتغير وقوله ان  
الضمان من البائع حتى يقبضها المبتاع فالضمان منه اذا ثبت تغير المبيع بينة أو اقاربه  
فان لم يثبت وانكره فالقول قوله عند ابن القاسم استحسانا للتعالة التي روى عليه المبيع  
والاستحسان أصل من الاصول والاصل بقاء ما كان على ما كان وبهذا وجه اللغز كلام  
ابن القاسم كاهر عنه أنفا ونحوه في ضحج عند قول ابن الحاجب والقول قول البائع في  
بقائه خلافا لأشهب اه ونصه بناء على أن الاصل بقاءه على حاله وبراهن تدمه للمشتري  
من الثن اه منه بلفظه فتأمل ما يانصاف والله أعلم (وغائب ولو بلا وصف الخ) قول  
مب قلت وهو غير صحيح الخ فيه تنظر بل الظاهر ما قاله طفي وقد سلمه جس و تو  
ولو لأن ذلك مبني على غير أساس لبنت ما قلته بدليلي النص والقياس لان سبب تلك  
الاعتراضات والاجوبة هو قول ح وأشار بلو إلى القول الثاني أن الغائب لا يباع الا  
على صفة أو رؤية متقدمة قال في المقدمات وهو الصحيح وفي كتاب الغرر من المدونة  
دليل على هذا القول وقال في ضحج انه في المدونة ونسبه لبعض كبار أصحاب مالك وقال  
ابن عرفة انه المعروف من المذهب ونص غررها وجعل القول الاول ظاهرها سلها وتبعه ابن  
ناجي على ذلك ولم أقف في غررها على ما ذكره في ضحج ولا على ما ذكره ابن عرفة اه فتلقاه  
بالقبول كل من جاء بعده ممن وقفنا على كلامه أو سمعنا كلامه مشافهة وبنوا على ذلك  
من الاعتراضات والاجوبة ما هو معلوم مع أن كلام ح غير صحيح فاشكاله غير وارد ف  
بني عليه كله ضرب في حديث يارد فان قوله وقال ابن عرفة انه المعروف من المذهب ونص  
غررها المنع قوله وتبعه ابن ناجي على ذلك كل منهما ليس بصحيح أما ابن ناجي فانه وان  
جعل المعروف من المذهب المنع كما عزاه له لكن الذي نسبته الى نص غررها هو الجواز  
للمنع فانه قال عند قولها في كتاب الغرر أو على انه بالخيار اذا رآها الخ ما نصه ما ذكره

(وغائب ولو بلا وصف) قول مب  
وقال ابن عرفة انه المعروف الخ  
انما نسب ابن عرفة للمعروف  
ونص غررها الجواز لا المنع وكذا  
ابن ناجي نسب لنص غررها الجواز  
وبه يبين انه لا حاجة الى ما نكفاه  
مب من الجواب مع أن قوله

من جوازها إذا شرط رؤيته ولم يتقدم وظاهر قول سلمها الثالث والمعروف أنه حرام ولذلك قال عبد الوهاب في قولها كان شيخنا أبو بكر بن صالح وأصحابنا يقولون أنه خارج عن الأصول حكاه ابن بونس اه وقال في كتاب السلم الثالث واعلم ان بيع الغائب دون صفة وقد سدم رؤيته فإن كان لا على خيار مبتاعه فهو حرام بلا خلاف وأما ان كان على أن الخيار للمبتاع عند رؤيته فالمعروف من المذهب أنه كذلك وقيل أنه جائز وهو نص كتاب الفرر اه منه بلفظه وأما ابن عرفة فإن الذي نسب إليه المعروف ونص غررها والجواز لا المنع ونصه وبيع الغائب دون وصفه وتقدم رؤيته لا على خيار مبتاعه حرام وعلى خياره عند رؤيته المعروف ونص غررها وظاهر سلمها الثالث جوازها المازري وأنكره ابن القصار والقاضي والاهري لجهله حين العقد عياض أنكره البغداديون قلت وانكار بعضهم وزعمه ان ما فيه من بقايا أسئلة أسد محمد بن الحسن جهل بسماع يحسنون أسئلته من ابن القاسم وثبت ذلك في غيرها وقول ابن الحاجب وفيها صريح في الجواز مع غير صفة وللمشتري خاصة الحسار ظاهر جوازها دون شرط خياره وليس كذلك اه منه بلفظه فقوله والمعروف مبتدأ ونص غررها موقوف عليه وظاهر سلمها كذلك وقوله جوازها هو الخبر واصل نسخة ح من ابن عرفة وقع له فيها تصحيف والاف بعيد كل البعد أن تكون نسخته كما ذكرنا أو يفهمه على غير وجهه وإن كان لامعصوم من الخطا الامن عصمه الله ونقل أبو علي كلام ابن عرفة إلى قوله أنكروا البغداديون وقال عقبه ما نصه اه المقصود منه بلفظه ادع منه بلفظه وهو يجب منه رحمه الله يعترف بأن هذا الظن ابن عرفة وبسلم ما عناه له ح وقد نقل العلامة الحافظ أبو العباس القلشاني كلام ابن عرفة كما وجدنا فليكنه بالمعنى مختصرا فقال عند قول الرسالة وأبأس يبيع النبي الغائب على الصفة في التنبيه الأول ما نصه قال عبد الوهاب ذكر في المدونة جواز البيع بغير رؤيته ولا صفة على خيار المشعري وهذا خلاف أصول أصحابنا والصحيح في المذهب أنه لا يجوز قال المازري وأنكر مذهب المدونة ابن القصار والقاضي لجهل المبيع حين العقد وجعل ابن عرفة مذهب المدونة هو المعروف اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله كلام ابن عرفة بقائه كما نقلناه مع زيادة إيضاح على عاده فقال عند قول المدونة أو على أنه بالخيار إذا رآها الخ ما نصه ابن عرفة يبيع الغائب دون وصفه وتقدم رؤيته من غير خيار لمبتاعه حرام وأما على خيار مبتاعه عند رؤيته فالمعروف جوازها وهو نص كتاب الفرر من المدونة وظاهر سلمها الثالث قال المازري وأنكره الاهري وابن القصار وعبد الوهاب لجهله حين العقد وقال عياض أنكروا البغداديون ابن عرفة وانكار بعضهم لنص المدونة في هذه المسئلة وزعمه أنه من بقايا أسئلة أسد بن القرات لمحمد بن الحسن جهل بسماع يحسنون أسئلته من ابن القاسم وثبت ذلك في غيرها وقول ابن الحاجب وفيها صريح في الجواز من غير صفة وللمشتري خاصة الخيار وأنكره بعضهم ظاهرا ان فيه اجوازها دون شرط خياره وليس كذلك اه منه بلفظه وبوافق كلامه على ما وجدناه فيه كلام المازري والشمي وقد سلم كلامهما في ضيق ونصه عند قول ابن الحاجب وفيها صريح في الجواز الخ المازري وما في المدونة

قلت هو ظاهر في الاطلاق الخ يابه  
مقابلته ابن عرفة قوله ونص غررها  
بقوله وظاهر سلمها فتأمله وتأويل  
ابن محرز هو الصواب الذي يتعين  
المصير اليه انظر الاصل وقول مب  
وهو غير مسلم الخ بل ما قاله ح هو  
الظاهر تأمله وانظر الاصل وقول  
ز لا لخيار المبوب له الخ تبع فيه  
ما فهمه ح من كلام ابن  
عبد السلام وضيق وتبعه أيضا  
أبو علي والظاهر اشتراطه أي فلا بد  
أن يكون كشهري في دار الخ لا أكثر  
لأنه إذا اشترط ذلك في بيع الخيار  
الحقيقي لجمع على جوازها فكف  
بهذا المختلف فيه

هو المعروف ونقله التلمي عن جل الاصحاب اه منه بلفظه ونص التلمي واختلف في  
البيع على خيار المشتري من غير رؤية ولا صفة فقال سمنون أجازة جل أصحاب مالك وأجازة  
ابن القاسم فحين اشتري زيتا قبل عصره ولا يدري كيف خروجه اذا كان بالخيار بعد  
عصره وفي كرايو الحسن بن القصار وأبو محمد عبد الوهاب أن ذلك لا يجوز اذا كان البائع  
عارفا به والمشتري جاهلا به اه منه بلفظه فتبين لنا من هذا أنه لا تعقب على ابن عرفة  
أصلا وأنه لا يحتاج الى ما تكلفه مب من الجواب عنه مع أن قوله قلت هو ظاهر في  
الاطلاق والظاهر عند الفقهاء نص فيه أن مقابلة ابن عرفة قوله ونص غير رها بقوله  
متصلا به وظاهر سلمها يابى ذلك فتأمل به بانصاف وقول مب قال غ في تكميل  
التقييد قيل واليه أشار ابن رشد في المقدمات بقوله في كتاب الفرار الخ نص غ قوله ولا  
تباع الاعلى صفة أو رؤية متقدمة سكت هنا عن خيار الرؤية فظاهرها أنه لا يجوز كقول  
البغداديين الذي قدمناه قيل واليه أشار ابن رشد في المقدمات بقوله وفي كتاب الفرار دليل  
على هذا القول وهو الصحيح الذي يحمله القياس اه وقد أغفل ابن عرفة نقله اه منه  
بلفظه قلت ويحتمل أن يكون ابن رشد ممن يقول بالتأويل الذي قاله عبد الحق ومن  
وافقه فيكون أشار الى ما فيها عن بعض كبار أصحاب مالك وهذا الجواب متعين عن ضيغ  
وهو جواب صحيح فقول مب أنه لا جواب عنه الخ فيه نظر وهو مبني على ما تقدم من  
أن قول طفي أنه على التأويل الاول غير منعقد منهم ما دعوى لادليل عليها في كلام ابن  
يونس وهو غير مسلم بل في كلام ابن يونس دليل عليها لان لفظ منعقد في قوله غير منعقد  
نكرة والنكرة في سياق النفي تم عموما ظاهرا في مثل هذا على ما اقتصر عليه في جمع  
الجوامع ونظيره لو قلت زيد غير متصل فانه يعم الامكنة والازمنة والاحوال الأي غير متصل  
في المسجد وفي السوق وفي البيت وغير متصل في الصبح والظهر وغيرهما وغير متصل قائما  
وقاعدا ومضطجعا فعملي هذا لا اشكال في دلالة على ما قاله طفي وعلى القول الآخر  
وقد صحح أيضا وهو أنه لا عوم فهو مطلق فيشمل نفي الانعقاد منهم ما معا ومن كل واحد  
منهم ما على انفرادهم ولا بدليا ولا مقيد في كلامه فحمله على أنه غير منعقد من المشتري  
فقط ترجيح بلا مرجح وعمل باليسر وأيضا حمله على ذلك يؤدي الى أن الاول عين الثاني أو  
قريب منه مع أن القلشاني قد صرح بما قاله طفي فقال عند نص الرسالة السابق بعد  
أن ذكر كلام المدونة مانصه فان قلت كيف قال على أحد أمرين ثم ذكر ثلاثة قلت  
أجابوا بأن الثالث غير منه مقدمه مانعا اه منه بلفظه وقوله أجاوب ايدل على أن  
الحجيب بذلك المتكلمون على المدونة كلهم أو جلهم وناهيك بنقله فحصل من هذا أن  
ابن عرفة لا اشكال في كلامه فلا يحتاج الى جواب وان الجواب عن ابن رشد من وجهين  
وعن ضيغ من وجه واحد وبذلك كله تعلم ما في كلام ح وما اتبني عليه من كثرة  
التزاع والاضطراب والله سبحانه أعلم بالصواب \* (تنبيهات الاول) \* ما تقدم من  
الكلام على التأويلين وما قيل فيهما انما هو لتبيين ما للشيوخ في ذلك والذي يجب المصير  
اليه منهم ما ولا يسع منصفنا الدول عنه هو تأويل ابن محرز ومن وافقه ويظهر لك ذلك

بقل كلامها ونصها ومن رأى سلعة غامضة أو حيواناً منسندة يتغير في مثلها لم يجز له  
 شراؤها إلا بصفة مؤتلفة أو على أنه بالخيار إذا رآها ولا يتقدمها وإن كانت لا تتغير في تلك  
 المدة جاز البيع وكل ما وجدته على ما كان يعرف منه أو على ما وصف له ولم يوصف له ولا خيار له  
 وقال بعض كبار أصحاب مالك لا ينعقد بيع الأعلى أحد أمرين إما على صفة متوصفة أو  
 على رؤية قد عرفها أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار إذا رأى فكل بيع ينعقد في سلعة  
 بعينها على غير ما وصفناه فهو منتقض اهـ من التهذيب بلفظه فأول كلامها صريح في  
 أنه يجوز على خيار المشتري إذا لم ينتقد وهو من كلام مالك أو ابن القاسم وقولها وقال  
 بعض كبار أصحاب مالك لا ينعقد الخ إن حل قوله أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار الخ  
 على أنه منه قد من جهة البائع كما نقله ابن حجر عن بعض المذاكرين واختاره استقام  
 الكلام وعلى هذا فهم المدونة ابن أبي زمنين لأنه اختصرها بقوله قال بعض كبار أصحاب  
 مالك لا ينعقد بيع الأعلى صفة توصف أو رؤية الخ وحذف قولها أحد أمرين قال ابن  
 ناجي عقب قولها فكل بيع ينعقد في سلعة بعينها على غير ما وصفناه فهو منتقض ما نصه  
 عياض يحتمل أنه راجع إلى الجميع وأن هذا الأخير وإن لم يكن منه قدما منهم ما جمعه ما هو  
 من عقد على البائع واليه أشار ابن أبي زمنين وحذف لفظ أمرين اهـ محل الحاجة منه  
 بلفظه وإن حل على ما نقله ابن حجر عن بعضهم واختاره عبد الحق وعبر عنه القشاشي  
 بقوله قالوا الخ من أنه غير منعه قد من مامعافاته يؤدي إلى خرم القواعد والخروج عن  
 مقتضى كلام العرب ويان ذلك إن قوله الأعلى صفة الخ مستثنى من قوله لا ينعقد وقوله  
 أو على رؤية بمعطوف عليه وقوله أو شرط كذلك والمعطوف على المستثنى مستثنى  
 قطعه أو من شرط المستثنى أن يكون تقيض المستثنى منه إجماعاً وهو على هذا التأويل  
 مساو له في الحكم ومن شرط المعطوف أن يكون مساوياً للمعطوف عليه في المعنى  
 إذا كان العاطف الواو أو أو كما هنا وما أشبههم ما هو على هذا التأويل بخلافه وذلك  
 لا يبعد ولو صرح هذا التأويل الذي اختاره عبد الحق لم يبق كلام الا قبل التأويل وقال فيه  
 كل ذي رأى ما شام ذلك يؤدي إلى فساد عظيم وضرر جسيم فتأمل منه منصفاً والله أعلم  
 \* (الثاني) قول ابن رشد وهو الصحيح الذي يحمله القياس مخالف لكلام ابن يونس  
 ونصه قال أي عبد الوهاب ولا يجوز بيعه بغير صفة ولا رؤية ولا مع شرط خيار الرؤية  
 وذكر في المدونة جواز ذلك إذا اشترط خيار الرؤية وكان شيخنا أبو بكر بن صالح  
 وأصحابنا يقولون أنه خارج عن الأصول محمد بن يونس ولا وجه لمتنعهم جواز له لأنه لا غرر  
 فيه اهـ منه بلفظه فانظر قوله ولا وجه لمتنعهم جواز مع قول ابن رشد ما قدمناه عنه مع  
 أن القاضي عبد الوهاب قد ذكر في معونه دلائل المنع فقال بعد ما نقله عنه ابن يونس  
 ما نصه ودلنا على أنه منه فيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر لا يجهول  
 واشترط خيار الرؤية لا ينفع كما لا ينفع في بيع الآبق والشارد ولأن تأخر معرفة المبيع  
 عن العقد يؤذن بطلانه اهـ قال أبو علي بعد أن نقله ما نصه وهذا القياس الذي  
 أشار إليه ابن رشد وعندى فيه نظر إذا لا غرر في بيع منحل على خيار رؤية المبيع مع كون

في نسخة وأصحابه



ضمائه من بآئعه ولا تدينه مستترط ولأن الباقي غير مقدور على تسليمه وذلك هو سبب  
منعه كما عند الناس ثم قال بعد كلام اذا ثبت هذا فقياس ما في المتن على الباقي غير  
صحح اه منه بلفظه قلت وفي نظره نظير بل هو قياس صحيح فان المبيع كما يشترط  
فيه أن يكون مقدورا على تسليمه كذلك يشترط فيه أن يكون معلوما لأجل أنه  
ولا غرض أن كان شرط الخيار يوجب جواز بيع ما فيه جهل وغرضه أن يكون  
اشتراط الخيار يوجب جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه وان كان شرط الخيار لا يوجب  
جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه ووجب أن يكون اشتراط الخيار لا يوجب جواز بيع ما فيه  
جهل وغرضه وقوله ولأن الباقي غير مقدور على تسليمه ان عني حين العقد فسلم ويقال عليه  
وكذا بيع ما ذكر هو حين العقد واقع على مجهول والغرض حاصل اذ ذلك فلا فرق وان عني  
انه غير مقدور على تسليمه حين وجوده وامضاء من له الخيار البيع فيه اذ ذلك فهو غير  
مسلم بل هو اذ ذلك مقدور على تسليمه وتسلمه فالمسلم ثلثان سواء ان نظرنا الى حال العقد  
فالمنازع موجود في كل منهما وان نظرنا الى المال وامضاء من له الخيار البيع فهو منتف  
اذ ذلك في كل منهما فتأمل به بانصاف والله أعلم (الثالث) اذا ذهبنا على المعروف من  
المذهب من الجواز فهل يشترط أن يكون بين محل المبيع ومحل عقد البيع فيه المسافة  
التي تقطع في المدة المجهولة حد الخيار في بيع المرق بخيار لهما كالشهر في الدار والجمعة في  
الريق وثلاثة في دابة ونحوها ولا يشترط ذلك لم أقف على نص في ذلك بعد البحث الشديد  
عنه ومطالعة الكتب التي بايدنا وسميناها غير ماعرة الاما فهمه ح من كلام ابن  
عبد السلام وضح من أنه يجوز ولو بعد واستظهره انظره عند قوله ولم يعد كغراسان  
من افر ببيعة وتبعه على ذلك ز وأبو علي هناك والظاهر أنه يشترط ذلك لانه اذا كان  
شرطا في بيع الخيار الحقيقي مع أنه يجمع على جوازه فكيف بهذا الخيار الذي منه  
الشافعي رضى الله عنه وفيه في المذهب ما قد علمت مع ظهور وجه منعه لانه خروج  
بالاوضاع الشرعية عن محالها وعبث وأفعال العقلاء متان عنه وقياس ذلك على بيع  
الحاضر بخيار لهما لا يصح وان كان مب أشار الى صحته بقوله على أن ذلك لا يخرج عن  
بيع الخيار بمنزلة جعله لهما لوضوح الفرق بينهما وذلك أن مسئلة الخيار المجمول لهما  
مع ليس فيها غرر والتأخير فيها لامضاء البيع باختيارهما فاعلام الصلحة الترقى وهما حين  
العقد قادران على ته وامضائه وما من لحظة تنقض بعد العقد الا وهما قادران فيها على  
ابرامه وامضائه فالتأخير حق لهما لاحق لله فيه بخلاف مسئلتهما ممنوعان لحق الله  
من امضائه حال العقد وبعد هذه الا اذا حصلت الرؤية فافترا فتأمل به بانصاف والله أعلم  
وقول مب وسلمه طئي سلمه أيضا حسن و قول مب وهو غير مسلم  
لان ما نقل عن سلمه اخرج الخ قدس بقبه أبو علي الى اعتراض كلام ح ونصه بقوله في  
ذلك غير صحيح ونقله نفسه يدل على ذلك صريحاً فالعجب منهم مع أن نقله انما هو في الصفة  
أعني في المبيع ونقله برمته هو الذي في ق عند قول المتن وان وليت ما اشترت الخ بل  
زيد ولا نقص فقف عليه ان شئت اه منه بلفظه وتأمل قوله ونقله نفسه يدل على ذلك

صريحاً مع قوله ان نقله انما هو في الصفة أعني في المبيع فانه متدافع وما قاله آخر ان أن  
نقله انما هو في الصفة هو الصواب ومب لم يستوف كلام المدونة بل أسقط منه ما لا يمتن  
ذكره كما علم من مراجعة كلامه في ح هنا وفي ق بالحل المشار اليه وحاصل ما فيها  
انه ذكر في التولية وجهين عدم تسمية الثمن والسلعة معا وتسمية أحدهما دون الآخر  
ولم يذكر في البيع الا ذكر الجنس والثمن دون وصف وفصل مسئلته من مسئلة التولية  
بأما فقال وأما ان بعته عبد اجماعة دينار ولم تصفه له ولا رآه الخ مع تعليلها مسئلة  
التولية بقولها وهذا من ناحية المعروف وهذا مع التأمل والانصاف يدل على أن ما قاله  
ح هو الظاهر والعجب من م ب رحمه الله في حرمه بأن ما في المدونة صريح فيما ادعاه  
ويرد ما قاله كلام ابن ناجي فانه قال عقب كلامها مانصه وظاهر ما هنا أنه لا يحتاج في  
هذا النوع من البيوع الى ذكر جنس هل هي ثوب مثلاً أو عبد أو غير ذلك وان كان ذكر  
هذا هنا في التولية ولكن لا فرق في هذا بين التولية وبين البيع وقاله ابن عبد السلام  
اه منه بلفظه فتأمل به انصاف والله أعلم (أو على يوم) قول ز وانما أتيم ذافي حين  
المباينة رد على قول ابن شعبان الخ صوابه على رواية ابن شعبان لقول القلشاني في شرح  
الرسالة مانصه ويجوز بيع القريب على الصفة على المشهور كالذي على مسافة يوم  
خلاف الرواية بان شعبان والمتوسط اتفاقاً ولو روايته بنسبه ابن عرفة نقلاً عن اللغني ونص  
اللغني قال مالك في مختصره ما ليس في المختصر لا تباع سلعة حاضرة ولا غائبة على مسيرة يوم  
على الصفة ولا على البرناج اه منه بلفظه (أو وصفه غير بائعه) هو مصدر مجرور  
بالعطف على المصدر قبله فهو مدخول في أي ولو بلا وصفه غير بائعه بان وصفه بائعه وما  
ذهب عليه المصنف قال في ضح هو ظاهر المذهب وأخذ جماعة من المدونة ابن العطار  
وبه العمل وفي الموازية والعينية اشتراط ذلك لان البائع لا يوفى بقضه اذ قد قصد الزيادة  
في الصفة لتنفق سلعته اه محل الحاجة منه بلفظه (ان لم يعد) قول ز أو باعه  
على خياره بالرؤية من غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد جد الخ قال ح بعد  
نقله كلام ابن عبد السلام و ضح مانصه ويفهم من كلامهما أن ذلك مع الصفة  
وأما مع عدم الوصف اذا بيع بالخيار فلا والظاهر أنه كذلك اه منه بلفظه ويتبعه أبو  
على قائلاً مانصه وعليه يدل كلام المقدمات الذي قدمناه اه منه بلفظه والذي  
قدمه هو قوله وقال ابن رشد في مقدماته يبيع الغائب على مذهب ابن القاسم جائزاً لم  
يتباحش بعده اه ولم يرد على هذا شيئاً اه كلام أي على بلفظه فانظر كيف يكون  
كلام المقدمات هذا دليلاً على ما زعمه والظاهر ما قدمناه في التسمية الثالث عند قوله  
وغائب الخ فراجعه (ولم تمكن رؤيته بلا مشقة) تبع المصنف ما في الموازية مع قبوله  
في ضح قول ابن عبد السلام فالأشهر الجواز لانه منصوص عليه في المدونة في خمسة  
مواضع وانما منع في كتاب ابن المواز اه وما كان ينبغي له ذلك (تبيينه) قد بين في  
ضح المواضع الخمسة وكلها تفيد ما قالوه الا الاول منها في كلامه وهو قوله في آخر السلم  
الثالث وان بعته من رجل رطل حديد بعينه في بيتك ثم افترقما قبل قبضه وزنه جاز ذلك اه

(أو على يوم) قول ز رد على  
قول ابن شعبان صوابه على رواية  
ابن شعبان (أو وصفه الخ) قول  
ز فيجوز ولو بعد جد الخ غير  
ظاهراً لما تقدم قرياً والتقدم فيه الخ  
وان لم يشترط النقد في بيع العقار  
فهو لا يجبر عليه المشتري أو لا يجبر  
وهو الصحيح قولان وأما غير العقار  
فلا يجبر فيه على النقد اتفاقاً فان  
طلب البائع ايقاف الثمن فهل  
يمكن منه أولاً أو يفصل بين من  
يحتاج اعسار ملوكت القبض وغيره  
أقوال أرجحها الاول كما يفيد ابن  
عرفة انظر الاصل وقول م ب  
عن طي خلافي المعتمد الخ فيه  
تطرل هو المعتمد انظر الاصل

فانه لم يظهر لي وجه الدليل منه اذ يحتمل أن يكون البيع وقع على رطل معين سبقت  
زوته فتماله (ومع الشرط في العقار) قول مب واعتراض طئي تقيد ضيق الخ  
سلم اعتراض طئي هذا واعتراض كلامه الا في الظاهر أن ما قيل هناك يأتي هنا وبين  
وجه ذلك هناك ان شاء الله وقول مب قلت فيه نظر بل السماع في كلامه يحتمل أنه  
تفسير لما قبله الخ اعترضه على طئي هنا صواب وكلام ابن عرفة كاذب ان يكون صريحا  
في أن مانه له عن السماع تفسير لا خلاف اذ ساق كلام السماع وابن رشد ماساق التفسير  
لما قبله ولم يأت به على انه خلاف كما يعلم ذلك من مارس كلامه وقد اقتصر على ما في السماع  
غير واحد من المحققين وساقوه كانه المذهب ولم يحكوا فيه خلافا منهم ابن يونس وبات نصه  
في القولة التي بعد هذه ان شاء الله ومنهم المبطل في نهايته في ترجمة ما جاء في بيع الغائب من  
العقار الخ ونصه وان اتبع الدار الغائبة مذارعة على أن ذرعها كذا وكذا اذ راعا عقدت  
في ذلك فذكر الوشحة ثم قال وفي سماع أشهب أنه قال لا تباع الدار الغائبة الا مذارعة وقاله  
سحنون قال أشهب ولا يجوز النقد فيها اذا بيعت مذارعة وسواء كانت غائبة وأحاضرة  
حتى تدرع لانه لا يدري أي جرد الذراع المشروط أم لا وقد قدس في الارض تباع على  
التكسيير بيان ذلك اه منها جله باللفظ ومنهم صاحب المفيد ونصه وفي سماع أشهب  
لا تباع الدار الغائبة على الصفة الا مذارعة ولا يجوز النقد فيها اذا كان البيع على الذرع  
ويجوز ان كان البيع بغير ذرع اه منه بلفظه وكلام هؤلاء مرد ما له طئي من  
جواز شرط النقد ويصح تقيد ضيق وقد وافقه على هذا جامع من المحققين منهم  
الغرناطي في وثائقه ونصه ولا يجوز اشتراط النقد في بيع الحيوان الغائب على صفة  
صاحبه فذكر نظرائي أن قال وكذلك الجنات والارح والارض المبيعة على التكسيير  
اه محل الحاجة منه بلفظه ومنهم ابن هرون في اختصار التيسية ونصه واذا بيعت أرضا  
بيضاء على أن فيها تكسيير معلوما جاز ولا يجوز شرط النقد فيها اذ قد لا تفي بما اشترط من  
تكسيير فيؤدي أن تكون تارة يعا وتارة سلقا اه منه بلفظه ومنهم غ فانه قال عند  
قوله في الخيار أو جيز تأخير شهر مانصه تنبيه هذه النظائر في الوثائق الغرناطية وزاد فيها  
الجنات والارح المبيعة على التكسيير وهو بيع الارض مذارعة وزاد بعضهم بيع الحائط  
على عدد النخل اه منه بلفظه ومنهم ابن ناجي وحمل عليه المدونة فانه لما ذكر في المدونة بيع  
ثمار الحوائط الغائبة وزاد مانصه وأما بيع رقاها فكبيع الرباع البعيدة يجوز بيعها  
والنقد فيها اه قال ابن ناجي مانصه قوله والنقد فيها أي بشرط ويريد الا أن تباع الدار  
مذارعة والنخل عددا فانه لا يجوز فيها اشتراط النقد لول مالك وكذا حكم ابن يونس قبل  
هذا اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن اعتراض طئي ساقط لا يعول عليه ولا بلغت  
بحال اليه والله أعلم\* (تنبيه) قال ح هنا في التنبيه الثالث مانصه اذ لم يشترط النقد  
في بيع العقار فهل يجوز عليه المشتري بالحكم أو لا يجوز قولان قال الرجائي الصحيح أنه  
لا يجوز وأما غير العقار فلا يجوز فيه على النقد اذ قاله الرجائي ونقله في ضيق قال  
الرجائي فان طلب البائع إيقاف الثمن هل يمكن منه أو لا قولان اه قلت ما صححه

الرجاحي هو قول أبي عمران وابن محرز وسبق الرجاحي إلى تصحيحه ابن القصار ومقابله  
 لأبي بكر بن عبد الرحمن كما في ضيق وغيره واقتصر ابن يونس على نسبة القولين لأبي بكر  
 ابن عبد الرحمن وأبي عمران قال غ في تكميله زاد عياض مع أبي عمران ابن القصار  
 وابن محرز قال ونسب ابن القصار على الخلاف في ذلك فقال هذا الصحيح في مذهب مالك اه  
 مشه بلفظه وقوله في الإيقاف قولان يقتضي أنهما على حد السواء وإنه ليس هناك  
 ثالث وليس كذلك في ابن عرفة مانصه وإذا لم يكن شرط ولا طوع ففي وجوب وقته  
 طرق اللغوي أن كان الثمن عينا والمشتري موسرا لم يوقف وإن خفف عساره ولو قف قبضه  
 أو كان غير مأمون ولا غلة له وقف وإن كان عبد خراج بقي بحاله فعلى أن ضمانه من بائعه له  
 خراجه وعلى أن ضمانه من مبتاعه وقف فإن تم البيع أخذه والارذل بائعه ثم قال أبو حفص  
 يجب وقفه مطلقا لأن مبتاع الغائب يذهب لأخذه وعزاه عياض للواضحة والموازاة  
 وسنكون واحد قولي مالك وعبد الحق وأبي عمران وجل أهل المذهب قال وفي العتبية  
 ليس عليه إبقاؤه واختاره بعض الفاسمين اه منه بلفظه وهو يفيد رجحان الثاني  
 (وضمنه المشتري) قول مب وليس فيه ما يدل على ترجيح الضمان من المشتري مطلقا  
 خلافاً لظني قلت بل كلام ابن عرفة الذي احتج به حجة عليه وشاهد لصح لان قوله  
 فخرجهما المازري على أن الذرع والعد حق توفية أو مجرد صفة يفيد أن العقار إذا كان  
 فيه حق توفية قطعا فضمنه من البائع بخلاف وهذا الذي عزاه للمازري سبقه إليه ابن  
 يونس وباقى نصه وينهد لصح أيضا قول ابن عرفة مانصه وفي ضمان الغائب غير  
 ذي توفية فيه بعد عقده قبل قبضه مبتاعه أو بائعه فأنه في البع ورابعها وفيما يجاز شرط  
 نقده لقربه اه محل الحاجة منه بلفظه فقوله غير ذي توفية فيه يفيد أن ما فيه حق  
 توفية خارج عن الخلاف وأن ضمانه من بائعه وهو كذلك فيبيع العقاره ثلاث صور  
 الأولى أن يباع جزاها الثانية أن يباع على الكيل أو العد كذا ينص له مائة ذراع مثلاً من  
 أرضه المستوية أو من داره أو يبيع له جميع داره أو جميع أرضه كل ذراع منها بكذا بشرط  
 حضورها ورؤيتها أو تقدم رؤيتها على ما مر تفصيله الثالثة أن يباع القدان والدار على أن  
 فيه كذا وكذا ذراعاً أو البستان على أن فيه كذا وكذا نخلة مثلاً فالصورة الأولى الضمان  
 فيها من المشتري على المشهور ومقابله قوله للمالك حكاه ابن المواز قال وجميع أصحابه  
 على أن الدفع من المبتاع اه من ابن يونس بلفظه والثانية الضمان فيها من البائع حتى  
 يستوفي المشتري كما جزم بذلك غير واحد قال في المعين مانصه وإذا بيعت داراً غائبة على  
 المذارة أو حائط فيه نخل على عدد النخل أو أرض على التكسير فضمن ذلك من البائع  
 حتى يقبضه المبتاع وأجرى ذلك مجرى المكيل والموزون اه منه بلفظه ولما قال في  
 بيع الأجل من المدونة ومن لك عليه دين حال أو أجلي فلا تأخذه داراً غائبة الخ قال  
 ابن ناجي مانصه وقال غير واحد انما منع الدار الغائبة لأنها بيعت على المذارة فصارت فيها  
 حق توفية الضمان فيها من البائع كضمان المكيل والموزون ولو بيعت على غير ذلك  
 لجاز اه منه بلفظه وقال غ في تكميله عند نص ما هذا مانصه عياض قال أبو إسحق

(وضمنه المشتري الخ) قول ز كما  
 هو ظاهر الموازية الخ أي وهو  
 مرجوح والظاهر رجوع الإلشراط  
 لهذا أيضاً كما يفيد ضيق وابن  
 عرفة وجزم به اللغوي وقول مب  
 عن ابن عرفة في كونها من البائع  
 الخ هذا هو الراجح وقوله فخرجهما  
 أي المازري فهو خلاف في حال  
 وهو يفيد أن العقار إذا كان فيه حق  
 توفية قطعا فضمنه من البائع بلا  
 خلاف وهو كذلك وبه يمين أن  
 كلام ابن عرفة حجة على طفي لاله  
 وإن الصور ثلاث الجزأ والعقد  
 الثالثة أن يباع الدار مثلاً على أن  
 فيها كذا وكذا ذراعاً فامل وانظر  
 الأصل

انما يجوز أن يأخذ فيه عقارا غائبا اذا أخذ على صفقة أو تبرع اذ لا يكون  
 في ضمانه الا بعد القبض ووجودها على الصفقة فاما اذا كان على رؤيته ومعرفة ولم يشترها  
 على التبرع فهو قبض ناجز كالنقد وقد يرى البائع منها وهي من المشتري ونحوه لا شوب  
 عن مالك في العتية اه محل الحاجة منه بلقطه فاستدلال أبي اسحق بقوله اذ لا يكون في  
 ضمانه الخ يدل على أنه متفق عليه وقد سلمه عياض وغيره وقد نقل طي نفسه كلام  
 عياض هذا بطوله عند قوله في البيوع الفاسدة ولو لمعينا تأخر قبضه وسلمه مع أنه يرد كلامه  
 هنا ويكتفي في رده بحكاية ابن رشد الاجماع على ما قاله في ضيق ونقله الامام القنادر  
 عرفة في باب الشفعة وسلمه ونصه لو هلك جرم من الارض قبل قبضها كان من بائعها  
 اجماعا اه منه بلقطه انظر كلامه بتمله في باب الشفعة والثالثة هي محل الخلاف  
 المذكور في كلام ابن عرفة الذي في مب هنا وهو خلاف في حال كما افاده كلام  
 المازري وابن يونس لاحق فيقول مالك مبني على أن ذلك مما فيه حق توقيفية وقول  
 الاخوين مبني على أنه زيادة في الصفقة كما صرح به ابن يونس ونصه ويحمل أن ذكره  
 الاذرع زيادة بيان في صفقتها اه ويأتي كلامه برمته وقول مالك هو الراجح ويدل على  
 رجحانه اقتصار غير واحد عليه كصاحب المفيد وغيره من قدمنا ذكرهم في القول قبل هذه  
 وهو الذي رجحه اللخمي وابن يونس أما اللخمي فلانه ساقه مقتصرا عليه كالمذهب  
 ونصه وكذلك ان اشترى دارا على قيس أو ذرع أو أشجارا على عدد على إن كان عددها  
 كذا وكذا كانت المشتري فالمصيبة في جميع ذلك من البائع وذلك كالكيل اه منه  
 بلقطه وأما ابن يونس فصرح باختباره ونصه قال مالك ومن اشترى دارا غائبا بتمذارة  
 لم يميز فيها النقص وكذلك الحائط على عدد النخل قال عنه أشهب في العتية وضمانه من  
 بائعها وقال عن مالك لا تشتري الدار الغائبة بنصفه الا بمذارة وقاله يحنون قال ابن  
 حبيب وقال مطرف وابن الماجشون فممن اشترى دارا على عدد ذرع أو حائط على عدد  
 نخل فتذهب الدار بحرف أو سيل قبل أن تقاس وتذهب النخل قبل أن تعدد فالمصيبة من  
 المبتاع وتقاس الدار الآن وتعد النخل على ما هي به فما كان منها الزم وكذا قال مالك  
 فممن اشترى زرعاً فائما كل جبل بكذا وهي من حبال مذروعة فيذهب الزرع قبل أن  
 تقاس ان مصيبته من المبتاع كن ابتاع زينا وزنا بطر وفه ثم ضاع الزيت قبل وزن  
 الطر وفه من المبتاع وكذلك عنه في كتاب محلفي الزرع قال وقد كان للمشتري يبعه قبل  
 حصاده وقياسه محمد بن يونس وانما يصح كلام ابن حبيب في النور والنخل ان المصيبة من  
 المبتاع اذا قيس فتوجهت على ما شرطه من الاذرع أو العددا ونقصت يسيرا ويحيط  
 عنه حصه ما نقص ويحمل أن ذكره الاذرع زيادة في صفقتها فتى كانت على الصفقة وجب  
 على المشتري الضمان وأما قوله يقاس بعد فما كان فيه الزم فغير صحيح لانه اذا نقصت  
 الاذرع من الثلث وماله به من حصة في الاستحقاق فالمصيبة من البائع لان المبتاع يقول لولم  
 تم لا لم أرضها فلا يلزمي ضمان ما كان محالاً لما وصف لي وشرط لي وقوله فممن ابتاع زينا  
 بطر وفه ثم ضاع الزيت قبل وزن الطر وفه ضمانه من المبتاع فغير صواب أيضا لانه مثل

قول ذرع كذا في غير نسخة  
 كنبه مصححه

ما يشتري على الكيل لافرق وقد بقي على البائع حق التوفية فهو منه حتى يوزن أو يكال  
 هذا هو الاصل الآن يريد انه وزن بنظره وقبضها المشاع ثم ضاع الزيت قبل وزن  
 الطروف فارغة لي طرح وزنها من الوزن الاول فهنا يكون الزيت من المتباع ويطرح  
 عنه قدر وزن الطروف فارغة على التقدير وأما مسألة الدار والنخل والزرع فوجه ذلك  
 فيه أنه أراد بيان الصفة والقياس في ذلك كله قول مالك أنه من البائع حتى يوفي المشتري  
 شرطه اه منه بلفظه ويؤخذ من كلامه أن اشتراط النقد لا يجوز على كل من  
 القولين أما على قول مالك فهو مصرح به وأما على قول الاخيرين فإنه لا يتحقق كون  
 المدفوع غمما الا اذا وقع الكيل أو الاله ذو وجد ما شرط كاملا والارد منه بحسب ما لم  
 يجده من ذلك فتردد المدفوع بين السلفية والثنية حاصل وذلك هو علة منع اشتراط النقد  
 وبذلك تعلم ما في تسليم مب اعتراض طفي فيما سبق على ضيح وإشارته للبحث  
 في كلامه هنا بل ما سبق أول بالاعتراض على أن في كلام مب هنا شيئا لأنه سلم توجه  
 اعتراض طفي على ضيح بأنه قصد مسئلة الخلاف السابقة وهو غير مسلم لأن قول  
 ضيح وهذا الخلاف انما هو اذا لم يكن في المبيع حق توفية صريح في أنه أراد الصورة  
 الثانية التي حكى عليها ابن رشد الاجماع وليس في قوله متصلا به وأما بيع الدار ومازعة  
 فالضمان من البائع بلا اشكال اه ما يدل على أنه أراد صورة الخلاف لاحتمال أنه أراد  
 أنها بيعت على أن كل ذراع منها يكذب هذا الاحتمال هو الظاهر منه ولو سلمنا أن  
 كلامه صريح في أنه أراد مسئلة الخلاف وان الراجح فيما هو قول الاخيرين تسليمنا جدينا  
 لم يكن البحث الا في مثاله فقط وقد قررنا أن الاعتراض بالمثل ليس من أدب المحصلين كيف  
 وقول مالك هو الراجح كما هو وقد مر دليله فكلام ضيح هو الحق المؤيد بالدليل وقد  
 جزم به أبو عبيد واعتراض طفي ساقط بلا توقف والله أعلم (الاشترط) قول ز وجعل  
 قوله الا لشرط راجع اليهما هذا هو الظاهر ويفيه كلام ضيح كما قاله مب وكذا  
 كلام ابن عرفة يفيد أيضا أن شرط المشتري ضمان العقار على البائع معمول به على الراجح  
 وجزم بذلك اللغمي وساقه كانه المذهب ونصه واذا كانت المصيبة من المشتري فإنه  
 يجوز أن يشترط أن يكون في ضمان البائع اه منه بلفظه وقول مب مع  
 أنه لا يظهر وجه الاشكال الا فيما اذا كان الاشتراط واقعا في العقد اه هو مبني على  
 أن الاشتراط وقع بدون زيادة في الثمن وليس كذلك ففي ابن عرفة ما نصه وفي صحة  
 اشتراط الضمان عقب العقد على من ليس عليه حيث يجوز فيه قولان خرجهما اللغمي  
 على فقه عثمان وعبد الرحمن بعد عقدهما أو فيه بعد مر اوضهما العقد مصورا بضمه  
 لانه ضمان يجعل والمأزى على أن الحق بالعقد كواقع فيه أولا اه منه بلفظه ونص  
 اللغمي فقيل يجوز كفعل عثمان وعبد الرحمن وقيل لا يجوز وانما كأنما متساومين  
 ثم قال والقياس لا يجوز لانه ضمان وغرر ان سلم المبيع وكان الجعل للبائع كان من أكل  
 المال بالباطل اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل بين لك وجه ما قلناه وقد صرح ابن  
 يونس بأن قضية سيدنا عثمان كانت بزيادة ونصه وقد تقدم في كتاب العيوب الحجة

وقول مب مع أنه لا يظهر وجه  
 الاشكال الا فيما الخ مبني على  
 أن الاشتراط وقع بدون زيادة في  
 الثمن وليس كذلك كما يفيد ابن  
 عرفة واللغمي وابن يونس وج  
 فالاشكال ساقط والراجح من القولين  
 المنع والله أعلم

## \* (الصرف) \*

ماخوذ من الصرف بمعنى التقلب  
ومنه صرف الذهب أو بمعنى الوزن  
ومنه على قول لا يقبل الله منه صرفا  
ولا عدلا أى وزنا ولا كيلاً وأمن  
الصريف أى الصوت لتصويت  
العدنة - مدعدها أو وزنتها - قاله فى  
التنبيهات وأورد على تكريف ابن  
عرفة الذى فى خش أنه غير  
جامع لقوله ولو جرت الجلود بين  
الناس مجرى العين المسكولة  
لكرهنائيهابذهب وورق نظيرة  
وأجيب بانها انما فرضت ذلك على  
تقدير الوقوع ولم يقع اه وحكمه  
الاصلى الجواز العتي كره مالك العمل  
به الملتق قاله ابن عرفة وجرمه بان  
يسع أحد النقيدين بالفلوس صرفاً  
يفيد حرمة التأخير فى ذلك جرماً مع  
انه قال به ذلك وفى كون الفلوس  
ربوية كالعين نالت الروايات يكره  
فيها اه وفى الارشاد والمنصوص  
كرهه التفاضل والتساوى فى الفلوس  
اه ونحوه فى التلقين والتفريع  
والمدونة فى موضع والخلاف فيها  
قوى جداً فعلى هذا ما جرت به  
عادة بعض الناس من بيعها باحد  
النقيدين الى أجل اذا فوته المبتاع  
وحل الاجل يجبر على دفع الثمن  
أحب أم كره **قلت** لانه مختلف  
فيه فمضى بالثمن حيث فات كما بقى  
ويرد أيضاً على تعريف ابن عرفة  
للصرف أنه لا يشمل بيع الذهب  
والفضة معاً بالفلوس لقوله أحداهما  
وأحداهما غير مجموعهما والله أعلم

فى بيع عثمان بن عفان من عبد الرحمن بن عوف الفرس الغائبه فقال عبد الرحمن هل لك  
أن أزيدك أربعة آلاف على أن يكون ضمانها منك حتى أقضها ففعل عثمان ومعنى  
ذلك أنهم ما كانوا متراضين بعد ولم يتم البيع - فمافىكون ضمانا يجمل وكذا ينسب ابن  
حبيب أنهم ما كانوا متراضين وهو أصح ما تقول عليهما اه منه بلفظه فلاشكال ساقط  
والراجح من القولين المنع والله أعلم

## \* (الصرف) \*

قال فى التنبيهات مانعه الصرف ماخوذ من التقلب ومنه صرف الذهب والفضة تصرف  
الامور أى تقلبها واختلافها شيئاً بشئ - وكذا صرف الذهب بالفضة قلب عين  
بأخرى ومنه سمي فاعل ذلك صيرفاً وقد يكون من الصرف الذى هو الصوت للجلبة  
أصوات الدراهم والدنانير عند تحريكها وعددها أو وزنها ولهذا يصرها أهل  
العبارات بالخصومات والتزاع وقد يكون من الوزن وهو أصلها والصرف الوزن وهو  
أحد التفسير فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً أى وزناً ولا  
كيلاً قاله ابن دريد اه منها بلفظها وعرفه ابن عرفة بقوله يبيع الذهب بالفضة  
أو أحدهما بالفلوس لقوله ما من صرف درهم بفلوس والاصل الحقيقة اه منه بلفظه  
قال ابن ناجى فى شرح المدونة وأورد عليه بعض أشيائى وهو الشيخ الفقيه أبو  
عبد الله الوائلى أنه غير جامع لقوله ولو جرت الجلود بين الناس مجرى العين المسكولة  
لكرهنائيهابذهب وورق نظيرة وأجابه بأنه انما فرض ذلك فيها على تقدير الوقوع  
ولم يقع اه منه بلفظه وحكمه الاصل الجواز قال ابن عرفة وهو ظاهر الاقوال  
والروايات العتي كره مالك العمل به الملتق ابن رشد وقيل ما هو العتي عن أصبح يكره  
أن يستظل بظل صيرفى وروى الشيخ الصرف من الساعة أحب الى من الصيارفة اه  
منه بلفظه **\*(تنبيه)\*** جرم ابن عرفة بأن يبيع أحد النقيدين بالفلوس صرفاً يفيد  
حرمة التأخير فى ذلك جرماً مع أنه قد قال بعد ذلك مانعه وفى كون الفلوس ربوية  
كالعين نالت الروايات يكره فيها اه منه بلفظه وقال أيضاً مانعه روى  
محمد فى الفلوس والثامن من الرصاص تباع بعين لا جمل لم يلفظه تحريمه عن أحد  
وليس بجرام وتركه أحب الى أشبه بفسخ ان زل الآن نفوت الفلوس بجوالة سوق  
أو تبطل اه منه بلفظه وفى المدونة مانعه ومن اشترى فلوساً بدرهم أو بثمان  
فضة أو ذهباً أو تبرذهب أو فضة فافترقا قبل أن يتقاضا لم يجز لان الفلوس  
لا خير فيها نظراً بالذهب ولا بالورق قال مالك وليست بجرام بين ولكنى أكره التأخير  
فيها اه منها بلفظها قال عياض فى تنبيهاته مانعه اختلف لفظه فى الفلوس  
فى مسائله بحسب اختلاف رأيه فى أصلها أهى كالعرض أو كالعين فله هنا التشديد  
وانه لا يصلح فيها النظر ولا يجوز وشبهها بالعين وظاهره المنع جملة كالفضة والذهب  
وقال بعدهذا ليست كالدينار والدراهم فى جميع الاشياء وليست كالدرهم العين وأجاز

الذي يتخبطه الشيطان من المس أي الجنون فمن متعلنة يتخبطه قال ابن حجر فاذا ثبت الله للناس يوم القيامة خروجهم من قبورهم إلا كلمة الر با فأنهم كلما قواما سقطوا على وجوههم وجنوبهم وظهورهم كما أن المصروع يحصل له ذلك وسر ذلك أنهم لما كوا هذا الحرم السبت وجه المكروا والدع ومحاربة بالله ورسوله باقي بطونهم وزاد حتى أنقأها فاذل ذلك عجزوا عن النهوض مع الناس وصاروا كالأرأا أو الأسراع مع الناس ونضوا سقطوا على ذلك الوجه القبيح وتخلفوا عنهم وبعلوم أن النار التي تحترقهم إلى الموقف كلما سقطوا وتخلفوا أكلتهم وزاد عذابهم بها فجمع الله عليهم في الذهاب إلى الموقف عذابين عظيمين ذلك الخطب والسقوط في ذهابهم ولفج النار أكلهم وسوقها إليهم بعنف حتى يصيروا إلى الموقف فيكونون فيه على ذلك الخطب لمتأزوا ويستثروا بين أهل الموقف كما قال قتادة أن كل الراي سبت يوم القيامة مجنون أو ذلك علم لا كلمة الر با يعرفهم به أهل الموقف وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما أسرى في مرت بقوم بطونهم بين أيديهم كل رجل منهم بطنه مثل البيت الغنم قد ماتت بهم بطونهم من مضدين أي مطروحين بعضهم فوق بعض على سبالة أل فرعون أي طريقهم بطونهم وأل فرعون يعرضون على النار غدوا وعشيا قال فيقولون مثل الابل المنزلة لا يسمعون ولا يعقلون فاذا أحس بهم أصحاب تلك البطون قاموا فقبل بهم بطونهم فلا يستطيعون أن يبرحوا حتى يغشاهم أل فرعون فيؤذونهم مقبلين ومذبرين فذلك عذابهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة قال صلى الله عليه وسلم قتل من هؤلاء ما يجربل قال هؤلاء الذين بأكلون الر با لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وأخرج أحد رواين ماجه والاصمعي عن مرفوع أن أيت ليلة أسرى ليما انتهينا إلى السماء السابعة فنظرت فوق فإذا أنا بربوق وقواصف قال فانت على قوم بطونهم كالبيوت فيها الخبث ترى من خارج بطونهم قتل ما يجربل من هؤلاء قال هؤلاء كلمة الر با وفي رواية لاصمعي سمعت في السماء السابعة فوق رأسي



وعدا وصواعق ورايت رجالا بطونهم بين ايديهم كالبوت فيها حبات وعقارب ترى من ظاهر بطونهم فقلت من هؤلاء يا جبريل  
 فقال هؤلاء كلهم اباوصح في الحديث الطويل ان كل الربا يعذب من حين يموت الى يوم القيامة بالسباحة في نهر اجر مشل  
 الدم وانه يلقي بالحجارة كلما اقيم حجر اسير به ثم عاد فاقرأه اقامه حجر آخر هو كذلك الى البعث وتلك الحجارة هي نظير المال الحرام الذي  
 جمعه في الدنيا فيلقي تلك الحجارة النارية ويعذب بها كما حاز ذلك المال الحرام وابتلعه وقد ورد مصيبتان ان يصاب أحد بهما أن  
 تترك ماله كله وتعاقب عليه كله وفي الاحاديث الصحيحة انه من الكبائر بل من أكبرها وأعظمها وفي حديث الشيخين وأبي  
 داود والنسائي انه من المواقات أي المهلكات وأخرج مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم أكل الربا وموكله وكتبه وشاهداه وقال هم سواء وأخرج أحمد وأبو يعلى وابن خزيمة وجواب في صحيحهما عن ابن  
 مسعود رضي الله عنه قال أكل الربا وموكله وشاهداه وكتبه اذا علموا به والواشمة والمسومة للعسن ولاوى الصدقة والمرند  
 أعرايا بعد الهجرة ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وأخرج الحاكم وصححه مرفوعا أربع حق على الله أن لا يدخلهم  
 الجنة ولا يذيقهم نعيمها من انهم وكل الربا وكل مال اليتيم بغير حق والعاقى لوالديه وأخرج الطبراني في الكبير مرفوعا الدرهم  
 يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من ثلاث وثلاثين زينة في الاسلام وأخرج ابن أبي الدنيا والبعثي وغيرهما عن عبد الله  
 ابن سلام رضي الله عنه أنه قال الربا اثنان وسبعون حوبا أي أعما أصغر حوبا كن أي أمه في الاسلام ودرهم من الربا أشد من بضع  
 وثلاثين زينة قال وياذن الله البر والفاجر بالقيام يوم القيامة الا كل الربا فانه لا يقوم الا يقوم الذي يتخطه الشيطان من المس  
 وهذا في حكم المرفوع لانه لا يدرك الاوحي فكأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن كعب  
 الاحبار قال لان أنى ثلاثا وثلاثين زينة أحب الى من أن أكل درهم يراعي الله أنى أكلته حين أكلته بها وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده  
 صحيح والطبراني مرفوعا درهم ربا ياكله الرجل وهو يعلم أشد من ست (٩٣) وثلاثين زينة وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي

بجواريعها بالعين نظيرة وفي العارية ان أعارها فهو قرض كالعين وفي الاستحقاق  
 ان استحققت وكانت رأس مال سلم أي بمثلها كالعين وفي الرهن ان رهنه طبع عليها  
 كالعين اه منها باظها وتلقها أو الجاهل عند نصها الذي قدمناه وزاد ما نصه الشيخ

الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ست وثلاثين زينة في الرجل وان أرى الربا عرض الرجل المسلم وأخرج الطبراني  
 في الصغير والوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا من أعان ظالما باطل ليدحض به خفافا فقد يرى من ذمة الله وذمة رسوله  
 صلى الله عليه وسلم ومن أكل درهم من ربا فهو مثل ثلاث وثلاثين زينة ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به وقال عليه  
 السلام من أكل الربا فقد برئت منه ذمتي وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا يقبل منه صدقة ولا جوار ولا صلوة وروى  
 البيهقي مرفوعا ان الربا يفسد سبعون حوبا أي يفسد ما يملك من أي أمه في الاسلام ودرهم من ربا أشد من خمس وثلاثين زينة  
 وأخرج ابن ماجه والبيهقي مرفوعا الربا يسبعون حوبا أي يفسد ما يملك من أي أمه وروى الحاكم وصححه عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثمن الثمرة حتى تظم وقال اذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أهلكوا أنفسهم  
 عذاب الله وروى أبو يعلى بن اسحق بن عمار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عذاب الله وأخرج الطبراني في مسنده  
 لابن عباس عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال رأت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في سوق الصيارفة فقال يا عمر الصيارفة  
 أبشروا فقالوا بئس لكم الله يا لجنة ثم تبشروا يا أحمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للصيارفة أبشروا بالنار وتقدم قول  
 الحسن وقد سئل عن الصيرفي ذلك الفاسق لا تستظلل بظله ولا تصلي خلفه وروى كافي القوت لو تجرأ هل الجنة لتجروا في البر  
 ولو تجرأ هل النار لتجروا في الصيرف وقال في المقدمات وباب الصرف أضيق أبواب الربا فالخلاص من الربا على من كان عليه  
 الصرف غير الان كان من أهل الورع والمعرفة بما يحل فيه ويعزم منه وقيل ما هم ولذلك كان الحسن يقول اذا استقيت ماء  
 فسقت من بيت صرف فلا تنسره وكان أصبغ يكره أن يستظل بظل الصيرفي قال ابن حبيب لان الغالب عليهم الربا وقيل  
 لما لك ربحه الله أتكره أن يعمل الرجل في الصرف قال نعم الا أن يكون يتق الله في ذلك اه وروى الطبراني مرفوعا ياك  
 والذنوب التي لا تغفر الغلول غن عن شيئا أي به يوم القيامة وكل الربا غن عن كل الربا بعث يوم القيامة مجنوناً يتخطى ثم قرأ صلى الله



وسلم فلم أرسباً ثم من الرابان الله أذن فيه بالحرب اه ويبحث بعض الشافعية فيه مردود انظر ختي وقد قال ابن دقيق العيد كما في المناوي أكل الربا يجرب لسوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى اه وقال ابن حجر في كتابه الزواجر ان اعتساده بالباطل التورط فيه علامة على سوء الخاتمة اذ من حارب الله ورسوله كيف يجتهد لمع ذلك بخبر وهل محاربة الله ورسوله الا كناية عن ابتعاده عن مواطن رحته وحلته في دركات شقاوته ثم قال وفي قوله تعالى واتقوا الله لعلمكم تفلحون عقب لآناً كلوا الربا الخ اشارة الى أن من لم يترك الربا لا يحصل له شيء من الفلاح وسببه ما مر من أن الله حاربه هو ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن حاربه الله ورسوله كيف يتصور له فلاح ففي هذه الآية أيضاً ايماء الى سوء خاتمته ودوام عقوبته ومن ثم قال تعالى عقبها واتقوا النار التي أعدت للكافرين قال ففهم اشارة الى أن من بقي على الربا يكون مع الكفار في تلك النار التي أعدت لهم لما تقرر من تلك المحاربة التي حصلت له وأدت به الى سوء الخاتمة فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم اه وتقدم قولنا ظلم يورع ابن جماعة فابعد عن الربا الخ قال سيدي ابن نجور رحمه الله تعالى أي فابعد عن كل الربا وعن معاملته وعن الجلوس في أسواقه وعن الجلوس والمشي مع أهله لان قلوبهم فسدت من كل الحرام يخاف على فساد قلبك بمخالطة من فسده قلبه وعصى ربه وخسر دنياه وآخره قال الله سبحانه فويل للفاقة قلوبهم فمن ذكرا لله لان الربا وكل الحرام غير ذاكين لا مرام الله ونهيه قوله وحقق النظر أي وحقق النظر بتجدد نفسك عاصياً بمخالطة الحرام وأهله وحقق النظر بتجدد نفسك في سكرات الموت وحقق النظر بتجدد نفسك حاضرة في القبر مع الملكين ومع علمها القيح أو الحسن وحقق النظر بتجدد نفسك في وسط عسا كالموفي رهينة بعملها وحقق النظر بتجدد نفسك خارجة من القبر يوم البعث والنشور وحقق النظر بتجدد نفسك موقفة بين يدي الله تعالى لعرض جميع أقوالها وأفعالها وحسابها وحقق النظر بتجدد نفسك في الجنة أو في النار فان حققت النظر أحسن لك أن تعصى من خلقك ورزقك وقامت أحوالك به الى أبد الأبد ذلك آت آت قوله فانه (٩٥) أي الربا ومطلق الحرام اذ من كل الحرام

للك عليه درهم ثم قال وكذلك النولس اه منه بلفظه قلت أغفلنا معاماتي السلم الثالث ونصه ولا يجوز الا بعد فلسا بفلس يدا يدا ولا يصلح فلس بفلسين لا يدا يدا ولا الى أجل والقولس بالعدد بمنزلة الدنانير والدراهم في الوزن وانما كره ذلك مالك في النولس ولم

ذهب الاوار من قلبه ونعمه الظلام وجف قلبه من الخير وقسا حتى يصير أشد قسوة من الحجارة اه وفي حديث الترمذي وغيره وان

أبعد الناس من الله القلب القاسي والله الموفق بمنه \* (فائدة) قال ابن شاس رحمه الله تعالى مكتسب الحرام كالربا والغلول وأثم الغنوب لا يتناول ما كان الغالب على ماله الحلال والحرام أو يكون كله حراماً بان لا يكون له مال حلال أو يستغرقه ما بذمت من الحرام فان كان الغالب عليه الحلال فاجاز ابن القاسم معاملته وقبول هبته وهبته وكل طعامه وأق ذلك ابن وهب أي كرهه وحرمة أصبغ على أصله في المال اذا خالطه من من الحرام حرم وزم التصديق به قال ابن رشد القياس قول ابن القاسم وقول ابن وهب استحسان وقول أصبغ تشديد على غير قياس وإن كان الغالب الحرام فنعجاً بتمام معاملته وهبته وهل على الكراهة وهو مذهب ابن القاسم أو التحريم وهو مذهب أصبغ وإن كان كله حراماً في معاملته وهبته وطعامه أربعة أقوال الاول أن ذلك لا يجوز والثاني أن معاملته تجوز في ذلك المال وفيما اتاعه من السلع وفيما وهبه له أو ورثه وإن كان عليه من التبعات ما يستغرقه اذا عامله بالقيمة ولم يحابه ولا تجوز هبته في شيء من ذلك ولا لمحاباته والثالث أن مبايعته لا تجوز في ذلك المال فان اشترى به سلعة جاز أن يشتري منه وان قبل منه هبة وكذلك ما ورثه أو وهبه له وان استغرقه ما عداه من التبعات روى ذلك عن معن بن وابن حبيب والرابع أن مبايعته وهبته وطعامه كل ذلك جائز في ذلك المال وفيما اشترأ أو وهبه له أو ورثه وإن كان ماعليه من التبعات قد استغرقه قال ابن رشد فعلى هذا القول يجوز أن يورث عنه ويسوغ للوارث بالورثة واختلف على القول بان معاملته في ذلك المال وقبول هبته وأكل طعامه لا يجوز هل يسوغ للوارث بالورثة ولا يسوغ له بالهبة وهو قول حصون ولا يسوغ للميراث كمالا يسوغ بالهبة ويلزم الوارث من النسخ عنه والصدقة بما كان يلزم الموروث له ومثله في المقدمات ولبعضهم

باسانلاعن حكم مال الغاصب \* وشبهه من مرتش أو غاب وما جرى فيه من الخلاف \* وعدة الوجوه والاصاف فيها كه مهذباً منظوما \* فاعمل به ولا تكن مذموماً

فليس يحلوا الامر من وجوه \* ثلثة فحوت من مكروه  
 فان يكن غالبه الحلالا \* يجوز ولا تستثن منه حالا  
 هذا هو المحكى لابن القاسم \* وهو القياس عند كل عالم  
 ولابن وهب فيه الكراهة \* أخذوا بالاستصسان والتزاهة  
 وقيل بالنسج وهذا لا يصح \* وذاشذوذ ماله من مبيخ  
 وان يك الحرام هو الغالب \* عليه فاحفظ حكمه باطال  
 فقال بالكراهة ابن القاسم \* وأصبغ بالنسج والمآثم  
 وان يكن جميعه عين الحرام \* أو غرقت ذمته على القام  
 فقيل ممنوع على الاطلاق \* وقيل بالعكس فخذوفاق  
 وقيل ان تعامل بالقيمة \* بخافز وعكسه في الهبة  
 وقيل ان عامله بالمال \* بعينه فامنع ولا نبال  
 وغير عين المال يجوز مطلقا \* فليس فيه عنده من متقى  
 هذا الذي قد قاله محضون \* وابن حبيب سره مكنون  
 نخصه من قوله ابن شاس \* من غير تخمين ولا التباس

اه وقال الامام سيدى أبو القاسم بن بخورجه الله تعالى عند قول أبي زيد

٩٦ وان يبيع شخص وأنت حاضر \* يباعر اما هو أمر ظاهر

لا تشتري منه ولكن تنهره  
 عن الزايم عليه تنكره  
 وهكذا في كل ما قد بانا  
 تحريمه فتمت استباننا

بحرمه كتحريم الذانير والدرهم اه منها بلفظها وفي التلقين مانسه والتفاضل في  
 الفلوس اذا حصل التعامل به ممنوع وهو في الحقيقة منع كراهة لا منع تحريم اه منه  
 بلفظه وفي التفسير بيع مانسه ويكره صرف الفلوس الى أجل ويبيع بعضها ببعض

متفاضلا

وان تداخن بالسكوت فاعرف \* انك من الشركاء تقتف  
 وجاز به كذلك الشراء \* منه اذ لم يظهر الرباه

مانسه قال القباب وأما جواز الشراء منه بعد ذلك فان في ذلك تفصيلا وحاصله مهما كان جميع كسبه انما هو من الربا وما لا يحل  
 أو كان له كسب الآن ما عليه من الربا والتباعات قد استغرق ما في يده فان في المذهب في ذلك أربعة أقوال أشهرها المنع من  
 معاملته والثاني جوازه معاملته بالقيمة والثالث ان مبايعته في ذلك المال لا تجوز فان اشترى سلعة جازا أن تشتري منه وتقبل منه هبة  
 الرابع جوازه بانه وباعا نه جلة وان كان الغالب على ماله الحرام فمخع الاحصاء من معاملته وقبول هبته وقبض الدين منه قبل  
 على وجه الكراهة وهو مذهب ابن القاسم وقال أصبغ حرام ثم ذكر فيمن غالب ماله الحلال مثل ما تقدم عن ابن شاس ثم قال هذا  
 نقل ابن رشد ونقل ابن نونس عن مالك فيمن يده مال حرام وحلال فان كان الحرام يسيرا في كثرة حلاله فلا بأس به أى بمعاملته  
 وان كان الحرام كثيرا فلا تنبغي معاملته ولا يعمل من يعمل بالربا من المسلمين والذي عند الغزالي انه اذا كان أكثر ماله حراما  
 فمعاملته قبل الجنت والسؤال لا تجوز وان كان الاكثر حلالا فيستوقف في حليته أو كراهته اذا كان ماله كثيرا وان كان قليلا  
 والحرام باق فالراجح عنده المنع من معاملته على وجه التحريم وهذا كله في غير العين المغضوبة وأما عين المغضوب فلا تحل اجماعا  
 اه من القباب قوله وان تداخن الخ أى وان تداخن أيها الحاضر لفعل المنكر والعالم به فاعل المنكر أو فاعله أو الساكت  
 عنه فاعلم أنك من الشركاء أى من شركاء فاعل المنكر في الاثم ومن شركائه في سقوط العدة ومن شركائه في الظلم والقسق  
 ومن شركائه في الجمع والاجتماع في حرب أهل الطغيان تحت أعلام العين الشيطان وقوله تقتف أى تتبعه في الفسق وتقتف  
 الشيطان الراضى بفعل المنكر اه وقال المصنف في جامعهم ولا تجوز معاملته من كان غالب ماله الحرام ولا استقرضه ولا قبض  
 الدين منه ولا قبول هديته وهبته وأكل طعامه وهل على الكراهة أو التحريم تأويلان الأول ان يتناع سلعة حلالا فلا بأس أن

يتباع منه وان تقبل هديته ان علم انه قدتي بدمه ما في جماعه من التبايع لان كان كله اراما الآن يوجب له أو يترك الآن يستغفر ذمته فيمنع على الصحيح كهبه العمل اه وفي باب الشهادة من ق قال ابن حبيب وكذلك هؤلاء الامال ما اشتره في الاسواق فاهدوه لرجل طاب الله هدي له قال ابن رشد ووجهه ان الحرام ترتب في ذمة البائع والمهدي فهو المواخذبه والمسؤل عنه اه وفي نظم أبي سالم العياشي لسوء ابن جماعة

ومن تشاهد منه يعاقسا \* فازجره ان قدرت وامض راشدا  
وجائز لك الشراء من بعد ذلك \* منه بتفصيل مقرهناك  
ان كان كل ماله محرما \* فاشهر الاقوال منع فاعلم  
وان يك الحرام غالبا فقبل \* يكره أو يمنع وهو لقليل  
وان يك الحلال غالبا فقد \* أجاز ابن قاسم فيعتد

والفقيه السكوري كما في وصلة الزنكي

معاملة الانسان من جل ماله \* حلال حلال ليس فيه ما تم  
وقال ابن وهب بالكراهة وانع \* لاصبح محتاطا لاجل المحارم  
وان كان جل المال فاعلم محرما \* فنع وان يكره فقول ابن قاسم  
وان لم يكن في المال حل فانه \* حرام على ما قاله كل حازم  
وسوءه الزهري وابن مزنيهم \* فكل واتفع لا تخش لومة لائم  
وقيل استنج ما يل بالارث والعطا \* وما ابتاعه فافهم وبالعقل زاحم ٩٧

وقيل مباح ان تعامل بقمية

بغير محاباة على رأى عالم  
حتى ذا الذي قلنا وأحكم شرطه  
سليل ابن رشد والعلا والمكارم  
وهذا الخلاف كله عن جمعهم \*

متفاضلا حين كان يتعامل بها فاتفقوا في هذا فاتفقوا في كالعروض اه منه بلقطه وفي الارشاد ما نفعه والمنصوص كراهة التفاضل والنساق في الفايوس اه منه بلقطه فالخلاف فيها قوي جدا فعلى هذا ما جرت عادة كثير من الناس به اليوم من بيعها باحد

(١٣) رهوني (خامس) وذيله غ بقوله

اذا كان ذو الغصوب ليس بقائم  
اه \* (تمه) \* قال في المباحث الاصلية  
الايسر اقدر ما تسرا \* اذا الحلال المحض قد تعذرا  
وجنبوا طعام أهل الظلم \* والبغى والفساد خوف الاثم  
قال الشيخ زروق في شرحه يعني بالحلال المحض الخالص الذي لا شوب فيه ولا شبهة اختلاف فاما ما يجري على اختلاف العلماء والراجح والمرجوح فهو موجود ثم قال وكثيرا ما يجري على السنة المتدينين أن الحلال ضالة مفقودة وهو أمر يجعلونه عكازا للاسترسال وأخذ كل ما والا هم بل الحلال موجود في كل زمان والالما كلفنا طلبه ولا نقطع أولياء الله سبحانه لانه قومهم وذلك باطل وقد كان شيخنا ابو عبد الله القوري يقول في ذلك قولاً بليغاً من يده شيء لا يعرف فيه دخلا بالاصالة ولا معاملته فبيحة مقصودة فن أن يحرم ماله وما غلب على الناس من الجهل ورقة الديانة لا يحرم ما بأيديهم لان الانسان لا يحاطب الاجافي علمه لا بما في علم الله تعالى قال وقد أهمل الناس في هذه الازمنة باب الحلال والحرام لاسيما في البلاد المشرقية فلكل الفقير من ذلك على بال ومن يعصب العلم لا يضل ولا يضيق عليه الواسع بل لا يزال في فسحة ما لم يتقن قال وأشار ابن الفا كهاني الى أنه ينبغي عدم التعرض للبحث في هذه الازمنة والوقوف مع ظاهرا الاحوال لان البحث لا يجب حيث لا علامة وأكثر العلماء على أن الحلال ما جهل أصله والجد لله الذي جعل في الامر سعة ثم قال ومحل قوله وجنبوا الخ ما لم تكن ضرورة أو تلجى حاجة فالمر فقيهه نفسه بعد الفقه وقد حدثنا شيخنا أبو عبد الله القوري رضى الله عنه بما بلغه أن السلطان أبا الحسن صنع طعاما لجماعة من أهل الخيرة في وقته ودعاهم له فكان منهم من أكل ولم يتوقف ومنهم من استظهر بالصوم ومنهم من أخرج خبزاه وأتدب بإدام الملك ومنهم من أكل وقل ومنهم من قال اني

صائم ولكن هاتوا طعام الامر على وجه البركة فسا لهم شيخهم عن ذلك فقال الاول طعام مستهلك ترتب القيمة في ذمة مستهلكه  
 قال له التصرف فيه وقد امكنني منه عن طيب نفس فباي وجه اتركه وقال الثاني تجنبت محل الشبهة بجميع أوجهه وقال  
 الثالث علمت على القول بباحة الغلة للغائب وقال الرابع هو مال مجهول الارباب يجب فيه التصديق بالقيمة فكنت تأخذون قدر  
 وقال الخامس طعام مستحق للمساكين قدرت على استخلاص بعضه فاستخلصت ما قدرت عليه وخرجت به لاربابه وعكاذ كرهته  
 انه غسل مزوده مما تعلق به من الادماء وشق عليه اخراج ما تعلق به من الزعفران فارسلها مع النهر اغلغلة الحبال عليه في كراهيتها  
 ومن هذا المعنى ما ذكر ان ابن عباد رحمه الله تعالى اعطاه السلطان كسوة واعطى الشيخ الرجاسي كسوة واعلمها بانه علمها من  
 الجزية ونحوها فقبلها ابن عباد ورد بها الرجاسي رضى الله عنهما فقبل بعض أهل الوقت عن له بصيرة فقال الورع مستحب  
 باجماع وجبر قلب الملك واجب باجماع وأنتم تزرون من وافق الصواب المتعلق بالواجب أو بالمستحب ثم قال أرايتم لو أحرزناه ماردم  
 جاءه الامر من أمور المسلمين فذبره على خلاف الصواب فذلك في ذمة من يكون هذا ما وقع في الظاهر ولما بعث له بدواء مسك له له  
 كانت به صبه في المراض ولم ينتفع به فاعرف (٩٨) لهذه الجلة حقها وانظر تدقيق النظر فلرأفة كالأخذوا قات الأخذ

التقديري الى أجل اذا تصرف فيها المتباعد وقتها فالحال الاجل امتنع من دفع الثمن لم  
 يكن له سبيل الى ذلك ويجبر على دفع الثمن أحب أم كرهه (تنبيه) «أجاب أبو الحسن عن  
 مسئلة الزهون بأنه لا دليل فيسأل على أنها كالمين لأن كل ما يعرف بعينه لا بد فيه من الطبع  
 كالمين وكذلك أجب عن مسئلة العارية وأجاب عن مسئلة الزكاة بقوله لان النصاب  
 فيها غير معلوم فلذلك جعلها كالعرض اه منه بلفظه قلت أما جوابه عما في الرهن  
 والعارية فواضح وأما جوابه عما في الزكاة فبغير نظر اذ لو كانت العلة تاما كرمو حجت  
 زكاتها على المحتكر لان القيمة فيها على تعاليفه انما هي ليتوصل بها الى معرفة النصاب لا غير  
 وهو خلاف نص المدونة فتأمل والله أعلم (وحرر من نقد وطعام زكاة بغيره ونساء) قول ز  
 وعن الثاني بان قوله الا في عا طفا على ما يجوز وقضاء قرض مساو وفضل صفة الخسكت  
 عنه نو ومب وقال شيخنا ج فيه نظر اذ القرض ليس كالمبادلة في جميع الاحكام  
 ألا ترى انه اذا حل الاجل يجوز القضاء باقل اه قلت والجواب الحق أن قول المصنف  
 في المبادلة والاجود أنقص الخصر صريح في جواز مبادلة الجيد بالردى ان لم يدر الفضل من  
 الجاهلين والله أعلم وقول ز وأجاب البساطي عن الثالث بان كلام المصنف كالترجمة  
 لمابعد لان قوله لا يدرنا الخ قال شيخنا ج هذا الجواب لا يندفع به السؤال اه

لا تحصى والورع من ورعه الله  
 وانما بورعه اذا علم صدقه في ورعه  
 فها صدق أحد في شيء الا عين عليه  
 وبالله التوفيق اه وقال في شرح  
 الارشاد في الحكمة الاولى دعا  
 أبو الحسن المري فقهاء وقته الى  
 وليمة وكانوا أهل علم ودين يعني  
 كسيدى أبى الربيع سليمان بن عمر  
 صاحب التقييد على الرسالة  
 وسيدى ابن عباد ثم قال فسألهم  
 الشيخ وأظنه بأبى ابراهيم الاعرج  
 عن ذلك ثم قال وقال الثاني طعام  
 شبهة تستر منه بالصوم كما ورد  
 وقال الثالث اعتمدت القول بان  
 الغلات للغائب اذا خرج بالضممان

وقال الرابع كنت آكل مقدار ما أتصدق به لانه مجهول الارباب والمباشر كالغائب ثم قال والخامس وما  
 أولى بالصواب لجمعه بين القمور والورع وما فعله الاول يعنى من شمره لا كل بكه وهو صريح الثقة وليا به وبالجملة فالانسان فقيه نفسه  
 بعد التوفيق في موافق الاشتباه ومن لم تمكن له بصيرة فعليه بالتحفظ ما أمكن وقد جزم بعض العلماء بتصريم أموال الغلبة وأتركه  
 عز الدين بن عبد السلام قائلاً لعله الورع على ذلك ولو تورع في دين الله أن يقول فيه غير ما هو حكم الله كان خيرا اه ونقل  
 عياض عن زيادة الله عامل افرقية انه أجاز العلماء فنهى من قبل ومنهم من رد فاستنقص زيادة الله كل من قبل فبلغ ذلك أسدين  
 القرات وكان من قبل فقال لعله نعماً وصلنا بعض حقنا والله حسيبه فيما هو بحسبكم عنا اه وسئل ابن القاسم عن جواز  
 الخلفاء فقال حرام فقيل له ان أشهب يأخذها فقال كن كاشهب وخذها اه وسأني أن قول المصنف في قواعد الشهادة ولان  
 أخذ من العمال أو أكل عندهم مقيد بن لاحقه في بيت المال والله الموفق بمنه وقول ز وعن الثاني بان قوله الا في الخ فيه  
 نظر اذ القرض ليس كالمبادلة في جميع الاحكام ألا ترى انه اذا حل الاجل يجوز القضاء باقل والجواب الحق أن قول المصنف  
 في المبادلة والاجود أنقص الخ صريح في جواز مبادلة الجيد بالردى ان لم يدر الفضل من الجاهلين والله أعلم وقول ز بان كلام  
 المصنف كالترجمة الخ هذا لا يندفع به السؤال

لان قول المصنف لا دينار الخ بعد تسليم أن قوله بانفضل شامل لما اتحد (٩٩) جنسه ولما تعدل لا يشهد قصر الحرمة على

متحدى الجنس اذ ليس في عبارته ما يفيد الحصر فتأمله وقول ز أو ان هذا يحمل الخ صحيح بالنسبة للطعام فقط وأما العين فنقول المصنف بعد وان رضى بالحضرة الخ يدل على جواز التفاضل في الجنسين فتأمله (ومؤخر ولو قسريا) أى ولو كان التأخير من أحدهما قسريا هذا محل الخلاف وأما ان كان منهما ما نعا فحل وفاق خلاف ما يقتضيه ز انظر الاصل (أو غلبة) قول ز فيمضى فيما وقع فيه التنازع يعنى اتفاقا كما يدل عليه قوله واختلف في مضى الخ انظر الاصل قلت فرع اذا وقع النقابض في الصرف ثم أودع احدهما ما قبضه عند الآخر لم يجز قاله في رسم شئ من سماع ابن القاسم ابن رشد انما لم يجز لانه آلى الى الصرف المؤخر فانه على القصد لذلك وفرق اللغوي بين ما يعرف بعينه فيجوز وما لا فلا وعليه جرى في الشامل انظر ح وفي نظم أبي زيد

اذا اشترى منه بقرط طعام ورده قارطاً بذلك المقام وذلك الطعام ليس يعرف بعينه ولا بشئ يوصف كالزيت والطفل مع الحناء من بعد وزن ذلك في الاناء لم يجز أن يتركه لديه حتى يبي بعد ذلك لو كان يعرف بعينه المبيع لحاز ذلك ولا يمنع

وما قاله رضى الله عنه ظاهر لان قول المصنف لا دينار بعد تسليم أن قوله بانفضل شامل لما اتحد جنسه ولما تعدل لا يفيد قصر الحرمة على متحدى الجنس اذ ليس في عبارته تلك ما يفيد الحصر فتأمله وقول ز وأجاب الشيخ أحمد بان الحرمة في الجله أو ان هذا يحمل وبأن تفصيله في باب الرويات قال شيخنا ج هذا صحيح بالنسبة للطعام فقط وهو ظاهر لان المصنف انما تعرض في باب الرويات للتفصيل في الطعام دون العين قلت فالجواب عن الطعام ما ذكره أحد وعن العين أن قول المصنف بعد هذا وان رضى بالحضرة ينقص وزن الخ دليل على جواز التفاضل في الجنسين فتأمله (ومؤخر ولو قسريا) قول ز ولو كان التأخير منهما أى من أحدهما الخ يقتضى أن مقابل لوفى الصورتين معا وهو خلاف ما صرح به ابن ناجي في شرح المدونة عند قوله ما من لقي رجلا معه دراهم فواجه عليها ثم مضى معه الى الصيارفة ليتناقدا لم يجز اه ونهه أراد بقوله فواجه عليها أى عقده مع الصرف فقط ثم مضى الى الصيارفة فتناقدا معا فتبطله التفرقة اجماعا صرح به المازري ففرق بين التفرقة قبل أخذ العوضين أو بعد حصول أحدهما فالاول تبطله التفرقة اجماعا والثاني فيه قول بان اعتبار المتفرقة القرينة لنقل ابن شاس وابن الحاجب اه منه بلفظه \* (تنبيه) قال ابن عرفة ما نصه وصله قبض عوضه بعقده حسا وأحكما واجب وفي كونه وهو التنازع ركنا وشروطا والتأخير مانعا ولو عقد عليه ولم يفعل نظر الاول أقرب لتوقف ما يهتبه عليه غير خارج عنها وصرح المازري وغيره بأنه شرط وقاله ابن محرز ثم قبل قول ابن القصار وهو غير شرط في حتمه والتفريق يبيطه ونعاه موقوف عليه كالشكاح يلزم بالعقد وتبطله الردة وقول المازري قال ابن القصار من شرط صحة الصرف ونعاه القبض والتفريق قبله الخ فنقل ابن محرز عنه متضاف وعلى كونه شرطاً قبل المازري قول ابن محرز ولو وزن الصرف الدينار فضاء كان من ربه اهدم انبرام العقد لجواز التأخير قلت وعلى نقل ابن محرز عن ابن القصار يضمنه مناعه لان الاصل عدم المانع اه منه بلفظه (أو غلبة) قول ز فيمضى فيما وقع فيه التنازع واختلف في مضى ما وقع فيه التأخير الخ ظاهره أن مضى ما وقع فيه القبض متفق عليه وصرح بذلك ابن هرون ونهه فهذا يعنى فيما وقع فيه التنازع بانفاق واختلف فيما وقع فيه التأخير على قولين قال ابن القاسم ويقسم وينقض صرف ديناران كان النقص قدره فاقبل كأن تقدم وقيل يجوز له الرجوع على مذهب من يجزى البديل في الصرف اه منه بلفظه يمكن في تبصرة اللغوي ما نصه ويختلف اذا غلبا على المناجزة في بعض الصرف هل ينقض جميع الصرف أو ما قابل ما غلبا عليه اه منها بلفظه (أو عقد و وكل في القبض) قول ز الا أن يقبض او كليل بحضرة موكلة فيجوز على الراجح مذهب ابن رشد في المقدمات وابن هرون في اختصار المتطية وقال ابن بشير يكره وقول ميب مع أن ذلك منصوص عليه بالجواز الخ يقتضى أن ابن رشد جزم في الرسم المذكور بالجواز والذى في ح عنه هو مانعه ولو اشترى السلعة بدينار لم يجب عليه أن يعلم رب الدينار بذلك ودخله الاختلاف

ومثله الطعام أيضا بالطعام \* يمنع ذلك ولا فيه كلام (أو عقد و وكل الخ) قول ز فيجوز على الراجح بالجواز حينئذ جزم ابن رشد وابن هرون وقول ميب منصوص عليه بالجواز الخ

يعنى على الرابع كما يفيد عزوان  
 عرفة فأنظره وانظر ق عند قوله  
 وجازت مبادلة الخ والافقد قال ابن  
 رشد وفي فساد الصرف بالخيار الذى  
 يوجب الحكم دون أن ينعقد عليه  
 قولان اه وقد اقتصر ابن جماعة  
 في مسئلة ز على أنها حرام انظر  
 الاصل \* (تنبيه) \* حكى ابن رشد  
 الاجماع على منع الخيار الشرطى في  
 الصرف وتعقب عليه بحكاية غيره  
 الخلاف انظر ح وقد قال اللغوى  
 روى ابن شعبان جواز ابن ناجى  
 وعليه العمل اليوم في الصاغة اه  
 وقال ابن يونس وأما من اشترى  
 سوارى ذهب بدرهم على أن يريهما  
 أهله فان رضوهما رجع فاستوجبهما  
 والاردهما فقد خففه مالك وكرهه ابن  
 المواز والكراهية من قول مالك  
 أحب البنا الآن بأخذهما على غير  
 ايجاب ولا أن يشترى ما انتهى (أو)  
 غاب نقد الخ) قلت قول ز وعطف  
 على مدخول الواح أى ما قبل المبالغة  
 اذا كان التأخير مع حضور التقدين  
 وقت العقد بل ولو غاب الخ أى فلا  
 تكون غيبة النقد عذرا مبيحا  
 للتأخير فتأمل والله أعلم وقول  
 م وبالحاصل الى قوله وان لم يطل  
 ففيه اختلاف زاد تو عن ابن  
 عبد السلام ومحل اختلافهما اذا  
 لم يدخل على ذلك اه وقول ز لم  
 يفسد مع الكراهة الخ صحيح خلافا  
 لمب وأما قولها جاز ولم يجزه  
 أشهب فعنه مضى بدليل كراهتها  
 مسئلة حل الصرة والتأوت فتأمل  
 وانظر الاصل (أو بمواعدة) قول ز  
 ز أى يجعلها عقد الخ قال ج

المذكور اه منه وأشار بذلك الى قوله قال ابن رشد في رسم تأخير صلاة العشاء من كتاب  
 البضائع والى كالات وفي فساد الصرف بالخيار الذى يوجب الحكم دون أن ينعقد عليه  
 قولان اه منه بلفظه وكلام ابن عرفة يقتضى بعزوه وأن الرابع من القولين الجواز  
 فأنظره وانظر ق عند قوله وجازت مبادلة القابل الخ وقد اقتصر ابن جماعة في مسئلة ز  
 على أنها حرام كما قاله شيخنا ج والله أعلم \* (تنبيه) \* حكى ابن رشد الاجماع على  
 منع الخيار الشرطى في الصرف وتعقب عليه بحكاية غيره الخلاف انظر ح وقال ابن  
 ناجى في شرح المدونة مانصه وأما الخيار الشرطى فقال في المدونة في كتاب الخيار لا يجوز  
 وزعم ابن رشد في المقدمات أنه متفق عليه وهو قصور لقول اللغوى روى ابن شعبان  
 جوازه وعليه العمل اليوم في الصاغة اه منه بلفظه وقوله اللغوى زوى ابن شعبان  
 جوازه هي عبارة ابن عرفة وزاد متصلا به مانصه المازى روى ابن شعبان القولين  
 والمشهور والمنع عياض في الموازية ما يشير الى الخلاف وهو نص الزاهى اه منه  
 بلفظه وهو يوهى أن اللغوى لم ينقل عن الزاهى الاجواز وليس كذلك ونص اللغوى  
 واختلف أيضا في الخيار في الصرف فقال مالك هو فاسد وقال في كتاب محمد في رجل اشترى  
 سوارى ذهب بمائة درهم على أن يذهب بهما الى أهله فان رضوهما رجع فاستوجبهما قال  
 أرجو أن يكون خفية قال محمد وغيره ذمان قول مالك أحب البنا الى الزاهى عن مالك  
 في الخيار في الصرف قولان الجواز والمنع اه منه بلفظه وانظر قول عياض في الموازية  
 ما يشير الى الخلاف مع نقل اللغوى عنها فانه صريح في الخلاف ونصوه لانيونس ونصه  
 وأما من اشترى سوارى ذهب بدرهم على أن يريهما أهله فان رضوهما رجع اليهم  
 فاستوجبهما والاردهما فقد خففه مالك وكرهه ابن المواز والكراهية من قول مالك  
 أحب البنا الآن بأخذهما على غير ايجاب ولا أن يشترى ما انتهى (أو غاب  
 نقد الخ) قلت قول م وبالحاصل الى قوله وان لم يطل ففيه اختلاف زاد تو عن ابن  
 عبد السلام ومحل اختلافهما اذا لم يدخل على ذلك اه وقول ز لم يفسد مع الكراهة الخ صحيح خلافا  
 لمب وأما قولها جاز ولم يجزه أشهب فعنه مضى بدليل كراهتها  
 مسئلة حل الصرة والتأوت فتأمل وانظر الاصل (أو بمواعدة) قول ز  
 ز أى يجعلها عقد الخ قال ج



المواعدة على حقيقة تناول لكن الصحيح من جهة النظر الجواز وانظر المتجور على المنهج اه  
من خطه بلانظه وماله ظاهر غاية والنصوص بذلك صريحة ويشهد لقوله ولكن  
الصحيح الخ كلام ابن عرفة فانه لما نقل أثناء كلامه على يسع الطعام قبل قبضه قول اللخمي  
المواعدة فيه كالمواعدة على الصرف قال مانصه وليس كما قال والفرق أنها في الصرف  
انما يتقبل فيها وجود عقد فيه تأخير وهي في الطعام قبل قبضه كالمواعدة على التسليم في  
العقد وانما منعتم في مالان انبرام العقد محرم فيما جعلت المواعدة حر بماله وليس  
انبرام العقد في الصرف محرما فيجعل المواعدة حر بماله وقد ذكر هذا الفرق لمن يهتم بالحق  
فلم يفهمه وهو ظاهر اه منه بلانظه (ولوسك) قول مب عن ح لوجه لهذه  
المبالغة الخ قلت كلام ابن عرفة يفيد أن الخلاف في المصوغ ليس بمخصوص وانما هو  
الزام وتخريج ونصه والرهن المسكوك في جواز صرفه غائبا ثالثا ذكر اللخمي عن  
أشهب وابن القاسم ورؤية محمد بن كره اللخمي في الرهن المسكوك وتوجيهه قول  
أشهب لانهم مقبوضه وهي على أصله في ضمانه ولو قامت بينة بضاعتها بوجوب كون  
المصوغ كذلك ثم ذكر عن اللخمي الاقوال الثلاثة في الوديعة ثم قال عن المازري  
مانصه ما خرجنا عليه الخلاف بوجوب التسوية في المسكوك والمصوغ اه منه بلانظه  
(ومعصوبان صبيغ) قول ز وهذا واضح في المسكوك بناء على أن الدنانير والدرهم  
لا تعين الخ هذا التعليل للباسي قال ابن الحاجب ورده ابن بشير بأن المشهورتين  
وبالاتفاق في ذوى الشبهات اه ضيق ورد ابن بشير كلام الباسي بوجهين أحدهما  
أن الدرهم والدنانير في الصرف تعين على المنهم ورفكيف ينبغي المشهور على الشاذ  
والثاني أنهم اتفقوا على أنها تعين بالنسبة إلى من كان ماله حراما أو كان في ماله شبهة ثم  
قال وانظر هذا الاتفاق الذي حكاه المصنف مع قول ابن الجلاب ومن غصب دراهم  
فوجد هاربا بعينها أو أدا أخذها أو أباي الغاصب أن يردّها أو أدا رده مثلها فذلك للغاصب  
دون ربا قاله ابن القاسم ثم قال ابن الحاجب مانصه وعلمه بأن الأصل تعلّقها بالذمة  
ولا تعرف بعينها ضيق لما ردا بن بشير بوجوب جبه الباسي ذكره بوجوب جبه حاصله أنا وان قلنا  
انها تعين فهي مضمونة بوضع اليد عليها ولا تعرف بعينها وإذا كانت مضمونة ولا  
تعرف بعينها شابهت الدين والمنهم ورجوا صرفه ولا يريد ابن بشير أن كل واحد منهما  
أله مستقلة والازم جواز صرف المصوغ لتعلقه بالذمة بوضع اليد اه منه بلانظه  
(كبدلة ربوبين) قول مب عن طي انما فرضه في المدونة في الطعام وكذا القاسبي  
وأبو محمد وابن يونس الخ سلم قوله ان ابن يونس انما فرضه في الطعام وهو خلاف صريح  
مافي عن ابن يونس وكان طي اعتر بسلام ابن يونس في الصرف فانه قال فيه  
مانصه ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في تبادل الطعامين اه منه مع أن ابن يونس  
قال في ترجمة موضع القضاء في السلم الخ من كتاب السلم الثاني مانصه قال مالك  
وسحنون لا يجوز التصديق في تبادل الطعامين أو الذهبين أو الفضتين ولا في الصرف  
والعلة ما ذكره ابن حبيب انهم لم يتناجزوا لانه يحتجز ذلك بعد التفرق اه منه بلانظه

المواعدة على حقيقة تناول لكن الصحيح  
من جهة النظر الجواز وانظر المتجور  
على المنهج اه وهو ظاهر غاية  
والنصوص بذلك صريحة ويشهد  
لقوله ولكن الصحيح الخ كلام ابن  
عرفة انظر نصه في الأصل والله أعلم  
(ولوسك) قول مب عن ح  
وليس كذلك الخ بل كلام ابن عرفة  
يفيد أن الخلاف في المصوغ ليس  
بمخصوص وانما هو الزام وتخريج  
انظر نصه في الأصل (ومعصوبان  
صبيغ) قول ز بناء على أن الدنانير  
والدرهم لا تعين الخ هذا التعليل  
للباسي قال ابن الحاجب ورده ابن  
بشير بأن المشهورتين وبالاتفاق  
في ذوى الشبهات وعلمه بأن الأصل  
تعلقها بالذمة ولا تعرف بعينها أي  
فقد شابهت الدين انظر ضيق أو  
الأصل (كبدلة ربوبين ومقرض)  
قلت مانظله مب هنا عن طي  
صحيح يشهد له مانظله هو في  
نفسه عن ابن يونس انظره

(وبيع وصرف) ابن عرفة الصرف والبيع في جوارزه ومنعه ثالثا بقيد التبعية  
 لا شبه مع النعمى عن رواية محمد جواز بيع مائة ثوب كل ثوب بدينار الا ان نقد درهم  
 وسما عيسى رواية ابن القاسم لا يجوز صرف وبيع ولا نكاح وبيع والمشهور ثم  
 قال ففي تبعية الصرف بكونه أقل من دينار أو ديناراً فأقل المشهور وقول الصقلي عن غير  
 واحد من أصحابنا عن ابن حبيب اه محل الحاجة منه بلفظه وبثامله يظهر لك ما في  
 نقل في عنه لانه نقله بالمعنى وزاد فيه ما زيادته مضره من قوله بقيد التبعية في الدينار  
 الواحد فالصواب اسقاط قوله في الدينار الواحد تأمله (الا أن يكون الجميع دينارا) قول  
 ز كان الصرف تابعا ومتبوعا الخ هذا هو الرابع وقد حصل ابن عرفة في المسئلة خمسة  
 أقوال وعزاه الذي اقتصر عليه ز لغير واحد عن ابن حبيب مع الباقي عن المدونة  
 وتبعه ابن ناجي في شرح المدونة وزاد مع الباقي ابن بشير ونصه ولا يشترط كون  
 الصرف تبعا للبيع ولا بالعكس قاله ابن حبيب وعزاه الباقي وابن بشير للمدونة اه محل  
 الحاجة منه بلفظه (أو يجمعا فيه) قول ز ولا فرق على المشهور بين تبعية البيع  
 للصرف أو متبوعيته قال ابن عرفة ما نصه وفي قصر الجواز على تبعية الصرف وعمومه  
 فيه وفي تبعية البيع له نقلا الصقلي عن ظاهر قول ابن حبيب والعرف اه منه بلفظه  
 وقول ز خلافا للسيوري ان كلا يعطى حكمه الخ اعترض المازري قول السيوري ورد  
 ابن عرفة اعراضه ونصه وعنه فله المازري بأن التحريم يغلب على التحليل المقارن له في  
 عقد ورد بان ذلك فيما ثبت حرمة والبيع مع الصرف ليس حراما وان أراد بالحرمة تأخير  
 البيع فهو صادرة للحق لزوم قول السيوري ان كان الصرف تابعا ومعروف المذهب  
 في عكسه للفوق حكم التابع المنافي لحكم متبوعه اه منه بلفظه قلت قوله ويرد الخ  
 فسه فظهر وليس مراد الامام المازري بالتحريم والتحليل واحدا مما ذكره بل مراده  
 بالتحريم تحريم تأخير الذهب والفضة أو أحدهما بقطع النظر عما قارنهما وبالتحليل  
 تحليل تأخير السلعة بقطع النظر عما قارنهما فاذا نظرنا اليهما مجتمعين وتأخر الجميع فلا  
 اشكال في الحرمة والسيوري يرى نفسه يقول بذلك واذا تأخرت السلعة حرم الحرمة تأخير  
 ما قارنهما وهذا مراد المازري بقوله ان التحريم يغلب على التحليل المقارن له وقول ابن عرفة  
 للفوق حكم التابع الخ يقتضي أن ذلك مطرد وليس كذلك لحرمة بيع ألف ثوب وعشر  
 أوقية خرفي عقدة واحدة ولا تبعية الاقل لالا كتر حيث يحكمهم باحدهما اذا وجبت  
 تشديدا أما اذا اوجبت تخفيفا فلا كما يعلم مما تقدم في الزكاة من قوله وان اجتمع ادارة  
 واحتمكار الخ وقول ز وقد زادت في المحل لانه لا يخرج عن المصدر الخ فيه فظهر بطلان  
 هو كلام محتمل يظهر بأدنى تأمل اذ لا مصدر أصلا ما في قوله الا أن يكون الجميع فليس لفظ  
 جميع مصدر وأما في قوله أو يجمعا فلا معنى له أصلا \* (مسئلة) \* فقال ابن عرفة  
 ما نصه وفي منع طعام بطعام من غير جنسه مع عرض وجواز بقيد التبعية قول بعض  
 شيوخنا وغيرهم مفرقا الاول بينه وبين الصرف يسر قسم الطعام دون الدينار ثم قال  
 قلت الظاهر جواز مدون قيد التبعية لظاهر قول ابن القاسم في سلمها الاول اذا بيع طعام

(وبيع وصرف) قلت وأول  
 بيع وبطلان الآن يكون الجميع  
 درهما كما يأتي في قوله وبخلاف  
 درهم الخ ابن عرفة الصرف  
 والبيع في جوارزه ومنعه ثالثا بقيد  
 التبعية ثم عزاه الثالث للمشهور  
 وانظر كلامه في الاصل (الا  
 أن يكون الجميع الخ) ابن عرفة  
 وفي منع طعام بطعام من غير جنسه  
 مع عرض وجواز بقيد التبعية  
 قولان ثم قال والظاهر جواز مدون  
 قيد التبعية لظاهر قول ابن القاسم  
 في سلمها الاول اذا بيع طعام بطعام  
 فكل شيء ضم مع أحد الصنفين  
 أو مدهم في صفة فلم يصلح تأخير  
 اه وما استظهره عزاه القاب  
 لظاهر المدونة انظر الاصل وقول  
 ز كان الصرف تابعا أو متبوعا الخ  
 هذا هو الرابع من أقوال خمسة  
 ذكرها ابن عرفة وقول ز خلافا  
 لقول السيوري الخ اعترض  
 المازري قول السيوري ورد  
 اعترضه ابن عرفة وبجته هوى  
 مع ابن عرفة انظره والله أعلم وقول  
 ز وقد زادت الخ فيه فظهر بطلان  
 وقول مب عن الشيخ ميارة  
 قرض الخ يجب قراءته بغير تنوين  
 للوزن والمصرف قد لا ينصرف

بطعام فكل شيء ضم مع أحد الصنفين أو معهما في صفقة لم يصلح تأخيرها وأقوله في قسمها  
أصل قول مالك جواز بيع النخل مع ما فيها من رطب أو تمر بطعام أن جديما في النخل وتنايبضا  
قبل التفرق ولا بدارض بقوله في أكرية الدور كره مالك شراء نخجر فيها تمر بطعام فقد لا  
الغمي قيدها بعد الحد قال لان ابن القاسم قال فيها الحاشية وان كانت يابسة والحد على  
المشتري جاز اه منه بلفظه ونقله غ في تكمله وقال عقبه ما نصه وفي مسائل  
ابن جماعة عن بعض من لقيناه أنه لا يجوز ذلك حتى يكون أحدهما متعلا لا آخر قال  
القباب وظاهر المدونة الجواز بغير شرط فانه أجاز بيع طعام وثوب بطعام وبه ابن الكاتب  
على اعتراضه بانه كالبيع والصرف وحكي المازري عن بعض الشياخ حمل مسئلة المدونة  
على ما اذا كان ماع الطعام من عرض يسيرا اه منه بلفظه وقول من عن الشيخ  
مبارة قراض قرض الخ يجب أن يقرأ قرض بغير تنوين للضرورة وقد قال ابن مالك  
والمصرف ولا ينصرف ولا يستقيم الوزن مع تنوينه \* (تبيينه) الاول لما ذكر في  
القصة منع اجتماع السنة التي في ق و ح عن المدونة مع البيع قال وأنشبه الجواز  
عنه ما مضى قال نو في شرحها ما نصه ومفادنا نظم أن خلافه جاري الجميع وصرح  
به ابنه وفي ح عن الغمي وقد اختلف في جميع ذلك اه منه بلفظه نقله وما نقله  
عن ح هو كذلك فيه وهو يقتضي أن الخلاف في اجتماع البيع والمساقاة منصوص  
وهو خلاف ما في ابن ناجي على المدونة ونصه وقد اختلف في جميعها الا ان اجتماع البيع  
والمساقاة خلاف فيهما فخرج خرجه الغمي على الخلاف في بيعت وخيار في عقدة  
واحدة اه منه بلفظه ونص الغمي وقد قدم في كتاب النكاح الثاني ذكر الاختلاف  
في النكاح والبيع وفي كتاب الجعل ذكر الاختلاف في البيع والجعل وفي كتاب البيعتين  
بالخيار الاختلاف في بيعت وخيار في عقد واحد يختلف في البيع والمساقاة  
على مثل ذلك اه منه بلفظه \* (الثاني) سألني بعض النقهاء القاديين من الجزائر  
عن اجتماع الهبة والبيع فبادرته بالحواب أن ذلك جائز فقال لي ان الشيخ عبد الباقي  
والشيخ ابراهيم يعني الشريحي قال انه ممنوع فاما الشيخ عبد الباقي فليس فيه الاقوله  
والهبة كالبيع اه فلا يفيد ما عراه ليل يفيد عند التأمل الصادق خلافه وأما الشيخ  
ابراهيم ففيه ما نصه وكذلك يمنع اجتماع البيع والهبة كما يفيد تعليل منع اجتماع  
البيع والسلف وهو الاخلال بالثمن لان الانتفاع به مجهول لا يدري قدر ما يقابل اه  
منه بلفظه وكلامه يفسد انه لم يقف فيما قاله على نص وانما اعتمد على القياس على  
ما ذكره وقياس غير صحيح لان شرط القرض مع البيع أو غيره ودأى سلف برفقه وليس  
في الهبة مع البيع مخطور وما قاله من المنع مردود نقلا ومعنى أمانت فلا نقول للغمي  
أجاز ابن القاسم سلم فسطاطين في فسطاطيتين مثلها احداهما مجمله والاخرى مؤجلة  
جعل المجمله في مقابلة المجمله والمؤجلة هبة اه ونقله ق قبيل قوله ومؤخرتها مسلما  
وفي المفيد انه كلامه على من باع دارا بالثقة عليه حياته ما نصه قال عبد الحق فيني  
عندي أن اتفق عليه مبر فان يرجع عليه بجميع ذلك لان الزائد على الثقة المتوسطة

وقول ز والهبة كالبيع أي فلا  
يجوز جمعها مع الصرف وأما مع  
البيع فيجوز وما في ختي من  
المنع مردود عقلا ونقلا انظر  
الاصل

اغياها وكهية من أجل البيع والهبة من أجل البيع جائزة فإذا انتقض البيع وجب الرجوع فيها وكذلك هنا اه منه بلفظه وأما معنى فإن الهبة للمقارنة للبيع انما هي مجرد تسمية فإذا قال شخص لا خراشيتى منك دارك بمائة على أن تهبنى فليك فعل فالدار والشوب مبيعان معا بمائة وإذا قال شخص لا خراشيتى دارى بمائة على أن تهبنى فليك فالدار مبيعة بالمائة والشوب والتسوية لا أثر له وكلام المدونة في مواضع شاذة لذلك منها قولها في كتاب القرو من قال اشيعك سكفى دارى سنة فذلك غلط في اللفظ وهو كراه صحيح اه ومنها قولها في كتاب الصرف ولو صرفت منه دينارا بدرهم على أن تأخذها منه سمنا أوز يتلقدها أو مؤجلا وعلى أن تنفها ثم تشتريها هذه السلعة فذلك جائز وإن ردت السلعة بعيب رجعت بدينارك لأن البيع انما وقع بالسلعة واللفظ لغو وإنما ينظر مالك إلى فعلهما لا إلى قولهما وليس هذان يبيعتان في سعة اه منها بلفظها ومنها قولها في نفسه أيضا ولا بأس أن يبيع الرجل الثوب بمجلا بدينار إلى شهر والدينار بكذا وكذا درهم إلى شهرين لأن البيع انما وقع بالدرهم ولا ينظر إلى قيم كلامهما إذا صح العمل بينهما كما لا ينظر إلى حسن كلامهما إذا قبح العمل بينهما اه إلى غير ذلك من النصوص الموافقة لهذه في المدونة وغيرها وبهذا تعلم أن ما بادرنابه من الجواب هو عين الحق والصواب ويكنى في رد ما قاله الشيخ إبراهيم كلام أهل المذهب على المجاب فانظر نصهم فيما يأتي آخر المحرر شاء الله والله الموفق (وسلعة بدينار لادرهمين) في كلام المصنف اشعار ما به لو كان المستثنى جزءا شاعه المكان الحكم خلاف ما ذكره وقد صرح بذلك في المدونة فقال فيها متصل بـ مثله المصنف ما نصه ولو ابتاعها بخمسة دنانير الأربعة أو سدسها جزئيا بربع أربعة وتأخير الدينار الباقي حتى يأتيك بخمس أو ربع وتدفع اليه الدينار وكذلك إن تأخرت الأربعة ودفع ديناراً وأخذ سدسه أو ربعه مكانه درهم فلا بأس به لأن الجزء من دينار لا يجوز في سائرهما اه منها بلفظها قال أبو الحسن بعد كلام ما نصه الشيخ فاتفق على ذلك أبو محمد والشمى أن البائع يخرج مع السلعة شيئا وإنما اختلافهما يقتضي به على المبتاع أو محمد بخمسة أسداس الدينار الشمى إذا أتى المبتاع بالدينار يقضى على البائع بان يكون شريكاً مع المبتاع ويصطرفانه الشيخ وقول هذين الشيخين خلاف ظاهر الكتاب لأن ظاهر الكتاب أن البائع يخرج مع السلعة ربع الدينار أو خمسة لقوله حتى يأتيك ربع أو خمس ولا يخلو ما أن يخرج ربع دينار ذهباً فيكون فيه التفاضل بين الذهبين أو يخرج ما يوجب الحكم وهو الدرهم فيكون كالدخول عليه فيكون كالمسئلة الأولى فتنتفع فتمين ما قال الشيخان وأن قوله يأتيك ربع أو خمس ليس على ظاهره وأن معناه حتى يصلحها في الدينار ويترضا عليه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي ما نصه ما ذكره هو المشهور وقيل لا يجوز لأنه غير حتى بين ما يعطيه لأن الدرهم تزيد وتقص في الصرف قاله مالك ثم رجع إلى ما فيها اه محل الحاجة منه بلفظه (بخلاف تأجيلهما) قول ز لأن السلعة لما عطلت الخ أشار إلى ما في ضيق وقد انفصله ح السؤال المختصر والجواب باللفظ فانظره ان شئت \* (تنبيه) \* ذكر ح في التنبيه

(الادرهمين) أو ما استثنى جزءا شاعه فقال في المدونة ولو ابتاعها بخمسة دنانير الأربعة أو سدسها جزئيا بربع أربعة وتأخير الدينار حتى يأتيك ربع أو سدس وتدفع اليه وكذلك إن تأخرت الأربعة ودفع ديناراً وأخذ سدسه أو ربعه مكانه درهم فلا بأس به اه وانظر الاصل (بخلاف تأجيلهما) وهل يجوز البديل إذا وجد بالدرهمين عيب قولان وفي كلام ابن رشد وابن عرفة ما يفيد ترجيح الجواز

الثالث قولين في جواز البذل اذا وجد بالدرهمين عيب فائلا مانصه ونقلهما للشمس  
وابن عرفة وقدّم ابن رشد في جماع ابن القاسم من كتاب الصرف اجازة البذل وفي كلام  
ابن رشد ميل لترجيحه اه **قلت** كلامه يوهّم أنه ليس في كلام ابن عرفة ما يفيد ترجيح  
الاجازة وليس كذلك ونصّه ولو وجد بالدرهمين عيبا في جواز البذل ونقض الجميع  
نقل للشمس مع الصقلي عن مالك ورواية ابن وهب وعزّ الباجي الاول لرواية ابن القاسم ولم  
يحك ابن محرّر غير الاول وعزاه لمحمد وزاد لان الصرف سبع ولو كثرت الدراهم اتقض في  
الجميع اه منه يلتزمه فتأمل (وفي أكثر كالببيع والصرف) قول ز ومنه فهم قوله  
بالمقاصة أنهم ان شرط انقيها منع مطلقا قال شيخنا ج غير ظاهر بل ان كانت الدراهم  
المستثناة صرف دينارفا أكثر منع لاجل اجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار  
والافلا منع اه وما قاله متعين وقول مب هذا التفصيل الذي نقل عن عجم  
وعن أحمد جميع الخ فيه نظر لانه يقتضي أن تفصل أحدهما في تفصيل عجم وليس  
كذلك لان أحدهما يتعرض لاشتراط عدم المقاصة كما فعل عجم ولان قول عجم اذا  
شرط ان في المقاصة يمنع مطلقا غير صحيح بل شرط عدم المقاصة كالسكون عنها الذي  
يفيده كلام ح وعزاه لابن رشد ثم قال ونقله في ضج ونص ضج وقد حقه في  
البيان تحقيقا شافيا فقال ان وقع البيع بينهما على أن يتقاضا من الدنانير ما جتمع من  
الدراهم المستثناة بسوم مبيها ولم يفضل من الدراهم شي بعد المقاصة مثل أن يبيع منه  
سنة عشر نوبيا لكل نوب دينار الادرهما على أن يحبس ستة عشر درهما دينار جاز كان  
البيع نقدا أو إلى أجل لان البيع حينئذ انما انعقد بخمسة عشر وكذلك ان فضل بعد  
المقاصة درهم أو درهمان لانه يجوز ان يبيع إلى أجل السلعة دينار الادرهما والا  
درهمين على أن يتجمل السلعة ويتأخر النقدا فان فضل بعد المحاسبة دراهم كثيرة  
فيجوز البيع ان كان نقدا ولا يجوز ان كان إلى أجل وان لم يقع بينهما على شرط في  
المحاسبة فيجوز ان كانت الدراهم المستثناة درهم والدرهمين نقدا أو إلى أجل ويجوز  
ان كانت كثيرة دون صرف دينار ان كان نقدا ولا يجوز إلى أجل فان كانت أكثر من  
صرف دينار فلا يجوز نقدا ولا إلى أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك ولا  
تنفع المحاسبة بعد البيع اذا لم يقع البيع بينهما على ذلك اه منه يلتزمه فتأمل تجده  
شاهدا لما قلناه \* (تنبيه) \* قول ابن رشد فان كانت أكثر من صرف دينار الخ كذا في  
ضج عنه وح وصوابه فان كانت صرف دينارفا أكثر ويدل عليه قوله قبل ويجوز ان  
كانت كثيرة دون صرف دينار تأمله والله أعلم (كزيتون وأجرته لمصرة) قول ز ان  
كان يوفيه من زيت ما يعصر مع جمع غيره الصواب حذف قوله مع جمع غيره لان تلك  
مسئلة أخرى غير مسئلة المصنف وستأتي له فلامعني لذكرها هنا تأمل وقول ز وأما دفع  
قمح لآخذ قدر ما يخرج منه دقيقا الخ اعترضه مب واعتراضه صواب وليست مسئلة  
ز هذه هي قول المصنف الآتي وجاز قمح بدقيق وهل ان وزنا كما يدرك بأدنى تأمل خلافا لمن

ز فالاصل المنع الخ قال القاب  
وأصل المذهب المنع للجهل بالقائل  
وكان مالك يقول بكرامة الرقي  
الدرهم على الاصل ثم خففه لضرورة  
الناس اليه قال وفصل أشبه فأجاز  
حيث لا فلوس ومنع في بلد توجد  
فيه الفلوس هذا ظاهر نقل أكثر  
المشايخ وجعل ابن رشد موضع  
الخلاف إنما هو في بلد توجد فيه  
الفلوس ولم يحك خلاف في الجواز  
في بلد ليس فيه فلوس وبعد أن  
حكى ابن يونس الخلاف في المسئلة  
قال وهذا في بلد فيه الدراهم  
الكبار خاصة أو الكبار والصغار  
ولا يكون عند المشتري الدرهم  
كبير فيحتاج أن يشتري ببعضه  
طعاما وفي كسره ضرر فأبج له أن  
يأخذ بنصفه طعاما وباقية فضة  
أو من هذه الخراب الصغار  
للضرورة لذلك وأما في بلد الغالب  
فيه الخراب فلا يدفع درهما  
خراب وأخذ بنصفه طعاما  
وباقية خراب إيمان فجه إذا  
لا ضرورة لمحقهما في ذلك اه (في  
بيع) هذا ظاهر في أن العقد وقع  
على ذلك وهذه جائزة بخلاف عند  
من يجوز الردي في الدرهم ومثله ما إذا  
تقدم الشراء بنصف درهم مثلا  
وأخذ المشتري شتره وذهب ثم أتى  
بدرهم للبائع ويرد عليه فضة انظر  
الاصل (وسكاوا يتحدث الخ) قول  
مب وانما شرطهما عياض أي  
عن بعض الشيوخ ومجمله سكة  
المردود وأما سكة المردود عليه  
فلا بد منها خلاف ما يقتضيه كلام

قوله (وفلوس أو غيره في بيع) قول مب والذي مثله ق للاقتضاء أن يعطى من  
في ذمته نصف درهم درهما ويرد عليه الاخر نصف الذي في ق عن القاب هو  
مانعه ومنع إذا أسلفه ثلثي درهم أن يأتيه درهم صحيح فيعطيه باقية فضة اه منه  
بلقطه ومثله في ابن يونس عن المستخرجة ونصه قال ولو كان انما أسلفه ثلثي درهم  
فرد عليه درهما ودفع اليه المسلف ثلث درهم لم يجز اه منه بلقطه \* (تنبيه) \* قول  
المصنف في بيع ظاهر في أن البيع انعقد على ذلك كأن يتفق شخص مع جزار مثلا أن  
يعطيه درهما يعطيه في نصفه أو ثلثيه لحاوي باقية فضة وهذه لا خلاف في جوازها عند  
من يجوز الردي في الدرهم وهناك صورة أخرى أن يقدم الشراء بنصف درهم أو ثلثيه  
ويأخذ المشتري اللحم مثلا ويذهب ثم يأتي بدرهم يدفعه للبائع ويرد عليه ما فضل عما كان  
بذمته فضة وهذه حكى ابن عرفة فهم قانون تبعه ابن ناجي في شرح المدونة ونص ابن  
عرفة ولو تقدم البيع ببعض درهم في جواز دفعه وأخذ بقية سكه كالو وقعا معا قولان  
السمع عيسى ابن القاسم من اتباع سلمة ثلثي درهم ثم ذهب فأتاه بدرهم ويرد عليه ثلثه  
فضة فلا بأس به ولو كان أسلفه الثلثين لم يجوز له لو أخذ الشراء ثلثي درهم فلا بأس أن  
يأخذ ثلثه فضة ولو أخذ منه قطعتي فضة ثلثين وثلث درهم دون كيل لم يجز ولو في المجلس  
وقول ابن رشد القياس والنظر عدم جواز في البيع والسلف واستخفى في البيع لانه  
درهم قائم لمجموع اه منه بلقطه وتعبه غ في تكمله له فقال مانعه هكذا  
عبدان عرفة قول ابن رشد هذا خلافا للسمع وفيه نظر إذا لا يلزم من جعله السماع  
استحسانا لا قياسا مخالفة بدليل قوله بعد الآية استخفى في البيع لانه درهم واحد مجموع  
اه منه بلقطه قلت وما قاله غ والظاهر وقد جزم أبو الحسن بما في السماع ولم  
يحك له مقابلا لا عن ابن رشد ولا عن غيره ونصه والاقتضاء من ثمن بيع جاء في رواية  
عيسى أنه يجوز كما يجوز في أماله ولا يجوز الاقتضاء من القرض كما لا يجوز في أصله اه  
منه بلقطه وقد جزم ابن يونس بما في السماع وساقه فقها مسلمو لم يحك خلافه وكلام  
اللعنمى يفيد أيضا أنه لا فرق بين الصورتين والله أعلم (وسكاوا يتحدث) قول مب  
وانما اشترطهما عياض فيه نظر من وجهين أحدهما أن عياض لم يقله من عند نفسه بل  
نقله عن غيره قال أبو الحسن مانعه عياض قال بعض الشيوخ ولو كان الغالب في  
البلد المعاملة بالخراب والدراهم الصغار لم يجز كالو كانت سكتهم مكسورة ثم قال ولا  
يختلفون في هذا اه منه بلقطه وقد سبقه لذلك اللعنمى في تبصرته ونصه ولو كان  
الذي يرجع اليه فضة غير مكسورة لم يجز اه منها بلقطها وقال ابن ناجي في شرح  
المدونة مانعه وظاهر الكتاب أنه لا يشترط في الركونه مسكو وكه وظاهر قول ابن  
القاسم في العتبية وهو خلاف نقل اللعنمى عن المذهب اه منه بلقطه وتسع في قوله  
نقل اللعنمى الخ ابن عرفة ونصه ونقل اللعنمى فيه عن المذهب المنع خلاف مقتضى  
قول الصقلي اه منه بلقطه فانهما أن كلامه يقتضي أن الخلاف الذي ذكره في سكة  
المردود عليه والمردود وليس كذلك بل محله سكة المردود وأما سكة المردود عليه فلا بد منها

وقول ز ونحوه في ق أي عند قوله كديار ودرهم الخ لا هنا فانه (١٠٧) سلم المصنف وقول ز كما لا يجوز الردي الديار

الخ ظاهره ولو مشتركاً ردي فيه أحد  
الشريكين على الآخر فهو أحد  
قولين كما في ح وابن عرفة وقول  
ز وفريق بن هذيل الخ فيه نظر إذ  
الاصل في كل منهما عدم الجواز  
والفرق الجليل أن المردودين هنا  
من نوع واحد والمائله فيه واجبة  
بالسنة والاجماع ووجود غيرهما  
معهما يمنع من تحقق المائله بخلاف  
اجتماع البيع والصرف وقول ز  
وكذا ما زاد على ن الريال الخ هو  
محترز قوله ولأدرهم شرعي أو  
ما يروى رواجه وهو يفيد أنه  
لا يجوز الردي في الريال الصغير الذي  
يروج ثلاثة دراهم وأحرى الريال  
الكبير الرومي وبهذا أفق  
المعاصرون من أئمة فاضل الشيخ  
القصار وأفق هو الجواز به جري  
العمل كما أشاره القاسمي بقوله  
والردي في الريال أفق القصار

به ولكن ساعده الانتظار  
وانظر الشرح تستد محله حيث  
يكون الريال يروج بتعدد معشايوم  
مقرر والا فلا يجوز ويأتي مزيد  
لهذا عند قوله وجازت مبادلة الخ  
وقال في الاصل أيضاً عند قوله  
الافق أو دار فضل من الجانبين بعد  
كلام ومن هنا يعلم جواز قضاء  
دينارين صغيرين من رواج خمس  
أواق لكل عن دينار كبير من رواج  
المئة اوقافاً أربع موزونات فضة  
عن درهم كما يجوز مبادلة ذلك عند  
ابن القاسم وأما اقضاء الدراهم  
بعد البيت السابق

وقد تقدم قول عياض كالمكانت سكتهم مكسورة مع قوله ولا يختلفون فيه وسلبه  
أبو الحسن والقباب وغيرهما قال غ في تكميله مانصه وقد أشار أبو العباس  
القباب الى مثل هذا وذلك أن شرط أن يكونا معاً مكوكين وقال نص عليه  
عياض وعلاه بأنه ان كانت سكتهم مكسورة بمجوع ومقطوعة فلا ضرورة تدعو الى  
ذلك قال عياض ولا يختلفون في ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه (وعرف الوزن)  
قول ز ونحوه في ق الخ ف هنا سلم كلام المصنف ونقل عليه كلام القباب نعم  
بحث فيه فقلنا عن شيخنا ابن سراج عند قوله قبل كديار ودرهم الخ فاطهره كديار الا  
درهمين) قول ز كما لا يجوز الردي في الديار الخ ظاهره ولو كان مشتركاً ردي فيه أحد  
الشريكين على الآخر فهو أحد قولين كما في ح عن ابن ناجي وما نقله عنه أصلاً لابن  
عرفه بأن منه رفضه وفيه بالأس بيع شريك في حلي حصته منه لشريكه بوزن نصفه  
وكذا فقرة بينهما وروى أشهب لا يجوز في النقرة إذ لا ضرورة في قسمها ككيس مطبوع  
عليه بينهما فصيروا ذهب ليس كفة بكفة وانما يجوز في الحلي لما يذهب من الفساد وانه  
لموضع استحسان ثم قال وفي كون الديار كالحلي ومنعه فيه فتوى ابن عبد السلام وابن  
قداح وقال فيما أخبرني ثقة عنه حين ذكرته فتوى ابن عبد السلام الله حسيه مرتين  
وأخذ ابن عبد السلام من قوله في الحلي أخذاً حراً وقال لأن قطع الحلي يجوز بخلاف  
الديار ونحوه قول أبي حنيفة يجوز في الديار والحلي للضرورة وقد يفرق بأن الحلي يراد  
لعينه وصياغته وكذلك النقرة لغرض في عينه لا لما لو استحققتا فسخ البيع بخلاف  
الديار ولذا قال في اجازة في الحلي انه لموضع استحسان وذكر الغمى في الديار الجواز كانه  
المذهب وقيل ان طه قشيش ابن قداح كاشيخ الفقيه الشهير أبي محمد الزاوي والشيخ  
الفقيه الاصولي أبي القاسم بن زيتون كانوا يفتون بالبيع وإن ابن قداح كان ردي الجواز  
حتى ذكره ذلك فرجع عنه للمنع اه منه بلفظه وقول ز عن أحمد وفرق بين هذه  
المسئلة وتلك بأن الاصل في هذه عدم الجواز الخ فيه نظر لان الاصل في تلك أيضاً عدم  
الجواز والصواب في الفرق أن المردود والمردود عليه هن من نوع واحد والمائله فيه  
واجبة بالسنة والاجماع ووجود غيرهما معهما يمنع من تحقق المائله بخلاف اجتماع  
البيع والصرف وقول ز وكذا ما زاد على ن الريال المقارب لأدرهم الخ هذا هو محترز  
قوله ولأدرهم شرعي أو ما يروى رواجه وهو يفيد أنه لا يجوز الردي في الريال الصغير الذي  
يروج رواجه ثلاثة دراهم وأحرى الريال الكبير الرومي وبهذا أفق المعاصرون من أئمة  
فاضل الشيخ الامام أبي عبد الله القصار وأفق هو الجواز به جري العمل قال أبو زيد  
القاسمي في عمليته مانصه

والردي في الريال أفق القصار \* به ولكن ساعده الانتظار

وانظر الشرح تستد محله حيث يكون الريال يروج هدمه او مقرر كما هو اليوم والا  
فلا يجوز وسيأتي مزيد لهذا عند قوله وجازت مبادلة القليل الخ \* (فرع) \* قال  
أو الموزونات من النضة عن الريال الكبير فان لم يقرر الريال عدده معلوم فلا يجوز ولا عند القصار ولا عند غيره وقد قال في العمليات  
بعد البيت السابق كذا المبادلة مع شرط العدد \* من دون وزن مع لفظها ورد

الى أن قال

وعرفنا اليوم على المكي

أول الرضاة مع المقاي

لاردا اقضاء الامباله

مع الدراهم بلام عادله

وعندي أن منع المبادلة والقضاء مع

تقرر الريال في عدم معلوم هو الصواب

لما تقرر عند الناس من أن فضة

الريال أصنى وأجود من فضة الدراهم

والموزونات وللدراهم فضل الوزن

وكثره إلا حاد في دور الفضل من

الجامين فتأمله بآصاف اه والله

الموفق بمنه (وردت زيادة الخ) قول

ز كالهبة الخ يفيد أن هذه الزيادة

تنتقل الى الخوز فتبطل ان لم تقبض

حتى حصل مانع وهو كذلك انظر

ح والاصل (وان رضى الخ) قلت

لوقال المصنف وان رضى بالحضرة

بناقص أو ردى مطلقا أو رضى

بإتمامه صح واجب عليه الخ (وهل

معين ما غش الخ) قول ز في الفرع

والافلاحت الخ غير صحيح لنص

المدونة بخلافه انظر الاصل (وهل

ولول بسم الخ) قول ز لان الراج

من الطريقين الخ صوابه لان الراج

بأنفاق الطريقين الخ وهكذا هو

في ح انظره

أبو الحسن بعد كلامه السابق مانصه ولو وجد الدرهم أو المردود أحدهما معيا فلا يجوز  
البدل على قول ابن القاسم وهل يجوز على مذهب أشبه اختلف فيه الشيخان أبو القاسم  
ابن زانف وأبو موسى المومنانى فاجازه ابن زانف ومنعه المومنانى وارضى الشيخ أبو محمد  
صالح مذهب اليه المومنانى ثم ذكر قول ابن المواز يجوز البدل في مسئلة سلعة دينار لا  
درهمين التي قدمنا الكلام عليها وقال مانصه الشيخ ولكن مسئلة ابن المواز أخف  
لان التأخير فيها جائز اه منه بلفظه (وردت زيادة بعده ليعبه) قول ز كالهبة الخ  
يفيد أن هذه الزيادة تنتقل الى الخوز فتبطل ان لم تقبض حتى حصل موت أو فليس وهو  
كذلك انظر ح \* (تنبيه) \* استشكل ابن عرفة قول الخمي يجوز أن يزده قرضا  
يقرضه بقول المدونة ان رد الدينار بعبد قال زيادة قائلا لانه ان كان القرض لتسام عقد  
الصرف فهو سلف جر منة وان لم يكن إتمام عقد الصرف فلم يزده شيئا قال ويجب أن  
الممنوع السلف لاحداث نفع مقارن أو لاحق وأما السابق فيستحيل كونه جر اه أى  
لانه قد كان حاصل قبل وتحصيل الحاصل محال ونقله ح وقال عقبه مانصه قلت هذا  
غير ظاهر لان النفع لاحق وهو عدم نقض الصرف فتأمله منصفا اه منه بلفظه قلت  
فهم ابن عرفة أن الصرف صحيح لازم لكل منهما قول أحدهما استرخصنى مثلا لا يجب  
فمنحه ويبحث ح معه مبنى على انه لولا ما حصل من الزيادة لنقض الصرف والحق  
أن القائم ان كان ممن يقبل منه القيام بالعين وكان قد أثبتته أو يرجى ثبوته فالحق ما قاله  
الخطاب وكذا ان اتقى ذلك ولكن يحشى في ذلك مشقة الخصومة والافلاحت الخ ما قاله ابن  
عرفة فتأمله منصفا والله أعلم (أو يجوز فيه البدل تردد) قول ز في الفرع حث ان قام به  
واجده وأخذ بدله والافلاحت الخ غير صحيح وان سكت عنه تو ومب لقول ابن  
عرفة مانصه ونوقض قولها بصح الرضا بالرائف بعد المفارقة بقولها يحث من حلف  
للقبض حقا لاجل بان بعد قضاءه أن بعضه زانف وان رضى ويجب بصحة تقرر المناجزة  
بالرائف لان رضاه الآن وقوعا بصرفه لوقت صرفه حكما لذو رضىه حينئذ صح واستناع  
ذلك في البرلانه لورضىه حينئذ ما صح اه منه بلفظه وذكر ابن ناجي هذه المعارضة وقال  
مانصه وأجاب بعض شيوخنا بصحة تقرر المناجزة الى اخر ما تقدم عن ابن عرفة وهو  
مراد بعض شيوخه والله أعلم (وهل ولول بسم لكل دينار تردد) قال ح والذي يظهر  
انه لا حاجة لذكر هذا التردد بل ذكره يشوش الفهم لان المصنف في التوضيح ذكر في ذلك  
طريقين احدهما للمازى وابن عبد السلام ان المذهب اختلف هل ينتقص جميع  
الصرف أو وانما ينتقص صرف أصغر دينار وهو المشهور وسواهما سمي الكل دينار عددا أم لا  
والطريق الثانية للباجي ان سمي الكل دينار شيئا فلا خلاف انه انما ينتقص صرف دينار  
وان لم يسم بما فوقه ولا المشهور أنه لا ينتقص الا صرف دينار فانت ترى الطريقين متفقين  
على أن الراجح من المذهب أنه انما ينتقص صرف دينار غاية ما فيه أن كلام الباجي يقتضى



أنه لا خلاف في ذلك مع التسمية وليس في كلام المؤلف ما يقيد فتام له منصفاه اه منه  
وهو ظاهر والله أعلم (وهل ينسخ في السكك أعلاها الخ) قول مب والثاني لصحون  
وظاهر كلام ابن يونس وابن رشد والباقي ترجحه الخ مما يستدل به على ذلك من كلام  
ابن يونس أنه قبل اختيار ابن أبي زئيم له ونصه قال ابن أبي زئيم في أصل المسئلة وهذا ان  
كانت سكة الدنانير كلها واحداً فليقتض صرف دينار كما وصفنا لوجود درهم ردى فاما  
ان كانت السكة مختلفة فقال أصبغ بن نقض صرف أجود الدنانير وقال صحون بن نقض  
الصرف كله لان الدرهم له حصصه من كل دينار وقول صحون أقيس اه منه بلفظه  
وكذا الميطي قبل قول ابن أبي زئيم وتبعه ابن هرون في اختصاره ونصه وقال صحون  
ينقص الصرف كله قال ابن أبي زئيم وهو أقيس اه منه بلفظه وذلك كما يدل على  
رجحانه والله أعلم (وشرط البدل جنسية ونجمل) قول ز ولا يرد على قول المصنف  
جنسية مسئلة الطوق الذهب المباع بدرهم الخ محل الجواز اذا كان ذلك من السكة الاولى  
والا فلا يجوز كافي كلام المدونة الذي أشار اليه فقها في كتاب الصلح مانصه وان است  
طوق ذهب فيه مائة دينار بدرهم محمدية تقدأوجدت به عيناه الحلك منه البائع على  
دينار قبل ان ياهباز وكاف في عقد البيع وان صالحك على مائة درهم محمدية من سكة الثمن  
فان كانت تقدأجاز وكان البيع وقع بشعائه وان كانت الى أجل لم يجز لانه يسع وسلف  
منك البائع وان صالحك على مائة درهم يزيد من غير سكة الثمن أو على تبرضة لم يجز لانه  
يسع ذهب فضة فضة اه منها بلفظها وتأمل كلامها بنظره لثان على الجواز كون  
اللاحق للعقد كالواقع فيه فقول ز لانه صلح لابدل غير صحيح والله أعلم (وان استحق معين  
سك الخ) قول مب. هذا محصل كلام أبي الحسن معناه ما عراه لابي الحسن موافق  
في المعنى لما وجدته فيه وقد قبل أبو الحسن كلام ابن الكاتب كما قبله أيضاً ابن يونس  
واعترض ابن عرفة كلام ابن الكاتب وقبول ابن يونس له ونصه وفيها ان صرف دراهم  
بدينار فاستحققت الدراهم بعينها تنقص الصرف وقال أشهب ان كانت باعينها أراه اياها  
وان لم يره اياها انما باعها من دراهم عنده لزمه اعطاؤه مثلها مما بقي عنده صحون هذا ما لم  
يقترها قلت ان استحققت ساعة صارقه قال ان افترقا وطال انتقص الصرف والا فلا بأس  
به يعطيه مثلها الصلبي يريد بتراضيهما كافي الموازية قال وتعقبه ابن عبد الرحمن بأنه لو كان  
بتراضيهما لكان كذلك به دال طول قلت أجاب المازري بان رضاهما متعلق بالعقد الاول  
لا مستقل دونه وقبل الصلبي قول ابن الكاتب انما الخلاف ان استحق قرب العقد فان  
القاسم يلزمه الخلف مما عنده مطلق الغوه التعيين وأشهب وصحون ما لم يعينا النقد  
لاعتبارهما تعينه وان طال بطل اتفاقا منهم ما قلت في قبول قوله نظر لان ظاهر لفظ المدونة  
أولاً أن قول ابن القاسم وأشهب في مسئلة واحدة فان جلت على القرب وهو نص صحون  
كان قول ابن القاسم فيها انتقص الصرف خلاف نقل ابن الكاتب عنه وان جلت على  
الطول كان قول أشهب فيها لزمه اعطاؤه خلاف نقل ابن الكاتب اتفاقا مع بعد الطول  
على بطلانه وان قيد قول ابن القاسم مع بعد الطول وقول أشهب بالقرب لم يكن يتم ما

(وهل ينسخ الخ) اختار الثاني  
ابن أبي زئيم وقبل اختياره ابن  
يونس والميطي وابن هرون وذلك  
مما يدل على رجحانه والله أعلم (وشرط  
البدل الخ) قول ز فانه جائز كما  
في المدونة الخ يعني اذا كان ذلك من  
السكة الاولى والا فلا يجوز كافي  
المدونة أيضاً وكلامها يقيد أنه انما  
جاء ذلك لان اللاحق للعقد كالواقع  
فيه فقول ز لانه صلح الخ غير صحيح  
انظر نصها في الاصل (وان استحق  
معين الخ) قول مب الثاني لابن  
الكاتب الخ اعترض ابن عرفة  
كلام ابن الكاتب وقبول ابن يونس  
له وقد رد اعتراضه في الاصل

خلاف وقد نص ابن الكاتب على الخلاف بينهما و قول ابن القاسم فيها ألا انتقض الصرف  
وقوله تأيلا بأس أن يعطيه مثلها تناقض ان حمل قوله فلا بأس على عدمه بوقفه على  
رضا إلا حركها أشار إليه ابن عبد الرحمن ولا يستقيم لفظها إلا بتوقفه على رضا مع جواب  
المأزى اه منه بلفظه قلت قوله ولا يستقيم لفظها إلا بتوقفه على رضا الخ فيه  
نظر بل يستقيم لفظها بحمل قول ابن القاسم ألا انتقض الصرف على أن ذلك مع الطول  
أو التفرق وعلى ذلك فهمه في ضج جازما به فانه ذكر كلام المدونة وقال مانصه  
فقوله في قول أشهب مكانه ما لم يفتقر دليل على أنه انما يجازى إذا كان بالحضرة وقوله في  
المدونة في أول المسئلة انتقض الصرف يحتمل على ما إذا لم يكن بالحضرة اه منه بلفظه  
وهذا الذي فهمه معين لقوله اقلت ان استحققت ساعة صار في الخ اذ لو حمل كلامها أولا  
على أنه بالحضرة لما استقام سؤال سحنون لان سؤاله حنفى يكون عن شيء قد أخبر به قبل  
سؤاله وذلك لاسمى له مع أنه يناقض قوله آخر كما جزم به ابن عرفة و دفعه المناقضة بأن قوله  
آخر يعطيه مثلها معناه اذ ارضى صاحبه خلاف ظاهر لفظها وقوله في اعتراضه على ابن  
الكاتب وابن نونس وان قيد قول ابن القاسم عما بعد الطول وقول أشهب بالقرب لم يكن  
بينهما خلاف الخ فيه نظر ظاهر لان الخلاف بينهما انما هو بالنظر اقول ابن القاسم آخر  
والا فلا بأس يعطيه مثلها فان ظاهره سواء كانت معينة أم لا وأشهب قد صرح  
بالتفصيل فتأني حينئذ الخلاف والوفاق وعلم أن تأويل ابن الكاتب هو الجلي بلاشفاق  
فتأمله بان اداف والله أعلم وقول مب عن طفي التردد جازي المعين وغيره هو احدى  
طريقتين والاخرى أنه لا خلاف في غير المعين أنه يجبر على البذل من أباه انظر ح وبه تعلم  
أن اعتراض طفي على س فيه نظر وان سلم مب لانه ان عني بقوله التردد جازي  
المعين وغيره ما يتناقض الطرق فلمس كما قال وان عني على احدى الطريقتين فغايب ما هناك  
ان س اعتمد الطريقة الاخرى فتأمله بانصاف (يخرج منه شيء ان سبق) قول ز  
خلاف ما استحسنه اللغوي صحيح وان كان كلام ق وابن عرفة يؤهم أنه ترد فقط ونص  
اللغوي وقد يقال هو في معنى المستل من هذا الوجه فيساع به نقدا والى أجل ولا يعتبر  
قدرا الذهب ويصح أن يقال يعتبر ذلك لانه لا توجد قائم العين وهذا أحسن اه محل  
الخامسة منه بلفظه (وسمرت) قول ز بمسماير يؤدى نزعا الى فساد الخ ظاهره أنه  
أذا لم يؤد الى فساد لا يجوز ولو كان يفتقر نزعا الى أجرة وفي ذلك قولان ابن عرفة ان بشر  
ما أمكن نزعه دون فساد أو جركه كفصل ومقابله معتبر وفيما باجر فقط قول المتأخرين  
اه منه بلفظه وكان شيخنا ج يقول الاجر الكثير كان ساد وهو ظاهر وقول ز وأما  
مثل قلادة الخ صحيح نحو في ق عن الباجي وعزاه لظاهر المذهب وفيه عند قوله بعد ودار  
افضل من الجانبين عن النوادر عن مالك ما ظاهره يخالف هذا فانظره وقول ز فلا يباع  
بأحدهما لا يصفهها ولا يغيره من النقد الاعلى حكم البيع والصرف الخ الاستثناء مراجع  
الى بيعه بغير صفته اذ هو الذي يجمع فيه البيع والصرف وأما بصفته فيبيع مطلقا قال  
اللغوي مانصه ولم يختلفوا اذا كانت الحلية منقوضة وهي تنبع أنه لا يجوز أن يباع

وحصل أن تأويل ابن الكاتب  
هو الجلي انظره وقول مب وكذا  
التردد الخ كون التردد فيهما هو  
احدى الطريقتين والاخرى  
الاتفاق في غير المعين أنه يجبر  
على البذل من أباه انظر ح وبه  
يسقط الاعتراض على س ومن  
تعنه والله أعلم (يخرج منه شيء الخ)  
قول ز خلافا لما استحسنه اللغوي  
الخ انظر نصه في الاصل (وسمرت)  
قول ز يؤدى نزعا لفساد الخ  
الاجرة الكثيرة كالفساد فان لم  
تمكن كثيرة فقولان كما في ابن عرفة  
وقول ز الاعلى حكم البيع  
والصرف الخ راجع الى معه بغير صفته  
وأما بصفته فيبيع مطلقا وذلك واضح

السيف وحليته بحسبها تقدا ولا إلى أجل اه منه بلفظه ونقله في ضج أيضا (وعجل)  
 ابن عرفة ومباح المحلى تباع له ذهب أوفضة في جواز بيعه بها أو بذهب ومنعه ثالثا تقدا  
 ويفسخ لأجل ورابعها بكماله ولا يفسخ للغمي مع غيره عن محنون ومحمد بن عبد الحكيم  
 وابن القاسم مع مالك ومحمد مع الشيخ عن أشهب اه منه بلفظه **قلت** ويومه  
 بالفلسوس إلى أجل يظهر أنه خفيف لمراعاة هذا الخلاف مع ما فهمي من أصلهما من  
 الخلاف حسبما مر وبه أفتيت البرازين لشدته حاجتهم وحاجة من يشتري منهم لذلك  
 والحمد لله على خلاف العلماء (وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف) قول مب الاول قال  
 ابن يونس هو ظاهر الموطأ الخ تبع في هذا ح وكلامهما يقتضي أنهما لم يبقا على من  
 صرح بترجيع الاول وفي الجواهر ما نصه وهل تعتبر السارة في القيمة أو في الوزن  
 قولان والنظر إلى القيمة لانها المقصودة وإلى الوزن لانه المعتمد في جوهر النقدين قال  
 بعض المتأخرين والصحيح الاول اه منه بلفظه وقول مب والثاني قال الباجي  
 هو ظاهر المذهب قياسا على السرقة الخ يقتضي أن فائل قياسا الخ هو الباجي وليس  
 كذلك اذ لم يقله عنه ق ولا ح بل لما ذكر ق عن الباجي أنه ظاهر المذهب  
 قال ما نصه ابن يونس كالقطع في السرقة وكذا كالة إلى آخر ما فيه وما فيه هو الصواب  
 الموافق لما في المتقى وابن يونس ونص المتقى الظاهر من المذهب أن الموازنة بوزن  
 المحلى وقيمة المحلى وقد رأيت في نصه بعض شيوخ القرويين ولفظ الموطأ يقتضي  
 اعتبار قيمة المحلى دون وزنه فان لم يكن تجوز في العبارة فهذا خلاف ما قد مرناه  
 والصواب في ذلك الاعتبار بالوزن لان كل حكم يعتبر في تحليل بيع الذهب وتجريمه  
 فانما يعتبر فيه بوزنه دون قيمته كالتمساوي والتفاضل اه منه بلفظه وقول ز والمراد  
 بقيمته بجلبته عنه بجلبته غير صحيح بل المعبر بقيمته لانه لاتفاق عباراتهم على القيمة وما  
 في نو مما وافق ما لز فيه نظر قول ز فإراعى على هذا القول وزن الدنانير الخ أصله  
 لهج وهو كلام لا معنى له اذ لا حاجة بنا إلى النظر إلى الدينار الشرعي لان المقصود من القيمة  
 معرفة كون الحلية تبعا للمعنى أولا وذلك يحصل بكل سكة حتى بالنلوس وفي كلام مب  
 هنا غموض ان قصد هذا الذي قلناه والافقيه نظر تأمله (الا ان تبعا للجواهر) قول ز  
 كان تابعا لالاخر أو متبوعا عندها بن حبيب في الواضحة مثله في ضج ونصه لان ابن  
 حبيب أجاز بيعه بكل واحد من النقدين ان كان مجموعهما تبعا لاسمهما سواء كان  
 أحدهما تبعا لالاخر أم لا اذا كان نقدا قاله في الواضحة اه منه بلفظه لكنه خلاف  
 ما لابن عرفة عن المازري وسلمه ونصه المازري ما حليته من ذهب وفضة وحليته تباع  
 له في جوازيه بعه بنوع أحدهما روايتا محمد وعلي الجوازي في بيعه بأحدهما مطلقة أو بنوع  
 آفلهما قول لا محمد وابن حبيب اه منه بلفظه لكن ما في ضج هو الموافق لما في المتقى  
 والتنبيهات ونص المتقى وأما ان كان في المحلى ذهب وفضة هما تبعا لما هما فيه من المحلى  
 فقد روى ابن حبيب له يبيعه بكل واحد منهما وروى ابن القاسم عن مالك في كتاب ابن

(وعجل) ابن عرفة ومباح المحلى تباع  
 له ذهب أوفضة في جوازيه بعه بها أو  
 بذهب ومنعه ثالثا تقدا ويفسخ  
 لأجل ورابعها بكماله ولا يفسخ  
 للغمي مع غيره عن محنون وابن  
 عبد الحكيم وابن القاسم مع مالك  
 ومحمد مع الشيخ عن أشهب اه  
 ويومه بالفلسوس لأجل يظهر أنه  
 خفيف لمراعاة هذا الخلاف مع  
 ما فهمي من أصلهما من الخلاف  
 حسبما مر وبه أفتي هو في البرازين  
 لشدته حاجتهم وحاجة من يشتري  
 منهم لذلك والحمد لله على خلاف  
 العلماء (وهل بالقيمة الخ) قول ز  
 والمراد بقيمته بجلبته عنه الخ غير  
 صحيح لاتفاق عباراتهم على اعتبار  
 قيمته وقول ز فإراعى على هذا  
 القول وزن الدنانير الخ لا معنى له اذ  
 لا حاجة إلى اعتبار الدينار الشرعي  
 لان المراد من القيمة معرفة كون  
 الحلية تبعا أولا وذلك يحصل حتى  
 بالنلوس بل بالعروض وقول مب  
 الاول قال ابن يونس الخ وقال بعض  
 المتأخرين كافي الجواهر هو الصحيح  
 وقول مب قياسا على السرقة الخ  
 ليس هو من كلام الباجي كما يوهمه  
 فلهذا سقطت لفظة انتهى قبل قوله  
 قياسا الخ انظر ق والاصل (الا ان  
 تبعا للجواهر) قول ز عند ابن  
 حبيب الخ فهو في ضج وهو  
 الموافق لما في المتقى والتنبيهات عن  
 ابن حبيب خلاف ما لابن عرفة عنه

المواز محلي بذهب وفضة فليبع بأقله - ما ان كان الثالث قد وند بدا - يد وان تقاربا  
يبيع بالعرض ثم رجع مالك فقال لا يبيع بذهب ولا ورق وبه أخذ ابن القاسم وأخذ  
ابن عبد الحكم بالقول الاول ثم قال فاذا قلنا بالجواز فقد قال ابن حبيب ان كتابهما  
يجوز بيعه بكل واحد منهما اذا كان كل واحد منهما متبعاً للمحلي والمفهوم من رواية  
ابن القاسم عن مالك أنه يراعى بعد كونهما متبعاً للمحلي أن يكون أحدهما متبعاً للآخر  
فيكون العيين تبعاً للمبيع والقليل منهن متبعاً للآخر كثيراً فذا يبيع بأقله - ما صار إلى  
حكمه الصرف مع البيع على وجه التبع اه منه بلفظه ونص التبعيات وذكر  
في الكتاب بعد هذا مسئله الحلي يكون فيه الذهب والفضة وأحدهما ثلث والآخر  
ثلثان انه لا يبيع بشئ مما فيه ولكن بالعروض وعند أشهب وعلى يبيع بأقلهما  
ورواه علي عن مالك وقد حكاه ابن القاسم عنه في المستخرج وكتاب محمد وقال  
رجع مالك فقال لا يبيع بذهب ولا ورق على حال ظاهر مسئله الكتاب أن جمعه بذهب  
وفضة وعليه تأويلها فضل ولو كان فيه لؤلؤاً أو حجارة مركب ومشبك بها ففي  
كتاب ابن حبيب ان كانا جميعاً تبعاً للجارية يبيع بأحدهما نقداً قال المؤلف رحمه  
الله ومثال ذلك أن يكون قيمة اللؤلؤ والحجارة مائة وفيه من الذهب والفضة  
خمسون اتفاقاً وتفاضلاً لان متى أفردت احدي العيين كانت أقل من الثلث فاذا  
اجتمعتا كانتا تفك كل واحد من العيين تبعاً لصاحبه والجوهر الذي معه كذا فسرهما  
فضل اه منهما بلفظها فما از صواب والله أعلم \* (تبيه) \* ما عزمه عياض  
لظاهر الكتاب وجعل عليه فضل المدونة من ان مسئله المدونة واختلاف الروايتين  
عن مالك في كتاب محمد المحلي فيها كله ذهب وفضة خلاف ما تقدم للباجي وابن عرفة  
عن المازري وقد ذكر في التبعيات بعد ما قدمناه عنه نحو ما مر عن الباجي وابن عرفة  
وقال بعده ما نصه قال المؤلف رحمه الله وكان يجب على رواية ابن القاسم وغيره اذا  
كان مع العيين لؤلؤاً وحجارة وكانا تبعاً أن يبيع بأقلهما أو بأكثرهما ولا مانع من  
ذلك ثم قال وانما كلام ابن القاسم في الحلي من الذهب والفضة خالص دون حجارة  
كما قدمناه ويدل على ذلك جوازه مقاسمة الحلي في كتاب القسمة اذا كان فيه من  
اللؤلؤ والجوهر الثلثان ومن الذهب والفضة الثلث فادنى وكذلك السيف والمحلة  
وامضاؤه قسمته على القيمة وما وقع في كتاب محمد من هذا واختلف قول مالك وما  
ذكر فضل معناه عندي فيما أكثر من ذلك ولم يكن تبعاً اه منها بلفظها ولعل  
التمعي فهم ما في الموازية على ما فهمه عياض فانه قال ما نصه ولم يختلف في الحلي  
يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجوهر والذهب والفضة الثلث فأقل واللؤلؤ والجوهر  
الثلثان فأكثر انه يبيع بأقل ذلك كالسيف اه منه بلفظه فنفيه للخلاف  
في ذلك يدل على ما قلناه وقد أغفل الامام ابن عرفة ما للحمي وعياض فلم يعارض  
بين ما لهما وبين ما نقله عن المازري الموافق لما قدمناه عن الباجي والله الموافق

وقول ز بما اذا يبيع بأقله - ما الخ  
فان تقاربا على هذا يبيع بالعرض  
كما في المتن انظر الاصل والله أعلم  
(وجازت مبادلة الخ) قلت هذا  
في قوة الاستثناء من قوله وحرم في  
نقدري بفضل وقول ز ان تقع  
بلفظ المبادلة الخ اصله الخ تبعاً  
لضريح وقال أبو علي في حواشي  
شرح التحفة لم يعرج على هذا  
الشرط بل الفصول والله أعلم

(بسدس سدس) قول ز وحذف المصنف الواو الخ فيه نظيران هذا ونحوه بخاؤرا جلالا ليس موضوعا للدلالة على مرتين فقط والدائق بكسر النون وتفتح كافي القاموس وقول مب والذري رأيه الى قوله فتفتح الخ كذا هو ايضاف شرح أبي سالم النظم يوع ابن جماعة وكل من النسختين مشكل والظاهر في مسئلة تين أن القراريط أنقص ما نقله مب لدوران الفضل من الجانبين وفي مسئلة العكس أعني تين أن الدينار أنقص ما نقله طفي لتعوض المعروف حينئذ من جهة صاحب القراريط فتأمل هو وجهه أن المبادلة مساوية لقضاء القرض في أنه ان تعض (١١٣) المعروف من جهة جاز والامنع كما يأتي وبه تعلم

ما في كلام مب والله أعلم قلت وقول ز ويحتمل اعتقار ذلك الخ يشهد له ما نقله العميري في شرح العمل عن سيدي العربي القاسي ونصه وعلى القول بأنه لا يبدل شخص بشخصين فاكثر وانما يبدل شخص واحد بشخص واحد فلا فرق بين الدرهم وبين الريالة وقولكم يجوز مبادلة درهم واحد بدرهم صغار ولا يجوز مثل ذلك في الريالة تحكمه خروج عن القوانين اه و قول ز وما قيل انه يؤخذ للمطلوم الخ قال في العلوم الفاخرة مانصه لو أن رجلا له ثوب سبعين كفتيا وله خصم نصف دائق لا يدخل الجنة حتى يرضى خصمه وقيل يؤخذ بدائق فضة سبعمائة صلاة مقبولة فتعطى الخصم وقيل لا يكون شيء أشد على أهل القيامة من أن يرى الإنسان من يعرفه مخافة أن يدعى عليه شيئا اه (والاجود أنقص الخ) قلت لو قال والاجود وان سكة أنقص تمنع (أو كفتين) قول ز يشعر تساويهما الخ لا عبرة بما أشعر به فان الكسر أقصع واقتصر

(بسدس سدس) قول ز وحذف المصنف الواو مع ما عطف في أربع الخ فيه نظيران سكتوا عنه لان مثل هذا ليس موضوعا للدلالة على مرتين فقط ونظيره نحو قولك جاؤا رجلا رجلا والله أعلم وقوله دائق بين معناه وأنه سدس درهم وسكت عن ضبطه وفي القاموس أنه كصاحب ثم قال وتفتح نونه اه وهو يفيد أن كسر النون أنقص وفي المصباح مانصه الدائق معروف وهو سدس الدرهم ثم قال وتفتح نونه وبكسر وبعضهم يقول بالكسر أفصح اه منه بلفظه وقول مب قلت قوله فتفتح المسئلة تحريف الخ ذكر شيخنا ج انه رأى في شرح أبي سالم النظم يوع ابن جماعة فتفتح مثل ما لمب قلت كل من النسختين مشكل لانه عطف أحد الامرين على الآخر وأجاب عنهما بجواب واحد فقال ما لم تين ان الدينار أنقص من القراريط أو بالعكس فالجواب عن الامرين معا بقوله فتفتح كما قيل طفي عنه صواب بالنظر الى قوله ان الدينار أنقص لانه اتسقى في ذلك دوران الفضل وتعوض المعروف من جهة صاحب القراريط فانسب قوله في نقله عن ابن رشد وأجاز ابن القاسم استحسانا على وجه المعروف وأما بالنظر الى قوله أو بالعكس فليس بصواب لدوران الفضل من الجانبين اذ ذلك وعلى نسخة مب يعكس الامر فالصواب افراد كل واحد منهما بجواب فيجب عن الاول بما نقله طفي وعن الثاني بما نقله غيره ويشهد لما قلناه ما قالوه في قضاء من دينار عن دينار قرض لان المبادلة وقضاء القرض متساويان في أنه ان تعض المعروف من جهة جاز وان دار فضل من الجانبين معا امتنع انظر كلام ابن رشد في ق عند قوله ودار فضل الخ والنظر كلام غ الا في عند قوله أو دار فضل الخ وتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم (أو كفتين) قول ز وقول عجب بفتح الكاف وكسرها يشعر بتساويهما لا عبرة بما أشعر به في المصباح مانصه وكفة الميزان بالكسر والعامية تفتح وفي نسخة من الصحاح ان الفتح لغة قال الاصمعي كل مستدير فهو بالكسر نحو كفة التئمه وهو ما تجددها وكفة الميزان وكفة الصائد وهي جبالته وكل مستطيل فهو بالضم نحو كفة الثوب وهي حاشيته وكفة الرمل اه منه بلفظه وفي التنبيهات مانصه وكفة الميزان بالكسر وكذلك كل مستدير اه منها بالقطعا (لا أدنى وأجود) حكى ابن عرفة الاتفاق

(١٥) رهوفى (خامس) علمه في التنبيهات (ولولم يوزن الخ) قلت لو قال ولولم يوزن المسكوك الخ وقول ز الابد عدم معرفة وزن الكفتين الخ يعنى أو احدهما لان معرفة وزن احدهما معرفة لوزن الاخرى (لا أدنى وأجود) حكى ابن عرفة الاتفاق على هذا عن ابن حارث وابن رشد وابن بشير وان كان منع دوران الفضل في المراطلة مشكلا لان المائلة التي شرطها النبي صلى الله عليه وسلم في بيع النقد بالثمن موجودة وكلام الباسبي صريح في جوازها مع دوران الفضل بغير السكة والصياغة لتصريحه بجواز مراطلة المجموعة وهي أكثر عدد بالقامة وهي أجود كما يأتي والله أعلم (ومغشوش الخ) قلت الجواز مقيد بما اذا كان على وجه البيان والبصرة والسماحة والامنع قال في قوت القلوب

وتكره المعاملة بالزينة ولا تصلي بديارهم تصكون القصة فيها مجهولة أو مستهلكة ولا بما لا تعرف قيمته وما يختلط بالقصة من غيرها ولا بما تزامن وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك ويحرمه منهم الثوري والفضيل ووهيب بن الورد وابن المبارك وبشر بن الحارث والمعاوية بن عمران رحمهم الله ويقال إن كل قطعة من الزينة تنفعها صاحبها بما يجد ما لمصلحة في حقيقته بعينها وصورتها تحتها مكتوب ألف ستة خمسة آلاف ستة على قدر وزنها ووزن كل ذرة منها سبعة والذرة نقطة من هبة من شعاع الشمس في الضوء حدثني بعض العلما عن بعض الفراء في سبيل الله تعالى قال حملت على فرسي لا تناول بعض العالج فقص فرسي فرجعت ثم دنا مني العالج فحملت عليه ثانية لا تناول فقص فرسي فحملت عليه الثالثة وقد قرب مني ففقر بي فرسي ولم يكن أعتاد ذلك منه فرجعت حزينا فجلست إلى جنب فسطاطي منكسر اللذي فأتني من أخذ العالج ولما تقرب علي من خاق فرسي قال فوضعت رأسي على عمود الفسطاط ففت وفرسي قائم بين يدي فرأيت في النوم كأن القوس يحاط بي ويقول لي بالله عليك أردت أن تأخذ على العالج ثلاث مرات وأنت بالامس اشتريت لي علفا ودفعت في غنمه درهمًا ما لا يكون هذا أبدًا فأتيت فزعا فذهبت إلى العلاف فقلت أخرج إلى الدرهم التي اشتريت بها منكم بالامس العلف فاخرجها إلى وأخذت منها الدرهم الزائف فقلت إن كنت قد جوزت عليك هذا الدرهم بالامس فابدله وانصرف وقال عبد الوهاب سألت بشرا عن المعاملة بالزينة فقال سألت المعافي عنها قال سألت الثوري عنها فقال حرام وحدوثنا عن أبي داود قال سمعت أجد رضی الله عنه غير مرة أنكروا التجارة والمعاملة بالزينة والمكحلة وقد كان بعض علمائنا يقول اتفاق (١١٤) درهم من يافأشدم من سرقمأة درهم قال لأن سرقمأة درهم معصية

على هذا عن جماعة وسيله ونصه فالمرزبان أن اتحد في الجودة أو اختص بها كل أحدهما أو كانا في الرأية كذلك جازوا أن اختص بعضه بمجودة بعضه برأية لم تجز ابن حريث وابن رشد وابن بشر اتفاقا أنه منه بلفظه «تبسه» انظر ما وجهه منع دوران الفضل في المرافلة مع أن المماثلة التي شرطها النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب بالذهب والفضة بالفضة موجودة ولا يمكن أن يجاب عن ذلك بأن المراد المماثلة في الوزن وفي الصفة معالجوا من اطله الجيد بالردى والجيد بالردى بالردى وقياس ذلك على المبادلة لا يصح لأن ذلك رخصة للضرورة ومخصوصة بالعدد اليسير بشرط المعروف ومع دوران الفضل ينتفي المعروف وقد قال الباجي في المنتقى عند قول الموطأ الأمر بالجمع عليه عندنا

واحدة من فضة و اتفاق درهم من يافأشدم أحد عشر في الدين وأظهار سنة سنة لا يعمل بها بعده و افساد الاموال المسلمين فيكون عليه وزر بعد موته الى مائة سنة فأكثر ما بين ذلك الدرهم يدور في أيدي الناس ويكون عليه اثم ما أفسد وتقص من أموال المسلمين الى آخر فناءه وانقراضه فطوبى

لعبدا إذا مات ماتت ذنوبه معه والويل الطويل لمن يموت وتبقى ذنوبه بعده مائة سنة ومائتي سنة يعذب بها في قبره ويستل في عنها الى آخر انقراضها قال الله عز وجل سنكتب ما قدموا وآثارهم ما قدموا ما عملوا وآثارهم ما سنوالمى بعدهم فيعمل به وقال نبي الانسان يومئذ بما قدم وأخر قيل بما قدم من عمل وما أخر من سنة عمل بها بعده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن سنة سيئة فعل بها بعده كان عليه وزر ما مثل وزر من عمل بها لا يتقص من أوزارهم شيئا و اتفاق الدرهم الردى على من يعرف النقد أشد وأغلظ وهو على من لا يعرفه أسهل ويكون فيه أعذرا لأن هذا لا يتجد الغش والاول يتعمده ويقصده وإنما كان المسلمون يتعلمون جودة النقد لاجل اخوانهم المسلمين لئلا يشعروهم بالردى والافتقار للنقد وبال و اثم على صاحبه لانه علم علمه ويعلم به فهو يستل عن علمه ومن ردت عليه قطعة فليقلها ولا يجوز زاعي بائع آخر ويحسب بذلك الثواب من الله عز وجل فله بذلك من الاجر بوزن كل ذرة منها حسنة وله في طرحها أعمال كثيرة ونيات حسنة وذلك أفضل له من أن يتصدق بامثالها جادا وخبره من كثير من الصوم والصلاة فان كان في القطعة تجوز قد يتصرف بمثلها فإراد أن يشتري بها شيئا فليعلم البائع الثاني انها قد ردت عليه فان أخذها على بصيرة وعن سماعة فلا بأس فان لم يعلم فانه لم ينفعه وربما كان غير بصير بالنقد ثم قال ومن سمع في النقد وتجوز في أخذ الردى طلبا للاجر فيما يحسب ثم روج ذلك على المسلمين وجوز عليهم بعد ذلك فقد أثنى في سماحته وتشديد حذره ونقصه في أمر الجيد أفضل وهذا من دقائق الاعمال و باطن الشرف في ظاهر الخير اللهم إلا أن يأخذ الردى ثم يلقه فلا يخرج الى أحد فان فعل هذا كان فضلا لا محالة بما في سماحته وله في احتسابه ذلك

مثنوية وأجر اه

في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مراطلة أنه لا بأس بذلك أن يأخذ أحد عشر دينارا  
بعشرة دنانير يدان إذا كان وزن الذهبين سواء اه مائنه وهذا كما قال لانه  
لا يراعى في مراطلة الذهب بالذهب والورق بالورق العدد وانما يراعى فيه الوزن سواء كانت  
كلها مجموعة أو فردى أو فائقة أو كان أحد العرضين مجموعة والثانية فرادى أو فائقة  
ووجه ذلك ان الاعتبار بالوزن اه محل الحاجة منه بلفظه فتوجهه بقوة الاشكال  
الذى ذكرناه وكلامه صريح في جواز المراطلة مع دوران الفضل من الجانبين بغير المسكة  
والصباغة لتصرفه بجواز مراطلة المجموعة بالفائقة وقد نصوا على أن للفائقة حسن  
الجوهرة وللمجموعة رداءتها مع حسنهما بكثره الا حاد فتأمل به بانصاف ولم أر من تعرض  
لهذا الاشكال فضلا عن الجواب عنه والله اعلم (لن يكسر الخ) قول ز وعلى نسخة غ  
فهو معطوف على جملة و مراطلة الخ فيه نظربل هو معطوف على مبادلة القليل عطف  
مفرد بتقدير مضاف على مفرد أى وجازت مبادلة القليل ومعاودة مغشوش الخ تأمله بين  
لث وجهه (أولا يفش) هو بفتح الباء وضم الغين كما يفيد كلام القاموس واللامية  
وسرح به في الصباح ونصفه غش غشمان باب قتل والاسم غش بالكسر لم يصحبه وزن له  
غير المصلحة اه منه بلفظه (فهل علمك) أى فهل يسقر ملكه أو فهل يتقرر الخ وهذا  
أحسن مما لز قول مب ذكر ح في كتاب الالتزامات قولين بالتصدق والرد الخ في  
جامع المعيار عن أبي عمران مائنه كل شئ بأ كلة الانسان من مال غيره فانه ينتفع به اذا  
حله له به الخمسة أشياء الرشوة في الحكم وحلوان الكاهن ومهر البقي وأجرة المغني  
والتأخية فهو لا الخمس لاترد على أربابها وانما تصرف في مصارف الخير والبر اه  
منه بلفظه (وان حل الاجل بأقل صفة الخ) قول ز وكذا قيل عن قمح أقل من كيله الخ أقل  
نعت الدقيق لا القمح وفي جزمه بالجواز في هذا نظر لانه وان وقع في المدونة فائتمامه من قول  
أشهب كما صرح به ابن ناجي فقال عقب قولها وكذلك لو اقتضى دقيقا من قمح والدقيق  
أقل كيلا فلا بأس به الا ان يكون الدقيق أجود من القمح الدنى اه مائنه هي من  
بقية كلام أشهب اه منه بلفظه ويدل على صحة ما قاله قوله في المدونة بعد هذا بقرب  
مائنه ومن اقترضته فحقا فاضال دقيقا مثل كيله جاز وان كان أقل من كيله لم يجز اه  
منه بلفظها واختصر ابن يونس كلام المدونة بقوله مائنه قال مالك ومن اقترضته فحقا  
ففضال دقيقا مثل كيله جاز وان كان أقل من كيله لم يجز اه منه بلفظه قال ابن ناجي  
عقب قولها لم يجز مائنه ما ذكره هو المشهور وقال أشهب بجواز اضافها كان أقل من  
كيله اه منه بلفظه وقول ز أو كان الدقيق أجود لان فيه حظ الضمان وأزيد  
غير صحيح اذ لا يتصور ذلك مع الحلول وانما قال أبو الحسن على قوله السابق الا ان يكون  
الدقيق أجود الخ مائنه يعنى فلا يجوز لان الاغراض انقسمت اه منه بلفظه وفي  
كلام مب هنا نظرم وجهين تسليمه ما ذكره ز أولا من الجواز وقد مر ما فيه وقوله  
ثانيا تقدم أن هذه العلة لا تدخل في القرض فانه يوجبهم تصورها هنا بقطع النظر عن كونها

(لن يكسر) قول ز وعلى نسخة  
غ فهو معطوف على جملة الخ فيه  
نظربل على مفرد أعنى مبادلة  
بتقدير مضاف كما قدره (أولا يفش)  
قال في المصباح غش غشمان باب  
قتل والاسم غش بالكسر لم يصحبه  
وزن له غير المصلحة اه (فهل  
علمك) أى فهل يسقر ملكه أو فهل  
يتقرر وهذا أحسن مما لز وقول  
مب قد حكى ح الخ في جامع  
المعيار عن أبي عمران كل شئ بأ كلة  
الانسان من مال غيره فانه ينتفع به  
اذا حله له به الخمسة أشياء  
الرشوة في الحكم وحلوان  
الكاهن ومهر البقي وأجرة المغني  
والتأخية فهذه لاترد لأربابها وانما  
تصرف في مصارف الخير والبر اه  
(وقضا مقرض الخ) قلت قول  
مب عن ابن عرفة منافع من دين  
الخ كذا في جل نسخه وهو غير ظاهر  
وفي بعضها منافع معين وهو ظاهر  
والله أعلم (بأقل صفة) أى أو نوعا  
وقول ز أقل من كيله الخ صفة  
لدقيق والجواز في هذا هو قول أشهب  
في المدونة وقول مالك فيها وهو  
المشهور والمثل وقول ز لان فيه  
حظ الخ لا يتصور مع الحلول أصلا  
ولو في العرض من بيع وبذلك تعلم  
ما في كلام مب أولا وثانيا

(لا يزيد عددا) هذا مذهب المدونة  
وصرح غير واحد بأنه المشهور  
وقيل يجوز مطلقا وصحح وقيل  
يجوز في القليل كدرهمين في مائة  
وإرددين فيها انظر الأصل وقول  
مب قدرده ابن بشر الخ قبل رد  
ابن بشر غير واحد وفيه نظر فإن  
القضية الثابتة للمجموعة بكثرة  
الآحاد حاصلتها سواء تعمل بها  
عددا أو وزنا فالله أعلم

لا تدخل القرض وليس كذلك (لا أزيد عددا) هذا مذهب المدونة وعزاه المازري لظاهر  
المذهب وصرح غير واحد بأنه المشهور وقيل يجوز مطلقا وعزاه اللغمي لعيسى بن دينار  
والقاضي عبد الوهاب وقال أنه الصحيح وقيل يجوز في القليل كدرهمين في مائة وإرددين  
فيها وعزاه الشيخ أبو محمد في نوادره لأشهب وابن حبيب وعزاه ابن الحاجب لأشهب الجواز  
من غير تقييد واعترضه ابن عرفة بقوله لا أعرفه انما عزاه الشيخ والصفلي ما قلناه اه  
منه بلقطه ونقله ابن ناجي في شرح الرسالة عند قولها ومن رد في القرض أكره عددا في  
مجلس القضاء فقد اختلف في ذلك اذ لم يكن فيه شرط ولا رأى ولا عادة فاجازه أشهب  
وكرهه ابن القاسم ولم يجزه اه وقال مائنه قلت رد بانه ظاهر الرسالة اه منه  
بلقطه ١ قلت وكأنه أخذ هذا الجواب من ضج فإنه قيسد أو لا قول أشهب باليسير  
وقال كذلك قال اللغمي والمازري وابن يونس وابن بشر وغيرهم عن أشهب اه ثم  
ذكر نص الرسالة السابق وقال عقبه مائنه وظاهره انه يجوز عند أشهب مطلقا وقد  
يتمك بهذا في أن أشهب يجوز عند أشهب مطلقا اه منه بلقطه وظاهره نقل ق  
عن ابن سراج أنه يجوز عند أشهب مطلقا والذي في المعيار عن ابن سراج عن أشهب هو  
التقييد كأنقل عنه الجماعة (تنبيه) قال ابن عرفة مائنه وقول ابن عبد السلام  
اللغمي لابن حبيب قول عيسى لم أجده اه منه بلقطه ١ قلت ما قاله ابن عبد السلام  
من أن لابن حبيب مثل قول عيسى مثله في المعيار عن ابن سراج وسيله ومثله في الجواهر  
ونصها وان قضى أفضل مقدار فقد اختلف المذهب في ذلك على ثلاثة أقوال المنع الا في  
اليسير جدا وهو مذهب الكتاب والجواز على الاطلاق وهو رأى عيسى بن دينار وابن  
حبيب والجواز ما لم يكثر وهو رأى أشهب اه منها بلقطها (الا كرجحان ميزان) قول ز  
عن عجم لان الجود في التعامل به وزنا لمغاة الخ غير صحيح وان سكت عنه تو فقد رده  
مب وقول مب قدرده ابن بشر بأن العدد انما يعتبر اذا كان التعامل به وأما اذا كان  
بالوزن فلا لان العدد حينئذ مطرح لكونه لم يدخل عليه قاله في ضج قد قبل رد ابن  
بشر غير واحد كان شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف وغيرهم وفيه عندي نظر فإن  
القضية الحاصلة للمجموعة بكثرة الآحاد ثابتة لها على كل حال تقوم به اعددا أو وزنا  
أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه يتوصل بها الشراء القليل والوسط والكثير ان اشترى  
بغير أو قيمة تأتي له دفعه منها وزنا ونصف أو قيمة او رطل تأتي له ذلك ولواخذ القائمة التي  
ترتب له بديمة صاحبه وزنا لم يأت له ذلك فهو انما ترك جودة القائمة لقضية كثره الآحاد  
الموصله الى شراء ما شاء فقام له بانصاف فما قاله أبو الحسن اللغمي هو الحق الذي ايسر  
عليه غبار لا ما قاله أبو الطاهر وان سلمه الا كبر على مر الاعصار والله أعلم (أو دار فضل  
من الجانبين) قول ز كعشرة أنصاف مقصصة الخ يدخل تحت الكاف مسئلة جماع أبي  
زيد التي نقلها ق في القولة الآتية متصلة بهذه وقد ذكر غ ذلك في تكمله بآتم بما  
نقله ق مع زيادة ونصه وفي جماع أبي زيد وسئل عن رجل كان له على رجل دينار  
فقضا حفين وازنين قال لا خيفه الا أن يكون للدينار جريان معيار عنده ابن رشد يعني



بقوله سر بان أن يكون الدينار عنده وزن معلوم فبدأ خذ نصفين وازن بمنزل وزنه أو أفضل من وزنه فيكون إذا فعل ذلك قد أخذ أكثر عدداً أو أكثر وزناً ومثله وزنه مجاز لكون الفضل من جهة واحدة ومعنى ذلك أنه لا يمكن لعين الدينار فضل على عين النصفين فلا يجوز أن تترك فضل العين لزيادة العدد أو لزيادة العدد والوزن أن كانا أكثر وزناً من زنة الدينار الذي كان له وفي رسم القبلة من سماع ابن القاسم بيان هذا فتدبره وقف عليه ابن عرفة ذكرها الشيخ أبو محمد ولم يذكرها إلا قوله يريد الدينار من قرض وبه كان يفتي بعضهم على الإطلاق ولولم يتساو الدينار والنصفان قد راو صفة وكذلك في القيراطين الجديدين عن درهم جديد والصواب قول ابن رشد اه منه بلقطه قلنا من هنا يعلم أنه يجوز قضاء دينارين صغيرين من رواج خمس أو أقل لكل واحد من دينار كـ بر من رواج المتقال ويؤخذ جواز قضاء أربع موزونات فضة عن درهم كما يجوز مبادلة ذلك عند ابن القاسم وأما اقتضاء الدراهم أو الموزونات من الفضة عن الريال الكبير فإن لم يقرر للريال عدد معلوم فلا يجوز لا عند القصار ولا عند غيره وقد قال في العمليات بعد البيت الذي قدمناه عنه عند قوله كدينار الادره من مائه

كذا المبادلة مع شرط العدد \* من دون وزن مع لفظها ورد

الأن قال

وعرفنا اليوم على المكاييس \* أو المراضاة مع المقاييس  
لا رد لا اقتضاء لا مبادلة \* مع الدراهم بلامعاده

وعندي أن منع المبادلة والقضاء مع تقرر الريال في عدد معلوم هو الصواب لما تقرر عند الناس من أن فضة الريال أصنى وأجود من فضة الدرهم والموزونات فيدور الفضل من الجانبين فللريال جودة الجوهرية وللدراهم فضل الوزن وكثرة الأجزاء فلهذا ما انفك (ودار الفضل بسكة) قول ز ويقال به تبرأ وقراض الخ هي بضم القاف وبالضاد المعجمة ما يقرض قال في القاموس والقراض بالضم ماسقط بالمقراض اه وقال قبله قرضه يقرضه قطعه اه منه بلقطه وقول ز لكنهما مقيدة بما إذا اختلف وزنه ما فإن اتفق لم يدراخ نحوه في ق عن النوادر عن مالك ونحوه فيه عن ابن حجر عن ابن القاسم وفيه عن نوازل ابن رشد خلاف ذلك وقال قبل أنه مقتضى كلام ابن بشر فتحصل من كلامه أن في ذلك قولين وصرح بذلك في ضيق ونصه اختلف في جواز اقتضاء المسكوك عن المصوغ على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره اه منه بلقطه وقول مب عن أبي الحسن القائمة بجواز اقتضاؤها عن كل شيء صريح في جواز اقتضاؤها عن المجموعة وقوله والمجموعة لا يجوز اقتضاؤها عن شيء صريح في أنه لا يجوز اقتضاؤها عن القائمة وفي ذلك إشكال ظاهر وقد أجاب عنه في الجواهر ونصها أو ما اقتضاء القائمة من المجموعة فكان مقتضى ما علل به اقتضاء المجموعة منها من مقابلة فضيله الوزن والجودة لفضيله العدد المنع لكن لما كانت المجموعة هي النابتة في الذمة والاعتبار فيها بالوزن سقط اعتبار العدد فتجددت فضيله الجودة والوزن عن مقابل لهما مجاز الاقتضاء اه منها بلقطه

(ودار الفضل بسكة الخ) قول  
ز أو قراضة هي بالضم ماسقط  
بالمقراض فلهذا في القاموس وقول  
ز فإن اتفق لم يدراخ أى على  
أحد قولين وقول مب عن غ  
تحصيل ما في المدونة الخ

قال الخمي بعد ان ذكره هذا قوله في الكتاب والصواب أن يجوز اقتضاء المجموعة من القائمة كما يجوز اقتضاء القائمة منها اه  
وسلمه في ضيق أي لعدم ظهور الفرق بينهما وهذا على ما في المدونة والافالقياس المنع فيه ما هو قول حكا في ضيق انظر الاصل  
والله أعلم قلت وقول مب مسئلة المجموعة الخ تقدم له قريبا ان القائمة فضلت المجموعة الخ وأما الفرادى فقد فضلت المجموعة  
بالجودة أيضا وفضلت القائمة بالوزن فالقائمة والفرادى أطيب والمجموعة أكثر عددا والقائمة أوزن منهم ما انظر ضيق وفي ق  
مانصه كان سيدى ابن سراج رحمه الله يقول هذا الذي ترتب له في ذمة آخر غنائون درهم لا يجوز أن يأخذ منه أوقية من دراهم  
ويقول الثمانون درهما هي أوقية قال لان ذلك من اقتضاء المجموع من الغنائم اه وقول مب وقد جعت في بيت الخ بجامعها هو  
الامام العلامة سيدى أحمد الوائسرى رحمه الله تعالى وضعه الشيخ ميارة بالاشارة الى جميع المسئلة فقال  
وللذات نبر نفوت وصفت \* بها فاصرت علما ان ذكرت مجموعة وهى التى قد جعت \* من وازن وناقص واختلفت  
قائمة جسيده ان جعت \* تزيد في الوزن كذلك علت ثم الفرادى دونها في الجودة \* تنقص في الجميع لافى الوحدة  
ففضل جوده ووزن ثبنا \* لقائم كم مجموع أفى (١١٨) وللفرادى فضل جوده فقد \* اذا نسبها لمجموع ورد

وعدها كم قائم يرى  
وفي اقتضاء البعض من بعض جرى  
سته أوجه وبعض أنشدا  
في حكمها يتاوج جزا مفردا  
خذ قائما عن كلها لا ما جتمع  
والفردي خذ عن ذلك لا عن ذافدع  
وصوب الخمي جواز ما جمع  
عن قائم كما يجمعها مع  
وقال فيجب حاجب بل مقتضى  
كلامهم عكس لما للخمي ارتضى  
ثم أفى بالفرق توجهها لما  
روى عن الكتاب نقلا محكما  
وفي عبد السلام ذكرنا  
هنا الذى حاصله كما ترى  
من أنها احدى مسائل الكتاب  
المشكلات ذكره لها صواب  
لقصد فيجب حاجب أن يقال  
\* منها الذى أمكنه ليسهلا

لذلك قالوا من به قد اعتنى \* به المدونة بقصرى لاعتنا  
ففى  
صلى وسلم الاله ربنا \* فى البدع والاحتيم على رسولنا (وان بطلت فلوس) قلت مثلها فى ذلك النقد كما أشار اليه فى كتاب الصرف  
من المدونة وصرح به فى التلقين والجلاب وغيرهما انظر (فالمثل) هذا مذهب المدونة وعليه عقول غير واحد ولم يحكوا فيه خلافا  
بل صرح ابن رشد بأنه المنصوص لاجبا بنا وغيرهم من أهل العلم وذ كر جماعة الخلاف ورجموا المصنف وأفتى ابن عتاب بان  
يرجع فى ذلك الى قيمة السكة المقطوعة أى على تقدير ثبوت التعامل بها ووقع نحو فى كتاب ابن سحنون وحكاه الميزارى عن شيخه  
عبد الحيد وعزى لأشهب لانه دفع شيئا منفعاه لاخته تتفع به فلا ينظم باعطاء ما لا تتفع به وقيل يرجع فى ذلك الى قيمة السلعة يوم  
دفعها بالسكة الجديدة وقد يظهر يادى الرأى أن الشاذ أولى لظهور وجهه المتقدم وليس كذلك بل المشهور هو الذى يظهر وجهه  
لان ذلك مصيبة تزلت به كما قاله أبو الحسن وقول ز وأولى تغيرها الخ لزوم المثل فى هذا متفق عليه لكن ينبغى جريان الشاذ فيه حيث  
كثر التغير جدا حتى يصير القابض لها كالقابض لمالا كبير منفعه فيه لوجود العلة التى علل بها الخلاف فى مسئلة المصنف والله أعلم

ففي أول مسائل السويع من نوازل ما نصه وسئل رضي الله عنه عن الدينار والدرهم  
إذا قطعت السكة فيها وبدأت بسكة غيرهما بالواجب في الدين والماله أم لا المتقدمة  
وأشبه ما ذك فقال رضي الله عنه المنصوص لا يحسبنا وغيرهم من أهل العلم رجعهم الله أنه  
لا يجب عليه إلا ما وقعت به المعاملة فقال له السائل فإن بعض الفقهاء يقول أنه لا يجب  
عليه إلا السكة المتأخرة لأن السلطان قد قطع تلك السكة وأبطالها فصارت كالتى فقال  
وفقه الله لا يلتفت إلى هذا القول فليس بقول لا حدى من أهل العلم وهوذا نقض لاحكام  
الاسلام ومخالفه لكتاب الله وسنة النبي عليه الصلاة والسلام في النهى عن كل المال  
بالباطل ويلزم هذا القائل أن يقول ان يسع عرض بعرض أنه لا يجوز تبايعيه أنه  
يتقاسم العقد فيه بعد ثبوته وأن يقول ان من كانت عليه فلوس فقطعها السلطان  
وأجرى الذهب والفضة فقط ان عليه أحد النوعين وتبطل عنه الفلوس وأن يقول ان  
السلطان اذا أبدل المكاييل بأصغرها أو كبرها والموازين بأنقص أو أوفى وقد وقعت  
المعاملة بينهم بالمكيال الاول أو بالميزان الاول انه ليس للمبتاع الا بالمكيال الاخير وان كان  
أصغروا على البائع الدفع بالتالى أيضا وان كان كبر وهذا مما لا يخفى في بطلانه وبالله  
التوفيق اه منها بلقطها ونقله ابن لب أثناء جواب له في المعيار مختصر او ح هنا  
بواسطة نقل البرزلى ببعض اختصار أيضا وذكر جماعة الخلاف ورجموا ما اقتصر  
عليه هؤلاء الذين ذكرنا كابن شاس وابن الحاجب وأبى الحسن والمصنف في ضريح وابن  
نابج في شرح المدونة مصرحين بأنه المشهور وابن عرفة وصاحب الشامل وأبى سعيد بن  
لبو غ في تكميله وغيرهم ممن يطول بنا ذكرهم واختلف في مقابل هذا المشهور  
ففي تكميل التقييد عن نوازل ابن الحاجب أن ابن عتاب أفتى بأن يرجع في ذلك الى قيمة  
السكة المقطوعة من الذهب ياخذ صاحب الدين القيمة من الذهب ونحوه لاى  
سعيد بن لب أثناء جواب له في المعيار قيل نوازل الرهن وماعها ونصه فوقع في نوازل  
ابن الحاجب في تبدل السكة بسكة أخرى غيرها واه مال الاولى بجهة أنه انزلت بقرطبة  
فاختلف فيها الفقهاء فافقوا الاكثر بلزوم السكة القديمة على مقتضى العدة لأن الجديدة  
لم يكن لها وجود قبل ذلك ولما ينتمى القديمة بجهة فلم يبعد عليها قط وأفتى محمد بن عتاب  
بأن يرجع في ذلك الى قيمة السكة المقطوعة من الذهب فيأخذ القيمة ذهباً فارسل ابن  
عتاب الى القاضي بقرطبة اذ ذلك وهو ابن جابر فقيه اشبيلية فنقض اليه فذكر المسئلة  
وقال الصواب فيها فتواى فاحكمهم بها ولا تخالفها اه ثم قال ومثله قول ابن عتاب وقع  
في كتاب ابن مهنون في الفلوس اذا قطعت ونحوه حكى المازرى عن شيخه عبد الحميد وانه  
عدل عن غيره وقد أضافه ابن محرز أيضا الى أشبه في كتاب ابن المواز اه محل الحاجة  
منه بلقطه وماعزاه لا مازرى عن عبد الحميد مثله للمصنف في ضريح ونصه قال المازرى

عن شيخه عبد الحميد انه أوجب قيمة الفلوس لانه أعطى شيئا مستفعا به لاختصاصه فيه فلا  
يظلم بان يعطى ما لا يستفحق به اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة الا أنه زاد فيه قيدا فاقام لما  
ذكر كلام المدونة في صرفها ورهونها وكلام التلقين قال مانصه ولم يحكم المازرى غير  
قولها قال وكان شيخنا عبد الحميد يعدل عن مذهب المدونة ويستدل بان دافع عوضها  
دفع ما استفحق به ولا يحصل له ذلك الا بقيمتها فان لم يوجدها انقطعت قيمته السلعة  
كن أسلم في فاكهة فاقطع اياها اه منه بلفظه ومانسبه لكتاب ابن سحنون أصله لابن  
بشير ونقله ابن عرفة وابن ناجي وسماه ونص ابن عرفة ابن بشير حكي الاشياخ عن كتاب  
ابن سحنون ان انقطعت الفلوس قضى بقيمتها اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرح  
المدونة في كتاب الرهون مانصه وحاصل ما ذكره في الكتاب أنه يتعين أخذها ان كانت  
موجودة وهذا هو المشهور والناذية قضى بقيمتها قاله في كتاب ابن سحنون ومثله لعبد  
الحميد الصانع قال ابن عبد السلام لا أدري كيف يتصور القضاء بقيمتها مع وجودها الآن  
يريد بقيمتها يوم تعلقها في الذمة لا يوم حلول الاجل وهو مع ذلك مشكل لانه الزام لمن هي في  
ذمتها أكثر مما التزم اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك كله خلاف ما في ح عن البرزلي  
وسله ونصه وأجاب الصانع اذا فسدت السكة وباعه بثمن الى أجل وصارت غيرها وصار  
الامر الى خلاف ما دخل عليه فعليه فعله يوم دفعها اليه بهذه السكة الموجودة الآن  
وقد اضطرر فيها المتقدمون والمتأخرون والاولى ما ذكرنا لك وقد وقع ذلك في غناية  
أبي زيد وفي كتاب ابن سحنون اذا سقطت يتبعه بقيمة السلعة يوم قبضت لان الفلوس لا تمن  
لها ووجه ما في المدونة أنها جائحة تزل به اه منه خالف فيما نسبه للصانع كلام جميع  
من وقفنا على كلامهم من الأئمة وفيما نسبه لكتاب ابن سحنون كلامهم قد منادى كرههم  
الكن في ضيق عند قول ابن الحاجب ولو قطعت الفلوس فالمشهور والمثل اه مانصه  
وذكر ابن بشير أن الاشياخ حكوا عن كتاب ابن سحنون أنه يقضى بقيمتها وظاهره انه يقضى  
 بقيمة الفلوس لكن حكى بعضهم عن كتاب ابن سحنون انه يتبعه بقيمة السلعة وعلى هذا  
قالنا في كلامه متنازع في معناه اه منه بلفظه وجزم أبو الحسن في كتاب الصرف  
بان الشاذ الاتباع بقيمة السلعة فقال مانصه وحكى عن ابن شاس أنه قال اذا كانت  
الفلوس من يبيع على المتابع قيمة السلعة الشيخ وهذا خلاف المشهور لان ذلك مصيبة  
تزل به اه منه بلفظه والذي في الجواهر لابن شاس هو مانصه لو كان التعامل  
بالفلوس ثم قطعت فهل يقضى فيها بالمثل أو بالقيمة المشهور المعروف من المذهب القضاء  
بالمثل وان فسدت اذا وجدت وحكى بعض المتأخرين عن كتاب ابن سحنون القضاء بالقيمة  
وراه أبو اسحق التونسى وغيره قياسا اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل مع ما عراه  
\* (تنبيهات الاول) \* على القول ان الواجب في الشاذ هو قيمة السلعة يوم دفعها اتصور ذلك  
ظاهرا وأما على أن الواجب قيمة السكة المقطوعة فقد تقدم قول ابن عبد السلام لا أدري  
كيف يتصور القضاء المخورده ابن عرفة ونصه وقول ابن عبد السلام لا أدري كيف يتصور  
القضاء بقيمتها مع وجودها الآن يريد بقيمتها يوم تعلقت بالذمة مع تسليمه تصور قيمتها

(أو عدمت الخ) قول ز والذي اختاره  
ابن يونس الخ اختاره أيضا أبو إسحق  
النظار كما في ح وقول ز فأنظر  
إذا لم يقع تحاكم الخ لا معنى له وقول  
ز وقيد ها الواو في الخ هذا القيد  
سله في تكميل التقيد وقال  
الشيخ ميارة في شرح تكميل المنهج  
هو تقيد حسن إلى آخر ما في م  
وبه تعلم ما في كلامه وقوله وبديل  
عليه ما نقله ع ج الخ نصه عنه  
إذا قبض الناظر ربع الوقف وآخر  
صرفه عن وقته المشروط صرفه  
فيه مع امكانه فتغيرت المعاملة  
بنقص فانه يضمن النقص في ماله  
لتعديده بذلك وظلمه والله أعلم قال  
ع ج عقبه وإذا كان هذا في الناظر  
مع أنه أمين فأولى المدين قلت  
ثم رأيت عن المسائل الملقوفة  
ولله الحمد ماوجب القطع بما ذكره  
الواو في لكن في حالة خاصة ونصه  
مسئله من عليه طعام فأبى الطالب  
من قبضه وممكنه المطلوب مرارا  
حتى غلا الطعام قال مالك ليس  
عليه المكيلة وإنما له قيمته

في انعدامها يرد بان لا فرق بينهما في التحقيق كما تصورت قيمتها معدومة على تقدير  
وجودها فكذا في حال وجودها وانقطاع التعامل بها على تقدير نبوته وتقوم الشيء على  
تقدير حاله غير حاصله في المدونة وغيرها كثير اه منه بلفظه ويفهم منه لتسوية بين  
الحالتين أن اختلاف الآتي في انعدامها يسجى هنا لأنه يقال هنا وقت اجتماع  
الاستحقاق والقطع فمأله والله أعلم \* (الثاني) \* ظاهر كلام غير واحد من أهل المذهب  
وصريح كلام آخر من منهم أن الخلاف السابق محله إذا قطع التعامل بالسكة القديمة  
جدة وأما إذا تغيرت بزيادة أو نقص فلا وعن صرح بذلك أبو سعيد بن أبي قحطبة  
أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر ذلك جدا حتى يصير القايض لها كالعابض لئلا يكبر بمنفعة  
فيه لوجود العلة التي علل بها الخالف والله أعلم \* (الثالث) \* قول ابن أبي السائب وقد  
أضافه ابن محرز أيضا إلى أشهب الخ يعني أنه أخذ من كلامه لأنه نقله عنه نصا وقد نقل ابن  
عرفة كلام ابن محرز وقال عقبه ما نصه قلت برداسه تتقراء ابن محرز بان مراد أشهب  
بقوله الآن تفوت الفلوس بحواله سوق أو تطل أنه يضي البيع حينئذ لأنه يقضى بقيمة  
الفلوس اه منه بلفظه \* (الرابع) \* قد يظهر يادى الرأى أن مقابل المشهور أولى لما  
علل به فأنه من أن البائع انما يبدل سلعة في مقابلة متفق به الخ وليس كذلك بل المشهور  
هو الذى يظهر وجهه وقد أشار أبو الحسن في كلامه السابق إلى توجيه المشهور وردجة  
القائل بخلافه لقوله لان ذلك مصيبة نزلت به اه وذلك واضح وليس ضرر للبائع هنا  
بأشدهم ضرر من باع سلعة بعد معين متلافات يده صاحبه قبل أن يدفعه للبائع ونحو  
ذلك من المسائل الكثيرة مع أنهم راعوا حق البائع ولم يراعوا حق المشتري والامام  
وأبناؤه لم يلتفتوا إلى هذه العلة التي اعتدوا عليها في مخالفتهم مع أنها كانت موجودة في  
زمانهم فلا كان للصانع وابن عتاب ومن وافقهما دليل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس  
أو حدث سبب لما قالوه لم يكن موجودا وقت الامام فمن بعدهم من الأئمة لكان لهم عذرى  
المخالفة لآمالهم الذى التزموا مذهبهم أمام عتفاء ذلك كله فلا عذر لهم والله أعلم (وقت  
اجتماع الاستحقاق الخ) قول ز والذي اختاره ابن يونس وأبو حفص الخ هو مختار أبى  
إسحق النظار أيضا كما في ح وقوله وعليه فأنظر إذا لم يقع تحاكم الخ لا معنى له فالصواب  
اسقاطه لأنه ان عنى أن ترك التحاكم وقع لعدم قيام رب الحق أصلا فلا وجه لما ذكره فإن  
عنى أنه وقع لتراضيهما على شئ فكذلك وقوله وبديل عليه ما نقله ع ج عن السيوطي الخ  
نص ما نقله عنه إذا قبض الناظر ربع الوقف وآخر صرفه عن وقته المشروط صرفه فيه  
مع امكانه فتغيرت المعاملة بنقص فانه يضمن النقص في ماله لتعديده بذلك وظلمه والله أعلم  
قال ع ج عقبه ما نصه وإذا كان هذا في الناظر مع أنه أمين فأولى المدين قلت ثم  
رأيت عن المسائل الملقوفة ولله الحمد ماوجب القطع بما ذكره المشد إلى الواو في لكن  
في حالة خاصة ونصه مسئلة من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وبرائة ذمته وممكنه  
المطلوب مرارا فأبى ذلك حتى غلا الطعام قال مالك ليس عليه المكيلة وإنما له قيمته

يوم عجزه عن أخذ أي أحد من الطالب له منه ولم يختلفوا في هذا في مسائل الأحكام اه وقول ز وانظر لو قضاه مما تجبذ  
 التعامل به الخ أي مع وجود السكة الأصلية وبه يسقط بحث مب ١ قلت لكن الظاهر من سياق ز أن موضوعه عدم  
 السكة الأصلية كالفهم مب فنامله والله أعلم. (وتصدق بما غش الخ) ١ قلت قال للغمي بعدما ذكر غش هذه الأشياء التي  
 في المصنف وماشا كاهما من ابن وزعفران ومسلك ويجوز على قول مالك الصدقة بذلك كله وعلى قول ابن القاسم تغسل الخرج حتى  
 يذهب ذلك منها ولا يصدق بها عليه يعاقب بالخلاف في القليل هل يطرح أو يتصدق به والخلاف في الكثير هل يتصدق به أو  
 يترك للصاحبه ويعاقب اه وقول مب انما هو من باب العقوبة في المال الخ أي إزالة الغش والتساقط استنزاه اتلاف المال  
 فهو من باب ما لا يتوصل للواجب الابيه ونظيره ما ذكره البرزني عن شيخه العلامة من رحمه الله تعالى انه ذكر في مجلس درسه أن  
 الشيخ بالاحسن الصغير رحمه الله في قضاء فاس وكان نسأوه ما يخرج من كثير اجعل أعوانا في كل شارع تمنعون الناس من الخروج  
 وخاف مفسدة مباشرة الأعوان انهم يفعل (١٢٣) محابس من مغرة في كل شارع بلطخون أكسية من جاز من التسابها

فانتهين عن ذلك وقال البرزني رآه  
 من العقوبة بفسدة المال قال ابن  
 السماع بل رآه من باب شهرة أرباب  
 المخالفات اذا تمادوا عليها بعلامة  
 يعسرون بها وهو نوع من الردع  
 مشهور وليس فيه كبير افساد لان  
 المغرة تزول بالغسل على أن المقصود  
 انما هو شهرتهم لا اتلاف المال اه  
 بخ وقال غ في تكميله مانصه  
 ابن رشد في سماع ابن القاسم قول  
 ابن القاسم انه لا يصدق على الغاش  
 الابليسير أحسن من قول مالك  
 يتصدق به ولو كثر أدبانه لان الصدقة  
 بذلك من العقوبات في الاموال وهو  
 أمر كان أول الاسلام ثم  
 نبخ بالاجماع وصارت العقوبات  
 في الابدان ثم قال غ قيل افرق  
 بين العقوبة في المال والعقوبة  
 يوم عجزه عن أخذ أي أحد من الطالب له هذا من الاحكام في مسائل الاحكام وقوله يوم عجزه  
 عن أخذ أي أحد الطالب له منه وبين ذلك أن عدم دفع المدين ما عليه مع قدرته  
 عليه لطالبه ظلم قطعا وأما عدم قبول رب الدين دينه فيحتمل أن يقصده الفرق بالمدين  
 أو أن عدم القبول لتقدح محل بضعه فيه حيث يحتاج للمحل الى غير ذلك فلا يتحقق الظلم فيه  
 كتحقيقه في الاول وقد أوجبوا في هذا الثاني ضياع مال الاول أو أولى أمثله فتأمل فانه  
 دقيق اه محل الحاجة منه بلفظه ١ قلت ليس في كلام المسائل المقبوطة ما يدل  
 صريحا ولا يتوهم على أن علة ما ذكره هي ظلم الرب الحق بعدم قبوله بل يحتمل ان يكون علة  
 ذلك ما ذكره هو من احتمال الفرق فتأمل بانصاف وقول مب قال في تكميل التقيد  
 هو تقييد حسن غريب فمعه نظرفان الذي في تكميل التقيد هو مانصه وقال الواوئحي  
 في قوله في المدونة لم يتبعه الاجماع اذ لم يكن مطل من المدين والاوجب عليه ما آل اليه  
 الامر لانه ظلم والله تعالى التوفيق اه منه بلفظه فالصواب ما لا يبي على ونصه ونقله  
 غ في تكميله وسلمه ونقله شيخ شيخنا الشيخ مبارقي تكملة المنهاج ومدحه على ذلك القيد  
 في نظمه وقال في شرحه هو تقييد حسن غريب ثم قال وقد سلم هذا التقيد ايضا المشتد الى  
 وهو مع ذلك غير صحيح فكيف يكون حسنا وقد سئل ابن لب عن النازلة تنهسا فاجاب  
 بانه لا عبرة بالمطالبة ولا فرق بين المطاطل وغيره اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز في  
 التنبيه وانظر لو قضاه مما تجبذ التعامل به الخ فهم مب أن تنظره فيما اذا عدت السكة  
 الأصلية فاعترضه وظاهر من كلام ز أن محل ما ذكره اذا قطع التعامل بهامع وجودها

بالمال أن الأول ما وجب للتصرف في ذلك المال بما لا يحل كإراقة اللبن المغشوش والثانية ما وجب  
 لغيره كإحراق رحل الغال وهذه هي المسوخة بالاجماع ومن ثم أنكر ابن الفخار على ابن العطار الزام الملتأجرة العون وانظر في  
 نقد ابن السماع على البرزني على أن الظاهر من كلام المتقدمين أن الجور والبالا والجور ربي مترادفان في هذا الباب وكذلك أكثر  
 المتأخرين كالقري والواوئحي اه منه بلفظه وقد حكى ابن العربي أيضا الاجماع على أنه لا عقوبة في الاموال ذكره في آل عمران  
 والافتال من احكامه وقال ابن السماع في كتابه المسمى باسم منها نصع البرية في رد القول بتحليل الخطية اعلم أن سبب كثرة  
 الفساد جوار الولاوة أخذ الرشوا والتغافل عن حدود الله وحقوق العباد ومن أراد الخلاص من ضرر التبعات فلينظر الى أصل  
 الدامع ولتسته ويستقرغه فاذا هذاب فالواجب على مقتضى العقل والحكمة ومالزم العباد من اتباع الكتاب والسنة وما وجب  
 من النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين ولسائر الامة أن يشاروا وبقى بتولية النقات وأخذ مولى لهم عليهم السلام العهد بأقامة الحدود  
 وتخليص الحقوق وانصاف المظلوم من الظالم والمنع من قبول الرشوا وتقديمهم في استقام على الطريقة كرمه وشرفه ومن اعوج

وكان من حواله التقويم قومه ومن أعزل دأؤه ولم ينجع فيه دواء أخذ فيه بما أشبهه من عقوبة مثله وأبره وعزله وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرشوة ثلاثة هذا هو السبيل إلى حسم الفساد وقطع العناد وإصلاح البلاد والعباد وأما فتح باب الاعراض في الخنايات فوسيلة إلى قضاء الاعراض والخنايات اذ هو أصل الدماء العالم بمنزلة الطبيب والطبيب من دبر إزالة الداء ونقصانه لازيدته وطغيانه اذا جعلت أرزاق الولاة في الخطايا والمغارم أجوبة كثرة وقوع الناس في المآثم لانها منابت أرزاقهم فهم يلحظونها بالخطاهم واما قههم ومن أحب الفساد والعصيان فهو في الحقيقة شيطان وان كان في صورة انسان اه وقال ايضا قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه الاستشفاء في القياس إن من يقول ان الوظائف الشرعية من الزكوات والجزية وغيرها لا يقوم بحفظ النظام الا بزيادة عليها فهو بمثابة من يقول ان الحقد والداء موضوعا للزجر من قبل الشرع لانه يكف الطغاة فلا بد من تعذيبهم الى قطع من لم تنبت سرقة وقتل من لم يصح قتله ونحو ذلك من هذه المقالة فما وضع الحكيم هذه الزواجر الانهاية في الحكمة ونهاية في الزجر والمصلحة ولا يمكن حكما علميا صبرا بالعواقب مطالعا على الموارد والمصادر محيطا بالخلبات والخفيات بضع فوق هذا النظام فقال ذلك خارج عن دين الاسلام فان قيل ما بال الحدود لا تنكفي ولا تقوم بالردع قلنا انهم لا تستوفى ولكن تباع وتشترى وحكمة الله وحكمه فيمن (١٣٣) ظهر عليه الخدا انفاقه فيه ومن خشيت

وعليه فلما قاله وجهه لا يعد كل البعد فقام له والله أعلم (كبل الخمر بالنشا) يدخل تحت الكاف ما عت به البلوى من صانعي ثياب الصوف والكتان ونحوهما أنهم يصنعون جيد الغزل بالموضع الذي يظهر له المشترى عند التقلب ورد يشه بموضع شأنه أن ينخي عليه وفي أجوبة ابن رشد ما نصه جوابك رضى الله عنك في رجل يقيم الخماش للبيع وله ماسة معالومة وذلك أن أيدان البطان يجعلونهم من جيد الثياب من أجل ظهورها وأكلها من رديتها الخفاف أو يقطن القطن وقد علم السيرة فيجعل جل القطن في مواضع التقلب في المقدم والاعمة ثم يترك من القطن في ناحية من النواحي فيجعل في المناكب والمواضع التي يسلم الحشود اذا انهم يدخلون في السوق ويبيعه والتاجر يعلم ذلك كله بل يأمر به لينشط البدوي أو من كان عليه شراؤه ليجوز ذلك ألم لا فقال هذا من الغش الذي لا ينبغي ولا يجوز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا فمن أراد التخلص لم يفعل شيئا من هذا في اقامته فان اشترى ٣ شيئا مقام على هذه الصفة بين ذلك على المناع عند البيع وبالله التوفيق اه منها بالقطعة ومما جرت عادتهم به انهم يجعلون مواضع التقلب

على انه يؤخذ بالغلظ من أقوال العلماء كما اتفق في مدينة السلام وقد جرى به بعض الباطنية وأحضر والمجلس الخليفة وأحضر العلماء فأتى كل بمذهبه فخرج أمر الخليفة بأن يؤخذ بقضا أهل مذهب مالكا اه (كبل الخمر) يدخل تحت الكاف صنع الموضع الذي يظهر له المشتري عند التقلب بالغزل الجيد مثلا وغيره بالردى وكفى أجوبة ابن رشد وكذا جعل موضع التقلب صفيقا وغيره مخفيقا كلالا في شرح مسلم إلى حيث جهل المشتري أو علم واشترى البائع لانه يبيع على غيره لان علم واشترى لنفسه فليس من الغش والله الموفق قلنا قال بعضهم ومن الغش التظليل على حوايت البرازين وغيرهم لعدم عكن المشتري من صفة ما اشتراه فكثيرا ما يجد بعد الشراء مخالفا لغيره في مكان الضوء فقد نهى الشارع عن البيع في ليل مظلم أو مغمور بحيث لا يوقف على حقيقة وصف المبيع والتظليل قريب من ذلك فينبغي أن يتقن له ويرى هذا الضرر عن المسلمين اه وقال في المدخل وينبغي أن يكون الدكان في موضع كثير الضوء حتى يبين للمشتري أمر الخرق وما هي عليه نظره لا يقول غيره وذلك بضد ما يفعله بعضهم في هذا الزمان فتجد مواضع البرقع بالقدستروها حتى لا تكاد السماء أن ترى من كثرة الاسترقاق ظلمة فتحسن الخرقه بسبب الظلام فاذا خرج بها إلى الضوء ظهرت عيوبها من الغلظ والخفة وغيرهما وهذا من باب الغش والخلافة وذلك مذهب البركة وفيه مخالفة السلف الماضين رضى الله عنهم أجمعين اه

٣ اشترى كذا في غير نسخة ولعله باع أو شترى اذ هو قد يستعمل بمعنى باع كتبه معجبه

\* (فصل \* علمه طعام الخ) قول ز أي مع اختلاف الجنس الصواب اسقاطه (كرسة) قول ز ولم يختلف قول مالك الخ مثله في الرسالة قال القاشاني كان شيخنا (١٣٤) الغبري يقول عن بعض الشيوخ بل اختلف قوله في الزكاة كما اختلف

قوله في البيوع اه (ولو اختلفت مرقة) قول ز لانه في نقله عن اللحم الخ فيه نظروا بده ما أتى لز هنالك تأمله (والجراد) قلت قال القسطلاني نقل النووي الاجماع على حل أكله وخصه ابن العربي بغير جراد اللادلس لما فيه من الضرر المحض نحو عند البيهقي مرفوعا عن مريم بنت عمران سألت ربه أن يعطى لها الحلال له فأعطىها الجراد وفي الحلية في ترجمة يزيد ابن ميسرة كان طعام يحيى بن زكريا الجراد وقلوب الشجر يعني الذي ينبت وسطها بغضا طرايا قبل أن يقوى وكان يقول من أنعم منك يا يحيى وطعامك الجراد وقلوب الشجر اه وقال الكيال الدميري رحمه الله تعالى أجمع المسلمون على اباحة أكل الجراد وقد قال عبد الله بن أبي أوفى غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد واه أبو داود والخار و الحافظ أبو نعيم وفيه ويا أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا وروى ابن ماجه عن أنس قال كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يتأدين الجراد في الاطباق اه (وفي ربه خلاف) قول ماب الاول قال سندو الجلاب الخ عبارة ابن عرفة وجعله الجلاب عرفة وهي أولى لان الجلاب جزء بانه جنس رابع ولم يحد خلافه (والعظم) قول ز حيث لم يتفصل عنه صواب وفي ق عن الباجي ما هوهم عكس ما قاله ز ولكن يجب فهمه على ما قاله ز ونص الباجي في المستقى اللحم الذي يعتبر فيه التمازى أو التفاضل هو اللحم على هيئته التي يستعمل عليها في بيع وطبخ وغير ذلك مما يستعمل عليه من عظم وغيره ما لم يكن العظم مضافا اليه وذلك كنوى الترحكه حكم التمر ما لم يكن مضافا اليه والله أعلم اه منه بلفظه فيجب فهم قوله ما لم يكن مضافا اليه على أن معناه أنه أضيف اليه بعد ازاله ما عليه والله أعلم (ويستثنى قشر البيض النعام) القماموس القشر بالكسر غشاء الشيء خافقه أو عرضا وكل ملبوس الجمع

#### \* (فصل في الطعام الربوى)

(وادخار) قول ز وجوب المناجزة أي مع اختلاف الجنس الصواب حذف قوله مع اختلاف الجنس تأمل (كرسة) قول ز ولم يختلف قول مالك في الزكاة انها جنس الخ مثله في الرسالة لكن قال القاشاني في شرحها مانصه وكان شيخنا الغبري رحمه الله يقول ناقلا عن بعض الشيوخ بل اختلف قوله في الزكاة كما اختلف قوله في البيوع اه منه بلفظه (ولو اختلفت مرقة) قول ز لانه في نقله عن اللحم الخ فيه نظروا بده ما أتى له هنالك تأمله (والجراد وفي ربه خلاف) قول ماب الاول قال سندو الجلاب هو المذهب يقتضى ان الجلاب عبر بهذه العبارة أو ما يفيد مدعائها وليس كذلك وعبارة ابن عرفة هي مانصه وجعله الجلاب المذهب اه وهي أولى لان الجلاب جزء بانه جنس رابع ولم يحد خلافه (والعظم) قول ز حيث لم يتفصل عنه صواب وفي ق عن الباجي ما هوهم عكس ما قاله ز ولكن يجب فهمه على ما قاله ز ونص الباجي في المستقى اللحم الذي يعتبر فيه التمازى أو التفاضل هو اللحم على هيئته التي يستعمل عليها في بيع وطبخ وغير ذلك مما يستعمل عليه من عظم وغيره ما لم يكن العظم مضافا اليه وذلك كنوى الترحكه حكم التمر ما لم يكن مضافا اليه والله أعلم اه منه بلفظه فيجب فهم قوله ما لم يكن مضافا اليه على أن معناه أنه أضيف اليه بعد ازاله ما عليه والله أعلم (ويستثنى قشر البيض النعام) القماموس القشر بالكسر غشاء الشيء خافقه أو عرضا وكل ملبوس الجمع

قشور

(والعظم) قول ز حيث لم يتفصل الخ صواب وفي ق ما هوهم عكس ما لز لكن يجب

فهمه على ما لز انظر الاصل (ويستثنى قشر الخ) القماموس القشر بالكسر غشاء الشيء خافقه أو عرضا وكل ملبوس الجمع



قشور اه (وحلبة الخ) قول  
 ز بضم الحاء واللام الخ نقوه في  
 الصباح واقتصر في القاموس على  
 انها بضم الحاء وسكون اللام وفي  
 النهاية مانصه وفي حديث خالد  
 ابن معدان لو يعلم الناس ما في الحلبة  
 لاشتروها بوزنها اذهبوا الحلبة حب  
 معروف ثم قال وقد تضم اللام  
 اه وقول مب والظاهر أن  
 المصنف اعتمد ذلك أي كلام ابن  
 عبد السلام نقوه لتو وفيه نظر  
 لان المصنف جزم أولاً بأنه ربوية  
 ثم قال وهل ان اخضرت الخ  
 فكلامه بيقيد أن الخضرا ربوية  
 قطعاً والتردد في الياسة وكلام ابن  
 عبد السلام الذي في ح صريح  
 في خلاف ذلك والله أعلم (ومصلحه)  
 قلت يخرج من حد الطعام الذي  
 في مب الماء لانه لم يغلب اتخاذ  
 للشرب بل لغرضه بخلاف اللبن  
 ويخرج أيضاً الزعفران لانه وان  
 اتخذ للاصلاح فلم يغلب (وبصل  
 ونوم) جزم في المتقي بأنه ما جنسان  
 وقول ز لكن يمنع الخ لوحذف  
 لكن وقال فيمنع الخ أي من نوع  
 واحد (وهي أجناس) قول ز  
 فالكمونان جنس الخ ظاهر دانه  
 مرتب على ما درج عليه المصنف  
 وليس بصحيح لان المصنف درج على  
 مختار الباجي كما أشار له مب وهما  
 عنده جنسان كما في مستقاه النظر  
 نصه في الاصل (لاخر دل) قول ز  
 انه ربوي اتفاقاً يتعين قراءته بفتح  
 همزة انه وبه يسقط بحث مب  
 فتأمل (وتين) قول ز وقيل  
 الاول غير ربوي الخ انظر من ذكره

قشور اه منه بلقظه (وحلبة) قول ز بضم الحاء واللام الخ نقوه في الصباح ونصه  
 والحلبة بضم الحاء واللام تضم وتسكن للتخفيف حب يؤكل اه منه بلقظه وهو يفيد  
 أن ضم اللام هو الاصل وهو خلاف ما في القاموس فانه اقتصر على أنها بضم الحاء وسكون  
 اللام ونصه والحلبة بالضم ثبت نافع للصدر والسعال والربو والبلغم والبواسير والظهر  
 والكبد والمثانة والباة اه منه بلقظه وعليه اقتصر مؤلف شفاء الغليل في لغات  
 مختصر الشيخ خليل ونصه حلبة بضم الحاء وسكون اللام حب معروف اه منه  
 بلقظه وفي النهاية مانصه وفي حديث خالد بن معدان لو يعلم الناس ما في الحلبة لاشتروها  
 بوزنها اذهبوا الحلبة حب معروف ثم قال وقد تضم اللام اه منها بلقظه وكل ذلك يخالف  
 ما في ز نعاله صباح (وهل ان اخضرت) قول مب والظاهر ان المصنف اعتمد ذلك  
 أي اعتمد كلام ابن عبد السلام نقوه لتو وفيه نظر ظاهر لان المصنف جزم أولاً بأنه ربوية  
 ثم قال وهل ان اخضرت الخ فكلامه بيقيد أن الخضرا ربوية قطعاً والتردد في الياسة  
 وكلام ابن عبد السلام الذي في ح صريح في خلاف ما قاله المصنف ويظهر لك ذلك  
 بتأمل كلامه الذي في ح فأنظر (وبصل ونوم) قول ز وهما جنسان كما في الشرح  
 جزم بذلك في المتقي ونصه والنوم والبصل جنسان مختلفان قاله ابن حبيب اه منه  
 بلقظه وقول ز لكن يمنع بيع الرطب بالياس أيانه يحرف الاستدراك يدل على  
 انه مرتب على ما قبله من انه ما جنسان أي لكن يمنع مع ذلك بيع رطب احدهما بياس  
 الآخر وهذا غير صحيح وان عني أنه يمنع رطب احدهما بياس نوعه فلا محل للاستدراك  
 فتأمل (وتين وهي أجناس) قول ز فالكمونان جنس واحد ظاهر دانه مرتب  
 على ما درج عليه المصنف وليس بصحيح لان المصنف درج على مختار الباجي كما أشار اليه  
 مب وهما عند الباجي جنسان قال في المتقي مانصه والياسون والشمار جنس واحد  
 وكذلك الكمونان جنس واحد حكى ذلك الشيخ أبو محمد عن ابن الموزان ابن القاسم  
 والظاهر عندي اذا قلنا انهما من الطعام أن تكون أجناساً مختلفة لا اختلاف منافعها  
 وتباين الاغراض فيها وانما لا تتميز في مذنب ولا محصد ولا يميز بعضها عن بعض في  
 شيء ولا تتباين في صورة وانما جمعها اسم الكمون وليس بظاهر في الكمون الاسود لان  
 اسم الشونيزاً ظهوراً كثيراً استعمالاً (مسئلة) فاما النفل والسكر وبما وجب الكثرة  
 والقرقة والسبيل والقرطم والخردل فاجناس مختلفة حكاه ابن الموزان أصبغ وحكاها في  
 التوابل عن مالك اه منه بلقظه (لاخر دل) قول مب ان الخلاف في ضج عن  
 التلقين في التين لافي الخردل صواب وكذا هو في أصل التلقين ونصه واختلف في التين  
 ويحق به العسل والسكر اه منه بلقظه وقول ز وهذا خلاف ظاهر قول ابن الحاجب  
 انه ربوي كذا في النسخ التي وقفنا عليها انما ثبت لقظه ظاهر بين خلاف وقول ويتعين  
 اذا ذك ففتح همزة انه فلا يتوجه عليه اعتراض مب لانه بقي على كسر همزة انه على أنها  
 محكية بقول ابن الحاجب وليس الامر كذلك فتأمل بانصاف (وتين) قول ز وظاهره  
 شموله للاخضر والياس وقيل الاول غير ربوي انظر من ذكره هذا القول وقد سكته عنه تو

و م ب وقال شيخنا ج الظاهر انه غلط منه سري له من فهمه كلام ابن عرفة على غير وجهه ونص ابن عرفة في التين ثالثا ما ليس لنقل الشيخ رواية محمد والمازري أحد قول القاضى والغمى أحد قول ابن نافع وضعف المازري أحد قول القاضى بانه كان يب المتفق عليه ابن بشر قالوا انما ردده لان عدم اقبائه بالمدينة اه منه بلفظه ونقله شيخنا ج الى قوله ابن نافع وقال مانصه فالقول الاول ربوى مطلقا والثاني غير ربوى مطلقا والثالث التفصيل بين ما ليس ربوى وما لا ليس غير ربوى ومعنى لا ليس لا يمكن تبيينه اه (وبلغ الخ) قول ز وغلبة اتخاذ الخ لا يخفى ما في هذه العبارة (وماء) قلت قول ز وهو ظاهر المصنف في السلم يعنى في قوله ولا شيئا في أكثر أو أوجد كالعكس (وحليب الخ) قول ز فلم منه ان اللبن الخ حصل ماذكره تبعا لـ أن الصوريان وعشرون ست عشرة منها جائزة وتسع ممنوعة وثلاث مختلف فيها وقد نظم ذلك في الاصل انظره (ولين زبد الخ) قول ز كما في الجلاب الخ انظر منه في خشن قلت وما يستخرج من لبن الابل ليس بزبد بل حباب كما في المصباح (كيجين بمنطة الخ) قول ز تحريمان الحبايين في الاولى أى العجين بالمنطة لكن فيه أن القمح لا يتحرى ما فيه من الدقيق اذا بيع بالدقيق فكيف اذا بيع بالعجين قال القاب المشهور الذى قاله في المدونة انه انما يراعى مدق بمعدق ولا يلتفت الى أن القمح اذا طحن يكون أكثر لان القمح كله لا يجوز بيعه الا متلا بمثل في الكيل ومعلوم انه اذا طحن يكون دقيق بعضه أكثر وكذلك القمح بالشعيراه ومنه يعلم أن المشهور من قوله (وهل ان وزنا الخ) هو الجواز مطلقا

حليب وزبد ثم سمن وجبته \* وأقط ومضروب مخيض تتوع لكم فكل مع تساو بمنزله \* كذا أول بالآخرين موسع مخيض بمضروب كذا وهما معا \* بما قبل أقط مطلقا تتبع مخيض ومضروب باقط وجبته \* به فيه خلف واختيار يتوع فلا حسن منع في المخيض وصنوه. وعكس يجين ماعدا اذا لم يمنع (ولين زبد الا أن يخرج زبده) قول ز كما في ابن الجلاب على ما في أحد ما فيه صحيح ونص ابن الجلاب لأبأس بلين الابل بالزبد لانه لا زبديه اه منه بلفظه (واعتبر الدقيق في خبز بمنزله) قول م ب والظاهر في الفرق أن لوقبل لوروعيت في الاصل لا قضى الجواز مع التماثل والتناضل في الدقيقين والخبزين الخ أى وليس كذلك مع التفاضل في الخبزين اذا افترض أنها نصف واحد يحرم فيه التفاضل وحاصل هذا الفرق ان الخبزين من صنف واحد لما كان التفاضل فيهما حرا اما بالنظر اليهما والى أصلهما فانظر الى الاصل لعله الخطا فيه بخلاف الخبزين من جنسين أو من جنس لا يحرم فيه التفاضل تأمله والله أعلم (كيجين بمنطة الخ) قول ز تحريمان الحبايين في الاولى الخ أى الاولى من مستلنى المصنف وهى بيع العجين بالمنطة ومراعاة الحبايين العجين والقمح فيتحرى الدقيق من جهة العجين فيقال فيه من الدقيق كذا ومن جانب القمح فيقال فيه من الدقيق كذا هذا مراده والله أعلم وهو غير صحيح اذا لم يتحرى ما فيه من الدقيق اذا بيع بالدقيق فكيف اذا بيع بالعجين (وهل ان وزنا زبد) أى طرفتان وقديهما م ب بما نقله عن الجواهر وسوى المصنف هنا بين الطريقتين مع انه قال في ضيق مانصه ابن عبد السلام والطريقة الثانية باطله لان ابن القصار الذى هو أصل هذه الطريقة فسر قول مالك بما نص مالك على خلافه وذلك أن مالك في كتاب الصرف من المدونة أنه لا يباع القمح بالقمح وزنا فاذا لم يجز بيعه بمثله وزنا خشية الوقوع في التفاضل لو كيل بمكالة الشرى فكيف يجوز بيعه وزنا بالدقيق وقد تقدم أنه انما اعتبر المماثلة بعميار الشرع اه منه بلفظه وصرح

أولاً عن ابن عبد السلام بان القول بجوازهما بالكيل هو المشهور وبقية في الشامل  
 وجزءه القباب أيضاً ونصه المشهور الذي قاله في المدونة أنه انما يراعى مدقق مدقق  
 ولا يلتفت الى أن القمح اذا طحن يكون أكثر من القمح كله لا يجوز بيعه الا مثلاً مثل في  
 الكيل ومعلوم أنه اذا طحن يكون دقيق بعضه أكثر وكذلك القمح بالشعير اهـ بلقطه  
 وقد سبقه الى الاستدلال المذكور ابن يونس ونقله أيضاً عن مالك قال في آخر السلم  
 الثالث مانصه فان قيل لم كان القمح والدقيق يجوز مثلاً مثل قيل ليس في القمح بالدقيق  
 رطباً اذا ليس نقص وانما للقمح ربع اذا طحن كما ان ربعه أكثر من ربع الشعير اذا طحن  
 وقد أجاز الصباية الشعير بالقمح مثلاً مثل والدقيق بالقمح مثله اهـ منه بلقطه وقال  
 بعده بقرب مانصه ومن المدونة قال ابن القاسم ويجوز القمح بدقيقه أو بدقيق شعير  
 أو سلت مثلاً مثل ولا يجوز مثلاً مثل قال مالك في كتاب محمد ذلك جائز متساوياً وان كان  
 للقمح ربع وهذه السعراء أكثر دقيقتان البضاء وهي بهامته لا مثلاً مثل جائزة اهـ منه  
 بلقطه فكان على المصنف أن يحذف هذا التردد ويقتصر على المشهور والله أعلم قول ز  
 عن ابن عبد السلام وذلك ان مالاً كل من في المدونة بيع القمح وزنا بدراهم الخ هذا  
 تحريف للكلام ابن عبد السلام لان الذي تقدم عن ابن عبد السلام بيع القمح بالقمح  
 وزنا ولم يصرح ابن عرفة بأن الذي في صرف المدونة هو بيعه بدراهم وانما كنهه مقتضى  
 جوابه ولا صرح بنسبة ذلك لابن عبد السلام ونصه وكان بعض شيوخنا يريده بقول  
 صرفها لاياع القمح وزنا وكنت أجيبه الخ اهـ محل الحاجة منه بلقطه وقول ز  
 ويرد جوابه قول المصنف كغيره الخ قلت بل يريده أن الذي في صرف المدونة هو منع بيع  
 القمح وزناً بالقمح لا بالدراهم ونصها على اختصار أي سعيده ولا يباع القمح وزناً بوزن اهـ  
 منها بلقطه قال أبو الحسن مانصه قوله ولا يباع القمح وزناً بوزن لأنه يؤدي الى التفاضل  
 لاختلاف القمح في الخفة والثقل والمتاد فيه انما هو الكيل اهـ محل الحاجة منه  
 بلقطه وقال ابن ناجي مانصه يعني أن القمح لا يجوز بيع بعضه ببعض وزناً وانما يجوز  
 بالكيل لأنه معتاد الشرع اهـ منه بلقطه وكذا لابن يونس عن المدونة مصر ما به من قول  
 مالك ونصه ومن المدونة قال مالك ولا يباع القمح وزناً بوزن اهـ منه بلقطه وهذا  
 هو لفظ الامهات قال في التنبهات مانصه وقوله ولا يباع القمح وزناً بوزن يؤخذ منه  
 أحد القولين أنه لا يباع بالدقيق كذلك خلافاً لما حكاه البغداديون من جواز بوزن وفي  
 السليمانية مثله اهـ منها بلقطه ونقله أبو الحسن وابن ناجي أيضاً فالجواب عن الامام  
 ابن عرفة رحمه الله ومن ابن عازي وغيره في تسليمهم ذلك الله والكمال لله تعالى (فان عسر  
 الوزن جاز التحري) قول مب ومقتضاه جميع القول الثالث كأنه أخذ ذلك من عزوه  
 للمدونة وفيه نظره لأنه قد عرأ أولاً للمدونة الجواز في الربوي وقد قال أبو الحسن عند كلام  
 المدونة في آخر السلم الثالث مانصه قال ابن عجزز وأما المذاكر ونفعارضون المفهوم  
 من هذا الكلام وذلك فيهم منه أنه لا يجوز التصري فيما شأنه الوزن وقد نص مالك  
 وأصحابه على جواز ذلك فيما لا يجوز فيه التفاضل أخرى أن يجوز ذلك فيه وهذه المعارضة

وقول ز منع في المدونة بيع القمح  
 وزنا بدراهم صوابه بالقمح بدل  
 بدراهم وقول ز ويرد جوابه الخ  
 بل يريده أن الذي في صرف المدونة  
 هو منع بيع القمح وزناً بالقمح  
 لا بالدراهم انظر الاصل (فان عسر  
 الوزن الخ) قول مب ومقتضاه  
 ترجيح الخ كأنه أخذه من عزوه  
 للمدونة وفيه نظره لأنه قد عرأ أولاً  
 للمدونة الجواز في الربوي

قال في الاصل بعد كلام و بذلك كله تعلم أن الراجح هو الاول وأن التشهير الذي نقله ابن عرفة عن البايع وسلمه صواب والله أعلم  
(وفسد منهى الخ) قلت قال عياض في (١٢٨) تنبيهاته الفساد في البيع يرجع الى ثلاثة أشياء - يا عربا وغرروا كل مال

باطله وذلك أن ما لكالم يتكلم في هذا الموضوع على التحري في شيئين بأن يعدل بينهما حتى  
تساويا وانما تكلم على بيع أحدهما بالآخر أحدهما جازا فالأخر مقدر بما ذكر من  
كيل أو وزن أو عدد من غير أن يقصد في ذلك إلى تعديل ولا تحريف مقدار هذا الخزانف  
صحيح منه ومن المذاكرين الذين أشار إليهم ابن حجر زهنا أبو اسحق وابن رشد اه محل  
الحاجة منه بلفظه فكلام المدونة في آخر السلم الثالث ليس مسلما عند ابن رشد بل هو  
عنده معارض لما نص عليه مالك وأصحابه وصرح به في المدونة من جواز ذلك فيما يحرم  
ففيه التضاضل و بذلك كله تعلم أن الراجح هو الاول وأن التشهير الذي نقله ابن عرفة عن  
البايع وسلمه صواب والله أعلم (الادلل) يشمل المنضل وهو الذي لا يستقل بل لابد أن  
يستند الى كلام قبله كالاستئنامو البذل والمنفصل وهو الذي يستقل ولا محل للتردد في ذلك  
والتعديل بالمنفصل غير صحيح قاله شيخنا ج وهو ظاهر (ان لم يطخ) قول ز كبقينه  
به المعلي الخ قال شيخنا ج ما قاله المعلي هو الذي يفهم من ضج اذ قال واذا كان  
اللعيم ينتقل بالطبخ عن جنسه فلان يجوز بالحيوان من باب أولى وفي ق مثله عن  
التونسى وصرح بذلك المازرى اه من خطه طيب الله ثراه قلت وقد جزم أبو على  
بالنقيسدة فقال بعد أن قال مانصه واذا فهمت هذا علمت أنه لا بد من شرط كون الطبخ  
بازرار وانما لم يبقه في المتن بما ذكر لانه لما قدم أن الطبخ لا يعتبر الا اذا كان بازرار صار غير  
ذلك كاطبخ لانه معدوم شرعا والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا فلا يطبخ الا بازرار وبذلك  
تعمل ما وقع للنقشبى و عجب ومن تبعهما اه محل الحاجة منه بلفظه (وكبيع الغرر)  
ابن عرفة روى مسلم بنده عن أبي هريرة قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
الخصانوع عن بيع الغرر وفي الموطان من اسئل ابن السيب أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن بيع الغرر المازرى الغرر ما ترددين السلامة والعطب قلت يريدون الغرر  
أوصفة ما ترددين بعد ان عكاسه لخروج غرر فاسد صور بيع الخزانف و بيعتين في يعة  
ونحوهما اذ لا عطب فيها والا قرب أن بيع الغرر ما شك في حصول أحد عوضيه أو  
مقصود منه غالبا قال الرصاع في قوله ذو الغرر الخ مانصه أشار بذلك الى أن الكلام ان  
بقى من غير حذف فلا يصح تفسيره بما تردد فلا بد من حذف اما من الحدو اما من الحدود  
وهذا على الخلاف بين أهل العربية في مثل قوله تعالى الخج أشهر معلومات هل يحذف من  
الاول أو من الثاني ثم قال قوله في حصول أحد عوضيه مثل بيع البعير الشارد والجنين  
ويدخل فاسد بيع الخزانف فانه بيع شك في حصول عوضه وقوله أو مقصود منه غالبا  
معطوف على حصول ومعناه أو شك في مقصود من ذلك الشيء غالبا احتريزه من الغرر  
اليسير كدخول الجامع مع اختلاف قدر الماء فانه يقع شك في المقصود منه غالبا اه منه  
بلفظه تأمله (تنبيه) نقل ابن عرفة عن شيخه ابن عبد السلام أن المنع من بيع الغرر  
انما هو ما يؤدى اليه من الخاصة والمنازعة وقال بعد كلام مانصه ولقد كان شيخنا

يباطل اه و تقبيد الشارح الدليل  
بالتفصل أى الذى يستقل بفهم  
منه المتصل كالاستئنامو البذل  
بالاخرى والله أعلم (كحيوان يلجم  
الخ) قلت في الموطان ابن المسيب  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن بيع الحيوان بالجم وطاصل  
هذه المسئلة أن بيع الحيوان  
المأ كول بالجم من جنسه ممتنع  
مطلقا وبالجم من غير جنسه  
كالمطبوخ بازرار جازن فقد افقط ان  
كان غير مقتنى والاجاز ولو لاجل لان  
اقتناء صيره كالعرض يحرم الا كل  
وان بيع الحيوان المأ كول بالحيوان  
من جنسه ممتنع مطلقا الا المقتنى  
منه فيجوز بيعه بالمقتنى منه ولو أريد  
للذبح لانه كالعرض وغير المقتنى  
منه تجزئة الطعام فيجوز على حكمه  
فتأمله والله الموفق وقول ز يحتمل  
بازرار الخ هذا هو الذى يفهم من  
ضج ومثله في ق عن التونسي  
و صرح بذلك المازرى و جزم به أبو  
على انظر نفسه في الاصل (وكبيع  
الغرر) علله ابن عبد السلام بأنه  
يؤدى الى الخاصة وفيه أن أكثر  
صوره عارية عن ذلك كبيع الابن  
والترقبيل بدو صلاحه على أن خذاه  
من مبتاعه وحديث الصحيحين يدل  
على أن العلة في بيع الترائخ أ كل  
مال الغير بغير حق لقوله عليه  
الصلاة والسلام فيه أ رأيت اذا  
منع الله الترة فم يأخذ أحدكم مال  
أخيه وقول مب عن المازرى ما تردد الخ أى صفة ما تردد فيه حذف مضاف أشار له ابن عرفة

أخيه وقول مب عن المازرى ما تردد الخ أى صفة ما تردد فيه حذف مضاف أشار له ابن عرفة  
وقوله في حصول أحد عوضيه أى كبيع الشارد والجنين وقوله غالبا احتريزه من الغرر اليسير فانه يقع شك في المقصود منه غالبا

أبو عبد الله بن الحباب ينكت على متفقهه وموقته ويقول يقرؤون كتاب بيع الغرر ويعلمون  
به ولا يعرفون وجه علمته وكيف يتوهم كون حكمته على الغرر الخاصة وأكثر ضرورها عارية  
عنها كبسع الاقب والثر قبل بدو صلاحه على أن ضمانه من مبتاعه الى غير ذلك من صور  
الغرر اه منه بلفظه ونقله غ في تنكيمة وأقره قلت وهو ظاهر ولكن كان من  
حقهم إذا طاولوا ذلك أن يذكروا حكمه ذلك ليس الحاجة اليها مع وقوع الغلط فيها من  
فقهائها الوقت على ما زعموا وحديث الموطاء الصحيحين عن أنس يدل على أن علم الغرر في  
بيع الثمر قبل بدو صلاحه يؤدي الى أكل مال الغير بغرق لقوله صلى الله عليه وسلم  
فيه أرايت إذا منع الله الثمرة فقيم يأخذ أحدكم مال أخيه اه فليأمل والله أعلم  
(\* لطيفة) \* قال غ في تنكيمة عقب نقله كلام ابن عرفة السابق مانصه وزعموا  
أن ابن الحباب هذا كان عازح السلطان بأبيجي الحفصى فدخل عليه يوما ثم فراغه من  
الطعام فأنشد السلطان أبو يحيى ارتجلا من غير روية

لقد فاناك الحدى يا ابن الحباب \* وخبر حميد كثير اللباب

\* ولم يبق منه سوى عظمه \* فعلم ابن الحباب أنه يقول بعده وهو ذا لعمرى طعام الكلاب \*  
فبادره بأن قال طعامكم طعامكم وهذا الاهتمام للشرط بأسره أنظف من الارصاد المسمى  
نسيها اه منه بلفظه (أو تولى لك سلعة لم يذكرها الخ) قول مب راجعت  
أبا الحسن الخ لم يصرح ح بأن ما عزا له لاني الحسن بالحمل المذكور هو عام في البيع  
والتولية بل كلامه ظاهر في ذلك فقط فيجب فهمه على أنه خاص بالتولية لانه الذي لا ي  
الحسن بالحمل الذي أحال عليه والبيع وان كان فيه خلاف لكن الراجح ان السكون  
فيه كالإلزام قال في المتنق مانصه فان أتى البائع بلفظ الإيجاب لم يثبت التخير في ذلك  
الابلغ التصريح به وأما إذا قال له خذ هذا الثوب ان شئت بدينار وهذه الشاة بدينار ولم  
يزد على ذلك شيئا لانه قد أزم البيع في أحدهما فغير خيار فهو إيجاب فاسد قاله مالك وروى  
أشهب عن مالك جواز ذلك قال محمد ورواية أشهب الاولى عن مالك أصح وهي رواية ابن  
وهب وابن القاسم عن مالك وكذلك لو قال له المشتري قد أخذت لكان قولاً فاسداً لإسناده  
الى الإيجاب الفاسد ولتعريضه معنى التخير والمساومة قال معنى ذلك كله محمد وبينه في  
التفسير عيسى عن ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً  
وتبعه ابن ناجي في شرح المدونة والقلمشاني في شرح الرسالة زاد ابن ناجي مانصه وسبب  
الخلاف هل هذا اللفظ يدل على التزام البيع أم لا اه منه بلفظه وذكر ابن بونس  
عن أشهب في ذلك روايتين وقال عقبهما مانصه قال ابن المواز رواية أشهب الاولى  
أصح وهي رواية ابن القاسم وابن وهب اه منه بلفظه ولكون هذا هو الراجح جزم به  
في المتنق في موضع آخر ولم يحك فيها خلافاً فانه لما ذكر مسئلة التولية قال مانصه لان  
مقتضى التولية المكارمة ولا غرر في هذا العقد لان البائع قد علم صفة ما باع فلا غرر عليه  
والمبتاع بالخيار فلا غرر عليه أيضاً (\* مسئلة) \* وهذا إذا كان بلفظ التولية وأما إذا كان  
بلفظ البيع أو بغير ذلك فمن فلا يجوز إلا أن يشترط له الخيار ووجه ذلك أن مقتضى البيع

(أو تولى لك الخ) قول مب عن  
مس لان الاصل في البيع الخ هذا  
الفسق منصوص في المتنق انظر  
نصه في الاصل وقول مب  
خلاف مانقله ح عنه الخ نقل  
ح ظاهر في التعميم فقط لا صريح  
فيه فيجب فهمه على أنه خاص  
بالتولية لانه الذي في أبي الحسن  
بالحمل الذي أحال عليه والبيع وان  
كان فيه خلاف لكن الراجح أن  
السكون فيه كالإلزام

(وكلامه الثوب الخ) قول ز

أوبليل ولومقم الخ هذا ظاهر المدونة وبه الفتوى كما لابن ناجي خلافا لظاهر الرسالة وقول ز بليل ولومقم الخ قيده القلشاني وغيره بما لا يرد للذبح والا كفي فيه الجس باليد انظر الاصل وقول ز وأما شر ما ليس الخ هو من تمام مقول أشهب رحمته قلت وقول ز تبرككا بلنظ الحديث أخرجه مالك في الموطأ والخاري ومسلم والترمذي والنسائي (وكسبع الحصة) رحمته قلت قول ز خبر مسلم الخ أي والترمذي وأبي داود والتمامي وقول ز بشرط جعل الخيار للمشتري الخ قال ج وكذا لا بد أن يكون الخيار للبائع اذا كان ذلك من المشتري اه أي اذالم يكن المبيع من جنس واحد (وهي المضامين الخ) ابن عرفة اشترى في كتب الفقهاء والاصوليين حديث النهي عن بيع المضامين والملاقيع ولا أعرفه في كتاب حديث الا في الموطأ مرسل اه قال بب يرواه البراء عن أبي هريرة اه وفي الجامع الصغير نهى عن بيع المضامين والملاقيع وحبل الحبل الطبراني في الكبير عن ابن عباس اه قال المناوي باسناد حسن اه رحمته قلت وقال المناوي أيضا حبل الحبل يفتح الباء فها المكن الاول مصدر حبل المرأة والثاني اسم جمع حبل وقول ز لا يقيد كونه من الابل نحوه في المشارق وقول خن وهو ما في أصلاب الفصول هذا التفسير لابن حبيب في المشارق وبه صدر في النهاية

المباينة والمكايبة ومثل هذا من العقود لا يصح أن يقع فيها جهلت صفته وجنسه فاذا شرط الخيار فقد صرح بالمكايبة وصحت جهة المتباين من الغرض كذلك كله ابن القاسم في المدونة اه منه بلفظه وهذا هو تفسيري جس رحمه الله فهو موافق للمنصوص والحدثة (وكلامه الثوب) قول ز أوبليل ولومقم الخ هذا هو ظاهر قول المدونة أو يتنازع ليل لا يتنازع له الخ وظاهر قول الرسالة أو في ليل مظلم خلاقه لكن قال ابن ناجي عند نص المدونة السابق مانصه ظاهره وان كان الليل مقمرا أنه لا يجوز به قال أبو محمد صالح وبه الفتوى اه منه بلفظه وقول ز ومثل الثوب شرابهية الانعام بليل ولومقم راعدا بن القاسم الخ أطلق في ذلك وقيد القلشاني وغيره قال القلشاني عند قول الرسالة وكذلك الدابة في ليل مظلم مانصه قالوا هذا ظاهر فيها لا يراى للذبح فأما ما يراى للذبح فيكتفي فيه بالجس باليد اه منه بلفظه ونحوه للشيخ زروق ونصه الدابة في ليل مظلم مثل الثوب قالوا الامار للذبح فيكتفي فيه بالجس اه منه بلفظه وعبارتها ما هي الصواب قال ابن ناجي يجب رده اليها اذ قال عند نص الرسالة السابق مانصه قال التادلي الحيوان المأ كوال للحم يجوز بشرائه لانه يدرى جسه بالجس اه منه بلفظه فتأمله وقول ز وأما شر ما ليس من جهة لانعام كحمير فيجوز الخ هو من تمام مقول أشهب لامستأنف فتأمله وعبارة عجم عن شرح الرسالة أوضح في الدلالة على ما ذكرناه والله أعلم (بلا قصد) قول ز ان كان من المشتري وكذا من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري الخ ظاهره أنه اذا كان بقصد من المشتري لا يشترط جعل الخيار للبائع وكتب عليه شيئا ج مانصه قلت وكذا لا بد أن يكون الخيار للبائع اذا كان ذلك من المشتري اه من خطه رحمته قلت ان كان المبيع من جنس واحد فانه ز هو الظاهر والمسئلة ان ذلك من نحوه قوله في الصداق كعبد مختاره هي لاهو والا فمافاله شيئا تمنع فتأمله (وهي المضامين) قول ز ابن عرفة ونقل ذلك الصقلي لا يقيد كونه من الابل نحوه في المشارق ونصها وقوله نهى عن بيع المضامين هي الاجنسة في البطون كذا قال مالك وقال ابن حبيب هي ما في ظهور القبول وقيل بل المضامين ما يكون في بطون الاجنسة مثل حبل الحبل في الحديث الآخر اه منها بلفظها وعما ذكره عن ابن حبيب صدر في النهاية \* (تبيه) قال ابن عرفة فتانصه اشترى في كتب الفقهاء والاصوليين حديث النهي عن بيع المضامين والملاقيع ولا أعرفه في كتاب حديث الا في الموطأ مرسل اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ج وسله وقال بب بعد ان ذكره مانصه قلت هو موجود في كتب الحديث فروى الزارع عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاقيع والمضامين قال البراء لانهم أحدا رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة الا صلح بن أبي الاخضر ولم يكن بالحفاظ اه منه بلفظه رحمته قلت في الجامع الصغير مانصه نهى عن بيع المضامين والملاقيع وحبل الحبل الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال المناوي عقب قوله عن ابن عباس مانصه باسناد حسن اه

(على عقوق الخ) قول ز وقد عقت الخ نحو وفي النهاية وحينئذ فعقوق (١٣١) مصدره مقبس لعق الثلاثي عندهم من تركيب

القياس وان سمع غيره وان كان  
خسلا في مذهب سيبويه والجمهور  
والله أعلم وقول مب كسحاب  
وكتاب الخ اقتصروا في انصاح علي  
ان الاسم كسحاب انظر نضبه في  
الاصول وقول ز والولوع هو بالعين  
المهملة مصدر ولع كشرح وقد نظم  
الخمس أبو العباس الهلالي بقوله  
وكل مصدر أتى على فاعول

فضمه سوى الولوع والقبول  
كذا الطهور والوضوء والوقود

والضم في الاخير أولى ياودود

قلت وقول ز ويجوز النطق

بالضم قاسا الخ قال الهلالي فيه

نظروا وجهين أحدهما أنه مع في

بعض ما هو هو والوضوء والوقود والقبول

فلا حاجة فيه لتأسيس ثانيهما أنه

خالف المذهب سيبويه من أن مصادر

الثلاث لا يدخل القياس الا عند

تقدم السماع اه وقول ز فاسم

ثاني كثيرا بالفتح الخ كقولهم

فاسم لا تأتي الا بالفتح الا لثنتين

كما اشار الهلالي بقوله مذ الآية

اليتين السابقتين

ومعنا المصدر بالفتح في

سوى سدوس وآتي فاعلم

قال والسدوس اسم للتبليغ ويقال

التبليغ وهو التبليغ أي تبليغ به

أوردحان الشعم يعالج به الوشم

فيخضر وآتي اسم موضع وأصله

أقوى فاعل اعلال مرى وقد

اشبهه على هو في رحمه الله فاعول

بخصيف العين بفعلول بتشديد

منه بلفظه والله الموفق (على عقوق الاتي) قول مب ضوايه اعقاق بلفظ الرباعي  
أو عقاق كسحاب وكتاب هو صريح في أن العقاق كسحاب وكتاب مصدر وما نقله عن  
القاموس صريح في أنهم اسما للعلل نفسه والعقاق الذي ذكره قبل مصدرا لم يقل فيه انه  
كسحاب وكتاب بل أطلق فيه وهذا على ما فيه عن القاموس من قوله والعقاق كسحاب  
الخ بالواو والذي وجدته في القاموس أو العقاق كسحاب الخ بأواله على التردد هل هما  
مصدران أو اسمان وقد اقتصروا في الصحاح في العقاق الذي هو اسم على انه الفتح ونضبه  
والعقاق بالفتح الخ يقال أظهرت الانان عقاقا اه منه بلفظه قلت قد سلم مب  
أنه يقال عقت القرس ثلاثا وانما يحتمل مع المصنف في المصدر وكلام غ يفيد البحث  
فيهما معا ونضبه المعروف في اللغة اعقاق بصيغة الرباعي وكذا عقت اه وفيه نظر  
لان الفعل الثلاثي ثابت بنقل الثقات فقد رأيت نص القاموس عند مب وفي النهاية  
مانضبه وفيه من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأي كذا عقت أي حلت والاحود  
أعقت بالالف فهي عقوق ولا يقال معق كذا قال الهروي عن ابن السكيت وقال  
الزنجشيري يقال عقت نعق عققا وعققا وهي عقوق وأعقت فهي معق اه منها  
بلفظها فاذا ثبت هذا فالجواب عن المصنف أنه سأل أحد المذهبيين في مصدر الثلاثي  
المقبس اذ لم يسمع وسمع غيره والخلاف في ذلك مشهور فعقوق الذي نطق به المصنف مقبس  
لعق الثلاثي لانه فعل المفتوح العين وهو لازم فتأمل ما نضاف وقول ز والولوع أي بالعين  
المهملة مصدر ولع كشرح ولعوا ولوعا بالفتح وأما الولوع بالعين المجهمة فيالضم على القياس  
وقوله والوقود نظايره انه مسما بالفتح ولا يبعد وليس كذلك بل انضم فيه أولى كما صرح  
به شيخنا أبو العباس بن عبد البر في كتابه ونضبه

وكل مصدر أتى على فاعول \* فضمه سوى الولوع والقبول

كذا الطهور والوضوء والوقود \* والضم في الاخير أولى ياودود

وقوله واحترز بالمصادر من الاسماء فاسم ثاني كثيرا على فاعول بالفتح الخ عبارة عن وفاء  
والبحرورة وصوابه فاسم الثاني الامتنع حقا لا لانه انما يفتح فيجوز فيها اليسهان والضم أولى  
والى هذا أشار ابن المرحل بقوله

وكل ما جاء على فاعول \* تنقحه وجاء في التلبيل

في اسمين في القدوس والسبوح \* فالضم شتمار وفي الذروح

في حبسوان طائر ذي سم \* والفتح فيه جائز كالضم

اه والذروح بالذال المجهمة وقد ذكر فيه في القاموس لغات فانظروا ان ثبت (فان أثبت  
انقسحت) قول ز ويستثنى انفساها في المرات الخ لانه فهم له وكذلك في الزمان  
تأمله (الالبائع يستثنى خصا من جناته) قول ز بعد ان وقف فيها أربعين ليلة هذه  
عبارة ابن الجلبج قال ابن ناجي وفيها مناقشة لانه انما قال فيها نحو من أربعين ليلة فليس

فاتظرو (فان أعقت الخ) قول ز ويستثنى في المرات الخ وكذا في الزمان (الالبائع الخ) قول ز أربعين ليلة الخ الذي  
في المدونة نحو من أربعين ليلة

بقطع في الاربعين اه منه بلفظه قول ز اما لان المستثنى مبق واما لان البائع يعلم  
 جسد حائطه الخ نقل ابن يونس هذه العلة الاخيرة عن بعض أصحابه وقال عقب ذلك  
 مانصه قال بعض أصحابنا واختار قول مالك غير واحد من أهل النظر وآه أحسن من  
 قول ابن القاسم بما ذكرناه وقد طعن بعض القرويين في هذه العلة وقال لو كان البائع يعلم  
 ذلك قبل البيع استثنى عمرها بعينها فلما اشترط الخيار دل أنه غير واثق بعلمه وأنه يستقبل  
 النظر فيما يأخذ لنفسه فيسقي أن يلتزم شيئا ثم يتركه وينقل الى غيره كالقول في المشتري  
 محمد بن يونس والاول أصوب لانه ما من أحد الا يعلم خيار عمره لتمام هذه ذلك من يدوماره اه  
 منه بلفظه قل هذه العلة مع فوجيه ابن يونس لها تقتضي وجوب تقيد البائع بان  
 يكون له ممارسة لمستهانه فيخرج من لا يباشره ولا يجارسه لكونه له خدسم وأصحاب يقولون  
 بستانه ولا يصل اليه أصلا أو لا على سبيل الدور ومن حدث ملكه من مذموم يسير  
 بشراء أو اوثاقه فحذو ذلك وتقتضي أيضا جواز له المشتري اذا كان يعلم ذلك أيضا لتواليه  
 البستان قبل باجته أو مساقاة أو نحو ذلك بل وتقتضي انعكاس الحكم عند انعكاس العلة  
 فيجوز ذلك للمشتري دون البائع كما اذا كان البستان أو لا للمشتري وبقي بيده زمانا طويلا  
 حتى أعمر في عام وأزهي فباعه لشخص ثم اشترى منه ما ذكر ويؤدي ذلك أن الصور أربع  
 بجواز له ما معا ومنعه له ما معا وجواز له البائع فقط وعكسه وذلك خلاف ظاهر قول  
 الامام ومن اختار قوله فانه له الاولى هي الصواب والله أعلم ثم وجدت لابن عرفة ما نصه  
 بل يرد الفرق المذكور بالبائع الحديث الملك اه منه ونقله غ في تكميله وقوله وهو  
 موافق لما ذكرته والحمد لله ولكن ما ذكرته أعم وقول ز فانه يكون شريكاً بنسبة العدد  
 الذي سماه من عمر نخله الخ هكذا فهموا فقاموا عليه من نسخه بلفظ من الدالة على أن المنسوب  
 اليه هو عمر النخل وليس بصحيح والذي في المدونة في بدل من وهو الصواب ونصها على  
 اختصاص ابن يونس قال ابن القاسم ولو لم يشترط البائع أن يختار جاز وكان شريكاً به - اذا  
 العدد في عمر نخله فان استثنى البائع عمر عشر نخلات غير معينة ولم يذ كر خيارها وهي  
 مائة نخلة كان شريكاً بالعشر فله عشر مكيله عمر نخله اه منه بلفظه وقول ز ولعل  
 وجه الضمان الخ قال ابن يونس مانصه قال لي بعض أصحابنا وقال بعض شيوخنا  
 واذا اشترط البائع خيار نخلات بسيرة فهلكت النخل كلها قبل أن يختار فضاء ذلك  
 كله من البائع لان البيع انما يتم بعد اختياره فيما يفي بعد ذلك فضاء منها من البائع  
 قبل وقوع اختياره وهي كلها متعلقة بضمانه قبل اختياره اه منه بلفظه ونقله  
 ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مانصه قلت هذا على أن المستثنى مبق وفيه على أنه  
 مشتري نظر اه منه بلفظه وقول ز قياسا على ما رجحه بعضهم في هلاك صبرة الى  
 قوله وظاهر ابن عرفة استواء القولين فيه نظري بل كلام ابن عرفة في صدر بيان ما رجحه  
 بعضهم ونصه لو هلك كلها في الموازية لاثني على المتاع ولو هلك ما زاد على قدر  
 المستثنى في كون الباقي للمستثنى أو بينهما قولاً الموازية وقال الصقلي لو قيل بينهما  
 لكان صواباً اه منه بلفظه فتأمل به يظهر لك صحة ما قلناه \* (تنبيه) \* كلام ابن يونس

وقول ز واما لان البائع يعلم الخ  
 ابن عرفة رد بالبائع الحديث الملك  
 اه ويرد أيضاً بغير الممارس لمستهانه  
 وبالمشتري اذا كان يعلم ذلك فالعلة  
 الاولى هي الصواب انظر الاصل  
 وقول ز بنسبة العدد الذي سماه  
 من عمر نخله الخ صوابه في بدل من  
 كافي المدونة وقول ز انه لم يتعين  
 للمشتري شيء الخ نص ابن يونس  
 لان البيع انما يتم بعد اختياره فيما  
 يفي بعد ذلك اه ابن عرفة هذا  
 على أن المستثنى مبق وفيه على  
 أنه مشتري نظر اه وقول ز  
 وظاهر ابن عرفة الخ فيه نظر بل  
 ظاهر ابن عرفة رجحان ما رجحه  
 بعضهم انظر الاصل



الذي اختصره ابن عرفة هو في كتاب التجارة الى أرض الحسب وقد أحجف ابن عرفة في  
اختصاره بأحجامهما ونصه ومن كتاب ابن المواز قال محمد بن من أشترى صبرة طعام  
جزافا فاستثنى البائع منها كيلا قدما يجوز له وهو الثلث فأدنى فأصبت الصبرة كلها أو  
أكثرها فليس على المشتري ضمان ما استثناءه البائع من مبيع ومصبية ذلك منهم ما جعلا  
قال ولوسلم منها الثلث فأدنى كان ذلك للبائع فان كان أكثر من الثلث أخذ البائع من ذلك  
ثنياهو ويكون ما بقي للمبتاع محمد بن يونس وجه ذلك أن البائع انما باع ما بعد الذي استثنى  
فإذا هلك جميعها كان ذلك منهما اذ هلك ما أتى لنفسه وما باع واذا بقي منها قدر ما استثنى  
وجب أن يكون له لانه قد اشترط على المتاع أن يبقى قدر ثلثها فصدق له ما شرط وكان  
ضمان الباقي من المتاع محمد بن يونس ولو قال قائل يكون ما بقي بينهما لانهما كالشريكين  
فيها فلهما كما كان هلاك الجميع منهما كذلك يكون هلاك بعضهما كالشركاء في مال  
بلفظه فتأمل له بين اللو وجه ما قلناه (وكبيع حامل بشرط الحمل) ظاهرة ولو كانت  
ظاهرة الحمل وهو قول ابن القاسم وروايت في المدونة وصرح غير واحد بأنه المشهور  
وقال أشهب في سماع زونان من كتاب البيوع يجوز ذلك مطلقا وله رد هان ليحجدها  
حاملا وقال ابن أبي حازم يجوز ولا رد له إلا أن يغره لعله بعدم حملها المعرفته أن الفعل  
ينزوع عليها وأجازوه سحنون ان كانت ظاهرة الحمل قال ابن رشد في السماع المذكور  
فكصل أربعة أقوال أظهرها قول سحنون اه هكذا نقل ابن عرفة وغيره فالجدة على  
خلاف العلماء فان هذا قد شاع اليوم وذاع بالانكسر وقول مب الذي في تكميل  
التقييد الخ ما فيه هو كلام ابن عرفة ذكره بعدما قدمناه عنه يسير وقد صرح في تكميل  
التقييد بجزءه وله وقول ز كطير في هواه وسمك في ماء ظاهره ولو كان محظرا عليه  
وليس كذلك لقول ابن عرفة ما نصه وفي بيع الحيتان في البرك اذا حظر عليها قول  
أشهب لا بأس به وقول ابن القاسم فيها كرهه مالك وقال كيف يباع الحوت في الماء اه  
منه بلفظه (وكزائنة مجهول معلوم أو مجهول من جنسه) يدخل فيه بيع جزاف  
يجزاف من جنسه وبيع جزاف بمكيل مثلا من جنسه قال الابي في شرح مسلم ما نصه  
فان قيل امتنع بيع المجهول بالمعلوم من جنسه وجاز اذا كان من غير جنسه فكيف باب  
الجزاف لانهم جعلوا الجزاف من المجهول فما الفرق قيل الجزاف اذا بيع عما هو زيد  
جهالة سواء كان المقابل له في المعايير معلوما أو مجهولا لان كلاهما المتبايعين يعتقد  
انه أعطى أقل مما أخذ ولذلك سمي من الزين وهو الدفع فكل واحد يدفع الآخر  
عن معتقده ومطلوبه بخلاف ما اذا كان العوض من غير جنسه واذا ارتفعت المدافعة في  
بيع الزائنة جاز البيع اه محل الحاجة منه بلفظه \* (تنبيه) قال ابن عرفة  
ما نصه المازري الزائنة عندنا بيع معلوم بمجهول ومجهول من جنس واحد فلهما  
وتبعه ابن الحاجب وقيل هو يطل عكسه بيع الشيء بما يخرج منه حبيبا يأتي ان شاء الله  
اه منه بلفظه وسلم الرضاع وق وغير واحد وقال شيخنا أبو حفص  
القاسي في شرح التفتة ما نصه الصورة التي حكى ابن رشد فيها الاتفاق على المنع

(وكبيع حامل الخ) هذا هو  
المشهور وقيل يجوز مطلقا وله الرد  
ان ليحجدها حاملا وقيل لا رد له  
الا أن يغره وقال سحنون يجوز في  
ظاهرة الحمل واستظهره ابن رشد  
فالجدة على خلاف العلماء فان  
هذا قد شاع بالانكسر وقول مب  
الذي في تكميل التقييد الخ يعني  
عن ابن عرفة وقول ز وسمك في  
ماء الخ يعني ما لم يحظر عليه فيجوز  
عند أشهب ويكره عند مالك  
(وكزائنة الخ) يدخل فيه بيع  
جزاف بجزاف من جنسه وبيع  
جزاف بمكيل مثلا من جنسه انظر  
الاصل

وهي ما اذا كان المجمل أصلاً المؤخر ولا يمكن مقارنته ما في الوجود كصوفي في ثوبه قد  
يقال لا نسلم خروجهما عن تعريف المازري للمزانية لان فيها بيع معلوم مجهول لانه  
حيث شرب له أجل يمكن كونه فيه كان مجهول الاصل لاحتمال أن يكون أصله المجمل أو  
غيره وهذا من الاوصاف التي تختلف فيها الاغراض وتقع التهمة في ذلك وفيه مخاطرة  
ولذلك سمى مزانية والمجهول منشأ المخاطرة فالتعريف المذكور صادق عليه وليس فاسد  
العكس اه منه بلفظه قلنا فيه نظراً لظاهر لان هذا الفرق ينتج منع شراء الثوب الى  
أجل ولو كان رأس ماله غير ما يخرج منه حتى يعين له ما يصنع منه وليس كذلك ولانه يرد  
عليه ما يرد على جواب أبي علي الا في فانه أجاب عن اعتراض ابن عرفة هنا في الشرح وفي  
حاشية التحفة وجوابه فيها أنهم ونصم اهذا داخل في كلام الناس ووجه دخوله ما ذكر بين  
في علم المنع في مسائل قول المختصر ومصنوع قد لا يعود هين الصنعة الى آخر تلك المسائل  
المذكورة في كتاب السلم لان بيع صوف ثوب مثلاً يخرج منها الصوف مجهول باعتبار  
ما قصد منها وهو الثوب الخارج كان العنب مجهول باعتبار ما قصد منه وهو الزبيب  
وهو لا يدري كم يخرج من الزبيب انظر المجمل المذكور اه المحتاج اليه منه بلفظه  
وجوابه هذا موافق في المعنى لما وجه به من المزانية في مسألة السلم عند قوله وان قدم  
أصله اعتبر الاجل ونصه منع للمزانية لانه آجره بما يفضل منه ان كان والذهب علمه  
باطلا اه وأصله في ضيق وتمام ذلك أن القابض للصوف يرجو أن يعين صاحبه  
ودافعه أيضاً رجوعه بلفظه قلنا لكن هذا يقتضي انه اذا قدم من الصوف ما يقطع عادة  
بانه يخرج منه أكثر مما أسلم فيه أنه يجوز لقولهم هنا في المزانية وجاز أن كثيراً أخذ ههنا في  
غير روى مع أني لم أومن قيد منع سلم الشيء فيما يخرج منه بأن لا يكثر بعد البحث عنه في  
الكتب التي اتصفت بأيدينا بل ظاهرها المنع مطلقاً وما ذكره ابن عرفة من أن علم المنع في  
مسألة السلم هي المزانية وقع التصريح به في الواضحة وكلام ابن رشد وغير واحد وأشار ابن  
نونس الى اعتراضه فانه نقل عن الواضحة ما نصه بخلاف صوف ثوب صوف يدا بيد  
وكان ثوب كان أو جلود بأخذية معلومة هذا جائز تعدا لان فيه صنعة تينه ولا يتأخر  
ما قبلها الى أجل يعمل فيه فتدخل المزانية اه وقال متصلاً به ما نصه الشيخ انما  
يدخله في الاصل سلف جرم منفعة اه منه بلفظه وهذا الذي جرم به قد نقله قبل عن  
الموازاة ونص ما نقله عنها ويدخله الى أجل سلف جرم منفعة لانه يدفع صفاً وأخذ غزلاً  
أو ثوباً معلوماً اه منه بلفظه وهذا هو الظاهر وهو يفيد المنع ولو كثر المقدم وما في  
الواضحة وغيرها واعتمد ابن عرفة ونجى عليه اعتراضه على الامام المازري في نفسه نظر  
واشكال واضح وذلك ان أهل المذهب قد صرحوا بأن المزانية خاصة بالجنس الواحد ولم أر  
أحداً منهم حكى في ذلك خلافاً وابن عرفة نفسه والناقلون لكلامه عن سلم ذلك كما نصوا  
أيضاً على أن الصنعة فيما لا يعود وليس ههنا الصنعة ناقلة عن الجنس على المشهور وابن  
عرفة نفسه ممن سلم ذلك قال هنا ما نصه والمعروف معتبر الصنعة في بعض جنس بصير  
باقية كخلافه اه منه بلفظه وقال في السلم ما نصه ويسير الصنعة في بعض النوع لغو

وكثيرا ما يتبرق المزانية في السلم اه منه بلفظه وقد نصوا على أن النسخ من غير الهين  
 جعلهم المسئلة من المزانية متناقض لاحالة لانه آيل اما قولهم المزانية خاصة بالجنس  
 ليست بخاصة واما قولهم الصنعة في نحو هذا ناقلة عن الجنس ليست بناقلة فالخلص من  
 هذا هو اعتماد ما في الموازية واختاره ابن يونس وبسطة به بحث ابن عرفة مع الامام  
 المازري وما ياتي عليه من الاجوبة على أن الامام المازري مسبوق بما قاله لا كما يقتضيه  
 ابن عرفة ففي التلقين مانصه المزانية يجمعها يسع معلوم مجهول من جنسه كالرطب  
 بالتمر والعنب بالزبيب ورطب كل غير يابسها ثم قال ومنها يسع مجهول بمجهول من جنسه  
 كصبرة بصبرة وجزاف بجزاف وتمر بتمر فلهذا في قوله اخرى فاما فيما يجوز فيه التفاضل في  
 نفسه فان تحققت الزيادة جاز وان لم تتحقق دخله الخطر اه منه بلفظه ونحوه في  
 المعونة وفي التفريق مانصه ولا يجوز بيع المزانية وهو يسع المعلوم بالمجهول من  
 جنسه والمنع من ذلك فيما فيه الراجح للتفاضل وفيما لا راي فيه لاجل الخطورة  
 والقمار وذلك اذ لم يعلم ان أحدهما أكثر من الآخر فاما ما ذكرنا أن أحدهما أكثر من  
 الآخر لاحالة فيما لا راي فيه فالباع جاز اه منه بلفظه (ونحاس) قول ز  
 مثل النون نحو في القاموس ونصه والنحاس مثل عن أي العباس الكواشي  
 القطر والنار وما سقط من شرار الصفر أو الحديد اذا طرقت والطبيعة ومبلغ أصل  
 الشيء اه منه بلفظه وفي الصحاح مانصه والنحاس معروف والنحاس أيضا دخان  
 لالهب فيه قال نابغة بن جعدة

بضئ كضوء سراج السليل\* ط لم يجعل الله فيه نحاسا

(ونحاس) قول ز مثل النون  
 الخ نحو في القاموس (وككائ)  
 الخ قلت روى الدارقطني والحاكم  
 والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن بيع الككائ  
 بالككائ والاجماع على أنه لا يجوز  
 بيع الدين بالدين وقول ز لان  
 كلامن المتبايعين الخ هذا التعليل  
 انما يظهر في القسم الثالث الآتي  
 ولو قال لان رب الدين يكلا مدينه  
 الخ لا طرد في الاقسام الثلاثة وقول  
 ز وأجب بانه مجاز الخ وبانه على  
 النسب كالكائ كما أشار له الرضي في  
 الآيتين (ولو عينا الخ) قول مب  
 فانظر من رجه الخ ترجحه كذا  
 يكون ضروريا عند الموقنين

والنحاس بالكسر الطبيعة والاصل يقال فلان كريم النحاس والنحاس أيضا بالضم  
 أي كريم الخبار اه منه بلفظه كذا في نسختين جديتين منه ونقل ح عنه يقتضى  
 أنه بالكسر فقط اذا كان بمعنى الاصل وفيه نظر (كغائب) قول مب الكن تقدم عن  
 طفي أن كلام ابن عرفة الخ يقتضى أنه سلم ما تقدم عن طفي مع أنه قد رده هناك فراجع  
 وقول تمب فانظر من رجه هذه غفلة عظيمة منه رجه الله لان ترجيح ذلك معلوم عند  
 الموقنين كذا أن يكون ضروريا في المقصد المحمود وفيه تصير دار مانصه وقبض  
 المصير اليه الدار المذكورة عند عقد التصيير قبيل الافتراق فضلا بجزا ثم قال  
 بعد كلام مانصه فقه ولا يجوز تأخير قبض الدار للهي عن الدين بالدين اه منه بلفظه  
 وفي محالس المكناسي مانصه ومنها مسئلة التصيير هل تفتقر الى الحياة أم لا وعلى  
 الحياة هل بالمعانية أو بكني فيها الاعتراف قلت أفتى فيها القاضي أبو سالم ابراهيم الزناسي  
 انه لا يفتقر الى حياة وهو يسع من البيوع وأفتى الفقيه العبدوسي انه يفتقر الى حياة  
 قال الميضي وبافتقاره الى الحياة تجري العمل وهو المشهور من المذهب وبكني اقرارهما  
 بالحوزة على المشهور من المذهب ثم قال قلت الذي أفتى به الزناسي هو الذي للمالك في  
 آجال المدونة والذي أفتى به العبدوسي هو الذي للمالك في بيوعها الفاسدة هذا على حل  
 كلام مالك على الخلاف وقيل مسئلة البيوع الفاسدة نفس مسئلة الآجال اه منها

## وفي العمليات

والعبارة افتقار التصير

وحوزه شهر وذلك تكثير  
واذا صيرت الزوجة لزوجها دار  
سكنها معه فلا اشكال أن ذلك  
حوز بخلاف ما إذا كانت الدار له  
وصيرها لها في دين فلا يصح لها فيها  
قبض إلا أن يتخلها من سكنها وتعين  
خالية ثم لها بعد شهر أن تسكنها مع  
زوجها ولا يطل ذلك قبضها بخلاف  
غير دار السكنى فالمشهور بثبوت  
الحوز فيه بالاعتراف والتصير  
محمول على الحوز حتى يثبت عدمه  
وإذا شهدت بيعة بالحوز في التصير  
وأخرى بعدمه فإن قالت التي  
شهدت بالحوز أن الحوز وقع شهران  
رجع ذلك إلى المصير أو لم تعرض  
لرجوع ولا استمرار فلا اشكال في  
تقديم بيعة الحوز والافتي ذلك قولان  
انظر بسط ذلك في الأصل واعلم  
أن قول المصنف فصح ما في الذمة في  
مؤخر هو التصير الممنوع ومفهومه  
أنه إذا كان غير مؤخر فهو جائز  
وهذا بعينه هو التصير الحائز قاله  
أبو علي وقول مب لكن تقدم  
عن خطي الخ فسد تقدم لهرد  
ما لطف هنالك فراجع

بلفظها وبما أفتى به العبدوسى أفتى العلامة ابن هلال وفي نوازل البيوع والمعاوضات  
من الميعار بعد أن ذكر جواب البرزاسنى مانصه اختلف في جواز التصير عن دين بغير  
قبض فالصحيح من المذهب والذي عليه الجمهور لا يصح إلا بالقبض الناجز وقيل أنه لا يقتصر  
إلى حوز وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى من كتاب الشفعة من العتبية اه المحتاج  
اليه منه بلفظه وفيه قبل هذا من جواب السيدى قاسم العقباني مانصه ان قامت البيعة  
أن الجنان لم تزل بيد المصير ومن ينوب عنه لم يتم التصير على المشهور وقيل يتم اه منه  
بلفظه وفيه أيضا من جواب السيدى مصباح مانصه الذى أفتى به الشيخ أبو عمران  
الفساوى ذهب اليه أكثر القرويين واتصل به العمل أن التصير لا يتم إلا بالحوز بائز  
العقد وان تراخى القبض عن ذلك كان بغير فاسدا اه منه بلفظه وفيه وأخر نوازل  
الرحن والصلح وماعهما أثنا جواب المؤلفه مانصه وان كان في معين مؤخر والتأخير  
يسر في جواز ومنعه في المذهب تنازع واضطراب ومذهب المدونة في ذلك كله المنع  
قال في كتاب كراء الدور والارضين من أكرى أرضه بدارهم إلى أجل فلما حل الأجل  
فسخها في ثاب بعينها على أن يقبضها إلى ثلاثة أيام لم يجز لأنه من وجه بيع الدين بالدين ثم  
قال فان كان التأخير كثيرا فلا يتخلها ما أن يكون بشرط أو بغير شرط فان كان بشرط فبطل  
ثم قال فان كان التأخير كثيرا الكسه بغير شرط فابن القاسم في المدونة يمنع وأشهد في  
العتبية يجز ابن رشد وقول ابن القاسم أظهر لأنه نص الله عليه وسلم نهي عن الدين بالدين  
وعن بيع الطعام قبل استيفائه كأنه نهي عن التأخير في الصرف وأجمعوا على منع التأخير  
في الصرف ولو بغير شرط فوجب رما اختلف فيه اليه اه قلت بقول ابن القاسم في  
هذا المقام جرى عمل الموثقين والحكام وبه قال أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن اه  
منه بلفظه والنصوص بهذا كثيرة بطول بناجلها مع أن كلام ابن سلون والتحفة  
وشروحا كاف في ذلك وفي العمليات مانصه

والعبارة افتقار التصير \* وحوزه شهر وذلك تكثير

(تنبهات \* الاول) \* إذا صيرت الزوجة لزوجها دار سكنها معه فلا اشكال أن ذلك حوز  
واختلف في العكس في اختصار التسطية لابن هرون مانصه وإذا كان لرجل على  
زوجته دين جاز أن تصير له دار يسكنها إلا أن الاسكان عليه قبضه للدار صحيح بخلاف  
إذا كانت الدار له وصيرها لها في دين فلا يصح لها فيها قبض إلا بان يتخلها من سكنها فيستم  
لها القبض قاله أبو عمران الفاسي وغيره من الأندلسيين وقال أبو بكر بن عبد الرحمن  
وابن عتاب وابن القطان وابن مالك التصير جائز إذا لم يشترط السكنى في ذلك لانه لو شامت  
أخرجته واختاره ابن سهل اه منه بلفظه ونص ابن سهل رأى فيها أن ذلك جائز  
نافذ وليس في القبض أقوى من سكنها في الدار اه منه بلفظه انظر كلامه برسته  
في حاشية أبي علي وفهم من كلامه أنه قائل بأنه لا بد من الحوز وان الخلاف بين من ذكر  
هل ذلك حوز أم لا وبذلك يظهر أنه لا معارضة بين مانسوه هنا لا في بكر بن عبد الرحمن وما  
نسوه فيه تقدم والعمل على خلاف ما اختاره ابن سهل كما في نوازل البرزلى والمعارع

قوله حرير كذا في بعض النسخ  
مشكولا بضم ففتح فسكون وفي  
بعض آخر بدل الراء الاولى ذال  
مجمعة وحرر كنية مصححة

أحكام ابن حريز نص المعيار ان كانت الدار دار سكنى الزوج ولم يفرغها من ثقله  
ومتاعه قبل تصديرها في الدين ولا في حين ذلك فذلك دين بدين ويبيع فاسد يدو يفسخ في  
الارض والصفقة واحدة هو قول ابن القاسم وبه قال شيوخ قرطبة ابن لبابة وغيره وبه  
العمل وبلغني عن ابن الفخار انه أجاز ذلك وبالأول أقول اه منه بلفظه والله أعلم  
\*(الثاني)\* قال أبو علي هنافي الشرح مانصه تنكيت اذا فهمت محمل فتوى ابن عتاب  
وابن القطان وابن مالك علمت ما في ق قبيل باب الرهن وتبعه على ذلك الشيخ ميارة في  
شرح الصفة وان هذه الفتوى من الشيوخ المذكورين بحسب ظاهر كلامهم في هذا  
التصير من حيث هو وان لم يقبض المصير له أصلا وذلك غير صحيح لاسيما كلام الشيخ ميارة  
فانه موهم غاية بل هو منحرف فافهمه في هذا اه منه بلفظه \*(الثالث)\* ذكر ق في المحل  
الذي أشار اليه أبو علي أن المصنف أغفل التصير وفيه نظر فقد قال أبو علي مانصه فقول  
المتن فسبح ما في الذمة في مؤخر مفهومة اذا كان غير مؤخر فهو جائز وهذا بعينه هو التصير  
الجائز والمتأخر هو التصير للمنعول ولم أر أحدا من الشراح ولا غيرهم أدخله في كلام  
المتن على هذا الوجه وان كان هو كلام المتن باعتبار منطوقه وفهوه منعا وجوازا وقول  
بعض الشراح هنا هذا محل ذكر التصير يقتضي أن المصنف لم يلم بالتصير وقد رأيت  
ومعته أنه يبيع من البيوع وشروطه مذكورة في المتن وعلى تقدير إذا لم يكن المصنف  
ذكر تفاريعه فذلك غير ضار لان كثير من المسائل يذكرها أهل الاختصار بدون تفريع  
أكونها أو أخذ من كلامهم أو طلب الاختصار مع أنه لا شرط في الحقيقة الاما ذكر ان  
تأمل كلام المصنف وابن سلون والتحفه وشروها ومن تكلم على المسئلة اه منه  
بلفظه \*(الرابع)\* يفهم من قوله في جواب العقبات السابقة ان قامت البيعة ان الحنان  
لم تزل بيد المصير الخ أن التصير محمول على الحوز وقد صرح به في جوابه المذكور ونصه  
والا مفر في التصير محمول على القبض لا يحتاج الى معايضة البيعة كما لم يتجج الصنف لكن  
ان قامت البيعة الى آخر ما قدمناه عنه ونقله المازوني في درره أيضا وسلمه كما سلمه صاحب  
المعيار \*(الخامس)\* ما تقدم من أن المشهور انه يثبت الحوز في التصير بالاعتراف محله  
غير دار السكنى ففي اختصار المصنفية مانصه واذا قلنا بقول أبي عمران وصير لها في  
المهر دار سكناء لمزمه أن يرتحل عنها حتى تحوزها المرأة بالمعانة كالصدقة ثم لها بعد شهر أن  
تسكن الدار مع زوجها ولا يطل بذلك قبضها بخلاف الصدقة والهبة التي يحتاج مع  
القبض فيها الى حياة العام أو العامين على الخلاف في ذلك اه منه بلفظه ونقله أبو  
علي وغيره وقبله وما ذكره من التحديد بالشهر هو أكثر ما قيل في ذلك قال أبو زيد  
الفاقي في شرحه لبيته السابق مانصه قال الامام سيدي العربي ناقل من خط غيره  
الحياة في التصير عشرة أيام وقيل عشرون وقيل ثلاثون وبه الفتوى والعمل اه منه  
بلفظه \*(السادس)\* اذا شهدت بيعة الحوز في التصير وأخرى بعدهم فان قالت التي  
شهدت بالحوز ان الحوز وقع شهرًا ثم رجع ذلك الى المصير أو لم تعرض لرجوع ولا استمرار  
فلا اشكال في تقديم بيعة الحوز والا في ذلك قولان ففي نوازل البيوع والمعاوضات من

المعيار وسياقه أن الرسول سيدى مصباح مآنه وسئل عن مينة شهدت بان رجلا كان  
 يغتلب جميع أملاكه ويدخل غلاتها في مصالح نفسه حتى توفي وشهدت مينة أخرى بأنه صير  
 جميع أملاكه المذكورة لزوجه فيما ترتب لها قبله وانما حازت عنه فهل يكون هذا تعارضا  
 يقضى بأعدل البنتين أم لا فأجاب كرمكم الله اذا كان الامر على ما ذكرتموه فوجه  
 ومهدت مينة التصديران الزوجية حازت الاملاك الحيازة التي يصح بها التصدير وذلك  
 بالوقوف على الاملاك المذكورة أو بالاشهاد ان كانت حاضرة البلد فارغة من شواغل  
 الزوج ولم يكن فيها غلة أو كانت وأمضاء مع الاصول فالتصدير صحيح ولا يقع في ذلك تعارض  
 بين البنتين وان شهدت مينة التصديران الاملاك لم تزل في حوزة الزوجية واستغلا لها الى  
 وفاء تزوجها فقبل ذلك تها ترو يقضى بأعدل البنتين واليه ذهب سحنون وبه أفتى ابن  
 عتاب وقيل يقضى بمينة الزوجية لانها زادت واليه ذهب أشهر وبه أفتى ابن القطان والله  
 التوفيق اهـ منه بلفظه قلت الثاني هو الظاهر لقول المصنف تبع الاهل المذهب ونقل  
 على مستحبة ولا شك ان هذه جرية مما اندرج تحت تلك الكلية والله أعلم (أو منافع عين)  
 قول مب الذى فى ق من نقل ابن يونس عن مالك الخ كلام ابن يونس الذى نقله ق  
 ذكره فى يوع الاجال وليس فيه فى المحل المذكور ما ذكره مب ولا فى نقل ق عنه  
 فقد راجعت نسخا عديدة منه فلم أجده فيها (الأن يقر) قول مب وليس كذلك الخ صحيح  
 ومثله لتو وزاد ما نصه وأظهر منه لوقال لانه اذا بيع بجنسه فالشأن أن يباع بأقل  
 فيلزم السلف زيادة اهـ منه بلفظه ومثل هذا التوجيه له فى شرح التحفة فهذا  
 الشرط مبم عندهما وانما يجتنأ فى توجيهه وقد بحث أبو على فى الحاشية والشرح فى هذا  
 الشرط من أصله فقال فى الشرح مآنه وأما قوله بغير جنسه فيظهر منه أنه ان كان على  
 اطلاقه غير صحيح وذلك أن المصنف قال ويبيع به دين وكذا كلام ابن عرفة وغير واحد ممن  
 يكثر ذكره والمذونة وغيرهما من الامهات وهو أمر مجمع عليه كفى ابن عرفة وغيره وظاهر  
 كلامهم اتفاق الجنس أم لا فاذا كان له بقررة على انسان من سلم مثلاً فأى مانع يمنع من بيعها  
 بشاة نقدا من غيره والشاة والبقررة جنس واحد باعتبار اللحم وان أراد بالجنس الصنف مع  
 الاتحاد فى الجودة والرداءة والقدر فلا مانع منه أيضا فيما يظهر - ركشراثة أو باهروا على  
 انسان بمثله نقدا وان أراد مع اختلاف الجودة والرداءة فكذلك أيضا والمسئلة فى  
 الغرناطى كما نقلوها عنه ولكن لم يعمل بشئ وكلام ابن يونس شاهد ونص فيما قاله الغرناطى  
 اهـ ملخصا بلفظه قلت هذا كافى للح وغيره فى اعتمادهم هذا الشرط مع ان وجهه  
 ظاهر فى أكثر صور بيع الدين بجنسه وذلك أن صورته تسع لانه اما طعام أو عين أو عرض  
 وفى كل ما أن يباع بمثله قدر او صفة أو بأقل قدر او صفة أو باكثر كذلك فصور الطعام  
 متممة كلها لربا الفضل والتساء أول بالنساء فقط وصور العين كذلك وكذا صور العرض  
 ان كان المشتري به أقل قدر او صفة لان الشئ فى مثله قرض فهو سلف جرنعا فان كان  
 مثله أو أكثر فهو نادى فى البيع الذى الكلام فيه اذ ليس من شأن العقلاء دفع عاجل  
 لياخذ مثله أو أدنى منه أحب الاو النادر لا حكم لهم مع أن التعليل بالمظنة كما أشار له قو فى

(أو منافع عين) قول مب الذى  
 فى ق من نقل ابن يونس الخ ليس  
 فى نقل ق عن ابن يونس ولا فى  
 كلام ابن يونس ما ذكره مب عنه  
 والله أعلم (الأن يقر) قول مب  
 هذا التعليل غير ظاهر الخ أى وأما  
 الشرط فسلم خلافا لى على لانه  
 اذا بيع بجنسه فالشأن أن يباع  
 بأقل فيلزم سلف زيادة انظر الاصل

توجيهه السابق والله أعلم (وكتفريق أم) قول ز أي والدته نسب لو استغنى بالولد عن نسب أو ينسب عنها كان صوابا واحترز بذلك عن أم الرضاع وقول مب الصواب اسقاط قوله بنسب الخ فيه منظر ظاهر فان كتب المالكية مشحونة بما فعله ز في هـ هذا المحل وفي غيره قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه ويريد بالأم اذا كانت من النسب وأما من الرضاع فلا قاله التادل وهو واضح لانهم ليس لها من الخنا والشبهة ما لا لأم من النسب اهـ منه بلفظه وقول ز غير حرة محترزه ما ذكره بعد من قوله أو شراء أحد هـ ما بارضاها ومعناه أن المسلم اذا قدم دار الحرب جازله أن يشتري من حربي بآل أو ما ولدها أحدهما دون الآخر وما قاله ظاهر وان لم يرض من نص عليه بخصوصه لانا ان سلمنا أنه يجوز مع القدرة على السبي لاحد هـ ما سببه دون الآخر فلا وجه لمنع شراء أحد هـ ما عند العجز عن السبي دون الآخر وقول مب وقوله بعد وصدقت المسيية يطل القيد المذكور فيه فظاهر وهو مبني منه على أن كلام ز في الشراء بعد السبي وليس كما فهمه لأن كلام ز صريح في خلافه فتأمل به انصاف (مالم ترض) قول مب الصواب والمازري عوض قوله واللغمي الخ مانسبه الخ هو كذلك فيه لان ما لز هو الذي في ضيق ونصه واختار اللغمي وابن يونس وغيرهما الاول اهـ كذا في جميع ما وقعت عليه من نسخة وهي عدة وبعضها مخطون به الصحة وكذا نقله عنه جس وكذا في الشيخ سالم لكن ما الخ هو الصواب لان الذي اختاره اللغمي هو الذي ذهب عليه المصنف وكلامه الذي نقله غ صريح في ذلك وقد راجعته في أصل تصريفه فوجدته كذلك فيها وما اختاره اللغمي واعتمده المصنف صرح غير واحد بأنه المنهور وفي الشيخ سالم مانصه فان رضيت جاز التفريق على المنهور نقله في الذخيرة عن المازري ونحوه في المختصر اهـ محل الحاجة منه بلفظه وقال بب مانصه قوله مالم ترض المازري وهو المنهور وبه أفتى ابن زرب ابن عات وبه الحكم لانه حق اهما فاذا تركته سقط اهـ منه بلفظه وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة أن الفتوى بخلاف ما درج عليه المصنف فانه ذكر عن أبي الحسن أنه أخذ من المدونة أن الحق للولد وقال مانصه ومادل عليه قولها أن الحق للولد فلا يجوز وان رضيت الأم هو كذلك وبه الفتوى وقيل يجوز بناء على أن الحق للأم اهـ منه بلفظه (ونسخ ان لم يجمعهما في ملك) قول ز ومثل فسخ البيع ان لم يجمعهما في ملك فسخ هبة الثواب ودفع أحد هـ ما صداقا الخ ما ذكر في هبة الثواب ظاهر وكذا في النكاح ان لم يجمع دخول والا فهو فوت فيجب بران على جمعهما في ملك وأما فسخ الخلع فان عني أن الطلاق يرد ويرد عوضه فليس يصح قطعا لان الطلاق لا يرتفع بعد وقوعه وعني أنه يمضي بخلع المثل فغير ظاهر بل الظاهر أنه يمضي ويحب بران على جمعهما في ملك \* (فرعان الأول) \* قال ابن يونس مانصه قال ابن الموارز مالكا واذا باع الولد دون أمه فلم يدم له بذلك حتى كبر الولد لم يرد البيع وقال ابن عبدوس وكذلك ان مات الولد أو عتق قبل الفسخ مضى به بالثمن اهـ منه بلفظه \* (الثاني) \* قال ابن يونس أيضا

(وكتفريق أم الخ) قول مب الصواب اسقاط الخ فيه منظر فان كتب المالكية مشحونة بما فعله ز وقول ز غير حرة محترزه من الشبهة بدار الحرب فانها جائرة كما ذكره بعد لجواز الشفقة في السبي مع القدرة على عدمها والله أعلم وقول مب يطل القيد الخ فيه فظاهر لان كلام ز في الشراء قبل السبي كما هو صريحه لا بعده كما فهم مب فاعترض (مالم ترض) قول مب لان اللغمي اختار الاول الخ صواب خلافا لز وضيق وس وجس وقول مب لانه حق لها على المنهور الخ صرح بمشهوريته غير واحد لكن الفتوى بخلافه كما في ابن ناجي على الرسالة انظر الاصل (وفسخ الخ) مالم يكبر الولد أويت أو يعتق كما في ابن يونس ومن باع أختين احدهما منغرة في صفقة فان كانت الصغيرة أكثر رغبة وثمن ففسخ ان لم الخ والافسخ في الصغيرة فقط بمحضتها من الثمن ان لم الخ كما في ابن يونس أيضا وقول ز ودفع أحد هـ ما صداقا الخ ظاهر ان لم يقع دخول والا فهو فوت فيجب بران على جمعهما في ملك وأما الخلع فالظاهر أنه يمضي ويحب بران على جمعهما في ملك خلاف ما يقتضيه ز انظر الاصل





ماروى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وسلف لانعلم له اسنادا صحيحا (١٤١) واجماع الفقهاء على المنع من ذلك يدل

على صحة معناه وذلك بقوم له مقام الاسناد اه بخ وانظره مع قول عبدالحق في أحكامه الترمذى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يسندك قال هذا حديث حسن صحيح اه وهذا يقيدان له دليلا خاصا وجعله المصنف تبعا لابن شاس وغيره مندرجات تحت النهى عن بيع وسلف وكل صحيح قلته وقوله كبيع وسلف أى ولو اتسما كما يأتى أو ضمنا كبيعه لمن له عليه دين على شرط أن يتقده الثمن ولا يقاضه به مع حلول دينه (أو حذف الخ) قول ز عن ح فهذا لا يجوز بخلاف الخ سلمه غير واحد وهو واضح وان قلنا انه يبيع فامد لا تتناهى القبض فينتفى الضمان الموجب الغلظة للمشتري وبه يسقط بحث أبي حفص الفاسى انظر الاصل والله أعلم (وتوالت بخلافه) يشهد لما قاله طنى من أن هذا التأويل هو الراجح اقتصارا بنونس عليه قلته وانظر المقدمات فان بعضهم نقل عنها أشهرها للمصنف والله أعلم (والا فلا تكس) قول مب وتعقبه طنى الحافى تعقبه نظر لان قول ابن عرفة وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم هو معنى تقييد ح وجعله ابن عرفة قولنا المحبة في عده قولاً كيف وهو يصرح بأنه نفس يراد بالقبض ولو وقف طنى على كلام المقدمات ما عترض على ح بالصورتين ذكر بعض كلام المقدمات فانظره قلته واعتراضه صواب فطنى أولى بالصورتين وذلك أنه سلم ما قاله ابن عرفة من أن الذى فسر به ابن رشد قول ابن القاسم هو ما يقيد به ح وليس بمسلم بل ما يقيد به ح أخص مما فسر به ابن رشد قول ابن القاسم ويظهر لذلك نقل كلام ابن رشد في مقدماته ونصها واختلاف أيضا في البيع والسلف اذ وقع فقيل يفسح مادام مشترط السلف مقسكا بشرطه فان رده بتركه على مذهب هـنون أورده على مذهب ابن القاسم يرد والله أعلم قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها بصح البيع ولم يفسخ اه منها بل نظرنا ونقله نو أيضا فلم يقل ابن رشد يرد والله أعلم قبل أن يغيب عليه المدة المشتركة أو المدة بل قال قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به وهذا أعلم ولو تأمل ابن عرفة رجه الله أو طنى أدنى

ماروى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف لانعلم له اسنادا صحيحا وأشبهها مارواه أبو ب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع سلف وسلف وأجمع الفقهاء على المنع من ذلك وتلقى الأئمة بالقبول والعمل به يدل على صحة معناه وذلك بقوم له مقام الاسناد اه منه بل نظر قلته وانظره مع ما فى أحكام عبدالحق ونصها الترمذى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يسندك قال هذا حديث حسن صحيح اه منها بل نظرنا (أو حذف شرط التدبير) قول ز عن ح فهذا لا يجوز بخلاف الخ سلم كلام ح هذا جيع من وقتت عليه من شراح المختصر والتحفة وحواشيها الشيخ شيوخنا أبا حفص الفاسى فإنه قال في شرح التحفة ما نصه قلت الزامه في هذا القرض الاتفاق على رد الغلظة للبائع فيه نظرا لان الخلاف المذكور كما قال البراجى مبني على الاختلاف في أنهم يبيع أو ورهن وذلك باق فكيف يرتفع الخلاف في الغلظة اه منه بل نظر قلته في نظره فطرطرا لان كلامه كالتصريح في أنه على القول بأنها يبيع أى فاسد تحب الغلظة للمشتري وان بقى ذلك بيد البائع لم يقبضه المشتري وان سبب استحقاق المشتري الغلظة هو مجرد كونه يعاوان لم يضمن اليه قبض وذلك غير صحيح بل لابد من انضمام القبض لذلك لانه ينتقل الضمان للمشتري وصورة ح لا قبض فيها فلا تنافي بين قولنا انها يبيع وحكاية الاتفاق على أن الغلظة للبائع لا تنقضاء الضمان من المشتري وانما ينتقل ضمان القاسد بالقبض ولو تأمل رجه الله كلام البراجى أدنى تأمل السلم ما قاله ح وجرى بأنه الحق والصواب والله أعلم (ولو غاب وتوالت بخلافه) على هذا التأويل اقتصر ابن نونس وهو يشهد لما قاله طنى من أنه الرابع (والا فلا تكس) قول مب وتعقبه طنى الخ سلم تعقبه لكن قوله فتأمل ربما يفهم منه أن فيه شيئا وصرح نو برده فقال بعد ما قلنا ما نصه وفيه نظر فان تفسير ابن رشد قول ابن القاسم هو معنى تقييد ح وجعله ابن عرفة قولنا المحبة في عده قولاً كيف وهو يصرح بأنه نفس يراد بالقبض ولو وقف طنى على كلام المقدمات ما عترض على ح بالصورتين ذكر بعض كلام المقدمات فانظره قلته واعتراضه صواب فطنى أولى بالصورتين وذلك أنه سلم ما قاله ابن عرفة من أن الذى فسر به ابن رشد قول ابن القاسم هو ما يقيد به ح وليس بمسلم بل ما يقيد به ح أخص مما فسر به ابن رشد قول ابن القاسم ويظهر لذلك نقل كلام ابن رشد في مقدماته ونصها واختلاف أيضا في البيع والسلف اذ وقع فقيل يفسح مادام مشترط السلف مقسكا بشرطه فان رده بتركه على مذهب هـنون أورده على مذهب ابن القاسم يرد والله أعلم قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها بصح البيع ولم يفسخ اه منها بل نظرنا ونقله نو أيضا فلم يقل ابن رشد يرد والله أعلم قبل أن يغيب عليه المدة المشتركة أو المدة بل قال قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به وهذا أعلم ولو تأمل ابن عرفة رجه الله أو طنى أدنى

قول ابن القاسم هو ما نصه يرد والله أعلم قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به اه وهى أعلم مما يقيد به ح وتقييده يجرى أيضا فيما اذا كان السلف من المشتري انظر الاصل والله أعلم

تأمل لتفطن الى هذا لان القول الثاني في كلامه وهو قول أصبغ صريح في انه اذا أسقط  
 مشروط الشرط شرط بعد الغيبة عليه صح البيع ولا يتأتى اسقاط السلف بعد دقبة  
 والغيبة عليه المدة المسترطة أو المعتادة لانه اذا ذلك قد وقع ومضى ورفع الواقع محال فإ  
 دخلا عليه قد تم بينهم ما لا سبيل الى اسقاطه وفي كلام طفي وجوه من النظر غير هذا وفي  
 هذا كتاب في ردّه وتصحيح ما قاله ح فتأمل به بالتصاف والله أعلم \* (تنبيه) \* اذا علمت  
 هذا تبين لك انه لا خصوصية لهذا القيد بما اذا كان السلف من البايع بل هو عام فيه وفيما  
 اذا كان من المشتري فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن رشد في القسم الثالث أو على  
 الخيار الى أم بعد بيعه صريح في أن هذا مما فيه تجعير في المبيع وقال قبله في القسم الثاني  
 وهو ما كان الشرط يؤدي الى جهل أو غرر مانصه كشرط مشاورة شخص بعيد أو  
 شرط الخيار الى مدة مجهولة فجعل علة هذين الغرر وعلة الاول التعجير واستثناءه من  
 قاعدة صحة العقد باسقاط شرط ما فيه تعجير ونقل كلامه هذا ابن عرفة وغير واحد من  
 النقاد النحول وقلة وجهيل بعد جيل بالتسليم والقبول وفيه نظر ظاهر وان قاله أبو  
 الوليد وسلمه الجرم الغفر من ذوى الرأي السيد بل علة شرط المدة الزائدة هي علة مشاورة  
 شخص بعيد وهي الغرر فلا استثناء اذا قال في كتاب الخيار من المدونة مانصه وما بعد من  
 أجل الخيار فلا خيرة لانه غرر لا يدرى ما تنصير اليه السلعة عند الاجل ولا يدرى صاحبها  
 كيف ترجع اليه قال غيره وقد زيد المتابع في غن السلعة لتكرد في ضمانه الى بعيد  
 الاجل وذلك غرر اه منها بلنظها ونحوه لابن تومس عنها قال أبو الحسن مانصه  
 الشيخ أى لا يدرى كيف يأخذها المشتري ولا يكون قوله ولا يدرى صاحبها كيف ترجع  
 اليه تكرر اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن ناجي مانصه لا خيرة على التعرير  
 للتعليل فظاهرها اذا وقع فانه يفسخ وهو كذلك اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن  
 رشد نفسه في أول كتاب الخيار من مقدماته مانصه والخيار في البيع في أصله غرر  
 وانما يجوزته السنة لحاجة الناس اليه اه منها بلنظها وقال ابن عرفة نفسه في باب  
 الخيار مانصه ولو شرط بعيد أم مد فالنص فسخ البيع ثم ذكر أن اللغى خرج امضاءه  
 من امضاء فاسد يبيع الاجال وقال عقبه مانصه ورده المازرى بأن فساد بيع الخيار قد  
 علم بالغرر اه منه بلقطه وكتب المالكية مشعونة بتعليل ذلك بالغرر واحتجاج  
 المازرى على رد كلام اللغى يدل على أن ذلك متفق عليه وقد سلمه ابن عرفة وقد كره في  
 باب الخيار وسلمه فقد بان لك صحة ما قلناه والعلم كله فقه فتأمل منه صفا ولا تغرنك حلاله أبى  
 الوليد ومن تبعه من الأئمة على مزال اعصار فانه مارد كلامهم الا بكلامهم وكلام من هو  
 أجل منهم من المحققين النظار (وكالتجش) قال في المصباح تجش الرجل تجشمان باب  
 قتل اذا زاد في سلعة أكثر من غمها وليس قصده أن يشترها بل ليغير غيره فيوقعه فيها  
 وكذلك في النكاح وغيره والاسم التجش يفعتين والفاعل ناجش وتجاش مبالغة ولا  
 تناجشوا الاتعوا ذلك وأصل التجش الاستئثار لانه يسترقصه ومنه يقال لصائد ناجش  
 لاستناره اه منه بلقطه وما ذكره من أن أصله الاستئثار مخالف لما في المتن ونصه

وقول مب عن ابن رشد أو على  
 الخيار الى أم بعد الخ الصواب  
 أن هذا من القسم الثاني وهو ما فيه  
 غرر أى كما يفيد قول ابن رشد نفسه  
 فيه كشرط مشاورة شخص بعيد  
 فتأمل وانظر الاصل والله أعلم  
 (وكالتجش الخ) تجش من باب قتل  
 كما في المصباح قال وأصل التجش  
 الاستئثار لانه يسترقصه اه وفي  
 المتن قال أهل اللغة أصله الاشارة  
 للشيء فكان الزائد في السلعة يثير  
 غيره للزيادة فيها ويظهر الحرص  
 عليها اه ومثله للميتى وهو  
 أنسب قلت بل كل من العنين  
 مناسب فان الناجش يسترقصه  
 ويشتره فيلاحظ فيه كل منهما  
 لاسيما ان قلنا يجوز استعمال  
 المشتري في معنيهما كما هو الاصح

وقال أهل اللغة إن أصل النجش الإثارة للشيء ولهذا يقال للصائد ناجش لما كان يشير  
 الصيد فكأن الزائد في السلعة يشير غيره من المشتريين الزيادة فيها ويريم الحرص عليها  
 اه منه بلفظه ولا شك أن النجش في اللغة يطلق على الاستتار وعلى الإثارة ولكن  
 الأنسب عندى ما نقله الباجي ومثله المصطفى والله أعلم \* (فائدة \* وتنبه) \* قال  
 في المصباح أثر ما قدمناه عنه ما نصه والنجاشي ملك الحبشة مثقل عند الأكثر  
 واسمه أخجمة اه منه بلفظه وقوله منقل أى باؤه مشددة وانظر مع ما في القاموس  
 ونصه والنجاشي تشديد الياء وتخفيفها أفصح وتكسر نونه أو هو أفصح  
 المحممة ملك الحبشة اه منه بلفظه (يزيد لغر) قول ز يزيد في سلعة على ثمنها  
 المعتاد الخ فيه فطر اذ لم يقل في الموطأ على ثمنها المعتاد في زيادة المعتاد الصواب حذفها  
 ولفظ الموطأ والنجش أن تعطى في سلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك شراً هالقة تدرى  
 بكن غيرك اه منه بلفظه وهكذا نقله الناس حتى ابن عرفة نقله وفيه فطر ونص ابن  
 بهما استفتاح شيخ سوق الخ ظاهره أن ابن عرفة جزم بجواز ذلك وفيه فطر ونص ابن  
 عرفة كان بعض من كان مشهوراً بالخبر والصلاح ومعرفة صالح الشيوخ وكان له  
 شهرة تجرى في الكتب اذا حضر سوق الكتب يستفتح للدلائل في الكتب ما ينون عليه  
 الدلالة ولا غرض له في شراء الكتاب الذي يستفتح عنه وهذا جائز على تقدير ما لث  
 واختيار ابن العربي لا على ظاهره تفسير المازري في منع اعطاء من لا يريد شراء سلعة  
 ثمنها مطلقاً وجوازه ان لم يزد على قيمتها ثلثها استحب هذا الظاهر قول الاكبر ودليل  
 قول مالك وابن العربي اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* جزم ابن عرفة رحمه الله بفحالة  
 ما في الموطأ زام المازري وغيره وسلم له ذلك جماعة من المحققين منهم غ وهو خلاف  
 ما جزم به المصنف في ضيق من أن المازري وغيره هو معنى ما في الموطأ ولبنه ابن غازي  
 على ذلك ولا عرج على ما في ضيق بحال مع أن ما قاله في ضيق هو الظاهر لانه  
 لا يستقيم ما قاله ابن عرفة الا بحمل الثمن في قوله أكثر من ثمنها على القيمة أى  
 أكثر من قيمتها وذلك خلاف الظاهر فلا وجه له للدول عن الظاهر وجعل ذلك  
 خلافاً لاكثر وقد قال الشيخ سالم ما نصه قلت هذا من ابن عرفة جعل لقول مالك ان  
 يعطيه في سلعة أكثر من ثمنها ان المراد بالثمن القيمة ولو جعله على أن المراد بالثمن القدر  
 الذي بلغت في النداء لا تفق مع كلام المازري كما جعله على ذلك في توضيحه ولا يفيق  
 في المسئلة سوى قولين قول مالك مع المازري وقول ابن العربي فتأمل اه محمل  
 الحاجة منه بلفظه وقال بب ما نصه على ان ابن يونس نقل عن الموطأ ان  
 النجش هو أن يزيد في السلعة لا يريد شراءها لغتبه غيره ذكره آخر التجارة لارض  
 الحرب ونحوه في الواضحة لابن حبيب على ما نقله سيدي أحمد بن سعيد اه محل الحاجة  
 منه بلفظه ❦ قلت وما نسب لابي يونس المحمل المذكور هو كذلك فيه ونصه  
 ومن الموطأ قال مالك ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع النجش وهو أن يزيد  
 الرجل في السلعة وهو لا يريد شراءها لغتبه غيره اه منه بلفظه وهكذا نقل ق

\* (تنبيه) \* قال في المصباح  
 والنجاشي ملك الحبشة مخفف عند  
 الأكثر اه وهو موافق لما في  
 القاموس من أن تخفيف ياءه أفصح  
 من تشديد ها ووقع في نسخة هو في  
 من المصباح مثقل بدل مخفف  
 فنظر فيه مع ما في القاموس والله  
 أعلم وفي صحيح البخاري عن ابن أبي  
 أوفى رضى الله عنه انه قال النجاشي  
 آكل الربا خائن وهو خداع باطل  
 لا يحل اه وقول ز المعتاد لو  
 أسقطه اذ ليس في الموطأ وقول ز  
 كما لا ين عرفة الخ فيه أنه لم  
 يجوز مجوازه كما في خش وهو في  
 وقول خش كما جعله عليه في  
 توضيحه الخ أى جاز ما به وهو الظاهر  
 ويؤيده نقل ابن يونس عن الموطأ  
 أن النجش هو أن يزيد في السلعة  
 لا يريد شراءها لغتبه غيره ونحوه  
 في الواضحة لابن حبيب وهكذا نقل  
 ق كلام الموطأ وهو الذي يدل عليه  
 كلام غيره واحدمن الأئمة ولا يخالف  
 لهم إلا ابن عرفة وحده ومن تبعه  
 مقلداه انظر الاصل

أيضا كلام الموطأ فهذان امامان جليلان ابن حبيب وابن يونس فهما الموطأ على مثل مالمازري والاكثر تبعهما ق ولا تخالفاهم في ذلك الا ابن عرفة وحده ومن تبعه مقلداه لم يتعرض أبو الوليد الباجي صريحا لشرح قول الموطأ أكثر من ثمنها ما المراد بالثمن وهل له محذور ولكن الذي يدل عليه كلامه أنه فهم منه ما فهمه ابن حبيب وابن يونس ومن تبعهما ومن تأمل كلامه في مواضع وجد ذلك كما قلناه وظهر له أنه صريح في كلامه ويدل على ذلك أيضا أنه لم ينبه على أن ما في الموطأ يخالف ما في الواضحة وغيرهما من كتب أهل المذهب ولو رآه مخالفا لهما ما أغفل ذلك كما هو عادته وهذا الذي صرح به هؤلاء الأئمة هو الذي يدل عليه كلام غيرهم لا يتابعهم بخلاف ما قاله المازري كأنه المذهب من غير ذكر خلاف لأعن الموطأ ولا عن غيره مع أن منهم من يعتني بنقل الأقوال القديمة حتى التحرير يجأت فكيف فهم ما في الموطأ مع أنه من أجل ما عليه من كتب مذهبهم المعول وهو أصلها الأول وينقل عباراتهم بتضخيم ذلك قال في التفریع مانصه ولا يجوز التجش في البيع وهو أن يبدل الرجل في السلعة ثمنها ليغير بذلك غيره ولا رغبة له في شرائها اه منه بلقطه وقال في التلقين مانصه ومنه يبيع التجش وهو أن يزيد التاجر في ثمن السلعة ليغير غيره لا الحاجة منه إليها اه منه بلقطه وقال المتبسط في نهايته مانصه ولا يجوز التجش لئيمه صلى الله عليه وسلم عنه وهو أن يزيد التاجر في ثمن السلعة لا يريد لها لنفسه بل ليغير غيره اه منها بلقطه وقال في الجواهر مانصه ويبيع التجش وهو أن يزيد في ثمن السلعة وهو غير راغب فيم اليغير المشتري بالترغيب اه منها بلقطه وقال ابن الحبيب مانصه ومنه يبيع التجش وهو أن يزيد ليغير اه ضيق قوله وهو أن يزيد ليغير هو معنى تفسير المالك في الموطأ اه منه بلقطه وقال في الارشاد مانصه والتجش وهو أن يزيد ليغير غيره اه منه بلقطه وقال في الشامل مانصه وكبيع تجش بان يزيد ليغير اه منه بلقطه أفيظن هؤلاء الأئمة وغيرهم كالامام أبي عبد الله المازري أن يجوز ما يتفسير التجش في مذهبهم بما ذكره فهمهم كلام امامهم في موطنه على خلاف ما جزموا به ولا يبنون عليه معاذ الله أن يظن ذلك بهم وبه تعلم ما في كلام ابن عرفة ومن تبعه والله الموفق على أن تصریح ابن حبيب وابن يونس بعزوه مالموطأ مثل ما قدمناه عن ذكرنا يكفي حجة على ابن عرفة ومن قبله وان لم يكن ايمه موافق فكيف مع ما ذكرنا والله تعالى أعلم (فان فاتت القيمة) قول ز وأما تصيد ابن عبد السلام عالم تنقص عن الثمن الذي كان قبل التجش يعني ان ابن عبد السلام قيد لزوم القيمة بما إذا لم تنقص عن الثمن المذكور فان نقصت لزمه ذلك الثمن لا القيمة ومثال ذلك أن يعطى فيها عشرة مثلاً ثم زاد فيها بنقص ليغير غيره فيبعت لذلك الخمسة عشرة مثلاً وفاتت السلعة بدمشترها أخيراً فاختار القيمة فقومت بثمانية مثلاً فانه يلزمه دفع العشرة عند ابن عبد السلام وظاهر كلامه سواء كان هو الذي أعطى العشرة أو لا وغيره وسلم كلامه ابن عرفة في الصورة الاولى دون الثانية ونقل كلامه مب وسله ونصه ابن عرفة ان أرادوا الثمن السكائن قبل التجش كان من المسترى فحسن والا فلا لا يلزم أحد اما التزمه

(فان فاتت الخ) قول مب والا فلا  
اذلا يلزم أحد الخ فيه نظر اذ التزام  
غيره قد سقط باباية البائع من البيع  
وعلى تسليم عدم سقوطه فلتزم  
الاكثر ملتزم للاقل قطعاً فالحق  
ملا ابن عبد السلام فتأمل والله أعلم

(وكبيع حاضر الخ) قول ز ولا

بيع حاضر حاضر الخ يرده كلام  
الباجي الذي في مب وكلام ابن  
رشد الذي في ق **قلت** وقول ز  
خير مسلم الخ رواه أيضا الترمذي  
وأبو داود والنسائي وهو عند الجمهور  
مخصص لعوم أحاديث النصيحة  
فالنصيحة واجبة الاهلان الخاص  
يقضى على العام واختار البخاري  
جواز بيعه بجرلانه نصيحة (وجاز  
الشراء له) يخص ككافي مب  
بالقدلان الشراء لم يبيع لها  
(كاخذها الخ) قول ز لا فيا  
لشافي الخ فيه نظر اذا شافي عن  
يدخل في قول ابن القاسم لم يختلف  
أهل العلم الخ دخولا وأوليا وقول ز  
وقد يفرق الخ بيني على ما قدمه  
وفيه ما عات (ولا يفسخ الخ) قول  
ز عن ق الذي يظهر الخ لاس  
هذا لفظ ق بل نقله بعبارة فيها  
نظر راجعه وقول مب لكن يقيده  
تفصيله الخ فيه نظر اذا كلام ابن  
سراج في ق صريح في الاطلاق  
**قلت** وكذا كلام ختي الذي  
في مب فلو قال المصنف وجازان  
مرت بجزله ولها سوق أخذ محتاج  
اليه وبه تعلم ما في قول ز بل الذي  
في ق واعتمده عجب الخ وقول  
ز وكذا شراء الطعام وغيره من  
السفن الخ زاد ختي لان ذلك  
هو منتهى سفرها اه وبقي من  
اليوم انتهى عنها يبيع الرجل  
على بيع أخيه أي في بيع المساومة  
دون المزايدة وفي فسحه وعدمه  
وفسحه ما لم يفت أقوال وهل يؤدب

غيره اه **قلت** فيه نظر ظاهر وان سلم مب أما أولا فلا التزام في الصورة الاولى لان  
التزامه لا عشرة أولا قد سقط بابا بة البائع من بيعه سلعته بها احسبها في صدر البيوع  
وأما ثانيا فلي تسليم ذلك تسليما جديلا لان سلم أنه لم يلزم العشرة في الصورة الثانية بل  
قد اتزمت لان التزام خمسة عشر مثلا التزام لجميع اجزائه التي تركت منها ومنها العشرة  
فسقط عنه ما وقع به التحش لانه التزمه على أن الغير أعطاه على صفة فبين خلافها  
وبقي ما عداه على الأصل لا تنفاه عنه السقوط فالحق ما قاله ابن عبد السلام في صورتين  
ووجهه ظاهر دون من والله أعلم (وكبيع حاضر لعمودي) قول ز ولا يبيع حاضر  
لحاضر سلع عمودي يعرف سعرها بة اضرة غير صحيح لان كلام ابن رشد الذي في ق وكلام  
الباجي الذي نقله مب كل منهما صريح في رده (كاخذها في البلد بصفة) قول ز  
لا فيا للشافي أيضا اذا لم يتوقف على معرفة علة منع بيع الحاضر للبادي عنده فيه  
نظر ظاهر لان علة ذلك عنده قد عرفت من قوله قبل ابن القاسم لم يختلف أهل العلم في ان  
التمس عن بيع الحاضر للبادي انما هو لنفع الحاضرة فالشافي رضي الله عنه من جملة  
أهل العلم الذين حكى عنهم ما ذكر بل من أجلهم وقول ز وقد يفرق بان ما مر لم يكن  
لسلع البادي الخ هو مبني على ما تقدم له وقد علمت ما فيه (ولا يفسخ) قول ز قال ق  
الذي يظهر الخ مواز في تلقى كراء الدواب الخ ليس هذا لفظ ق بل نقله بالمعنى بعبارة فيها نظر  
فراجعه متأملا (وجاز ان على كسبة أميال أخذ محتاج اليه) قول مب لكن يقيده  
تفصيله فحين منزله خارج البلد ولا سلعته سوق بما اذا كان على مسافة تمنع التلق من اولا  
فيجوز له الاخذ ولو للتجارة فيه نظر ظاهر اذ كيف يقبل ما في ق عن ابن سراج التقييد  
بذلك وهو يقول ومن منزله خارج الحضرة قريبا أو بعيدا فليتزم ما مر به لقونه ولا يشترى  
للتجارة الا في سوق تلك السلة اه منه بلفظه فانظر قوله قريبا أو بعيدا تجد شاعدا  
لما قلناه وبه أيضا تعلم ما في قول ز بل الذي في ق واعتمده عجب أن له الاخذ للتجارة  
ولو بماله سوق الخ فان الذي في ق خلافه (تمه) وفي ق هنا منعه بقي من البيوع  
المنهي عنها يبيع الرجل على بيع أخيه وهل يفسخ ويؤدب فاعله قال ابن عرفة والمذهب  
قصر هذا المنهي على بيع المساومة لا المزايدة اه وقد ذكر الخلاف في الفسخ الباجي في  
المتني والمسطي وابن عرفة وغيره واحد ذكر ابن عرفة الخلاف في التأديب هل يؤدب  
مطلقا أو يقيده ذلك ونصه في فسحه ثامنا ما لم يفت لسماع يحنون غير قول ابن  
القاسم ورواية ابن حبيب وأبي عمرو على الثاني روى ابن حبيب يعرض ما على الاول بالن  
زادت أو نقصت وسع ابن القاسم يؤدب فألقه ابن رشد وقال الباجي لعلمه يرده من  
تكرر ذلك منه بعد الجزو على العرض روى ابن حبيب ان أنفق فيها ما زادت به غرمه الاول  
مع الثمن وان نقصت لم يحط من الثمن اه منه بلفظه وقوله على العرض روى ابن حبيب  
الخ أي عن ماله ومن لقي من أصحابه كافي المتني ونصه فرع فاذا قلنا بقول مالك  
يعرض ما على الاول فان كان الثاني أنفق عليها نفقة زادت له أعطاه النفقة مع الثمن فان  
نقصت فان شاء أخذ المبيع ولا شيء له وان شامرك رواه ابن حبيب عن مالك ومن لقي من

فاعله مطلقا أو يقيده ان يتكرر ذلك منه بعد الجزو خلاف

(١٩) رهوني (خامس)

وظاهر كلامهم حرمة السوم بعد المراكنة ولو لم تبلغ السلعة قيمتها خلافا لابن عرفة قياسا على قول ابن العربي في الحبش وقرى بان  
البائع هناسلم حقه في الزيادة بما كتبه (١٤٦) بخلاف مسألة الحبش على أن الغبن لا يقام به مطلقا على المشهور وألا

بشروط على ما به العمل انظر الأصل  
قلت وأيضاً فإن ما لابن العربي  
خلاف المذهب كما هو صريح قول  
الابي والمذهب النهي عن الحبش  
وقال ابن العربي الذي عنده إلى  
آخر ما مر عند خش وقيد ابن  
عرفة حرمة السوم بما إذا لم يكن  
كسب الأول حراما قياسا على  
الخطبة وقوله الأبي كما تقدم وهو  
واضح والله أعلم قال ق وبقي  
أيضاً من فروع هذا الفصل التسعير  
نهي عنه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لما سئل فيه فقال إن الله خو  
القابض والباسط والمغلي والمرخص  
وإنى لا رجوع أن ألقى الله وليس  
لاحد منكم عندي مظنة ظلمته  
إنها في عرض ولا مال وقال ابن رشد  
الحال لا يسر عليه اتفاقا وإذا  
كان التسعير غير مغلبي لا يكون إلا إذا  
كان الإمام عدلا ورأه مصلحة بعد  
جمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء  
عليه اه وانظر شرح العمل  
القاسي عند قوله

وجوز التسعير في الأسواق

لكن يرق لذوى ارتفاع  
(وانما يتنقل الخ) قول مب  
لا يتوقف القبض على الحصاد الخ  
مشله في ز عند قوله لا في والا  
الثمار للباحثة وفيه نظر لتصريح  
ابن عرفة وغيره بان سماع محنون  
الذكور مقابل للمشهور من أن  
ضمانه من بانه مطلقا حتى يحصل

أصحابه اه منه بلفظه وتقدم كلام عياض وأبي عمر عند قوله في النكاح وفسخ ان لم  
ين وكلام أبي عريفة أن الراجح ناعدم الفسخ فراجعوه والله أعلم \* (تبييه) \* ظاهر  
كلام المتقدمين والمتأخرين من أن سماعه يحرم السوم بعد المراكنة ولو كانت السلعة لم  
تبلغ قيمتها أو كان مشترها كسبه حرام وخالف في ذلك ابن عرفة نقله عنه تليذه الأبي معبرا  
عنه بالشيخ على عادته فقال في شرح مسـ لم عند تكلمه على الحديث مانصه وتقدم  
في النكاح أنه إذا كان الخاطب الأول فاسقا انحجزوا الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول  
وكذلك في السوم على السوم أنه إذا كان كسب الأول حراما أنه يحجز السوم على سومه  
ويأتي في بيع الحبش أن ابن العربي قال السلعة إذا لم تبلغ قيمتها جاز الحبش فيها بل قال ان  
فاعد له ثياب على ذلك وكان الشيخ أيضا يقول وكذلك عندي أن السام الأول إذا لم تبلغ  
السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياسا على ما ذكره ابن العربي فقيسه للفرق هو ان  
البائع في مسألة السوم غير مكتنه مسلم حقه في الزيادة بخلاف مسألة الحبش فلم يقبل الفرق  
اه منه بلفظه قلت أما على القول بعدم القياس بالغبن مطلقا وعلى ما به العمل ولم تتوفر  
شروطه فلا يظهر هذا الذي قاله ابن عرفة مع وضوح الفرق الذي ذكره الأبي فتأمل والله  
أعلم (وانما يتنقل ضمان القاسم بالقبض) قول مب تبينه لا يتوقف القبض على  
الحصاد الخ ما ذكره في هذا التنبيه نحو قوله وقد أتى ز بهذا بعينه فقها مسلماء عند  
قول المصنف في العيوب والالتمار للباحثة وسلمه ق و مب هنالك وفي ذلك كله نظر  
لتصريح ابن عرفة وغيره بان سماع محنون هذا خلافا للمشهور فإنه ذكره هنا وقال عقبه  
مانصه ابن رشد لأنه إذا ابتاعه بعد يسه بن قاسم دخل بالعد في ضمانه ألا توفية فيه  
على البائع لأنه جازي كالأشترام شره صحيحا ضمانه بالعد قلنا حصاده عليه ولا حاجة فيه  
فهو كصير جرافا قلت هذا يقتضي أن المذهب عند في المبيع يباع فاسدا إذا لم يكن بيد  
بائعه ولا توفية فيه أنه من مباحته وظاهر قوله والروايات غير هذا السماع أنه من بانه  
وانما تصور هذا على قول أشبه القائل ان التمكين كالقبض فتأمل ثم قال بعد كلام  
مانصه في ضمان المبتاع المبيع فاسدا ولا توفية فيه بقبض منه كتمكينه البائع من  
قبضه أو بقبضه ثالثا لا يضمنه بحال ان قامت يئنة بتلفه بغير سبه ورابعها هذا ان  
كان متفقا على حرمة وخامسها يضمنه بالعد ان كان جرافا ولو كان بارضا بانه  
لاشبه بالمشهور وسامع أبي زيد وقول محنون وسامع اه منه بلفظه وشبه عليه أيضا  
في الحوائج وناقش ابن عبد السلام في قبول كلام ابن رشد ونصحه وذكر ابن عبد السلام  
هناسماع محنون ابن القاسم في اتباع زراع بعد طبيه ويسه بن قاسم وتلقى كلام  
ابن رشد فيما بالقبول وقد تقدم الكلام عليه في حكم ضمان المبيع فتذكره اه منه  
بلانظه وصرح القلشاني أيضا في شرح الرسالة بان سماع محنون المذكور خلاف  
المشهور ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة فإنه قال عند قولنا في كآب العيوب وكل بيع

فاسد

انظر الأصل (ورد الخ) قلت قول ز أي رشد عالم فلا رجوع له الخ هذا قول ابن سهل والراجح  
خلافه انظر مب في الاستحقاق عند قوله والغلة الذي الشبهة

فأفسد فضمان ما يحدث بالسلعة في سوق أو يدين من البائع حتى يقبضها المتاع اه  
 مانصه ظاهره كان البيع جرافا أم لا مكنه من القبض أو نقده التين أم لا وهو كذلك  
 وأحد الأقوال الخمسة وقيل يضمن المشتري أمانة التمكن أو يدفعه التين فانه أثبت وقيل  
 لا يضمنه بحال وإن قبضه ان قامت دينة بتلقه من غير سببه قاله ابن القاسم في سماع أبي زيد  
 وقيل مثله ان كان متيقفا على حرمة قاله سخون حكاه المازري وقيل يضمنه بالعقدان كان  
 جرافا وان كان بارض ياتعمر واه سخون عن ابن القاسم اه منه بلفظه \* (تنبيه) \*  
 كلام ق يوههم أن قول ابن القاسم في سماع سخون هو في المدونة لقوله قال في المدونة  
 ضمان ما فسد بيعهم أتق أو جنين أو غرة لم يبدل صلاحهما مصيبتا مادامت في رؤس  
 النخل من البائع حتى يحمدها المتباع قال ابن القاسم ولو اشترى الزرع بعد ما طاب الخ  
 قاله تبارد منه أن قوله قال ابن القاسم الخ من تمام كلام المدونة وليس كذلك ولذلك لما  
 ذكر ابن يونس كلام المدونة قال متصلا به مانصه وفي سماع سخون قال ابن القاسم  
 في الرجل يشتري الزرع الخ وما كان ينبغي لق فعل هذا سمع أنه فعل نحوه في غير موضع  
 وكلام المدونة الذي نقله ق هو في البيوع الفاسدة ولما ذكره ابن عرفة قال عقبه  
 مانصه وفي الرد بالعيب منها كل بيع فاسد فضمان ما يحدث بالسلعة من سوق أو يدين  
 من البائع حتى يقبضها المتاع اه منه بلفظه وأشار بذلك إلى أن قوله في الأول أو غرة  
 لم يبدل صلاحها المفهوم له بدليل كلامه الثاني مع ظاهر الروايات في غيرها ولكونه  
 لا مقهوره اختصره أبو سعيد بما لا إيهام فيه ونصه وغير النخل في البيع الفاسد  
 مصيبتهم من البائع مادامت في رؤس النخل اه منه بلفظه وسلم ذلك ابن ناجي فقال  
 بعده مانصه ما ذكره بين اه منه بلفظه (والاضمن قيمته) ذكر ح هائي النزع  
 الثاني قولين في أجرة المقومين هل هي على المتبايعين معا أو على البائع فقط وكلامه يفيد  
 رجحان الأول وأعظم كلام ابن عرفة ونصه وأجرة تقويم المبيع ان افتقر اليه على  
 المتبايعين معا لدخولهما في البيع مدخلا واحدا وحكي بعضهم على البائع وقيل على  
 المتبايع والظاهر الأول ما لم يعلم أحدهما بعلم فساده فيكون عليه اه منه بلفظه  
 على نقل شيخنا ج والله أعلم (وطول زمان حيوان) قول ز ولو آدميا يعني كاهب  
 والامة وبالغ عليهم ما والله أعلم لثلاثتهم أن طول الزمان فيهما كالشهرين ليس بقوت  
 وانهم المخالفان لغيرهما من الحيوان كما خالفاه في باب الاجارة \* (تنبيه) \* في ح هنا  
 مانصه وسكت عن غير الحيوان وقال في الشامل واختلف في قوت العقار بالطول ففيها  
 بقوت به وفيها ليس السنتان والثلاث فوتا أصبغ الاك عشر من سنة وحمل على الوفاق ثم  
 قال ونحوه في ضج اه منه بلفظه وما نقله عن الشامل هو كذلك فيه وهو لفظه  
 وكلام ضج الذي أشار اليه هو مانصه سكت المصنف عن الطول في غير الحيوان أما  
 العقار فقال في البان اختلف قول ابن القاسم في طول الزمان هل هو قوت في الارضين  
 والدور أم لا والقولان في المدونة في كتاب الشفعة نص في موضع منها ان طول الزمان  
 قوت وفي موضع آخر ان السنتين والثلاث ليس بقوت فيسدل أن طول الزمان قوت ونقل

(والاضمن قيمته) واختلف في أجرة  
 التقويم هل هي على البائع أو على  
 المتبايع أو عليه ما هو الاظهر  
 ما لم يعلم أحدهما بفساده فتكون  
 عليه قاله ابن عرفة (وطول زمان  
 حيوان) وأما العقار فقال في الدر  
 النثر مانصه وفي سماع أصبغ من  
 جامع البيوع من باع أرضا من رجل  
 على أن ردها عليه متى جاءه بالثمن  
 قال ابن القاسم طول الزمان فيها ليس  
 بقوت أصبغ الا أن يطول بمثل  
 عشر من سنة فان هذا لا بد أن  
 يدخله التغير ابن رشد اختلف قول  
 ابن القاسم فقال في موضع منها ليس  
 بقوت وقال في موضع آخر السنتان  
 والثلاث فيها ليس بقوت

الغنى والمأزى ان مال السكا وابن القاسم قال لا يثبت ما الطول قالوا وقال أصبغ الآن  
 يكون الطول كالعشرين سنة فان هذا لا بد أن يدخله التغيير في بعض الوجوه والبلاد  
 وأشار المأزى الى أن ما ذكره أصبغ لا يخالف فيه والرواية المذكورة أن مجرد  
 الطول لا يثبت انما أطلقت على أن طول الزمان لم يغير عنها اه منه بلفظه كذا في  
 جميع ما وقعت عليه من نسخ ضح وهي عدة وكذا نقله جيس و نو وهو موافق  
 في المعنى لما عرفت ح ولما مر عن الشامل ولكنه مشكل لان قوله نص في موضع منها  
 أن طول الزمان فوت الخ صريح في أن هذين الموضعين منها كل منهما ما يدل على أن طول  
 الزمان فوت فلا يلائم قوله أولا والقولان في المدونة والظاهر انه وقع تصحيف في نسخة  
 المصنف من البيان فان ابن هلال نقله في الدر المنثور عما الاشكال فيه ونصه وفي سماع  
 أصبغ من جامع البيوع من باع أرضا من رجل على أن يرد هاء عليه متى جاءه بالن قال  
 ابن القاسم طول الزمان فيها ليس بقوت أصبغ الآن يطول بثلث عشرين سنة فان هذا  
 لا بد أن يدخله التغيير ابن رشد اختلف ابن القاسم فقال في موضع منها ليس بقوت وقال في  
 موضع آخر السنتان والثلاث فيها ليس بقوت فعليه يكون قول أصبغ هنا تفسير القول  
 ابن القاسم ومما نقله الى هذا أشار المأزى رحمه الله وهو مقتضى قول ابن أبي زمين  
 في منتخب الاحكام يثبت الدور والارضين البيع والهدم والغرس ولا يثبت الزرع  
 ولا حواله الاسواق ولا طول الزمان الامثل العشرين سنة وحله النجى على الخلاف  
 اه منه بلفظه فقوله عن ابن رشد قال في موضع منها ليس بقوت مناسب لقوله اختلف  
 الخ ولعل تغريب هذا الموضع لكتاب الشفعة بل أجبه فيكون أشاره الى ما في كتاب الرهون  
 وأما ما نقله عنه في ضح فعين ان الموضعين معاني كتاب الشفعة والموضعان معاني  
 كتاب الشفعة يدلان على أنه فوت ونص الاول واذا قال البائع بعت الشقص بمائتين  
 وقال المشتاع بمائة وقال الشفيع بخمسين أو لم يدع شيئا فان لم تقف الدار يطول زمان  
 وتغير الاسواق أو يهدم من الدار وتغير المسكن أو يبيع أو هبة أو نحوه وهي بيد المشتاع  
 أو البائع فالقول قول البائع ويتراد ان بعد التحالف ثم ليس للشفيع أن يقول أخذها  
 بمائتين ولا تردوا المبيع ولا شفعة حتى يتم البيع فتصير العهدة على المشتاع وههنا نصير  
 على البائع وان تغيرت الدار بما ذكرنا وهي بيد المشتاع صدق مع عيونه وأخذها الشفيع  
 بذلك اه منها بلفظها قال أبو الحسن ما نصه عياض قال بعضهم قوله بطول الزمان  
 يدل على أن حواله الاسواق فوت في اختلاف المتبايعين كما وقع في كتاب محمد وما وقع في  
 بعض روايات الاندلسيين في انه فوت في ذلك الى هذا انما أبو عمران وكذلك استدلوها منها  
 أيضا على أن ذلك فوت في البيع الفاسد كما قال أصبغ الشيخ وتقدم في كتاب الرهون ان  
 طول الزمان لا يثبت الرابع وانما يثبتها الغرس والبناء والهدم عياض وقيد يقال ان  
 المراد بطول الزمان الذي تغير في مثله الدار وتهدم من ذاتها الضعف بناؤها وهاهنا الشيخ  
 والطول الذي في كتاب الرهون المراد به الذي تغير في مثله الاسواق اه منه بلفظه  
 ونحوه لابن ناجي ونص الموضع الثاني ويثبت الرابع في البيع الفاسد البناء والهدم

فعليه يكون قول أصبغ هنا تفسيراً  
 لقول ابن القاسم ومما نقله والى  
 هذا أشار المأزى رحمه الله تعالى  
 وهو مقتضى قول ابن أبي زمين في  
 منتخب الاحكام يثبت الدور  
 والارضين البيع والهدم والغرس  
 ولا يثبت الزرع ولا حواله الاسواق  
 ولا طول الزمان الامثل العشرين  
 سنة وحله النجى على الخلاف  
 اه وهو يفيد ترجيح حل قول  
 أصبغ على الوفاق وكذا كلام ح  
 هنا ويؤيده قول المأزى ما ذكره  
 أصبغ لا يخالف فيه اه واقتصار  
 صاحب المنتخب والنوادر وابن  
 المواز والمكناسى في مجالسهم عليه  
 وقد ألف نو في المسئلة



والغرس وبناء البيوت أو عطب الغرس وليس تغير سوق الرباع فوتا ولا عرف أن تغير  
البناء فوتا أو طول المدة السنتين والثلاث اه منها بلفظها أبو الحسن قوله السنتين  
والثلاث مفهومة أن أكثر من ذلك فوت وهو نص في اختلاف المتبايعين فيما تقدم وقوله  
لا أعرف أن تغير البناء فوت فيقوم منها أن طول المدة ليس بفوت وهو نص في كتاب  
الرهون فعلى هذا في الكتاب قولان وقيل إن ذلك قول واحد وإن الطول الذي في الرهون  
مالم يطل جدا وهذا الطول الذي تغير في مثله الرباع وتغير البناء هنا معناه الذي لا يخاف  
معه الهدم وما تقدم يخاف معه الهدم اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل فاعلم أن  
المخلص من الاشكال هو ما ذكرناه أو لا من دعوى التخصيف والله أعلم \* (تسميم)  
اقتصار ح على ما قدمناه عنه يدل على أنه المذهب عنده ويؤيده أشياء منها ما تقدم من  
قول الامام المازري ما ذكره أصبغ لا يخاف فيه ومنها اقتصار صاحب المنتخب عليه  
وسبقه مقتصر عليه غير معزوكاته المذهب حسيما صر في كلام ابن هلال ومنها اقتصار  
الشيخ أبي محمد عليه في نوادره مصر حازوه لابن القاسم ونصه قال ابن القاسم ولا  
يفتأ طول الزمان وحالة الاسواق وقال المثل عشر بن سنة فافوق ذلك فلا بد أن  
تتغير في بعض الوجوه اه منه بلفظه على نقل تو ومنها اقتصار ابن الموارث عليه كانه  
المذهب لم يحكم فيه خلافا كما نقله عنه ابن بونس ونصه وقال في كتاب محدود طول الزمان  
مثل عشر بن سنة ونحوها فيها أي الدور فوت اه منه بلفظه وقد قال التيطي محتجا  
لترجيح القول بأن لاهراء المفقود قبل البناء النفقة كالدخول بها مانصه وبه قال ابن  
الموارث ولم يذكر في ذلك اختلاف مع معرفته باختلاف أصحاب مالك اه انظر كلامه  
بقائمة ان شئت في ح عند قوله في فقدان دامت نفقتها ومنها اقتصار المكناسي عليه  
في مجالسه مصر حايته من قول ابن القاسم ونصها واختلف بم فوت فقال مالك الغرس  
والبناء بما بقيته ما ويردان فيها الى قيمتها يوم قبضها وقال ابن القاسم طول الزمان في ذلك  
عندئذ ليس بفوت الا أن يطول جدا مثل العشر بن سنة وما فوقها فقال ابن رشد هذا من  
ابن القاسم يدل على أنه بيع فاسد مثل قول مالك في جماع أشهب خلاف قول عبد الملك  
ويحتمل أنه سلف جرتفعه انظر سماع أصبغ من جامع البيوع اه منها بلفظها وكلام  
ابن هلال السابق أيضا فيسدد ذلك اذ لم يعزجل قول أصبغ على الخلاف اللخمى وحده  
مع تأخيرها يا موان كل ابن عرفة عول على كلام اللخمى ونصه وفي رهنها وأما الدور  
والارضون فلا يفتأ حوالة الاسواق ولا طول زمان انما يفتأ الغرس والبناء والهدم  
بفعلات وغيره ثم قال بعد ذلك ما نصه وفي لغو طول الزمان في جماع مطلقا وفوتها  
بعشر بن سنة نقلا للخمى عن ابن القاسم مع مالك وأصبغ فائلا لا بد أن يدخلها التغير  
في ذلك اه منه بلفظه ونصه ابن ناجي مصر حايته شهر الاول فقال عند قولها السابق  
عن كتاب الشفعة مانصه ولا مفهوم لقوله السنتين والثلاث هذا هو المشهور وفي كتاب  
مجد هو فوت في مثل العشر بن سنة وقاله أصبغ اه منه بلفظه وقد وقع اضطراب  
وزاع شديد في هذه المسئلة بين تو وبعض معاصريه حتى ألف تو في ذلك

تأليف اسماء تحفة الاخوان بقوت بيع الثياب طول الزمان قال فيه بعد ان قال مانصه  
والحاصل ان في قوت ما بيع من العتاق فاسد ابطال الزمان بمجرد قولين هما في المدونة  
في موضعين وانه في كون الموضوعين خلافا أو وفا فاقبل الموضوع المذكور فيه القوت  
على الطول جدا كالعشرين سنة والمذكور فيه عدمه على الطول لاجدا كالسنتين  
والثلاث كما هو فظها تأويلان وان التأويل الثاني وهو تأويل الوفاق حتى تكون  
المدونة على قول واحد القوت بالطول جدا كالعشرين سنة وعدمه فيما دونها هو مذهب  
الموازية ونص النوادر عن ابن القاسم ولم يذكر ابن أبي زمين في المنتخب غيره وكذا ابن بشير  
وصاحب المجالس في ترجيح بسبب ذلك ويقوى ويكون اليه المصير والفتوى ثم نقل  
ما قدمناه عن ابن ناجي وقال عقبه مانصه فهو في عهده كونه المشهور اه محل  
الحاجة منه بلفظه ووافق على صحة ما قاله عن عاصرا تأمة أجله منهم مب وتعقب بعضهم  
قوله ان شهرا من ناجي في عهده بما في المعين في بيع الثياب الفاسد ونصه وفوت الاصول  
لا يكون الا بالبناء والهدم والغرس ونحو ذلك هذا هو المشهور من المذهب اه منه بلفظه  
قلت وفيه نظر لان صاحب المعين لم يصرح بان طول الزمان ليس بقوت ولم يتعرض  
للمقابل المشهور ما هو فيحتمل أن مقابل المشهور في كلامه هو وفوتها بجوالة الاسواق  
ونحوها ويكون طول الزمان جدا داخل في قوله ونحو ذلك كما يؤخذ من كلام ابن هرون  
فانه ذكر التشهير المذكور مع نصريحه بمقابله ونصه وفوت الاصول على المشهور بالبناء  
والهدم والغرس ونحو ذلك وقال أشهب وأصبغ بفيتهما حواله الاسواق كالحيوان  
والعروض اه منه بلفظه ويؤيد ذلك أن كلامهما مختصرا بنائية المصطفى كما هو معلوم  
ونص النهاية وفوت الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرس ونحو ذلك هذا مذهب  
مالك وأصحابه الأشهب وأصبغ فانهم ما يقولان انه بفيتهما حواله الاسواق كالعروض  
والحيوان سواء اه منهم بلفظه وعلى هذا فهم ح والله أعلم كلام المعين لانه نقله  
بلفظه قبل عند قوله وكبيع ونرط وسلمه وحزم هنا بما في الشامل وغيره من فوتهما بالطول  
ولم يعارض بينهما وبين ما قدمه قريبا عن المعين فتأمل به باضاف والله أعلم (تأويلان) قول  
مب لان البيع الصحيح وقع من البائع بعد فسخ الفاسد فيه نظرا لافسخه هنا وصوابه أن  
يقول وقع بعد رجوع الضمان اليه وسقوطه عن المشتري تأمله وقول ز عن ح  
والظاهر من القولين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه الامضاء الخ زاد ح بعد ذلك يسير  
مانصه ففي كلام ابن يونس المتقدم وكلام ابن اسحق هذا أن البيع أو كمن الهبة  
والصدقة وفيه ترجيح القول بنحو البيع اه قلت قد صرح بترجيحه ابن مغيث وقبله  
ابن هشام في المفيد ونصه وقال ابو بكر بن عبد الرحمن في الذي يشتري الهبة شراء فاسدا  
ثم يبيعه وهو في يد بائعه لم يقبضه المشتري ان ذلك ليس بقوت وحكاية عن ابن أبي زيد قال ابن  
مغيث الذي حكاهاه أحسن من قول ابن أبي زيد ومن قال بقوله وبين ذلك ما قاله  
ابن القاسم عن مالك في كتاب الهبة والصدقة من المدونة وذلك أنه قال الصدقة فوت فأى  
فرق بين الصدقة والبيع والصدقة ليس فيها حرمة كحرمة العتق فذكره اه منه بلفظه

تأليف اسماء تحفة الاخوان بقوت بيع الثياب طول الزمان ووافقه  
عليه ممن عاصروا تأمة منهم مب  
انظر الاصل والله الموفق بحسنه  
(واختار أنه خلاف) قلت هو  
مبنى على فهم المازري وأما على رد  
ابن عرفة كما في مب فيتفق  
الغنى والمازري على أنه خلاف في  
شهادة وعنده فلو قال واختار وقال  
انه في شهادة وقول مب وفهم  
بعضهم الخ هو ختي قائل ولو  
فهم المصنف ما فهم ابن عرفة لقال  
واختار وقال انه خلاف اه وأما  
على اعتراض المغيل فلو اقتصر على  
وبطول زمان حيوان كشهروا لله  
أعلم (لأقول) قلت قول مب  
فقايدة نفوي كل الخ أى لان ذلك  
لا يكون الا بعد معرفة قدر الغرس  
وقدر غيره معا على ما لعج و د  
أو بعد معرفة قدر الغرس وحده  
على ما للقبشي وس فتأمل وقول  
مب غير أن قوله يقتضى الخ فيه  
نظر بل ما قاله عج صحيح اذ ليس  
في كلام د الاقننه مفردا  
فيقتضى كما قال عج أنه يقاص بها  
من الثمن مع انه انما يقاص بثمان  
المغروس من قيمة الجميع لا يقتضيه  
مفردا وصواب د أن لو قال  
وقاص بثلت أو ربع قيمة الجميع من  
الثلث (تأويلان) قول مب بعد  
فسخ الفاسد الخ صوابه بعد رجوع  
الضمان اليه تأمله وقول ز عن  
ح الامضاء قياسا على العتق الخ  
قد صرح بترجيح الامضاء ابن  
مغيث وقبله ابن هشام انظر الاصل

(لان قصد الخ) قول مب لامعنى له الخ بل معنى صحيح وذلك اذا كان المبيع بيد المشتري فباعه البائع فيمضى بيعه على القول به اذالم يقصد الاقامة والله أعلم \* (يوع الاجال) \* قول مب وقد يجاب الخ انما يدفع به ايراد مستثنى القراض والشركة تأمله \* قلت وقد حصل ح جواز البيع الى عشر سنين وما أشبهها وفي جوازها للعشرين وكراهته دون فسح قولها مع اختيار أصبغ وقول ابن القاسم ويصحح في السبعين والستين وتوقف ابن القاسم في الثلاثين وقياس أصبغ على الصدق عدم الفسخ والله أعلم اه (ما كثر قصده الخ) \* قلت قال ح ولا فرق بين أن يكون المتبايعان قصد الممنوع وتحيل عليه بالخازن في الظاهر أو لم يقصده وانما آل أمرهما الى ذلك فال في ضيق المتهم عليه في هذا الباب كالدخول عليه اه الآن الداخل عليه آثم آكل للرب كما أخبرت عائشة رضي الله عنها اه (فن باع الخ) \* قلت في (١٥١) شرح الرسالة للشيخ زروق عن الديباج أن الشارح سألني لما دخل بغداد

ليقرئ فيها قال له بعض الناس كم تعرف في مسألة يوع الاجال من وجه قال غائب ألف وجه فكأنهم استبعدوا ذلك فأخذ يسرد حتى جاوز المائتين فاستقلوها فنزل والله أعلم اه قال نو عقبه اعلم أن من باع شيئا لاجل ثم اشتراه اما أن يكون الثمن ذهبا أو فضة أو طعما أو حيوانا أو عرضا وفي كل من الخمسة اما أن يكون بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقدا أو لدون الاجل أو للاجل أو أكثر اثناعشر في خمسة بستين وفي كل ما أن يكون المبيع أصولا أو رقيقا أو حيوانا أو عرضا أو طعما بثمن ثمانية وفي كل ما أن يشتري ما باع أو يشتري مثله أو يشتري بعضه أو يشتريه مع غيره بائنا أو بثمن وفي كل ما أن يشتري بموافق الثمن أو بمخالفة صنف أو نوعا أو جنسا تضرب هذه الاربعة في الالف ومائتين بأربعة

(لان قصد البيع الاقامة) قول مب لامعنى له فتأمل \* قلت تأملناه فوجدناه له معنى صحيحا وذلك أن المبيع اذا كان بيد المشتري فباعه البائع فأنما مضى بيعه على القول به اذالم يقصد لثاقبته على المشتري اما اذا قصد ذلك فلا عبرة به وبصير كاعدم فان وقع به مفقوت بعد بيعه وقيل الحكم بفسخه وهو باق بيد المشتري فهو للمشتري فتأمل فانه حسن والله سبحانه أعلم

### \*(يوع الاجال)\*

قول مب وقد يجاب بان كون البيع أو لا بان المشتري الخ ههنا على تسليمه انما يدفع به ايراد مستثنى القراض والشركة للاستئثار بامورثة البائع تأمله (فن باعه لاجل) قول مب عن الشيخ المسنوي أمثرا عينه فيذبح ادخاله هنا الخ فيه نظر لان ادخاله هنا بوجوب قصر المنع على ثلاث صور فقط وليس كذلك فالخق ما قاله طفي وقد قال في ضيق عند قول ابن الحاجب فن باع سلمة تعرف بعينها الى أجل الخ مانصه واحترز بقوله تعرف بعينها من المكيل والموزون فان له حكما يخصه وسيأتي اه منه بلفظه ولكونه له حكم يخصه قال ابن عرفة مانصه قال المازري وغيره مضابطه الغاء المبيع ثوبا كان وغيره برجوعه لبائعه واعتباره ما خرج من اليد ولم يعد وما أخذ منه فان صح محتملا والا فلا فوله ما ثوبا كان وغيره ان أراد أو غير من ذوات القيم فواضح وبه عبر ابن الحاجب وان أراد اطلاق المليم اه منه بلفظه وفي المقدمات مانصه وفي شراء الرجل السلعة التي باعها بثمن الى أجل من مبيعاتها منه بثمن من جنس الثمن الذي باعها منه سبع وعشرون مسألة ثم قال وسواء اعطى على السلامة أو لم يعط عليها لانهم تعرف بعينها بعد الغيبة عليها وانما يفتقر ذلك في الطعام والمكيل والموزون من العروض لان ذلك لا يعرف بعينه اذا غيب عليه فيستقر ذلك فيما لا يعرف بعينه اذا غيب عليه

الاف وغنا ثمانية وفي كل ما أن يشتريه البائع لنفسه أو لغيره موكلا له أو محجورا أو لانه الصغير أو يشتريه له وكله عالما أو غير عالم أو عبده المأذون له في التجارة لنفسه أو لسيده أو غير المأذون له أو فوضي في ثمين تلك عشرة تضرب فيما قبلها بثمانية وأربعين أو ثاقوفي كل ما أن يكون الشراء من المشتري أو من ثالث اشترى بمجلس واحد أو بمجالس ولم يحصل قبض أو بعد القبض فهذه أربع تضرب في العدد المذكور انما خرج مائة ألف واثنا وتسعون أنا فاذا اعتبرت صورته في بعض الثمن وتأجيل بعضه المشار لها بقوله وكذا لاجل بعض يزيد ثلاثة ارباع هذا العدد ليعطى ثلاثه من كل اثني عشر فتحصل ثمانمائة ألف وستة وثلاثون ألقافا اعتبر الشراء بثمن وسلعة زادت الصور والله أعلم وقول مب عن مرر فينبغي ادخاله هنا الخ فيه نظرا لانه بوجوب قصر المنع على ثلاث صور فقط وليس كذلك فالخق ما قاله طفي انظر الاصل

الى أربع وخمسين مسألة فذكرها مفصلة ثم قال ويعتبر الجائر من هاتين المقاصد  
 بوجهين أحدهما أن يشتري منه أكثر مما يباع من الطعام والثاني أن يشتري منه بأقل  
 من الثمن الذي يباع فيه الطعام فهذان الوجهان لا يجوزان نقدرا ويجوزان مقاصداً إن كان لم  
 يغب على الطعام ولا يجوزان نقداً ولا مقاصداً إن كان غاب عليه اه محل الحاجة منها  
 بلفظها وتقول ابن عرفة كلامها كله مختصراً (للدين بالدين) قول ز والمنع عند ابن  
 القاسم ولا شبه الخ انظر كلام ابن رشد عند قوله في المقاصة تجوز المقاصة الخ لتعلم ما في  
 هذا الكلام ولا تغتر به (والرداءة والجودة) قول مب قال المسناوى والحق الجواز  
 فهما **قلت** وكلام ح أيضاً يشهد أنه الصواب وكلام ابن يونس الذى فى ق هنا شاهد  
 لذلك والله أعلم (الآن يكثر المجهل) قول ز ولكن مذهب المدونة المنع مطلقاً الخ  
 ظاهر والله صرح بالمنع في المدونة وليس كذلك بل هو ظاهرها فقط لاطلاقها والمصنف حاد  
 عن ظاهرها قصد المأثرا ليه ابن الحاجب وصرح به ابن عبد السلام وتبعه في ضيق  
 فقال عند قول ابن الحاجب ولو اشترى أحدهما بغير صنف الثمن الاول فقوا لا يمنع مطلقاً  
 مانصه مراده بغير المصنف أن يكون الثمن الاول ذهباً والثاني فضة أو يكون الاول  
 محمية والثاني يزيدية ثم قال وتبرأ المصنف من هذا بقوله فقالوا الاستشكاله لان القياس  
 على ما تقدم في البيع والصرف أن يجوز اذا كان المنقود أكثر من المؤجل حداً لا تناء  
 التهمة فيه لا تناءها فيما تقدم في قوله الآن يكون المجهل أكثر من قيمة المتأخر حداً  
 ولا فرق بين المسئلتين ثم قال وقد صرح النعمي به هنا فقال ينبغي الجواز حيث يكون الثمن  
 المجهل أكثر من الثمن المؤجل بأمرين اه محل الحاجة منه بلفظه وتعب ابن عرفة  
 كلام ابن عبد السلام فقال مانصه قلت يرد بان استرجاع كل المبيع يحقق كون المقابل  
 للثمن المؤجل كل الثمن المدفوع ثانياً فكونه أكثر منه جيداً ينافي كونه غملاً ولا علم فيه  
 سواء واسترجاع بعضه هذا وعرض وعين في عين مؤخره والكثرة لا تنافيا اه منه  
 بل نظمه وكان شيخنا ح لا يرضى ما قاله ابن عرفة ويقول الظاهر ما قاله ابن عبد السلام وغيره  
**قلت** لا حفا في أن ما سطره هو الظاهر واحتجاج أبي عبد الله بن عرفة رحمه الله فيه  
 نظر اذ ليس هنا لا مجرد التهمة على ذلك لأن ذلك محقق وقد صرح في المدونة وغيرها بان  
 الكثرة جيداً تنفي التهمة على الصرف المؤخر فلان تنفيها هنا على اجتماع البيع والصرف  
 اخرى لان حرمة الصرف المؤخر ثابتة بالسنة واجماع الصحابة فمن بعدهم من علماء الامة  
 وليس اجتماع البيع والصرف كذلك لأن منه الجائر اتفاقاً و ما حرم منه يختلف فيه حسبما  
 مر فتأمل به بانصاف (ولو اشترى باقل لاجله ثم رضى بالتجهيل فقولان) سوى المصنف هاتين  
 القولين وأقل ترجيح ابن يونس المنع فإنه نسب الجواز لبعض شيوخه والمنع لبعض أصحابه  
 وقال عقبه مانصه محمد بن يونس والصواب انه لا يجوز ذلك كاذر صاحبنا وهو بين  
 فاعلم اه منه بل نظمه وقول مب الظاهر ان الرضا بالتأخير لاجل هو المقاصة  
 وتقدم انهما ان رضيا المقاصة الخ الذى تقدم انما هو اذا خلا على المقاصة أو سكتا عنها

(للدين بالدين) قول ز والمنع عند  
 ابن القاسم ولا شبه الخ انظر كلام  
 ابن رشد في أول المقاصة لتعلم ما في  
 هذا الكلام ولا تغتر به (والرداءة  
 والجودة) قول مب عن مس  
 والحق الخ أى كما يفيد ح وق  
**قلت** وقول ز حيث يمنع ما جعل  
 فيه الاقل الخ صوابه فكأن يمنع  
 ما جعل فيه الاقل الخ ويحذف قوله  
 وحيث جاز يجوز تأمله (الآن يكثر  
 المجهل) قول ز ولكن مذهب  
 المدونة الخ أى مذهبها ظهوراً  
 لاتصريحها بالمصنف حاد عن ظاهرها  
 قصد اتباع غيره وماله مصنف هو  
 الظاهر انظر الاصل (فقولان) صوب  
 ابن يونس منهما المنع وقول مب  
 وتقدم انهما الخ الذى تقدم انما هو  
 اذا خلا على المقاصة أو سكتا عنها

واستوى الاجلان والامران مع امنعتين هذان العقد فتأمل (وان أسلم فرسالخ) قول  
 مب اللهم الآن يقال مراده الصور الاثنى عشرة المتقدمة في قوله فن باع الخ وهو صحيح  
 الخ فيه منظر ظاهر لان مقصود ز بقوله ولو اسلمت دمثله فقط انه اسلمت دمثله وأبرأه من  
 العشرة كلها واذ كان الامر كذلك فلا يخفى أنه لا يجوز ذلك الا مع تجيل الفرس ومساوى  
 ذلك ممنوع لانه فسخ مافي الذمة في مؤخر وليس هذا هو المتقدم في قوله وان باع مقوما فتمله  
 كغيره تأمله على أن تصورا لا تنتي عشرة ههنا لا يصح الا بالنظر للقيمة وبالجمله فاقاله مب  
 هنا رحمه الله سبق قلم لظهور عدم صحته بالبدية وكلام نو حسن ونصه انما هي  
 صورة واحدة وكأنه يعنى بالصور كلها كان الفرس المسترد مثل قيمة الاتوب أو أقل أو  
 أكثر لا صور التأجيل لان التأجيل انما كان في الخمسة وأما الفرس فسترد نقدا على كل  
 حال والامنع وكان فسخ دين في دين اه منه بلفظه وما نسبته ز من هذه العبارة  
 المؤهمة لابي الحسن لم أجده فيه والله أعلم (منع مطلقا لا في جنس الثمن للاجل) قول ز  
 الآن يجعل أكثر من قيمة المتأخر لحد الخ سكنت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج  
 مانصه فيه نظران الصرف هنا محقق فلا ترفعه كثرة المجل بخلاف ما سبق فان الصرف  
 ليس بمحقق بل اتهم عليه فقط وكثرة المجل تنفي التهمة وهذا في غاية الوضوح اه من  
 خطه بلفظه وما قاله ظاهر (وصح أول من يبيع الآجال) نسب صحة الاول في الجواهر  
 لابن القاسم ويحتمون ومقابلة وانما يفسخان معا لابن الماجشون واقتصر المصنف  
 على الاول لقول ابن بشرائه المشهور كافي ق وهو خلاف ما صححه ابن يونس فانه لما ذكر  
 عن سخنون في الجموعة أنه يصح الاول زاد مانصه وقال غيره يفسخ البيعتان جميعا الآن  
 يصح أنهما لم يعمل على العينة انما وجدها تباع فابتاعها باقل من الثمن فهذا يفسخ البيع  
 الثاني ويصح الاول محمد بن يونس وهذا أصح من قول سخنون اه محل الحاجة منه  
 بلفظه (وهل مطلقا أو ان كانت القيمة أول خلاف) في كلام المصنف اشكال لانه جزم بصحة  
 الاول اذا لم يقع فوات والاول في كلامه هنا سبق على أنهما يفسخان معا عند عدم الفوات  
 كما جزم بذلك ابن يونس ونصه وقال ابن عبدوس قال غيره واذ اشتراها بخمسة نقدا  
 فماتت عنده لا يرد عليه المشتري الاول الاخيه محمد بن يونس وهذا على قوله اذا كانت  
 قائمة تفسخ البيعتان جميعا لان السلعة ترجعت الى البائع الأول فاذا ردت اليه الخمسة التي  
 دفع الى المشتري منه فقد انفسخت البيعتان جميعا ولم يبق لاحدهما على الاخر تباعة  
 وقال ابن أبي زئنين في كتابه اذا فأت عند نظرا في قيمتها ذكر التفصيل الذي عند المصنف  
 وقال مانصه وهكذا فسره ابن عبدوس عن ابن القاسم محمد بن يونس وهذا أيضا جار  
 على قوله اذا كانت قائمة فانما يفسخ البيع الثاني لانه فيه وقع الفساد اه محل الحاجة  
 منه بلفظه فعلى هذا اللائق بالمصنف رحمه الله أن يقتصر على القول الثاني ويحذف  
 الاول كما اقتصر عليه ابن أبي زئنين وهو الذي نقله ابن عبدوس عن ابن القاسم وصححه ابن  
 الحاجب وصرح بعضهم بأنه المشهور وهو قول سخنون وقد تقرر ان من المرحلات اتفاق

\* (بيع العينة) \* قال مقيد عفا الله تعالى عنه وكان له قال طفي وقو عن ابن شاس فاهل العينة قوم علوا فساد سلف جر  
منفعة وما يخرط في سلكه من الغرور والرافق بما لا على جواره بان جعلوا سلعا حتى يظهر فيه بصورة الخلل ومقاصدهم التوصل الى  
الحرام وقد قدمنا أن أصلنا حامية الذرائع وسحب أنياله التمس على سائر المتعاملين متى بدت تخاليلها وأخفيت وأمكن القصد  
اليها من المتعاملين وقد قال الاصحاب اذا كانت البيعتان أو الأولى منهما إلى أجل أهم في ذلك جميع الناس فان خرج ذلك إلى شيء  
من المكروه فلا يجوز ان كانتا نفسا فلا يهتم في الثانية إلا أهل العينة فقط وكذلك ان كانت الثانية هي الموجه وقيل بل يهتم في هذه  
جميع الناس قال أصبغ وإذا كان أحد ههما من أهمل العينة فاعمل على أنهما جميعا من أهلها اه وقول مب وفي العينة  
الخفي خفي وقو مانصه في العينة قال أصبغ حدثنا شبيب عن ابن لهيعة عن ابن عمر قال لقد كنا على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وما حدثنا من أخيه المسلم ثم ذهب ذلك فكانت المواصلة ثم ذهب المواصلة فكان السلف ثم ذهب الخ وفي  
تكميل غ عن ابن عرفة عقب ما في حجب عنه مانصه وأخبرني بعض الثقات عن الشيخ في الدين بن دقيق العبد اجازة قال  
صح أبو الحسن القطن فيما نقله من كتاب الزهد لاجد بن حنبل عن ابن عمر قال أتى علينا زمان وما يرى أحد منا أنه أحق بالدينار  
والدرهم من أخيه المسلم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا الناس تبايعوا بالعينة وتبعوا أذناب البقر وتركوا  
الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلا فلا يرفع عنهم حتى يراجعوا دينهم اه وزاد ختي وقو عن ابن رشد عقب قوله حديث  
خير الخ مانصه وقول ابن مبعود ما من عام الا والذي بعده شر منه وان توثوا الامن قيسل أمر اتكم اه وفي الجامع الصغير  
مانصه لا يأتي عليكم عام ولا يوم الا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم حم ح ن عن أنس اه قال المناوي وهذا فيما  
يتعلق بالدين أو بحسب الغالب اه وحديث البيهقي الذي في مب ذكره أيضا ختي وقو لكن يلفظ اذا ضمن الناس بالدينار  
والدرهم وتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد (١٥٤) في سبيل الله وتبايعوا بالعينة أنزل الله عليهم اليلافلا الخ زاد ختي  
وفي رواية أخرى اذا تبايعتم بالعينة

ابن القاسم ويحذرون والله أعلم

\* (فصل في بيع أهل العينة)

وأخذتم أذناب البقر ورضيت  
بالزعرور وتركتم الجهاد في سبيل الله  
سلط الله عليكم ذل لا ينزعه عنكم

حتى ترجعوا إلى دينكم وقد قسم ابن رشد عياض وغيرهما يبيع العينة إلى جائز ومكروه وممنوع قال (والاظهار  
في ضيق وهذا التقسيم قاله غير واحد وزاد عياض وجهار ان يبايعوا بغيره اه وقال غ في تكميله مانصه عياض العينة  
على وجوه أربعة حرام وباصراح ومكروه وجائز ومختلف قيسه فالاول الذي هو باصرار على أن يراوض الرجل الرجل على غن  
السلعة التي يساوم فيها البيعة هانسه إلى أجل ثم على غنما الذي يشتريها به منه بعد ذلك نقدا أو يراوضه على ربح السلعة التي  
يشتريها لله من غيره فيقول انا اشتريها على أن ترجي فيها كذا أو العشرة كذا قال ابن حبيب هذا حرام قال وكذلك لو قال له  
اشترها لي وأنا أبيعك وان لم يسم غنما قال وذلك كما هو باو يفسخ هذا وليس فيه الا رأس المال والثاني المكروه مثل الذي يقول له  
اشتر سلعة كذا وأنا أبيعك فيها واشترها منك من غير مراوضة ولا تقسيمه ربح ولا يصرح بذلك ولكن يعرض به قال ابن حبيب  
فهذا يكره فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك الخط مال لا يبلغ به الفسخ قال فضل وهذا على قول ابن القاسم ويجب أن  
يفسخ شراء الا مكره وكذلك كرهوا أن يقول له لا يجل لي أن أعطيك ثمانين في مائة ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذها بمائة  
والثالث الجائز وهو لم يتواعد على شيء ولا تراوض مع المشتري فيه كالمثل يقول للرجل عندك سلعة كذا فيقول لا فينقلب  
عنه على غير مواعدة فبشترها التاجر ثم يلحق صاحبه فيقول تلك السلعة عندي فهذا الجائز يبيعها منه بما شام من نقد وكائ  
ونحوه لمطرف عن مالك ما لم يكن عن مواعدة وتعرض أو عداة قال وكذلك ما اشتراه الرجل لنفسه يهد له أن يشتريه منه بقدر  
أو كائ ولا يواعد في ذلك أحد المشتريه منه ولا يبيعه له وكذلك الرجل يشتري السلعة لنفسه وحاجته ثم يهد له فيبيعها أو يبيع  
دار سكنه ثم تشق عليه النقلة منها فيشتريها أو الجارية ثم تبعها لنفسه فهو لا ما استقالوا وزادوا فيه فلا بأس به قاله لمطرف عن  
مالك ذكر ابن مزين لو كان يشتري السلعة يريد بيعها ساعة قبضها فلا خيرة ولا يتطرق إلى البائع كان من أهل العينة أم لا فيلتحق  
هذا الوجه الذي على هذه الصورة على قوله بالمكروه والاربع المختلف فيه ما يشتري لبيع بغير بعض مؤجل وبعضه مجمل فظاهر

مسائل الكتاب والامهات جوازها الى آخر ما في مب وقال ابن جري في باب البيوع الفاسدة من قوانينه ما نصه النوع الثاني  
بيع العينة وهو أن يظهر الفعل ما يجوز ليس بصلابه الى ما لا يجوز فيمنع للمتمسك الذرائع خلافا لما في الشافعي وأبي حنيفة وهي  
ثلاثة أقسام الاول أن يقول رجل لا اشتري سلعة بكذا أو بربح فيها كذا مثل أن يقول اشتريها بعشرة وأعطيك فيها خمسة  
عشر الى أجل فان هذا يقول الى الربح بالان مذهب مالك أن ينظر ما يخرج من اليد وما يدخل به ويطبق الوسايط فكان هذا الرجل  
أعطى الاخر عشرة دنانير وأخذ منه خمسة عشر دينار الى أجل والسلعة واسطة ما غاة الثاني لو قال له اشتري سلعة وأنا أربحك فيها  
وليس الثمن فهذا مكروه وليس يحرام الثالث أن يطلب السلعة عنده فلا يجدها ثم يشتريها الاخر من غير أمره ويقول له قد  
اشتريت السلعة التي طلبت مني فاشتريها مني ان شئت فيجوز أن يبيعها (١٥٥) منه نقد او شيئا مما اشتراها به أو أقل

أو أكثر اه (سلعة) قلت هو  
بالرفع نائب فاعل لمطوب على  
مذهب سيبويه ويجوز نصبه على  
قول الاخفش والكوفيين وكلمة  
منه نائب الفاعل حينئذ كما أشار  
الى ذلك ابن مالك بقوله

ولا ينبوب بعض هذين ان وجد  
في اللفظ مفعول به وقد يرد  
(وكره خذ بمائة الخ) قول ز  
فاظهار المنع الخ قال ق لوجه  
للاستظهار والمسئلة مضمومة  
لأب رشد وقد نقل ذلك ح آخر  
الفصل اه ونص ح ومن هذا  
الباب مسئلة يفعلها بعض الناس  
وهي ممنوعة وذلك انه يدفع لبعض  
الناس دراهم ويقول له اشتر بها  
سلعة على ذمى فاذا اشترت بها بعثها  
منك بربح لاجل ولا إشكال في  
منع ذلك ثم ذكر ح نص العتية  
وابن رشد عليها فانظره (والاظهر  
والاصح الخ) قول ز وترك المصنف

(والاظهر والاصح لاجل له) قول ز وترك المصنف قول ابن رشد في الاول ان له  
جعل مثله بالغاما بل الخ انظر ما معناه فقد سكتوا عنه والظاهر أن مراده أن كلام  
المصنف يفيد انه ليس في المسئلة الا قولان مع انه ترك قول ابن رشد في الاول ان له  
جعل مثله فيها بالغاما بل الخ فان كان هذا مراده ففقيه نظرم من وجوه أحدها انه يقتضى  
ان ابن رشد قال ذلك من عند نفسه وليس كذلك بل نقله عن غيره فانها لا تبوجه  
الاعتراض على المصنف بتركه هذا القول وان ذكره ابن رشد دلالة على كرهه على انه  
الراجح ولا اختاره ولا يلزم المصنف أن يذكر في كل مسئلة مما ذكره غيره فيها من  
الاقوال كما هو واضح فانها قوله وبه اعترض ق اذ ليس في ق اعتراض من هذا  
الوجه فانظره متألام اعترض ق قوله والاصح بان الواو مقحمة ولم يبين وجه ذلك  
والذي يفهم منه أن ابن رشده هو الذي قال الاصح أنه لاجل له واختيار ابن رشد قد أشار  
له المصنف بقوله والاظهر مضاف والاصح عليه يقتضى أن المحم غير ابن رشد فلو حذف  
المصنف الواو لم من ذلك واعتراضه هذا انما يتوجه اذا سلمنا انه لاصح لهذا القول غير  
ابن رشد وليس بمسلم بل أشار المصنف بقوله والاصح الى اختيار ابن زرقون كافي ح وغيره  
فكلام المصنف سالم على كل حال والله أعلم (وان لم يقل في في الجواز والكره قولان)  
قول ز محلها حيث نقد المأمور بشرط الخ قال ق صوابه محلها ما حيث كانت  
البيعتان نقدا فان كانت احدهما لاجل فهي المسئلة قبلها وبعدها وليس في هذه  
هنا شرط نقد ولا تطوع به لانه حيث لم يقل في المأمور اشترى لنفسه اه محل الحاجة منه  
بلفظه وهو صواب وأما قول مب وهو يدل على أن محل القولين اذا نقده الآخر فقيه  
نظر اذ دلالة في كلام ضج على ما قاله ولا يعقل ذلك لان الأمر لم يقل في فضلا عن  
أن ينقد فتأمل وقول ز ينبغي ان تكون له بالان في عشر ان شافى محل القولين وان شاء

قول ابن رشد الخ يظهر أن مراده أن كلام المصنف يفيد انه ليس في المسئلة الا قولان مع أن في الاول قول ابن رشد المذكور وعليه  
فقيه نظرا لانه يقتضى أن ابن رشد قال ذلك من عند نفسه وليس كذلك على أن ابن رشد لم يقله على أنه الراجح ولا اختاره ولا يلزم  
المصنف أن يذكر في كل مسئلة ما فيها من الاقوال وليس في ق اعتراض على المصنف من هذا الوجه نعم اعترض عليه بان الواو في  
والاصح مقحمة وهو مبنى على أن لاصح له الا ابن رشد وفيه نظر فان المصنف أشار به الى اختيار ابن زرقون كافي ح وغيره والله  
أعلم (قولان) قول ز محلها حيث نقد الخ صوابه محلها ما حيث كانت البيعتان نقدا والافيه المسئلة قبلها وبعدها وليس  
في هذه شرط نقد ولا تطوع به لان المأمور انما اشترى لنفسه وقول مب وهو يدل الخ فسه نظر اذ دلالة في كلام ضج على  
ذلك لان الأمر لم يقل في فضلا عن أن ينقد وقول ز ثم ينبغي الخ فيه نظر لانه ان عني أنه لذلك قبل أن يشتريها من المأمور فلا  
وجه لكونه أحق به اجبرا على المأمور وان عني بعد شرائه اياها من المأمور فلا وجه لكونه يتركها اجبرا عليه فتأمل

وقول ز في عينه صوابه في صيغته (وبخلاف اشتراط الخ) قول ز وهو يفيد انه اذا بطل العشرة الخ خروج عن الموضوع  
لانه حينئذ لم يكن الشراء باثني عشر لاجل قاله نو وفيه نظر تأمل وقول ز وكذا اذا عملها للمأمور الخ ففهمه نو على أن  
مراده ثم يرجع الأمر على المأمور بالعشرة فاعترضه بانها ممنوعة للسلف بمنفعة لان الأمر سلف المأمور عشرة على أن يتولى  
عنه الشراء ويحتمل أن مراد ز انه لا يرجع (١٥٦) على المأمور أصلاً وهو صحيح لانه خروج عن الموضوع من كون

ترك فيه نظر وان سكتوا عنه لانه ان عني أن له ذلك قبل ان يشترطها من المأمور  
فلا وجه لكونه أحق بها جبراً عليه فتأمله وقول ز فيمكن الإنشاء في عينه قال نو  
لامعنى قوله في عينه فالصواب حذفه أو يقول فيمكن الإنشاء في صيغته اه منه  
وهو واضح (وبخلاف اشتراط باثني عشر لاجل الخ) قول ز وهو يفيد أنه اذا بطل  
العشرة للبائع الأصلي لم يتسع قال نو مانصه اذا بطل العشرة للبائع الأصلي لم يكن  
الشراء باثني عشر لاجل فخر جنان عن الموضوع اه وفيه نظر يظهر بادي تأمل  
وقول ز وكذا اذا عملها للمأمور على أنه اذا جاء الاجل يدفع الأمر للبائع الأصلي  
الاثنى عشر يحتمل أن مراده ثم يرجع الأمر على المأمور بالعشرة التي دفعها له أولاً  
وعلى هذا ففهمه نو فاعترضه بانها ممنوعة لما فيها من سلف جرت عليه لان الأمر  
سلف المأمور عشرة على أن يتولى عنه الشراء اه تأمله ويحتمل أن يكون مراده  
أنه لا يرجع على المأمور أصلاً وهذا وان سلم من الخطور المذكور لكنه خروج  
عن الموضوع من كون الشراء الثاني بعشرة تأمله وقول ز وأمان كان يدفع له  
الدرهمين فقط فالظاهر الجواز فيه ما مر من الاحتمالين والبحث في كل منهما (وله  
جعل مثله) قول ز زاد على الدرهمين الخ ليس للمأمور هاتر درهمين حتى تهتم أن  
يزيد عليه ما جعل مثله أو ينقص فتأمله (قولان) قول ز ومفهوم قوله اذا فات الرتمع  
عدمه باتفاق القولين وهذا هو المفهوم من نقل ح عن المقدمات ثم نقل عن البيان  
ما يفيد الخلاف في ذلك أيضاً فانظره

#### \* (فصل في الخيار) \*

قول مب عن الواوغي فيما علقه عن ابن عتاب من أن مارواه يحنون وأصبغ الخ  
يوهم أن قوله من أن مارواه يحنون الخ من تمام كلام الواوغي وليس كذلك بل كلام  
الواوغي انتهى عند قوله ابن عتاب كذا في حاشيته وكذا في تكميل التقييد عنها ثم قال  
متصلاً به مانصه وأشار به لقوله في التنبيهات لم يتردد قوله في الكتاب ان اشتراط الرضا  
لفلان جائز وهو صحيح مذهبنا وعلمت من كتاب ابن عتاب بخطه روى يحنون أن ابن  
القاسم كان يقول لا يجوز وهو من الخطأ ثم يرجع إلى هذا وقد روى أصبغ مثله عن ابن  
القاسم كانه رأى الخيار لحد المتبايعين مستثنى من الفرر والخطأ فلا يتعدى إلى غيرهما  
وهو قول أحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي اه منه بلفظه (وكيومر لكوبها)

الشيخ العلامة أبو العباس المير في كتابه حسن الثنا في العفو عن جنى قال بعض أهل التحقيق ان أسماءهم قول  
هذه اذا كتبت وعلمت على الرأس أزال الصداق العارض له اه وقال بعضهم ان أسماءهم اذا عقلت على محمود يرى وإذا  
وضعت في حنطة لم يدخلها سوس ولم تنفسد اه وقول مب لما هو أخرج عنده الخ حاصل ما ذكره الحديث اما منسوخ بدليل  
عمل أهل المدينة بخلافه واما يجعل بينه على أهل المدينة والله أعلم (وكيومر لكوبها)

الشراء الثاني بعشرة وقول ز  
وأمان كان يدفع له الدرهمين الخ  
فيه ما مر من الاحتمالين والبحث  
(وله جعل مثله) قول ز زاد  
على الدرهمين الخ ليس للمأمور  
هنا درهمان أصلاً تأمله (قولان)  
قول ز باتفاق الخ هو المفهوم من  
نقل ح عن المقدمات ثم نقل  
عن البيان ما يفيد الخلاف في ذلك  
أيضاً فانظره

#### \* (سبع الخيار) \*

قول مب فيما علقه عن ابن عتاب  
لعله سقط عقبه لفظة انتهى وانظرة  
أى لأن ما بعده ليس من كلام  
الواوغي وقد يرجع ابن القاسم إلى  
الجواز كما هو صحيح مذهب مالك ولم  
يتردد قوله في الكتاب فيه قاله  
عباس وقول مب فلا يتعدى  
إلى غيرهما أى كما هو قول أحمد  
وبعض أصحاب الشافعي (انما  
الخيار) قلت قول مب نخذه  
عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة  
وعروة هو ابن الزبير وقاسم هو ابن  
محمد بن أبي بكر الصديق وسعيد هو  
ابن المسيب وأبو بكر هو ابن  
عبد الرحمن وسليمان هو ابن يسار  
وخارجة هو ابن زيد بن ثابت قال



قول مب عن طفي وهو خلاف ما لعبد الحق وابن يونس الح مسلم اعترض طفي وقال  
 تو بعد أن ذكر الصور الثلاث التي ذكرها مب عن تقرير ز آخر ما نصه وهذا  
 صحيح ولا نافية كلام عبد الحق ولا ابن يونس ولا ابن شاس واعترض طفي على المؤلف  
 بأن أمد الخيار في الدابة ثلاثة أيام لا يختلف وان قصد الر كوب قال يوم اء عبد الحق  
 اليوم في الر كوب مع بقاء أمد الخيار إلى ثلاثة أيام اه غير ظاهر اذ قوله مع بقاء أمد  
 الخيار إلى ثلاثة أيام ان أراد في صورة اختبار الر كوب فقط فغير ظاهر وان أراد في صورة  
 اختبار الر كوب وغيره وهي الثالثة التي زناها فكلام المؤلف ومن معه فيها غير منافي  
 لذلك والله أعلم اه منه بلفظه قلت وما قاله ظاهر وفيما قاله طفي ومن قلده نظير  
 من وجهين أحدهما مع ازله لابن يونس فان الذي يفيد كلامه لمن تأمله وانصفه موافقة  
 لما لابن عبد السلام والمصنف ومن وافقهما ونصفه ومن المدونة قال مالك والدابة  
 تركب اليوم وشبهه ولا بأس أن يختبر فيه سيرها وقال ابن حبيب يجوز الخيار في الدابة  
 اليومين والثلاثة كالثوب محمد بن يونس انما ذكر مالك اليوم في شرط ركوبها فاما على  
 غير ذلك فلا فرق بينهما وبين الثوب اه منه بلفظه فكل ما صرح في أن مالك يفرق  
 بين الدابة لغير الر كوب وبين الثوب وانما الفرق بين الثوب وبينها اذا كان ذلك لركوبها وهذا  
 هو عين ما لابن عبد السلام والمصنف ومن وافقهما اذ على ما فهمه طفي لافرق بين الثوب  
 وبين الدابة مطلقا فتأمل ما نضاف وما هو الا الذي يفيد كلام الغني كما قاله طفي  
 نفسه وقد سلم ابن عرفة كلام ابن عبد السلام اذ ناقشه في شيء آخر كما يأتي في كلامه ولم  
 يناقشه في هذا اول ذلك والله أعلم سلم المحققون من تلامذته كلام ابن عبد السلام واعتمدوه  
 فقال العلامة (الابن) في شرح مسلم ما نصه عياض وهو في الدابة تركب اليوم وشبهه  
 قلت واختلف هل للمشتري الر كوب بعقد الخيار وان لم يشترطه وهو قول أبي عمران  
 أولس له الر كوب حتى يشترطه وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن ابن عبد السلام والاقرب  
 انه يختلف باختلاف ما يريد المشتري من اختبارها فان أراد اختبارها له في كثرة الاكل  
 وقتله وغلا عنها ورخصه وسع له في الاجل أكثر فيجوز الثلاثة الايام اه منه بلفظه  
 وقال ابن ناجي في شرح الرسالة ما نصه وأما الدابة فان كان اختبارها بر كوبها  
 في المدونة اليوم وشبهه وان كان اختبارها في كثرة الاكل وقتله وغلا عنها الثمن ورخصه  
 فهو سلع في الاجل فيجوز الثلاثة الايام قال عياض كذا في رواية شمسوخي وكذا رواه ابن  
 وضاح اه منه بلفظه وجه هذا حزم في الشامل أيضا ونصفه وكثلاثة في بداية الابن  
 ركوب فكيفوم اه منه بلفظه فانهم ان طفي ومن قلده معترفون بان اختبار الدابة  
 للر كوب انما يكون في كال يوم فاذا كان ذلك مسلما وفرضا ان المشتري انما اشترط اختبار  
 لا اختبار ركوبه فقط لا المشورة في عنها ولا اختبار علفها ونحوه فلا شيء يجعل له الزائد  
 على قدر اختبار الر كوب وهل ذلك الاعبث فالخق ما قاله الغني وموافقوه وهو الذي  
 يشهد له كلام المتقدمين والمتأخرين في التلقين ما نصه ولان في مدة الاقرا ما يختبر  
 البسع في مثله وذلك يختلف اه محل الحاجة منه بلفظه وفي المتق في الدابة نفسها

ما قاله مب عن طفي فيه نظر  
 أما أولا فان الذي يفيد ابن يونس  
 انما هو موافقة ما للغني والمصنف  
 ومن وافقه ما وقد اعتمد غير واحد  
 وأما ثانيا فانه اذا كان اختبارها  
 للر كوب انما يكون في كال يوم فلا شيء  
 يجعل الزائد وهل هو الاعبث  
 فالخق ما قاله الغني وموافقوه وهو  
 الذي يشهد له كلام المتقدمين  
 والمتأخرين

مانصه ولا يشترط من ذلك أكثر ما لا يحتاج اليه فانهم يسرع التغيير لها اه منه  
 بلفظه وفي المقدمات مانصه والخيار في المبيع في أصله غرر وانما جوزه السنة حاجة  
 الناس الى ذلك ثم قال بعد كلام مانصه واذا كانت العلة في اجازة البيع على الخيار  
 حاجة الناس الى المشورة فيه والى الاختيار فده قدر ما يختبر فيه المبيع اه منها  
 بلفظها وفي النهاية لم ينطى مانصه والخيار في المبيع في أصله غرر وانما جوزه السنة  
 حاجة الناس الى ذلك لان البائع قد لا يختبر ما يتبع فيحتاج أن يختبره اه منها بلفظها  
 وقال عياض مانصه مشهور مذهب مالك أن لاحد له معلوم الا قدر ما يترى فيه ويختبر  
 فيه حال المبيع اه نقله الابن في الكمال وقال عقبه مانصه قلت ذكر الامام  
 يعني المازري في كتابه الكبير أن الخيار رخصة مستثنى من بيع الغرر ولذلك قال الشافعي  
 ما تقدم واذا كان مستثنى فلا ظهر ما قاله مالك في المشهور عنه وأنه لا يتعين أن يشترط فيه  
 الا القدر الذي يختبر فيه حال المبيع وذلك يختلف باختلاف المبيع اه منه بلفظه وفي  
 الارشاد مانصه ولا تنعين له مدة بل بحسب ما يختبر المبيع فيه اه منه بلفظه فهذه  
 النصوص كلها صريحة في أن الخياران كان للاختبار فاما يجوز منه ما كان الى مقدار ما  
 يختبر فيه ذلك المبيع ونص المدونة وغيره صريح في أن اختبار الدابة للركوب نحو اليوم  
 وذلك شاهد على ما قاله ابن عبد السلام وموافقوه وراذلا اعتراض طفي ومقلديه ولا ظن  
 من صافي يقف على هذه النصوص التي جلبناها وتوقف في صحة ما قلناه والعلم كله  
 وقد أشار جس الى رد اعتراض طفي فانظره وقد قرر أبو علي كلام المصنف على ظاهره  
 وسلمه والله أعلم \* (تنبيه) \* قول الابن السابق هل للمشتري الر كوب بعقد الخيار وان  
 لم يشترطه وهو قول أبي عمران ظاهره وان لم يجز العرف بذلك وتبع في ذلك ابن عبد السلام  
 وقد رد ابن عرفة ذلك ونصه وقول ابن عبد السلام في ركوب الخبيرة دون شرط قول أبي  
 عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن خلاف قول عياض قول أبي بكر لا تركب الا بشرط  
 لقولها ان شرط وقول أبي عمران تركب وان لم يشترط ان كان الر كوب عرفا في اختيارها  
 اه منه بلفظه (وفي كونه خلافا تردد) قول مب اللائق بالمصنف أن يقول  
 تأويلان سبقه اليه ز وسبقهما معا غ ومرادهم تأويلان بالخلاف والوفاق وذلك  
 لا ينافي أن تأويل الخلاف فيه وجهان وقول ز عن أبي عمران وعياض الخ يقتضي  
 أن عياضا قاله من عند نفسه وليس كذلك بل نقله عن غيره تأمل كلامه الذي عند مب  
 وقول ز قال شيخنا اللقاني ان جرى عرف الخ غير صحيح اذ ليس عندنا شيء يتوقف بيعه  
 بالخيار على جرى العادة بذلك وقد صرح في المدونة وغيره بما يجوز بيع خضر القواكه على  
 الخيار فكيف بالطائر كالدجاج ونحوها (وهل ان قصد تأويلان) قول ز المعتقد  
 منهما الا ول صحيح موافق لقوله ولان عليه الاكثر وهو نحو قول ح فيظهر من كلامه  
 في ضجج ترجيح التأويل الاول اه قلت وعليه اقتصر ابن يونس وقال ابن ناجي انه  
 الجارى على المشهور وقال وعزاءه عبد الحق لبعض القرويين والمازري للشيخ كلام

وقد أشار تو وجس الى رد  
 اعتراض طفي وقررا أبو علي كلام  
 المصنف على ظاهره وسلمه انظر  
 الاصل والله أعلم (تردد) قول مب  
 تأويلان أي بالوفاق والخلاف وفيه  
 وجهان وقول ز وعياض أي  
 نقلا عن غيره كما في مب وقوله  
 ان جرى عرف فيها الخ فيه نظرا ذ  
 ليس عندنا شيء يتوقف بيعه بالخيار  
 على جرى العادة بذلك وقد صرح  
 في المدونة وغيره بما يجوز بيع خضر  
 الفواكه على الخيار فكيف بالطائر  
 (تأويلان) الراجح منهما الاول  
 وعليه الاكثر كما في ز وعليه  
 اقتصر ابن يونس وقال ابن ناجي انه  
 الجارى على المشهور

من البرادعي إلى أبي اسحق اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب من إيهام  
تساويهما وقول ز حيث لم ينقد الخ لا يحتاج إليه لأنه موضوع الخلاف بين التاويلين  
تأمله (أو مجعولة) قول مب عن بب اتخذ كره المصنف الخ أحسن منه أن يقال  
اتخذ كره الثلاثي هو جوازها مما يأتي من أن لن اشترط مشورة فلان أن يستبد بالخيار  
فيتوهم حينئذ أنه لا يضر ذلك فتأمله (أو غيبة على ما لا يعرف بعينه) قول ز واعترض  
ح المصنف لم يصرح ح بالاعتراض على المصنف بل ذكر في أول كلامه ما يشهد  
للمصنف ونصه هكذا قال مخنون في أول كتاب الخيار من المدونة ونصه لما ذكر  
الخيار في القوا كه والخضر فقال من غير أن يغيب المتاع على ما لا يعرف بعينه من مكمل أو  
موزون فيصير تارة سلفا وتارة يباع ثم قال وذلك جائز فيما يعرف بعينه اه وظاهر ما ذكر  
من التعليل في المدونة أنه يفسد البيع ونحوه لابن الحاجب وغيره اه ثم قال في التسمية  
الأول مانصه ثم ما ذكره الشيخ من فساد البيع باشتراط الغيبة على ما لا يعرف بعينه  
مخالفاً لما قاله النعمي ونقله عنه ابن عرفة وقبله ولم يحل خلافه اه فليس ما ذكره النعمي  
واقصر عليه ابن عرفة فجعل على المصنف اذ يكتفي المصنف شاهد ما استشهد به ح  
أو لا مع أن سلم أن لتعليل المدونة يدل على فساد البيع وإذا كان ذلك مسالفاً لكلام أهل  
المذهب شاهد ما لا يفتي المصنف قال في المتقي مانصه فأما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون  
والمعدود فإن اشترط فيه خيار فلا يغيب المشتري على شيء منه قاله ابن القاسم وأشهب  
لأنه قد يغيب عليه فيرد غير ممكنه قال أشهب لأنه يصير تارة سلفاً وتارة يباعان أبي  
رده اه منه بلفظه ونحوه لابن بونس وبأن نصه وفي الجواهر مانصه ولا يغيب  
المتاع على شيء مما لا يعرف بعينه من القوا كه وغيرها وقاله ابن القاسم وأشهب لأنه يصير  
تارة سلفاً وتارة يباعان أبي رده اه منها بلفظها ومما يدل على الفساد أيضاً أن  
شرط غيبة المشتري عليه ممنوع وذلك يدل على فساد ان وقع وكلام ضج يدل على أن  
منع ذلك متفق عليه فإنه قال عند قول ابن الحاجب ولا يغاب على ما لا يعرف بعينه لأنه  
يصير تارة يباع وتارة سلفاً مانصه فان قيل هل يصدق قوله ولا يغاب على البائع للمشتري  
قبل ظاهره كذلك وقد نص في الموازية على امتناع غيبة البائع على ما لا يعرف بعينه قال  
وليحجز عنهما جميعاً قال والتعليل المذكور حاصل ويقدر كأن المشتري التزمه وأسلمه  
فيكون يباعان لم يردوه وسلفان ردهم أو جاز بعض الشيوخ أن يبقى عنده قال لأنه عين شئيه  
اه فقوله في تعليل القول الثاني لأنه عين شئيه يدل على الاتفاق في غيبة المشتري وقد جزم  
أبو الحسن بمنع غيبة البائع واتخاذ كره الخلاف في العلة فقال عند نص المدونة السابق  
مانصه واختلف في علة منع البائع أن يغيب عليه هل الفر لان المشتري لا يدري  
ما اشترى هل الأول أو الثاني أو تارة يباع وتارة سلفاً اذ كان المشتري التزمه وأسلمه  
وكلا التاويلين ذكرهما الشيخ أبو محمد صالح اه من جامع الطرر اه منه بلفظه  
وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه من أن الرجح ما عند المصنف قلنا وهذا كله على تسليم أن  
النعمي صرح بما نقله عنه ابن عرفة ونصه النعمي فان غاب دونه أي الطبع لم يفسد

وكلام مب يوهم تساويهما  
وليس كذلك وقول ز حيث لم  
ينقد الخ هو موضوع الخلاف  
فلو حذفه ما ضره وبشهادة أيضاً  
أن شرط الغيبة عليه ممنوع وهو  
يدل على فساد ان وقع وكلام ضج  
يدل على الاتفاق على المنع في غيبة  
المشتري وجزم أبو الحسن بمنع  
غيبة البائع على أن النعمي لم يصرح  
بما نقله عنه ابن عرفة (أو مجعولة)  
قول مب وقال الشيخ أحمد الخ  
أحسن منه أن يقال اتخذ كره  
لثلاثي هو جوازها مما يأتي من أن  
لن اشترط مشورة فلان أن يستبد  
بالخيار فتأمله (أو غيبة الخ) قول  
ز واعترض ح المصنف الخ لم  
يصرح ح بالاعتراض على  
المصنف بل ذكر في أول كلامه  
ما يشهد له وكذا كلام أهل المذهب  
شاهد له انظر الأصل قلنا  
وقول ز وذلك تقدير أن المشتري  
الخ ظاهر إذا كان الخيار للمشتري  
فان كان للبائع قدرانه أكرمه  
للمشتري فتأمله والله أعلم

(ورد في كالفند) قول مب ولم  
أجده فيه الخ بل فيه ما يدل على  
خلافه لانه قال عن عياض عقب  
نص التهذيب الذي في مب لانه  
عرف فيها والعرف كالشرط وعن  
جامع الطرر وان مضى له من الامد  
مقدار ما يجوز فيه الخيار لمثل تلك  
السلعة وقفة السلطان فاما أخذ  
أو تركه اه وهو صريح في انه لا يلزم  
بمجرد انقضاء الامد قائله وحينئذ  
فالصواب التسوية بين الامرين  
وهو ايضا الذي يفيد كلام ابن  
يونس والباقي والتبطين وغير  
واحد قلنا وقول ز ولا بعد  
ثلاثة الخ أي لا بعد الشروع في اليوم  
الثالث على هذا يجعل ليوافق مافي  
ح عن أبي الحسن والله أعلم  
(وبشرط نقد) قول مب فليس  
فساده خارج الخ أي وان صرح  
غ في تكميله بأنه خارج وعليه  
أيضا جرى تو قائله والله أعلم  
(وأرض لم يؤمن الخ) قلنا مثل  
أبو الحسن لما مونة أرض المطر  
بارض المغرب قال لان الغالب عليها  
المطر اه (وجعل) قول مب  
فهذه النقول تدل الخ هو ترجيح لما  
للمصنف ونحوه لابي على وجب  
في الاصل الى تأييد اعتراض ق  
انظره قلنا وقول ز ومثله  
المصنف في جعل لا خيار فيه الخ  
فيه ان يجعل كله بالخيار كما أتى  
في قول المصنف ولكل ما الفسخ  
ولزم الجاعل بالشروع

البيع بشرطه ويجوز طوعا اه هكذا نقله ح ثم نقل عبارة اللغوى وليس فيه  
تصريح بما عزا له ابن عرفة مع أن ح سلمه وقد راجعت كلامي اللغوى وابن عرفة في  
أصلهما فوجدتهما كما نقل ح عنهما وقد نقل جس كلام ح وقال عقبه ما نصه  
وليس في كلام اللغوى الذي نقله ابن عرفة عنه فاته أعلم اه منه بل نقظه وهو كما قال  
فعلى هذا الاشكال في كلام المصنف بجمال \* (تنبيه) \* ما ذكره ح من أن ما نقله  
عن المدونة هو من كلام مخزون نحوه لابن عرفة وهو ظاهر كلام أبي سعيد لكنه خلاف  
ما صرح به ابن يونس نقلا عن المدونة ونصه قال سمعته قال أشهب ومن غير أن  
يغيب المستأجر على ما لا يعرف بعينه من مكمل أو موزون فيصير تارة سلفا وتارة بيعا اه  
منه بل نقظه ونقد مذهب الباجي والله أعلم (ورد في كالفند) قول مب وعزاه  
الشبرخيتي لابي الحسن ولم أجده فيه مثله لتو قلنا ولم أجده أيضا لابي الحسن بل فيه  
ما يدل على خلافه ونصه قوله ومن ابتاع شيئا بالخيار ولم يضربا له أجل جاز البيع وجعل  
له من الامد ما ينبغي في مثل تلك السلعة عياض لانه عرف فيها والعرف كالشرط صرح منه  
قال في جامع الطرر وان مضى له من الامد مقدار ما يجوز فيه الخيار لمثل تلك السلعة وقفة  
السلطان فاما أخذ أو تركه اه محل الحاجة منه بل نقظه والدليل منه لما قلنا من  
وجهين أحدهما قوله عن عياض لانه عرف والعرف كالشرط فهو يقيد التسوية  
بينهما ومثل ما عزا له عياض لابن يونس ونصه محمد بن يونس يريد لانه عرف فيها والعرف  
كالشرط اه منه بل نقظه ونقلا عن ابن ناجي أيضا وسلمه ثانيهما قوله عن جامع الطرر وان  
مضى له من الامد الخ فان قوله وقفة القاضى الخ صريح في أنه لا يلزم مجرد انقضاء الامد  
وقد نقل ابن ناجي عنه مثله وقوله ونصه قال الغرض في قوله جعل له من الامد يريد الا  
أن يكون قدم مضى من الامد بعد عقد البيع ما يختبر به تلك السلعة فلا يضرب له أجل  
ويوقف حينئذ من له الخيار فيرد أو يختار اه منه بل نقظه وبه تعلم عدم صحة ما عزا  
الشبرخيتي لابي الحسن وان الصواب التسوية بين الامرين وهو أيضا الذي يفيد كلام  
الباجي والتبطين وغير واحد والله أعلم (وبشرط نقد) قول مب يبحث فيه بأن شرط  
السلف بوجوب خلاف في نفس الثمن لانه يكسبه جهلا فليس فساد خارجا عن الماهية اه  
سلم هذا البحث ورده تو ونصه قول ز والفرق الخ ما ذكره من الفرق واضح ومثله في  
ح عن ضج أيضا والبحث فيه من الدعوى وسواها اللهم والله أعلم اه قلنا صرح  
غ في تكميله بأن شرط السلف خله خارج عن الماهية وأشار الى ما يؤيده قال عند قول  
المدونة في سوغ الآجال الآن يسقط مشروط السلف بشرطه ما نصه الفرق بينه وبين  
سلعة وخزانة الخلل في مسئلة السلف خارج عن الماهية وفي كتاب المحاقلة من كتاب كراء  
الدور ما يشهد هذا وقد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد للعقود على سؤال ابن مكي عنها  
اسم على القاضى اه منه بل نقظه (وجعل) قول مب فهذه الاقوال تدل على جواز  
التطوع الخ هذا ترجيح منه لما قاله المصنف ونحوه لابي على قال في حاشية التحفة ما نصه  
واعترض ق على المصنف بكلام ابن يونس غير صواب بل المذهب هو ما في المختصر

وقد ينال ذلك في المحل المذكور وفي كتاب الجعل اه والذي له هنا أنه ذكر اعتراض ق  
وقال عقبه وكأنه رحمه الله لم يقف على قول الباقي في منتقاه ما نصه ومن شرط الجعل  
الى آخر ما نقله عنه مب ثم أحال على ما يأتي له عند قوله في باب الجعل ولا تقدم شرط ونقل  
هناك كلام ابن يونس بتمامه واستدل لصحة ما قاله المصنف بكلام ابن ناجي والفا كهاني  
والمسيطي الذي عند مب هنا وبكلام ابن فتوح والنوادر والمقدمات ونصه وقال  
ابن فتوح في حفر الآبار ما نصه ولا يجوز اشتراط النقد في الجعل هذا لفظه وهو كلام  
ابن الحاجب وقال في النوادر قال مالك لا يصلح الاجل في الجعل ولا في المقاطعة ولا النقد  
في الجعل وإذا ضرب في الجعل أجل خرج الى حد الاجارة فلا يصلح الاجماع صلح به الاجارة  
اه وعبارة المقدمات ومن شروط صحة الجماعه أن يكون الجعل معلوماً وأن لا يتقد الخ  
وهذا منسب بلفظه وعبارة عياض في تنبيهاته هي قوله ما نصه الجعل رخصة وأصل منفرد  
لا يقاض عليه وهو أن يجعل للرجل أجر معلوماً ولا يتقده اياه الخ وهو في المقدمات وقد  
تقدم وهو الذي في ابن عمر اه منه بلفظه قلت الاستدلال بكلام الباقي ظاهر لانه  
أقبح بكلام ابن حبيب كأنه تفسير للمذهب ولم يحك خلافة لكن ذلك مجرده لا يرد كلام ابن  
يونس وأما كلام المسيطي وابن فتوح فليس بصريح في رد ما قاله ابن يونس ومن تبعه لان  
دلالة كلامهما على المصنف انما هي بالمفهوم وأما بكلام ابن ناجي والفا كهاني فلا  
يحتج ما فيه اذ قول ابن ناجي وقال بعض المغاربة الخ لا يحتج انه ليس في ذلك ترجيح لهذا  
القول على ما نقله عن ابن يونس بل ربما يفيد كلامه العكس لتصديقه بما لابن يونس  
وبيان قائله وكذا كلام الفا كهاني لمن تأمله وأنصف وأما بكلام النوادر والمقدمات  
والتنبيهات وان عرف فلا وجه له لان ظواهرها شاهد لابن يونس وقد قال أبو علي نفسه بعد  
نقل كلامهم ما نصه وكلام النوادر وما أشبهه ليس هو ظاهر في تحريم التقدم مطلقاً  
لانهم كثيراً ما يقولون لا يجوز النقد في كذا ويريدون به اذا كان مشروطاً اه محل  
الحاجة منه فتأمل كلامه هذا مع استدلاله بكلامهم أولاً ولهذا لم يذكرهم في آخر  
كلامه اذ قال فالتطوع بالنقد في الجعل جائز وهو مذهب المدونة وصرح به ابن فتوح  
والمسيطي والجرجاني وابن الحاجب وشرح الرسالة وغيرهم اه محل الحاجة منه ولا  
يحتج عليهما في قوله وهو مذهب المدونة من المصادرة لان ابن يونس فسّر المدونة بما قاله  
وكذا لا يحتج ما في قوله وصرح به ابن فتوح والمسيطي الخ مع ما رأيت من كلامهم مع أن  
أبا علي ومب اغتفلا كلام ابن عرفة وهو شاهد لقائه قال في كتاب الاجارة ما نصه  
قال أي الغنى ولا يجوز شرط نقد عوضه ويختلف في الطوع به قال أشهب لا خريفه  
لما كان العامل بالخيار فيصير كاتبه أخذ منافع عن دين وقيل لا يكون كذلك الا بعد  
بعد تركه قلت ما نقله عن أشهب هو المعروف من المذهب حسيماً تقدم في الخيار منع  
الطوع بالنقد في أربع مسائل منها الكراهة عن خيار وما نقله عن غيره هو أصل أشهب  
لا جازته أخذ منافع عن دين اه منه بلفظه وقد نقل أبو الحسن كلام ابن يونس وسلمه  
وأبو علي نفسه معترف بذلك وذلك أيضاً يؤيد اعتراض ق والله أعلم (تنبيه) مب

(لحرز) قول ز بحكم مسورة فيه نظر اذا حرز بالكسر المكان الذي يحرق فيه وما يتعلق على الصبي وليس يراد هنا وانما المراد الفعل أى المصدر فهو بالفتح لانه مصدر حرز (١٦٣) المتعدى ولذلك لم يذكر في القاموس مصدره على عادته انظره ٥ قلت

وهذا الحكم الذى ذكره المصنف جارى كل ما لا يقضى فيه بالخلف كالصين والفرسين كافى غ (وأجبر تأخر) ٥ قلت قول ز لاستفاؤه كافى غ الخ لم يذكر غ ذلك وانما الظاهر منه ما لت انظره (ورضى مشتري الخ) قول ز وأجاب بأنه يتصور الخ ٥ قلت لنظ الايلاد وقع فى عبارة التعمى وكلامه صريح فى انه فى خيار التوى انظر نصه فى ح وجواب نت يراد أيضا به ان اطلع على حملها بين الرضا بلتذمه بالاجل فلا يسقط الايلاد لكان صوابا تأمله وقول ز ولو مضى البائع له البيع الخ فيه نظر بالنسبة للتمتع وان كان ما ذكره كله أصله للتمتع ونقله ح والله أعلم (أو ودجها) من باب وعد كما فى المصباح قال والتشديد مبالغة اه (ولايصع مشتري الخ) قول مب ومقتضاه الكراهة الخ صرح ابن ناجى بان المراد التحريم وقول مب فلو نقض البيع الى قوله فلا فائدة فى نقضه لو حلت الرواية على ما بعد زمن الخيار لسقط البحث من أصله كما يأتى عن ضج وقول مب والحق فى الجواب الخ مثله لان ناجى وقال الباجى هذه المسئلة تخالفه للمسائل المتقدمة لان هذه البائع ينكر الرضا ويريد الرد فى مسائل البائع يدعى الرضا بالبيع وينع رد لانه لا غرض فى شئ منها للبائع والله أعلم ولو كان يدعى عليه الرضا بالبيع لزمه ذلك

وان تبع بأعلى فى الاعتراض على ق من جهة النقل فقد خالفه من جهة المعنى لان مب سلم ما علم به ابن نونس لقوله هو الظاهر من الضابط الآتى فيما يمنع فيه التقيد مطلقا اه وأوعلى لم يسلم ذلك بل قال مانصه وابن نونس انما اعقد على تعليقه المذكور وهو غير ابن لان قوله فسبح دينه فيما لا يتجمل كالأجر الخ لا يظهر فاقته فى الاجارة لكلا خديم الاجبر شيئا قابله شئ من المتقود تطوعا فهو فسبح دين فى منافع وأما البحث على الآتى فليس الناقذ قابض الشئ من البحث اذ لا شئ للجعول له المتقود له الا بتمام العمل وقد لا يجبر العبد أصلا وأما فسبح الدين فى الدين فهو فسبح شئ فى شئ يأخذه القاسم على كل حال ولو الامناع الشرعى ولا كذلك فى الجعل اه منه بلفظه وفيه نظرفان ما علم به ابن نونس تقدم نقله عن أشهب وسلمه للتمتع وابن عرفة وقوله وأما البحث على الآتى فليس الناقذ قابض الخ غير مسلم فان الباحث على الآتى اذا وجد فعلم به الناقذ واستحق ما جعله له على ذلك انما أخذ العوض على فعله منذ شرع فى ذلك الى أن وصله ليدربه ولا يتوقف منه فى ان فعله لم يكن دفعة واحدة بل شيئا فشيئا وكونه لا عوض له ان لم يأت به شئ آخر فتأمله بالنسبة لله أعلم (لحرز زرع) قول ز بحكم مسورة فيه نظربل هى مفتوحة لانه مصدر حرز المتعدى فقياسه الفتح ولذلك لم يذكر فى القاموس مصدره على عادته فقال مانصه وحرزه حفظه أو هو بالاد والامل حرسه وكفرح كبرورعه اه منه بلفظه وأما الحرز بالكسر فله معنى آخر فى القاموس مانصه والحرز بالكسر العونة والموضع الحصين وهذا حرز حرز اه منه بلفظه وقسر العونة فى باجها بالرقية ونحوه فى الصالح ونصه الحرز الموضع الحصين يقال هذا حرز حرز ويومعى التعويذ حرزا اه منه بلفظه وفى المصباح مانصه الحرز المكان الذى يحفظ فيه والجمع احرار مثل حل وأعمال ويقال حرز حرز لثأ كيد كما يقال حصن حصين اه منه بلفظه (أو ودجها) فعل ماض مخفف ويجوز تشديده فى المصباح مانصه ودجت الدابة ودجها من باب وعد فصدت فى ودجها ودجها بالثقل مبالغة اه منه بلفظه (ولايصع مشتري) قول مب ومقتضاه الكراهة الخ صرح ابن ناجى بأن المراد التحريم ونصه لا ينبغي على التحريم اه منه بلفظه (فهل يصدق أنه اختار بين) قول مب عن ابن نونس لان بيع المبتاع لا يسقط خياره الخ هو ظاهر ان كان أمدا لنفيار لم ينقض ولو حلت الرواية على أن أمدا لخيار قد انقضى لسقط البحث المذكور من أصله وهذا هو الجواب الذى ذكره مب آخر اعن ضج وقول مب والحق فى الجواب عن الاشكال الخ نحوه لثم ومثله لان ناجى فى شرح المدونة ٥ قلت اغفلوا تفريق أبى الوليد الباجى وهو حسن ونصه وهذه المسئلة تخالفه للمسائل المتقدمة لان هذه المسئلة البائع ينكر الرضا ويريد الرد فى مسائل البائع يدعى الرضا بالبيع وينع رد لانه لا غرض فى شئ منها للبائع والله أعلم ولو كان يدعى عليه الرضا بالبيع لزمه ذلك

لانه قد قال ان الرضا ثبت عليه بالمساومة والبيع في ذلك ابلغ اه منه بلفظه (واغريم  
 احاط دينه) قول ز وفلس ولو بالمعنى الاعم الخ قال نو هذا غير ظاهر لان احاطة  
 الدين انما تنفع من التبرعات كما سيأتي واذا كان له ان يبيع وبشترى كان له ان يرد أو يعصى  
 حتى يحكم عليه الحاكم ويمنع من التصرف المالى وحينئذ فيجب أن تفرض المسئلة في  
 الموت كما في النقل اه محل الحاجة منه بلفظه قلت ما ذكره من أن المسئلة في النقل  
 مفروضة في الموت هو كذلك فان كل من ذكر المسئلة بمن وقضاعى كلامه كالمدينة  
 وشراحها وابن يونس والشمى وابن عرفة وغيرهم فرضوها في الموت وأما قوله لان احاطة  
 الدين انما تنفع من التبرعات الخ فان عنى احاطة الدين من غير قيام الغرماء فصحيح ولكن هذا  
 لا يرد على ز لانه أخرجه القيد وهو قوله وفلس ولو بالمعنى الاعم الخ وقد ذكر محتمر هذا  
 القيد عند قوله ولا كلام لوارث فانظر متاملا هناك وان عنى مع قيام الغرماء وهو مراد  
 ز بقوله ولو بالمعنى الاعم ففيه نظر ظاهر لان ذلك مانع من التصرف المالى كما باتى له  
 وغيره فلا يحتمل ز الامن جهة حله المسئلة على خلاف ما فرضها عليه الأئمة وأما  
 التقسيم فجارى على القواعد وقول مب هذا الفرق غير ظاهر لان الغريم لو لم يرد الثمن الخ  
 يقتضى أن هذا لا يرد على الفرق الذى ذكره من ابن عرفة عن الشيخ وانما غير فى المعنى  
 للفرق الذى ذكره ز وليس كذلك فيهما بل ما نقله ابن عرفة عن أبي محمد هو عين  
 ما ذكره ز فى المعنى فجارى على هذا يرد على الآخر والدليل على أنه ما سواه فى المعنى  
 أن هذا الفرق الذى ذكره ز هو الذى نسبته ابن يونس وابن ناجى للشيخ أبي محمد نفسه  
 ونص ابن يونس وحكى عن أبي محمد أن الغرماء اذا اختاروا والاخذ انما يجوز ذلك لهم  
 اذا كان ما طلع من فضل فلم يت يقضى به دينه وان كان نقصا فعلى الغرماء  
 بخلاف المفلس يؤدون عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فلم يقلس وعليه  
 والفرق بينهما ان الثمن لازم للمفلس الذى ابتاع بخيار لم يلزمه عن الإجماعية الغرماء  
 فلم يجب أن يدخلوا على الورثة ضررا اه منه بلفظه ونص ابن ناجى قال أبو محمد فى الغرماء  
 اذا اختاروا والاخذ انما اذا كان فضل فلم يت والنقص على الغرماء بخلاف المفلس  
 ما كان من نقص أو عيب فلم يقلس وعليه والفرق أن الثمن لازم للمفلس الذى ابتاع  
 بخيار لم يلزمه عنه الإجماعية الغرماء اه منه بلفظه فجارى على هذا يرد على ما لابن عرفة  
 عن الشيخ وجواب ذلك الايراد أن قوله كان يحتمل الخ لا يقدر ح فى الفرق المذكور اذ ليس  
 هذا الاحتمال براج ولله مؤيد والاحتمال الآخر مؤيد بأن الثمن كان لازما للمفلس  
 بفعله والاصل استحبابه والله أعلم وقول ز وان اختلف الاوصياء نظر الحاكم كذا فى  
 المدونة وغيرها إلا أن فيها الوصيان وقول مب هذا ليس على اطلاقه قال ابن عرفة وفيها  
 لو اختلف وصيان مشتر كان رد السلطان أحدهما الاوصياء المستقلة لأن أحدهما  
 مع كبير كوارثين اه هو كلام ابن عرفة بلفظه ولم أجده فى المدونة على اختصار أبي  
 سعيد ولا على اختصار ابن يونس التفصيل المذكور لم يذكره النعمى أيضا ولا غيره من  
 وقت عليه لكن قال أبو الحسن فى شرح المدونة مانصه قوله وان كان الورثة كلهم

(واغريم الخ) قول ز وفلس الخ  
 مخالفت لفرض الأئمة المسئلة فى  
 الموت وان كان الفقه الذى ذكره  
 جاريا على القواعد خلافا لتو  
 انظر الاصل وقول مب لان  
 الغريم لو لم يؤد الخ هذا وارد على  
 الفرق الذى ذكره من ابن عرفة  
 أيضا على انه فى المعنى عين فرق ز  
 الذى نسبته ابن يونس وابن ناجى  
 للشيخ أيضا فتأمله وبحسب ما بان قوله  
 كان يحتمل الخ غير قادر فى الفرق  
 المذكور لانه غير راجع ولله  
 مؤيد والاحتمال الآخر مؤيد  
 بالاستصحاب والله أعلم وقول  
 ز وان اختلف الاوصياء الخ هذا  
 الفرق والنزاع قبله فى المدونة كما فى ح

وقول مب عن ابن عرفة  
والمستقل الخ أي بان يكون كل  
واحد وصيا على جهة فزيد وصي  
على اثنين مثلاً وعمرو وصي  
على اثنين آخرين وأمان كان كل  
واحد منهم ما وصيا على جميع  
الاولاد مستقلاً فلا يتصور حينئذ  
تبعيض المبيع الذي هو سبب  
القياس والاستحسان ومقتضى  
القواعد حينئذ أنه ان اتحد زمن  
فعله ما أوجهه من السابق نظر  
السلطان وان علم السابق عمل  
بمقتضى فعله حتى ثبت ما وجب  
رده كسائر تصرفاتهم فقام له  
والله أعلم وما يوجب للعبد الخ قول  
مب وظاهر ضيق وابن ناجي يعني  
في شرح الرسالة لكن موضوع  
كلامه اذا شرطه للعبد بدليل عزوه  
مقابل المعروف للغمي اذ ذلك هو  
محل اختياره وبدليل تصريحه  
بالتفصيل في شرح المدونة وهو  
أعنى التفصيل الذي صرح به غير  
واحد من الأئمة فهو الحق أي كما  
يأتي لمب في فصل التناول وقول  
مب وهو قول أشهب الخ هو أيضاً  
روايته عن مالك وبه أخذ ابن وهب  
وابن عبد الحكم وقول مب  
وهو قول مالك الخ هو قول أشهب  
أيضا وروى أصبغ وأبو زيد عن ابن  
القاسم ان كان ذلك بحضرة البيع  
وقربه فهو جائز والالم يجوز كذا في  
المتفق وضيق

أصغر ولهم وصيان فاجتمع عليه من رد أو اجاز بوجه الاجتهاد من غير محاباة فهو  
جائز فان اختلفنا نظر في ذلك السلطان فمضى قول أصوبه ما قال الشيخ انما قال ينظر  
السلطان لان النظر مجموع للوصيين جميعا فليس لاحدهما ان يستنبذا نظر اذ ليس  
ذلك بنياية كاملة انما هي نصف نياية اه منه بلفظه فقلعه المذكور بقصد التقيد  
بغير المستقلين فهو موافق لما لابن عرفة من هذه الجهة لكنه لم يتعرض لمفهوم هذا  
التعليل كما تعرض له ابن عرفة من أن اختلفا فهما اذ ذلك كوارثين ومافهم منه مب  
من أن مراده بقوله كوارثين أنه يجزى في ذلك القياس والاستحسان لا اشكال أنه مفاد  
كلامه لكن لم يبين مب ما المراد بالمستقلين الذين يكون اختلافهما باختلاف  
وارثين فان الاستقلال في موضوع كلام المدونة وهو ان الورثة كلهم أصغر له صورتان  
احدهما ان يكون كل واحد من الوصيين وصيا على جميع الاولاد مستقلاً بان نص  
الموصى على أن لكل واحد منهما التصرف منفردا وبمقتضى ما بينهما أن يكون كل واحد  
وصيا على جهة فزيد وصي على اثنين مثلاً من اولاد الميت وعمرو وصي على اثنين آخرين  
مثلاً والظاهر بل المتعين أن هذه هي مراد ابن عرفة اذ فيها يتأني ما ذكره ما الاول فلا يتأني  
فيها ذلك لان الاختلاف من الوصيين آخذ في جميعهم والراد عن جميعهم فلا يتصور فيها  
تبعيض المبيع الذي هو سبب القياس والاستحسان كافي اختلاف الورثة كما يظهر بأدنى  
تأمل لكل منصف فالحكم في هذه على مقتضى القواعد أنهما ان اتحد زمن فعلهما نظر  
السلطان وكذا ان جهل السابق وان علم السابق منهما عمل بمقتضى فعله حتى ثبت  
ما يوجب رده كسائر تصرفاتهم تأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم (الآن يستني ماله) قول  
مب وظاهر ضيق وابن ناجي وغيرهما الجواز مطلق الخ فنه نظر من وجهين أحدهما  
أن كلام ابن ناجي الذي ذكره هو له في شرح الرسالة ومحل اذا استثناء للعبد بدليل عزوه  
مقابل المعروف للمذهب لاختيار النعمي اذ ذلك هو محل اختيار النعمي كما استعرفه من  
كلامه الا أن ان شاء الله وبدليل كلامه في شرح المدونة ونصه قوله ومن اشترى عبدا  
واستثنى ماله الخ يريد اذا استثناء للعبد لاني نفسه ولواستثناء لنفسه لم يجوز الإجماع يجوز بيعه  
به لنص ابن رشد بذلك وعزاه ابن يونس لجماعة البغداديين وظاهره سواء كان معلوما أو  
مجهولاً وسواء كان أكثر من ثمنه أم لا لانه تبع له وهو نص ابن حبيب حكاه ابن يونس  
واختار النعمي ان كانا عيين منعه ووجه شيخنا أبو مهدي عيسى بن أحمد الغبري لأن كل  
عاقل يفرق بين عبد جماله وبدونه والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلفظه من آخر كتاب  
الفرق ثانياً ان قوله وغيرهما يقتضي أن أهل المذهب أو جملهم يسوون بين استثنائه  
للعبد واستثنائه للسيد غير ان رشد وابن يونس وأبي الحسن وليس كذلك ونقله كلام  
الأئمة يتضح لك الحق قال في المتفق عند قول الموطأ الامر بالجمع عليه عندنا أن المبتاع  
اشترط مال العبد الخ بعد أن ذكر ما في مباح أصبغ مائنه وقوله نقدا أو ديناً أو عرضاً  
يعلم أولاً يعلم وان كان للعبد مال أكثر مما اشترى به يرد ان اشترط المبتاع هذا المال  
لا يفسد العتق بان يكون المال المشترط عيناً أكثر مما اشترى به من العين أو يكون ديناً



مؤجلا فاشترى بالدين أو بالتقداً أو يكون المشتري من المال مجهولاً عند المتبايعين أو  
 أحدهما لأن ما اشترط من ذلك ليس بعوض في البيع فيؤثر فيه الفساد بشئ مما ذكرنا  
 لأن المتبايع لم يشترطه لنفسه وإنما اشترط بقاءه على ملك العبد فليس بعوض في البيع اهـ  
 منه بلفظه وقال الغني في آخر كتاب الغرر مانصه ومن المدونة قال مالك فمن اشترى  
 عبداً واستثنى ماله والمال دنانير ودراهم وعروض بمن إلى أجل جاز قال ابن حبيب يجوز  
 وإن كان المال عنهما معاً ومأجوراً ومجهولاً وإن كان أكثر من ثمنه لأنه لا حصه للعالم من الثمن  
 وقال ابن القاسم في كتاب الجوائح يزاد في الثمن لأجله وكذا في كتاب محمد وقال في العبد  
 يرهنه سيده ثم ينجى جنابة ويسلمه سيده ثم يفتديه المرتين بغير إذن سيده أنه يباع بماله  
 ويقبض الثمن فيأبى المال دخل معه فيه الغرماء وهو أحسن لأن ذلك معلوم أن يبعه  
 بماله أكثر مما يباع به ولو كان بغير مال ولا يرى أن يجوز بيعه إلا بعد معرفته ماله وإن كان  
 ماله عنهما اشترى بالعروض ولم يشتر بالعين تقداً ولا إلى أجل ثم قال وكل هذا إذا اشتراه بماله  
 فإن قال أشترى بماله لم يجوز إلا بعد المعرفة بالمال وقتله وكرهه وخفسته فإن كان المال  
 عنياً وفيه عين لم يشتر بالعين قولاً واحداً إلا أنه إذا قال أشترى به ماله فقد اشترى الشئين  
 جميعاً العبد والمال وصار المال منتزعا وإن كان في المال أمة لم يجوز للعبد أن يصيبها وإن قال  
 أشترى بماله جاز للعبد أن يصيبها اهـ منه بلفظه وقال المازري في العلم مانصه ويجوز  
 عندنا أن يشترط المشتري وإن كان عينا والتمن عين وكله لا حصه له من الثمن فلا يدخله  
 الربا وهذا على أنه شرطه للعبد وأبقاه على ملكه فكان له لم يملك عند دفع عوضه عينا أخرى  
 ولو اشترطه لنفسه ما جاز لتحقيق الرابح عند صار كنى اشترى سلعة وذهبها بذهب وذلك  
 لا يجوز اهـ منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه قال ابن محرز رحمه الله في كتاب  
 الصلاة من بصرته أنما لم يجعل لمال العبد قسط من الثمن لأن المعاوضة لم تكن عليه  
 وإنما اشترط بقاءه في ملك العبد والعبد عليه كدون سيده ولذلك جاز شراؤه وإن كان المال  
 عينا بغير مثله لما كان غير مشتري اهـ منها بلفظها وقال ابن عرفة مانصه والمذهب  
 جواز استئنا مباح عبده ماله في العقد ولو كان هو وثمرته عين واختار الغني منعه إن  
 كانا عينين ثم قال وسمع أصبغ ابن القاسم لو قال أبيعك عبدي هذا وله مائة دينار وفيكها مال  
 يحل ابن رشد أن سعى البائع مال العبد لم يجوز اشتراطه في الصفقة كذا كنت أقول وأقول  
 الآن جائز أن يستثنى ولو كان عينا وثمرته والتمن عين ولو كان لأجل لأنه لا عيب للمبتاعه  
 وهو بن من قوله في الموطأ الأمر أجمع عليه عندنا أن للمبتاع اشتراط مال العبد دنانير أو  
 عرضاً لأن ماله لازك فيه على سيده والعبد يستحل فرج جاريته بملكها إياها وإن عتق تبعه  
 ماله ابن رشد ولو استثنى مشتري العبد ماله لنفسه لم يجوز إلا بما يجوز بيعه به وقوله في الرواية لم  
 يحل لأن قوله أوفيكها ظاهر في أنه استثنى لنفسه ولو قال أوفيكها ماله أو أوفيكها إياها جاز  
 ولو قال اشترى منك العبد وماله لم يجوز إلا بما يجوز بيعه به ولو قال أشترى بماله أو أشترى به  
 وأستثنى عليك ماله جاز مطلقاً اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونحوه للقشاني في شرح  
 الرسالة فانظره وقال ابن سلون مانصه وفي نفسه بر أن من أن البيع فاسد إذا اشترى

الارض واشترط معلومها ومجهولها بخلاف ما اذا اشترط معلوم مال العبد ومجهوله  
 لان مال العبد انما يشترطه المشتري للعبد اه منه بلفظه وقال الابن في شرح مسلم  
 مانصه وانما يجوز أن يشترطه للعبد اذ لا حصه له من الثمن فلا يدخل فيه ربوا أو ما ان  
 اشترطه المشتري لنفسه فلا يجوز لانه سلعة وذهب بذهب اه منه بلفظه وبذلك كله  
 يظهر لك صحة ما قلناه والله اعلم وقول مب وذكري ضيق أول البيع بخلاف في  
 اشتراء المال وحده بعد اشتراء العبد الخ كلامه يؤهم أنه اقتصر في ضيق على القولين  
 وعلى عزوهم المثل ذكر فقط وليس كذلك بل يحصل ما فيه هو الذي في المتن ونصه فروى  
 أشهب عن مالك أن ذلك غير جائز به أخذ ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم وروى عن  
 مالك وأشهب أن ذلك جائز به أخذ ابن القاسم عن رواية عيسى عنه قال ابن القاسم وان  
 كان ماله عينا فاشترى بعين وأمان كان عرضا فليس فيه كلام وروى أصبغ وأبو زيد عن  
 ابن القاسم ان كان ذلك بمحضرة البيع وقربه فهو أمر جائز والالم يجوز اه منه بلفظه  
 وما جزم به من أن الثالث خلاف اليه يرجع ابن رشد كافي ابن عرفة ونصه وفي جواز اشتراء  
 مال العبد بعد شرائه كشرائه معه ثانيا بالقرن لابن رشد عن عيسى عن ابن القاسم ورواية  
 أشهب وأصبغ عن ابن القاسم مع عيسى قال ورجعت عن جعل الثالث مفسرا للآخرين  
 وأن الخلاف في القرب لا البعد الى كون الاقوال ثلاثة اه منه بلفظه (فرع)  
 قال في المتن بعد ما قدمناه عنه مانصه في المبسوط أن معنى القرب أن لا يدخل  
 المال زيادة ولا نقص وأما ان دخله نقص أو زيادة فقد بعد وامتنع الحاقه بالعقد والله  
 أعلم اه منه بلفظه (الآن يظهر كذبه) قول ز أوضاعها بمحضرة فلان الخ ظاهره  
 ولو كان فلان غير عدل وانظر هل هو كذلك أولا بد من كونه عدلا كقوله في الاقرار أو شهد  
 فلان غير العدل والله أعلم (أو يغاب عليه الابينة) قول ز اذ لا تقبل بينته المعارضة  
 لظهور كذبه الخ ما ذكره من الخلاف بين تقرير الشارح وبعض السراح وبين ما قلت  
 لم يبين هل ظهور كذبه كان بدعواء الموت بموضع كذا فلم يظهر هناك ذلك وظهور بدعواء  
 انها ماتت أول النهار فشهدت بينة انها ماتت عنده آخر النهار والحكم يختلف في الوجه  
 الاول الظاهر قبول بينته اذ شهادة أهل الموضع انهم لم يروا هناك شيئا شهادة على نفي فلا  
 تعارض بينته وأما الوجه الثاني فلا يظهر في معناه كلام الشارح ولا ما أفاده كلامه  
 على ما زعمه بل ذلك من تعارض البينتين بلا اشكال فيصاري على القواعد لا ما ذكره والله أعلم  
 (كثيره) قول ز وحلف على ذلك عند ابن القاسم الخ غير صحيح لان المنصوص لابن  
 القاسم خلافه كافي ق ومثله لابن عرفة ونصه ولو ضاع عند المشتري فللنهي عن ابن  
 القاسم يقرم الثمن ولو كان أقل من قيمته دون عين ان كان الخياره والاقبعية ان تسكن  
 غرمها أشهب ان كان الخيار للمبتاع غرم الاقل منها فان كان الثمن فبدون عين وان كان  
 القيمة فبعد عين وان كان للبائع غرم الاكثر منها دون عين قلت وقاله المازري والظاهر  
 ان كانت القيمة أكثر فبعد عينه ان قال البائع لا مضى ولم يحل ابن عمر غير قول أشهب

وما جزم به من ان الثالث خلاف  
 اليه مرجع ابن رشد كافي ابن عرفة  
 وحينئذ قال الاقوال ثلاثة ومعنى  
 القرب كافي المتن عن المبسوط أن  
 لا يدخل المال زيادة ولا نقص والا  
 فقد بعد وامتنع الحاقه بالعقد والله  
 أعلم (الآن يظهر كذبه) قول ز  
 بمحضرة فلان الخ ظاهره ولو كان  
 غير عدل قلت والظاهر انه  
 كذلك بخلاف قوله في الاقرار أو  
 شهد فلان غير العدل والله أعلم  
 (أو يغاب عليه الخ) قول ز  
 اذ لا تقبل بينته المعارضة الخ بل  
 الظاهر قبولها في صورة دعواء الموت  
 بموضع كذا فلم تشاهد دلي لان من  
 أثبت مقدم وأنه من التمارض في  
 صورة دعوى الموت أمس مثلا  
 فتشهد بينة انها ماتت عنده اليوم  
 فان وجد مرجع والارجع الى  
 الاصل فيصالح المشتري والله أعلم  
 (كثيره) قول ز وحلف على  
 ذلك عند ابن القاسم الخ فيه نظر  
 فان المنصوص لابن القاسم كافي  
 ق وابن عرفة خلافه انظر الاصل

(فله أخذ الحناية أو الثمن) قول ز

فالتحيار للبائع الخ أي إذا اختار  
البائع الامضاء وأما إذا رد وطلب  
الارش فلا كلام للمستري هذا  
الذي يفيد كلام ابن عرفة انظره  
في ح (فزع تلف اثنين الخ) قول  
مب عن ابن عرفة والدانير لم يجب  
له أخذها الخ فيه نظير بل وجب  
له أخذها لابعينه هذا موضوع  
كلام المدونة عند غير واحد ومنهم  
مب لقوله عقب كلام ابن يونس  
أي لانه قبضها على وجه الازام مع  
ان ما ذكره بعده عن ابن عرفة وقوله  
مناقض له فاعتراض الشيوخ  
متوجه وجواب ابن عرفة ساقط  
وكلام مب متدافع والله أعلم  
وقول ز ويحلف المتهم الخ قال  
أبو علي كذا في أبي الحسن ولا أراه  
يصح بل يحلف المتهم وغيره لانه  
قبض لحق نفسه اه وهو حسن  
الا ان حلف المتهم ليس كحلف غيره  
كما تقدم لز وقول ز فان ادعى  
عليه الدافع الخ هو كلام عج الا  
ان ز أحق فيه قوله من حين  
القبض وادعى الأخذ انه أخذ  
واحد والصواب إسقاطه فان  
أراد به صورة ما إذا ادعى الدافع أن  
القبض على الوجه الاول والقبض  
انه على الوجه الثاني فلم يجمع  
ان القول فيها للدافع لان الانسان  
مصدق في كيفية خروج ماله من  
يده والله أعلم قاله نو ولا يتم كلام  
عج أيضا لان زيادة دعوى الدافع  
ان ما اختاره هو بعض ماتف تأمله  
والله أعلم (فكلاهما مبسج) قول

ساقه كانه المذهب اه منه بلفظه وكلام النعمي هو في باب الحناية على المبسج في أيام  
الخيار الخ ونصه قال ابن القاسم وبغرم الثمن ان كان الخيار للمشتري بغرمين وان كانت  
القيمة أقل من الثمن فانه يغرم الثمن وكذلك ان كان الخيار للبائع وقيمة أقل من الثمن فان  
كانت قيمته أكثر حلف لدفع غرم الثمن فان نكل غرم القيمة وقال أشهب ان كان  
الخيار للمستري غرم الأقل من القيمة والثمن فان كان الثمن أقل غرمه بغرمين لانه كان له  
أن يقبله وان كانت القيمة أقل غرمها بعد اليمين فان نكل غرم الثمن فان كان الخيار للبائع  
غرم الاكثر من الثمن والقيمة اه مثل الحاجة منه بلفظه (فله أخذ الحناية أو الثمن)  
قول ز فان كانت خطأ فالتحيار للبائع الخ يعني اذا اختار البائع الامضاء أو أها إذا رد  
وطلب أخذ الارش فلا كلام للمستري هذا الذي يفيد كلام ابن عرفة انظره في ح  
وتأمله (فزع تلف اثنين) قول مب عن ابن عرفة فان أحد الثوبين وجب للمستري  
بالعدل قبل قبضه رحمه الله قول ابن عرفة والدانير لم يجب له أخذها وهو غير موقوف بل  
الدانير أيضا وجب لقبضها أخذها لابعينه أيضا هذا هو موضوع كلام المدونة الذي  
اختصره المصنف عن ابن جرير أي اسحق وقوله عياض واعنده أبو الحسن وغ وغير  
واحد والعجب من مب رحمه الله أنه فهم كلام ابن يونس على هذا فقال عقب فقوله  
ما نصه أي لانه قبضها على وجه الازام اه ثم ذكر متصلا به كلام ابن عرفة وقوله مع انه  
مناقض لما جزم به أولا من انه قبض الدانير على وجه الازام يعني ان واحدا منها لابعينه  
لازم فيختاره ثم يرد اثنين لجواب ابن عرفة رحمه الله ساقط واعتراض الشيوخ متوجه  
وكلام مب متدافع والله الموفق وقول ز فان ادعى عليه الدافع أنه أخذ واحدا من  
حين القبض الخ قال نو هذا كلام مختل والذي في عج فان ادعى الدافع عليه في  
القسم الثاني انه أخذ واحدا بعد ما أراه جيدا أو ما أخذه فقط صدق الأخذ بيمينه  
وهكذا نقله الشيخ الخرخشي والشيخ ابراهيم وهو ظاهر فقول ز من حين القبض وادعى  
الأخذ انه أخذ واحدا منهم والصواب إسقاطه فان كان أراد صورة ما إذا ادعى الدافع  
ان القبض على الوجه الاول والقبض انه على الوجه الثاني فلم يجمع ان القول فيها  
للدافع لان الانسان مصدق في كيفية خروج ماله من يده والله أعلم اه منه بلفظه قلت  
ولا يتم كلام عج أيضا لان زيادة دعوى الدافع أن ما اختاره هو بعض ماتف تأمله  
وقول ز فيحلف المتهم الخ قال أبو علي وما ذكره غ من تقييد الحلف بالمتهم هو كذلك  
في أبي الحسن عن ذكر ولا أراه يصح بل يحلف المتهم وغيره لانه قبض لحق نفسه وقد تقدم  
دليله عند قول المتن وحلف الآن يظهر كذبه بأوفى كلام وما كان ينبغي لأبي الحسن تسليحه  
ولان بعده تأمل هذا كالمصنف فافان لا يجده في غيره هذه الاوراق اه منه بلفظه  
قلت وما قاله حسن الآن حلف المتهم ليس كحلف غيره كما قدمه هو نفسه هناك وتقدم  
ذلك في كلام ز فانظره والله أعلم (فكلاهما مبسج) قول مب ابن يونس قال بعض  
القرويين ولو كان الهالك منهما وجه الصفة لوجب أن يلزمه جميعا الخ نحوه في المفيد  
عن ابن أبي زمين وقوله ونصه قال ابن أبي زمين تدبر ما قال مالك في المدونة في تلف

مب لوجب أن يلزمه جميعا الخ يحوى في المفيد عن ابن أبي زمين وقوله

أحد الثوبين في أيام الخيارات فيهم ما ينبغي على أصولهم أن المشتري إذا ادعى ضياع  
الادنى فيخذه نذ يكون ما قال من فض الثمن اذ لاهمة على المشتري فيه أما ان ادعى ضياع  
الارفع وجاما لا بد من لزمته التهمة في حبس الارفع اذ فيه يرجى الفصل اه منه بلفظه  
ففي قول ابن أبي زمنين انه الجارى على أصولهم وقبول ابن هشام ذلك وجرم بعض  
القرويين بذلك وقبول ابن يونس له واثباته فقها مسلم لا ترجح له وتأيد لما ذكره ابن محرز  
عن بعض المذاكرين ورذان محرز له بقوله ولو حتمنا عليه بذلك الخ فيه نظر لان التهمة وان  
كانت حاصلة فيم مامعالكتم في رد الادنى قوية فتعتبر ويعمل بقتضاها وفي العكس  
ضعيفة فتلجى على القاعدة في ذلك فتأمل بانصاف والله أعلم (ولزمه بعض المدعى الخ) قول  
ز وهذا معلوم مما سبق الخ الاشارة راجعة لكلام المصنف لما قبلها كما يظهر بأدنى  
تأمل (يلزمه النصف من كل) قول ز كما قرره ش و ق كذا هو بالمرئى لى وهو  
لم يقتصر على ما عراه بل ذكر أيضا صورة دعوى ضياع واحد فانظره وقوله وسواء بقيت  
أيام الخيار الخ صحيح في دعوى ضياعهما وضياع واحد وأما اذ بقا معا فلا تأمل  
(وظفر) قول ز وكذا الشرع في العين وان لم تقع البصر وحلف مشتري الخ مخالف لما في  
ح عن ابن عرفة من انه لا يحلف وكذلك وجدته في ابن عرفة ونصه وسمع عيسى رواية  
ابن القاسم والشرع في العين ولا يحلف المشتري له لم يره اه منه بلفظه (وفي الرائعة الواحدة)  
قول ز نقص ذلك من الثمن أم لانيه نظر كما في ق عن الباجي فانظره وما عراه للباسج  
هو كذلك في منتقاه ونصه فان نقص الضرس الواحد عيب في الرائعة حيث كان  
وليس يعيب في غير الرائعة الا أن يكون في مقدم القم أو ينقص ضرسان حيث كانا فانه  
عيب في الذكر والاتي ووجه ذلك ان الضرس الواحد لا يؤثر كبير نقص من جهة الخلقة  
الا أنه ينقص من ثمن الرائعة لانه يتي منه تغير الرائعة حيث كان في أكثر الاوقات واذا  
كان في مقدم القم فانه يقع منظره فاستوى في ذلك الرائعة وغيرها والضرسان مؤثران  
وما نعان من قوة الاكل وبجلته لاسيما فيما يحتاج الى شدة مضغ وهذه المعاني والاسباب  
انما تعتبر بنقص الثمن فيما ينقص هو عيب الرذوم لا ينقص الثمن فلا يحكم فيه للرد اه  
منه بلفظه وفي ابن يونس ما نصه قال في كتاب محمد ولا يرد العبد اذا وجد منه منزوعة  
الا أن يكون ذلك في الجارية الرائعة وينقص ذلك من ثمنها اه منه بلفظه (والاحلف  
ان أقرت عند غيره) قول ز حلف البائع على عدم حصوله الخ ظاهر اه أنه يحلف على  
البت وليس كذلك في ابن يونس عن ابن حبيب ما نصه فان لم تكن بينة حلف البائع  
على علمه اه منه بلفظه ومثله في ق ونحوه للمبسطي في نهايته عن ابن حبيب أيضا  
ونصه فان أخبره من جعلت عنده انها سول حلف البائع أنه ما علم يكون ذلك عنده اه  
منه بلفظه وكذا في عبارة غير واحد كابن عرفة والشامل وقول ز ويدل عليه حلف  
البائع الخ لا معنى له والصواب لو قال مثلا ويدل عليه المعنى اذ لو كان حلف البائع  
لا يتوقف على اخبار من وضعت عنده بيولها لم يكن لتوقف الحلف على وضعها عنده  
قائدة تأمل وقول ز لان ذلك يقتضى حلف البائع ولو كانت عنده الخ ليس هذا هو السبب

وقوله ولو حتمنا عليه بذلك الخ فيه  
نظر لان التهمة وان كانت فيهما  
لكنها في رد الادنى قوية فتعتبر وفي  
العكس ضعيفة فتلجى على القاعدة  
في ذلك (ولزمه بعض الخ) قول ز  
وهذا معلوم الخ الاشارة راجعة  
لكلام المصنف لما قبلها تأمله  
(يلزمه النصف الخ) قول ز كذا  
قرره الشارح وفي الخ فيه ان  
ق ذكر صورة دعوى ضياع واحد  
أيضا فانظره وقوله وسواء بقيت  
الخ لا يضح فيما اذا بقيت معا تأمله  
(وظفر) قول ز وحلف مشتري  
الخ مخالف لقول ابن عرفة وسمع  
عيسى رواية ابن القاسم والشرع في  
العين ولا يحلف المشتري له لم يره اه  
(وفي الرائعة الواحدة) قول ز  
نقص ذلك الثمن أم لا الخ فيه نظر  
لما في ق عن الباجي وقال ابن  
يونس قال في كتاب محمد ولا يرد العبد  
اذا وجد منه منزوعة الا أن يكون  
ذلك في الرائعة وينقص ذلك من  
ثمنها اه (والاحلف الخ) أي على  
العلم كما في ابن يونس والمبسطي وابن  
عرفة و ق وغير واحد وقول  
ز ويدل عليه حلف البائع الخ فيه  
نظر ولو قال ويدل عليه المعنى تأمله

عنه غ لما قاله بل وجهه ذلك أن قول المصنف غيره الصبر فيه يعود على البائع وغيره  
يصدق بالمشتري مع أنه ليس بمراد وأما ما عليه به ز فلا محذور فيه لانا نقول بعوجه فاذا  
أقرت عند البائع وأخبر ببولها عنده مدة إقرارها مع انكاره بوله قبل بيعه إياها وجبت  
عليه العين وذلك أخرى من وجوبها عليه بأخبار غيره فتأمل بانصاف وقول مب انكن  
يردنها أنهم أطلقوا لزوم العين ويأتى أن البائع انما يخلف على نفى القدم ان رجحت العادة  
قوله أو شكت وجه هذا الاشكال أن حدوث بول الكبير وان كان ممكنا لكن الغالب  
عدمه قال المتبسط في نهائيه مانصه وفي معاص أشهب قبيل المالك أقرى البول بما  
يحدث قال لا وبسئل عنه أصححاب الرقيق فهم أعرف بهذا اه منها بلفظها فاجابهم  
العين هنا على البائع مع كون ما ادعاه نادرا مخالفا لمروره فيما يأتى والجارى على ما يأتى  
أن تكون العين على المشتري شهادة العادة مع عدم قطعها فلت يجاب عن هذا بأن  
هذا الغالب انما هو على تسليم أن البول وقع من العبد أو الامنة من غير قصد ونحن لانسلم  
ذلك بل نقول بحتم أنه كذلك وبحتم أن يكون فعله قصدا لكرهته للمشتري ورغبته  
في البائع اذ كثيرا يقع فحذولك منهم فحصل الشك بسبب ذلك فلا اشكال ولا معارضة  
فتأمل بانصاف وقول ز وان لم تقطع لواحد منهم الخ هو شرط جوابه قوله فلبائع الخ  
وليس مبالغة فيما قبله كما توهمه مب فاعترضه (ان اشترت) قول مب فتين  
بهذا أن الافراد في الاشتهار كافي المواقف هو الموافق لظاهر المدونة الخ هو وان كان  
موافقا لظاهرها لكن ما قاله ز من أن الاظهر أن يقول المصنف اشترت بالثنية هو  
الصواب لان المصنف ذكر التأويلين وسألى أن الاول منه ما حل المدونة على الوفاق لما  
في الواضحة وكلام الواضحة صريح في انه شرط فيهما انظر نصه في ق فقول المدونة ان  
اشترت عند صاحب التأويل غير مقصود بل العبد مثلها ولذلك اختصرها بهضمهم  
ان اشترت كما نقله مب نفسه عن عياض فتأمل بانصاف (وهل هو الفعل أو التشبه  
تأويلان) قول مب الاول تأويل عبد الحق موافق لما في التوضيح ونصه وجعل  
عبد الحق الواضحة مفسرة للمدونة اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي ونصه قوله  
ومن اشترى عبدا فوجده مخنثا الخ اختلاف في معناها ففسرها أبو محمد وأبو عمران فيما  
يرجع للاخلاق والكلام والشمائل دون فعل الفاحشة وجلا ما نقله ابن حبيب عن  
مالا من العكس على خلاف قولها وانما شرط الشهرة في الامتدون العبد لانها معلومة  
في الحديث فهو عيب وجعل عبد الحق في التكت قول ابن حبيب على الوفاق اه منه  
بلفظه وذلك كله مخالف لما في ابن عرفة ونصه الشيخ هذا أى ما في الواضحة خلاف  
المدونة ونقله عنه عبد الحق وقال عن بعض شيوخه وقال ليس خلافا لها انما شرط فيها  
الشهرة لانها نسبت بغير يئنة قلت فيلزم في العبد قال في تهذيبه قول الشيخ أصوب اه  
منه بلفظه فتأمل والله أعلم (تنبيهان \* الاول) قال ابن ناجي في تأويل أبي محمد  
وأبي عمران وانما شرط الشهرة في الامتدون العبد لانها معلومة في الحديث لم يتضح لي

وقول ز لان ذكره يقتضى حلف  
البائع صوابه المشتري وقوله لانه  
عما يشمله غير المشتري صوابه غير  
البائع وقول مب لكن يرد هنا الخ  
وجه الاشكال أن الغالب عدم  
حدوث بول الكبير وجوابه بأنه  
يحتمل أن يكون فعله قصدا  
لكرهته للمشتري مثلا فحصل  
الشك بسبب ذلك فلا اشكال فحينئذ  
وقول ز وان لم تقطع لواحد  
منهما بان شكت الخ هو شرط جوابه  
قوله فلبائع الخ وجعله مب  
مبالغة فاعترضه أى لان نسخته  
من ز فاشكت بالفاء ونسخة  
هوفى بان شكت بالباء والله أعلم  
(ان اشترت الخ) قول مب فان  
اشترت الى قوله لانها معلومة الخ  
انظره فان الذى في الاحاديث هو  
ترتب اللعن على مجرد التشبه في  
الرجل والمرأة

حكيت لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وحديث لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء أخرجهما البخاري وغيره قال المناوي فلا يجوز لرجل تشبه بامرأة في نحو لباس أو هيئة ولا عكسه لما فيه من تغيير خلق الله قال فان كان خفيفا فلا لوم عليه اهـ (١٧٠) قلت وروى أبو داود والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعا لعن

الله الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل قال المناوي فاذا كان ذلك في اللباس في الحركات والسكنات والتصنع بالعضاء والاصوات وأولى بالذم وروى أبو داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعا لعن الله الرجل جله من النساء قال المناوي أي المترجلة وهو يرفع الرأض الجنب التي تشبه بالرجال في زعمهم أو مشيهم أو رفع صوتهم أما في العلم والرأى فعمود اهـ وقول مبني وجعل في الواضحة الاشعار الى قوله اختصرها على ذلك بعين ما لزم لانه صريح في ان الاشتراط شرط فيها وما بقى أنه وفاق للمدونة على التأويل الاول في المصنف وعليه فظاهر قولها ان اشترت غير مراد فتأمل ولا يعارض اشتراط الاشتهار هنا ما تقدم في قوله وزنا أي وان لم يشتر لأنه فيما تقدم ثبت وهن لم يثبت وانما نسب لهما فقط كما في ابن عرفة وبه يجاب عما في مبني عن أبي عمران وبه أيضا يعلم أن قيد الاشتهار معتبر حتى على التأويل الاول خلاف ما قدمه مبني عند قوله وزنا والله أعلم وعزو مبني التأويل الاول لبعدها الحق مثله في ضيق وابن ناجي وهو مخالف لما عزاه ابن عرفة من أنه قال في

معناه والمبتدأ در منه أن لعن المرأة المتشبهة بالرجال في الحديث متوقف على الشهرة فان كان هذا امرأه ما فانظر ما الحديث الذي أشعرنا به والذي وقفنا عليه من الأحاديث في ذلك حديث ابن عباس مرفوعا لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء أخرجه الامام أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه وحديثه أيضا مرفوعا لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي فكل من الرجل والمرأة ملعون للتشبه من غير تقييد بالشهرة فيها فتأمل اهـ (الثاني) \* قول مبني واحتج أبو عمران له بأنه لو أراد أن يلعن لكان عيبا ولو مرة واحدة ولا يحتاج الى قيد الاشتهار قال ابن نون عن أبي عمران ما قصه وما ذكره ابن حبيب غلط بين ولو كان كما قال ما شرط اذا اشترت بذلك لانها اذا فعلته مرة واحدة فهو عيب عظيم اهـ منه بلفظه وشبه ابن نون وغيره وقد علت جوابه من نقل ابن عرفة السابق وهو قوله انما شرط فيها الشهرة لانها نسبت الخ والله أعلم \* (قائدة) \* قال المناوي في شرحه الصغير ما نصه لعن الله المخنثين من خنث يخنث اذا لان وتكسر من الرجال تشبيها بالنساء فان كان خفيفا فلا لوم عليه والمترجلات من النساء أي التشبهات بالرجال فلا يجوز لرجل تشبه بامرأة في نحو لباس أو هيئة ولا عكسه لما فيه من تغيير خلق الله اهـ منه بلفظه فبين معنى خنث ولم يتعرض لضبطه وفي المصباح ما نصه خنث خنثا فهو خنث مثل تعبا اذا كان فيه لين وتكسر ويتعدى بالتضعف فقال خنثه غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم المفعول بالفتح وفيه الخنثا وخنثا بالكسر وقال بهض الائمة خنث الرجل كلامه بالتخفيف اذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخامة قال رجل خنث بالكسر اهـ منه بلفظه (كبيع بعهدة) قول زأوحكما كان وهباً وأورنه أو اشتر من ميراث كافي سماع أشهب براءة الخ يفتضي ان الهبة وما بعدها كله في سماع أشهب ويقتضي ان قوله براءة واقعة أيضا في سماع أشهب وليس كذلك يقتضي أيضا ان ما اشترى من الموارث لا تسقط العهدة فيه الا بشرط البراءة وليس كذلك انظر ق و غ (وكرهص وعثر) قول مبني قلت وقد استقر هذا العمل الظاهر ولو ثبت هذا العيب بشهادة عدلين مثلا انه كان هذا العيب بهاء عند البائع وعلم به قبل بيعها وعلى هذا فهمه شيخنا العلامة المشاركسي سيدي أحمد بن عبد العزيز فاعترض هذا العمل وبأنه في انكاره وليس الامر كذلك ففي مجالس المكناسي ما نصه ان كان التابع أعمد أقل من شهر على ما هو العرف الا ان من ان لا قيام للمشتري بالعيب بعد شهر من يوم البيع الآن تقوم يمينه

تمذبه قول الشيخ أي ان أي زيد أصوب اهـ قلت فيجتمل أن يكون ما عزاه مبني ومن وافقه للمشتري في غير التهذيب والله أعلم (كبيع بعهدة) قول ز كافي سماع أشهب براءة هو راجع لما قبله يليه فقط كافي خش والصواب اسقاط قوله براءة انظر ق و غ والله أعلم (وكرهص الخ) قول مبني وقد استقر هذا العمل الخ يعني الا ان يثبت أن البائع كان عالما بالعيب وانه دلن به فيرد حينئذيه مطلقا كافي في مجالس المكناسي

وكذا اذا شهد عدول بعامة العيب قبل البيع ولو لم يثبت التدليس كما في شرح العمل قال لا فاني لم اؤرمه منصوصا اه وهو ظاهر  
يؤخذ من تعليل العدول من سبعة ما قالوه بقله امانة الباطرة وكثرة جهلهم فتأمل فقول العمل لا ترد أي بقول الباطرة وبه  
يسقط انكار الهالكي للعمل المذكور والله أعلم (وحرز) قال في (١٧١) الصباح وحرز وزان قرب لغة اه وقول ز

حزان أيضا لم يذكر في مختصر العين  
غيره وكذا في القاموس وهو بضم  
الحاء وكسرهما فلا سقط ز لفظه  
أيضا وقول ز اسم مصدر فيه  
نظر ظاهر اذا سم المصدر هو ما كان  
بذمة الثلاث وهو غير الثلاث أي  
مبدؤا بجمع زائدة لغير المفاعلة (وعدم  
حل) قلب قول ز عن د  
وهو غير سيد الخ يجب عنه بأن  
مال الشارح مبنى على قوله سحنون  
واستظهر ان ردا انه يجوز الشراء  
على شرط الحمل ان كان ظاهرا كما  
تقدم عنه (الافين لا يقتض مثلها)

قلت عليها يحمل قول التحفة  
والاقتضاض في سوى الوخش الذي  
عيب لها موقوف في الثمن  
(ومر قناه الخ) قلب وأما عدم  
نضج البطيخ ونحوه فالظاهر انه مما  
يمكن الاقلاع عليه قبل التغير  
فيكون من باب قوله ورد البيض  
وقول خش فان لم يحصل فيه  
مفوت الخ أي لكن حصل فيه تغير  
متوسط كشيء فلزده وما نقصه أو  
حبسه وأخذ ارض القديم كما يأتي  
المصنف وقول خش وأمان  
كان الخ له سقط منه شيء والاصل  
وأما ان كان مرموقا فقط فان كان  
البائع مدلسا فذلك وان كان  
غير مدلس فان لم يكسر غير المشتري  
وان كسر فلا رد ويرجع الخ

للمشتري على البائع أنه كان مدلسا فله القيام به مطلقا اه مما يلاحظها قال العلامة  
ابن القاسم في شرح عمادات فاس مانصه وكذا الذي شهد عدول بعامة عيبه عند البائع  
قبل البيع فانه رد بذلك مطلقا فتأمل فاني لم اؤرمه منصوصا اه منه بلفظه وقوله مطلقا  
أي ثبت ان البائع دللس أولا قلنا وما قاله ظاهرو يؤخذ ذلك من تعليل العدول من  
ومن سبعة ما قالوه بقله امانة الباطرة وكثرة جهلهم فتأمل والله أعلم (وحرز) قول ز  
وعن مختصر العين أن مصدر حران أيضا الخ الصواب اسقاط قوله أيضا لئلا يس في غ  
وهي توهم أن مختصر العين ذكر حر ونا وجرانا وليس كذلك والذي في غ أن الجوهري  
ذكر حر ونا وأن صاحب مختصر العين ذكر حرانا فانظره وعلى ما في مختصر العين اقتصر في  
القاموس مضر جان الفعل من باب نصر وكرم وأن الحاف في حران بالكسر والضم فانظره  
وذكرهما في الصباح مقتصر في الحران على كسر الحاء وهو القياس فيه ونصه حرنت  
الدابة حر ونا من باب قعدو حرانا بالكسر فهي حر ونا ورسول وحر ونا قرب لغة اه  
منه بلفظه وقول ز وقد يقال حران اسم مصدر فاني به المصنف صحيح فيه نظر اذا  
يصدق على حران ضابط اسم المصدر الذي ذكره ابن هشام وغيره والله أعلم (كصدع  
جدار الخ) قول مب وتعقب عليه أي على أبي سعيد والمتعقب عليه هو عبد الحق قال  
ابن عرفة ويؤكد التعقب قول ابن عبد الرحمن اه منه بلفظه انظر بقية \* (تنبيه)  
قال ابن ناجي في شرح المدونة بعد أن ذكر تعقب عبد الحق مانصه واختصرها ابن نونس  
على لفظها وكذا أبو محمد وهذه المسئلة تبطل قول عياض في مسداده وانا أقول ان  
البرادعي من اتقاد عبد الحق يرى فان جميع ما اتقده عليه بلفظ أبي محمد رحمه الله اه  
منه بلفظه قلت وكان المسطي اعتمد على كلام عياض فنسب لابي محمد مثل ما لا ي  
سعيد وقد رده عليه ابن عرفة ونصه قلت اختصرها الشيخ على لفظها خلاف ما تقدم  
للمسطي عنه اه منه بلفظه \* (فائدة) تبعية المسطي لعياض ممكنة لان المسطي  
قد استوطن سنة مدة وتأخر موته عن موت عياض لانه مات أول شعبان سنة سبعين  
وخمسائة كما في كفاية المحتاج ومات أبو الفضل عياض رحمه الله بجمركش في شهر جمادى  
الآخرة وقيل في شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسائة وقيل انه مات مسنوما معه  
يهودي كذا في الدياج والله أعلم وقول مب وذكرا صاحب العمليان عن بعض شيوخه  
أن الذي به العمل الخ مراده بعض شيوخه القاضي ابن سودة وقد ذكر العمليان معاني شرح  
البيت الذي نقله مب هنا ونصه بعد ذكره كلام ابن الحاج قال شيخنا أبو عبد الله مباركة  
وبه جرى العمل بقاس وقال شيخنا أبو عبد الله بن سودة ليس هذا الحكم عندنا بقاس  
ولكننا نلق المتوسط بالكثير فلا يفتقر إلا القليل كالشرافات بمجدها متقدمة اه منه

والمروق هو ما اختلط صفاره بيباضه (كصدع جدار) قول مب وتعقب عليه المتعقب عليه هو عبد الحق ابن عرفة  
ويؤكد التعقب قول ابن عبد الرحمن اه واختصرها ابن نونس على لفظها وكذا أبو محمد خلاف المسطي تبعا لعياض  
انظرا لاصل

بلفظه والفرق بين ما نقله عن شيخه أن الواجب للمشتري على الأول هو الرفع بقيمة العيب الآن يقول له البائع إيمان تتشكك به معي بلا شيء لك وإيمان تزده على ذلك جميع الثمن وليس للمشتري أولاً أن يرد المبيع جبراً على البائع والواجب له على الثاني هو الرد ابتداءً أو التماسك ولا شيء له ولا كلام للبائع ﷺ قلت وما نقله عن الشيخ ميارة هو الظاهر وإن اقتصر في نظمه على ما نقله عن ابن سودة لأمرين أحدهما أن مال الشيخ ميارة منصوص عليه في نوازل ابن الحاج وقد رجع غير واحد من المتأخرين والآخر وإن نقله إلى الباجي عن بعض الأندلسيين فلم أر من رجعهم وقول ابن بآجي في شرح المدونة ومال إليه ابن الحاجب فيه نظر فإن لفظ ابن الحاجب هو مانصه وفيها في الصدع في الجدار وشبهه أن كان يحاف على الدار أن تتهدم رده والا فلا رومة محمد فقال لا يرد به ولكن يرجع بقيمة أن كان يسير وأوصوه الأئمة وقيل كغيره اه متبه بلفظه فانت تراه آخر هذا القول وضعفه باهم قائله وحكايته بقبيل فمن أين يقال أنه مال البية فتأمل ما نضاف ثانياً سمأن ما قاله الشيخ ميارة قريب مما نص عليه المتقدمون في المدونة وغيرهما وصرح المتأخرون بأنه المشهور وهو بالتمسك بالمدونة التي ظهرت لهم بما شاهدوه مما يحتمل أن لا يكون ذلك واقعاً في زمن المتقدمين بل هو المتأخر من كلام المتأخرين الذين اختاروا هذا القول وما قاله ابن سودة مصادم لذلك وهذا واقع أعلم اقتصر تو على مال الشيخ ميارة ولريد كرملاين سودة بحال فانه بعد أن ذكر ما في نوازل ابن الحاجب وذكر أنه نقله أيضاً ابن سلون والبرزلي قال مانصه وقال ق الذي أتحمّل عهدته في هذا فإني ابن الحاجب في نوازه ثم نقل كلامه المتقدم ووجهه بما هو ظاهر سيما في هذا الزمان حيث تسوّه للشهادة في العيب وكونه منقصاً من يوثق ومن لا وقال الشيخ ميارة في شرح القصة الذي جرى به العمل بناسي هو ما أفتى به ابن الحاجب والله أعلم اه منه بلفظه وكلامه يدل على أن ما ذكره الشيخ ميارة هو الجاري في وقته طيب الله تراه والابن على خلافه والله أعلم (الآن يكون واجهتها) قول ز ونصه خبر يكون بنزع الخافض لا يخفى ما في هذه العبارة فتأملها (فرع) في نوازل المعاضات من المعيار مانصه وسئل ابن مالك عن الدار ثبت فعمامتها عا عا قديماً كثيراً يجب ردها به وحيزت وأعذر إلى بأنعه ما فادعى مدفعاه ليلزمه ضامن بالمال فأجاب عليه جميل بالمال وتعتقل الدار في مدة الأعدار وأجاب ابن عتاب بمنزلة في الحيل قال ولا تعتقل ولا يخرج منها القائم لأنه هو الطالب وله ترك طلبه هذا متى شاء واسقاط استماع البائع بهذه العيوب متى أحب فلا معنى لعقلة ما هذا سبيله وهو خلاف عقليتها في الاستحقاق ونحوه ثم أعيد الكلام فعمامتها ابن مالك فأجاب لا عقلة فيها فقبل له قد قلت قبل هذا أنه تم نقل فقال يمكن ولكن هذا الذي أرى أنهم لا تعتقل وأجاب ابن القطان لا بد من عقليتها لأن الحكيم يتوقف فيها وطلب مبتاعها صرفها والخروج عنها اه منه بلفظه ﷺ قلت ما أفتى به ابن عتاب ورجع إليه ابن مالك هو الحق لا ما أفتى به ابن القطان لأن ضمان الدار من المشتري والخارج بالضمان والقول

وقول مب قال الشيخ ميارة الخ ما قاله هو الظاهر لأنه الذي رجحه غير واحد من المتأخرين وقرئ بمما نص عليه المتقدمون لأنه كالتقييد له بخلاف ما للقاضي ابن سودة وإن اقتصر عليه في نظم العمل ولذلك اقتصر تو على ما للشيخ ميارة وهو يدل على أنه الجاري في وقته فقول مب عن بعض شيوخه هو القاضي ابن سودة والفرق بين العليين واضح (فرع) إذا ثبت المشتري عيب الدار وأعذر للبائع فالذي أفتى به ابن عتاب وابن مالك أن على البائع ضمان المال ولا تعتقل الدار على المشتري مدة الأعدار لأن له ترك الطلب متى شاء ومنه الضمان والخارج بالضمان خلافاً لابن القطان وسأني قول المصنف الاملاية قص تسكني الدار انظر ق هنالك والله أعلم



(لكنه عيب الخ) قلت يعني أن القول المذكور عيب أي فيجرب على التفصيل بين القديم والحادث ومنه يستروح أنه يجب عليه بيان الحادث عنده أيضا بان باع هو لغیره فتأمل. وقول مب جلهم احرار الخ كنت نظمت ذلك بقول  
جل ارقاه السودان علما \* احرار قاله النقات العلما  
ويقول أيضا  
وقول مب وقد ألف الشيخ الخ قد نظم مضمّن التأليف المذكور من قال

قال الامام العالم السوداني \* في نيل حكم مجلب السودان كل الذي من صنف موسى يقدم \* فهو بالكفر عليه يحكم  
كذلك ككل وكري يري \* تبسج وبركي بس وبر بركني فهم يسوغ فيهم السباء \* وبه هم يجوز والشراء  
واحكم بالاسلام بلا درنو \* كشن كعصوا وكروا وعفن مالي وكرو سقي كذلك \* وجل فلان وبعض زكرك  
وقول ز وفي ذلك خلاف الخ قال بب في التأليف المذكور وفي نواز ابن سهل من ادعى الحرية وذكر أنه من بلد كثر فيه  
يسع الاحرار وافتمه المشتري على أنه اشتراه من تلك البلد قال محمد بن الوليد ويحيى بن عبد العزيز بكف المشتري اثبات رقه وقاله  
سحنون وقال ابن لياة البينة على مدعى الحرية وكان الاعم بقى (١٧٣) بما قاله أصحابنا فساد الزمان وقال ابن زرب  
على السيد الاثبات على صحة اتباعه

المصنف فيما يأتي الاملاية قص كسكنى الدار وانظر نقل ق هنالك وغيره والله أعلم  
(لكنه عيب ان رضى به بين) قول ز فان كانت توجب قطع وكل عيب الخ الظاهر ان  
هذا غير مراد للشارح وأنه لا يتوقف الردي على القطع بالنهل كما يوجهه كلام ز بل مجرد  
الاقرار كاف في الردو افرق بين الصورتين أن اقراره بسرقة توجب القطع تنقي عنه التهمة  
التي علل بها الشارح أو فضعفها فتأمل (كلطخ ثوب عبد بدار) قول مب وقد قال ح  
ان تفسير ابن شاس للتقرير أحسن من قول الشارح وضح تعالى ابن عبد السلام الخ لم  
أجد في ح مانسبه له من قوله تعالى ابن عبد السلام وانما وجدت فيه مانسه وهو أحسن  
من قول ضيح والشارح هو أن يفعل البائع في المبيع فعلا الخ فانظره وهذا هو الصواب  
لان ابن عبد السلام فسر بالامر من معا كانه فعله طي ونصه لقول ابن عبد السلام  
التغير بالفعل أن يفعل البائع بالمبيع فعلا يستريحه فيظهر في صورة السلام من العيب  
وقد يكون لا عيب فيه فيفعله فعلا يظهر به أنه من أعلى جنسه اه محل الحاجة منه  
بلفظه (لان علمها مصراة) قول مب عن النحوي الآن يجدها قليلة الدراخ تظاهرها  
أن له الردي بذلك وحده وان لم تتوفر الشروط الآتية في قوله الان قصد الخ والظاهر أنه

ويحكم له بالحرية كما أفتى به فقهاء الاندلس كابن عتاب وغيره ولم يخالف فيه الا ابن لياة وبخو هذا قضى حكام فاس وبمثله قضى  
سندى محمود فاضى تنبكت وهو ان يقبل قوله لم من غير أن يكلفوا اثبات كونه من تلك البلاد ومن يعجزى السلامة لنفسه  
ولا يشتري منهم الا من يسمى ببلده منظره هو من بلاد الاسلام أو بلاد الكفر اوهى مصيبة عظيمة يفتت بها البلى في هذا الزمان  
في البلدان اه وبه تبين لك ما في كلام ز وقول ز فان كانت توجب قطع الخ الظاهر أنه لا مفهوم لقوله وقطع لان مجرد  
اقراره بما يوجب القطع تنقي التهمة والله أعلم (كلطخ الخ) قلت هو تشبيه بقوله كالشرط وان كان في الواقع من أمثلة  
التغير بخلاف ز وقول مب تعالى ابن عبد السلام الخ فيه أن ابن عبد السلام فسر بالامر من معا كافي طي عنه وليس  
في ح هذه الزيادة أعني تعالى ابن عبد السلام (من غالب القوت) قلت قول ز وأجيب للمشهور الخ بعضهم أن في مسلم  
ردها وصاع من طعام (لان علمها الخ) قول مب عن النحوي الآن يجدها قليلة الدراخ أي مع توفر الشروط الآتية في قوله  
ان قصد الخ وهذا هو الظاهر (الان قصد الخ) قلت الاستثناء منقطع أي لكن من اشترى أتى بما ينصرت بها أو ليست مصراة  
أصلا سواء ظن كثر لبثها أم لا ووجدتها تنقص عن ابن مثلها فله الردي لا ثم شروط ان قصد الخ أمان ووجدتها تحجب كمثلها فلا  
ردها مطلقا الا عيب حينئذ كما أنه لا ردا اذا اختلفت الشروط أو بعضها انظر طي متأملا

(حلاها) أى لئلا يوافقه ز بالكثرة والحلاب أيضا مصدر كالحلب والاحتلاب والحلاب أيضا انما يحلب فيه كالحلب انظر  
الاصل (وكتمه) أى كتم قدر ما تحب (١٧٤) وقول ز عما طنه صوابه عن حلب مثلها ومع ذلك ففيه نظر يعلم من

لا بد له منها والام يمكن له رد (واشترت وقت حلاها) قول ز وقت كتمه حلاها فهم  
والله أعلم ان الحلاب فى كلام المصنف يعنى اللبن المحلوب فقيده بالكثرة واطلاق الحلاب  
على ذلك صحيح ذكره أبو الفضل فى المشرق وابن الاثير فى النهاية ونصه ومنه الحديث فان  
رضى حلاها أمسكها الحلاب اللبن الذى يحلبه والحلاب أيضا والحلب الذى يحلب فيه  
اللبن اه منها بلفظها وفى القاموس مانصه الحلب يحرك استخراج ما فى الضرع من  
اللبن كالحلاب بالكسر والاحتلاب اه ثم قال والحلب والحلاب بكسرهما انما يحلب  
فيه اه فلم يذكر الحلاب يعنى اللبن والله أعلم (وكتمه) قول ز عما طنه المشتري صوابه  
عن حلب مثلها ومع ذلك ففيه نظر يعلم من تأمل كلام المدونة الذى فى ق وغيره (ومنع  
منه بيع حاكم) قول مب قول المصنف ومنع منه بيع حاكم الخ قال المبسط وكذا  
الوصي اذا باع لمن يلى عليه النفقة الخ لا وجه له ذكر كلام المبسط هذا وانما المناسب  
أن يذكره عند قوله فى الوكالة وطوبى بمن ومنه ما لم يصرح بالبراءة الخ وذكره هنا هوهم أن  
مراد المبسط بما قاله عنه أن يبيع الوصى بيع برائة كبيع الحاكم وليس كذلك اذا نقله  
عنه لا يفيد وانما يفيد انه ان بين فلا تكون العهدة عليه كما أن الوكيل كذلك واهذا  
ذكره فى ترجمة ما جاء فى عهدة ما يبيعه الرجل لغيره كالوكيل والوصي والقاضي فقال به  
أن ذكر بيع الوكيل وأن العهدة عليه فان بين فلا شئ عليه فاه مالك ثم قال وأما الوصى  
بيعه لمن يلى عليه الى آخر ما ذكره عنه مع أنه نقله بالعمى وليس هو لفظ المبسط فى نهايته  
وقد صرح قبل هذا بان يبيع الوصى ليس يبيع برائة فقال مانصه وأما ما جاء فى الوصى  
لا يتأمله أو الورثة الكبار لفضل دين الميت أو وصاياه فلا يكون يبيع برائة إلا أن يشترطها  
الوصي أو يصرح الورثة انه يبيع برائة أو يعلم ذلك المتابع فيكون يبيع برائة وإن لم يذكرها  
اه من نهايته بلفظها (بين انه وارث) قول مب ورد عجم عليه غير صواب كأن عجم  
اعتمد على كلام ابن ناجي فى شرح المدونة فان كلامه يفيد أن ما اقتضاه كلام المدونة هو  
المذهب ونصه وظاهره ولو لظن المشتري أن البائع غير القاضي فإنه لا يعذر بذلك وهو  
كذلك وقيل انه يعذر بمجهله ويخفى فى دفع البيع عنه وكلاهما ما حكاها ابن شاس اه  
منه بلفظه لكن ما جمل عليه ق وتنت وغيرهما هو الصواب لانه قول مالك واختاره  
ابن نونس واقتصر عليه اللغوى والمبسط وسأفاه كانه المذهب ولم يذكر غيره ونص اللغوى  
قال مالك ان لم يعلم المشتري أنه يبيع ميراث أو يبيع سلطان حتى استوجبه كانت له العهدة  
الآن يستأنق ذلك فيخبر المشتري ان شاء أخذ بالعهد وان شاء من مكانه اه منه بلفظه  
ونص المبسط فان لم يعلم المشتري انه يبيع ميراث أو سلطان فهو مخير فى الرد والامساك  
بلاعده فاه مالك اه من نهايته بلفظها وكلام ابن شاس أيضا يفيد رجحانه لانه صدر  
به جازم انه ثم حكي الآخر بقبول ونصه اذا قلنا ان يبيع السلطان يبيع برائة فظن المشتري أن  
البيع واقع عن لا تنفذ حكمه بل هو يبيع رجل مال نفسه فانه لا يقطع مقالة فى العيب

تأمل كلام المدونة الذى فى ق  
وغيره (ووارث) يدخل فيه  
الوصي لانه وكيل عن الوارث  
وحاصله أن ما باعه الوصى والوارث  
لا تنفذ وصية أو قضاء دين فهو بيع  
برائة ان توفرت شروطه وما باعه  
لغير ذلك فليس بيع برائة فهو يعلم  
أن ما باعه الوصى للانضاق على  
الائتام فليس بيع برائة لكن  
لا عهدة عليه ان كان كالوكيل وهذا  
هو مفاد المبسط لا ما يوهمه مب  
من أن يبيع الوصى حينئذ يبيع برائة  
والمناسب لكلام المبسط قول  
المصنف فى الوكالة وطوبى بمن  
ومنه ما لم يصرح بالبراءة الخ وقد  
ذكره المبسط فى ترجمة ما جاء فى  
عهدة ما يبيعه الرجل لغيره ولا  
وجه له ذكر مب له هنا (دقيقا)  
قلت هو راجع لما كتم بضاعا لى  
ظاهر المصنف والمدونة وهو رواية  
ابن القاسم وروى غيره أن يبيع  
الحاكم برائة فى كل شئ وهو الذى  
اعتمده فى التحفة حيث قال  
وكل ما للقاضي يبيع مطلقا

بيعه برائة بمحققا  
انظر ابن عاشر و نو (بين انه  
وارث) ما قاله ابن حبيب واه أيضا  
عن أصبغ وقول مب فاحاله  
عليه نت هو الصواب أى لانه  
قول مالك واختاره ابن نونس  
واقصر عليه اللغوى والمبسط  
وصدريه ابن شاس وكان عجم  
اعتمد على كلام ابن ناجي فى شرح المدونة انظر الاصل (ان طالت الخ) قلت العمل على عدم اشتراط  
الطول كما فى شرحي التحفة واللامية لتو

ويكون

(وزواله) قول ز من أفراد ثلاثة الخ صوابه أربعة وقول ز قبل (١٧٥) القيام به الخ وكذا بعده وقيل الحكم برده

عند ابن القاسم خلافا لأشهب انظر  
الاصل (أو بالموت الخ) قول ز  
على هذا التأويل صوابه على هذا  
القول وقول مب والثالث  
رواية ابن الخ وهو رواية أشهب كافي  
ابن يونس وقد نقله ق أيضا وقول  
ز ويبحث فيه ابن عبد السلام الخ  
قد فرق ابن رشد بان للزوجة حقا  
بخلاف الامة أه وأيضا تعلق  
قلب الزوجة بزوجها أقوى بكثير  
للموتة والرحمة اللتين بينهما كما  
في كتاب الله تعالى (وما يدل الخ)  
قلت قول ز لان الغلة للمشتري  
الخ فيه أنها انما تكون له ان  
حصلت قبل الاطلاع أو في زمن  
الخصام ولم تنقص وكان له بعد  
الاطلاع استعمال الدابة والعبد ليس  
له اكرأوها فان فعل عدرا فقول  
مب يجاب عنه بان الغلة انما  
تكون للمشتري اذ لم تنقص الخ  
أي وقد حصلت في زمن الخصام  
ويمكن الفرق بين المشتري هنا  
وبين البائع والخيار له وان اشتركا  
في أن الضمان منه ما والخراج  
بالضمان بأن المشتري هنا  
تعلق حق غيره وهو البائع بالمبيع  
فلذا كان تصرفه قبل القيام مطلقا  
أو في زمن الخصام وهو ما ينقص  
دليلا على رضاه بخلاف البائع  
المدكور وسو مح هنا فاما كان زمن  
الخصام وهو لا ينقص رعايا الخراج  
بالضمان ولانه لا تصرف فتأمل  
وبه يجاب عن استشكل هوني

ويكون بالخيار بين أن يتسلك بالمبيع على البراءة من العيوب أو برده وقيل لا يقال له في  
العيوب أه محل الحاجة منه بل نظمه وقول مب عن ابن يونس هذا أحسن من قول  
ابن حبيب الخ الذي في ابن عرفة هو مانصه الباجي فلا بن حبيب عن أصبغ هو على البراءة  
أه محل الحاجة منه بل نظمه فنسبه لرواية ابن حبيب عن أصبغ لا لقوله وهو كذلك في  
المتن ويمكن أن يكون ابن حبيب قاله ورواه وتبع في الشامل ما لابن يونس ونصه  
وللمشتري الردان ظن البائع غيرهما خلافا لابن حبيب أه منه بل نظمه وبهذا كله تعلم  
صحة ما قلناه من رجحان ما جل عليه ق ومن وافقه كلام المصنف والله أعلم (ولم يجبه له)  
قول ز لفر من أفراد ثلاثة قال نو صوابه أربعة أه منه وهو ظاهر (وزواله) قول  
ز أو قبله قبل القيام به الخ قال نو مثله بعد القيام وقيل الحكم برده عند ابن القاسم  
وقال أشهب له الرد أه ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة وزاد مانصه قال النعمي  
والاول أصوب أه منه بل نظمه ومانسبه للنعمي هو كذلك في باب من اشترى  
معبا فذهب قبل القيام به أو بعد القيام وقيل الحكم مانصه ومن اشترى عبدا أو أمة  
بها عيب فذهب قبل أن يقوم به لم يكن له الراد واختلاف اذا علم ثم ذهب هل رده فقال ابن  
القاسم لارادته وقال أشهب له أن رده والاول أصوب أه منه بل نظمه وقد اقتصر ابن  
يونس على قول أشهب ونصه قال أشهب والدين على العبدان سقط أو قضى قبل علم  
المبتاع بالدين فلا ردة بذلك واذا علم قبل أن يسقط فله الرده وان أسقطه بعد علمه لانه عيب  
قد اطاع عليه أه منه بل نظمه ونقل ابن عرفة كلام ابن يونس مختصرا وزاد عقبه  
مانصه ولم يحك غيره وزاد النعمي قال ابن القاسم لارادته وهو أصوب أه منه بل نظمه  
(أو بالموت الخ) قول ز على هذا التأويل صوابه على هذا القول وقول مب والثالث  
رواية ابن القاسم الخ وهو رواية أشهب كافي ابن يونس وقد نقله ق أيضا وقول ز  
ويبحث فيه ابن عبد السلام بجرى ان علة تعلق القلب فيه سلم هذا البحث مع أن ابن رشد قد  
فرق بينهما فانه قال بعد ذكره كلام التوسني مانصه ولعمري ان بينهما ما فرقا للزوجة  
حق في الوط بخلاف الامة أه قلت ولان تعلق قلب الزوجة بزوجها أقوى بكثير للموتة  
التي جعل الله بينهما ما والرحمة المصريح بها في كتاب الله العزيز وباجتماع هذين الامرين  
يسقط بحث ابن عبد السلام فتأمل (وما يدل على الرضا) قول مب يجاب عنه بان  
الغلة انما تكون للمشتري الخ في هذا الجواب عندي اشكال أما ولا فانهم قالوا في بيع  
الخمار ان اجارة البائع واسلامه للصنعة والخيار له لا يكون ردا وعلوه بان الغلة له ولم  
يفرقوا هنالك بين ما ينقصه الاستعمال وما لا فالقياس أن المشتري هنا كذلك لا اشترا كهما  
في أن الضمان منهما ما والخراج بالضمان فاما أن نعم فيهما واما أن يخص فيهما ولم يظهر  
للتفرق بينهما عندي وجهه وأما ثانيا فان هذا الجواب يقتضي أن سكنى الدار ونحوها اذا  
وقع بعد الاطلاع وقبل القيام لا يعد رضا وليس كذلك ويقوى هذا الاشكال كلام  
النعمي فانه ذكر قول ابن حبيب ان له غلة الامة والعبد والدابة زمن الخصومة وقال

الجواب من المذكور نعم قال ابن حبيب للمشتري غلة الرقيق والدابة زمن الخصام واقصر عليه في المفيد وجهه لمن  
روايته عن الامام وزكر من كلام غيره ما يؤيده النعمي

مانصه وهو أحسن لأن له الخراج بالضمن فعليه الثقة فلا يلزم بالانفاق ويمنع من  
 الاتفاق ومن الخراج اه منه بلفظه وقد اقتصر في المشيد على ما لابن حبيب وجعله  
 من روايته عن الامام وقوله لم يحك فيه خلافاً بل ذكر من كلام غيره ما يؤيد فأنظره والله  
 أعلم (كسكى الدار) قول ز كصوف الخ هذا على ما للغمي وسلم ابن عرفة وهو  
 خلاف ما لابن رشد واستظهره ح أنظره بعد هذا عند قوله ووصفتم وقول ز  
 واغتسال حائط غير زمته ظاهره وان لم يطل سكونه واغتالها بعد ز هوها وليس كذلك  
 انظر ح عند قوله بعد وعمره ابرت وتأمل مائة عن الغمي (لا كسافر اضطر لها) قول  
 ز بل ولو بغير اضطرار على المعتمد سلمه ب سكونه عنه وصرح مب بذلك فقال  
 صحيح اذهنا هو قول ابن القاسم وروايته عن مالك الخ وما عازل رواية ابن القاسم وقوله  
 موافق لما عازلها أبو علي لكن أبو علي سلم أن ما لا مئصف هو الرابع وجوز أن يكون قول  
 ابن نافع تقييد لها. ونصه والرواية يمكن أن يكون كلام ابن نافع قيد الها وغير يخالف  
 لها وان رأيت ابن رشد جعله قولاً ثم قال بعد كلام مانصه فتوصل من هذا كله  
 ان الاضطراب في كلام المتن المراد به حصوله بالفعل وغيره لا عبرة به والاعتراض عليه خطأ  
 وان اتفق على هذا الخطا غير واحد من شراحه ومحشيه اه محل الحاجة منه بلفظه  
 قلت ومافاله من أن الرابع مافي المتن صواب خلافاً لتصويب مب وتصححه ماقاله ز  
 وأما ماقاله هو مب من أن قول ابن القاسم وروايته في غير الضرورة ففيه نظر لكن  
 أبو علي جوز أن يكون قول ابن نافع تفسير لها فالذلك عليه أخف بل الخلاف بين قول  
 ابن القاسم وروايته وبين مقابله محله مع الضرورة هذا الذي يدل عليه كلام أهل المذهب  
 قال ابن الجلاب في تفريره مانصه ومن اشترى دابة معينة ثم ظهر على عيبها في سفر  
 فركبها بعد علمه بعيبها وهو مضطر الى ركوبها ففيها روايتان احدهما أن له ردها والاخرى  
 انه ليس له ردها وقد لزمه ركوبها عيبها اه منه بلفظه وقال القاضي عبد الوهاب في  
 معونه مانصه وان تصرف مضطراً مثل أن يشتري دابة معينة ولم يظهر على عيبها الا  
 بعد أن سافر بها فلما علم عيبها لم يرض به وأراد ردها ولم يجد بدا من ركوبها أو حل متاعه  
 علمه ففعل ذلك مضطراً ففيها روايتان احدهما أن ذلك مسقط لرده والاخرى انه  
 لا يسقط اه محل الحاجة منه نقله أبو علي وقال عقبه مانصه وهذا نص من  
 هذا الامام وكفى به حجة اه منه بلفظه ونحوه في التلقين وقال أبو عمرو في كافيه  
 مانصه ومن اشترى دابة معينة ثم ظهر على عيبها في سفر فركبها مضطراً الى ركوبها  
 ففيها ثلاث قولان أحدهما أن له ردها والاخر انه ليس له ردها وقد لزمه عيبها ركوبه  
 لها بعد علمه بعيبها اه بلفظه نقله أبو علي وقال ابن يونس مانصه واختلف قول مالك  
 في الدابة يتاعها ثم يسافر بها ثم يجد عيباً في سفره فروى أشهب عنه أنه ان حل عليها  
 بعد علمه بالعيب لزمته وقاله أشهب وابن عبد الحكم وروى عنه ابن القاسم ان له ردها  
 وليس عليه في ركوبها شيء بعد علمه ولا عليه أن يكرى غيرها ويسوقها وليركب فان  
 وصلت بها لردّها وان عجزت ردها وما تقصها أو يجسبها أو يأخذ قيمة العيب اذا نقصت

وهو أحسن لأن له الخراج بالضمن  
 فعليه الثقة فلا يلزم بالانفاق ويمنع  
 من الاتفاق ومن الخراج اه  
 وقول ز ووصف الخ هو جار على  
 ما للغمي وسلم ابن عرفة وهو خلاف  
 ما لابن رشد واستظهره ح أنظره  
 عند قوله الاتي ووصفتم وقول  
 ز واغتسال حائط الخ ظاهره وان  
 لم يطل سكونه واغتالها بعد ز هوها  
 وليس كذلك انظر ح عند قوله  
 الاتي وعمره ابرت وتأمل مائة  
 عن الغمي (لا كسافر الخ) قول  
 مب صحيح اذهنا هو قول ابن القاسم  
 ما للمئصف هو الرابع وهو الصواب  
 اذ قول ابن القاسم وروايته ومقابله  
 انما محلهما الضرورة كما يدل عليه  
 كلام أهل المذهب انظر الاصل  
 (فان غاب الخ) قلت صوابه فان  
 غاب بآئنه فله أن يعلم القاضي  
 فتلوم الخ أي غاب حقيقة وحكما  
 بان لا وكيل له قربت الغيبة أو بعدت  
 وله عدم القيام حتى يقدم البائع  
 وأما الاشهاد فلاثرة أصلاً كما في  
 ز ومب تأمله

وقال به ابن القاسم وأصبغ محمد بن بونس فوجه روايته أشبه أنه تصرف بعد علمه بعينها فهو كالحاضر ولا يسقط حتى غيره اضطرابه إليها لأنه إنما تصرف لحظ نفسه ووجه روايته ابن القاسم أن المضطر في حكم المكره ولو تصرف مكره لم يسقط خياره فكذلك الاضطراب ألا ترى أنه يحمل له كل مال غيره إذا اضطراب إليه وخاف على نفسه الموت في هذا جرى محمد بن بونس وبه أقول وبه أخذ ابن حبيب اه منه بلفظه وقال في الجواهر ما نصه قالما اختلاف الرواية في تصرف المضطر فان ابن القاسم روى ان المسافر اذا طلع على عيب بالدابة فركبها الى أن قدم بها على صاحبها فان ذلك لا يسقط حقه في الرد قال وليس عليه أن يقودها ولا يركب غيرها وروى أشهب ان ذلك رضاه منه وسبب الخلاف هل يعد كالمكره أم لا اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب ما نصه وتصرف المضطر المسافر على الدابة ليس برضا خلافا لأشهب اه منه بلفظه وقال في الارشاد ما نصه وتصرفه مختارا بعد علمه كرضاه به وفي بقائه مضطرا روايتان اه منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه وتصرف المضطر في لغوه اختلاف مع ابن القاسم من اتباع دابة قسافر عليها فوجه حديثها عيبا لركوبه أو لا شيء عليه فيه ورد بها بعينها ان ردها بالهال ابن رشد ان القاسم يجيز له ركوبه إلا أن يكون قريبا لا موتة عليه في رجوعه ويستحب له أن يشهد أن ركوبه ليس رضا فان لم يشهد فلا شيء عليه وهو ظاهر قول مالك في هذا السماع وقال ابن كثة يشهد على الغائب ولا يركبها في رده إلا أن يكون بين قريتين فيبلغ عليها الى القرية فيشهد وقال ابن نافع لا يركبها ولا يحمل عليها شيئا إلا أن لا يجد من ذلك بدا فليشهد على ذلك ويركب ويحمل الى الموضع الذي لا يجوز أن يركبها فيه يعني حتى يجد حكايا بينه تشهد له بذلك الموضع بما هو جبردها ثم قال فالأقوال أربعة اه محل الحاجة منه بلفظه فأنت ترى هؤلاء الأئمة المحققين الحفاظ المتقين كلهم قد صرحوا بأن محل الخلاف هو الضرورة ولا دليل لمب ولا لاى على في كلام ابن رشد على أن قول ابن القاسم وروايته عنده في غير الاضطراب واستدلوا بها على ذلك بأنه جعله مقابلا لابن نافع فيه فظهر لان الخلاف بينهما حاصل على ما أفاده كلام الأئمة لان ابن نافع وجب عليه الشهادتان والقاسم يستحبهما فقط وابن القاسم يجوز له الركوب أو الحمل عليها ان اضطراب الى ذلك وان تأتى له غيرهما بالركاء كما تقدم التصريح به في كلام ابن بونس والجواهر وظاهر كلام ابن نافع انه لا يركبها ان قدر على كراء غيرها كما يدل عليه ما تقدم من نقل ابن عرفة عن ابن رشد عنه ونحوه لنصح عن ابن رشد عنه ولهذا جعل ابن عرفة موضوع الأقوال الأربعة تصرف المضطر وسلم في ضج جعل ابن الحاجب موضوع اختلاف الروايتين تصرف المضطر وتمم ما في المسئلة من الأقوال بذكر كلام ابن رشد فقال ما نصه وقوله ليس برضا لأنه كالمكره وقد نقل في البيان عن ابن كثة اذا وجد العيب بالدابة في سفر فليشهد عليه ويردها ولا يركبها في ردها إلا أن يكون بين قريتين فيبلغ عليها الى القرية فيشهد عن ابن نافع أنه لا يركبها ولا يحمل عليها شيئا إلا أن لا يجد من ركوبها أو الحمل عليها بدا في السفر فليشهد على ذلك ويركب أو يحمل الى الموضع الذي لا يجوز أن يركبها فيه حتى يجد حكايا

وفيها أيضا الخ (قوب فاسقط في هاتين المسئلتين الخ يعني مستثنى غيبة السيد وغيبة الزوج وقد يفرق بينهما وبين مسئلة العيب بان الرد بالعيب حق لا دى وفي المسئلتين الحق لله تعالى وهو أكد ولذلك يقدم عند التعارض وأيضا فان احتمال اسلام الكافر نادر بخلاف احتمال تبرئ السانع من العيب الخصوص ويحتمل أيضا أن المشتري علم به حين الشراء فلذا احتيط بالتلوم للغائب لأنه أدرى بحججه وأيضا فقد يدعى اذا قدم أن المشتري حصل منه ما منه من الرد كالركوب مثلا وأيضا ففسد زول العيب زمن التلوم أو يحصل رضا المشتري به بخلاف المسئلتين في هذا والذي قبله فتأمل والله أعلم (ان لم يحلف عليه ما) قول مب أى لا بد من اثبات صحة ملك البائع الخ لا يظهر له وجه الا اذا لم يوجد للغائب ما بوذى منه الثمن للمشتري وتوقف أدائه على بيع هذا المبيع لكن هذا متأخر عن الحكم بالفسخ الذي جعلوا هذا من شروطه وقول ز زاد الموقوف ويحلف أيضا أنه لم يتبرأ هذا ليس بزان على المصنف وقول مب وبه يرتفع الاشكال انما يرتفع لو كان موضوع كلامهم حالة القوات فقط لا حيث أطلقوا اذلا وجه حلقة مع عدم القوات لأنه قادر على الفسخ للعيب في الصحيح وله وللفساد في الفساد والله أعلم \* (فرع) في أجوبة ابن رشد أن أبا الفضل عياض أسأله عن رجل قام على آخر عيب في سلعة

وبينة تنهله بذلك الموضوع بما يستوجب ردّها قال فاعرف انها ثلاثة أقوال وعلى هذا فيحصل بقول أشهب أربعة أقوال ١ منه بلفظه وتأمل ذلك كما أدنى تأمل مع الانصاف بظهور لك صحة ما قلناه والعلم كالله (وفيها أيضا في التلوم) قول مب عن ابن سهل فاسقط في هاتين المسئلتين التلوم الخ مراد بالمسئلتين مسئلة العبد يسلم وسيدة الكافر غائب ومسئلة الزوجة تسلم وزوجها الكافر غائب قل قد يقال لا معارضة بين هاتين المسئلتين ومسئلة العيب ولا يلزم الامام ولا ابن القاسم رضى الله عنهم ما أثاره زوجهما من التناقض لظهور الفارق من وجوه أحدها أن الرد بالعيب حق أدى ويبع المسلم المملوك لا ككافر وفتح نكاح المسلمة تحت الكافر كل منهما حق لله والثاني أكد ولذلك يقدم على الاول عند التعارض فأنها أن احتمال اسلام الكافر الذي أسلم عبده أو زوجته نادر بدليل المشاهدة واحتمال تبرئ البائع من هذا العيب بخصوصه ليس كذلك وعلى احتمال أن لا يكون تبرأ منه فيحتمل أن يكون هذا المشتري علم بذلك العيب حين الشراء ويحتمل أن يكون حصل الامر ان معاهدة ثلاثة احتمالات توجب عدم الرد بالعيب على الغائب فاحتيط له بالتلوم لأنه أدرى بحججه من غيره ثالثها أنه على تسليم نفي تلك الاحتمالات فقد يدعى البائع اذا قدم أن يكون وقع من المشتري ما يمنعه من الرد كالركوب مثلا وذلك مقفود في المسئلتين رابعها أن في التلوم للغائب وانظاره في مسئلة العيب فائدة وهي أن قدومه غنذا الاجل ان وقع أو عدم قدومه لا يحتم القضاء عليه بالرد لاحتمال زوال العيب زمان التلوم أو رضا المشتري به اذ ذلك وكلاهما مانع من الحكم عليه بالرد بخلاف المسئلتين فتأمل به انصاف والله أعلم (ان لم يحلف عليه ما) قول مب أى لا بد من اثبات صحة ملك البائع انظر ما وجهه فان كان الاجل أن الغائب لم يوجده مال بوذى منه الثمن للمشتري وتوقف أدائه على بيع هذا المبيع فواضح لكنه بعيد من كلامهم لان البيع للثمن متأخر عن الحكم بالفسخ وهم جعلوا هذا من الشروط التي يتوقف عليها الحكم وان كان لغير ذلك فلم يظهر لي وجهه فان قيل وجهه احتمال أن يكون باعته مائة عن غيره فلا عهدة عليه قلت انما تسقط عنه العهدة اذا علم المشتري أنه نائب عن غيره حين الشراء وهذا الاحتمال يكتفي بدفعه بين المشتري انه ما علم بذلك حين الشراء فتأمل وقول ز زاد الموقوف ويحلف أيضا انه لم يتبرأ الخ هذا ليس بزان على المصنف فالصواب حذفه والاقتصار على ما بعده فتأمل وقول مب وبه يرتفع الاشكال انما يرتفع الاشكال بما نقله عن ابن عرفه لو كان قولهم يحلف على صحة الشراء مقيد بقوات المبيع وهم قد أطلقوا فالاشكال حاصل اذلا وجه حلقة مع عدم القوات لأنه قادر على الفسخ على احتمال صحة لاجل العيب وعلى احتمال فساد الفساد والعيب معا فتأمل \* (فرع) اذا لم يتم المشتري بالعيب حتى قدم البائع فانكر أن تكون السلعة له والبيع من أصله أو كان المقوم عليه حاضرا أو أنكر ذلك ففي أجوبة ابن رشد أن أبا الفضل عياض أسأله عما إذا كان له رجل قام على آخر عيب في سلعة

فانكر المدعى عليه السلعة وأنه ما باعها منه هل يقدم اثبات العيب قبل (١٧٩) المين على انكار البيع مخافة أن لا يكون

بها عيب فتذهب عين الرجل باطلا  
أو تقدم المين وأنه أجابه بأن من  
حق القائم بالعيب أن يحلف المقوم  
عليه على انكار البيع قبل أن يثبت  
العيب اذ لا يلزمه أن يعنى في اثبات  
العيب حتى تقرره العهدة على  
البائع ألا ترى أنه أن يحلفه على  
انكار البيع وان لم يدع أن السلعة  
عيبا بالمحشى من طرق الاستحقاق  
عليها فان حلف انه ما باع منه  
السلعة لزمه اثبات البيع ان كانت  
له بينة لم يعلم بها واثبات العيب  
وان نكل عن المين حلف هو  
واستحق العهدة عليه ولزمه أن  
يثبت العيب لا غير وبالله التوفيق  
لاشريك له اه ونقله الواوغي  
وكذا ابن سلون مختصرا ونقله أيضا  
في فوازل المعاضات والبيع من  
المعيار مختصرا اختصارا مختلا نظره  
(وردان لم يتغير) قول ز رجع  
لمذهب الحاكم الخ ليس في ح هذا  
التفصيل الاخير انظره (كعوده له)  
قول ز غير عالم الخ قيد في قوله  
بعد خروجه من ملكه لافي كلام  
المصنف (كبيع الخ) قول ز  
عن أشهب وبين رده على بائعه الخ  
أى اذا اطلع على العيب بعد الشراء  
منه كفى ابن عرفة عنه انظر طفي  
وقول ز فان عادله بعضه الخ  
مثله في عجم ومثل ذلك ما اذا باع  
النصف قبل أن يطلع على العيب  
انظر الاصل (فان باعه الخ) قول  
مب وقال ابن المواز الخ بعد ذكر  
ز وهو كذلك الخ كلام ح يدل

فانكر المدعى عليه السلعة وأنه ما باعها منه هل يقدم اثبات العيب قبل المين على انكار  
البيع مخافة أن لا يكون بها عيب فتذهب عين الرجل باطلا أو تقدم المين على انكار  
البيع جوابا تصفحت أعزك الله بطاعته وولاء بكرامته سؤالك هذا ووقت عليه  
والذى أراه في هذا أن من حق القائم بالعيب أن يحلف المقوم عليه على انكار البيع قبل  
أن يثبت العيب اذ لا يلزمه أن يعنى في اثبات العيب حتى تقرره العهدة على البائع ألا ترى  
أن له أن يحلفه على انكار البيع وان لم يدع أن السلعة عيبا بالمحشى من طرق الاستحقاق  
عليها فان حلف أنه ما باع منه السلعة لزمه اثبات البيع ان كانت له بينة لم يعلم بها واثبات  
العيب وان نكل عن المين حلف هو واستحق العهدة عليه ولزمه أن يثبت العيب لا غير  
وبالله التوفيق لا شريك له اه منها بالمقظها ونقله الواوغي ونقله ابن سلون مختصرا  
(تنبيه) نقل في فوازل المعاضات والبيع من المعيار كلام ابن رشد هذا مختصرا  
اختصارا مختلا وكنت استشكلته فلما ووقت عليه في أصله ارتفع الاشكال والحمد لله على  
كل حال (وردان لم يتغير) قول ز ورجع لمذهب الحاكم الخ ليس في ح هذا التفصيل  
الاخير انظره (كعوده له) قول ز غير عالم بالعيب قيد في قوله بعد خروجه من ملكه لافي  
قول المصنف كعوده له فتأمل (كبيع أو هبة الخ) قول ز عن أشهب وبين رده على بائعه  
الثاني ظاهرا أن أشهب يقول برده على الثاني مع علمه بالعيب حين شرائه منه وليس كذلك  
اغتفاله أشهب فيما اذا اطلع عليه بعد الشراء كفى ابن عرفة وقد قيل كلامه طفي  
فانظره وقول ز فان عادله بعضه كعبد باعه ثم اشترى نصفه خبير البائع الاول بين قبول  
النصف المذكور وبين دفع قيمة ما ينوبه من ارش العيب كذا في عجم وهى عبارة قلقة  
ومثل هذه في المعنى اذا باع النصف قبل أن يطلع على العيب فانه يجزى في النصف الباقي  
ييده ما جرى في النصف الراجع له في مسئلة ز وفي ابن عرفة ما نصه وفيها من اطلع على  
عيب بعبد بعد بيعه نصفه خيرا أنه في قبول نصفه برده نصف عنه ودر نصف قيمة عيبه ومثله  
في سماع عيسى فخرج ابن رشد فيه ما في سماعه فيمن تصدق نصف عبد ابتاعه ثم ظهر  
على عيبه قال ما تصدق به رده نصف قيمة العيب وما بقي بيد المشتري لازوم رجوعه بمنايه  
من قيمة العيب وتخير في الرضا به ورده وأخذ منابه من الثمن ثالثا يتخير البائع في رد منابه  
من الثمن باخذ رده منابه من العيب اه منه بلنظرة والظاهر جريان هذا الخلاف في  
مسئلة ز والله أعلم (فان باعه لاجنبى مطلقا) قول مب وقال ابن المواز الا أن يكون  
التقص من أجل العيب الخ يقتصر على نسبة هذا لان المواز في ح بعد ذكره نحو هذا  
ما نصه وعزاه عبد الحق لابن القاسم في الموازية للمجد اه منه بلنظرة (فله أخذ القديم  
ورده الخ) قول ز وأشعر كلامه أن التخير المذكور قبل التقويم وهو كذلك الخ كلامه  
يدل على أن هذا هو المعتقد وهو الذي يدل عليه كلام ح فقول مب وفي المبسط قال  
بعض القرويين اغتايخ المبتاع بعد التقويم الخ يوهم أن ما لبعض القرويين هو المعتقد

ح نحوه وقال وعزاه عبد الحق لابن القاسم في الموازية للمجد اه (وتفسير المبيع الخ) قول ز وهو كذلك الخ كلام ح يدل  
أيضا على أن هذا هو المعتقد

ونحوه لابي على قائلا مالبعض  
 القرويين مخالف لظاهر المدونة  
 وغيرهما من نصوص المذهب اه  
 وجرم في المقصد المجود بتقديم  
 التقويم وفي المعيار عن ابن لبابة أن  
 ادخال المشتري الجلود في الماء قبل  
 اطلاعه على عيب فيها ليس بعيب  
 ولا يجانعه من ردها انظر الاصل  
 (يوم ضمنه الخ) قول مب شاهدنا  
 لما عند ز الخ انما شهد له في  
 خصوص الفاسد الذي يعنى بالقيمة  
 وأما الذي يعنى بالثمن فليس في كلام  
 ابن عرفة ولا غيره تعرض له أصلا  
 والظاهر انه ~~ك~~ الصحيح ابتداء  
 \* (تمة) \* اذا فسخ البيع قبل  
 الفوات ولم يوجد ما يرد منه الثمن  
 للمشتري بيع المعيب ودفع له ثمنه  
 فان فضل منه شيء وقف على يدا من  
 حتى يقدم صاحبه وان مضى  
 بالقوات ولزم فيه القيمة وكان فيها  
 فضل لم يوقف وفوق ابن أبي زمنين  
 وابن يونس بأنه اذا لم يفت يباع ليرد  
 الثمن للمبتاع ثم النظر للحاكم في  
 ايقاف الفضلة عند من أراد لانه  
 مال ناض واذا فاق لم يبيع وانما لزم  
 المبتاع قيمته فان كان فيها افضل فهي  
 كدين للغائب على المبتاع وليس  
 للحاكم تقاضى ديون الغائب الآن  
 يكون من مقود اه (وله ان زاد الخ)  
 قول مب من صبح مغصب  
 لربه أخذ بمجانا الخ مخالف لما ذكره  
 أخيرا عن ضيغ ومافي ضيغ  
 هو الصواب اذ هو المشهور ومذهب  
 المدونة وعليه جرى المصنف في باب  
 الغصب انظر الاصل

مع أن أبا علي قال مائنه وما قاله بعض القرويين مخالف لظاهر المدونة وغيرهما من  
 نصوص المذهب والله أعلم اه وقال بعد مائنه قال ابن حجر ز الصواب تأخير ذلك عن  
 تخيير المشتري في التماسك والرجوع بقيمة العيب اه منه بلفظه اه منه بلفظه لكن  
 صاحب المقصد المجود جزم بتقديم التقويم وساقه كانه المذهب ونصه ولا يخفى حتى يقوم  
 العبد يوم الصفقة صحيحا بلا عيب ثم يقوم بالعيب القديم ثم يقوم بالنائب بالعيب الحادث  
 فحينئذ يصح التخيير لبيان ما يقع عليه الخيار اه منه بلفظه \* (مسئلة) \* في نوازل  
 المعامرات والبيع من المعيار مائنه وسئل ابن لبابة عن الرجل يتاع جلودا فيدخلها  
 الماء فيظهر على عيب فيها كان عند البائع دلس له به ولم يدلس هل ادخالها الماء فوت أم لا  
 فاجاب ليس ادخالها الماء فوت ولا عيبا وله القيام بالعيب والرد به اه منه بلفظه (يوم  
 ضمنه المشتري) قول مب ثم رأيت في كلام ابن عرفة ما يوافق ما لز الخ الذي قدمه  
 عن ابن عرفة انما يوافق ما لز في الفاسد الذي يعنى بالقيمة وأما الذي يعنى بالثمن فليس  
 في كلام ابن عرفة ما يوافق ما قاله ز فيه اذ لم يتعرض له ابن عرفة أصلا وكذا في المدونة  
 وابن يونس واللعنمى وكل من وقف عليه انما فرضوا الكلام في الفاسد الذي يعنى بالقيمة  
 وأما الذي يعنى بالثمن فالظاهر انه كالحجج ابتداء وما قاله ز ليات له بشاهد من كلام  
 للناس ولا يجري على القواعد ولا يساعد القياس والله أعلم \* (تمة) \* اذا فسخ البيع  
 قبل الفوات وكان المشتري قد نقد الثمن ولم يوجد ما يرد منه الثمن يبيع المعيب ودفع منه  
 الثمن فان فضل فضله وقفت على يدا من حتى يقدم صاحبها وان مضى بالقوات ولزم  
 فيه القيمة وكان فيها افضل لم يوقف واستشكل ذلك وأوجب بأحويه أسهها عندى ما لا ين  
 أى زمنين وابن يونس ونصه محمد بن يونس انظر لم يوقف الفضل في فوات العبد كما وقفه  
 اذ لم يفت وباعه فالجواب عن ذلك أنه اذا لم يفت في البيع الفاسد العبد يباع للمبتاع  
 ليقضى منه ثمنه ثم النظر للحاكم في الفضلة في أن يوقفها يدين أم حب المبتاع قيمته فان كان فيها  
 مال ناض وفي فوات العبد لم يبيع فيبقى من ثمنه فضل وانما ألزم المبتاع قيمته فان كان فيها  
 فضل فهي كدين للغائب على المبتاع وليس للحاكم تقاضى ديون الغائب الآن يكون  
 من مقود ونحو هذا لابن أبي زمنين الآن في هذا زيادة تفسير اه منه بلفظه (وله ان زاد  
 بك صبح ان برد) قول مب عن ابن عرفة عن أبي عمران من صبح مغصب لربه أخذ به  
 مجانا الخ مخالف لما ذكره أخرا عن ضيغ ولم ينبه على معارضتها ولا على الراجح منهما  
 وما كان ينبغي له ذلك ومافي ضيغ هو مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج المصنف  
 في باب الغصب ونقل ق هناك كلام المدونة وقد عزاه لها ابن عرفة نفسه في باب الغصب  
 وذكر مافي المسئلة من الاقوال وصرح ابن ناجي في شرحها بان مذهبها هو المشهور ونصه  
 قوله ومن غصب فوا فصبغه الخ ما ذكره هو المشهور وأحد الاقوال السبعة وقال أشهب  
 له أخذ الثوب ولا شيء عليه في صبغه اه محل الحاجة منه بلفظه انظر ان شئت فقد  
 ذكر بقية الاقوال وقد نظمت ما ذكره عن ابن عرفة مع التنبية على مخالفتها مافي ضيغ  
 وان مافي هو الصواب وتقلت



خمس مسائل بها لتشركن \* بالصبيح اجمالا وتفضيلا خذ  
فالعيب والريح بزائد علم \* وفلس بقيمة الصبيح حكم  
كذلك الاستحقاق عندهم جمع \* وعامل القيراض بالذي دفع  
وفي ثلاث لا تشركك واسمع \* في غاصب وصاحب وياتع  
قد أخطأ وخير في الآخرين \* في الدفع والالزام قل للمالكين  
جمع ذا المحصل ابن عرفه \* عن أبي عمران سمان عرفه  
وسو غاصبا بمن بعدد على \* مفاد توضيح وقلة اقبلا

وقولي أبو عمران بغير ما معر بالماحركة على حد بابها اقتدى عدى البيت والله أعلم (يوم  
البيع على الاظهر) قول مب اذ ح لم يقله فيه نظر بل قد قاله لكن عند قوله  
قبل وتغير المبيع الخ قائلا بالاخلاف وقال صرح بنى الخلاف فيه في المقدمات  
وذكر المسئلة في أثناء كتاب العيوب من المدونة وعزاها للباجي في المتن لعيسى بن دينار  
اه منه بلفظه (وجبره الحادث) قول مب بل المنصوص كافي عن ابن يونس  
قيل هذا أنه ان تماسك فله ارش القديم أشار به الى ما ذكره ق عند قوله وله ان زاد  
بكعب الخ وما نقله ق عن ابن يونس هو كذلك فيه ذكره في ترجمته اتباعا لما أو  
غيرها فقطعها وأصغها الخ ونصه وقال بعض الناس اذ الشرى ثوبا فقطعه وخاطه ثم  
وجده عيبا انه يقال ما قيمته يوم وقعت الصفقة بغير عيب فيقال مائة ثم يقال وكم قيمته  
حينئذ معيبا فيعلم ما نقصه العيب فيقال ثمانون ثم يقال وكم قيمته ذلك اليوم معيبا بخيط  
فان لم ينقص من ثمنه شيء فان شاء رده ولا شيء عليه وأحسبه وأخذ قيمة العيب وهو خمس  
الدين اه منه بلفظه وبه جزم الغمعي أيضا قاته قال فيما اذا جبرت الخياطه القطع  
وساوة أو زادت ما نقصه وان خاطه وأحب ان يمسكه اتفق الجواب في المدلس وغير  
المدلس أن له ان يرجع بالعيب اه منه بلفظه وقال ابن عرفه ما نقصه عبد الحق عن  
أصبيغ لو قال بانه أسقط نقص القطع وأغرم أجره خياطته ليسقط حق مبتاعه في حبه  
والرجوع بقيمة العيب لم يكن له ذلك اذ لاحق له في أخذ صنفته كرها اه منه بلفظه  
فأنت ترى هؤلاء الأئمة أقصر واعلى انه اذا أمسك رجوع بقيمة العيب ولم يذكروا فيه  
خلافا فاعتراض مب هنا على ز صواب لكنه ناقض ذلك عند قوله فيما يأتي وجبر  
بالولدو يأتي ما في ذلك ان شاء الله وقول مب فدل أن التعويضات الاربع لابد منها كافي ابن  
الحاجب وهو الظاهر أغفل ما الخ قانه اختار ما لابن الحاجب ان شك في الزيادة هل  
جبرت أم لا ما لابن عبد السلام ان لم يشك في ذلك وقال شيخنا ج ما قاله ابن عبد السلام  
حين الآن قوله وان شك فيه مناقشة لأن الموضوع أنه أراد الرد والشك يرتفع بتقويمه  
بالعيب القديم ثم بالحادث مع الزيادة والقديم فان حصلت المساواة أو زادت قيمته ثانيا على  
قيمه أو لا فلا حاجة الى تقويمه سالما ولم يبق شك وان نقصت قيمته ثانيا عن قيمته أو لا فلا بد  
من تقويمه سالما حينئذ وليرد ما نقص كما قالوه فيما اذا حصل الحادث فقط من غير ان يزيد فيه  
شيأ وقد تقدم أنه يقوم ثلاث تقويمات وهذا واضح لا اشكال فيه وتحصل من هذا أنه يقوم

(يوم البيع الخ) قول مب اذ  
ح لم يقله الخ بل قاله عند قوله قبل  
وتغير المبيع الخ قائلا بالاخلاف  
انظره (وجبره الحادث) قول  
مب قيل هذا الخ يعني عند  
قوله وله ان زاد الخ وهو كذلك في ابن  
يونس وبه جزم الغمعي أيضا انظر  
الاصل وقول مب وهو الظاهر  
الخ اختار ح ما لابن الحاجب  
ان شك في الزيادة هل جبرت أم لا  
وما لابن عبد السلام ان لم يشك في  
ذلك وقال ج ما حاصله انه يقوم  
تقويمين بالعيب القديم ثم بالحادث  
مع الزيادة والقديم فان تساويا  
أوزادت قيمته حينئذ فلا يحتاج الى  
قيمه سالما أو لا فلا بد منها ليرد  
ما نقص كما هو واضح غاية اه وهو  
ظاهر والله أعلم

تقويم بين العيب القديم ثم بالحادث مع الزيادة والقديم فان تساوا بأوزادته قيمته بالزيادة  
والحادث على قيمته القديم وحده فلا يحتاج الى قيمته سالما والا فلا بد من تقويمه أيضا سالما  
وما ذكرنا في غاية الوضوح وهو الذي توقف عليه الحال والله أعلم اهـ من خطه رضى  
الله عنه لمخصا وما قاله ظاهر لمن تأمل وأصف والله أعلم (وفرق بين مدلس وغيره ان  
نقص قول مب هذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وابن الموزان تسلك فلاشيء له ان  
نقص لغیر صناعة الخ فيه نظر لان ز رتب ذلك على قوله كصغره مثلا بصغره  
مثله والصغ محل اتفاق فلا وجه لما ذكره ولا يلزم قوله عن أصبغ وابن الموزان نقص  
لغير صناعة الخ تأمل فان كان مب فهم دخول القطع تحت قول ز كصغره الخ  
وعليه رتب ما ذكره ففيه نظر من وجوه أحدها أنه لا مشابهة بين الصبغ والقطع حتى  
يدخل تحت الكاف وانما يدخل تحت الكاف ما أشبه الصبغ مما هو صنعة ثانيا  
أنه على تسليم ادخال القطع في كلام ز لا يمتد الى أن ما ذكره مرتب عليه لا على  
الصبغ المصر به فكان من حقه أن ينسب على دخول القطع في كلامه ثم يقول مثله  
وما ذكره في الصبغ من أنه ان تسلك أخذنا أرض القديم لا اشكال فيه وأما القطع  
فهو على مذهب ابن القاسم الخ ثالثا إن ادخال القطع هنا غير صواب فقد قال طي  
ان جعل المصنف هنا على القطع أيضا وجب التساقض في كلام المصنف لأنه يستلزم  
بعد على القطع المعتاد بحكم غير ما هنا فراجع ان شئت وهو كما قال رابعها انه جزم بمحل  
قول أصبغ وابن الموزان على الخلاف لما في المدونة وهو تابع في ذلك لما في ح عن  
المقدمات ونحوه للباي مع أن غير واحد حمل ذلك على الوفاق لما في المدونة قال ابن  
ناجي في شرحها ما نصه قوله وأما ان صبغ الثوب صبغاً يتقصه أو قطعه الخ هي من  
قول مالك ابن محرز من المذاكرين من حل المسئلة على قول أصبغ وابن الموزان جوابه  
انما وقع على الصبغ خاصة وأما القطع فأنما له أن يرد ولاشيء عليه أو يتمسك ولاقيام له  
بالعيب لانه قد ملك الرديع غير شيء فكان له لم يحدث عنده شيء وقال ابن مناس لعل المسئلة  
عنده في قطع يحتاج الى علم فأدى عليه ثمتنا كقطع الديباج وغيره مما يحتاج الى صناعة  
فيصير كالصبغ اهـ محل الحاجة منه بلنظرة وقال عياض ما نصه ذهب كثير من  
المأولين الى أن قوله هنا انما وقع في الصبغ خاصة وأما القطع فأنما له الرد ولاشيء عليه أو  
يتمسك ولاقيام له بالعيب لانه قد ملك الرديع غير شيء عليه فكان له لم يحدث عنده شيء  
وعلى هذا حل محمد وغيره قوله وهو المنصوص له في كتاب محمد وأصل أصبغ اهـ نقله  
طي وقال بعده ما نصه وهذا التأويل هو الذي عني المؤلف وابن الحاجب وابن شاس  
فترقوا بين الصبغ والقطع ومن لم يقف عليه اغتر بظاهره فاسوى بينهما وعظمي النقص  
فاورقه فيما سبق من التساقض اهـ منه بلنظرة \* (تنبيه) \* كلام مب صريح  
في أن ما في المدونة من قول ابن القاسم وهو تابع في ذلك لما في ح عن المقدمات وهو  
خلاف ما مر عن ابن ناجي من أنه من قول مالك وبه صرح ابن نونس عن المدونة ونصه  
قال مالك وأما ان صبغ الثوب صبغاً يتقصه أو قطعه والبائع مدلس فالبائع الرديلا

(وفرق بين مدلس وغيره الخ) قول  
مب هذا قول ابن القاسم الخ فيه  
نظر لان ز رتب ذلك على قوله  
كصغره الخ والصبغ محل اتفاق  
وانما يحمل الخلاف الذي ذكره  
القطع قلت انما ذكر ز الصبغ  
على وجه التمثيل للفعل الذي حمل  
عليه المصنف وهو يشمل القطع  
وهو محل القيود التي في ز وفيه  
كلام مب فتأمل له \* (تنبيه) \*  
جزم مب بمحل قول أصبغ وابن  
الموزان في مثله القطع على الخلاف  
لما في المدونة تبعاً لـ ح عن المقدمات  
ونحوه للباي وحل غير واحد ذلك  
على الوفاق وان جوابه في المدونة  
انما وقع على الصبغ خاصة أو على  
القطع أيضا لكن القطع الذي  
يحتاج الى علم فأدى عليه عن قطع  
الديباج وغيره مما يحتاج الى صناعة  
فيصير كالصبغ انظر طي وعزو  
مب ما في المدونة لابن القاسم  
تبع فيه ح عن المقدمات وهو  
خلاف ما لابن ناجي وابن نونس من  
أنهم من قول مالك والله أعلم انظر  
الاصل

غرم أو التماسك والرجوع بقيمة العيب اه منه بلفظه (ورد سمار جعلاً) قول ز  
والماخوذ من المدونة ان جعل السمار على البائع الخ لم يبين الموضع المأخوذ منه ذلك وفي  
ح انه اخذ من قولها وأخر كتاب العيوب واذا ردت السلعة بعيب رد السمار الجعل  
على البائع اه وقد سلم ابن عرفة وج اخذ من ذلك وتأمله ولأيد \* (مسئلة) \*  
في نوازل المعالوضات من المعيار مناصه وسئل عن دفع سلعة الى نخاس لبيعها له وله فيها  
اجارة مثل هؤلاء الذين يبيعون في السوق لرجاء ما يز يدون فينادى عليها فلم يجدها البيع  
فردها الى ربهما فباعها بالسوق بالذي أعطى له أو بأقل أو بأكثر فأجاب عليه اجارة النخاس  
ثابتة الآن يتباع ذلك اه منه بلفظه (وجبر بالولد) قول مب الذي لابن عاشر  
انه اذا تمسك اخذ ارض القديم واذا رد فلا شيء عليه وهذا هو الموافق لما سرفي قوله وجبر  
به الحادث الخ كلامه مصرح في أن الولد والصبيغ ونحوه سواء وهو مصرح في كلام ابن  
عاشر الذي أشار اليه ونفسه ثم اعلم أن لس المراد بغير الحادث هنا وفي زيادة كالصبيغ  
ان يصير الحادث في حكم التدم حتى ينتفي الخيار ولا يبقى للمشتري الا التماسك دون ارض  
أو الرد دون ارض بل المراد انه اذا رد لم يرد من يده ارض الحادث أو يرد ما فضل به النقص عن  
الحجر به كما صرح به في ضج واذا تمسك وجع بارش القديم اه منه بلفظه فقد سلم  
ما قاله ابن عاشر من مساواة الحجر بالولد للحجر بالصبيغ ونحوه وقد تقدم له في الصبيغ ونحوه  
أن المصوص انه اذا تمسك رجع بارش القديم معترضا على ز وذلك يوجب أن يكون  
الراجع بالولد كذلك مع ان حصل ما نقل عن ابن عرفة و غ في تكميله أن المصوص  
لمالك وابن القاسم وبه جزم التونسي وابن محرز والمأزى وهو معنى ما عند ابن يونس انه  
لا رجوع له بشي اذا تمسك في مسئلة الولد وهذا يوجب أن يكون الراجع في الصبيغ ما قاله  
ز لا ما قاله مب هنا ويوجب أيضا التناقص في كلام ابن يونس لخاتمة ما عزاله  
هناك لما عزاله هنا فحصل في كلامه مآثرى وانما نشأ له ذلك من تسليمه ما جزم به ابن عاشر  
من التسوية بين الصبيغ وشبهه وبين الولد وهو غير مسلم بل حكمهما مختلفا لحكم  
في الصبيغ وشبهه ما سبق لمب فيه حسيما بيناه هناك والحكم في الولد ما نقله مب  
هنا عن قدمنا ذكرهم ولذلك كرا الأئمة كل مسئلة منهما في موضع يحكم بخلاف لما ذكر  
به الاخرى في موضع آخر من غير تنبيه على التعارض بينهما ومن غير ذكر خلاف حتى  
بالخرج من الاخرى فقد تقدم نص ابن يونس في مسئلة الصبيغ وقال في ترجمته قام  
بعيب بعد ولادة أو تزويج أمة الخ مناصه قال ابن القاسم يعني في المدونة وان نقصها  
النكاح وقد ولدت وفي الولد ما يجبر به نقص النكاح فانه يجبر بذلك بالولد لا ترى أن مالكاً  
قال ربعاردها وولدها وقد زاد ذلك في غيرها فهذا من قوله يدل على انه أراد أنه يجبر به يريد  
وكذلك لو حدث بها عيب آخر فانه يجبر بالولد وذلك كالمقام فيها كزيادة بها أو صفة تزيد  
في غيرها وقد قال مالك الغناء لا يجبر به النقص وروى ابن القاسم عن مالك في كتاب  
الودية ان زادت قيمتها فله أن يجبر به نقص النكاح محمد بن يونس واذا جبر النقص بالغناء

(ورد سمار جعلاً) قول ز هذا  
والماخوذ من المدونة الخ يعني من  
قولها واذا ردت السلعة بعيب رد  
السمار الجعل على البائع اه وسلم  
الاخذ منه ابن عرفة و ح وتأمله  
\* (مسئلة) \* في المعيار أن النخاس اذا  
نادى على السلعة في السوق فلم يجد  
فيها يباع فردها ربهما فباعها بالسوق  
بالذي أعطى له أو بأقل أو بأكثر  
فان أجرته ثابتة على ربهما الآن  
يتباع ذلك اه (وجبر بالولد)  
أى في الأمة وغيرها من الحيوان  
وقول مب الذي لابن عاشر الخ  
الصواب أن الصبيغ وشبهه حكمه  
ما سبق لمب ولأن حكم الولد هو  
ما نقله هنا خلافاً لتسوية ابن عاشر  
بينهما أى لان الحادث لما جبر بالولد  
الذي ليس من كسبه صار كالعدم  
بخلاف نحو الصبيغ فانه من كسبه  
انظر الاصل

أو بالولد على قول ابن القاسم لم يكن له أن يتسلّم ويرجع بقيمة العيب لانه يصير كن لم يحدث  
 بها عنده عيب فأمان يتسلّم ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه ثم قال وانما أراد ابن القاسم أن  
 يجبر النقص بالولد اذا كانت فيه نسبة الولد كالنقص فأكثر فأمان كان أقل من النقص  
 فليقتضيه بما قابل ذلك من النقص وليدفع اليه بقيمة النقص اه منه بلفظه وتقدم  
 كلام الخمي في الصبغ وقال في مسئلة الولد مانصه واختلف بعد القول ان له أن يردّها  
 وان كانت ذات زوج اذا ولدت أو زادت في سمنها هل يجبر بذلك عيب التزويج والولادة  
 فقال ابن القاسم يجبر بالولد وان كان كافا لما حدث عنده من العيب يرد ولا شيء عليه أو  
 أمسل ولا شيء له وان لم يكن فيه كفاف العيب اقتصر الباقي وان كان فيه فضل كان للبايع  
 وقال غيره عليه مانقص النكاح ولا يجبر بالولد قال وانما زيادة ولدها كزيادة بدنها وقال  
 مالك في مختصر ماليس في المختصر في زيادة البدن اذا زادت قيمتها بقدر مانقص التزويج  
 ردّها ولا شيء عليه والنكاح ثابت لجبر العيب بزيادة الجسد وقال غيره لا يجبر به والقول  
 الاول أحسن لان كل ذلك مما حدث في ملك المشتري وفي ضمانه ولم يقدم البايع فيه ملك  
 وهو ملك للمشتري فوجب أن يجبر به اه منه بلفظه وتقدم كلام ابن عرفة في الصبغ  
 وجرم في مسئلة الولد بأنه ان تسلّم لا شيء له وعزّامالك وابن القاسم ولم يحك خلافا لانه  
 ولا تحرجا بذلك جرم في المشتري ولم يحك فيه خلافا ونصه وفي العتية من رواية ابن  
 القاسم فيمن اشترى جارية فزوجهما فولدت اما حبسها فلا شيء له واما ردّها بولدها اه  
 منه بلفظه فهذه النصوص كلها ترد ما قاله ابن عاشر وتبعه عليه مب من التسوية  
 بين الامرين وقد تقدّم في نقل ابن عرفة عن أصبغ الإشارة الى وجه افتراقهما وهو قوله  
 اذلا حتى له في أخذ صنعتة اه فالصبغ والخياطة ونحوهما من فعله وكسبه والولدا ليس  
 كذلك ولان الغالب أنه يلزمه الحسارة على الصبغ ونحوه والولدا ليس كذلك وقد نقل  
 ابن عرفة عن المازري ان القاعدة التي أصلوها ان علمه تمكين المشتري من طلب قيمة  
 العيب الضرر الذي يلحقه بالحسارة اه منه فانظره ويدل على ذلك أيضا أنهم لم يختلفوا  
 في الصبغ انه يقع الجبر به واختلف في الجبر بالولد وقد قال في ضيق مانصه وقال مالك  
 وأشهب لا يجبر به أي لا يجبر بالولد عيب التزويج وأكثرهم يصوب قول أشهب ومالك اه  
 بلفظه ويدل عليه أيضا أن الصبغ اذا زاد واختار المشتري الرد فيكون شريكاً بما زاد  
 والولد اذا زاد لا يكون شريكاً به كما صرح به غير واحد ولم يذكر وفيه خلافا فتأمل  
 ذلك كله بانصاف والله أعلم \* (تنبيه) \* كما يقع الجبر بالولد في الامّة كذلك يقع  
 في غيرها من الحيوان قال ابن يونس في ترجمة من قام بعيب وقد اغتسل أو ولدت الغنم  
 الخ مانصه قال مالك يعنى في المدونة ومن اشترى ابلا أو بفسرا أو غنما فولدت  
 عنده ثم وجد بها عيبا فلا يردّها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة الا أن ينفصها  
 فليرد معها ما انقصها محمد بن يونس يرد وان كان في الولد ما يجبر به النقص جبره على  
 قول ابن القاسم كما قال في الامّة تلد ثم يردّها بعيب اه منه بلفظه والله أعلم

(كوتة في اباقة) قول ز بان اقتحم نهر أو تردى الخ فيه نظر لان المصنف مثل هذا  
 للسماعى زمن الابق وما قسم به ز هو من الهلاك بعيب التدليس لاسماعوى زمنه  
 كما تبين عليه نو فاقلا ومثال السماعوى موته في الابق خفف أنفه أو جرحى ا ه  
 والحكم واحد باعتبار المشهور لكن السماعوى خاف فيه من دينار في ابن عرفة  
 مانصه قال أى أبو محمد في نوادره واللغوى عن ابن دينار ان هلك في اباقة ففسيه قيمة  
 عيسه فقط الآن يلجئه الهروب للعطب كالنهر يقتحمه أو مهولة تردى بها أو دخول  
 مدخل تنشه حية به وأخذ ابن الماجشون بقول مالك وأصحابه لانه في الابق ضمن  
 حين دلس ا ه منه بلقطه ونحوه لابن يونس ونصه ومن الواضحة قال ابن دينار  
 ايس الابق كالسرقة وإذا هلك في اباقة فله استاغ قيمة عيب الابق فقط اذا لم يعطيه  
 الابق الآن يلجئه الهرب فيعطب كالنهر يقتحمه أو يتردى من مهواة فيملا أو يدخل  
 مدخلا فتشبه حية في هذا يرجع جميع الثمن فأما ان مات في اباقة أو سلم أو جهل  
 فليس فيه الا قيمة العيب وقال جميع أصحاب مالك يقول مالك لانه بالابق ضمنه حين  
 دلس به ا ه منه بلقطه وقول ز أو غاب فلم يدرا مات أم لا كما قال ابن رشد يقتضى  
 أن الضمان ساقط عنه اذا علمت حياته وليس كذلك انظر نص ابن رشد واللعنى وأبى  
 الحسن في ح هنا وقول ز والظاهر أن القول للمشتري انه هلك الخ كأنه لم يقف على  
 نص في ذلك مع أن المسئلة منه وصفة في نقل ح عن المدونة بعكس ما استظهره ونص  
 ما نقله عنهم ا قال مالك وهذا بعد أن يقيم المبتاع البيئة فيما حدث من سبب عيب التدليس  
 ا ه لكن ما نقله عن المدونة ليس فيها ونص ما فيها ومن باع عبد لدلس فيه بعيب فهاك  
 العبد بسبب ذلك العيب أو نقص فضاهاه من البائع ويرد جميع الثمن كالتدليس بالمرض  
 فيموت منه أو بالسرقة فيسرق فتقطع بعد فيموت من ذلك أو بحيا أو بالابق فأبى في مالك  
 قال ابن شهاب أو بالخنون فيموت فمال مالك وهذا بعد أن يقيم المبتاع بيئة أن العيب  
 قديم وأن البائع باع بعد علمه به ولا شئ على المبتاع فيما حدث بالعبد من سبب عيب التدليس  
 ا ه منها بلقطها ونحوه في ابن يونس عنها و زاد متصلا به مانصه ابن المواز قال ابن  
 القاسم عن مالك واذا داس بالابق فأبى العبد فقام المبتاع بذلك فقال البائع لم بأبى عندك  
 ولكن غيبته أو بعته لم يقبل قول البائع ولم يكن على المشتري أكثر من عينه ما غيب ولا  
 باع ولا سدا أبى منه ثم يأخذ منه كله وليس عليه أن يقيم البيئة انه أبى منه ا ه منه بلقطه  
 ونحوه للنعنى ونصه وقال مالك في كتاب محمد ان قال المشتري أبى منى وقال البائع بل  
 بعته أو غيبته كان القول قول المشتري مع عينه ورجع بالثمن يريد لانه ادعى ما يتب به  
 والظاهر أحق أن يحمل عليه ا ه منه بلقطه وقال ابن عرفة مانصه وجمع ابن القاسم  
 ان قال مبتاع عبد لدلس باباقة أبى وقال باعه بل غيبته صدق مبتاع مع عينه ابن رشد  
 كقول سحنون في دعوى اباقي العبد والأمة في عهدة الثلاث ا ه منه بلقطه وقال ابن  
 ناجي عند كلام المدونة السابق مانصه قوله قال مالك وهذا بعد أن يقيم المبتاع بيئة الخ  
 يريدو عليه أيضا أن ثبت الشراء ان سجده البائع وايس عليه أن ثبت اباقي العبد والقول

(كوتة في اباقة) قول ز بان  
 اقتحم الخ هـ ذامن الهلاك بعيب  
 التدليس والسماعوى زمن الابق  
 كوتة خفف أنفه أو جرحى  
 واحد على المشهور خلافا لابن  
 دينار في السماعوى وقول ز فلم  
 يدرا مات أم لا الخ وكذا اذا  
 علمت حياته انظر ح وقول ز  
 والظاهر أن القول للمشتري الخ  
 المسئلة منصوطة في ح عن  
 المدونة بعكس ما استظهره لكن  
 ما عزاه ح لها ليس فيها وما  
 استظهره ز هو الذى في ابن يونس  
 عن مالك ونحوه للنعنى انظر الاصل

قوله انه أبق منه ويحلف انه ما غيبه ولا باعه ولقد أبق منه لرواية ابن القاسم ذلك اه منه  
 بلفظه وبه تلم أن ما عزاه ح للمدونة ليس فيها فهو تحريف من النسخ أو في نسخته  
 من المدونة وقد خفي ذلك كله على ز والكمال لله تعالى (بجميع الثمن) كتب عليه  
 شيخنا ج مانصه هذا خلاف قول ابن القاسم والذي قاله ابن القاسم أنه انما  
 يرجع عليه بقدر ثمنه وصرح سيدي عبد الرحمن القاسي في حاشيته بأنه المشهور  
 وما منى عليه المصنف هو قول المازري قال ابن عبد السلام وفيه نظر اه  
 ❦ قلت المازري لم يقله رأيا بل عزاه لابن القاسم وتبعه على ذلك ابن شاس وابن الحاجب  
 وسلم ذلك الامام التقادان عرفة ونصه ولو هلك تبادل بين بائعه على بائعه فقي أخذ  
 الثالث عن الاول وفضله على ثمنه ونقصه عن قدر العيب من ثمنه للثاني وعليه  
 وأخذ منه القدر فقط وباقيه للثاني ثانياً يأخذ من الاول ما يجب للثاني عليه الاقل من  
 قدر العيب من ثمن الثالث أو قدره من ثمن الثاني أو بقيته للمازري عن ابن القاسم وأصبح  
 ومحمد قال بناء على تأثير التدليس في البيعتين أو الاول فقط وانحو قلت الاول سماع يحيى  
 ابن القاسم وفيه ان كان الاول عدل يرجع الثالث على الثاني بقدر عيبه من ثمنه فقط  
 وتبع الاول بقيام ثمنه ابن رشد لو أيسر الاول فلم يتبعه الثالث ببقية ثمنه لم يكن للثاني عليه  
 الا قدر قيمة العيب اذ لا يطلب له بدله اذ لم يطلب له به الثالث ونقل باقي الثلاثة الاقوال  
 قال والرايع قول التونسي القياس أن يرجع الآخر بقيمة عيبه ويرجع المدلس عليه على  
 المدلس بقيمة عيبه من ثمنه أو باقل على القول الآخر قلت قال التونسي لان بقية الاعضاء  
 أخذها انما غشبه موتها عند بيع عيب التدليس ابن رشد والقياس عندى جعل هلاكه من  
 المدلس ونقص البيعان معا فان كان عن المدلس مائة وباعه الثاني بمائة وعشرين أخذت  
 المائة من المدلس والعشرون من الثاني للثالث ولو باعه الثاني بمائتين دفع له من المائة  
 عشرون ولما ذكر الصقلي قول ابن القاسم قال ولستمون ان قصر عن الاول عن ثمن  
 الثالث يرجع على الثاني بالاقل من تمام ثمنه أو من قيمة العيب من ثمنه وقول ابن القاسم  
 أقيس من قول سحنون لان الاول بدله كماله بغرم قيمته للثالث ف يرجع بالاقل من  
 تمام ثمنه ومن قيمة العيب منه وعزاقول أصبح لابن القاسم أيضا قلت قالوا لسته  
 ثلاثة للمازري وثلاثة للتونسي وابن رشد وسحنون اه منه بلفظه فتحصل من كلامه  
 أن ما ذهب عليه المصنف هو قول ابن القاسم في نقل المازري وابن رشد وهو المصرح به في  
 سماع يحيى وسلمه ابن رشد ولم يحك عن ابن القاسم غيره ونقله ابن يونس أيضا عن ابن القاسم  
 واختاره ما نسبته ابن عرفة لابن يونس هو كذلك فيه ذكره في ترجمة من وجد عيبا بعد أن  
 أعتق أو كاتب أو رهن أو باع الخ ونصه قال أصبح عن ابن القاسم فبين باع عبد او دلس  
 فيه بالاق فباعه المبتاع ولم يعلم فابق عند الثالث فبات أولم يعلم خبره والبايع الثاني عديم  
 فليؤخذ الثمن من البايع الاول فيدفع منه الى الثالث مثل ثمنه فان فضل منه شيء دفع الى  
 الثاني محمد بن يونس لانه تمام ثمن الثاني قال فان لم يوجد الاول لم يرجع الثالث على بائعه  
 الثاني الا بقيمة عيب الا باق من ثمنه لانه لم يدلس ثمن وان وجد الاول أخذ منه الثمن وأعطى

(بجميع الثمن) هذا هو الرابع  
 من أقوال ستة

منه الثالث ببقية رأس ماله وما بقي فللثاني محمد بن يونس لانه بقية رأس مال الثاني قال ولولو  
 يكن رجع الثاني بقيمة العيب حتى وجد الاول فأخذ منه الثمن فلم يكن فيه الا أقل من ثمن  
 الاخر فليس له غيره ولا يرجع بتمامه على بائعه الثاني الا أن يكون الثمن الاول أقل من  
 قيمة العيب من الثمن الثاني فليرجع على الثاني بتمام قيمة عيبه وقال سحنون في كتاب ابنه  
 اذا أخذ الثمن من الاول في عدم الثاني فلم يكن مثل رأس مال الثالث فانه يرجع على الثاني  
 بالاقل من تمام ثمنه أو من قيمة العيب من تمام ثمنه محمد بن يونس وقول ابن القاسم أبين  
 ووجه قول سحنون أنه رأى أن البائع من بالاقل هو أتلف عليه بتدليس فهو كالوقته له  
 فاغرر بغيره فبقيته أنه يرجع على البائع من بالاقل من تمام ثمنه أو من قيمة العيب من ثمنه  
 والله أعلم وقال أصبغ في باب آخر من كتاب محمد قال ابن القاسم اذا كان الثاني عديدا  
 أخذ من الاول الثمن فدفعت منه الى الثالث قيمة عيب الا باق فقط وما بقي فللثاني اه  
 محل الحاجة منه بلفظه واذا تأملت ذلك كله يظهر للأن الرابع هو ما عند المصنف  
 لانه قول ابن القاسم عند جماعة الشيوخ وابن يونس وان نسب له القولين فقد اختار  
 هذا القول ونسب لسحنون مثله والخلاف الذي ذكره بينهما هو من غير هذا الوجه  
 حسبما يدرك بالتأمل ولذلك اعتمد في الشامل ونصه ولو باعته مشتريه فهلك عيب  
 التسليم رجع الثالث على المداس بجميع الثمن وقيل ان أعدم الثاني وهل وفاق  
 ترد فان زاد فللثاني وان نقص فهل يكمله الثاني قولان اه منه بلفظه فتشبه بريسدي  
 عبد الرحمن خلاف ما ذكره المصنف وعزوه للمصنف لانه ما زرى قد علمت ما فيه وهو مبني  
 على أن المراد أنه يأخذ بجميع الثمن ولو زاد على ما دفعه وما في ذلك والله أعلم ومع ذلك  
 فهو مخالف لما صرح به تت من أن المشهور ما عند المصنف وسلم له ذلك محشيا  
 وغيرهما كما سلم محققو الشرح والمحشين كلام المصنف فعلى هذا يجب التعويل  
 وحسبنا الله ونعم الوكيل وقول ز ووجه المازري المشهور بأنه لو لم يدلس الخ نقل  
 هذا التوجيه في الجواهر وسلمه وقال صر في حواشي ضح مانصه ثم ظهر ان  
 توجيه المازري للرجوع على الاول ابتداء بجميع الثمن صحيح اه منه بلفظه وقول  
 ز وفيه نظر اذا غاية ما ينتج هذا أخذ الثالث من الاول ثمنه لا الزائد عليه الخ هذا مبني على  
 أن المازري يقول ان الثالث اذا اشترى بثمتين وكان الاول المدلس باع بثمانية مثلا فان  
 الثالث يأخذ من الاول المائة كلها والمازري لم يصرح بذلك وإنما قال رجع الثالث  
 على الاول بجميع الثمن الا أن يزيد على ما دفع الثالث للثاني فيكون له أو يتقص عنه  
 فيكمله الثاني اه فلس في كلامه ماوجب هذا الالتزام الذي ألزمه المصنف ومن  
 تبعه وقد نزع على هذا أبو علي ونصه والباء في جميع بمعنى في أي رجع في جمعه وبه  
 يسقط اعتراض المصنف على المازري وابن شاس بذكر ما اقتضاه عن المازري وقال عقبه  
 مانصه وهذا الصراحة فيه أنه يرجع بجميع الثمن دائما بدليل الاستثناء وذلك صحيح  
 لا غير عليه وأنه انما يرجع بجمعه ان تساوى مع ثمنه فهذا من ضح لا يخفى ذلك وكأنه  
 رجه الله اعترض بالاول الكلام فان زاد فاعله ضمير يعود على الثمن الاول أي زاد الثمن الاول

وقول ز ووجه المازري الخ  
 نقل هذا التوجيه ابن شاس وسلمه  
 وقال صر انه صحيح وقول ز  
 وفيه نظر الخ هو مبني على ان  
 المازري يقول ان الثالث يرجع  
 على الاول المداس بجميع ما قبضه  
 ولو كان أكثر من ثمنه انما  
 قال رجع الثالث على الاول بجميع  
 الثمن الا أن يزيد على ما دفع الثالث  
 للثاني فيكون له أو يتقص عنه  
 فيكمله الثاني اه قال أبو علي فهو  
 انما يرجع بجمعه ان تساوى مع  
 ثمنه قال والباء في جميع بمعنى  
 في أي رجع في جمعه وبه سقط  
 اعتراض المصنف على المازري  
 وابن شاس انظر الاصل والله أعلم

(الابدعوى مخبر) قول ز وقال  
ابن أبي زمنين الخ هذا نقله ابن أبي  
زمنين عن بعض شيوخه وقال هو  
يختلف أن مخبرا أخبره كافي نقل  
مب و قول مب وان كان المخبر  
مسخوطا الخ موافق لما نقله ابن  
يونس عن ابن أبي زمنين ونحوه  
للمسطى وهو مخالف لما جزم به  
الغنى من أن خبر المسخوط ليس  
لظنا انظر الاصل و قول مب ثم  
هذا التفصيل كله الخ ظاهر حتى  
التفصيل الذي ذكره في تعيين المخبر  
مع أن كلام ابن عرفة ليس فيه  
تعريض لذلك فتأمل (وهو يفرق  
الخ) قلت قول ز فيقال ما قيمته  
سليما الخ يعني سليمان من الأقل  
المجلس به وبه يسقط اعتراض مب  
والله أعلم (ورد بهض الخ) قلت  
قول ز لا الشائع الخ تتبع فيه  
ت مع أنه اعتراضه عند قول  
المصنف الآتي وسر التمسك  
بالأقل بان البعض المعيب لا يكون  
الاعمى أى ولا يتصور أن يكون  
شاعرا والذي باقى للمصنف انما  
هو استحقاق الشائع و قول ز  
فاذا قومت كلها بمعنى على سبيل  
الانفراد كافي ح و خش وهو  
ظاهر (الأن يكون الاكثر)  
قول مب ولا فائدة في ذلك فيه  
ان عدم الفائدة انما هو حيث ساوت  
القيمة الثمن وهو غير لازم ولا كثير  
فتأمل (أو أحد مزدوجين) قول  
ز أو مصراعين هما شطر الباب  
(ولا يجوز التمسك الخ) قول ز  
أو تلفاً أكثره يعني قبيل دخوله في  
ضمن المشتري

على الثاني كما إذا أخذ المدايس من الاول عشرة دنانير وباعه بمائة ويدل على ذلك ترتيب  
قوله عليه فلا تاني فتأخذ الثاني في مثلنا اثنين من المدايس ويأخذ الثالث منه ثمانية وفاعل  
نقص أيضا هو ما أخذ المدايس بدلتين مائة عليه من قوله فهل بكلمه قولان كأخذه أى  
المدايس من الوسط ثمانية وباعه الوسط بعشرة فبدل المدايس لثالث ثمانية واثنان تبقى  
على الوسط على قول وأصل هذا تعلقه في غير ما كتاب اه منه بلقطه وهو حسن  
فحصل من هذا أن ما عند المصنف هو قول ابن القاسم وأنه المشهور والراجح وأنه  
لا إشكال فيه بل وجهه بين واضح والله أعلم (الابدعوى مخبر) قول ز وقال ابن أبي  
زمنين يخالف البائع قبل المشتري أن مخبر صدق الخ فيه نظر اذ ليس هذا قول ابن أبي زمنين  
بل نقله عن بعض شيوخه وابن أبي زمنين انما قال يخالف أن مخبرا أخبره وقد سكك مب  
عنه مع أنه نقل من كلام ابن عرفة ما يرد ونحوه لابن يونس ونصه قال ابن أبي زمنين  
ويختلف البائع أولا لقد أخبره مخبره وبعد ذلك يخلف المتاع قال وكذلك روى يحيى بن  
يحيى عن ابن القاسم قال وقال بعض سبيو خناويزيد البائع في يمينه أخبرني مخبر صدق  
اه منه بلقطه ولوراجع ز كلام ق لما قال ذلك و قول مب وانما وجبت عليه  
وان كان المخبر مسخوطا الخ وجوب اليمين في هذا موافق لما نقله ابن يونس عن ابن أبي  
زمنين وسلمه ونصه قال ابن أبي زمنين ولو قال هذا الذي أخبرني سقطت عنه اليمين وان  
كان المخبر مسخوطا اه منه بلقطه ونحوه للمسطى في نهايته ونصه قال ابن أبي  
زمنين وان أقام البائع المخبر وقال هذا هو الذي أخبرني سقطت عنه اليمين بذلك وان كان  
المخبر مسخوطا في حاله هكذا كان يقول فيه بعض مشايخنا اه منها بلقطه وذلك  
مخالف لما جزم به الغنى ونصه وان ادعى أن مخبرا أخبره فان كان عدلا كان له أن  
يخلف معه أو يرد اليمين فان كان حسن الحال وليس بعدل كان اطمنا بخلفه وان كان  
ساقط الحال لم يكن لظنا اه منه بلقطه ونقله للمسطى أيضا و قول مب ثم هذا  
التفصيل كله خلاف ما عزا ابن عرفة للمدونة الخ ظاهره حتى التفصيل الذي ذكره في  
تعيين المخبر مع أن كلام ابن عرفة ليس فيه تعريض لذلك فتأمل (ورد بعض المسبح بخصته)  
قول ز فاذا قومت كلها يريد على سبيل الاتفـراد كما صرح به ح وهو ظاهر (الا  
أن يكون الاكثر) قول مب ولا فائدة في ذلك سلم هذا الجواب وفيه نظر لان عدم  
الفائدة انما يكون اذا ساوت القيمة الثمن وليس ذلك بالازم ولا كثير فتأمل (أو أحد  
مزدوجين) قول ز أو مصراعين قال في القاموس هما بيان منصوبان يتضمان جميعا  
مدخلهما في الوسط منهما اه منه بلقطه وفي المصباح مائنه والمصراع  
من الباب الشطر وهما مصراعان اه منه بلقطه ونحوه في الصحاح وقال الحافظ  
ابن حجر في مقدمة القمع مائنه المصراع الباب ولا يقال مصراع الا اذا كان ذا  
دفتين الدف بالفتح الخ جنب من كل شئ اه منها بلقطه (ولا يجوز التمسك بأقل  
الخ) قول ز أو تلفاً أكثره له أراد اذا تلف قبيل دخوله في ضمان المشتري تأمل



وقول ز لان تمسكه بالباقي الخ الذي في ح لانه لما استحق الاكثر اتمت الصفقة فتمسك المشتري بالباقي كانشاء عقدة ح وهو اوضح وانما فرقوا بين استحقاق الاكثر وغيره وان كانت الجهة والغرفى كل منهما - ما اكثر ذلك في الاول وقلته في الثاني كما اشار له ابن هرون انظر الاصل وقول ز الابعد تقويم المبيع كدالخ (١٨٩) صوابه الابعد تقويم اجزاء المبيع على

الانفراد ونسبة كل جزء لتجميع الصفقة وكذا ياتي له في قوله وحرم التمسك بالافل (وان كان درهمان الخ) قول مب وفيه ترجيح عدم الفسخ الخ ظاهر لكن في ح عند قوله بعد ووصف تم ما يفيد أن المشهور هو الفسخ مع القوات **قلت** الظاهر - رانه لم يقع هنا فوات السليم اذ هو الدرهمان المخصوصان وهما قائمان وانما فوات الثمن الذي هو الثوب ولم يبرهنا فمما تقدم قيام الثمن وفواته وانما اعتبروا ذلك في السليم وهو هنا قائم فلذلك حكم المصنف بالفسخ مع فوات الثوب ولا يقال ان بقا الدرهمين كفواتهما اذ لا لزوم على كل حال اخذعين لانا نقول انما يلزم ذلك اذا فاتا للزوم مثلهما وهو غير معين أما ان بقا درهميهما بعينهما كما قال المصنف تعلق القرض بهما وان ذلك وقع العقد عليهما مع السلعة وما ذلك الا خصوصية ما فيهما فلا يقوم غيرهما مقامهما فلا يكون بقاؤه - ما كنواتهما فقول طفي هذا التفريع مبنى على أن الفسخ مطلق الخ فيه نظر بل يجري حتى على المعتقد من أنه لا فسخ مع القوات أي فوات السليم اذ هو الدرهمان المخصوصان وهما قائمان ولذلك والله أعلم لم ينهوا على هذه

وقوله لان تمسكه بالباقي القليل كانشاء عقدة الخ الذي في ح لانه لما استحق الاكثر اتمت الصفقة فتمسك المشتري بالباقي كانشاء عقدة ح وهو اوضح **قلت** لم يتضح لي رفع الاشكال - بهذا الجواب ويظهر لي أن في ذلك دورا لانه اذا عللت حرمة التمسك بما ذكر وجب أن يكون انتقاض البيع سابقا عليها لوجوب تقدم العلة على المعلول والسبب على المسبب فيقال وماعلة انتقاض البيع أولا فان قيل مجرد الاستحقاق انتقض ذلك باستحقاق الاقل والنصف وإن قيل استحقاق الجبل للجهة صارت العلة معلولا والسبب سببا وذلك دور لا محالة فتأمل ما ناصف وقد نقل ز فرقا بين الجانبين والاستحقاق غيرهما هنا ولا يرتفع به الاشكال ايضا فانه قال عند قول المصنف ولزم المشتري باقيا وان قل مانصه اتفاقا بخلاف استحقاق الجبل في البيع فلا يلزم المشتري باقيه بل يحرم التمسك به وقرى بتكرار الجواب الخ فالمشتري داخل عليها بخلاف الاستحقاق فانه لم يدخل عليه لتدبره وان العقد وقع في الاستحقاق على غير مملوك للبائع بخلاف الجانبين فانه لا يرفع به الاشكال لا من غير أحدهما أن هذا انما ينجح عدم لزوم ذلك للمشتري لحرمة التمسك عليه به ثانيهما أنه منقوض بالعيب مساوياه للاستحقاق في الحرمة مع انه ليس بتادروا العقد فيه وقع على مملوك للبائع فتأمل ما ناصف وعندى انهم انما فرقوا بين استحقاق الاكثر وغيره وان كانت الجهة والغرفى كل منهما - ما اكثر ذلك في الاول وقلته في الثاني مع ان العقد قد وقع عليه - ما وصححنا في الظاهر وفي كلام ابن هرون في اختصار المسئلة إشارة الى ذلك ونصه وان كان في المعظم رد الباقي ورجع بالثمن كله وليس له أن يتمسك بالباقي لان قدره من الثمن مجهول وان كان الثلث فأدنى لزمه الباقي بحصته من الثمن لان الغرر يقل فيه اه منه بلفظه والله أعلم وقول ز الابعد تقويم المبيع كله الخ يخالف لما في ح ومخالف أيضا لما قاله هو نفسه فيما ياتي عند قوله وحرم التمسك بالافل وما ياتي له هو الصواب والله أعلم (وان كان درهمان وسلعة الخ) قول مب وفيه ترجيح عدم الفسخ الخ ما قاله ظاهر ولكن في ح عند قوله بعد ووصف تم ما يفيد ان المشهور هو الفسخ مع القوات انظره قبيل الفرع الذي ذكره هناك متأملا (ورد أحد المشتريين) قول ز وهذا لم يكن ناشر يكي تجارة أي متفاوضين بدليل استدلاله بكلام المصنف الا في ولو سرح به لكان أولى وقد رد تو هذا التمسك قائلا مانصه لان معنى ما ياتي اذا قبل العيب أحد الشرر يكتفي لزم الآخر وضى لأنه يلزمه ذلك ابتداء ويجبره اه **قلت** أول كلام الغمى يومهم ان الصواب ما قاله تو ولكن قد صرح في آخر كلامه بما قاله ز وهو الصواب لقول المدونة مانصه فان رده مبتاعه ورضيه شرر يكتفي لزمه

وأما قول ابن عرفة وفوات الادنى كالدرهمين فراه والله أعلم حيث وقع العقد على درهمين غير معينين أو فوات ما ناصف (ورد أحد الخ) قول ز وهذا لم يكن ناشر يكي تجارة الخ صواب خلافا لتو نعم مراده بالشرر يكتفي المتفاوضين بدليل استدلاله بكلام المصنف الا في انظر الاصل

رضاه لان مشتريه لو رده ثم اشتراه مشريكه وقد علم بالرد والعيب لزم ذلك شريكه اه منها  
 بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه ظاهره كانا في مجلس واحد أو مجلس وهو  
 كذلك الآن يعلم أن الذي فعله أحدهما فيه ضرر فبعض ذلك في جنب من رضى دون من  
 كره اه منه بلفظه وانظر كلام اللغمي في الشركة عند النص الذي أشار اليه ز  
 هنا والله أعلم (والقول للبائع في العيب الخ) قول ز الاضعف قوله فيصالح فيه  
 نظرا من مسئلة البول في القراض من الاختلاف في القدم والحدوث لافي وجوده وعدمه  
 تأمل وقول ز ومحل كون القول للبائع في ثقي قدمه الخ حاصل كلامه أن الصواب أربع  
 يكون القول للبائع في اثنين منها والامشترى في اثنين ويان ذلك ان المبيع اذا وجد مقطوع  
 اصبع مثلا فقال البائع حدث عندك وقال المشتري هو قديم لا يتخلو من أحد أربع  
 أوجه لانه اما أن لا يكون به عيب آخر أو يكون به آخر كسقوط سنين مثلا ولكن علم به  
 المشتري ورضيه أو يكون به آخر ولم يطلع عليه حتى وقع النزاع والبائع يسلم قدمه أو  
 يكون اطلع عليه قبل النزاع في قطع الاصبع ولكن لم يوجده منه ما يدل على الرضا به  
 فالوجهان الاولان القول فيهما قول البائع والاخير ان القول فيهما قول المشتري وما  
 قاله على هذا صحيح يوافق كلام ضيغ وبه يسقط بحث نو وب معه ولا خفاء  
 ان نزاع المشتري في قدم قطع الاصبع في مثاله بعد علمه بذهاب سنين لا يعد وحده رضا  
 بذهابهما فتأمل بانصاف (وقبل للتعذر غير عدول) قول ز وهو كذلك عند  
 الباجي والمازري الخ مانسبه للباجي من موافقة المازري مثله في ضيغ ونصه فان وجد  
 عدول لم يعدل عنهم والافقال الباجي والمازري وغيرهما يقبل غيرهم ولو كانوا على غير  
 الاسلام للضرورة اه منه بلفظه وهو خلاف ما فهمه الميضي وابن عرفة من كلام  
 الباجي فانهم اتفقا له مختصرا وقال الاول مانصه انه يقتضي قبول غير العدول لاشترط  
 عدم العدول لاطلاقه أولا وتقييده في أصل الكتاب اه منه بلفظه وقال الثاني مانصه  
 قلت ظاهر قوله فهو أتم صحة الاحتراز بغير العدول مع وجودهم اه منه بلفظه  
 قلت وما فهمه ضيغ هو الصواب ونص الباجي في المشتق فان كانوا من أهل العدل  
 فهو أتم وان لم يوجدهم يعرف ذلك من أهل العدل قبل في ذلك قول غيرهم وان كانوا على  
 غير الاسلام لان طريق هذا الخبر بما ينقدرون بعلمه اه منه بلفظه وتلقه بتمامه  
 وتلقه في الجواهر أيضا بعض اختصاصا بقوله وان لم يوجدهم يعرف ذلك الخ مفهومه أنه  
 ان وجد من يعرف ذلك من أهل العدل لم يقبل غيرهم ويدل عليه أيضا قوله آخر اما  
 ينقدرون بعلمه ولا حاجة لابن عرفة في قوله ولا فهو أتم لان معناه ان اثباته بالعدول مع  
 وجودهم أتم من اثباته بغيرهم عند فقدهم وقول ز وكلام ابن شاس يقتضي أن الترتيب  
 بينهم على وجه الكمال فيه نظر لتناقض كلامه لان ابن شاس نقل كلام الباجي وسلمه  
 مقتصر عليه وهو قد جزم أولا بعزوه للباجي خلاف ذلك ونص ابن شاس فان كان العدول  
 من أهل المعرفة فهو أتم وان لم يوجدهم يعرف ذلك من أهل العدل قبل فيه قول غيرهم  
 ولو كانوا على غير دين الاسلام قاله القاضي أبو الوليد اه منه بلفظه ومراعاة الباجي

(والقول للبائع الخ) قول ز  
 الاضعف قوله الخ فيه نظرا من مسئلة  
 البول من الاختلاف في القدم  
 والحدوث لافي وجوده وعدمه  
 وقول ز ومحل كون القول الخ  
 حاصله ان القول للبائع في صورتين  
 وللمشتري في صورتين وهو صحيح  
 موافق لما في ضيغ خلافا لمب  
 تأمله (وقبل للتعذر الخ) قول ز  
 عند الباجي مثله في ضيغ وهو  
 الصواب خلافا لمن عز الباجي خلافه  
 وقول ز على وجه الكمال فقط  
 فيه نظر لان ابن شاس نقل كلام  
 الباجي وسلمه مقتصر عليه

كما هو معلوم من قاعده وصرح به ابن الحاجب التابع له فقال مانصه فان لم يوجد عدول  
 قبل غيرهم للضرورة قال الباجي ولو كانوا غير مسلمين اهـ منه بلفظه قول ز فان أوقف  
 المشتري عليه نفسه أو غاب العبد أو مات فلا بد من اثنين اتفاقا فيه أمور أحدها أن قوله  
 أو غاب العبد يحق أن يزيد بعده مثلاً أو يقول بدل العبد المغيب لأن ذلك ليس مقصوداً  
 على العبد ثانياً وقوله اثنين ظاهره وان لم يكونا عدلين وليس كذلك ثالثاً أن قوله أو مات  
 يقتضي أن موضوعه أن ذلك متوجبه القاضى لانه عطسه باو على قوله فان أوقف  
 المشتري عليه نفسه وما ذكره من الاتفاق على هذا غير صحيح بل المشهور قبول واحد  
 موجه من القاضى للوقوف على ميت كما صرح به المتبسط وابن سلون وصاحب المجالس  
 ولا شك أن توجيه القاضى للوقوف على الميت انما يتأتى اذا كان لم يتغير ولم يدفن وكان  
 بقوله فهم أن مراد ز الميت الذي تغير أو دفن فانه قال مانصه يلحق بالحي الميت ان لم يدفن  
 ولم يتغير كما هو ظاهر وقد ذكر الشيخ ابراهيم اهـ منه بلفظه وهو في نفسه صحيح لكن  
 كلام ز يشهد أن مراده ما ذكرناه ونص المتبسط في نهائيه ويشهد بالعيوب أهل  
 المعرفة بما عدوا كانوا أو غيرهم وقيل في ذلك أهل الكتاب ان لم يوجد سواهم والواحد  
 منهم أو من المسلمين كافوا الاثنان أو وطريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو المشهور من  
 المذهب المعمول به وقال محمد ولا يرد من العيوب الاعبا جمع عليه عدلان من أهل البصر  
 والمعرفة وقال ابن الماجشون ان كان العبد المغيب حياً حاضراً فيجزى قول واحد من  
 أهل المعرفة وان كان ميتاً أو غائباً فلا يشترط الاثنان عدلين وقال بعض أهل العلم  
 هذا كله ان كان القاضى أرسلاً لهم ليقفوا عليه وأما ان كان المبتاع أو قضم عليه من  
 ذات نفسه فلا يشترط اتفاقاً من أصحاب مالك الا بعدلين من أهل المعرفة اهـ منها  
 بلفظها ونقله في صحيح وسلمه ونحوه لابن سلون وفي مجالس المكناسي الا أنه نسب الثالث  
 لشيخه لا لابن الماجشون ولم أر من نسب له سخون غير والذى في المتن في وطريق  
 ابن عات وغيرهم نسبته لابن الماجشون كما تقدم للمتبسط وابن سلون (تتألف الظاهر  
 وعلى العلم في الخفي) قول ز وأجيب أيضاً بأنه يتصور فيما اذا قام للمشتري شاهد  
 على العيب الخ كون البائع يحلف على العلم في هذه الصورة اذا كان العيب خفياً هو  
 قول أصبغ وقال ابن المواز انه يحلف على البت وقد وجهه الباجي كلاماً من القولين ولم  
 يرجح واحد منهما وفي المجالس مانصه قال الغمى وليس قول محمد بالبين ورد ابن أبي زيد  
 قولاً أصبغ اهـ منها بلفظها وما نسبته للغمى هو كذلك فيه ثم ذكر من عنده تفصيلاً  
 آخر انظره فقهه طول وقد قيل المتبسط اعترض أبي محمد ونصه قال الشيخ أبو محمد فها  
 أصبح الى انما سقطت شهادة شاهده بنكوله وجبت اليقين على البائع على العلم كن  
 لا يشتهر له وليس كذلك ولو كان هذا المكان من أقام شاهد ابحق على رجل ولا خطبة بينهما  
 فشكل عن البين مع شاهده أن لا تجب اليقين على المطالب لسقوط شاهده ولا خطبة تعلم  
 بينهما اهـ من نهاية بلفظها وقد سلم ابن يونس هذا الاعتراض على أصبغ الا انه لم يعزه  
 لابن محمد فعلى ذلك سقط من النسخة التي سدى والله أعلم بما راجعه هو لاء الشيوخ

وقول ز أو غاب العبد أى مثلاً  
 ولو أبدله بالمغيب لكان أولى  
 وقوله فلا بد من اثنين أى عدلين  
 وقوله أو مات فيه نظر بل المشهور  
 كما صرح به المتبسط وابن سلون  
 وصاحب المجالس قبول واحد  
 موجه من القاضى للوقوف على  
 ميت أى حيث لم يتغير ولم يدفن  
 انظر الاصل والله أعلم (تتألف  
 الظاهر الخ) قول ز وأجيب أيضاً  
 بأنه يتصور الخ حلف البائع على العلم  
 في هذا حيث كان العيب خفياً هو  
 قول أصبغ وقال ابن المواز انه  
 يحلف على البت واعتراض أبو محمد  
 قول أصبغ وقبل اعتراضه ابن  
 يونس والمتبسط

لا يحسن جواب ز والله أعلم وقول ز واستشكل قوله وما هو به الخ فيه نظر لان الاشكال انما هو في عبارة ابن الحاجب وليست عبارة المصنف كعبارة النظر ق وتأمل وقوله وقيل كالبائع هذا القول هو الراجح والمعمول به أما كونه الراجح فلكونه قول مالاً من رواية ابن القاسم في الموازية وقول ابن القاسم فيه ما في ابن نونس مانصه ابن المواز قال ابن القاسم عن مالك فان نكل البائع عن اليمين ولم يكن للمشتري بينة والعيب ظاهر حلف المبتاع على البت أنه ما حدث عنده وان كان خفياً حلف على العلم قال ابن القاسم وانما يحلف المبتاع اذا ردت عليه اليمين لنكول البائع كما كان البائع يحلف سواء في العلم والبتات اه منه بلفظه وهو ايضاً قول ابن القاسم في رواية يحيى كافي التثني ونصه ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم مفسراً يحلف في الخفي على العلم وفي الظاهر على البت اه منه بلفظه وفي نهاية المطى مانصه وروى محمد بن يحيى عنه انه بمنزلة البائع يحلف في الظاهر على البت وفي الخفي على العلم اه منها بلفظها وهو قوله ايضاً في المدينة انه تراجع على المبتاع على نحو ما كانت على البائع وروى عنه أي ابن القاسم في المدينة انه تراجع على المبتاع على نحو ما كانت على البائع واليه ذهب ابن حبيب في الواضحة اه منها بلفظها وقد ان عرف مختصراً عليه اقتصر في التحفة قال ولده في شرحها ما نصه اعقد الشيخ ما في كتاب ابن المواز لانه الذي جرت به الاحكام اه وأما كونه المعمول به فلما تقدم عن ابن الناطم ولقول تو في شرح التحفة مانصه وبه القضاء اه منه بلفظه \* (تبيين \* الاول) \* ما تقدم من الخلاف بين أصبغ وابن المواز فيما اذا أقام المشتري بالعيب شاهداً ونكل عن الحلف فردت اليمين على البائع هل يحلف على العلم أو البت فيصير أن ابن المواز يقول بثبوت العيب بالشاهد واليمين وقد صرح بنسبة ذلك له غير واحد منهم التيطي في خيائه ونصها ولو ادعى المبتاع في العيب الخفي انه كان عند البائع وشهد له بذلك شاهد واحد ففي كتاب محمد وقوله ابن القاسم وابن نافع والخزومي في المدينة انه يحلف المبتاع مع شهادة شاهد على العيب ويرد العيب وقال ابن كنانة في المدينة لا يحلف مع شهادة شاهد لانه اذا حلف معه فكأنه قد علم انه كان به ذلك العيب يوم اشاعه فلا يرى له ذلك حتى يأتي بشاهد يمين على ما يدعيه قال بعض الشيوخ والصواب ما في كتاب محمد غير انه لا بد للعالم من أن يصل يمينه أنه لم يعلم به هذا العيب الا حين قيامه به لتقطع بذلك العلم التي اعتل بها ابن كنانة اه منها بلفظها وهو مشكل مع ما تقدم عن التيطي نفسه وغيره من عزوهم لابن المواز انه لا بد في ثبوت العيب من عدلين والجواب عن ذلك أن ما تقدم هو في اثبات كونه عيباً بقول اهل المعرفة وما هنا العيب ثابت والشاهد انما يشهد بانه قديم عاينه بالمبيع قبل بيعه ومن تأمل كلامي التيطي معابله ذلك والله أعلم \* (الثاني) \* مانصه الباجي والتيطي لرواية يحيى مثله في ضيق وابن عرفة مقتصرين عليه وهو مخالف لما في المقدمات فانه ذكر أنه يحلف على العلم مطلقاً وعزاه لقول ابن القاسم في ماع عيسى ثم ذكر القول بالتقصيل وعزاه لمن قدمناه عنه ثم قال متمسكاً به مانصه وقال ابن نافع يحلف على البت على أصله في بين البائع وهي رواية يحيى

وعليه فلا يحسن جواب ز والله أعلم وقول ز واستشكل قوله وما هو به الخ فيه نظر اذا الاشكال انما هو في عبارة ابن الحاجب المغيرة لعبارة المصنف النظر ق وقول ز وقيل كالبائع هذا هو الراجح والمعمول به ولذلك اقتصر عليه في التحفة \* (تبيين) \* لا منافاة بين ما عزمه لابن المواز من انه لا بد في ثبوت العيب من عدلين وبين ما عزمه أيضاً من ثبوت به بالشاهد واليمين وبقيده ما تقدم عنه اتفاقاً لجل الاول على اثباته من أصله بقول اهل المعرفة والثاني على انه ثابت والشاهد انما يشهد بانه قديم عاينه بالمبيع قبل بيعه انظر الاصل

(وصوف تم) قول ز قد اساعلى الملقى الخ غير صحيح لظهور التناقض وقول ز خلافا لخ الخ صوابه وفاقا لخ انظره (وفساد) قول ز الا في الوقف على غير معين الخ وكذا المعين على ما رجحه ابن الناطم وغيره انظر شرح الحنفية عند قولها \* وما يبيع من عليه حبسا الخ والله أعلم (ولم يرد بطل) قلت قول ز أو من أحدهما مع علم الاسترخاء الظاهر أن المراد بآخرهما البائع والآخر المشتري تأمله وقد تقدم قول العلامة ابن زكري وأما إذا علم المشتري من الأوصاف الرغمة التي تزيد في الثمن ما لم يعلمه البائع فالعقد صحيح لا يردع الناس يرضق الله بعضهم من بعض وقد نصوا على أنه لا رد بالغلط في التسمية كسمية الباقونة حجر أو ذكر ح أن البيع لازم ولوطن البائع أنها غير باقونة وعلم المشتري أنها باقونة اه وقول ز وكان القياس العكس الخ الظاهر أن المراجعة على نوعين أحدهما أن يبيع الحجر الذي اشتراه بعشرة بائني عشر ويعطيه أياه بعينه فإذا هو باقونة وعلى هذا ينزل كلام قت و ز والثاني مثله إلا أن المأطاة تين أنه غير الذي اشتراه بعشرة بل أفضل وعليه ينزل كلام ابن رشد وهو راجع إلى الغلط في الأثمان فتأمله والله أعلم وقول ز وانظر هل يجري مثله في المساومة الخ فيه ان ظاهر السماع الذي ذكره هو المساومة وقول ز وكذا لوطن ان المبيع على صفة أعلى الخ إذا (١٩٣) كان فيه أمر بوجه المشتري ككونه موهما أو على صفة أقرط الذهب والله أعلم (رؤا خلف العادة) قلت هذا مذهب الجمهور والأئمة الثلاثة خلافا لقول الامام أحمد والبخاريين من المالكية أنه بقاء بغير المعتاد وحدهما الثالث لأقل لأنه كالدخل عليه قاله ز في شرح الموطأ وقول ميب اجتهد له الحاكم الظاهر أن من جملته اجتهد ان يحلفه على جهله بقمته وأنه لو علم وقت العقد أن قيمته تزيد الثلث على ما يباعه ما يباعه أو تنقصه عما اشتراه به ما اشتراه لان الجهل من الامور الباطنية ومعرفة الشهادة انما هي بحسب ظاهره وقد قال في ضح كل شئ شهد بظاهر

عن ابن القاسم في العتبية وعلى قول أشهب يحلف على العلم في الموضعين جميعا اه منها بألفظها ويمكن أن يجمع بينهما ما بان ليحيى روايتين عن ابن القاسم وان ما عزاله الباجي ومن وافقه هو في غير العتبية وابن رشد عيين كون الرواية في العتبية ولكنه بعيد والله أعلم (وصوف تم) قول ز وقد يقال بعدم رد هيا قياسا على ما للملقى الخ غير صحيح لظهور التناقض وذلك بين من كلام الملقى وهو أن الصوف التامة قد وجب له أخذه فتركه في مقابلة مأخذه أولا ولا محذور في ذلك والثمة المأبورة لم يجب له ولا يقدر على أخذه ولو أزهتم يجزئ تركه في مقابلة مأخذها في ذلك من ربا الفضل اذا الشك في التماثل كتحقق التفاضل هذا ان دخلا على جد هيا وحدها بالنعل من حينه والاقل بالفضل والسماع فتأمله وقول ز ثم شبه بقوله ولم ترد خلافا لخ الخ جزم بهذا وعبارة ح هي مانصه وكلام غ رحمه الله يقتضي أن التشبيه راجع إلى قوله بخله بخلاف ولد وليس ذلك بظاهر اه بلفظه قال قو مانصه التشبيه بعدم الرد هو الذي في غ فلا معنى لرد عليه اه وما قاله هو الظاهر انظر كلام ابن غازي متأملا (وفساد) قول ز الا في الوقف على غير معين الخ وكذا المعين على ما رجحه ابن الناطم وغيره انظر شرح الحنفية عند قولها أو آخر الحبس وما يبيع من عليه حبسا الخ والله أعلم (وهل الآن يستسلم الخ) قول ميب واعتضه ح بأن الذي في المعونة عبد الوهاب عكس مانسب لها الخ سلم اعتراض ح

(٢٥) رهوني (خامس) فيستظهر يمين على باطن الامر اه وقول الحنفية والغبن بالثلث الخ يعني الثلث من قيمة المبيع كما صرح به الشيخ مباركة في شرح تكميل المنهج فكل ما يبيع بقمته يوم العقد فلا غبن فيه ولا قيام ولو جاز من يزيد فيه أضعاف الثمن الذي يبيع به لأن الثمن يتبع الرغبات وكذا اما اشتري بقمته لا قيام فيه ولو لم يوجد من يعطى فيه نصفهام مثلا وفي شرح ولد الناطم سئل الاستاذ أبو سعيد بن لب رحمه الله عن رجل وامرأة تعاوضا في عقار ووقع بينهما الاشهاد ثم ادعت المرأة الغبن وهو غبن فاحش فاجاب الخلاف في الغبن في البيوع معلوم واختار بعض المتأخرين ان ثبت الغبن في نفسه أنه من يخدع في البيع والشراء في مثل ذلك المبيع لعدم معرفته بذلك ولجهله بالقيم والاثمان فان ثبت ذلك رجوع والا فلا وهو ترجيح لاحد القولين بهذه الضميمة وهذا كان العمل عند القرطبيين اه وهذا كله اذا باع الرشيد مال نفسه وأما السفينة يبيع عنه وصيه فله القيام ولو بعد السنة اذا كان النقص يتناول لم يبلغ الثلث وكذا الموكل لقول أبي عمر اتفقوا ان النائب عن غيره في بيع أو شراء من وكيل أو وصي اذا باع واشترى بما لا يتغابن الناس بمثله أنه مردود اه نقله ق وبه تعلم ما في عزو ميب أخيرا الظاهر قول أبي عرفنا ماله والله أعلم (وهل الآن يستسلم الخ)

قول مب عن غ فلو قال هنا وهل الا لغير عارف الخ مبني على نقل الشارح و ضيخ والجواهر وأبي على لاعلى مافى ح  
ومافى ح هو الصواب لموافقته لما لعبد الوهاب (١٩٤) في اشرافه وتلقيه على انه لو قال وهل الا لغير عارف الخ لا يقتضى

على المصنف مع أن أنا على قال مانصه ونص القاضي في معونه على مافى نسخنا اختلف  
أصحنا فى بيع السلعة بما لا يتغاب الناس به مثل أن يبيع مايسوى ألفا بمائة أو يشتري  
مايسوى مائة بألف ففهم من رأى أن ثبت الخيار للمغبون منهم ما ومنهم من قال لا خيار اذا  
كانا من أهل الرضا والبصر مثل السلعة وان كانا واحدا بما يختلف ذلك فلمغبون  
الخيار الخ وهذا منه بلطفه بلاز بدوا نظره مع ما نقله ح عنه اه منه بلطفه قلت  
نقل أبو على كلام المعونة بلطف ففهم من رأى من الرؤية ولاشك أنه على هذا موافق لما فى  
ضيخ ومثله فى الجواهر الا أنه نقله بلطف يرى بالمضارع ونقله ح بلطف ففهم من رأى أن  
ثبت الخيار الخ بالنون والقاف من النفي وما نقله هو الصواب لان بهوافق ماله فى المعونة  
كلامه فى اشرافه وتلقيه وعلى ما نقله غيره يكون كلامه فى المعونة عكس ماله فى  
الكتابين المذكورين فتعين المصنف الى نقل ح واثته سبحانه أعلم بالصواب وقول مب  
عن غ فلو قال وهل الا لغير عارف الخ نسلم هذا الاصلاح وفى تسليمه نظرا لانه مبني على  
تسليم ما نسبته المصنف للمعونة وهو قد سلم ح نسبته لهما على تسليم صحة تلك النسبة  
ففيه نظرا أيضا لانه يقتضى أنه لا قيام للعارف اتفاقا وعلى الراجح مع أن الذى فى المعونة  
على نقل من ذكر كذا القوا من غير ترجيح وقول مب وفيه نظرا لانه يقتضى أن هذه  
الطريقة على قوله فتبين أن قول ز لا رد مطلقا غير صحيح الخ وهو ان هذا انما توجه على  
المصنف من تقرير ز وليس كذلك بل ما شرحه به ز هو ظاهر المصنف فلا اعتراض  
متوجه عليه على كل حال والله أعلم (ورددى عهدة الثلاث بكل حادث) قول مب انما  
قاله ابن رشد فى غير المشتراط كما فى ح الخ نحوه لتو لانه نقل كلام ح الذى نقله مب  
وقال عقبه مانصه وهذا ظاهر اذا لم يشترط مال العبد والا كان المشتري الردم مطلقا  
وتفريق عجم ومن تبعه بين أن يشترطه المشتري لنفسه أو للعبد غير ظاهر لانه يرد فى  
الثمن ويتفق به وله نزاع منه على كل حال اه منه بلطفه قلت وما قاله غير صحيح بل  
الصحيح ما قاله ز وكلام ح شاهد لز صحة عليه ما من وجوه أحدها قوله عن الرواية  
لا يرد العبد بذهب ماله فى الثلاث لانه أضاف المال للعبد ولا يكون للعبد الامع الا بشرط  
اذا لا يتناوله البيع بدونه بل يبقى ملكا للبائع كالجواهر واضمح ثانيا قوله عن ابن رشد ولولف  
فى العهدة ونفى ماله انتقض البيع وليس لمبتاعه حبس ماله بنفسه فانه أضاف المال  
للعبد ونفى أن يكون للسابع حبس المال بالنفى أى ليس له أن يقول أنا أدفع جميع الثمن  
وأتمسك بمال العبد كما أتى فى نص المدونة والموازية بالأن أن ح ز ادع مصلحا بقتلاه  
عنه مانصه وظاهر كلام ابن عبد السلام ان هذا الفرع فى المدونة فأنظره اه منه  
فكلامه صريح أن مسئلة السماع هى مسئلة المدونة وقد صرح فى المدونة بان ذلك  
مع الشرط ونصها ولولف مال العبد فى عهدة الثلاث وقد يبيع به لم يكن للمبتاع رد  
العبد ولا يرجع بشئ ولو لو هلك العبد فى الثلاث انتقض البيع وعلى المبتاع رد ماله وليس له

أن لا قيام للعارف اتفاقا أو راجحا  
مع أن الذى فيه على نقل من ذكر  
قولان من غير ترجيح وقول مب  
وفيه نظرا لانه يقتضى الى قوله فتبين  
ان قول ز أو لا رد مطلقا غير  
صحيح وهو أن هذا انما توجه  
على المصنف من تقرير ز وليس  
كذلك بل ما شرحه به ز هو ظاهر  
المصنف فلا اعتراض متوجه عليه  
على كل حال والله أعلم قلت  
وقول ز ولا تنسخ الزيادة على  
أجرة المثل مثله فى الميار عن سيدى  
ابراهيم الزينسى قائلا الرواية  
لا يفسح كراه الوقف لزيادة الوجه  
فى قبول الزيادة أن ثبت الثمن مع  
تساوى أحوال المكترى فى الملا  
والانصاف انظر تمام كلامه فى نو  
عند قول اللامية  
\*وعقد كراه الوقف سيطر ان جرى\*  
الخ والله الموفق عنه (ورددى عهدة  
الخ) قلت قال ابن جري فى  
قوانينه انفراد مالك وأهل المدينة  
بالعهدتين خلا فالسائر العلماء اه  
وقول خش وهى على متولى  
العقد أى من مالك أو وكيل مقوض  
كتخصوص لم يعلم المشتري انه وكيل  
والى ذلك أشار فى اللامية بقوله  
وعهدة يبيع مع عين على الذى  
تولاه التقويض أولا ووكلا  
ولكن لم يجزوا الا فلا كما  
ولاه نخاس وممسارا اكلا  
بأن يستل عن له المالك ان بدا  
فيا حبذا ولا يحلف ان تجهلا  
وان نكلا فالسجين ان رية بدت \*  
على من تولى يبيع ملكهماهما \*

التمسك

وذا غيبه تنأى ومحجوبة الملا

كلاما للخصم يذا

وان باع موص تزاما تأملا

و قول ز وأما المشتري فلدرده أى  
 كيفهم من قول ابن رشد لانه لاحظ  
 له فى ماله واستظهر هو فى رجه  
 الله انه لادرله لان المال حينئذ  
 كسلعة مستقلة والعهد خاصة  
 بالرفيق وهو لم يقع به عيب نعم ان  
 كان ماله رقيقا فهو حينئذ  
 كمن اشترى عبد فى صفقة والله  
 أعلم وقول مب وليس كذلك الخ  
 فيه نظر وكلام ح الذى ذكره  
 شاهد لانه أضاف فيه المال  
 للعبد ولا يكون له الامع الشرط على  
 ان لا يتوهم حمله على غير المشتري  
 وهو ملك للبائع لاسبيل لغيره اليه  
 لو بى فائى حجة للمشتري فى ثلثه كما  
 هو واضح وقد سرح فى المدونة بان  
 ذلك مع الشرط انظر الاصل والله  
 أعلم (الآن يبيع براءة) قول  
 مب الان بشرط أى كما  
 لاصراحة كما يرشد له قوله بالتبى  
 الحى أى لكن ان باع براءة فلا عهدة  
 وهذا هو مراد مب كالصنف  
 قال ابن جزى فى قوانينه وتسقط  
 العهدتان عن البائع فى بيع البراة  
 اه وبه تعلم سقوط قول هو فى  
 انه يردى الى مناقضته لقول  
 المصنف لا فى والعهدة ولا وجه  
 لحمله على ماوجب التناقص مع  
 امكان غيره اه (ودخلت فى  
 الاستبراء) قول ز فان اجتمعت  
 مع خيار كانت بعده هذا قول ابن  
 القاسم وهو المنصوص انظر الاصل

التمسك بالمال ودفع الثمن اه منها بلفظها وقوله ابن نونس عنها وعن الموازية وزاد  
 عن الموازية تعينه ونفسه قال ابن القاسم فى المدونة ولتلف مال العبد وهو رقيق  
 أو حيوان أو عرض ابن المواز أوحده به عيب فى عهدة الثلاث وقد يبيع به لم يكن  
 للمبتاع رد العبد ولا يرجع بشئ لذلك ولو هلك العبد فى الثلاث انتقض البيع وعلى  
 المبتاع رد ماله وليس له التمسك بالمال ودفع الثمن اه منه بافظه قال ابن ناجى عند  
 قص المدونة السابق مانصه ما ذكر انه لا يكون للمبتاع رد وظاهره وان كان المال  
 كثيرا هو المعروف واختار شيخنا أبو مهدى الغربى أن له متكلما لان كل عاقل يفرق  
 بين عبد يلا مال وبين عبد يلا ولا سيما ان كان كثيرا وهو اختيار اللغوى اه منه  
 بلفظه فهذه نصوص قاطعة وحجج ساطعة ولولم يوجب رد ثلثه عن فهم كلام ابن عرفة على  
 الاشتراط اذ لا يتوهم أحد حمله على غير المشتري وهو ملك للبائع لاحق فيه للمشتري ولا  
 للعبد ولا سبيل لواحد منهما اليه لو بى فائى حجة للمشتري فى ثلثه وان صدور مثل هذا  
 من ثوب مب لمن العجب العجائب والله أعلم بالصواب وقول ز وأما المشتري فله  
 رد به باهر بما يفهم من تعليل ابن رشد وهو قوله لانه لاحظ له فى ماله والظاهر أنه لادرله  
 لان مال العبد الذى اشترطه المشتري لنفسه لاحق للعبد فيه وليس هو كصفة من صفاته  
 يراد فى ثمنه بل هو كسلعة مستقلة فان كان عروضا أو أصولا أو غير ذلك مما ليس برقيق  
 فلا وجه اثبات الكلام له فى ذلك لان الرقيق الذى هو محل العهدة لم يقع به عيب وماله  
 المصاحب له فى البيع بالشرط ليس من محله او كذا ان كان ماله رقيقا بالنسبة للعبد نفسه  
 ورقيقه المصاحب له تكون فيه العهدة فمن اشترى عبدا وشرط ماله الذى ليس  
 برقيق لنفسه بمنزلة من اشترى عبدا أو أمة أو دابة أو نحوها ملكا للبائع ومن اشترى عبدا  
 أو أمة وماله رقيق فشرطه لنفسه بمنزلة من اشترى عبد فى صفقة فتأمله بانصاف والله أعلم  
 (الآن يبيع براءة) قول مب عن بب وهذا الثانى وأولى الخ فيه أنه يؤدى الى  
 مناقضته لقول المصنف الا فى وان لا عهدة فيكون المصنف هنا راجح خلاف ما رجه فيما  
 سياتى ولا وجه لحمله على ماوجب التناقص مع امكان حمله على غير ذلك فتأمله (ودخلت فى  
 الاستبراء) قول ز فان اجتمعت مع خيار كانت بعده قال فى طر را بن عات هذا قول  
 ابن القاسم فى رسم أوصى من سماع عيسى قال ابن رشد وهو الجارى على المشهور فى  
 المذهب ان يبيع الخيار اذا مضى فأنما يقع يوم أمضى وبأنى على ما وقع فى شفعة المدونة  
 فى الذى يشتري شقضا بالخيار ثم يتناقص الشقص الآخر يبيع بتفخما الشراء أن الشفعة  
 تكون فيه فى الشقص المبيع يبيع بتان العهدة تكون فى أيام الخيار اه منها  
 بلفظها وقال ابن عرفة مانصه وسمعت عيسى ابن القاسم استدواها فى بيع الخيار من  
 وقت ابتراهم ونقله الباجى وابن محرز وغير واحد كالمذهب المازرى هذا المنصوص  
 وانما يصح بناء على أحد القولين أن يبيع الخيار انما يقدر سنة قدام وقت امضائه وقال  
 ابن رشد فى سماع عيسى هذا على المشهور ان يبيع الخيار اذا مضى انما يقع يوم أمضى  
 وعلى قوله ان الشفعة يوم وقع تكون العهدة فى أيام الخيار اه منه بلفظه (تنبيه)

وقول مب فأنظر قوله مضافة  
 الخ فيه انها عير بذلك لجزمه بان  
 الغلة ليست له و مب قدرد  
 عليه ذلك ونصوص المذهب  
 مصرحة بأن الضمان من البائع  
 والنفقة عليه وما وهب للعبد  
 وأرض جنائيه له وعدم حلية وطء  
 الامة للمشتري وهذه غرات الملك  
 فكيف يكون الملك للمشتري وغراته  
 كلها مستفقة فالصواب ما قاله ز  
 انظر الاصل والله أعلم (كالموهوب)  
 نائب فاعله ضميره مستتر فيه عائد  
 على آل الواقعة على المال كما اشار له  
 ز في التخييط وأما المقدّر فضميره  
 للعبد وهو سادس المد المقبول الثاني  
 (لا يكضربة) قلّبت أدخلت  
 الكافي الجوع والطرب أيضا  
 (وللمشتري اسقاطهما) قول ز  
 لان المراد بالنفقة الخ مخالف لما في  
 ق و ح وغيرهما بل ولما يأتي  
 لن ثمة وما يأتي له هو الصواب  
 (أو مقاطع الخ) قلّبت الظاهر  
 ان ما قوطع به غير المكاتب مثله  
 انظر كلام ح تبين لك والله أعلم

نسب ح هذه المسئلة لسماع ابن القاسم وزاد مانصه ونقله ابن عرفة اه ونقله  
 جس وسله وفيه نظر به لم يمتا تقدم وقول مب فيه نظر بل ظاهر كلامهم انها في زمن  
 العهد في ملك المشتري الخ هو مقتضى ما في ح عن ابن عرفة في ردّه على ابن أبي زمنين  
 من قوله مانصه ان المشتري انما يأخذ بالعقد السابق وقد كان تناو الخيار طارفا وهو  
 كخيار العيب اه ومع ذلك ففيه نظر وما استدله مب من قول ابن شاس لا يصلح له  
 الاحتجاج به لانه انما عير بذلك لجزمه بأن الغلة ليست له وهو قد رد ذلك عليه وقول ابن  
 عرفة انما يأخذ بالعقد الاول وقد كان تناو قوله عوجبه ولكن لان سلم أن ذلك كالعيب بل  
 نقول هو كل مواضعة وشبهها به أقوى وقد قال ابن رشد مانصه والفرق بين دخول  
 عهدة الثلاث في الاستبراء دون عهدة السنة ان عهدة الثلاث والاستبراء يتفقان في  
 الضمان من كل شيء بخلاف عهدة السنة اه وسله ابن عرفة نفسه و ح وغيرهما  
 وقال الباجي في المشتري مانصه وللمبتاع ان يسقط العهدة بعد ثبوت العقد ويسقط  
 عن البائع الضمان والنفقة وينبم العقد اه منه بلفظه ومنه لان شاس فقوله  
 وينبم العقد بديل على أنه كان قبل ذلك غير ينبم وكذا يدل على صحة ما قاله ز جزم ابن  
 عرفة وغيره رد قول ابن شاس ان الغلة للمشتري بل هي للبائع وهو مصرح به في المشتري  
 ونصوص المذهب مصرحة بأن الضمان منه والنفقة عليه وما وهب للعبد وأرض جنائيه  
 له وعدم حلية وطئها ان كانت أمة للمشتري وهذه غرات الملك فكيف يكون الملك  
 للمشتري وغراته كلها مستفقة ليس له من اني وهذا مما يوضح لك ما قلناه من عدم صحة  
 قياسها على العيب كما قال ابن عرفة ويعين قياسها على المواضعة كما ذكرناه أو لا فتأمل  
 بانصاف والله أعلم (كالموهوب) قول ز ونائب فاعل الموهوب مقدر بلفظه له  
 الخ غير صحيح وان سكتوا عنه بل نائب الفاعل ضمير مستتر عائدا على آل لانهم موصولة  
 واقعة على المال الموهوب للعبد كما صرح به هو نفسه اي ما وهب للعبد وأما المقدرة  
 على هذا الاحتمال فسادة مسددة المعمول الثاني للموهوب وضميره له العبد لا المال  
 فتأمل (ولا يشتري اسقاطهما) قول ز لان المراد بالنفقة الآتية الخ فيه نظر فخالفت  
 لما يأتي له هناك ولما في ق و ح وغيرهما فماتى له هو الصواب (أو مقاطع به  
 في دم غد) قول ز وأما غير ذلك من العمد الذي فيه مال الخ انظر كيف يتصور  
 في الصلح عن دم عمد أو خطأ كون الصلح عنه معيبا (أو مقاطع به مكاتب) قول ز  
 ان المقاطع به غير المكاتب الخ تأمل ما معناه فان كلاه يدل على أن المقاطعة وقعت  
 في مقابلة العتق بدليل ما قبله وما بعد مواد كان كذلك فلا وجه للتوقف لان  
 ما توقف فيه هو قول المصنف الآتي أو مكاتب به على ما شرحه هو به فان كان  
 امراده ان المكاتب به الآتي وقعت الكتابة عليه مؤجلا موصوفا لان ذلك شأن  
 الكتابة ومرا دة هنان العتق وقع عليه ناجزا من اول مرة فلا وجه للتوقف لان هذا  
 يؤخذ مما سيأتي بالآخر فتأمل والله أعلم (أو رد عيب) قول مب فثبت له  
 القولان هو تعريض بقول تو ليس القولان معالسخنن وانما له أحدهما اه



(أووب) قول ز قاله غ الخ لم يقه غ ولا هو في نفسه ظاهر إذا لم يعرف من الواهب للثواب والذي في ح عن ابن حبيب  
 أنها يسع على المكارمة فاشبهت النكاح ١٩٧ قلت بين ختي المعروف فيها بان الواهب قد التزم بقول القيمة

ولو لأهسته للثواب ما لزمه قبولها أه  
 ويشير للمعروف فيها كونها على  
 المكارمة والله أعلم (أو اشتراها  
 زوجها) قول ز بفسخ النكاح  
 أي وحرمة الوطء الانكاح جديد  
 بعد العتق (أو المبيع فاسدا) قول  
 ز بل لو فات وأخذ قيمته فلا عهدة  
 أي فلا عهدة فيه للمشتري على  
 البائع لأنه شبهه بالمأخوذ عن دين  
 وقول ز وأخذ عبد الصواب  
 اسقاطه تأمله وانظر الأصل (وضمن  
 بائع الخ) ظاهره كغيره ولو وقع التراخي  
 من المشتري وفي المعيار عن بعض  
 الشيوخ أنه إن حدث بالطعام  
 عيب بسبب التأخير فهو من المشتري  
 أه وسلمه مؤلفه فقام له والله أعلم  
 ١٩٨ قلت يمكن جملة على الجزاف أو  
 على ما بعد الكيل فيوافق ظاهر  
 المصنف وغيره لأن البائع له دخل  
 في التراخي إذ لو شاء لا يرجع المشتري  
 للقض لا سيما إن كان ممن تناله  
 الأحكام والله أعلم وقول ز أو  
 على الجزاف الخ لعل أصله وقال  
 أصبغ من المشتري لأنه على الجزاف  
 الخ وقول ز فضاع منه أي  
 بعد تفرغه في جواره وبه يسقط  
 بحث مب معه (واستمر الخ)  
 قول مب الرابعة أن لا يحضر  
 طرف المشتري الخ أي وقد وزن  
 في ظرفه ثم يسقط وزنه من الجلة  
 وأما إذا فرغت وزنه ما فيها مفردا

(أووب) قول ز قاله غ قال تو لم يقه غ ولا هو ظاهر في نفسه إذا لم يعرف  
 من الواهب للثواب والذي في ح عن ابن حبيب في توجيهها أنها يسع على المكارمة  
 فاشبهت النكاح أه منه بلفظه وهو ظاهر (أو اشتراها زوجها) قول ز لحصول  
 الماعدة بينهما بفسخ النكاح إنما حصلت بالماعدة بالناسي عن شرائها دون  
 العكس لحزمة الوطء بالأول إلا أن شاء نكاح جديد بخلاف الثاني لأنه يحل له وطؤها بالملك  
 فقام له (أو المبيع فاسدا) قول ز بل إن فات وأخذ قيمته فلا عهدة فهمه تو على  
 أنه لا عهدة على المشتري فاعترضه والظاهر أن مراد ز أنه لا عهدة فيه للمشتري على  
 البائع ووجهه ظاهر لأن القيمة قد تخلدت في ذمة المشتري فاشبهه بالمأخوذ عن دين وأما  
 ما فهمه منه تو فلا يتوهم إذ كيف يتوهم شيئا على المشتري وهو باق بيده قدر له  
 بالقوات وتفرق ز بين فوائده بالقيمة والثمن من أعظم دليل على أن مقصوده ما ذكرناه  
 ولكن لم أقف على نص يشهد لز على ما فهمناه والله أعلم وقول ز فإن فات الثمن  
 وأخذ به عبد ففيه العهدة كذا في جميع النسخ التي وقفنا عليها والصواب اسقاط قوله  
 وأخذ به عبدا إذ لا معنى له ليصح لانه أن يجعل فاعل وأخذ به البائع يعني أنه إذا فات  
 القاسم بالثمن وأخذ البائع في الثمن عبدا آخر دفعه له المشتري فلا يصح قوله ففيه العهدة  
 لأن العبد على هذا مأخوذ عن دين وإن جعل فاعل أخذ المشتري فلا معنى لأخذ المشتري  
 عبدا في الثمن والثمن للبائع لاله وإن أراد بقوله عبدا أي العبد المبيع فاسدا الذي  
 مضى فيه البيع بالقوات فلا يخفى ما في التعبير عن ذلك بهذه العبارة فقام له والله أعلم  
 (كوزون ومعدون) قول ز كإرواء عيسى عن ابن القاسم وأعلى الجزاف كالأب نرشد  
 الخ هذا كلام مختل ولعل الأصل وقال أصبغ من المشتري لأنه على الجزاف كالأب نرشد  
 الخ فقام له وقول ز ثم تفرغه في جوار المشتري فضاع منه أي إذا تلف بعد حصوله في  
 الوعاء هذا مراده فالصورتان معا وفي هذا وانما الفرق بينهما أن الجزار في الأولى  
 للمشتري وفي الثانية للبائع واستوتا في الحكم لأن باعارة البائع أياها للمشتري فلا منفعتها  
 هذا مراده والله أعلم لما فهمه منه مب فاعترضه لأن هذه الصورة التي فهم مب  
 عليها كلامه قد ذكرها ز عند قوله واستمر بعمياله على الصواب أي ذكر ما توخذه منه  
 الأخرى انظره متاملا \* (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن الضمان من البائع ولو وقع  
 إتراس من المشتري وهو ظاهر كلام غيره أيضا وفي نوازل المعاضات من المعيار ما نصه  
 سئل بعض الشيوخ عن إبتاع طعاما بعينه وتأخر قبضه بغير شرط فأجاب بأن البيع  
 نزل على أبيه في العتبية عن يحنون وإن حدث بالطعام عيب بسبب التأخير فهو  
 من المشتري أه منه بلفظه وسلمه مؤلف المعيار فقام له والله أعلم (واستمر بعمياله)  
 أول مب الرابعة أن لا يحضر طرف المشتري ويريد جعل الموزون في ظرف البائع

ثم في ظرف البائع طلب المشتري منه أياها فهي حينئذ كظرف المشتري لأنها مستعمارة له (وضمن بالعدد) ١٩٩ قلت قول  
 مب صوابه كأن استعماره الخ توضيح كلامه وكلام ز ما في ق ونصه وكذا قال ابن القاسم في نواع تو باع له بدينار وقال  
 للمشتري أبلغ به البيت أخذ على نفسه تو باعنا تملك شيئا فاختلس منه الثوب فإن مصيبته من المشتري إذا قامت بينة ابن رشد

ميراناً أو جلود الخ مراده انه وزن في ظروفه وأراد المشتري ان يذهب بها ثم توزن  
ويستقط وزنها من الجلة كما ذكره ابن رشد وأقره ابن عرفة وغيره ولا يدخل في كلامه  
ما اذا فرغت ظروف البائع ووزن ما فيها فرد في ظروف البائع اطلب المشتري ذلك  
منه لان ظروف البائع في هذه ظروف المشتري فيفضل في ذلك التفصيل للمعلوم  
فيها لان باستعانتها ملك منفعتها والعلة واحدة فتأمل (الا المحبوسة للثمن)  
قول مب لقول ابن بشير وفي معنى احتباسه بالثمن الخ صواب وقد سبق الى ذلك  
عبد الحق ونقله أبو الحسن في كتاب السلم الأول وأقره ونصه قال عبد الحق يحتمل أن  
يكون حبس ذلك ثبوتاً للاشهاد أو شهت المحبوسة في الثمن وسبيل المحبوسة في الثمن سبيل  
الرهن اه منه بلفظه وبه جزم ابن ناجي وبأني نصه وقول مب عن طعي حتى  
درج على قول ابن القاسم وخالف مذهب المدونة الخ فيه نظر لانه ان عني مذهبها عند ابن  
القاسم فالمرح به فيها ما للمصنف وان عني عند مالك فالقولان معانته في المدونة قال في  
كتاب العيوب منها ما نصه ولو لم يقبضها المبتاع في البيع الصحيح حتى ماتت عند البائع  
أو حدث بها عنده عيب وقد قبض الثمن أو أوفضاها من المبتاع وان كان البائع احتبسها  
بالثمن كالرهن هذا ان كانت الجارية لا يتواضع مثلها ويعت على القبض وقد قال ابن  
المسيب من باع عبداً وجسه حتى يقبض الثمن فمات في يده فصبيته من الرابح وقال  
سليمان بن يسار هو من المبتاع وقال مالك بقولهما اه منها بلفظها قال ابن ناجي عقبه  
بعد كلام ما نصه ويقوم من قولها ان احتباسها لاجل الاشهاد واحتباسها للقبض عنها  
من باب لا فارق ونص عليه بذلك بعض المتأخرين اه منه بلفظه وقال ابن يونس في  
كتاب العيوب عن المدونة أيضاً ما نصه قلت فان لم يقبض المبتاع في البيع الصحيح حتى  
ماتت عند البائع أو حدث بها عنده عيب منسد وقد نقده الثمن أو لا قال مالك الموت  
من المبتاع وان كان البائع احتبسها في الثمن كالرهن قال ابن القاسم فكذلك العيب  
عندي يكون اذا كانت الجارية لا يتواضع مثلها ويعت على القبض ابن وهب وقال ابن  
المسيب من باع عبداً وجسه حتى يقبض الثمن فمات في يده فالمصيبة من البائع وقال  
سليمان بن يسار من المبتاع قال حصون وقال مالك بقولهما ابن المواز وانما اختلف قول  
مالك في هذا اذ لم ينفرد بغيره أشبه عنه أن ضمان ذلك من البائع الآن يدعى المبتاع ابى  
قبضها بأيام في فترتها فيكون حينئذ الضمان منه وبهذا أخذنا شهاب ورؤي غنه ابن القاسم  
أن ضمانها من المبتاع وان كان البائع احتبسها بالثمن فيكون كالرهن أو يكون المشتري  
هو التارك لها فهي كالوديعة وفي كلا الوجهين هي من المشتري محمد بن يونس وجه رواية  
أشهب انها احتبسها بالثمن فكان البائع لم يملكها له ولا تم له بيع حتى يقبض الثمن  
فكانت المصيبة من البائع والله أعلم محمد بن يونس وسواء كانت السلعة مما يغاب عليه  
أو لا انما عند ابن القاسم كالرهن وعندنا أشهب هي من البائع اه منه بلفظه فكلام  
المدونة صريح في أن قول ابن القاسم وروايته عن مالك فيها هو ما اعتمد المصنف والرواية  
الآخرى التي ذكرها عن حصون هي رواية غير ابن القاسم فكيف يستقيم مع هذا

هذا كما قال لان سؤال البائع  
للمشتري أن يذهب بالثوب الى  
بيته استعارة منه له ومن استعار ما  
يغاب عليه من ثوب أو غيره فقامت  
بينة على تلفه فالمصيبة من المعبر على  
المشهور اه (الا المحبوسة الخ)  
قول مب لقول ابن بشير الخ  
سبق ابن بشير لذلك عبد الحق ونقله  
أبو الحسن وأقره وجرم به ابن  
ناجي وقول مب عن طعي حتى  
درج على قول ابن القاسم وخالف  
مذهب المدونة الخ فيه نظر فان  
كلام المدونة صريح في أن قول ابن  
القاسم وروايته عن مالك فيها هو  
ما اعتمد المصنف وهو القياس  
خلافاً لصاحب المقيد والرواية  
الآخرى انما هي لغير ابن القاسم  
ومع ذلك فقد درج جمع الامام عنها  
كما في المفيد وما رحمه عجب وز  
وطي قوي أيضاً لكنه لا يقوى  
قوة الآخر اطر الاصل والله اعلم

قول طي ان المصنف خالف مذهبها ثم مع كون تلك الرواية لغیر ابن القاسم قدر رجح الامام  
 عنها وقد علم ما في القول المرجوع عنه فالعول عليه هي الرواية التي اعتمدها المصنف لانها  
 رواية ابن القاسم في المدونة ولانها المرجوع اليها كافي المقيد ونصه و ذكر ابن الموازن عن  
 ابن القاسم في الرجل يبيع السلعة من الرجل ثم يحبسها للثمن ويدعي تلفها ولا يعلم ذلك  
 الا بقوله انه يغرم الاكثر من ثمنها او قيمتها قال أحمد وقد اختلف في مثل هذا المعنى وذلك  
 أن سعيد بن المسيب وربعة واليثة قد روى عنهم أنهم قالوا اذا لم يدفع البائع المبيع  
 الى المشتري حتى يأشيه بتمتة فالمصيبة فيه من البائع وبه قال مالك وابن وهب وابن  
 الماجشون وقال سليمان بن يسار المصيبة فيه من المشتري والى هذا رجح مالك رحمه الله  
 وبه قال ابن القاسم وبه الحكم غير أن قول سعيد ومن قال بقوله أقبس وأليق بالاصول  
 وذلك أن البائع حين حبس المبيع عن المشتري عن سبب الثمن لم يكن تم البيع فيه والسنة  
 توجب على كل من باع شيئا أن يقبض البائع للمبتاع ما باع منه اه محل الحاجة منه  
 بلفظه قلت وفي قوله ان قول سعيد أقبس وأليق بالاصول الخ نظر واستدلاله على ذلك  
 بقوله والسنة توجب على كل من باع شيئا الخ ان عني بعد أن يسلم المشتري الثمن للبائع  
 فسلم ولكن مسئلة النزاع ليست كذلك وان عني ولو قبل أن يسلم الثمن فليس يسلم لانه  
 مخالف لما حرم به المصنف من قوله وبدئ المشتري للتنازع وذلك متفق عليه ان كان مكيدا  
 أو موزونا كافي عن ابن رشد ومقابل ما ذهب اليه المصنف في غير المكيد والموزون  
 قولان لكن لم يرجح أحد أن السائق يبدأ بل قال أبو علي ما نصه التحرير هو ما في المختصر  
 على ظاهره وأن المشتري يبدأ مطلقا وأن ذلك منصوص عليه ومخرج وغيره لا عبرة به  
 ونقل قبل هذا عن ابن جرير أن جبر المشتري هو مذهب مالك وأبي حنيفة وأن الشافعي  
 قال يبدأ البائع أولا وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه وان قول ابن القاسم وروايته هو التماس  
 فتأمل بانصاف فتحصل بما قدمناه وبما عندك من أن ما اعتمده المصنف هو نص قول  
 ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وأنه الذي رجح اليه مالك وقال فيه ابن رشد  
 انه مشهور قول ابن القاسم وابن عبد السلام والمصنف انه المشهور ومن المذهب والقرا في  
 انه المذهب وبه أخذ أصبغ وابن حبيب وبه العمل كافي المقيد وكفي بهذا امر مجاوما  
 رجحه عجمي و ز و طي قوى أيضا لانه قول ابن القاسم في سماع يحنون من جامع  
 السويع واليه ذهب يحنون ونقل ابن عرفة عن ابن رشد ما نصه وقال يحنون في نوازل  
 من كتاب الاستبصار انه قول جميع أصحاب مالك غير ابن القاسم اه منه بلفظه لكن  
 لا يقوى قوة الاخر ولذلك سلم ق و غ و ح و ت وأبو علي كلام المصنف والله  
 أعلم و اياهم تسع مب الآن قوله لكن لا يحسن الاستثناء الخ فيه نظر اذ في الاستثناء  
 فائدة فلا تلوهم أنه لا شيء على البائع مطلقا وليس كذلك نعم لو حذف المصنف قوله  
 فكألوهم لما حسن الاستثناء أمام ذكره فهو حسن بسن فتأمل والله أعلم وقول مب  
 قال صاحب المقيد هو الاظهر به القضا فيه نظر لان الذي رجحه في المقيد وقال فيه هو  
 أقبس وأليق بالاصول هو غير ما قال ان به الحكم وقد تقدم نصه من نسختين عتيقتين

وقول مب عن أبي الحسن وسبب الخلاف الخ انظر نسبة هذا لابن يونس وانما نسبته غ للغمي ابن عرفة عن المازري  
ويعد أن يعتقد أحد من أهل المذهب أن (٢٠٠) حقيقة البيع التبايع والتقاضى اه وقول مب لكن لا يحسن الخ

فيه نظر اذ لا الاستثناء لتوهم أنه  
لا شيء على البائع مطلقا والله أعلم  
(فجروجهما من الحيضة) قول ز  
على المعتمد الخ بمقالة نقله ح عن  
ابن عبد السلام جازمابه واتصله  
أبو علي انظره وقول ز بعد رؤية  
دم أو معها الخ وكذا قبلها  
لتتواضع عنده فقلت بعد رؤية  
الدم (للمباحة) جعل اللام للتعليل  
كأنه يدور قول ز ومنه فهم للمباحة  
الخ وهو الذي في تن عن الباطني  
هو المتعين اذ جعلها للغاية بوجوب  
الاعتراض على المصنف فتأمل  
وقول ز ويلغزها الخ لتو  
رحمه الله تعالى

لنا فاسد بالعقد بضم ناجرنا  
وان لم يكن قبض أجيب من له خبر  
ولغره  
جوابك فرد العصر ما بيع فاسدا  
من الثمر بعد الطيب دام لك الفخر  
وذيل ذلك هو في تنوله  
ولكن ذاقول ضعيف فلا تحدد  
عن المذهب المشهور بعلو لك القدر  
ولا تغتر بالتاج مع طالع ولا  
بفتح وطالع ما تناء بك العمر  
(وبدئ المشتري الخ) قل في  
خيتي عن المقيد لوزعم انه وجد  
عيابا أو من دفع الثمن حتى يحاكمه  
في العيب فله ذلك فيما يقضى من  
ساعة الخصام فيه لا فيما يطاول اه  
وقوله في المسائل المأقوطة وأشار له

وما نقلناه عنه نقله بعضهم وكما نقلناه أيضا نقله أبو علي هنا في الشرح والله أعلم وقول مب  
عن أبي الحسن وسبب الخلاف أن حقيقة البيع هل هي التقاض الخ كلام أبي الحسن  
هذا وفيه أمران أحدهما أن كلامه يوهم أن ذلك من تمام كلام ابن يونس ولم أجد  
لابن يونس إلا ما قدمته عنه ولم ينقله عنه أبو علي ولا غيره عن نقل كلام ابن يونس ووقفنا  
على كلامه وانما وجدته للغمي ونصه فراجع في القول الاول أن البيع التقاض أن  
تعطيني عبدك وأعطيك عشرة دنانير وما تقدم انما هو عقد وأوجب أن أعطيك وتعطيني  
ولهذا قال المصيبة من البائع وان كان المبيع عبدا أو ثوبا وقامت البينة على تلفه ورأى  
في القول الآخر أن العقد بيع في الحقيقة فيقول الضمان بنفس العقد اه منه بلقطه  
والى للغمي نسبة غ في تكمله وقوله بم هذا اللفظ فانهما أنه سلمه وهو غير مسلم فقد  
قال ابن عرفة ما نصه ووجه اللغوي الاخير بان البيع حقيقة هو التعاقد والتقاضى  
ثم قال عن المازري ما نصه ويعد أن يعتقد أحد من أهل المذهب أن حقيقة البيع  
التبايع والتقاضى اه منه بلقطه ونقل غ في تكمله كلام المازري وقال  
عنه ما نصه وقبل ابن عرفة هذا الاعتراض اه منه بلقطه وهو حقيق بالقبول  
واقه أعلم (والا المواضعة الخ) قول ز اذ لا يشترط طهرهما على العقد الخ مقابل  
العقد نقله ح عن ابن عبد السلام جازمابه فانظره وقد اتصروا على المصنف وابن  
عبد السلام وابن الحاجب أو طال في ذلك فانظره يظهر لك ان مقابل العقد في كلام ز  
موجود بل تظهر لك قوته والله أعلم وقول ز مع قبض بعد رؤية الدم أو معها الخ  
لامنه فهم له وكذا اذا قبضها قبل ذلك لتتواضع تحت يده فقلت بعد رؤية الدم خلاف  
ما هو به كلامه (والا الثمار للمباحة) جعل اللام للتعليل كأفاده قول ز آخر  
ومنهم من قوله للمباحة أن ما يحصل فيه من غير جائحة الخ هو المتعين وجعلها للغاية  
كشرح به ز أولا بوجوب الاعتراض على المصنف فتأمل وقول ز ويلغزها الخ قال  
نق ما نصه لما قرأت هذا المحل سنة ١١٦٧ قلت

لنا فاسد بالعقد بضم ناجرنا \* وان لم يكن قبض أجيب أيها الخبر  
فأجاني بعض الجبناء من الطلبة

جوابك فرد العصر ما بيع فاسدا \* من الثمر بعد الطيب دام لك الفخر  
اه منه بلقطه قلنا وهذا كله مبني على أن ضمانا من المتبايع بمجرد العقد وبه جزم  
ق في تاجه و نو في طالع ومب في فقهه وقد قدمنا عند قول المصنف وانما ينتقل  
ضمان الفاسد بالقبض ان المشهور خلافه ولذلك ذلت ما تقدم فقلت  
ولكن ذاقول ضعيف فلا تحدد \* عن المذهب المشهور بعلو لك القدر  
ولا تغتر بالتاج مع طالع ولا \* بفتح وطالع (١) تناء بك العمر

والله

في اللامية بشوله وفي دفع باقي الحق قبل تخصم \* بعيب اذا تخفى وكان مطولا  
\* والافلا ولا خلاف (١) في نسخة ما تنادى

(وخبر المشتري الخ) قول مب وان مسئلة السلم الآتية تجري على (٢٠١) ما هنا الخ صواب ولا يصح ما قاله طئي

لان المصنف في السلم تبع نص المدونة ولذلك فرض المسئلة فيما يغاب عليه ثم قال وان أسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت وهذا عين ما قاله هنا لانما انفله وذلك واضح والله الموفق وقول مب لكن التخيير في كلام ابن رشد الخ بل الذي يفيد كلامه أن صورة التخيير لا يمين فيها تأمله وانظر ما يأتي في السلم وقول مب عيب بالبناء للجهول قلنا وجعل بعضهم عيب بالمهمة في المصنف هو الاول وفاعله ضمير السامع وهو وحسن وقول مب الغرم بلا تخيير الخ بل كلام الجواهر كذا يكون نصا في ذلك وقد صرحوا بان اتلاف البائع يوجب الغرم من غير تخيير للمشتري فالتعيب الذي غايته انه اتلاف للبعض أخرى بذلك فتأمله وقول ز مطلقا أي انقسم أم لا فيه نظر اذا خباير للمشتري باستحقاق الثلث فيما يقبل القسم الا في الدار الواحدة انظر ح و ق وزاد عجم ز أن الارض ثبت فيها خباير باستحقاق النصف ومثله في ابن عرفة عن المدونة انظر نصه في الاصل فتحصل أن الدار الواحدة الثلث فيها كثير والارض النصف فيها كثير وماعدا ذلك لا خباير فيه للمشتري الا باستحقاق الجمل (الامثلي) أي فلا يحرم فيه التمسك بالاقل اذا رضى المتبايعان بذلك بخلاف المقوم فلا يجوز ولورضياعا وبه تعلم ما في كلام مب فتأمله والله أعلم

والله الموفق (ان غيب) قول مب لكن التخيير في كلام ابن رشد بعدين البائع جزم بهذا و طئي انما قال وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد اه ومع ذلك ففيه نظر لان الذي يفيد كلام ابن رشد ان صورة التخيير لا يمين فيها وسنوضح ذلك ان شاء الله فيما يأتي في السلم فانظر هناك وقول مب وان مسئلة السلم الآتية تجري على ما هنا أيضا الخ صواب ولا يصح ما قاله طئي من جل ما للمصنف في السلم على أن الضمان من البائع أصالة لان المصنف في السلم تبع نص المدونة ولذلك جعل فرض المسئلة فيما يغاب عليه ثم قال وان أسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت وهذا عين ما قاله هنا لانما انفله وهو من الوضوح يمكن فصدور هذا من مثل طئي من أغرب الغريب والكيال لله تعالى (أو عيب) قول مب عن طئي لان ظاهر كلامهم الغرم بلا تخيير صدق في أن ذلك ظاهر كلامهم وكلام الجواهر كذا أن يكون نصا في ذلك ونصه وحيث قلنا ان الضمان من البائع فتنب المبيع انفسخ العقد واتلاف البائع والأجنبي لا يفسخ العقد بل يوجب القيمة واذا تعيب المبيع بآفة سماوية وكان ضمنه من البائع فلم يستأع الخيار فان أجاز فبكل الثمن ولا ريب له ولو كان التعيب بجناية كان لكان له مطالبته بالارش كان البائع أو أجنبيا اه منها باقظها فتأمله ومن أوضح الأدلة على رد ما قاله صر تصرح الأئمة بأن اتلاف البائع يوجب الغرم من غير تخيير للمشتري فكيف ينتفي التخيير في اتلاف الكل وثبت في التعيب الذي غايته انه اتلاف للبعض ان هذا المحجب فتأمله باناه (أو استحق شائع وان قل) قول ز مطلقا أي انقسم أم لا فيه نظر اذا خباير للمشتري باستحقاق الثلث فيما يقبل القسم الا في الدار الواحدة انظر ح و ق وزاد عجم ان الارض ثبت فيها الخباير باستحقاق النصف وبه جزم ز هنا وسلمه ق و مب وهو حقيق بالتسليم في ابن عرفة ما نصه والاقول في الارض مادون النصف والنصف كثير في الشفعة فمنها من استحق منه نصف أرض ابتاعها ولم يشفع مستحقه في باقيها فله رد ما في يده من الصفقة لانه استحق منه ماله بال وعليه فيه الضرر وقد ذكرت هذا في مذاكرة بعضهم فانكره على تفوقه على قولها هذا ومثله قولها بعده بنحو ورقة ومن ابتاع أرضا بعبد فاستحق نصف الارض قبل تغيير سوق العبد فله رد بقية الارض وأخذ عبده وفي الزاهي ما استحق من الارض كالدار وقيل ليس الارض كالدار وبالا قول قلت هو خلاف قولها اه منه بلفظه فحصل أن الدار الواحدة الثلث فيها كثير والارض النصف فيها كثير وماعدا ذلك لا خباير فيه للمشتري الا باستحقاق الجمل (الامثلي) أي فلا يحرم فيه التمسك بالاقل اذا رضى المشتري والبائع بذلك بخلاف المقوم فلا يجوز ولو رضيا معا بذلك الاستثناء في كلام المصنف لهذا الغرض مسوق لحكم المستثنى بخلاف لحكم المستثنى منه قطعاً وكون المشتري اذا رضى بأن يأخذ السليم والمغيب بجميع الثمن لذلك في المقوم والمثلي لا يلزم منه اتحاد المستثنى والمستثنى منه اذ ذلك غير ما فيه كلام المصنف وبه تعلم ما في قول مب فيتحذف العيب حكم المستثنى والمستثنى منه وأنه غفله

عظيمة فتأمل (وان نقص فكالاستحقاق) قول ز واحترزت بقولي عدا عن اهلاك  
 الاجنبي اها خطأ فليس للمشتري رجوع اذا رجع البائع على الخطي بالقصة أو المثل  
 سكتوا عنه وهو تابع في ذلك لعج ونصه كلام المصنف بشعر بان الاتفاق من  
 البائع والاجنبي وقع عدا وكذا في المدونة فذكر كلامها وقال عقبه وفيهم منها أبو الوقع  
 الاتفاق خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون كالسماوى اه منه بلفظه لكن عجم  
 سوى بين البائع والاجنبي و ز جزم في الاجنبي بانه كالسماوى ولم يجزم بذلك في البائع بل  
 قال ومثله الخطا فيما يظهر من تعبير المصنف بأهلك كالمدونة وجعله الشيخ سالم كالمعدى  
 فيغرم المثل تحريالاً لا كخطا في أموال الناس اه وما زعمه هو عجم من أن أهلك  
 يدل على العهد وهو نحو ما مر اه ما من أن جنى يدل على العهد أيضاً وقد مر أن ذلك غير صحيح  
 بل ألتف وأهلك وجنى وقتل كلها تستعمل في العدا والخطا فلا اشعار في كلام المصنف  
 وتفرق ز بين البائع والاجنبي بمخالفات في دليل فيه نظير بل ولعكس لكان له  
 وجه لان البائع اذا أهلك خطأ فحجته ان يقول العقد انما وقع على معين وقد تلف  
 لكن غير تعدى فلا كاف بغرم بخلاف الاجنبي فلا حجة للبائع بعد اخدمته من الاجنبي المثل أو  
 القيمة من امتناعه من أن يوفى للمشتري ما اشتراه ولا وجه لقياس ذلك على السماوى لان  
 البائع انما أخذ المثل أو القيمة عما تلفه الاجنبي وقد كان التلف يتعلق بحق للمشتري  
 بوقوع العقد الصحيح اللازم فلم يحرم المشتري من استيناف حقه من عوض المتلف ولا سيما  
 ان وجب غرم مثله مع أن ما عل به الشيخ سالم الحاق خطأ البائع بعده من قوله الخطا كالمعد  
 في أموال الناس سواء موجود في خطأ الاجنبي وعندى أن ما قاله الشيخ سالم في البائع هو  
 الصواب وان في الاجنبي كذلك بل أخرى وكلام المدونة في الامهات يدل على ان ذلك في  
 الاجنبي وقد نقله ابن عرفة وسلمه ونصه وفيه ان تلفت بتعدى اجنبي قبل كيلها قال لم  
 أسمع فيها شيئاً وأرى البائع عليه القيمة ويشترى بها طعاماً للبائع ثم يكيله البائع للمشتري  
 لا يلو عرف كيلها غرمه المتعدى فلما لم يعرف كيله وأخدم كان الطعام القيمة اشترى له  
 طعاماً به يأخذه المشتري وليس يبيع الطعام قبل قبضه اه منه بلفظه فتوجه به بشيد  
 أن العدا والخطا سواء لان الغرم على الاجنبي واجب فيه ما وكذا قوله لو عرف كيلها  
 غرمه المتعدى الخ يجري فيه ما معاً وكلامها هذا يدل على أنه اذا وجب عليه غرم المثل  
 لمعرفة قدرها فلا اشكال أن للمشتري بأخذه لانه ساقه مساق الاستدلال بالسؤال انما  
 كان وقع عن غرم القيمة ولا يرد ذلك قولها تلفت بتعدى اجنبي الدال على أن ذلك عدل لانه  
 انما وقع في السؤال لافي الجواب مع أنه وقع في الجواب ما يدل على عدم اعتباره حسبما  
 بيناه ولهذا والله أعلم اختصرها المختصرون على اسقاط لفظ التعدى كابى سعيد ونصه  
 ولو استلكتها اجنبي غرم مكيلتها ان عرفت وقبضته على ما اشترت وان لم يعرف كيلها  
 أغرمته للبائع قيمته اعيننا ثم اتعنا بالقيمة طعاماً مثله وأوفيناك على الكيل وليس يبيع منك  
 للطعام قبل قبضه لان التعدى على البائع وقع اه منه بلفظه وسله أبو الحسن وابن  
 ناجي ولم يقيداه بالعهد وكان يونس ونصه ولو استلكتها اجنبي غرم مكيلتها ان عرفت

(وان نقص فكالاستحقاق) قول ز واحترزت بقولي عدا عن اهلاك  
 قد سوى عجم بين خطأ الاجنبي  
 والبائع في انه كالسماوى وجعله  
 من كالمعد وهو الصواب وما  
 زعمه عجم وز من أن أهلك يدل  
 على العهد غير صحيح بل ألتف وأهلك  
 وجنى وقتل كلها تستعمل في الخطا  
 أيضاً انظر الاصل والله أعلم

(ولو كرز قاض) قول ز لا مأخوذ عن مستهلك الخ قلت يجب حله على الطعام ليصح وبه صرح من والجواز الذي في ز  
 لابن المواز والمنع لعبد الوهاب كما في ق والله أعلم وقول ز (٣٠٣) بشون الخ الشون هو موضع تركن الطعام  
 وقبضته على ما شئت الى اخر ما قدمناه عن أبي سعيد بن ظنه وكأنه في نفسه وان أهلكه  
 أجنبي أغرم القمة واشترى بها طعاما ويكليه البائع للمشتري اه مثله بلفظه ولم يفصل  
 هو ولا ابن يونس ولا ابن عرفة ولا المصنف في صحيح ولا غيرهم عن وقفنا على كلامه بين  
 المحدث والمحدث عليه يجب التعويل لاعلى ما ذكر من التفصيل لانه مخالف للظواهر  
 ولتقاعدة المحدث والخطأ في أموال الناس وسامن غير دليل وحجتنا الله ونم الوكيل  
 (ولو كرز قاض) قول ز لا مأخوذ عن مستهلك الخ الظاهر ان هذا على قول ابن المواز  
 اما على قول عبد الوهاب لانه لا يجوز للمالك ان يأخذ من المستهلك عن المستهلك طعاما  
 فعدم جواز بيعه لغيره احرى انظر الخلاف في مافي في وتأمل (أو كبن شاة) قول ز  
 ومنه شراء تمر حاط غائب على الصفة جزا فانه يمنع بيعه قبل قبضه الخ مثله في ق عن  
 التوسى وهو مبني على جواز بيعه ابتداء كذلك وتقدم عنده قوله وجراني ان يرى ان  
 الصواب خلافه (ولم يقبض من نفسه) قول مب ويدال وكيل كيد الموكل صحيح بجهله  
 مافي ق عن سماع عيسى عند قوله واقراضه وما فيه عن المدونة عند قوله وطعما كانه  
 وصدر قل فأنظر متأملا وقول مب عن طئي فليست عليه المنع فيها هي القبض من نفسه  
 بل اتهامه الخ صحيح يشهد له مافي ح عند قوله والاقالة يبيع عن عبد الحق من أنه اذا ثبت أنه  
 اشترى مضي ذلك ونفذ بينهما (وبيع ماعلى مكاتب منه) قول ز ويحتمل ان يرد ان العبد  
 اذا اشترى طعاما الخ هذا الاحتمال لا يقبله لفظ المصنف اذ يقال فيما اشترى المكاتب  
 انه عليه قنأله وقوله وانظر هل لا يصدق في هذا ان يبيعه نائباً الى قوله وهو ظاهر الخ فيه نظر  
 لان التعليل السابق وهو قوله لا يفتقر بين السيد وعبد الخ لا يجري في كل صورة صورة  
 بل ذلك رخصت يرجى حصول العتقه أو يؤدي الى التخفيف عن المكاتب ويدل على هذا  
 قول المصنف وهل ان جعل العتق الخ والظاهر في هذه الصورة المنع بلا توقف وقد نص  
 في المدونة وغيره على حرمة الرابا بين السيد وعبد ونحو ذلك مما يؤدي الى حرمة العتق  
 الامير جع لما ذكرناه قنأله (وهل ان جعل العتق) قول ز كافي ق الذي في ق  
 هو عين ما نراه لتب لا غيره (تأويلان) لم يتعرض أحد من وقفنا عليه من شارح  
 أو محقق لغزوهما وأحال ق على ابن عرفة وليس فيه بيانهما وقد أجل أضافي صحيح  
 فقال واختلف الشيوخ في مذهب ابن التاسم على أهم ما يحمل اه وعز ابن ناجي  
 الاول لظاهر اختصار ابن يونس وأجل الاخر ونحوه لابي الحسن وقال أبو علي ان كلام  
 المصنف في الكتابة رجميدل على ترجيح التأويل بالاطلاق فأنظر مو الله أعلم (أو فافؤه  
 عن قرض) قول ز وأما فافؤه عن دين الخ في عبارته فاق لمقابلة القرض بالدين مع انه  
 دين وضوابة وأما فافؤه عن طعام من يبيع الخ وقول مب عن ق فقد نص ابن  
 المواز انه لا يجوز الخ سلم كلام ق هذا وجهه وهو غير صحيح انظر ما يأتي عند قوله في  
 الحوالة وأن لا يكونا طعامين (وبيعه لمقرض) قول ز لان القرض يملك بالقول ليس  
 صحيح انظر ما يأتي في الحوالة عند قوله وأن لا يكونا طعامين (وبيعه لمقرض) قول ز لان القرض يملك بالقول الخ عليه لمقدر رأى  
 وليس من يبيع ما يملك لان القرض الخ

وقول ز وأما طعام المعاوضة فليس لمقترضه الخ الصواب ما في بعض النسخ من سقوطه لأنه عين ما قبله في المعنى فتأمله وقول  
 ز عينا صوابه غير طعام لأن العلة واحدة في العين (٣٠٤) والعروض وغيرهما والله أعلم (واقالة الخ) قلت روى

أبو داود وابن ماجه والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعا من أقال مسلما أقال الله تعالى عثرته أي رفعه من سقوطه وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من أقال نادما أقاله الله يوم القيامة أي عفا عنه وهو دعاء أو خبر والله أعلم (واستوى الخ) قول ز لأن ذلك يؤل إلى القيمة أي في الشركة وفي التولية على غير الثمن ففتح وقول ز وقوله بعض الشراح وتبعه عجم أن حكم الإقالة في هذا الخ الإشارة تعود إلى الشرط الذي زاده على المصنف وهو قوله وأن يكون رأس المال عينا لا عرضا وقوله منافا لما تقدم في مفهوم من الجميع صوابه حذف مفهومه ويقول لما تقدم في شرح من الجميع لأن ز قدم ما ينافي ما قاله هذا الشارح في شرح قوله من الجميع في منطوقه ومفهومه لأن قول هذا الشارح أنه يشترط في جواز الإقالة في الطعام قبل قبضه أن يكون الثمن عينا ز قال في منطوق قول المصنف من الجميع مانصه وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا غاب عليه المسلم أو البائع أو أولا وقال في مفهومه مانصه فإن لم يرغب عليه أو كان مما يعرف بعينه كعرض جازت من البعض ومراعاة أن الإقالة وقعت على عين العرض الذي وقع به البيع أولا وهو صريح قول المصنف وإن تغير سوق شئك لا بد منه الخ وكلام هذا الشارح بقيد أنه لا تجوز الإقالة في الطعام قبل قبضه إلا إذا كان الثمن عينا وهو غير صحيح ومنافاة لما قاله ز والمصنف فيما تقدم واضح حلية فقوله مب بل لا منافاة بينهما وكلام ز مصور فيه نظر ظاهر غاية الظهور واحتجابه بكلام أبي الحسن وابن عرفة لا يصح لأن كلامهما في الإقالة على مثل ما وقع عليه عقد البيع من الثمن لا على عينه الذي هو مراد ز فكلامهما محجة عليه وشاهد ز وكذلك كلام أهل المذهب قاطبة وهذه الهفوة نشأت لمن فهمه أن مراد ز أن الإقالة وقعت على مثل الثمن لا على عينه وكلام ز لا يحتمل ذلك والله الموفق (والا فبيع) قول ز والابان شرط المولى الخ هذا إنما يصح على ما قدمه عن نت وقد علمت ما فيه ثم الصواب أنه راجع لقوله واستوى عقداهما الخ لانه ولما قبله أدققت الشرط الثاني في كلام المصنف هو الذي يتصوره صحة الإقالة تارة ونفيها أخرى لا أول تأمل وقول ز وإن اتعت سلعة صوابه ما ليس فيه حق نوقية الخ بدل قوله سلعة لتصح المبالغة في قوله بعد مع قبض الثمن ولو طعاما الخ ويحمل على الطعام الحزاف فتأمل (جازان لم يلزمه) قول مب وانما يتنع في البلاد إذا كان بيعه بالزام فلا فرق بينهما الخ في هذا الحصر نظر لانه يقتضي أنه إذا بيع على السكوت يجوز كالتولية ويؤيده قوله فلا فرق بينهما وفيه نظر

أبو داود وابن ماجه والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعا من أقال مسلما أقال الله تعالى عثرته أي رفعه من سقوطه وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من أقال نادما أقاله الله يوم القيامة أي عفا عنه وهو دعاء أو خبر والله أعلم (واستوى الخ) قول ز لأن ذلك يؤل إلى القيمة أي في الشركة وفي التولية على غير الثمن ففتح وقول ز وقوله بعض الشراح وتبعه عجم أن حكم الإقالة في هذا الخ الإشارة تعود إلى الشرط الذي زاده على المصنف وهو قوله وأن يكون رأس المال عينا لا عرضا وقوله منافا لما تقدم في مفهوم من الجميع صوابه حذف مفهومه ويقول لما تقدم في شرح من الجميع لأن ز قدم ما ينافي ما قاله هذا الشارح في شرح قوله من الجميع في منطوقه ومفهومه لأن قول هذا الشارح أنه يشترط في جواز الإقالة في الطعام قبل قبضه أن يكون الثمن عينا ز قال في منطوق قول المصنف من الجميع مانصه وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا غاب عليه المسلم أو البائع أو أولا وقال في مفهومه مانصه فإن لم يرغب عليه أو كان مما يعرف بعينه كعرض جازت من البعض ومراعاة أن الإقالة وقعت على عين العرض الذي وقع به البيع أولا وهو صريح قول المصنف وإن تغير سوق شئك لا بد منه الخ وكلام هذا الشارح بقيد أنه لا تجوز الإقالة في الطعام قبل قبضه إلا إذا كان الثمن عينا وهو غير صحيح ومنافاة لما قاله ز والمصنف فيما تقدم واضح حلية فقوله مب بل لا منافاة بينهما وكلام ز مصور فيه نظر ظاهر غاية الظهور واحتجابه بكلام أبي الحسن وابن عرفة لا يصح لأن كلامهما في الإقالة على مثل ما وقع عليه عقد البيع من الثمن لا على عينه الذي هو مراد ز فكلامهما محجة عليه وشاهد ز وكذلك كلام أهل المذهب قاطبة وهذه الهفوة نشأت لمن فهمه أن مراد ز أن الإقالة وقعت على مثل الثمن لا على عينه وكلام ز لا يحتمل ذلك والله الموفق (والا فبيع) قول ز والابان شرط المولى الخ هذا إنما يصح على ما قدمه عن نت وقد علمت ما فيه ثم الصواب أنه راجع لقوله واستوى عقداهما الخ لانه ولما قبله أدققت الشرط الثاني في كلام المصنف هو الذي يتصوره صحة الإقالة تارة ونفيها أخرى لا أول تأمل وقول ز وإن اتعت سلعة صوابه ما ليس فيه حق نوقية الخ بدل قوله سلعة لتصح المبالغة في قوله بعد مع قبض الثمن ولو طعاما الخ ويحمل على الطعام الحزاف فتأمل (جازان لم يلزمه) قول مب وانما يتنع في البلاد إذا كان بيعه بالزام فلا فرق بينهما الخ في هذا الحصر نظر لانه يقتضي أنه إذا بيع على السكوت يجوز كالتولية ويؤيده قوله فلا فرق بينهما وفيه نظر

فقط أدققت هوالذي يتصوره وجود الإقالة تارة ونفيها أخرى فتأمله وقول ز وإن اتعت سلعة الخ بل  
 لوقال وإن اتعت ما ليس فيه حق نوقية لتصح المبالغة في قوله بعد ولو طعاما أي جزافا (جازان لم يلزمه) قول مب إذا كان بيعه  
 بالزام أي أو سكوت وفيه يفرقان خلافا لمب



**\* (فصل) \*** قلت قول مب ومنها التولية مثلها في ذلك الاقالة والشدة وقوله مختصة بهذه الصيغة الخ كذا فيما رأينا من نسخة وهو غير ظاهر وصوابه مختصة بهذه الصيغة أى المساواة وبه يظهر مراتبه عليه من قوله وهي حينئذ تخرج الخ والظاهر أن هذا هو مراد ابن عرفه لا غيره فكان من حق مب أن (٣٠٥) يبينه ابتداء من غير إيراد جواب فتأمل والله أعلم وقول مب ان اطلاق لفظ المراجعة الخ أى وأما اطلاقه على الزيادة فلغوى الآن ان المفاعلة ليست على ما به

بل بينهما فرق في صورة السكوت فانه تجوز التولية ويثبت له الخيار وينفع في بيع الحاضر بالبلد ويستويان في التصريح باللزوم والخيار فتأمل والله سبحانه أعلم

**\* (فصل) في بيع المراجعة \***

ايست على ما به كما يفيد قول المصباح وبعته المتاع واشترته منه مراجعة اذا سميت لكل قدر من الثمن رجحا اه وبه تعلم ما في كلام هو في رحمه الله تعالى وجعل المفاعلة على ما بان كلف لا داعي اليه على انه موجود في سائر أنواع البيع تأمله (وجاز مراجعة) قلت قول ز لاحتياجه لتقدير الخ هذا توقيفه من حيث الاعراب لأن حيث المعنى الذي هو مدعاه وقوله على حذف موصوف الخ فيه وفي الحاشية أن المصدر لا يوصف به الالئكة أو على تأويل (كصبغ) قول مب أصله للشارح الخ انظر من عزاه للشارح فانه انما نقل كلام النكح وابن ونس ولم يرقهم منه ما فهمه ت انظره وح و طي (ونظريه) ما فسرناه ز أصله لت فقال ابن عاشر فسرنا بعضه بالتشتم وبه ت فأنظره مع قول هذا الشارح انه جعل الثوب اه منه بلفظه ونقله جس وأبو على وزاد مانصه خلاف تفسير ت فانه لا يظهر اه ولم يزد في القاموس على قوله وطراء نظرية جعله طريا اه منه بلفظه (والالئكة) قول ز أو جرت عادة بتولي الشدخ مكررا يستغنى عنه بقوله قبل أول تمكن أجرة الشد والطيء تدين فتأمل (كسما لم يعتد) قول مب كذا في ضيغ الخ فيه تطلونه في ضيغ جعل موضوع ما في المدونة والموطأ ومالاي محمد وابن رشد ولعبد الوهاب وابن محرز واحدا لا يختلفات الموضوع فانه قال عند قول ابن الحاجب وما اخذه السماسو فكالن في الاصح وقيل من الثاني وقيل من الثالث اه مانصه قوله فكأن الن اى يحسب ويحسب ربحه وهو قول عبد الوهاب واختاره ابن محرز لانه مما لا يحصل ملك المشتري الا به فيكون كالن والقول الثاني لاي محمد وابن رشد لانه ليست له عين فائمه والقول الثالث هو مذهب المدونة والموطأ وجهه انه ليست له عين فائمه ولا يزد في الن وكثير من الناس يتولى الشراء نفسه ولهذا قال محمد الآن يكون المبتاع مجابرت العادة انه لا يشتري مثله الا بواسطة فيحسب حينئذ أجرته في الن دون الربح اه منه بلفظه وبعه الشارح معبرا عن محمد

قول مب والظاهر أن اطلاق لفظ المراجعة على ما ينشئ الوضعية والمساواة الخ ظاهره ان اطلاقها على صورة الزيادة حقيقة لغوية وهو ظاهر كلام ز وغيره ولم يظهر لي وجه ذلك لان المفاعلة اللغوية تحصل فيها المشاركة في الذاعلية والمفعولية من كل منهما فحينئذ قولنا خاصم زيد عمر أن كلامهما وقعت منه المخاصمة لغيره وفي غيره له وسيع زيد عمر ويرى العشرة أحد عشر مثلا ليس كذلك لان الواقع من البائع طلب الربح وقضه ومن المشتري اجابته لذلك ودفعه فالظاهر انه حقيقة شرعية مجاز لغوي في صورة الزيادة أيضا وعلاقته بوقف حصول الربح عليهم ما فتأمل (وجاز مراجعة) قول ز على حذف موصوف أى بيع مراجعة الخ قد بحث في الحاشية بأن مراجعة مصدر فيجئ في الوصفية أيضا بأن المصدر لا يوصف بالالئكة أو على تأويل فتأمل (كصبغ) قول مب ما قاله ت أصله للشارح انظر من عزاه للشارح وكلام طي يدل على انفراد ت بذلك وأما الشارح فنقل كلام عبد الحق وابن ونس ولم يفهم منه ما فهمه ت فأنظره وانظر (ونظريه) قول ز جعل الثوب في الطراوة الخ أصله لت فقال ابن عاشر فسر بعضهم النظرية بأنها ساق الغزل بالحريرة أو بالتشتم وبه ت فأنظره مع قول هذا الشارح انه جعل الثوب اه منه بلفظه ونقله جس وأبو على وزاد مانصه خلاف تفسير ت فانه لا يظهر اه ولم يزد في القاموس على قوله وطراء نظرية جعله طريا اه منه بلفظه (والالئكة) قول ز أو جرت عادة بتولي الشدخ مكررا يستغنى عنه بقوله قبل أول تمكن أجرة الشد والطيء تدين فتأمل (كسما لم يعتد) قول مب كذا في ضيغ الخ فيه تطلونه في ضيغ جعل موضوع ما في المدونة والموطأ ومالاي محمد وابن رشد ولعبد الوهاب وابن محرز واحدا لا يختلفات الموضوع فانه قال عند قول ابن الحاجب وما اخذه السماسو فكالن في الاصح وقيل من الثاني وقيل من الثالث اه مانصه قوله فكأن الن اى يحسب ويحسب ربحه وهو قول عبد الوهاب واختاره ابن محرز لانه مما لا يحصل ملك المشتري الا به فيكون كالن والقول الثاني لاي محمد وابن رشد لانه ليست له عين فائمه والقول الثالث هو مذهب المدونة والموطأ وجهه انه ليست له عين فائمه ولا يزد في الن وكثير من الناس يتولى الشراء نفسه ولهذا قال محمد الآن يكون المبتاع مجابرت العادة انه لا يشتري مثله الا بواسطة فيحسب حينئذ أجرته في الن دون الربح اه منه بلفظه وبعه الشارح معبرا عن محمد

نظرية جعله طريا اه (والالئكة) قول ز أو جرت عادة الخ تكرر مع ما قبله تأمله (كسما لم يعتد) قول مب كذا في ضيغ الخ فيه تطلونه في ضيغ جعل موضوع ما في المدونة والموطأ ومالاي محمد وابن رشد ولعبد الوهاب وابن محرز واحدا لا يختلفات الموضوع

بآبن الموازن ثم في كلام ضميم نظرم من وجوه أحدها أن في كلامه تدافع لآن قوله في توجيه  
 الأول لانه مما لا يحصل ملك المشتري الا به يفيد أن موضوع الخلاف ان المشتري عن  
 جرت العادة بأنه لا يتولى شراء ذلك بنفسه وقوله آخر اولهذا قال محمد الآن يكون  
 المتنازع مما جرت العادة انه لا يشتري مثله الخ يفيد عكس ذلك ثانياً أن كلامه يفيد أنه  
 في المدونة والموطأ فصل وليس كذلك ونص الموطأ قال مالك الامر للجمع عليه عندنا  
 في البز يشتر به الرجل ببلد ثم يقدم به الى بلد آخر فيبيعه مما ايجبه لا يحسب أجر السمسارة  
 اه منه بلفظه فقد أطلق والظاهر من كلام البابي انه جملة على ماذا لم تجر العادة  
 بأنه لا بد من السمسار لانه قال في توجيهه مانصه وضرب جرت عادة المتنازع أن يشتره  
 بنفسه ولا يستدب فيه غالباً بأجرة كاجرة السمسار وهو أن يستأجره من أن يتنازع له  
 المتنازع لان هذا مما جرت العادة أن يفعله التاجر بنفسه فان استأجره من غيره فهو من يتوبه عنه في  
 ذلك لم يلزم المتنازع اذ ذلك كالمو يشتره بنفسه ثم قال بعد كلام مانصه وقد قال أبو محمد  
 فان كان المتنازع مما يعلم انه لا يشتري الا بواسطة أو سمسار والعادة جارية بذلك فيحسب من  
 رأس المال ولا يحسب له ربح لانه ليست له عين قائمة اه منه بلفظه ونص المدونة  
 ومن اشترى برا فحمله الى بلد آخر فلا يحسب في رأس المال جعل السمسار اه قال ابن  
 ناجي مانصه ما ذكره في الكتاب في السمسار مثله في الموطأ وهو أحد الأقوال الثلاثة  
 وقبل انما تحسب من الثمن ويحسب لها الربح قاله عبد الوهاب وابن محرز وقيل تحسب  
 من الثمن ولا يحسب لها ربح قاله أبو محمد وابن رشد اه منه بلفظه وقال ابن عرفة  
 مانصه وفيها العوج جعل السمسار ابن محرز الغاء السمسرة لانه ليس كل من يشتري يحتاج  
 الى سمسار ولو علم ذلك لكان القياس عندي أن تكون كالصبيغ وقاله عبد الوهاب في  
 التلقين والبابي عن الشيخ ان كان المتنازع مما يعلم انه لا يشتري الا بسمسار في العادة لحسب  
 في الثمن ولم يضرب له ربح قلت في اعتبار السمسرة ان اقتصر اليها المشتري كالثلث أو  
 تحسب ولا ربح لها ثالثاً لا تعتبر لابن محرز وابن رشد مع الشيخ وظاهرها اه المحتاج  
 اليه منه بلفظه ثالثاً أن قوله ولذا قال محمد الخ يقتضي انه تفيد لحل الخلاف الذي  
 ذكره وليس كذلك بل ما عزا له هو الذي نسبته الناس لابن محمد وابن رشد كراياً ينفى في كلام  
 البابي وغيره ولهذا قال أبو علي مانصه وما ذكره ابن رشد في السمسار عليه اقتصر  
 الميطي ناسبه لابن المواز اه منه بلفظه مع انه لم يتعقب كلام ضميم من هذه الوجوه  
 رابعاً عازو عبد الوهاب موافقة ابن محرز وقد سعه عليها ابن ناجي ولم يبين في أي موضع قاله  
 عبد الوهاب وتقدم في كلام ابن عرفة أنه في التلقين وفيه نظر لان الذي وجدته في التلقين  
 موافق لما لابن المواز وأبي محمد وابن رشد ونصه يضم الى رأس المال منها ماله عين قائمة  
 في المتنازع ويكون له قسطه من الربح ولا يضم اليه مالا تأثر له في عين المتنازع مما يمكن توليه  
 بنفسه لا في رأس المال ولا في ربحه وما لا يمكن توليه بنفسه مثل كراء المتنازع ونقله من بلد  
 الى بلد والسمسرة فيما جرت العادة فيه بأنه لا يباع الا بواسطة فيضم ما لزمه عليه الى رأس  
 المال ولا يكون له قسط من الربح اه منه بلفظه ثم وجدت أبا علي قد نبه على هذا وزاد

قال في الاصل بعد كلام ونقول فحصل أن ما لعبد الوهاب وأبي محمد وابن رشد هو الذي لابن الموازي أنه ان اعتيد حسب أجرته دون ربح وعليه اقتصر الميطي وعليه حل الباقي الموطأ وان المدونة تجعل على ذلك عند هو لا فترج ما في المختصر لهذا وهو الذي اختاره ابن عبد السلام والله أعلم **قلت** قال خبتي تنبيه قوله (٣٠٧) وحسب الى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط

ولا عرف بشي والا عمل به الا أن يشترط خلافه قال القرافي في الفروق ان ما يحسب وما لا يحسب مبني على العرف والعادة ولولا ذلك لكان يحكم كصرفا فاذا تغيرت العادة بطلت هذا الفتاوى وحرم الفتوى بها لعدم مدركها اه (ابن الخ) قول مب الوجه الثاني منهما هو عين الخ فيه نظر ظاهر بل هو غيره لاعتناء تأمله وقول مب فالصواب حل ما هنا الخ هو مختار ابن عاشر وهو حسن وقول مب بل لا يسقط به الخ فيه نظر بل تقريره يدفع التكرار بلا وقف لكن فيه نظرم من جهة أنه يؤدي الى جعل الالقسام الجائزة أربعة ولم يقع ذلك في كلام عياض ولا غيره (وبين) قول ز ما ربح الخ غير صحيح لما فاته لقول المصنف ولم يفصل الخ فالصواب قول غيره أي وبين المؤنة وقوله ولم يفصل أي لم يبيننا ما يضرب عليه الربح عمالا تأمله (ووجب تبين الخ) **قلت** روى ابن ماجه عن وأئله بن الاسقع مرفوعا من باع عبدا لم يبينه لم يزل في مقت الله ولم يزل الملائكة تلعننه اه وعيا بمعنى معيب ومقت الله غضبه الشديد وقول مب ولا أهم أي على ما لابن رشد كما رآنا وبعض شيوخه هو العلامة المحقق أبو العباس بن مبارك رحمه الله تعالى (لا غلة ربح) ما اقتضاه ز من أن

أن له في المعونة مثل ماله في التلقين ونص ما نقله عنها الآن يعلم أن شر ما ذلك المتاع لا يمكن أن يتولاه من يشتريه الا بواسطة السمسار والعادة جارية بذلك فيحسب في رأس المال ولا يحسب له ربح لانه ليست له عين فائمه مؤثرة في المتاع هذا الفظه اه كلام أبي على فحصل أن ما لعبد الوهاب وأبي محمد وابن رشد هو الذي لابن الموازي وعليه اقتصر الميطي وعليه حل الباقي الموطأ وأن المدونة تجعل على ذلك عند هو لا فترج ما في المختصر لهذا وهو الذي اختاره ابن عبد السلام ونصه والاشهر عندى قول ابن رشد اه منه بلفظه انظر بقية فقد وجه ذلك والله أعلم (ان بين الجميع) قول مب الوجه الثاني منهما هو عين ما شرح به ز قول المصنف أو فسر المؤنة الخ كذا فباو قفت عليه من النسخ وفيه نظر ظاهر لان الذي فسر به ز قوله أو فسر المؤنة غير الوجه الثاني في كلامه هنا كذا ياه في جميع النسخ الخ وقفتنا عليها بأمل كلامه مع ما يظهر لك صحة ما قلناه وقول مب فالصواب حل ما هنا على الاول من الوجهين كما في خش الخ هو مختار ابن عاشر ونصه الظاهر من قوة كلام المصنف أن قوله ان بين الجميع وجه واحد وهو الاول عند هذا الشارح والثاني أشار به بقوله أو فسر المؤنة الخ وقد عبر عنه ابن عرفة بقوله الثاني أن بين ما ربح له وما لا يحسب جله ويضرب الربح على ما يجب له فقط والثالث أشار به بقوله أو على المراجعة وبين الخ ونفخ هذا لعج وفيه السلامة من دعوى أن الاولى اسقاط أو من قوله أو على المراجعة اه منه بلفظه وهو حسن وقول مب بل لا يسقط به بل تقريره موجب للتكرار مطلقا فيه نظر بل تقريره يدفع التكرار بلا وقف لكن فيه نظرم من جهة أخرى وهو أنه يؤدي الى جعل الالقسام الجائزة أربعة ولم يقع ذلك في كلام عياض الذي اختصره المصنف ولا في كلام غيره (أو على المراجعة وبين) قول ز وبين ما ربح الخ غير صحيح لما فاته لقول المصنف ولم يفصل ماله الربح فالصواب قول غيره وبين أي بين المؤنة وقوله ولم يفصل أي لم يبيننا ما يضرب عليه الربح مما لا يضرب عليه فقام له (ووجب تبين ما يكره) قول مب ثلاث لا ترجع لغش ولا كذب الخ سلم هذا الكلام هنا وجرم به مع أنه اعترضه على ز في القولة المتصلة به هذه قبل فراجعها متأملا (لا غلة ربح) قول ز فلو عبر المصنف بعقار كان أولى الخ كلامه يفتضى أن العقار يطلق على كل أصل وهو الموافق لما يأتي للمصنف في الحجر والشفعة وصرح بذلك في المصباح ونصه والعقار مثل سلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والتخل اه منه بلفظه وهو مختار الفساح جزبه ابن سلون أول البيوع عن أن العقار خاص بما يعقر بالقوس كالارض والبساتين والرابع خاص بما له عتبة والاصول تشمل ذلك كله فانظره والله أعلم (ما لم تنقص عن الغلط وربحه) قول مب **قلت** لا يحتاج الى هذه الزيادة الخ صواب يشهد له ما في ح

العقار يطلق على كل أصل صرح به في المصباح وأما ما في ابن سلون من تخصيص العقار بما يعقر بالقوس والرابع ماله عتبة والاصول تشملهما فانظر أنه مجرد عرف واصطلاح فلا يخالف ما في المصباح خلافا لهوني رحمه الله تعالى (ومدلس المراجعة) **قلت** قول ز ولما كان الغاش أعم من المدلس فيه نظر بل الغاش في المراجعة ميان المدلس لانه في غير العيب والمدلس في العيب كما تقدم

## \* (فصل) \*

(تناول البناء الخ) قل قلت قول ز ويؤيد قول الذخيرة الخ أي بما له هو الصواب وكذا يدخل ما بين الأشجار حيث كان الغالب هو السواد كما في ح (وتناولتسما) قول ز حيث لا شرط ولا عرف الخ صحيح وقد تقرر العرف عندنا بعدم تناول الأرض التي يمكن الانتفاع بها بجرث أو غيره لشجر الزيتون (ومدفونا) قول م ب عن البيان ويكون للبائع الخ أي مع عينه كما في ابن سلون عن ابن رشد (كلو جهل) لو قال ولو جهل رد قول محمد بن دينار وجهل في نوازل ابن حبيب في الواحظة أنه للمبتاع وقول ز والافقيل للبائع أي الصائد وأورثه لأنه ما كان باصطياده لقول المصنف تبعاً لأهل المذهب وما لنظره الجركعير فلو أجده والبيع لم يقع الأعلى الخوت ووجه كونه المشتري أن ما في بطن الخوت تابع له والبائع فرط اذ لو شاء ثبت قلنا لأننا قد فون من غير البائع (ولا الشجر المؤثر) قول ز من باع نخلاً قد أبرت الخ هذا الحديث رواه الإمام في الموطن والشيطان والترمذي وقول م وبهذا بحث ابن عرفة الخ أي وهو بحث متجه خلافاً لابي حفص القاسمي في شرح الخفصة انظر الأصل فقد أطال في ذلك (الابشرط) فان تنازعا في الاشتراط وعدمه فالقول

عند قوله ما لم ترد على الكذب ووجهه فانظره والله سبحانه أعلم

## \* (فصل) ذكر فيه مسائل تناول وبيع الثمار والعرايا والجوانح \*

(وتناولتسما) قول ز ومحل المصنف ومحل ذلك كله حيث لا شرط ولا عرف بخلافه الخ صحيح وقد تقرر العرف في وقتنا هذا بمذايبه البلاد وما قاربها بعد تناول الأرض لشجر الزيتون المركب الخلو فكل من بيع قد أنامن الأرض وله به شجر زيتون متفرق يمكن حرث ما بينهما أو غرسه أو البناء فيه فأنما يشمل البيع الأرض دون الشجر المذكور (ومدفونا) قول م ب عن البيان ويكون للبائع الخ يعني مع عينه كما نقله ابن سلون عن ابن رشد ونصه وأمان ادعاء أو شبهه قوله فانه يكون له مع عينه وان لم تكن له عينه اه منه بلفظه (كلو جهل) قال غ لو قال ولو جهل لكان أجرى على اصطلاحه اه أي ليشير بيلورد ان الخلاف المذهبي فقد قال ابن سلون بعدم ما قدمناه عنه مانصه وقال محمد بن دينار ان ذلك يكون للمبتاع وهو قول صحنون في نوازل وقول ابن حبيب في الواحظة اه منه بلفظه وقول ز والافقيل للبائع الخ أطلق في البائع كما أطلق ابن سلون وغيره في نقلهم عن ابن الحاج والبائع يصدق بصائد هاهن الجربو وارثه وعن ملكها من أحدهما بشراً أو بهيمة أو نحوهما ولكن المراد بالبائع الصائد نفسه وأورثه ولذلك وقع في عبارة م مانصه فان كانت غير معاملة فهي للصائد لا للمبتاع اه وفي كلام ابن الحاج إشارة إلى هذا فوجه القول أنه للبائع أنه قد ملكها بأخذها من الخوت من البحر فهي من جله ما يندرج تحت قول المصنف تعالاهل المذهب وما لنظره الجركعير فلو أجده والبيع في الظاهر لم يقع إلا على الخوت ووجه القول أنها للمشتري أن ما في بطن الخوت تابع له والبائع فرط اذ لو شاء ثبت وعلى هذا إذا تعدد البيع ولم يطلع عليه إلا المشتري الآخر فالقولان جاريان أيضاً لكن هل للصائد أو وارثه أو للمشتري الآخر الذي اطلع عليه تأمل \* (تنبيهات \* الاول) هذا في الخوت المصاد من البحر وأما المصاد من الأنهار فقال ابن سلون مانصه قال يعني ابن الحاج في مسائله وانظر لو كان هذا الخوت من حيطان النهر وحيث لا يكون للؤلؤ إلا أن يسقط منقوباً أو غير منقوب فيحتمل أن يكون ذلك كاللقطة ويحتمل أن تسوقه من البحر إلى النهر فيفرق بين المنقوب وغيره اه منه بلفظه \* (الثاني) انظر اذا وهما الصائد أو وارثه أو تصدق بهما أحدهما فوجد فيها الموهوب له أو المتصدق عليه ذلك هل يجري فيها القولان أو يتفق هنا على أنها للواهب لأن البيع أقوى من الهبة وهذا هو الظاهر عندي والله أعلم \* (فرع) اذا ذهبنا على القول بانها للصائد أو وارثه وجهل فانظر هل تكون لقطة أو تجعل في بيت المال لم أر من تعرض لذلك والظاهر الثاني فتأمل (ولا الشجر المؤثر) قول م وبهذا بحث ابن عرفة مع المبطل وأطال في الخ نص ابن عرفة ابن عات قال ابن عتاب أفتى ابن الفزارعين باع ملكاً بقبرية وفي المثل شجر زيتون طاب غرسها لم يشترطه المبتاع الآن في الوسيقة اشترى فلان من فلان جميع ما حوته أملاً كما من الأرض والشجر ولم يذكر الثمرة فطلب المبتاع أخذها أملاً واحتمل أن الشجر نفسه لم يذ كرفي الاتباع

دخل فيه وتبع الارض فاذا دخلت الاصول في الشراء فالثمرة أخرى قال ابن عتاب ولم  
 يذكر هل ذلك لرواية ولم يستدل عنه اذ كان لا يجتزأ على سؤاله وكان حافظا ذكر الروايات  
 ولم أر أن أطلب ذلك فلما اجتمعت بالفتوى ونزلت هذه المسئلة في دار سبت فيها نخلة من هبة  
 قافيت بما كنت سمعت منه وخولفت في ذلك ولم أر أن أطلبها إلى أن ظفرت بها في كتاب  
 الشروط لابن عبد الحكم قال من الناس من يقول من اشترى دارا بما فيها وفيها نخل  
 فالثمرة للمشتري ولو طابت وأمانحن فنجعل ذلك للبائع إلا أن يشترط المبتاع للسنة قال  
 ابن عتاب والذي أقول به ما شاهدت الفتوى به وبه نقدنا الحكم قلت ظاهر قوله ظفرت  
 بها أنه ظفر بما يوافقه وحاصل ما ذكر أنه انما ظفر بما يخالفه ونعاه في الابار اه منه  
 بالفظه ثم قال بعد نحو نصف ورقة كبيرة مانصه ولا يندرج في الشجر ما يورعها  
 هذا هو المذهب وقال الميسطي هذا مشهورة المعبول به وقال ابن الفخار هو للمبتاع واحتج  
 بان الشجر لو لم يذكر في الشراء دخلت فيه وكانت تبعا للارض وذكر ما تقدم عنه وعن ابن  
 عتاب وهذا هو منه في أمرين الاول أن تصور مثل هذا القول فاسد لانه قياس في معرض  
 النص والاجماع على بطلانه روى مسلم بسنده عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من باع نخلا به دان ثوب فثمرها الذي باعها إلا أن يشترطه المبتاع وهو  
 في الموطأ والترمذي وغيرهما الثاني فهمه قول الشيخين على ذلك وهذا لانهما انما قالوا  
 ذلك في مسئلة في الارض والدار خاصة فيهما وهي اشتمالهما على لفظ دال على اشتراط  
 المبتاع فالثمرة لان مسئلة ابن الفخار فيمن باع جميع ما حوته أملاكه من الارض والشجر  
 ولفظ جميع ما حوته كالنص على دخول الثمرة فهو عنده مما اشترطه المبتاع فيكون له به نص  
 الحديث ولو كان صورة مسئلة الدار التي أتى بها ابن عتاب لقوله ونزلت هذه المسئلة وهو  
 نص بانها نزلت بالفظه مسئلة ابن الفخار ولو كانتا عاريتين عن هذا اللفظ الدال على اشتراط  
 الثمرة بعمومه لم يبق ينص بهما الفتوى بدخول الثمرة لنص الحديث بخلاف ذلك وذكر  
 المسئلة في مختصر ابن الجلاب بنقيض فتواهما في الجلاب مانصه من اشترى أرضا فيها  
 شجرة فمرها كان من ثمرها عقدا فهو للبائع وما كان وردا فهو للمبتاع وذكر ابن سهل وغيره  
 عن ابن عتاب في القضية أنه قال لما ذكر فتوى ابن الفخار ولم يذكر هل جوابه عن رواية ولم  
 يستدل عن ذلك وكان لا يجتزأ أعلمه بالسؤال وفيه عندي نظر لان المفتي انما يستدل عن  
 مستند فتواؤه ويرد سؤاله عن ذلك اذا كان مستنده مخيرا بفتقره لتأمل باعتبار حفظ  
 أصله واستنباط علته أما اذا كان استناده الى ظاهر الرواية المعلومة المشهورة فلا بد له عنه  
 ليدل ومستند فتوى ابن الفخار المذكورة انما هو الاخذ بصريح المذهب في وجوب الثمرة  
 المأبورة للمشتري باشتراطه ودليل اشتراطه في النازلتين واضح لمن نظر وأصف وذكر  
 استدلال الشيوخ بظواهر الروايات الجارية على الاصول فتأمل اه منه بلفظه وسلم غير  
 واحد من المحققين منهم ابن الناطم في شرح تحفة والده الا أنه قال في قول ابن عرفة وهو  
 انما ظفر بما يخالفه مانصه وقصد ابن عتاب والله أعلم انما هو في التمسك بقول مخالف  
 ابن عبد الحكم الذي عبر عنه بقوله من الناس من يقول وان لم يكن ذلك فلانما ظفر بما

بخالفه كما قاله ابن عرفة اه منه بلفظه ونقل في ضيق عن ابن راشد نحو ما للمبتطى  
 وسلمه والظاهر أن ابن راشد سجع في ذلك المبتطى فهد عليه ما ورد على المبتطى وقد تعقب  
 أبو حفص القاسمي في شرح التحفة كلام ابن عرفة فانه نقل كلامه الاخير وقال عقبه ما نصه  
 قلت في حله كلام ابن عتاب وابن الفخار على مسئلة الشرط واعتراضه على المبتطى في فهم  
 كلام ابن الفخار مقابلا للمذهب نظرو ذلك أن ابن عتاب قال فيما نقل عنه ابن عات وابن  
 سهل ما نصه أفتى ابن الفخار قد كر ما قدمناه من كلام ابن عات بنقل ابن عرفة وقال عقبه  
 ما نصه وبه تعلم أن ابن الفخار ليس في مسئلته اشتراط المتاع الثمرة لقوله لم يشترطه  
 المتاع ولا احتجاجة على ذلك ولو كانت مسئلته من باب الاشتراط ما احتج الى الاحتجاج  
 وقوله جميع ما حوته أملا كما لا يتضح من الاشتراط أقوله من الارض والشجر وذلك تقييد  
 وتخصيص ولذا قال ولم يذ كر الثمرة وكذا ابن عتاب لم يذ كر في نازلته اشتراط المتاع  
 والاشارة بقوله هذه المسئلة يؤذن بذلك ولو اعتبر في نازلته اشتراط المتاع لم يكن وجه  
 لمخالفته وقد قال وخولفت في ذلك ولما صح أن يكون ظفرها في كتاب الشروط لان التي  
 ظفرها في الكتاب المذكور عارية عن الاشتراط من كل وجه ولذا انبغ فيها القول بان  
 الثمرة للمشتري ابعض الناس ثم قال وأما نحن ففعل ذلك للبائع الآن يشترطه المتاع  
 اتباعا للسنة ولانه قال والذي أقول به ما شاهدت الفتوى به اذ لو كانت المسئلة عنده من  
 باب الاشتراط لم يفرده هذا القول فيها وأما حكاية الاجماع على بطلان القياس المعارض  
 للنص فان عني بالنص القاطع فليس مما نحن فيه وان عني خبر الآحاد فن أعجب ما يسمع  
 حكاية الاجماع على بطلان القياس المعارض لخبر الآحاد مع شهرة الخلاف في الاصول  
 وقد حكى السبكي في ذلك ثلاثة أقوال ثم ذكر الخلاف في ذلك ثم قال وقد علمت أن القياس  
 الذي اعتمد عليه ابن الفخار وابن عتاب أحرى فهو قياس جلي على أحد التفاسير فحصل أن  
 حكاية المبتطى الخلاف في المسئلة وإبراده قول ابن الفخار مقابلا للمشهور صحيح وان  
 اعتراض ابن عرفة عليه ساقط بوجهيه والله أعلم اه منه بلفظه قلت من تأمل  
 وأنصف ظهر له أن كلام ابن عرفة هو الحق وأن في كلام أبي حفص نظرا من وجوه  
 أحدها قوله وذلك أن ابن عتاب قال فيما نقل عنه ابن عات الخ فانه يقتضي أن ابن عرفة  
 خفي عليه كلام ابن عات مع أنه قد نقله كما رآه ثانيا قوله ليس في مسئلته اشتراط المتاع  
 الثمرة ان عني به أنه ليس فيها اشتراطها بالخصوص فسلم وابن عرفة أول قائل به وان عني  
 بلفظ عام فليس بصحيح واحتجاجة بقوله لم يشترطه لا يستلزم لان معناه لم يشترطه  
 صريحا بما هو خاص به وكذا قوله ولا احتجاجة على ذلك ولو كانت مسئلته من باب  
 الاشتراط ما احتج الى الاحتجاج الخ لان ذلك انما يظهر لو كان الاشتراط صريحا بلفظ  
 خاص وأما بدلالة العام عليه فيحتاج الى الاستدلال والاحتجاج عليه لان الصحيح  
 عند الاصولين أن دلالة العام من حيث الحكم على فرد واحد تضمنية ولا اختلاف في  
 دلالة على كل فرد بخصوصه هل هي ظنية أو قطعية فكيف لا يحتاج مع ذلك الى  
 الاستدلال ثالثا قوله وجميع ما حوته أملا كما لا يتضح من الاشتراط لقوله من

الارض والشجر وذلك تقيد وتخصيص لا يجري على الصحيح عند الاصوليين والراجح  
 عند الفقهاء لان ذكر الخاص بعد العام يحكمه لا يخصه على الراجح عند القرينين  
 أما الاصوليون ففي جمع الجوامع وشرحه للمعلى مانصه والاصح أن ذكر بعض  
 أفراد العام يحكم العام لا يخص العام اهـ ولا فرق في ذلك بين المنفصل والمتصل  
 الا في بدل البعض من الكل لان البديل هو المقصود بالحكم والمبدل منه في نية  
 الطرح غالباً ولهذا لا يبعد الا كثرون بدل البعض من التخصصات وقال الامام السبكي انه  
 الصواب كما أشار له في جمع الجوامع بقوله الخامس بدل البعض من الكل ولم يذكره  
 الا كثرون ووصوهم الشيخ الامام اهـ وليست مسئلتنا من هذا أي بدل البعض يجعل  
 من لبيان الجنس الا لا يتعين ذلك لاحتمال أنها للتبعض فلا يقع التخصيص بلفظ محتمل  
 مشكوك فيه فقد ذكر القرافي في الفرق العاشر من أنواع الفروق قاعدة وأنها تجمع  
 عليها وهي أن كل مشكوك فيه يجعل كالمعذور الذي يجزم بعدمه اهـ وأما الفقهاء  
 فوجدت لهم مسائل تدل على ذلك وصرح بعضهم بتوجيهها بما ذكرناه منها ما ذكره ابن  
 سهل وغيره ونقله ح هنا وذكره ابن عرفة هنا ايضاً ونصه ابن سهل أجاب ابن القطان  
 فيمن باع جميع أملاً كه بقرية كذا وقال في كتاب الاتياع في الدور والدمن والافنية  
 والزيتون والكرم ولم يذكر على هذا واللبائع في القرية بأرح لم تذكر في الوثيقة فقال المبتاع  
 هي لي وقال البائع انما بيعت ملكي فيما نصت في الوثيقة بان الارض المبتاع وكل  
 ما في القرية من اهـ قار ابن سهل هو موافق لسماع أصبغ في الصدقة قال السطبي  
 وقال غيره هي للبائع اهـ منه بلفظه ومنها من قال عبيدي أحرار فلان وفلان وسكت  
 عن الباقي فأنهم يعتقدون أبجعون ومنها من قال يخرج عن ثلث ما أخلفه فله كذا  
 ومنه كذا وسكت عن باقي الثلث ان الباقي يصرف للمساكين على القول المعلوم به انظر  
 ح عند قوله في الوصية كغيره زائد الثلث ومنها من قال فلان وصي على أولادى فلان  
 وفلان وله أولاد غير من سمي فانه يكون وصياً على جميعهم انظر ح عند قوله في الوصية  
 ووصي فقط يم ومنها من قيد عليه أنه باع جميع حظه ونصيبه من كذا وهو السدس مثلاً  
 فاذا هو أكثر فان الجميع للمشتري وبه جزم المشد إلى انظر ح هنا إلى غير ذلك من القروع  
 التي نشأت من هذه القاعدة وقد ذكر عجب هنا المسئلة الاولى والاخرى نقلاً عن غيره  
 مقتصر فيها على قول واحد وقال عقبه مانصه قلت وهو واضح لان الخصوص  
 الذي يفيد العموم لا بد أن يكون منافياً والامر هنا ليس كذلك اهـ منه بلفظه وقوله  
 ولذا قال ولم يذكر التمرة لا دليل فيه لما ادعاه لان معناه لم يذكرها بالخصوص وذلك  
 لا يتنافى اندراجها في العموم للدلول عليه بقوله جميع ما الخ رابعها قوله وكذا ابن عتاب  
 لم يذكر في نازله اشتراط المبتاع والاشارة بقوله هذه المسئلة يؤذن بذلك هو مصادرة  
 لاشك فيها لان ابن عرفة جعل الاشارة في كلام ابن عتاب دليلة على أن مسئلته  
 فيها ما يدل على العموم وهو جعلها دليلاً على عدم اشتراط المبتاع التمرة فان عني  
 عدم اشتراطها بخصوصها فان عرفة يسلمه وان عني بلفظ عام فقد جعل الدليل  
 نفس الدعوى ومع ذلك فما قاله غير صحيح بل ما قاله ابن عرفة هو الصحيح وانكاره كانكار

المحسوس واحتجاجه لما زعمه بقوله ولو اعتبر في نازله اشتراط المتاع لم يكن وجهه  
 لمخالفته الخ فيه نظر أيضا لأن ذلك انما يظهر لو كان الاشتراط بجائز عليه  
 بالخصوص اما بالعموم فامكان المخالفة متأت وبأق وجهه قريبا وقوله لأن القى نظر  
 فيها في الكتاب المذكور عارية عن الاشتراط من كل وجهه واضح السقوط كيف وهو  
 يقول فيه من اشترى دارا بما فيها او ما من صبغ العموم ومن جملة ما في الدار الثمرة التي في  
 الشجر فقول ابن عتاب رحمه الله الى أن ظفرت بها الخ دليل ثان على أن مسئلته كان فيها  
 ما يدل على العموم الشامل للثمره وان أعقل ابن عرفة رحمه الله الاستدلال به وقد نه عليه  
 الحافظ الوائش رسي في غنية المعاصر والثاني بعد نقله كلام ابن عرفة ونصه قلت في  
 قوله ذكر المسئلة في الجلاب بنقيض فتواهما نظر لا يخفى لأن ما في الجلاب لا يناقض  
 فتواهما لأن مسئلة ابن الفخار وابن عتاب هي من اشترى جميع ما جوته أملا كدوهو  
 كالشرط كما قررنا هو سلمه ابن عرفة وكذا هي مسئلة ابن عبد الحكم لأنهم من اشترى دارا  
 بما فيها أي بجميع ما فيها وهو أيضا كالشرط عنده مسئلة الجلاب من اشترى أرضا فيها  
 شجر متمر كنص الرسالة والحديث وهذا بين اه منها بلقطها وقوله ولذا نسب فيها القول  
 بأن الثمرة للمشتري الخ نحوه ولو انشئ رسي فانه قال عقب ما قدمناه عنه أنهما مناصبه  
 وأيضا جعله لمسئلتى ابن عتاب وابن الفخار على ما قررنا وقال يمنع لقول ابن عبد الحكم من  
 الناس من يقول كذا ونحن نجعل ذلك للبائع الآن يشترطه المتاع للسنة فاحتجاج  
 ابن عبد الحكم بالحديث يرد فهم ابن عرفة لانه مع الشرط لا خلاف فيها هي مسئلة ابن  
 عبد الحكم إذن الامع اطلاق البيع لامع الشرط أو ما يقوم مقامه اه منه بلقطه  
 ولادليل لهما فيملا ادعياه لأن معنى قوله الآن يشترطه المتاع اتساع السنة انه لا يكتفى  
 بدلالة العموم ولا يجعلا للمشتري الا بشرط صريح لان السنة أحكامت أم البائع الا  
 بشرط فيحمل الشرط في الحديث على شرط ذلك بخصوصه ومخالفة حل الاشتراط على  
 ما هو أمرهم من ذلك فهذا سبب الخلاف والله أعلم والدرك على الوائش رسي أشد لانه  
 ناقض بكلامه هذا ما قدمه بصلته اذ قدم أن ما يقوم مقام الشرط مثله وهو العموم وصرح  
 بأن مسئلة ابن عبد الحكم فيها العموم ثم جعل يقول هذا أو الكمال لله تعالى وقوله والذي  
 أقول به ما شاهدت الفتوى به اذ لو كانت المسئلة عنده من باب الاشتراط لم يفردها هذا  
 القول فيها فيه نظر لأن هذا انما يتم لو كان الاشتراط صريحا كما ذكرناه غير مره لا مع  
 استفادته من العموم ثم لو سلمنا ذلك تسليما جديا مع أنه معارض بمثل بل بأقوى منه فيقال  
 ولولم يكن في مسئلته ما يدل على الاشتراط من لفظ عام لكان في فتواه خارفا للأجاء  
 وكيف تقبل فتواه اذ ذلك وينفذ الحكمهم المجر ذلك القياس وترد فتوى مخالفه مع  
 موافقتها للنصوص المتقدمين والمتأخرين من غير ذكر رواية بخلاف ذلك ولو على سبيل  
 الشذوذ فذان الذي دلت عليه النصوص أن المسائل أربع الاولى أن يقع العقد على  
 الشجر نفسها وبشرط المشتري غيرها المأثور نصا الثانية كالاولى لكنه لم يشترطه لانصا  
 ولا بعموم الثالثة أن تدخل الشجر بعل الأرض أو الدار ولا يشترط غيرها المأثور بنص



ولاعوم الرابعة كالثالثة الا أنه وقع فيها عموم فالاولى الترفيع للمشتري بنص الحديث  
والاجماع والثانية للبائع بنص الحديث والاجماع خلافاً لابن أبي ليلى قال في المشتري عند  
قول الموطأ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً بعد أن تؤثر فثمرها للذي  
باعها الخ مانصه قوله صلى الله عليه وسلم فثمرها للبائع يريد أنها بطلق العقد تكون  
للبائع وقال ابن أبي ليلى هي للمشتري والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم فثمرها  
للبائع الآن يشترطها المبتاع ومن جهة القياس ان هذا ظاهره تميز فلم يتبع الاصل بطلاق  
العقد كالجنتين بعد الولادة اهـ منه بلفظه وكتب المالكية مصرحة بذلك أنهم  
ومختصرتها وقد نقله ابن يونس في كتاب التجارة الى أرض الحرب عن المسدود في كتاب  
الشفعة وعن الموازية ونصه ومن الشفعة وكتاب محمد بن المواز قال مالك ومن اشباع  
نخلًا وفيها غرق قد أبرأ وأرضها زرع لم يدصلاحه فذلك للبائع الآن يشترطه المبتاع لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً وقد أبرت فثمرها للبائع الآن يشترطه المبتاع قال  
مالك وان لم تؤثر النخل ولم يظهر الزرع من الأرض فهو للمبتاع ولا يجوز للبائع استثنائه  
اهـ منه بلفظه والمسئلة منصوصة في العتبية وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين  
والثالثة كالثانية صرح بذلك ابن الجلاب في تقريره وقد تقدم نصه بنقل ابن عرفة ونقله  
ق ولم يقتصر ابن الجلاب على هذه الثالثة بل ذكر الثانية أيضاً ونصه ومن اشترى نخلاً  
فيها ثمرة لم تؤثر فثمرتها للمبتاع بغير شرط وان كانت قد أبرت فثمرتها للبائع الآن يشترطها  
المبتاع فتكون له بشرطه ثم قال ومن اشترى أرضاً وفيها نخيل ممرقفاً كان من ثمرها عقداً  
فهو للبائع وما كان وردها فهو للمبتاع اهـ منه بلفظه فكل ما صرح به فان المستثنين سواء  
وكلام ابن شاس يشهد بذلك لأنه ذكر شراء الشجر قصد ادخولها في الشراء تبعاً للأرض  
ثم قال الخامس الشجر وتدرج تحته الاغصان والاوراق وكذا العروق وتسحق الاقياء  
مغروسا فان كان عليها ثمرة مأبورة لم تدرج تحته وغير المأبورة تدرج وفي معنى المأبورة  
كل ثمرة انعقدت وظهرت للناظرين اهـ منه بلفظه وتبعه ابن الحاجب فقال مانصه  
واقط الأرض يشمل الاشجار والدار ونحوها ولفظهما يشملها ولا يندرج المأبورة والمعقد  
الابشرط اهـ منه بلفظه وصرح ابن عبد السلام بشموله للصورتين وكلام ابن عرفة  
يقيد أن الخلاف الذي ذكره عن الميطي شامل للصورتين فالمنهور والمعمول به فيهما أنها  
للبائع الابشرط ومقابلها لابن الفخار وابن عتاب أنهم للمشتري فيهما بمقتضى العقد وهذا  
هو الذي يقيد به كلام الميطي ونصه المشهور بالمعمول به أن الثمرة المأبورة لا تدرج في  
بيع الشجر وقال ابن الفخار هي للمبتاع اهـ محل الحاجة منه بلفظه على نقل بب  
ونحوه لابن هرون في اختصار الميطية ونصه وان كان الزرع ظاهراً حين العقد والنخل  
مأبوراً فهو للبائع الآن يشترطه المبتاع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
من باع نخلاً وفيها غرق قد أبر فثمرها للبائع الآن يشترطه المبتاع وهذا المشهور من مذهب  
مالك وعليه العمل وذهب بعض العلماء الى أن ذلك للمبتاع وبه قال ابن الفخار اهـ محل  
الحاجة منه وصرح ابن عبد السلام ببيان الخلاف الذي حكاه الميطي في صورتين

الآلهة أجمع الخالف ونصه وقوله ولفظ الارض يشمل الاشجار الخ يعني ان البيع اذا  
 انعقد بلفظ الارض كقول البائع بعتك هذه الارض بكذا من غير زيادة فانه يتناول ما هو  
 متصل بها أو متاصل فيها كالبناء والاشجار وهذا يحكم العرف لا يحكم اللغة وقوله  
 ولفظه ما يشملها يعني ولفظ الشجر والدار يشمل الارض وقوله ولا يدرج المأبور والمنعقد  
 الا بشرط يعني ان البيع اذا انعقد على الشجر سواء كان في الصورة الاولى أو في الصورة  
 الثانية فانه لا يتناول الثمر المأبور الا أن يشترطه المشتري خلافا لمن رأى أن المأبور يدخل  
 تحت المبيع في هاتين الصورتين ونحوه عن ابن أبي ليلى وقاسه على سعة النخل وفي الصحيح  
 من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع نخلا بعد أن  
 تؤبر فثمرها للذي باعها الا أن يشترطه المبتاع ومن ابتاع عبد اجماله فماله للذي باعه الا أن  
 يشترطه المبتاع اه منه بلفظه ونحوه في ضيق وصرح بعزو المقابل لابن الفخار  
 وابن عتاب نقلا عن ابن راشد وكلام الوائشر يسي السابق أيضا فيقيد أن الصورتين سواء  
 في قيل في احدهما يقال في الاخرى لقوله ومثله الجلاب من اشترى أرضا فثمرها لغيره  
 كنص الرسالة والحديث وقد علمت أن لفظ الحديث ليس في خصوص من اشترى أرضا  
 فيها شجر الخ بل فيمن اشترى شجرا فثمرها لغيره وهو صادق بمن اشترى اقصا دواجن اشترى اقصا  
 ولذلك استدل به عبد الحكم لمثله مع ان الشجر يبعث فيها تبعا ولا سبيل لاحداث يدعي  
 ان الحديث انما يشتمل صورة التبعية لان ذلك باطل بالضرورة ولفظ الرسالة كلفظ  
 الحديث ونصها ومن باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع الا أن يشترطه المبتاع وكذلك غيرها  
 من الثمار قال القسطنطين في شرحها مانصه الاصل فيما ذكره الحديث الصحيح المشهور  
 اه منه بلفظه وانظر لم عز الوائشر يسي ذلك للرسالة فقط مع انه في المدونة وغيرها وقد  
 تقدم نقل ابن بونس نحوه عن المدونة في كتاب الشفعة وعن الموازية وقد ذكر المسئلة في  
 المدونة أيضا في كتاب كراء الدور والارضين ونصها وانما يجوز شراء زرع أخضر بشرط  
 مع الارض في صفقة وكذلك الاصول بثمرها فان لم يشترطها المبتاع كان ما أبر من الثمر  
 أو ما ظهر في الارض من الزرع للبائع واذا لم تؤبر الثمرة ولم يظهر الزرع من الارض فذلك  
 للمبتاع اه منها بلفظها ولم يحك ابن ناجي في شرحها خلافا ومثله لابن بونس عنها في  
 كتاب كراء الدور والارضين وتتبع النصوص بمثل هذا يطول بنا حداث مع شهرتها في الكتب  
 المتداولة في عز الوائشر يسي اياه للرسالة فقط ما لا يخفى وهاتان الصورتان هما محل  
 اعتراض ابن عرفة على المصطفي في جعله خلاف ابن الفخار وابن عتاب فيهما وانما هو في  
 الاربعة وهو اعتراض حتى لا يتوقف في صحته منصف اذ كيف يقيم ابن عتاب على سعة  
 حفظه يطلب النص في المسئلة مدقوهي منصوصة في الملقونة في غير موضع وفي الموازية  
 والعقبة وغيرها من الكتب المشهورة المتيسر مطالعة الا صغرا الطلبة فكيف بالشيوخ  
 المهرة ❦ فان قلت خلافا لها واقامة ابن عتاب مدة يطلب النص انما هو في الثالثة  
 وليست الثالثة في المدونة ولذلك استدل ابن عرفة علمها بنص الجلاب وأما الثانية  
 فسلم ابن الفخار وابن عتاب فيها مانص عليه في المدونة وغيرها قلت لا يصح هذا

الامور أحدها انه خلاف مفاد كلام المتبسط كما أشرفنا اليه قبل ثانياً أن ابن  
 عتاب سلم تناول الحديث للصورة الثالثة كما سلمه المتبسط وغيره فيجب أن يسلم تناول  
 كلام المدونة وغيره الهالان كلامهم وعبارتهم كلفظ الحديث حسبما بينا قبل  
 ثالثاً أن الواسلئان كلامهما من في أنه في الثالثة للزمهما أن يقولاً بذلك في الثانية الأخرى  
 لأن الثمر انما دخل فيها تبعاً للشجر التي دخلت في البيع تبعاً للأرض أو الدار وأنه لا عموم  
 هناك يقتضي دخولها وإذا تبع الثمر الشجر الداخلة في البيع تبعاً بعينه للشجر المبيعة  
 قصد أخرى وهذا جرى على الظاهر وفي الحقيقة هما سواء لأن تبعية الشجر للأرض  
 أو الدار انما هو للعرف كما تقدم والعرف كالشرط فالشجر في الصورتين مبيعة قصدان  
 جرى على مقتضى الظاهر فلا يصح قياس تبعية الثمر للأرض والدار على تبعية الشجر  
 لهما حيث لا عموم فضاء إلا عن أن يكون من قياس الأخرى كما زعمه أبو حفص لأن بقاء  
 الشجر على ملك البائع فيه ضرر عظيم مسعر على المشتري الأرض والدار لتكرريجي  
 البائع لهما التفتية وأخذت ما وسقها ان كانت مما يسقي وتذكرها ان كانت مما يذكر  
 وحرص غيرها عنه مظهر وطيبه وأخذت شيئاً غير ذلك مما يتضرر به المشتري  
 وخصوصاً المشتري الدار وليست هذه العلل كلها موجودة في بقاء الثمرة المأبورة على ملك  
 البائع وما وجدته من غير رفع بالحداد ثم لا يعود أبداً فتأمل به بإضاف خامسها قوله وأما  
 حكاية الإجماع على بطلان القياس المعارض للنص فإن عني بالنص القاطع فليس مما  
 نحن فيه الخ فيه نظر لأن الحديث وإن كان خبراً أحاد فقد أجمع العلماء على العمل به فصار  
 قاطعاً من هذه الحيثية لأن الإجماع من الأدلة القاطعة على الصحيح ولولم يستند خبر صحيح  
 فكيف اذا استند الى ما في أصح الصحيح وما نسبته الباجي لابن أبي ليلى لا يقدح في صحة  
 الإجماع لأنه مجموع بالإجماع من قبله ومن بعده وعن نقل الإجماع في ذلك الحافظ أبو الحسن  
 ابن القطان في كتابه الأقناع في مسائل الإجماع ونصه الانباء ومن باع نخلاً قد أبرت فتمرها  
 للبائع وعليه جميع العلماء إلا ابن أبي ليلى فإنه قال الثمر للمشتري وإن لم يشترطه النوادر  
 وأجمعوا أن من اشترى نخلاً وفيها ثمر قد أبر أو قد بلغ الأبار ولم يور بعده فهو للبائع إلا ان  
 يشترطه المبتاع وكذلك الثمر الذي لا يحتاج الى ابار اذا بلغ وحل بيعه إلا ابن أبي ليلى فإنه  
 قال هو للمبتاع وإن لم يشترطه على البائع اه منه بلفظه وتقدم نحوه عن الباجي وعزو  
 الباجي ذلك لابن أبي ليلى فقط يشهد لابن عرفة فيما قاله من أن خلاف ابن الغفاري وابن  
 عتاب انما هو في الرابعة يشهد له أيضاً اقتصار غيره واحد في الثانية والثالثة على ان الثمر  
 للبائع مع عدم الشرط من غير ذكر خلاف ممن تأخر عنهم من أهل الوثائق وغيرهم كابن  
 يونس والنخعي وابن رشد وصاحب المقصد وابن سلون وابن الحاجب وغيرهم مع ولوعهم  
 بنقل الأقوال الغريبة حتى المخرجة اذ يعد كل البعدان لا يطلعوا على قول ابن الغفاري وابن  
 عتاب وهو مذكور في أحكام ابن سهل وغيرهما من الكتب المشهورة المتداولة وفي كلام  
 صاحب المعين إشارة الى أنه لم يرض كلام المتبسط لأنه مختصر النهاية وتبعه في ذكر  
 الخلاف وبيان الشهور وما به العمل وخالف ذلك هنا وجرم بما جرم به غيره من الأئمة ونصه

مسئلة اذا بيعت الارض وقيم ابذر مستمكن لم يبدأ وفي الشجر ثم لم يؤبر فهو تابع للمبيع  
لا يجوز للبائع استثناءه كما لا يجوز له استثناء الجنين في بطن أمه وان كان الزرع ظاهراً  
حين العقد والثمر مأثوراً فهو للبائع بمجرد العقد ولا يكون للمبتاع الا بالشرط اهـ منه  
بلفظه وقد بسط الامام المازري في المعلم الكلام على المسئلة وذكر الخلاف بين الائمة  
الثلاثة وان مذهب أبي حنيفة أن الثمرة للبائع مطلقاً الآن يشترطه المبتاع وان مذهب  
مالك التفصيل وان مذهب الشافعي كمالك إلا أنه يجيز للبائع استثناءه غير المأبورة خلاف  
المشهور عندنا ولم يذكر عن أحد ان المأبورة للمشتري بغير شرط وكل ذلك شاهد صحة  
ما قاله الامام أبو عبد الله بن عرفة وقد نقل أبو الفضل عياض في الاكمال كلام المعلم وقال  
عقبه بعد كلام مانصه وأبو حنيفة يراها اذا لم يشترطها المشتري قبل الايار وبعده  
اذا كانت قد ظهرت للبائع الآن عليه قلعها لحينه وليس عليه تركها للبعد اذ والقطاف  
في ان شرط بقاءها فسد عنده البيع وقال ابن الحسن الآن يكون بداءها فاجوز له  
استراط بقائها وقال ابن أبي ليلى سواء أبرت أو لم تؤبر الثمر للمشتري اشترط أو لم يشترط  
وهذان القولان مخالفان لسنة النبي صلى الله عليه وسلم اهـ منه بلفظه ومرواه بن  
الحسن محمد صاحب أبي حنيفة كما بينه أبو عبد الله الا في الاكمال قاله نقل أولاً  
كلام المعلم مختصراً ثم ذكر كلام عياض كذلك ونصه عياض وافق الشافعي أن  
المأبورة لا تكون للمبتاع الا بشرط اظاها الحديث وكذلك أبو حنيفة إلا أنه قال يجزها  
المبتاع لحينه وان شرط بقاءها فسد البيع وقال صاحبه محمد بن الحسن الآن يكون بداء  
صلاحها فله بقاؤها وقال ابن أبي ليلى المأبورة للمبتاع وان لم يشترطها هو هذان القولان  
مخالفان للامة اهـ منه بلفظه افترى هؤلاء الائمة بحكم كون الخلاف الخارج عن  
المذهب ويتركون الخلاف المذهبي أو تراهم خفي عليهم كلام ابن الفخار وابن عتاب كلا  
بل فهموه على ما فهمه ابن عرفة من ان محله الصورة الرابعة والله أعلم ونقل بب  
اعتراض ابن عرفة على الميطي وقال عقبه مانصه ونازعه الشيخ حبلو في تعقبه بما  
يوقف عليه في شرحه اهـ منه بلفظه وكأنه لم يرتض منازعته ولذلك لم يقلها وهي  
حقيقة بأن لا ترتضى فتحصل أن اعتراض ابن عرفة على الميطي صحيح متجه بوجهيه  
وان اعتراض من اعترض عليه كأنه من كان لا يلتفت اليه فتأمل ما نصاف والله أعلم  
(\* تنبيه الأول ) \* قول أبي العباس الوائسر يسي قلت في قوله ذكر المسئلة في الجلاب  
بنقيض فترواها ما نظر لا يخفى الخ فيه نظر وكأنه لم يهتم لمعاد ابن عرفة اذ مراده أن ما فهمه  
الميطي من أن موضوع كلام ابن الفخار وابن عتاب انه لا عموم لا يجمل بان عتاب أن  
يقسم مدة يطلب النص في ذلك لان النص بذلك موجود في أسير الكتب وهو مختصر ابن  
الجلاب فدل ذلك على انه انما كان يطلب النص فيما فيه عموم وذلك ظاهر وانما نسب  
ابن عرفة ذلك للجلاب لان موضوع كلام الشيخين في الصورة الثالثة والجلاب صرح  
بذكرها على الانفراد والافقد قد منا ان الصورتين معا يشملهما لفظ الحديث وكلام  
المدونة وغيرها كذلك ولذلك قال أبو علي هـ ما مانصه وقول المتن المؤبر قال في ضج

باع شجر افقط أو أرضاً وشجر افقراً المأبورة لا تسدرج في الصورتين وكلام المتن شامل  
 لذلك اه منه بلفظه \* (الثاني) \* نسبة ابن عرفة الحديث المذكور لمسلم والموطأ  
 والترمذي توهم أنه ليس في صحيح البخاري وأيس كذلك بل أخرجه من طريق مالك وابن  
 أبي مليكة عن نافع عن ابن عمر أنظره في باب من باع نخلاً فقد أبرت الخ من كتاب البيوع  
 والله الموفق \* (فرع) \* فان وقع النزاع في اشتراط الزرع الظاهر أو الثمر المأبور في طرر  
 ابن عات مانصه فان اختلفا فقال المبتاع اشتربت على البائع حظه من الزرع المستقل  
 على وجه الأرض المبعة وقال البائع لم يشترط على شيء من ذلك فاليمين على البائع وله  
 ردّها قال ابن الهندي في مقالات ابن مغيث وأنظر أين هذا من قولهم في اختلافهم في نفس  
 المبيع وقد يقال ان التحاف عند اختلافهما في نفس المبيع انما هو اذا كان الاختلاف  
 في غير الاشباع التي ليست مقصودة في الصفقة وما كان مقصوداً فتمت الصفقة والتحاف وانظر في  
 مسئلة العبد يباع وله مال ثم يحتلفان في قبول البائع مابعتة بماله ويقول المشتري اشتريته  
 بماله فهو من هذا المعنى الذي ظهر لي والله أعلم اه منها بلفظها (وخلة القصيل)  
 قول مب بل لا بد من اشتراط جمعها الخ هو الظاهر ولا وجه لما قاله ز لاننا ما أن نقول  
 الا لاحق للعقد كالأقوع فيه أو لا فان قلنا بالاول فهي المسئلة السابقة بعينها وان قلنا  
 بالثاني فأخرى تأمل \* (فرع) \* قال في الطرر مانصه قال ابن العطار من اشترى خلفة  
 القصيل فلم يخلف من قلة الطرر وما أشبه ذلك رجوع المبتاع بقدر ذلك ابن رشد في التعقب  
 هذا ليس بصحيح لان الخلقة تبع اه منها بلفظها (وان أبر النصف فكل حكمه) قول  
 مب بل صاحب الشامل ذكر ان الاقوال خمسة الخ ما عدا ذلك الشامل هو كذلك فيه وقد نقله  
 طفي وسلمه كما سلمه مب وقال تو مانصه ز ولا بن العطار خامس ايس بخامس بل  
 هو الثالث بعينه انظر ضيع اه ونص ضيع فان كان ذلك شائعاً في نخلة أو أربعة أقوال  
 أحدها أن الخيار للبائع اما أن يسلم الخائض بقره للمبتاع والافسخ البيع وهو قول ابن  
 القاسم الثاني أن البيع يفسخ على كل حال الآن يكون وقع بشرط الثمرة للمبتاع وهو  
 قول ابن القاسم وسجنون فيما حكى الفضل الثالث أنه كله للمشتري وهو قول ابن دينار  
 والرابع أنه كله للبائع وهو قول ابن حبيب في الواضحة وذكرها ابن زرقون على ما ذكرها  
 ابن رشد وذكر أن الباقي لم يحسن تحصيل هذه المسئلة وذكر ابن العطار أن الذي به القضاء  
 أن البيع لا يجوز إلا برضا البائع وتسليمه الجميع للمبتاع ابن العطار ويرضى المبتاع بتسليمه  
 للبائع اه منه بلفظه وقد اقتصر ابن عرفة على أن الاقوال أربعة ونصه في كون كلها  
 للبائع أو للمبتاع ثالثها يخير البائع اما أن يسلم كل الثمرة والافسخ البيع ورابعها البيع  
 مفسوخ لان حبيب ومحمد بن دينار وابن القاسم في العتيبة ورأيت يحيى عنه في العشرة  
 كبحر ورأيت محمد بن فضل عن ابن القاسم وسجنون اه منه بلفظه فما قاله تو هو الصواب  
 (ولكلهما السقي) قول ز أول كلا صاحبي المأبور والمنعقد كما لابن عبد السلام  
 نفسه يعني ولكل واحد من صاحبي المأبور والمنعقد اذا بقي على ملك البائعين السقي  
 مالم يضر ذلك بالمشتري ومعناه الى الوقت الذي جرت العادة أن تجسد فيه الثمرة اه

(وخلة القصيل) قول مب بل  
 لا بد من جميعها الخ واضح لانه ان  
 قلنا ان الا لاحق للعقد كالأقوع فيه  
 فهو ما سبق والا فخرى فان لم  
 تو جدنا خلقة لم يرجع المبتاع بشيء  
 لانها تبع قاله ابن رشد خلافاً لابن  
 العطار (وان أبر النصف الخ) قول  
 ز ولا بن العطار خامس الخ نحوه  
 لطفي ومب عن الشامل وفيه  
 نظر فان ما لابن العطار هو الثالث  
 بعينه وقد اقتصر في ضيع وابن  
 عرفة على أن الاقوال أربعة انظر  
 نصه في الاصل (ولكلهما الخ)

قول ز اذا ما هنا حيث التراضي  
 الخ قال نو بل ما يأتي هوفي مؤنة  
 السقي على من يكون الماء وجلبه  
 ان احتاج الى نفقة وما هنا فيما وراء  
 ذلك هل يمكن مر يد السقي منه أولا  
 اه وأصله لابن عاشر وأحال على  
 ضج وهو واضح (والدار الثابت)  
 قول مب والظاهر أنه وقع الخ  
 بل ز تسع في العزو للمعونة عج  
 وكلامه يفيد أنه نقل منها مباشرة  
 والناقل أمين و ضج كالم ينقله لم  
 ينقه وتقدم عبد الوهاب مونا غير  
 مانع من صحه نقله عنهم المعاصرة  
 لهم معاصرة كثيرة انظر الاصل  
 قلت وقول مب عن القاموس  
 في وسطها يسقي الخ كذا في ما رأينا  
 من نسخ مب والذي في القاموس  
 في وسطها محز يستقي عليها

منه بلفظه (ما لم بضربا آخر) قول ز وعلى ما لابن عبد السلام المعنى ما لم بضرب سقي  
 المشتري لاصلا بغير البائع الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمناه من نص ابن عبد السلام وقول ز  
 اذا ما هنا حيث التراضي على السقي الخ قال نو بل ما يأتي هوفي مؤنة السقي على من يكون  
 الماء وجلبه ان احتاج الى نفقة وما هنا فيما وراء ذلك هل يمكن مر يد السقي منه أولا اه  
 وأصله لابن عاشر وأحال على ضج فأنظر وهو واضح والله أعلم (والدار الثابت) قول  
 مب ما ذكره من هذه الاجوبة الثلاثة كله في التوضيح وأما ما ذكره عن المعونة فليس فيه  
 والظاهر أنه وقع له في النقل تحريف الخ عزو ز ذلك الى المعونة تسع فيه عج فانه قال  
 هنا في الفرع الثالث مانصه الثالث قال الشارح فرع اختلف اذا كان بالدار المبيعة  
 أزيار وشوها أو شي من الحيوان ولا يصح كنهه اخر احمه من بابها الابهدمه فذكر ما لابن  
 عبد الحكم وأبي عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن وقال انتهى ثم قال متصل به مانصه  
 قلت في المعونة بعدة وحواب أبي عمران أكل وأمين وقد رأيت لابن أبي زمنين في نور  
 أدخل قرينه بين غصني شجرة ولم يذكر على اخر احمه من ذلك الا بقطع الغصن انه يقطع  
 ويؤدى ربا للور قيمته اه قلت وقد تقرأه اذا اجتمع ضرران وتساويا فان لم يصطلحا  
 فعل الحاكيم باجتهاده ما يزيد ذلك وعند اختلافهما يرتكب أخفهما اه منه بلفظه  
 وكلامه يفيد أنه نقل ذلك من المعونة نفسها بغير واسطة والناقل أمين ولزهم مب نقله  
 عن المعونة واستدل له على ذلك بأنه لم ينقله في ضج وتقدم عبد الوهاب في الزمان على  
 أبي عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن فيه نظر ظاهر لان صاحب ضج كالم ينقله لم ينقعه  
 أن من أثبت تقدمه على من نقي ولان تقدم عبد الوهاب ان عني به مجرد سبقه موته فذلك  
 غير مانع من صحه نقله لكلامهما وان عني به تقدم مامنا من ذلك فغير مسلم واقدأ حسن  
 نو رحمه الله اذ قال بعد ذكره ان عبد الوهاب توفي سنة اثنين وعشرين وأربعمائة  
 مانصه وقد عاصر أبا بكر بن عبد الرحمن لانه توفي سنة اثنين وعشرين وأربعمائة وقال  
 بمحض الناس هذا ملك الموت قد أقبل سأل تلك بالله الامار فقتل في ثبات بسهولة عقب  
 كلامه من غير تراخ صرح من وفيات ابن الخطيب قلعه كتب الجوابين للقاضي فقال ما ذكر  
 وتوفي أبو عمران سنة ثلاثين وأربعمائة اه منه بلفظه قلت وكلام الديباح صريح  
 في معاصرته لابي عمران كما أفاده كلام نو فانه قال في ترجمة أبي عمران مانصه ومن  
 الطبقة الثامنة من أهل افر بقبية موسى أبو عمران بن عيسى بن أبي حجاج الغفيعي  
 وغفيعوم فخذ من زناته قلت غفيعوم بالغين المحبة والفاء المفتوحة والجيم المضمومة قبله  
 بالبر أوله من فاس وبنته من بيت مشهور واستوطن القيروان وحصلت له بهار ياسة  
 العلم وثقة بأبي الحسن القاسبي ورحل الى قرطبة فتتبعه بها عند الاصل قال حاتم بن  
 محمد كان أبو عمران من أعلم الناس وأحفظهم جمع حفظ المذهب المالكي الى حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة معانيه وكان يقرأ القرآن بالسبع ويجود هاهم معرفته  
 بالرجال وجرهم وتعد بلهم قال حاتم ولم ألق أحدا أوسع منه علما ولا أكثر رواية وذكر  
 أن الباقلاني كان يحبه حفظه ويقول له لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب وكان

اذنك بالموصل لاجتمع علم مالئ انت تحفظه وهو نصر ك وتوفي أبو عمران سنة ثلاثين وأربع مائة وهو ابن خمس وستين سنة ١٥ المقصود منه بلفظه وقال في ترجمة عبد الوهاب مانصه قيل له مع من تفقحت فقال صحبت الابهرى وتفقت مع أبي الحسن بن القصار وأبي القاسم بن الجلاب والذي فتح أفواهنا وجعلنا نكلم القاضي أبو بكر (١) بن الطيب ثم قال توفي بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة وقبره قريب من ابن القاسم وأشهب مولده سنة اثنتين وستين وثلاث مائة ١٥ منه بلفظه وولد أبو عمران بعد ولادة عبد الوهاب بنحو ثلاث سنين وعاش بعده نحو ثمان سنين فقد تعاصرنا نحو الخمسين سنة فالعجب كيف يقال مع هذا انه سبقهما بالزمان والله الموفق (وهل توفي بشرط عدمه الخ) قول مب عن ابن بشير فسمع أشهب يطل شرطه الخ اقتصر على نسبة ذلك للسمع وعليه اقتصر طي ولم يعزو واحد منهم للمدونة مع أن ق و غ عزياه لهما فان كان نقل ق و غ مسلما عند طي ومب فما كان ينبغي لهما عدم التنبيه عليه وقد اقتصر ابن عرفة على عزوه لسمع أشهب ونصه في بطلان شرطه وعليه أن يعطى ما رواه الزوم شرطه سمع أشهب وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم ١٥ محل الحاجة منه بلفظه انظر كلامه بتمامه في طي فاقتصره على عزوه لسمع أشهب دون المدونة بدل على أنه ليس فيها ولا يمكن كلام ق و غ صريح في عزولها ومن حفظ حجة ولكني تبعته كلام المدونة المتبع التام فلم أجده ذلك فيها في التهذيب ومختصر ابن نويس قاله أعلم بحقيقة الامر وقول ز وأولا في بشرط عدمها فالشرط باطل والبيع صحيح ظاهره انه يقضى عليه بتياب مهنته على القول الثاني وهو ظاهر المصنف أيضا وليس كذلك ولذا قال طي مانصه وكلام المؤلف في قوله أو لا غير وان بالمراد لاقتضائه بطلان الشرط ولزومه تياب المهنة وليس كذلك ١٥ والله أعلم (كشتر طز كة ما لم يطب) قول ز عن الشيخ سالم فلم يصرح بالفساد الخ هو غفلة عن كلام ابن رشد في رسم العربية من سمع عيسى من كتاب زكاة الحبوب مانصه قال ابن القاسم في رجل باع أرضا وفيها زرع لم يطب فاشتري المشتري الزكاة على البائع قبل أن يطيب الزرع أو يكون قد طاب قال قال مالك هو للمشتري ولا يجوز أن يشتري الزكاة على البائع قبل أن يطيب الزرع فاذا طاب الزرع فهو على البائع الآن يشتريها على المشتري قال القاضي هذه مسألة صحيحة مينة أما اشتراء الأرض وفيها الزرع لم يطب فاشتريه فالبيع جائز الزكاة عليه فان اشترى الزكاة على البائع فسد البيع لانه اشترى عليه محجوه لا يعلم قدره ولا مبلغه وأما اذا طاب الزرع فاشتري الأرض برزعه فالزكاة على البائع فان اشترى البائع على المشتري فذلك أجوز للبيع اذ قد قيل انه اذا باع جميع الزرع ولم يشتري جزءا الزكاة فسد البيع لانه باع ما ليس له وهو مذهب الشافعي وقد مضى ذلك في أول رسم من سمع ابن القاسم وبالله التوفيق ١٥ منه بلفظه (أو ان لم يأت بالثمن ليكذ الخ) قول مب فدل كلامها على أن البيع انعقد على هذا الشرط لا قبله ليدل على ذلك أيضا كلام مهيا في كتاب الوكالات ونصها وان جاء بالثمن فقال البائع انما باعتك على انك لم تأت بالثمن في يوم قد

(١) قوله ابن الطيب في نسخة ابن الخطيب

(أو لا وصح) قول مب فسمع أشهب يطل شرطه الخ هذا عزاه ق و غ للمدونة انظر الأصل وظاهر المصنف ز أنه على هذا القول يلزمه تياب المهنة وليس كذلك بل انما يلزمه ما يستتر العورة كافي للسمع وغيره انظر طي (كشتر طز كة ما لم يطب) قول ز فلم يصرح بفساد الخ قد صرح به ابن رشد كافي مب انظر نصه في الاصل على أن ما في ز من نقل ق ظاهر في الفساد لان الثمن اذا أطلق يدل عليه (أو ان لم يأت الخ) قول مب فدل كلامها الخ يدل على ذلك أيضا كلامها في كتاب الوكالات وصرح به أبو الحسن انظر الاصل

مضى فلا يبيع بيننا فهو مدع ولو ثبت ذلك لم ينتفعه ومضى البيع اهـ منها بلقطها وقد  
 أشبع أبو الحسن الكلام على نص المدونة الذي نقله مب هنا ونصه قوله وان اشترى  
 سلعة على انه ان لم ينقدتها الى ثلاثة وقال في موضع آخر الى عشرة أيام فلا يبيع بينهما  
 فلا يجزئ أن يعقد البيع على هذا قال عياض الى يوم أو يومين أو عشرة أيام كذا  
 عندى وفي أصول شيوخى رواية يجزئ بن عمر ذكرها عنه ابن لبابة وسقطت اللفظة  
 عشرة أيام من رواية يجزئ وعند بعضهم أو أيام بسيرة مكانها وفي كتاب محمدان لم يأت  
 بالثمن الى شهر فلا يبيع بينهما قال أما الدور والارضون فلا بأس به وأما الحيوان  
 فأكراهه لانه يحول وشرطه ذلك في العروض باطل والبيع نافذ وسوى ابن القاسم بين  
 العروض وغيرها وبطل الشرط وكرهه مالك في الجميع قال ابن لبابة وجدت لابن القاسم  
 اذا كان الى شهر ان سبيله سبيل البيع الفاسد وكان أبو محمد اللؤلؤى يتأول مسألة الكتاب  
 أن معناها أن البائع لم يمكن المشتري من القبض الابد بعد قبض الثمن صح منه قوله فلا  
 يجزئ أن يعقد البيع على هذا قال الشيخ اللفظ لفظ الكراعة والتعليل يدل على المنع  
 ألا ترى كيف قال فهذا من الغرور والمخاطرة وقوله فان نزل جاز البيع وبطل الشرط دليل  
 على انه مكروه وقوله ولكني أجعل هلاك السلعة وان كانت حيوانا من البائع حتى  
 يقبضه المبتاع قال الشيخ هذه من غرائب المسائل جعل حكمها قبل القبض حكم  
 البيع الفاسد وبعد القبض حكم البيع الصحيح لانه أمضاه بالثمن والصحيح ان هذا البيع  
 عنده مكروه وقوله فهذا من الغرور والمخاطرة انما يرجع لما عطل به وهو قوله وكأنه زاده  
 في الثمن ان لو كان ذلك حقيقة قوله وغرم الثمن الذي اشتراه به قال في كراهه الرواحل ورأى  
 في المشتري ان لم يأت بالثمن الى أجل كذا فلا يبيع له انفاذ البيع وسقوط الشرط عمل  
 النقد وأخره ويقضى عليه بتججيل الثمن واختلف هل هو فاق أو خلاف ابن يونس  
 ويمثل أن يكون معنى قوله ويقضى عليه بالنقد اذا أتى الاجل الذي اجلا وكذلك قال  
 غيره واهد من فقهاءنا لا يؤخذ بالثمن الا الى الاجل المشتري اذا عرى الامر من دليل انهما  
 قصد التججيل صح منه وقال عياض أجاز في الكتاب هذا البيع اذا وقع مع كراهته له  
 وأبطل الشرط قال في الرواحل ويلزم البائع دفعها وله مشتري أخذها أي بالثمن أم لا ويجوز  
 على النقد ظاهره الا ان يغير تأخير وفي هذا الكتاب ويغرم الثمن الذي اشتراه به من غير  
 تفصيل وحل أكثرهم الكلامين في الكتابين على نقد الثمن عند الاجل لاعلى تججيله وقيل  
 بوقف المشتري فان تقدم مضى وان أتى رد السلعة وقيل البيع مفسوخ وقال ابن لبابة  
 لما لا في ذلك ثلاثة أقوال ذكرها ابن القاسم عنه قال مرة البيع مفسوخ ومرة تام  
 ومرة يبطل الشرط ويتم البيع وفي الديمقراطية فرق بين قوله ان جئتني بالثمن وبين قوله  
 ان لم تجئ فان قال أبيعك على ان جئتني بالثمن فلا يبيع بيني وبينك فان قال كأنه رآه  
 بيعا تاما وانما يرد فسحبه تأخير النقد فيفسخ الشرط ويتججل النقد واذا قال ان لم تأتني  
 بالثمن الى أجل كذا فلا يبيع فكأنه لم ينقد بينهما ما البيع الآن يأتيه بالثمن فلم يجز على  
 النقد الا الى الاجل قال التميمي ان جئتني شرط فاسد وان لم تجئ فهو كبيع الخيار



وقول مب ليس مراده أن الشرط الخ برده آخر كلام ز هنا وعند قوله سابقا وان بمعاطاة فانه صريح فيما نفاه مب أي وهو غير صحيح لانه لنطوع بالاقالة وهو جاز وقد أطلق المصنف في الاجل (٢٢١) وقيد في المدونة كما في مب عنها لكن

قال ح في التزاماته الظاهر أن مذهب المدونة أنه لا فرق بين طول الاجل وقصره اه (وصح بيع غرالخ) قلت قال في الموطن نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع النمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري قال مالك وبيع الثمر قبل بدو صلاحها من بيع الغر اه والحديث المذكور هو في صحيح البخاري عن ابن عمر وفيه أيضا عن أنس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع غرة النخل حتى تره وهو فيه أيضا عن جابر ابن عبد الله نهى عليه الصلاة والسلام أن تباع الغرة حتى تشقق فقبل وما تشقق قال تجمار وتبهار ويؤكل منها اه وفي القوانين ولا يجوز بيع النمار حتى يبدو صلاحها ويستوى في ذلك الثمر والعنب وجميع القواكك والمقائش والخضراوات والبقول والزروع وبدو صلاح مختلف في القرآن يحمر أو يصفر وفي العنب أن يسود أو يبدو والحلاوة وفي سائر القواك والبقول أن تطيب لئلا كل وفي الزرع أن يبس ويشد فإذا بدا صلاح في صنف من ذلك جاز بيع جميع ما في البستان منه اتفاقا ويجوز بيع ما يجاوره من البساتين خلافا للشافعي ولا يجوز بيع صنف لم يبد صلاحه يبدو صلاح صنف آخر

يجوز فيه من الاجل ما يجوز في الخيار ومصعبته قبل القبض وبعده من البائع وعلى مثل هذا اجل ابن ابي ابيبة المسئلة وقال هو بيع خيار يجوز فيه من الاجل ما يجوز في الخيار ويضرب فيما لم يسم فيه أجل ما يضرب في الخيار لم يأت بالنقد الى الامد والافه ورد خياره وقال مسئلة أبو الاسود القطان القزوي وقال ابن وهب عن مالك اذا كان لبيته من آخر اليوم ونحوه فمضاه من المشتري وان كان الى عشرة أيام ونحوها فن البائع وفي الكتاب ان هلك في الامد سيد البائع فن البائع ومرة أطلق ذلك ولم يقبل في الامد قال ابن ابيبة سبيلها قبل القبض في الهلاك سبيل البيع الفاسد من البائع وبعده القبض من المشتري على سبيل البيع الصحيح صح منه قال الشيخ أبو الطاهر بن بشر اختلف في بيع مسئلة فمن على أنه ان لم يأت به الى أجل كذا فلا بيع بينهما في ثلاثة أقوال أحدها ان البيع باطل والثاني انه صحيح ووجه في الشرط والثالث ان البيع صحيح والشرط باطل وفي المذهب قول رابع ان ذلك جائز فيما لا يسرع اليه التغيير كالرباع وبما شبهها ومكره فيما يسرع اليه التغيير وسبب الخلاف في هذا النظر الى كون البيع يفسخ بتغير اختيارهما فيمنع أو الى أن الشرط كونه من مقتضى العقد فيفسخ البيع أو الى أنه شرط يأتي على العقد وفيه ما يشبهه التغيير فيبطل الشرط ويصح البيع وأما من فرق فانه شبهه ببيع الخيار فان كان المبيع مما لا يتغير فلا غر في ذلك فيفسخ البيع وان كان مما يتغير وفيه الخطر فلا يجوز ابتداءه ولو وقع البيع على ذلك فهل يجزى المشتري على دفع الثمن مجالا أو الى أجل للمتاخرين قولان وهو ما على اسقاط الشرط والوفاء به صحيح منه اه بلفظه ونقلته بتمامه وان كان فيه طول لما شغل عليه من القوائد بيان المقصود وهو صريح في رد قول ز اذا البيع بينهما قد انعقد قبل ذلك وما تأول عليه مب كلامه من قوله ليس مراده أن الشرط وقع بعد انعقاد البيع الخ فيه نظر بل ذلك هو مراده وهو مصرح به في كلامه هنا آخر وفي الفرع الثالث عند قوله صدر البيوع وان بمعاطاة فتأمل والله أعلم \* (تنبيه) \* تقدم أن ق و غ صرحا بغير والمسئلة الاولى للمدونة وزاد ق نقلا عن المصنف عزو التحس بعدها للمدونة أيضا ونحوه الخ في التزاماته فانه قال عند تكلمه على مسئلة أن لا تجتمع مانضه وظاهر قول المصنف أن القول الأول لما في المدونة فانه لما تكلم على بيع الجارية بشرط انها غر بانه آخر الكلام على المواضعة قال وهذه المسئلة من الست مسائل التي ذكر فيها مالك في المدونة البيع جائز والشرط باطل ثم ذكرها ولم أر من عزا هذه المسئلة للمدونة ولعل لفظ المدونة زائد في النسخة التي وقفت عليها من المصنف فاني لم أره في مختصره الا ان هرون ولم يذكره الشيخ خليل عنه في صحيح والله أعلم اه منه بلفظه قلت قد نقل أبو علي كلام المصنف بأسقاط لفظ المدونة وأغفل هو وح نقل في عنها والصواب

كالبيستان يكون فيه عنب ورمون فلا يجوز بيع الرمان حتى يبدو صلاحه واذا كانت الثمرة تطعم بطنا بعد بطن جاز بيع سائر البطون يبدو صلاح الاول اذا كانت متتابعة كالمقائش والذين خلافا لهم فان كانت منفصلة لم يجز بيع الثاني بصلاح الاول اتفاقا كالبا كور مع تين العنبر اه

نقل ق عن التيطبية وما وجد ح فيها لكن لا يلفظ المدونة بالواو قبل النون  
 بل لفظ المدنية بالنون قبل ياء النسب لا من رين أحدهما أتى وجدته كذلك في نهاية  
 التيطبي ونصها وفي المدنية قال مالك إن اشترط بيع الجارية عريانة أو شرط في العبد  
 ذلك فالبيع جائز والشرط باطل ويقضى عليه بما أورعهما من التيسار على يعني نفسه  
 وهذه المسئلة من الست مسائل التي ذكرها مالك في المدنية أن البيع جائز والشرط باطل  
 اه منها بلفظها ثم ذكر بقية المسائل كما ذكرها في هكذا وجدته في نسخة قديمة حسنة  
 متقنة بخط أندلسي موضوع على قوله المدنية لفظه صح ثانياً ما في تتبع المدنية التبع  
 التام فلم أجده في من تلك المسائل التي ذكرها التيطبي إلا اثنتين مسئلة شرط ترك  
 الموضع ذكرها في كتاب الاستبراء ومسئلة شرط أن لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع ذكرها  
 آخر كتاب البيوع الفاسدة وفي كتاب الوكالات وفي كتاب كراء الرواحل والدواب وبما  
 يدل على أن شرط ترك مكان ما لم يطبل في المدونة أنه انما قال فيها في كتاب الزكاة ما نصه  
 ومن باع أرضه بزرعها وقد طاب فزكاته على البائع وإن كان يباع أخضر فاشترطه المبتاع  
 فزكاته على المشتري اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها وزاد متصل به ما نصه  
 في المستخرجة فان اشترط المشتري زكاته على البائع لم يجز لأنه غر لا يعلم مقداره اه  
 ونقلاً له أبو الحسن وابن ناجي فتممين به كلام المدونة فكيف يكون ذلك فيها وبقية ما  
 عن المستخرجة وقد ذكر ح في التزاماته كلام ابن يونس وقال ما نصه وما نقله عن  
 المستخرجة هو في رسم العربية من سماع عيسى من كتاب زكاة الحبوب ثم ذكر كلام السماع  
 وكلام ابن رشد عليه وقال متصل به واقتصر صاحب النوادر وصاحب الطراز على ما في  
 العتبية اه منه بلفظه وقد راجعت ما في السماع المذكور وكلام ابن رشد عليه  
 فوجدته باللفظ الذي نقله ح وكل ذلك يدل على ما قلناه وبما يدل أيضاً على أن مسئلة  
 شرط استقاط الجائحة ليست في المدونة زيادة على أنها ليست فيها في كتاب الجوائح بعد  
 تتبعه مسئلة مسئلة نقل ابن يونس لها عن الموازية لاعت المدونة قال في أول كتاب  
 الجوائح ما نصه ابن المواز قال مالك ويقضي بوضع الجائحة ولا ينفع البائع شرط  
 البراءة من الجائحة اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضاً كلام اللخمي فانه قال في ترجمة  
 جائحة الخضر الخ من كتاب الجوائح ما نصه واختلف فبين اشترى غرة على أن لا جائحة  
 فيها أو على أن السقي على المشتري فقال مالك في كتاب محمد إن اشترط البائع الجائحة على  
 المشتري فشرطه باطل وفي السلمانية البيع فاسد وقال ابن شهاب البيع جائز والشرط  
 جائز وأرى أن يكون البائع بالخيار بين أن يسقط الشرط وتكون المصيبة منه أو يرد  
 البيع ويكون له في القوت الأكثر من القيمة والثن اه منه بلفظه والمسئلة في العتبية  
 وإن أغفل ابن يونس واللخمي نقاهما عنها في رسم باع غلاماً من سماع ابن القاسم من كتاب  
 الجوائح ما نصه وسئل مالك عن ياعثرا واشترط البراءة من الجائحة قال لا أرى البراءة  
 تنفع من الجائحة وأراها لازمة لها إذا نزلت الجائحة بالمشتري قال القاضي رضى الله عنه  
 اه هذه مسئلة صحيحة والوجه فيها أن الجائحة لو أقطعها بعد وجوب البيع لم يزمه ذلك

لا ينسقط حقا قبل وجوبه فلما شرط اسقاطها في عقد البيع لم تنسقط ولا أثر ذلك عنده في صحته اذ رأى أن الشرط لم تقع له حصته من الثمن من أجل أن الحاجة أمر نادر والسلامة منها أغلب فوجب أن يثبت البيع وينسقط الشرط اه محل الحاجة منه بلقطه وكل هذا يؤيد ما قلناه من أن الصواب أن الذي في المتطية هو المدينة لا المدونة لكن يشكك ذلك مع ما قدمناه من كلام ابن عرفة في شرط بيع الحارية عريانة لأنه نقل عن المدينة صحة البيع والشرط معا وان كان يمكن الجمع بينهما لا اختلاف المنقول عنه لان ابن عرفة عزا ما فيها العيسى وروايته عن ابن القاسم والمتطية عزاه لقول مالك لكنه بعيد والله أعلم (ان لم يستتر) قول ز ولم يستتر بورقه فيما له ورق والامنع بيعه الخ قال نو فيع أن كل الثمار له ورق فيلزم أن لا يباع شئ منها جزا في رؤس الشجر ومن أكثرها ورقا الجوز وقد نصوا على جواز بيعه ان لم يستتر بشره اه انظر بقيتين شئت وما قاله ظاهرا رعاية وما نقله ق عن ابن القاسم عند قوله الاتي ان بلغت ثلث المكة كافي بطلان ما قاله ز فانظره واثقه أعلم (واضطرله) قول ز وهذا يغني عما قبله فيه نظران ضرورة البائع وحدها لا تستلزم كون الثمرة متبعة بما هو وقد صرح بانها معتبرة فتأمل (لا على التبقية أو الاطلاق) قول ميب قيد هذا للغمي والسيوري والمازري الخ فيه نظروا وتبع فيه ق لأميرين أحدهما أنه يفيد أن هذا هو المذهب وليس كذلك ثانيهما عزوله للمازري موافقة للسيوري والغمي خلاف اطلاقه في المعلم ونصه بيع الثمر قبل الزهوع على التبقية ممنوع وعلى القطع جائز وفيه خلاف اذا وقع على الاطلاق فحمل بعض شيوخنا على المدونة الجواز وحمل عبد الوهاب على المذهب المنع فذكر أن الاجازة هي مذهب المخالف اه محل الحاجة منه بلقطه ونقله الابن بالعنى وقال ما نصه زاد في كتابه الكبير اجابا اه منه بلقطه والاجماع راجع الى منع بيعه على التبقية وفي ابن عرفة ما نصه وفيها مع غير هاجواز بيع الثمر قبل بدو صلاحه على حذو الغمي في السلم الاول شرط ذلك بلوغ الثمر أن يتفجع واحتج ببيعته ولم يقله عليه أكثر أهل موضعه والالم يجوز لأنه فساد على بقائه نصوص المذهب فسادا وقال الغمي هذا ان شرط ما يثبت من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لأنه تارة يبيع وتارة سلف وان كانت المصيبة من البائع والبيع بغير نقد جاز وصرح المازري بان بيع الثمر قبل بدو صلاحه على البقاء لا يجوز اجابا ولم يستثن منه شيئا ثم قال انفراد بعض أشياخ في بيع الثمرة قبل الزهوع كرماله الغمي قال وقول الاشياخ وظاهر المذهب أنه لا يجوز وفي المذهب ما يشير الى الاختلاف في هذا الاصل فان فيه قولين مشهورين في جواز كراء الارض الغرقه على أن العقد انما يتم بتسوية الماء عنها قلت هي مسئلة الكتاب فيها قولان لابن القاسم وغيره وهي عندى كقولها يجوز كراء الارض البعل عشرين ان لم يتقدو الفرق بينهم ما بين مسئلة الثمر قبل الزهوع يباع على البقاء أن غرقه يدعى رفعه بالعقد مع شرط الحدو غررت زول المطر وانكشف الماء غير يتدور على رفعه وقد فرقوا بهذا المعنى في فصل الخلع بالغرر اه منه بلقطه فقد نسب للمازري أن الغمي انفراد بذلك وان

وقول ز ولم يستتر بورقه أى استتارا خارجا عن المعتاد لتراحم الاغصان ونحو ذلك لانه حينئذ لا يمكن حزه وبه يسقط بحث هو في مع ز بان كل الثمار له ورق ومن أكثرها ورقا الجوز والله أعلم (ان نفع) أى أى اتضاع ولو بغير الاكل كالادوية والاشربة من الحصرم (واضطرله) لا يغني عما قبله خلافا ز لان ضرورة البائع وحده لا تستلزم كون الثمرة متبعة بها تأمله (لا على التبقية الخ) قول ميب قيد الغمي الخ فيه نظروا وتبع فيه ق لانه خلاف المذهب ولان ما عزاه للمازري خلاف اطلاقه في المعلم انظر الاصل (كفى في جنسه) قول ز ولو اختلفت أجناسه أى أجناس ذلك الصنف كاجناس العنب أو التمر مثلا و قول ز ان بدو في بعض حب الخ لكن ليس الحب كليس الكل كما في المتقى وابن بونس وابن عرفة انظر الاصل عند قوله الاتي ومضى بيع حب الخ

اقوال الاشياخ وظواهر المذهب خلاف ما قاله وما ذكره عنه من أنه يخرج الخلاف في ذلك على القولين المشهورين فيلزم كره لا ينافي ذلك ولو كان التخرج مسلماً فكيف مع بحث ابن عرفة فيه فتأمل والله أعلم \* (تنبيه) بحث أبو حفص القاسمي في بحث ابن عرفة فقال في شرح الحقيقة بعد نقله مائنه قلت كما أن انكشاف الماء عن الأرض غير مقدور عليه فكذلك سلامة الثمر من الآفات غير مقدور عليه والفرقة بينهما بما ذكره ابن عرفة بأن الفرقة في مسألة الثمرة قدور على رفعه بشرط الحدخروج عن صورة المسئلة لان الكلام في البيع على البقاء وأنه يحمل على كراه الأرض المذكورة لان الفرقة فيه اسواء فإذا جاز أحدهما جاز الآخر اه منه بلفظه وفيه نظرية لمن مراجعت ما قالوه في الخلع بالقر الذي أشار إليه ابن عرفة فراجع ذلك في ح عند قوله في الخلع وبالفرق وتأمله وبالغ في استعمال فكره فيه بين التوجه ما قاله الامام ابن عرفة والله أعلم (ان لم تذكر) قول ز لمريض الذي في النص لمريض أو شبهه وهو أو في شبه المرض والله أعلم العطش كما هو مشاهد في بعض النمل (لابن ثابث) قول ز ويفهم منه جواز بيع البطن الثاني بأول ان وجد امعاء الخ يعني مع كون طبيب الثاني قريياً من الأول لان هذا شرط في البطن الواحد فأحرى البطنان ومع ذلك ففيه نظر لان ما أخذ من كلام ابن عرفة منصوص عليه لكنه ضعيف في ضيق مائنه وقع في نسخة ابن راشد هنا زيادة مسئلة ونصها ولو كانت الشجرة تطعم بطين فتبيع البطن الثاني يندو صلاح الأول قولان مشهورهما المنع ابن راشد بناء على أن البطن الثاني يبيع الأول فيجوز بيعه بصلاح الأول أو مستعمل فلا يجوز وكذلك قال الباجي المنع ظاهر المذهب اه منه بلفظه قلت وموافق في نسخة ابن راشد أصله في الجواهر ونصها ولو كانت الاشجار تطعم بطين في سنة فتبيع جواز بيع البطن الثانية يندو صلاح الأول قولان المشهور المنع اه منها بلفظها وما أشار إليه من كلام الباجي هو في المتنق ونصه فان كانت الشجرة تطعم بطين في السنة فالظاهر من المذهب أنه لا يجوز أن يباع الآخر يندو صلاح الأول ورواه في الغيبة ابن القاسم عن مالك وفي المبسوط أنه اذا كان طيبها من متابعه لا يقطع الأول حتى يدركه الآخر فلا بأس ببيعهما جميعاً بطيب الأول وجه القول الأول أن البطن الثاني لم يندو صلاحها ولا يبلغ ابان بدو صلاحها فلم يحز بيعها كالمفردة وجه القول الثاني أنه اذا اتصل حكمه حكم الثمرة الواحدة في صحة البيع كلفائني اه منه بلفظه (وفي البقول باطعامها) قول ز الآن يقال لا يلزم من الاطعام أن لا يكون في قلعه فساد الخ فيه نظر لان المراد بطعمه حصول طعمها المعتاد ويلزم من حصوله اتقاء الفساد (وهل هو في البطيخ الاصفر الخ) أشار بهذا إلى قوله في ضيق مائنه واختلف في البطيخ فقال ابن حبيب صلاحه اذا انحأ ناحية الاصفر لانه الغرض المقصود منه وقال أشهب أن يؤكل فقوساً واما الاصفر فلا يصغ فقوساً قديماً للبطيخ واما الصغار فلا اه منه بلفظه فخرم بأن ما لا يصغ تفسير القول أشهب وهو خلاف ما جزم به ابن رشد وسيله ابن عات في طرده فانه ذكر قول ابن حبيب

(ان لم تذكر) أي لمريض أو شبهه كعطش (لابن ثابث) قول ز ويفهم منه إلى قوله ان وجد امعاء أي وطيب الثاني قريب من الأول ومع ذلك ففيه نظر لانه منصوصها لكنه ضعيف والمشهور المنع كما في ضيق والجواهر والمتنق (والبقول الخ) قول ز الآن يقال لا يلزم الخ فيه نظر لان المراد اطعامها المعتاد (وهل هو في البطيخ الخ) وقال أشهب أن يؤكل فقوساً وهل هو وفاق للقول الثاني في المصنف وبه جزم في ضيق أو خلافه وبه جزم ابن رشد ويؤخذ من كلام ابن عات رجحان قول أشهب انظر الأصل

ثم قال بعد يسير مائنه فقال أشهب هو أن يؤكل فقوسا وقال أصبغ فقوسا بطيخا وقد  
انتهى البطيخ فأما الأصغر فلا قال ابن رشد قول أصبغ خلاف لقول أشهب جاز على  
قول أشهب اشتراء المقاني إذا عقدت واصلح بيعها وان كان يريد أن يتركها حتى تصير  
بطيخا كما يجوز شراء الثمار إذا بدأ صلاحها وان كان يريد أن يتركها حتى تبس وقد قيل  
أنه لا يجوز اشتراء الثمار بعد طيها على أن يترك حتى تبس والقولان قائمان من المدونة  
لأنه لم يميز فيها اشتراء القول الأخضر على أن يترك حتى تبس وذلك معارض لقوله في القول  
والعنب إذا اشتراه وهو أخضر ثم أصيب بعد أن يبس أنه لا جائحة عنده فيه لأن الظاهر  
منه جازة شرائه على أن يترك حتى تبس وهو المشهور في المذهب من قولين وعلى الثاني  
يبقى قول أصبغ وقد نص الفضل أن القولين المذكورين قائمان من المدونة اه  
منها بلفظها وكلامه يفسد رجحان قول أشهب فتأمل وانه أعلم (يكلمين) قول ز  
بكسر النون متوناو بفتحها الخ اقتصر على إعرابه بالحركات ومدر في القاموس بأنه يعرب  
إعراب جمع المذكر السالم ونصه والياهمون معصوف الواحد باسم ولا نظير له سوى  
عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع اه منه بلفظه وفي الصحاح اليامين  
معرب وبعض العرب يقول شمت يامين وهذا ياجمون وقد جاء أيضا في الشعر باسم فقال  
\* من ياسم يرض وورد أزهرا \* اه منه بلفظه \* (تبيه) الجارى على الالسنه فتح سينه  
ولم تعرض ز ولا غيره ممن وقفنا عليه من شرح هذا المختصر وحواشيه للسين ويؤخذ  
ذلك من نظير القاموس له بعالم وعالمون ولكن في المصباح مائنه والياهمين مشعوم  
معروف وأصله ويسم وهو معرب وسينه مكسورة وبعضهم يفتحها وبعض العرب يعربها  
إعراب جمع المذكر السالم على غير قياس اه منه بلفظه (ومقتاة) قول ز وكلمين  
قال في طرار بن عات والجيزني يكون بمصر يشبه التين النقران غير أنه يتزع إذا أخذ باليد  
اه منها بلفظها وفي الصحاح والجيز يشبه التين اه منه بلفظه وهو بضم الجيم  
وفتح الميم المشددة وسكون المثناة التحتية وآخره زاي كافى القاموس ونصه والجيز  
كقبيط والجيزي التين المذكور وهو لؤلؤ أو لؤلؤان اه منه بلفظه (ان اسمر كلوز) قول  
ز ومثل ضرب الاجل استثناء بطون معلومة نحو هوى ق عن عبد الوهاب والظاهر  
أن المراد بالاستثناء الاشتراط أى يشترط المشتري بطونا معلومة لنفسه لا الاستثناء  
الحقيقي حتى يكون المعنى أن البائع يبيع الموز واستثنى لنفسه بطونا معلومة كالأربع  
والخامس مثلا لأن ذلك لا يستلزم التعديل لشمول البيع ما به المستثنى ويدل على ما قلناه  
قول المدونة آخر كتاب المساقاة مائنه ولا بأس بشراء الموز في نخره إذا حصل بيعه  
ويستثنى من بطونه خمسة أو عشرة بطون أو ما يطعم هذه السنة أو سنة ونصفا وذلك  
معروف والقصب مثله اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة وقال بعده مائنه الباجي  
قال محمد بن مسلمة يبيع الموز متين وروى ابن نافع لأحب بيعه أكثر من سنة بالزمن  
الطويل ولا يصح إلا أن تكون بطونه متصلة في هذه المدة ولا يتقرب بالتمام لبقاء أصله فان

(يكلمين) صدر في القاموس بأنه  
يعرب إعراب جمع المذكر السالم  
انظره وسينه مكسورة تفتح  
كافى المصباح (ومقتاة) قول ز  
وكلمين هو شيء يشبه التين يكون  
بمصر (كلوز) قول ز ومثل  
ضرب الاجل الخ المراد بالاستثناء  
الاشتراط لاحقيقته لعدم استلزامه  
التعديد انظر الأصول

تخير كل بطن من الآخر واتصلت صحبته وبعدها بطون وان اتصلت ولا تميز قدر الزمن  
 اه منه بلفظه وبما مل ذلك كذا يظهر لك صحة ما قلناه والله اعلم (ومضى يبيع حب  
 أفرك الخ) قول مب فانظر مع كلام ابن رشد الخ الاشكال في مخالفة ما في ضيق لما  
 نقله عن ابن رشد لان ما نقله مب عن ابن رشد صريح في أن محل الخلاف المذكور اذا  
 اشترى على أن يترك حتى يبيس أو كان ذلك العرف والا فالبيع صحيح وفي ضيق جعل  
 محل الخلاف اذا وقع البيع على السكت فقلت وما في ضيق مثله لابن عبد السلام  
 ونقله عن الباجي فقهناهما ونصه فان يبيع القول أو الحنطة أو العدس أو الحنطة بعد  
 أن أفرك وقبل يبيسه ولم يشترط قطعه ولا بقاءه فقال ابن عبد الحكم بفسخ الخ وما نقله  
 عن الباجي هو في المتفق الا أنه نقله بالملء ولقظه ولا يباع الزرع اذا أفرك ولا القول اذا  
 اخضر ولا الحنطة والجلبان الا بشرط القطع لان بدو منفعته المقصودة اليبس واستغناؤه  
 عن الماء ثم قال فرع فان يبيع القول أو الحنطة أو العدس أو الحنطة على الاطلاق قبل  
 يبيسه وبعد ان أفرك فقد قال ابن عبد الحكم بفسخ فيه البيع ويرد وحكمه حكم يبيع  
 الثمرة قبل بدو صلاحها وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم بقبول البس وبمضى البيع  
 ولا يرد وقال في المدونة أكره أن يعمل به فاذا عمل به وفاته فلا بأس أن يفسخ وتأول الشيخ  
 أبو محمد هذا على أن المعنى بقبول القبض وروى ابن المواز عن مالك أن نزل لم أفسخه  
 وظاهره يقتضي أنه بمعنى نفس العقد اه منه بلفظه لكن عزو الباجي أحد الأقوال  
 للمدونة مع ذكره تأويل أبي محمد يدل على أن الصواب ما لابن رشد لان كلام المدونة صريح  
 فيما قاله ونصها ومن أسلم في حائط بعد ما أرطب أو في زرع بعد ما أفرك واشترط أخذه  
 حنطة أو تمر فأخذ ذلك وفاته البيع لم يفسخ لانه ليس من المحرمات البين الذي أفسخه  
 ولكن أكره أن يعمل به اه منها بلفظها من كتاب السلم الاول قال ابن ناجي عليها  
 مانصه حل شيخنا أبوهم - دى عيسى الغبري حفظه الله الكراهة على باهم والا اقرب  
 عندي اتماع على التحريم لقوله انه ليس من المحرمات البين قال عياض واختلف في تأويل  
 القوات هنا فذهب أبو محمد انه القبض وعليه اختصر ومثل في كتاب ابن حبيب وذهب  
 غير أبي محمد الى أنه العقد وبدل عليه قوله أكره أن يعمل به فاذا عمل به وفاته فلا يرد ذلك  
 وذكرنا اخذنا ما جاء في السؤال وهو المنصوص في كتاب محمد ومثله لابن وهب اه منه  
 بلفظه ونقل أبو الحسن كلام عياض أيضا أتم بما نقله ابن ناجي وسلمه وما للباجي مثله  
 للمسيطي والمعارضة المذكورة انما نشأت من فهم ابن عبد السلام لكلام الباجي وتبعه  
 المصنف ففهم قوله فان يبيع القول أو الحنطة أو العدس أو الحنطة على الاطلاق قبل يبيسه  
 الخ أن مراده بالاطلاق أنه لم يشترط قطعه ولا بقاءه والظاهر بل المتعين أن يفهم قوله على  
 الاطلاق أنه يبيع من غير تقييد بشرط الجدد والدليل على ذلك أمران أحدهما قوله  
 أو لانه لا يباع الا بشرط الجدد فهذا محترز ولذلك عبر عنه بلفظ فرع ثانيهما اشارته  
 الى كلام المدونة المتقدم فلا اشكال ولا معارضة نعم فهم كلام الباجي على ما ذكرناه

(ومضى الخ) قول مب وقد  
 فرض في ضيق الخ مثله لابن  
 عبد السلام عن الباجي لكن كلامه  
 في المتفق يدل على أن الصواب  
 ما لابن رشد وما للباجي مثله للمسيطي  
 \* (تنبيهان \* الاول) \* قال ابن  
 القاسم في سماع يحيى وليس هو أي  
 يبيع الفريك مثل يبيع الثمرة قبل  
 أن ترهني لان النهي جاء فيها من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي  
 وهو جمع عليه واختلاف في وقت  
 الزرع فقيل اذا أفرك وقيل اذا  
 يبس انظر ق \* (الثاني) \* الفرق  
 بين منع يبيع القول الاخضر وشبهه  
 على أن يبقى حتى يبيس وجواز  
 يبيع الثمر اذا طاب على أن يترك حتى  
 يبيس أن الاول بيع قبل بدو صلاحه  
 بخلاف الثاني فلا معارضة بينهما  
 خلاف ما في ق عن ابن رشد لان  
 نظير القول الاخضر وشبهه هو الثمر  
 قبل ظهور الطيب فيه لا بعده انظر  
 الاصل والله اعلم

يفسد أن الخلاف المذكور فيما إذا بيعت على شرط البقاء وفيما إذا بيعت على السكوت  
والعادة يقاتونها أولاً عادة أصلاً وكلام ابن رشد صريح في إخراج الأخيرة من الخلاف  
وما أفاده كلام الباجي هو الموافق في المعنى لما مر للمصنف في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها  
من قوله لا على البقية أو الإطلاق \* (تنبيهات الأول) \* قول ابن عبد الحكم وحكمه  
حكم يبيع الثمرة قبل بدو صلاحها قد أشار ابن القاسم في سماع يحيى إلى جوابه بقوله وإيس  
هو مثل من يشتري الثمرة قبل أن تنضج لأن النضج جاء في بيع الثمار قبل أن تنضج من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف العلماء في وقت الزرع فقال بعضهم إذا أفرل وقال  
بعضهم حتى يبس انظره بقامه في ق وفي ابن عرفة ما نصه اللغمي في الموازنة عن ابن  
شهاب كان العلماء يقولون بدو صلاح الزرع إذا أفرل قال والاول أحسن الحديث ابن عمر  
حتى يبس قلت يقع في بعض النسخ أشبه بديل ابن شهاب وهو غلط إنما هو ابن شهاب  
كذا في النسخ العتيقة وكذا وقع في النوادر عن ابن شهاب اه منه بالنظر وقد قدمت  
حكاية الاجماع على منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها والله أعلم \* (الثاني) \* في ق هنا عن  
ابن رشد ان القول بأنه لا يباع القول ونحوه أخضر على أن يبقى حتى يبس خلاف القول  
بان الثمر إذا طاب يجوز بيعه على أن يترك حتى يبس وسيله وقد تقدم نقل الطبر عن ابن  
رشد بتمام معاني ق انظره فيما مر عند قوله وهل هو في البطيخ الخ ونقل ابن عرفة هنا  
كلام ابن رشد بنحو ما مر عن الطبري قلت فيه نظروا ان قاله فضل بن مسلمة وقوله أبو الوليد  
وسيله غير واحد ممن له نظرسديد لان نظير القول الأخضر وشبهه هو الثمر قبل ظهور الطيب  
فيه لان كلاً منهما اقد يبيع قبل بدو صلاحه لا الثمر بعد الطيب وقد أغفل أبو علي كلام  
ابن رشد هذا ونقل في أيامه تسليماً مع انه ذكر ما رده ببدء الفرق بينهما ونصه فان قلت  
لم يمنع شراء القول الأخضر على أن يبقى حتى يبس وجاز شراء الثمرة إذا بدو صلاحها على  
أن تبقى لليبس قلت القول لا يجوز بيعه أخضر الأعلى القطع في الحقيقة ما بالشرط  
واما بالعادة لانه لم يبدو صلاحه الا باليبس ولا كذلك الثمرة إذا ظهرت فيها الحلاوة لان ذلك  
هو بدو صلاحها وهذا يفهم من القول المتقدم اه منه بالنظر وهو حسن فما ألزمه  
فضل من التناقض للمتقدمين غير لازم اذا الحكم سواء عندهم في القول الأخضر وشبهه  
وفي الثمران يبيع كل قبل بدو صلاحه لم يجوز شرط بقاءه لليبس وان يبيع بعد بدو صلاحه  
جاز ذلك وأما المعارضة بين ما لم يبدو صلاحه من الحبوب وما بدو صلاحه من الثمرة فلا معنى  
لها وان جل قائله وعظم مسلمة ونافله فتأمل به بانصاف والله أعلم \* (الثالث) \* قال أبو علي  
عند قوله وبدوه في بعض حائط كاف الخ ما نصه وقال في تحقيق المباني عن الجزولي ان  
الحب لا يباع يبس بعضه بل لا بد من يبس جميعه والفرق بينهما ما حاجته الناس الى الثمار  
من أكلها رطبة ولان الغالب في طينها التسليع وليست الحبوب كذلك لانها القوت  
لالتفكه ومثل هذا لا ينكر اه منه بالنظر فاقصر هنا عليه وسيله وقال في حاشية  
الحقفة بعد ذكره الجزولي وابن عمر ما نصه ونقله التادلي وسيله فانظره مع أن الظاهر  
انما يبس الحب يبيع اذا اقل يتبع الاكثر مع أن الخلاف في بيعه بافرا كقبيل يبسه

العربية بأنها ما منح من غير بيع اه  
وفي ادخال المازرى الشراء في  
تعريفها تسامح كما قاله الابي وقول  
ز وأحرى معه الخ وكذا شراء  
الاصل وحده كما في خش وباقى  
لن عند قوله وبيعه الاصل (في  
الذمة) قول ز لانه قد بشرتها  
بقراء الخ على أى أن يدفعه عند  
الجد ادلا لا أن يدفعه بتم ماله تأمله  
(وخسة أرسق) قلت قول مب  
عن طنى كما سياتى أى فى قوله  
فبشرى بعضها وقوله ومناسسته  
لقول المصنف أى لانه مع فرض  
أن لا يعمرى الاخسة لا يصور أخذ  
ز تد تأمله (ولا يجوز الخ) قول ز  
واشترى معها وسقاً أو أكثر من  
غيرها الخ لو قال منها وأحرى من  
غيرها وحذف قوله وكذا بيع الخ  
لناسب موضوعه وطابق النقل لأن  
محل الخلاف اذا كان الزائد منها  
فأمله (أو وان يطلع الخ) قلت  
هكذا بن يادة الواو بعد أو فى نسخة  
ق و غ (وز كلها وسقيها)  
قلت فى ق عن ابن القاسم  
سواء فى ذلك أعراء جزأ شائعاً أو  
فخلاً معينة أو جميع الحائط اه  
(وان يبيع على الجذ) ما قيده به  
ابن عبدوس عن يحنون هو الذى  
اعتقه من بعدهما ومنهم ح  
وكلامه صريح فى ذلك وفى كلام  
مب نظر و ح لم يقل هنا شيئاً  
وانما تكلم على ذلك عند قوله  
ويقتل لينتهى طيبها وحل منهومه  
على الاطلاق خلاف ما هنا وصوب  
ما هنا فقههم مب غير مراده

عند كثير من العلماء بل قال فى محل من المدونة فى بيعه بالافراك أكرهه ولم يعبر بالتصريح  
اه منها بلقطها قلت ما ذكره عن الفرق مسمى فى غير الحل ولذلك لم يثبت الا فى  
الحل ولم يقابل ذلك الا بالبحث وكتابه لم يقف على نص يوافق بحثه مع انه موجود  
فى الكتب التى شأنه النقل عنها فى المتقى مانصه فانه يجوز بيعه فاعلمنا قبل حضاده  
اذا ليس جميعه أو أكثره واه ابن المواز عن مالك اه منه بلقطه وفى ابن بونس مانصه  
قال ابن المواز قال مالك فىمن باع ثلثمائة شجرة قد طابت وفيها خمس شجرة استحوته أنه  
لا خير فيه وكذلك العنب وما زرع قديس بعضه وفيه ما لم ييسر محالاً خطبه فلا  
بأس به اه منه بلقطه وفى ابن عرفة مانصه الشيخ زوى محمد اذا يس الزرع وفيه ما لا  
خطبه له محالاً ييسر فلا بأس ببيع جميعه اه منه بلقطه وبذلك تعلم أنه لا معمول على  
ما للجزوى وابن عمرو والدرك على أى على فى الشرح أشد والكمال لله تعالى (ورخص لمع  
الخ) قول مب وأشار طنى الى الجواب عن تت بأنه تبع المازرى الخ هذا الجواب  
لا يدفع البحث لانه رد على المازرى ما ورد على تت فقد قال الابي فى كمال الاكال  
مانصه قلت ادخال الامام الشراء فى حقه العربية بقوله ثم بشرتها فيه تسامح فان  
الشراء ليس من حقيقتها ثم قال بعد فالصواب أن تفسر بما دل عليه كلام الباجي من أنها  
ما منح من غير النخل اه منه بلقطه وعرفها ابن عرفة بقوله ما منح من غير بيع اه فهو  
أعم من تعريف الابي والله أعلم (وان اشتراه الثرة فقط) قول ز دون أصله وأحرى معه  
سكت عما اذا اشترى الاصل وحده فظاهره انه لا يرض له لكنه صرح بجواز ذلك له فيما  
يأتى عند قوله وبيعه الاصل (فى الذمة) قول ز لانه قد بشرتها باقر من نوعه من أى  
على أن لا يدفعه الا بل الى الجذ أو به يتم ماله انه لا يفتى أحد الشرطين عن الآخر  
تأمل (ولا يجوز أخذ زائد الخ) قول ز واشترى معها وسقاً أو أكثر من غيرها صوابه منها  
بدل قوله من غيرها لانه قيد أولاً الزائد بكونه مما أعراه وان المصنف قال الاسم ومحل  
الخلاف اذا كان الزائد منها ثم يقول واذا منع وهو منها فنعاه اذا كان من غيرها أخرى  
ويحذف قوله بعد وكذا يمنع أيضاً كما يشهد النقل الخ تأمل (وان يبيع على الجذ) قول  
مب هذا التقيد هو الذى يدل عليه مانقه ابن عبدوس عن يحنون الخ قال فى المدونة  
مانصه ولو اشتراه على الجذ اذ ملكه فاجب قبل الجذ وضعت فيه الجائحة ان بلغت الثلث  
كالتمار لا كالهقول وكذا ان اشترى بلم جميع التمار واشترى ما لم يطب من جوز وجلوز  
وفسقى على أن يجزده فاجب قبل الجذ اذ فهو كالتمار بوضع فيه الجائحة ان بلغت الثلث  
اه منها يانظها فاستشكل ذلك ابن عبدوس فاجاب يحنون بقوله لأن معناه أن المشتري  
ياخذ ذلك شيئاً بعد شئ على قدر الحاجة الخ فقههم يحنون المدونة على ما ذكره وقبله ابن  
عبدوس واعتمد ذلك من بعدهما وتقوم بالقبول وقد ذكر الخ من المدونة فحو  
ما تقدم عنها على اختصار أى سعيد الا انه قال عنها بل قول أبى سعيد على الجذ اذ ملكه  
على أن يجزده من يومه أو من الغدا الخ ثم ذكر سؤال ابن عبدوس وجوابه يحنون وقال  
عقب ذلك مانصه وكتابه حل قوله فى المدونة يجزده من يومه أو من الغدا أن يشتد ذلك ليس



أن يجزئه كله اه منه بلفظه وكذا ابن يونس حمل المدونة على ذلك ولم يعزه لاحد  
بل أتى به فقها مسلما فانه نقل كلام المدونة وقال عقبه ما نصه محمد بن يونس وانما  
كانت في ذلك الجائحة لانه انما يجزئ شيئا فشيئا هذه هي العادة فيه فاشبهه حتى الثمرة شيئا  
فشيئا اذ لوحظه في يوم واحد أو يومين فقد سجد عليه اذ لا يكاد يتم له بيع ذلك الا بقص كثير  
من الثمن فكانه انما دخل على أن يجزئه على عادة الناس شيئا فشيئا فلذلك كانت فيه  
الجائحة اه منه بلفظه وبه شرح ابن ناجي كلام المدونة السابق الا انه ذكره  
مختصرا فهو لا الائمة كلهم متفقون على فهم المدونة على ما فهمها عليه حتى ونوقله  
ابن عبدوس وقد ذكر ح أيضا كلام ابن عبدوس ومحمون وسله كما سلمه من قبله  
ومن بعده ولا شك أن تسليمه له يوجب أنه فهم قول المصنف وان يبعث على الجزئ  
على ما فهمه عليه ز وغيره من التقيدين بما اذا وقعت فيه الجائحة قبل مضى وقت  
الجزء اذا المعتاد الا فلا جائحة فيه وكلام ح صريح في أن قول المصنف وان يبعث  
على الجزئ مشى فيه على مذهب المدونة فنقول مب ولذا حمل ح كلام المصنف  
هنا على عمومهم ولو أوجبت عدم مضى الجزئ الخ فيه نظروا لم يقل هنا شيئا  
وانما تكلم على ذلك بعد هذا عند قوله وبقيت لينتهي طيبا ففهم منه مب غير  
مرادوس باني بيان ذلك ان شاء الله ثم سلمنا أن ح قال ما عزا له لما كان من حقه أن  
يعترض بذلك على ز لما علمته من كلام الائمة ولذلك جزم بب بتقييد كلام المصنف  
بما يقبده الشيخ المدونة ونصه قوله وان يبعث على الجزئ حتى لان المشتري انما  
ياخذ شيئا بعد شيئا على قدر الحاجة ولو طلبه البائع ياخذ مرة واحدة لم يجب اليه بل يعمل  
لانه الشأن اه منه بلفظه ولزم عليه شيئا والله أعلم وقول ز أو بعده او لم يتمكن  
من جزئه يراد الله أعلم اذا كان ذلك من قبل البائع والافقيه نظر (لامهر) قول  
مب قلت وفيه نظري يعلم ذكر كلام البيان الخ سلم كلام ح غير واحد منهم بب فانه  
نقله وأقره وزاد ما نصه قال شيخنا يحيى الخطاطب في كتابه القول الواضح في بيان الجوائح  
ولم أر أحدا صرح بمشهورية ما في المختصر ولا بما يحسنه أو أرجح منه الا ابن الحاجب  
صدره وعطف الثاني عليه بلا غرض فانه خلاف ما رجح هذه الجماعة المتقدمون  
وأقل مراتبه تساويه اه منه بلفظه ومنهم أبو على الا انه مال الى ترجيح ما للمصنف  
أيضا وباني بعض كلامهم ومنهم نو فانه سكنت عن كلام ح هنا وسعت منه مشافهة  
غير مارة أن ما فهمه ح من كلام البيان هو الصواب وأن مب لم يستوف نقل كلام  
البيان قلت قد وقعت على كلام البيان في أصله في المسئلة الرابعة من سماع أبي زيد من  
كتاب المساقاة والجوائح ما نصه قال ابن الماجشون في الذي يتزوج المرأة بقرعة قد بدا  
صلاحها كلها فاجبت ان مصيبتهان الزوج وتزوج عليه المرأة بقيمة القرعة وانما حمل  
النكاح بالقرعة اذا أصابتها الجائحة بحمل البيوع وابن القاسم يقول لا جائحة فيها والمصيبة  
من المرأة ولا ترجع على الزوج شيء قال القاضي رضى الله عنه قول ابن الماجشون هو

وقول ز ولم يتمكن من جزئها أي  
من قبل البائع قلت أولئك هم الا  
لشغل شغله عنها اذ لا قيامه حينئذ  
بها (لامهر) قول مب قلت  
وفيه نظري الخ أبد هو في هذا  
الاعتراض وبين أن ما مشى عليه  
المصنف هو الرابع وأطال في ذلك  
فانظره (ان بلغت ثلث الخ) قلت  
قال خيتي فائدة قال ابن رشد  
الثلث عند مالك يسيرا في الجائحة  
ومعاقلة المرأة الرجل وماتحمله  
العائلة اه وزاد غيره قطع ثلث  
ذنب الاضحية واستحقاق ثلث دار  
اه وقال في الشامل الثلث كثير  
في جائحة وحمل عاقلة ومعاقلة  
وقيل في وصية وتصرف ذات  
زوج لم تقصد ضررا والافقولا  
واستثناء مما يبيع من صبرة وغرة  
وحلية قدر ثلث الحلي تناع بجنسها  
اه ومعنى المعاقلة أن المرأة تعاقل  
الرجل الى ثلث دينها فاذا بلغت  
الثلث رجعت الى عقلها كما يأتي في  
الديات وانظر مب عند قوله في  
الاجارة واغتفر ما في الارض ما لم يزد  
على الثلث بالقرعة وقول ز أي  
مكيلة الجاح صوابه مكيلة الجميع

القياس على أن الصداق من البضع وقد قال مالك رحمه الله أشبهه بشئ بالبيع النكاح  
فوجب الرجوع فيه بالجائحة وقوله إن الثمرة إذا أجمعت كلها رجعت المرأة على الزوج  
بقيمة الثمرة هو المشهور في المذهب ووجهه أن الثمرة لما كانت عوضا عن البضع وهو  
مجهول رجعت بقيمتها كإرجاع الزوج على المرأة إذا استحق من يده ما خالفت به عن  
نفسها بقيمتها إذا لاقية للبضع الذي أخرجه عن يده عوضا عنه والقياس في النكاح  
إذا أجمعت الثمرة كلها أن ترجع المرأة على الزوج بصداق مثلها لأن العوض عن  
الثمره هو البضع وقد فات بالعقد أو الدخول فوجب أن يرجع بقيمتها وهو صداق  
مثلها أدخل أو لم يدخل على القول بأنها تنقوت بالعقد وهو قول مالك في رواية أشهب  
في التيمية وعلى القول بأنها لا تنقوت بالعقد أن أجمعت الثمرة قبل البناء انفسخ  
النكاح وهذا القول قائم من مسئلة وقعت في العشرة ليحيى ووجهه فواته بالعقد  
ما يوجب من الحرمة فهو بخلاف البيوع ووجهه ما ذهب إليه ابن القاسم من أن  
المصيبة في النكاح إذا أجمعت الثمرة من المرأة لا رجوع لها على الزوج في ذلك هو أن  
النكاح طريقه المكارمة بخلاف البيوع التي طريقها المكاسبة وأيضا فان الصداق  
على الحقيقة ليس بعوض عن البضع لأن المباذعة فيما بين الزوجين سواء تفتتج به كما  
يستمتع بها وانما هو نخله من الله فرضه أعز وجل للزوجات على أزواجهن فقال عز وجل  
وأول النساء صدقاتهن نحله فاشبهه الصداق على هذا الهبة فوجب أن لا ترجع  
فيه بالجائحة وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه ومن تأمل أدنى تأمل ظهر له أن الصواب  
ما قاله مب لا ما قاله ح فان كلام ابن المباحسون اشتمل على مشكلتين ثبوت الجائحة  
في الصداق ومات رجوع به المرأة على القول بنبوتها فإفرد ابن رشد كل مسئلة وأخبر عنها بغير  
ما أخبر به عن الأخرى فقال في الأولى قول ابن المباحسون هو القياس الخ ثم قال وقوله ان  
الثمره إذا أجمعت كلها رجعت المرأة على الزوج بقيمة الثمرة هو المشهور الخ فعمل التمهير  
هو ما يقع به الرجوع إذا قلنا بثبوت الجائحة إذا آل الأمر إلى عدم توصل الزوجة بالصداق  
المعين الذي انقضى عليه النكاح كاستحقاقه وتعيينه وتلقه بيد الزوج حيث يكون  
الضمان منه ألا ترى كيف أشار إلى ذلك بقوله كإرجاع الزوج على المرأة إذا استحق من يده  
ما خالفت به فلو لا ذلك ما صعب تشبيه الجائحة بالاستحقاق وزاد ذلك أيضا بما يجعله مقابل  
هذا المشهور ورواية أشهب التي أشار إليها منصوصة في استحقاق الصداق ومات رجوع  
به الزوجة إذا ذاك لافي الجائحة وعدم اعتبارها في الصداق ولله در الامام ابن عرفة إذا ذكر  
كل مسئلة منهم ما في بابها فذكر المسئلة الأولى هنا ولم يذكر فيها التمهير وذكر الثانية في  
فصل الصداق وذكر فيها التمهير أما كلامه هنا فقد نقله مب هنا وهو بلفظه فأغنى ذلك  
عن ذكره وما في فصل الصداق فقصه وفي رجوعها الاستحقاق مهرها العبد بقيمتها أو مهر  
مثلها ثالثا ان استحق مالك وفي الحزب مهر مثلها ورابعها ترجع عتله وخامسها  
بالاقل من قيمته أو مهر مثلها المشهور وسماع أشهب مع تصويبه ابن رشد وقد نقله  
عن سحنون واللعنمى عن مختصر ابن شعبان مع ابن كاتبة وقول اللعنمى لوقيل به كان

وجها اه منه بلفظه فسمع اشهب هو الذي عبر عنه ابن رشد هتاروا به انهم في  
 العتبية وتصويبه ابن رشد هو قوله هنا والقياس أن ترجع المرأة على الزوج بصداق  
 مثلها ففسد اتضح الحق بحمد الله وارتفع الاشكال ولم يبق في صحة ما قاله ماب المصنف  
 مقال والعلم كله لا يكبر المتعمال وقد أشار أبو علي الى ترجيح ما رجحه المصنف فقال في  
 آخر كلامه مانصه وقال المتطلي مانصه واختلف اذا كانت الثمرة مهرها فقال ابن  
 القاسم لاجلحة فيها وقال ابن الماجشون فيها الجائحة اه ولم يزد على هذا فانت تراه  
 صدر كان يونس عافي المتن وكذا صدر به ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الشامل سيما  
 وهو قول ابن القاسم اه منه بلفظه قلت عبارة ابن الحاجب تفيد ترجيح قول ابن  
 القاسم لامن جهة التصدير به فقط كما تقدمت الاشارة الى ذلك في كلام بب ونصه اه  
 وبشرط أن يكون مفردا عن أصله في بيع محض بخلاف المهر وقال ابن الماجشون فيه  
 الجائحة اه فتأمل به صدر أيضا الباجي والنجمي وأقامه ابن ناجي من المدونة ونصه  
 وتخصيصه الجائحة بالبيع يدل أنه لاجلحة في الثمرة اذا كانت مهر لان اطلاق البيع  
 على ذلك مجاز وفيه خلاف اه منه بلفظه لكن ابن يونس والنجمي وان شاركا غيرهما  
 ممن ذكرنا في التصدير بقول ابن القاسم فقد اختارا قول ابن الماجشون ونص ابن يونس  
 ومن العتبية قال ابن القاسم ومن نكح بثمره حائطه فلا جلحة والمصيبة من المرأة محمدين  
 يونس لان أصل النكاح المكارمة فاستخف ولأن الجائحة انما وردت في البيع وقال ابن  
 الماجشون فيها الجائحة كالبيع محمد بن يونس صواب اه منه بلفظه من ترجمة  
 جائحة النكاح والعربية وما دفع في نكاح الخ من كتاب الجوامع ونقله ق مختصرا ونص  
 النجمي واختلف فيمن تزوج بثمره بصدلا حها تم أحييت فقال ابن القاسم المصيبة من  
 الزوجة وقال ابن الماجشون من الزوج وترجع الزوجة عليه كالبيع وهو أبين اه  
 منه بلفظه واختاره ابن عبد السلام أيضا ونصه وقال ابن الماجشون فيه الجائحة  
 وهو أقرب كما يمنع بيع المهر اذا كان طعاما قبل قبضه وكما يرد عيب والى غير ذلك من  
 أحكام البيوع اه منه بلفظه وفي ضج واختار ابن يونس وغيره قول ابن  
 الماجشون لانه يمنع بيع المهر اذا كان طعاما قبل قبضه ويرد عيب الى غير ذلك من  
 أحكام البيوع اه منه بلفظه قال أبو علي مانصه وايراد الرد بالعيب على سقوط  
 الجائحة في المهر قد يجاب عنه لان الزوج دفع معيبا وهو يحتمل أن يكون يعلم عيبه ولا  
 كذلك الجائحة لانه اذا دفع ثمره سالمة فطرا علمها امر سماوى لانه لا تهمة له فيه بالضرورة  
 وأما منع بيع الطعام الذي هو الصداق فذلك لوجوده له المتع فيه وهو عدم ظهوره  
 للمساكين ان يبيع قبل قبضه وأما من يقول المنع فيه تعيبه فظاهر عدم إرادته أصلا  
 فافهمه بأنصاف اه منه بلفظه قلت وهو واضح فالزوج اذا صدق الزوجة معيبا  
 دائر أمره بين اثنين لانه إما ما علمه فكتمه فهو مدلس أو غير عال به فهو مقصر في عدم الاطلاع  
 عليه وعلى كل حال فإما صدقه للزوجة هو حين العقد غير صالح لان يكون عوضا عن شيء  
 وليست الثمرة كذلك ويشهد لما قلناه ما تقدم من أنه لا عهد في الرقيق المحلول صدقا

(و بقيت لينتهى طيبها) أى أو  
 لتحسن نضارتها على ما رجحه ح  
 كما تقدم لمب لاراجاء نفاقها  
 خلا فالرواية ابن دينار عن ابن كثة  
 ان فيها الجائحة أيضا وقال أبو علي  
 الظاهر أن من قال للجائحة فيما  
 تنهى هو حيث لم تجر عادة بقطعه  
 شيئا فشيئا ومن قال فيه الجائحة  
 هو حيث تكون العادة جذمة مرة  
 بعد مرة وعليه فلا اختلاف بينهم  
 وقول المصنف على هذا وإن يفت  
 على الجذمة منهم منه ان قوله وان  
 تنهت الثمرة حيث تجرى العادة  
 بقطعه مرة واحدة اه وهذا  
 هو الظاهر في الجواب عن بحث ح  
 ومن تبعه مع المصنف لكن  
 ما استظهره من رد كلامهم الى  
 الوفاق بخلاف المسمى وغيره من  
 حكاية الخلاف فيما اذا كانت العادة  
 بقاء الثمرة بعد استهلاكها المتوخذ  
 بقدر الحاجة ابن عرفة عن ابن رشد  
 فيما أجمع قبل كالطيب الجائحة  
 انفسا فالخالف المتابع في بقائها حتى  
 تيسر وما أجمع بعد إمكان جذمها  
 بعد طيبه وقبل مضى ما يؤخر اليه  
 جذمة عادة يجرى على اختلاف قول  
 مالك في القول اه فحصل أن  
 ما أجمع به تنهى طيبه و بعد مضى  
 ما جرت العادة أن يجذم فيه مصيسته  
 من المشتري فان قد المصنف هنا  
 بهذا سقط عنه الاعتراض وهو  
 المتعين والناقض ما قدمه فيما يبيع  
 على الجذمة لانه انظر الى العادة  
 فقيمها وان لم ينظر اليها فقيمها  
 فتأمل والله أعلم

على الراجح فالخالف الجائحة بالعهد أولى من الخاقها بالعيب لان كلامهما معال  
 بالمكرمة وكل واحد منهما لا وجود له حال العقد وانما هو امر مرقب يحتمل حصوله  
 وعدمه فتأمل به بانصاف (تنبيه) نسب ح لابن يونس مثل ما نسبته في ضيق وزاد  
 مع ابن يونس ابن رشد ويبحث أبو علي مع ضيق و ح في عز وذلك لابن يونس ومع ح  
 في عز وله ابن رشد فانه نقل كلام ابن يونس بقوله غرر عن ابن القاسم في العينة  
 لا جائحة فيها والمصيبة من المرأة وقال ابن الماجشون فيه الجائحة كالبيع ابن يونس وهو  
 أقبس اه ثم قال بعد كلام ما نسبته وبه تعلم ما لابن يونس وما نسبته اليه في ضيق  
 و ح وتأمل ذلك ولا بد ولا بد فان القياس قد يكون خلاف المشهور وكذا قول ح  
 في اطلاقه ولا يظهر مع أنه حكى عن ابن رشد أنه قال هو المشهور وليس هذا باستظهار  
 فافهم اه منه بلفظه قلت في بحثي معا تقرأ ما بحثه في عز وذلك لابن يونس فلا  
 يخفى ما فيه اذ لا يشك منصف أن قول القائل في شيء هو القياس أنه اختيار لذلك وكتب  
 المالكية مشكونة بشواهد ذلك على أن هذا اللفظ الذي عزاه له لم أجده فيه وانما وجدت  
 فيه ما قدمته عنه وهو النفي ح عنه أيضا وأما بحثه الثاني فبني على أن ح أشار  
 بقوله على الاظهر لعزوه لابن رشد انه المشهور وليس كذلك انما أشار ح بذلك لقول  
 ابن رشد قول ابن الماجشون هو القياس فتأمل به بانصاف نعم في عز و ح ذلك لابن رشد  
 نظرن وجه آخر وهو أن ابن رشد لم يقل هو القياس على الاطلاق بل قال هو القياس على  
 أن الصدق من البضع الخ وقد قال آخرون أيضا فان الصدق على الحقيقة ليس بعوض  
 عن البضع الخ فتأمل به بانصاف ولهذا والله أعلم بنسب المصنف في ضيق ولا ابن عرفة  
 لابن رشد اختيار قول ابن الماجشون فتأمل به بانصاف والله أعلم (و بقيت لينتهى طيبها)  
 قال ح يظهر أن ما ذكره المؤلف هنا خلاف قوله أولا وان يفت على الجذمة ثم قال وقال  
 في ضيق ونص في المدونة على أنه لو اشترى غرة على الجذم أن فيها الجائحة اذا بلغت الثلث  
 كالثمرا لا كاليقول وسأل ابن عبدوس عن هذا فقال لم يجعل فيه الجائحة ولا سقى على  
 البائع فقال لان معناه أن المشتري يأخذ ذلك شيئا بعد شيء على قدر الحاجة ولو دعه البائع  
 أن يأخذ منه في يومه لم يكن له ذلك بل يعمل وهو وجه الشأن اه كلام ضيق وهذا  
 الكلام الآخر لا يدفع الاشكال لان الاول أيضا انما اشترى لتبقى نضارتها والله أعلم والحق  
 أن كلامه الأول مخالف للثاني وأن الراجح هو الاول فكان ينبغي للمؤلف أن يفت على  
 مقتضى رواية حننون أنه فيه الجائحة لانها هي الحارمة على مذهب المدونة فيما اشترى  
 على الجذم بل هو أخرى اه منه بلفظه قال أبو علي وظاهر المتن هو ظاهر مذهب ابن  
 القاسم وهو ظاهر المشهور كما رأيته في كلام التيطبي وبه يسقط اعتراض ح على المتن  
 وكذا من تبع ح ثم قال ويحتمل وهو الظاهر أن من قال للجائحة فيما تنهى هو حيث  
 لم تجر عادة بقطعه شيئا فشيئا ومن قال فيه الجائحة هو حيث تكون العادة جذمة مرة  
 بعد مرة وعليه فلا اختلاف بينهم وقول المصنف على هذا وان يفت على الجذمة فيهم  
 منه أن قول المتن وان تنهت الثمرة أن ذلك حيث تجرى العادة بقطعه مرة واحدة اه

محل الحاجة منه بلفظه قلت هذا الجواب الأخير عن بحث ح ومن تبعه مع المصنف هو الظاهر وأما قوله أولاً ان المشهور هو ظاهر المتن واستدلاله بكلام المسطى على اختصار ابن هرون فلا يكتفي لان الشهير الذي في كلام المسطى محله فيما اشترى بعد قيام طبية وتمامه من غير احتياج لبقائه لحفظ رطوبته ونضارته بل لرجاء بقائه وقد نقل كلام ابن عرفة ونفسه المسطى ما يبع من عمر يس بعد التهاية بحيث لا يتراد طبية ببقية أهو بيع قبل هذا ثم انتهى اليه فذهب المذهب لاجل صحة فیه ولعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة فيه الجائحة اه منه بلفظه فقوله أولاً بعد التهاية الخ وجعله مقابل المشهور ما رواه ابن دينار المذكور يعين جملة على ما قلناه لقول ابن عرفة قبل ما قدمناه عنه يسير نقلا عن البايع مانصه ولعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة من اشترى فاكهة ورطباً فطاب وأخرها رجاء التفاق فأصابها جائحة ولو يعمل ثم تصبها جائحة وضع عنه الثلث اه منه بلفظه وقد نقل أبو علي نفسه كلام البايع ولم يتنبه لما قلناه وما ذكره احتمالاً ولا استظهره من رد كلامهم الى الوفاق ونفي الاختلاف بخالف ما قاله اللغوي وغيره ونص الفهمي وكذلك العنب ان أجمع قبل أن تستكمل عسلته كان من البائع وان استكمل وكان بقاؤه لياخذه على قدر حاجته لثلا فسد عليه ان قطعه مع ما تم استعماله على قدر حاجته كان على الخلاف ان كانت العادة بقاء لمثل ذلك وان كانت العادة جزم حينئذ معاً فخره لياخذه على قدر حاجته كان من المشتري اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وزاد عقبه مانصه ابن رشد فيما أجمع فبطل كمال طبية الجائحة اتفاقاً لخلق المتاع في بقائه حتى تيبس وما أجمع بعد امكن جذاذه بعد طبية وقبل مضى ما يورث اليه جذاذه عادة تجري على اختلاف قول مالك في القول وما أجمع بعده من مبناه اتفاقاً في كون الترف من مبناهما تنهاه طبيا وان لم يعض ما عكته فيه جذاذه أو بمضيه نالتهاضى ذلك ما يجري العرف بالتأخير اليه اه منه بلفظه ثم أشار الى البحث في الاتفاق بما قدمناه عنه قبل من نقل البايع عن عبد الرحمن بن دينار وهو ظاهر فحصل من هذا ان ما وقعت فيه الجائحة بعد تنهاه طبية وبعدم مضى المدة التي جرت العادة أن يجذفها ماضية من المشتري اتفاقاً وأعلى المشهور ان قيد كلام المصنف هذا سقط عنه الاعتراض وان حمل على ظاهره من الاطلاق ناقض ما قدمه فيما يبيع على الجذلة ان تنظر الى العادة ففيها وان لم ينظر اليها فقيم ما ولى هذا ح وصوب ما تقدمو مب فهم من ح ما لا يفسده كلامه فاسباب اليه فيما تقدم انه حمل قوله وان يبع على الجذلة على الاطلاق معترضاً به على ز وايس كما زعموا والنجب منه رحمه الله من اين فهم ذلك من كلامه مع انه نقل كلام ابن عبدوس وسحنون وأقرموه لكمال الله تعالى (ونظر ما أصيب من البطون الى ما بقي في زمنه الخ) قول مب وهو يقتضى أنه قول موجود لكنه ضعيف مع ان أبا الحسن يفسد أنه لا قائل به الخ نحوه لتو وكلام أبي الحسن عليه عول أبو علي فقال بعد كلام مانصه وربما يكون تقرير آخر أولى من هذا وهو الذي يدل عليه كلام أبي الحسن وهو أن يكون اعتبار قيمة الجميع يوم الجائحة أى السلام وغيره على أن السلام يقال فيه ما قيمته يوم الجائحة

(في زمنه) عول على كلام أبي الحسن الذي في مب جس و نو كابي على وجه المصنف عليه فقال والتقدير ونسبت قيمة ما أصيب الى قيمة السلام باعتبار انه يقبض في زمانه فقوله في زمنه ظرف للقبض والدليل على ان التقويم يوم الجائحة في الجميع هو قول المتن لا يوم البيع اذ نالت محل التقويم اذ هو محصور فيهما وهذا هو كلام أبي الحسن

فأفهم اه واختار هوني تعالشيخه ج مأفاده ظاهر المصنف من اعتبار قيمة كل من السالم والثالث في زمنه فأثابا كما يشهد له نقل ق و ضيع وأطال في بيان ذلك فأنظر والله أعلم ﴿﴾ قلت وقال ابن عاشر الاقرب الانسب بلفظ المدونة ان قوله ونظر رمعه قوم وبه يتعلق قوله في زمنه (٢٣٤) وقوله الى مابق متعلق بمقدراًى مجموعا الى مابق ولاشك ان نسبة

على أن يقبض عند زمن وجوده بخلاف الجاح انما يقال فيه ما قيمته يوم أصيب فقط ويكون التقدير ونسب قيمة ما أصيب الى قيمة السالم باعتبار انه يقبض في زمنه فتقوله في زمنه طرف للقبض والدليل على أن التقويم هو يوم الجائحة في الجميع هو قول المتن لا يوم البسع اذ لا ثالث لحد التقويم اذ هو محصور فيه ما وهـ اذ هو كلام أبى الحسن فأفهمه ثم ذكر كلام أبى الحسن الذى نقله مـ وزاد عنه متصل بقوله هذا هو ظاهر كلامهم مانصه فاذا كان الامر هكذا لا يصح أن يحمل قوله في زمانه أو في زمانه ما على ما هو ظاهره من كونه طرفاً للتقويم وانما يكون ظرفاً للقبض كانه يقول على أن يقبض في زمانه فيكون محمل التقويم محتملاً لان يكون يوم البسع أو يوم الجائحة فأنظر ذلك اه محمل الحاجة منه بل نظمه وعلى ما هو لا يعول جس أيضاً واختار شيخنا ج مأفاده ظاهر كلام المصنف فقال على قول ز هذا ضعيف ما حصل فيه نظروا الصواب ما قاله المصنف وهو الذى يشهد له نقل ق فأنظره ونحوه في ضيع وقول ز بعد ثم على ما تجب به الفتوى الخ منبى على غير أساس اه ﴿﴾ قلت عبارة ق هى عبارة المدونة وعبارة ابن نونس عنها وهى ظاهرة فيما أفاده كلام المصنف وأبو الحسن معترف بذلك لكنه جعلها على غير ظاهرها محتجاً بتأويل الشيوخ وقد عدول على كلامه الحـم الغفير فلا يتم الرد بذلك على ز وغيره وحاصل كلام أبى الحسن الذى اعتمده أن المدونة جعلها الشيوخ على خلاف ظاهرها واختلفوا في ذلك على ثلاث تأويلات الاول انه يقوم الجميع يوم البسع فيقال ما قيمته التالف يوم البسع على أن يقبض زمن تلفه وكذا يقال في البطن الثانى والثالث ما قيمته ما يوم البسع على أن يقبض كل منهما زمنه الثانى أن التقويم يوم الجائحة فيقال ما قيمة التالف يوم الجائحة وما قيمة البطن الثانى يوم الجائحة على أن يقبض زمنه وكذا يقال في الثالث الثالث كالثانى الا أنه يؤخر تقويم ذلك حتى يوجد فيه ما قيمته يوم الجائحة على أن يقبض زمنه والظاهر ما قاله شيخنا وانه على التأويل الثالث يقوم كل بطن زمنه وأبو الحسن قد صرح في كلامه بأن ما قاله هو ظاهر كلامهم فهو معترف بانهم لم يقف على نص يرفع النزاع واذا كان الامر كذلك فقول المدونة وقيل ما قيمته الجاح في زمانه فمقل ثلاثون والبطن الثانى عشرون والثالث عشرة في زمانها اه وهذه هى عبارة ابن نونس وق عنها كالصريح فيما فهمه منه المصنف فكيف يعدل عنه الى غيره وقد رد في الكلام ما لا دليل على حذفه ولا نص في الخارج يوافقه وكما هو بعد من جـه اللفظ هو بعد من جهة المعنى لان القائل بالتأويل الثانى أنه يقال ما قيمته يوم الجائحة على أن يقبض في وقتها قاله وجه اذ لا يمكنه مع الاستحجال الا ذلك والحامل لأصحاب التأويل على هذا أنهم رأوا في تأخير التقويم الى وجود البطون ضرراً ماعلى البائع واماعلى المشتري

المصاب من مجموع قيمة المصاب وقيمة ما سبب يكون الوضع وهذا هو فائدة قوله الى مابق ثم قوله في زمنه راجع للمصاب فقط وقوله ولا يستعمل على الاصح راجع للسالم هذا هو المطابق لصنيع ضيع اه ورأيت بخط مـ ب على هامش نسخة من ز مانصه فتلى ابن عاشر واعرض عن كلام نت وز اه (وفي المزمية الخ) ﴿﴾ قلت قول ز واشتراط المزمية جائز الخ قال في التحفة

وشرط ما في الدار من نوع الثمر

اذ ابد الصلاح فيه معتبر

وغير بادی الطيب قل اشترط

حيث يطيب قبل ما ارتهط

وقول ز وطيبها قبل انقضائة

الكراء الخ يأتى في الاجارة

زيادة كون الكراء وجبة

لامشاهدة (وهل هى ما لا يستطاع

دفعها الخ) ﴿﴾ قلت قال خبى نظم

بعضهم الجوائع فقال

جوائع أشجار النار كثيرة

وعدها ست وعشر مدارها

فقط وثلج ثم غيب وبردها

وعن وريح والجراد وفارها

ودود وطير غاصب ثم سارق

وغرق وجيش والمخارب نارها

وقول ز لانه يضمن جميعه أى

لقول المصنف في الحسرة وغرم

كل عن الجميع مطلقا وقول الرسالة وكل واحد من اللصوص ضامن لجميع ما سلبوه من الاموال وفى ح وذلك قال ابن رشد في رسم استاذن من مـ مع عيسى من كتاب الغصب اذا اجتمع القوم في الغصب أو السرقة أو الخرابه فكل واحد منهم ضامن للجميع مأخذه ولان بعضهم قوى بعض كالقوم مجتمعون على قتل رجل فيقتل جميعهم به وانولى القتل أحدهم اه

وذلك انه اذا اجمع البطن الاول وكان المشتري قد دفع الثمن كله وطلب وقت حصول  
الجائحة الرجوع بمنابهم لم يعرف منابهم الا بتقويم البطون كلها تعلم التسوية فقرأوا انه لو  
أخر ذلك الى وجود البطون كلها فماتوا على التحقيق لم يما فاسل البائع فيحصل الضرر  
للمشتري وان كان المشتري لم يدفع الثمن وطلب البائع أخذه خيف بالتأخير ايضا فاسل  
المشتري فيحصل الضرر للبائع وأما القائل بالتأويل الثالث فلا وجه عنده لان يقول  
ما قيمته يوم الجائحة على أن تقبض في زمانه او لا معنى لذلك وهي حين التقويم وموجودة  
حاصلة والمصنف ذهب على التأويل الثالث الذي اختاره عبد الحق لقوله ولا يستعمل على  
الاصح وكلام عبد الحق صريح في أن صاحب هذا التأويل لا يلتفت لما التفت اليه  
صاحب الثاني من خوف الفلاس الذي هو العلة عنده في أن يقال ما قيمته يوم الجائحة  
على ما جرت به العادة من عددها على أن تقبض في زمانها ففي ابن عرفة ما نصه في كون  
التقويم يوم الصفة أو يوم نزول الجائحة والجنابة نقلا عما مضى تأويلها ابن أبي  
زمنين مع ابن زرب وغيرهم عياض والاو اصل ابن القاسم في اسحقا بعض  
السلع انها تقويم يوم الصفة لا يوم النازلة وذكره كل فريق بالنسبة لعلها  
منها قلت وقال عبد الحق اضطرب اذا اجمع أول بطن من مقننة هل يجعل تقويم  
باقي البطون الآن على ما عرف من عادتها أو يستأنى حتى يجني جميعها وهذا أصوب  
فلا يرجع الى الاجتهاد فيما يعلم حقيقة عيانا ولا لا بحجة يخوف فلس البائع لانه أمر  
طارئ اه منه بلفظه ونص ضيق الأنهم اختلفوا في تقويمه على قول ابن  
القاسم فقال سحنون وابن أبي زمنين وغيرهما يقويم يوم البيع بقدر قيمة كل بطن في  
زمانه لا يوم نزول الجائحة وقال آخرون يقوم التالف يوم الجائحة ثم اختلف هؤلاء  
هل يجعل التقويم فيما بقي من البطون الآن على ما جرى من عرف عادتها أم يستأنى  
حتى يجني جميع بطونها فتقوم على يقين لا على تخمين واختاره صاحب السكت  
اه منه بلفظه وانظر كلام السكت في ق ومن تأمل ذلك كله أدنى تأمل ظهر له  
صحته ما قاله شيخنا ج وهو الحق ان شاء الله والله أعلم (وتعنيها كذلك) قول مب  
عن ضيق في البيان المشهور أن ذلك جائحة فينظر الى ما نقص الخ كلام البيان  
المذكور هو في شرح المسئلة الثانية من سماع أبي زيد من كتاب المساقاة والحوادث ونصه  
وقد اختلف اذا عابت الجائحة الثمرة لم تذهب بها ولا أفسدت اجلة كالغبار بعينها او لم ي  
يسقطه اقبل أن يتأخر طيها فينقص ذلك من قيمتها فقل وهو المشهور أن ذلك جائحة  
ينظر الى ما نقص العيب منها فان كان الثلث فأكثر وضع عن المتاع وقيل ليس ذلك  
بجائحة وله حكم العيب يكون المتاع فيه بالخيار بين أن يمسك ولا شيء له أو يرد ويرجع  
بجميع الثمن والى هذا ذهب ابن شعبان وقاله ابن الماحشون في أحد أقواله فاذا ذهب  
على قوله ما من الثمرة ثلثها بجائحة وعابت البقية من الثمرة رجعت ثلث الثمن وكان بالخيار  
في الباقي بين أن يمسك به أو يرد ويرجع بجميع الثمن وبالله التوفيق اه منه بلفظه

(وتعنيها كذلك) قول مب في  
سماع أبي زيد في المسئلة الثانية  
منه انظر نصه في الاصل ان شئت  
(وتوضع من العطش الخ) قلت  
في ق عن المدونة ولا بأس بشراء  
شرب يوم أو شهر لاسي ما أرضه دون  
شراء أصل العين فان غار الماء  
فدفع قال مالك فان نقص قدر  
ثلث الشرب الذي ابتاع وضع عنه  
كخواتم الثمار وقال ابن القاسم وأنا  
أرى انه مثل ما أصاب الثمرة من  
قبل الماء اه وقول ز لومات  
الدود فهو جائحة ترد فيه التوزي  
وقال ابن يونس الاشبه انه جائحة  
كافي ق انظره وقول ز فانه  
لا يكون حكمه كذلك الخ انظر  
ما نقله ق عن ابن يونس فان قوة  
كلامه تعطى انه جائحة

وقول ز وذكر ت في السلم الخ ملحقه ت عن ابن عرفة مثله في المعيار عن أحكام ابن سهل وقد حصل ابن رشد ثلاثة أقوال فمن باع سلعة لفلان على أن يوفيه من عطائه فتخلف ونقله ح عند قوله في البيوع الفاسدة وحاضر الأ أن يقر وفي المعيار سئل ابن الحاج عن دابن رجلا على أن يعطيه من عسير كرمه فأخلف أو تأخر فأجاب لا يلزمه إعطاؤه من غيره وذلك نص في المدونة انظر الأصل (ان بلغت قيمته) قلت أي قيمة ما أبيع منه وما أبيع ثم يفيض الثمن على السلم من غيره وعلى جميعه ثم يقوم الحاج فقط وينسب للسالم منه ثم يحط من عتبه بثلث (٢٣٦) تلك النسبة قاله القيسني (وان تناهت الثمرة الخ) قول ز وأما البيعة

(ومغيب الأصل بالخزر) قول ز وذكر ت في السلم الخ ما نقله ت عن ابن عرفة مثله في نوازل المعاضات من المعيار عن أحكام ابن سهل الآية قال وأجاب القاضي أو المطرف بن عبد الرحمن بن جرج أنه لا يلزمه إلى آخر ما عند ز وقد حصل ابن رشد ثلاثة أقوال فمن باع سلعة لفلان على أن يوفيه من عطائه فتخلف ونقله ح عند قوله في البيوع الفاسدة وحاضر الأ أن يقر وفي المعيار قيل ما فدمناه عنه أنفامنا نصه وسئل ابن الحاج عن دابن رجلا على أن يعطيه من عسير كرمه فأخلف أو تأخر فأجاب لا يلزمه إعطاؤه من غيره وذلك نص في المدونة قيل انظر هل أخذ ذلك من ضمن الصنع إذا تسلف على مال اليتيم حتى يبيع عروضة فقال ان قصر ذلك المال عما أسلفه لم يتبعه بالباقي قال الذهبي أبو عبد الله البطي رحمه الله أخذ منه أن تسلف على مال فتأخذ ذلك المال أنه لا يلزمه من غيره وقرئ بن جابان المتصنف من ماله أنه ذمة والمجبور لا ذمة له دليل لو أسلفه على ما يكون له فالتزمه ولا يتبعه وقد يكون أخذ ذلك من مثله إذا أسلفه في غرقه بعينها صغيرة أو حائط بعينه فأخلف أو ذهب فاته يلزم الفسخ ولا يأتى به في ذلك لكن ههنا يرجع في أصل غنمه فكذا يلزمه في هذه المسئلة اه منه بلفظه (وان تناهت الثمرة فلا جمعة) قول ز أي تناهت في طيبها وصارت تمر أو زيرا الخ ووافق ما اختاره عند قوله وبقيت لينتهي طيبها لأن هذه مختزلة فيسقط بحث ح مع المصنف هناك كما قدمناه وقول ز وأما البيعة قبل بدو صلاحها على القطع ثم أجيبت فيها بالحاجة الخ لا مناسبة لذلك هذا هنا ثم أنه أطلق وتقديم تحقيق ذلك (وخير العامل في المساقاة الخ) قول مب كلام ق عن المتبطل صريح الخ صوابه حذف قوله عن المتبطل لأن كلام المتبطل ليس صريحا في ذلك وإنما هو صريح في نقله عن ابن يونس عن ابن المواز فراجع متأملا والله سبحانه أعلم

#### \* (فصل) في اختلاف المتبايعين \*

(ان حكمه) قول مب بل هو موافق لابن القاسم بحرمه بان قول ابن عبد الحكم وفاق لقول ابن القاسم وهو الذي يدل عليه كلام ابن يونس فانه نقل قول ابن القاسم في المدونة ثم نقل قول ابن عبد الحكم اذا اراد البائع أن يلزمه المشتري فذلك له وان شاء فسخ البيع

(ان حكمه) قول مب فان ابن عبد الحكم موافق الخ حصل هو في ان في كون قول ابن عبد الحكم وفاق لابن القاسم أو خلافا للقولين وعلى الثاني في وجهه الخ الثالثة قولان انظره (ظاهر أو باطنا) قلت تبع المصنف تصحيح ابن الحاجب وحكي ابن شاس وابن عرفة القولين ولم ير بحاشيا وكل من القولين على اطلاقه مشكل كما اشار له أبو يعى والظاهر كما قال العلامة ابن زكري و ق وغيرهما هو القول بالتفصيل فكأنه يوفق بين القولين وهو المتعين لحديث الجعفين والموطأ انما أنابن الخ قال الباجي هو اقرار منه صلى الله عليه وسلم بصفة البشرية وانه لا يعلم من باطن الامور ولا يطلع من القيوب الا على

قبل بدو صلاحها الخ قوله اه لا مناسبة له هنا وقد تقدم (ان أبيع الثلث) قلت قال بعضهم انظر هل هذا خاص بما يعتبر في وضع حاجته بلوغ الثلث أو يوم القسمين اه وقول مب كلام ق عن المتبطل الخ صوابه حذف قوله عن المتبطل لان الصريح في ذلك انما هو نقله عن ابن يونس فراجع (بما يوضح) قلت قول ز وهو الثالث الخ هذا فيما يوقف وضع حاجته على الثالث كما قاله ابن عاشر

#### \* (فصل) \*

(وفي قدره الخ) قلت قول ز واختار التوتوسي الخ أي وعليه فهو داخل في كلام المصنف وقول ز اذا اصل في المعطوف الخ بل اذا أمكن الامر ان يلتزم به هو العطف على المضاني فيعمل عليه حتى يقوم دليل على خلافه وقول ز لان للزمن حصه الخ يقتضي ان ذلك راجع الى الاختلاف في القدر كما استظهره مب وقول ز ويراعى الشبه وأما مع فواته الخ لعلة لفظة وأما ما سبق فيها القلم



ما أطلعه عليه تبارك وتعالى واللعن بفتح الحاء الفتنه وبسكونها الخطا في القول والمعنى أعلم بواقعه الحج وأهدى إلى إيراد حاجتنا إليه وقول مب وفي فوائد القضاء الخ أشاره إلى أن المشتري وإن كان ظاهرا فلا بد من اعتبار قيد زائد لصحة تصرف مظلومه فتأمل وقول مب هو الموجب لكون الفسخ ظاهرا فقط أي لا يأنزل على تعيينه ولو ثبت عندنا تعيينه لحكمنا بمقتضاه والحاصل أن الحكم بالفسخ هنا انما هو لاجل انكار المبطل منهم ما وعجزنا حتى عن الاثبات فهو من باب لا أصل حراما وما قيل من أنه عليه الصلاة والسلام قد أوجب البيع وهو يوجب اتقاضه فجوابه انه انما زده ظاهرا فقط كما أفاده الحديث المتقدم (وصدق مشترا الخ) قلت هذا حيث كان التنازع في الثمن فإن كان في الثمن صدق البائع كما قدمه مب عند قوله ودمع القوات قبعتها وما في ز عن س غير ظاهرا لانه يقتضي (٢٣٧) ان لا يكون القول المشتري إذا تساوى في دعوى الشبه وليس كذلك

وقال عقبه مانصه محمد بن يونس وهذا على قول ابن القاسم اه منه بلفظه ونقل نحوه ابن رشد عن ابن رزق وصدر به خلاف في المقدمات مانصه فاذا قلنا ان البيع والكراء لا يفسخ بينهما بتمام التحالف حتى يفسخه الحكم بينهما في ذلك اختلاف في المدونة ان المبتاع ان يأخذ بما قال البائع فظاهر أن ليس البائع أن يلزمها المبتاع بما قال وقال محمد بن عبد الحكم ان للبائع أن يلزمها المبتاع بما قال فظاهره أيضا أن ليس للمبتاع أن يأخذ بما قال البائع وقدمنا ان ذلك ليس باختلاف من القول وانما تكلم في المدونة على المبتاع وسكت عن البائع وتركلم محمد بن عبد الحكم على البائع وسكت عن المبتاع فيجمع بين القولين بان يقال ان أراد المبتاع أن يأخذ بما قال البائع لزم ذلك البائع وان أراد البائع أن يلزمها المبتاع بما قال لزم ذلك المبتاع وهذا هو الذي حملناه عن الشيخ أبي جعفر ابن رزق رحمه الله اه منها بلفظها وظاهر كلام الغني أن قول ابن عبد الحكم ثالث ونصه واذن التحالف يفسخ البيع بنفس التحالف وهو قول ابن القاسم فان رضى البائع بهذا بما عاين ما أنعى البيع بخصمين لزم المشتري أو رضى المشتري أن يقبلها بما عاين لزم البائع وقال يحنون بتمام التحالف يفسخ البيع كالأمان وقال محمد بن عبد الحكم لا يفسخ التحالف وكل واحد منهما بالخيار فان رضى فيه فضاءه بغير حكم وهو أحسن اه محل الحاجة منه بل نظره وصرح بذلك المازري كما في ابن عرفة ونصه المازري في وقوعه بتمام حلفهما وبالحكم قول يحنون وابن القاسم وثالثا نقل بعض أسياسي وقوعه بتراضيه ما قلت عزاه الغني لابن عبد الحكم قال وهو أحسن اه منه بلفظه فتحصل أن في كون قول ابن عبد الحكم موافقا لقول ابن القاسم ومخالف لقولين وعلى الثاني في وجه المخالفة قولان فتأمل والله أعلم (وحلف ان فات) قول مب نقله أبو الحسن ماعز المفل أبي الحسن عن ابن يونس هو كذلك في ابن يونس وهو ظاهر والله أعلم

ادعى كل منهما ما في شيء انه اشتراه قبل الآخر وصدق البائع أحده ما في الأصل وقول ز عن طخ فان كانت أمة الخ لا معنى لكون هذا من فوات البعض فقط وقديم كلام طخ على فوات الجميع ويكون مراده بقوله مضى الخ مضى البيع بالثمن الا أنه نسأخ في التعبير ينويه ويكون مراده بقوله يفسخ البيع الخ لزوم القيمة لانه فسخ ومراده بما يقابلي الصور وهو ما اذا لم يشبهوا حينئذ يفسخ كلام ز (ومنه تجادل الخ) قلت قول ز وكذا انكول أحدهما أي لانه لا يأتى القضاء التحالف ولا حاجة لما تكلفه ز وقوله انه لا يحتاج الفسخ لحكم الخ في الشامل ومتى حلفا انقروا لفسخ اه يعني بما كمل دليل ما بعده انظره وقول ز أشبهه أم لا الفرض ان الآخر قال لا أدري (مع تحقيق دعواه) قلت ما صوبه المبطل هو مقتضى كلام المصنف لان دخول مع على المتزوج هو الاكثر بل كلام الاطول يقتضي انما لا تدخل على التابع وفي جهة الكفاية من الطول يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير مع اه (فالقول لشكر التقضي) قلت قيد في المدونة بالقوات قال ابن يونس

\* (مسئلة) \* في نوازل المعاوضات من المعيار مانصه وسئل أبو صالح عن رجلين تداعيا  
 في سلعة كل واحد منهما يقول أنا اشتريتها قبل ولي وجبت الصفقة فقال البائع بعثت من  
 فلان قبل فلان هل تجوز نهاده فاجاب أما اذا كانت السلعة بيد البائع فالقول قوله أنه  
 باعها من فلان وأما اذا خرجت من يده فلا قول له والتداعي بينهما باينهما فان حلفا أو  
 نكلا كانت بينهما وان نكل أحدهما وحلف الآخر فالقول قول الحالف اه منه بلفظه  
 قلت ظاهر قوله اذا كانت السلعة بيد البائع فالقول قوله أنه مع العين وفي ذلك تفصيل  
 ذكره ابن رشد في الاجوبة ونصه فالحكم فيها أن يكون القول قول البائع بينه ان هذا  
 هو الاول وثبت الشراء له فان نكل حلف الآخر على ما يدعي من أنه اشتراها قبله أو دونه أو  
 انها اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله ورجع على البائع بالاكثر عما زادت القيمة أو الثمن  
 على الثمن الذي أقربه وان لم يكن في ذلك فضل كان القول قول البائع دون عين اه منها  
 بلفظه واطار قوله وأما اذا خرجت من يده فلا قول له والتداعي بينهما باينهما فالمخول  
 كانت يدا أحدهما فقط وليس كذلك بل محله اذا كانت تحت أيديهما معا ولا يلا أحدهما  
 عليهما أو الا فالقول قول من هي يده كافي أجوبة ابن رشد أيضا ونضم أو أم المسئلة الثالثة  
 وهي أن يتر البائع لأحدهما أنه هو الذي باع منه أو لا الثمن الذي ادعاه يدعي كل واحد  
 منهما أنه الاول أو أنه هو اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله ولا يثبت لأحدهما أنه ما على  
 دعواه وقد دفعها إلى أحدهما فالحكم في ذلك ان ينظر فان كان الذي دفعها اليه هو الذي  
 أقر أنه باعها منه أو لا قبل قوله ولم يكن للاخر عليه عين الا أن يكون في قيمة السلعة أو في  
 الثمن الذي أقر أنه باعها به من الثمن الذي قبضه افضل عن الثمن الذي ادعى الاخر أنه اشتراها به  
 منه فان كان في ذلك فضل لزمته العين فان نكل عنها حلف الآخر ورجع عليه بالفضل  
 على ما ذكرناه وان زعم أن الذي باعها منه أو لا هو الذي لم يدفعها اليه لم يصدق في ذلك  
 وكان له الفضل دون عين اه منها بلفظها \* (تنبيه) \* قول ابن رشد ولا يثبت لأحدهما  
 يفيد أنه ان كانت لأحدهما يثبت عمل عليهما ولا يثبت لقول البائع مطلقا ولا اشكال  
 في ذلك فان أقام كل البيئتين فقال ابن رشد في الاجوبة مانصه وان أقام كل واحد  
 منهما بيئته تنسده بذلك تخرج ذلك على قولين أحدهما أن يقضى بأعدل البيئتين  
 فان تكافأ ناسطتا والثاني أنه لا يقضى بأعدلهما لاحتمال أن تكونا صادقتين جميعا  
 ونسطة ان لأن تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة فيحكم بالعادلة وسواء أرخت  
 احدي البيئتين أو لم تؤرخ وقد قيل انهم ان أرخت فهي أعمد من التي لم تؤرخ اه  
 منها بلفظها وما حكاه بقيل به أفتى أصبغ وسلمه صاحب المعيار في نوازل المعاوضات  
 والبوع منه مانصه وسئل أصبغ عن رجلين قامت لكل واحد منهما يئنة على اشتراء  
 سلعة فأرخت احدي البيئتين ولم تؤرخ الاخرى فاجاب الذي أرخت يئنته أولى بالسلعة  
 لا نالوعرنا الاول كان عندنا أولى فلما لم نعرفه وكان أمر الواحد يشنا والاخر مشكلا  
 كان البان عندنا أولى من الاشكال وأحق قال ولولم تؤرخ واحدة من البيئتين كانت  
 لأعدلها يئنة اه محل الحاجة منه بلفظه \* (فرع) \* قال ابن رشد في الاجوبة

فان لم تفت حلفا وتضامنا وردت  
 السلعة اه وحينئذ فهو  
 كاختلافهما في قدره خلاف  
 ما يوهمه المصنف ومن تبعه

مانصه وأما المسئلة الرابعة وهي أن يقر البائع أنه باعها من أحدهما بعد الآخر ولا يعلم الأول منهما ويدعى كل واحد منهما أنه اشتراها قبل صاحبه أو دونه وأنه اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله وقد قبضها أحدهما ولا يفتنوا أحدهما على دعواه فالحكم فيها أن تكون السلعة للذي قبضها ويرجع الذي لم يقبضها على البائع بالفصل المذكور بعد عيینه أنه هو الأول وقيل بغير عین ٥١ منها بلفظها وقوله فالحكم أن تكون السلعة للذي قبضها يعني إذا حلف على ما ادّعاء وانما سكت عنه لوضوحه وقد حصل هذه المسئلة في أجوبة متواترها إلى ثلاثين وجهاً تنفرع عنها فرع وحرر ذلك على عادته أنهم تقررون كت نقل ذلك كله أطوله واقتصر على ما ذكرنا لكثرة وقوعه والله أعلم (كشاهد البائع بقبضه) قول ز وحلف مشترياً بادرأى كالعشرة كما قدمه قرياً وظاهره كالي الحسن أنه لا فرق بين القريب والابنخي وقال ابن الحاج إذا قام القريب ولو بعد طول وجب له العين والقول قال في المجالس بعد أن ذكر كلام أبي الحسن مانصه وفرق ابن الحاج في أجوبته بين الأقارب والأجانب فقال إذا قام القريب ولو بعد طول وجب له العين على المشتري فانظره ٥١ منها بلفظها وفي طرأين عات مانصه وعند قوله على قرب التبايع لأنه من التعارف بين الناس وقيل لا عين عليه طرة القرب العشرة الأيام ونحوها انظر ذلك في أحكام ابن حدير وتأمل في المجموعة لابن حرث إيجاب العين مع البعد وانظر لابن زرب التفرقة بين القسرية وغيرهم ذكر ابن رشد في شرحه لجامع السبوع ٥١ منها بلفظها فتوصل في ذلك أربعة أقوال والله أعلم \* (فرع) \* قال في الطرر بعد ما تقدم مانصه وانظر ان شهدتم وللبائع أنه قام يطلب الثمن أربعة بعدهم بعد الشاهد ولم يعلموا هل كان طلبه عن قرب من وقت التبايع أو عن بعد كون قيام البائع الآن عن بعد وادعى أنه طلبه من حين التبايع إلى الآن أنه يحلف لقد كان قبضه على المتابع بقرب التبايع كالعشرة الأيام وأقل منها فإذا حلف وجب له العين على المتابع لقد قدّم الثمن وبيراً انظر ذلك في الأول لابن سهل في أبواب الاتزال في مسئلة ابن عبدوس ٥١ منها بلفظها (تردد) قول ز مع اختلاف الثمن به ما وعده قال نو لفظ وعده محسوم فسد يتعين إسقاطه ٥١ وقول ز واعترض الشيخ أحمد الخ قال نو اعتراض أحدنا بمراد علي أن التردد راجع لمفهوم الشرط وقد قررنا في راجع للمنطوق كما للشارح وق فالجيبه دعواه اعتراض الشيخ سالم ٥١ (فصل وسط) قول ز وظاهره من غير عین لم يبين هل هذا الظاهر هو المعول عليه أو لا بد من العين والحق أنه لا بد من العين فان حلفنا أو نكلا فالحكم ما ذكره القاضي الحالف على الناكل وقد نص عليه التمسحي هنا ونصه فان طال الأمر تحالفا ويرجع على الوسط من سلم الناس ٥١ منه بلفظه ويوافقه في المعنى ما تقدم في تنازع الزوجين وما يأتي في الشفعة والايارة في الشفعة وان لم يشبهها حلفا وورد إلى الوسط وفي الاجارة وان لم يشبهها حلفا ووجب كراء المثل الخ والله سبحانه أعلم

(كشاهد البائع بقبضه) قول ز وحلف مشترياً بادرأى كالعشرة كما قدمه قرياً وظاهره كالي الحسن أنه لا فرق بين القريب والابنخي وقال ابن الحاج إذا قام القريب ولو بعد طول وجب له العين والقول قال في المجالس بعد أن ذكر كلام أبي الحسن مانصه وفرق ابن الحاج في أجوبته بين الأقارب والأجانب فقال إذا قام القريب ولو بعد طول وجب له العين على المشتري فانظره ٥١ منها بلفظها وفي طرأين عات مانصه وعند قوله على قرب التبايع لأنه من التعارف بين الناس وقيل لا عين عليه طرة القرب العشرة الأيام ونحوها انظر ذلك في أحكام ابن حدير وتأمل في المجموعة لابن حرث إيجاب العين مع البعد وانظر لابن زرب التفرقة بين القسرية وغيرهم ذكر ابن رشد في شرحه لجامع السبوع ٥١ منها بلفظها فتوصل في ذلك أربعة أقوال والله أعلم \* (فرع) \* قال في الطرر بعد ما تقدم مانصه وانظر ان شهدتم وللبائع أنه قام يطلب الثمن أربعة بعدهم بعد الشاهد ولم يعلموا هل كان طلبه عن قرب من وقت التبايع أو عن بعد كون قيام البائع الآن عن بعد وادعى أنه طلبه من حين التبايع إلى الآن أنه يحلف لقد كان قبضه على المتابع بقرب التبايع كالعشرة الأيام وأقل منها فإذا حلف وجب له العين على المتابع لقد قدّم الثمن وبيراً انظر ذلك في الأول لابن سهل في أبواب الاتزال في مسئلة ابن عبدوس ٥١ منها بلفظها (تردد) قول ز مع اختلاف الثمن به ما وعده قال نو لفظ وعده محسوم فسد يتعين إسقاطه ٥١ وقول ز واعترض الشيخ أحمد الخ قال نو اعتراض أحدنا بمراد علي أن التردد راجع لمفهوم الشرط وقد قررنا في راجع للمنطوق كما للشارح وق فالجيبه دعواه اعتراض الشيخ سالم ٥١ (فصل وسط) قول ز وظاهره من غير عین لم يبين هل هذا الظاهر هو المعول عليه أو لا بد من العين والحق أنه لا بد من العين فان حلفنا أو نكلا فالحكم ما ذكره القاضي الحالف على الناكل وقد نص عليه التمسحي هنا ونصه فان طال الأمر تحالفا ويرجع على الوسط من سلم الناس ٥١ منه بلفظه ويوافقه في المعنى ما تقدم في تنازع الزوجين وما يأتي في الشفعة والايارة في الشفعة وان لم يشبهها حلفا وورد إلى الوسط وفي الاجارة وان لم يشبهها حلفا ووجب كراء المثل الخ والله سبحانه أعلم

(باب السلم) \* قلت قال في المصباح السلم في البيع مثل السلف وزنا ومعنى وأسلفت إليه بمعنى أسلفت أيضا واسلم أيضا  
شجر العضاء الواحدة سلمة مثل قصب وقصبة وبالواحدة كني فقيل أبو سلمة وأم سلمة اه وقال في القاموس السلم بالتحريك السلف  
والاستسلام وشجر الواحدة سلمة والاسم من التسليم والاسر والاسير اه ومن يجشي بمعنى الاسلام أى الاتقياد قوله تعالى وألقوا  
الى الله ومثلا لاسلم أى استسلموا لحكمه (٢٤٠) وقول ز مبذول في الحال فيه تسامح بالنسبة للسلم الا ان يقدر مضاف

\* (باب السلم) \*

نبي مبذول أصله وقول ابن عرفة  
عقد خرج عنه الاتلاف وأخرج  
بقوله معاوضة الهبة وبقوله  
بوجوب عبارة ذمة المعاوضة في  
المعنيات وشراء الدين لتقدم عبارة  
الذمة فيه على الشراء وبقوله بغير  
عين يبيع الاجل وبعض صور  
القرض وبقوله غير متائل الخ  
باقى صور القرض وقول مب  
فانه نكاح الخ قد يقال لامتناع من  
كونه نكاحا وسلبا باعتبار ان كانه  
يسمى سلبا باعتبار تسليم الثمن  
وسلبا باعتبار تدميه والله اعلم  
(شرط السلم الخ) \* قلت يريد اذا  
كان رأس المال عينيا وما في حكمها  
من عرض غائب وطعام غير مكيل  
بدليل ما ياتي انظر ارباع عشر وقول  
مب الصواب أن لا اشكال الخ  
أى لانه مثل قولنا صحة الصلاة  
طهارة الحدث أو ما يقوم مقامها  
كالتميم (وجاز بخيار) قول ز  
فإن رأس المال أو المسلم فيه الخ  
فيه نظر اذهون من بيعتين في بيعه  
وصوابه في امضاء العقد وحله مع  
تعيين العوضين وبه يظهر للشاماني  
قوله أخيرا فخاص بالخيار الخ

(قوله وجاز بخيار الخ) قول مب ومعناه ان تعجيل الثمن زمن الخيار سلف الخ ما أشار  
اليه من كلام ابن عرفة هو قوله بعد ذكر كلام المدونة مانصه وقتر رأى التميمي فيها  
دخوله سلف وبيع وسلف جرم منفعه بقوله ان قدم النقد فكذا أنه أسلفه الدنانير الى أجل  
الخيار على أن جعلها بعد أجله في سلعة الى أجل فصارت الدنانير سلفا وصارت السلعة  
الموصوفة بيعا فصار سلفا جرم نفعا قلت حاصل هذا بعد تسليمه أنه سلف جرم نفعا ونص  
دعواه انه دخله مع ذلك البيع والسلف ويحمل دخوله على البدلية لسلف جرم نفعا بما  
قرره ومراومه بالبيع والسلف تارة يكون الثمن يباعان ثبت العقد وتارة يكون سلفا ان لم  
ثبت وفيه نظر لان كلامهم ما غير كائن في العقد فان قيل له بناء على أن اللاحق للعقد  
كانه فيه قيل يلزم ذلك مع الطوع بالنقد في بيع الخيار مطلقا اه منه بلفظه وبأمله  
يظهر لانه لم يسلم ما عزا له مب خلاف ما يقتضيه كلامه وقول ز فان استرده ولو  
بعد مضى زمن الخيار خلافا لبعض الشراح صح المتبادر منه أن قول بعض الشراح هو انه  
لا يصح برده بعد مضى زمن الخيار وعليه فاعتراضه عليه صواب اذ لم يذكر ابن عرفة وغ  
في تكميله خلافا في صحته مع الرد بعده وقد اقتصر ح على صحته في الوجهين والمفهوم  
من كلام ز ان عدم رده بعد مضى مدة الخيار لا يرتفع به الفساد وهو خلاف ما لا ينحصر  
لكنه موافق لما استظهره ابن عرفة قال غ في تكميله مانصه قال ابن محرز قالوا  
ولو نفعه بغير شرط في خيار السلم لرد التقدم تنقض أيام الخيار ويجب السلم فاذا وجب  
السلم كان سبيله حينئذ سبيل تأخير رأس مال السلم بغير شرط ولم يفسخ السلم لسلامة عقده  
بما يفسده ابن عرفة الاظهر رد التقدم مطلقا اذ لا رافع لمفسدة فسخ الدين في الذين سواه  
اه والذي في النكت قال بعض القرويين واذا تطوع بالنقد في الخيار في السلم فاخبر  
بفساد ذلك فرجع فاخذ ما نقد قبل تمام أيام الخيار أو بعده صح السلم لان عقدة السلم في  
الاجل صحيحة وانما فسد ما أحداثه فاذا بطل ما أحدثاه لم يبطل العقد الاول الصحيح  
اه منه بلفظه ومراومه بنقل كلام النكت تأييدا لما قاله ابن عرفة فتأمل والله أعلم  
وقول ز فخاص بالخيار في السلم فيه قال تو يعنى أن ما ذكره المصنف من شرط عدم  
النقد خاص بما اذا كان الخيار في السلم فيه وما اذا كان في المسلم به فيجوز النقد وكذا وقع

في كذا يفيد ان عرفة يقتضى ان ابن عرفة سلم مع انه بحث فيه بان كلامهما  
غير كائن في العقد قال فان قيل له بناء على ان اللاحق للعقد كانه فيه قيل يلزم ذلك مع الطوع بالنقد في بيع الخيار مطلقا اه  
وقول ز فان استرده ولو بعد مضى زمن الخيار الخ لم يذكر ابن عرفة وغ في تكميله خلافا في صحته حينئذ والمفهوم من  
ان مضى مدة الخيار من غير رد لا يرتفع به الفساد وهو موافق لما استظهره ابن عرفة وفي النكت ما يؤيده خلافا لابن محرز  
انظر الاصل والله أعلم

(وبمنفعة معين) قول ز ولو تأخر  
استيفائها الخ يلغزبه كما في ق  
نظاما نظره وجواب ق في الاصل  
وقول ز ان لم تكن منفعة  
حيوان الخ فيه نظر أما أولا فان  
منطوقه صادق بمنفعة الاصول  
ولا يعقل امتناع التأخير المذكور  
فيها وجوازها في الحيوان فان اعطاه  
المنفعة حكم أصلها وجب العكس  
أو المساواة بالآخرى وأما ثانيا  
فقياس منفعة الحيوان على ذاته  
لا يصح لانها في ضمان المسلم حتى  
يستوفى المسلم اليه بخلاف ذات  
الحيوان فتأمل (على الاحسن)  
قول ز راجع لقوله فسد ما يقابله  
فقط أى ولا يحتاج لرجوعه لقوله  
الجميع لانه لازم منه رجوعه  
لاحدهما من عن رجوعه للآخر  
وبه بسقط تنظير هو في رحمه الله  
(والاحلف ورجعت) قول ز  
ويأتى ولا يمكن منها ان نكول الخ غير  
مناسب هنا وحقه ان لو قال لان  
نكوله تصديق للناكل الاول  
(ووضع للتوثق) قول ز قاله  
ح ليس في ح ذلك بل فيه في  
التنبه ما يفيد الحكم فيما وقف  
فيه فانظره (ونقض السلم وحلف)  
قول م وبه ان المشتري بخير  
الخ قد سبق

في الخرى أيضا وعندى أن هذا مما لا معنى له وانما الخيار في انبرام العقد وحله مع  
تعين العوضين وأما العقد على البت مع الخيار في كون المبيع مباحا أو طعاما مثلا فذلك  
لا يجوز في السلم وغيره فقد أؤلم بتقدمه ومن يعين في بيعه انه منه بلفظه وهو واضح  
ان كان مراده ما فهمه منبما أن العقد وقع على البت وكذا ان حل كلامهما على أنه وقع  
على الخيار في ب البيع ورده بعد تعيين المسلم فيه اذ لا فرق بين الصورتين في النقد فتأمل  
ولا بد (وبمنفعة معين) قول ز ان لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا  
شرط أكثر من ثلاثة أيام الخ فيه نظر ظاهر أما أولا فلان منطوق قوله ان لم تكن منفعة  
حيوان صادق بمنفعة الاصول كالأدوية ونحوها ولا يعقل أن يتسع تأخر قبض ذي المنفعة  
أكثر من ثلاثة أصول ويجوز وهو حيوان فان اعطاه المنفعة حكم أصلها وجب  
العكس أو المساواة بالآخرى تأمل وأما ثانيا فقياس منفعة الحيوان على جعل ذات  
الحيوان رأس مال سلم لا يصح لان المنفعة في ضمان المسلم حتى يستوفى المسلم اليه وذات  
الحيوان تدخل في ضمان المسلم اليه بالعقد الصحيح فتأمل وقول ز ولو تأخر استيفائها  
عن قبض المسلم فيه أى عن قبضه بعد حلول أجله اذ هذا هو التوهم وبه وقع اللغز  
ففي ق مانصه وعند القراء على هذا الموضع أنشدني بعض الحاضرين من أذكى  
الطلبة لنفسه

وما سلم قبض المسلم قبل أن \* يوفى الذي يعطى المسلم جائز

أجب ان علم الفقهاء بوض ودوحة \* حتى ذاك في الأوراق ذخر وناجز

قال ق ولو توقفت عليها ولم أر من أجابه من الشراح قلت

جوابك رأس المال نفع معين \* وقبل الوفاء معطيه بالقبض فائز

فدونك دوح العلم فاجن ثمارها \* وأخلص فبالاخلاص يغبط حائز

قلت الجواب أعم مما وقع عنه السؤال لان السؤال انما وقع عن قبضه بعد حلول أجله  
والاعم لا اشعاره بأخص معين لان قوله وقبل الوفاء معطيه فائز بالقبض أعم من أن يكون  
حل أجله أو لم يحل لكن تطوع المسلم اليه بدفعه فلو قال

اذ انفع دار شهر أسلم في كذا \* لاذنى فحط ذاك بالقبض فائز

فهذا جواب ما سألت وقس نصب \* وأخلص فبالاخلاص يغبط حائز

لكان أحسن والله أعلم (فسد ما يقابله) قول ز راجع لقوله فسد الخ فيه نظر بل هو  
راجع له ما في المعنى ولا يختلف الحال تأمل (والاحلف ورجعت) قول ز ويأتى  
ولا يمكن منها ان نكول الصواب كما قال ق أن يقول لان نكوله تصديق للناكل الاول  
وأما الاستدلال بما يأتي فلا يناسب هنا تأمل (ووضع للتوثق) قول ز وان كان  
قبل قبضه فهل كذلك الى قوله قاله ح كذا في النسخ بالمرحط لم أجده فيه معازاه  
له بل فيم في التنبه ما يفيد الحكم فيما توقف فيه فانظره (ونقض السلم وحلف) قول م وبه  
عن اللقاني على طريقة ابن رشد وهو ان المشتري بخير بعد حلف البائع الخ قد سبق لنا

التنبيه على أن فيه نظرا وذلك أن الذي يقبده كلام ابن رشد لمن تأمله وأقصف أن صورة  
التخيير عنده لا حلف فيها وصورة الخلف لا ينسخ فيها السلم عنده وكلامه الذي نقله مب  
فيما مر يقيد ذلك على أنه قد أسقط منه شيئا كثيرا مما يتعلق بمثلثاته وذلك بعد القول  
الرابع حسبما في ابن عرفة عنه ونصه ورابعها تصديق البايع بيمينه في التلف ويغرم القيمة  
الآن تكون أقل من الثمن فلا يصدق لثمنه في أن يدفع القيمة ويأخذ الثمن وهو أكثر إلا  
أن يصدق له المبتاع فعلى هذا يخير المشتري بين أن يصدق فيه فأخذ القيمة منه ويدفع اليه  
الثمن وإن كان أكثر وبين أن لا يصدق منه وينتقض البيع وعلى هذا يأتي قول ابن القاسم  
في بعض رواياتهما في أن أسلم فو باقى طعام وادعى تلفه ولم يعلم ذلك إلا بقوله أن المسلم إليه  
بالخيار بين أن يضمنه قيمة الثوب ويثبت السلم عليه وبين أن يدع قيمته ويطل السلم وقوله  
فيها أن السلم ينتقض إذا لم يعلم تلف الثوب إلا بقوله معناه عندي أن شاء المسلم إليه فليس  
ذلك باختلاف من قوله وحله التونسي على أنه اختلاف وهو بعيد والقولان الثالث  
والرابع على قياس القول بأن المحبوس سبأ الثمن من المبتاع في قيام البيعة كالرهن اه  
منه بلفظه ووجه ما قلناه أنه جزم في القول الرابع بأنه يحلف بصدق ويدفع القيمة فهذا  
نص في أنه لا ينسخ العقد ثم استثنى من ذلك ما إذا كان الثمن أكثر من القيمة فإنه لا يصدق  
حينئذ مع يمينه وفرع على ذلك أن المشتري يخير بين أن يصدق منه ويدفع اليه القيمة فمضى  
العقد وبين أن لا يصدق فيه فيفسخ العقد ولا يمين أصلا صدقه أو كذبه ثم قال وعلى هذا  
يأتي قول ابن القاسم في بعض رواياتها أي أنه يحصل على هذه الصورة وهي كون القيمة  
أقل ولا يضمن أن يرجع ذلك إلى أصل هذا القول حتى يشمل الصور الثلاث لأن ذلك يؤدي  
إلى بطلان الكلام الأول وإلى أن يحدد حكم المستثنى والمستثنى منه وذلك لا يقتل وهذا  
الذي قلناه لا يفتي على كل متأمل أدنى تأمل معه قلامة ظفر من الإصاف قد يبدل عليه  
والله أعلم (كفارة الجر) قول مب عن طي أن السير والجل غير معتبر يقتضي أن  
طي أطلق في عدم اعتبارها وليس كذلك إذ طي قيد بالجر وما كان من حق مب أن  
يترك ذلك لأن المدونة مصرحة بأن التجابة والجل في الإبل معتبرة ومع ذلك فلا اعتراض  
المذكور غير متجه إذ كما أول أبو عمران المدونة على ما ذكرنا ولها فضل على ما قال المصنف  
وقد ذكره عياض نفسه ذلك في تنبيهاته ما نصه ومذهب الكتاب أن السير والجل في الجر  
غير معتبر وإنما يضاف وإن اختلفت في سيرها وحكمها ابن حبيب عن ابن القاسم وقاله أبو  
عمران قال لأنه جعل حرم مصر كلها صنفها بعضها أسير من بعض وأجل وأول فضل على  
المدونة خلافاً وأما ذكرنا ويل ابن حبيب عن ابن القاسم وقد كرهه وهو يقول في المدونة  
الآن تختلف كالحمار النجيب بالأعرابي وجراعة السبيري في الجر واختلافها فيه قال  
ابن حبيب وأصبغ وعيسى وأنكر أبو عمران تأويل فضل اه منها بلفظها وقوله  
أبو الحسن مقتصر على فعل المصنف ترجع عنده تأويل فضل ولم يرض تأويل أبي  
عمران كما اعترضه ابن عرفة وما أجاب به غ في تكميله من أن مراد أبي عمران أن إطلاق  
المدونة يتناول الأسير الخ لا يسقط به اعتراض ابن عرفة وإن سلمنا أن ذلك مراد أبي

التنبيه على أن فيه نظرا وذلك أن الذي يقبده ابن رشد أن  
صورة التخيير عنده لا حلف فيها  
وصورة الخلف لا ينسخ فيها السلم  
عنده راجعه وانظر الأصل  
(كفارة الجر) قول مب أن  
السير والجل غير معتبر أي في الجر  
خاصة ويرد اعتراض طي بأن  
المدونة تأويلها فضل على ما قال  
المصنف وقد ذكرنا تأويلين معا  
عياض في تنبيهاته فعل المصنف  
ترجع عنده ما للفضل ولم يرض  
مال أبي عمران كما اعترضه ابن عرفة  
وجواب غ لا يسقط اعتراضه  
وإن سلمنا أن ذلك مراد أبي عمران إذ  
غاية ذلك أنه لفظ مطلق وما استدلل  
به فضل من كلامه مقيد وقد تقرر  
رد المطلق إلى المقيد وإذا لم يفسر  
القراءة بسرعة السير وكثرة الحمل  
لم يبق ما يفسر به إلا جلال الصورة  
وهو غير معتبر قطعاً على أن أهل  
اللغة قد فسروها بما عجلوا فمفسرها  
به المصنف وقد جزم السبكي باعتبار  
السير في الجر واختاره القسبي  
وبذلك تعلم أن الصواب مع المصنف  
وإن عرفة انظر الأصل

عمران ادغاية ذلك انه لفظ مطلق وما استدبل به فضل مقيد وهو قولها وكرهه مالا أن تسلم  
 الجبر في البغال لتقارب متافعهما الا أن تكون من الجبر الاعرابية التي يجوز أن يسلم فيها  
 الجمار القارة النجيب وكذلك اذا أسلفت الجبر في البغال والبغال في الجبر فاختلفت  
 باختلاف الجمار القارة النجيب بالجمار الاعرابي فجاز اه منها بلقطها ومن المعلوم  
 المقرر رد المطلق الى المقيد وقد عهد تقبيده مطلقها بمقيد غيرها فكيف بمقيددها هي  
 نفسها وقد قال العلامة ابن مرزوق ان شاء جوازه مذكور في نوازل المعاضات من  
 المعيار مانصه ورد المسكوت عنه الى المنطوق هي العمدة الكبرى في تقبيد مطلق المدونة  
 بمقيدها وان كان بين المستلثين كتب كثيرة فكيف بالمستلثين المتصلتين كهاتين اه  
 منه بلقطه فان قلت هذه مصادرة لان ذلك مبني على تفسير القراة في المدونة بسرعة  
 السبر وطى لا يسلم ذلك قلت ان لم تفسر القراة بما ذكر من سرعة السبر وكثرة الحمل  
 لم يبق ما تفسره إلا لجال صورته وهو غير معتبر قطعا على أن أهل اللغة قد فسروها  
 بما يوافق ما فسرها به المصنف في المصباح مانصه القارة الحاذق بالشئ ويقال للبرذون  
 والجمار قارة بين القروضة والقراة من التخفيف وبراذين فرموزان جر وفرة يقتضين  
 وفرة ينه من باب قرب وفي لغة من باب قتل وهو التشايط والخفة اه منه بلقطه وقد جزم  
 المتسبي باعتبار السبر في الجمار اذا أسلم بعضها في بعض أو أسلمت في البغال على المشهور  
 ومذهب المدونة من أنهم ما صنف واحد ونصه في نهايته فقال مالك وابن القاسم في المدونة  
 هما صنف واحد فلا يسلم عندهما بغل في حمارين ولا حمار في بغلين الا أن تختلف في  
 السبر والتجابه وقال أصبغ وابن حبيب والبرقي هما صنفان وراوا التفاضل بينهما الى  
 أجل جائز اقول ابن حبيب ولا آخذ بقول ابن القاسم في ذلك ثم قال والجبر كلها صنف  
 واحد الا أن تختلف في السبر والجري اه منها بلقطها وذكر النعمي الخلاف واختار  
 القول باعتبار السبر وظاهره أن الخلاف انما هو في سلم واحد في آخر وأما في اثنين فعمل  
 اتفاق وسلم كلامه المتسبي وابن عرفة لا مع طى ومن تبعه والله أعلم \* (تنبيه) الطاهر أن  
 الجمر المصرية اليوم في هذه النواحي صنف مخالف للجمار الاعرابية لاختلاف المقصود  
 منهما غالباً اذا لوى تراد للسروج والر كوب غالباً والثانية للعمل كذلك وقد قال النعمي  
 مانصه ويجوز أن يسلم بغلا للر كوب في أقوى منه يراد للعمل وجمار اقويا يراد للعمل في أقل  
 جلالته اذا كان يراد للر كوب وللسروج واختلف في سرعة السبر فلم ير ذلك محمداً شيئاً  
 وقال عبد الملك اذا اختلفا في سيرهما كاختلاف سبق الخيل جاز سلم أحدهما في الآخر  
 قال لان فضل السبر هو الذي يراد من البغال والجمار وهو أحسن ولا شك انه زيادة فضل  
 ويرا في التنب لاجله اذا كان يسير سيرا بليغا ولا آخر معه في معنى الذي يسلم المسير في  
 اثنين دونه اه منه بلقطه ونقله ابن عرفة مختصراً والمتسبي الى قوله وهو أحسن وسماه  
 وقال المتسبي في نهايته مانصه والحيوان بعضه في بعض فذلك كله جائز في مذهب مالك  
 وجميع أصحابه اذا اختلفت الاصناف أو اختلفت المنافع والأغراض في الصنف

الواحد قبان الاختلاف لا اختلاف في المذهب في هذه الجمله وانما اختلفوا في تفصيلها  
 على ما يأتي في مسائلهم من الاختلاف اه منها بلفظها وقال ابن عبد السلام عند قول  
 ابن الحاجب وكذلك الابل والبقر والمعز بخلاف الضأن على الاصح بعد كلام مانصه  
 وهذا الذي ذكرناه في هذا الفصل هو المنصوص لهم والفقه الكلي هو ما قاله في المدونة  
 باثر هذه المسئلة التي حكيناها الا ان وهو قوله واذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز ان  
 يسلم بعضها في بعض اتفقت استنتاجها واختلفت فهذا من كلام المتقدمين هو الذي يعتمد  
 عليه ثم المتني أو القاضي بعد ذلك ينظر في الوجه الذي يكون به الاختلاف غالبا عند  
 الناس في ربط الحكم به وربما كان غير الفقيه أعرف بذلك الوجه من الفقيه فلا ينبغي  
 للفقيه أن يقيّد في هذه المسائل وشبهها بما هو مبنى على العرف بالروايات بل يتبع  
 مقتضى الفقه حينما يوجد والله تعالى أعلم اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله ونقله  
 وهو حقيق بالقبول والله أعلم (وكصغيرين في كبير الخ) قول مب ولعل مراد أبي  
 الحسن وضح بابي محمد غير ابن أبي زيد الخ هذا الجواب لا يدفع التعارض لأن كلام  
 أبي الحسن وابن عرفة نقل ما قاله عن عياض فعيّن ان أحدهما تصحيف والظاهر  
 أن الصواب نقل ابن عرفة ومن وافقه انظر الاصل والله أعلم

(وكصغيرين الخ) قول مب ولعل مراد أبي الحسن لا يدفع التعارض لأن كلام  
 أبي الحسن وابن عرفة نقل ما قاله عن عياض فعيّن ان أحدهما تصحيف والظاهر  
 أن الصواب نقل ابن عرفة ومن وافقه انظر الاصل والله أعلم

راجعت أبا الحسن فوجدت فيه ما عزا له مب وراجعت كلام عياض في نسخة  
 عتيقة من تبيهاته فوجدته موافقا لما في أبي الحسن عنه ولما في ضج ونص التبيهاات  
 وقوله في الكتاب لا بأس بتسليم كبار الخيل في صفارها وكذلك الابل والبقر كذا أحله في  
 الكتاب ولم ينص على كبير في صغير ولا صغير في كبير وقال أيضا لا يجوز أن يسلم الرأس في  
 رأس دونه فظاها أنه لا يجوز كبير في صغير ولا جيد في ردى حتى يختلف العدد ونحوه  
 في العتيقة من رواية عيسى وأصبح عن ابن القاسم وإلى هذا ذهب بعضهم وذهب  
 بعض الشيوخ إلى أن مذهب الكتاب جواز سلم كبير في صغير وصغيرين وسلم صغير  
 في كبير وكبيرين وهو المنصوص في كتاب ابن حبيب وأحد القولين في كتاب محمد  
 وهذا تأويل ابن البابة على المدونة وتأويل أبي محمد وغيرهما اه محل الحاجة  
 منها بلفظها لكن غ نقله في تكميله بهذا اللفظ الذي نقلناه وقال ابن محرز بدل  
 أبي محمد ونقله ابن عرفة مختصرا وقال ابن محرز أيضا وكذا ابن ناجي في شرح المدونة  
 وتصحيف إحدى اللفظتين بالأخرى ممكن قريب والظاهر أن الصواب نقل ابن  
 عرفة ومن وافقه وان كان خلاف ما وجدته في النسخة التي بيدي لأن ابن محرز موافق  
 لابن البابة في جملة المدونة على ما ذكر كادل عليه كلامه في تصريفه ونقله غ في  
 تكميله باللفظ وابن عرفة مختصرا وهو صريح في ذلك وأما أبو محمد فقد عزا له ابن  
 رشد أنه حمل المدونة على ما في مسمع عيسى كما نقله مب نفسه والله أعلم وقول  
 مب تعا لظني أنه منيع في مسمع عيسى الذي تأول الشيخ عليه المدونة سلم صغير في  
 كبيرين نحوه لابن عرفة نقلنا عن ابن رشد ولم يتعبه وفيه نظر لأميرين أحدهما أنه  
 مخالف لكلام كثير من أهل المذهب فان كلام عياض المتقدم يفيد أن هذه الصورة جائزة  
 على ظاهر كلام مسمع عيسى المذكور وقد سلمه ابن عرفة أيضا قوله حتى يختلف العدد



الخ وصرح بذلك في المتنق ونصه وأما سلم صغير في كبيرين إلى أجل فروى عيسى بن دينار  
عن ابن القاسم إجازته وروى عنه ابن الموارز المنع منه قال القاضي أبو الوليد وهذا الغم يجب  
عندي أن يمنع إلى أجل بكبر فيه ذلك الصغير فيصير مثل الكبير اه محل الحاجة منه  
بلطفه وكلام ابن يونس والميتى يقتضى أنه يتعرض لهذه الصورة في سماع عيسى يمنع  
ولاجواز فانيهما أن هذا الذي نقله ابن عرفة عن ابن رشد وسيله مخالف لما نقله عنه وسيله  
أيضا فإنه قال بل كلامه المتقدم مانصه سمع عيسى ابن القاسم لاخير في صغير بكبير لاجل  
بصفه من البهائم ولا عكسه لانه سلف بزادة أو لضمان ولا بأس به على وجه البيع كان  
يكون صغيرا كبيرا وكبير بصغيرين لخروجهما عن تهمة السلف بزادة وتهمة  
الضمان ابن رشد سكت عن صغير في كبيرين وارانته جواز وهو نصه في رسم باع شاة  
ومثله في الموازية قلت مقتضى تعليله منع صغير في كبيرين ومنع كبيرين في صغيرين  
اه محل الحاجة منه بلطفه فقد اضطرب كلامه وسيله ابن عرفة ولم ينسب عليه ما اقتصر  
طفي وتبعه مب على كلامه الذي خالف فيه غيره والكمال لله تعالى (وتوالت على  
خلافه) حقه أن يزيد أيضا ليفيد أن المدونة قد توالت أيضا على ما صدر به فقد تقدم  
أنه جلهما على ذلك جماعة ممن جلهما على ذلك ابن يونس وعبد الحق ورجحه غيره واحد ونص  
ابن يونس وأب أن في موضع في كتاب محمد أن يسلم حولي في قارحين اذ ليس في الحولى منفعة  
في ركوب ولا جلال محمد بن يونس وهذا عندى موافق لما في المدونة وهو قول ابن حبيب وهو  
القياس لانه لا يتخلل أن يكون الصغار والكبار صنفا واحدا أو صنفين مختلفين فإن كانت  
صنفوا واحدا فينبغي أن لا يجوز كبير في صغيرين لانه زادة في السلف وقد جوزوه ما تناق  
وان كانت صنفين فينبغي أن يجوز صغير في كبيرين وكبيران في صغير كما يجوز واخرين  
جوازين في فرس ليس مثلهما وجاريين طباطخين في جارية لا عمل يدها اه منه بلطفه  
وفي نهاية الميضى مانصه قال فضل وقد جوز ابن حبيب أن يسلم صغير في كبير  
أو كبير في صغير لاختلاف المنافع فعم ما هو عندى أشبهه قال عبد الحق وقول ابن  
حبيب هذا هو مذهب المدونة لأن الكبير والصغير عنده اختلاف كصنفين كيفما  
أسلف اه منها بلطفها فقهصل أن المدونة توالت على كل منهما ما وأن الأراج هو  
ما صدر به المصنف والله أعلم (لاجل في جليل منله) قول ز مانع من تنبيه الخ  
سكت عنه نو و مب والعجب من سكوتهم ما عساه مع وضوح دليل بطلان الثبوت  
تنبيهنا في أفصح القصص قال تعالى أولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها وفي قول  
عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشر بالشر عند الله مثلال

وفي الباب الرابع من المغنى مانصه وقدمضى أن ابن مال المنع البناء في مثل مع  
إيهامها لكونها تنفي وتجمع اه منه بلطفه وفي الكشف عند قوله تعالى أنؤمن  
لبشرين مثلنا مانصه ومثل وغيره يوصف بهما الاثنان والجمع والمذكر والمؤنث انكم  
إذا مثلهم ومن الأرض مثلهم ويقال أيضا هما مثلان وهم أمثال ان الذين تدعون

(وتوالت على خلافه) قد توالت  
المدونة على الاول أيضا وهو الأرجح  
فلو زاد المصنف لفظه أيضا بعد  
وتوالت وقول مب ولا صغير  
في كبيرين نحوه لابن عرفة عن ابن  
رشد وفيه نظر لأمير بن أحمد هما  
أنه مخالف لكلام كثير من أهل  
المذهب من أن هذه الصورة جائزة  
على ظاهر سماع عيسى المذكور  
ثانيهما أن هذا الذي نقله ابن عرفة  
عن ابن رشد مخالف لما نقله هو عنه  
فقد اضطرب كلام ابن رشد  
واقصر طفي ومب على كلامه  
الذي خالف فيه غيره والكمال لله  
تعالى انظر الاصل (لاجل في جليل  
منله) قول ز مانع من تنبيه الخ  
فيه نظروا واضع وفي التنزيل أولما  
أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها  
وقال

\* والشر بالشر عند الله مثلال \*  
نعم في الكشف عند قوله تعالى  
أنؤمن لبشرين مثلنا ان مثل وغير  
يوصف بهما الاثنان والجمع المذكر  
والمؤنث انكم إذا مثلهم ومن  
الأرض مثلهم ويقال أيضا هما  
مثلان وهم أمثال ان الذين تدعون  
من دون الله عبادا أمثالكم اه

من دون الله عباداً أمثالكم اه منه بلفظه وقول مب ولعل الكراهة المروية  
عن مالك المساردها المنع الخ يجب الجزم بذلك لانه الذي فهمه أبو محمد وابن يونس وغيرهما  
قرواية الكراهة التي اختارها ابن عبد الحكم موافقة لقول سحنون لأنهم يقولون ثالث  
قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب السلم الاول ومن أسلم فسطاطية في فسطاطية  
مجمله ومروية مؤجلة جازن ذلك ولو كانت المروية مجمله والفسطاطية مؤجلة لم يصح لانه  
قرض وزيادة مروية اه مائنه أبو محمد ينبغي ان يكون رقيق القطن في غلظه  
وعكسه كقولهم في صغار الخيل في كبارها وقد قال لا يسلم ثوب في ثوب بدونه وكذلك  
لا ينبغي أن يسلم غليظ الكتان في رقيقه وأرى أن ما ذكره انما هو على أحد قولي  
مالك الشاذ في اجازة جل في جل مثله نقداً وجل مثله لاجل ومشهور قوله انه لا يجوز  
وأجاب ابن يونس بجري قولها على الاصل لان سلم الغليظ في رقيق أو رقيقين جاز لانهما  
صنفان ومعنى قوله لا يسلم ثوب في ثوب بدونه أي من صنف واحد فيكون مذهب  
الكتاب كله جار على أصل واحد اه منه بلفظه وما عزا لابن يونس هو كذلك فيه  
وما أجاب به ابن يونس مثله لابن رشد وقبله ابن عرفة فانه نقل عنه ثلاثة أقوال في سلم  
جنس الصغار في الكبار وزاد عنه متصلاً به مائنه ولا يحمل القياس شيئاً من هذه  
الأقوال لانه اذا جاز العدد جاز الواحد في الواحد لان المكروه لو دخل في الواحد كان  
أكثر دخولا في العدد بالعدد وما في رسم باع شاة من اجازة صغيراً لا دمي في المهد بكبير  
تاجر فصيح معارض لها وهو أصح وعليه ينبغي أن تحمل المدونة لاجازة فيها كبار الخيل  
في صغارها وكبار الابل وكبار البقر في صغارها ولم يفرق فيها بين واحد وواحد وعده بعدد  
وجعلها صنفين والفرقة بينهما ما لا يحملها قياس كاذرناه وقد اجاز فيها ثوب من غليظ  
الكتان مثل الزبقة وشبهه في ثوب قصي لاجل وثوب فريقي مجمل وهذه اجازة سلم واحد  
في واحد فلا فرق بين سلم ثوب من غليظ الكتان في ثوب من رقيقه وبين سلم صغير في كبير  
وقولها لا يجوز سلم رأس في رأس بدونه ولا ثوب في ثوب بدونه انما معناه فيما هو من صنفه لا  
يتفاوت تفاوتاً بعيداً يخبرهما الى صنفين وفسر الشيخ المدققة بسماع عيسى هذا فقال  
لا يجوز على قولها كبير في صغير ولا عكسه في كبير ولا في كبيرين واحتج بقولها لا يسلم  
ثوب في ثوب بدونه ولا رأس في رأس بدونه وقال قولها لا بأس بثوب من غليظ الكتان  
كأزبقة وشبهه في قصي الى أجل وفريقي مجمل انه شاذ انما يأتي على أحد قولي مالك في  
اجازة جل في جل مثله نقداً وجل مثله لاجل ومشهور قوله انه لا يجوز اه منه بلفظه فهذا  
الشيخ أبو محمد قد صرح بان ما اعتمد المصنف هو المشهور وسلم ذلك ابن يونس وابن رشد  
وابن عرفة وابن ناجي وغيرهم وانما خالفه ابن يونس وابن رشد في جلة قولها لا بأس بثوب  
من غليظ الكتان الخ على الشاذو اختار ارده بالتأويل الى المشهور وبهذا تعلم ما في كلام  
مب من عزوه التمهيد لابن عبد السلام والمصنف فقط ومن ابهامه كنى أن ابن عرفة  
لم يذكر الاما عزا بامله والعذر لهما أن ابن عرفة نقل كلام ابن رشد هذا قبل ما نقله عنه بنحو  
ثلاث ورقات والكمال لله تعالى وقول مب لكنه خلاف نقل ابن عرفة عن التميمي الخ

وقول مب ولعل الكراهة  
المروية الخ يجب الجزم به لانه الذي  
فهمه أبو محمد وابن يونس وغيرهما  
وقد صرح أبو محمد بان ما اعتمد  
المصنف هو المشهور وسلم له ذلك  
ابن يونس وابن رشد وابن عرفة وابن  
ناجي وغيرهم وبه تعلم ما في عزو  
التمهيد لابن عبد السلام والمصنف  
فقط وقول مب لكنه خلاف  
نقل ابن عرفة الخ

ما ذكره هو كذلك في ابن عرفة ولكنه لم يقتصر على ذلك بل ذكر بعده ما يدل على الاحروية التي ذكرها ح على التفصيل الذي ذكره ز ونصه ابن محرز و قول ابن القاسم في الجليل اذا تساوى الجواز ورأى أن المنفرد اذا لم يكن فيه فضل عن المجمل فقد استغرقه ولم يبق فيه تعلق بالمؤجل ولو خالف المجمل من المؤجلين المنفرد حتى اختلفت الاغراض فيه تعلق المنفرد بهما مع إعلان المجمل منهم ما زاد في السلف اه منه بلفظه فافاد كلامه أن ابن القاسم يسمي اذا كان المؤجل من الجليلين مما تلا للمنفرد سواء كان المجمل أجود منه أو أدنى مع أنه يخبر اذا كان المنفرد مما تلا للجليلين بما فصحه ما قاله ح تبعاً لضبح وهو ظاهر لا شك فيه لانهما كان المؤجل مما تلا لتحقيق السلف بزيادة نصوص الأئمة شاهدة لذلك ففي ابن يونس مانصه ابن المواز لا يسلم شيء مثله وزيادة ما لو أنه الخصم ولا بأس أن يسلم الشيء فيما يخالفه خلافاً لنا اه منه بلفظه ويدل لذلك أيضاً ما ذكره ز فيما اذا كان مع الجمل درهم وهو منصوص في الموطأ وانقطه قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أنه لا بأس بالجل بالجل مثله وزيادة درهم يدايد ولا بأس بالجل بالجل مثله وزيادة درهم الجمل يدايد والدرهم الى أجل ولا يخير في الجمل بالجل مثله وزيادة درهم الدراهم نقد والجمل الى أجل قال فان أخرت الجمل والدرهم فلا خير في ذلك قال في المتقى مانصه وهذا كما قال انما يجوز فيه التفاضل نقداً من غير المقتنيات والذهب والفضة فان باع بعضه ببعض يدايد فلا يفسد ذلك ما كان معه من زيادة من غير ذلك الجنس نقداً أو الى أجل بعد أن يتجمل التجانسان فان تأجل شيء من جنسهما لم يجز ذلك بوجه وهذا عقد هذا الباب ووجه ذلك أنه اذا لم يتأجل شيء من جنسهما فقد سلم من السلف فلا بأس بالزيادة أو تأجل شيء من جنسهما لم يفسد صار سلفاً وازداد أحدهما فيه ما أفسد السلف اه منه بلفظه وبذلك كله يزول عن وجه المسئلة النقاب ويظهر لك أن ما قلناه هو الصواب والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) \* قول المدونة من الزينة قال في المتقى مانصه ما علم بصعيد مصر وهي شيا بعليلة اه منه بلفظه وقال في التسنينات مانصه بكسر الزاي وفتح الياء كذا ضبطناه وضبطه بعضهم يسكون الياء كلها شيا بلاظ والفرق بينهما يضم الفاء أولاً والناقف آخر أو آخرهما هو كذا معناه وحكي فيه بعضهم أيضاً أنه قيل فيه قرقي بالناقف أولاً ولاو آخر أو في العين القرقيية شيا كان يصاقف وز كرا غلطاً في القرقيية بالفاء أولاً نذكر في تفسيرها مثل ما تقدم نصوصاً وقال أهلها تنسب الى فرقوب وحذوا الواو في النسبة اه منها بلفظه ونقله أبو الحسن أيضاً ولم أجدها ولا في ابن ناجي كلاماً على القصبي لكن في القاموس مانصه والقصب محركة أيضاً عظام الاصابع وشعب الحلق ومخارج الانفاس وما كان مستطيلاً من الجوهر وشيا ناعمة من كان الواحد قصبي اه منه بلفظه وهذا الاخير هو المراد هنا والله أعلم \* (الثاني) \* في عن ابن بشير مانصه جرت في مسئلة الجليلين مناظرة بين المغيرة وأشبهاً فالترجم أشبه الجواز فالترجمة المغيرة الخ وهذا الذي جزم به وقع لابن بشير في السلم الاول ومثله في بعض نسخ ابن الحاجب ووقع لابن بشير في كتاب الصرف العكس ونحوه في بعض نسخ ابن الحاجب

لم يقتصر ابن عرفة على ذلك بل ذكر بعده ما قاله ح تبعاً لضبح وهو ظاهر لانهما كان المؤجل مما تلا لتحقيق السلف بزيادة نصوص الأئمة شاهدة لذلك انظر الاصل

(وكلمة علم) قول ز بالصغر والكبر صوابه بالفراغة والعمل ليوافق ما قبله على أن المعتمد كما مر أنه لا يشترط التعدد في الاختلاف بين الصغر والصغرة مع ذلك فقوله في الآدمي صوابه في غير الآدمي والغنى (لأباليض) هذا عازا في ضيق ابن القاسم وهو خلاف ما للغمي والمتبسطي عنه ابن (٢٤٨) عرفة وما عزا للغمي لابن القاسم خلاف ظاهر سماعه عيسى اه

وذكر في ضيق قول ابن بشير في كتاب الصرف وقوله في السلم الثالث وقال ما نصه وهو أي ما ذكر في السلم الثالث الذي ذكره المازري وغيره وهو الصواب اه منه بلفظه ونقله جنس وسلمه وهو يقتضي أن المازري لم يختلف قوله باختلاف ابن بشير وهو خلاف ما في ابن عرفة ونصه وذكر ابن الحاجب هناك أشبه هو الذي الزم المغيرة بيع دينار بدينارين وأن المغيرة هو الملتزم وكذا في تنبيه ابن بشير في كتاب الصرف ولما زري في كتاب السلم وفي بعض نسخ ابن الحاجب بالعكس وكذا في تنبيه ابن بشير في السلم الأول وكذا ذكره المازري وابن محرز وظاهر لفظ التثنية الأول فتأمل اه منه بلفظه وقوله في السلم الأول كذا وجدته فيه وتقدم عن ضيق عزو السلم الثالث والله أعلم بالصغرة الخ واه أقوى من قوة الاختلاف بالفراغة والعمل ليوافق ما قبله على أن المعتمد عند المصنف وهو الصواب كما مر بيانه أنه لا يشترط التعدد في الاختلاف بالصغر والكبر ومع ذلك فقوله في الآدمي صوابه في غير الآدمي والغنى تأمل (ولو آدميا) قول ز وظاهر كلام المصنف أن الطير كله صنف قال قولي ليس بظاهره والكلام هنا في الحيوان نفسه لا في لحمه فلا يصح إجماعه على ما في الرويات لأن لحوم ذوات الأربع فيها جنس واحد اه وقول ز وهو سماع عيسى برده ما نقله عقبه عن ح عن ابن رشد قائلا بل لا خلاف من أن الجمال المقتضى صنف الخ انظر الأصل والله أعلم (كالتنيروز) قلت هو الحاجوز وأول من اتخذ جم الملك الذي بني مدينة طوس في زمانه بعث هودالي عاد وصالح إلى عمود وكان الدين قد تغير فلما ملك جده وأظهر العدل فسمى اليوم الذي ملك فيه نيروزا أي اليوم الجديد قاله السيوطي في الوسائل لمعرفة الأوائل وقول ز وفي سماعه ولد الخ صوابه وهو سابع ولادة عيسى عليه السلام وفي معونة الطلاب للدادسي رحمه الله تعالى وفي دجنبرا

«بملاذ عيسى يوم ككأرا» قال شارحه الراسمي أي نقل عن بعض العلماء ونقل عن غيرهم أنه ولد في الرابع والعشرين من دجنبرا فسابع ولادته على القول الأول هو أول يوم من نير وعلى القول الثاني هو اليوم الأخير من دجنبرا اه وعلى الثاني جرى في المفتح

أذ قال «في كدمن دجنبر عيسى ولده» وقول ز المهر جان أول من اتخذ أفرديون كان الدين قبله اه  
فسد أقسده الضحاك فوثب به أفرديون ففقد في ذلك اليوم الذي ظهر فيه المهر جان والمهر الوفا هو جان سلطان فغناه سلطان الوفا قاله في الوسائل

اه محل الحاجة منه بلفظه وانظر بقيته في ح فكيف يكون السماع يفيد  
 ما ذكره ابن رشد يحكي الاتفاق على خلافه وهو شارح لهذا المحل نفسه فتأمل بانصاف  
 \* (تجيبات \* الاول) \* قال ابن عرفة مانصه قلت وظاهر كلام ابن رشد أن الاوز  
 والدجاج جنسان وظاهر نقل المتبسطي أنهم ما جنس واحد وهما معاً في قطر الاندلس اه  
 ونقله غ في تكميله و ح و ق وأبو علي الأنهم لم يبق لاقوله وهما معاً الخ وسماه  
 قلت نص المتبسطي في نهايته قال ابن حبيب والديكة والدجاج والاوز صنف واحد والحمام  
 صنف واحد اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة نفسه ونصه المتبسطي عن ابن حبيب  
 الدجاج والاوز صنف واحد والحمام صنف اه منه بلفظه وهذا نص لظاهر  
 \* (الثاني) \* هذا الذي نقله المتبسطي عن ابن حبيب وسماه ابن عرفة خلاف ما في ضج  
 عن الواضحة ونصه في الواضحة الديكة والدجاجات صنف واحد صغارهما وكبارهما  
 والاوز صنف والحمام صنف لا يفترق في ذلك ذكر ولا أنثى لاصغار ولا كبار اه منه بلفظه  
 ونقله جس وسماه كاسية صر بسكوته عنه وعليه فالان حبيب موافق لما لان رشد  
 والله أعلم \* (الثالث) \* ما قصر عليه المصنف من قوله لا بالبيض عزاه في ضج  
 لابن القاسم وعزاه ما قبله لاصبغ وما عزاه لابن القاسم خلاف ما للغمي والمتبسطي عنه  
 ونص الغمي وأجاز ابن القاسم أن تسلم الدجاجة البيوضة أو ما فيها بيض في ديكن اه  
 منه بلفظه ومنه بجره لغمي في نهايته ونقل ابن ناجي في شرح المدونة كلام  
 الغمي وأقره وقال ابن عرفة بعد نقله كلام الغمي مانصه وما عزاه للغمي لابن القاسم  
 خلاف ظاهر سماعه عيسى اه منه بلفظه \* (الرابع) \* كلام ابن رشد الذي في ح يفيد  
 أن الاتفاق على أن المصنف الواحد من الطير لا يختلف بالبيض وهو مخالف لما قدمناه  
 ومخالف أيضاً لما لابن يونس والمتبسطي ونص ابن يونس متصلاً بما قدمناه عنه ابن المواز قال  
 ابن القاسم والديكة والدجاج صنف قال أصبغ فلا يسل بعضه في بعض الا الدجاج ذات  
 البيض فانها عنف فتسلم البيوض أو فيها بيض في ديكن أو ديكن أو ديكن في دجاجتين  
 منها اه منه بلفظه ونحوه للمتبسطي (الا أن يقبض ببلد كيومين) قول ز فأكثر مع  
 قوله بعد ولا يكفي دون اليومين يدل على أنه جعل الكاف زائدة وقد قال طي في قول  
 ت ويحمل الثلاثة مانصه أي لا أقل منها وهذا مراد المؤلف كأنه يحوم على مذهبها  
 ولونس على الثلاثة وحذف الكاف لكان جارياً على مذهبها بلا كلفة اه منه بلفظه  
 ونص المدونة وإن أسلمت إلى رجل في طعام يبلد على أن تأخذه في بلد آخر مسافة ثلاثة  
 أيام جاز ذلك اه قال ابن ناجي مانصه ظاهر كلامه أن مسافة الثلاثة الأيام شرط ونحوه  
 لابن فتوح عن المذهب وفي كتاب محمد اليومان كل ثلاثة وصددر المازي المسئلة بان  
 مسافة ما بين البلدين اليوم الواحد فتحصل ثلاث مقالات اه محل الحاجة منه بلفظه  
 وصنيع ابن يونس وأبي الحسن يفيد أنهم ما فهم ما في الموازية على الوفاق للمدونة ونص  
 ابن يونس ومن المدونة قال وإن أسلمت إلى رجل في طعام يبلد على أن تأخذه يبلد آخر  
 مسافته على ثلاثة أيام قال في كتاب محمد أو يومين جاز ذلك اه منه بلفظه ونحوه

(كيومين) جعل ز الكاف  
 زائدة لقوله فأكثر مع قوله ولا يكفي  
 دون اليومين وهو الذي في الموازية  
 وظاهر المدونة أنه لا بد من مسافة  
 ثلاثة أيام لكن صنيع ابن يونس  
 وأبي الحسن يفيد أنهم ما فهم ما في  
 السكاكين على الوفاق انظر الاصل

الراء كافي القاموس وغيره (كوسية)  
هي خمسة أصع كافي غ وأبي على  
عن عياض والذي في القاموس أنها  
خمس أصع ونصف أو ستة أصع  
(قولان) الأكثر على المنع كما  
في ضج والشامل (واللون)  
قلت قول ز ولا يوصف بلفظ  
البياض الخ أي بان يقال به بياض  
كما يقبده الخاقم كلف لفظ في كلامه  
والأفني الشامل في خبر على كان  
صلى الله عليه وسلم أبيض مشربا  
وهو الذي يعلو بياضه حرة وفي خبر  
أي هريرة أبيض كأنه صيغ من  
فضة وفي خبر أبي الطوفيل كان  
أبيض مليحاً مقصداً إلى غير ذلك  
ويقال في العرف العام بل وكذا  
في اللغة أبيض أي لونه البياض والله  
الموفق (وجعل في الجيد الخ) قول  
مب هو الذي جعل عليه ابن فرحون  
الخ فيه نظر بل ما قاله ز هو الذي  
نقله طي عن ابن فرحون ومثله  
لابن عبد السلام انظر الأصل  
(ازهاؤه) قول ز لانه كان ينافي  
الخ فيه نظروا غاية أن يرجع قوله  
وأخذه بسر الخ لبعض ما شمله  
قوله وطيبه وذهن الليب عيز (وان  
لنصف شهر) قول ز جعل على  
الحلول يعني أن سمي بها كإقدامه  
وأما أن سمي سلماً فقد صرح ابن  
يونس بن سادة حينئذ كافي ق  
وغيره (وهل على القيمة الخ) قول  
مب والثاني لابن مزين أي عن  
عيسى بن دينار وتعبير المصنف  
بتأويلان هو الصواب خلافاً  
لطي انظر الأصل

لأبي الحسن ولم يزد عليه شيئاً \* (تبيينه) \* ظاهر كلام ابن ناجي أن ابن فتوح صرح  
بالثلاثة والذي لابن عرفة بعد أن ذكر كلام المدونة وما تقدم عن المازري هو ما نصه  
وذكر المسطى عن بعض الموثقين أن كان بلد القضاء كاليرموك ونحوه فهو كالبلد الواحد  
لا يجوز إلا لاجل تختلف فيه الأسواق قلت هو نقل ابن فتوح عن المذهب اه منه  
بلقطه (أوجزة) قول ز بالضم أي ضم الجيم ويعني مع سكون الراء بعد هـ أي كافي  
القاموس والمصباح وغيرهما (كوسية وحفنة) عياض والوية عشرون مدا اه فهي  
خمس أصع اه من غ وقال أبو علي ما نصه الوية خمسة أصع كافي التنبهات اه  
منه بلقطه قلت هو خلاف ما في القاموس ما نصه والوية اثنان أو أربعة وعشرون  
مدا اه منه بلقطه فهي على الأول خمسة أصع ونصف وعلى الثاني ستة أصع  
(قولان) سوى المصنفينهما مع أنه قال في ضج ما نصه وأكثرهم على المنع ونص  
سحنون عليه اه وتبعه في الشامل فقال وبحفنة رايها هو والوية قولان والاكثر المنع  
فيما ذكر من ذلك اه محل الحاجة منه بلقطه (وحز في الجيد والردى على الغالب)  
قول مب بل هذا هو الذي جعل عليه ابن فرحون كلام ابن الحاجب الخ فيه نظر بل  
ما قاله ز هو الذي نقله طي عن ابن فرحون ونصه قال ابن فرحون جعل على  
الغالب من الجسد ولا يلزم غاية الجودة لأن ما من جيد الا يوجب جود منه فيجعل على  
الغالب عند أهل المعرفة اه وبهذا تم جواب قول السهري انظر هل المراد الغالب  
في الوجود أي الاكثر في الوجود أو الغالب في الإطلاق والتسمية اه كلام طي  
بلقطه وكلام ابن عبد السلام صريح في ذلك ونصه فان كان هناك غالب في الجودة  
والرداءة جعل الاكثر المطلق عليه وتقيد بالعرف وان لم يكن غالب جعل المطلق على الوسط  
عند المؤلف لانه العدل بين المتباينين اه محل الحاجة منه بلقطه (ازهاؤه) قول ز  
لانه كان ينافي الخ فيه نظر ولوعبر بطيبه لكان أشمل ويرجع قوله وأخذه بسر أو رطباً  
لبعض ما شمله قوله وطيبه وذهن الليب عيز (وان لنصف شهر) قول ز فان لم يشترط  
بيان كيفية قبضه جعل على الحلول ظاهر دانه راجع لمسئلة تسميته سلماً وفيه نظر بل  
ذلك خاص بما إذا سمي يعاوق دين ذلك هو قبل بقرىب واماني السلم ففساد سرح به ابن  
يونس كافي ق وغيره (وهل على القيمة وعليه الا كتر الخ) أشار بقوله في ضج  
ما نصه ولوانقطع غمره قبل الاستيفاء رجع بحصة ما بقي اتفاقاً قال عيسى بن دينار  
رجوعه على حسب المكيلة وقال القابسي وابن شبون وجعل الاشياخ بل على القيمة لانه  
دخل على أن يأخذ شيئاً فشيئاً الآن بشرط عليه أن يجده في يومه أو يوم واحد فعلى  
المكيلة وهو ظاهر اه منه بلقطه فالذهب كله على الرجوع بحصة ما بقي والاختلاف  
المذكور في كيفية هذا هو نفس التأويل ولهذا أتى الأئمة بهذا الخلاف عقب كلام  
المدونة شرحتها قال أبو الحسن عند قولها الزمه ما أخذ بحصته من الثمن ورجع بحصة

ما بقي من الثمن مجبلاً اه مائنه انظر كيف يتحاسبان أعلى قيمة ما قبض وما بقي أم  
على الكيل ابن يونس ابن مزين على كيل ما قبض وما بقي القابسي على القيمة اه منه  
بلفظه وقال ابن ناجي مائنه ولم يبين في الكتاب كيفية المحاسبة في قوله رجوع بحصة  
ما بقي من الثمن فقال ابن يونس في كتاب ابن مزين على كيل ما قبض وما بقي وانما ينظر الى  
القيمة في لبن غنم بعينها جازاً فأما ما عدودة ثم غنوت أو بعضها وقال القابسي على القيمة  
الآن بث شرط جذه من يومه قلت وبه قال ابن شبلون واللؤلؤي وقال اللثمي ان كان  
شرط أخذه في يومين وشبه ذلك فعني الكيل والافعل القيم اه منه بلفظه ونص ابن  
يونس وفي كتاب ابن مزين قلت كيف يتحاسبان اذا انقطع اللبن والتمر على قيمة  
ما قبض وما بقي أم على الكيل الذي قبض والذي بقي قال بل على كيل ما قبض وما بقي  
ولا ينظر في هذا الى القيمة وانما ينظر الى القيمة في الذي يتباع لبن غنم جازاً فأما ما عدودة  
فيصلها بأياما ثم غنوت أو غنوت بعضها وحكي عن الشيخ أبي الحسن القابسي القبرواني انه  
قال بل انما يحسب ذلك على القيمة لا على الكيل لانه انما كان يأخذ شيئاً فشيئاً الا ان  
يشترط عليه ان يأخذ من يومه يريد أو في يوم واحد مسمى فهذا يحسب على الكيل اه  
منه بلفظه وهذا تعلم ان تعبير المصنف بـ أو يلا ن هو الصواب لا ما صوبه طفي وان  
سأله مب \* (تبيينه الاول) \* قول ابن يونس عن كتاب ابن مزين قلت له أي لعيسى  
ابن دينار فان مزين نقله عن عيسى وقوله فهو قائل به أيضاً به يجمع بين كلام من عزاه  
لابن مزين ومن عزاه لعيسى وقد صرح الشيخ سالم بن ابن مزين نقله عن عيسى ونصه  
أوبالـ **الكيلة** كما عند ابن سعد بن سحنون وابن مزين عن عيسى بن دينار اه منه بلفظه  
\* (الثاني) \* ما رز به ابن يونس ومن تبعه من جعلهم ما في كتاب ابن مزين مختالاً لما  
للقابسي وغيره مختالاً لمسا للباقي واللعني ونص الاول في المستفي بعد ذكره ما في كتاب ابن  
مزين من تصلا به هو قوله وهذا يدل على أنه انما أراد بمسألة التمر ما يسلم فيه ليؤخذ في يوم  
واحد أنه على حسب الكيل واذا شرط أخذه في أيام مختلفة تختلف فيها قيمة التمرة فيجب  
أن يراى في ذلك التقويم بمسألة اللبن اه منه بلفظه ونص الثاني فان كان شرط أخذ  
ذلك في يوم أو يومين أو ما أشبه ذلك كانت المحاسبة على الكيل فان قبض النصف رجوع  
بـ نصف الثمن كما قال ابن مزين فان بعد ما بين أول القبض وآخره كالذي بث شرط البدء في  
أول الابان وثأخر القبض الى وسط الابان أو آخره وكان ذلك مما لا يدخر أو يدخره والقصد  
به البيع في الاسواق حينئذ كانت المحاسبة على القيم اه منه بلفظه قلت وما فهمه  
الباقي واللعني هو الظاهر من جهة المعنى اذ لا وجه لما قاله من الفرق بين اللبن والتمر  
الاما ذكره وما فهمه منه غيرهما هو الظاهر من جهة اللفظ لان عيسى أجاب عن سؤال  
ابن مزين على اطلاقه ولم يستفصله عن التمر هل اشترى اياً أخذه في يوم ونحوه أو على أن  
يؤخذ شيئاً فشيئاً وقد تفرق في الأصول أن ترك الاستفصال في السؤال يتنزل منزلة  
العموم في المقال والله أعلم وقول ز فان لم يكن المسلم دفع رأس المال للمسلم اليه جازله  
البقاء الخ غير صحيح لانه ان أراد البقاء للقبائل على أن يعطيه من غير ذلك الخايط بعينه ففتح

وقول ز جازله البقاء للعام القابل  
الخ فيه نظر لانه ان كان على أن  
يعطيه من غير ذلك الخايط المعين ففتح  
ذلك آخرون وان كان على أن يعطيه  
نحوه في ذمته فهو مسلم محقق لا بد  
من توفير شروطه كلها والله أعلم

(أول الأفي وجوب الخ) قول ز قال د وانظر الخ لافخاف انه راجع لقوله وقد سديهم وهم هوني انه راجع لكلام المصنف  
 فاعترضه ونسبه نظر واضح (تأويلات) الثاني منها لابي عمران والثالث لابي محمود بعض القرويين وبه تعلم ما في كلام  
 انظر الاصل (والعبر) **قلت** قال في القاموس هو روث دابة بحرية أو نسج عين فيه اه وقيل زبد البحر وقيل نبت في قعره  
 بأ كاه بعض دوابه ثم يقذف جميعا وقال الشافعي في الام أخبرني عن عددهم أنق بهم أنه نبات يجعله الله تعالى في جنبات البحر اه  
 لكن قال ابن سينا وما يحكى أنه روث دابة (٢٥٢) أو قيوها ومن زبد البحر بعيد وقال الشهاب الخفافي في شرح الشفاء

الاصح أنه شمع عسل بلاد الهند  
 يجمد وينزل للبحر وليس نباتا ولا  
 روث دابة بحرية وفي النسائي ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم تطيب به  
 اه بخ قال ابن سينا وأجوده  
 الاشهب ثم الازرق ثم الاصفر ثم  
 الاسود قال وكثيرا ماتا كاه الحيتان  
 فتموت والدابة التي تأكله تدعى  
 الغنبر اه وأجوده الاشهب  
 الخفيف الدسم (واحمال الحطب  
 الخ) **قلت** قول خش من  
 صنطه الخ بالصاد أوله ويقال  
 بالسين أيضا وهو قرظ نبت بمصر  
 تكافى القاموس والقرظ بفقتين  
 ورق السلم والادم بفقتين اسم جمع  
 لاديم وبفقتين جمع له كبريدورد  
 (ونور الخ) قول ز الطست الخ  
**قلت** قال في القاموس الطست  
 الطس أبدل من احدى السنين  
 تاه وحكى بالسين المجبة اه وقال  
 أيضا الطس الطست كاطسة  
 والطسة الجمع طسوس وطساس  
 وطسيس وطسات اه (والشراء  
 من دائم العمل الخ) **قلت** أشار  
 الى هذه المسئلة أبو زيد التلمساني

ذلك أحرى لانه اذا كان يتسع ذلك قبل الطيب مع وجود الترفعه قبل وجوده أخرى  
 وان أراد أنه يعطيه نحوه على أنه في ذمته فهو سلم حقيق يتسع ان تأخر راس المال  
 أكثر من ثلاثة أيام ويجوز ان توفرت شروط السلم كلها والله أعلم (أول الأفي وجوب  
 تعجيل النقد فيها) قول ز عن أحمدوا فطر هل جواز التقديم الخ كلام مختل اذ الذي في  
 كلام المصنف تبعاً لأصحاب هذا التأويل وجوب التقديم لا جوازوه وبعد حكمه بنا وجوبه  
 لاد معنى للتوقف في جواز اشتراط تعجيله فتأمله (تأويلات) قال مب الاول ظاهر  
 المدونة والثاني لابي محمود والثالث لبعض القرويين اه تسع في نسبة الثاني لابي محمود والله  
 أعلم الشيخ سالم وهو خلاف ما في ق وأبي علي عن ابن يونس من موافقة أبي محمد لبعض  
 القرويين وقد راجعت ابن يونس في أصله فوجدته موافقا لما عرفت به فانه لما ذكرنا تأويل  
 بعض القرويين قال عقبه مائنه وعليه يدل كلام الشيخ أبي محمد لانه جعله مضموفا في  
 الذمة وهذا بين اه منسه بالقطه ومثله لبعض في تنبيهه اه ونصها ظاهر الكتاب أنه  
 لا يسلم فيها لمن لا ملاك له فيها لقوله فيها لا بعد زهو الفترة قال بعض الشيوخ فلو كان يجوز  
 السلم فيها لمن لا ملاك له فيها لما اشترط طيب الفترة اذ لا يشترط ذلك لأبي المعين ولما منع من  
 شرط أخذه غرا لا بدو جدد ذلك على صفته الحاضرة عند حلول الاجل لكن لما شرط هذين  
 الشرطين وسلك به جماعة حائط بعينه لم يجز أن يسلم فيها الا لمن له فيها ملك يخرج قدرا  
 المسلم فيه ويدل على هذا أيضا قوله في السؤال في القرية الكبيرة التي لا يقطع منها ما يسلم  
 فيه ولو أسلم في ذلك الى رجل ليس له في تلك القرية أرض ولا زرع ولا طعام يخص هذه  
 المسئلة بهذه الصفة فوالى نحو هذا ذهب فضل وابن أبي زمين وابن محرز وغيرهم عللوا  
 ذلك وجعلوا مكن باع سلعة غيره على التخليص وذهب بعض الشيوخ الى جواز ذلك بشرط  
 اذا كان شأن أهل القرية يبيع غارهم ووجود ما اشترى منه وانه غالباً لا يعد ذلك القدر  
 فيما يبيعونه منها فلو كان المسلم فيه مستقرا النار القرية أو لم يجز وأهلها يبيعونه  
 لم يجز والى هذا ذهب ابو محمد بن أبي زيد قال ابن محرز ولم يختلفوا أنه لا بد من تقديم رأس  
 المال بخلاف الحائط المعين قال أبو محمد لانه مضنون في الذمة وهذا على أصله وأما على  
 أقول من يراه **الحائط بعينه فيجوز** به والله أعلم بحجراه في جواز تقديم النقد وتأخير

في نظمه لبسوع ابن جماعة بقوله يجوز دفع درهم للبائع \* في أخذ وزن كل يوم شائع وقد  
 من لحم أو خبز وشبه ذلك \* وذال من يبيعه هنالك في كل يوم خبز موجود \* أجله أيضا كذا محدود

قال شارحه سيدي أواقلم بن نحو ثلاثة اثنان القريب رحهما الله تعالى ويجوز على أن تأخذ جميع ما اشترت منه في غد يومك  
 ويجوز ذلك في غير الطعام أن تعطى الذي يصنع الآخر أو الجيار عن شيء معلوم وتأخذه منه حالا أو الى أجل قريب أو بعيد  
 وأما اذا اشترت من رجل ما ليس من عمله ولا من تجارته فلا يجوز ذلك على المشهور من المذهب الا بأجل معلوم وقد تقدم تحديده  
 ولا يجوز طالا ولا الى يوم أو يومين صحيحه اه



(وان اشترى المعمول منه الخ) **قلت** قول مب وملكه المشتري ثم استأجره الخ ثم للترتيب الذهني بين الملك والاستئجار لا الخارجى بدليل قوله بالشرط في العقد كما هو ظاهر وبه يسقط بحث طي الذي نقله هو في وأقره وقول مب وفي مجلد الكتب الخ به يقيد قول ناظم العمل القاسي (٣٥٣) وللمسفر الاجارة على \* الجلود الترويق وأعمالا

قال شارحه عقب نقل كلام القباب الذي في مب وح مانصه فينبغي للطالب والمسفر أن يتنظرا لهذا والغالب ان الناس اليوم يكتفون بالوصف ويتساهلون في ترك رؤية الجلود ونحوه وان كان حاضرا عند المسفراء وفي نظم أي سالم العياشي اسوع ابن جماعة والثوب والنعل لمن يرقعه

اذأثر الرقعة لامتعه (لا فيما يمكن الخ) قول ز وكان القياس المنع الخ فيه نظرا لان الجواز عند البرزى بعين تخالفها مشروط بالمنجزة كما هو صريح كلامه وقول ز بغير أرض عنوة الخ كلام مختل كما يظهر لمن فهم قول المصنف آخر الموات ولا يمنع صيد سمك وان من ملكه الخ سمك وان من ملكه الخ فتأمله (وثوب ليكمل) قول ز فان كان فيه حق توقيفية ضمن قيمته مع قيام البيئة الخ غير صحيح لقول المصنف فيما مر والتلف وقت ضمان البائع بسماعى يفسخ (وان قدم أصله اعتبر الاجل) قول ز منع للمزانية الخ هذا التعليل وقع في كلام الواضحة وابن رشد وغير واحد وقد تقدم ما في ذلك عند قوله وكزانية الخ فراجع (في العرض مطلقا) قول ز والمذهب أنه لا بد للعوازم حلول الاجل الخ صحيح فقد قال في المتنى مانصه ولولم يحل الاجل فقال ابن القاسم ايس له أن يأخذ منه مثل ماله ولا أرفع ولا أوضع وروري ابن عبدوس عن حصون أن ذلك جائز فوجهه القوانين ثم قال وقول الجمهور على ما تقدم من قول ابن القاسم اه منه بلفظه وقول مب ابن عرفة وهذا أحسن والاول أقيس جعل قائل وهذا أحسن الخ هو ابن عرفة وهو ظاهر صنيع ق فأظنه اغتر بكلامه وفيه نظر فان ابن عرفة صرح بعرض ذلك لابن عبدوس فانه نقل عن ابن محرز أن ابن الكاتب قال الاشبه أن لا يجوز لانه ازداد حله وقال بعد ذلك مانصه ابن محرز في الموازية والواضحة جواز قضاء مثل ماله عليه بغير البلد اذ حل أحله وان لم يحل لم يحز والنظر يوجب أن لا فرق بين الحل ولول وعدمه وفي التوارد وغيرها قال يحيى بن عمر عن

وقد نضاه ابو عمران ولكنه قال بتقديم التقديس على جهة الاحتياط والاختصاصية أنه كالحائط في جميع الاحوال اه محل الحاجة منها بلفظها ونقله ابن ناجي وأبو علي باللفظ الا أنهم أسقطا منه ما لا يحل بالمعنى ونقله ابن عرفة مختصرا معبرا عن أبي محمد الشيخ على عاداته وسلوله فأبدل مب أبا محمد يابي عمران لسلم من الاعتراض والله أعلم (وان اشترى المعمول منه واستأجره الخ) قول مب وملكه المشتري ثم استأجره الخ هذه عبارة ضيغ وتبعه ت قال طي وهي مشكلة اذ يقتضى قوله ثم أجره أن عقد الاجارة مستقلة وليس كذلك والاحسن عبارة ابن عبد السلام فانه قال وفارق هذا الوجه الذي قبله من حيث ان البيع في هذا وقع على المعمول منه قبل أن يعمل على شرط ان يعمل فيه البائع منفعة فالمشتري فانتقل ملك المعمول منه للمشتري قبل أن تدخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينقل ملك البائع عن المبيع الا بعد حصول الصنعة فيه اه منه بلفظه (كتراب المعدن) قول ز وكان القياس المنع أيضا بعين تخالفها الدخول بربا التساء الخ غير صحيح لان الجواز عند البرزى بعين تخالفها مشروط بالمنجزة كما هو صريح كلامه فالصواب اسقاط قوله وكان القياس الخ وقوله بغير أرض عنوة وكذا فيها حيث كان للمالك منع اصطفا اذا الناس الخ هذا كلام مختل يظهر وجهه من فهم قول المصنف آخر الموات ولا يمنع صيد سمك وان من ملكه الخ فتأمل والله أعلم (وثوب ليكمل) قول ز فان كان فيه حق توقيفية ضمن قيمته مع قيام البيئة الخ غير صحيح لقول المصنف فيما مر والتلف وقت ضمان البائع بسماعى يفسخ (وان قدم أصله اعتبر الاجل) قول ز منع للمزانية الخ هذا التعليل وقع في كلام الواضحة وابن رشد وغير واحد وقد تقدم ما في ذلك عند قوله وكزانية الخ فراجع (في العرض مطلقا) قول ز والمذهب أنه لا بد للعوازم حلول الاجل الخ صحيح فقد قال في المتنى مانصه ولولم يحل الاجل فقال ابن القاسم ايس له أن يأخذ منه مثل ماله ولا أرفع ولا أوضع وروري ابن عبدوس عن حصون أن ذلك جائز فوجهه القوانين ثم قال وقول الجمهور على ما تقدم من قول ابن القاسم اه منه بلفظه وقول مب ابن عرفة وهذا أحسن والاول أقيس جعل قائل وهذا أحسن الخ هو ابن عرفة وهو ظاهر صنيع ق فأظنه اغتر بكلامه وفيه نظر فان ابن عرفة صرح بعرض ذلك لابن عبدوس فانه نقل عن ابن محرز أن ابن الكاتب قال الاشبه أن لا يجوز لانه ازداد حله وقال بعد ذلك مانصه ابن محرز في الموازية والواضحة جواز قضاء مثل ماله عليه بغير البلد اذ حل أحله وان لم يحل لم يحز والنظر يوجب أن لا فرق بين الحل ولول وعدمه وفي التوارد وغيرها قال يحيى بن عمر عن

اسوع ابن جماعة بقوله ان نسج الخائنك بعض الثوب ثم اشتد رجل بالقرب على تمام نسجه بالنقد لم يحز البيع وفيه بالهد (وان قدم أصله الخ) قول ز للمزانية الخ أصله لان رشد

والواضحة وغيرهما وقد تقدم ما في ذلك عند قوله وكزانية الخ فراجع (في العرض مطلقا) قول ز والمذهب أنه لا بد الخ صحيح لانه قول ابن القاسم والجمهور كافي المتنى وقول مب ابن عرفة الخ أي عن ابن عبدوس وعزاه غير ابن عرفة لابن يونس وهو الصواب انظر الاصل

أصبح قضا مشل ما في الذمة من طعام يبيع أو قرض بغير البلد وقد حل أجله جائز ولا يجوز أدنى ولا أجود وقبل حلوله لا يجوز بحال ولو كان مشل ما في الذمة وقاله ابن القاسم في الموازية في الطعام والعرض قال ويدخل في أخذ المثل ما يدخل في أدنى وأرفع وأجاز يحنون أخذ المثل ولو قبل الأجل ابن عبدوس هذا أجود والقياس أن لا يجوز بغير البلد على حال ونحوه لابن زرقون في ترجمة جامع الدين والحول قلت في جواز اقتضاء المثل بغير البلد ثالثا أن حل لسخنون وابن الكاتب مع قول ابن عبدوس هو القياس وأصبح مع ابن القاسم وغير المثل لا يجوز بحال اه منه بلفظه «تبينه» نقل أبو علي بعض كلام ابن عرفة المتقدم ثم قال بعده يسير ما نصه قال ابن يونس عن ابن القاسم وأشبه من لك عليه حيوان أو عرض فلقبته في غير بلد فلا بأس أن تأخذ منه مثل شئت في صفته إذا حل الأجل وإن لم يحل فلا تأخذ مطلقا ابن عبدوس وعن سخنون أن ذلك جائز في المثل ابن يونس وهو أجود وإن كان القياس المنع مطلقا اه منه بلفظه ولم ينه على مخالفة ما لابن عرفة لابن يونس لأن كلام ابن عرفة صريح في عزو ذلك لابن عبدوس وكلام ابن يونس صريح في عزوه لنفسه وكثيرا ما يفعل نحو هذا رجه الله والصواب عزوه لابن يونس لأن ابن عبدوس وأظن أن حرف الميم الذي يوجه في نسخ ابن يونس بالحراء مشبرا لنفسه سقط من نسخة ابن عرفة فظن أن ذلك من كلام ابن عبدوس فإني راجعت ابن يونس في أصله فوجدتها ثابتة فيه فانه بعد أن ذكر عن يحيى بن عمر عن أصبح وابن القاسم نحو ما تقدم عن ابن عرفة قال عقبه ما نصه قال ابن عبدوس قال سخنون ذلك جائز إذا كان مثل الصفة حل أو لم يحل محمد بن يونس وهذا أجود وإن كان القياس أن لا يجوز أن تعطيك بغير البلد على حال لأن البلدين بمنزلة الأبال فكانه قضائية قبل الأجل وزاد حله على أن أسقط عنه ضمانه فلا يجوز أن كان مثل دينك كقولهم إذا قضاك قبل الأجل والله أعلم اه منه بلفظه ولابن يونس عزاء أبو الحسن أيضا ونصه قال ابن عبدوس قال سخنون ذلك جائز إذا كان مثل الصفة حل الأجل أو لم يحل ابن يونس وهو أجود وإن كان القياس أن لا يجوز أن يقضيك بغير البلد على حال اه محل الحاشية منه بلفظه ويدل على ذلك أيضا ما تقدم من كلام الباقي لأنه لم ينقل عن ابن عبدوس اختراعا واقتصر على قوله وروى ابن عبدوس عن سخنون أن ذلك جائز فتأمل والله أعلم (ولزم بعدهما) قول ز وعل الفرق بينهما أن للسل أحكاما الخ لأمعنى لهذا الفرق والظاهر في الفرق أن القرض معروف فناسبه أن يجبر على قبول بعضه لتبرأ ذمة المقرض من ذلك البعض من غير ضرر على المقرض الفاعل للمعروف أو لتأمله ثم هذا على صحة ما قاله ز من الفرق بينهما وقد سلمه تو وب بسكونهما عنه وكتب عليه شيخان ما نصه وقد ذكر ح هذه المسئلة آخر باب القرض وفرضه في المديان ولم يخصه بالقرض اه من خطه بلفظه طيب الله تراه قلت وما قاله ز فيه نظرو قد حرف كلام ابن عرفة في نقله ولم يصب المقرض في فهمه فان ابن عرفة ذكر ما نقله عنه أولا في باب السلم وذكر ما نقله عنه ثانيا في باب القلس بغير اللفظ الذي نقله عنه ز ومع ذلك فليس فيه قصر الخلاف

(ولزم بعدهما) قول ز وعل الفرق الخ لأمعنى له والظاهر في الفرق أن القرض معروف فناسبه أن يجبر على قبول بعضه لتبرأ ذمة المقرض من غير ضرر على المقرض وهذا على صحة ما لز والافتقد ذكر ح هذه المسئلة آخر فصل القرض وفرضه في المديان ولم يخصه بالقرض قاله ج وما لز فيه نظر فان ابن عرفة ذكر ما نقله عنه أولا في باب السلم وذكر ما نقله عنه ثانيا في باب القلس بغير اللفظ الذي نقله عنه ز ومع ذلك فليس فيه قصر الخلاف على القرض كما زعمه بل كلامه كاد يكون صريحا أن الخلاف مطلق أي في المدين من حيث هو انظر الأصل

على القرض كما زعمه وقد جزم عجم بالجزم به ز في دين البيع مستدلا بكلام ابن عرفة  
فقال مانصه تنبيه انما يلزم بعدهما اذا اتاه بجميعه فان اتاه ببعضه لم يلزمه قبوله  
حيث كان المدين موسرا كما يفيد قول ابن عرفة فضاؤه الى آخر كلامه الذي عند ز  
ولكنه لم يذكر دين القرض أصلا ولا أشار الى كلام ابن عرفة الثاني بحال وكان الحمل  
لز على مانصه أنه رأى كلام ابن عرفة يعارض بعضه بعضا لانه جزم في موضع بأنه لا يلزم  
قبول البعض من الموسر وحكي الخلاف في موضع آخر فجمع بينهما بان الاول في البيع  
والثاني في القرض وفيه منظر لان افادة كلام ابن عرفة الاول عدم لزوم قبول البعض  
من الموسر انما هو بالمقهور فقط فلا يعارض كلامه الا آخر بل كلامه كذا أن يكون  
صريحا في أن الخلاف مطلق ونصه والمدين بحال ان امتنع من أدائه أقسام الاول  
من كان موسرا به فهو ولد في جبر بدين حال على قبض بعضه وقبول امتناعه  
حتى قبض جميعه والمدين موسر نقل ابن رشد ورواية محمد مع أي زيد عن ابن القاسم  
وقول أصبغ مع سماعه أشبه ومحمد عن ابن القاسم والاول في المعسر اتفاقا اه  
منه بلفظه ومن تأمل كلامه أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه ويدل على ذلك أيضا عرو  
ذلك لنقل ابن رشد فان ابن رشد لم يخص ذلك بالقرض وكذا ابن المواز وهو مراد ابن عرفة  
بمحمد ففي ابن يونس قبيل ترجمة فمين ضمن عن ميت ديننا الخ من كتاب المديان مانصه  
ابن المواز قال مالك ومن كان له على رجل حق فجاه بعضه فقال لا أقبل الا كله فارى أن  
يجبر على أخذ ما جابه وقال ابن القاسم ان كان الذي عليه الدين معسرا جبر هذا على  
أخذ ما جابه وان كان الغريم موسرا لم يجبر رب الحق على أخذ ما جابه وجبر الغريم على  
دفع الحق كله اه منه بلفظه ونقله ح لكن وقع في أكثر نسخه خلل كما وقع له  
خلل في نقله كلام ابن ناجي في جميع نسخه التي وقفنا عليها وهي عدة مظنون بها الصحة  
فانه نقله بلفظ فروى محمد في رواية أبي زيد أنه يجبر وقال ابن القاسم في رواية محمد لا يجبر  
اه والذي في ابن ناجي هو مانصه فروى محمد وابن القاسم في رواية أبي زيد انه يجبر  
وقال ابن القاسم في رواية محمد انه لا يجبر اه منه بلفظه ومع ذلك فظاهره أن مال ابن  
القاسم في رواية أبي زيد هو من روايته عن الامام وهو مخالف لكلام شيخه ابن عرفة  
المتقدم فانه يفيد أنه من قول ابن القاسم لامن روايته فتأمله \* (تنبيه) قال ح بعد  
ذكر ما قدمناه عنه وان الجز ولى صدر بقول مالك وحكي الثاني بقيل وان الشيخ يوسف بن  
عمر اقتصر على الثاني مانصه وانظر هذا هل هو اذا جابه قبل الاجل أو بعده أو مطلقا  
فتأمل اه وفيه نظر ظاهر لان قول ابن القاسم وجبر الغريم على دفع الحق كله يفيد أنه  
بعد الاجل على أن ما توقف فيه صرح به القلشاني فانه نقل كلام ابن يونس بالمعنى وقال  
عقبه مانصه قلت معناه بعد حلول الاجل اه منه بلفظه (وجاز أجود أو ردأ)  
قول مب وأما ابن عرفة الخ لخص ابن عرفة ابن الحاجب فضاؤه بجنسه بعد أجله بأجود  
يجب ابن هرون نحوه حكى أبو الطاهر وابن شاس وفيه نظر لانه لا يلزمه قبول مثته ابن عبد  
السلام كنقل المؤلف قال غير واحد من المتأخرين انه يجب قبول الاجود وهو بعيد عن

(وجاز أجود الخ) قول مب عتقا  
هو بضم العين وفتح التاء المشددة  
جمع عاتق أو بضم العين والتاء جمع  
عتيق كبريد وبرد وقول مب  
وأما ابن عرفة الخ

أصل المذهب لانهم معروف لا يلزم قبوله قلت ما نقله ابن هرون عن أبي الطاهر لم أجده فيه  
 لافذ كرا لاقتضاء في كتاب الصرف ولا في كتاب السلم وفيما ذكره عن ظاهر المذهب نظر  
 الى آخر ما نقله عنه مب وقد سلم غ اعتراض ابن عرفة ورد استدلال ضيق بكلام  
 المدونة بقوله مانصه وكأنه أحال المسئلة عن وجهها اه منه بافظه وسلم مب  
 ذلك كاه ورد أبو علي ذلك كاه ونصه والمدونة ساقها في ضيق دليل على مسئلة السلم  
 وهي في القرض ولذا قال غ كأنه أحال المسئلة عن وجهها قال كانه عفا الله تعالى عنه  
 لا احالة لان المذهب أن القرض يجوز قضاءه بعد الاجل بأجود أو اذا كان يجوز زفأى فرق  
 بينه وبين السلم حتى يجبر في احدهما دون الآخر وأى فرق يظهر فالمصنف رأى أنه لا فرق  
 بينهما فاستدل ومن ادعى الفرق فليدكره والذمة عامرة في الدين وكل من القرض  
 والمسلم بصدان يدفع المنعة عن نفسه ثم قال بعد كلام وهذا يقرب باستدلال المصنف  
 بكلامه لا انا اذا كان في القرض ما ذكره في البيع اذ لا معروف تقدم فيه واحتجاج  
 ابن عرفة بكلامه لا ينقض ولا بد مع أن مسئلة السلم الذمة عامرة والقضاء بغير عين شئ  
 كأنه معاملته أخرى ولا كذلك مسئلة الشراء ومسئلة الجارية العقد وقعت على عيها  
 فبين انهما من جنس أرفع ولا تحل الاباير قوى ولا كذلك صورتنا  
 وابن شاس تابع للفرز الى وان لم تذكر الجماعة ذلك فبين ان كلام  
 المتن هو الصحيح اذ عير بالجواز اه وكلامه حتى لا اشكال فيه وفي  
 المدونة ولو حل الاجل جاز لك اخذ سمر من محمولة أو محمولة عن سمر الانه بدل  
 لانه يبيع تأويل جاز بغير لانه لا قائل يبيع على قبول الاذنى أو على البذل فتأمل  
 فان كان مراد غ ابن الحاجب وغيره في قضاء الاجود مع اتحاد الصنف كسمره عن سمره  
 أدنى منها ومسئلة المدونة الصنف فيها مختلف فهي مبادلة حقيقة فلا يلزم من عدم الجبر فيها عدم مسئلة التزاع فيه نظر أيضا  
 ما نقله ابن يونس عن بعض أصحابه وسلم حين ذكر مسئلة يوع الآجال السابقة ونصه

قال مالك وان أسلمت الى رجل في محمولة الى أجل ثم قتله قبل الاجل اجعلها في سمراء الى  
أجلها ففعل لم يجز لانه فسح سمراء في محمولة الى أجل ولو حل الاجل جاز لا أخذ سمراء عن  
محمولة أو محمولة عن سمراء لانه بدل قال بعض أصحابنا ولو أسلم اليه في سمراء فنقله قبل  
الاجل اجعلها في سمراء اجود منها وأدى الى أجلها فذلك جائز لان هذا لم يحضرهما عن  
الصنف التي أسلم فيها اه منه بلفظه ونقل أبو الحسن عند نصها السابق وسلم وعندى  
ان هذا هو الذي أراده غ ومع ذلك ففيه نظر أيضا لان الواقعة في عبارة ابن شاس وابن  
الحاجب وابن عرفة وغيرهم التعبير بالجنس ونص ابن شاس وان أتى بالجنس وهو أجد  
وجيز قبوله وان كان أردأ جاز قبوله ويجب اه منه بلفظه وكذا نقله غ نفسه  
ولانه تقدم نص النعمي في صورة اتحاد الصنف مثل ما في المدونة في اختلافه ولان العلة  
التي علل بها ابن عبد السلام وابن هرون وهي انه لا يلزمه قبول معروفه موجودة في  
الصورتين وبهذه العلة بعينها علل ابن يونس مسئله المدونة التي استدلل بها المصنف وتبعه  
على ذلك أبو الحسن وابن ناجي فانه نقل عن المدونة في كتاب الصرف مائنه قال مالك  
ومن أقرضته دراهم يزيدية ففصلت بمحمدية وهي أفضل من اليزيدية وأفضل ذناب عتقا  
من ذنابها نعمة أو سرامن محمولة أو من شعير لم يجبر على أخذها حل الاجل أو لم يحل  
اه زاد مصلا به مائنه لانه لا يلزمه قبول معروفه اه منه بلفظه وقال أبو الحسن  
عقب قول التذيب لم يجبر على أخذها حل الاجل أو لم يحل مائنه ابن يونس لانه لا يلزمه  
قبول معروفه الشيخ والمحمدية أفضل من اليزيدية والعقأ أفضل من الهاشمية والسمراء  
أفضل من المحمولة اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي وما ذكره أبو علي من أن مسئله  
الجارية التي استدلل بها ابن عرفة لا دليل فيها واستدلاله على ذلك بقوله العقد وقعت ولا  
تحل الخ صحيح ومراعاة بذلك أن مسئله الجارية هي في البيع لا في السلم واذا كانت كذلك  
لم يكن وجه للمعروف من البائع اذا انكشف انها من جنس أرفع لان الذات التي انعقد  
البيع عليها من هذه بعينها ولو استحقت لا تنسخ البيع فيها بينهما وكذا ان ظهر بها عيب  
بخلاف ما تقر في الذمة من سلم أو قرض فان قلت ما قاله أبو علي مصادرة فكيف تصوبه  
لان ابن عرفة قد صرح بان مسئله الجارية عامة في البيع والسلم قلت ابن عرفة يسلم ان  
نص المدونة المذكور ليس نصافي السلم بل هو عنده أعم واذا كان كذلك فلا يصلح الرد  
على شيخه لان الاعمال اشعاره باخص معين ولان ما استدلل به في ضيق وما نقلناه أننا  
عن كتاب يسوع الاجل نص فيما قاله ابن عبد السلام ومن وافقه مسئله الجارية على  
تسليم ما قاله ابن عرفة من شموله للبيع والسلم شموله لبديهاهي المطلق الذي يجب رده  
للمقيد كإقرار ذلك غير ما مره على أن مسئله الجارية ليست مما نحن فيه لان الكلام  
فيها انما هو في رد مشتريها اياها بعد أن قبضها وليس كلامنا في هذا وانما هو في الامتناع  
من قبضها أولا وفرق واضح بين الصورتين وبسوق كلام المدونة يظهر لك ما قلناه قال في  
كتاب العيوب منها مائنه ومن ابتاع جارية على اتمار برية فاصابها خراستة قلته أن  
يردها وان شرط صقلية أو ابرية أو اشباينة من الاندلس فاصابها برية أو خراستة فلا

لان الواقعة في عبارة ابن شاس وابن  
الحاجب وابن عرفة وغيرهم التعبير  
بالجنس ولان العلة التي علل بها  
ابن عبد السلام ومن وافقه وهي  
انه لا يلزمه قبول معروفه موجودة  
في الصورتين وبهذه العلة بعينها  
علل ابن يونس وغيره مسئله المدونة  
التي استدلل بها المصنف وقول ابن  
عرفة لان مسئله المدونة عامة الخ  
تسليم منه لكون نصها أعم فلا  
يصح اعتراضه به لان الاعمال اشعار  
له باخص معين بخلاف ما استدلل به  
المصنف فانه نص فيما قاله ابن  
عبد السلام ومن وافقه وقد قرر  
انه يجب رد المطلق الى المقيد اقل  
الاصل والله أعلم

يردها لان ذلك الجنس أفضل وانما تذكر الاجناس لفضل بعضها على بعض فاذا وجد رفع  
جنسها مما طلب فلا رد له الا ان يعلم ان المستاع اراد بذلك وجهه فترد مثل ان يكره شراء  
البربر لما يخاف من اصولهن وحر يتهن وسرقتن ونحو ذلك فترد وما لم يكن على هذا الوجه  
وليس فيه عيب يرد به أو يضع من الثمن فلا رد له اهـ منها بلفظها ومثله في ابن يونس عنها  
وعن الموازي بوقوله صريح في أنه اراد رد هابعدان كاني أخذ هذا فلو سلمنا أن كلامه ناص  
في السلم لم يكن فيه حجة لابن عرفة لان بقبضها ولا برئت منها لخدمة المسلم اليه ودخلت في  
ضمان المسلم وتمت المعاملة السابقة بينهم فلا سبيل له الى ردّها وتعمير ذيها فاعفها ثانيا الا  
بعبث أو استحقاق وليس واحدهم بما جرد ولا يلزم من ذلك جبره على قبولها أو لان  
امتنع لانه لم يقع العقد على غيرها وانما وقع على جارية موصوفة بصفة تختلف صفة هذه  
فاقتراها ولو اذ كرا المستلف في المدونة في كتاب العيوب ولم يذكرها في كتاب السلم في ترجمة  
الاقتضاء فتأمل به بانصاف والله اعلم (تبيين الاول) قول المدونة السابق لانه فسخ  
سما في محمولة كذا وجدته فيها وفي ابن يونس ونظيراته ما لبس فتأمل (الثاني) قول  
المدونة ذاتي معتقنا قال في التفسيرات مائنه بتشديد التاء فتحتها كذا الرواية والصواب  
العتق بضم التاء وتحقيقه ما مثل لفظه الذلل ومعناه القدسية اهـ منها بلفظها ونقله  
أبو الحسن أيضا وسلمه وقوله بفتح التاء وتشديدها يعني مع ضم العين وقوله الصواب العتق  
بضم التاء يعني مع ضم العين أيضا. قلت ما ذكر من أن الاول ليس بصواب مبني على أن  
الوصف من عتق عتق كظريف لا عاتق كعارب وعلى هذا اقتصر في المصباح ونصه  
وعتق الشيء من بابي قتل وقرب قدم عتقا بفتح العين وكسرها فهو عتيق أي قديم والجمع  
عتق بضمين مثل يرد ويرد اهـ منه بلفظه لكن في القاموس مائنه وعتق الشيء أي  
من بابي ضرب وكرم قدم كعتق كنصر والجر حسنت أو قدمت فهي عاتق وعتيق وعتاق  
كغراب اهـ منه بلفظه فعلى القول الثاني في قوله أو قدمت يمكن تصحيح الرواية لنبوت  
الوصف لعتق بمعنى قدم على فاعل فتأمل به بانصاف (لا أقل) قول ز ولو كان الأقل أجود  
مما عليه الخ في هذه المسألة نظر يظهر بأدنى تأمل (وبغير جنسه) قول ز لانا نقول هذه  
غضله الخ لا يخفى ما في هذا الجواب والصواب أن إطلاق المصنف هنا بقيد الشرط  
الثالث والكلام بآخر فتأمل (وان يسلّم فيه رأس المال) قول ز لخصوص رأس  
المال بل لانه لا يصح الخ كلام مختل قد نقص منه شيء والاصل والله أعلم ولا يمنع سلمه  
فيه لخصوص رأس المال والجزاف والارض لم يمنع السلم فيها لخصوص رأس المال بل  
لانه لا يصح الخ والله أعلم (ولم يجيبوا) قول مب فانه انما يظهر في الجنس الواحد  
الخ سلم ما قاله الشيخ ميارة والمسنونى من اختصاص ضع وتبطل وحط الضمان وأزيدك  
بالجنس الواحد وهو مسلم في الاول وأما الثاني فهو خلاف ما نقله أبو على عن ابن يونس  
لكن لم يرتضه فانه قال في حاشية الثقة مائنه قال ابن يونس انما يكون ضع وتبطل في  
الجنس الواحد لا في جنسين وأما حط الضمان وأزيدك فيدخل في الجنس وفي الجنسين  
فيما لا يجبله تبجيله ثم قال وصاحب ضحى عما جعل ضع وتبطل وحط الضمان وأزيدك

(لا أقل) قول ز ولو كان الأقل  
أجود الخ في هذه المسألة نظر تأمله  
(وبغير جنسه) قول ز لانا  
نقول الخ لا يخفى ما في هذا الجواب  
والصواب أن إطلاق المصنف  
هنا بقيد الشرط الثالث والكلام  
بآخره وقول مب فانه انما  
يظهر في الجنس الخ مسلم في ضع  
وتبطل لا في حط وأزيدك وانظر  
الاصل فقد حصل انه ان دفع  
في الدين كله غير جنسه لم يدخله  
ضع وتبطل ولا حط الضمان وأزيدك  
والادخله ما فتأمل (وان يسلّم  
فيه الخ) قول ز لخصوص رأس  
المال بل لانه الخ لعله سقط قبل بل  
مائنه والجزاف والارض لم يمنع  
السلم فيه ما لخصوص رأس المال  
بل لانه لا يصح الخ

في الجنس الواحد وهذا هو الذي نعرفه وكلام ابن يونس في حط الضمان وأزبدك لم أفهمه  
وقد قلت على ما في ضج مانصه

عل بضع في يعنا والسلف \* كالبيع للمعرض بحط تقتف

منعها ما دخصصوا بما اتحد \* في الجنس لافي الغير فافهم ماورد

اه منها بلفظها قل مراد ابن يونس أن الزيادة التي لأجلها حط الضمان لا يشترط  
كونها من جنس الدين بل توجب المنع مطلقا وليس مراده أن الخروج عن الجنس وقع  
في الجميع فن في ذمته عشرة أبواب إلى شهر مثلا فدفعتها قبل الاجل وزاد معها شيئا  
آخر منع كان الزائد أو غيره يساوي أضما في قيمته جاز وما قاله على هذا صحيح لا يخالف  
قبل الاجل طعاما أو غيره يساوي أضما في قيمته جاز وما قاله على هذا صحيح لا يخالف  
فيه أحد ولا اشكال فيه وكلام ابن يونس يفيد ما قلناه قال في كتاب يسوع الآجال  
مانصه وفي كتاب محمد قال مالك فيمن له على رجل عشرة ذنان إلى أجل فقال له اعطني  
ثمانية وأحطك دينارين فقال هذا لا يصلح ولكني أعطيك عرضا يسوي ثمانية قال لا بأس  
بذلك وانما أخطأ الكلام فأصابا بالفعل محمد بن يونس وانما يكون ضمع وتجمل في  
الجنس الواحد لافي جنسين فاعلمه واما حط عني الضمان وأزبدك فيدخل في الجنس  
والجنسين فيما لا يجب له تجمله لو قال له في مسئلة الفرس قبل الاجل خذني في العشرة  
أبواب أحد عشر من جنسها الميجز وكذا لو قال له خذ خمسة منها مع الفرس أو سلعة سواء  
وأتى الخمسة إلى أجلها الميجز ولو أعطاه الفرس في خمسة منها وأتى الخمسة إلى أجلها الحجاز  
كالو أعطاه الفرس أو سلعة سواء في جلة الثياب لحاز ذلك يسع لها وهذا بين فاعلمه  
اه منه بلفظه وقال في السلم عن المدونة مانصه وكذلك ان أخذت بعرض رأس  
مالك بعينه وجميع ما أسلفت فيه بعد الاجل فلا بأس به لأن هذا الغمار يجمع بعض رأس  
ماله بعينه فلم يعد سلفا أو يكون ما بقي ثمانية مالم يسلم فيه يريد ولو تجمل سله ههنا قبل  
أجله لم يجز ودخله حط عني الضمان وأزبدك اه منه بلفظه ومن تأمل ذلك أدنى  
تأمل ظهر له صحة ما قلناه \* (تنبيه) \* قول ابن يونس وانما يكون ضمع وتجمل في الجنس  
الواحد يعني ولو في البعض وقوله لافي الجنسين أي اذا خرجا عن الجنس بالكلية بدليل  
كلامه في موضع آخر ونصه ومن المجموعة قال ابن القاسم عن مالك ومن له ذنان بردين  
فلا يأخذ قبل الاجل بعضها أو يباقيها سلعة فيصير يعاوسلفا وعرض وذهب يذهب  
وان كانت قيمة العرض دون ما أخذ دخله مع ذلك ضمع وتجمل ولو أخذ بجميعه قبل  
الاجل عرضا لا يساوي فذلك جائز وله أن يأخذ بعضه قبل الاجل عينا أو ببعضه عرضا  
ثم اذا حل الاجل أخذ بقيته عينا لا يتأخر العرض اه منه بلفظه فتحصل انه ان دفع  
في الدين كله غير جنسه لم يدخله ضمع وتجمل ولا حط الضمان وأزبدك والادخلها معا ولهذا  
ذيلت بيتي أبي على بقولي

ان كان ذلك في جميع الدين \* لا بعضه فامنع بدونين

والله أعلم

\* (القرض) \* قلت أخرج الزاروصححه عبدالحق عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قرض مرتين يعدل صدقة مرة وأخرج الامام أحمد وابن حبان والترمذى وحسنه وصححه عن البراء بن عازب رضى الله عنهم فروعا من منحة لين أو ورق أو هدى زقا كما لهن ( ٣٦٠ ) عتق رقبة ومنحة الورق هي القرض كما في المنذرى وأخرج الطبرانى

والبيهقى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه من فروعا كل قرض صدقة وروى مسلم وابن ماجه وغيرهما عن أبي هريرة من فروعا من يسر على مسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة وروى ابن ماجه وحبان والبيهقى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ما من مسلم بقرض مسلم اقراضه الا كان كصدقة مرتين وأخرج البيهقى عن أنس من فروعا قرض الشيء خير من صدقته وأخرج ابن ماجه عن أنس رضى الله عنه من فروعا رأيت ليله أسري على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بمائة عشر فقالت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لان السائل يسأل وعنده المستقرض لا يستقرض الامن حاجة وفي رواية الطبرانى لان الصدقة تقع في يد الغنى والفقير والقرض لا يقع الا في يد من يحتاج ويوفق بين أفضلية الصدقة عليه والعكس بحمل العكس على القرض المضطر لانه حينئذ واجب قال في النخبة وهو من أعظم المعروف وأجل القرب وأصله التسبب وقد يجب في مسغبة ونحوها اه و قول ز وقيل

\* (فصل في القرض) \*

لم يعرفه المصنف لقوله في توضيحه تعالى ان عبد السلام حقيقة معاملة للعامة فضلا عن الخاصة اه مع ان ابن عرفة تعقب ما قاله ابن عبد السلام بقوله ما نصه قلت يرد بأنه انما هو كذلك من حيث وجوده لامن حيث مع قوله كما تقرر في حقيقة العلم ونحوه وأشباه كثيرة معاملة من حيث وجودها ضرورة تفسير علمها من حيث كونها مع قوله كالامر والنهي معاملة للعوام من حيث وجودها ضرورة لامن حيث مع قوليتها اه منه بلفظه قول مب وفيه انه أخرج الصور القاسدة الخ يقتضى أن ابن عرفة لم يشر الى هذا وفيه منظر ونصه القرض دفع مقول في عرض غير مخالف له لا عجل فخرج المبادلة التليقية ويشمل الفساد ويخص الصحيح بزيادة تفضلا فقط الى آخر ما عند مب عنه ثم قال ولو قلنا بمائل بدل مخالف لم يشمل الا ما شرط فيه مرد المائل لامتناع مماثلة الشيء لنفسه وصحة غير مخالف الشيء لنفسه وصحة تعلقه على مال بعينه تقدم نقل ابن سهل فيه في شرط تعلق السلم بالذمة وأخذ بعضهم من قصر سلف البيهقى على ما في ملكه يوم السلف اه منه بلفظه وأورد عليه الرصاع دفع شاة معينة في شاة معينة ويبيع شاة بشاة الى أجل وهي معينة قال فلا بد من زيادة في الأول في عوض كللى اه فتأمل له واعترض أبو على قوله دفع مقول الخ بأنه لا يصح سواء أراد بالدفع اخراجه من يده لا مقترض أو تحليلة يهده وينه لان كلاهما مفرع على وجود القرض لانه لو جدد قبلهما ولازم القول واستدل على ذلك بأدلة واضحة قال فالاولى أن يقول تملك مقول الخ تأمله منصفه وان كان كسبر عبر بعبارة ابن عرفة وقد عبر بها ابن شاس قبله اه محل الحاجة منه بلفظه وهو ظاهر قلت وبالتملك عرفه المناوى وبأى لفظه وهو ظاهر وقول ز خلافا لقول صغيره بفتح القاف وكسرها الخ غير صحيح بل ما في صغيره هو الصواب ولا يصح ما ذكره عن الصحاح لامر من أحدهما انه خلاف ما فيه فأنهم ما انه يؤدي الى انكار القرض على القول الثاني لو صح معازاة الصحاح وكيف يصح أن يسكر القرض وهو ثابت في أفصح التصحيح غير ما أتبع مع إجماع القراء عليه واتفاق أهل اللغة عليه وتأني نصوصهم والله أعلم (يجوز قرض ما سلم فيه فقط) قول ز وان أمكن تصورهما في جلد مائة دبح على رأى أنلس القرض يعافيه نظرا ذمراعاة القول بأن القرض ليس يعافى انما ينتج ان جلد الميتة بعد دبحه يكون كالثوب ونحوه فتأمل بانصاف وقوله وحكمهم من حيث ذاته التسبب الخ صحيح لقول النخبة هو من

بكسرها صوابا حذف قيل كما في صغير ت وقول ابن عرفة دفع مقول الخ لو قال تملك مقول الخ أعظم لان القرض يوجد قبل الدفع لانه يلزم بالقول وقول مب وفيه انه أخرج الخ قد أشار ابن عرفة الى هذا بقوله عقب لا عاجلا فخرج المبادلة التليقية ويشمل الفساد ويخص الصحيح بزيادة تفضلا فقط الخ انظر الاصل (يجوز قرض الخ) قول ز وان أمكن تصورهما الخ فيه نظرا ذمراعاة كون القرض ليس يعافى انما ينتج ان جلد الميتة بعد دبحه يكون كالثوب فتأمل



أعظم المعروف واجل القرب وأصله الذنب وقد يجب في مسغبة ونحوها اه بلقطها  
 على نقل أبي علي وكان ابن عبد السلام يقف عليه فانه قال مانصه وحكمه الجواز  
 هكذا يقتضي كلام المؤلف والقرب انه مندوب اليه لان من فعل الخير اقوله تعالى واقفوا  
 الخير ونحوه البرار عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قرض مرتين يعدل  
 صدقة مرة فهذا نص فيما ذكرناه اه منه بلقطه وقول مب ويؤيده قول ابن عرفة  
 دفع مقول الخ أي لانه جعله معاوضة وهذا هو الذي رجه أبو علي فأنلا والقرض نفس  
 بيع كإتيه في كلام القلشاني وذكره غير واحد كالمأزري لأنه مبني على غير المكايسة  
 فكيف يقرض مالا يجوز بيعه ولا المبادلة فيه ولله در من صرح بالحق في النازلة قال في  
 المعيار قيل عيوب الرقيق مانصه سئل سبدي عيسى بن علل عن سلف خليف  
 الاضحية فأجاب بأنه لا يجوز وهو كالبيع اه منه بلقطه \* (تنبيهات الاول) \* أورده  
 على المصنف أن العين لا تقرض لانه لا يجوز السلم فيها كما أفاده قول ابن عرفة في حد  
 السلم عقبه معاوضة وجب عارضة فغير عين قال أبو علي مانصه قول ابن عرفة هذا هو  
 بخلاف كلام القضاة الثلاثة عبد الوهاب وعياض والباي فانهم كلهم صرحوا بأن العين  
 يسلم فيها ونقلنا كلامهم عند قول المصنف بيع قد البيع فانظر اه منه بلقطه وراجع  
 ما قدمناه هناك \* (الثاني) \* أورده على ابن علل في مجلس جوابه ان سلف الدراهم  
 والدنانير لا يجوز فانه يبيع تأخير فأجاب بأنه معروف خرج بالنص من الشارع اه وسلم  
 ذلك الوائسري وقال أبو علي مانصه ان السؤال ضعيف وكذا جوابه لان الدنانير  
 تجوز للمعاوضة عليها وانما يمنع فيها التأخير فقط ولا كذلك خليف الاضحية اه منه  
 بلقطه وهو ظاهر والله أعلم \* (الثالث) \* حديث البرار السابق يفيد ان الصدقة  
 أفضل من القرض لكن ورد ما يعارضه فقد أخرج البيهقي عن أنس ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال قرض الشيء خير من صدقته وأخرج ابن ماجه والبيهقي عن أنس أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر  
 أمثالها والقرض بمائة عشر وأخرجه الطبراني والبيهقي عن أبي امامة كذا للمندري  
 وعنه في الجامع الصغير للطبراني في الكبير عن أبي امامة ولقطه قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم دخلت الجنة فوجدت على بابها الصدقة بعشرة والقرض بمائة عشر فقلت  
 يا جبريل كيف صارت الصدقة بعشر والقرض بمائة عشر قال لان الصدقة تنفع في يد  
 الفنى والقرض لا يقع الا في يد من يحتاج اليه قال المناوي في شرحه مانصه  
 القرض يفتح القاف أشهر من كسر هاء رايه اسم المفعول بمعنى المقرض والمصدر بمعنى  
 الاقراض وهو غليظ شئ على أن يرد له ثم قال فيه ان درهم المقرض بدرهمي صدقة وذلك  
 لان فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته ورده ففيه عبادتان فكان بمنزلة درهمين  
 وهما بعشر بن حسنة فالضعيف غاية عشر وهو الباقي فقط لان المقرض يسترد ومن  
 ثم لو أرى منه كان له عشرون واثبات الاصل والمضاعفة وتسلط به من فضل القرض على  
 الصدقة الطبراني في الكبير عن أبي امامة باسناد حسن اه منه بلقطه وما ذكره من ان

وقول مب ويؤيده قول ابن  
 عرفة الخ أي لانه جعله معاوضة  
 وهذا هو الذي رجه أبو علي فأنلا  
 والقرض نفس بيع كإتيه غير  
 واحدا لانه مبني على غير المكايسة  
 فكيف يقرض مالا يجوز بيعه ولا  
 المبادلة فيه أي كحكم الاضحية اه  
 ولا يرد على المصنف العين لانه يسلم  
 فيها عند عبد الوهاب وعياض  
 والباي خلافا لابن عرفة

(الاجارية الخ) يستثنى منه مالو  
أمرت شخصاً يتناع لك عبد فلان  
مثلاً بجارته هذه ويكون عليك  
منها وكذا الوأمر أنه أن يقضى عنك  
دينها وبلفظها (كفاسده)  
قول مب يصح أن يكون المراد  
الخيل هذا أولى مما لز لأنه مأخوذ  
من قول المصنف فالقيمة يجعل اللام  
عهدية أى القيمة المتقدمة هناك  
وقول مب كفاسد جميع الخ  
هذا العموم مستقادم من الإضافة  
للضمير وقول مب وهذا مفاد  
ضيق الخ قصده تأييد هذا  
الاحتمال لأن الغالب على المصنف  
نعية ماله في ضيق ويؤيده أيضاً  
ما لابن يونس الظهور في الأصل  
(والقاضي) قول ز فقي القسم  
الاول المنع الخ ظاهره اتفاقاً وفيه  
نظر لأن من يقول بأنه يجوز ألا ينبحي  
مع التحقق يلزم أن يقول به مع الجهل  
بل القائل بالمنع مع التحقق لا يلزم  
أن يقول به مع الجهل تأمله (وجز  
منفعة) قلت عبد ابن حجر في  
الزواج من الكبار القرض الذي  
يجوز نهباً للمقرض قائلاً لأن ذلك  
في الحقيقة بالجميع ما في الربا  
من الوعيد يشعل فاعل ذلك فاعله  
اه (أو عين الخ) قول ز وكدفع  
قد رعى الخ هذا وما بعده ليس  
بسلف لأن عوضه مخالف والسلف  
عوضه غير مخالف كما تقدم

فتح القاف أشهر واضح غير أن عبارته تقيدها بـ كسر هـ مشهور والذي في صحاح  
الجوهري هو مانصه والقرض ما تعطيه من المال لتقضاه والقرض بالكسر لغة فيها  
حكاها الكسائي اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه القرض ويكسر ما تاب عليه  
من إساءة أو إحسان وما تعطيه لتقضاه اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه والقرض  
ما تعطيه غيرك من المال لتعطاه والجمع قروض مثل فلس وفلوس وهو اسم من أقرضته  
المال اقراضاً اه منه بلفظه (الاجارية تحل للمستقرض) قال ح ويستثنى من  
ذلك المستثناة ذكرها ابن يونس في كتاب الوكالات ونقلها الشيخ أبو الحسن أيضاً في شرح  
قوله في المدونة ولا بأس أن تأمره يتناع لك عبد فلان بطعامه هذا أو شبه هذا وذلك  
قرض عليك المثل فها قال قال بعض شيوخنا أو بجارته هذه ويكون عليك مثلها ولا  
يتاني فيها عارية القروج لأنها لاتصل ليد المستقرض قال أبو الحسن وربما ألفت فيقال  
أن يجوز قرض الجارية من غير الحرم منها فيقال في مثل هذه الصورة أو تقضى عنه في  
الدين اه كلام ح ونقله جيب أيضاً قلت قوله ذكرها ابن يونس في كتاب الوكالات  
يقضى أنه لا بد ذكرها هنا مع أنه ذكرها هنا في فصل القرض أيضاً فانظره (كفاسده) قول  
مب يصح أن يكون المراد كفاسد القرض الخ بل هذا الجمل أولى مما لز لأن كون القيمة  
معتبرة يوم القبض يؤخذ من كلام المصنف لقوله يوفى البيع الفاسد بالقيمة فالألف  
واللام فيه للعهد والمعهود القيمة المتقدمة هناك فعمله على ما أخذ من كلامه وترك  
الكلام على ما دلالة عليه في كلامه أصلاً من صور القرض الفاسد غير مسئلة الجوارى  
مما لا ينبغي وقول مب كتناسد جميع مسائل القرض الخ الاستغراف الذي ذكره مستفاد  
من الإضافة إلى الضمير كما هو مقرر في محله وقصد مب بقوله وهذا مفاد ضيق تأييد  
هذا الاحتمال لأن الغالب على المصنف نعية ماله في توضيحه ويؤيده أيضاً ما لابن يونس  
ونصه وقد قال شيوخنا القرويون أن القرض إذا كان فاسداً كان حكمه حكم البيوع  
الفاسدة وكذلك قرض الجوارى والظن أن الأهرى رحمه الله قال في قرض الجوارى  
رد المثل والاول أصوب اه منه بلفظه (والقاضي) قول ز فقي القسم الاول المنع  
الخ ظاهره اتفاقاً وفيه نظر لأن من يقول بالجواز مع تحقق جعلها على الغير وأن ذلك  
لا ينبغي فقط بقول به في الجهل بالأحرى وصوابه أن يقول في القسم الاول الثلاثة  
الأقوال هكذا استظهر قو فلن وجد نص بذلك فلا اشكال والأقوال يلزم القائل بالمنع  
مع القطع بجعلها على الغير أن يقول به مع الجهل فتأمل والله أعلم (أو عين عظم جعلها)  
قول ز ومن مثل الحرام الداخل تحت الكاف سلف شاة الخ - هذا المثل بخصوصه  
يمكن أن يكون صحيحاً وأما ما بعده من الأمثلة فلا يصح أن ليس ذلك بسلف كما يعلم ذلك  
بالأمل الصادق إذ من خاصية السلف كون عوضه غير مخالف كما علم من حدابن عرفة  
وغيره والامر في تلك المثل بخلاف ذلك فتأمل (كفادان مستصعد) قول ز اسم فاعل  
من أحصد صوابه استصعد

(تجوز المقاصة) قول مب ابن عرفة لابن رشد في رسم العشرة الخ أن يحجب ابن عرفة بكلام ابن رشد ونصه وأما قوله أنه يقضي على البائع بالمقاصة فهو على المشهور في المذهب من وجوب الحكم بها وقد روي زياد عن مالك أنه لا يحكم بها ومثله في كتاب الصرف من المدونة خلاف ما في كتاب النكاح الثاني والسلم الثاني والوكالات منه لو قد اختلف على القول بوجوب المقاصة إذا اشترى على أن لا يقاصه ف قيل إن الشرط باطل ويحكم عليه بالمقاصة وقول مالك في كتاب أشهب من كتاب المدبان وقيل الشرط عامل وهو قول ابن كثة وابن القاسم في المدنية وتوالت مسئلة كتاب الصرف من المدونة على هذا لأن الصرف لما كان على المناجرة فكانهم اشترط ترك المقاصة وتعليق هذا التأويل فيها وقيل إن البيع فاسد إذا كان البيع حالاً لا إذا اشترط ترك المقاصة فكانه شرط أن يؤخره بالدين فيدخله البيع والسلف روي ذلك عن ابن القاسم وقال أصبغ هو خفيف إذا لم يضرب للدين أجلاً ولا يشترط أن لا يقضيه ذلك اليوم اه منه بلفظه ونقله أيضاً غ في تكمله (في ديني العين) قول ز إضافة بيانية أصله لتت فقال طفي الظاهر أنها تقييدية كخاتم حديد أي دينين من العين أليس الدين نفس العين فتأمل اه منه بلفظه وهو ظاهر (والطعامان من قرض كذلك) قول ز كأن اختلافنا صفة الظاهر كلامه أنه لا تجوز في اختلاف الصفة مع اتحاد النوع ولو كان الحال هو الوجود فسيه نظراً لأن قضاء القرض بأحد صفة قبلي الاجل جائز كما تقدم فلا وجه لمنع هذا وكذا ما ذكره في اختلاف النوع ظاهراً ولو كانت السمر اه هي الحالة وهذا إنما ينبغي على القول بمنع قضاء السمر عن المحولة قبل الاجل وقد تقدم أنه خلاف الراجح وفي ابن يونس هنا مانصه وأما أن لم يحل أو لم يحل لأحدهما لم تجز المقاصة إذا لا يجوز عند مالك قضاء سمر من يضاء ولا يضاء من سمر قبل الاجل من بيع أو قرض وله قول آخر جواز قضاء السمر عن المحولة قبل الاجل إذا كان ذلك من قرض قال سحنون وهو أحسن اه منه بلفظه (وتجوز في العرضين الخ) قول ز ويدخلهما أيضاً ولو حالين قضاء قرض باكر حيث كانا أو أحدهما من قرض الخ محل المنع فيما إذا كانا حالين معا أو أحدهما من قرض إذا كان الذي من بيع هو الآخر ففيه تظهر العلة المذكورة فتأمل (وان اختلفا أجلاً منعت) قول ز ومنه المصنف الجواز أن أحلاً أو أحدهما فيه نظر لأن المصنف صرح بالمنع فيما إذا حل أحدهما فقط فهي ممنوعة بمنطوقه لا جائرة بمفهومه نعم مانسبه للمدونة من جوازها صحيح ونصها وان كان ذلك عليه عرض وله عليه عرض وهما مختلفا الجنس والصفة فان كان أحدهما مختلفا لم يجز أن يقاصا حتى يحل أو يحل أحدهما ولو اتفق أحدهما لم يحل لاجاز التقاص اه منها بلنظها ونحوه لابن يونس عنها وفي ضريح مانصه ففي المدونة الجواز لا تنافي قصد المكايسة بحل أحدهما وفي الموازية لا يجوز لا اختلاف الاجل ابن خنوز وهو الصحيح عندي اه منه بلفظه

(تجوز المقاصة) قال ابن رشد عقب

مانصه مب عن ابن عرفة وقد اختلف على القول بوجوبها إذا اشترى على أن لا يقاصه ف قيل يحكم عليه به أو الشرط باطل وهو قول مالك في كتاب أشهب من كتاب المدبان وقيل الشرط عامل وهو قول ابن كثة وابن القاسم في المدنية وقيل إن البيع فاسد إذا كان البيع حالاً لا يدخله البيع والسلف روي ذلك عن ابن القاسم وقال أصبغ هو خفيف إذا لم يضرب للدين أجلاً ولم يشترط أن لا يقضيه ذلك اليوم اه (في ديني العين) طفي الظاهر أنها تقييدية كخاتم حديد أي لا يبيانه خلافاً لتت (حلاً أو أحدهما) ٢٠ قلت قول ز لاختصاصه بالو أو أي لاختصاص عطف العامل المحذوف الذي بقي معموه كأي الالفية وهي انقردت

ب عطف عامل من القديق الخ هذا مراده لأن عطف الجمل مخصوص بالو أو (والطعامان من قرض الخ) قول ز كأن اختلفا صفة الخ يعني ما لم يكن الحال هو الوجود لجواز قضاء القرض بأفضل صفة ولو قبل الاجل (وتجوز في العرضين) قول ز ويدخلهما أيضاً الخ محل المنع فيما إذا كانا حالين معا أو أحدهما من قرض إذا كان الذي من بيع هو الآخر ففيه تظهر العلة المذكورة فتأمل (وان اختلفا أجلاً منعت الخ) قول ز في المنهوم أو حل أحدهما الخ بل هذه ممنوعة بمنطوق المصنف كالموازية وصححه ابن خنوز كما في ضريح نعم مانسبه للمدونة صحيح انظر نصها في الأصل

## \*(باب الرهن الخ)\*

قلت قول الوائغى عقد لازم لا يتقل الملتاح صادق بالضمان كما في شرح التهمة وفيه نظر لان قوله عقدى على متول يقرب بقوله لا يتقل الملك وبه يخرج الضمان فتأمل. وقول مب هذا وارد على المصنف الاشارة راجعة للمريض الذى احاط الدين بماله أى اذا رهن فى معامله قديمة فيحصل المصنف على ما اذا رهن فى معاملة جديدة فتأمل. وقول مب اذا كان أجل الدين الرهن أقرب أى وأخرى اذا كان حالا فتأمل (وآبق) قول ز قال ح والظاهر أن الاشهاد فى رهن الغائب كافى بقضه كفى رهن الدين الخ ليست هذه هى عبارة ح بل فهم ذلك منها السهو وروى وعج فتبعهما ز وعبارة ح هى مانصه تنبيه سئل عن رهن الدار الغائبة والنشئ الغائب فاجبت أنه يصح ويشترط فى اختصاص المرتهن به أن يقبضه هو أو وكيله قبل موت الراهن أو فلسه وهو كالآبق والنارديل أخرى بالجواز فان مات الراهن أو فلس قبل قبض المرتهن أو وكيله بطل الرهن ولو جوزه لان المصنف سبق قول وبوت واهنه أو فلسه قبل حوزته ولو جوزه وأيضاً فندفع فى المدونة أن من وهب داراً غائبة ومات قبل أن يحوزها الموهوب له بطلت الهبة ولو لم يفرط مع أن المشهور فى الهبة أنه اذا حاد فى طلبها لا سطل وقد فرق بينهما فى ضحج بان الرهن لما كان باقياً على ملك الراهن لم يكتف بالجدل بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه والله أعلم وذ كفى ضحج وغيره أن رهن الدين يصح ولو على غائب ويكتفى فى حوزته الاشهاد والظاهر هنا الصحة اه منه بلفظه ففهم منه من ذكر أن قول والظاهر الصحة أى من غير توقف على حوزته وبحت فى ذلك تو واختار أن مراده بقوله والظاهر الصحة أى الانعقاد فىوافق ما قطع به فى أول جوابه وبحت فى قياس الغائب على الدين قائلاً مانصه لان الدين لا يمكن حوزته بالقبض وهو دين فاكتفى فيه بالاشهاد والغائب يمكن حوزته بقبض المرتهن أو وكيله فلا يلزم أن يكتفى فيه بالاشهاد اه ١ قلت وجهه على ما ذكره متعين لان كلامه أولاً وآخر اصرح فى أن مراده بالصحة الانعقاد كما يظهر ذلك بآدى تأمل ولان حمله على ما فهمه منه يؤدى الى صريح التناقض فى كلامه وتماثل جوابه ولانه ذ كفى الدين أمرين الصحة والاكتفاء بالحوزة قال والظاهر هنا الصحة فتأمر اذ ما فهمه منه لقال مثلاً والظاهر انه هنا كذلك فقد دل على هذه العبارة أو ما يفيد معناها دليل واضح على ما ذكرناه واستدل به بكلام المدونة فى هبة الدار الغائبة من أعظم الأدلة على ذلك لان الرهن والهبة انما يفتقران اذا جدى فى الحوزة فى الحاضر وأما الغائب فتطل الهبة فيه أيضاً مع الجد على مذهب المدونة والموازاة والعقبة وهو الرابع كما يأتى فى الهبة عند قوله أوجد فيه فكيف بعقل مع ذلك أن يقال بعدم بطلان رهنه وفائدة الصحة التى استظهرها ح تظهر فيما اذا امتنع الراهن من تمكن المرتهن من ذلك قبل حصول المانع فتأمل بانصافه (تنبيه) مظاهر كلام ح أن ما ذكره فى مسئلة

## \*(باب الرهن)\*

قال فى المقدمات مانصه مذهب مالك رضى الله عنه وحل أهل العلم اجابة الرهن فى السهو والحضر لان الله تبارك وتعالى نص على حوازه فى السفر بقوله وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فمقبوضه وأجازته السنة فى الحضر على ما ثبت فى الآثار الصحاح فذكر بعضها ثم قال ولا أعلم أحداً من أهل العلم منع من الرهن فى الحضر وأجازته فى السفر بظاهر الآية غير مجاهد ولا تعلق له بظاهرها اه محل الحاجة منها بالفظها (ما يع) قول مب لكن يأتى فى القرض أسلفنى وأسلفك اذا كان أجل الدين الرهن أقرب الخ يعنى وأخرى اذا كان حالا تأمل (وآبق) قول ز قال ح والظاهر أن الاشهاد فى رهن الغائب كافى بقضه كفى رهن الدين الخ ليست هذه هى عبارة ح بل فهم ذلك منها السهو وروى وعج فتبعهما ز وعبارة ح هى مانصه تنبيه سئل عن رهن الدار الغائبة والنشئ الغائب فاجبت أنه يصح ويشترط فى اختصاص المرتهن به أن يقبضه هو أو وكيله قبل موت الراهن أو فلسه وهو كالآبق والنارديل أخرى بالجواز فان مات الراهن أو فلس قبل قبض المرتهن أو وكيله بطل الرهن ولو جوزه لان المصنف سبق قول وبوت واهنه أو فلسه قبل حوزته ولو جوزه وأيضاً فندفع فى المدونة أن من وهب داراً غائبة ومات قبل أن يحوزها الموهوب له بطلت الهبة ولو لم يفرط مع أن المشهور فى الهبة أنه اذا حاد فى طلبها لا سطل وقد فرق بينهما فى ضحج بان الرهن لما كان باقياً على ملك الراهن لم يكتف بالجدل بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه والله أعلم وذ كفى ضحج وغيره أن رهن الدين يصح ولو على غائب ويكتفى فى حوزته الاشهاد والظاهر هنا الصحة اه منه بلفظه ففهم منه من ذكر أن قول والظاهر الصحة أى من غير توقف على حوزته وبحت فى ذلك تو واختار أن مراده بقوله والظاهر الصحة أى الانعقاد فىوافق ما قطع به فى أول جوابه وبحت فى قياس الغائب على الدين قائلاً مانصه لان الدين لا يمكن حوزته بالقبض وهو دين فاكتفى فيه بالاشهاد والغائب يمكن حوزته بقبض المرتهن أو وكيله فلا يلزم أن يكتفى فيه بالاشهاد اه ١ قلت وجهه على ما ذكره متعين لان كلامه أولاً وآخر اصرح فى أن مراده بالصحة الانعقاد كما يظهر ذلك بآدى تأمل ولان حمله على ما فهمه منه يؤدى الى صريح التناقض فى كلامه وتماثل جوابه ولانه ذ كفى الدين أمرين الصحة والاكتفاء بالحوزة قال والظاهر هنا الصحة فتأمر اذ ما فهمه منه لقال مثلاً والظاهر انه هنا كذلك فقد دل على هذه العبارة أو ما يفيد معناها دليل واضح على ما ذكرناه واستدل به بكلام المدونة فى هبة الدار الغائبة من أعظم الأدلة على ذلك لان الرهن والهبة انما يفتقران اذا جدى فى الحوزة فى الحاضر وأما الغائب فتطل الهبة فيه أيضاً مع الجد على مذهب المدونة والموازاة والعقبة وهو الرابع كما يأتى فى الهبة عند قوله أوجد فيه فكيف بعقل مع ذلك أن يقال بعدم بطلان رهنه وفائدة الصحة التى استظهرها ح تظهر فيما اذا امتنع الراهن من تمكن المرتهن من ذلك قبل حصول المانع فتأمل بانصافه (تنبيه) مظاهر كلام ح أن ما ذكره فى مسئلة

الدين لازراع فيه وانه لا فرق بين أن يكون عليه رسم أو لا وليس كذلك في المتق مائنه فان كان دين له ذ كرحق خيأته أن يدفع اليه ذ كرحق ويشهد له به فهذا حوزة ويكون أحق به من الغرماء في الموت والفلس قاله مالك في الموازية ثم قال قال ابن القاسم في المجموعه ان لم يكن فيه ذ كرحق فاشهد فلا بأس بذلك وشحوه عن مالك وقال ابن القاسم أيضا اذا لم يكن فيه ذ كرحق لم يجز إلا أن يجمع بينهما واذا كان فيه ذ كرحق جاز ذلك وهو ظاهر قول مالك في الموازية اه محل الحاجة منه بلفظه ونفسه ابن عرفة مختصر اوزاد عقبه مائنه النعمى حوزة ماله ذ كرحق بأخذه ويجمع بين المرتهن والغريم فان لم يكن ذ كرحق فالجمع بينهما وبين الغريم ويقدم اليه بحضرة ينسب أن لا يقضه اياه حتى يقبض حقه فان فصل غرمه ثانية لا تلافه على المرتهن وان كان الغريم غائبا ولا عليه ذ كرحق أجر فيه الاشهاد وفيه اختلاف ابن عات وقيل لا يكون رهنا حتى يجمع بينهما ويقر الذي عليه الدين بذلك ويتفق متى لم يتفق لم يكن رهنا في الحوز بجرد الاشهاد فيما لا ذ كرحق له اولاد من الجمع بين المرتهن والمدين ثالثا ان كان غائبا ورابعها بشرط حضور المدين واقراره لنقل الباجي ونقل النعمى وابن عات اه منه بلفظه قلنا وما عزا له لابن عات هو ظاهر كلام العتيبة ولم يزد عليه ابن رشد شيئا ففي أول سماع أي زبد من كتاب الرهن مائنه قال أبو زيد قال ابن القاسم في الرجل يكون للرجلين عليه حق إلى أجل فيرهنهما ذ كرحق على رجل على أن أحدهما مبدأ على صاحبه في أول ما يتقاضاه من الحق الذي رهنهما فيجمع بينهما وبين الذي عليه الحق ويقر لهما ان ذلك جائز على ما شرطنا قال القاضي رضي الله عنه هذه مسئلة صحيحة يمتة لا اشكال فيها ولا علم اه منه بلفظه \* (فرعان الاول) \* لا اشكال أنه ليس للراهن قبض دينه بعد رهنه ولا للمدين دفعه اليه بعد علمه وقد تقدم في نقل ابن عرفة عن النعمى أن المرتهن يتقدم للمدين أن لا يدفعه للراهن فان دفعه اليه بعد التقدم اليه غرمه للمرتهن فظاهره أنه اذا لم يتقدم اليه في ذلك أنه لا غرم عليه والظاهر أنه يغرم اذا علم وان لم يتقدم اليه لوجود العلة التي علل بها مع التسليم وهي قوله لا تلافه على المرتهن فتأمل اه والله أعلم \* (الثاني) \* اذا كان الدين مؤجلا ولم يحل أجله فلا اشكال أنه لا سبيل للمرتهن الى قبضه والا فيؤخذ حكم ذلك مما ذكره ابن رشد في شرح مسئلة من رهن اجارة مبره من رسم الرهن عن سماع عيسى من كتاب الرهن الثاني ونصه وأما رهن اجارة اذا كان مؤجرا فلا اشكال في جواز ذلك والحيارة تصح في ذلك باسناد المرتهن على الراهن بحضرة المستأجر اذا حلت الاجارة عليه قبضها المرتهن وطبع عليه اعنده لا يتفع بها أو جعلت على يدي عدل اه منه بلفظه (لارقبته) قول ز ولا على أن تباع بعد موت السيد الخ فظاهر أن هذا جائز ولو وقع في صلب العقد من بيع أو سلف وقيد عياض في كتاب المدين من تنبيهاته ذلك بما اذا لم يقع ذلك في صلب العقد ولا يمنع فائلا مائنه وعلى هذا الوجه تأول بعض شيوخنا قول أشهب في منعه رهن المدين وعلى ما تقدم يجب أن يتأول اطلاق اجارة مالك وابن القاسم لرهنه يكون هذا كله غير اختلاف منهم بل كل واحد منهم تكلم على

(لارقبته) قول م ب هذا اذا رهنها بعد العقد الخ بهذا قيد عياض الجواز وتقييده بخلاف المشهور الذي درج عليه المصنف

وجه لم يتكلم عليه الاخر اه منها بلفظه او سلم أبو الحسن ما قاله في البيع مع اعترافه بانه  
 خلاف ظاهر المدونة ويحت فيما قاله في السلف ونصه مفهومة انه في ابتداء السلف  
 لا يجوز وهذا لا يجري على ما في الكتاب أن يرهن في ابتداء السلف ما لا يجوز في البيع اه  
 منه بلفظه قلت وما قاله عياض وسله أبو الحسن في البيع مخالف للمشهور الذي درج  
 عليه المصنف ومخالف لكلام شيخه أبي الوليد بن رشد في رسم الرهن من سماع عيسى  
 من كتاب الرهن الثاني مانصه وقال في رجل باع رجلا يعاقره من خدمة مدبر له قال  
 ما يعني هذا قال القاضي رضى الله عنه انما لم يجوز رهن خدمة المدبر لان ذلك غرر اذا  
 لا يدري مبلغ ما يؤجره بموعنى ذلك اذا كان الرهن في أصل البيع على القول بان رهن  
 الغرر لا يجوز في أصل البيع والمشمور أن ذلك جائز وهو الظاهر من قول ابن القاسم في  
 المدونة في اطلاقه اجازة رهن الثمرة التي لم يصد صلاحها والزرع الذي لم يصد صلاحه وقد  
 أجاز في كتاب المدبر منها رهن المدبر ولم يفرق بين أن يكون ذلك في أصل البيع أو بعد عقده  
 واذا جاز رهن المدبر مع ما فيه من الغرر اذ لا يباع للمرتين في حياة الراهن وبإذ رهن الثمرة  
 قبل أن يصد صلاحها الذي يمنع من ارتها ن خدمة المدبر اه محل الحاجة منه بلفظه  
 ونقوله ابن عرفة مختصر اوقبله وقول ز وانظر اذا رهنه وأطلق والظاهر الصحة الخ قال  
 مب هذه والتي بعدها عين الصورة الآتية عن اللغمي في محل القولين الخ وفيه نظر بل  
 صورة اللغمي غير القول ضج مانصه اللغمي والمازري وأما ان رهن رقبته لتبايع  
 الا فلا يجوز واختلف هل يعود الرهن في الخدمة وتبايع له وقتا بعد وقت حسبما يجوز  
 بيعها كمن ارتهن دارا فبأنها محبوسة على من رهنها فقل لا يعود حقه الى المنفعة لانه  
 انما رهنه الرقبه وقيل الرهن يتعلق بمنتهى اكرائها لان المنفعة كجزء منها يجوز رهنه وبيعها  
 فلا يطل هذا الجزئ بطلان ما أخدمته اه منه بلفظه نعم لا محل لهذا التوقف مع  
 تأمل كلام ابن رشد السابق ومع قول عياض في كتاب المدبر مانصه وذكر في الكتاب  
 جواز رهن المدبرة ورهن جنتها واحتج بأن ذلك لا ينقصها عن عقبتها شيئا وان مات  
 سيدها اه منه بلفظه ونص على اختيار ابن بونس ولا بأس برهن المدبرة في قول  
 مالك لان ذلك لا ينقصها من عقبتها ان مات سيدها اه منه بلفظه وفي كتاب التدبير  
 منها مانصه ولا بأس أن يرهن المدبر ويكون المرتهن بعد موت سيده أحق به من  
 الغرماء فان لم يدع سيده غيره بيع للمرتين في دينه لانه قد حازه ولولم يقضه بيع لجميع  
 الغرماء اه منها بلفظها وتأمل ذلك كله يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم \* (فرع)  
 قال ابن عرفة مانصه الشيخ عن ابن حبيب قال أصبغ من رهن مدبر مغل أجله ولا  
 مال له كان المرتهن أحق باجازه من الغرماء اه منه بلفظه (لا كأحد الوصيين)  
 قول ز والظاهر أن ايصاهما مرتين الخ غير صحيح وان سكت عنه نو ومب لمخالفته  
 للمنصوص انظر ما يأتي عند قوله في الوصية ولاثنين جل على التعاون وقول مب ابن  
 عاشر هذا النوع من الايصاء لا أعرفه هذا عجب من الشيخ ابن عاشر رحمه الله فان المسئلة  
 جلية حتى انها مصرح بها في متن ابن الحاجب وأعجب من ذلك تسليم مب له مع أنه قد

أى كالمصنف هنا مع قوله الآتي  
 أو اخبارا له أخذه فتأمل  
 (وفصلته) قال ح ومعناها ان  
 الرهن قيمته أكثر فبرهنه عند آخر  
 على ان الاول يستوفى منه دينه  
 وفصلته ثمة للثاني اه (ان علم الخ)  
 محله اذا حصل للراهن مانع والا فلا  
 كلام في أن الفضلة تكون للثاني  
 كما قاله ابن رشد انظر نصه في الاصل

اعترضه غير واحد من قبله فقد قال أبو علي هذا من ابن عاشر في غاية القصور اه منه  
بلفظه وقد قال جس مانصه ونوق ابن عاشر في هذا قصور اه منه بلفظه  
وانظر ما يأتي عند النص الذي قدمناه انفاؤ الكلال الله (وحيز بجميعة) قول ز وأخذ  
من الخلاف في هذه المسئلة الخ يعني الخلاف المذكور في كلام ابن ناجي لاني كلامه هو  
اذ لم يذكره وقد ذكر ابن عرفة الخلاف الذي أجله ز ونصه وفي حوز المشاع مما لا يقب  
لراهنه طرق للغمي والبليج وعياض الغمي ان كان دارا أو عبدا في كون حوز به بانفراد  
المرتزم به أو يكتي كون يده فبه مع راهنه لشرب قولان ونحوه للمازي البليج ما ينقل  
حوزه بانفراد المرتزم به أو يعدل وما لا يزال كاربع في كونه كذلك أو يكتي كون يده  
فيه مع كثير من قولنا اشهب والموازية ثم قال عن عياض مذهب الكتاب ومشهور  
المذهب أن حوز انما هو يجوز بجميعة وقيل يجوز بمحور بمحوله في الجز المشاع محل صاحبه  
وكانت يده عليه مع يده وقيل انما يصح ذلك فيما لا ينقل كالربيع اه محل الحاجة منه  
بلفظه قلت ظاهر كلامهم هذا أن هذا الخلاف منصوص وظاهر كلام ابن رشد أن  
الخلاف يخرج فقط فانه قال في شرح مسئلة من رهن نصف حائطة من سمع أبي زيد من  
كتاب الرهن مانصه وقد اختلف ان كراهيه جيعا فليل يصح الحوز وقيل لا يصح حتى  
يقسمه فيكرى المرتزم نصيبه وكذلك ان اعراه جيعا على الاشاعة فيخرج ذلك على  
القولين في الرجل يصدق بالجز من أرضه على الاشاعة فيعبر المتصدق عليه الأرض مع  
المتصدق على وجهه التقصى لحقه والاشاع الى أن يموت المتصدق فرأى ذلك ابن القاسم  
بما رآه وخالفه في ذلك أصبح والاطهر في الصدقة أن تكون حيازة وفي الرهن أن لا يكون  
حيازة لان الحيازة أقوى في الرهن منها في الصدقة والهبة لقول الله عز وجل فهران  
مقبوضة والله التوفيق اه منه بلفظه وقول ز قاله ابن ناجي صحيح فانه ذكر عن أبي  
الحسن أنه لم يقف في مسئلة الغاصب على نص الاما استقرى من هذه المسئلة ونظائر  
ذكرها وقال عقبه مانصه قلت واشتد تكبر شيخنا حفظه الله في قوله ولم أقف على نص  
في مسئلة الغاصب بقصور كلامه لانها في أسئلة القصى وذ كرفيا قولين وأن الصحيح  
لا يمتاز قال وبه أفتيت مع صاحبنا أبي مهدي عيسى الغبري في غيبة شيخنا ابن عرفة من  
نؤنس الحج اه منه بلفظه (ان بقي فيه الراهن) قول م ماعزاه لابن عرفة  
لم أجده فيه الى آخره لعل ز أخذ ذلك من قول ابن عرفة وأخر الشركة مانصه  
وفيهام غيرهما منع أحد الشريكين بمجرد الملك في شي تصرفه فيه دون اذن شريكه  
للمزومته التصرف في ملك الغير بغير اذنه اه منه بلفظه لان كلامه بظاهره شامل  
لتصرفه فيه ببيع حصته لكن الظاهر قصره على ما اذا كان معه حصته يؤدي للعلل  
التي عللهم المنع كان يذهب به الى السوق ونحوه من كل محل لم يأذن له شريكه في الذهاب  
به اليه ويحمل ما ذكره عنه م هذان الجواز على مذهب ابن القاسم على ما اذا كان  
معه حصته سالما من تلك العلة فتأمل والله أعلم (بطل حوزهما) قول م هيدا  
الذي يفيد ضيغ وغيره أي وهو الذي يفيد أيضا كلام المصنف لقوله بطل حوزهما ولم

الخ في متن ابن الحاجب (وحيز بجميعة الخ) وقيل يكفي  
كون يد المرتزم فيه مع راهنه  
كشريك وقيل الخلاف انما هو فيما  
لا ينقل كالدار لاني غيره كالعبد  
فبجميعة كره هذا الخلاف ابن عرفة  
وابن ناجي وأجله ز في قوله وأخذ  
من الخلاف في هذه المسئلة الخ وقد  
ذكر ابن ناجي عن أبي الحسن انه لم  
يقف في مسئلة الغاصب على نص  
الاما استقرى من هذه المسئلة  
وقال عقبه واشتد تكبر شيخنا  
حفظه الله عليه بقصوره لانها في  
أسئلة القصى وذ كرفيا قولين  
وان الصحيح لا يمتاز قال وبه أفتيت  
مع صاحبنا أبي مهدي عيسى  
الغبري في غيبة شيخنا ابن عرفة  
من نؤنس الحج اه قلت والى  
ذلك أشار في العمل القاسم بقوله  
ومامن الجز المشاع ظاهرا  
فذا واذ علم ما قد سما  
وقول م لم أجده فيه الخ لعل  
ز أخذ ذلك من قول ابن عرفة وأخر  
الشركة وفيهام غيرهما منع أحد  
الشريكين بمجرد الملك في شي تصرفه  
فيه دون اذن شريكه للمزومته  
التصرف في ملك الغير بغير اذنه اه  
والتصرف شامل للبيع والكن  
الظاهر له على ما اذا أدى معه  
لحصته لعله المذكور كانه يذهب  
به الى السوق ونحوه ويحمل ما ذكره  
عنه م على ما اذا لم يؤديه  
لحصته لتلك العلة فتأمل والله أعلم  
(بطل حوزهما) قول م بفيده  
ضيغ وغيره

يقبل بطل الرهن ويؤخذ خبره على رده قبل حصول المانع مما بآن في قوله أو اختاره  
أخذه لأن هذه هي مسئلة الوديعة المذكورة هناك بعينها أو تؤخذ منها هذه بالآخر فلا  
وجه للتوقف في ذلك فتأمل (وفضله) قول ز أي برهن فبما فيه الخ لا يخفى ما في  
عبارة والصواب عبارة ح ونصها ومعنى الفضلة أن الرهن قيمة أكثر فيه عند آخر  
على أن الأول يستوفي منه دينه وفضله ثمنه للثاني اه (ان علم الأول ورضى) محل هذا  
إذا مات الراهن أو قام عليه الغرماء والإفلا كلام في أن الفضلة تكون للثاني كما قال أبو  
الوليد بن رشد في رسم الاقضية الثاني من سماع القرنيين من كذب الرهن مانصه. وسئل  
عن رجل ابتاع من رجل بيعا بدينار إلى ستة أشهر ورهنه بذلك رهنا فقبضه وحازه ثم ابتاع  
بعد ذلك بدينار من رجل آخر بيعا بدينار إلى أجل شهر ورهنه فضل ذلك الرهن الذي رهنه  
الأول وقال له فلان بسد عليك في الرهن ثم ما فضل للرهن بمحقق فحل أجل المرتين  
الآخر قبل الأول المبدا عليه في الرهن فقال مالك ألم يعلم المرتين الآخر أن حق الغريم  
الأول إلى ستة أشهر فقبل له لم يعلم أن حق المرتين الأول إلى ستة أشهر فقال أرى أن يساع  
ويعطى حقه من ثمنه قيل له إذا يسع هذا العبد الموهون أيعطى الذي لم يحل حقه جميع  
حقه ثم يعطى هذا ما فضل له أو يوضع له حقه حتى يحل الأجل ويعطى المرتين الآخر  
ما فضل في حقه فقال بل يعطى صاحب الحق الذي لم يحل حقه كله أحب إلى ثم يعطى هذا  
ما فضل قال القاضي رضى الله عنه لم يذكري هذه الرواية أن المرتين الأول علم ما فضل  
الراهن من رهنه فضله الرهن الذي بيده لغيره وقال ان فضله الرهن تكون له واعترض  
ذلك ابن دحون فقال ان ذلك من قوله خارج عن الأصول كيف يصح أن تكون له فضلة  
الرهن ولم يقبضه المرتين الأول ولا يلزم عندي هذا الاعتراض لأن المسئلة محتملة  
للتأويل وقد اختلف في رهن رجل رهنا فقبضه وحازه ثم رهن فضله من آخر فقبل ان  
الفضلة تكون رهنا وان لم يعلم المرتين الأول بذلك وهو قول أشهر في الواضحة وغيرها  
وقول ابن القاسم في المبسوط وقيل انها لا تكون له رهنا الا ان يعلم بذلك المرتين الأول وهو  
قول أصبغ من رأيه وقيل انها لا تكون له رهنا الا أن يعلم بذلك المرتين الأول ويرضى به  
وهو المشهور والمعالم من قول مالك في المدونة وغيرها ثم قال وفائدة هذا الاختلاف انما هي  
إذا قام الغرماء على الراهن هل يكون المرتين الثاني أحق بالفضلة من الغرماء أم لا وأما إذا  
قام المرتين الأول والثاني على الراهن فلم يكن له غرماء أو قبل قيام الغرماء فلا كلام في أن  
فضله الرهن تكون له ألا تنازع فيها أحد فيحتمل أن يكون انما تكام في هذه المسئلة على  
أن المرتين الثاني قام يذقبض فضله الرهن في حقه الذي قد حل ولم يحل حق المرتين  
الأول ولا غرماء على الراهن فلا يلزم على هذا التأويل اعتراض ابن دحون على المسئلة ثم  
قال ولو علم المرتين الثاني بأجل المرتين الأول لم يسع الرهن له حتى يحل أجله لأنه على ذلك  
دخل اه منه بلفظه (تنبيه) قال في ضيغ عند قول ابن الحاجب ورهن فضله الرهن  
برضا الأول جائز وحوزه حوز له وقال أصبغ لا يعتبر رضاه إذا علم ليحصل الحوز مانصه  
ولما كان في الموازية قول ثالث انه لا يجوز رهن فضله الرهن لئان إذا كان بيد المرتين الأول

وقول مب هما عين الصورة  
الآتية الخ فيه نظير صورة  
التمتع غيرهما كابدل على ذلك  
كلام ضيغ وغيره نعم لا يحمل  
للتوقف أي في أولى صورتي تنظير ز  
مع نص عياض وغيره فيها بالصحة  
انظر الأصل (فرع) \* قال  
أصبغ من رهن مدبره فقبل أجله  
ولما له كان المرتين أحق بأجله  
من الغرماء اه نقله ابن عرفة  
(كأحد الوصيين) قول ز  
والظاهر ان ايضاهما مرتين الخ  
مخالف للمعصوم انظر ما يأتي  
عند قوله في الوصية ولأشين حل على  
التعاون وقول مب ابن عاشر



الآن يخرج الرهن من يد الاول لانه انما قبضه لنفسه وحكي في البيان رابعاً أن الفضلة  
تكون رهناً وان لم يعلم الاول اه محل الحاجة منه بلفظه فيهم كلامه أنه في البيان  
ذكر الاقوال الاربع وقد رأيت كلامه فيحمل كلامه على أنه أراد ان هذا كرفي البيان قولاً  
صارت به الاقوال أربعة واقصرح نقلاً عن الزجاجي على الاقوال الثلاثة الاول في  
ضيق قائلها قائم من المدونة ثم ذكر أن بعض المتأخرين زدها الى وفاء فانظر ان  
ثبت (ولا يضمنها الاول) قول ز ولعل وجه المنع فيما إذا كان أجل الثاني أقل أن فيه  
يعاوسنا الخ سلمه مب والظاهر أن هذه العلة انما توجد اذا اتفقا على أن الرهن يباع  
عند أجل الثاني وأما إذا اتفقا على أنه يؤخر الى حلول الاول فلا وكذا اذا سكتا كما يؤخذ من  
كلام ابن رشد المتقدم فيما اذا رهن الفضلة لغبر مو كان أجل الثاني أقرب فتأمله وقول  
مب بل علة المنع في الأكثر هي العلة التي ذكرها في الأقل وهي البيع والسلف بتجمل  
الدين الثاني الخ تأمل كيف يتصور فيجعله قبل أجله اذ لم يقرر الثاني أجل قبل هذا البيع  
حتى يكون قد سبقه عن أجله فإن البيع على أن حلول أجل الاول وبيع الرهن لقضائه  
لا يوجب تجميل الثاني لذاته ولا تلازم بينهما ما لا يمكن أن يقال ما فضل عن الاول يطبع  
عليه ويبقى المرتهن الى حلول أجل الثاني أو يجعل عند أمين فاعلة المذ كورة متنتفة  
على كل حال والظاهر أن يحمل ما في ح عن ابن سلون من المنع على ما اذا دخل على أنه  
يباع الرهن عند حلول الاول وما فضل من ثمنه يدفع اذ ذاك في الثاني وما بقي منه لم تقبه  
الفضلة يبقى لاجله ومثل الدخول على ذلك جرى العادة به ووجه المنع على هذا الجملة  
في الاجل اذ يحمل أن نفي الفضلة بجميعه فيحمل كله ولا يفضل شيء أصلاً لحالة الاسواق  
فيسبق كله الى أجله أو تبقى بالبعض فقط فيبقى غير الى أجله ثم ذلك البعض يحمل أن  
يكون الاكثر أو الأقل أو المساوي أما إذا دخل على أنه ان كانت فضله تبقى بيد المرتهن رهناً  
بعد الطبع عليها أو توضع تحت يد أمين الى حلول الاجل فلا وجه للمنع وكذا ان جرت  
العادة بذلك وانما يبقى النظر عند السكوت ولا عادة هل يحمل على الاول فيمنع للعلة  
المذ كورة أو على الثاني فيجوز وهو الظاهر لان التصريح بالاجل يستلزم ذلك فتأمله  
بأنصاف (قسم ان أمكن) قول مب وجواب ابن عاشر بان الفضلة رهن بعلمه ورضاه  
يرد بان الرهن اذا كان بيد أمين لا يشترط فيه رضا المرتهن مبني على أن القسم متوقف على  
صحة الرهنه رجا يؤخذ ذلك من كلام ضيق وفيه نظرفان مب نفسه سلم قول ابن عرفة  
انه لا يعرف القسم الا بالان الحاجب تبعا لان الجلاب كما سلمه ح وغيره وكل منه سمارب  
القسم على اذن المرتهن ورضاه ونص ابن الجلاب ومن رهن من رجل رهنا ورهن من آخر  
فضله باذن الاول ثم حل أجل الحق الثاني قبل الاول فان كان الرهن بمأمن قسمه قسم  
منه ما يبيع للثاني نصيبه وأمسك الاول نصيبه حتى يحمل حقهم وان كان مما لا يمكن قسمه يبيع  
الرهن كله وقضى المرتهنان جميعاً حقوقهما اه منه بلفظه واختصر ما بين الحاجب بقوله  
وان كان رضاه وسبق أجل الثاني قسم ان أمكن والبيع وقضيا اه قال ابن عبد السلام  
مانصه يعني فان رهن فضله الرهن من مرتهن آخر برضا الاول لما على قول ابن القاسم

(ولا يضمنها الاول) قول ز ان فيه  
يعاوسنا الخ انما يظهر اذا اتفقا  
على أن الرهن يباع عند أجل الثاني  
وقول مب بتجمل الدين الثاني  
الخ غير لازم لا مكان بقا ما فضل عن  
الاول رهناً الى حلول أجل الثاني  
بعد الطبع عليه أو جعله بيد أمين  
والظاهر أن يحمل ما في ح من  
المنع على ما اذا دخل بشرط أو إعادة  
على أن الرهن اذا يبيع عند حلول  
الاول يدفع ما فضل من ثمنه في الثاني  
لجهل حينئذ في الاجل اذ لا يدري  
هل يفضل شيء أم لا هل يوفي  
الفاضل ان وجد بجميع الثاني أو  
يبعضه الاكثر أو الأقل أو المساوي  
فتأمله (قسم ان أمكن) قول مب  
يرد بان الرهن الخ مبني على توقف  
القسم على صحة الرهنه فقط وفيه  
نظرفان القسم انما ذكره الجلاب  
ومن تبعه وهم انما رتبوه على  
اذن المرتهن ورضاه بل صرح ابن  
عبد السلام

الذي اشترط رضاه واماعلى قول أصبغ وان كان لا يشترطه فان كان أجل الدين الثاني الذي رهنه فيه الفضلة سابقا على أجل الدين الاول فانه يقسم الرهن ان أمكن قسمه على الدينين اه محل الحاجة منه بلفظه فانظر كيف صرح بان شرط القسم الرضا حتى على قول أصبغ الذي لا يشترط في الصحة الرضا فصح جواب ابن عاشر وسقط بحث مب نعم أشار بحس الى بحث آخر فانه قال عقب جواب ابن عاشر مانصه قلت تأمل هذا الجواب هل يتم فانه انما رضى بحوز الفضلة ان كانت فضلة اه منه بلفظه يعنى ولا تحقق الفضلة عند حلول أجل الثاني لاحتمال تغير الاسواق عند حلول أجل الاول قلت وهو ظاهر ان لم يكن المرتين الاول عالما بحلول أجل الثاني قبل أجله وأما اذا علم فحتمل أن يقال بعد ذلك منه رضا بقسمه عند حلول أجل الثاني ويحتمل أن يقال ان ذلك لا يستلزم الرضا بالقسم اذله أن يقول باع الجميع فبعطى الثاني حقه ووقف الباقي فتأمل (والايصح وقضيا) ظاهر المصنف انه يبيع ولوعلم الثاني باجل الاول وهو ظاهر اطلاق ابن الجلاب وابن الحاجب وشروحه ولم يقيده ز ولا غيره ممن وقف عليه بشئ مع انه قد تقدم في كلام ابن رشد التصريح بتقيده بما اذا لم يعلم الثاني باجل الاول والا فلا يبيع حتى يحل أجل الاول ولم بحث فيه خلافا فيجب اعتماده ووجهه ظاهر غاية وان أغفلوه والله أعلم وقول مب في التبيه قلت وفيه نظر لانه ان كان مراده أن لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه فهذا لا يدل عليه ما في السماعين الخ فيه نظر من وجهين الاول أن كلامه يوهم أن عدم النقص انما يعتبر في حصة القائم لا في حصة غيره وليس كذلك بل في حصة غيره وقع التصريح بهذا الشرط في الموطأ ونصه قال يحيى سمعت مالكا يقول في الرهنين يكون لهما رهن بينهما فيقوم أحدهما يبيع رهنه وقد كان الآخر أظنره بحقه سنة قال ان كان يقدر على أن يقسم الرهن فلا ينقص حق الذي أظنره بحقه يسع له نصف الرهن الذي كان بينهما فاذا في حقه وان خيف أن ينقص حقه يسع الرهن كله اه منه بلفظه الثاني أن حصول النقص في حصة أحدهما يستلزم حصوله في حصة الآخر قال الامر الى أن الشرط أن لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه فقوله فهذا لا يدل عليه ما في السماعين فيه نظر بل يدل عليه أتم دلالة وقد قال في المنقح عند نص الموطأ السابق مانصه قال في الاصل ان لم تنقص قسمه حق الذي أظنره بحقه يسع وفي المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك وهو في العتبية والموازية من رواية عيسى وأبي زيد عن ابن القاسم ان قدر على قسم الرهن بما لا ينقص به حق القائم بحقه قسم يسع لهذا نصه في حقه قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وانما راعى في ذلك ادخال القسمة النقص في قيمة الرهن واذا دخل النقص في أحد القسمين فلا بد من أن يدخل في الآخر فتارة أظهر مراعاة حق القائم وتارة أظهر مراعاة حق الآخر والمعنى فيه واحد اه (ورجع صاحبه الخ) قول ز لانه انما أسلفه نفس السلعة الخ يقتضى انه يرجع عملها لباقيتها

بان شرط القسم الرضا حتى على قول أصبغ الذي لا يشترط الرضا في الصحة فصح جواب ابن عاشر نعم بحث فيه جس بقوله تأمل هذا الجواب هل يتم فانه انما رضى بحوز الفضلة ان كانت فضلة اه وهو ظاهر ان لم يكن المرتين الاول عالما بحلول أجل الثاني قبل أجله انظر الاصل (والايصح وقضيا) قيدا بن رشد بما اذا لم يعلم الثاني باجل الاول والا فلا يبيع حتى يحل أجل الاول وهو ظاهر والله أعلم وقول مب تنبيه قيد س الخ قد قبل تقييده جس وسلم ما قاله طفي وهو حقيق بالتسليم وفي كلام مب نظر لانه يقتضى أن عدم النقص انما يعتبر في حصة القائم مع أن اعتباره في حصة غيره وقع التصريح به أيضا في الموطأ على ان حصول النقص في احدى الحصتين يستلزم حصوله في الاخرى قال الامر الى ان الشرط أن لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه كما صرح به في المنقح فائلا فتارة أظهر مراعاة حق القائم وتارة أظهر مراعاة حق الآخر والمعنى فيه واحد اه (ورجع صاحبه الخ) قول ز لانه انما أسلفه نفس السلعة الخ يقتضى انه يرجع عملها لباقيتها

لم يدركوا جميعاً آخر لكون الزائد لله مستعير **فقلت** ووجهه أن بغيره القيمة كشف الغيب  
 أنها بيعت على ملكه فتأمل **\* (مسئلة) \*** قال في رسم السيوع من سماع أصبغ من كتاب  
 الرهون مانصه وقال في امرأه أخذ زوجها لها حلياً فرهنته ثم أعطاها بذلك وقال لها أنا فكه  
 قال فخبثته قال فسكتت حتى مات الزوج ثم طلبته قال تخلف بالله مريضته ولا كان  
 سكوتهاز كالكذب وتأخذته حيث وجده وبيع المرتين مال الميت قال أصبغ وذلك إذا  
 عرف أن الشيء شيئاً أو وثقت عليه يذة قال القاضي رضى الله عنه في بعض الكتب  
 في هذه المسئلة مكان فخبثته فخبثته فعلى رواية من روى فخبثته ثانياً هذه الرواية خلافاً  
 لما تقدم في رسم ابن خنبت من سماع عيسى لأنه لم يوجب لها هالك الرجوع إذا طال  
 الأمر بعد علمها أو أماً على رواية من روى فخبثته فالبست مخالفة لأنها تعذر بالخوف على  
 نفسها من زوجها ويكون لها أن تأخذ حقه ما دبت سكوتها حتى مات زوجها  
 الا تخوفها إياه على نفسها وإن لم يعرف ما دعت من مخافتها إياه فذلك على ما يعلم من حالها  
 معه في غلط الخجب والشد والسوطه فان جهل ذلك فالقول قواها اه منه بل نظمه ولم يبين  
 عنهما المختار من القولين على رواية المعارضة وينه في الرسم المشار إليه ونصبه فقال ههنا  
 ان ذلك يطل قيامها ووقع في سماع أصبغ ما ظاهره أن لها أن تقوم بعد طول الزمان  
 وتخلف مريضته ولا كان سكوتهاز كالحقها والذي ههنا أظهر والله أعلم اه منه بل نظمه  
 (وبطل بشرط منافي) قول ز ولعل فائدة ذلك احتمال حلول الدين بموت أو فليس قصد  
 به الجواب عما قيل قال أى فائدة لصحة الجمالة قبل حلول أجل الدين لمدة تنقضي قبل حلوله  
 مع أن رب الدين لا يقدر على طلب دينه من المدين فلا يتوجه طلبه إياه من الجليل وهو  
 جواب حسن ولم يقصد به هذا الفرق بين الرهن والجمالة كما ظنه مب فاعترضه والفرق  
 بين الرهن والجمالة لم تعرض ز له فتأمل وقول ز ويدخل بالكاف أيضاً غلق الرهن  
 الخ قال في المنتقى مانصه غلق الرهن معناه أن لا يفك فعنى الترجمة أنه لا يجوز أن يعقد  
 الرهن على وجه يؤهل إلى المنع من فكك وأنشدوا زهير

وفارقتك برهن لا فكك له \* يوم الوداع فأسمى الرهن قد غلقا

اه منه بل نظمه (وصح في الجديد) قول مب وهو قصور فقد صرح ابن القاسم بالحرمه  
 الخ فيه نظير ما قاله ح ومن تبعه بالجواز هو الصواب وهو ثابت عن ابن القاسم أيضاً وما  
 استدلل به من سماع عيسى مثله وقع في سماع ابن القاسم ولكنه ضعيف كما بينه أبو الوليد  
 ابن رشد رضى الله عنه لأنه معنى على أن الغرض في الرهن المشتري في البيع ففسده وقد علمت  
 أنه شاذ والعجب من مب رحمه الله نقل من كلام ابن رشد ما يفيد ما قلناه ولم يتفطن له  
 وذلك أنه تفصل عنه تعليل الحرمه بقوله لأن ذلك غرض الخ فلو تأمل ذلك أدنى تأمل للمناسب  
 ح للقصور وما أفاده كلام ابن رشد الذي نقله قد صرح به ابن رشد نفسه في رسم أخذ  
 يشرب خراً من سماع ابن القاسم من كتاب الرهون مانصه وسئل عن رجل كانت له  
 أذهب إلى آجال مختلفة فأراد الذي له الدين أن يبيعه يباع ويرهنه رهنًا ويجعل آجالها  
 واحدة في الرهن قال لا خير فيه قيل له أبيع يباع ويرهنه فيه رهنًا ويجعل فيه دينه كله

فلو قال لان بغيره القيمة كشف الغيب  
 أنها بيعت على ملكه **\* (فرع) \*** لو  
 رهن الزوج حلى زوجته ثم أعطاها  
 فخبثته فسكتت حتى مات ثم طلبته  
 حلفت ما كان سكوتها رضاء أخذته  
 واتبع المرتين مال الميت قاله في رسم  
 السيوع من سماع أصبغ من كتاب  
 الرهون قال أصبغ وذلك إذا عرف  
 أنه شيئاً أو وثقت عليه يذة اه ابن  
 رشد والقول قولها في الخوف عند  
 جهل الحال فان لم تخشعه فلا قيام  
 لها إذا طال الأمر بعد علمها على  
 الاظهر اه (وبطل بشرط منافي)  
 قول مب فلا يظهر بينهما فرق  
 ليس مقصود ز التفريق بينهما  
 وانما مقصوده الجواب عما يقال  
 أى فائدة لصحة الجمالة لمدة تنقضي  
 قبل حلول الدين وقول ز غلق  
 الرهن الخ قال في المنتقى معناه أن لا  
 يفك أى أنه لا يجوز أن يعقد الرهن  
 على وجه يؤهل إلى المنع من فكك اه  
 وفي التحفة

وشروط ملك الرهن حيث لا يقع

انصافه من حقه النهي وقع

(وصح في الجديد) قول مب وهو

قصور الخ فيه نظير وما استدلل به

ضعيف كما بينه ابن رشد لأنه معنى

الذي له عليه قال لا خيرة قال ابن القاسم وانما كره ذلك لان الرجل لو كان له على رجل دين الى اجل فقال له الذي له الحق هل لك أن أعطيك ديناراً ودرهم على أن ترهنني بحق الذي لي عليك أو أضع لك من حق الذي لي عليك على أن ترهنني لم يكن في هذا خسر وهو وجه من وجوه الربا كانه ازداد في حقه فاذا باعه يباع على أن يرهنه بدين له آخر فقد صار بمنزلة ما وصفت لك لانه يضع له من ثمنه على أن يرهنه وهو أيضاً يشبه الجمالة بالجعل فالرهن والجمالة في هذا سواء وهما قول مالك جميعاً قال القاضي رضى الله عنه أما إذا كانت له اذهاب الى آجال مختلفة فباعه يباع على أن يرهنه رهناً بمن ماباعه منه وبالأذهب التي له عليه الى آجال مختلفة على أن تكون الى أجل واحد فلا اختلاف في أن ذلك لا يجوز لانه يدخله البيع والسلف بشرط أن تكون الأذهب حالة أو الى أقرب من الآجال أو الى أبعد ها وأموعة عن ذلك ثم قال وأما ما باعه يباع على أن يرهنه رهناً بمن ماباعه منه وبالأذهب التي له عليه الى آجالها باعياً فيها فقال في هذه الرواية انه لا خيرة في ذلك لان قوله أن يبيعه يباع ويرهنه رهناً يجعل فيه دينه كله الذي له عليه بمعناه يجعله فيه كله الى أجله لا يجعله ولا يؤخره هو عنه وهو مثل ما في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب السلم والآجال وعلى قياس ما قاله ههنا من انه لا يجوز أن يعطيه شيئاً ولا أن يضع عنه من دينه الذي له عليه شيئاً على أن يرهنه به رهناً لانه اذا باعه على أن يرهنه فقد وضع عنه من عن ماباعه على أن يرهنه وقد أجاز ذلك كله في رسم القضاء المحض من سماع أصبغ من كتاب الكفالة والحوازي هو الاظهر لان قوله في هذه الرواية وهو وجه من وجوه الربا كانه ازداد في حقه ليس بين انما العلة في ذلك الفرع في الرهن حسب ما ينافي رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب السلم والآجال فيجتمل أن يكون أراد أن الفرع في الرهن هو الذي ازداد في حقه بما زاد في ثمن السلعة التي اشاع أو في قيمة التي باع فرأى ذلك مما يضرع الربا وهو بعيد ولا يظهر فيه الحوازي والله أعلم وقوله أيضاً وهو يشبه الجمالة بالجعل ليس يشبه بين لان الجمالة بالجعل انما هي أن يعطى الجبل شيئاً أو يضع عنه شيئاً على أن يجعل عنه وهو في هذه المسئلة ما اعطاه شيئاً ولا وضع عنه شيئاً على أن يجعل عنه وانما أعطى او وضع للمحصل عنه على أن يعطيه شيئاً لا ورهناً ولا يظهر للفساد في ذلك وجه سوى ما ينافي رسم أوصى من سماع عيسى من الكتاب المذكور والشبه الذي رأه بينهما هو انه ابتاع غرر في المستلثين جميعاً الا انه في الجمالة بالجعل غرر في حق المتبايعين جميعاً وفي اعطاء العوض على أخذ الرهن غرر من جهة أخذ الرهن لامن جهة معطيه والله أعلم اه منه بلفظه ووجه الفرع في رسم القضاء المحض الذي أشار اليه بقوله لان المعطى للدائرا اعطاه اعضاءاً عما لا يعلم قدر الانتفاع به من الرهن أو الجبل اذ لا منفعة للمرهن في الرهن الآن يقوم القرماع على الرهن وهو لا يدري هل يقومون عليه أم لا ولا قدر ما يكون انتفاعه به ان قام عليه القرماع لا ان كل ما كثرت الديون عليه كثرت انتفاعه بالرهن فيدخله الفرع والجبل آيين في الفرع وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد تقدم لمب نفسه عند قوله أو غرر أو لا وشرط في العقد ما نصه ابن رشد المشهور وجواز رهن الفرع في عقد البيع الخ وقد معنا كلام

على أن الفرع في الرهن المشترك في البيع يفسده وهو شاذ فاقاله ح ومن تبعه من الحوازي هو الصواب وهو ثابت عن ابن القاسم أيضاً انظر الاصل

ابن رشد سيجر وفه عند قوله لارقبته وبذلك كله تعلم ما في اقتصار ق على ما في جماع  
عيسى وما في تقليد مب له حتى نسب الأئمة للقصور والكمال لله تعالى (وبأنه في وطء الخ)  
قول مب وأعمال ذلك هو الذي أوهم طفي حتى عز ذلك للمدونة الخ الظاهر أنه إنما  
عز ذلك للمدونة لأنه يؤخذ ذلك من المعنى الذي يده بالفعل ونفسها ومن ارتب من رهنها  
فقبضه ثم أودعه الراهن أو رده إليه بأى وجه حتى يكون الراهن هو الحائز له فقد خرج من  
الرهن وليس للمرتهن أن أعاره إياه رده في الرهن إلا أن يعيره على ذلك فإن أعاره على ذلك  
ثم لم يرجعه حتى قامت الغرامة على الراهن أو مات كان أسوة الغرماء اه منه بلقظه  
تخفهم قولها وليس للمرتهن أن أعاره الخ أن له ذلك في غير العارية وقد قال ابن ناجي عنها  
مانصه ما ذكره هو المشهور وقال أشهب لردهما لم تنق بشئ حكاه ابن يونس وهذا في  
العارية المطلقة بناء على أن العارية المطلقة هل تبقى إلى أمد ما يعار إلى مثله أو لا وأما  
المقيدة بأمد فللمرتهن فيها طلب الرهن بعد انقضاء المدة لئلا يجوز اه منه بلقظه فإذا  
كان له ذلك فيما إذا رجعت إليه بالفعل ففي مجرد الإذن أخرى وكلام ابن يونس يفيد ذلك  
أيضا و مب لم يستوف كلامه فإنه قال عقب كلام المدونة مانصه ابن المواز قال ابن  
القاسم وأشهب ثم إن قام المرتهن برد مقتضى له بذلك الآن يدخله فوت من تجبئس أو تدبئز  
أويسع أو قام غراماؤه قال ابن القاسم فيمضى في المدونة إلا في العارية فليس للمرتهن أن أعاره  
إياه رده في الرهن إلا أن يعيره على ذلك فإن أعاره على ذلك ثم لم يرجعه حتى قام الغرامة على  
الراهن أو مات كان أسوة الغرماء ابن المواز وقال أشهب العارية وغيرها سواء لرددها لم  
يقت بحد كرهنا اه منه بلقظه فتأمل قوله قال ابن القاسم فيمضى وفي المدونة إلا في  
العارية الخ تجد فيه أعظم دليل لما قلناه والله أعلم وقول مب ومستندهما في ذلك هو  
القياس على ما في حريم الأباريعى وهو من قياس الأخرى لوجوه تطهر بادي تأمل لكن  
ذلك متوقف على تسليم أن إذن المرتهن للراهن في التصرف في رهن ينقل كالامة ونحوها  
مساو لانه في التصرف فيما لا ينقل كالدار ونحوها أو أبو على لا يسلم ذلك بل جزم بالفرق  
بينهما معتمدا على ما قاله عبد الحق في نكته ونصه قال بعض شيوخنا من القرويين وإذا  
أذن المرتهن للراهن في العروض التي يان بها لم يخرج من الرهن بنفس الإذن دون أن  
يجاز بخلاف ما لا يان به من الرابع لأن العروض التي يان بها هي في يده فلا يكون إذنه  
فيها تسليما حتى يجازونه فاعلم ذلك اه بلقظه ونقل قبله عن أبي الحسن مانصه  
وتقدم الفرق لعبد الحق بين أن ياذن المرتهن للراهن في الانتفاع بما يان به وبين ما لا يان  
به من الأصول انظره أول الرهن من النكت اه ثم قال بعده ما مانصه وقد فرق عبد  
الحق بين ما يان به وما لا يان به عاريا فهو العبدوسى فيه هو مذهب الكتاب اه منه  
بلقظه قلت صريح ما نقله عن العبدوسى في اعتماد ما لعبد الحق لكن ابن عبد السلام  
وغيره كلامهم صريح في أنه لا فرق بين ما ينقل وما لا ينقل قال ابن عبد السلام عند قول  
ابن الحاجب فلو عاد اختيارا فللمرتهن طلبه قبل فوته يعتق أو تجبئس أو قيسام الغرماء الخ  
مانصه قلت وهذا كله مبنى على ما لابن القاسم في كتاب الرهن من المدونة وأما على

(وبأنه في وطء الخ) ظاهره سواء  
كان يسد أمين أو يده وهو كذلك  
على المعتمد وقول مب ولعل  
ذلك هو الذي أوهم طفي الخ  
الظاهر أنه انما عزاه للمدونة لأن  
ذلك يؤخذ منها بالآخرى مما إذا  
رجعت إلى يده بالفعل وقول مب  
هو القياس الخ أى الأخرى بناء  
على أنه لا فرق بين ما ينقل كالامة  
وما لا ينقل كالدار كما صرح به ابن  
عبد السلام وغيره خلافا لتفريق  
عبد الحق بينهما ما قاله لان العروض  
التي يان بها هي في يده فلا يكون  
إذنه فيها تسليما حتى تجازونه اه  
وان قال العبدوسى انه مذهب  
الكتاب واعتمده أبو على انظر الأصل

مافي كتاب حريم البئر فيجوز اذن المرتهن عنده كاف في الخروج من الرهن فلا يحتاج الى  
 التوقيف بشئ مما ذكر قال فيه لو اذن المرتهن الى الراهن أن يسكن أو يكرى فقد خرجت  
 الدار من الرهن وان لم يسكن أو يكرى وقال أشهب بل حتى يكرى بها اه منه بلفظه فأنظر  
 كيف عارض بين مافي الكتابين مع أن العتق انما يكون فيما ينقل فهو صريح في أنه  
 لا فرق عنده بينهما وقد سلم له ذلك المصنف في ضيق وابن عرفة وانما يجنا معهما من جهة  
 أخرى يقال في ضيق بعد أن ذكر مافي كتاب الرهن مائنه وجعله ابن عبد السلام  
 مخالفا لما في كتاب حريم البئر وكذلك قال أبو الحسن ظاهر هذا أن مجرد الاذن لا يبطل  
 وفيه نظر لانه لا منافاة بين البابين لانه نص في باب الرهن على وجه متفق عليه وبين في حريم  
 البئر أن الرهن يبطل بمجرد الاذن وقد ساق ابن يونس وغيره مافي حريم البئر على أنه تقيد لما  
 في الرهن ولم ينقل المازري عن ابن القاسم الا مافي حريم البئر والله أعلم اه منه بلفظه  
 ونقله أيضا حسن وسلمه ونقله أيضا ابن ناجي في شرح المدونة وسلمه فانه قال في المدونة اثر  
 ما قدمناه عنهما مائنه وكذلك ان ارتهن أرضا فزرعها الراهن باذنك وهي يبطل خرجت  
 من الرهن وكذلك ان رهن دارا ثم سكنها أو عبدا ثم استخدمه اه فقال ابن ناجي مائنه  
 قوله ومن ارتهن رهنا فقبضه الخ ظاهر قولها حتى يكون الراهن هو الخارج ثم قبضها بعد  
 وكذلك ان رهنك عبدا او دارا ثم سكن الدار أو أخدم العبد فيقتضي أن مجرد الاذن لا يبطل  
 الرهن وهو خلاف قولها في حريم البئر لو اذن المرتهن الراهن أن يسكن أو يكرى فقد  
 خرجت الدار من الرهن وان لم يسكن أو يكرى وفي المسئلة من خارج الكتاب ثلاثة أقوال  
 احدها مثل مافي حريم البئر وفيه القتيوي والثاني على ظاهرها هذان الاذن لا يبطل الرهن بل  
 حتى يسكن قاله أشهب وقيل ان كان الرهن يدا أمين فالاول وان كان يدمر تهنه فالثاني  
 قاله ابن حرت فغمله المازري على أنه قول ثالث كما قلناه وقال ابن راشد قال ابن حرت معنى  
 قول ابن القاسم أنه كان الرهن على يدا أمين ومعنى قول أشهب أنه كان على يد المرتهن وما  
 ذكرناه من جعل قولها على الخلاف هو جعل المغر في وابن عبد السلام أيضا قال خليل وفيه  
 نظر فنقل كلامه السابق كله بلفظه وسلمه وقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن عبد السلام  
 مختصرا مائنه هو وهم لان الاشياء المذكورة انما ذكرت تقوية لرد في الرهن ان طلب  
 المرتهن رده للرهن لا لابطال الخوza المعروض للجبر برد الرهن لمرتته والاذن في التصرف  
 انما هو مبطل للخوza كابطاله بالتصرف بالفعل المعروض للجبر بالرد المذكور والرد فيه هو  
 منعه مما اذن له فيه كما ان الرد فيما حيز بالفعل عن يدمر تهنه بنزع من يده فتأمل اه منه  
 بلفظه وهو صريح في أن الاذن في التصرف كالتصرف بالفعل وفي أنه قبل ما صرح به ابن  
 عبد السلام من أنه لا فرق بين ما ينقل وما لا ينقل وانما هوهم في دعواه المعارضة وقوله  
 والاذن في التصرف الخ شامل للاذن في الوطاء الا لا يتوقف أحد في أن الوطاء تصرف بل  
 من أقوى التصرف فلفظه هذا يفيد ما أفاده ابن الحاجب ومن وافقه ومما يدل على ذلك  
 أيضا عدم نفيقه على ابن الحاجب وشاويه وهو يناقضهم في أدنى من هذا بما رتب وقد  
 نقل غ في تكميله كلام ابن عرفة وسلمه ويشهد لعدم الفرق أيضا ما نقله في ضيق عن

المازري ونصه هكذا نقل ابن راشد قول ابن حنبل وكره المازري على أنه ثالث في  
 المسئلة فقال فقد رأى ابن القاسم مجرد الاذن كالتصريح باسقاط حق المرتهن وكان عقد  
 الرهن يلزم بالقول فكذلك يسقط به وهو الاشبه باصل المذهب واستحب أشهب الحوز  
 اه منه بلفظه والدليل فيه لما قلناه من وجوه أولها حزمه بان التفصيل بين أن يكون  
 بيد المرتهن وبين أن يكون بيد أمين مقابل وأن قول ابن القاسم بالبطلان فيها هو الاشبه  
 باصل المذهب وقد تقدم في كلام ابن ناجي أن به الفتوى وهو يرد ما نقله عبد الحق عن  
 بعض شيوخه القرويين من قوله لان العروض التي يمان بها هي في يديه فلا يكون اذنه فيها  
 تسليم الخ لان هذه الاله منتفية فيما يدا الامين مع أن المعتمد بطلان بالاذن ثانيا  
 قوله مجرد الاذن كالتصريح باسقاط حق المرتهن لان تصريح المرتهن باسقاط حقه  
 يستوى فيه الامر ان ثانيا قوله وكان عقد الرهن يلزم بالقول الخ فان لزوم عقد  
 الرهن بالقول الذي جعل له مشابهاه عام في الامرين معا فيكون المشبه به كذلك رابعها  
 قوله واستحب أشهب الحوز فانه صريح في أن ابن القاسم لا يعتبر عنده الحوز المستحب  
 الذي جعله بعض القرويين عله للفرق على أن ما ذكره مجتهد فيه من أصله لان ما لا يتقل  
 قد يكون الحوز الحسي منه مستحبا ككون المرتهن ساكنا في الدار شاغلا لجمعها بنفسه  
 وأهل له وماله وقد أطلق في حريم البئر البطلان بالاذن في السكنى ولم يقيده بشئ ولم تر  
 أحدا ممن تكلم علم او وقتنا على كلامه قيدها بشئ وكيف يعقل أن يقال ان اذن  
 المرتهن للراهن في تصرفه في ثوب مثلا في حائث المرتهن أو نحوه لا يطل الحوز لكونه  
 تحت يده ويطل اذنه لذلك في الدوافي الصورة التي ذكرنا ونحوه ذاعا لما يظهر أصلا  
 فسقط بهذا تعجب أي على من المصنف في ضيق ومن ح وعلم أن الاستدلال  
 بكلام المدونة هو الصواب ولله در بقا اذ قال بعد نقله كلام ضيق مانصه فجعل قولها  
 في الاذن والاسكان دليلا للاذن في الوطء وهو ظاهر كما لا يخفى وقوله ح وغيره من شرح  
 المتن وابن الحاجب والله أعلم اه منه بلفظه وقد ذكرنا لك من كلام الأئمة ما فيه كفاية  
 والله أعلم وقول مب وقوله اذالم يجعلها يطل الحوز فقط خلاف ظاهر أبي الحسن الخ  
 نص ابن ناجي الذي أشار إليه هو قوله ولا مفهوم لقوله في الكتاب فاجعلها لان تصرف  
 الراهن في الرهن باذن المرتهن يطل الرهن اه منه بلفظه فعبارة هي عبارة أبي الحسن  
 بعينها ولا حاجة لب في ذلك على ما ندعه لان مراده ما انه يطل الا ن وماوراء ذلك  
 مسكوت عنه معلوم مما هو نص في المدونة وغيرها ولا يصح حمله على البطلان مطلقا لانه  
 يلزمهما أن كل تصرف من الراهن باذن المرتهن كذلك وهم الا يلتزمان ذلك ثم مع ذلك  
 هو معارض بظاهر كلام غيره ما في الكافي مانصه فان وطئها باذن المرتهن وجلت بطل  
 الرهن اه منه بلفظه على نقل أبي على وفي الجواهر مانصه ثم ان كان الوطء باذن  
 المرتهن أو كانت مخللة تذهب وتجي في حوائج المرتهن فوطئها الراهن بغير اذنه فولدت  
 فهي له أم ولد ولا رهن للمرتهن فيها اه منه بلفظه وما أفاده كلام الكافي والجواهر هو  
 الظاهر اذ لوجه لبطلان الرهن بالكلية بالوطء الذي لم نشأ عنه حمل وقياسه على مانثا

وقول أبي على اذالم يجعلها يطل  
 الحوز فقط هو الظاهر وهو الذي  
 يقيده كلام الكافي والجواهر ولا  
 يخالفه ما لا في الحسن وابن ناجي  
 خلافا لب لان معناه انه يطل  
 الا ن بدليل تعليله وماوراء ذلك  
 مسكوت عنه معلوم من نص المدونة  
 وغيرها

عنه الحمل لا يصح لظهور الفارق فتأمل به بالنص والله أعلم (أو في بيع وسلم) قول مب  
قلت اذا تأملت كلام ابن عرفة وجدت فيه الدليل القوي لما ذكره عجم وان كلام طفي  
تحامل وقصور قلت تأملناه فوجدنا كلام طفي لا تحامل فيه ولا قصور بل هو صحيح  
ظاهراً غاية الظهور لان كلام من مسئلتى ابن عرفة وقع فيها البيع بالفعل وتغير بهما انما هو  
باعتبار ما ادعى المرتن انه قصده في الاولى ادعى انه قصد احيا الرهن أى أن يأتى له  
الراهن برهن آخر وفي الثانية ادعى انه قصد استحصال الثمن الذى يباع به الرهن وذلك بين من  
كلام ابن عرفة لمن تأمله وأنصف ويوضح لذلك كلام ابن يونس الذى اختصره معبراً عنه  
بالصقلى ونصه ومن المدونة قال مالك وان باعه الراهن باذن المرتن فقال المرتن لم آذن  
له في البيع الا احياه الرهن لئلا يأخذ الراهن الثمن حلف على ذلك وقيل للراهن ان أعت  
برهن ثقة يشبه الرهن الذى بيعت وتكون قيمته كقيمة الاول فلأخذ الثمن والابقى الثمن  
رهنه الى الاجل ولم يجعل للمرتن حقه وهذا اذا بيعت باذن المرتن ولم يسمه من يده الى  
المبتاع وأخذ منه الثمن وأما ان أسلمه الى الراهن فباعه فقد خرج من الرهن محمد بن يونس  
قال بعض النفاة وقيل لو أسلمه لحلف أيضاً وقف الثمن ومن كتاب ابن المواز قلت فان  
كان المرتن وصله الى الراهن حتى باعه فقال فيه جائز ولا يجعل الحق كإلوا ببيعة قبل الحوز  
قلت رأيت ان قال المرتن انما وصلته اليك ببيعته لتجمل الى حتى وأنكر الراهن قال  
قال أشهب يحلف المرتن والقول قوله ولا يضره قيام الغرماء ان كان ذلك بقرب دفعه  
وان كان ذلك ليس بقربه فقام الغرماء قبل أخذته فهم أحق بالثمن وقال في الجموعة اذا  
باعها الراهن باذن المرتن فلا يرى الثمن رهنه الا أن يكون اشترط ذلك المرتن فيكون رهنه  
وان اشترط عند الاذن أن يقبض حقه فان ذلك لا يصح وأراه رهنه الى أجله محمد بن يونس  
لان اشترط تجمل الثمن عند الاذن في البيع سلف جرفنا اه منه بلفظه والله أعلم  
(وبعارة أطلق) قول ز من المرتن الراهن أو لاجنبى الخ ربما يفهم منه أن العارية  
من المرتن لوارث الراهن بعد موته لا تنضر وهو كذلك وكذا رجوعه للوارث باجارة أو بأى  
وجه كان قال ابن ناجى عقب ما قدمناه عنه قرياً ما نصه وظاهر قوله في الكتاب ثم  
أودعه الراهن الخ انه لو مات الراهن ورجع ذلك الى ورثته بعارية أو كراء وغير ذلك فانه  
لا يبطل الرهن وهو كذلك قاله ابن المباحشون في الموازنة مع لادان الدين لم ينتقل لثمة  
الوارث حكماء الباجى وذكر في النوادر التعليق من كلام محمد بن يونس وكان ذلك والابى  
لبطل الرهن اه منه بلفظه ونحوه لان عرفة وخ في تكميله والله أعلم (أو اختياراً) قول  
ز بوديعة صحيح وقد تقدم نص ابن يونس بذلك ونحوه للباجى في المنتقى ونصه فان حازه  
المرتن على يده ما يندعدل ثم يرجع الى الراهن باذن المرتن باجارة أو مساقاة أو بديعة أو  
بغير ذلك فقد قال ابن القاسم وأشهب في الموازنة وغيرهما قد خرج من الرهن ثم قال فرع  
فان وقع من ذلك ما يبطل الحيازة ثم قام المرتن يريد رد ذلك ليصبح رهنه فقدر روى ابن المواز  
وابن عبدوس عن أشهب أن ذلك له الا أن يفوت بتحييس أو عتق أو تدبير أو غيره أو قيام  
غرمائه وقال ابن القاسم الا في العارية اه منه بلفظه ونحوه في الجواهر وقد وقع لابي

(أو في بيع وسلم) قول مب  
وجدت فيه الدليل الخ فيه نظر بل  
كلام طفي هو الصحيح وكل  
من مسئلتى ابن عرفة وقع فيها  
البيع بالفعل وتغير بهما انما هو  
باعتبار ما ادعى المرتن انه قصده هل  
احياه الرهن أو استحصال الثمن وذلك  
بين من كلامه ويوضحه كلام ابن  
يونس الذى اختصره انظره في الاصل  
(وبعارة الخ) يفهم من كلام ز  
ان رجوع الرهن لوارث الراهن  
بعد موته بعارية أو اجارة أو غيرهما  
لا يضر وهو كذلك لان الدين لم ينتقل  
لثمة الوارث كافي ابن عرفة وابن  
ناجي وخ في تكميله (أو اختياراً)  
قول ز اما بوديعة صحيح نص عليه  
ابن يونس والباجى وابن شاس وابن  
عرفة



الوليد بن رشد رحمه الله ما يلبق بجلايته وسعة حفظه وإطلاعه فقال في رسم العتق من  
سماع عيسى من كتاب الرهن مانصه وأمان رده إليه بإيداع فلا أقف في وقته هذا على  
نص رواية في ذلك والذي أقول به أن له أن يقوم عليه فيأخذه منه ويكون له رهنا لم يكن  
عليه دين يستغرقه باتفاق أو ما لم يتم عليه الغرماء على اختلاف قول مالك في رهن رهنا  
وعليه دين محيط بجاله وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه  
مانصه قلت قوله لم يقف في رده بإيداع على نص رواية بعيد عن رتبة حفظه اه منه بلفظه  
\*(تنبيه)\* لا اشكال في رده له على مذهب أشبهب في العارية المطلقة وأما على مذهب ابن  
القاسم فيها فقد بحث ابن عرفة في ذلك فأما المانصه لان عارسته كإداعه لان منفعة  
الرهن لراهنه اه منه بلفظه قال غ في تكميله بعد أن ذكره مانصه وفي التقييد والفرق  
بين العارية والوديعة أن العارية تصرف فيها والوديعة ليس تصرف فيها اه منه  
بلفظه قلت وهو واضح لان الإيداع توكيل على حفظ مال والموكل أن يرجع عما جعله له  
من الحفظ ويتولاه بنفسه ولا يخل بذلك حق الراهن من المنفعة التي له كالموكل واضح والله  
أعلم وقول مب وكلاهما غير صحيح الخ أم أعدم صحة الأول وهو أنه لا يأخذه في الإجارة قبل انقضاء المدة  
فعدم صحته انما هو باعتبار نسبه للغمي والاخا فأداه كلام ز هو الذي اعتمد أو الوليد  
ابن رشد في رسم العتق من سماع عيسى وحكي ما نقله مب عن ضيع عن الغمي  
بقيل ونصه وأمان رد المرتهن الرهن إلى الراهن بإجارة فله أن يقوم عليه بأخذه منه  
فيكون رهنا يئده على حاله الأولى اذا انقضت الإجارة وأمان قام عليه فأراد أخذه منه  
قبل انقضاء أجل الإجارة فليس ذلك وقديله ان انه ادعى أنه جهل أن ذلك يكون نقضا  
لرهنه وأشبه ما قال انه يحلف على ذلك ويكون له رده ما لم يتم عليه الغرماء اه منه  
بلفظه ونقله غ في تكميله بهذا اللفظ وابن عرفة مختصرا وقبله ولم يعرجا على  
مال الغمي بحال واقتصر طفي على نقل كلام ابن عرفة وذلك كله يفيد اعتماده قلت  
وفيقه أيضا ما قالوه في العارية المقيدة قبل انقضاء مدتها المطلقة قبل انقضاء المدة  
المعتادة على المشهور بل الإجارة أحرى لانها من العقود اللازمة اتفاقا فتأمله بانصاف  
على أن ما ألزمه لز اخذ من مجرد قوله وانقضت مدتها الخ غير صواب لأن ز  
صرح في آخر كلامه بخلاف ذلك لقوله وكذا وجب جيبه الخ فتأمله لكنه أطلق آخر  
فتأمله انه الرجوع قبل انقضاء الوجبة ادعى الجهل أم لا أشبه قوله أم لا لكنه اتكل  
على التصريح بذلك أولا والله أعلم وقول مب ونحوه لابن رشد الخ لا يخفى عليك  
ما فيه بعد وفوقه على كلام ابن رشد \*(تنبيه)\* محل البطلان في رجوعه للراهن  
بإجارة أو كراهه اذا كان ذلك من المرتهن للراهن وأما غيره ففيه تفصيل قال في اختصار  
السيطية مانصه مسئله وإذا كرى المرتهن الدار المرهونة بأذن الراهن لرجل ثم أكرهاها  
الراهن من المكترى وسكنها لم يطل ذلك حيازتها على المرتهن لأن يكون ذلك المكترى  
من سبب الراهن كصديقه الملائط أو قريبه فانها تخرج من الرهن اذا أكرهاها المكترى

والفرق بينهما وبين العارية المطلقة  
ان العارية تصرف فيها بخلاف  
الوديعة وقول ز أو جارة وانقضت الخ  
يقضى أنه لا يأخذه قبل انقضاءها  
وهو كذلك على المعتد كما يفيد ابن  
رشد وغيره ويفيد أيضا القياس  
الاحرى على العارية المقيدة لان  
الاجارة من العقود اللازمة اتفاقا  
وبه تعلم ما في كلام مب وما في  
قوله ونحوه لابن رشد الخ وأن ما نقله  
عن ضيع ضعيف ومثله قول ز  
أخبروا كذا وجبة الخ مع ما فيه  
من الاجمال فتأمله والله أعلم  
\*(فرغ)\* قال في اختصار السيطية  
وإذا كرى المرتهن الدار المرهونة  
بأذن الراهن لرجل ثم أكرهاها  
الراهن من المكترى وسكنها لم يطل  
ذلك حيازتها على المرتهن الآن  
يكون ذلك المكترى من سبب  
الراهن كصديقه الملائط أو قريبه  
فانها تخرج من الرهن اذا أكرهاها  
المكترى من الراهن اللهم التمسة التي  
دخلت في الرهن اه

(أوتدبير) مثله البيع كافي عن ابن القاسم وأشهب وكافي بن يونس عن الموازية (والإبني) قول ز أو بعضهما الخ ياتي لمب ما يرده عند قوله فان تعذر بيع بعضه الخ (٣٧٨) والصواب ما لز هنالاه نص قول ابن القاسم في رسم حبل الحبله

من سماع عيسى من كتاب الرهون وبه جزم ابن هرون في اختصار التيسية أولاً وبه قال يحيى بن عمر وبه صدر التلخيص ثم ذكر ان قول أشهب أى الذى جرى عليه مب شاذ ضعيف كافي ابن ناجي على المدونة والله أعلم وقول مب ويضاف الى الستة الخ نظم ذلك

تو بقوله

وزيد فيها أمة المكاتب يموت مع أداها للواجب والمستحقة كذا ذات الغرور

فاحفظ منحت العلم فزت بالاجور قلت وقول مب وهو تقييد ظاهر الخ أى لان عتق السيد للعبد الذى أعتقه من غير بحث عن ماله كانشاء عتقها الآن فان كانت الآن حاملاً تناول العتق حملها والافلا وهذا واضح على تناول العتق الحمل لاعلى عدم تناوله كما هو مقتضى قول المدونة في كتاب أمهات الاولاد ولو أعتقها المأذون بعد ان أعتق لم أحجل ذلك وكانت حدودها حدود أمة حتى تضع فبرق الولد للسيد الأعلى وتعتق هي اه قال ح واذا كان هذا في هذه فأحرى في التى أعتقها قبل عتقه فتأمله والله أعلم \* (تيسيه) \* قال في المقييد مانصه وللغرماء أن يرتدوا عتق من أحاط الدين بعمال وصدقه وهبته الا ان كان أحبل أمة من امائه لم يكن لهم الى بيعها سبيل اه وانظر

من الراهن للتممة التى دخلت في الرهن اه منه بلفظه (أوتدبير) قول ز أو بيع قاله ت هوفى ق عن ابن القاسم وأشهب وتقدم مثله لابن يونس فقلا عن الموازية (والإبني) قول ز فتباع كلها أو بعضها سكنت مب هناعن قوله أو بعضها وياتى له ما يرده عند قول المصنف فان تعذر بيع بعضه بيع كله لقوله هنالك فقلا عن ضج مانصه قال أشهب وانما يباع بقدر الدين في العتق وأماني الولادة والتدبير والكتابة فيباع كله ويكون فضل غنمه ساسيده اذا لا يكون بعض أم ولد ولا بعض مكاتب ولا بعض مدبر اه ثم قال عقبه وظهر انه قيد في كلام ابن الحاجب وأنه المذهب وهو كذلك الخ لكن الصواب في أم الولد ما قاله ز هنالقول ابن ناجي في شرح المدونة بعد ذكره قول أشهب هذا مانصه وقيل يباع منها بقدر الدين ويعتق الباقى وذكر التلخيص هذا القول أولاً ثم ذكر أن قول أشهب شاذ ضعيف قال ابن حنثا ثم قول أشهب وقال يحيى بن عمر لا يباع منها الا بقدر الدين اه محل الحاجة منه بلفظه وما عزا ليحيى بن عمر هو نص قول ابن القاسم في رسم حبل الحبله من سماع عيسى من كتاب الرهون فانه قال فيما اذا اولدها وهي يبدأ من مانصه وان لم يكن لسيد الامه والالا من مال بيعت الامه اذا وضعت وقضى حق الغريم ان كان محيطاً بقيتها أو يبيع منها قدر حق الغريم وأعتق ما بقى قال القاضي أبو الوليد بن رشد يرد الا لا يوجب جدم من يتباع منها بقدر حق الغريم فتباع كلها ويقضى المترهن من ذلك حقه ويتصدق الراهن بالفضل لا بمن ثل لأم ولده وقد قيل انها تباع كلها وان وجد من يتباع منها بقدر حق الغريم من أجل الضرر الذى عليها في بعض عتقها اه منه بلفظه وذكر ابن هرون في اختصار التيسية قول ابن القاسم هذا اجاز ما به ثم قال وقد قيل انها تباع كلها اه محل الحاجة منه بلفظه وقول مب ويضاف لهذه الستة على الضابط الثانى الخ نحوه لتو ونظمها بقوله

وزيد فيها أمة المكاتب \* يموت مع أداها للواجب

والمستحقة كذا ذات الغرور \* فاحفظ منحت العلم فزت بالاجور

اه وقول مب عن الشيخ مباره وهو تقييد ظاهر سلم كلام الشيخ مباره وهو غير مسلم فقد نقل ح نص المدونة وقال بعده مانصه واذا كان هذا الحكم فيما اذا أعتقها العبد بعد عتقه فأحرى أن يكون ذلك حكمها اذا أعتقها في حال رق له عتقه بعد أن عتق أقوى من عتقه قبل أن يعتق اه وتبعه تو وهو ظاهر غاية والله أعلم (للمترهن ضمن قيمته) قول ز يوم التلخيص مب هذا هنالوقال في قوله وللا راهن ضمنه مانصه أى القيمة يوم التلخيص قاله ح والحاررى على القواعد يوم التعدي اه قال تو الظاهر يوم التعدي والتسليم وهو الموافق لجته الا مع ح ونحوه لابن عاشر اه ونص ابن عاشر قوله ضمن قيمته يعنى يوم التسليم والله أعلم اه منه بلفظه (واندرج صوفتم) قول ز وقيل لا يندرج نفسه في ضج لأشهب وفي ابن عرفة مانصه ولا يدخل

صوف

يوم

ما ياتي عند قوله في الفس وعتق أم ولده (ضمن قيمته) قول ز يوم التلخيص قال تو الظاهر يوم التعدي والتسليم وهو الموافق لجته الا مع ح ونحوه لابن عاشر اه (واندرج الخ)

\* (مسئلة) \* قال في المشيد ومن منق الاحكام قال أشهب من ارثهن أرضا فيها نخل ولم يذ كرها في الرهن انها ان كانت مبددة في الارض وانما تدعى أرضا لانخلأ أو كانت مخازنة للاحية منها وهي سبع للارض فهي رهن مع الارض وان عادت الارض أو قاربت وانحازت منها فلا رهن الا في الارض اه (وارثهن ان أقرض) قول ز أي دامت رهنيته الخ أظهر منه أن المعنى وجاز ارثانه ان أقرضه في المستقبل ليقيد جواز الاقدام على ذلك كما صرح به في المدونة وغيرها ووافق عبارة ابن الحاجب الذي ينسج على منواله غالبا \* (فرع) \* قال في رسم المكاتب من سماع يحيى من (٢٧٩) كتاب الرهن وسأله عن سؤال رجل سألنا

ويأتيه برهن مما يغاب عليه فيقول له المسلف ضع رهنك عندى وعد الى تعدا ادفع اليك السلف فاذا عاد اليه وجد الرهن قد هلك أثره له ضامنا أو يكون مؤتمنا فيه قال بل يضمه وذلك انه انما أخذه على حال الاستيثاق مما أراد أن يسلفه ولم يؤتمن عليه ابن رشد هذا بين وهو أمين في الضمان من مسئلة الصانع يفرغ من عمل النوب فيقول لصاحبه خذ فلا يأتى اليه حتى يضيع قال في المدونة انه ضامن له على حاله اه (لاقرض) قلت قول مب الصواب حذف افظ المعاوضة فيه نظران لاقرض معاوضة كما تقدم (وفيها دليلهما) قول مب عن ح فعلم من هذا صحة ما أشار اليه المصنف الخ فيمنظر لان غاية ما أنجبه كلامه ان كلامها محتمل للامرين فلو قال المصنف تحتعلمها الصبح والله أعلم قلت وقول مب عن ضيع الان مفهوم المعايضة يدل على التحوين غير ظاهر بل الظاهر من مقابلة المدونة المعايضة بقولها ولو

صوف الغنم وألبانها في رهنها الا صوفا بكل ناته يوم الرهن فهو رهن معها ولو غنم واحد عن أشهب لا يكون رهننا طلقا لكن في ضروعها قلت وهو ظاهر قول الجلاب لا يدخل صوف الغنم الا بشرط اه منه بلفظه \* (مسئلة) \* قال في المقيد مانصه ومن منق الاحكام قال أشهب من ارثهن أرضا فيها نخل ولم يذ كرها في الرهن انها ان كانت مبددة في الارض وانما تدعى أرضا لانخلأ أو كانت مخازنة بناحية منها وهي سبع للارض فهي رهن مع الارض وان عادت الارض أو قاربت وانحازت منها فلا رهن الا في الارض اه منه بلفظه (وارثهن ان أقرض) قول ز أي دامت رهنيته الخ صحيح في نفسه والظاهر أن معناه وجاز ارثانه ان أقرضه في المستقبل ليقيد ان الاقدام على ذلك جائز كما صرح به في المدونة وغيرها ووافق عبارة ابن الحاجب الذي ينسج على منواله غالبا \* (فرع) \* قال في رسم المكاتب من سماع يحيى من كتاب الرهن وسأله عن سؤال رجل يسأل الرجل سلفا أو يأتيه برهن مما يغاب عليه ليدفعه اليه فيقول له المسلف ضع رهنك عندى وعد الى تعدا ادفع اليك ما سألتني من السلف فاذا عاد اليه ليقبض ما وعدوه وجد الرهن قد هلك عند الذي قبضه أثره له ضامنا أو يكون مؤتمنا فيه قال بل يضمه وذلك انه انما أخذه على حال الاستيثاق مما أراد أن يسلفه ولم يؤتمن عليه قال القاضي رضى الله عنه هذا بين على ما قاله لانه انما دفعه اليه ليكون عنده رهنه فيما وعده به من السلف وهو أمين في الضمان من مسئلة كيب تضمين الصانع من المدونة في الصانع يفرغ من عمل النوب فيقول لصاحبه خذ فلا يأتى اليه حتى يضيع انه ضامن له على حاله وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وفيها دليلهما) قول مب عن ح فعلم من هذا صحة ما أشار اليه المصنف بقوله وفيها دليلهما وسقط اعتراض الشارح و غ فيه نظرا ظاهر وان سلمه لان غاية ما أنجبه كلامه أن كلام المدونة محتمل للامرين وأن أحدهما أظهر من الآخر وهذا انما يسقط به بحث من ذكر لو قال المصنف وهل تكنى بينة على الحوز الخ قولان تحتعلمها المع قوله وفيها دليلهما وهذا مرجلى لا ينعى على من دون ح مما رتب فكيف به فتأمل بانصاف (ومضى ببعه قبل قبضه ان فرط مرتته الخ) قول مب واعلم ان تأويل أبي محمد وابن القصار في الرهن المشترط وغيره الخ انظر من جزم بهذا وغيره وانظر كيف يصح ذلك مع ان كلام المدونة الذي تأوله انما هو في المشترط

أقر المعطى في صحته الخ معانية البينة لكونه محموزا قبل حصول المانع ولو غير ان فتأمل (والافتاوى يلان) قلت قول مب معناه وان لم يفرط في الامضاء الخ كانه انما تقدم في تقرير المصنف تأويل ابن رشد لما ذكره كونه اقرارا بمنه وأظهر أن يقال التأويل الاول في المصنف الماضي وهو صادق ببقاء الثمن رهنه وبقاء الدين بالرهن ان اختار الرهن من عدم فسبح أصل المعاملة فتأمل وقول مب واعلم ان تأويل أبي محمد وابن القصار الخ انظر كيف يصح ذلك مع ان كلام المدونة المؤول انما هو في المشروط

انظر نصها في ق و ح وقوله وما ذكره بعده في المتطوع به نقله عياض عن بعض شيوخه  
 کافی ضح وهو لا ينافي الاطلاق في التأويلين الخ فيه نظر ظاهر لان عياضاً ذكر ذلك  
 على أنه تقييد وقد قبل كلامه الأئمة كالمصنف في ضح وغيره وسلمه أيضاً ابن عرفة وابن  
 نابي في شرح المدونة وزاد ما نصه هو كلام ابن رشد في رسم الرهن من سماع عيسى  
 اه منها بلفظهما وهو كذلك في السماع المذكور وقد نقله ح بلفظه فاستغنت  
 عن نقله وقبله ح وجعله تقييداً كما فعل ز وقد جزم ابن عبد السلام بأنه تقييد وعزاه  
 لغیر واحد ونصه وأشار غير واحد الى أن الذي ذكره في المدونة فيما كان من الرهن  
 شرطاً في أصل العقد وأما تطوع به من الرهن فحكمه في بيعه قبل قبضه حكم بيع الهبة  
 قبل قبضها اه محل الحاجة منه بلفظه (أو دينه عرضاً) قول ز انظر ح كذا  
 هو بالمرز الخطاب ولم أجد ذلك فيه لاهنا ولا في صدر البسوع عند قوله وأتى برهن ثقة وفي  
 بعض النسخ بالمرز للتأني ولعلها الصواب (وان أجاز تجهل) قول ز فان لم يرض به  
 الراهن الخ انظر من ذكر هذا التأويل الثالث وقد ذكر ابن عرفة في ذلك طرقاتاً ولم يذكر هذا  
 الثالث واقتصر ابن رشد في رسم كتب عليه ذكر حق من سماع ابن القاسم من كتاب الرهن  
 على أنه يقي رهنها ونصه ولو كان الدين عينا فباع الراهن الرهن بعرض لكان المرتهن  
 بالخيار بين أن يرد البسوع ويحجزه فوقفله العرض رهنها الى حلول الاجل اه منه بلفظه  
 ونقله المتبسطي معبراً عنه ببعض الشيوخ مقتصر على كنه المذهب ويرده من جهة  
 المعنى أنه لا وجه لرد البسوع الواقع من الراهن بعد اجازة المرتهن اياه فبأى وجه يبطل حق  
 المشتري منه وهو لم يعلق به حق خالق ولا مخلوق وعما يرده من جهة النقل تصريح  
 ابن رشد بأن اجازة المرتهن كاذنة في البيع وسلمه ابن عرفة وغيره وأتى كلامهم قرينة  
 ولا خفاء أنه اذا وقع البيع باذنه أنه ماض وأنه لا يقي رهنها فقاطعتا ماضه \* (تبيينان \*  
 الاول) \* ما ذهب اليه المصنف من أنه ان أجاز تجهل هو نص المدونة في كتاب الرهن  
 ونصها واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن لم يحجز بيعه فان أجاز المرتهن جازا البيع  
 وعمل المرتهن حقه شاء الراهن أو أتي اه منها بلفظها وجعله ابن رشد معارضاً لظاهر  
 ما لها في كتاب التجارة الى أرض الحرب فانه نقل في السماع المذكور أنفاعة أشهب  
 مانصه وان أجاز بيعه يقي دينه الى أجله ووقف له الثمن رهنها الآن يأتي الراهن برهن ثقة  
 يشبهه الرهن الذي باع وزاد متصلاً به مانصه وذهب سحنون الى أنه اذا لم يأت برهن  
 يشبهه الرهن الذي باع عمل له الثمن اذا فأنه يقي توقيفه وهو ظاهر ما في كتاب التجارة الى  
 أرض الحرب من المدونة في النص في رهن عبده بعد أن يسلم لانه قال فيها يبيع فيقضى  
 الغريم دينه الآن يأتي رهن ثقة وكذلك روى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجعل له الثمن  
 اذا لم يأت برهن خلاف قوله في كتاب الرهن من المدونة فانه فيها في الراهن يبيع الرهن  
 باذن المرتهن فقال لم أذن له في بيعه الا أخذ الثمن ولا فرق بين أن يبيع باذنه أو بغير اذنه  
 فيحجز البسوع وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله المتبسطي معبراً عنه ببعض الشيوخ على  
 عادته وسلمه وقال ابن نابي في كتاب الرهن عند نصها السابق بعد أن ذكر معارضة

انظر نصها في ق و ح وقول  
 مب وهو لا ينافي الاطلاق الخ فيه  
 نظر لان عياضاً ذكر ذلك على أنه  
 تقييد وقبل كلامه الأئمة انظر  
 الاصل وقول مب وبه تعلم  
 ما في كلام ز أي حيث فيلعب  
 ذكره محل التأويل أي التفریط  
 مع أنه قيد فيها هو اعلم من ذلك والله  
 أعلم (أو دينه عرضاً) قول ز  
 انظر ح ليس ذلك في ح وفي  
 بعض النسخ انظر ت ولعلها  
 الصواب (وان أجاز تجهل) قول  
 ز فان لم يرض به الراهن الخ لعل  
 صواب المرتهن اذ فيه يأتى القول  
 الثالث لافي الراهن فتأمل وانظر  
 الاصل

(والمعسري) قول ز والايح

من كل الخ يمكن تصحيحه حتى في المكتاب بحمله على ما اذا أدى لسيده الكتابة فتأمل (بيع كله) قلت قول ز وهو منسوخ الخ لم يجوز بامتناعه في باب الجمعة بل قال واستعمال كل المضافة للضمير غير الاستداء والتأكيدي رأى بعض اه ونحوه قول أبي حفص النسابي في حواشي المغني أن جعلها مفعولا ليس بمنسوخ ولكنه قليل كما صرح به المصنف أبي ابن هشام ومنه قوله «فيصدر عنه كلها وخونها» اه فيخرج كلام المصنف عليه وان كان ما ز هنامته قول السعدي المطول ان جعلها مفعولا تمتنع لان لفظة كل اذا أضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا كيدا أو مبتدأ لا تقول جاني كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضربت بكاهم اه ومثله لابن الحاجب قائلا لان قياسها ان تستعمل كيدا لمائة فتدعها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في أجزاء ما أضيفت اليه ولما أضيفت الى المضمير كان الجمله متقدما ذكرها أو في حكم المتقدم لانهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما شئ عليه فلذلك يقال ان الامر كله بالرفع والتصب ولا يقال الامر ان كله اه (ومنع العبد الخ) قول ز خلافا لما توجهه الخ عن توجهه وجزءه من عبد السلام وتعتب عليه ابن عرفة انظر نصه في الاصل

ابن رشد مانصه وقرئ للمغربي بان الراهن هنا تعدي في بيعه ومثله التجارة الموجب لبيعه الاسلام اه منه بلفظه وهو فرق ظاهر والله أعلم (الثاني) في ابن عرفة مانصه قال أي ابن رشد ان أضاءه في وقف غيره هذا لأن يأتي الراهن برهن ثقة ووجوب تجبيله قولنا له في رهنها وكاب التجارة مع سجنون ورواية ابن عبد الحكم اه منه بلفظه كذا وجدته في نسخة من وفيه نظرم من وجوه أحدها أن مانسبه رهن المدونة انما عزاه ابن رشد للشهاب لا للمدونة فانها أن صوابه حيث عزى القولين للمدونة مع من ذكر فصوابه أن يقول في تجبيل الثمن الآن يأتي برهن ثقة الخ ثالثها أن العزوف في كلامه مقولوب وتأمل كلام ابن رشد الذي قدمناه مع نص رفقها يظهر ذلك كله والله أعلم (والمعسري) قول ز والايح مع كل الخ تسلم مب كلامه في المعنى واعترضه في المكتاب وأم الولود واعتراضه في أم الولد ساقت بعلم ذلك مما قدمناه قريبا عند قوله والايح وأما في المكتاب فاعتراضه متجه لكن ان حمل كلام ز على أن المكتاب أدى الكتابة لسيده صح ما قاله وسقط اعتراض مب عليه بكل حال والله أعلم (مسئلة) قال في أول سماع عبد الملك بن الحسن من كتاب الرهون مانصه قال عبد الملك سئل ابن القاسم وأنا أسمع عن رجل كان عنده غلام فزعمه ثم ادعى بعد رهنائه أنه ابنه ثم مات قال يلحق به ويكون ابنه ويتبعه صاحب الحق بحاله ان كان له مال وان لم يكن له مال يتبع به متى ما ظهر له مال أخذ ماله قال القاضي رضي الله عنه هذا كإفاله وهو صحيح على أصولهم في أن ملوق النسب يرفع التهمة فهو بخلاف الرجل يكون عنه العبد فيرهنه ثم يقرب بعد أن رهنه أنه حر فلا يقبل قوله الآن يكون له مال فان كان له مال لم يعمل للمرتهن حقه وان لم يعمل وبالله التوفيق اه منه بلفظه (ومنع العبد من وطء أمته الخ) قول ز خلافا لما توجهه بعض الناس الخ لما توجهه هذا البعض به جزم ابن عبد السلام ونصه وهذا كله في العبد المأذون له في التجارة وأما العبد المحجور عليه فليس له وطء أمته الا باذن سيده على ما تقدم قبل هذا اه منه بلفظه وتعتبه ابن عرفة لقوله مانصه قلت ظاهر الروايات في المدونة وغيرها أن للعبد أن يطء أمته دون اذن سيده في وطئها وليس كازعم وغره في ذلك والله أعلم قول الصقلي وغيره في مسئلة كتاب النكاح الاول وللمكاتب والعبد التسرير في ماله بغير اذن السيد قال الصقلي يريد ان كان مأذونا له في التجارة ولا دليل فيه على وقف وطء غير المأذون أمته على اذن سيده لان معنى التسرير في ماله أن يكون يده مال فيريد أن يتسرى فيه وهذا لا يمكنه الوطء بملكه الا بشرائه الامه ومطلق شرائه لا يجوز الا باذن سيده وأما الوطء فيما تهر في ملكه فلا موجب لافتقاره لاذن سيده وقد قال أبو ابراهيم في مسئلة كتاب النكاح لما حكى قول ابن بونس قال وقال ابن رشد وكذلك العبد المحجور ولا ينشد في القدمات مذهب مالك أن للعبد التسرير في ماله اذا أذن له سيده ووطء بملك يمينه قلت فقيد التسرير باذن السيد دون وطئه اه منه بلفظه وسلم غ في تكميله والله اعلم (وتقوم بلاولاد) قول ز ومافي الشارح الوسط الخ الذي في ح نسبة ذلك لشروجه

(٣٦) رهوني (خامس)

(وتقوم بلاولاد) مانسبه ز للشارح الوسط نسبة ح للشارح في شرحه فانظره

لألحوص الوسط فانتظره (كالمترين بعده) قول مب نسب في ضيح الجواز في هذه  
 لابن رشد الخ نص ضيح واعترض قول المصنف الا باذن بعد الاجل بأنه لو أذن بعد عقد  
 الرهن وقبل الاجل جاز له بذلك البيع كبعد الاجل قاله صاحب البيان وابن زرقون  
 ولكن نقل المصنف عن بعض الموثقين منعه لأنه هدية مديان اه منه بلفظه فظاهره  
 بل صريحه أن ذلك في الرهن المشترط وقد سلمه غير واحد وفيه نظر لان ابن رشد انما قال  
 ذلك في الرهن المتطوع به ونصه وأما لو طاع الراهن للمترين بعد العقد بان يرهنه  
 رهنا ويؤكله على يده عند أجل الدين لجاز بانفاق لان ذلك معروف من الراهن الى المترين  
 في الرهن والتوكيل على البيع اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله غير واحد ولذا قال  
 ابن عزرة بعد نقله كلام ابن رشد مختصرا مانصه وانظر لو طاع الراهن بتوكيل المترين  
 أو العدل أو غيرهما بعد العقد هل هو كطوعه بعد العقد بالرهن مع التوكيل على يده لأنه  
 معروف أولا لان تقدم شرط الرهن في العقد يضعف كونه معروف فاورعما يكتبونه بعد العقد  
 تحيلا ثم ذكر بعض كلام ابن الحاجب وقال مانصه هو خلاف ما تقدم لابن رشد وغيره  
 أن طوعه بعد العقد بالرهن والتوكيل جائز اتفاقا ومجرد الطوع بالتوكيل فقط لا نص لهم  
 فيه اه منه بلفظه وكلام المصنف سالم مما ورد على كلام ضيح فانه قال في أوائل  
 السبع قبل ترجمة ما جاء في بيع الوكيل على موكله الخ مانصه فان كان الرهن واشترط  
 البيع بعد عقد المعاملة فقال الشيخ أبو الحسن الأغمي ذلك جائز لان ذلك كله معروف من  
 الراهن وقال غيرهم من الموثقين لا يجوز ذلك لأنه هدية المديان اه من نهايته بلفظها  
 وهكذا في اختصار ابن هرون صدر السبع في ترجمة باب بيع المولى عليه الخ والله أعلم  
 (\* تنبيهان الاول \*) بعد ان ذكر ابن عرفة كلام ابن رشد الذي قدمناه قال مانصه  
 وقاله المصنف وغيره وفيه نظر لأنه شبه هدية مديان وقدمه عوايب الطعام بمن مؤجل  
 على تصديق البائع في كيله اه منه بلفظه وهو يفيد أن المصنف حكى الاتفاق  
 الذي ذكره ابن رشد وسلمه وانما بحث في ذلك من عند نفسه وهو خلاف ما نقله في ضيح  
 عن المصنف وخلاف ما قدمناه عن المصنف وكان ابن عرفة رحمه الله لم يقف على  
 كلام المصنف الذي قدمناه وانما وقف على كلامه في باب الرهن فانه نقل هناك  
 الاتفاق الذي ذكره ابن رشد معبراً عنه ببعض الشيوخ وسلمه ونصه فان شرط  
 المترين على الراهن أن له بيع الرهن عند الاجل من غير مؤامرة صاحبه جاز ذلك  
 ان كان الرهن بعد العقد لان ذلك معروف من الراهن قال بعض الشيوخ وذلك جائز  
 باتفاق واختلف اذا كان شرطاً في أصل العقد اه محل الحاجة منه بلفظه فانتظر كيف  
 سلم هنا الاتفاق وأعقل ما قدمه مما يظله وقد تبعه على ذلك ابن هرون وصاحب المعين  
 فذكر الخلاف صدر السبع ونهاه في باب الرهن ولم يطلع ابن عرفة والله أعلم على كلامه  
 الاول فلم ينسبه الا الثاني والكمال لله تعالى (\* الثاني \*) قال أبو يعلى مانصه مع أن الذي  
 به العمل لا فرق في الاذن للمترين بعد العقد أو فيه وقد رأيت كلام انناس في ذلك وهذا  
 هو الذي في الجئان وهو صحيح لتقدم دليله وهو الذي يعمل به الموثقون في زماننا مع أن قول

(كالمترين بعده) قول مب نسب  
 في ضيح الخ انما قال ابن رشد  
 ذلك في الرهن المتطوع به خلافا  
 لضح وقول مب عن ابن رشد  
 لجاز باتفاق في الاتفاق نظر  
 \* (تنبيه) \* قال أبو يعلى الذي به العمل  
 انه لا فرق في الاذن للمترين بعد  
 العقد أو فيه وقد رأيت كلام الناس  
 في ذلك وهذا هو الذي في الجئان  
 وهو صحيح لتقدم دليله وهو الذي يعمل  
 به الموثقون في زماننا ثم قال وهذا  
 الاذن في البيع لازماً فیه وانما  
 هو بوصول صاحب الحق لحقه انظر  
 الاصل والله أعلم

المتن بعده فيه نظر ولكن المصنف تابع غيره كما رأيت لانه شبه هدية المديان كخاتمة ابن  
عرفه والمصنف في ضجج عن التيطي وسماه ولم أقف على جواب يشفي في ذلك مع  
أن الاعتراض مذكور في لوثاني المجموعة عن المحققين ولكن الجواب أن هـ هذا الاذن  
في البيع لازيادة فيه لصاحب الحق انما هو بوصول صاحب الحق الى حقه بلا زيدوان كان  
يسقط عن رب الحق مشقة ثم قال وما استدبل به ابن عرفه ليس متفقة عليه اه منه  
بلفظه **قلت** في قوله ونقله ابن عرفه عن التيطي نظير يعلم بمقدمناه وما ذكره من الجواب  
ظاهر وغاية ذلك أن هذا الاذن راجع الى تعجيل القضاء بعد وجوبه وترك المماطلة وذلك  
واجب على الراهن وكان من حق المعترضين أن يعترضوا جواز تطوع الراهن بالرهن بعد  
المهلة لما فيه من شبهة هدية المديان مع أنهم لم يحتجوا في جوازه فيما علمت اذ لا يخفى في  
أن للمرتهن نفع بالرهن المتطوع به ولا سيما ان وقع فلس الراهن أو موته فجواز الاذن في  
البيع أخرى من هذا الذي أجازوه لمساكنه فتأمل وما استدبل به ابن عرفه فيه نظر لوضوح  
التفرق بين المستلتمين من وجهين أحدهما أن ما استدبل به ليس فيه ما ذكرناه في مسئلتنا  
أن ذلك في الحقيقة راجع الى أمر واجب على الراهن ثانيهما أن التصديق في مسألة ابن  
عرفه يقول الى الزيادة وذلك أنه ان وجد تصاقف يقيم به فذلك هدية مديان لا يحمله المانع  
على القول به سد الذريعة لهذا وذلك منتف في مسئلتنا وكلام أبي علي يقتضي انه على  
القول بالمانع لا فرق وفيه نظر فتأمل ذلك كله باضاف والله أعلم ويشهد لما قلناه كلام ابن  
رشد **لا** في قريبان شاء الله عند قوله وباع الحاكم ان امتنع فأنظر هناك وتأمله  
(والامضي فيهما) قول ز ولم يفرض له فيه قال في نحوه في ت وتأمله فانه جو  
معنى الاذن الذي هو الموضوع اه **قلت** بل التفويض هنا يخص من الاذن الذي هو  
الموضوع ولذلك لما ذكر ابن هرون في اختصار المتبعية الاذن في العقد أو بعده وما في  
ذلك من الخلاف والتفصيل قال عقبه مانصه تنبيه فان كان في العقد انه أقامه مقام  
الوكيل المفوض اليه ومقام الوصي بعدموته كان له بيعه دون أمر سلطان وبه الحكم اه  
منه بلفظه وهو شاهد **ز** وت والله أعلم (وباع الحاكم ان امتنع) قال في رسم الرهن  
من سماع عيسى من كتاب الرهن مانصه وسئل عن الرهن يحل بيعه وصاحبه ناعن  
السلطان فيأمر ببيعه فلا يجحد أحدا يعني فيه الاجبيل على من يكون الجعل أعلى صاحب  
الرهن أم على المرتهن فقال الجعل على من طلب البيع منهما والتقاضي قال عيسى  
ما أرى الجعل الا على الراهن قال القاضي رضى الله عنه قول عيسى بن دينار أظهر في هذه  
المسئلة من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب عليه فعله فهو أولى بغرم  
الاجارة على ما يتوصل به الى أداء الواجب عنه ووجه قول ابن القاسم أن الراهن يقول انا  
لا أريد بيع الرهن لاني أرجو ان يتيسر لي الحق دون بيع الرهن فان أردت أنت تعجيله  
فاذا جعل على بيعه وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقال الباسي مانصه فقد روى عيسى  
وأصبع عن ابن القاسم أن الجعل على من طلب البيع قال عيسى وما أرى الجعل الا على  
الراهن اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه ومن العتية قال أبو زيد عن ابن القاسم

(والامضي فيهما) قول ز ولم  
يفرض له فيه نحوه لت ويشهد  
له قول ابن هرون في اختصار المتبعية  
فان كان في العقد انه أقامه مقام  
الوكيل المفوض اليه ومقام الوصي  
بعدموته كان له بيعه دون أمر  
سلطان وبه الحكم اه (وباع  
الحاكم الخ) فان احتياجه بيعه  
لجعل كان على الراهن مطلقا على  
ما استظهره ابن رشد وقيل على  
طالب البيع منه ما انظر الاصل  
**قلت** وفي اللامية وان يكن  
يجعل ففي معطيه قولنا **أعلا**  
وقول **مب** واستظهر هو انه  
لا يسمع الخ وعليه فلا يتوقف بيع  
الحاكم للرهن على اثبات أن الثمن  
الذي ساوى قيمة مثله كما اختاره  
ابن عرفه أيضا نقله **ح**

واختاره مس هو الصواب لتسوية  
 المتبني بين العقار والحيوان وقول  
 ز وكلام المصنف فيما ليس له أو أن  
 الخ فيه نظر بل الفرق بين ما هنا  
 وما يأتي ما ذكره مب عن مس  
 فتأمل (بدئي بالنفقة) قول ز  
 لشدة ما يلحقه من الضرر الخ ولأنه  
 ليس سلفا حقيقيا بل ليل عدم تعلقه  
 بالذمة والله أعلم (ضمنه مرتنه)  
 قول مب أو يوم الارتهان أي  
 القبض هو الراجح فيه وفي المصنوع  
 والمعارك يدل عليه كلام الأئمة  
 والتوفيق ضعيف انظر الأصل عند  
 قوله لأن يكذب عدول \* (فرع) \*  
 فان شرط المرتن وضع الرهن على  
 يدي عدل ثم زعم المرتن أنه ضاع  
 عند العدل وصدقه العدل وقال  
 الرهن انما هلك عندك فلا ضمان  
 عليه قاله ابن القاسم خلافا لأصبع  
 فان وضعه عند غيره عدل ضمنه ولو  
 قامت بينة على تلفه عنده فان ادعى  
 انه ظنه سدا لصدق الآن يكون  
 مشهورا بالنسق قاله ابن رشد  
 (ولو شرط البراءة) قول ز فان  
 كان بعده اعتبر شرطه قل  
 وكذا فيما ينظر ان كان الرهن شرطا  
 وتطوع بعده باسقاط الضمان  
 (والافلا) قول ز كثر برؤس  
 شجر الخ هذه الامور التي ذكرها  
 كلها في ضحج عن الغمي وزاد  
 بعد قوله أو مفتاحه الخ فان علم انه  
 كان يتكرره ويفقده ويشبهه أن  
 يكون أخذ ذلك في تكرره ضمنه اه  
 قلنا ومثل الثمر برؤس الشجر

في الرهن يحمل بيعه وصاحبه بعيد من السلطان ولا يجرد من بيعه الا يجعل على  
 طالب البيع وروي أيضا عيسى وأصبع مثله قال أصبع ما أرى الجعل الاعلى الرهن  
 اه منه بلفظه فحصل من هذه الاقوال أن الرهن ان كان هو الطالب للبيع فالجعل  
 عليه بلا خلاف والا فهل كذلك وهو قول أصبع وعيسى واختاره ابن رشد وهو على  
 المرتن وهو قول ابن القاسم والظاهر لما استظهره ابن رشد (تنبيهات الاول) نقل ج  
 هنا في الفرع الرابع كلام البيان بواسطة نقل القرافي نقلا غير واث به فتأمل (الثاني) \*  
 ما عزا له ابن يونس لسماع أبي زيد لم أجده فيه في النسخة التي بيدى من البيان وانما وجدته  
 في سماع عيسى والله أعلم (الثالث) \* قال ابن عرفة ما نصه المازري لو احتجج في بيع الرهن  
 الى السهماء في كونه على مرتنه أو راعته رواية عيسى وأصبع عن ابن القاسم وقولهما  
 وكذا لو أبق العبد واقتصر في الاتيان به لجعل في كونه على مرتنه أو راعته نقلا عن ابن  
 سحنون عنه وعن غيره نحوه للباقر والصلى والاول سماع عيسى ابن القاسم والثاني قول  
 عيسى ولم يعز ابن رشد لأصبع اه منه بلفظه وفيه منظر من رجوعه تظهر بادني تأمل  
 لكلامه مع كلام من قدمنا ذكرهم فاستعمل ذهنك في استخراجه والله الموفق  
 (الرابع) \* قوله في الرواية يعني فيه هو بالعين المهمل مضارع عني قال في المصباح  
 وعني يعني من ياب تعب اذا أماته مشقة اه منه بلفظه (ورجع مرتنه بنفقه  
 في الذمة) قول مب واختار الشيخ مس ماأفاده كلام ز من أن العقار كالحيوان  
 هو الصواب لتسوية المتبني بينهما ونصه وعلى الرهن نفقة العبد وكسونه وحرمة  
 الدار واصلحها وعل الحائط ولا شيء على المرتن من ذلك اشترط الغلة أم لا ولا يترك  
 الرهن الرهن يخرب ويهلك لأن ذلك ضرر يحتمل المرتن اه من اختصار ابن هرون  
 بلفظه وقول ز وكلام المصنف فيما ليس له أو أن يباع فيه الخ فيه نظر يعلم من تأمل  
 كلامه فيما يأتي بل الفرق بين ما هنا وفي ما ذكره مب عن مس فتأمل (بدئي  
 بالنفقة) قول ز ولم تعد نفقته سلفا حقيقيا منفعته لشدة ما يلحقه الخ قلنا ولأنه  
 ليس سلفا حقيقيا بل ليل عدم تعلقه بالذمة (والافلا) قول ز أو مفتاحه بيد  
 المرتن الخ هذه الامور التي ذكرها هنا كلها في ضحج عن الغمي لكن ز أدخل  
 بقوله في هذه اذ زاد في ضحج بعد قوله أو مفتاحه بيد ما نصه فان علم انه كان  
 يتكرره ويفقده ويشبهه أن يكون أخذ ذلك في تكرره ضمنه اه منه بلفظه  
 (فرع) \* قال في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الرهون ما نصه وسئل  
 عن رجل باع من رجل يباعا وارتن منه رهنا وشرط المرتن على الرهن عند عدله  
 البيع أنه يجعل الرهن على يدي عدل ثم زعم المرتن أن الرهن ضاع عند الذي وضعه على  
 يديه وصدقه الذي زعم أنه وضعه على يديه وقال الرهن لم تضعه على يدي أحد وانما هلك  
 عندك وليس للمرتن بينة على انه وضعه على يديه الا قوله وقول الذي زعم انه وضعه على  
 يديه قال ابن القاسم ان كان الذي زعم انه وضعه على يديه عدلا فلا ضمان عليه ويرجع  
 بجميع حقه على الرهن قال القاضي رضى الله عنه مثل هذا حكى ابن حبيب في هذه



المسئلة يعين ابن القاسم من رواية أصبغ عنه وحكى عن أصبغ انه قال أراه ضامنا  
وان أقر له الامين ولا يبرأ الا بسنة على دفع ذلك اليه واياه اختار ابن حبيب وقول ابن القاسم  
عندى أظهر لانه لما رهنه عنده بشرط أن يجعله عند غيره لم يحصل في ضمانه ~~لـ~~ كونه  
كالرسول له فوجب أن يصدق في دفعه اليه اذا أقر بقبضه وادعى تلفه على أحد قولي ابن  
القاسم في المودع يؤمر بإداع الوديعة عند غيره فزعم انه أودعها وتلفت عند المودع  
ويقر بذلك المودع وهو مذهب في المدونة خلاف ما في كتاب ابن المواز وقوله ان كان الذي  
زعم أنه وضعه على يديه عدلا فلا ضمان عليه صحيح لانه انما أذن له أن يدفعه الى عدل فان  
وضعه على يدى غير عدل رزمه الضمان وان قامت البينة على تلفه عنده فان ادعى أنه لم يعلم  
أنه غير عدل وأنه اعلم دفعه اليه وهو بظنه عدلا صدق في ذلك الا أن يكون معلنا بالنسب  
مشهورا به عند الناس اه محل الحاجة منه بلفظه (الا أن يكذبه عدول الخ) قول ز  
هل يضمن القيمة يوم القبض أى وهو الراجح كالتفقه عن ضيغ الخسكت عنه نو ومب  
مع ان مب ذكر هذه المسئلة سابقا عند قوله وضعه مرتهنه ومحصل ما نقله عن التيطى  
ان فيها قولين فقيل يوم الضياع وقيل يوم الارتهان وان بهض الشيوخ ردهما الى وفاق ولم  
يذكر ترجيح ولا عرج على ما ذكره ز من الترجيح وعزوه لضيغ لا يرد ولا قبول وقد  
راجعت ضيغ فلم أجده فيه ما عزاه له وذلك انه في ضيغ لم يتعرض لهذه المسئلة بعينها  
وكذا ابن الحاجب انما قال ابن الحاجب مانصه والمعتبر في القيمة عند ابن القاسم يوم  
الحكم ان كان باقيا يوم قبضه ان كان تلقا وعنه ان الرهن بقيته يوم الضياع وعنه يوم  
الرهن اه قال ابن عبد السلام مانصه يحتاج الى معرفة قيمة الرهن في مسئلتين  
احدهما اذا توجه ضمانه على المرتن وهذه لا يمكن فرضها الا مع هلاك الرهن وشبه ذلك  
والثانية اذا تنازع الراهن والمرتن في مقدار الدين وهذه يصح فرضها مع قيام الرهن ومع  
هلا كوقد جمع غير واحد المسلتين وهو ظاهر كلام المصنف هنا اه منه بلفظه وقال  
في ضيغ مانصه حاصل ما ذكره أنه ان كان الرهن باقيا اعتبرت قيمته يوم الحكم وان  
تلف فسلانة أقوال لابن القاسم أعنى هل تعتبر قيمته يوم الضياع أو يوم القبض أو يوم  
الرهن على انه قد اختلف في الروايتين الأخيرتين هل هما وفاق أو خلاف ثم قال والاقرب  
اعتبار القيمة يوم الرهن لان الناس انما يرهنون ما يساوى دونهم غالبا اه منه بلفظه  
ونقله جس وقال متصلا به مانصه والمعنى على الوفاق يوم استحقاق القبض اه  
منه بلفظه فأنت تراه ليس فيه ما عزاه له لاننا قلنا حكم المسلتين مختلف وهو الذى  
يفيده قول ز وأما ما أتى في قول المصنف واعتبرت قيمته الخ فهو قيمته الشاهدة في قدر  
الدين اه فضيغ لم يذكر مسئلتنا أصلا وان قلنا ان حكمهما واحد فليس فيه ترجيح لما  
ذكر قبل كلاله يفيد ترجيح انه يعتبر يوم الرهن فتأمل به بانصاف ثم وجدت المسئلة في  
ضيغ في باب الغصب فانه لما ذكر ان المسترى من الغاصب غير عالم لا يصدق في تلف  
ما يغاب عليه ويحلف ثم يقره قال مانصه فرع ومتى يضمن ما يغاب عليه نقل ابن بونى  
عن غيره أن الاشبه اذا روى الثوب عنده بعد شهر من يوم اشتراه وادعى ضياعه لم يستحق

انه يضمن قيمته يوم رؤى بخلاف الصانع أو المرتهن يدعى ضمياعه بعد أن رؤى عنده بعد شهر فانه يضمن قيمته يوم القبض والفسق أنهم ما قبضاه على الضمان فلما غلبه اتهم ما على أنهم انما قبضوا ليستلوا كاهه فأنشبه التعدي بخلاف المشتري فأنه انما قبضه على أنه ملكه فلم يهتم اه منه بلقطه ولعل كلامه هذا هو الذي قصد ر لانه اقتصر على ذلك لكن ز عليه ذلك في تفرقه بين المرهون والمصنوع فانه صرح بأن الراجح في المرهون ما قاله هئا وجزم في المصنوع والمعارضة تفصيل ابن رشد السابق مع ان الثلاثة سواء في الحكم على أن ابن يونس لم يقتصر على ما نقله عنه في ضج بل ذكر في باب الرهن القولين السابقين عن سماع عيسى ولم يرج واحد منهما نعم لو حذف ز قوله كما نقله عن ضج واقتصر على قوله أي وهو الراجح ما قاله كما يدل عليه كلام الأئمة في رسم المسكاتب من سماع عيسى من كتاب الرهن ما نصه قال ابن القاسم وانما يضمن المرتهن ماضع من الحلى والياب والمنازع عنده قيمة ماضع يوم ضاع وليس قيمته يوم ارتنه قال القاضي رضى الله عنه قال ههنا لا يغرم المرتهن قيمة ماضع عنده من الحلى والياب يوم ضاع وقال فيما يأتي قرب آخر هذا الرسم انه يغرم قيمته يوم ارتنه وليس ذلك عندي اختلافا من القول ومعنى ما هنا أنه ظهر عنده المتاع والحلى في الوقت الذي ادعى أنه ضاع فيه فعلم أنه لم يضع قبل ذلك ومعنى ما يأتي في آخر هذا الرسم اذ لم يعلم متى ضاع ولا ظهر عنده منذ ارتنه وغاب عليه فتلزمه قيمته يوم ارتنه ولا يصدق في وقت ضمياعه كما لا يصدق في ضمياعه الا أن تكون قيمته في الوقت الذي ادعى أنه تلف فيه أكثر من قيمته يوم ارتنه فتلزمه قيمته يوم ضاع لانه مقرر على نفسه وكذلك لو ظهر عنده بعد ارتنه اياه بمدة لم تقط عنه قيمته يوم ظهر عنده ولم يصدق ان ادعى أنه تلف بعد ذلك بمدة الا أن تكون قيمته في اليوم الذي ادعى أنه تلف فيه أكثر من قيمته يوم ارتنه الى أن ذلك اختلاف من القول فقال أكثر أقواله ان الضمان انما يكون يوم ارتنه قال وهو القياس لانه في ذلك اليوم دخل في ضمانه وكل من دخل في ضمانه شيء ثم ضاع بعد ذلك بمدة فأنما عليه قيمته يوم دخل ذلك في ضمانه كالغاصب والصانع ونحوهما وليس قوله بصحيح أما الغاصب فهو كما قال وأما الصانع والمرتهن فالحكم فيهما بخلاف ذلك وقد قال غيره انما يلزم المرتهن قيمة الرهن يوم ضاع اذ لم تعرف قيمته يوم الرهن ولا بعد فلا يجعل ذلك اختلافا من القول ورد ما ههنا من التأويل الى ما يأتي آخر هذا الرسم من أن المرتهن يلزمه اذا ضاع الرهن عنده قيمته يوم ضاع بما ذكرناه من التأويل فان جهل وقت الرهن كان القول فيه قول المرتهن وفي سماع أصبح من كتاب الودعة ما بين ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة وبالله التوفيق اه منه بلقطه ونقله المسطبي معبرا عنه ببعض الشيوخ وابن عرفة وسلامه وحل كلام ابن القاسم على الخلاف كما قال ابن دحون هو الذي عليه أكثر الشيوخ واذ سلمنا أنه خلاف ترجح القول بأنه يضمنه يوم القبض لقول ابن دحون أنه أكثر أقواله وقوله انه القياس وان اعترضه ابن رشد وما رجه ابن دحون قدر رجه ابن أبي زمنين في منتهى لاتبانه مقتصر عليه كالمذهب ونصه وفي سماع عيسى قال ابن القاسم كل من ارتنه رهنه انما يغاب عليه فهناك فالقيمة فيه يوم

رهنه اه منه بلفظه و مراده يوم رهنه يوم دفعه لمرتهن لانه الذي فهم عليه الأئمة  
 مافى السماع المذكور كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد السابق وصرح به فى المشتق فانه قال بعد  
 ذكره القولين السابقين عن سماع عيسى مانصه وجه القول الاول انه ليس بضمون عليه  
 من يوم الرهن ولذلك لو قامت ينسبه لم يضمه ولذلك كانت قيمته يوم ضاع لانه حينئذ ضمنه  
 ووجه القول الثانى انه انما يصح بالقيمة فالذلك روعيت قيمته يوم القبض وهو معنى قولنا  
 يوم الرهن اه منه بلفظه (تنبيه) \* ظاهر كلام غير واحد من حمل قولى ابن القاسم على  
 الخلاف أن الخلاف مطلق وقد بذل الباجى فى المشتق فقال بعدما قدمناه عنه انما مانصه  
 وهذا المذموم يقوم الرهن يوم الارتهان وأما لو قوم الرهن بعشرة دنائير فضاع فذلك القيمة  
 تلزمه الا أن يكونا قد زاد فى قيمته أو نقصا فى رضى قيمته اذا علم بذلك فانه فى العتية ووجه  
 ذلك أن تقويمهما للرهن عند الارتهان اتفاق منهما على قيمته واقرار بذلك فيحملان على  
 ذلك الا أن ثبت الزيادة فى ذلك والنقصان فيحملان عليه بعد الضياع ويمنعان من اقراره  
 على ذلك قبل الضياع اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه والله أعلم (وحلف  
 فيما يغاب عليه) قول مب بل الثانى يقول لا عين عليه الا أن يدعى الراهن الخ فيه نظر  
 لان مانسبه لق عن ابن عرفة موضوعه أن الرهن مما يغاب عليه والا أقوال الثلاثة فى  
 كلام ز موضوعها أنه مما لا يغاب عليه وذلك بين من كلامه هنا لمن تأمل أدنى تأمل  
 وقد صرح بذلك قبل عند قوله ولو اشترط ثبوته وأحال على ما هنا إذا قال ولا بد من عينه  
 أنه تلف بلا سببه متهماً لم لا وسى ما فى أن ذلك أحد أقوال ثلاثة اه وما قاله من أن فيها  
 ثلاثة أقوال صحيح مصرح به فى ضيغ وابن عرفة وغيرهما وعز ذلك ابن عرفة لابن  
 يونس ونص ابن يونس وحكى عن بعض فقهاء ثنائى القرويين انه قال اذا ضاع الرهن الذى  
 لا يغاب عليه لم يعلم هلاكه الا بقول المرتهن فلا بد من عينه متهماً لم لا وكذلك فى عارية  
 ما لا يغاب عليه أو شرائه إياه بالخيار وضياع الشئ المستأجر لا بد من البين فى ذلك كله كان  
 متهماً وغير متهم وذلك أن هذه الأشياء انما أخذها المنفعة لنفسه فهى بخلاف الودعة  
 التى لا منفعة لها فيها فان اعترض عليها معترض بالقراض يدعى ضياعه انه لا يخلف فيه الا  
 أن يكون متهماً وهو قبضه لمنفعة نفسه قيل له القراض ليست له منفعة متينة اذ قد  
 لا يرجع فيه بخلاف ما منفعته حقيقة وقال بعض شيوخنا اختلف فى عين المرتهن فى  
 ضياع ما لا يغاب عليه فقلل يخلف وقيل لا يخلف وأحب البنا أن يخلف المتهم لقد ضاع  
 وما فرط ولا تعدت وغير المتهم يخلف ما فرط ولا ضيعت ولا يخلف على الضياع  
 وهو مصدق فيه اه منه بلفظه ونص ضيغ واذا قلنا بعدم الضمان فيما لا يغاب عليه  
 فهل توجه العين على المرتهن أنه لم يفرط متهماً كان أو غيره أو لا توجه أو توجه على  
 المتهم دون غيره ثلاثة أقوال اه منه بلفظه وكل هذا شاهد لز وما اتى عن ابن  
 عرفة هو فيما يغاب عليه وقد اختصره ق اختصارا مخالفاً فانه قال بعد ذكره كلام ابن  
 يونس المتقدم يسر مانصه وما يغاب عليه يبدأ من رهنه وما يدمرتهن ولا يشته  
 منه ابن حشر اتفاقاً ولو ادعى الراهن تعيب المرتهن الرهن فقال العتية لا عين عليه الا

(وحلف الخ) قول ز ثانياً عدمه  
 مطلقاً الخ صواب فى موضوعه  
 وهو ما لا يغاب عليه كما صرح به  
 عند قوله ولو اشترط ثبوته وكفى  
 ضيغ وغيره وموضوع مافى ق  
 ما يغاب عليه وبه تعلم مافى كلام  
 مب انظر الاصل

أن يدعى الراهن علم ذلك وأنه أخبر بذلك من وثقه فان حلف حلفه المرتهن وقال ابن  
 مزين بحلف لقد ضاع وما دلس فيه ولا يعلم لموضعاً وأنكر قول العتيبي وقال يمين توجب  
 عينا وهذا لا يصح كون وأجابه العتيبي بأن اللعان اليمين فيه توجب عينا. ابن حنثان كان  
 المرتهن عن يمين بذلك حلف والأفلا كدعوى الغصب والتهمة كالخلطة في توجيه اليمين  
 عياض اختلف فيه قداما شيوخنا ومتأخروهم وعلى قول ابن مزين جل بعض الشيوخ  
 ظاهر المدونة وبه أفتى اسحق بن ابراهيم ونحو قول العتيبي لما لا في هذا الاصل وقاله ابن  
 لبابة الا كبراه منه بلفظه (ولا يعلم موضعه) قول ز قالوا للتقسيم لانه يجمع  
 بينهم فيه نظير بل هي على بابها كما تقدم في كلام ابن عرفة ونحوه في ضيق ونصه فقال  
 جماعة من متقدمي الشيوخ وهي في العتبية وعليه جل بعضهم المدونة وبه أفتى اسحق  
 ابن ابراهيم بحلف لقد ضاع بلا دلسة دلها فيه ولا أعظم لموضعاً ووجهه عينه مع ضمانه  
 ثم حمله على الرغبة عينه اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز وأجيب أيضاً بأن  
 المراد بالدلالة الاخفاء هذا الجواب هو المتعين فكان من حقه أن يقتصر عليه  
 (أو وبه) قول م ب عن ح ويتقاصان فان فضل عند أحدهما لا تخرى دفعه له  
 هو يقتصر على الكلام ح اذ الذي فيه هو مانصه فتقاصه ببقية فان بقي عندك فضل  
 أدنيه فان كان دينك أكثر فلا تثنى لك عليه اه وهذا هو الذي في المتن  
 ونصه قال أشهب يرجع الواهب فيما وضع من حقه فيقاص به في قيمة الرهن فان بقي له منه  
 شيء لم يكن له قبضه وان بقي عليه من قيمة الثوب شيء آذاه قال لانه لم يدع حقه ليتبع ببقية  
 اه منه بلفظه فالب سابق قلم أو سهو منه رجماثة (لم يصدق ان أعدم) قول ز فان  
 يبيع في الدين تباع المجنى عليه الراهن بالاقبل الخ أصله لعج ونصه وأما إذا بيع في الدين  
 فانظر هل للمجنى عليه كلام مع الراهن أم لا قاله أحمد قلت يستفاد من فرع الشارح  
 الذي ذكره فيما إذا اعترف الراهن بالجنابة قبل الرهن أن المجنى عليه يتبعه بالن أن وأرأس  
 الجنابة أي بالاقبل منهما اه منه بلفظه وبه جزم الشيخ ابراهيم أيضاً ونصه وأما ان  
 يبيع في الدين فان المجنى عليه يتبعه الراهن بالاقبل من الثمن وأرأس الجنابة كما يستفاد  
 من كلام ابن يونس الآتي ثم نقل كلام ابن يونس الآتي وقال عقبه مانصه وهذا ما لم  
 يكن أرض الجنابة أقل فيغرره اه منه بلفظه وسكت نو وبه عما جزم به ز وقال  
 جس مانصه فهل يرجع المجنى عليه على السيد وهو الذي جزم به ز ولم يدعمه بنقل  
 أولان السيد لم يظلم فلا يظلم وتكون الجنابة هدرا اه منه بلفظه وقوله لان  
 السيد لم يظلم لان الموضوع أن الجنابة وقعت من الرهن وهو سيد المرتهن وبهذا يبحث في  
 استدلال ع ب فرع الشارح والشرخيتي بكلام ابن يونس لظلم الراهن في ذلك لاعترافه  
 ان الجنابة سابقة على رهنه اياه فتأمل لكن الظاهر من جهة المعنى ما جزم به ع ب ومن  
 تبعه لان السنة قد أحكمت ان العبد فيما جنى وسيد قد اتفق بتمه الذي هو عوض  
 رقبته مع اعترافه بتعلق حق المجنى عليه بها قبل بيعها ومعلوم أن عوض الشيء يقوم

وقول ز قالوا للتقسيم الخ فيه  
 نظر بل هي على بابها كما يدل عليه  
 ابن عرفة و ضيق وقول ز  
 وأجيب أيضاً بأن المراد الخ هذا  
 الجواب هو المتعين (ان قبض الدين)  
 قول م ب ويتقاصان فان فضل  
 الخ هو يقتصر على ما في ح من قوله  
 فتقاصه ببقية فان بقي عندك فضل  
 أدنيه فان كان دينك أكثر فلا تثنى  
 لك فيه اه وهذا هو الذي في المتن  
 أيضاً (لم يصدق ان أعدم) قول ز  
 فان يبيع في الدين الخ أصله لعج  
 وبه جزم خيتي أيضاً وهو الظاهر  
 وتردد جس بين ذلك وكونه هدرا  
 انظر الاصل

مقامه فتأمل بانصاف والله أعلم (والأسلم بعد الاجل الخ) قول مب وسبق اليه أبو الحسن يوهّم أن أبا الحسن ذكر التعليل وليس كذلك ولذا قال غ في تكميله بعد أن ذكر كلام ابن عرفة ما نصه وسبق اليه صاحب التقعيد الآن ابن عرفة زاد التعليل اه منه بلفظه **قلت** وفي هذا التعليل عندى نظر وإن قبّاه لان من شرط العلة أن تكون مطردة منه فكيف يلزم على هذا أنه إذا لم تقع من السيد اباية وتأخر ذلك لغيره أو نحوها ثم أراد فداءه أنه لا يمكن من ذلك لوجود هذه العلة وهى تدور مع علوها ووجودا وعدا ما يلزم على ما قاله أبو الحسن وابن عرفة وقبّاه أن تكون غلته مدة بقائه رهنا للجنى عليه وانظر هل يلتزمون هذا أم لا وقول ز عن الشارح أو كان اعترف قبل الرهن ببجائته الخ فرغ الشارح هذا أصله لابن يونس وما فهمه الشارح من كلام ابن يونس هنا وفي شامله من أن الاعتراف وقع قبل أن يرهنه هو الذى فهمه منه ابن عرفة ونصه الصقلي وأقر بذلك قبل رهنه فان رضى بافتدائه بقى رهنا الخ اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجى فى شرح المدونة ونصه ابن يونس ولو أقر بذلك قبل الرهن ثم رهنه فان فداءه بقى رهنا الخ اه منه بلفظه والمتبادر من كلام ضجج أنه فهم كلام ابن يونس على أن الاقرار وقع بعد أن رهنه ونصه عكذا فى المدونة وغيره او قد يهملون ما إذا لم يقر أنه جنى قبل الرهن فاما ان أقر أنه جنى قبل رهنه فان لم يفد الخ اه منه بلفظه **قلت** قد ينظر سادى الراى أن ما فهمه منه ابن عرفة وغيره هو الصواب ولكن المتعين فهمه على ما أفاده كلام ضجج ويظهر ذلك بجلب كلام ابن يونس ونصه ولو كان أقر أنه جنى قبل أن يرهنه ثم رهنه فان رضى بافتدائه بقى رهنا وان قال لا أتسديه ولم أرض بهعمل الجناية وحلف أنه ما رضى أن يهمل الجناية اجبر على اسلامه وتحويل الرهن كن أعق أو أقر أنه لغيره والدين هما يجوز له تحويله ولو كان الدين عرضا من بيع ولم يرض من هوله أن يتجمله ما جاز اقراره على المشرى كمالو كان معسرا والدين عماله تجمله ويكون الجنى عليهم مخبرين فان شأوا أغرموه قيمته يوم رهنه لانه متد عليهم وان شأوا صبروا عليه حتى يحل الاجل فيباع فيتبعونه بثمنه اه منه بلفظه فافهم منه ابن عرفة مبنى على قوله قبل أن يرهنه متعلق بقوله أقر وقوله ثم رهنه معطوف على قوله أقر وما قلناه مبنى على أنه متعلق بجنى وقوله ثم رهنه من تمام اقراره وتعلقه بجنى أولى من جهة الصنعة لتربيه منه واتصاله به ومتعين من جهة المعنى لقوله كن أعق أو أقر أنه لغيره اذ لا شك ان المشبه به من العتق والاقرار متأخران عن رهنه فيكون المشبه كذلك والام يصح الاستدلال بذلك واقوله ما جاز اقراره على المرتهن الخ اذ لا يكون اقراره على المرتهن الامع تأخر الاقرار عن الرهنية وهذا هو الظاهر وأما اذا ثبت بعد رهنه أنه كان أقر قبل رهنه فخكمه حكم ما اذا ثبت أنه جنى قبل رهنه بمعانية البيئته مع علم الراهن بذلك قبل رهنه ولا وجه للفرق بينهما لما لا تقدم حق المرتهن على حق الجنى عليه فتأمل بانصاف والله أعلم (فان أسلمه من رهنه الخ) قول ز فان ثبت قبله أى برهن ثقة الخ ظاهرا ثبت علم الراهن بها حين رهنه أم لا كان الدين مما يجعل أم لا وهو ظاهر فى ثلاث صور منها اذ لم يعلم بها اذ

(والأسلم الخ) قول مب لانه لومات كان من الجنى عليه هذا التعليل لم يذكره أبو الحسن وانما هو لابن عرفة وفيه نظر لان من شرط العلة الاطراد والانعكاس فيلزم انه اذا لم تقع من السيد اباية وتأخر ذلك لغيره أو نحوها ثم أراد فداءه أنه لا يمكن من ذلك لوجود هذه العلة ثم انظر هل يلتزمون ما اقتضاه ذلك من كون غلته مدة بقائه رهنا للجنى عليه أم لا وقول ز أو كان اعترف قبل الرهن الخ أصله لابن يونس على فهم الشارح وابن عرفة وابن ناجى والمتبادر من ضجج أنه فهم كلام ابن يونس على أن الاقرار وقع بعد أن رهنه وهو المتعين كما يعلم بالوقوف على كلام ابن يونس فى الاصل (فان أسلمه الخ) قول ز فان ثبت قبله أى برهن الخ ظاهر اذ لم يعلم الراهن بها حين رهنه

ذلك مطلقاً أو علم والدين مما لا يجهل والافا لجارى على ما قاله في الاقرار قبل أنه يجبر على  
تجبله وهو المعلن فتأمل وإنه أعلم (ولم يبع الا في الاجل) قول ز فان فضل من غنمه  
فضله عن الدين والقدا غلاراهن اذ تسليحه ليس قاطعاً لحقه الخسكت فو و مب عنه  
واظنهم مع ما تقدم لمب عن ابن عرفة وأبى الحسن عند قوله والاسلم بعد الاجل الخ من  
انه اذا اثنى من فدايه أو لا وهو لمب ثم أراد حين الاجل فليس له ذلك اذا نازعه المجنى عليه  
هل هامة ارضان أو لا والظاهر عندى ان هامة ارضان فتأمل (وباذنه فليس رهنا به)  
قول ز فلو قال بكاذنه الخ هذا الاصلاح فاسد لانه يفيد أنه مع الاذن في الرقبة وليس  
كذلك بل هو في الذمة تأمل (كاستحقاق بعضه) قول ز وان كان مما لا ينقسم بيع  
جميعه صحيح لكنه سكت عما يفعل بحصة الراهن من الثمن مع ميسر الحاجة الى ذلك وقد  
ينبغي في ضيق ونفسه ثم ان بيع بخلاف الدين في الجنس أو الصفة بقيت حصة الراهن  
رهنا وان بيع بجنسه وصفته فقال ابن القاسم تبقى أبيضارها وقال أشهب بل تجمل  
للمرتهن اذ الفائدة في وقتها وقد تضيع ولا ينفع بها الراهن ولا المرتهن ثم قال واعلم أن  
قول أشهب مقيد بما اذا لم يأت برهن آخر هكذا صرح به أشهب في الموازنة اه منه بلانظه  
وما عزا لابن القاسم مصرح به في المدونة ونصها فان شاء المستحق البيع قبيل للراهن  
والمرتهن يعمامعه وقيل للمرتهن لا تسلم رهناً ولكن يباع وهو في يدك وتضمن حصة الراهن  
من الثمن رهناً بيد المرتهن بجميع حقه أو يبد من كان الراهن على يديه اه منها لمقظها  
ونحوه لابن بونس عنها وزاد بعد قولها بيد المرتهن ما نصه مطبوعاً عليه اه منه لمقظه  
وكأن ابن ناجي لم يطلع عليه نفسه فغيره اذ قال عقب نصم السابق ما نصه وما ذكره في  
الكتاب في قوله وتضمن حصة الراهن أي بعد الطبع عليه ما قاله الزناقي اه منه بلانظه  
\* (تنبيه) قال ابن ناجي بعد ما قد منا عنه ما نصه المغربي انظر جعل الراهن هنا  
يتولى البيع ولم يجعله يبطل حوزا الرهن وقال في الكراء لا يتولى الكراء الا المرتهن باذن  
الراهن لتلا يبطل حوزا الرهن واعلم الفرق أن البيع أخف اذ ليس فيه الا الإيجاب  
والقبول وأما الكراء ففيه الايجاب والقبول وقبض الكراء وغـ بذلك اه  
منه بلانظه قلت سلم ما قاله أبو الحسن اذ هو مرادهم بالمغربي وفيه نظراً لانه  
يشترط أن يتولى الراهن عقد الكراء لا يؤثر الا ان انضم اليه شيء آخر من توليه  
أيضا قبض الكراء وغيره وليس كذلك بل يبطل الرهن بذلك وان لم يقبض كما  
يبطل بالقبض وان لم يعقد حسب ما يعلم من كلامهم في عامر والظاهر في الفرق على تسليم  
المعارضة أنه انما يبطل الرهن في مسئلة الكراء لان المرهون أو لا هو المرهون ثانياً  
وسبب البطلان جولو ان يد الراهن فيه حقيقة أو حكاً ومبثلاً المرهون فيها ثانياً غير  
المرهون أو لا ولم تجل يد الراهن فيه لاحقيقة ولا حكاً ولا منافاة بين بطلان ما كان رهناً  
أو لا وصحة ما صار رهناً ثانياً كما يعلم من مسائل تقدمت على أن المعارضة عندى متتمة من  
اصلها اذ ليس كلام المدونة صريحاً في أن الراهن يتولى ذلك وحده ولا ظاهر افيـه ولا  
صريحاً في أنه يتولى ذلك مع غيره بل هو ظاهر فقط في أنه يتولى الثلاثة لكن يتعين حـ

مطلقاً أو علم والدين مما لا يجهل والافا لجارى على ما قاله في الاقرار قبل  
أنه يجبر على تجبله فتأمل (ولم يبع الخ) قول ز فان فضل من غنمه  
الخ الظاهر انه معارض لما تقدم لمب عن ابن عرفة عند قوله والاسلم بعد الاجل فانظره (وباذنه  
الخ) قول ز فلو قال بكاذنه الخ فاسد لانه يفيد أنه مع الاذن في الرقبة مع  
الرقبة مع انه حينئذ في الذمة قلت  
وقول مب ببال العبد الخ الذي  
في غ بلك العبد وهو ظاهر  
(كاستحقاق بعضه) قول ز بيع  
جميعه أي وبقيت حصة الراهن  
رهناً ان بيع بخلاف الدين والافقال  
ابن القاسم في المدونة تبقى أيضاً  
وقال أشهب بل تجمل للمرتهن اذ  
لا فائدة في وقتها وقد تضيع ما لم يأت  
برهن آخر انظر ضيق والاصل

على أن المراد أجيباه إلى ما طلب من البيع ومن يتولى ذلك لم يكتسب عنه فقام له بأضاف  
 والله أعلم (والقول للمدعي في الرهنبة) قول مب وقد يقال هذه الصورة اتفاقاً على  
 وقوع البيع الخ يجب الجزم بهذا لا توقف وما قاله ز قد صرح به في نوازل الوديعة  
 والعارية من المعيار ونصه في صمغ أصبح عن ابن القاسم فإن ادعى في جارية عند رجل  
 أنه رهنها وقال ألا أبيع أم الرهن قال الاشتراء أولى وأثبت لأنه قد ثبت أنها له الآن يشهد للمدعي  
 ما كان أولاً أبيع أم الرهن قال الاشتراء فيعرف أنها قد رجعت إليه وليس يحون في كتاب ابنه عن ابن  
 القاسم مثله وبه يأخذ وقال بعض أصحابنا يضي بأعدل البنتين ولو لم تكن لهما مائة  
 صدق الراعي مع عينه لأن المشتري قد أقبله بالملك وادعى الشراء اه منه بالنظر وهو  
 نص في عين النزلة وقد سلم الحفاظ الوائس رسي ولم يحد خلافة والله أعلم (وهو كالشاهد  
 في قدر الدين) قول مب نقل بعضهم عن الميطي الخ ما نقله هذا البعض عن الميطي  
 به جزم ابن عاشر وساقه فقهاً لم يابل كلامه يدل على أنه متفق عليه لأنه ساقه على وجه  
 الاستدلال به ونصه وأقول ومن جملة ما يتبين به أنه ليس بشاهد بل كالشاهد أو لو  
 قام للمزمن بجمع دينه شاهد لم يقيم الرهن مقام الشاهد الثاني حتى يكفى عن العين اه  
 منه بالنظر (لا العكس) قول مب واختاره ابن رشد قائلاً قول أشهب أغراق الخ  
 نحوه لا يلى على فانه لما ذكر توجيه المشهور قال ما نصه إذا فقه مت ما ذكرنا علمت  
 وجه المشهور وما في كلام ابن رشد من قوله في كلام أشهب أغراق وما في كلام ابن  
 عبد السلام من الأقريسة لا تغفل هؤلاء اعلام فان من خالفهم أعلم أمثالهم  
 فافهم اه منه بالنظر ١ قلت القائل هو أغراق هو أصبح نفسه في نوازل أصبح  
 من كتاب الرهن بعد أن ذكر ما لا يصح ما نصه قال لي أصبح وقد قال أشهب  
 ان القول قول المرتين وان لم يسلو الأدره ما وهو باطل وليس بشئ وهو أغراق في العلم  
 قال القاضي الأشبه في هذه المسئلة أن لا ينظر فيها إلى دعوى الاشباه على ما قاله أشهب  
 وهو مذهب ابن القاسم وظاهر قوله في رسم الرهن من سماع عيسى بخلاف اختلاف  
 المتبايعين في غن الساعة النائمة لأنه يبعد أن يبيع الرجل ما قيمته مائة بعشرة وأن يشتري  
 ما قيمته عشرة بمائة فوجب أن ينظر في ذلك إلى الاشباه ولا يبعد أن يرتن الرجل ما قيمته  
 عشرة في مائة وما قيمته مائة في ألف ثم قال وكذلك القياس إذا جاء المرتن بثوب قيمته  
 دينار فادعى أنه ارتنه في مائة دينار وفي ألف دينار على ما قاله أشهب إلا أنه أغراق فيه كما  
 قال أصبح والعدول عنه في هذا الموضوع إلى مراعاة الاشباه اذ يبعد أن يرتن الرجل في  
 مائة دينار وألف ما قيمته دينار أولى وأظهر من قول أشهب استحساناً لأن الاستحسان في  
 العلم أغلب من القياس فقد قال مالك رحمه الله تسعة أعمار العلم الاستحسان وإذا أدى  
 طرد القياس إلى غاقي في الحكم ومبالغة فيه كان العدول عنه إلى الاستحسان أولى ولا  
 تكرار في التفرق في القياس إلا محالاً لما يحتاج الشريعة وبالله التوفيق اه منه بالنظر

(والقول للمدعي الخ) قول مب  
 وقد يقال هذه الخ يجب الجزم  
 بهذا وما قاله ز صرح به في نوازل  
 الوديعة والعارية من المعيار انظر  
 نص في الاصل (وهو كالشاهد الخ)  
 قول مب انه لا يضم له الخ به جزم  
 ابن عاشر انظر ونصه في الاصل  
 (لا العكس) قول مب واختاره  
 ابن رشد قائلاً الخ نحوه لا يلى على  
 وفيه ان القائل قول أشهب أغراق  
 هو أصبح نفسه انظر الاصل

وقول ز قال قول للمرتين أيضا على المشهور الخ ربما يقتضي أن الصورة الأولى لا خلاف فيها وليس كذلك وقد ذكر مب مقابل المشهور في الصورة الثانية ولم يتعرض للأولى هل فيها خلاف أو لا وفي ح مانصه فان اختلاف في صفة الرهن مثلا بعد هلاكه قتال مالك وأكثرا صحبه ان القول في ذلك قول المرتين ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لأنه غارم والغارم مصدق ابن المواز لا في قوله شذوذاً للشبه فقال إلا أن يبين كذب المرتين اقله ما ذكر جدا فيصير القول قول الراهن قال ابن بونس بعد أن ذكر كلام أشهب إنما أعرف ينحو إلى هذا ابن القاسم اه منه بلفظه **قلت** الظاهر أن المستثنين سواء فيجبر في كل منهما ما قبل في الأخرى لا شتر كما في العلة والمال والله أعلم **نبيه** وفائدة **قلت** في الرواية وإن لم يسو الأدرهما كذا وجدته بدون ألف بعد السين فيكون ماضيه ثلثا وهذا اللفظ تجارية على السنة العوام كثيرا بل وعلى السنة المشايخ وفي المصباح مانصه وسواء مساواة ما له وعادله قدر أو قيمة ومنه قولهم هذا يساوي درهمي أي يعادل قيمته درهمي ما في لغة قليلة سوى درهمي يساوي من باب أعجب ومنه ما يؤيد فقال يساويه ولا يقال يساويه وقال الأزهري قولهم لا يسوي ليس عرياصحها اه منه بلفظه وجرم في القاموس بأنهم لغة قليلة ونصه ولا يساوي شيئا ولا يسوي كبري قليلة اه منه بلفظه (وزع بعد خلفهما) قول ز وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللغمي ضعيف جزم هنا بضعف تقييد اللغمي وقال عند قوله كالحالة مانصه وقيد اللغمي صورتين بما إذا حل الدينان أو اتحد أحدهما الخ فظاهره أن تقييد اللغمي في الحالة ليس بضعيف ولم أره سابقا في هذا بل كلام أهل المذهب يفيد أن الرهن والحالة سواء فإن كان التقييد هو المذهب فتميم ما وإن كان ضعيفا فتميم ما ولم أر من صرح بما قاله ز من ضعف تقييد اللغمي الا قول أبي علي مانصه وحكي في الشامل كلام اللغمي بقبيل اه ولم أجد ذلك في الشامل في النسخة التي بيدي وانما وجدت فيها مانصه واذا اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وقال المرتين عن غيره وزع بعد أن علمنا على الجهتين وقيل القول قول المرتين اه ولم أر على هذا شيئا هنا وأظن أنه سقط من نسختي شيء لأنه لم يذكر مسألة الحالة لا هنا ولا في بابها ومع ذلك فأنقله أبو علي عنه ليس فيه ما سلكه ز من التفصيل بين الرهن والحالة بل هما عنده سواء كما أنهم كذلك عند غيره من الأئمة وقد ساق الشارح في شرحه كلام اللغمي على وجه يفيد أنه المذهب وكذلك المصنف في ضيق وابن عرفة وت وغيرهم عن وقفنا عليه وقد جزم عجم به وقرره كلام المصنف فأنه قال بعد كلام مانصه وقد بان عما ذكرنا أنه ان كانت إحدى المائتين عليه بطريق الاصالة والأخرى بطريق الحالة فاقسمه ثلاثة أاما أن يدعى كل البيان حين الدفع على وجه يحالفه فيه الآخر أو يتفقا على الإبهام أو يدعى واحد منهما البيان والآخر الإبهام وتجبر هذه الأقسام الثلاثة أيضا فيما إذا كانت المائتان على الدافع بطريق الاصالة لكن أحدهما برهن أو حيل والآخر مجردة عنهم فأنى كانت إحدى المائتين حالة وأقرب حيل إلى من الأخرى

وقول ز قال قول للمرتين أيضا على المشهور الخ يوجبهم أن الصورة الأولى لا خلاف فيها وليس كذلك كافي ح والظاهر أن المستثنين سواء فيجبر في كل منهما ما قبل في الأخرى لا شتر كما في العلة والمال (أو الرهن) **قلت** قول ز لأن الناس الخ هذه العلة موجودة في القائم أيضا (وزع الخ) قول مب فيه نظر فان ظاهر ضيق وكذا الشارح وت وغيرهم وبه جزم عجم وكذا ز نفسه في قوله كالحالة وكلام أهل المذهب يفيد أنه مساو والعرف يشهد له وكذا الأصل لأن التبرع بتججيل المؤجل خلافه على أن اللغمي لم يقل ذلك من عنده بل عزاه لظاهر المذهب وسلمه للأئمة النقداء ومنهم ابن عرفة انظر الأصل والله أعلم



وادعى الدافع أن المائة التي دفعها هي الجمالة أو الأقرب حلولا فإنه يعمل بقوله في  
 المسائل الست ولا ينافي هذا اتفاقهما على عدم وقوع البيان حين الدفع لأن من  
 حجة الدافع أن يقول وإن لم يحصل من بيان عند الدفع فأنا لا أقضي المؤجلة وأترك  
 ما يلزمي قضاؤه قبلها اه محل الحاجة منه بلفظه فهو صريح في أنه تقيد لا ضعيف وفي  
 أن الرهن والجمالة سواء فالعجب من مخالفة ز لاصله من غير دليل وقال أبو علي في آخر  
 كلامه مانعه والمصنف أطلق به المدونة في المسئلتين وما زاده الناس من التقييد  
 رأيت كلامهم مضطربا فلم يظهر لنا منه راجح نفتصر عليه فعليك النظر فيه إن شئت  
 ولكن كلام اللغمي ظاهر وجهه بدليل العرف اه منه بلفظه قلت ما قاله اللغمي هو  
 الراجح لا مورد أحدهما ما أشار إليه أبو علي من شهادة العرف إذا العرف مقترن بالناس  
 انما يقضون غالباً ما وجب عليهم قضاؤه ولأن مدعى أنه عن المؤجلة فيما إذا كانت  
 الأخرى حالة مدعى التبرع وهو على خلاف الأصل فقد رجت دعوى خصمه بالعرف  
 والأصل ما فوجب اعتبارها ثانياً أن اللغمي لم يقل ذلك من قبل رأيه بل عزاه لظاهر  
 المذهب وقد سلم عزوه له إلا أنه النقاد منهم ابن عرفة ونصه ولو ادعى من اقتضى بمن له  
 عليه دين أن أحدهما برهن أو جمل فيما اقتضاه أنه العاري عنهم أو كذبه الدافع ولا يثبت في  
 قسم المقبوض عليهم ما بعد حلفهما وقبول قول القابض ثالثاً قبول قول الدافع لرهنها  
 وكفالتها في حقين أحدهما قرض والآخر كفالة مع سماع ابن القاسم في الرهن وابن رشد  
 عن القبر في كفالتها مع سماع أبي زيد ابن القاسم وابن كثة مع رواية محمد بن صدقة وعزا  
 الصقلي الثاني لأشهب زاد غيره ولعبد الملك ومحنون عبد الحق عن بعض شيوخنا بما  
 يصح قوله أن حل المائتان وإن كانتا مؤجلتين فالقول قول الدافع لأنه يقول قصدت  
 أخذهن في بخلاف مسئلة كتاب الجمالة في الحقين أحدهما من قرض والآخر من جمالة  
 المؤجلتان كالحالتين اللغمي إن حل أحدهما فقط فالقول قول من ادعى القضاء عنه وإن  
 لم يحلوا وأجلهما واحداً ومقارب قسم بينهما هذا ظاهر المذهب والقياس قبول قول  
 الدافع لأنه متطوع وإن بعد ما بينهما فالقول قول من ادعى أقربهما أجلا اه منه بلفظه  
 ثالثاً أن مسئلتى الرهن والكفالة سواء في القيسل في أحدهما يقال في الأخرى كما أفاده  
 كلام ابن عرفة السابق وغيره وصرح بذلك أبو الوليد بن رشد وقبله العلامة ابن عبد السلام  
 وغيره فإن ابن عبد السلام نقل كلام المدونة في رهنها وكفالتها وقال عقبه مانعه  
 قال ابن رشد الكلام في المسئلتين واحد اه منه بلفظه ومثله في ضيق والقييد  
 في الجمالة منصوص للمتقدمين وإن كان من بعد اللغمي ممن وقفنا على كلامه نواطوا على  
 عزوه للغمي ففي ابن نونس بعد ذكره كلام المدونة في الجمالة مانعه ابن الموزان انما نص  
 المسئلة في القسمة إذا لم يكن حل من ذلك شيء أو حلا جميعاً وأما أن حل بعض دون بعض  
 فالقول لمن ادعى أن من الحق الحال كان الدافع أو القابض مع يمينه بلا اختلاف من ابن  
 القاسم وأشهب وعبد الملك اه منه بلفظه فانظر اغفال الحفاظ المحققين هذا النص

وقول ز وقيد ابن يونس الخ اهل ز قول ابن يونس في آخر كلامه وجميع هذا التقسيم انما يصح على القول بان التكفل لا يغرم الا في عدم الغريم وأما على ان الطالب ان يأخذهم ماشاء فالقول للطالب في جميع الوجوه اه. ومعلوم ان العمل بالتاني وحيث نذ فلا فائدة في التقييد والله اعلم \* (باب الفلاس) \* قلت خرج الامام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون من الفلاس قالوا الفلاس فبنا من لادرم له ولا متاع فقال ان الفلاس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان كنت حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار قال النووي رحمه الله تعالى قوله ان الفلاس من أمي الخ معناه أن هذا حقيقة الفلاس وأما من ليس له مال أو من قل ماله فالناس يسمونه مفلسا وليس هو حقيقة الفلاس لان هذا أمر يزول (٢٩٤) وينقطع عوته ويربما ينقطع يسار يحصل له بعد ذلك في حياته وانما

حقيقة الفلاس هذا المذكور في الحديث فهو الهالك الهالك التام فقت خسارته وهلاكه وفلاسه اه ونحوه للآي عن عياض قائلا وانما الفلاس الدائم من ذكر لتام خسارته وبأسه من فلاحه وانجياريه الاما يكون من فضل الله تعالى من اخرج المذنبين من النار بعد الامد الذي قد دار الله سبحانه اه وقول ز ورد في الخبر الخ هذا الحديث ذكره في الجامع الصغير بلفظ نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه وعزاه للامام أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة قال المناوي أي روحه بعد مفارقة البدن محبوسة عن مقامها الذي أعد لها أو عن دخول الجنة حتى يقضى عنه بالناس للمفعول أو للفاعل أي حتى يقضى وارثه

\* (باب الفلاس) \*

(من تبرعه) قول ز وكذا لا يجوز له هو ذلك الخ اشار به للبحث فيما تقتضيه عبارة المصنف من أن ذلك ان لم ينعه الغريم ولا شأنا به متبع ذلك عليه ان كان الدين حالا ومؤجلا ولا يرجو حصول مثل ما تبرع به عند حلول الدين من غله أو نحو ذلك وانظر اذا فعل هل يأثم من جهة وبو جرم من جهة نظر القاعدة الواحدة بالشخص له جهتان وهو الظاهر عندى وهذا فيما اذا كانت الدون لعينين وامامت غرق الزمة بالتباعات لغريمين فان كلام الابي يفيد انه لا يثاب فانه قال في اكمال الحال عند تكلمه على قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول مانصه ومن معنى الصدقة من الغلول الصدقة من المال المحرم وانظر المحجبه والظاهر الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة وأما النكاح به ففقيه

الخاف

أوبقضه المديون يوم الحساب والمراد دين استدان في فضول أو محرم قال واسناده صحيح اه ومثله للعزري وأقول مب على القول بالنسخ الخ لعل الخلاف طريقة والافقد قال ز في الخصائص مانصه. وأخبرني الحسن عن الجنة منسوخة اتفاقا كما قال القرافي بوجوب القضاء من بيت المال بالقيدين المذكورين اه أي اذا عجز عن الوفاء وتدين في غير معصية أو فيها واثاب منها وقول مب باعتبار الوجود لا باعتبار الصدق لوقال باعتبار الوجود والصدق لا باعتبار الفهم والحقيقة وكذا يقال فيما قبله بدع الرضاع الآن يريد صدق الحقيقة والله اعلم (من تبرعه) قول ز وكذا لا يجوز له هو الخ أي خلاف ما يوهمه المصنف ويعني اذا كان الدين حالا ومؤجلا ولا يرجو حصول مثل ما تبرع به عند حلول الدين قلت والظاهر أنه ان فعله أثم ولا ثواب له أصلا لانه خيانة واتلاف لمال شخص معين بغير إذنه خلاف ما استظهره هوني من انه كالصلاة في الدار

وذلك يؤخذ من قول الأبي على حديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ومن معنى ذلك الصدقة من المال المحرم وانظر المحجب والظاهر الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة وأما النكاح به فقال مالك فيه أخاف أن يضارع الزنا ثم الصدقة بالمال المحرم أربع لصرفه عن النفس كانت زينة بنت أبي جعفر المنصور زوجة الرشيد كثيرة الصدقة وفعل الجليل من بناء القنطرة والتجيز في سبيل الله تعالى قال منصور بن عمار كنت نائماً بالحرم وإذا بما راقتني متجترقة فقلت يا هذى أما تتقين الله أفي هذا المحل عشرين هذه المشيمة من أنت قالت زينة فقلت زوجة الرشيد وابنة الخلائف فقالت تعس الخلائف يا منصور لقد وددت أن لو كنت رابعة بعدن فقلت ولم كنت تصدقني وتنفق علي الجليل فقالت اضعل ذلك كله لقد دأبت الحبة تطير من ميزاني إلى ميزان صاحبها لو أن الله تعالى نفعتني بخصلتين قلت وما هما قالت ذبح الأمان في حجرى فصبرت فأثابني الله وكانت مرة أطوف ويدي في يد الرشيد فاذا امرأتسي على أيتام لها فترعت خاتمي من اصبعي وكان من ميراث آبائي وكان فيه أربعون ألفاً تصدقت به على أولئك الأيتام فأثابني الله فلم أرعند الله أنفع من الصبري وموت الأولاد ومن الصدقة على الأيتام اه منه بافظه فاذا كان مستغرق في الزمة بالتباعات لأثواب له أصلاً فاحرى هذا التعمير طالبه وروى سعيد بن منصور عن مكحول وابن عدى في الكامل عن ابن عزرى رضي الله عنهم بإسناد حسن مر فوعا (٢٩٥) أربع لا يقين في أربع نفقة من خيانة أو سرقة أو غلول أو مال تميم في حج ولا عرة ولا جهاد ولا صدقة وقول

أخاف أن يضارع الزنا ثم الصدقة بالمال المحرم أربع لصرفه عن النفس اه منه بافظه \* (فائدة وموعظة) قال الأبي انما تقدم مانصه كانت زينة بنت أبي جعفر المنصور زوجة الرشيد وأم ولده الأمين كثيرة الصدقة وفعل الجليل من بناء القنطرة والتجيز في سبيل الله تعالى قال منصور بن عمار كنت نائماً بالحرم فاذا امرأتسي متجترقة فقلت يا هذى أما تتقين الله أفي هذا المحل عشرين هذه المشيمة من أنت قالت زينة فقلت زوجة الرشيد وابنة الخلائف فقالت تعس يا منصور ولقد وددت أن أكون رابعة بعدن فقلت ولم كنت تصدقني وتنفق علي الجليل فقالت اضعل ذلك كله رأيت الحبة تطير من ميزاني إلى ميزان صاحبها لو أن الله تعالى نفعتني بخصلتين قلت وما هما قالت ذبح الأمان في حجرى فصبرت فأثابني الله وكانت مرة أطوف ويدي في يد الرشيد فاذا امرأتسي على أيتام لها فترعت خاتمي من اصبعي وكان من ميراثي من آبائي وكان فيه أربعون ألفاً تصدقت به على أولئك الأيتام فأثابني الله فلم أرعند الله أنفع من الصبري على موت الأولاد ومن الصدقة على الأيتام اه منه بافظه

ودبعة من مستغرق في ذمة ثم ردها إليه ضمنها للفقراء ونقل البرزني هذا ثم قال ولبعض القرويين وأظنه الصائغ أن خفي له أخذني منها فعل والافلاشي عليه ونقل عياض في مداركه أن درة جليلاً خرجت من دار السلطان بغداد لبعض الأمر فوصلت إلى مجلس القاضي اسمعيل فاستحسنها كل من حضر وجعل يقلبها وفي المجلس رجل من أصحاب سحنون فلم يمد يدها إليها واستمع من تقايبها فقال له القاضي أخبرني لم تشعركه فقلت هي أغير ما سلكها وحكمها حكم اللقطة يلزم ملقطها ما سألها حتى يؤذيها إلى ما ليكها فإلا أخذتها ضمنتم أو نحو هذا من الكلام فاستحسنه القاضي ودل على فضل قائله اه وانظر تمام ما نقله ق وبؤخذ من ترجم التعمير في كلام المصنف هنا بجملة شامل للدين الذي ليس له طالب معين وعليه اقتصر المصنف في جامعه إذا قال ولا تجوز وصايا المسلمين بالتعلم المغفر في الذمة ولا عتقهم ولا تورث أموالهم ويسألهم أسبيل ما أفاء الله اه ومثله في ابن الحاجب وإن شأنا وانظر ما قدمناه عند قوله في السبوع ومضى في جبر عامل والله أعلم (ان حل بغيته) قلت مفهومه هو قول المدونة ولا تمنع من قرية الذي يؤب منه قبل محل الاجل اه ابن القاسم في رواية عيسى وعليه ان يخلفاً ثم يرد القرار من الحق الذي عليه وأنه ينوي الرجوع عند الاجل ليقضى ما عليه وقول ز ولم يوكل الخ قال بعض المحققين أصل المذهب انه اذا تعلق لاحد الغريمين حق بالوكالة لا يكون لمن وكاه عزله اه

(واعطاء غيره قبل أجله) قول مب ابن عرفة عن المازري الخ تمام كلام ابن عرفة  
هو قوله متصل بجاء كره عنه ويبيح النظر هل يرد جميعه أو ما زاد عدده على قيمته  
موجباً قلت في جعله اياه محل نظر نظر لان رد ما زاد يؤدي الى وضع وتجبيل وذلك زوال  
فاسد لحق آدمي بارتكاب فاسد لحق الله والاخص يمنع مامنع الاعم اه منه بلقطه  
ونقله غ وقال عقبه به مانصه وتأمل هل يجاب بأن ما تجزئ اليه الاحكام ليس  
كل مدخل عليه اه منه بلقطه وحاصل ذلك ان الامام المازري تردد فيما اذا  
قضى عشرة مثلاً قبل أجلها وهي لاجلها تساوى ثمانية فقط هل ترد العشرة كلها  
أو اثنتان منها فقط لان التبرع بهم ما وقع ورده ابن عرفة بأنه لا محل للتوقف بل يجب الجزم  
برد الجميع لان رد اثنين فقط يؤدي الى وضع وتجبيل وهو حرام لحق الله تعالى وهو مقدم على  
حق الأدنى الذي هو في صورته باقية الغرام أو أشار غ الى أنه يمكن الجواب عن بحث  
ابن عرفة بأن وضع وتجبيل لم يدخل عليه المدين ورب الحق أول مرة بل الحكم الشرعي  
ردهما اليه ثانياً قال أبو علي بعد نقله كلام غ مانصه وكلام ابن عرفة تصرف فيه غ  
ليس هذا كله اقضه ولكن تصرف فيه تصرفاً حسننا وهو كلام نفيس اه منه بلقطه  
قلت اعتراض ابن عرفة مبنى على ان مراد الامام المازري بقوله أو يرد الزائد فقط  
انه يرد رد ابطال فتبرأ منه المدين أبداً ولا يبقى له مطالبه به عند حلول الاجل انه هذا  
يتصور وضع وتجبيل وليس في كلام المازري ما يفيد ذلك لا تصرفاً ولا تلاويحاً بل مراده  
انه يرد يبيح في ذمة المدين الى حلول أجله فيطالبه به اذ ذلك والدليل على ذلك قوله  
في شقه هل يرد جميعه اذ لا شك ان مراده انه يرد جميعه الا أن ويبقى الى أجله ولا يتوهم أحد  
ان مراده انه يرد الجميع رد ابطال بحيث تبرأ منه ذمة المدين أبداً واذا تعين هذا في الشق  
الاول تعين مثله في الثاني وجعل الرد في الأول رد ايقاف وفي الثاني رد ابطال حتى يلزم  
عليه وضع وتجبيل عمل باليد فصدور مثل هذا من الامام ابن عرفة رحمه الله عجب وتلقى من  
بعده كلامه بالقبول أعجب منه وخصوصاً من وصفه بأنه نفيس فتأمل ما انصاف ولا تستظر  
اصدوره من قاض خسيس والله أعلم نعم يبحث في تردد الامام المازري لانه ذكر وجهين  
رده وكلامه يفيد أن كل واحد منهما على انفراد كاف وإذا كان كذلك تعين الجزم برد  
الجميع للوجه الأول لان التوقف انما نشأ عن الثاني وهو ليس بعلة مستقلة وجواب بأن  
في كلامه حد فادل عليه المعنى فكانه قال ويرد جميعه على التعليل الأول ويبقى النظر  
على الوجه الثاني هل يرد جميعه الخ وهو وان كان فيه بعض البعد لكن جلالتة تشفع في  
ذلك والله الموفق (على المختار والاصح) قال الشارح ابن راشد ونزلت عندنا بقصة  
فأفتى فيها قاضي الجماعة بما اختاره القمى من البطلان واليه أشار بقوله والاصح أي على  
المختار والاصح اه ومحواه لت ونصه والاصح أي الذي أفتى به قاضي الجماعة  
بقصة اه قال ابن عاشر هكذا نقل في ضج عن ابن راشد عن قاضي قفصة دون  
تسمية اه منه بلقطه قلت صرح المصطفي بأن هذا هو المشهور ونصه على

(واعطاء غيره الخ) قول مب  
لم يختلف في رده أي رد جميعه كما يدل  
عليه تعليله وأما على التعليل الثاني  
فتردد المازري هل يرد جميعه أو  
ما زاد عدده على قيمته موجباً كما  
لوقضى عشرة وهي لاجلها تساوى  
ثمانية و مراده رد ايقاف لا ابطال  
حتى يلزم عليه وضع وتجبيل على الشق  
الثاني خلافاً لابن عرفة انظر الاصل  
(والاصح) أي الذي أفتى به قاضي  
الجماعة بقصة كافي ضج عن  
ابن راشد وصرح المصطفي وابن  
عرفة بأنه المشهور

(لأبعضه ورهته) قول مب ويدل  
لما ذكرنا مالخ لأدليله في كلام ح  
الذي ذكره لأنه فين لأدين عليه  
بخلاف كلام ز فتأمل (وفلس  
الخ) قول ز عن تت وغيبة  
ماله كغيبته نحوه الخمي كافي ابن  
عرفة عنه ونصه وحكم غيبته  
وغيبة ماله سواء اه وعليه فلا  
يفلس عند الخمي مع العلم عند ابن  
القاسم مطلقا وتفصيل ابن رشد بين  
المتوسطة والبعيدة طريقتيه وبه  
يسقط بحث ابن عاشور وان سله مب  
وقول مب بسبب طلبه الخ أي  
طلب التلخيص بسبب دين الخ وبه  
يوافق ما يأتي له قريبا وقول مب  
هو الموافق لقول المدونة الخ وهو  
الموافق أيضا لما تقدم قريبا لابن  
الحاجب وابن شاس (زاد على ماله)  
قول مب عن ابن عاشور انظر الخ  
لأوجه للتوقف لأنهم ان صدقوه  
فواضع وان خالفوه فسيأتي في قوله  
وحبس لبثوت عسره الخ وقول  
مب وظاهر ابن عرفة الخ فيه  
نظربل كلامه يدل على أن المذهب  
خلافه مع أن الخمي قد جزم بأن  
ما في المواز به مقابل المعروف من  
المذهب كافي مب عن ضيغ  
ونحوه للمتسطي فقول ضيغ وقيد  
الخمي ما في الموازية الخ أي ليصير  
حسنا وان كان مقابلا وما قديبه  
الخمي هو عين مالا بن محرز وليس  
بظاهرا الا ان قلنا يلزم بتعريبه وبه  
نعلم ما في تطريق في كلام  
المصنف بآل ابن محرز والله أعلم  
(أو بفي مالا بن الخ)

اختصار ابن هرون واختلف اذا خاف قيام الغرماء فاقر قبل قيام الغرماء لمن يهتم عليه  
كأب والابن والاخت والوجة فالتهم هورانه لا يجوز اقراره قاله ابن ميسر وقيل ذلك جائز  
اه منه بلفظه وسلم ابن عرفة ذلك ونصه المتسطي المشهور أنه لا يجوز اقراره وقاله  
ابن ميسر اه منه بلفظه (لأبعضه ورهته) قول مب ويدل لما ذكرنا ح  
الخ لأدليله في كلام ح الذي ذكره لان كلامه فين لأدين عليه وكلام ز فين أحاط  
الدين بماله نعم بحشمه معه آخر ابقوله وأيضاً اذا ثبت أن المعاملة حادثة الخ واضح قلت  
وهذا كله مسابقة كلامهما والافضل يتضح على تصور حدوث المعاملة وعدم حدوثها  
مع فرض احاطة الدين فقط فتأمل (وفلس حضراً وأغاب) قول مب عن ابن عاشور  
هذا الاطلاق مخاف لتقل الخمي في اعتراض ابن عاشور هذا انظر وان سله مب لان  
معنى قول تت وغيبة ماله كغيبته أنه يجري فيها طريقا بن رشد والخمي فعلى طريقة  
الخمي لا يفلس مع العلم عند ابن القاسم مطلقا وعلى طريقة ابن رشد يفصل بين المتوسطة  
والبعيدة جدا فاي اعتراض يتوجه عليه مع ان ابن عرفة قد قبل عن الخمي نحوه  
عبارة تت فانه زاد بعد ما نقله عنه مب وحكم غيبته وغيبة ماله سواء الصقلي  
عن محمد بقول ابن القاسم قال أصبح استخسانا قال والقياس قول أشهب ثم قال ابن رشد  
بعد ذكره قول ابن القاسم وأشهب انما الخلاف عنده في ما هو على مسيرة العشرة الايام  
ونحوها وما بعد كالشهر ونحوه فلا خلاف في تقلب عليه وان عرف ملاؤه قلت هذا خلاف  
ما تقدم للخمي في كون البعيد كالشهر مختلفا فيه طريقان اه منه بلفظه (ديناحل)  
قول ز وهو منصوب بالمصدر مرادها المصدر قول المصنف بطلبه ويعني أنه منصوب به  
على أنه مفعول به وفيه نظر على ما فسر به الضمير من قوله بطلبه اذ قال أي التلخيص فلا  
يصح اذ قال أن يكون دينا مفعوله لا من جهة الصناعة لأنه انما يطلب مفعولا واحدا وقد  
أخذوه وعمل في محله لا من جهة المعنى وهو ظاهر وانما يصح أن يكون مفعوله على جعل  
الضمير للغريم كما فعل ح ونصه والضمير الجرحور في طلبه عائد على الغريم وهو فاعل  
المصدر الذي هو طلب ودينامة مفعوله اه والله أعلم (زاد على ماله) قول مب عن  
ابن عاشور انظر مب يعرف هذا هل باقراره لا اشكال أنه يعمل باقراره اذ صدقوه فان خالفوه  
فسيأتي الكلام عليه في قوله وحبس لبثوت عسره الخ فلا وجه للتوقف فتأمل (أو بفي  
مالا بن المولود) قول مب وظاهر ابن عرفة ان تقسيد الخمي هو المذهب الخ فيه  
نظر ونص ابن عرفة للخمي في الموازية ان كان ما يده أكثر مما حل عليه لم يفلس وليس  
بحسن الا أن يكون ما فضل عما حل ان تجر به وفي بحق الآخر في عند حلوله وما ذكره  
الخمي استثناء ذكره المازري على انه تأويل لبعض الاشياخ قال وهو بناء على أحد قولي  
الاشياخ في تفليس من يده قد رماحل عليه فقط اه منه بلفظه فتسلية ان ذلك مبني  
على ما ذكره على أن المذهب خلافه مع أن الخمي قد جزم بأن ما في الموازية مقابل وان  
المعروف من المذهب خلافه كقوله مب نفسه عن ضيغ ونحوه للمتسطي في  
اختصار المتسطية لابن هرون مانصه فان خالفهم الغريم وادعى الملاء وامتنع من

التفليس كشف السلطان عن ماله فان وجد الوفا لجميع دينهم لم يفسسه والافلسه قال  
 اللغمي هذا المعروف من المذهب وفي كتاب محمد اذا كان في يده أكثر من حق من حل دينه  
 وقام ففسسه لم يفسس وقال وليس بحسن اه منه بلفظه وقول اللغمي متصلا بهذا الا  
 أن يكون ما فضل الخ ليس تقييد الماحجه المعروف من المذهب بل هو استثناء لنفي  
 الحسن عما في الموازنة ان ما في الموازنة مع كونه مقابلا ليس بحسن لأن يحصل على  
 ما ذكر فيكون حسنا اذ ذلك مع اعترافه بكونه مقابلا ثم هذا الذي استثناه اللغمي هو عين  
 ما لا ينحجز وليس بظاهر الا لو قلنا انه يحجز على تحريكه والتجربة وقد علمت ما قاله مب  
 عند قوله لا بعضه ورهنه وبذلك كله تعلم ما في تنظير ق في كلام المصنف بما لا ينحجز  
 والله أعلم وقول ز وبقي عليه شرطان الخ كتب عليه شيخنا ان الشرطين غير صحيحين  
 اه فاما الاخير منهما فلا اشكال في عدم صحته وفي نقل مب ما رده واما الاول  
 فأجيب بأن ق نقل عن المدونة قلت لاشاهد فيما لن عن المدونة لان شرط اللدد  
 فيها انما هو اسجته للتفليس ولذلك لم يذكره فيها حين ذكرت التفليس فقط قال في أول  
 كتاب التفليس منها مانصه واذا قام رجل واحد على الدين فله أن يفسسه كقيام الجماعة  
 اه منها بلفظها على اختصار أبي سعيد ثم قال فيها في الباب بعده مانصه واذا أراد  
 واحد من الغرماء تفليس الغريم وحسبه وقال الباقر دع يسعي حبس لمن أراد حبسه  
 ان تدين لده اه منها بلفظها وكلام ابن يونس عن المدونة أوضح في الدلالة لما قلناه فانه  
 قال في الموضع الأول مانصه قال مالك رحمه الله فاذا قام رجل واحد بالدين فله  
 تفليس كقيام الجماعة ويسعي الامام ما ظهر له من مال فيوزعه بين غرمائه بالحصص  
 ويحبسه فيماليق ان تدين لده اه منه بلفظه وقال في الموضع الثاني مانصه قال  
 مالك واذا أراد واحد من الغرماء تفليس الغريم وحسبه فقال الباقر دع يسعي حبس  
 لمن أراد حبسه ان تدين لده اه منه بلفظه ونقل في المنتخب أيضا كلام المدونة بأوضح  
 من ذلك دلالة ونصه قال سحنون قلت لابن القاسم رأيت الرجل يكون عليه ديون  
 لانا فقام واحد منهم عليه بدينه وأراد تفليسهم أ يكون له ذلك دون أصحابه فقال الرجل  
 الواحد والجماعة في ذلك سواء له أن يفسسه قلت فان قام عليه أصحاب الديون فقال بعضهم  
 نسجنه وقال بعضهم بل نخليه يطلب حتى يقضينا حقوقنا قال اذا تبين الاداء للسلطان  
 وطلب واحد من الغرماء أن يسجن له سجن اه منه بلفظه وبذلك كله تعرف صحة  
 اعتراض شيخنا وان من رد عليه بكلام المدونة غير مصيب والله أعلم \* (تنبيه) \* زاد في  
 المدونة متصلا بما قدمناه عنهم من قولها حبس لمن أراد حبسه ان تدين لده مانصه ثم ان  
 شاء الآخرون محاصة القائم في ماله فذلك لهم ثم لهم قبض ما ناهى وبإيقافه بيده فان أقروه  
 بيده لم يكن للقائم أن يأخذ منه شيئا في بقية دينه الآن يرجع فيه أو يفيد فائدة من غيره  
 فيضرب في الربح أو الفائدة القائم بما بقي له وهو لا بما بقي لهم بعد الذي أبقوا بيده لانهم  
 فيأروا اليه كن عام له بعد التفليس فيكون من عام له آخر أو على ما سيده به بقدر ما دأبوه  
 به ثم يقصصوا مع القائم في الربح أو الفائدة كما وصفنا اه منها بلفظها واستشكل

قول ز وبقي عليه شرطان الخ  
 فيه نظر أما الاول فان الذي في المدونة  
 كافي ق انه شرط في سجنه لافي  
 تفليس واما الثاني ففي نقل مب  
 ما رده \* (تنبيه) \* ان أقرقية  
 الغرماء بيده مانا بهم في المحاصة  
 فلا دخول للقائم معهم الآن يرجع  
 أو يفيد فائدة قاله في المدونة انظره  
 والاصل

(فنع من تصرف مالي) قلت نحو  
 مافي مب عن ابن عرفة لابن  
 عبد السلام وزادوا نحا حكيت هذه  
 الاقوال في مستغرق الزمة بالحرام  
 والغصب على القول بأن حكمه  
 حكم من أحاط الدين بماله لاحكم  
 المقلس وهو الاظهر انظر غ وقول  
 مب من التوفيق الذي في ز يعني  
 بقوله ولعل وجه نقل ابن عرفة الخ  
 وبه يسقط قول هوني ليس في  
 ز توفيق بين القولين (لا في ذمته)  
 قول مب معناه لا يمنع الخ أي  
 لا ما شرحه ز وان كان في نفسه  
 صحيحا تأمله (كخامه) قول ز  
 ولو جعل محال لغته لغيره أي بأن  
 يقول ان أعطيت فلانا كذا  
 طلقك والافهوتبرع (وعقوه)  
 قول ز ولودفعه لغير الغرما أي  
 بان قال ان دفعت لفلان كذا عفوت  
 عنك والافهوتبرع انظر الاصل  
 (وعتق أم ولده) قول ز قبل  
 التفليس الاخص صوابه كما في  
 ضج قبل الحجر وأما ولده بعده  
 فبردعتها لانها تباع اذا وضعت  
 دون ولدها اه ولاشك ان الحجر  
 يحصل بالاعم وفي المقيد للغرما أن  
 يردوا عتق من أحاط الدين بماله  
 وصدقة وهبته الا انه ان أحبل أمة  
 من امائه لم يكن لهم الى بيعها سبيل  
 اه وبه تعلم مافي كلام خش  
 أيضا والله أعلم (ان قل) قول ز  
 بل وان كثر الخ لم يقل المخطاب على  
 المذهب ومقادني على وابن عرفة  
 ان الرابع ماسلكه المصنف انظر  
 الاصل

ما ذكره في الربح اذ لم يجعله تابعاً لاصله قال ابن ناجي عقب كلامها مناصه جعل  
 الربح غير مضموم الى أصله ومثله من غصب ما لا ور يربح فيه فانه يرذل المال الذي غصبه  
 له وبه يطيب له الربح ومن تعدى على وديعة ففجر فيها وبعارض ذلك ربح المال حول  
 حول أصله في الز كلفانه مضموم الى أصله وبين الممارضة أنا ان جعلنا الربح انما ينشأ  
 عن كسبه يكون تبعاً للمال في الجميع والافغير تباع في الجميع وبقرق بان الز كذا الخ في  
 الله تعالى فتناسب أن يكون حول ربح المال حول أصله بخلاف غيرهما فان الحق فيه  
 للآدميين فتناسب أن لا يضاف الربح للمال والله أعلم ثم وقفت على أن أبا عبد الله محمد  
 المتطبي عارضه بالز كذا كثرته اه منه بلفظه فتأمله (فنع من تصرف مالي) قول  
 مب وهو أولي من التوفيق الذي في ز ليس في ز توفيق بين القولين وتوجيهه لهما  
 بفسد ابقاهما على ظاهرهما من الخلاف فتأمله (لا في ذمته) قول ز لان التزم شيئاً  
 في ذمته ليس هذا هو مراد المصنف وان كان صحيحاً في نفسه وانما مراد المصنف ما شرحه  
 ح وذكره مب تعريضاً بز فتأمله (كخامه) قول ز وظاهره ولو جعل محال لغته  
 لغيره مراده والله أعلم أن يقول ان أعطيت فلانا كذا طلقك وأما اذا خالها على شيء  
 لنفسه ثم أعطاه لغيره فهو من التبرع قطعاً انظر نو ويشهد له ما يأتي في التي بعدها  
 (وعقوه) قول ز أو على مال ولودفعه لغير الغرما مظاهره أنه دفعه لهم بعد أن صالح  
 به لنفسه وليس كذلك فيجب قصره على أنه قال ان دفعت لفلان كذا عفوت عنك  
 ففي كتاب الصلح من المدونة مناصه ولو صالح من ذلك أو من جرح عمدت يخاف منه  
 موته على مال فثبت الصلح ثم حط المال بعد ذلك لم يجز ذلك ان أحاط الدين به فان لم يكن  
 عليه دين كان ذلك في ثلثه اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها (وعتق أم ولده)  
 قول ز التي أولدها قبل التفليس الاخص ولو بعد الاعظم من قال هبذا والذي  
 في ضج هو مناصه وهذا مقيد بام الولد التي أولدها قبل الحجر وأما ولده بعده  
 فبردعتها لانها تباع اذا وضعت دون ولدها اه منه بلفظه ولاشك أن الحجر عليه  
 يحصل بالاعم \* (تبنيه) في خش أن لهم ردعتها اذا أولدها بعد احاطة الدين  
 وهو غير صحيح كما يؤخذ من كلام ضج وصرح به ابن هشام في المقيد ونصه وللغرما  
 أن يردوا عتق من أحاط الدين بماله وصدقة وهبته الا انه ان أحبل أمة من امائه لم يكن  
 لهم الى بيعها سبيل اه منه بلفظه (وتبعها مالها ان قل) قول ز ولو كثر على  
 المذهب لم يقل ح على المذهب وانما ذكر أن ما ذهب عليه المصنف لابن القاسم  
 ومقابلته في الموازية وصدقه في الشامل ثم قال وكان ينبغي للمصنف أن يمشي على  
 قول مالك لانه المناسب لقوله بعده هذا انه لا يزم باتتزاغ مال أم ولده والله أعلم اه منه  
 بلفظه قلت واحمل المصنف اعتمد قول ابن القاسم لاختيار النجى له لكن في عتق  
 السفة أم ولده لافي المقلس والمحلان سواء فقد قال أبو علي في ماسياتي مناصه ولم  
 يذكر نهال تبعها مالها ولا وفيها ثلثة أقوال ثم قال ولعل المصنف كتبني عن هذا المحل  
 بغيره كقوله في الفلس وتبعها مالها ان قل بجامع الحجر في الموضوعين اه منه بلفظه واذا

سلم هذا قال راجع ماسلكه المصنف انظر ما يأتي \* (تنبيهه) \* ظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه غير ق وأبي علي أن ما ذكره في اعتاق المفلس أم واده منصوص وهو ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وشروحه وقد بحث في ذلك ابن عرفة بأنه لا يعرفها كذلك وإنما يعرف ما ذكره هو لا من الخلاف في اعتاق السفينة أم واده قد ذكر كلام النجاشي إلا أن في الحجر مختصراً وقال بعده ما نصه وكذا نقله المازري وعزو النجاشي أيضاً عتقها لابن القاسم في المدونة يدل على أنها في السفينة لا في المفلس لأنها في المدونة أتمها في السفينة لا في المفلس اهـ منه بلفظه وقد أشار إليه ق وأبو علي وسلمان بن وهب إذا قوت ما ذكرنا والله أعلم (وحل به وبالموت مأجل) قول ز قال أول بقتل الثاني بقتل من مراده بالاول الفلاس وبالثاني الموت والقتل في الاول أن لا يشترط عدم حياؤه والقيدان في الثاني هذا وان لا يقتل المدين رب الدين عمداً وما جرم به من أن هذا الشرط مؤثر فيه نظر بل الذي يفيد كلام ابن عرفة أن شرط ذلك في عقد البيع لا يجوز ويفسده العقد وقد نقل أبو العباس الوائلي عن بعض الشيوخ التردد في ذلك فقال في العتبية ما نصه سئل الشيخ أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله عن باع جسته لرجلين يثن منجم وبعده انعقاد البيع بينهما وقبل الافتراق طلب المشتريان من البائع المذكور أن يتطوع لهما أنه يهما توفي أحدهما قبل استيفاء ثمن المبيع فإنه يتقاضى الثمن من تركه المتوفي على نفقته فقطوع لهما بذلك بعد عقد البيع وقبل افتراق المجلس ثم استحق من الجنة شقص وشفع في الباقي ثم توفي الشفيع قبل حلول نجم المبيع فهل يحل عليه الثمن لموته وبأخذ ذلك المشتريان من تركته أو يكون للشفيع من التطوع مثل ما لا مشترتين وهل ما صدر قبل الافتراق ينزل منزلة اشتراط ذلك في العقد أو لا فاجاب بحل على الشفيع الثمن بموته ولا تأخيره لهما صدر من التطوع بالتأخير المذكور بعد تمام العقد لا ينزل منزلة اشتراطه في العقد كالتطوع بالتأخير وما طاع به من التأخير فغير لازم لأنه اسقاط للشيء قبل وجوبه اهـ قال بعض الشيوخ وانظر لو اشتراط هذا في العقد هل يجوز ذلك لا سيما على مذهب من لا يرى حلول الدين بموت المدين ان كان على الفسقة ولا يمضي لانه لا يدري ما تؤول اليه ذمة المدين فهو دخول على غرره ويمضي البيع ويبطل الشرط لانه من الامور الخارجة عن ماهية العقد كقوله اما أن يأتي بالثمن والا فلا يبيع وهو من الطوارئ على العقد فلا تراعى والا أدى الى التسدح في البيع لجواز موت المدين فبطل الاجل وقد يجري على مسئلة الرهن اذا حل الاجل ولم يقبضه صار الرهن مجاهوف فيه فبطل ذلك كله اهـ منها بالنظر والذى يؤخذ من تشبيه ابن عرفة ذلك بمسألة التناهي وما قلناه من الفساد وهو الاصل في العقود المتأقية لمقتضى العقد وهو هذا أفق ابن الحاج كافي نوازل المعاضات من العيار ونص جوابه الحكم فسخ البيع وأنه يبيع فاسد لان الله أوجب حلول الدين بموت المدين فهو بشرط خلاف أمر الله وما يضافان البائع دخل على غرره وان المتناهي عاش الى الاجل تبع ذمته وان مات قبله اتبع ذم الزنة لامل الميت ولعل الذم يختلف في الملك وفي الانصاف ففسد البيع اهـ بلفظه وأفق ابن سراج بعمدة البيع وبطلان الشرط كافي المعيار

قوله العتبية كذا في غير نسخة  
بمقتضى نفوقية بعد الدين المهملة  
وسيقوله في صحيفة ٣٠١ بنون  
بعد الدين المهجمة وبجرر كتبه  
صححه

(وحل به) قوله ز أي بالفلاس  
الاخص قلت ظاهر سياق  
المصنف وابن عرفة وغيرهما ان  
هذا من أحكام الفلاس الاعم وانظر  
النص في ذلك والله أعلم (وبالموت  
المخ) قول ز اشتراط عدم حياؤه  
المخ مفاد ابن عرفة ان شرط ذلك في  
عقد البيع مفسده وبه أفق ابن  
الحاج كافي المعيار قائلا لان الله  
أوجب حلول الدين بموت المدين  
فهو بشرط خالف أمر الله وأبضا  
ففيه غرر اذا لا يدري البائع أتبع  
ذمة المتناهي أو ذمة الزنة وأفق ابن  
سراج بعمدة البيع وبطلان الشرط  
كافي المعيار



أيضا وفي تكميل المنهج ومن سيع بن مؤجل \* على البقاله وان موت بلى

ثالثا بطلان شرط قديدا \* وصحة البيع الذي قد عقدا \* وان به البائع بعد العقد \* قد طاع لم يلزم بهذا العهد لانه أسقط حقا لم يجب \* وكله من نظرفاتهم نصب انظر الاصل (ولذين كراه) \* قلت حاصل ما لز ان الكراه امامشاهرة أو وجبة فالاول ليس الكلام فيه لانه كلما مضى شهر حل واجبه ولا غير لازم وبأن ان المخاصة لا تكون الا بدین لازم وأما الثاني فاما أن يشترط فيه النقد أو يجزى به العرف أم لا ففي الاولين الدين حال اصاله وكذا في الثالث حيث استوفيت المنفعة فان لم تستوف كلاً أو بعضها فهو محل الكلام الآن (وان نكل المقلس الخ) (٣٠١) \* قلت أي عن عین جالبة للماله أو دافعة عنه وفي الجالبة يكون الاخذ في قوله وأخذ حصته الخ حقيقة او في الدافعة يكون حكماً فقام له وقول مب أي كما اذا لم يكن له بالوفاء الخ وكذا ادعى المقلس على شخص بحق فأنكره فوجه عليه العین فقل عليه وقول مب انما يحتاج الغرما الخ لو قال انما توجه العین في هذا على المقلس بالنسبة لما في يده حتى يحلها الغرما اذا كانت الخ أي لان نكوله بمنزلة اقراره وقول مب ومعناه سقطت حصه الخالف أي فلا يطالب بتركها من مال المقلس أو بردها له بمعنى ان مانابه بالخاص في المال الذي ذب عنه بحلفه لا يطالب بتركه أو برده وسقطه عنه وعدم مطالبته بمنزلة أخذه فتأمل والله أعلم وقول ز صغير فهل يحلف الخ لا يقول أحدان الصغير يحلف ولعل صوابه محجور بدل صغير ولرشدته بدل لبوغه كما نقل مب عن ضج وعلى الصغير لا السفيه يتنزل قوله والمذهب الثالث وكذا قول مب

أيضا معلاله بقوله لان بعض العلماء خارج المذهب يرى أن الدين لا يحل بموت من هو عليه وابن القصار يرى ان التزم الورثة أداء الدين عند أجله وكانوا أملياء أن يحكم على صاحب الدين بذلك اه المحتاج اليه منه بلفظه فتأمله ز خارج عن القولين معاذ لا يعول عليه \* (تنبيه) \* قال الشيخ ميارة في تكميل المنهج مانصه

ومن سيع بن مؤجل \* على البقاله وان موت بلى ثالثا بطلان شرط قديدا \* وصحة البيع الذي قد عقدا وان به البائع بعد العقد \* قد طاع لم يلزم بهذا العهد لانه أسقط حقا لم يجب \* وكله من نظرفاتهم نصب

ثم قال في الشرح مانصه والقول الثاني صحة البيع والشرط معا وبه صدر ابن عرفة في اثنا جوابه ونصه على ما نقله عنه في المعيار وسئل ابن عرفة عن باع جثته فذكر ما قدمنا من الغنية الا انه قال بدل قوله في الغنية قال بعض الشيوخ وانظر الخ قبل وانظر الخ ثم قال والساعد للقول بالجواز وان لم يقطع به هو قوله قيل وانظر لو اشترط هذا في العقد هل يجوز ذلك الخ على أن قوله قيل وانظر الخ يحتمل أن يكون من كلام ابن عرفة أو من كلام غيره وهو الظاهر والله أعلم وعلى كل حال فيستأنس به للقول بجواز البيع والشرط معا اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في كلامه من التدافع والحق ما قلناه من أن الذي يقبده كلام ابن عرفة هو ما أتى به ابن الحاج وان قوله قيل الخ من كلام الوائشر يسي لان تمام كلام ابن عرفة وان له ليس بقول يعزى للقائل المنقول عنه لانه متردد في الامور كلها لانها أفعال فتأمل بانصاف والله أعلم (وهو في ذمته) قول ز يحاصص به فيما يتجدد له من المال الخ أي فيما استفاده بهية أو وارث أو نحو ذلك لا فيما تدان فيه قال في ضج مانصه فان أفاد بعد ذلك ما لا دخل فيه هذا المقرر لان التهمة انما كانت في المال الاول قال في المقدمات وأما ان أدان قوما آخرين ثم فليس ثانيا فلا دخول للمقر له أو لامعهم لان حقه على قوله فيما كان أخذه الاول اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قوله عن المقدمات وأما ان أدان كذا فيما وقت عليه من نسخه فان قرئ به مزة وصل مع تشديد الدال ففيه استعماله

يعني بعد حلف الخ وسبق قول المصنف وحلف عبدوس فقيه مع شاهد لاصبي وأبو وهان أفق وحلف مطلوب لترك يده وسجل لحلف اذا بلغ (وهو في ذمته) قول ز فيما يتجدد له الخ أي فيما استفاده بهية أو وارث ونحوه لا فيما تدان فيه كما في ضج \* قلت وكذا يكون في ذمته اقرار ملته عليه وهو بمنزلة ما أقرب به بعد المجلس بطول مجامع التهمة في كل (وقبل تعيينه الخ) \* قلت قال ابن عاشر يعني بالمجلس أو قرره كقرض المسئلة المتقدمة اه وما ذكره مب في مفهوم تعيينه انما يحسن جعله مفهومه ولو كان موضوعه انه قامت يئنه بأصله أما حيث كان موضوعه مجرد الاقرار كما ذكره بعد الظاهر جعله من مفهوم ان قامت يئنه بأصله ويجعل تعيينه شاه لا تعيين شخصه ولتعيين قدره فتأمل

وقول ز وظاهره ولو ادعاه المقر له الخ غير ظاهر وما فرق به غير كاف وكيف لا يرجع على المقر في ذمته مع اعترافه بالنشئ وقد اتفق  
به في قضاء دينه وسقوطه بسببه والله أعلم (٣٠٣) (ومجرباً بالخ) قول ز عن الباقي يجدد بدستة أشهر مثله في ق

متعدياً ولم يجده فيما وقفت عليه من كتب اللغة الا لا زماناً قرئ به مزمع قطع مع تخفيف  
الدال صح تعديده ولكن لا يناسب معناه لغة في القاموس وأدنته أعطيته الى أجل أو  
أقرضته اه فعل قوما منصوب على اسقاط الخافض والله أعلم (ان قامت بينه باصالة)  
قول ز وظاهره ولو ادعاه المقر له الخ قال ق وهذا غير ظاهر وما ذكره من الفرق غير  
كاف وكيف لا يرجع المقر له على المقر في ذمته مع اعترافه بالنشئ وقد اتفق به في قضاء دينه  
وسقوطه بسببه اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (فلا دخول للاولين) قول ز في  
أمان ما أخذ من الآخرين يشيد أنه لا شيء لهم في أمانها وان يعتبر بربح وبعينه قوله الا  
أن يفضل عن دينهم فضل وهذا الذي قاله هو الذي في ابن عبد السلام وضج وغيرهما  
قال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب ولو مكنتهم الغريم من ماله فباعوه واقتسموه ثم  
تدأين فليس للاولين دخول فيه الا أن يكون فيه فضل كتفليس السلطان مانصه فليس  
للاولين دخول في أمان ما أخذ من الآخرين الا أن يكون فيه فضل فيكون للاولين اه  
منه بلفظه وهذه هي عبارة ضج بعينها وهذا العبارة بعينها شرح بهرام كلام المحيظ  
ونقل عبارة أبو علي وسلمها ولذلك سلم ق و مب عبارة ز ويشهد لذلك كله قول  
المدونة لان مالك قال اذا دأين الناس بعد التفليس ثم فليس ثمانية فالذين دأينوه آخر أولي  
من الغرماء الاولين لانه مال لهم وان كان المال الذي أفاض به د التفليس أماناً فاده بعت  
أوصله أو أورش جناية ونحوه فان الاولين والآخرين يدخلون فيه اه منه بلفظه ولا  
يعارضه ما قدمناه عن المدونة عند قوله أو يبي ما لا يبي الموجل من أن الربح يضرب فيه  
الاولون والآخرون لانه في الربح الحاصل بالتجارة بالمال الذي كان الآخرون أولى به قبل  
التجارة به كما اذا باع البائع السلع المشترقة ففجر بائعها فربح فائتمان البيع للاخيرين  
والربح النسائي عن ذلك يتخاص فيه الاولون والآخرون والله أعلم (الا كارث الخ)  
قول ز استثناء منقطع ما الخ فيه انظر بل الظاهر أنه متصل لان حذف المتعلق في قوله فلا  
دخول للاولين يؤذن بالعموم فكانه قال فلا دخول للاولين في شيء من الأشياء وفي جميع  
ما يده أو نحو ذلك فتأمل (ويبيع ماله) قول ز وبعد حلف كل الخ ظاهره انه يحلف حتى  
من كان منهم في رسمه شرط تصديقه في الاقتضاء وهو الصواب قال في اختصار المسطبة  
مانصه قال ابن العطار ومن كان من الغرماء في ذكر حقه تصديقه في الاقتضاء اتفق به  
ان كان مأموناً وتسقط عنه بذلك العين الا أن يتهم بعض الغرماء بعضاً فيحلف جميعهم  
واعترضه ابن الفخار وغيره وقالوا لا بد أن يحلف جميعهم مطلقاً اه منه بلفظه وقول مب  
عن الشيخ ميارة تأمل هل هذه عين قضاء الخ كلام ابن هرون الذي قدمناه فيسدد انهما عين  
قضاء فلا وجه للتردد في ذلك وفيه أيضاً قوله عن ابن عرفة عن المسطي وابن قنوح  
وحلف أربابها على بقائها كمين بقاء الدين على الميت ولا دليل له في كلام ابن رشد على

عن نواز ابن الحاج وكذا في المعيار  
كافي نو بشرح التحفة قال ابن  
عاشر فيما يأتي وبه رأيت العمل بقباس  
اه نقله جس وهو في (وانفك  
الخ) قول ز وكان الانسب الخ  
قلت أشار ابن عاشر الى الجواب  
عنه بقوله قال شيخنا سيدي يحيى  
السراج اعل الواوافية للتعليل اه  
(فلا دخول للاولين) قول ز وفيما  
يجدد عن ذلك مثله في ضج وابن  
عبد السلام وغيرهما ويشهده  
كلام المدونة انظر الاصل (الا كارث  
الخ) هو استثناء متصل خلافاً لـ  
لان حذف المتعلق يؤذن بالعموم  
فكانه قال فلا دخول للاولين في شيء  
الا كارث (ويبيع ماله) قلت  
قول ز في التوطئة من قوله وحل  
به الخ الذي تقدم له ان الاول هو قوله  
فمنع الخ لكن ينبغي عدله مامعاً  
وان ما هنا حكم ثالث وانما خمسة  
وفي ح عن المقدمات انه يباع  
ماله من الديون الا ان يتفق الغرماء  
على بقائها حتى يقبض عند حلولها  
اه وقول ز بعد شئ الخ  
الظاهر كما أفاده عبارة ضج التي  
في مب ان هذه الشروط شروط  
في التفليس من أصله لا في خصوص  
هذا الحكم فتأمل وقول ز  
وبعد حذف كل الخ ظاهره ولو كان  
في رسمه شرط تصديقه في الاقتضاء  
وهو الصواب خلافاً لابن العطار  
كافي اختصار المسطبة وقول مب

تأمل هذه الخ ما قدمه من قول ابن عرفة وحلف أربابها على بقائها كمين بقاء الدين على الميت فيفيد انهما عين قضاء  
وفيضيه أيضاً كلام ابن هرون

ولا يخالفه كلام ابن رشد لانه ليس فيه ان المطلوب الحاضر مفلس والمفلس عن لا يمكنه الدفع عن نفسه لانه محجور عليه فهو كالسفيه انظر الاصل (بالخيار) هذا عام في كل بيع وقعه الحالك كما صرح به المبسوط وغيره فيضده كلام المدونة الذي في قسم (ولا يلزم شكسب الخ) قلت قول ز لقراءته الخ أي وأما للثقة على نفسه وأهله فيلزمه كما يأتي لز وقول ز فليس للمفلس مقال الخ عليه يحمل مفهوم قول الثقة والاعتصام ليس بالمكلف \* له ولا قبول غير السلف

والظاهر ان اللام في الآية على بابها أي لا يلزمه أن يقول لأجل أخذ الآية (بلاينة حصرهم) قول مب على نفي العلم الخ قلت قال القرافي اشتر على السنة الفقهاء ان الشهادة على النفي غير مقبولة (٣٠٣) وفيه تفصيل فان النفي قد يكون معلوما

بالضرورة أو بالظن الغالب الثاني عن الفحص وقد يعبرى عنهما أما القسم الاول فتجوز الشهادة به اتفاقا كشهاده انه افليس في هذه البقعة التي بين يديه فرس ونحوه فانه يقطع بذلك وليس مع القطع مطلب آخر والثاني تجوز الشهادة به في صور منها التفليس وحصر الورثة فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز علة لا حصول المال للمكلف وهو يكتفه ووارث لا يطلع عليه ومنها قول المحدثين هذا الحديث ليس بصحيح بناء على الاستقرار والقسم الثالث ان زيدا ما في الدين الذي عليه أو ما باع سلعته وغير ذلك فانه غير منضبط وانما تجوز في النفي المنضبط قطعاً أو ظناً ولذلك يجوز ان زيدا يقتل عمر أماًس لانه كان عنده في البيت أو انه لم يسافر لانه رآه في البلد اه وقد كنت نظمته بقولي وألغيت شهادة النفي اذا

عري عن علم وظن عضدا

(بما انفقت) قلت قول ز في حال يسر الزوج الخ أي في حال يسره بما يفيق عليها ولو بعد تقليس له وقوله بعد ولا تحاصص بما انفقت في عسره أي عدم وجوده بشئ أصلاً بان انقضى ما تركه فانه نفقت ثم تدان ففلس هذا امر اده كابد له ما يأتي له عند قوله وتزك له قوته الخ وقال في المتنق وأما الزوجة تنفق على نفسها في غيبة الزوج فان كان دون أن ترفع امرها الى السلطان لم تحاصص بها وان كان بعد ان رفعت أمرها الى الامام فانها تضرب بها اه (وبصدقاها) أي ولو لمطلقه خلافا لابن لبابة وقول مب لكن لا يقال الخ أي وان اتخذ المال كما صرح به ابن يونس (كلوت) لوقال ولو في الموت رد الخلاف في المقيد للمسلمان هذا لان صاحب المقيد اقتصر عليه ويا به ابن عاصم وقد أنكر أبو عمر ان وجوده هذا القول قاطلاً

النها عي منكر لانه ليس في كلام ابن رشد أن المطلوب الحاضر مفلس واستفصاه كونه عي من قضاء بقوله وهم انما وجوبها على طالب من لا يمكنه الدفع الخ جوابه أن هذا المفلس عن لا يمكنه الدفع عن نفسه لانه محجور عليه لا يقبل اقرار لمن أقر له من القراء أنه قضاء في المال الموجود وذلك توجه اليمين على القراء مع حضوره فهو كالسفيه فتأمله بانصاف فانه دقيق والله الموفق (بالخيار لانا) هذا ليس خاصا ببيع مال المفلس بل عام في كل بيع وقعه الحالك كما صرح به المبسوط وغيره وكلام المدونة الذي في ق يفسد ذلك أيضاً (وعفول للدية) الظاهر ابقاء اللام على بابها لتعليل أي لا يلزم أن يقول لأجل أخذ الآية وان كان ماله ز صحيحاً (وبصدقاها) قول مب لكن لا يقال على هذا رد ما زاد الخ أشار بذلك الى أن القولين لا يختلف ما لهما وقد صرح بذلك ابن يونس فقال بعد ذكره القولين مانصه محمد بن يونس وما ذكره ابن القاسم وأخير وأبين والقولان يرجعان الى حساب واحد اه منه بلفظه \* (تنبيه) ظاهر قول المصنف وبصدقاها كانت في العصة أو مطلقه وهو كذلك خلافا لابن لبابة قال في اختصار المبسطة مانصه قال محمد بن لبابة فبين فلس فطلق امرأته فقامت بصدقاها لتضرب معهم به وهو كدين حدث بعد تقليس وفيه نظر اذ لا فرق بين كونها زوجة أو مطلقه اه منه بلفظه (كلوت) لوقال المصنف ولو في الموت لكان أحسن رد الخلاف المذهبي \* (تنبيه) ذكر في ما يشهد له المصنف ثم قال خلافا للجلاب اه ونحوه للشيخ ميارة فان ابن عاصم اقتصر على أنها لا تحاصص في الموت فقال الشيخ ميارة مانصه وهذا قول ابن الجلاب والمشهور خلافا اه وفي كلامهما معا نظر يظهر لك نقل كلام ابن الجلاب في تفرعه ونصه والمرأة أن تحاصص غراما وزوجها اذا فلس بصدقاها في حياته ولا تحاصصهم بصدقاها بعد وفاته قاله ابن القاسم وقال غيره تحاصصهم بصدقاها في فلس وموته اه منه بلفظه فلو قال في خلافا للمفيد والشيخ ميارة هذا الذي في المقيد للمسلمان هذا لان صاحب المقيد اقتصر عليه ويا به ابن عاصم وقد أنكر أبو عمر ان وجوده هذا القول قاطلاً

(بما انفقت) قلت قول ز في حال يسر الزوج الخ أي في حال يسره بما يفيق عليها ولو بعد تقليس له وقوله بعد ولا تحاصص بما انفقت في عسره أي عدم وجوده بشئ أصلاً بان انقضى ما تركه فانه نفقت ثم تدان ففلس هذا امر اده كابد له ما يأتي له عند قوله وتزك له قوته الخ وقال في المتنق وأما الزوجة تنفق على نفسها في غيبة الزوج فان كان دون أن ترفع امرها الى السلطان لم تحاصص بها وان كان بعد ان رفعت أمرها الى الامام فانها تضرب بها اه (وبصدقاها) أي ولو لمطلقه خلافا لابن لبابة وقول مب لكن لا يقال الخ أي وان اتخذ المال كما صرح به ابن يونس (كلوت) لوقال ولو في الموت رد الخلاف في المقيد للمسلمان هذا لان صاحب المقيد اقتصر عليه ويا به ابن عاصم وقد أنكر أبو عمر ان وجوده هذا القول قاطلاً

عليه والله أعلم

(لا نفقة الولد) قول مب انظر  
 هذا الخ نحوه لابي على لكن الباجي  
 لم يجزم يجعل قول اصبغ خلافا  
 ولا سلف ز في التفرقة بين نفقة  
 الولد والابوين وقد سوى بينهما  
 في الشامل وجعل التقيد خلاف  
 المشهور فيهما انظر الاصل (وان  
 ظهر دين الخ) قول ز على غريم  
 الخ متعلق بمحذوف خاص أي طارئ  
 نعم لغريم قبله قلت أو متعلق بظهر  
 (رجع بالخصه) قول ز لم يسقط  
 قبضه الخ أي بعد حلقه كافي  
 التحفة وقول ز فان قال كنت  
 أعلم ديني إلى قوله فلا قيام له سيأتي  
 له نحوه عند قوله ثم ادعى حاضر  
 ساكت الخ وزاد هناك مانعه  
 فان سكت لمانع كدعوى جهله  
 ما يقوم به من يئنه أو وثيقة ثم وجد  
 عذربذلك أه والصواب أن  
 الصورتين سواء فاقا لتو وب  
 وج وان الراجح ان ذلك عذر  
 فيهما وفاقا بل وخلافا لتو  
 ومب لانه المنصوص للمتقدمين  
 وهو الذي عول عليه الحفاظ  
 المحققون من المتأخرين لانه يقول  
 خفت أن أرفع إلى الحاكم فيجزي  
 ويطل حتى فيعذربذلك بعد حلقه  
 انه لم يترك القيام الا لذلك فان نكل  
 حلف المطلوب انه لا يعلم لاحقا كما  
 في النوادر وغيرها قال في الاصل  
 بعد نقول

مانعه ولعل ابن الجلاب تعسف عليه الحصاص بما أنفقت في غيبة زوجته وهو ملي  
 فقبح الخلاف هل تضرب في القلس دون الموت أو وفيهما أه من اختصاص ابن هرون  
 بلفظه وقد سلم ابن عرفة اعتراض أبي عمران هذا الا أنه أمحه ونصه وفي ثاني ز كاتهما  
 تحصاص المراءى بهما في الموت والقلس ونقل الجلاب خلافا غلط فيه أه منه بلفظه  
 (لا نفقة الولد) قول مب انظر هذا فاني رأيت في المتن للباجي الخ نحوه لابي على  
 ونصه وقول ابن خلد ومن تبعه في نفقة الام على الاولاد الخ ما لم تكن بقضية أو أنفقت  
 وهو ملي والاحاصص ظاهر كلامهم ان هذا خلاف المذهب فنقل كلام الرجائي  
 وقال وهو نفس كلام ابن رشد في المقدمات ونقل أيضا كلام التميمي والباجي ثم قال  
 فانت تراهم له مقابلا لقول مالك أه قلت الباجي لم يجزم يجعل قول اصبغ خلافا  
 بل تردد في ذلك ونصه أو أمانفة الابوين فقد روى ابن الموازع ابن القاسم عن مالك  
 ان نفقة الابوين لا يضرب بها في موت ولا قلس قال اصبغ الا ان تكون نفقة الابوين  
 قدرت بحكم أو تسلف وهو ملي ميمون فانه يضرب بها في الموت والقلس ووجه قول  
 مالك يجعل أن يريده النفقة المستقبل وان كان أرادها الماضية فان وجه ذلك انها على  
 الصلة فاشبهت الهبة التي لم تقبض ووجه قول اصبغ أنه حق ثبت بحكم حكيم واستقر في  
 ذمة فوجب أن يضرب به في ماله كسائر الديون أه منه بلفظه وأبو علي نقله مختصرا  
 وأسقط منه ما يفيد ما قلناه لكن في كلام ز نظر ظاهر وذلك انه نقل التقيد في نفقة  
 الولد عن الشيخ أحمد وبحث فيه بقوله لكن ظاهر الشارح انه مقابل أه ثم ذكر التقيد  
 في نفقة الابوين وأتى به فقهاسملا والسلف في ذلك ولا وجه له بل وعكس لرعا كانه  
 وجه حسب ما يعلم من مراجعة ما مر في الزكاة وقد سوى بينهما في الشامل وجعل التقيد  
 خلاف المشهور وفيهما ونصه ولا نفقة ولدها على المشهور وكذا نفقة الابوين وقيل  
 الا أن تكون بقضية أو تسلف وهو ملي أه منه بلفظه (وان ظهر دين) قول ز  
 لغريم على غريم الخ عبارة فيها قلق وأولى ما وجهه أن يكون الجار والمجرور في موضع  
 التبع لغريم ومتعلقه خاص أي لغريم طارئ على غريم وحذف الخاص لدليل جاز  
 وهذا أولى مما لتو والله أعلم (رجع بالخصه) قول ز فان قال كنت أعلم ديني  
 ولكن كنت أظن ذلك أو اليئنه فلا قيام له جزم بذلك هنا وكذلك آخر باب الشهادات  
 عند قوله ثم ادعى حاضر ساكت بلا مانع الخ وزاد هناك مانعه فان سكت لمانع  
 كدعوى جهله ما يقوم به من يئنه أو وثيقة ثم وجد عذربذلك أه وسلم قو ومب  
 ما قاله من أنه لا يعذر في الصورة الاولى واعتراضه ما قاله في الثانية من أنه يعذربذلك  
 مستدل بما في ح عن الجزولي وابن عمرو تصويب ابن ناجي وكلام مب يفيضان ما في  
 ح عن ذكر يشمل الصورتين معا لانه استدله لصحة ما قاله ز هناك الاولى واستدل  
 به فيما يأتي رد ما قاله ز في الثانية واختار شيخنا مشل ما لتو ومب من أنه لا فرق  
 بين المستثنين لكن اعترض ما ذكره تبعا للح من أن ذلك ليس بعذر فأتا بل الراجح أنه

عذر فيهما ١٠ قلت وما اتفقوا عليه طيب الله ثراهم من اعتراض التفریق الذي سلكه  
 ز واضح اذ لوجه للتفسير لان العلة التي علل بها القول بأنه عذر موجود في  
 صورتين وهي ما ذكره غير واحد من أنه يقول خفت أن أرفع إلى الحاكم فيجزي  
 ويطلق حتى والعلة التي علل بها القول بأنه ليس بعذر موجود فيهما أيضاً وهي انه  
 لو رفعه إلى الحاكم لا يحتمل أن يقر له بالحق فلا يحتاج إلى إقامة حجة وإذا استتب إلى العلة  
 وجب استواءهما في الحكم وما اختلفوا فيه من الترجيح فالحق فيه مع شيئا  
 والصواب ما قاله من ان الرابع انه عذر في صورتين لانه المنصوص للمتقدمين والذي  
 عول عليه الحفاظ المحققون من المتأخرين أما كونه المنصوص للمتقدمين فقد  
 ذكره غير واحد منهم رواية عن أبي بصير عن ابن فرحون والمكناشي في مجالسه وياتي  
 لفظه ونسله لمطرف كافي النوادر وغيره لو نص النوادر لمطرف في كتاب ابن حبيب  
 في الغرر يموت فنقسم تركه والطالب حاضر لم يقيم فلا شيء له الا ان اعتذر بغيبة  
 يئسه وان لم يجدد تركه حتى فانه يحلف انه لم يترك القيام الا لذلك فان نكل حلف الورثة  
 أنهم لم يعلموا فان نكلوا غرموا ا ه منه بلقطه على نقل شيئا ج ونقل عن  
 مطرف مثله أيضاً ابن سلون ونقل ح كلام ابن سلون ولكن قال عقبه ما نصه وقوله  
 ولم يجدد عقداً كانه والله أعلم اذا قال لم أعلم بالدين الا الآن حين وجدت العقد وأما اذا  
 كان عالماً بالدين وقال انما أخرت الكلام لاني لم أجده فقد والبيئة فالذي اقتصر عليه  
 الجوزي والشيخ يوسف بن عمر أن ذلك لا يفيده وصوبه ابن ناجي ولا يخفى عليك ما فيه اذ  
 كيف تخريج الرواية عن ظاهرها وتقول لتوافق كلام من ذكر ان هذا الجب ومع ذلك  
 فهو مردود بخصوص لا تقبل هذا التأويل في النوادر لما ذكر بطلان الدين بحضوره  
 للنقسم وسكوته ما نصه ذكر ابن حبيب عن مطرف وأعرف لابن القاسم مثله قال ابن  
 حبيب قال مطرف الا أن يكون له عذراً انه لا يعرف يئسه أو كانوا غيباً ولم يجدد تركه الا  
 عند قيامه أو كان لهم سلطان يتعنون به وشجوه هذا مما يعذر به فيحلف ما كان تركه للقيام  
 الا لما ذكره يعذر به فان نكل حلف الورثة ما يعلمون له حقاً وبرؤا فان نكلوا غرموا ا ه  
 منه بلقطه على نقل أبي علي عند قوله في الاقرار وأقر اعتذاراً فقله انه لا يعرف يئسه أو  
 كانوا غيباً الخ يرد التأويل المذكور وقد نقل ح هنا عن مختصر الواضحة مثله وزاد أصبح  
 مع مطرف ونص ما نقله عنه قال عبد الملك وقال لي مطرف وأصبح ولومات الذي عليه  
 الحق فاقسم ورثته ميراثه وهو حاضر ينظر اليه ثم قام بعد ذلك بذكر حقه فلا شيء له الا أن  
 يكون له عذر في ترك القيام بحقه مثل أن يكون لم يعرف شهوده أو كانوا غيباً أو لم يجدد تركه  
 حقه الا عند قيامه إلى آخر ما فيه فأنظره ويرده أيضاً ما ذكره نفسه صدر الاستحقاق ونصه  
 أو أما المانع من الاستحقاق ففعل وسكوت فالقول أن يشتري ما ادعاه من عند حازه فلو  
 قال انما اشتريته خوفاً أن يغيب عليه فاذا أثبت رجعت عليه الثمن لم يكن له مقال قال  
 أصبح الآن تكون يئسه بعيدة جداً أو يشهد قبيل الشراء أنه انما اشتراه لذلك فذلك  
 يئسه ولو اشتراه وهو يرى أن لا يئسه له ثم وجد يئسه فله القيام وأخذ الثمن منه قال أصبح

والقول قوله اه منه بلفظه ونحوه للمتطلي وزاد مانصه وان في سنية بعد الشراء  
وزعم انه لم يعلم بالقول قوله قال فضل هي زيادة جديدة اه من اخصار ابن عرون بلفظه  
فهذا نص صريح أيضا لا يقبل التأويل الذي ذكره ح ومسلطنا أخرى من ههنا  
يكون ذلك فيما عذرا لان الواقع في هذه الشرايا بالفعل ولا خلاف فيه أنه مانع ومسلطنا  
انما هي مجرد السكوت وفيه قولان في الجملة هل هو كالاذن أو لا واختار ابن رشد وغيره  
الثاني وصرح ح عند تكلمه على بناء الشريك أو غرس مع علم شريكه وسكوت به بان  
المشهور أنه ليس كالاذن فحكمه حكم الغاصب وفي كونه مانعا من القيام في مسئلتنا  
بخصوص ما حيث لا عذر خلاف فقد حصل فيها ابن رشد أربعة أقوال في ح نفسه  
فصحت الاحروية التي ذكرناها ولم يبق كلام في رد تأويل ح بكلامه وكلام غيره وهو  
الذي صرح به مطرف وأصبح قد أخذ الشيوخ من قول ابن القاسم فيمن اشترى حرة  
ووطئها وهي عالة بانها حرة ساكتة عن اعلامه أنه لا حد عليها وهذا لاخذ وان تردد فيه أبو  
الحسن في شرح المدونة كما ساقى عنه فقد قال الشيخ أبو محمد سيدي عبد الله العبدوسي  
مانصه لم يرل الشيوخ يستقرؤن من قول ابن القاسم في الحرة اه منه بلفظه على نقل  
أي على وكفي بما شاهد المقلد من أن ما رجحه شيخنا هو المنصوص للمعتدمين وأما  
قولنا وهو الذي اجول عليه الحفاظ المحققون من المتأخرين فلانه الذي حرم به الامام ابن  
الحاج في نوازه وتلقى كلامه بالقبول الجهم الغفير من القبول وبه أفق الشيخ أبو الحسن في  
أجوبته في مسائل الغصب والتعدي من الدراية التبرأ آخر جواب له مانصه اثم يعلم بالعقد  
الى الآن فانه يعذر بذلك ويصدق انه لم يعلم الا الآن مع عينه ادعى عليه العلم فكتب  
عليه العلامه ابن هلال مانصه قلت قوله ثم سكونه بعد الاكراه لو علم بالرسم أي بعد  
زوال الاكراه يردو وجد الرسم وتمكن منه والا فافظا هانه يعذر قال ابن الحاج رحمه الله  
في نوازه اذا قام الرجل بعقد ابتاع من المقوم أو من أبيه قبله وتاريخ الاقباع قبل القيام  
بعشرين عام في أملاك فقال المقوم عليه لي عشرين سنة أملاك هذه الاملاك وأنت حاضر  
ولم تقم فقال لم أجد وثيقة ابتاعه الا الآن قالوا يجب أن ليس هذا من باب الحيازة فينقطع  
حق القائم ولكن يحلف القائم بالله الذي لا اله الا هو ما ترك القيام في الاملاك تسليما  
منها ولا رضاء بترك حق فمالك ولا ترك القيام الا في لم أعلم بالعقد ولا وجدته  
وبأخذها اه منه بالنظر وقد ذكرنا الحافظ الوائس رسي كلام ابن الحاج هذا مختصرا في  
مواضع من معياره مسالمة في نوازل الاستحقاق منه عن ابن الحاج مانصه من قام برسم  
يتضمن ملكية أملاك بعد عشرين سنة والمقوم عليه يتصرف فيها فقيل له لم تركه هذه  
المدة فقال لقد رسي قال انه يحلف انه ما ترك القيام الا لقد رسي مع كونه يعلم به  
ولا يسلط حقه اه بالنظر وذكر نحوه في نوازل الاقضية ونقل جواب ابن الحاج أيضا  
في نوازل المعاضات ونقل ابن سلون كلام ابن الحاج في ترجمة الاستحقاق والغصب وما  
بمعهم ما طولا وساقفه فقها مسلما كانه المذهب وذكر أبو علي بعض كلام ابن سلون وقال  
بعده مانصه وهذا نص صريح من هذا الامام قاض على غيره اه منه بلفظه وذكر  
الشيخ ميارة في شرح التلحة كلام ابن الحاج فقها مسلما مقتصر عليه كانه المذهب فقال

في فصل الحيازة مانصه فرع قال ابن الحاج الخبايا بما تقدم عن ابن هلال وسلم له ذلك محشية العلامة أبو علي بن رجال فكتب عليه مانصه قوله ألا في لم أعلم بالقد الخ حاصل ما نقلناه في الشرح أن المحوز عنه إذا قال انما سكت لاني لم أجده عقدي فانه يقبل قوله مع ميمنه وتصو بيب ابن ناجي غير ظاهر اه منها بل نطها وبما لابن الحاج جزم الرعيي كما نقله أبو علي ونصه وذكر الرعيي أن من له دين على تركه وحضر قسمها وسكت وادعى أن سكوته لغيبه رسمه أنه تقبل دعواه مع ميمنه اه منه باقظه وفي الفصل الاول من الباب السادس والسبعين في القضاء بشهادة الحيازة على الملك من نصرة ابن فرحون مانصه تنبيه وفي الطرر على التهذيب لابي الحسن الطنخي عن أبي الحسن الصغير قال عنه قد قوله في التهذيب ومن أقامت بيده دارسين ذوات عدي محوزها ويمنعها ويكرها ويهدم ويبنى فأقام رجلا يمينه أن الدار داره وانها لايه أوجده وثبت المواريث فان كان هذا المدعى حاضر ايراه يني ويهدم ويكر فلا يجزه وان ذلك يقطع دعواه قوله حاضر ايراه لا بد هنا من العلم بشيئين وهما العلم بأنه ملكه والعلم بأنه تصرف فيه ولا يفيد العلم بأحد هما دون الآخر لانه إذا علم بالتصرف قديمه قول معلته أنه ملكي كما يقول الرجل الآن وجدت الوثيقة عند فلان فيقبل قوله ويحلف والعلم بهذين الوصفين فانه في الوثائق المجموعة وابن أبي حمزة اه منها بل نطها وفي أخر مجالس المكتنسي مانصه قال الشيخ أبو الحسن الصغير في تقييده ما نظر لوقال علمت ولم أجده ما أقوم به حتى وجدته الآن هل به قد بذلك أولا قال انظر من اشتري حرقه وطها وهي ته لم يجر يته فقال ابن القاسم لاحد وقال الابهري عليها الحمد ثم قال انظر على قول ابن القاسم هل ينفع بذلك من قال انما سكت لاني لم أجده ما أنكم به لانه يقول خفت أن أرفع ذلك الى الحاكم فيجزي والفرق بين المستثنين أن الحدود تدرك بالشبهات ثم نقل عن ابن أبي عمير في تقييده على المدونة مانصه انظر اذا سكت رب الدين فلما قسمت التركة قال انما سكت لغيبه الرسم علي وخفت ان تسكت مجزئي السلطان أو قال لم يكن لي به علم قال هذا كله من الاعذار التي أشار اليها في رواية عيسى ولوا تحفظ لذلك عند غيبته بينته لكان أين اه منه باقظه وزاد عقبه مانصه قلت وقد نقل ابن ديبس في هذه المسئلة رواية عن أصبغ قال فيها بعد أن ذكر الاعذار المذكورة فاذا كان هذا قبل قول صاحب الرسم ثم قال ثم وقفت على المسئلة بعينها عند أبي عبد الله القرواني في تأليفه الذي ألّفه في الدعوى والانكار قال فيها اذا قام بالرسم بعد قسم التركة وقال انما كان سكوتي لأجل غيبة الرسم عني قال يحلف بالله الذي لا اله الا هو انما سكت سكوتي لأجل غيبة الرسم عني ويستحق حقه وان قلبه احلف المطلوب وبري اه منها بل نطها وقد أشار اليه أبو علي فقال مانصه ومن وقف على كلام المكتنسي آخر نوازه علم أن الحق هو قيام من ذكر وصحة عذره كما قال ابن الحاج ونقله أيضا عن غيره اه منه باقظه فتحصل من ذلك كله أن الصورتين سواء وأن الرابع أن ذلك عذر في حاله المنصوص عليه للمتقدمين اذ رواه ابن حبيب في واضحته عن مطرف وأصبغ وقوله ولم يحل خلافه أصلا وقوله فضل في اختصاره للواضحة وأبو محمد في نوادره والتبطين في نهايته وابن سلون في ديوانه وابن هرون في اختصاره وابن فرحون

فتحصل من ذلك كله أن الصورتين سواء وإن الرابع أن ذلك عذر في حاله المنصوص عليه للمتقدمين اذ رواه ابن حبيب في واضحته عن مطرف وأصبغ ولم يحل خلافه وقوله فضل في اختصاره للواضحة وأبو محمد في نوادره والتبطين في نهايته وابن هرون في اختصاره وابن فرحون

في تبصرته ولم يذكر واخلافه عن أحد ونسبه ابن أبي يحيى في حاشيته على المدونة لرواية عيسى وسلم له ذلك أبو الحسن والقاضي  
المكناسي وقال الامام العبدوسي لم يزل الشيوخ يستقرون من قول ابن القاسم في الحرة وسلم ذلك هو وغيره من المحققين وهو  
الذي أفتى به ابن الحاج في وازله واعتد كلامه ابن هلال اه وابن سلون والواشر يسي في غير موضع من معياره والشيخ ميارة وأبو  
علي وغيرهم وبه أفتى أبو الحسن في أجوبته (٣٠٨) وهو الذي جزم به الرعي وابن أبي يحيى وابن دوس وأبو عبد الله

القيرواني ونقله ابن فرحون عن  
أبي الحسن الطنجي عن أبي الحسن  
الصغير وسلمه وعليه قول المكناسي  
في مجالسه وبه يتبين ان فيما له  
تو ومب نظرا وان تعاقبه  
ح والعجب من اعتداهما على  
مال ابن ناجي والجزولي وابن عسر  
وغفلت ما عارأته من النصوص  
الصريحة والنقول التي لا يتيقن ان  
اطلع عليها ومعه قلامه ظفر من  
الانصاف ما يقول بل المنصف  
يكفيه من ذلك القليل مع أن  
شرح الجزولي وابن عمر قد قيل  
فيهما ما قيل وحسبنا الله ونعم  
الوكيل اه (وان اشهر ميت الخ)  
قلت قول مب فيه تفصيل الخ  
حاصله ان الورثة ان أمسكوا ما بقي  
لأنفسهم وهم المعلنون بين الطاري  
ضمنوه فان وقفوه لم يردون حاكم فلا  
ضمان عليهم على الرجح انظر طي  
(ما لم يجاوز ما نبضه) الا ان يعلم كما  
ذكره ز آخره و هو جار على  
ما هو الصواب أيضا خلافا لمب  
(تأويلان) قول مب بل هذا  
على ما قرره الخ بل وعلى غيره أيضا  
فلا نظير (كعين الخ) قول مب  
ومعنى قوله الخ هو أحد التأويلين

في تبصرته ولم يذكر واخلافه عن أحد ونسبه ابن أبي يحيى في حاشيته على المدونة لرواية  
عيسى وسلم له ذلك أبو الحسن والقاضي المكناسي وقال الامام العبدوسي لم يزل الشيوخ  
يستقرون من قول ابن القاسم في الحرة وسلم ذلك هو وغيره من المحققين وهو الذي  
أفتى به ابن الحاج في وازله واعتد كلامه ابن سلون وابن هلال والواشر يسي في غير موضع  
من معياره والشيخ ميارة وأبو علي وغيرهم وبه أفتى أبو الحسن في أجوبته وهو الذي جزم به  
الرعي وابن أبي يحيى وابن دوس وأبو عبد الله القيرواني ونقله ابن فرحون عن أبي الحسن  
الطنجي عن أبي الحسن الصغير وسلمه وعليه قول المكناسي في مجالسه وبه يتبين ان صحة  
ما قلناه ان ما قاله شيخنا هو الحق والصواب وأن فيما له تو ومب نظرا وان تعامرا  
في ذلك ح والعجب من اعتداهما على مال ابن ناجي والجزولي وابن عمر وغفلت ما عارأته  
من النصوص الصريحة والنقول التي لا يتيقن ان اطلع عليها ومعه قلامه ظفر من الانصاف  
ما يقول بل المنصف يكفيه من ذلك القليل مع أن شرح الجزولي وابن عمر قد قيل فيهما  
ما قيل وحسبنا الله ونعم الوكيل (وهل خلافا وعلى التغيير تأويلان) قول مب  
فيه نظير بل هذا على ما قرره بأول الخ لا نظير فيه بل يجري على ما قرره وعلى غيره فتأمل  
(كعين وقفت الحرمانه) قول مب ابن عرفة عن ابن رشد معنى قول ابن القاسم الخ بوجه  
أن ذلك تقييد مسلم مع أنه أحد التأويلين الآتين وسبق قول هو نفسه والتقييد لابن رشد  
الخ فلا وجه لمفاعله والله أعلم (لظن يسرته) قول ز لان غاية الترك وقت يسره  
اعتضه تو بان الترك لا غاية له وهو ظاهر (ولو ورث أباه يسع) قول ز ويملك باقي الثمن  
الخ صحيح لكن قال في ضيق ولا يعد أن يقال باحتساب التصديق والله أعلم اه وقال  
ابن عبد السلام مانصه وهول يستحب له أن يجعل الباقي في رقة وشبه ذلك فيه نظرا بس  
هذا محله اه منه بلقطه وقول مب لكن ما زاه ابن عبد السلام لاصل الرواية  
غير ظاهر الخ ما قاله ابن عبد السلام قدس له طي وجس وغيرهما وهو موافق في المعنى  
لما عناه مب نفسه لابن عرفة و ق من قوله آخره واختصار ابن عرفة السماع  
باسقاط لفظ المفلس وتبعه ق اه لانهم اولى بهما الرواية على ما فهمه ابن عبد السلام  
ماساغ لها اسقاط ذلك منها على أنه لو انفرد ابن عبد السلام عما قاله لكان الصواب معه  
لان التقييد بالمفلس في الرواية انما وقع في السؤال وقد تقرر في الاصول أن العام أو  
المطلق اذا ورد على سبب خاص كوقوع في السؤال لا يقصر عليه عند الاكثر فان كانت

بعد لعل المقتصد من كلام ابن عرفة صدر ما عني تقييد العين وبه يسقط قول هو في كلامه بوجه ان ذلك تقييد قرينة  
مسلم مع أنه أحد التأويلين بعد فلا وجه لمفاعله اه (لظن يسرته) قول ز لان غاية الترك وقت يسره الخ فيه نظير بل الترك المذكور  
هو على التأيد لا لا غاية (ولو ورث أباه الخ) قول ز ويملك باقي الثمن الخ صحيح قال في ضيق ولا يعد أن يقال باحتساب التصديق به  
اه وقول مب فانت تراه الخ فيه نظير لان التقييد بالمفلس في الرواية انما وقع في السؤال وقد تقرر أن العام اذا ورد على سبب خاص  
كالسؤال لا يقصر عليه عند الاكثر فالصواب ما لابن عبد السلام ولذا لا تسله طي وجس وغيرهما وهو موافق لاختصار



قرينة فاجدر والقرينة هنا قوله في الجواب لم يعتق له اذا كان الدين يحيط به الخ فهو يدل على أنه فهم قوله في السؤال أرايت لو أن مفلسا ورث الخ على أنه أراد به المدين فلذلك قال اذا كان الدين يحيط به الخ اذ لو لا أنه فهم ذلك لكان في شرطه ذلك تحصيل الحاصل اذ المفلس لا يكون الدين المحيط به مع ذكره عليه بيعة وهي احاطة الدين فتأمله بانصاف والله أعلم (وحسب لنبوت غيره) قول ز المفلس بالمعنى الاخص صوابه بالمعنى الاعم وقوله ومقتضى نقل الشارع عن ابن رشد أن ضمهم حبس للمدين الخ قال مب هذا هو الظاهر لان من جملة هذا التقسيم كما يأتي ظاهر الملا ومعلومه الخ في نظر لان كلام ابن رشد وان أفاد ذلك فلا يشرح به كلام المصنف هذا لانه قال لنبوت غيره سواء قلنا الامم للتعلييل أو للغاية وحسن من علم ملاؤهم ليس معلا ولا مغيبا عما ذكره المصنف فتأمله بانصاف \* (تنبيه) \* ذكر ح هنا ما محصله أنه لا يحبس في الحديد الا من حبس في دم أو من يخشى هروبه ولم يتعرض للحديد الذي يحبس فيه ما هو في المعيار بعد أن ذكر جوابا لابي وردان أن الحبس في الدم يجعل في رجله القيد مانصه قلت الشائع الذائع من فعل امر المغرب أيدهم الله جعل السلاسل في أعناق الجناة في الحلة وحال سوقهم للنظر في جرائمهم بين يدي الامراء والفقهاء وهو منكر عظيم يجب تنبيهه وقد أثرت بذلك مرة فاحتج على بانصاف العمل بذلك مع مشاهدة العلماء الاكابر الجلة لذلك ولا تكبر فامسكت فانت ترى هذا الاحتجاج الركيك الساقط وقد سئل الفقيه الامام أبو عبد الله ابن عرفة عند تنبيهه لقوله تعالى اذا اغلغلت في أعناقهم والسلاسل فقيل له على مذهب مالك القائل بجواز القياس على فعل الله تعالى هل يؤخذ من الآية جواز فعل مثل هذا في العقوبات فقال لا يؤخذ من هذا لان هذه عقوبة أخرى وقولك عقوبة دينية فقيل له ان المشاورة بفعله فقال لا خطأ للغاية الخطأ ولم يذكر المالكية هذا الا في اعتقال المحبوس للقتل انما جعل القيد من الحديد في رجله خيفة أن يهرب وأما عنقه فلا يجعل فيه شيء وقد كان بعض القضاة فعله قبل هذا وجعل في ذلك اه منه بلفظه (بجمل بوجهه) قول ز فانما قيد بالوجه لاجل قوله فغرم الخ بل انما قيد به لانه محل التوهم فيؤخذ منه بالاحرى انه لا يسجن ان أعطى حبلا بالمال وهو محل اتفاق وقول مب ونقل بعضهم عن المتبسطي انه يكلف اقامة حبل بالمال الخ مائة له هذا البعض عن المتبسطي لم يذكر ابن عرفة أصلا لا عنده ولا عن غيره حتى على انه ساذغ فلا عن أن يكون مشهورا وقد اقتصر على الحبل بالوجه فانظره وعليه أيضا اقتصر ابن سلون فانظره ما ولم يتصل أبو علي ذلك عن المتبسطي ولا وجدته في اختصار ابن هرون ولا في المعين وقد اقتصر ابن بونس على ما اقتصر عليه عن عياض وغيره وعزاه لابن القاسم ونصه واذا أراد أن يعطى حبلا بوجهه الى أن يثبت فقده فلا يسجن عند ابن القاسم اه منه بلفظه ومقابل قول ابن القاسم لخصنون في ابن عرفة مانصه في المدونة يحبس أو يعطى حبلا فقال التونسي يريد بالوجه لا بالمال في قول ابن القاسم ثم قال قلت لما ذكر القتيبي قول ابن القاسم انه يقبل منه الحبل قال ومنعه سجنون والاول أحسن الآن

ابن عرفة وق فتأمله والله أعلم (وحسب الخ قول ز بالمعنى الاخص الخ هو الظاهر خلافا لهو في تأمله وقول مب هذا هو الظاهر الخ فيه نظير بل رده قول المصنف لنبوت غيره سواء جعلت الامم للتعلييل أو للغاية ان يسجن معلوم الملا غير معلل ولا مغيبا بذلك فتأمله \* (فرع) \* ذكر ح هنا انه لا يحبس في الحديد أي القيد في الرجل الا من حبس في دم أو من يخشى هروبه اه وجعل السلاسل في أعناق الجناة منكر عظيم يجب تنبيهه كما في المعيار انظر نصه في الاصل (بجمل بوجهه) على هذا اقتصر ابن عرفة وابن سلون وابن بونس وعزاه لابن القاسم ولما ذكر القتيبي قول ابن القاسم انه يقبل منه الحبل قال ومنعه سجنون والاول أحسن الان يعرف بالادد فلا يقبل منه وجعله بعضهم وفاقا وأما ما نقله بعضهم عن المتبسطي فلم يذكره ابن عرفة أصلا ولا أبو علي ولا ابن هرون في اختصاره ولا صاحب المعين

ولا ابن ناجي ولا ضيغ ولا غيرهم  
فلو أسقط مب كلام هذا البعض  
أوبنه على أنه لا يقول عليه لسم من  
إيهام ان المصنف خلاف المشهور  
المعول به والله الموفق وقول ز  
فانما يقيد لاجل قوله الخ بل لانه  
حمل التوهم **قلت** والظاهر انه  
لهما معا اذ التكتل لاتزاحم  
(والاسجن) قول ز ولو قيل من  
يت المال الخ انظر قوله لو قيل به  
مع أن هذا بعينه هو الذي في ح  
(كعلوم الملا) قول ز وهو  
الموافق الخ الظاهر انه لا يوافق ولا  
يخالفه تأمل **قلت** والظاهر انه  
يوافقه مجموع النصين من المتن وهو  
مراد ز والله أعلم (وفي حلقه الخ)  
**قلت** الذي في ضيغ ويدله  
كلام التنبيهات وغيرها ان الضمير  
في حلقه يعود على معلوم الملا  
انظره و ق وقال بعضهم الصواب  
رجوعه الى طلب التأخير ليع  
عرضه والله أعلم (تردد) أي ثلاثة  
أقوال للمتأخرين ومنها تفصيل  
ابن زرب (وان شهد الخ) قول ز  
على انه مفعول أي لم يسم فاعله أي  
بدل منه فلا حاجة لتصويب هوني  
وقول ز فهاذكره عج الخ أي  
وان كان ما لعج هو الذي  
استظهره ابن رشد وقول ز عدم  
تحليفه الخ أي قبل ستة أشهر على  
ما به العمل من تجديد دينه العدم  
بعد كل ستة أشهر ولولا ذلك  
الزيادة لاحلقه كل يوم كافي غ  
عن المتبسطي

يعرف باللد فلا يقبل منه ثم قال ولما ذكر عياض قول ابن القاسم وسخنون قال حمل  
بعضهم قولهم ما على الخلاف وقال غيره قول سخنون انما عوفين هو ظاهر المال ملد وقد  
جهل حاله اه منه بلفظه وقد فسر ابن ناجي المدونة بما للتونسي ولم يحل غيره فقال  
عند قولها في أول كتاب المديان الآن بحسبه قدر تالومه في اختياره وكشف حاله أو يأخذ  
عليه جيلا ٥٢ مانصه وقال التونسي قوله يعطى جيلاريد بالوجه لا بالمال اه  
منه بلفظه ولما ذكر غيره أصلا وهذا كما عايناه في التوفيق في تسليم نقل هذا البعض  
عن المتبسطي وعلى تقدير محتمه فمباد كره من التشهير نظر لان من ذكرنا من الحفاظ  
لما ذكرنا وهذا القول أصلا فضلا عن أن يكون مشهورا ولما ذكره أيضا صاحب ضيغ  
ولا غيره ممن وقفنا عليه وفي الشامل مانصه فان سأل الصبر بحمل بوجه لظهور أمره  
مكن على الأصح اه منه بلفظه وقد سلم المحققون من شرح هذا المختصر وحواشيه  
كلام المصنف واستشهد به ق بكلام ابن رشد فقال مانصه تقدم نص ابن رشد  
أن سأل هذا المحبوس أن يعطى جيلاً حتى يكشف عن أمره أنه يؤخذ عليه جيل بوجه  
اه وما نقله عن ابن رشد هوني المقدمات ذكر في الفصل العاشر من كتاب المديان ولم  
يذكر خلافه أصلا فلو أسقط مب كلام هذا البعض أوبنه على أنه لا يقول عليه لسم من  
إيهام ان المصنف خلاف المشهور والمعول به والله الموفق (والاسجن) قول ز ولو  
قيل من يت المال الخ هذا بعينه هو الذي في ح فانظر قوله لو قيل به (كعلوم الملا)  
قول مب ومثله في ضيغ عن عياض الذي فيه هو مانصه ولا يؤخذ منه جيل  
الآن بل تترجم الجيل دفع المال اه فتأمل هل هو أخص مما لابن رشد وأمسأله وقول ز  
وهو الموافق لقول المصنف الخ الظاهر انه لا يوافق ولا يخالفه تأمل (وفي حلقه على عدم  
الناس تردد) أي ثلاثة أقوال للمتأخرين وصنيع ز يقتضي أن تفصيل ابن زرب  
خارج عن التردد وليس كذلك (وان شهد بعسره الخ) قول ز وقتهما على أنه  
مفعول شهد الصواب أن يقول على أنه بدل من معمول شهد تأمل وقول ز فهاذكره  
عج عند قوله الا المنقلبه الخ ما ذكره عج هو الذي استظهره ابن رشد لكن المصنف في  
باب النفقة على خلافه فلذلك لانه أعلم قال ز انه غير ظاهر (وزاد وان وجد له يقضين)  
قول ز وفائدة هذه الزيادة عدم تحليفه الخ فحوى ق قال ابن عاشر هو محط الخاب ما  
نقله ق عن ابن الحاج أنه يجب عليه بعد كل ستة أشهر تجديد دينه العدم وبها رأيت  
العمل بقاس اه منه بلفظه ونقله جس أيضا **قلت** اذا قديما لتت وز بما  
دون الستة الاشهر اتقت المعارضة أصلا ويكتفي بذلك في حصول الفائدة مع أن غ قد  
ذكرها وعزاها للمقدمات وزاد مانصه ولولا هذا لاحلقه كل يوم قاله المتبسطي اه  
منه بلفظه فحصل به الجواب عن بحث ابن عاشر من وجهين أحدهما ما ذكرناه أولا  
من امكان الجمع ثانياً ما أنه على تسليم عدم امكان الجمع فلا وجه للاعتراض على من  
تابع ما لابن رشد بما في ق عن ابن الحاج اذ قد بدعي رد مافي ق عن ابن الحاج بما لغيره

عن ابن رشد فتأمل ما نصاف \* (تنبيه) \* قال ابن عاشور أيضا انظر هذه اليمين فان غاية أمرها أن الخائف اذا وجد المال يوم يرد قضاء الدين قبلت التسكيرة لم يظهر لها كبير فائدة اه منه بلفظه ونقله حسن وسلمه قلت كانه لم يقف على البحث فيها بما ذكره من قبله مع أن ابن عبد السلام قد سبق اليه الا أنه جعل هذه الزيادة خلاف مذهب مالك يقال عند قول ابن الحجاج وان شهد باعساره حلف وأنظر ما نصه يعني فان قامت البيعة على أن الغريم عليه الدين معسر حلف على ذلك لان البيعة انما شهدت على العلم ويمكن أن يكون له مال في باطن الامر فيحلف على صحة دعواه من أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن وروى عن أبي بكر وعمر أنهم لما كانوا يزيدان في هذه اليمين وان وجدوا ليقضين ولم يمالك هذه الزيادة لان الايمان على الامور الملتزمة قبله ليست من الغموس ان خولف مقتضاها بل تقل بالاكفارة والايمان المتوجهة في القضاء عنده لا بد أن تكون من الغموس ان خالف الخائف مقتضاها اه منه بلفظه وما قاله من جهة المعنى ظاهر وأما عزوه ذلك للخليفة تين رضى الله عنهما وزعمه انه مخالف لمذهب مالك فقد تعقب عليه وعن تعقب ذلك عليه صاحب ضيق الا أنه عرض به ولم ينسب له شيئا فقال بعد أن نسب هذه الزيادة لابن رشد في المقدمات ما نصه وهذه الصفة ذكرها في المدونة عن الخلفيتين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وذكرها أيضا صاحب الوثائق المجموعة والمبسطة وغيرهما وبها أفتى ابن العطار وابن لبابة وذكرها ابن سهل عن جماعة كثيرة اه منه بلفظه وقال الوائلي في كتاب المداين من حاشيته على المدونة ما نصه قلت ما زعمه ابن عبد السلام صحيح فقه المواجهة به لان نقل المسطره غير واحد من الموتى وابن رشد وابن هشام وابن سهل والمبسطة وابن المنبر ولم ينسبه في المختصر على هذا الانتقاد ونسبه عليه برهان الدين وتبعه عليه صاحب ضيق اه منها بلفظه ومما اذم المختصر مختصر شيخه الامام ابن عرفة كما هو ظاهر ونسبه عليه غ في تكميله وزاد ما نصه وكأني أرا دبيره ان الدين السفاقي وأما برهان الدين بن فرحون فلا يتبعه صاحب ضيق بل صاحب ضيق وهو خليل مقدم عليه وقد عرف ابن فرحون في كتابه للذهب في رجال المذهب بالشيخ خليل كما عرف ابن عرفة وعنده نزل ابن عرفة بالمدنية المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام اه منها بلفظه وتأمل كلامهما يظهر لك ما في كلام أبي علي هنا فانه نقل بعض كلام الوائلي وقال ما نصه وذكره غ في تكميله وسلمه قائلا لم ينسبه ابن عرفة في مختصره على هذا الانتقاد ونسبه عليه ابن فرحون اه منه بلفظه وهذا تحريف لا محالة والله الموفق (وحلف الطالب ان ادعى الخ) بهذا جزم الميسطي وغير واحد قال ابن عرفة وكان بعض قضاة بلدنا تونس لا يحكم بهذه اليمين وهو حسن فحين لا يظن به علم حال المدين لبعده عنه اه ونقله غ قلت لعلمه أراد بعض قضاة بلدنا القاضي أبا اسحق بن عبد الرفيغ فان ابن ناجي في شرح المدونة قال بعد ذكره ما للميسطي وغيره ما نصه قلت وكان العمل بهذا تونس الى أيام الشيخ القاضي أبي اسحق بن عبد الرفيغ حكم به فترك الفضلاء حقوقهم هربا من اليمين فحكم بعدمها واستمر العمل عليه بها وبنا

\* (تنبيه) \* ذكر ابن عبد السلام أن تلك الزيادة رويت عن أبي بكر وعمر قال ولم يرها مالك لان الايمان على الامور الملتزمة قبله ليست من الغموس ان خولف مقتضاها بل تقل بالاكفارة والايمان المتوجهة في القضاء عنده لا بد أن تكون من الغموس ان خالف الخائف مقتضاها اه وفيما زعمه من مخالفته لمذهب مالك انظر فان الزيادة المذكورة ذكرها في المدونة عن أبي بكر وعمر وذكرها أيضا ابن رشد في المقدمات وصاحب الوثائق المجموعة والمبسطة وغيرهم وبها أفتى ابن العطار وابن لبابة وذكرها ابن سهل عن جماعة كثيرة قاله في ضيق وقال الوائلي ما زعمه ابن عبد السلام صحيح فقه المواجهة به لان نقل المسطره غير واحد من الموتى وابن رشد وابن هشام وابن سهل والمبسطة وابن المنبر اه (وحلف الطالب الخ) بهذا جزم الميسطي وغير واحد قال ابن عرفة وكان بعض قضاة بلدنا تونس لا يحكم بهذه اليمين وهو حسن فحين لا يظن به علم حال المدين لبعده عنه اه ونقله غ ابن ناجي وبه انما أقضى اه

أقضى اه محل الحاجة منه بالفظه (وان سال فتقش دارالخ) قول مب فكان  
من حق المصنف الاقتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد وبهم اتحاد محل ترجيحهما  
وليس كذلك يظهر ذلك باذن تأمل لما نقله عنهما وقول ز وحاقونه كداره الخ هو  
محصل كلام ابن ناجي قائل ان العمل عندنا على عدم التقشيش اه وليذكر أبو علي هذا  
العمل في وقته بل قال بعد نقله كلام ابن ناجي وكلام غيره مانصه وقد بين من هذا  
ان الراجح في المسئلة بحسب الظاهر من النقول المتقدمة التفتيش من الذي يظهر منه  
الاداء دون غيره وكذا من كان ظاهر الملاء فاحتمال الاختلاف فيه أكثر اه منه بلفظه  
ملخصا وهو ظاهر والله أعلم (ورجحت بينة الملاء) قول ز والمستحبة شملت بأنه  
أخفاه الخ معناه انما يظهر في المينة وثقة دعيا بمحل اتفاق السؤال والجواب مبنيان على  
ما ذكر من جريان العمل ومحل مع عدم البيان فلا يلزم ان فتأمل وما ذكره من الترجيح  
سلبه نو و مب وقال أبو علي بعد انقال مانصه وعلى هذا فيينة العدم أعل لاسما  
وقد أثبت حكما وقد رأيت انه يرجح به في كلام محنن وابن رشد واذا صح هذا صح مفهوم  
المتن وقوله ان بنت أي عنت المال للمدين كما رأيت عن ابن الحاج مصرح به وما ذكر من  
أن العمل به لم يظهر لنا وجهه كل الظهور اه منه بلفظه (والجد) قول ز لان حق  
الجد دون حق الاب الخ في هذا التعليل نظريتين للوجه بقول كلام ضج  
ونصه فائدة اختلف الطرطوشي وعباض هل للجد من الرمثل مالاب فقال الطرطوشي  
لا واجتبه هذه المسئلة قال ولم نر صافيا للعلماء وقال عباض كالأب واستدل بقولهم انه  
لا يقتض منعه لانه لا يغزو الا باذن جده واستدلال الطرطوشي أحسن لان مقصوده  
ان لكل من الجد والاب حق في البر الا ان الجد أقل لهذه المسئلة ولا يحسن استدلال  
عباض الا ان لو كان قصد الطرطوشي في بر الجدة مطلقا لانه غاية هذه المسائل أن تقيد أن  
الجد بر في الجدة أما كونه مساويا للأب فلا اه منه بلفظه فتعليل ز لا يصح على  
مالعباض وهو ظاهر ولا على مال الطرطوشي لانه جعل المالور على فتأمل به انصاف قل  
ويشهد للطرطوشي أيضا النفقة فانما واجبة على الولد للأب دون الجد والله أعلم (بخلاف  
زوجته) قول ز حيث دخلت عنده لتبيت انظر من قيده بهذا وكأله أخذه مما في ضج  
عن القمي ونصه القمي عن محنن ومن محنن في دين امرأته أو غيرها فان رادت زوجته  
أن تدخل اليه لتبيت عنده لم يمكن من ذلك اه منه بلفظه فربما يفهم من قوله لتبيت  
الخ انها لا تقع من الدخول عليه لتبيت معه أو تفقد حاله ولكن الذي في نقل الناس عن  
محنن هو منعها من مطلق الدخول في المنق مائنه ليس له أن تكون معه امرأته  
ولأن تدخل عليه لانه محنن للتضييق عليه فإذا لم يمنع لانه لم يضيق عليه فاه محنن اه  
منه بلفظه ونحوه لابن نوس ونصه وقال محنن فيمن محنن في دين امرأته أو غيرها فليس  
له أن تدخل اليه امرأته لانه انما محنن للتضييق عليه فإذا لم يمنع لانه لم يضيق عليه اه  
منه بلفظه ونقله ق أيضا وابن عرفة مختصرا وازد مانصه قلت قول محنن ليس له أن  
تدخل اليه امرأته هو قوله في نوازه اه منه بلفظه وفي المنتخب مانصه ولمحنون

(وان سال الخ) قول مب على  
ما رجحه ابن سهل وابن رشد الخ ليس  
ما رجحه اتحاد تأمله والراجح ما لابن  
سهل كالأب على قائله وكذا من كان  
ظاهر الملاء فاحتمال الاختلاف فيه  
أكثر اه قلت ويؤخذ منه فتقش  
محل السائق بالآخر فتأمل والله  
أعلم (ورجحت الخ) قول ز  
والذي جرى به العمل الخ سلبه نو  
و مب وقال أبو علي بعد انقال  
واذا صح هذا صح مفهوم المتن اه  
وقول ز شهدت بأنه اخفاه ظاهر  
في المينة لا في غيرها (والجد) قال في  
ضج فائدة اختلف الطرطوشي  
وعباض هل للجد من البرمثل  
مالاب فقال الطرطوشي لا واجتبه  
بهذه المسئلة وقال عباض نعم  
واجتبه بأنه لا يقتض منعه ولا يغزو  
الادائه وفيه أن غاية ذلك أن للجد  
بر في الجدة أما كونه مساويا للأب  
فلا فاستدلال الطرطوشي أحسن  
اه محج ويشهد له أيضا وجوب  
النفقة للأب دون الجدة قل  
وانظر استدلال عباض مع قول  
المصنف في الجدة لاجد (بخلاف  
زوجة) قول ز دخلت عنده  
لتبيت الخ الذي في النقل عن  
محنن هو منعها من مطلق الدخول  
وقيده ابن نوس من عنده بقوله  
الا ان تشاء امرأته الدخول اليه اذا  
محنن في دينها فذلك لاله الا انما لو شامت  
لم تسجنه فيه اه قال أبو علي  
ويظهر أن التقييد هو المذهب

في العتية أنه قال اذا حجن الرجل في دين امرأته فأرادت أن تدخل عليه في السجن لتبيت  
 لم يكن له ذلك وكذا لو سجن لغير امرأته فليس له أن تدخل عليه تأديلاً وتضييقاً عليه اه  
 منه بلفظه فتأمل فقيماً قاله ز نظر والى صواب ما لغ ونصه قوله بخلاف زوجته أى فلا  
 تدخل عليه اذا حجن قاله سحنون اه منه بلفظه وقول ز وحبس في غير دينها والام  
 تمنع هذا ذكره ابن يونس من عند نفسه فقال متصل بما قدمناه عنه أقاماً نصه محمد بن  
 يونس الآن تشاء امرأته الدخول اليه اذا حجن في دينها فذلك لها الا انها لو شامت لم تسكنه  
 فيه اه منه بلفظه لكن جعله في الشامل خلاف الاصح ونصه ولا يمنع من مسلم وأمة  
 ان احتاج اليها المرء ونحوه بخلاف زوجة وان حبس لها على الاصح اه منه بلفظه  
 وهذا الذي صححه هو الذي فهمه أبو علي من عبارة الباجي السابقة لكن قال مانصه بظهور  
 أن المذهب خلافه وان رأيت في كلام الشامل أن ذلك هو الاصح فذلك غير بين فان المسئلة  
 نقلها في ضيغ وابن عرفة والعبودي وابن ناجي وق وسلبوا قول محمد إلا أن يحبس  
 في دينها وعلى بما رأيت وابن يونس أيضاً نقله وسلبه قبلهم وعنه نقله من ذكرنا ثم كلام  
 سحنون صريح في عدم الدخول مطلقاً ونقله ابن أبي زئبيل كذلك ولم يقيد به بما قاله محمد  
 اه قلت وفيما قاله النظر ولم ينقل ابن عرفة ولا من ذكره عن محمد بن أبي الموارز  
 ما ذكره عنه وكذا ابن يونس لم ينقله عن محمد بل نسبته لنفسه مقتيداً به كلام سحنون وقد  
 قدمنا لك كلامه بحرفه ويكفيك في صحة ما قلناه من أن ابن عرفة ومن ذكره لم ينقلوه  
 عن محمد قوله هو نفسه وعنه أى عن ابن يونس نقله من ذكرنا فإذا نقلوه عنه وقد رأيت  
 كلامه بين لك صحة ما قلناه ومع ذلك فلا بد من نقل كلامهم بلفظه ليظهر لك الحق عياناً  
 ونص ابن عرفة الصقلي عن سحنون من سجن ليس له أن تدخل اليه امرأته لانه انما حجن  
 ليضيق عليه الصقلي الان تشاء امرأته الدخول اليه في حصنه في دينها فلها ذلك اه منه  
 بلفظه وكلام ابن ناجي هو عند قول المدونة في كتاب المديان ويحبس فيما ذكرنا أحد  
 الزوجين لصاحبه ونصه قوله ويحبس فيما ذكرنا الخ قال سحنون من سجن ليس له أن  
 تدخل اليه امرأته ابن يونس الآن تشاء امرأته الدخول عليه اذا حجن في دينها فلها ذلك  
 اه منه بلفظه وكلام في ثمان لكل أحدنا بالافلان طيل بجلبه فتأمل فان قلت يمكن  
 أن يكون أبو علي أشار إلى ما قاله محمد في سجن الزوجين معا بناء على ما قاله ابن رشد ومن  
 تبعه كابن عرفة من أنه مخالف لما قاله سحنون في دخوله عليه قلت لفظه لا يقبل ذلك  
 وعلى تسليم أنه يقبله شكك فلا يصح الجواب به عن أبي علي لانه من أحد هما أن أباعلي  
 لا يسلم ما قاله ابن رشد ومن تبعه من المعارضة بل اختار ما أفاده كلام المصنف من نفي  
 المعارضة فإنه قال عند قوله فيما امر الزوجين ان خلا بعد نقله كلام الرجاء ما نصه  
 فأول كلامه يدل على أن سحنوناً خالف في مسئلة الزوجين اذا وجب عليهم ما الحبس معا  
 وآخر قوله يدل على خلاف ذلك وان خلاف سحنون انما هو في حبس الزوج وحده وهذا  
 هو الذي يظهر وعليه فالمصنف على المنصوص في الصورتين فافهم فإنه جيد دقيق وان  
 كان كلام غير واحد يقتضي أنه لا فرق بين المسئلتين وليس الامر كذلك وكلام الباجي

وقد سلمه في ضيغ وابن عرفة  
 والعبودي وابن ناجي وق  
 خلاف ما صححه في الشامل اه  
 وفي عز وأبي علي التقييد لابن الموارز  
 نظر انظر الاصل والله أعلم

الآتي عند قول المتن بخلاف الزوجة شاهد بالفرق بين المبتلئين وكفى به حجة للمصنف اه  
منه بلفظه فانهما أتاه على تسليم المعارضة فالذي قاله من جزم بها جواز دخوله عليه مطلقا  
عند محمد لا بقبولان يصح في حق لها فتأمل به انصاف والله أعلم (واستحسن بكفيل بوجهه  
الخ) قول ز اذالكفيل في مسئلة ذهاب العقل ليس فيه تعقيد بكونه بحال هو وان كان في  
النس مطلقا كما قال لكن يؤخذ أن الكفيل بالوجه فيها كاف بالآخرى من هذه المسئلة  
فتأمل وجه ذلك وقول ز وانظر ترك المصنف القياس الذي صوبه الباقي الخ هذا  
البحث مبني عنده على أن الباقي قال الاستحسان أن يخرج لما ذكر بكفيل بوجهه  
والقياس المنع من ذلك وهو الصواب وان المصنف أشار بقوله واستحسن الى قول الباقي  
الاستحسان الخ وليس كذلك بل المصنف أشار بقوله واستحسن الى ما لا ينصون كافي  
ق وغيره تعلم ما في قول ز الا أن يكون استحسن عند بعضهم فتأمل (الانخوف قتله  
الخ) قول ز وكذا لا يخرج للدعوى عليه الخ هذا ذكره ح عن ابن بطلان في باب الحكم  
على المسجون نقله عن ابن كثة ثم قال وأصله في التوارد في كتاب الاضية ثم قال وما ذكره  
في هذا الباب مختاف لما ذكره في باب نظر القاضي في مال الغائب من أنه يخرج فذكر  
نصه ثم قال ونحوه لما زرى فذكر نصه فعلم انهم ما قولان (ولغرم أخذ عين ماله الخ)  
قول ز أو حواله الخ جزم بان الحال ينزل منزلة الخميل ومن اشترى الدين لا ينزل منزلة بائعه  
وما قاله في الحوالة هو قول ابن المواز وهو خلاف قول ابن القاسم وأصبح قال ابن يونس  
وهو ظاهر قول مالك اه منه بلفظه وكلامه يدل على أن ابن المواز يسوي بين الحوالة  
والشراء وهو ظاهر معنى فقيصنعه ز نظرا اذا عتمد قول ابن المواز وخالف قول ابن  
القاسم وأصبح وظاهر قول مالك وفرق بين الحوالة والشراء وابن المواز لا فرق عنده  
بينهما والله أعلم (ولو مسكوكا) قول ز عن أشهب الاحاديث انما فيها من وجسد  
سلعته أو متاعه الخ انظر هذا الحصر مع ما في الموطأ ونصه مالك عن يحيى بن سعيد عن  
أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال أئما رجل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره اه منه بلفظه فقيه  
التعبير بالمال وهو يصدق بالمسكوك لغتو عرفا في الاحتجاج ما لا يخفى وان سلموه والله  
أعلم (وأبنا) هذا قول ابن القاسم وأشهب وما وجهه به ز من قوله بناء على أن  
الاخذ من المفلس نقض للبيع سبق اليه الباقي في المشتق ووجه ما بن يونس بقوله  
مانصه محمد بن يونس يريد لانهم انما ردوا عن المفلس عنه والعبد للمفلس ثمأ والنقص  
اه منه بلفظه وقول ز وعلى انه ابتداء يسع لا يجوز بهذا وجه الباقي المقابل للمردود  
بلو ونصه وروى ابن حبيب عن أصبح انه ليس لبايع الا بق أخذ ما لم ين واختاره ابن  
حبيب وهذا مبني على انه عقد يسع ولا يجوز شراء الا بق اه ولفظ ابن حبيب على  
نقل ابن يونس هو مانصه وقال أصبح ليس للبايع أخذ بئنه وبه أقول اه منه  
بلفظه وقال فيه ابن رشد انه أظهر الاقوال وأولاه بالصواب اه وسله ح

(بكفيل بوجهه) قول ز ليس  
فيه تعقيد الخ لكن يؤخذ كفاية  
جبل الوجه فيها بالآخرى من  
هذه تأمله وقول ز وانظر ترك  
المصنف الخ مبني على ان الباقي  
قال الاستحسان كذا لواقياس كذا  
وأن المصنف أشار لاستحسانه  
مع ان المصنف انما أشار بقوله  
واستحسن الى ما لا ينصون كما  
في ق وغيره أي فهو استحسان  
منصوص لبعض المتقدمين  
(الانخوف قتله) قول ز وكذا  
لا يخرج للدعوى الخ هذا أحد  
قولين ذكرهما الخطاب انظره أو  
الأصل (ولغرم الخ) قول ز  
أو حواله الخ فيه نظرا ما لا وفاته  
اعتمد قول ابن المواز وهو خلاف  
قول ابن القاسم وأصبح وظاهر  
قول مالك وأما ثانيا فانه يفرق بين  
الحوالة والشراء مع ان ابن المواز  
يسوي بينهما والله أعلم (الحماز)  
قلت صوابه المحوز كافي بعض  
النسخ وقد عرفت في درة القواص من  
الاوهام قولهم فعليه لازمة الاجر  
فقال والصواب لميزة لأن فعله حاز  
لا حاز انظره (ولو مسكوكا) قول  
ز عن أشهب الاحاديث انما فيها  
الخ بل الحديث في الموطأ باللفظ  
الذي يأتي لب عنده قوله هو  
القرض كذلك الخ وفيه فأدرك  
ماله (وأبنا) هذا قول ابن القاسم  
وأشهب ومقاله لا يصح واختاره  
ابن حبيب وابن رشد

قلت لو كان بيع الما كان جبراً على النفس وبخصوص الثمن الاول فتأمل (أو خلط بغير  
 مثل) قول ز ولا يتيسر غير ظاهر كالمصنف ولو كان ذلك على غير وجه الا فساد وفي  
 المتنق مائتسم واما ان خلطه بغير جنسه على وجه لا يفسده بل على المعتاد من استعماله  
 مثل أن يشتري من رجل عسلا ومن آخر خزيرة فقلتها بالعسل ثم بفلس فقد قال محمدانها  
 أحق بذلك من سائر الغرماء يتحصان في غنها بقيمة هذا من قيمة هذا قال ابن مطر ثم وقف  
 عنها محمد اه منه بلفظه ونحوه لابن يونس بأنهم منه ونصه قال ابن المواز وان صب  
 عسل هذا في خزيرة هذا ولتم فافهما أحق بذلك من سائر الغرماء يتحصان في غنها بقدر قيمة  
 هذا من قيمة هذا ليس لهما غيره ان أحبا إلا أن يقضيهما الغرماء عن الجميع أو يعطوا لمن شاء  
 عنه ويدخلون مدخله مع الآخر قال ابن أبي مطر ثم وقف عنها محمد اه منه بلفظه  
 (أو تهرط به) قول ز ولا يجوز أن يضيما على أخذه بعد تهرمه وكذا الكباش بعد ذبحه بناء  
 على أن التفليس ابتداء يبيع الخ لا يتحقق ما في هذه العبارة والصواب أن يقول بناء على أن  
 الاخذ من النفس ابتداء يبيع الخ ثم كلامه يوهن الرابع هو الجواز لأن الرابع انه ليس  
 كابتداء يبيع وعلى ذلك ثبت مسئلة الابن السابقة ومسئلة الرطب العيب الاتية وقد  
 صرح في ضيق بجزء ذلك على الخلاف المذكور ونصه وأجرى على هذا الاصل  
 ما اذا باع رطباً ثم تبس فقال مالك لا يجوز أخذه وقال أشهب يجوز اه لكن نسب  
 الباقي لمالك القولين معا وركله أخرى تفيد المنع حتى على القول بأنه ليس بابتداء  
 يبيع ونصه اختلف قول مالك فيه في العتبية فأجاز عمره ومنعه أخرى وجه القول  
 الاول واليه ذهب أشهب انه أخذ عين ماله وانما بقي الذريعة الى بيع الرطب بالقر فالزام  
 ذلك بحكم ينفي الذريعة ويغدا التهمة ووجه رواية اللع واليه ذهب أصبغ انبات  
 حكم الذريعة وان حكمها كما هو هذا أصل اختلاف قول مالك واختلفت أقوال  
 أصحابه في مسائل تشبه ذلك وينبغي الخلاف في هذه المسئلة أيضاً على أصل آخر  
 وهو اختيار البائع أخذ سلعة اذا فليس المتاع هل هو ابتداء للبيع أو نقض للبيع  
 الاول اه محل الحاجة منه بلفظه وقد اقتصر ابن يونس على عز الجواز  
 لاشبه ولم يعزل مالك الا المنع وجعل التعليل بأنه من بيع الرطب بالقر من قول مالك  
 ونصه قال ابن حبيب سمعت أصبغ يقول قال أشهب عن مالك فمن باع غرناطه  
 فبس في رؤس النخل عند المشتري ثم فليس فلا يجوز للبائع أخذه لانه أعطاه رطباً  
 وبأخذ ثمره وذلك لا يحل يدايد فكيف الى أجل قلت فان رطبه بعينه صار قرأ  
 قال لا يصلح وان كان رطبه بعينه ثم ذكر قول أشهب بالجواز وقال بعده ما نصه  
 وأخذ أصبغ يقول مالك قال وكذلك من اشترى قمحاً فطعمه دقيقاً أو شاة فذبحها  
 أو زبداً فسلأه سمناً أو مأشبه هذا ثم فليس فليس للبائع أن يأخذ ذلك بالثمن لانه يدخله  
 القمح بالدقيق والزبد بالسمن والسم بالحيوان اه منه بلفظه وكلامه صريح في انه  
 لا خصوصية لأخذ الثمر والكباش خلاف ما يقتضيه كلام ز والمنع في الجميع هو

بناء على انه يبيع وفيه انه لو كان بيعاً  
 لما كان جبراً على النفس  
 وبخصوص الثمن الاول فتأمل  
 (أو خلط الخ) قول ز ولا يتيسر  
 تميزه الخ ظاهره كالمصنف ولو كان  
 ذلك على غير وجه الا فساد وفي  
 المتنق أنه ان خلط على الوجه المعتاد  
 كالت العسل المشتراة من شخص  
 بالخريرة المشتراة من آخر فقال  
 محمد انها أحق بذلك يتحصان في  
 غنها بقيمة هذا من قيمة هذا قال  
 ابن أبي مطر ثم وقف عنها محمد اه  
 ونحوه لابن يونس (أو تهرط به)  
 قول ز بناء على ان الرطب التفليس  
 الخ كذا في بعض النسخ ووقع في  
 نسخة هوفي من ز بناء على ان  
 التفليس الخ فقال صوابه بناء على  
 ان الاخذ من النفس الخ وكلام  
 ز يوهن الرابع هو الجواز لان  
 الرابع انه ليس كابتداء يبيع مع أن  
 الرابع المنع وهو لمالك وأصبغ  
 خلافا لاشهب قال ابن يونس  
 وكذلك من اشترى قمحاً فطعمه  
 دقيقاً أو زبداً فسلأه سمناً أو مأشبه  
 هذا ثم فليس فليس للبائع أن يأخذ  
 ذلك بالثمن لانه يدخله القمح بالدقيق  
 والزبد بالسمن اه وهو صريح  
 في أنه لا خصوصية لأخذ الثمر  
 والكباش خلاف ما يقتضيه كلام  
 ز والله أعلم

الراجح والله أعلم (كأجبري) قول ز ثم حمل كلام المصنف في الاجراء كان يرد  
 الخ قال ابن عرفة مانصه وفيها مع غيرها اجبر رعاية الابل وراحتها وأغلف الدواب  
 اسوة في الموت والفلس ابن حوث قال لقمان بن ونس قرأت على عبد الجبار بن خالد  
 كلام ابن القاسم أن الراعي اسوة الغر ما فقال لي معناه ان كان يرددها للمبيت فان  
 كانت باقية بيده ومنزله فهو كالصانع اه منه بلفظه قال ابن ناجي في شرح المدونة  
 مانصه وهو عندى تفسير وجه شيخنا أبو مهدي على الخلاف اه منه بلفظه قال  
 أبو علي مانصه من أنصف وتأمل ما نقلناه من كلام النعمي والموازية وغيرهما علم ان  
 ما قاله ابن ناجي هو المذهب وليس الخبر كالعيان ولا يان بعد هذا البيلان اه منه بلفظه  
 (وذي حانوت الخ) قول م ب ابن عرفة هذا خلاف نقل الصقلي الخ ترك من كلام  
 ابن عرفة ما يشير الى تسليم صحة الاتفاق الذي ذكره ابن رشد فانه زاد عقب ما نقله عنه من  
 قوله وعبر عنه بان المجاشون مانصه قلت في النفس من هذا النقل شيء لاني طالعت  
 هذه الترجمة من النوادر ولم يذكر الشيخ بحال اه منه بلفظه (وراد السلعة بعيب)  
 قول ز علم المشتري بنقله حين ردها لم لا الخ خروج عن الموضوع لان كلامه أولا  
 صريح في انه حمل كلام المصنف على أن الرد وقع بالفعل قبل الفلس في كلامه تدافع  
 فتأمل و قول م ب اذا وقع الرد حين الفلس لا يكون أحق بهام لقا سوا مبينا على أن  
 الرد نقض للبيع أو ابتداء بيع الخ فيه نظر في ضيق عند قول ابن الحاجب والرد  
 للسلعة بعيب لا يكون أحق بها في الثمن مانصه أم من اشترى سلعة ثم طالع فيها على  
 عيب فأراد أن يردّها فوجد البائع قد فلس فأنه ردها ولا يكون أحق بها قال في القدمات  
 وهذا على أن الرد بالعيب نقص وأما على انه ابتداء بيع فيكون أحق بها اه منه بلفظه  
 فهذا عين ما قاله ز وما عزا له مقدمات هو كذلك فيها ونصها اذا رد السلعة بعيب فلس  
 البائع قبل أن يرد اليه الثمن فوجد المبتاع السلعة قائمة سيد البائع المفلس فانه يكون  
 أحق من الغرماء ان شاء على القول بأن الرد بالعيب ابتداء بيع وأما على القول بأنه  
 نقض بيع فلا يكون له الباس بديل وانما يكون أحق بالثمن الذي دفعه ان وجد  
 بعينه في الموت والفلس لا تقاض البيع وجوب رد عين ماله وأما ان لم يجد بعينه  
 فهو به اسوة الغرماء على القولين جميعا وقد اختلف على القول بأن الرد بالعيب نقض  
 بيع هل يكون المبتاع أحق بالسلعة حتى يستوفي الثمن اذا فلس البائع قبل أن يردّها  
 على قولين وأما على القول بأنه ابتداء بيع فيكون أحق به ما قولوا واحدا اه منها  
 بلفظها ونحوه للرعاي ونصه وأما الرد بالعيب فلا يحل لو ان يكون التفليس  
 بعد الرد وقبله في الاول قولان فاعلم ان المدونة الاول انها حق بها والثاني اسوة  
 الغرماء ثم ذكر مبناها كما في ابن رشد ثم قال وأما ان فلس البائع والسلعة بيد المشتري  
 والرد قد وجب هل يكون أحق من الغرماء حتى يستوفي الثمن أم لا فاما على ان الرد  
 بالعيب ابتداء بيع فلا خلاف أنه أحق بها وعلى مقابلة المذهب بتجريح على قولين اه

(كأجبري) قول ز ثم حمل  
 كلام المصنف الخ صحيح في ابن عرفة  
 عن عبد الجبار بن خالد أن قول  
 ابن القاسم أن الراعي اسوة الغرماء  
 معناه ان كان يرددها للمبيت فان كانت  
 باقية بيده ومنزله فهو كالصانع اه  
 ابن ناجي وهو عندى تفسير وجه  
 شيخنا أبو مهدي على الخلاف اه  
 قال أبو علي من أنصف وتأمل ما نقلناه  
 علم ان ما قاله ابن ناجي هو المذهب  
 اه (وذي حانوت) زاد ابن عرفة  
 عقب ما نقله عنه م ب من قوله  
 وعبر عنه بان المجاشون مانصه  
 قلت في النفس من هذا النقل شيء  
 لاني طالعت هذه الترجمة من  
 النوادر ولم يذكر الشيخ بحال اه  
 وهو اشارة الى تسليم الاتفاق والله  
 أعلم (وراد السلعة الخ) قول ز  
 بالفعل مع قوله فلس البائع الخ  
 صريح في أن الرد وقع قبل الفلس  
 أي وأخرى اذا وقع بعده وعلى هذا  
 المفهوم بالآخرى الذي هو بمنزلة  
 المنطوق يترتب قوله علم المشتري  
 بنقله حين ردها لم لا وأما قوله بناء  
 على ان الرد الخ فهو راجع للمنطوق  
 فقط وبه يسهل بحث هو في بان  
 في كلامه تدافعا وكذا بحث م ب  
 اذا توجه



وقول مب لا يكون أحق بمطلقا سواء بيننا الخ فيه نظر فقد قال الرجائي بعد ذكره الرد قبل الفلس مانصه وأما ان فلس  
 البائع والسلعة يبدل المشتري والرد قد وجب هل يكون أحق من القرماء حتى يستوفى الثمن أم لا فاما على أن الرد بالعيب ابتداء  
 يسع فلا خلاف أنه أحق بها وعلى مقابلة فالذهب يخرج على قولين اه ومثل في المقدمات وضح عنها خلافا لقول مب  
 وانما ذكر ابن رشد البناء الخ اعترافا منه بكلامه الذي في ق واستدل به بقوله لان ابتداء البيع حين الفلس يمنع الخ فيه نظر لان  
 الذي في المدونة وفي نقل النخعي وابن عرفة وغيرهما عنها انها هو فيما يسع لاجل ونقض التهذيب ومن ساقبته حائطا أو أكرت  
 منه دارك ثم الفقيه سارقا لم يفسخ ذلك سقا ولا كراء ولتحفظ منه وكذلك من باع سلعة من رجل الى أجل وهو مفلس ولم يعلم  
 البائع بذلك فقد لزمه البيع اه وأما قول مب وكما مر فإراد ما مر لز عند قوله وللغريم أخذ الخ وفيه انه شاهد على مب  
 لانه فتأمل **قلت** الذي يحصل من كلام هوني وغيره ان البيع اذا (٣١٧) وقع بعد الفلس فليس البائع أخذ عن شئ  
 والبيع لأزم له سواء وقع بحال أو

منه بافظه على تقبل أبي على فانظر قوله فلا خلاف أنه أحق بها وقول ابن رشد  
 فيكون أحق بها اقولا واحدا مع قول مب لا يكون أحق بمطلقا وما ذكرناه من  
 كلام ابن رشد تعلم ما في قول مب وانما ذكر ابن رشد البناء المذكور في الرد قبل  
 الفلس وذلك اعترافا منه بكلامه الذي في ق والكمال لله تعالى واستدل مب  
 لما قاله بقوله لان ابتداء البيع حين الفلس يمنع من أخذ البائع عين شئ به كما في  
 المدونة وكما مر فيه نظر لان الذي في المدونة انها هو فيما يسع لاجل كافي نقل النخعي وابن  
 عرفة وغيرهما عنها وكذا هو في التهذيب ونصه ومن ساقبته حائطا أو أكرت منه  
 دارك ثم الفقيه سارقا لم يفسخ ذلك سقا ولا كراء ولتحفظ منه وكذلك من باع سلعة من  
 رجل الى أجل وهو مفلس ولم يعلم البائع بذلك فقد لزمه البيع اه منه بلفظه قال ابن  
 نابي في شرحه مانصه قوله ومن ساقبته حائطا الخ هو من قول ابن القاسم مستدلنا  
 سعة من مال أو هو قوله وكذلك من باع من رجل سلعة الخ ولم تقع المسئلة المستدل بها  
 الا هنا اه منه بافظه وقوله الا هنا يعني في كتاب المساقاة ومستثنانا لانما جيل  
 فيها انفارقت مسئلة المدونة وأما قوله وكما مر فانه لم ير له شئ وانما أشار والله أعلم الى  
 ما مر لز عند قوله وللغريم أخذ عين ماله المحوز عنه وهو قوله فان كان غمه حاله  
 حبس سلعته أو بيعها أو يمهاله ولا دخول لالا ولين معه في غمها لانها معاملته حادثة  
 واللام يكن لا ان مطالبته الخ وهو كلام حسن ولا شاهد لمب فيه بل هو شاهد عليه  
 فتأمل (وان أخذت عن دين) في هذه المبالغة نظر وما وجهه به ز لا يجدي شيئا وكذا

بيننا على أنه نقض للبيع فواضح أن لا يكون أحق أصلا اذ ليس له الا الثمن وهو في الذمة فهو دين طرأ أن لم يعرف بعينه والذهو  
 أحق به وان بيننا على أنه ابتداء بيع فقد مر فيه انه ليس له أخذ عين شئ الا أنه يباع له ويحتص ببنه ويبيع عما في ذمة الفلس  
 وهذا هو مراد الرجائي وصاحب المقدمات بكونه أحق به بخلاف أو على أحد القولين لأن له أخذ عينه فصح ما لمب  
 أيضا من أن الرد اذا وقع حين الفلس لا يكون أحق بها أي بعينها مطلقا وبالجملة فكلام مب في أخذ العين وهو صحيح لافي  
 مطلق الاحقية كالموهمة هوني فاعترضه فتأمل منه فإو بالله تعالى التوفيق وقول ز وأقر على نفسه بذلك الخ غير محتاج اليه  
 لان الكلام فيما اذا اختار الرد كما سرح به في ضيق وقول مب عن غ هو الذي ينبغي أن يحمل عليه الخ أي يفهم هذا منه  
 من باب أخرى كما تقدم ومثله في ختيق (وان أخذت عن دين) **قلت** ما نقله مب عن غ مبني على ما حمله به غ فتكون  
 المبالغة في الاخمية على وزان القول الاول في الرد للفساد لان القول الثالث يوافقه فيما اذا أخذت بقدر وانما يخالفه فيما اذا أخذت  
 عن دين وما نقله مب عن ح مبني على الرابع الذي هو كصرح المصنف فتكون المبالغة في عدم الاحقية على وزان القول

جواب ح وان سله مب وأيده بقوله لانا نقول كلام ابن يونس يدل على أنهما  
منصوصان ففيه نظر لان كلام ابن يونس وإن أفاد أنهما منصوصان فليس فيه ما يفيد  
أنهما متساويان فضلا عن أن يفيد أن الثاني هو الراجح بل كلامه يفيد أنه مرجوح  
لتصديده بغيره وحكايته هو يقبل مع أن ما صدر به منصوص لابن القاسم في الموازية  
ولم يذكر ابن رشد مقابلته لا تخبر بما وقد اقتصر عليه الباجي وابن شاس ولم يذكر غيره  
ونص الباجي في منتقاه ومن اشترى سلعة فردا بعيب ثم أفلس البائع فوجد البائع  
السلعة بعينها في كتاب ابن الموازع ابن القاسم لا يكون الراد إذا حق بها ووجه ذلك  
أن الرد بالعيب ليس بمعاوضة وانما هو نقض للبيع اه منه بلفظه ونص ابن  
شاس في جواهره قال ابن القاسم في المشتري رداله بدبيب فلم يقبض عنه من البائع  
حتى فلس والعبيد سيدة فلا يكون الرادية أولى اه منها بلفظها وعليه اقتصر  
الغني وابن الحاجب ولم يعزوا لاحد بل سافاه كانه المذهب وقد تقدم قريبا نص  
ابن الحاجب وسله ابن عبد السلام ولم يذكر خلافه لا تخبر بما فقال بعد تقريره  
كلام ابن الحاجب ما نصه وخرج بعض الشيوخ خلافا في مسئلة المؤلف هنا  
شاء على أن الراد بالعيب ابتداء يبيع اه منه بلفظه وسله المصنف في ضج  
أيضا وقد تقدم نصه ونص الغني ومن اشترى عبدا ثم رده بعيب فلم يسترجع  
المثمن حتى فلس البائع كل أسوة واختلف اذا لم يرد بالعيب حتى فلس هل يكون أحق  
به رده ويأخذ له أو يكون أسوة واختلف على القول أنه أسوة فقيل هو بالخيار بين  
أن يحبس به ولا شيء له من العيب أو يرد به ويحاص وقيل له أن يحبس به أن أحب ويرجع  
بقية العيب لان عليه ضررا في رده ليحاص وهو أبين اه منه بلفظه وقال ابن عرفة  
ما نصه ولا ين رشد في سماع عيسى وعلى أن الراد بالعيب نقض يبيع قال ابن القاسم  
في الموازية من رد عبدا بعيب ففلس بانه والعبيد سيدة قبل قبض الراد عنه لا يكون أحق به  
من الغرماء وعلى أنه ابتداء يبيع يكون أحق به قلت انظر قوله والعبيد يد البائع قبل قبض  
الراد عنه نص في أنه بعد الرد وقال الغني من رد عبدا فنقل كلامه السابق مختصرا وقال  
بعده ما نصه وتسع المازري الغني في كيفية نقله ولفظ الشيخ في النوادر مثل لفظ ابن  
رشد فاعله اه منه بلفظه فحصل أن الراجح هو عدم الاختصاص لاقتصار الباجي  
والغني والمازري وابن شاس وابن الحاجب عليه ولعله أو مجدوا ابن شاس المنصوص  
عليه لابن القاسم ومقابله تخبر بما فقط لتصدير ابن يونس به وحكايته لا تخبر بقيل فلو كان  
ذلك المحمل متبادرا من كلام المصنف لوجب تأويله ورده للراجح فكيف مع بعده منه جدا  
فتأمل بانصاف \* (تنبيه) \* قول الغني هل يكون أحق به رده ويأخذ له هو بخلاف قول ابن  
رشد في المقدمات هل يكون المبتاع أحق بالساعة حتى يستوفي الثمن الخ وقد بين ز وجه  
ذلك في كلامه الذي قدمناه آنفا وبذلك يتدفع ما قد يقال ان في كلام ابن رشد في المقدمات  
تناقضا لأنه ترتب على القول بان الراد بالعيب نقض للبيع فيما اذا وقع الرد قبل الفس عدم

الثاني فيما يأتي والثالث انما يخالفه  
فيما اذا أخذت بقدر فتأمل وقول  
مب عن ح إلا أن يخمل كلام  
المصنف الخ فيه مع ما بعده  
ومحا القتل قبله ولما بعده في الحكم  
التمشية على مرجوح كما يفيد  
ما نقله مب نفسه انظر الاصل  
واة أعلم \* (تنبيه) \* اذا لم يكن  
أحق بالردود كان أحق بالثمن الذي  
دفعه ان وجد بعينه في الموت  
والفلس لا تقاض البيع ووجوب  
رد عين ماله قاله في المقدمات وسيأتي  
مثله للمصنف في الرد القاسد

(أو كالبيع) قول ز مبطل ولا

يخصص به الخ هذا هو الراجح خلافا  
لأبي علي انظر الاصل عند قوله في  
الهمة وبطلت ان تأخر لدين محيط  
وقول ز فان فاس المقرض الخ  
صحيح ان وقع القرض قبل الاطاعة  
لما مر (وله فك الرهن الخ) قول ز  
التي اشتراها بدين أي أو بحال وكذا  
يقال فيما بعده وقول مب بل  
فيه القصر الخ الذي في القاموس  
والصحيح والمشارك انه ككساء  
وكلى وكلى لا غير (وأخذ بعضه)  
قول ز ويقوم يوم الاخذ صوابه  
يوم البيع كما في ابن يونس وكما يأتي  
له عند قوله كبيع أم ولدت (وقدم  
في زرعها) قول ز وكذا البناء الخ  
فيه نظر لان الارض لا تنمو ولا تنمي  
قلت هـ ذامبني على ما في بعض  
نسخ ز عن ابن يونس بلفظ ممترة  
للزراع وفي بعضها عنهم مستقرة  
كالزراع وعليه فلا نظر والله أعلم  
وقول المصنف في الفلس يتنازع  
قوله وأخذ وقدم وهذا هو المشهور  
ومذهب المدونة كما في ختي  
وغيره وقد اعترض في ضيق  
ما صدر به ابن الحاجب وجرى عليه  
في التحفة بقوله  
ورب الارض المكثرة ان طرق  
تقليس وأموت بز رعها أحق  
وهذا هو الذي يعتبر الخوزدون  
المشهور كما في مب عن طي  
والظاهر ان ما قصر عليه خش  
تبعا لس مبنى عليه وأن ما صدر  
به ختي وز ز تبعا لجمع مبنى على  
المشهور فتأمل والله أعلم

اختصاص المشتري ويكون اسوة الغرماء ولم يحك فيه خلافا ورتب عليه فيما اذا وقع بعد  
الفلس أنه اختلف في كونه أحق بهم على قولين ووجه الدفاع بذلك أنه ليس مراده بكونه  
أحق بها أخذها كما يأخذ الرب المتاع متاعه في الفلس بل مراده أنه يجسدها حتى يأخذ ثمنه  
أو تباع ويدفع له ثمنه فان كان فضل فلغرماء وان كان نقص اتبع به ذمة المفلس وقدين  
ز ذلك بقوله لانها معاملته حادثة فتأمل والله أعلم (أو كالبيع خلاف) قول ز فان  
فلس المقرض بعد قبض المقرض فليس له ولا لغرمائه كلام الخ ظاهره ولو كان حين  
الاقراض قد أحاط الدين بماله وهو موافق لما تقدم له أول الباب عن الشيخ أحد مرماهيه  
عند مب فبيعه من قصر ما له هذا على ما اذا وقع ذلك قبل الاطاعة والله أعلم (وله فك  
الرهن) قول ز التي اشتراها بدين صوابه التي لم يقبض عنها ليشمل بيعها بدين وبغيره  
(لا بفداء الجاني) قول ز عند الماشي ترى ليدن لا مفهوم له وصوابه عند المشتري له ولم  
يدفع ثمنه وقول مب بل فيه القصر والمد والفتح والكسر كما في القاموس نحوه  
قول نو اقتصره على القصر قصور بل فيه المد والفتح والقصر والكسر اه وكلامهما  
يفيد أن فيه فتح الفاء وكسر هاء المد وكذا مع القصر فيكون فيه أربع لغات وليس ذلك في  
القاموس في النسخ التي وقفنا عليها وانما فيه مانصه والفداء ككساء وكلى والى  
وكنتيجة ذلك المعطى اه منه بلفظه فلرب ذكر مع المد الا لكسر وفي الصحيح مانصه  
الفداء اذا كسر فانه يمد ويقصر واذا فتح فهو مقصور اه منه بلفظه وفي المشارق  
مانصه والقدي وفدية الأذى قال الاصمعي الفداء يمد ويقصر لغتان مشهورتان قال  
والفاء في كل ذلك مكسورة وحكى الفراء فدى للمفتوح ما قصورا اه منها بلفظها  
وفي النهاية مانصه وقد تكرر ذكر الفداء في الحديث الفساد بالكسر والمد والفتح  
مع القصر فكذلك الاسير اه منها بلفظها وبكلام هؤلاء الأئمة كلهم تعلم ما في  
كلام نو ومب والله أعلم (وأخذ بعضه الخ) قول ز ويقوم يوم الاخذ الخ انظر  
ما مراده يوم الاخذ والمتبادر منه أنه أراد يوم أخذ ذلك البعض أي يوم أخذه ماله  
من يد المفلس وهو مخالف لما يأتي له قريبا عند قوله كبيع أم ولدت من أن القيمة تعتبر  
يوم البيع وما يأتي له هو الصواب الموافق للنصوص في ابن يونس مانصه ومن العتبية  
وكتاب محمد وابن حبيب قال ابن القاسم وان اشترى غنما عليها صوف قد تم فجزوا بابه  
ثم فلس المشتري ولم يكن قد اثنى فاراد الثمن أن يأخذ ما وجد في حقه فليظفر كم  
قدر الصوف والراقب لا الى ما بابه به فيأخذ الغنم بخصته بالصوف ويخصص الغرماء  
بما وقع للصوف قال في كتاب ابن حبيب يقال كم قيمة الغنم يوم وقع البيع بلا صوف  
وكم قيمتها بصوفها فينظر اسم قيمة الغنم وحدها من تلك القيمة فيأخذ الغنم بذلك الاسم من  
الثمن الذي باع به ويحيط عن الغريم ذلك الاسم ويخصص الغرماء باسم الصوف بجميع  
الثمن كساعتين يمتا في صفقة ففانت واحدة وأدرك الاخرى اه منه بلفظه (وقدم في  
زرعها في الفلس) قول ز ومثل الزرع القرص والبناء كما يفيد قول ابن يونس الخ فيه

نظر بالنسبة للبناء لان الارض لا تنمر ولا تنجم كما هو ظاهر (والصانع أحق الخ) قول ز  
فان كان كل واحد بقدر واحد ولكن سمي لكل واحد قدرا لم يحبس الخ جزم فيما اذا  
اتحد العقد مع التسمية لكل واحد بعدم الحبس وهو الذي وقع لابن القاسم في سماع أبي  
زيد لكن قال ابن رشد في شرحه مانصه قوله في الذي فليس بعد أن قبض أحد السوارين  
من الصانع قبل أن يدفع اليه شيئا من أجرته أن الصانع يكون أحق بالسوار الذي يده  
بأجرته فيه ويكون أسوة الغرما بأجرة السوار الذي دفعه صحيح إذا كان استعماله أياهما  
في صفتين وأما ان كان استعماله أياهما في صفة واحدة فحق الصانع أن يمسك السوار  
الذي يده بجميع أجرته في السوارين كالرهن لانه ارتهنهما جميعا بصفة واحدة بأجرتهما  
جميعا فحقه أن يمسك الباقي في يده حتى يقبض جميع حقه كن ارتهن سوارين أو عبدتين  
بعشرين درهما فدفع أحدهما الى الراهن ليدفع اليه نصف حقه فلم يفعل حتى فليس انه  
أحق بالباقي في يده من السوارين أو العبدتين من الغرما حتى يستوفي جميع حقه وهذا  
بما لا اشكال فيه ولا اختلاف فقوله كان دفع السوارين معا ومعتقا كلام غير صحيح  
وقع على غير تحصيل اه منه بل نظمه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت  
برما زعمه من عدم صحة السماع بان المماثل للمسئلة السوارين في عقد واحد من عبدتين  
أحدهما في عشرة الآخرة في عشرة في عقد واحد ومعنى كون السوارين في عقد واحد  
انه سمي لكل سوار قدرا من الاجر والمماثل للصوار التي احتج بها من الرهن هو أجرته على  
السوارين بقدر غير مخصوص بواحدة بأحدهما وحكم هذه الصورة هو كذا ذكر وأما اذا  
رهن العبدتين بصفة واحدة أحدهما في عشرة الآخرة في عشرة ثم دفع أحدهما فالباقي  
انما يكون رهنا في القدر الذي سمي كونه رهنا فيه لا في كل الدين المذكور فتأمل اه منه  
بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره قلت ألحق أبو الوليد بن رشد رحمه الله صورة جمعهما  
في عقد واحد مع التسمية لكل واحد كقوله أو أجزلك على خياطة هذين الثوبين بعشرة  
خمس لكل واحد منهما بصورة جمعهما من غير تسمية كقوله أو أجزلك على خياطتهما  
بعشرة وألحقها أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله بصورة تعدد العقد كقوله أو أجزلك على  
خياطة هذا الثوب بخمسة ثم بعد تمام العقد قال له أو أجزلك على خياطة هذا بخمسة وحكم  
صورة جمعهما بعقد من غير تسمية اذا وقع ما وجب فسخ الاجارة بعد خياطة أحدهما  
وقبل خياطة الآخر ان للصانع أجره المثل فيما خاطه وحكم صورة تعدد العقد ان له ما سماه  
لما خاطه من غير نظر لشي آخر وفي الكلام في صورة الجمع مع التسمية لكل واحد هل  
الواجب له الخمسة التي سماها كصورة التعدد بناء على اعتبار التسمية أو الواجب له من  
العشرة بقدر نسبة أجره المثل لما خاطه لمجوع أجر في المثل لكل واحد منهما فان كانت  
أجرة مثل أحدهما أربعة والآخرة اثنان فله ثلثا العشرة ان خاط صاحب الاربعة وثلثها  
ان خاط صاحب الاثنين بناء على الغاء التسمية واذا تقرر هذا فالخالف ما قاله أبو الوليد بن  
رشد لان المنصوص عليه في المدونة وغيرها أن التسمية لتعدد في عقد واحد ملغاة لا أثر لها  
كما أشاره المصنف في العيوب بقوله ورجع للقيمة لا للتسمية وقد قال ابن عرفة نفسه هناك

(والصانع أحق الخ) قول ز أو  
اتحد ولكن سمي الخ هذا قول  
ابن القاسم في سماع أبي زيد واعترضه  
ابن رشد وجعله كالعقد من غير  
تسمية لكل وهو الحق ورد ابن عرفة  
عليه بأنه كعدد العقد غير متجه  
لان المنصوص عليه في المدونة  
وغيرها ان التسمية لتعدد في عقد  
واحد ملغاة لا أثر لها كما أشاره  
المصنف في العيوب بقوله ورجع  
للقيمة لا للتسمية انظر الاصل

مانصه وفيها مع غيرهما من اتباع سلمه اصفقة واحدا قوما مالم كل ساعه من الف المسمى  
فهو لكل سلعة لغو في عيب بعضها او استحقاقه بل المعتبر ما ناب قيمة كل منها من المسمى  
اه منه بلفظه فردة كلام ابن رشد وتسلم غ لذلك غفله عن هذا والله الموفق (الا  
النسج الخ) قول ز ولا يكون هو لا بناء العرصة فتوا على الراجح ظاهره انه راجع  
لنسيج البناء ولم أر من ذكر مقابل الراجح في مسئلة البناء وانما لا يتخرج باسمه وانما النص  
في الموطا والدونة والعقبة انه ليس بفوت وعليه اقتصر ابن شاس وابن الحاجب وكلام  
ابن عبد السلام وغيره يقيدني وجود الخلاف فيها فانه قال بعد تقريره كلام ابن الحاجب  
مانصه واختلف المذهب فيمن اشترى ارضا فبني ثم اطلع على عيب هل يكون بائنا فوفا  
يتمع من الرد العيب ويوجب اخذ قيمة العيب اولا يكون ذلك فتوا فاشار بعض الاشياخ  
الى تخرج الخلاف في مسئلة الفلاس من مسئلة العيب واشار غيره الى الفرق بان مسئلة  
العيب وجد فيها تدليس من البائع او تفرط او جبر بحان حق المشتري عليه وذلك  
منقود في مسئلة الفلاس اه منه بلفظه وشوه في ضيغ ونحوه لابن عرفة مصرحان  
التخرج للشمي وردة للمازري وأما المقابل في نسج الغزل فذكره ابن عبد السلام ونصه  
والمشهور ان يكون البائع والمشتري شريكين في الثوب فالبايع بقيمة الغزل والمشتري  
بقيمة النسج وقال بعضهم يشبه ان يكون النسج تفويتا ذكره بعض الشيوخ قوله لابن  
القاسم اه منه بلفظه وقبله في ضيغ وبحث فيه ابن عرفة بانه نقل عن سماع عيسى  
انه ليس بفوت ثم قال مانصه ابن محرز القياس كون النسج فتوا كن غصب غزلا فنسجه  
أو اشتراه فنسجه ثم استحق فاذا بطل حق المصوب منه والمشتري فالبايع في التفلس أولى  
ونحوه للونسي والصقلي وقول ابن عبد السلام ذكره بعضهم قوله لابن القاسم لا أعرفه  
ومقتضى قول الاشياخ انه القياس عدم معرفته نصا لاحد وقال ابن رشد في سماع عيسى  
ابن القاسم ان نسج الغزل غزوة لا اختلاف أحفظه فيه قلت الاولى عز ونقل ما هو  
غرب بكون بعضهم يعطل تا كيد عزوه بوجهين الاول سلامة ناقله من احتمال وهمه  
الثاني سلامته من غوائل مفسدات الاعمال قال لاني فهمت من بعض المؤلفين أن قصده  
بعدم عزوه بقا اضافته اليه وذكره كرامه بذلك اه منه بلفظه (وربها بالمحول) قول ز  
مادام المتاع يده مناف لقول المصنف وان لم يكن معها وقول ز والفرق بين كون هذا  
أحق في الموت والفلاس وبين قوله وقد في زرعه الخ قال قو لامي هذا الفرق فليست  
فرق غيره اه وهو كما قال يظهر ذلك باني تأمل قلت وأقرب ما يقر به بينهم أذ المتاع  
محور في مسئلة الدابة أمان كان معها صاحبها فواضح وأمان لم يكن معها فهي حاملة  
له تترك بجر كتما ويذهب بذاتها والحوزل لا يستر في الفلاس والموت وليس الزرع  
بالارض كذلك قتأله والله أعلم (وفي كون المشتري أحق بالسلمة الخ) قول ز وكذا  
يكون أحق بها في الموت الخ جزم بهذا والذي في عجم هو مانصه فرض مسئلة المصنف  
فما اذا فاس البائع ووقع النسج بعد الفلاس وجعل بعض مشايخي وبعض الشراح قول  
المصنف في الموت والفلاس ولكن الاول هو الذي يفيد كلام الشراح وحاولوا في

(الا النسج الخ) قول ز على الراجح  
انظر من ذكره قتأله في مسئلة  
البناء والنص في الموطا والدونة  
والعقبة انه ليس بفوت وعليه  
اقتصر ابن شاس والحاجب وكلام  
ابن عبد السلام وغيره يقيدني  
وجود الخلاف فيها انظر الاصل  
(وربها بالمحول) قول ز مادام  
المتاع يده هو فبما قبل الاغيا أو  
حقيقة فيه وحكمنا بما بعده بان  
لم يصل لمحل ربه فلا ينافي قول  
المصنف وان لم يكن معها خلافا  
لهو في وقول ز والفرق بين  
كون هذا أحق الخ غير ظاهر وأقرب  
ما يقر به بينهم ان المتاع محو  
ولو حكمنا في مسئلة الدابة بخلاف  
الزرع بالارض فتأمله (وفي كون  
المشتري الخ) قول ز وكذا  
يكون أحق به في الموت الخ مثله في  
عجم عن بعض مشايخه وعن بعض  
الشراح ويفيد قول البايع مانصه

وجه قول سحنون انه لما كان قبضها قبضا تملك به كانت كلارهن بيده فهو أحق بمفها حتى يستوفى ماله فيها اه و قول ز ومحلها اذا لم يطلع الخ الذي في كلام الأئمة أن القسخ وقع بعد القاس ولم يشترط وأن لا يطلع على الفساد قبله وقد وقع في عبارة الرجاء ما هو صريح في رد ماله ز انظر نصه في الاصل وقول ز على ما استظهره بعض المشايخ ويحتمل الخ لوجه هذا التردد لانه ان وقع القسخ قبل التقليل مع رجوع السلعة ليد البائع فلا سبيل له اليها اتفاقا كما قاله الرجاء ولم يقف عليه ابن عاشر ولا جس وان كان مع بقائها عند المشتري فقد تقدم في كلامه انه محل الخلاف قلنا وقبضه ان الذي تقدم له ان يحمل الخلاف هو وقوع القسخ بعد التقليل لا قبله فانظره (أقوال) الاول مذهب المدونة كما في ح وغيره وهو قول ابن القاسم وسحنون ولذا صدر به ابن رشد والبايع والرجاء وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف وصاحب الشامل وأما حكاية ابن حجر والشمي الاتفاق على الثالث فلا تنفذ ترجمه لان كثيرا من المحققين ممن بعدهم لم يعرجوا على طرقهم النظر الاصل واتعلم يكن هذا كل رد بالعيب على الرابع فيهم لانه فيه مخبر ولو رضى كان له فاذا اختار رده كان اسوة بخلاف هذا قاله ابن يونس واقفا علم

اه منه بلقطه قلنا المسئلة انما هي مفروضة في كلام الناس في القاس ولم أرس ذكر الاقوال في الموت بحال نعم توجيه البايع لقول سحنون بغيره ما قاله ز ونصه ومن اشترى سلعة شرافا فسد اذا قلنس البائع ثم فسح البيع قال سحنون في كتاب ابنه المبتاع أحق بالسلعة حتى يستوفى عنها قال ابن المواز لا يكون أحق بها وقال ابن الماجشون وان كان اشترها بغيره فالمبتاع أحق بمفها حتى يستوفى حقها وان اشترها بدين فهو اسوة الغرماء قال ابن المواز ذلك سواء الا ان يجد عنها بيعه فهو أحق به وجه قول سحنون أنه لما كان قبضها قبضا تملك به كانت كلارهن بيده فهو أحق بمفها حتى يستوفى ماله فيها ووجه قول ابن المواز أن البائع انما يكون أحق بعين سلعته التي سلا لا باسم اليه فان ذلك يكون فيه اسوة الغرماء اه منه بلقطه وقول ز ومحلها انما يطلع على الفساد الا بعد القاس كما مر وأما لو اطلع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق يعني انه اطلع عليه قبله واكن لم يقع القسخ الا بعد دليل ما ياتى له بعد ومع ذلك فهو غير صحيح لان الذي في كلام الاثمة ان القسخ وقع بعد التقليل ولم يشترط ان لا يطلع على الفساد قبله وقد وقع في عبارة الرجاء ما هو صريح في رد ماله ز ونصه وامام اشترى سلعة شرافا فسد فقلس البائع بعد ان رد المشتري السلعة فلا سبيل له اليها قول واحد وانما حقه في عين غنمه ان وجدته فان قلنس بعد ان فسح البيع وقيل أن يراد المشتري السلعة فهل يكون أحق بالسلعة حتى يستوفى غنمه أم لا قال المذهب على ثلاثة أقوال أحدها أنه يكون أحق بها وهو قول سحنون وهو ظاهر المدونة في كتاب الرهن في مسئلة الرهن التاسع اه المحتاج اليه منه بلقطه على نقل أبي على فتأمله وقول ز كان وقع القسخ قبل التقليل فأسوة الغرماء على ما استظهره بعض المشايخ ويحتمل الخ لوجه هذا التردد لانه ان أراد القسخ قبل التقليل مع رجوع السلعة ليد البائع فقد تقدم في كلام الرجاء انه لا سبيل له اليها قول واحد وان اراد مع بقائها عند المشتري فقد تقدم في كلامه انه محل الخلاف وبالجمله فكلامه هنا غير محققا ماله والله أعلم \* (تنبيهات الاول) \* قال ح مانصه القول بأنه أحق نقله ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم ذكره في مسئلة غلق الرهن وعزاه الرجاء في المسئلة تقسم المذهب المدونة وهو كذلك يؤخذ من كلامه في مسئلة غلق الرهن فكان ينبغي للمؤلف أن يقتصر عليه اه منه بلقطه ونقوله ابن عاشر وسله وقال أبو على وبكلام الرجاء تعلم ما في قول ابن عاشر من قوله ان الرجاء عز المسئلة المذهب المدونة انما قال الرجاء هو ظاهرها اه قلنا القائل وعزاه الرجاء الخ نحو ح وابن عاشر عنه نقله ولقطه ح كان ينبغي للمؤلف الاقتصاد على هذا القول لان ابن يونس نقله الخ وكان تلك الزيادة سقطت من نسخة أبي على من ح لانه لم ينقلها عنه وانما قال مانصه وقال ح القول بأنه أحق نقله ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم ذكره في مسئلة غلق الرهن فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه اه بالقطه اه كلام أبي على بلقطه \* (الثاني) \* قال أبو على متصلا بما قدمناه عنه من كلام ح مانصه ولم أقف على ترجيح في النزالة ثم قال بعد

نقله كلام الشامل ثم كلام الرجائي السابق مانصه فقوله ظاهر المدونة فيه كفاية لتفوية هذا القول ثم قال بعد كلام مانصه ويدل على قوة هذا القول تصدير الناس به ابن رشد والبايجي والرجائي وابن شماس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف وصاحب الشامل سيما هو قول ابن القاسم وصحون وكذا يظهر أن ما أخذ عن دين أنه لا يكون أحق به على الرابع لأن ابن محرز والنخعي حكيا الاتفاق على ذلك فلا أقل من أن يكون ذلك راجحاً مع ظهور وجهه لاندوين فهو باق على أصله كما في نقل ق ١٥ منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في كلامه فانه أولاً قال لم ينف على ترجيح ثم قال ثانياً إن كلام الرجائي فيه كفاية للقول الأول ثم رجه بتصدير من سمي من الشيوخ به مع كونه قول ابن القاسم وصحون ثم قال آخر أن الرابع فيما أخذ عن دين أنه لا يكون أحق به فناقض ما سطره أولاً من ترجيح قول ابن القاسم وصحون لأن الخلاف بينهما وبين ابن الماجشون انما هو فيه أخذ عن دين فال كلامه إلى أن قول ابن القاسم وصحون خلاف الرابع وإن الرابع هو الثالث وهو قول ابن الماجشون مع أن ما استدلل به من حكاية ابن محرز والنخعي الاتفاق على ذلك لا يفيد الأمرين أحدهما أن كثيراً من المحققين ممن بعدهما لم يرجعوا على طريقته وما وقد قال أبو على نفسه مانصه ولم يرجع الرجائي على الطريق الثاني أصلاً ١٥ منه بلفظه ثانياً ما أنه سلم هو نفسه مساواة هذه المسئلة لمسئلة المدونة في غلق الرهن كما سلم ذلك غير واحد من المحققين منهم ابن عرفة وأداسلم ذلك تعين رجحان قول ابن القاسم وصحون كما رجحه ح وغيره لأن كلام المدونة في ذلك صريح في أن السلعة مدفوعة في الدين وصرح ابن يونس بأن ما فيه من قول مالك فأنظر نصه الذي نقله مب عند قوله في الرهن وبطل بشرط منافع فلا عبرة بذلك الاتفاق المردود بقول مالك في المدونة ولو انفرد فكيف مع كونه أيضاً ابن القاسم وصحون فتأمل له بالنصاف \* (الثالث) قول ح نقله ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم الخ سلوه ولم أجده في ابن يونس بالحل الذي أشار إليه من رواية ابن المواز بل من رواية ابن حبيب عن أصبغ عنه ونصه قال ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم من اتباع يعافا سدا فعثر عليه وقد فلس البائع فانه يفسخ ويبيع للمبتاع في غنمه ويكون أولى به من الغرماء بخلاف ما لو ابتاعه يعافا فحده فيه بعبء لانه فيه مخبر ولورضيه كان له فاذا اختار رده كان أسوة والأول يقضى عليه برده وليس هو فيه مخيراً قال أبو محمد وكذلك قال صحون انه أحق به في البيع الفاسد وقال ابن المواز لا يكون أحق به وهو أسوة الغرماء ١٥ منه بلفظه \* (الرابع) قال ابن عرفة مانصه ولو فسخ بيع سلعة لفساده وبائعها مفلس في كون مبتاعها أحق بها في غنمه طريقان الأولى ثالثها في التقديرات لا الدين عن صحون ومحمد وابن الماجشون الثانية لأن ابن محرز قولاً لابن الماجشون ومحمدوا تنقوا إذا كان الشراء بدين لا يكون أحق بالسلعة ثم قال ولم يحك ابن رشد غير قول صحون ومحمد وكذا المازري ولم يزمه ما ١٥ منه بلفظه وانظر قوله ولم يحك ابن رشد الخ مع قوله في المقدّمات مانصه وكذلك اختلفا بضافين اشترى سلعة يعافا فاسد افلس البائع قبل أن يردّها عليه المبتاع

هل يكون أحق بها حتى يستوفي ثمنها أم لا على ثلاثة أقوال أحدها أنه يكون أحق بها وهو قول سحنون والثاني أنه لا يكون أحق بها وهو قول ابن المازي والثالث أنه كان ابتاعها بنقد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فلا يكون أحق بها وهو أسوة الفسامة وهو قول ابن الماجشون اه منها بالخط \* (الخامس) \* قال ابن عاشر مائنه ولم يتكلموا على حكم ما إذا تقدم الفسخ على القس وقد كانت السلعة رجعت إلى يديها اه محل الحاجة منه بلقطه ونقله جس وسله وفيه نظر فقد تقدم النص فيها صريحاً من كلام الجرجاني والله أعلم (وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو قطيعها) ظاهر المصنف أنه مخير بين الأمرين وعلى ظاهره قرر ح وتبعه ز والذي في ق عن المسطي الذي به القضاء الذي عليه الدين أخذ الوثيقة الذي من صاحبها ويقضى عليه بقطيعها اه بعطفه بالواو وكذا في اختصار المسطية لابن هرون وفي تبصره ابن فرحون وقد نقله ح نفسه وكذا في ح عن أبي الحسن ونصه وقال ابن الأن محمد بن عبد الحكم يرى له من الحق أخذ الوثيقة وقطعها وهو قول عيسى بن دينار في بعض روايات العتيدة وقول أصبغ في الواضحة اه منه بلقطه وقد نه أبو علي على هذا وقال الصواب خلاف التعبير بأو وإن المراد هو التقطيع لا الاختذاف وحذف المصنف الاختذاف وقال وقضى بقطيع الوثيقة لكان أبين اه \* (تبيه) \* مافي ح عن أبي الحسن وابن رشد من أن محمد بن عبد الحكم قائل بما لابن دينار وأصبغ من أنه يجبر على دفعها أو تقطع مخالف لما في ح نفسه عن ابن فرحون من قوله وقال محمد بن عبد الحكم لا تقطع وثيقة الدين ولا يجبر ربه على إعطائها الخ ومال ابن فرحون مثله في ق عن المسطي ومثله في اختصار ابن هرون ولم يمه ح على هذا ولا أبو علي فإن لم يكن لابن عبد الحكم القولان فالمعارضة ثابتة والله أعلم وقول م قيل يكتب على ظهرها وتبقى يدربها وعليه العمل كما في ح عن ابن عبد السلام الخ كان من حقه أن يمه على استقرار هذا العمل فإنه مستقر قال أبو علي بعد نقله قول ابن عبد السلام الذي عليه العمل بتبديل الوثيقة الخ مائنه وله المراد بالتبديل هو ما جرى به العمل بفاس من كتب الأبراء بظهر الوثيقة أو طرتها ثم يأخذ الغريم نسخة من الأبراء المذكور ثم قال وهذا عمل فاس في وقتنا الذي هو في حدود عشرين بعد المائة وألف اه منه بلقطه وهذا مستقر إلى وقتنا هذا في حدود العشرين بعد مائتين وألف وفهم بعضهم أن المراد بإبطالها الضرب على الوثيقة أو على شكلي عليها وليس ذلك مجرد الإلغاء لأن العمل الذي عللوا بها ما ذكرته في ذلك إذا لا يمكن الاحتجاج بذلك الرسم بعد الضرب عليه والله أعلم (ولربها ردّها ان ادعى سقوطها) قال ابن فرحون في تبصرته هذا هو المشهور وقيل لا ترد إليه وهي شهادة له بدين بالقضاء لأن رب الدين يأت بما يشبهه من الأغلب اه قال أبو علي قول المتن أن ادعى سقوطها منه هو أنه إذا قال دفعته للمدين أنها لا ترد إليه ولا يصدق في عدم دعوى القضاء بدليل مثله الرهن وهذا هو المفهوم من كلام المسطي ثم قال والظاهر أنه لا فرق بين الرهن والوثيقة في كل حكم اه

(أو تقطيعها) الصواب أن أوجعني الواو كما ينسب إليه ابن رشد والمسطي وابن هرون وابن فرحون وأبو الحسن وقد قال أبو علي لوقال المصنف وقضى بقطيع الوثيقة لكان أبين وقول م قيل يكتب على ظهرها الخ أي أو طرتها مثلاً ثم يأخذ الغريم نسخة من الأبراء وفي العمل القاسي وأبواب الإبطال لرسم الدين

عن أن يعلقوه فهو مخفي وفهم بعض المراد بإبطال الوثيقة الضرب على أو على شكلي عليها وليس ذلك مجرد الإلغاء لأن ما عللوا به ما ذكرته في أنه لا يمكن الاحتجاج بها بعد الضرب عليها قلت وقول م كما في ح عن ابن عبد السلام أي معبراً عن ذلك بتبديل الوثيقة ولعله مراد خش وز بالختم عليها كما يفيد الفرق الذي في م عند قوله كوثيقة الخ فتأمله والله أعلم (ان ادعى سقوطها) منه هو أنه لو ادعى دفعها هو أو وكيله للمدين لا ترد له ولا يصدق في عدم دعوى القضاء بدليل مثله الرهن وهذا هو المفهوم من كلام المسطي قاله أبو علي ثم قال والظاهر أنه لا فرق بين الرهن والوثيقة في كل حكم اه



٣ قوله بالخطم كذا في غير نسخة  
من الاصل بظاممهلة وكذا فيما  
يأتي كتبه مصححه

وحاصله انه ان ادعى انه دفعهما  
للمدين أى ودبعية أو عارية أو  
ليقتضيه صدق المدين بيمينه كان  
ادعى سقوطهما أو سرقتهما أو  
غصبهما وقام بعد طول والاصدق  
هو بيمينه وهذا كله حيث وجدت  
الوثيقة فان فقدت فهو قوله  
كوثيقة الخ كما اشار له مب وهو  
ظاهر خلافا لهونى وكانه ذهل هنا  
وفيما بعد عن كون الموضوع في  
هذه فقد الوثيقة واشتبهت عليه  
بمثله الرهن قبلها فتأمله وقول  
ز فليس له على المدعى عليه غير  
اليمين أى اليمين انه قضاه كما يفيد  
قوله ولا يتخالف هذه الخ اذ مدعاه  
في السابقة القضاء وبهذا توافق  
كلامه ما حل عليه صاحب  
التكملة خلافا لما فهمه عليه  
مب **قلت** ما فهمه عليه مب  
من ان المدين لم يدع القضاء أى مع  
انكاره لاصل الدين هو صريح قول  
ز بعدوا أنكر المدين ان عليه دين  
لانه قضاه الخ بل هو صريح في أن  
دعواه القضاء تتضمن اقراره ولو  
فقدت الوثيقة وهو خلاف ما حل  
عليه صاحب التكملة فتعين أن  
مراد ز اليمين انه لا شيء له في ذمته  
لانكاره الدين من أصله كما فهمه  
مب وان قوله وبصور المصنف  
أيضا الخ **تكرر** مع ما قرره  
أو لا يرتب عليه الرد على صاحب  
التكملة والا لناقض كلامه فتأمل  
والله أعلم

وقال الجزائرى مائه واذا وجدت البراءة بيد المدين وقد دفعها صاحبها أو وكيله فالقول  
قول من وجدت البراءة يدمع بيمينه كالرهن بوجدها الرهن ثم قال وقد تبين أن مفهوم  
كلام المتن صحيح اه محل الحاجة منه بلفظه وهو كلام حق شاهده معه قال ومن معنى  
دعوى السقوط ادعى أنه سرقها أو غصبها كفى نت وعج وغيرهما كصاحب  
المعار اه منه بلفظه (كوثيقة زعم ربها سقوطها) قول مب وقرق بينهما بعض  
بانه في الاولى لما وجدت الوثيقة الخ هذا الفرق ليس بظاهر اذ ليس في كلام المصنف تقييد  
في هذه ٣ بالخطم ولا في كلام الكافي الذى استدله ولا في كلام طنى ذلك أيضا  
فانظره الذى يظهر في الجمع بين كلامى المصنف أن يحمل الاول على أنه قام بالقرب  
والثاني على أنه قام بعددوان كان أبوعلى قال ان ظاهر كلامهم في الوثيقة هو الاطلاق  
لكنه قال عقبه مانصه وقد قيد الرهن بالقرب في دعوى سقوطه والظاهر أنه لا فرق  
بينهما في كل حكم وان كان الرهن قيد فالوثيقة لم يتكلموا على تقييدها بالقرب  
وان كان التقييد لا بد منه لان العلة واحدة اذا رأتها وقوله لم الحق اذا كان مكتوبا  
بذلك لا يسقط ولو طال الزمان انما ذلك اذا بقيت الوثيقة يد صاحب الحق كما لا يخفى  
وما فرقه عجب من أن الرهن يعتنى بحفظه كثيرا ولا كذلك الوثيقة فلا يظهر أصلا  
بدليل سؤال أرباب الاموال والتجار فان قلت من أين يفهم أن الطول في المستلتمين  
مسقط لحق صاحب الدين قلت هذا مذكور في غير ما موضع في المتن وغيره وقد لفت  
ذلك قلت

مرتهن وثيقة قد وجدا \* عند مدين بعد طول عهدا  
فذلك مسقط لدين مطلقا \* ولو برز عم رد ما قد سبقا  
والحق باق مع قرب وادعى \* من رب حق تلفا فلتسعه

اه منه بلفظه وقول مب لم يتج لمأجله عليه ز تبعا لعج من عدم دعوى المدين  
القضاء الخ الذى في عبارة ز هو مانصه أى من ادعى على آخر بدين وزعم أنه له وثيقة  
وأنها سقطت أو تلفت ولم توجد أحد فليس له على المدعى عليه غير اليمين الخ فيجتمه  
أن المراد باليمين أنه لا شيء له في ذمته لانكاره الدين من أصله ويحتمل اليمين أنه قضاء ويؤيد  
هذا الاحتمال قوله ولا يتخالف هذه قوله ولزعمه الخ لوجود الوثيقة فانه يدل على أن  
دعواه فيها واحدة والفرق بينهما انما هو لما ذكره وهذا الاحتمال الثاني جزم صر في  
حواشى ضيق مفرقا بالفرق الذى ذكره وعلى كل احتمال فليس فيه ما زعمه له مب  
من قوله ان المدين لم يدع القضاء اذ المتبادر منه أنه لم يدع مع اعترافه بالدين ثم عجم ذلك فهو  
معارض بمثله بان يقال وما نقلته عن ذلك البعض قليل الحدودى أيضا لانه مع كونه ليس  
عليه دليل كما قدمناه يقال عليه اذا كان الرسم مخطوطا عليه كازعته فاشاهد للمدين هو  
الخطم ولو كانت الوثيقة بيد الدين فكيف هو بيد المدين فالأقرب ما ذكرنا قبل اعتمادا  
على أى على ويكتفى فيما ذكره من مساواة الوثيقة للرهن مانقدهم من كلام الجزائرى لانه  
شبهابه والله سبحانه أعلم

## \* (باب الحجر) \*

قال ح عقب رحمه الله التفلّس بالحجر تكسب له ان أسباب الحجر اه وأسبابه حصرها  
 ابن الحاجب تعالى بن شاس في سبعة ونصه الحجر أسبابه الصبا والخنون والتبذير والرق  
 والفلس والمرض والتكاح في الزوجة قال ابن عبد السلام مانصه وتعب كلام المؤلف  
 هنامن وجهين أحدهما أنه ترك سببا نامنا وهو الردة والثاني أنه قدم حكم الفلّس قبل ذكر  
 سببه فانه عدّد الفلّس هنا في الأسباب بعد أن تكلم على أحكام التفلّس فيما تقدم اه منه  
 بلفظه وقد اعترض في ضج بذلك وزاد ناسعا ونصه ومفهوم العدة تقتضي الحصر فيها  
 ويتمنعض عليه بالحجر على الراهن لحق المرتين وبالحجر على المرتد اه منه بالفظه وسله صر  
 بسكوته عنه وقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن عبد السلام مانصه قتل يرتقبه الأول  
 بانهم اتخاذا كروا الحجر على المالك فيما يملكه لا فيما لا يملكه وبالحجر المرتد ليس من حجر المالك  
 على ما يملكه لا لملومات ما ورث عنه وله في ردة عقبه تبع القرافي في الذخيرة فانه قال أسبابه  
 ثمانية فعد في الردة اه محل الحاجة منه بلفظه ١ قتل سلم كلام ابن عرفة  
 هذا غ في تكميله وح وجس و نو وغير واحد وهو غير مسلم بل الحق ما قاله  
 ابن عبد السلام وما استدلل به ابن عرفة من عدم الأثر لا دليل له فيه لأن مانع الأثر  
 التخالف في الدين به - ذاع له غير واحد يلزم ابن عرفة أن الكافر بالاصالة اذا لم يكن  
 له ورثة الا مسلمون انه ليس بمالك ثم هو استدلل بدليل واحد ولا بن عبد السلام أدلة  
 متعددة كون ماله لسيده المسلم اذا قتل على ردة فقلوا أنه باق على ملكه الى موته لم يكن  
 لاختصاص سيده به عن سائر المسلمين وجه ورجوع ماله اليه اذا رجع للاسلام فلوزال  
 ملكه عنه بالرقة لم يكن لرجوعه اليه بدون سبب وجهه وقضاء ما عليه من الديون  
 من ماله وأدأ اجنابته على عبد أودى من ماله والاتفاق على مدبره وام ولده من ماله فتأمله  
 بانصاف ثم وجدت أبا على ردة كلام ابن عرفة بنحو هذا وأما ليجب كلام المعونة والمبطل  
 والمدونة وابن شاس وابن عرفة نفسه ثم قال بعد ذلك مانصه ومن ادعى أن الردة مريضة  
 للملك كان عرفة فليأت بدليل وكونه لا يورث ليس بدليل والازم في كل من لا يورث من  
 كافر أصلي وغيره وان أردت تحقيق هذه المسئلة فانظر كلامنا على اثر المرتد صدر كتاب  
 الردة فبعد السحر الحلال ان شاء الله تعالى الكبير المالح اه منه بلفظه والله أعلم  
 (الخنون محجور) استعمله المصنف بغیر متعلق كضروب ونحوه مما فله متعدد مع أن فعله  
 غير متعد قال في المصباح مانصه - حجر عليه حجرامن باب قتل منعه التصرف فهو محجور  
 عليه والفقهاء يحذفون الصلة تحفيضا لكثرة الاستعمال ويقولون محجور وهو سائغ اه  
 منه بلفظه وما اقتصر عليه من أنه من باب قتل مخالف للمجرم به غيره من ائمن بابي قتل  
 وضرب انظر ح والله أعلم (والصبي لبوغيه) قول ز محجور عليه بالنسبة لنفسه فيه  
 نظر لان هذا أقدمه المصنف في باب الحضنة اذ قال وحضنة الذ كر لبوغيه الخ وانما هذا  
 بالنسبة للماله وقول مب لان كلام الصحاح وابن الاثير انما فيه دوصفها بالرجولية

## \* (باب الحجر) \*

ابن الحاجب أسبابه الصبا والخنون  
 والتبذير والرق والفلس والمرض  
 والتكاح في الزوجة اه وزيد  
 الردة والره (الخنون محجور) قال  
 في المصباح حجر عليه حجرامن باب قتل  
 منعه التصرف فهو محجور عليه  
 والفقهاء يحذفون الصلة تحفيضا  
 لكثرة الاستعمال ويقولون محجور  
 وهو سائغ اه وذكر غيره أنه من  
 بابي قتل وضرب انظر ح قتل  
 وقول ز وجس قبل بلوغه  
 أي أو بعده مع تحقق السفه وقول  
 ز وجلناه على ان حجر الخ لعل  
 أصله وجلناه على ان حجره لا يه  
 ان كان الخ لان حجر الخ وقول ز  
 ان كان يشترط في بيعه الخ أي كان  
 يشترط عدم الخديعة لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لمن كان يخدع في  
 البيع اذا باع فقل لا خلافة  
 خرجها الشيخان (والصبي لبوغيه)  
 قول ز بالنسبة لنفسه صوابه  
 للماله والا فقد تقدم وحضنة الذكر  
 للبلوغ الخ

وقول ز ويقال للمرأة رجله زائد  
في الصحاح بعده مانصه قال

من قواثب فتاتهم

لم يسألوا حرمة الرجل

وحينئذ قالت بادر منه وكذا من

كلام القاموس ما فهمه ز خلافا

لمب (أو أوالا في حقه تعالى) قول

ز وهو لا يتصرف فيه الحكم الخ

غير صحيح وقد تأوله تو بما يقبله

كلام ز وانما معنى هذا القول

انه اذا ترك شيئا مما يجب على البالغ

فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى

وان كان يؤخذ به في الظاهر اذا

اطلع عليه والله أعلم (وصدق)

قول ز وأما اذا ادعى بالسن الخ

نحوه قول الجواهر أما السن

فبالعدد وأما الاحتلام فبقوله

اذا كان ممكنا اه وهو خلاف

ما في ح من قول الشيخ زروق

وبصدق في السن ان ادعى ما يشبه

حيث يجهل التاريخ اه ولعله

تقييد لا خلاف كما أشار له أبو علي

والله أعلم (ان لم يرب) قول ز

وربما يدل الخ فيه نظر اذا لا يلزم

من عدم وجوب النفقة بدعواها

عدم تصديقها في البلوغ بالحل لان

الموجب للنفقة الى الاصل براءة

الذمة منها هو حركة الحل لا مجرد

قتمله والله أعلم (والولي رد الخ)

قول ز ان كانت المصلحة الخ أي

يوم النظر فيه وقبل يوم عقده كما

في ابن عرفة قلت وقول مب

عن ابن رشد فتحصل الخ قد قال ابن

رشد قبله كما في ح القول الثاني

أعني قول أصبغ هو قول ابن كنانة

واختاره عيسى بن دينار قال وهو الحق الذي لا ينبغي غيره ان شاء الله تعالى اه

اذا تصفت الخ ما ذكره واضح بالنسبة لكلام ابن الأثير وأما كلام الصحاح فالتبادر منه  
ما فهمه منه ز وقد أسقط ز من كلام الصحاح شيئا فانه زاد بعد قوله ويقال للمرأة  
رجله مانصه قال

من قواثب فتاتهم \* لم يسألوا حرمة الرجل

اه منه بلفظه ثم ذكر متصلا به ما زاده عنه ز من قوله ويقال كانت عائشة الخ

فاستشهدا به باليت بدل لما قاله ز ولا ينافيه قوله بعده وكانت عائشة الخ ونحوه في

القاموس ونصه والرجل يضم الجيم وسكونه معروف ثم قال وهو رجله وترجلت

صارت كالرجل اه منه بلفظه ونحوه قول الأزهري في شرح مقدمة ابن آجروم نحو

الرجل والرجلة والعلام والعلامه اه فتأمله بانصاف \* (قائدة) قال في المصباح

مانصه والرجل الذكركن الاناسي جمعه رجال وقد يجمع على رجله وزان مرة حتى قالوا

لا يوجده جمع على فعله بالفتح الراجله وكذا جمع كم وقيل كما أنه للواحد مثل نظيره من

أسماء الاجناس قال ابن السراج جمع رجل على رجله في القلة استغناء عن أرجال اه

منه بلفظه (أو أوالا في حقه تعالى) قول ز وهو لا يتصرف فيه الحكم انظر ما معني كون

الصلاة والصوم لا يتصرف فيهما ما لم يربط اليه والافلا يخفى

أن الصلاة والصوم يتصرف فيهما وقد مر وقيل بالسيف جدا اه وهو تأويل لا يقبله كلام

ز لمن تأمله لانه قال في قسمه لانه لا يتصرف فيه الحكم ان ظهر لهم الخ فتأمله فالحق ان كلامه

غير صحيح وانما معنى هذا القول انه اذا ترك شيئا مما يجب على البالغ أو فعل شيئا مما يحرم

على البالغ فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى وان كان يؤخذ به في الظاهر اذا اطلع

عليه والله أعلم (وصدق) قول ز وأما اذا ادعى بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد الخ

هو ظاهر كلام الجواهر ونصه ما فرغ في طريق معرفة هذه العلامات أما السن فبالعدد

وأما الاحتلام فبقوله اذا كان ممكنا اه محل الحاجة منه بلفظه لكنه خلاف ما في ح

عن الشيخ زروق ونصه ويصدق في السن ان ادعى ما يشبه حيث يجهل التاريخ اه

منه بلفظه وبه جزم أبو علي ولم يحك فيه خلافا مع نقله كلام الجواهر ولم يعارض بينهما

فعله رأه تقييد او هو ظاهر والله أعلم (ان لم يرب) قول ز وربما يدل قول المصنف ولا

نفقة بدعواها الخ لا دليل فيه لما قاله أحمد اذا لا يلزم من عدم وجوب النفقة على الزوج

بدعواها عدم تصديقها في البلوغ بالحل الذي ادعته اما أولا فلان الموجب للنفقة ليس

هو مجرد وجود الحل بل لابد ان يضم الى ذلك حركته بخلاف البلوغ وأما ثانيا فلان ذمة

الزوج برية وهي تزيد بغيرها والاصل براءة الذمة فلا تعمرا الا يقين فهي مدعية وقد

أحكمت السنة أن البينة على المدعي والله أعلم (والولي رد تصرف بمن) قول ز ان كان

مصلحة الخ أي يوم النظر فيه وقبل يوم عقده قال ابن عرفة صدرا يسوع مانصه وفي كون

النظر الى حال بيعه يوم عقده أو يوم النظر فيه قولان لا في علي سماع يحيى ابن القاسم مع

رواية ابن نافع وقول أصبغ في الخمسة والمشهور مع نوازل أصبغ والاف في علي قولها

في الدور والارضين ما اشتري الوصي من مال يتيمه أعيد للسوق اه منه بلفظه

وقول ز واستثنى من كلام المصنف ثلاثة الخ بقى عليه رابع وهو اذا قتل السفينة قتلا  
 بوجب عليه القصاص فاراد أن يدفع الدية لرضا الاولياء بذلك وامتنع عليه كافي ق وقول  
 م ب عن ح واعترض بعضهم هذا بوضع بقوله ولا توثقوا السفهاء الخ لا يخفى ما في  
 الاستدلال بالاية على بطلان هذا الشرط بعد الوقوف على ما قاله المفسرون في معناها  
 وقوله ايضا عن ح فيه نظر لانه شرط لا يجوز ان اضاعة المال لا يجوز الخ فيه نظر لان  
 اضاعة المال انما تلزم القائلين باعمال الشرط لو كانوا يقولون انه لا يجبر عليه في اتلافه  
 كالتفاته في الجروح ونحو ذلك وهم لا يقولون به هذا بل منعه من هذا من باب تغيير  
 المنكر ولذلك يمنع منه الرشيد اذا اراد فعله لفظ ونحوه وانما المراد باعمال الشرط انه  
 لا يجبر عليه في ذلك باعتبار البيع والشراء والهبة ونحوها من انواع التبرعات ولا خفاء انه  
 اذا باع ما يساوى عشرة بدرهم واشترى ما يساوى درهمين مثلاً أو تبرع بما وهب  
 له لا يقال في ذلك اضاعة مال لان اضاعته انما تكون فيما اذا لم ينتفع به أحد وهذا النفع  
 حاصل للبائع أو المشتري أو الموهوب له مثلاً وغاية هذا الشرط أن ذلك دائر بين امرين  
 اما أن ينتفع به المحجور كاتقاع الرشاء أو يدفعه لمن ينتفع به اما بغير عوض أصلاً أو  
 بعوض مع محابة على ان اعتراف ح وغيره بأنه المشهور كاف في العمل به ولو لم يظهر  
 وجه اسقوط البحث فيه فكيف مع ظهوره غاية الظهور فتأمل به بانصاف والله أعلم (وله ان  
 رشد) قال أبو علي أي ولورثته ان مات ثم احتج بكلام ابن يونس الذي عزاه له م ب ثم قال  
 وهذا مأخوذ من قاعدة من مات عن حق فلورثته فلا يتأكد التنبيه عليه لمن يروم  
 الاختصار اه محل الحاجة منه بل ينظر وفيه ترجيح لهذا القول لا محالة وان كان كلام م ب  
 يفيد رجحان كل منهما وقول م ب ورجح ابن يونس ان له النقص الخ يقتضي أن لا ين  
 يونس في ذلك اختياراً من عند نفسه مع ان قوله قال ابن حبيب ويقولهما أقول واليه مرجع  
 أصبغ وهو الصواب يقتضي ان الترجيح لابن حبيب لا لابن يونس وقوله ونسب المال الخ  
 هو كذلك في نقل أبي علي عن ابن يونس لكنه نقل كلام ابن يونس مختصراً ونص ابن يونس  
 قال ابن حبيب سألت طرفاً وابن الماجشون عن البكر أو الصغير أو المولى عليه بيع أحدهم  
 أو يهب أو يعتق فلا يطلع على ذلك الا بعد موته يرذل من فعله كما يرذل لو كان حياً فقال لا نعم لم  
 يرذل ذلك مردود امندفع له قوته لا يجيز ذلك وذلك مردود عنه وكذلك لو تزوج المولى عليه  
 فلم يعلم بذلك ولبه حتى مات انه لامرأته لا مردود عنه ولا صداق نخبها أو لم ين لان ذلك لم يرذل  
 مردوداً حتى يجيزه المولى فقطد انقطع موضع اجازته وان كانت المرأة هي التي ماتت وهو  
 المولى عليه كان موضع النظر له قائماً وينظر المولى فان رأى اجازته كحاجة ويغرم الصداق  
 الذي اصدقها خبره له مما يجبر اليه من الميراث فعل وأجازوا رأي رده رده كله قال في مطرف  
 وهكذا سمعت ابن أبي سلمة وابن أبي حازم يقولان ولا أعلم المال خلافه وسألت أنا أصبغ  
 عن ذلك فقال قال ابن القاسم في ذلك كله انه ماض جائز لا يرذلانه أمر قد فات موضع النظر  
 فيه ومضى الذي به كانت الولاية وله كان يحبس المال فلا كلام فيه للورثة انهم يرون  
 ما كان له يوم مات وهذا لم يكن له مال حتى يرده اليه ويجيزه ان رأى اجازته قال ابن حبيب

وقول ز واستثنى من كلام المصنف ثلاثة الخ بقى عليه رابع وهو اذا  
 ثلاثة الخ بقى عليه رابع وهو اذا  
 وجب على السفينة قصاص فأراد  
 دفع الدية لرضا الاولياء بذلك وامتنع  
 ولبه كافي ق قلت قد يقال  
 هذا بيقهم من الاول في ز بالاولى  
 فلذا تركه والله أعلم وقول م ب  
 عن ح واعترض بعضهم هذا  
 الخ لا يخفى ما في الاستدلال بالاية  
 على ذلك بعد الوقوف على ما قاله  
 المفسرون في معناها وقوله عن ح  
 أضافه نظر الخ فيه نظر لان اضاعة  
 المال انما هي حيث لم ينتفع به  
 أحد كرقه والقائه في البحر وهذا يمنع  
 منه حتى الرشيد لانه من باب تغيير  
 المنكر وما عدم الجبر عليه في البيع  
 والشراء والهبة ونحوها فليس من  
 لاضاعة المال لحصول النفع للبائع  
 أو المشتري أو الموهوب له مثلاً  
 وغاية هذا الشرط أن ذلك دائر بين  
 أن ينتفع به المحجور كالرشاء أو  
 يدفعه لمن ينتفع به اما بغير عوض  
 أصلاً أو بعوض مع محابة على ان  
 اعتراف ح وغيره بأنه المشهور  
 كاف في العمل به ولو لم يظهر وجهه  
 والله أعلم (وله ان رشد) أي  
 ولورثته ان مات على الارح وهو  
 الذي اعتمد المصنف في التكاثر  
 بقوله ولولى سفينة غرق عقده ولو  
 مات وتعين لونه وقد نقل م ب  
 تعالاي على كلام ابن يونس مختصراً  
 انظره بقائه في الاصل

ويقول مطرف وابن الماحشون وابن أبي سلمة وابن أبي حازم أقول واليه رجح أصبح محمد  
 ابن يونس وهو الصواب لقول النبي صلى الله عليه وسلم ترك ما لا أوفقنا لورثته وهو على  
 عمومته اه منه بلفظه وتأمله يظهر لك مافى كلام مب تعالاي على عما نشأ عن  
 الاختصار وتعلم أن الرابع هو قول مطرف ومن وافقه وهو الذي اعتمد المصنف في التشكاح  
 اذ قال ولولي سفيه فسحق عقده ولو لمات وتعين ماله فهو الذي يجب التعويل عليه والله  
 أعلم (ولو حث بعد بلوغه) رديا لقول ابن كثة كافي المقدمات وانظر كلامها في ح  
 وقول ز لاحال التعليق لانه الخ يوهوم ان حال التعليق غير معتبر أصلا وليس كذلك فلو  
 زاد لفظه فقط فقال لاحال التعليق فقط لسلم من ذلك فتأمل (أوروقع الموقع) قول ز اذا  
 تغير الحال بزيادة فيما باعه أو نقص فيما اشتراه الخ لم يقتصر ابن رشد على هذا بل زاد بعده  
 مانصه أو ما شابه ذلك اه كذا وجدته في مقدماته وكذا في نقل ح عنها وهو يبين  
 ان الرد غير مقصور على الزيادة والنقصان بل يشمل غير ذلك كحسباجه لسكني الدار  
 أو استغلال البستان أو ركوب دابة لانها تناسب حاله أو أمة لتخدمة أو نحو ذلك في قصر  
 ز النائدة على الزيادة والنقصان وعز ذلك لابن رشد نظرا وقول ز الان ولدت من  
 المشتري فترد مع قيمة الولد نحو هذا لابن رشد في المقدمات لكنه لم يجزم به بل شبهه بالامه  
 المستحقه زاد مانصه وبأخذ الامه التي ولدت منه وقيمة ولدها على الخلاف المألوم في  
 ذلك اه منها بلفظها وصرح اللغوي أيضا بأنها كالسحققة ونصه وان باع أمة  
 فحملت من المشتري جرت على الخلاف في السحققة اذ اولدت من المشتري الا أن يكون  
 المشتري معسرا وهو عالم بأن البائع محجور عليه فتترع منه بكل حال اه منه بلفظه  
 ونقله ابن عرفة وسلمه واذا تقرأ أنها كالسحققة في جزم ز بردها نظر لان المصنف درج  
 في السحققة على خلافه اذ قال هناك وضمن قيمة السحققة وولدها يوم الحكم وصرح ز  
 هناك بأن المصنف هو المشهور وقد جزم ابن يونس في أمة السفيه بعينها أنهم لا ترد  
 ونصه والامه ان كان ولدها من زوج ردت معها وان كان من المشتري فعليه الاكر من  
 قيمتها يوم ابتاعها او اليوم ويسقط الثمن الأول عن المولى عليه الا أن يكون قائما أو  
 دخل في مصلحة لا بد منها اه منه بلفظه وقول ز ابن عرفة وهذا القول آيين قاله  
 ح كذا وجدته فيه بالرمز الخطاب ولم أجد في ح ما عزاه لانه تكلم على المسئلة في  
 التنبيه السابع وذكر فيها عن المقدمات القولين من غير ترجيح ولم يقل عن ابن عرفة شيئا  
 لكن ما عزاه لابن عرفة هو فيه لكن ليس هو القائل وهو آيين بل قائل ذلك هو اللغوي  
 واليه عزاه ابن عرفة وهو كذلك في بصرة اللغوي ونصها واختلف اذا اشترى أمة فحملت  
 منه فقال في العتبية ترد إلى بائعها ويرد على اليتيم الثمن ولا شيء عليه من قيمة الولد وقال في  
 مثلها تعضى له أم ولد غير عوض والأول آيين اه منه بلفظه وما عزاه للعتبية هو في  
 سماع عيسى ونقله ابن يونس مقتصرا عليه كانه المذهب ونصه واذا ابتاع السفيه أمة  
 فأولدها فترد الامه على بائعها ويرد هو الثمن ولا شيء له من قيمة الولد والولد ابن السفيه حر

(ولو حث الخ) قول ز لاحال  
 التعليق لو زاد لفظه فقط لسلم من  
 لهام أنه غير معتبر أصلا (أوروقع  
 الموقع) قول مب عن ابن رشد  
 أو ما شابه ذلك أي كحسباجه  
 لسكني الدار أو استغلال البستان  
 أو ركوب الدابة لانها تناسبه  
 أو خدمة الامه وقول ز قد رد  
 مع قيمة الولد الخ الذي لابن رشد  
 واللغوي انها كالسحققة في خلاف  
 وسلمه ابن عرفة وسيأتي للمصنف  
 وضمن قيمة السحققة وولدها يوم  
 الحكم وصرح ز هناك بان  
 المصنف هو المشهور وبه جزم  
 ابن يونس في أمة السفيه بعينها نعم  
 قال اللغوي الا أن يكون المشتري  
 معسرا وهو عالم بأن البائع محجور  
 عليه فتترع منه بكل حال اه والظاهر  
 لو قال أو هو عالم بالخ بأولانه اذا كان  
 عالما لا فرق بين عسره وبينه وقول  
 ز ابن عرفة الخ أي عن اللغوي وبه  
 جزم ابن يونس انظر الاصل وقول  
 ز قاله ح لعله وقع تحريف في  
 الرمز اذ ليس في ح ذلك

اه منه بلفظه وذلك يدل على رجحانه والله أعلم \* (تنبيه) \* قول النخعي في كلامه  
 الاول الا ان يكون المشتري معسرا وهو عالم بان المبيع محجور الخ كذا وجدته فيه بالواو  
 لا بأو وكذا نقله عنه ابن عرفة فيما وقفت عليه من نسخة وفيه نظر لانه اذا كان عالما  
 لا فرق بين عسره وبسره اذ لا شبهة له ولذا لا يجب عليه رد الغلة كما نص عليه غيره (وضن  
 ما أسند) قول ز الا ان شهر فلا ضمان عليه لانه كالجماع في فعله قاله ابن عرفة ما نسب له ابن  
 عرفة هو كذلك فيه ذكره في باب الاقرار ونصه لان الصبي الذي سته فوق شهر يصح أن  
 يتصف بما يوجب غرمه وهو جنائته على المال مطلقا وعلى الدماء فيما قصر عن ثلث الدية  
 بخلاف ابن شهر لان فعله كالجماع حسبا وتر في أول كتاب الغصب فتأمل اه منه  
 بلفظه ليكن ذكر ز عند قوله في الاقرار أو على أو على فلان نحو هذا عن الشيخ أحمد  
 وقال عقبه ما نصه وفي الشامل اطلاق ابن سته أشهر رهدر كيجنون اه قلت وما في  
 الشامل أصله في ضيق فانه قال عند قول ابن الحاجب في الغصب وأما غير المميز فقل  
 المال في ماله والدم على ما قلته الخ مانصه وقال ابن القاسم ان أفسد شيئا كان كان  
 ستة أشهر ونحوها لا ينزجر فلا شيء عليه وان كان مثل ابن سته فصاعدا فلا ذلك عليه اه  
 منه بلفظه وعلى ان ابن سته أشهر لا شيء عليه اقتصر عند قوله في الضمان كذا اه  
 رفقا وعليه اقتصر ابن يونس في كتاب الجمالة ويأتي لفظه قريبا ان شاء الله فهو الراجح والله  
 أعلم وقول مب وبرجنان هذا القول يظهر لك أن قول المصنف وضمن ما أفسد الخ  
 يشمل المميز وغير المميز الخ مخالفت لما رجحه أبو علي فانه قال في باب الغصب مانصه وابن  
 رشدو المتطوع وابن شاس وغيرهم صدروا بالقول بأنه لا يؤاخذ بمقتضى كلام ابن يونس دال  
 لذلك وهو الذي يفهم من قول المتن وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه والضمة عائدة الى قول  
 المتن وللولي رد تصرف مميز ثم قال والحاصل ان الراجح هو عدم ضمان غير المميز مطلقا في  
 الاموال وغيرها وان فعله كلافعل أصلا بلا قيد فافهم اه منه بلفظه قلت والصواب  
 ما رجحه مب تبع الشيخ المسناوي لما تقدم من كلام ابن عرفة السابق فانه جزم بان من  
 سته فوق شهر يضمن ويمتد من ضيق و من أن من زاد سته على ستة أشهر  
 يضمن واستدل أبي علي على ما ذكره بتقدير ابن رشد به معارض بمثله فان ابن رشد انما  
 صدر به في المقدمات وصدر في البيان بمقابله فقال في ثاني مسئلة من رسم العشور من  
 سماع عيسى من كتاب الجنائيات مانصه لا اختلاف في ان حكم الصبي الذي لا يعقل  
 ابن سته ونصف ونحوها في جنائياته على الاموال والدماء حكم المجنون الذي لا يعقل سواء  
 وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال أحدها أن جنائياته على الاموال في أموالهم وعلى  
 الدماء في عواقلهم الا ان كان أقل من الثلث في أموالهم والثاني ان ذلك هدر في الاموال  
 والدماء والثالث تفرقة في هذه الرواية بين الاموال والدماء اه محل الحاجة منه  
 بلفظه انظر بقية ان شئت في غ عند قوله في الغصب والاقتدد وأما قوله وكلام  
 ابن يونس دال لذلك فأشار به لما نقله عنه قبل من كتاب الديات وكلام ابن يونس المذكور  
 هو في ترجمة جنابة الصبي والمجنون والاب على ولده فانه نقل عن المدونة مانصه

(وضمن ما أفسد الخ) قول ز قاله  
 ابن عرفة أي في باب الاقرار لكن  
 زاد في باب الاقرار عن الشامل أن  
 اطلاق ابن سته أشهر رهدر اه  
 وأصله نضج عن ابن القاسم في  
 باب الغصب وعليه اقتصر في  
 عند قوله في الضمان كذا اه رفقا  
 وابن يونس في كتاب الجمالة فهو  
 الراجح والله أعلم وقول مب هذه  
 الإقوال ذكرها ابن رشد الخ انظر  
 نصه في غ عند قوله في الغصب  
 والاقتدد وقول مب وبرجنان  
 هذا القول الخ هذا هو الصواب غير  
 انه يستثنى منه الصغير جدا كابن  
 ستة أشهر لا ينزجر اذا زجر خلاف  
 ما رجحه أبو علي من عدم ضمان غير  
 المميز مطلقا في الاموال وغيرها  
 انظر الاصل

(الى حفظ الخ) ظاهره انه لا يشترط مع ذلك حسن التسمية وهو الراجح خلاف ما درج عليه في التحفة وقد أطال أبو عيسى في بيان ذلك قاتلاً وانما أطالنا في هذا لان كثير من الطلبة زعموا أن شرط التسمية هو المذهب وليس كذلك اه انظره هنا وفي حاشية التحفة والاعمل والله أعلم بقلات وقول ز بان لا بصرف في لذاته ولو لمباحة الخ نص ابن الحاجب وصفه بالسفيه أن يكون ذا سرف في اللذات المحرمة بحيث لا يرى المال عندها شيئاً اه قال في ضيق واشترطه أن تكون اللذات محرمة قال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المدونة أى من أنه يكفي في السفه كونه مسرفاً في اللذات المباحة والمكروهة ثم ذكر نص المدونة والجواهر ثم قال وبديل على ذلك أيضاً قوله في حد الرشد أن يكون حافظاً لماله اذ لا واسطة بين السفه والرشد وقال المازرى وقتلنا ان التبذير في غير الفسق يوجب الحجر فكيف بالتبذير في الفسق وظاهره أن التبذير في المباحات يوجب الحجر لكن قال بعد ذلك وأما اتفاقه في الملاذ والشهوات وجمع الجماعة لا كل الكثير من الطبائفة في الميقات والموانئست فقيه اشكال وقال بعض أصحاب الشافعي لانه وجب الحجر وعن ابن القصار كذلك ولكن شرطه بشرط

قال مالك واذا جنى الصبي أو المجنون عمداً أو خطأ بسيفاً وغيره فهو خطأ كله تحمله العاقلة الى مبلغ الثلث فإن لم يبلغه في ماله ويتبع به ديناً في عدمه اه وزاد متصل به مانصه ابن المواز وقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا قود على من لم يحتمل وقاله على بن أبي طالب رضى الله عنه وقال كل ما أصاب الصبيان من عمداً أو خطافه وبئرلة الخطا ليس فيه قود ثم ذكر نحوه عن أبي بكر وعثمان رضى الله عنهم ماتم قال وقضى به عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه بمسورة الفقهاء ان عمداً الصبي خطأ لا قود فيه وقاله مالك قال وكذلك المجنون ثم قال قال محمد واذا بلغ الغلام أو الجارية الحلم فخرج أو قتل قديمهما مالم يكونا معتوهين قال وما أخبرتك به من أمر الصبي فانما ذلك فيمن عرف منهم ما يعقل فأما الصبي الصغير فهو كالأشياء فيما أقصد وأخبرت عن ابن القاسم انه سئل عن الصبي الرضيع يفسد شيئاً أو يكسر لؤلؤاً أو يطرخ ذلك في بئر وشبهه انه لا شيء عليه يريد أن لا يتبع بشئ قيل فان جرح هذا الصغير رجلاً أو فاقه عليه فلم يجب فيه بشئ وقال قد تكلم في هذا الناس وأما ما أسند فهو بين أن لا شيء عليه اه منه بلفظه ونقل أبو علي بعضه فان كان مراد أبي علي بالاستدلال به مجرد ذكره هذا القول وعزوه لابن القاسم فنحن لا نذكره ونقلوه هو أحد الأقوال الثلاثة التي تقدمت في كلام ابن رشد وان كان مرادنا اقتصار ابن يونس عليه بغير ربحانه فهو معارض بعله فان ابن يونس نقل في ترجمة من ادعى قبل رجل حقاً فقال له رجل ان لم آتك به غداً فأنا ضامن من كتاب الجمالة مانصه قال مالك ومن ادعى عن رجل حقاً لزمه بغير أمره فله أن يرجع به عليه قال ابن القاسم وكذلك من تكفل عن صبي بحق قضى به عليه فأداه بغير أمر ولزمه فله أن يرجع به في مال الصبي وكذلك لو أدى عنه ماله من منافع كسره أو أفسده أو اختلسه لان ما فعل الصبي من ذلك يلزمه وقاله مالك اه وزاد متصل به مانصه ابن المواز قال ابن القاسم وذلك اذا كان الصغير الجاني ابن سنة فصاعداً محمد أو ما الصغير جداً ابن سنة أشهر لا ينزجر اذا جرح فلا شيء عليه اه منه بلفظه فانظر كيف فهم المدونة على ما ذكره وجعل ما فيها عن مالك وابن القاسم شاملاً لابن سنة فاعلى وجعله نصاً من رواية ابن المواز عن ابن القاسم ولم يستثن من ذلك الا الصغير جداً ولم يحد في ذلك خلافاً أو أيضاً ان عني أبو علي أن الراجح في المجنون هو ما رجحه في الصبي من أنه لا يضمن الاموال ولا غيرها وان فعله كالهيمه خالف نص المدونة السابق ونص غيره حتى كلام المصنف في الاموال وان عني أن ذلك خاص بالصبي دون المجنون احتاج الى الفرق بين ما عايننا من حكمهم ما سواهم افتأمله بالانصاف والله أعلم (الى حفظ مال ذي الاب بعدة) ظاهر المصنف انه لا يحتاج مع حفظه الى معرفة تيمته وعلى هذا حمل في توضيحه كلام ابن الحاجب أو لا قاتلاً لان التعمي نقل الاتفاق على أن من لا يحسن التجرو ويحسن الاسالك لا يحجر عليه لكن ذكر المازرى خلافاً فيما نقله به الحجر عن المجبور عليه هل بمجرد حفظه فقط أو زيادة حسن تيمته ثم قال وعلى هذا يمكن أن يريد المصنف هذا أو يكون قيداً ثانياً يكون مراده بيان الرشد الذي يخرج به من الحجر لا الرشد الذي لا يضرب معه الحجر فان هذا

منفق على أنه لا يراعى فيه القيد الثاني كما ذكره اللغمي اه منه بلفظه «تبيين الاول»  
 ذكر غ بعض كلام ضج وقال عقبه مانصه والذي لابن عرفة قال عبد الوهاب  
 الرشد ضبط المال واصلاحه المازري في كونه مجرد صونه أوع كونه يحسن تبيينه  
 عبارتان ابن عرفة عزاهما للغمي للمدونة ومحمد اه منه بلفظه ومقصوده بذلك  
 معارضة كلام ضج بكلام ابن عرفة ووجه ذلك ظاهر لان كلام ضج صريح في أن  
 الرشد رشدان أحدهما هو الذي حكى اللغمي فيه الاتفاق الذي ذكره والاخر هو الذي  
 حكى فيه المازري القولين وظاهر قوله لكن ذكر المازري خلافاً لما أن اللغمي لم يذكر  
 هذا الخلاف بل انفرده بالمازري وكلام ابن عرفة صريح في أن اللغمي ذكر الخلاف  
 الذي ذكره المازري وزاد عليه عزوه للمدونة ومحمد وظاهره أن الرشد واحد لا اثنان  
 قلت على كل من الشيخين شك من وجهه فعلى المصنف من جهة ما أفاده كلامه من أن  
 اللغمي لم يذكر الخلاف الذي ذكره المازري وعلى ابن عرفة من جهة اجاله في الرشد  
 المقتضي أن خلاف من ذكر في وجهيه معا ويتبين لذلك بجلب كلام اللغمي ونصه  
 واختلف في الرشد المراد بالقرآن فقال في المدونة هو الذي يجرز ماله وقال محمد الرشد هو  
 الصلاح في دينه وماله وقال أيضا الذي يصلح ماله ويخرجه ويجعله عن معاصي الله تعالى  
 وقال أشهب لا ينظر إلى صفه في دينه اذا كان مكملاً له ولا يتخذ فيه كالتجديع الصبي ولا  
 يخاف عليه في تدبيره ولا يذره قال الشيخ ان اجتمع أن يكون يجرز ماله وبنيه فذلك وان  
 كان يجرزه ولا يحسن التجز ولا التسمية فلا يملك عنه لان وليه لا يفعل فيه غير ذلك يسكه  
 وينفق عليه فهو أولى بفعل ذلك في ماله ولانه لا خلاف فيمن كان لا يحسن التجز ويحسن  
 الامساك انه لا يضرب على يديه اه منه بلفظه والله أعلم «الثاني» قال ح مانصه  
 بقوله الى حفظ مال ذي الالب بعدد هذه الرشد الذي لا يجز على صاحبه باتفاق  
 واختلف في الذي يخرج به من الجرح هل هو ذلك أيضاً أو زاد فيه اشتراط حسن التسمية  
 ذكر المازري في ذلك قولين وظاهر كلام المصنف في ضج عدم اشتراط الشرط الثاني  
 وهو ظاهر كلامه هنا وظاهر المدونة اشتراط الشرط الثاني اه منه بلفظه ونقله أبو علي  
 وجس وسماه وفيه نظر من وجهين عزوه لضج ما ذكره مع انه ذكر الاحتمالين معا  
 ولو قال وصدر في ضج بعدم اشتراط الشرط الثاني لسلم من ذلك ثابته ما عزوه للمدونة  
 الثاني وهو محتمل لما عزاهم للغمي وسماه ابن عرفة وغيره والله أعلم فحصل من هذا  
 أن ما أفاده ظاهر كلام المصنف هو الراجح خلاف ما درج عليه في التحفة وهذا هو الذي  
 رجحه أبو علي هنا وفي حاشية التحفة قال لا هنا مانصه وانما أطلق في هذا لان من تبع  
 ح وكثيرا من الطلبة زعموا أن شرط التسمية هو المذهب وليس كذلك اه منه بلفظه  
 «قائدة» قال غ في تكميله مانصه قال القرافي في الفرق الواحد والعشرين  
 اختلف العلماء هل يحمل على أدنى مراتب الرشد وهو الرشد في المال خاصة قاله مالك  
 وأبو علي اعلاها وهو الرشد في المال والدين قاله الشافعي ثم قال وفروع هذه القاعدة

وهو ان يكون ما فضل عنه من ذلك  
 لا يتصدق به ولا يطعمه قال وقوله  
 ولا يطعمه بعد ذكره الصدقة  
 الظاهر انه أراد اطعامه لا خوانه  
 وهذا قد ريسر الآن لا يرى  
 ما ذكرناه عن بعض أصحاب الشافعي  
 انه يوجب الجرح على هذا فيكون  
 كلام ابن القصار موافقاً لظاهر كلام  
 المصنف وانظر اذا كانت له فيه  
 المبدل لاله في شهواته يجز عافي  
 يده تجارة تصير اتفاقه في شهواته  
 من الربح ورأس المال محفوظ  
 المازري وفي الجرح على هذا اشكال  
 اه



ثلاثة أقسام قسم أجمع الناس فيه على الجمل على أعلى الرتب وهو ما ورد من الاوامر  
 بالتحديد والاختصاص وسلب النقائص وما ينسب الى الرب تعالى من التعظيم والجلال  
 في ذاته وصفاته العلا فهذا القسم الامر فيه متعلق باقصى غايته الممكنة للعدد ومع ذلك  
 قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقسم أجمع  
 الناس فيه على أدنى الرب وهو الاقرار فاذا قال له عندى دنانير حل على أقل الجمع ثلاثة  
 وقسم مختلف فيه كسئلة الرشد هذه ومسئلة الحضانة هل هي الى الانغار والى البلوغ  
 ومسئلة منع التفرقة هل هي الى البلوغ أو الانغار قال ويتعاضد كس المشهوران في  
 المذهب ومسئلة الحرام هل يحمل على الثلاث أو الواحدة ومسئلة التيمم بالصعيد هل  
 مالمثل على أدنى المراتب وهو مطلق ما يسي صعيدا ترابا كان أو غيره وحله الشافعي على  
 اعلاها وهو التراب ومسئلة حكاية المؤذن هل لا تحرم أو لم تنهى الشهادتين اه ملخصا  
 فاما التقسيم الثاني فقد سلمه أو القاسم بن الشاط ولكن له في كلام القراني في هذا الفرق  
 مؤاخذات عديدة فمنه انه قال في حكاية الاذان ما ترى ما الكافر عها على هذه القاعدة  
 وانما رأى أن حى على الصلاة على الفلاح ليس من الذكروا انما هو مجرد استدعاء  
 والمعروف في الشرع انما هو استحباب ما هو ذكر فبقيد مطلق الحديث بالمعنى وأخذ غيره  
 بنظر اللفظ اه منه بلفظه قلتم قد سلم غ رحمه الله ما قاله ابن الشاط مع انه قد  
 يقال لو كانت العلة ما ذكره لاسقط الحماكى ما ليس بذكر وحكى ما بهدشما بما هو  
 ذكر باجماع والجواب بانه استغنى عنه بذكره أو لا يجيد فتأمل به بانصاف والله  
 أعلم (وفى وصي) ظاهر المصنف انه لا بد من الفلح ولو كان أبو عبد الله  
 بمدة وانقضت وقد ذكر ابن سلون وغيره في ذلك قوانين \* (تنبيه) قال ابن عرفة ما نصه  
 ان شرط الاب في ايضائه باينه اطلاقه يلوغه عشرين سنة فالتوصية وبلغ التيمم لمدة  
 وتصرف وهو مجهول الحال في وقف تصرفه على ثبوت رشده واطلاقه بشرطه قول ابن  
 دحون مع ابن الشقاق والاشبيلي مع القاضي ابن بشر وابن القطان قلت بالاول عمل  
 قضاء ذوى العلم من قضاء بلدنا ولا يختلف في لغو تعليقه على مجرد بلوغه اه منه بلفظه  
 ونقله أبو على وسلمه وكذا غ في تكميله وزاد متصل به ما نصه ونص المسئلة في  
 نوازل ابن سهل ذكرى عن أبي عمر بن القطان ان القاضي ابن بشر قال لمن حضر من  
 الفقهاء ما تقولون فيمن أوصى على انه وشرط انه اذا بلغ عشرين سنة فهو مطلق فوات  
 الموصى وبلغ الموصى عليه هذه المدة ثم تصرف بعد ذلك في بيع وغيره وهو مجهول  
 لم يظهر منه سفه ولا خبر منه رشد هل تكون أفاء الجائر قد تدرج في اطلاق الوصى له من الولاية  
 فقال أبو محمد بن دحون وأبو محمد بن الشقاق لا يجوز له بيع ولا غيره الا بعد ترشيد لانه مولى  
 عليه فخرج القاضي اليهم جواب أبي عمر أحمد بن عبد الملك الاشبيلي بأنه مطلق ذلك  
 الشرط جائز الفعل قال القاضي وهذا أقول وهو الصواب عندى ابن القطان وبه  
 أقول واباه أختار اه وابن بشر هكذا بكسر الباء واسكان الشين وأما القاضي محمد بن  
 بشر فهو أقدم منه كان في طبقة أصحاب مالك وأما أبو عمر الاشبيلي فهو ابن المكوى وهو

(وفى وصي الخ) ظاهره أنه لا بد من  
 الفلح ولو كان الاب حذ الابناء  
 بمدة وانقضت وقد ذكر ابن سلون  
 وغيره في ذلك قولين وذكر ابن عرفة  
 وابن سهل وابن هرون وصاحب  
 المعين خلافا فيمن حذ حبرائه  
 يلوغه عشرين سنة أو الحلم فوات  
 وصيه وبلغ الابن المذوق تصرف  
 وهو مجهول الحال هل يوقف تصرفه  
 على ترشيد لانه مولى عليه وبه  
 قال ابن دحون وابن الشقاق وابن  
 أعين وعمل به قضاة تونس وألوه قال  
 أبو عمر الاشبيلي مع القاضي ابن  
 بشر وابن القطان وغيرهم أما ان  
 تصرف وهو معلوم السفه فلا  
 يختلف في رده ولغو حذايه والله  
 أعلم

من أشياخ ابن عبد البر اه منه بلفظه ❀ قلت انظر ما معني قول ابن عرفه رحمه الله ولا يختلف في لغو تعليقه على مجرد بلوغه هل معناه على مجرد بلوغ الحد الذي حده الاب ومعني مجرد بلوغه الحد انه يخرج من الولاية وان علم سقمه فان كان هذا امر اده فهو ظاهر لان الخلاف المذكور قبل انما هو في جهل حاله كما هو صريح كلامهم السابق أو معناه انه باو غ الاب يعني ان الاب شرط انه اذا بلغ ابسه الحلم فهو منطلق من الولاية فان كان هذا امر اده وهو المتبادر منه ففسقه نظر وان سلمه من ذكرنا قبل لان التحديد بالبلوغ كالتحديد بالسنين كالعشرين مثلاً وقد ذكرنا سبب الخلاف في التحديد بالبلوغ ونصه على اختصار ابن هرون اذا شرط الموصي في وصيته اذا بلغ ابسه الحلم فهو منطلق من الولاية فله شرطه وينطبق بنيه بالبلوغ الآن ثبت عليه انه سقمه ففسقه عليه الولاية قاله أبو عمر الاشيلي وابن بشر القاضي وابن القطان وغيرهم وقال ابن أعيى وغيره الشرط باطل وهو في ولاية الوصي حتى يبلغ رشده وقاله أبو محمد بن دحون وأبو محمد بن الشقاق اه منه بلفظه وفي المعين مانصه اذا شرط الموصي في وصيته على انه اذا بلغ ابسه الحلم فهو منطلق من الولاية فله شرطه وينطبق من الولاية ببلوغه الآن ثبت عليه انه سقمه ففسقه عليه الولاية وفي هذا بين المتأخرين نزاع اه منه بلفظه (أو مقدم) قول ز ولا يحتاج الامر في فكهما الى اذن القاضي يعني ولا اثبات الرشيد بشهادة غيره وهذا هو المشهور وقيل لا بد من اذن القاضي ونسبه الغمى وغيره لعبد الوهاب وقيل بالفرق بين الوصي ومقدم القاضي وذكره واحد أن العمل به منهم صاحب الشامل ونصه وهل مقدم القاضي كالوصي أو لا يأن القاضي في الاطلاق وبه العمل قولان اه منه بلفظه لكن اختيار الغمى مقابل المشهور وعمله بفساد الزمان ونصه والقول الآخر اليوم أحسن لفساد حال الناس وكثيرا ما يقام غير المأمون فيهم أن يقول رشيد بن ليس رشيد لصانعه ويشهد له المولى عليه البراءة فلا يمكن من ذلك أحد اليوم وان أراد الولي حكماً من القاضي لم يحكم له بالرشيد مجرد قوله الآن ثبت ذلك عنده اه منه بلفظه ونقله أبو علي وقال عقبه مانصه وهو حسن غاية وما ذكره من فساد الحال فذلك من فقهه رحمه الله على عادته في التنبهات المحببة ومن نظر وقتنا سنة احدى وعشرين ومائة وألف رأى العجب العجيب ونظر ذئابا في مباب وحكم بقول عبد الوهاب وعلم أنه الصواب لكن زيادة اثبات الرشيد الذي زاده الغمى اه منه بلفظه وفهوم الغمى لابن عطية عند قوله تعالى فان أنسى منهم رشدا فدفعوا اليهم أموالهم وقد نوفي الغمى أو آخر المائة الخامسة وابن عطية في أواسط السادسة فكيف برزنا فاعلم بذلك متعين في وقتنا انظر الاصل

وقول ز ولا يحتاج في فكهما انجر عنه الى اذن القاضي يعني ولا الى اثبات الرشيد كافي التحفة وهو المشهور وقال عبد الوهاب لا بد من اذن القاضي واختاره الغمى وعمله بفساد الزمان قال فيهم أن يقول رشيد لمن ليس برشيد لصانعه ويشهد له المولى عليه البراءة فلا يمكن من ذلك أحد اليوم وان أراد الولي حكماً من القاضي لم يحكم له بالرشيد مجرد قوله الآن ثبت ذلك عنده اه قال أبو علي عقبه وهو حسن غاية ومن نظر وقتنا رأى العجب العجيب ونظر ذئابا في مباب وحكم بقول عبد الوهاب وعلم أنه الصواب لكن زيادة اثبات الرشيد الذي زاده الغمى اه ومثل ما للغمى لابن عطية عند قوله تعالى فان أنسى منهم رشدا فدفعوا اليهم أموالهم وقد نوفي الغمى أو آخر المائة الخامسة وابن عطية في أواسط السادسة فكيف برزنا فاعلم بذلك متعين في وقتنا انظر الاصل

حدود العشر بن ومائتين وألف فالعمل بذلك متعين في وقتنا والله أعلم وقول ز فان مات الوصي قبل الفل يصير أفعاله بعد ذلك على الحجر الخ قال ماب ماذكره هو الذي في الخ وفيه نظر ظاهر لان ز جعل أفعاله على الرضى يفكه الحائكم والذي نقله هو عن ح عن البرزلى أن تصرفه ماض اذا عرف فيه وجه الصواب فهو غيره قطعاً نعم ما جزم به ز هو الذي رجحه ابن سلون ونصه واختاف في الذي يموت وصيه ولم يوص به الى أحد ولا قدم عليه السلطان وصيا فصيل ان كان حسن النظر لنفسه معروفاً بالرشد فأفعاله كلها جارية وان كان معروفاً بالسنة فأفعاله كلها مردودة وهو قول ابن القاسم والذي جرت به الفتوى وعليه الشيوخ أن أفعاله كلها حكمها حكم من كان وصيه باقياً حتى يظهر رشده ويحكم بترشيده وفي كتاب الاستغناء في الذي يموت أو بعده تحجيره أو وصيه انه اذا باع أو اشتري وتصرف تصرف المالك لنفسه جاز فله من وقت يشهده بالرشد حتى وان شهد له في وقت موت أبيه أو وصيه ومضى فعله وان لم يشهد برشده فآله على الولاية اه منه بلفظه وقول ز ولا يتأني الخلاف الا بين مالئ وابن القاسم الخ سكت عنه تو و ماب وهو غير صحيح لقول المبطل في نهاية مائته ومن لزمت له ولاية مات الوصي ولم يوص به فهو في ولاية القاضي حتى يثبت رشده قال ابن أبي زئنين الذي كانت تجرى عليه فتيان من أدركا من المشايخ أن المولى عليه اذ مات وصيه ولم يوص به الى أحد ان حكمه في أفعاله حكم من وصيه باق حتى يظهر منه حال الرشد وقال ابن عتاب حتى يطلق بحكمه وكان فقهاء طليطلة يقولون هو على مذهب ابن القاسم ان ظهر منه حسن نظر جاز الأفعال بعدم موت وصيه وان لم يحكم باطلا فله كما هو عنده في سقه مردود الفعل دون حكم التحجير عليه والضرب على يديه وأما على مذهب غيره من أصحابه فلا يخرج من الولاية التي لزمتها الإجماع كما أنها لا تلزمه عندهم الإجماع وقال ابن مالك القرطبي قال انما يراعى ابن القاسم حاله فان كان سقياً كان مردود الأفعال كن له ناظر أول يمكن واذا كان رشيداً نفذت كان وصيه حياً وميتاً واستدل بالمسئلة التي في سماع عيسى عن ابن القاسم المتقدمه قال وأما على مذهب غيره من أصحاب مالئ فهو باق في الولاية حتى يطلق منها بحكم اه بلفظه على نقل ابن الناظم عند قول والده

وليس للمجور من تخلص \* الابتشيد اذ مات الوصي \*

وبعضهم قد قال بالسراح \* في حق من يعرف بالصلاح

ثم نقل بعده من جواب لابي سعيد بن اب مائته الحكم في المسئلة ان المرأة المذكورة لا تجر عليها اذ لم يكن عقداً الايصاء ثابتاً بما يجب ولو ثبت وقد مات الوصية المذكورة وطالت المدة وتصرفت تصرف الرشيد اذ بطول المدة لكات على حكم الرشيد في أفعاله على الصحيح من الأقوال في أفعال المهمل في مثل هذه النازلة قاله فرج اه منه بلفظه \* (مسئلة) \* قال ابن عرفة مائته وفي ثبوت الولاية بتقديم على شيء خاص خلاف في أحكام ابن سهل لو قدم القاضي على مهمل من يقاسم عنه فقسم عليه في بقاءه مهما مطلقاً وان كان حين التقديم بالغاً لا صغيراً نالها حكمه

لحين اقدم مات في ثمانية

بعيد سبعين وأربعمه

وقول ماب هو الذي في ح يعني

قبل قوله ولو جدد أبوها حجر الخ

وفيه ان ز جعل أفعاله على الرذ

حتى يفكه الحائكم والذي في ح

أن تصرفه ماض اذا عرف فيه

وجه الصواب فهو غيره قطعاً نعم

ما جزم به ز هو الذي رجحه ابن

سلون قلت وبه صدر في التحفة

حيث قال

وليس للمجور من تخلص

الابتشيد اذ مات الوصي

وبعضهم قد قال بالسراح

في حق من يعرف بالصلاح

وقول ز ولا يتأني الخلاف الا في

الخ فيه نظر فقد حكا فيه المبطل

وقال ابن لب اذا طال تصرف المولى

عليه بعدم موت وليه تصرف

الرشداء كان على حكم الرشد في

أفعاله على الصحيح من الأقوال في

أفعال المهمل في مثل هذه النازلة

اه (ولاب ترشيد الخ) أي ولو

قبل الدخول على الراعي خلافاً لـ

انظر أبا علي و طقي والاصل

لابن عتاب مع الاشيلي وابن دحون وابن الشقاق والقسم على الصغير ماض وفي البالغ  
 قول ابن دحون والاشيلي اه منه بلفظه (وعتق مستولده) قال في المتنق مائنه  
 ابن الموارز جمع مالك وأصحابه ان عتق السفية أم ولده لازم جائز وروى ابن سحنون عن  
 أبيه عن المغيرة وابن نافع أن عتقه أم ولده لا يجوز بخلاف طلاقه اه منه بلفظه  
 وقول ز و تبعها مالها ولو كثر على الراجح انظر من رجمه وقد تقدم له نحو هذا في عتق  
 النفس أم ولده وقد قدم البحث معه هنالك ولم أر من رجم ما قاله هنا بعد البحث عليه بل  
 وجدت ما يفيد رجحان غيره فقد رجم ابن أبي زمنين في منتخبه انه لا يتبعها مطلقا ونصه  
 وسئل ابن القاسم عن السفية يعق أم ولده أ يتبعها مالها فقال لا أرى ذلك لان عتقها  
 لم يرض على تجوز العتاق له وانما أمضاه مالك لانه رأى العتق قد كان سبق اليها بالولادة  
 فلما أعققها كان اغتارل ما كان له فيها من الاستمتاع بها فلذلك رأيت أن لا يتبعها مالها  
 لاني ان أتبعها مالها كنت قد جوزت للسفية القضاء في ماله قال سحنون وسواء كان مالها  
 تافها أو غير تافه لا يتبعها منه شيء اه منه بلفظه فالتظر كيف اقتصر عليه ولم يحكم غيره  
 مع نسبته لان القاسم وسحنون واجتبا عهما من المرحجات أيضا كما صرح به غير واحد  
 ورجح الضمي القول بالتفصيل ونصه واختلف بعد القول بجواز عتقها في مالها فقال  
 مالك في كتاب محمد يتبعها مالها وقال ابن القاسم لا يتبعها الا أن يكون يسيرا وهو أشبه  
 فاه منه بلفظه وما عزا لابن القاسم موافق لما في المتنق ونصه فاذا قلنا بلزيمه العتق فيها  
 اهل يتبعها مالها قال ابن القاسم لا يتبعها الا التافه قال سحنون كان تافها أو غير تافه وفي  
 لعتبة والموازاة لاشبه عن مالك يتبعها مالها ان لم يستثنه اه منه بلفظه ولكنه  
 محال لما تقدم عن المنتخب ولما في المقدمات أيضا ونصه واختلف هل يتبعها مالها أم لا  
 على ثلاثة أقوال أحدها أنه يتبعها وهو قول مالك في رواية أشبه عنه والثاني أنه  
 لا يتبعها وهو رواية يحيى عن ابن القاسم والثالث التفرقة بين أن يكون مالها قليلا  
 أو كثيرا وأراه قول أصبغ اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا مقتصر عليه  
 هنا ونقل كلام الضمي مختصرا في النفس ولم ينسبه على المعارضة بينهما في العزو  
 لان القاسم ونقل في ضج كلام المقدمات هنا بل المعنى مقتصر عليه ونقله ابن ناجي  
 في شرح المدونة فلعن ابن القاسم له قولان وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه من أن ما رجمه ز  
 لم يصح أحد بترجيحه بل صرحوا بترجيح غيره والله أعلم \* (تنبيه) قال أبو  
 علي هنا ما نصه وفيها ثلاثة أقوال ثالثها يتبعها ان كان يسيرا وهذا تفصيل ابن  
 رشد وغيره وقد قال في المتنق مائنه في موضع آخر وتبعها مالها ان قل والمروى  
 عن ابن القاسم هو الاتباع مطلقا قال عجم هو الراجح ولكن انظره مع قول المتنق  
 لمذكور وعدم الاتباع مطلقا هو المروى عن مالك وت هنا اقتصر على التفصيل  
 وبقول مالك صدر في المقدمات اه محل الحاجة منه بلفظه كذا وجدته فيه وفيه نظر  
 لا يخفى على من تأمله أدنى تأمل مع النصوص المتقدمة فالنسبة لابن القاسم ومالك عنده  
 معكوسة وفي كلامه هو في نفسه تدافع لانه قال أولا ثالثها يتبعها ان كان يسيرا وعزا

لا ينشأ فالأول يتبعهما مطلقا ثم قال آخر أو بقول مالك صدر ابن رشد في المقدمات وهذا  
 صحيح موافق لما قدمناه إلا أنه مناقض لقوله وعدم الاتباع مطلقا وهو المروي عن مالك  
 والكمال لله تعالى وما قصر عليه نت من القول بالتفصيل قد سلمه ابن عاشور وطى  
 بسكونه مانعه وهو الموافق لما تقدم للمصنف في الفلاس لأنهم سواء كما قدمنا وهو الراجح  
 هناك وهنا والله أعلم (محمول على الإجازة عند مالك) قول ز لا يحتاج ثبوت السفة  
 للمقابلة فلو هو والله أعلم لتعليل لشي تركه لوضوحه ولكنه قال لأن العلة عنده الحجر لا السفة  
 لا يحتاج ثبوت السفة الخ تأمل (وزيد في الاتي دخول زوج) قال ح فيزاد ما ذكر على  
 ما تقدم في كل واحدة فذات الأب يزاد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج وشهادة  
 العدول على صلاح حالها ان لم يطلها الأب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزاد لها مع  
 البلوغ وحفظ المال وفك وصى أو مقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها  
 ولهما أن يطلها قبل ذلك على الخلاف والله أعلم اه منه بلفظه وهو كلام حسن  
 وأشار بقوله ان لم يطلها الأب وبقوله ولهما أن يطلها الخ الى أنه لا تدافع في كلام  
 المصنف ولا تعارض بين خبره هنا بذات الأب لا يخرج من الولاية إلا بما ذكره المصنف  
 فيها وبين قوله بعد وللأب ترشيدها قبل دخولها لأن لسانه قائم أحدهما أن يتطوع  
 الأب بترشيدها بنته فأيها أن يأتي ذلك أو يغفل عنه فتصرف ابنته بشئ من التصرفات  
 أو لا تصرف وترفع أمرها الى الحاكم ليأمره بإطلاقها فالقيام الأول هو الذي تكلم عليه  
 المصنف فيما يأتي والثاني هو الذي تكلم عليه هنا فإذا تبرع الأب بإطلاقها من الحجر  
 ورشدها ولو قبل الدخول مضى تصرفها من غير توقف على شيء آخر عما عدا سائق والى  
 فلا بد من ثبوت ما ذكره هنا وكذا الوصي ان تبرع بذلك خرجت به من الولاية عملا بقوله  
 فيما يأتي كالوصي والأفلايد من ثبوت ما ذكره هنا وكذا مقدم القاضي ان تبرع بإطلاقها  
 خرجت به من الولاية عملا بأحد المشهورين المشار اليهما فيما يأتي بقوله وفي مقدم القاضي  
 خلاف والأفلايد من ثبوت ما ذكره هنا وهذا الذي شرح به ص ر ح والشيخ سالم  
 كلام المصنف هو المتعين وما اختاره م ب من قصر كلام المصنف على ذات الأب  
 دون ذات الوصي والمقدم هو الذي ارتضاه جس وفيه تطروا ن تعافيه العلامة  
 أبا عبد الله المسنوي وقد استدل م ب أو لا لما قاله بقوله لمنافاة لقول المصنف  
 كالوصي وثانيا تعال للمسنوي بقوله لما ذكر ما ينشأ في المقدمات من أن المشهور  
 المعمول به في المذهب أن ذات الوصي أو المقدم لا يخرج من الولاية ما لم تطلق من الحجر الخ  
 وكلاهما فيه نظر أما الأول فلما بيناه قبل من أنه لا منافاة بل هما مقامان ثم على تسليمه  
 ذلك تسليم جديد لما لنا فاقاة حاصله في كلام المصنف على ما اختار ومن قصر قوله وزيد  
 في الاتي الخ على ذات الأب لأنه اذا جعل قوله كالوصي أي له ترشيدها منافيا لقوله  
 هنا وزيد في الاتي الخ يجعله شاملا لذات الوصي لزم منه قطعا أن يكون قوله وللأب ترشيدها  
 منافيا لقوله هنا وزيد في الاتي الخ بقصره على ذات الأب وبما يجب كيف يجعل قول  
 المصنف كالوصي منافيا لقوله هنا وزيد في الاتي الخ على جل ح ومن وافقه ولا يجعل

قوله وللأب ترشيدها متافيا لقوله وزيد في الآتي على حمل غيرهم وأما الثاني فلان الاستدلال بكلام ابن رشد المذکور بحجة الحج ومن وافقه لاجتماع عليهم لان ادخال ذات الوصي والمقدم هنا به يكون المصنف مصرا بحكمهما وجاريا فيه على ما قال فيه ابن رشد انه المشهور المعلوم به كما أنه بشموله لذات الأب يكون أيضا مصرا بحكمهما وجاريا فيه على قول ابن رشد الذي نقله ح و ضج أيضا والمشهور في البكر ذات الأب أنها لا تخرج من ولاية أبيها ولا تجوز أفعالها وان تزوجت حتى يشهد العدول على صلاح أمرها اه فكل كلام المصنف على حمل ح ومن وافقه هنا جار على تنهيه ابن رشد في ذات الأب وفي ذات الوصي والمقدم وقول مب أي فلا يشترط في اطلاقها ماذ كره المصنف الخ ان عني مع عدم تطوع الوصي والمقدم باطلاقها فغير صحيح وهو مصادم لكلام ابن رشد الذي استدلل به وان عني مع تطوعه بذلك فصحيح ولكن كلام المصنف هنا ليس فيه والحاصل أن قول المصنف هنا وزيد في الآتي الخ شامل لذات الأب والوصي والمقدم وقوله بعد وللأب ترشيدها الخ تفصيلا أطلقه هنا والله أعلم فتأمل به بالتصانف (على صلاح حالها) قول ز أي حسن تصرفها فهذا اذا تدعى حفظ مال ذي الأب الخ بنحوه لابن عاشر ونصه قد يتبادر أن الآتي لم يقتض هذا القيد لتقدم تطيره في الذكرك حيث يقول الى حفظ المال لان حفظ المال مساو لاتقاء السفة ولا يكفي اتقاء السفة في الآتي بل ما هو أخص منه وهو صلاح الحال فق على ضج يتبين لك هذا المعنى أعني ما ذكره في التقييد الخامس اه منه بلفظه ونقله حسن ومانسبه لضيح هو كذلك فيه فانه بعد ان ذكر عن ابن رشد في البيان أن المشهور أنها في ولاية أبيها حتى يدخل بها زوجها ويشهد العدول على صلاح حالها قال مانصه ونحوه لبعض في باب النكاح لكنه زاد بعد أن عين أن المشهور أنها لا تخرج الا بالدخول ومعرفة صلاح حالها فقال ومعناه عندهم أنها لا تعرف بسفه اه وعلى هذا فلا يشترط أن يشهد العدول بصلاح الحال بل بعدم السفة اه منه بلفظه ولكن فيه نظر لان عيبا ضالم يقصد محالفة ابن رشد وغيره في تعبيرهم بصلاح الحال بل صرح بان مرادهم به أنها لا تعرف بسفه وهو الحق ولذلك قال أبو علي هنا مانصه المراد بصلاح الحال هو الرشد واستدل به بقول المتبسط مانصه قال عيسى قول مالك لا يجوز فعل البكر في ما لها حتى تدخل بيتها ويشهد العدول برسدها اه محل الحاجة منه بلفظه ذكر نص المتبسط عند قوله في النهادات ولان حدث فسق بعد الاداء قل وكلام أهل المذهب صريح في أن الرشد في حق الذكور والآتي سواء ولو لا خشية الاطالة لجلينا من كلام المدونة وغيرها ما فيه الشفاء (كالوصي) قول ز له ترشيدها بعد الدخول لاقبله على العمدة خلافا لتكظاهر المصنف فيه نظرو قد سلم ابن عاشر كلام تن وطني وان بحث في كلام تن أولا فقد رجع آخر اقا نظره وقد قال أبو علي بعد أن نقل كلام المتبسط الذي عند مب هنا مانصه وحاصل كلام المتبسط أن الوصي فيه قولان قبل يرشد الآتي بعد البلوغ

(وفي مقدم القاضي خلاف) الرابع

أنه كالوصي انظر الاصل (وهل كلاب) هذا هو الرابع وقبل ان كان مأموماً ذكرنا فالاول والاقتلاني واستحسنه ابن الطلاع قال أبو علي والذي ينبغي في هذه الأزمنة هو اتباعه مقابل الرابع أو التوقف في ذلك ومشاورة العدل العارفين وبجتهسد القاضي في ذلك وينظر قرائن الاحوال اهـ ويذهب في ذلك مذهب العارفين الشيعي في ماله أو مال ولده العزيز عليه ولده وانظر بسط كلام الناس في الشرح واحده في فكل ذلك رقت ان كنت قاضياً فاقم النار متوكلاً على الرحيم الغفار فلعلك أن ترجح رجحاً ليس له غاية بتحصيل طاعة في زمن كساعة اهـ وبعضه ما ذكره ابن ناجي من ان العمل بالثاني الا انه لم يخصه بالربع ثم محل الخلاف اذا لم يوص الاب ببيع مال ولده كما في ضحج ابن عرفة وظاهر نصوصهم كان الربع موروثاً عن أبي المحجور واشتراه له ثم حدث موجب قال الواوغي وعندى الفرق بين أن يشتره بنية القنية للمعجور فكل موروث وان كان للتجارة فكالعروض اهـ والظاهر أن ذلك يجري على ما اشتراه الناظر من وفر الحس هل يلحق بما حبس من الرابع أم لا وقد ذكرنا الخلاف في ذلك وغير واحد منهم ق عند قوله في الحبس لاعتقار وان خرب وقول مب الماربه اثبات السبب الخ هذا هو الصواب وان كان ابو علي جزم بما في خش انظر الاصل

وقبل البناء وقبل لا وأما بعد البناء فالمشهور وما به العمل يرشد ٣ فالمتصف على أن القول الاول هو المعبر وانه يرشد قبل البناء وهذا كلام صحيح لاشتماله لانه هو الرابع من أحد القولين وانما قلنا القول الاول الذي مر عليه في المتن هو الرابع لوجوه أحدها هو كلام الناس الذي قدمناه عند قول المتن ان حفظ مال ذي الاب وعند قوله وفك وصي أو مقدم ولكن انما يظهر ذلك لمن تأمل ما شئنا اليه من الحلين وما ذكرناه من أملاً تاماً بانصاف انصاف من يطلب الحق الذي ينحيه مع الله سبحانه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ثم ذكر ثلاثة وجوه آخر كلها ظاهرة وبذلك كله تعلم ما في كلام ز (وفي مقدم القاضي خلاف) القول بأنه كالوصي شهره المازري وغيره ومقابلته شهره المتسطي هذا يحصل ما في مب ويدل على أن شهر المازري هو الصواب ما تقدم في الذك من أن المشهور أن المتقدم فيه كالوصي وقد قال أبو علي هنا بعد أن ذكر شهر المتسطي مانصه لكن من نظر ما قدمناه عند قول المتن ان حفظ مال ذي الاب بعده من كلام الخمي وغيره رأى أن المصنف مر على أنه لا فرق بين الذكر والاتي وليس الحق والشهر محصور في كلام المتسطي اهـ منه بلفظه قلت وقد قال المتسطي نفسه بعد أن ذكر القول بأنه ليس لمقدم القاضي أن يوكل ونسبه لابن أبي زمين وابن الهندي وغيرهما مانصه وقال بعض الموثقين الذي مضى به الحكم أن مقدم القاضي حكمه حكم الوصي في جميع أموره لان القاضي اقامه مقام الوصي قال بعض الشيوخ فعلى هذا يكون له أن يوكل في حياته من يقوم مقامه اهـ على اختصار ابن هرون بلفظه وقد قال ابن عرفة مانصه وفي وقف اطلاقه وصي القاضي على اذنه وكونه كوصي الاب ثالثها اذا عرف رشده لابن زرب وقولي غيره قلت أخذ الثاني من قولها في ارجاء السطور ان لم يكن لليتيم وصي فاقامه القاضي خليفة كان كالوصي في جميع أموره اهـ منه بلفظه وقد قال أبو علي بعد ما قدمناه عنه يسير مانصه فالمتقدم عليها يصح أن يرشدها قبل البناء وهو ظاهر المتن ان فرض المسئلة فيما قبل البناء وما يدل على هذا أن غ وح لم يعترضاهن ظاهر كلام المتن وكلام المتسطي في المتقدم ظاهره انه لا يرشد قبل البناء والمشهور لا يرشد بعد البناء ولا أظنه يصح بدليل كلام الناس فافهم هذا من كلام الناس فقد جمعنا لك في المجال المذكورة وعند قول المتن ثم حاكم اهـ منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في قول ز أوليس له لا قبل الدخول ولا بعده وهو الرابع والله أعلم (الاربع في بيان السبب) قول مب الماربه اثبات السبب بالبنية الخ هو الصواب وان كان أبو علي هنا وفي حاشية التبعة جزم بان الماربه ذكره كما قال خش وكافي موضع من ضحج ونص كلامه هنا قوله وهل كلاب هذا هو الرابع ثم قال ومحل الخلاف اذا لم يمين السبب والافان بينه فهو محل اتفاق ولا يحتاج الى اثباته بل يكفي بذكره اياه اهـ منه بلفظه ومثله في حاشية التبعة ومع ذلك فالمتقدم ما قاله مب وما استدلل به من كلام ابن رشد والجزي واضح وقد نسبوا هذا القول لابن عمران والمتقول عن أبي عمران هو مانصه محل بيع الوصي على غير النظر حتى ثبت النظر اهـ كذا نقله عنه الناس

وهو متعين من جهة المعنى اذ بذلك تظهر عمدة الخلاف بين القولين وأما مجرد الذكر باللسان  
فلا يظهر له كبر فائدة اذ ما من وصي يريد تقوية ربيع اليتيم الا ذكر بلسانه ما شأ من  
الاسباب الا تيقنه وذلك متأت لكل أحد بلا كلفة أصلاً فقام له انصاف (خلاف) لاختفاء  
أن الاول أوسع وفي المسئلة ثالث بالتفصيل بين أن يكون مأموماً ذكرنا الاول والا  
قالتاني واستحسنه ابن الطلاع قال أنوعلي في حاشية التحفة وهذا تفصيل حسن لا بأس به  
عندي ولكن الذي ينبغي في هذه الامنة هو اتباع مقابل الرابع والتوقف في ذلك  
ومشاورة العدول العارفين ومجتهد القاضى في ذلك ويظهر قرائن الاحوال ويذهب في ذلك  
مذهب العارف الشحيح في ماله أو مال ولده العزيز عليه ولكن انظر بسط كلام الناس في  
الشرح واجتهد في فكك رقيبك ان كنت قاضياً خاتماً من النار متوكلاً على الرحيم الفقار  
فلعلك ان تريح ويحالبس له غابة بتحصيل طاعة في زمن كساعة اه منه بلفظه ﴿قلت﴾  
وما قاله الواضح واذا قال ذلك في زمانه في زماناً أخرى والله أعلم ﴿تبهات الاول﴾\*  
ظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه أنه على القول الاول لا يطلب بالاثبات ابتداء وليس  
كذلك فقد قال المبطل مأنصه والاحسن أن يذكر في العقد علم الشهود بالوجه الذي  
باع لاجله فان لم يذكر ذلك فالحقده صحيح لان فعل الوصى محمول على النظر والجواز حتى  
ثبت خلافه قاله ابن لبابة وابن الهندي وابن العطار وابن عتاب اه المحتاج اليه منه  
وقال أبو الحسن في كتاب الشفعة عند كلام المدونة الا في في القولة بعد هذه مأنصه  
عباس وقال أصحاب الوثائق ابن العطار وغيره نحو ما تقدم من التفرقة بين الاب والوصى  
الكنهم لم يفرقوا بين الرباع وغيرها قالوا فان لم يجدوا من يشهد لهم بالنظر فان بيعهم وجملة  
أفعالهم على التمام حتى ثبت خلافه كما قال ابن العطار وفي الكلام تناقض فأنظره ذاتي  
فرق اذا يشهرون بين الاب وصح عباس اه منه بلفظه ﴿الثاني﴾\* قال الواوغي في كتاب  
الشفعة عند نصه الا في مأنصه قال شيخنا يعني ابن عرفة ظاهر نصوصهم أعم من أن  
يكون الرباع موروثاً عن أبي المحجور أو اشتراه الوصى ثم حدث موجب قال وكان شيوخنا  
يقولون ان الذي اشتراه بمنزلة السلخ لا يشترط فيه من الوجوه في بيعه ما يشترط في  
الموروث وانما يحتاج الى مطلق المصلحة كسائر عروض اليتيم وعندى الفرق بين أن  
يشترطه بنية القسبة للمعجور فكالموروث وان كان للتجارة فكالعروض اه منه بلفظه  
ونقله غ في تكميله وأقره ﴿قلت﴾ الظاهر أن ذلك يجري على ما اشتراه الناظر من وفر  
الاحباس هل يلحق بما حبس من الرباع أولاً وقد ذكر الخلاف في ذلك غير واحد منهم قه  
انظر عند قوله في الحبس لإعصار وان خرب ﴿الثالث﴾\* هل الخلاف اذ الموص  
الاب يبيع مال ولده في ضيق عن ابن رشد مأنصه ولو أوصى رجل بآبنته وأوصى  
أن يبيع عليها مالها وأصولها جاز ذلك عليها وان لم تكن حاجة اذا كان ذلك نظراً  
كالنكاح اه منه بلفظه وأصله في طر ابن عات وساقه فقها مسلماً ﴿الرابع﴾\*  
ظاهر كلام المصنف ان غير الرباع الوصى فيه كالأب بخلاف وليس كذلك ولعل  
المصنف انما قصر الخلاف على الرباع لانه ذكر الخلاف في التهمير فقد قال أبو الحسن



عقب ما قدمناه عنه مانصه الشيخ ويخرج من اطلاقهم حيث لم يفرقوا بين الاصول  
وغيرها القول الشاذ في الوصي أنه محمول في غير الاصول على غير النظر اه منه  
بلفظه ونحوه لابن ناجي وزاد أن العمل به ونصه وخصص أبو عمران مخالفة الوصي  
للأب بالبيع وامافي غيره فهما محمولان على النظر حتى ثبت خلافه وظاهر كلام من تقدم  
يقضي أنه لا فرق وعليه العمل اه منه بلفظه \* (الخامس) \* هذا العمل الذي  
ذكره ابن ناجي مخالفا لما ذكره أبو الحسن في التقييد من أن العمل جري بالمشهور رانه  
كالأب في البيع فأجرى غيره ولقول البرزلي به رأيت العمل في زماننا من شيخنا ابن عرفة  
وتبعه عليه قضاء وقته ولكن لا منافاة بين ما للبرزلي وما لابن ناجي لانهما وان اتحد  
بالدعوى أو تقارب فإن ناجي متأخر فالعمل الذي ذكره ناسخ للعمل الذي ذكره شيخه  
البرزلي وأما العمل الذي ذكره أبو الحسن فيحتمل أن يكون غير منسوخ بالعمل الذي  
ذكره ابن ناجي اذ لا يلزم من جريان العمل به في تونس وعمالتها ج بأنه في قاس وعمالتها وقد  
ذكر أبو علي كلام أبي الحسن وكلام البرزلي ولم ينه على استمرار ذلك العمل ولا على نسخه  
ولم يذكر ما لابن ناجي بحال لكن قد قلنا عنه مختاره في زمانه ونهنا انه في زماننا أخرى  
ويتقوى ذلك بالعمل الذي ذكره ابن ناجي والله أعلم (وليس له هبة للثواب) قول مب أما  
إذا كان الحاجة للوصي أن يبيع بالقيمة الخ بل له البيع لها بأقل من القيمة لكن بعد النداء  
عليها في مظان الزيادة وعدم الفاء زائد نص عليه غير واحد منهم الفشتالي في وثائقه وأحال  
على نوازل ابن رشد وفي نوازل العيوب من المعيار مانصه قال السيوري ان ثبت انه لم  
يفرط ولم يوجد فيه الاما يبيع ولم تقع محاباة ولا علة في البيع فهو نافذ بكل حال قيل ولا بن  
رشد مثله في بيع الربع أو غلاته في نفقة المحجور فقال يستصحب ويبيع ولا ينتظر به بلوغ  
القيمة لانه غاية المقدور اه محل الحاجة منه بلفظه وانما قال ولا بن رشد مثله في بيع  
الربع الخ لان كلام السيوري في بيع مال الغائب ومثله لابن محرز في بيع مال المدين  
الحاضر ومثله في بيع الرهن ووجهه ظاهر غاية كما قاله شيخنا ج اذا تظار بلوغ القيمة  
والموضوع أنه يبيع للعاجلة بعد التسوق وعدم الفاء زائد يؤدي الى ضياع المحجور وقول  
مب وأجاب الشيخ المناوي رحمه الله بما حصله الخ سلم هذا الجواب وقد توقف في قبوله  
جنس فانه ذكره وقال بعده مانصه اه من خط بعض النجباء من تلامذته وتأمله هل  
يتم اه منه بلفظه قلنا الظاهر أنه غير تام لان هذه العلة التي علل بها تجرئ أيضا  
في الأب مع أن ذلك له جائز والحق في الفرق عندي أن الوصي وان كان يبيع للعاجلة بالقيمة  
بل بدونها لكن انما يبيع بذلك بعد التسوق وعدم الفاء زائد وذلك مستفاد من هبة الثواب  
وبيع الأب بالقيمة لا يتوقف على ذلك فاقتصرنا ثم وجدت لابي علي نحو ما كان يظهر لي  
وفسه لان يبيع مال اليتيم عند الحاجة انما يبيع بمنه الذي يوقف عليه بعد المناداة  
عليه وليس هذا يبيع بالقيمة اذ البيع بها انما هو ما يقومه به أهل المعرفة كهبة الثواب  
والتقوم بحمل الخطا بصار اليه عند الحاجة وربما تقوم بأقل ما تستحقه السلعة

(وليس له هبة) تبع فيه النكت  
والذي في المدونة أنه كسبه وقول  
مب فالوصي أن يبيع بالقيمة بل  
وبأقل بعد النداء في مظان الزيادة  
وعدم الفاء زائد كائن عليه غير  
واحد وكذا يبيع الرهن ومال  
الغائب والمدين انظر الاصل وقول  
مب وأجاب الشيخ مس الخ  
أظهر منه أن الوصي انما يبيع  
بالقيمة وبدونها بعد التسوق  
وعدم الفاء زائد وذلك مستفاد هنا  
بخلاف يبيع الأب بالقيمة فانه  
لا يتوقف على ذلك ولذلك جازت  
هبة للثواب وهي واردة على  
جواب مس تأمله

فتعريض السامعة لذلك يهتبه الثواب فيه غبن على اليتيم باعتبار وان لم يتحقق والاب يقتدر  
له مثل هذا اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* هذا الاشكال والحواب عنه سبني على أن  
هبة الوصي الثواب مخالفة لبيعهم وانظره مع ما في كتاب الشفعة من المدونة ونصهم او من  
وهب شقصا من دار لانه الاصغر على عوض جاز وفيه الشفعة ولا تجوز محاباة في قبول  
الثواب ثم قالت وهبة الوصي لشقص اليتيم كالبيع لربعه لا يجوز ذلك الا لظن ثمن رغبه  
فيه ماله يجاوره أو ملي مصاصب أو ليس في غلته ما يكتفيه أو لوجهه نظر فيجوز وفيه  
الشفعة اه منها بلفظها وقد نقله ح هنا كالمستدل به لقول المصنف وليس له هبة  
للاثواب مع انه نص في مخالفتها فالمصنف هنا اتعاكس كلام عبد الحق في التكت وبه  
استدل له ق ونص المدونة هذا قد تكلم عليه عياض وأبو الحسن والوافي وابن ناجي  
وغ في تكميله ولم يتعقبوه ولا عارضوه بشئ فاعراض الجهم الفقير من المحققين عنه  
واعتمادهم على كلام عبد الحق واستشكالهم اياه وجوابهم عن الاشكال من الغرائب  
وأغرب من ذلك احتجاج ح به الكلام المصنف مع أنه مخالف له قنأ ماله باصاف والله  
الموفق (وحجزة الشهود له) قول ز فان تضمنت شهادة يئنه المالك ما تشهد به يئنه الحياة  
الح كلام المتطبی الذي في ق يفيد أن هذا أحد قولين وان الاحسن خلافه فراجع  
متأملا (والسداد في الثمن) قول مب عن طي والحاصل لا يبيع الحاجة مسلم  
كلام طي وبنى عليه اعتراضه على ز فيما قاله من ان الاسباب الالية فيه وفي الوصي  
من انه غير صحيح ولا يبنى عليه نحو ما لطي الا أنه ظاهر في ذلك لاصح مما قاله قال بعد  
انقال ما نصه واذا ثبت هذا فقول المتن عقاره أي اليتيم والبائع هو الوصي كما تقدم وأما  
قول المتن وباع بنوت يئنه الح فانما هو في بيع القاضى اه منه بلفظه ثم وجدته في آخر  
كلامه صرح بأن الحاكم يبيع له هذا الوجه ولما ذكر جس كلام طي قال عقبه  
ما نصه قلت وما ذكره من أن الحاكم لا يبيع الحاجة فقط ولا يبيع لغير هذا من الاسباب  
المذكورة يحتاج الى نقل يساعده وظاهر اطلاق ابن الحاجب وضح خلافه وكذا  
الجواهر اه منه بلفظه ونحوه لتو ونصه وهذا الذي زعمه من أن الحاكم لا يبيع  
متاع المحجور الحاجة ليس بظاهر وكيف لا يبيعه اذا خشي انتقال العماراة والخراب  
أو السقوط ولا ماله أو نحو ذلك وظاهر الجواهر أن الحاكم كالوصي يبيع لجميع الوجوه  
المذكورة وهو ظاهر ابن الحاجب وضح والشامل اه محل الحاجة منه بلفظه وقول  
جس يحتاج الى نقل يساعده يقتضي أن طي لم يعتمد على نقل مع انه عزاه للمدونة  
وغيره وانصه قوله واتعاكس عقاره أي اليتيم ذي الوصي لان البيع لهذا الوجه وفيه خاصة  
كما هو مصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد كابن عرفة وغيره أما الممهل فتقدم  
أن الحاكم يتولى أمره وأنه يبيع لحاجته فقط اه منه بلفظه قلت وما نسب للمدونة  
وما ذكره ما فيه نظر فظهر لا يجب كلام ابن عرفة المشتغل على كلام المدونة وابن رشد  
ونصه وفيها لا يبيع الوصي عقار اليتيم ولا العبد الذي يحسن القيام به الا أن يكون لبيع  
العقار وجهه من ماله يجاوره برغبة في الثمن أو مالا كفاية في غلته وليس لهم ما يتفق منه

(والسداد الح) قول مب ما يأتي  
له غير صحيح الح فيه نظر بل ما يأتي له  
هو الصواب الصحيح المؤيد بالنقل  
الصريح انظر الأصل

عليهم ثم قال ابن رشد في سماع أصبح لا يجوز الوصي بيع عقار اليتيم الا لوجوه حصرها  
 أهل العلم بالعد قلت حاصل عددها أحد عشر وجها ١٥ محل الحاجة منه بلطفه  
 وكلام المدونة الذي ذكره هو في كتاب الوصايا الاول ومن تأمله وتأمل كلام ابن رشد أدنى  
 تأمل وأنصف نظره انه لا شاهد فيه لما قاله طفي لان الذي في كلامهما هو أن الوصي  
 لا يبيع الا لوجوه المذكورة لأن الخا كم لا يبيع الا الحاجة الذي هو محل النزاع ونص  
 الجواهر الذي أشار اليه جس وتو هو قوله وولي الصبي أبوه وعند عدمه الوصي  
 أو وصيه فان لم يكن فالخا كم ولا يتصرف الوصي الا على ما يقتضيه حسن النظر ولا يبيع  
 عقاره الا الحاجة الاتفاق عليه أو لغط في الثمن أو خشية سقوطه الخ ١٥ منه بلطفه  
 فقوله ولا يبيع عقاره الخ الضمير يعود للولي بالعمى الذي فسر به أولا وهو شامل للخا كم  
 لكن لا يتم به الرد على طفي لا يمكن أن يجيب بان كلام الجواهر هذا لا بد من تقييده  
 والا لا يقتضي أن الاب لا يبيع الا لتلك الاسباب وليس كذلك واذا ادخله التقييد باعتبار  
 الاب احتمل أن يدخله باعتبار الخا كم ومع ذلك فالخا كم مردود بنصوص الأئمة في جواب  
 الشيخ أي الحسن مناصه وليس لناظر اليتيم من وصي أو خا كم يبيع ما فيه غلبة الا  
 لامر الخا كم لذلك كدعوى الشريك للبيع ونوجه ذلك أولاد بن وتعين بيعه أو لم يجد غيره  
 أو أمر مصلحتهم من الاوجه التي ذكرها العلماء كاستبداله بما هو أجود أو خشية سقوطه  
 وعدم ما يصلح به ونحو ذلك وبغير ذلك فلا لانه تقويت لغير مصلحة ١٥ منه بلطفه ونقله  
 العلامة قبان هلال في الدر المنثور وسلمه وفي ح عند قوله وهل كالأب الخ عن المتشطي  
 بعد أن ذكر عنه التسوية بين الوصي وقدم القاضي في بيع عقار المحجور مانصه ونشكى  
 الباجي في وثائقه عن اسمعيل القاضي انه فرق بين وصي الاب ووصي القاضي فأجاز لوصي  
 الاب بيع عقار المحجور لوجه النظر ومنعه لوصي القاضي الا باذن القاضي قال كالوكيل  
 المخصوص على شيء بعينه وليس كالوكيل المقوض اليه ١٥ منه بلطفه فهذا يدل على  
 أن الخا كم له البيع لهذه الاسباب فان باشر ذلك بنفسه فذلك وان قدم على ذلك غيره مع  
 تنصيصه على ذلك فلقد قدمه ذلك بلا خلاف وان لم ينص على ذلك فهل يسوغ له ذلك بناء  
 على أن تقديمه يحمل على أكمل الوجوه فيكون المقدم كالوكيل المقوض اليه فيكون  
 له كل ما كان لو كاه مباشرته أو لا يسوغ له ذلك بناء على أنه كالوكيل المخصوص وفي نوازل  
 الرهن والصلح وما معهم من المعيار أثناء جواب لمؤلفه الذي ترجمه بتنبية الطالب الدرالك  
 على توجيه صحة الصلح المتعدين ابن سعد وابن الحباك مانصه وأما قولكم فاستلزم  
 هذه القسمة بيع الربع على المحاجر لغير ضرورة أن هذه القسمة وان استلزم البيع  
 فالبيع بعد نزوله ماض نافذ قال في الطر عن المشاور فان باع الوصي عقار اليتيم مضى  
 بيعه وجاز ما لم يكن غشنا في الثمن مما لا يتعاب الناس بمثله وان لم يكن لشي من الوجوه  
 المذكورة في بيع ربعه قال ابن عتاب وهو أشبه ثم قال عن المشاور أيضا فاذا باع نفذ بيعه  
 ومضى وهو قول الشيوخ من أهل الشورى قديما وبه العمل ١٥ فان قلت ما جلبته

من الطرر واستشهدت به لامضاء البيع بعد النزول انما هو في بيع الوصي ونازلة السؤال  
انما هي في بيع مقدم القاضي وبين من يتبهما بون ظاهر ألا ترى أن القاضي اسمعيل قال  
لا يبيع العقار لانه كوكيل مخصوص على شيء بعينه بخلاف وصي الاب واستحسنه  
القاضي أبو القاسم خلف بن كوز وبه جرى العمل في نقل ابن الحاج عن أبي صبح ابن محمد  
واختلفوا أيضا هل له أن يوكل أم لا على قولين حكاهما التبتى والقول بان له أن يوكل  
هو ظاهر ما في احكام ابن سهل عن ابن لبابة وعبيد الله بن يحيى وجماعتهم وظاهر المدونة  
أيضا عند قولها واذا أقام القاضي له خليفة كان كالوصي في جميع أمور وبه جرى العمل  
بسببته وعليه افقدت نصوص الوثائق ولم يختلفوا في الوصي أنه أن يوكل واختلفوا أيضا  
إذا أراد دفع مال المحجور له بعد ان علم رشده هل له ذلك دون أمر القاضي أولا بدق ذلك من  
أمره والاول هو المشهور في حكاية المازري وغيره الى غير ذلك من المسائل الدالة على  
ضعف مرتبته عن رتبة الوصي فلا يلزم من امضاء البيع بالنزول في الاقوى وهو خليفة الاب  
امضاؤه في الاضعف وهو خليفة القاضي في مورد البحث والسؤال قلت قد قيد بن كوز  
منع مقدم القاضي من تقويت الربع والعقار إذا أمكنه الرفع الى القاضي ولم يفعل  
وابن الحاج بما إذا لم يثبت عند القاضي ما يوجب البيع والقاضي اسمعيل بما إذا لم يأمر  
القاضي بذلك ومستلزمكم هذه قد فرضتم فيها تقديم القاضي للقسم بخصوصه وموافقة  
على فعل المقدم واقراءه فقتل ذلك منزلة بيع القاضي نفسه وبه ما مضى نافذا اتفاقا  
فكذلك ما وقع من أمره وصدر عن ارادته ورأيه اه منه بلفظه وهو وحده كاف في رد  
ما قاله طفي وفي ترجحة بيع الوصي على يتيمه من طرر ارباعات مانعه لبعض الشيوخ  
المأخرين في السلطان بوصي على الايتام ثم يتابع بعد ذلك من مال الايتام من الوصي  
وانما وصاه ليشترى منه نفذ البيع ان كان استقصى في الثمن وقال غيره وباع الحاجة  
أو وجهه يجوز له البيع وكان رشيدا ولا يفسخ وقال المشاور لا يجوز ويفسخ البيع لانه كانه  
اتباع نفسه وهو الصواب اه منها بلفظها وفيه أعظم شاهد لما قلناه أيضا وقد نص  
غير واحد على أن طالب بيع مالا ينقسم اذا كان شرى بمكحجور امهم مالا فالقاضي هو  
الذي يتولى بيع حصة المحجور وقالوا فيما اذا باع شرى بمكحجور صفقة ورفع المشتري  
أمره الى السلطان انه يعرض ذلك في حق المحجور ان ظهر له امضاؤه حتى قالوا انه اذا امضاء  
لا قيام للمحجور في ذلك بعد رشده ولو ثبت أن الضم له كان أولى وانه كان له ان ذلك ما ينضم  
به وهذا أمر ظاهر حتى انه مذكور في شرح الرافعية وبذلك كله تعلم ما في كلام طفي وما  
في تقليد مب له حتى قال انما لا غير صحيح مع انه الصواب المويذ بالنص الصحيح  
والكمال لله تعالى (وعمل بامضاء البير) قول مب عن ضح وانه أتفق الثمن عليه  
وأدخله في مصالحه الخ قال شيخنا ج وغيره هذا الشرط فيه نظر ظاهر قلت قد ذكره  
في المفيد جازما به ونصه وأما بيع الحاضن للاصول فلا يصح حتى تشهد البيئة العادلة  
للمبتاع بسبعة شروط في تاريخ البيع وهي اليتم والحضانة والحاجة الى بيع ما يبيع

(وعمل الخ) قول مب وزاد  
بيان الخ هذا فيه نظر ظاهر وان  
ذكره في المفيد ولذا والله أعلم أسقطه  
كثير من المحققين لاستلزامه المحال  
لأن شرطه لا يحتمل نقضه تقدمه  
على البيع مع انه متأخر عنه قطعاً  
ومع ذلك فهو مخالف لما نصوا عليه  
من تصديق الحاضن في صرف  
ما قبضه من النفقة على محضونه اذا  
لم يدر سرفاً

عليه وذلك بان لا يكون له عرض ولا قرض غير اصوله ولا تحيل على اقامته معيشته من صناعة أو تصرف في غير معنى المسئلة والسرادق الثمن وأن المبيع أحق ما يبيع عليه وان يكون تافها لا بال لمن عشر بن ديناراً فدون ذلك وهذا القدر من الثمن في اليتيم الواحد وأن الثمن صرف في مصالح اليتيم واتقعه به في حين البيع هذا معنى مانص عليه أصبح رحمه الله وبه العمل ان شاء الله اه منه بلفظه ومع ذلك فالبحث فيه ظاهر ولذلك والله أعلم أسقطه كثير من الاثمة المحققين لانه يستلزم المحال اذ جعله شرطاً في صحة البيع كغيره من الشروط بوجوب تقديمه على البيع للزوم تقدم الشرط على المشروط والسبب على المسبب وصرف الثمن في مصالح المحجور متأخر عن صحة البيع وانه قياده اذ لا سبيل الى صرفه الا بعد اخذه من المشتري ولا يؤخذ من المشتري على أنه ثمن الا بعد انفقاد البيع وذلك أمر ضروري والله أعلم مع أنه مخالف لما نصوا عليه من تصديق الحاضن في صرف ما قبضه من النفقة على محضونه اذ لم يدع سراً فاقاً له انصاف (وقصاص) قول ز لجمع النظائر الخ فيه نظر لانه هنا في الحكم ابتداء وفي القضاء فيما بعد الوقوع (وانما يباع الخ) قول ز في اثبوتية وهي احد عشر الخ آتي فان يبيع افسرها فسخ كفي التيطي

عليه وذلك بان لا يكون له عرض ولا قرض غير اصوله ولا تحيل على اقامته معيشته من صناعة أو تصرف في غير معنى المسئلة والسرادق الثمن وأن المبيع أحق ما يبيع عليه وان يكون تافها لا بال لمن عشر بن ديناراً فدون ذلك وهذا القدر من الثمن في اليتيم الواحد وأن الثمن صرف في مصالح اليتيم واتقعه به في حين البيع هذا معنى مانص عليه أصبح رحمه الله وبه العمل ان شاء الله اه منه بلفظه ومع ذلك فالبحث فيه ظاهر ولذلك والله أعلم أسقطه كثير من الاثمة المحققين لانه يستلزم المحال اذ جعله شرطاً في صحة البيع كغيره من الشروط بوجوب تقديمه على البيع للزوم تقدم الشرط على المشروط والسبب على المسبب وصرف الثمن في مصالح المحجور متأخر عن صحة البيع وانه قياده اذ لا سبيل الى صرفه الا بعد اخذه من المشتري ولا يؤخذ من المشتري على أنه ثمن الا بعد انفقاد البيع وذلك أمر ضروري والله أعلم مع أنه مخالف لما نصوا عليه من تصديق الحاضن في صرف ما قبضه من النفقة على محضونه اذ لم يدع سراً فاقاً له انصاف (وقصاص) قول ز لجمع النظائر الخ فيه نظر لانه هنا في الحكم ابتداء وفي القضاء فيما بعد الوقوع (وانما يباع الخ) قول ز في اثبوتية وهي احد عشر الخ آتي فان يبيع افسرها فسخ كفي التيطي

هذا خلاف ما تدل عليه آقاويلهم ووقع في أحكام ابن زياد قال اذا قيم فيما باعه الوصي كان على المشتري اثبات البيئة أنه باع شراً صحيحاً وأنه اشاع لغبطة أو فاقة أو حاجة وبم له الشراء اه منها بلفظها وقد صرح التيطي بالقسح ولم يذ كر في ذلك خلافاً فضلاً عن أن يكون العمل بمضيه نقله أو على مقتصر عليه كانه المذهب ولم يحك فيه خلافاً في اختصار التيطي لابن هرثون فهو ونصه فهذه تسعة أوجه وشبهها بما يطرا يجوز للوصي البيع معها بخلاف ما يكون غير ذلك فانه لا يجوز وفيه نسخ ان وقع اه منه بلفظه وعلى هذا يجب التعويل اليوم والعمل المذكور في كلام الطبري المشارع منسوخ والله أعلم (ولو في نوع فكيكيل مفروض) قول ز ومضى ان لم يشهر به هذا مذهب ابن القاسم في المدونة والعنينة وهو قول أصبح وصرح في ضريح يشهره ونصه فلنشهور وهو مذهب المدونة أنه كذلك وبه قال أصبح اه محل الحاجة منه بلفظه وقال يحكون لا يضي وأحج بقول ابن القاسم في مسئلة من دفع قراضا لغيره بشرط عليه أن يتجر في صنف فقبح في غيره أنه تعدد ولا تعلق تلك المعاملة بالمال الذي بيده قال اللخمي وقول ابن القاسم أحسن ثم ذكر تفصيلاً من عند نفسه ثم قال مانصه وهذا مع القوات وأما مع القيام فلا خلاف أن السيد رد ذلك اه منه بلفظه (ويضيف ان اسه تألف) قول مب

فيه تطروفي المدونة ولا يجوز للعبد أن يعير من ماله عارية الخ فيه تطرو ولا يحمله في كلام  
المدونة الذي نقله هو ولا في كلامها الذي نقله بواسطة ابن عرفة لأن كلام المدونة المذكور  
هو في آخر كتاب العارية ونصها وليس للعبد أن يعير شيئا من متاعه ولا يدعوا إلى طعامه  
الاباذن سعيده وهذا في كتاب المأذون اه منها بلغة فظها ومثله في ابن نونس عنها بهذا اللفظ  
قال أبو الحسن مانصه وقوله وليس للعبد أن يعير شيئا من متاعه في الامهات لعبد  
مأذون له أو غير مأذون له فغير المأذون لا اشكال فيه والمأذون انما أذن له في التصرف  
بالاعراض ولم يؤذن له في المعروف الا ما كان استئلافا للتجارة فالواو يكون ذلك بما جرت  
العادة فيه أنه يكون استئلافا للتجارة وأما ما كثر فلا اه منه بلغة ونحوه لابن ناجي  
عليها ونصه ظاهره كان مأذونا له أم لا وهو نص الامهات وما ذكره في غير المأذون واضح  
وأما المأذون فانما أذن له في التصرف بالاعراض ولم يؤذن له في المعروف الا ما كان  
استئلافا للتجارة مما يقبل وأما ما يكثر فلا اه منه بلغة فانظر كيف قيد كل منهما  
اطلاق المدونة بقولهما الا ما كان استئلافا الخ وتقيد هذا بذلك متعين لانها جمعت العارية  
والدعاء للطعام وأحالت على كتاب المأذون ونصها فيه وليس للعبد الواسع المال أن يعير  
عن ولده ويطم لذلك الطعام الا أن يعير لأن السيد لا يكره ذلك وانه أن يصنع طعاما  
ويدعوا اليه الناس الاباذن سعيده الا أن يفعل ذلك المأذون استئلافا للتجارة فيجوز اه  
منها بلغة فظها ومثله لابن نونس عنها في كتاب المأذون فلم يجز كلامها في كتاب العارية على  
اطلاقه لناقص كلامها في كتاب المأذون وأيضا قد صرح في المدونة بتشبيه المأذون له  
بالوكيل المقوض اليه وهو كاحد المتفاوضين وقد نص في المدونة على أنه يعير الاستئلاف  
ونصها والعارية من المعروف الذي لا يجوز لاحدهما أن يفعله في مال الشركة الاباذن  
صاحبه الا أن يكون أراد به استئلاف التجارة اه منها بلغة فظها ومثله لابن نونس عنها بهذا  
اللفظ وفي المقدمات مانصه ولا يجوز له في ماله المعروف الا ما جرت الى التجارة اه منها  
بلغة فظها ونقله ح باتم من هذا عند قوله كعتقه وأيضا اذا جاز له اطعام الطعام ووضع  
بعض الثمن للاستئلاف مع انه اه لا لعين ذلك فالعارية أخرى وبذلك كعتقه لم ان  
الصواب ما لعج خذ الا لما صوبه مب وبكفي في رده بعض ما قدمناه من النصوص  
فكيف يجميعه وقد قال أبو الحسن مانصه المأذون والوصى والوكيل المقوض اليه  
والشريك المقوض هؤلاء كلهم واحد اه نقله أبو علي هنا وسيله وهو ظاهر والله أعلم  
بل مستلثات تؤخذ من مسئلة المتفاوضين بالآخرى لان أحد المتفاوضين لا ملأ له على  
حصة من ربحه اجماعا والخلاف بين العلماء في العبد هل هو مالك لما سيده أولا ثم هو والمذهب  
عندنا أنه يملك وان كان لا يتصرف الاباذن سعيده والله الموفق (وبأخذ قراضا ويدفعه)  
قال في كتاب الشر كمن المدونة مانصه ويجوز للمأذون مقارضة الحر كما يجوز له  
أن يدفع قراضا قال سحنون ولا يجوز للمأذون أن يأخذ قراضا ولا يدفعه لان ذلك اجارة  
ولم يؤذن له في الاجارة اه منها بلغة فظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه ما ذكره

في القراض هو المشهور وقال أشهب لا يجوز وكذلك القولان في أخذه قراضا اه منه  
 بلفظه وقال في كتاب القراض من المدونة مانصه ولما أذن دفع القراض وأخذه  
 ولا يضمنه اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه ما ذكره من دفع القراض هو من قول  
 ابن القاسم وما ذكره من أخذه هو من قول مالك وما فيه اه المشهور وقال أشهب  
 ويضمنون عنه اه منه بلفظه وكفي هذا شاهدا للمصنف وبه تعلم ما في اعتراض ق  
 على المصنف وقول مب ثم راجعت كتاب المأذون من ابن يونس فلم أجده فيه الامانة ق  
 عنه الخ اعترض أولا قول ق لم يقتل ابن يونس الا مانصه قال في الشركة ولما أذن  
 أن يدفع ما لا قراضا ولا يأخذ ما الخ فانه مخالف لما لا ابن عرفة من قوله نقل الصلح على ابن  
 القاسم وأشهب الخ ثم قال آخر انه لم يجد لابن يونس في كتاب المأذون الامانة عنه ق  
 وفيه نظر من وجهين الاول ان ما عزا لابن عرفة ليس فيه والذي فيه هو مانصه اللغوي  
 ان علم قصد عطية كونه ليتسرع بالنفع به لم يتعلق به دينه وفي استلزام الاذن في التجار أخذ  
 القراض واعطاه قول ابن القاسم وأشهب بناء على أنه تجر واجارة واداع الغير اللغوي  
 ان كثر المال وعلم ان مثله يضيع ويقارض جازي في بعضه حسب المعتاد وينع أخذه ما يعمل  
 فيه للناس اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل أبو علي بعضه فانت تراهم يعز القولين  
 لنقل الصلح بل انقل اللغوي فلعلة وقع في نصه من ابن عرفة تصحيف وما عزا للغوي  
 هو كذلك في تبصرته ونصها واختلف اذا أذن له في التجارة فأخذ قراضا أو أعطاه فأجاز ذلك  
 ابن القاسم ومنعه أشهب وقال لانه ان أخذ قراضا كان قد آخر نفسه وانما أذن له في  
 التجارة فان أعطى قراضا كان قد أودع المال وأرى أن يمنع من الاعطائه لان مفهوم الاذن  
 في التجارة أن يتجر بنفسه وليس له أن يترك العمل ويجعل العمل فيه لغيره الآن يكون  
 المال كثيرا ويعلم ان مثله يضيع ويقارض فيجوز في مثله حسب المعتاد لا في جميعه وينع  
 أن يأخذ ما يعمل فيه للناس ويدع المال الذي أذن له فيه وليس له أن يأخذ زيادة الى ما في  
 يده اه محل الحاجة منها بلفظها فالبحث من أصله ساقط الثاني ان قوله لم يجد في ابن  
 يونس الامانة عنه ق لان ق أسقط من كلام ابن يونس ما أدخل بالمعنى فان الذي  
 في ابن يونس في كتاب المأذون هو مانصه وقال في الشركة ولما أذن أن يدفع مالا  
 قراضا لم يضمنون لا يدفع قراضا ولا يأخذه وأخذه اياه من الاجارة ولم يؤذن له في الاجارة  
 اه منه بلفظه وهذا هو الموافق لما قدمناه عن كتاب الشركة من المدونة وقد ذكر ابن  
 يونس أيضا المسئلة في كتاب القراض وكلامه فيه شاهد للمصنف فانه ذكر كلام المدونة  
 التي قمنا مقرها بلفظ قال مالك ولما أذن أن يأخذ ما لا قراضا ولا يضمنه ان تلف قال  
 ابن القاسم وله أن يدفع قراضا لانه يبيع بالدين ويشترى به اه وزاد متصلا به مانصه  
 وقال أشهب ويضمنون لا يأخذ المأذون قراضا ولا يدفعه بخلاف المكاتب ثم وجه قول  
 أشهب ويضمنون وقال وهو الظاهر اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ق  
 هو مب والكمال لله تعالى (ولغير من أذن له القبول الخ) قول ز ولا حاجة الى قوله  
 وأقيم منها الخ بل له حاجة فهو التنبية على انه مأخوذ من المدونة وقول ز وأما الشرط

على الموهوب الرشيد أن لا يسمع ولا يهب فانه لا يجوز هذا خلاف ما يأتي في الهبة عند  
قوله في كل مملوك ينقل من جهة الشرط فيعمل له ويكون ذلك بمنزلة الحبس وقد اعترض  
قوله ما هنا واختار ما يأتي لكن نسبة ز ما هنا المدونة صحيحة وقد نقل ح كلامها فيما  
يأتي واختار ابن ناجي حملها على ظاهرها من انه لا يجوز ان تداء وتسخ بعد الوقوع انظر  
ما يأتي ولا بد (والجرح عليه كالحرق) قول مب وما في ق عن المدققة يدل على ما ذكر  
من أنهم مملوكان الخ مانسبه لق هو كذلك فيه لكنه عبر في المسئلة الثانية بلا ينجي  
وهو كذلك فيما على اختصار أبي سعيد وابن بونس فان حل لا ينجي على بابه كما فعل  
أبو الحسن لم يصح حل المصنف على الصورتين لكن قد بحث طي في حل أبي الحسن  
بأنه خلاف ينقل ابن شاس عن ابن حزم من ان ابن القاسم يقول لا يجوز وقد نقل في  
ضج عن بعض من تكلم على عبارة ابن الحاسب انه حملها على الوجوب وعليه حملها ابن  
ناجي أيضا ونصه قوله وكذلك المأذون الخ عطته على الأول يقتضي أن لا ينجي بمعنى  
لا يجوز وجهه المغربي على بابه وهو قول في المذهب أن لسيده أن يحجره من غيرها كم وقيل  
مثله ما لم يطل تجره فان طال تجره واشهر ذلك كان حجه عند السلطان ولو حجر عليه سيده  
وبالغ كقول السلطان أجزأ والا فلا قاله اللغمي ولم يعز به بل ذكره كانه المذهب وحمله ابن  
الحاجب على الخلاف فذكر الثلاثة قال ابن عبد السلام وكلام اللغمي صحيح لا ينجي أن  
يعدل عنه اه منه بلفظه وقد أسقط ابن عرفة لفظة لا ينجي من كلام المدققة وأتى  
بكلام اللغمي كالتفسير لها ونصه وفيها لا يحجروني على وليه ولا سيده على مأذونه الا عند  
السلطان فيوقته السلطان ويعمع فيه في محاسنهم ويشهد على ذلك فيسعه وابتاعه بعد  
ذلك مردود اللغمي ان لم يطل أمد الأذن له كفي تجبر السيد واعلامه أهل سوقه ومن  
يرى انه يتخلطه أو يعامله وان طالت أقامته واشتهرت تجارته كان حجه عند السلطان  
ولو حجر عليه سيده وبالغ كقول السلطان أجزأ والا فلا اه منه بلفظه فما لطي  
صواب والله أعلم (وان مستولده) قول مب اما كونها لاتباع حاملا فله اذا  
يبيع في الدين ظاهر كلامه هذا مع ما استدلل به من كلام ابن عرفة انه لا يجوز بيعها  
في الدين قبل الوضع ولو باذن السيد لانه قيد جواز بيعها حاملا في غير الدين باذن السيد  
وصرح بأن حكم بيعها للدين مخالف لبيعها للغير ولا تظهر الخاتمة إلا بما ذكرناه مع انه لم  
يظهر لي وجه منع بيعها في الدين حاملا باذن السيد فتأمل (وهل ان مغ للدين الخ) قول  
مب قلت وكذا رأيت في نسخة عتيقة منه الخ قلت وكذا رأيت في نسخة عتيقة منه أيضا  
(بتكرار الموتبة) قول مب عن الشيخ المستاوي فيقال في الشيء كثيرا اذا كان وجوده  
مساويا لعدم الخ اذا كان هذا هو المراد لم يحسن بالرد على المازري لان الموت من الولادة  
ليس مساويا للسلامة من ذلك فالاولى في الجواب ما ذكره عن ضج وما أفاده كلام  
مب من ان مال المستاوي موافق لما في ضج فيه نظرتا له (وحامل ستة) قول ز  
وهي لا تقب اليها الا اذا أتت على جميعها الخ جزم بذلك هنا وقد قدم له الخلاف في قول  
المصنف بثمان عشرة فراجعه وقول ز ويكتفي علم بلوغها الخ صحيح في المتفق مناصه



(لا تجرب الخ) قول ز وقول  
 ابن عرفة الخ ما لا ين عرفه هو  
 الصواب وما ذكره ز بعد عن  
 المدونة موافقه انظر الاصل  
 (ومعاوضة الخ) قول ز فان  
 حابي الخ اعلم أن المحابة امامن  
 الصحيح ومثله المريض ثم يصح صحة  
 ينة فتصح ان حيزت والابطل الجميع  
 ورد المشتري ما دفع على الاربح  
 وقيل يكون له من البيع بقدر غنه  
 فقط وقيل يخسر في ذلك وفي ان يدفع  
 بقية الثمن فيكون له الجميع واما  
 من المريض فاما لو ارثه فان اجازها  
 بقية الورثة فواضح والافهل يطل  
 الجميع ويرد اليه ما دفع ويكون  
 من البيع بقدر ما دفع من الثمن  
 أو يكمل الثمن ويكون له الجميع  
 جبراً على الورثة وقيل جبراً عليه  
 أقوال واما الاجنبى فان حمله الثلث  
 أو اجازها الورثة فواضح والافهل  
 يخفى ان تمام بقية الثمن وفي اخذ  
 ما دفع وليس له الا ثلث مال الميت  
 أو يخسر بين أن يتم فيكون له الجميع  
 فان أي فله مناب غنسه من المبيع  
 وثلث مال الميت وليس له أن يكمل  
 جبراً على الورثة ويكون له مناب  
 غنسه ثلث الميت أقوال وعرضا  
 الساجى عدم كمي له عيسى  
 وأصبغ وجهه مقتصر عليه  
 وفي ذلك ترجيح له وهذا كله اذا  
 وقعت المحابة في الثمن وأما ان  
 وقت في المبيع فقط كان يقصد الى  
 خيار بارة أو عيبه فيبيعه منه بمثل  
 الثمن أو أكثر فلا حكم لها في الصحيح

ومما يعرف انها بلغت ستة أشهر روى عيسى في العتبية عن ابن القاسم ان ذلك يعرف  
 بقوله اوهى مصدق ولا يسئل النساء عن ذلك اه منه بلفظه (لا تجرب) قول ز  
 وقول ابن عرفة آخر المطاول الخ ما قاله ابن عرفة هو الصواب لا ما ينفذه كلامه وما ذكره  
 بعد عن المدونة موافقه لما لا ين عرفه ولذا قال الرجاء في كتاب الطلاق من مناهج  
 التصحيح مانصه والمرض الخوف المطاول كاسل والاستسقاء وحى الربع وما أشبه  
 ذلك اذا طلقه فافيه وأعقبه الموت قبل المطاوله انما ترثه على مذهب المدونة اه بلفظه  
 على نقل العلامة أبي العباس الملوى ومثل ما لا ين عرفه للغمى وقد أشار في لكلام  
 اللغمى وأحال على ما تقدم في النكاح وتقدم أيضاً في الطلاق وفي المشتق مانصه وقال  
 عثمان بن عيسى ابن كثة في الامراض الطويلة كالنعالج والجذام والبرص والخنون  
 وحى الربع وشبهه ان هذا كالصحيح في أنفاله من عتق وصدقة وبيع وطلاق ونكاح  
 وكذلك كل ما كان خفيفاً لا يبيعه حتى لا يخرج وقد شاور قاضى المدينة العلاميين  
 به ربح يندل ويخرج وهو مضرور ومحتاج لمصر يمشى أحياناً الاميال فأجاز وافقه في  
 النكاح والطلاق وغيره ورأه كالصحيح وروى ابن المواز عن مالك في الشيخ الكبير به الهبر  
 الشديد والبلغم لا يقوم الا بين اثنين وقد احتسب في المتزل فقال فعله جائز الا أن يأتي من  
 ذلك بما يخاف عليه فيكون كالمريض فصل واما ان كان من ذكرناه بين العله لا يخرج  
 الاخر وجاز يده أن يعضى فعله فان فعل هذا في الثلث قاله ابن كثة اه منه بلفظه من  
 كتاب الوصية (ومعاوضة مالية) قول ز فان حابي في المالية ففي ثلثه ان توفي من مرضه  
 وكانت لغير وارث أجل في هذا الا ان قوله في ثلثه صادق بما اذا حمله الثلث كلها وحكمها  
 ظاهر كما اذا باع ما يساوى مائة بمئتين وخلف مائة بعد قضاء ديونه ومؤنة تجهيزه غير هذا  
 المبيع فالمبيع كله للمشتري بالمخسرين ولا شيء عليه غير ما وصادق بما اذا زادت على الثلث  
 كما اذا خلف في هذا المثال خمسين فقط وفي ذلك خلاف في أول مسئلة من سماع محزون  
 من كتاب الشفعة مانصه قال محزون وسئل ابن القاسم عن الرجل يكون له شقص في  
 دار ليس له غيره قيمته ثلاثون ديناراً فيبيعه من رجل بعشرة دنانير وهو مريض قال ينظر  
 في ذلك اذا مات البائع فيقال للمشتري ان أحببت ان لم يجز لك الورثة هذه المحابة فزد  
 عشرة أو أخرى وخذ الدار ولا قول للورثة فان فعل فلا شفع ان كان له شفع ان يأخذ الدار  
 بعشرين ديناراً فان أبي المشتري أن يزيد عشرة دنانير وقد أبت الورثة أن يسلموا الدار اليه  
 كما وصى الميت قبل لهم اعطوه ثلث الشقص يتلأ بلا شيء تأخذ منه قال القاضى  
 اختلف في المريض يبيع في مرضه بمحابة لا يحمله الثلث على قولين أحدهما أن  
 الورثة ان لم يجزوا البيع قطعه والثلث الميت يتلأ بغير غن وردها اليه ما دفع من الثمن  
 الا أن يشاء المشتري أن يزيد ما حوى به فينفذ البيع وهو قوله في هذه الرواية والقول  
 الثاني ان الورثة ان لم يجزوا البيع قطعه والثلث الميت يتلأ وكان له من المبيع بقدر  
 ما تقدم ولم يرد ذلك اليه لانه يكون سلفاً جرفه منعة اذ ارثه رأس ماله وقطع له ثلث الدار الا  
 أن يشاء المشتري أن يزيد ما حوى به فينفذ البيع وقد قيل ان ذلك ليس باختلاف قول

وانما يرجع ذلك الى أن المشتري بالخيار ان لم يجز الورثة البيع بين أن يأخذ من المبيع  
 بقدر ما تقدم وبين أن يسترده وظاهر ما في سماع أبي زيد من كتاب الوصايا أنه ليس للمشتري  
 أن يزيد ما جابه الميت زائدا على الثلث ويستخلص المبيع اه منه بل يقفه ونص ما في  
 سماع أبي زيد قال في رجل مريض باع عبدا بمائة دينار وقيمه ثلث مائة دينار ثم مات ولا  
 مال له غيره قال يكون للمشتري ثلثا العبد ثلث يكون له بالوصية وثلث بالمائة التي دفع  
 في ثمنه قال القاضي هذه المسئلة يتحصل فيها ثلاثة أقوال أحدها قول ابن القاسم في هذه  
 الرواية ان الورثة يجزؤون ابتداء بين أن يجزوا البيع وبين أن يعضوا العبد للمشتري من العبد  
 ثلثه بالوصية وثلثه بالمائة التي دفع وهذا إذا كانت قيمته على حالها والمائة باقية فهذا معنى  
 قوله فيها والقول الثاني أنه يعضى منه للمشتري بالثمن قدر ما لا يحايط بقيته ثم يجزى الورثة  
 في الحباية فان شاؤا أجازوها وأعضوها أو لا قطعوا له ثلث الميت وهو ثلث العبد اذ لا مال له  
 غيره وهذا قول عيسى بن دينار وهو قريب من القول الاول اذ لا فرق بينه وبينه الا في تخيير  
 الورثة هل يكون ابتداء أو بعد أن يعضى للمشتري بالثمن قدر ما لا يحايط بقيته ولا يؤول ذلك  
 الى اختلاف في المعنى والقول الثالث أن الورثة يجزؤون ابتداء بين أن يجزوا البيع وبين  
 أن يردوه ويعطوا المشتري ما ثمة التي كان دفعه ويقطع له ثلث الميت في العبد المبيع وهو  
 ثلثه اذ لا مال له سواء وهو قول ابن القاسم في سماع مصحون من كتاب الشفعة ورواية أصبغ  
 عن ابن القاسم عن مالك في الواقعة ولا يكون على هذا القول للورثة أن يلزموا المشتري  
 أن يأخذ من العبد بالمائة التي دفع ما يجب لها منه بغير رضاه ولله أن يلزمهم ذلك بغير  
 رضاهم خلاف ظاهر هذه الرواية وليس للمشتري على ظاهر هذه الرواية أن يزيد ما جابه  
 المشتري زائدا على الثلث ويستخلص المبيع خلاف قول ابن القاسم في سماع مصحون  
 ويحتمل عندي أن لا يحمل شيء من هذه الروايات في هذه المسئلة على ظاهرهما لما يجب  
 الاختلاف ويفسر بعضها ببعض فلا يكون في المسئلة خلاف وترجع الروايات كلها  
 الى شيء واحد فنقول على هذا ان الحكم في المسئلة أن يجزى المشتري ابتداء فان أراد أن  
 يزيد الحباية ويستخلص المبيع كان ذلك له على ما في سماع مصحون من كتاب الشفعة وان  
 أبي من ذلك وانفقوا جميعا على أن يعضوا للمشتري من العبد بالثمن قدر ما لا يحايط فيه ثم  
 يكون الورثة بعد ذلك في الحباية بالخيار بين أن يجزوها أو يقطعوا له ثلث الميت وهو ثلث  
 العبد اذ لا مال له غيره فعلا ذلك على قول عيسى بن دينار وان لم يتفقوا على ذلك خير الورثة  
 ابتداء بين أن يجزوا الشراء على ما وقع عليه من الحباية وبين أن يردوا اليه ماله ويقطعوا  
 له ثلث الميت وهو ثلث العبد اذ لا مال له غيره على ما في سماع مصحون من كتاب الشفعة  
 وعلى ما حكى ابن حبيب عن مالك من رواية أصبغ عن ابن القاسم عنه أن يريد  
 المشتري أن يكون له من العبد بقدر المائة ويرضى بذلك الورثة فيكون له حينئذ ثلثا العبد  
 ثلث بالمائة التي دفع وثلث بالوصية اذ لم يجزوا له الشراء وقطعوا له ثلث العبد اذ هو ثلث  
 مال الميت على ما قاله في هذه الرواية وهذا أحسن ما يقال في هذه المسئلة لان حل الروايات  
 على الاتفاق أولى من حملها على الاختلاف وبالله التوفيق اه منه بل يقفه وقال في المنتقى

ولا في المريض لاجنبى وأما وارثه  
 فتجوز ان أجازها الورثة والارث

في ترجمة الوصية في الثلث لا تعدى مائه مستله واذا باع عبدا ليس له غيره فوضع فيه فان كانت المحاباة قدر ثلثه جاز وان كانت أكثر من ثلثه جاز منها قدر الثلث رواه علي بن زياد عن مالك وفي الموازية عن ابن القاسم فيمن أسلم في سلعة ثم أقال منها في مرضه مات ولم يدع غيرها فان لم يكن في ذلك محاباة فهو جاز وان كانت فيه محاباة خيرا الورثة بين الاجارة وبين أن يقطعوا له ثلث ما عليه ومثله روى ابن حبيب عن أصبغ وقال عيسى يمضى له منه ما لا محاباة فيه ثم يخير الورثة في باقيه فاما سلوه واما قطعوا ثلث مال الميت في باقي العبد وهذه اللفاظ كلها تعود الى معنى واحد وهو أن محاباته في ثلثه وانما اختلفت عباراتهم لان بعضهم قصد الى بيان منتهى الحكم وبعضهم قصد الى صفة تناول الامر والله أعلم وأحكم \* (فرع) \* فان قال المتاع أنا أدفع بقبعة ثمن العبد وأخذه فقد قال عيسى وأصبغ ليس له ذلك قال عيسى ولا للورثة أن يلزموه ذلك يريد والله أعلم أنهم الاتكال أخذ بقبعة الثمن منه \* (مستله) \* وانما يتطرق الى قيمة المبيع يوم البيع لا يوم موت البائع قاله أصبغ سواء كان البيع من وارث أو غيره وجه ذلك أن المتاع يضمن المبيع من يوم البيع فيجب أن يتطرق في قيمته يوم البيع فان زادت بعد ذلك القيمة أو نقصت فأنما تطرأ ذلك على ملكه اه منه بلفظه وقول ز والابطلت الآن يجزها له بقبعتهم فعبطه كذا وقع في عبارة البسيط وابن سلون وغيرهما وفيه اجمال أيضا وان كان أبو علي قال بعد نقله عبارة البسيط مائه وفيه الشفا والبيان جوزى الفضال والاحسان من الرحم الزجن اه ووجه الاجال أن محاباة المريض لبعض ورثته تارة تكون بنفس المبيع وتارة تكون بنفس ثمنه والاطلاق في الاول ظاهر وفي الثاني خلاف ففي الباب الحادى عشر من القانن مائه تنبيه اذا جلى المريض وله في عين المبيع مثل أن يقصد الى خيار دياره أو عبيده فيبيعه منه بمثل الثمن أو أكثر فالورثة تنقض البيع في ذلك قاله النخعي وأبو اسحق ومنه في سماع أبي زيد قال محمد وهذا أحسن وانظر رسم الصبرة من سماع يحيى من كتاب التفسير والتعليك وان كان انما حاباه في غنمه فقط مثل أن يبيع منه بعباة ما يساوى مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه اراد به التوليع ولو أنهم هو بقبعة الثمن ما كان ذلك له لان أصل البيع وقع على التوليع اليه وقيل ان أنهم هو بقبعة الثمن فلا كلام للورثة انلوا سماع منه بمثل القيمة فلا حجة لهم فاذا تم ذلك مضى وقال الشيخ أبو اسحق التونسي واذا قدرنا الزائد على قدر الثمن من المبيع كله موصى له به لم يلزم الورثة أن يخرج عنه غنما فيه لان الميت كان موصى له به بفقرين اه منه بلفظه وقال أبو الحسن عند قول المدونة في البيوع الفاسدة يبيع المريض وشراؤه من ولده بغير محاباة جائز ما نصه قال النخعي ما لم يحابه فيبيع خيار دياره أو عبيده صح منه ولا بد من معاينة قبض الاب الثمن والاغرمه الابن بعدم موت الاب ثانية ولا ينفعه اقرار الاب في مرضه بقبضه لانه بمنزلة المريض يقرب قبض دين له من وارث لا ينفعه اقراره الاعماية الدفع ذكره ابن سهل في باب صدقة الاب على ابنه بدنا نيرا وغيرهما وبيعه منه داره بجمال ذكره ابن سهل في كتاب

وأما بيع المريض وشراؤه من ولده بغير محاباة أصلا فجائز كما في المدونة لكن لا بد من معاينة قبض الاب الثمن والاغرمه الابن بعدم موت الاب ثانية ولا ينفعه اقرار الاب في مرضه بقبضه لانه بمنزلة المريض يقرب قبض دين له من وارث لا ينفعه اقراره الاعماية الدفع ذكره ابن سهل وكذا ابن سلون انظر الاصل والله أعلم

محمدان وكل مريض على بيع دار فباعها من ابن المريض ثم قال قبضت الثمن وضاع فهو  
 مصدق ولا شيء عليه ولا على الابن صح من جامع الطرير قال عياض ظاهر ان المحاباة سواء  
 كانت في غنمه أو في عينه وان يريد تخصيصه به لا رغبته فيه وان باعه بما كثر من قيمته كما  
 قاله ابن القاسم في سماع أبي زيد ان كان من المرغوب في ملكه لم يحز صح منه وكذلك قال أبو  
 ابن بشير أضاف المحاباة تكون في بعض الثمن أو في تفضيله في عين المبيع وكذلك قال أبو  
 اسحق أيضا وإذا كان حاباه في عين المبيع مثل أن يقصد إلى خيار ماله فيبيعه منه بمثل  
 الثمن أو أكثر فلورثة نقض ذلك وان كان انما حاباه بغمه فقط مثل أن يبيع منه بمائة  
 ما يساوي مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه أراد به التوليع ولو آثم هو  
 بقيمة الثمن ما كان ذلك له لان البيع وقع على التوليع اليسوقيل ان آثم هو بقيمة الثمن  
 المحاباة فلا كلام للورثة اذ لو باع منه بمثل القيمة فلا حجة لهم واذا آثم ذلك نقض قال  
 أبو اسحق اذا قدرنا أن الزائد على قدر الثمن من المبيع كله موصى به لم يلزم الورثة أن  
 يخرج عنه ثمننا فيتم له لان المبت كله موصى به بغير ثمن صح منه ١٥ منه بلفظه  
 وما عزا للغمي هو كذلك فيه ذكره في كتاب البيوع الفاسدة وساقه فقها مسلما كانه  
 المذهب ونصه ومن باع من بعض ولده عبدا أو دارا فبيعه جائز ما لم يحاب في الثمن  
 أو في العين فيبيعه خيار داره أو عبده ١٥ منه بلفظه وما ذكره من أنه لا بد من  
 الغاية به جزم ابن سلون وماتسبه أبو الحسن وصاحب القائل لا يباحق عن ابن  
 القاسم مثله في الدر المنثور ونصه الذي عزا له التونسي لابن القاسم في المريض يبيع في  
 مرضه من وارثه بمائة ما يساوي مائتين أن للورثة نقض البيع كله لانه أراد به التوليع  
 ولو آثم هو بقيمة الثمن ما كان ذلك له لان البيع وقع على التوليع ١٥ منه بلفظه ولكنه  
 مخالف لما لا ين عرفة ونصه وفي البيوع الفاسدة منها يبيع المريض من ولده بغير  
 محاباة جاز التونسي ان حاباه في عين المبيع كيبيعه منه خيار ماله فلورثة نقض ذلك ولو زاد  
 ثمنه على قيمته وان حاباه في غنمه فقط كيبيعه منه بمائة ما قيمته مائتان فعند ابن القاسم له  
 بقدر غنمه فقط ولو آثم بقيمة الثمن ما كان ذلك له لان أصل البيع وقع على التوليع وقيل ان  
 آثم بقيمة المحاباة فلا قول للورثة قالت بناء على أن المحاباة في المثلون أو في الثمن ١٥ منه  
 بلفظه ونحوه لابن ناجي فانه قال عقب نص المدونة السابق مانصه عياض قال ابن  
 أبي زمنين لا بد أن تعين البيئة القبض ابن سهل لا بد أن تذكر البيعة بما القبض عند  
 مضمين الشهادة قال التونسي ان حاباه من المبيع كيبيعه منه خيار ماله فلورثته  
 نقض ذلك ولو زاد ثمنه على قيمته وان حاباه في غنمه فقط كيبيعه منه بمائة ما قيمته مائتان  
 فعند ابن القاسم له بقدر غنمه فقط ولو آثم بقيمة الثمن ما كان ذلك له لان أصل البيع  
 وقع على التوليع وقيل ان آثم بقيمة المحاباة فلا قول للورثة ومعنى قوله اذا كان مع الولد  
 غيره ١٥ منه بلفظه ونسب في المقصد المحمود لابن القاسم خلاف ذلك كله الا أنه  
 لم يحجز بذلك ونصه وان باع من وارث جاز يبيعه اذا لم يحاب فان حابى بطلت محاباته  
 وكانت ميراثا ولم تدخل فيها الوصايا واختلاف للورثة القسح أم لا فقال ابن المباحثون

الخيار للورثة في الفسخ والاجازة وقال مطرف عن مالك انهم المحابة ويحتمل ذلك ان  
 يكونوا شركاء بقدر المحابة أو يرجعوا بثمنها وقيل للمبتاع اعطاء المحابة ثمنا ويسكن  
 بيعة وأحسبه قول ابن القاسم وعابه ابن الماجشون في الواضحة اه منه بلفظه  
 فهذا اضطراب في النقل عن ابن القاسم فالذي نقله عنه أبو الحسن والواشري  
 في فائقه وابن هلال في الدر الثبران للورثة رد الجميع ولا يبقى للمستري في ذلك نصيب  
 والذي نقله عنه ابن عرفة وابن ناجي أن لهم رد المحابة فقط ويكون للمستري قدر  
 مال المحابة فيه وهذا لا يمكن فيه الجمع لان كلام الفريقين عزا ذلك لابي اسحق عن  
 ابن القاسم ويظهر ان نقل ابن عرفة وابن ناجي هو الصواب لانه نقله أبو الحسن  
 والواشري عن أبي اسحق من قوله وإذا قدرنا أن الزاد على قدر الثمن من المبيع كانه  
 موسى به الجديل على ذلك عند التأمل الصادق ولانه سيأتي في كلام ابن رشد في التهمة  
 الاشارة الى أن ما تقدم من الخلاف من محابة المريض الاجنبي بما زاد على الثلث يجري  
 في محابة بعض ورثته وإذا كان كذلك فاعزاه أبو الحسن ومن وافقه لابن القاسم ههنا  
 يوافق ما تقدم لابن القاسم في سماع محنون ولا ماله في سماع أبي زيد وما عازاه في المقصد  
 المحمود لابن القاسم فهو وان خالف نقل أبي اسحق عنه على كل من الثقلين السابقين فيمكن  
 الجمع بانه قول آخر لابن القاسم وهو موافق لما تقدم في محابة الاجنبي الذي نسبته ابن  
 رشد لابن القاسم في سماع محنون ولما لفت في الواضحة وما نقله في المقصد المحمود عن مالك  
 موافق على أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما القول ابن القاسم في سماع محنون مع مالك  
 في الواضحة موافق على الآخر لقول ابن القاسم في سماع أبي زيد ونقل أبي الحسن ومن  
 وافقه مخالف لذلك كانه فوجب أن لا يعول عليه واقه أعلم \* (تنبيه) \* نقل أبو علي هنا  
 وفي حاشية التحفة كلام القاتق الى قوله فلا حجة لهم وقال بعدم مانسته وهو في ابن عرفة  
 باكمل من هذا اه وفيه أمران أحدهما قوله وهو في ابن عرفة فان الذي في ابن  
 عرفة مخالف له ثانيهما قوله باكمل منه فان كلام القاتق أكل فتأمل \* (تتمة) \* هذا  
 حكم محابة المريض اذا مات من مرضه وأما ان صح منه صحة يئنه أو وقعت من الجميع  
 استدأفلهما حكم آخر في طرر ابن عات مانسته انظر لوقامت لهذا الذي ثبت عليه أنه  
 أقر بالتوليح حيازة في وجهه من ولج اليه وفي صحته على واجب الحيازات هل يصح لذلك  
 الملك ويجري مجرى الهبات أو يسطل للمالك يخرج يخرج الهبات وتأمل ما وقع في رسم الشجرة  
 من كتاب الصدقات فان فيه عن مالك فمين ولي انه حائطا اشتراه منذ ازمان فمين يسير وغمته  
 اليوم كثير وله غيره أن ذلك لا يجوز الا أن يحوز له الاب وفي الرسم بعينه من كتاب داود  
 قال عيسى سئل ابن القاسم فمين يبيع من ولده الصغیر الارض بعشرة دنانير وهي تساوي  
 ثمانمائة ولا تزال في يد الاب حتى يموت هل يحمل مجمل البيع أو مجمل الصدقة فيملاز على  
 العشرة دنانير فقال ان كانت لم تزل في يديه حتى مات فأراها مورثة ولا يرى للولدا الا  
 العشرة وقال ابن رشد في تفسيره ما في رواية عيسى عنه قول مالك اذا فرق بين التولية  
 والبيع في أن ذلك يجوز ان كانا بالقيمة ولا يقتصر الى حيازة وفي أن ذلك لا يجوز ان كانا

أقل من القيمة اثنين فيه من المحابة الا أنهم اختلفوا هل يحمل محل الهبة فيجوز ان حاز  
 ماله الاب أولا لتحمل محل الهبة فتبطل ولا تصح بحيازة الاب اذ لم يسمها هبة وانما أراد  
 بذلك التوليح فقال مالك انها تصح بحيازة الاب وهو قول مطرف وابن الماجشون وأصبخ  
 في الواضحة وقال ابن القاسم انها لا تصح بحيازة الاب وهو قول أصبخ في نوازله من كتاب  
 الصدقات ووقع ذلك له بعد في سماع أي زيد خلاف ما وقع له في الواضحة اهـ منها بلفظها  
 وما ذكره وفي المسئلة الثانية من رسم الشجرة تطعم بطنين في السنة من سماع ابن القاسم  
 من كتاب الصدقات والهبات ونفسه وسئل عن رجل ولي ابنه حائط اشتراه منذ زمان ثم  
 يسرو عنه اليوم كثير وله ولد غيره أترى ذلك جائزا فقال ان حازه فهو جائز ومن كتاب داود  
 قال عيسى بن دينار سئل ابن القاسم عن الرجل يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير  
 وهي ثمانية دنانير ولا تزال في يده الاب حتى يموت هل يحمل محل البيع أو يحمل الصدقة فيها  
 زاد على ثمن العشرة دنانير فقال ان كانت لم تزل بيد أبيه حتى مات فأراها موروثة ولا يرى  
 للولد الا العشرة قال القاضي رضى الله عنه قوله وعنه اليوم كثير يريديوم التولية لا يوم قيم  
 على الابن فيه بعد موت الاب ولو لولاه ايام يوم للشراء ثم زادت قيمته بعد ذلك كانت تولية  
 صحيحة لا تقتصر الى حيازة وقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب داود خلاف  
 قول مالك اذ لا فرق بين التولية والبيع في ان ذلك يجوز ان كان بالقيمة ولا يقتصر الى حيازة  
 وفي ان ذلك لا يجوز ان كان بأقل من القيمة لماتين فيه من المحابة الا أنهم اختلفوا  
 هل يحمل محل الهبة فيجوز ان حازها له الاب أولا لتحمل محل الهبة فتبطل ولا تصح بحيازة  
 الاب اذ لم يسمها هبة وانما أراد بذلك التوليح فقال مالك انها تصح بحيازة الاب وهو قول  
 مطرف وابن الماجشون وأصبخ في الواضحة وقال ابن القاسم انها لا تصح له بحيازة الاب  
 وهو قول أصبخ في سماعه الواقع في آخر هذا الكتاب بعد سماع أي زيد خلاف قوله  
 وقول مطرف وابن الماجشون في الواضحة وقول مالك في هذه الرواية فاذا لم يحز ذلك الابن  
 أي لم يحزها له الاب على قول مالك أو لم يحزها على قول ابن القاسم أو حازها له فاختلف  
 ما يكون للابن بالعشرة فقال ابن القاسم في هذه الرواية ان الدار تكون موروثة ولا  
 يكون للولد الا العشرة ومعناه اذ لم يحز الورثة ذلك وقيل ان الورثة اذ لم يحزوا ذلك يكون  
 للولد من الدار بقدر العشرة عشرها ان كانت قيمتها مائة أو أقل من ذلك أو أكثر على هذا  
 المثال وقد قيل اذ لم يحز الورثة بخير المشتري ان كان مالكا لامر نفسه أو لغيره ان  
 كان صغيرا بين أن يرد بقيمة الثمن ويأخذ بجميع الدار وبين أن يأخذ منها بما تقدر  
 والثلاثة الاقوال تتخرج على الاختلاف في مسئلة من باع في مرضه دارا بمحابة  
 لا يحملها ثلثه وقدمضى بيان ذلك في سماع سحنون من كتاب الشفعة وفي آخر سماع  
 يزيد بن كتاب المديان والتفليس اهـ منه بلفظه قلنا وقول مالك ومن واقفه  
 ان سبيلها لتفليس العطية هو الراجح وبه أفتى ابن حزم كما في طرر رابعات ونصها وانظر  
 لابن حزم جوابا في هذه المسئلة ان كان الثمن مساويا أو متقاربا فالبيع تام وان كان في  
 ذلك محاباة كان حكم الخبر الملقى لا ثمن له حكم العطية يتم بقضائه في صحة المعطى ويبطل

ان كان لم يقبض وقع له ذلك في أحكام ابن حدير فقف على ذلك اه منها بلفظها وعليه  
اقتصر الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة فإنه قال بعد ما قدمناه عنه يسير ما نصه وقال  
ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون فيمن باع ولده الصغير أو الكبير أو الاجنبي داره  
التي يسكن بثمن ضعيف مثل أن يبيعها بعشرة وهي تساوي ثمان مائة ولا تزال بيده حتى  
يموت قال ليس هذا بيعا وهو من باب العطية التي لم تقبض وهي باطل وترد الدائير الى ربه  
وهو في الاجنبي أبعد ثمرة الآن ذلك كله مردود ما لم يشبهه أن يكون غنا أو مقاربا أو مشبها  
فيمضي على جهة البيع وقاله أصبغ اه منه بلفظه وبه أفتى الحافظ الوائس رضى في  
نوازل المعاضات من المعيار أثناء جواب لمؤلّفه ما نصه لان مالكا وابن القاسم ومطرفا  
وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة يقولون هذا الشراء بمنزلة الهبة فان حصل شرط  
استقرارها الذي هو الحوز في صحته صحت والباطل وأنتم قد ذكرتم أن عقد الإتياع تضمن  
الحوز فلهي عطية نافذة تامة خالصة لكم لحصول شرط تمامها عندهم وابن القاسم في  
أحد قوليه وأصبغ في سماعه يجعلانه ناليجا وخدعة ووصية حتى يصرح بلفظ الهبة  
اه منه بلفظه وظاهر قوله والباطل أنها سطل جميعها حتى الحوز المقابل لما وقع به  
الشراء ويجب جملة على ظاهر ما تقدم من نقل أبي الحسن عن الواضحة من قوله وترد  
الدائير الى ربه فيكون هذا هو الرابع أيضا من الاقوال الثلاثة التي ذكرها ابن رشد والله  
أعلم \* (تنبيهات \* الأول) \* قال ابن عرفة صدر باب الهبة ما نصه وفي شرط  
صحته فاما لا يحاز بلفظ ولي فقط أو بلفظ العطية أو ما يستلزمها قول ابن سماع ابن القاسم  
من أشد انه ولي ابنه الصغير حائطا هو أقل من قيمته بكثير ومات صحيح الابن ان حاز له مع  
ابن رشد عن الاخوين وأصبغ في الواضحة وقول ابن القاسم في كتاب داود مع أصبغ في  
سماعه ابن رشد وعليه وعلى الأول ان لم يحزم له ففي كون الواجب للابن مناب ثمنه من  
الحائط بقيته أو تخيير وليه في ذلك وفي انعام ثمنه وأخذ جميعه قولان اه منه بلفظه  
وفيه نظر من وجوه تعلم من مراجعة كلام ابن رشد الذي اختصره أحدها أن كلامه  
يفيد أن مالكا ومن وافقه وابن القاسم ومن وافقه متفقون على أن له من المبيع بمقدار  
مادفع من الثمن مع أن كلام ابن رشد صريح في أن ابن القاسم يقول انه يرد العشرة ولا  
يكون له من المبيع شيء وكلامه يدل على أن مالكا يقول بذلك أيضا اذ لم يحصل حوز لانه  
جعل قوله مساويا لقول الاخوين وأصبغ في الواضحة وكلام الواضحة صريح أيضا في انه  
ي رد العشرة خسيما ذكرناه أيضا ثانيا قوله قولان وابن رشد صرح بأنهم ثلاثة ثالثها  
قوله أو تخيير وليه فانه يفيد أن هذا انما هو في المحذور والذي تقدم في كلام ابن رشد انه  
فيه وفي الرشيد فصوابه أن يقول أو تخييره أو تخيير وليه الخ فتأمل له والكمال لله \* (الثاني) \*  
نسب في المعيار في جوابه السابق هذه المسئلة لرسم الشجرة من سماع عيسى كذا في جميع  
ما وقعت عليه من نسخه وهي عدت وفيه نظر لان رسم الشجرة ليس في سماع عيسى أصلا  
ولان المسئلة ليست في سماع عيسى وانما هي في سماع ابن القاسم واليه عزاه في الطرر  
وابن عسرة كرايت كلامها وكذلك هي في البيان وقد قدمنا لك كلامه والله الموفق

\*(الثالث)\* تحصل مما سبق كله ان المحاباة امان للصحيح ومثله المريض ثم يصح صحة عينة وامان المريض واذا كانت من المريض فاما لوارثه واما لاجنبي واذا كانت لاجنبي فاما ان يحملها الثلث أم لا فاذا كانت من الصحيح فاما ان يحوز المشتري ذلك حوزا معتبرا أم لا فان حازها الحوزا المعتر فقها قولان أرجمهما اختصاص المشتري بهما وان لم يقع حوزة فهل يبطل الجميع ويرد الى المشتري مادفع وهو الذي في الواضحة عن الاخيرين وأصبح وقول ابن القاسم أو يكون له من المبيع بقدر ثمنه فقط أو يخير في ذلك وفي أن يدفع بقية الثمن فيكون له الجميع ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد ناصا وتخيرا ويظهر من كلامه وكلام الوائشريسي ان الأول أرجح واذا كانت من المريض لوارثه فاما ان يخيرها له بقية الورثة أم لا فان أجازوها فهي ائدة اعطية منهم فتخبر على أحكامها على المشهور وان لم يخيرها فعن ابن القاسم في ذلك ثلاثة أقوال تقبل أبو الحسن وصاحب الفتاوى وابن هلال عن أبي اسحق عنه أنه يبطل الجميع ويردون لمادفع ونقل ابن عرفة وابن ناجي عن أبي اسحق عنه أنه يكون له من المبيع بقدر ما دفع من الثمن ويبطل الزائد ونقل عنه في المقصد المجود أن له أن يكمل الثمن ويكون له الجميع جبرا على الورثة وعزا لابن الماجشون مثل قول ابن القاسم في القول الاول وعز المظرف عن مالك ثانيا وجوز فيه احتمالين أحدهما كقول ابن القاسم في نقل ابن عرفة وابن ناجي والاخر أن الورثة أن يأخذوا منه بقية الثمن ويكون له الجميع وظاهره جبراً عليه وعليه فيكون رابعا هذا المنصوص فيه ويخرج فيه الخلاف أيضا من الخلاف في محاباة الاجنبي واذا كانت لاجنبي وحملها الثلث فلا إشكال وان لم يحملها أو أجازها له الورثة فائدة اعطية على المشهور وان لم يخيرها فثلاثة أقوال قبل يخير بين أن يتم بقية الثمن ويكون له الجميع وبين أن يأخذ ما دفع وليس له الاثلث مال الميت وقيل يخير بين أن يتم فيكون له الجميع فان أبي فله مناب ثمنه من المبيع وثلاث مال الميت فيكون له في مثال العبد السابق ثلثاه وقيل ليس له أن يكمل جبرا على الورثة ويكون له مناب ثمنه مع ثلث الميت وقد تقدمت معزوفة في كلام ابن رشد وقد عزا الساجي عدم تكميله لعيسى وأصبح ووجهه مقتضرا عليه وفي ذلك ترجيح له ههنا المنصوص في هذا الفرع بغينه ويخرج فيه الخلاف من غيره وهذا كله فيما اذا وقعت المحاباة في الثمن وأما اذا وقعت في المبيع فقط فلا حكم لها في الصحيح ولا في المريض لاجنبي وأما لوارثه فان أجازها الورثة جازت والاردت فشد ذلك على هذا التخصيل والتحرير فاني لا أظنك تجد مجموعا هكذا عند عالم تحرير والعلم كله على الكبير \*(فائدة)\* قال في القاموس التخر والتحرير بكسرهما الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن الفطن البصير بكل شيء كأنه يخبر العلم فخرا اه منه بلفظه وقول ز ومن غير المالية السكاح والخلع وصلح القصاص الخسكت عنه نو ومب والعجب من سكوتهم مانعة مع ظهور فسادها لخالقة لنصوص المتقدمين والمتأخرين ويكتفي في ردها من قول المصنف في السفيه وقصاص ونفيه فتأمله (وعلى الزوجة لزوجها) هذا مذهب مالك وحالف في ذلك الشافعي وأبو حنيفة وقد اتصروا واحدا من أهل المذهب بالث

وقول ز وصلح القصاص الخ فيه  
تطر لخالقة لنصوص الأئمة ويكتفي  
في رده قول المصنف في السفيه  
وقصاص ونفيه (وعلى الزوجة  
لزوجها) خلافا للشافعي وأبي  
حنيفة



ففي ابن يونس نقل عن بعض البغداديين مانصه انما قال ذلك مالك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة ملك زوجها عصمتا عطية في مالها الا باذنه وهذا نص وقوله تنكح المرأة دينها وماله وجمالها وذلك يفيد أن الزوج حقيقي بغيره المال وليس ذلك أن مهر المثل يقل ويكثر بحسب قبيلها وجمالها فاذا ثبت ذلك فليس لها ابطال غرض الزوج فيما لا يخلو رغبت في نكاحها وزيد في صداقها وانما أجزأها الثلث لان الحديث مقيد بالمنع بما زاد عليه ولان منعها فيه لاجل غيرها فاشبهت المريض وقال ابن حبيب انما كان معروف ذات الزوج في ثلثها لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة أن تقضي في ذي بال من مالها الا باذن زوجها فرأى العلماء أن ذابال من مالها ما جاوز الثلث فجازوا لها القضاء في الثلث ولم تكن أسوأ حالا من المريض الذي قصره رسول الله صلى الله عليه وسلم على الثلث اه منه بلفظه وقال ابن رشد في رسم الكسب من سماع يحيى من كتاب الهبة والصدقة مانصه لا يجوز للمرأة ذات الزوج قضاء في أكثر من ثلثها بمتولا صدقة ولا بما أشبه ذلك من التقويت بغير عوض دون اذن زوجها في قول مالك رحمه الله وجميع أصحابه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز لامرأة قضاء في ذي بال من مالها بغير اذن زوجها اه منه بلفظه \* (تنبيه) الاستدلال بالاحاديث المذكورة يقتضي صحته أو حتمها أما حديث تنكح المرأة الخ فلا إشكال في صحته وهو في الصحيحين وغيرهما وأما ما عده فقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن رشد السابق مختصرا مانصه قلت لأعرف هذا الحديث في كتب الحديث انما ذكره ابن حبيب وأحاديثه لاتستقل بالصحة بل يجب البحث فيها حسبما ذكره عبد الحق وغيره وخرج النسائي عن حسن المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام خطيبا فقال في خطبته لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها ورواه داود بن أبي هند وحبيب المعلم عن عمرو بن شعيب بهذا الاسناد قال لا يجوز لامرأة هبة في مالها اذا ملك زوج عصمتها ذكره النسائي أيضا قال عبد الحق وتقدم الكلام على ضعف هذا الاسناد وفي البخاري عن ميمونة أنها أعتقت وليدة ولم تستأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليه فمسه قالت أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي قال أوفعت قالت نعم قال أما إنك لو أعطيتها الخوالك كان أعظم لاجر اه منه بلفظه قلت قوله وتقدم الكلام على ضعف هذا الاسناد يوهم انه متفق على ضعفه أو أن الراجح ضعفه وعبارة ابن عبد السلام بعد ذكره روايتي النسائي هي مانصه واسناد هذا الحديث مما اختلف في قبوله اه منه بلفظه وهي أحسن ومع ذلك ففيها نظر لقول الحافظ المنذرى آخر كتابه الترغيب والترهيب مانصه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فيه كلام طويل والجمهور على توثيقه وعلى الاحتجاج بروايته عن أبيه عن جده اه منه بلفظه قال ابن عبد السلام بهد ما قدمناه عنه وبعد ذكره حديث البخاري عن ميمونة مانصه لجمع أهل المذهب بين هذه الاحاديث وأشباهها بان جلاوا حديث المنع على الكثير وأحاديث الاباحة على القليل وجعلوا الفصل فيما بين

وفي الحديث مرفوعا لا يجوز لامرأة قضاء في ذي بال من مالها بغير اذن زوجها ذكره ابن رشد وروى النسائي مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها وفي الصحيحين تنكح المرأة دينها وماله وجمالها انظر الاصل قلت وقول ز أوولى السفه هذا ذكره ابن عرفة تكافى غ وقوله (ولو عبدا) خلافا لابن وهب

(زاد على ثلثها) ظاهره كظاهر رجل  
أهل المذهب ان الثلث معتبر بالنظر  
الى جميع مالها وقال ابن رشد  
القاس ان لها أن تقضي في جميع  
ما أقادت بعد النكاح اذ لم يتزوجها  
الزوج عليه فلا يجبر عليها فيه اه  
ونحوه للشمي وقال في الامهات لان  
الرجل انما يتزوج المرأة لمالها  
ويرفع في صداقها لمالها اه وهو  
يفيد أن الزوج انما له متكلم فيما  
كان لها من مال حين نكاحه لها  
أو يرجي لها من ميراث ظاهر وشبهه  
لامن فائدة طرأت عليها من وجه  
لم يحتسب به قاله عياض والله أعلم  
وفي كون المنطور اليه في زائد  
الثلث لفظها أو ما يؤل الله قولان  
كما اذا قالت مالي في المسكين صدقة  
ان دخلت دارا حتى فارادت الدخول  
وتخرج ثلث مالها في المسكين  
أى ولا يلزمها غيره كما قدمه المصنف  
في التذوق قال «صحتون ليس له منعها  
وهو الراجح بناء على نفوذ ما قصدت  
به الضرر وقال أصبح له منعها ولا  
يلزمها شيء بناء على مقابله انظر  
الاصل وقول ز قاله في المدونة  
نحوه لابن يونس عنها ومثله في  
المنتخب ولم يحل ابن ناجي فيه خلافا  
وقول ز فيه نظرا في نظره انظر  
فقد قدم ز أن الفرق بين السفيه  
والعبد تقرب الارث وذلك يدل  
على ان الرجعية كمن في العصة

القليل والكثير هو الثلث لانه القدر الذي اعتبره النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية اه  
منه بلفظه ونقله غ في تكميله أيضا قد بان لك صحة مذهب مالك وظهرت حجة الله  
الموفق (في تبرع زاد على ثلثها) قول ز ولو بعثت حلفت به وحنثت فيه فلزوجه  
الخ مانسته للمدونة هو كذلك فهم اونها ولو خلعت ذات زوج بعثت رقيقها فحنثت  
والثلث يحملهم عيقوا وان كانوا أكثر من ثلثها فلزوجه رد ذلك ولا بعثت منهم شيء اه  
منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها ونحوه في المنتخب أيضا ولم يحل ابن ناجي فيه خلافا  
وفي ق عند قوله ولهم رد الجميع ان تبرعت برأئد مانسته وانظر فرق بين أن تبعت عبدا  
لاتملك غيره أو تخلف بعثته فحنثت اه ولم أدرك ما قصد بذلك وقد بالغت في البحث  
عن ذلك هذا الفرق بخصوصه ليتضح مراده فلم أقف على من ذكره والذي وقف  
عليه في عتق العبد دون حلف هو ما لابن يونس ونسبه قال ابن حبيب قال ابن القاسم  
واذا أعتقت ثلث عبيد لاتملك غيره جاز ذلك وان أعتقته كله لم يجز منه شيء وهو  
قول ابن أبي حازم وقال ابن الماجشون ومطرف يطل عتقها في الوجهين لانه كانها  
أعتقته كله بعثت بعضه لا يجاب النبي صلى الله عليه وسلم تميم العتق على معتق شقص  
فكيف يجزى ذلك جميع العبد فلم يمنع الزوج عتق الجميع رد كله ورواه عن مالك وعن  
المغيرة وابن دينار وغيرهم اه منه بلفظه واختصر ما بن عرفة بقوله ولو أعتقت ثلث  
عبيد لاتملك غيره فلا بن حبيب عن ابن القاسم جاز ولو أعتقه كله لم يجز وقاله ابن أبي حازم  
وروى الاخوان بطلانه وقاله المغيرة وابن دينار اه منه بلفظه ولم أقف في حلقها  
بالعتق الاعلى ما قدمته وهو موافق في المعنى اقول ابن القاسم وابن أبي حازم قاله أعلم بما  
أراد وقول ز وقوله باق فيه نظر لان علمه الحرج الاستمتاع في نظره نظروا استدلاله غير  
مسلم اذ لو كانت العلة ما ذكره لكان منعه مقصودا على ما يقع به العمل من الحلي والحلل  
دون غيرهما كالاصول والحيوان وهو باطل وأيضا قد قدم هو أن الفرق بين السفيه  
والعبد تقرب الارث وذلك يدل على أن الرجعية كمن في العصة لا شرا كهما في هذه العلة  
وهي تقرب الارث فتأمل اه (تبيينات الاول) \* اذا ادعى الزوج أن ما تبرعت به زائد  
على الثلث ونحوه في ذلك فعليه الاثبات ومحاماتها في معاوضتها المالية كتبرعها بالاهبة  
ونحوها في أوائل البيوع من طرار بن عات مانسته رأيت في بعض الكتب عن ابن  
جهاير الطلطي رحمه الله أن المرأة ذات الزوج اذا صلت أشاها في تركه أيها شيء  
أخذته فاعترض الزوج في ذلك أن الصلح ماض الآن ثبت الزوج أن ما أسقطت زائدة على  
ثلثها فيفسخ ما فعلت فتأمل ذلك واعلم اه منها بلفظها وقال ابن رشد في رسم الكسب  
من سماع يحيى من كتاب الهبات والصدقات مانسته وان ادعى الزوج أنه أكثر من  
الثلث كان عليه إقامة البينة اه منه بلفظه (الثاني) \* ظاهر المصنف أنه لا كلام  
له في الثلث فاقول ولو كان شواربها أو صداقها قبل البناء وهو كذلك في ابن يونس مانسته  
قال أصبح واذا تصدقت بشواربها وهو قدر الثلث فاقول فقال الزوج لا تعري بيتي فذلك  
صحح ماض وتوهم هي أن تعري بيتها بشواربها وكذلك لو تصدقت قبل البناء بصداقها وهو

دون الثلث وهي ثيب ان ذلك ماض وتوهم أن يجعل مثله من مالها في شورة يدخل بها  
 اه منه بلفظه \* (الثالث) \* ظاهر كلام المصنف أن الثلث معتبر بالنظر الى جميع مالها  
 من غير تفصيل وهذا هو ظاهر كلام جل أهل المذهب وقال اللخمي في كتاب الصدقة بعد  
 أن ذكر الخلاف في تعدد صدقتها مانصه على أن الصواب في العطية الواحدة اذا جاوزت  
 الثلث أن ير الزائد وحده الآن تفيد ما لا فلا تنفع من احداث العطية ولو قيل لها أن  
 تعطى جميع الفائدة لكان صوابا لانها انما منع من أكثر من الثلث فيما كان قبل  
 التزوج اقول النبي صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لاربعة لمالها الحد بشئ الفائدة لم  
 تتزوج لاجلها ولا زيد في الصداق لاجلها وقد يكون له في ذلك مقال اذا كانت الفائدة  
 ميراث عن أبيها وزيد في الصداق ليسر الاب ولما كان يرعى منه وان تزوجها بصداق فقيرة  
 وصار لها ذلك بصدقة ما وهبه من اجنبي وميراث عن أخ أو ولد لم يكن له فيه مقال اه منه  
 بلفظه وقال ابن رشد في الرسم المذكور انما بعد أن ذكر الخلاف أيضا مانصه  
 والقياس أن لها ان تقضى في جميع ما فادت بعد النكاح اذ لم يتزوجها الزوج عليه فلا  
 يحجر عليها فيه اه منه بلفظه وقال غ في تكميله بعد أن ذكر نص المدونة  
 الذي في ههنا مانصه قال في الامهات لئلا الرجل انما يتزوج المرأة لها ويرفع في  
 صداقها لما لباغياض هذا بخلاف ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن الزوج انما لم يتكلم  
 فيما كان لها من مال حين تنكحها لها ويرعى لها من ميراث ظاهر وشبهه لامن فائدة  
 طرأت عليها من وجه لم يحتسب به لان ذلك لم يتزوجها عليه قط بخلاف الاول اه وما  
 ذكر عن بعض المتأخرين وقع لابن رشد والتمنى اه منه بلفظه قلت ويؤخذ مثله  
 من التعديل الذي تقدم لابن يونس عن بعض بغداديين وقبله وقد نقل ابن عرفة كلام  
 عياض وقبله أيضا والله أعلم \* (الرابع) \* قول ابن عرفة فيما قلناه عنه في عتق ثلث  
 عبد لثمنه غيره وقاله المغيرة وابن ديار كذا وجدته بإسناد قاله الى المغيرة وقد أدخل بعزوه  
 للاخوين فان كان كذلك في كل نسخ ابن عرفة فقد أدخل به ويحتمل أن يكون أصله وقاله  
 بألف التثنية والمغيرة بادخاله او العطف على المغيرة فوقع فيه التحريف من النسخ والله  
 أعلم \* (الخامس) \* هل المنظور اليه في زائد الثلث لفظها أو ما يؤل اليه فيه قولان في  
 سماع يحنون من كتاب النذور مانصه وسئل يحنون عن امرأة قالت مالي في المساكين  
 صدقة ان دخلت دار أرى فارادت الدخول وتخرج ثلث مالها في المساكين فنعها الزوج  
 من الصدقة قال لا أرى أن تمنع من الثلث وقد لم يها ذلك ان حننت وليس له أن يحول  
 منها وبين الثلث ولو كانت حلفت بأكثر من الثلث لم يكن عليها شئ اذا كره الزوج ذلك لها  
 قال أصبغ بن الفرج لاشئ عليها في ثمنها ولا غيرها اذا منعها الزوج من ذلك ولا يلزمها  
 اخراج ثلث مالها قال القاضي رحمه الله هذه المسئلة متبينة على اختلاف فهم اذا قصدت  
 المرأة ثلث مالها الاضرار بزوجها هل له أن يرد هاهن ذلك أم لا فقول يحنون في هذه  
 المسئلة على روايته عن ابن القاسم في سماع يحني من كتاب الصدقات والهبات وقول  
 أصبغ على قول مالك في سماع أشهب من كتاب الاقضية اه محل الحاجة منه بلفظه

وقول ز كالمو تبرعت بالثلث الخ  
 أي ولو كان شواريتها وصداقها  
 قبل البناء وتوهم أن تعريتها بغيره  
 كما في ابن يونس وقول ز  
 ولو قصدت به ضرره الخ هذا قول  
 يحنون أيضا ابن عرفة عن اللخمي  
 وهو أبين وقد أشار ابن عرفة الى  
 ان هذه المسئلة ومثله الوصية  
 للضرر سواء صرح بذلك ابن ناجي  
 وقد صرح غير واحد بان المشهور  
 تفوق الوصية بالثلث مع قصد الضرر  
 انظر الاصل

ونص ما في سماع يحيى المذکور قال يحيى وسألت ابن القاسم عن المرأة تغارل زوجها  
فيقبح الذي بينهما وفسد فتريد المرأة أن تضر زوجها باخراج مالها من يده ونصيره الى  
بعض قرايتها فلما علمت أن الزوج أن يئنه هاهنا تجاوز ثلث مالها ان تصدق أو اعتقت أو  
أعطت قصدت الى قدر الثلث فتصدت به على بعض قرايتها وقد بين لفساد ما بينهما وبين  
زوجها أنها إنما أرادت الضرر به ولولا الذي وقع بينهما لعلها أن لا تصدق على الذي  
تصدت عليه بث مالها بقيمة دينار من مالها أو أدنى فقال أرى ذلك جائزا وإن كان  
أمرها على ما وصفت اذ لم تجاوز بذلك الثلث قال يحيى وقد قال غيرهما بين أنها إنما  
تفعله على وجه الضرر لا لير ولا لطلب أجر ان ذلك مردود كله قليله وكثيره قال سحنون  
وهو قول ابن القاسم في الثلث اذا كان على وجه الضرر انه لا يجوز قال سحنون وأما إراء  
جائز قال القاضي اختلف ان قصدت بتقويت ثلث مالها فأقل الى الاضرار بزوجه ففيها  
بين من حالها على ثلاثة أقوال أحدها ان ذلك لا يجوز وهو قول غير ابن القاسم في  
رواية يحيى هذه عنه وظاهر قول مالك في رواية أشهب عنه من كتاب الاقضية والثاني  
ان ذلك جائز وهو قول ابن القاسم في رواية يحيى هذه عنه وقول سحنون والثالث انه ان  
كان أقل من الثلث جاز وان كان الثلث لم يجز وهو قول ابن القاسم في رواية سحنون  
هذه عنه وما في المدونة في ذلك محمل للتأويلين اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا  
وزاد متصلابه مانصه وعز اللخمي الأول لأصبغ وابن القاسم والثاني لرواية ابن  
حبيب ولم يذكر الثالث قال الأول وأبين واختلف في الوصية بالثلث على وجه الضرر  
اه منه بلفظه والأول في كلامه هو الثاني في كلام ابن رشد وقال ابن ونس مانصه  
قال ابن حبيب قال مطرف وابن المباحسون وأشهب عن مالك اذا تصدقت بالثلث فأقل  
على وجه الضرر بالزوج فانه يرد ذلك كله وبه أقول وقال ابن القاسم ذلك ماض لها على أي  
وجه كان وقاله أصبغ اه منه بلفظه وفي قول ابن عرفة واختلف في الوصية بالثلث الخ  
اشاره الى أن المسئلتين سواء وصرح بذلك ابن ناجي ونفسه وظاهر الكتاب وان قصدت  
بصدقة للثلث فأقل ضرر الزوج وهو كذلك ثم كراخلاف في المسئلة ثم قال وكذلك  
الخلافا اذا أوصى بثلث ماله وقصد به الضرر ففيه ما يقضيه الفتوى وقيل لا اه بلفظه  
على نقل أبي علي ؑ قلت وقد صرح غير واحد بأن المشهور نفوذ الوصية بالثلث مع قصد  
الضرر منهم الإمام ابن عطية عند تفسير قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار  
ونصه ومشمور مذهب مالك وابن القاسم أن الموصي لا يعد فعله مضارة مادام في الثلث  
فان ضار الورثة في ثلثه مضى ذلك وفي المذهب قول ان المضارة ترد وان كانت في الثلث اذا  
علمت باقرار أو بينة اه محل الحاجة منه بلفظه فاذا علمت هاتين لأن الراجح  
في مسئلة الحاجة هو قول سحنون لا قول أصبغ لتصريح ابن رشد باجراء القولين على  
ما ذكر وقد اختاره هو من عند نفسه ثالثا فقال في رسم الكيش المتقدم انفا بعد ذكره  
قولي سحنون وأصبغ مانصه والذي أقول به أنها ان كانت بمن تجهل ان صدقتها  
مصرفه الى الثلث كان للزوج أن يرده وإن كانت ممن يعلم ذلك لم يكن للزوج أن

يرده وبالله التوفيق. اه منه بلفظه (وان بكفالة) لو قال ولو بكفالة ترد بالخلاف المذهبي  
 لأجاد ومحل الخلاف إذا كفلت موسرا في تبصرة للعمى مانصه. وأما كفالتها موسرا  
 إذا كانت بأكثر من الثلث فنعمه ابن القاسم وأجازها ابن الماجشون وهو أشبه لأن الغالب  
 السلامة وبقاء الأول على اليسر وإن احتج في البعض مع إن لها مرجعا اه منها  
 بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا قبله وقول ز لأزوجهما فلتزمه لأنه لا يصح على  
 نفسه الخسكت عنه مب واعترضه نو وشيخنا ج بأنه مخالف لنص المدونة ونقل  
 نو كلامها آخر الجملة ثم قال وقد نقله ح في باب الضمان مقتصر عليه قال شيخنا  
 لكن كلام المدونة موضوعه أن كفالتها تستغرق جميع مالها اه وهو كما قال في  
 الاختصار أي سعيد وابن يوسف وكذا في نقل ابن أبي زئيم في منتخبه عنها ونصه قال  
 ابن القاسم وإذا تكفلت عن زوجها بما يستغرق جميع مالها ولم يرض الزوج لم يجز من  
 كفالتها الثلث ولا غيره وإن أذن لها في ذلك زوجها جاز وإن أحاط ذلك بمالها كما إذا لم  
 تكن سقيمة اه منه بلفظه والظاهر أن الحكم سواء وهو الذي ينص عليه كلام ح أول  
 الضمان وهو ظاهر لأن حكم ما زاد على الثلث زيادة في حكم ما استغرق في جميع فروع  
 هذا الباب والله أعلم (وفي إقراضها قولان) أطلق المصنف هنا وفي ضج وابن عرفة  
 وغيرهما ولم يقيده ز ولا غيره عن تكلم على هذا المثل من وقف على كلامه والظاهر  
 تقييده بإقراضه موسرا أو من يرجى له حصول فائده معلوم كما تقدم تقييد الكفالة بذلك  
 والامتنع اتفاقا وقول ز لأخذها عوضه وهو رد السلف هو كقول ت وهو قول  
 ابن دحون لأنها تقتضي فيه فكتب عليه ابن عاشر مانصه هذه العلة موجودة أيضا في  
 الكفالة واحتمال العدم موجود في كل منهما فالوصف هذه العلة تلزم طرد هافي  
 الكفالة اه منه بلفظه ونقله جسي وقبيله وعلل ابن دحون ما قاله من جواز  
 إقراضها بقوله لأنها في الكفالة مطبوعة في القرض طالبة وسلمه المصنف وأبو الحسن  
 والمصنف في ضج وابن عرفة وغيرهما واحد وقال أبو علي هنامانصه وهذا تقريق  
 لا يخفى ما فيه بل القرض ينبغي أن يكون كالكفالة لأن فيه معرضة للتلغ لاحتمال أن لا  
 تقبضه والكفالة لا يخرج فيها في الحال مع احتمال أن لا يخرجها أصلا وقد علل في  
 المنتخب منع الكفالة بقوله لأنها معروفة وصرح البايع بأن المشهور هو منع الكفالة  
 قال وقال ابن الماجشون تجوز كفالتها للموسر للعمى وهو أحسن لأن الأصل بقاء  
 اليسر اه محل الحاجة منه بلفظه قلنا وما قاله ابن عاشر وأبو علي ظاهره لا إشكال  
 فيه فقول ابن الشقاق هو الحق وقياس القرض على الكفالة من القياس الجلي كما أشار  
 إليه أبو علي بقوله والكفالة لا يخرج فيها الخ واستدل ابن دحون لمنع الكفالة بكونها  
 مطبوعة فيه نظر من وجوه أحدها أن ابن القاسم منع كفالتها حاضر موسرا وهو المشهور  
 ومذهبه وهو المشهور أيضا أن الكفيل لا يطالب ابن حاضر الغريم موسرا فلا مطالبة  
 للمضمون لها في هذه الصورة مع أن أزوجهما منعها منها ثانياً والله على تسليم أن ذلك علة  
 فهي قادرة على دفع هذا الطلب عنها من أول ما نطلب بأن تقضى ما تكفلت به وترجع

(وان بكفالة) لو أتى بلورد الخلاف  
 المذهبي لأجاد ومحل الخلاف في الموسر  
 وقول ز لأزوجهما فلتزمها الخ  
 مخالف لنص المدونة انظر نو  
 والأصل (وفي إقراضها) أي  
 لموسر حالاً أو مآلاً ثم الرابع إن له  
 منعها لأنه معروفة كالكفالة بل  
 أخرى لاحتمال أن لا ترفعه فيها  
 فتأمل وقول ز لأخذها عوضه  
 الخ هذه العلة موجودة في الكفالة  
 أيضا كما قاله ابن عاشر انظر الأصل  
 (وهو جائز الخ) قول ز القول  
 قولها أي وعليه الإثبات كما في  
 طرزا بن عات وابن رشد (أو مات  
 أحدهما) قلنا لو قال أو مات  
 لكفاه لأن موته داخل في تأييدها

(ووفاء الدين) قول ز قبل العتق صوابه قيل الوفاء (وله رد الجميع الخ) محله اذا لم يشترط عليه في العقد انه لا يجبر عليها في ذلك والا فلا رد له لانه اذن لها كافي المعين وظاهره ولو كان الشرط غير معلق ويؤيده تعليله وبذلك علمه ايضا المتطبی وابن هرون وان فرضا المسئلة مع التعليق فان علم من له الردوسكت مسدة ثم اراده ففي المعيار عن أبي الحسن أن له الرد بناء على ان السكوت ليس كالاذن وفيه عن ابن عرفة ليس له الرد بناء على مقابله والخلاف في ان السكوت كالاذن أم لا شهير في المذهب انبنت عليه فروع كثيرة ذات خلاف أيضا اختلف فيها التشهير ولم يجز على سبثن واحد والله أعلم بالصواب وقول ز ولو كان الزائد سيرا الخ المذهب مضي المدونة وغيره انظر ق وضع والاصل وقول ز بقوة شبهة الاب الخ يقتضي أن الزوج ليس له هنار الجميع ان تبرعت على أبيها بزائد وهو غير صحيح والصواب ما فرقه ز نفسه في السكاح من انه هنا قد تحقق تبرعها بما زاد وفيما مر لم يتحقق لاحتمال صدقها وصدق أبيها وقد أشار ح الى أن ما مر

به على من عليه الحق والقرض انه موثر فيصير ذلك قرضا والقرض عنده جائز فكفالتها آيلة الى أن لا تطلب ولا تؤدى شيئا فلا محذور في ذلك أصلا أو الى أن تطلب فتؤدى لترجع فهي قرض وهو يجزئه ثانيا ما انه انما يصح له ذلك لو كانت علة منع الكفالة عند الأمانة ما ذكره أو مستكثروا عنها لاحتمال أن تكون هي العلة عندهم أم مع نصهم على علة تخالفها فلا يصح ذلك كما تقر في فن الاصول وقد نص أهل المذهب على أن علة منع الكفالة هي كونها معروفا كما أشار له أبو علي وعزاه للمختب ولا خصوصية للمختب بذلك بل هو نص المدونة وغيرها وقروها مع هبتها وعتقها وغير ذلك ونص المدونة فان حابت أو أعتقت أو تكفلت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئا من المعروف فان حل ذلك ثلثها وهي لا يولي عليها جاز وان كره الزوج وان جاوز الثلث فلا زوج رد الجميع أو اجازته الا أن يزيد على الثلث كالدينار وما خف فهذا يعلم أنهم لم يتردبه ضررا فيضى الثلث مع ما زادته اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها وإذا كانت العلة هي كونها معروفا صح ما قاله ابن الشقاق لان القرض معروف اتفاقا فقياسه على الكفالة أحرى لما ينهه قبل على أن ما قاله ابن الشقاق مأخوذ من المدونة بالدلالة اللفظية زيادة على أخذها بالدلالة المعنوية الا حروية لقولها أو صنعت شيئا من المعروف فان شيئا نكرة في سياق الشرط فتعم على الصحيح فيدخل في ذلك القرض وأخذ ذلك من عبارة ابن يونس عن المدونة أو وضع ونصه عنها فإذا حابت أو تكفلت أو أعتقت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئا من المعروف كان ذلك في ثلثها لان كل معروف تصنعه ذات الزوج فهو في ثلثها وكفالتها معروف وهي عند مالك من وجه الصدقة فان حل ثلثها ذلك كله وهي لا ولي عليها جاز وان كره الزوج لان ذلك ليس بضرر وان جاوز الثلث فلا زوج رد الجميع أو اجازته لان ذلك ضرر الا أن يزيد على الثلث كدينار وما خف فهذا يعلم أنهم لم يتردبه الضرر فيضى الثلث مع ما زادت اه منه بلفظه فانظر قواها لان كل معروف الخ يتضح لك ما قلناه والعلم كله لله (ووفاء الدين) قول ز لان تلف يده قبل العتق صوابه قيل الوفاء اذا عتق هنا (وله رد الجميع ان تبرعت بزائد) قول ز وظاهره ولو كان الزائد يسيرا اقتصر على هذا فاوهم أنه المذهب وليس كذلك فقد تدم نص المدونة وما لابن يونس عنها وقد نقل ق هنا وح في باب الضمان كلام المدونة وسماه مقتصرين عليه وكذا صاحب المختب ونصه قال سحنون قلت له فما زادت على ثلث مالها من قليل أو كثير لم يجز منه شيء قال نعم الا أن تكون الزيادة كالدينار والشيء الخفيف مما يعلم أنهم لم يتردبه الضرر فانه مضي وهو قول مالك اه منه بلفظه وقد ذكر المتطبی والمصنف في ضيخ وابن عرفة كلام المدونة وسماه ولم يذكره وقابله الا عن ابن نافع وقال ابن ناجي عند كلام المدونة السابق مانصه وما ذكره في الكتاب مما استثناه هو المشهور وقال ابن نافع للزوج رد ما زاد على الثلث من قليل أو كثير اه منه بلفظه وقول ز وفرق بين تساطه هنا على رد الجميع الى قوله بقوة شبهة الاب انظر ما معناه وما مراده شبهة الاب هل هي الابوة أو هي مع دعواه العارية فان أراد الاول لم يصح لانه يلزم عليه ان ذات الاب الرشيدة ان تبرعت على أبيها بزائد

الثالث فليس للزوج ابطال الجميع بل الزائد فقط والنص بخلاف ذلك وان أراد الثاني فلا  
 معنى له اذ كيف يعقل أن تكون دعوى العارية مقوية للشبهة والشرع قد ابطالها وألغاهما  
 والصواب في الفرق ما ذكره ز نفسه فيما مر في النكاح ومحصلة أنه ما هنا قد تحقق  
 تبرعها بما زاد على ثلثها لتحقيق ملكها ما تبرعت به وفيما لم يتحقق لاحتمال صدقها  
 وصدق الاب في نفس الامر فثمة (تبيينه) \* قال ح هنا ما نصه تقدم في فصل الصداق  
 عند قول المصنف فان صدقته في ثلثها عن القرافي في الذخيرة الى آخر ما يأتي له عن الذخيرة  
 وهو يقيد أن قول المصنف فيما مر فان صدقته في ثلثها ليس على اطلاقه وكذلك فعل  
 في النكاح فانه قال بعد انقال ما نصه وحاصله انه اذا بعد ولم يشهد فلا يقبل قوله اذا  
 أ كذبه الابنة وكذا ان صدقته وكانت سقيمة وان كانت رشيدة وصدقته في ثلثها اذا  
 كان على وجه العطية وان لم يكن على وجه العطية فقال القرافي في الذخيرة في كتاب الجرح  
 قال في النوادر قال عبد الملك اذا أقربت في الجهاز الكثير انه لاهلها جلاوها به والزواج يكذبها  
 فان لم يكن اقرارها بمعنى العطية نفذ أو بمعنى العطية رد الى الثالث واذا كان هذا في أهلها  
 فأحرى الاجانب اه منه بلفظه ونقله أبو علي في النكاح مقتصر عليه وسلم \* قلت وما  
 نقله عن النوادر فحواه في المقدم عن ابن حبيب ذكره في ترجمة الترشيد وافعال السفيه من  
 الفصل الثاني وأعاد في ترجمة قضاء الرجل في مال ولده والمرأ في مالها من الفصل الثالث  
 بذلك اللفظ بعينه ونفسه وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون في المرأة تقر في كثير من  
 جهازها أن أهلها جلاوها به وصدقوها ان يجوز اقرارها وان زاد على ثلث مالها الا أن تقر  
 على وجه العطية فف على هذه المسئلة فانه يخرج منها أن اقرارها بالكثير من مالها لاهلها  
 عامل الا أن يكون على وجه العطية واذا جاز اقرارها لاهلها فأحرى أن يجوز اقرارها  
 لاجنبي بالديون وغيرها وليست كلريض والمولى عليه اه منه بلفظه وكلام هو لا يدل  
 على أنهم فهموا قول ابن الماجشون على أنه المذهب لامقابل فجعل ح هنا وفيما تقدم  
 قوله تقييد اطلاق المصنف وتبعه أبو علي هناك موافق لهم لكنه عندي مشكل اذ لم  
 يبينوا معنى وقوع ذلك منها على وجه الاقرار ومعنى وقوعه على وجه العطية والمتبادر  
 من ظاهر عبارتهم أن معنى الاقرار أن تقول مثلاً انه أعلمني أو لابن ذلك انما هو على وجه  
 العارية وعلى ذلك أخذته منه ومعنى العطية أن تقول لا علم لي بحقيقة ما دعهامو لكني  
 أسله الا ان ولا أنازع فان كان هذا امر ادهم فانتقلوه عن ابن الماجشون بخلاف  
 لظاهر كلام غيره واحد في ضج ما نصه بعض المؤرخين وان كان قيام الاب على بعد  
 من البناء والاصل له معروف أم لا ثم قال فليس له ذلك وهو لا نسبه بطول حياته ولا  
 ينفعه اقرار الابنة اذا أنكر ذلك الزوج ابن الهندي الا أن تكون خرجت من ولاية  
 أبيها فيكون الاقرار في ثلثها وللزوج مقال فيما زاد على ثلثها اه منه بلفظه ونحوه  
 في المسطحة والمعين وغيرهما ومثله لان فتوح معبر عن ابن الهندي باجدين سعيد  
 وفي ابن عرفة عن سماع أصـبغ ابن القاسم ما نصه وان ادعاه بعد طول حوزها  
 فهو لها ولو عرف أصله له وللزوج في ذلك قال وطول حياته تقطع دعوى الاب ان

مقيد بما اذا كانت رشيدة والا فلا  
 يقبل قول الاب أصلاً وما اذا كان  
 على وجه العطية والا فان أقرت  
 في الجهاز الكثير لاهلها جلاوها به  
 نفذ وان زاد على ثلثها بكافي الذخيرة  
 عن النوادر عن عبد الملك اه  
 ونقله أبو علي في النكاح مقتصر  
 عليه ونحوه في المقيد عن ابن حبيب  
 عن عبد الملك وهذا كله يدل على  
 أنهم فهموا قول ابن الماجشون  
 على أنه المذهب واستشكله هو في  
 بخلافه لظاهر كلام غيره واحد من  
 انه لا ينفعه اقرار الابنة عرف الاصل  
 له أو لا \* قلت الظاهر والله أعلم ان  
 ما لابن الماجشون انما هو في الجهاز  
 الكثير كما هو مصرح به ومالغره في  
 مطلق الجهاز في مكان ما لابن  
 الماجشون تقييد لما غيره حيث لم  
 يشهد عرف بتملكه اهـ بالاطول  
 لكثرة فيكون بمنزلة ما لو شهد الاب  
 ومالغره مفهوماً لشهادة العرف  
 حيث ثبت بالتقليد بسبب طول الحياة  
 وعليه فلا اشكال فتأمل منه صفا  
 وبالله التوفيق

أنكره الزوج واقترارها به لغوان رده زوجها اه ولم يقيد هو ولا ابن رشد فيما نقله  
هو عنه ذلك بشئ فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم وقول ز ورد الزوج تبرع  
زوجته ردًا يقاف على قوله قضى ان لم يعلم الخ لا معنى لهذا البناء ولا يعقل أن يبنى قول  
من قال ان الرد يقاف على قول من قال ان فعلها ماض اذ لم يقس ردًا صلاح حتى تأتت  
مع أن مضى فعلها اذ لم يرد حتى تأتت متفق عليه على طريقة ابن يونس بين جميع أهل  
المذهب وبين المختلفين هل رده ردًا بطال أو يقاف على طريقة ابن رشد ثم الخلاف انما هو  
في العتق ويظهر لك ذلك بالنقل كلام الناس قال ابن يونس بعد أن ذكر عن الاخوين ان  
فعلها على الردي حتى يجيزه الزوج وعن ابن القاسم وروايته انه على الاجازة حتى يرده  
مانصه وقال أصـ بيغ بقول ابن القاسم ان قضاء المرأة جائز حتى يرده الزوج قال لا أي  
مطرف وابن الماجشون واذا قضت بالكثير فلم يعلم به الزوج حتى تأتت بموته أو طلاقاً أو  
علم فرده ولم يخرج من ملكها حتى تأتت فذلك نافذ عليها كالعبد يعطى ويعتق فلا يرد  
سببه ذلك حتى أعتقه فانه يلزمه وكالغرماء يردون عتق المديان للعبد فلم يخرج من يده  
حتى أيسر ان العتق ماض وقال ابن القاسم اذ لم يعلم به الزوج حتى تأتت حكم به عليه ولا  
يحكم به عليه ان كان الزوج قد رده محمد بن يونس وقول ابن القاسم في ذلك كله أصوب  
وهو القياس لانه اذا كان على قوله سم على الردي حتى يجيزه الزوج فينبغي ان تأتت ان لها  
الرجوع فيه لانه لم يزل مردوداً وقد أجمعوا ان ذلك ماض عليها اذا تأتت فهذا يؤيدانه لم  
يزل على الاجازة حتى يرده الزوج وقول ابن القاسم ايضا اذا علم الزوج بعقدها فرده ان ذلك  
رد ولا يعتق عليها بعد التأيم أصوب وقد أجمعوا أن ردها لم يمتد لها ولا يلزمها امضاؤها بعد  
التأيم فكذلك ينبغي أن يكون عتقها وكرد السيد لعتق العبد هذا هو القياس اه منه  
بلفظه وقال ابن رشد في رسم المختل على غير نيته من سماع ابن القاسم من كتاب العتق  
الاول بعد قوله في السماع قال يضمنون العتق جائز حتى يرده الزوج ولكنه موقوف  
لا تجوز شهادته مانصه قال القاضي في الواخمة عن مالك مثل قول يضمنون عنه ان  
العتق جائز حتى يرده الزوج وقال مطرف وابن الماجشون العتق مردود حتى يجيزه  
الزوج وأنكرار رواية ابن القاسم عن مالك ثم قال ولا يظهر أن فعلها محمول على الجواز حتى  
يرده الزوج لان الزوج اذ لم يعلم أو علم فلم يقض رد ولا اجازة حتى مات عنها أو طلقها فانه  
يلزم ما فعلت من عتق أو غيره من فعل ذلك عليها على المشهور في المذهب وقد حكى محمد بن  
المواز عن بعض أصحاب مالك أن العصمة اذا زالت والعبد في يدها انما تسقطه وذلك على  
قياس القول بأن فعلها محمول على الرد حتى يجيز اه منه بلفظه ونحوه في رسم  
الكبش من سماع يحيى من كتاب الهبات والصدقات وزاد فيه مانصه فان رد الزوج  
ذلك وبقي يدها حتى زالت العصمة بموت أو فراق لم يلزمه ذلك في الهبة والصدقة قولاً  
واحداً واختلف في العتق فقبيل انه يلزمها وهو قول مطرف وابن الماجشون وقبيل انه  
لا يلزمها وهو قول أشهب وقبيل انها مؤثر بذلك ولا تجبر عليه وهو قول ابن القاسم ولا  
اختلاف انها تقضى في ذلك كله بما شئت قبل أن تأيم بعد الرد اه منه بلفظه ونحوه



له في المقدمات وبذلك كله تعلم ما في كلام ز فتأمل به بانصاف والله أعلم وبه أيضا تعلم ما في قول مب عن غ واختلف في الزوج فان ظاهره ان الخلاف في العتق وغيره وان القولين على حد السواء وليس كذلك بل الخلاف مقصور على العتق والراجح منه ان رده رد ابطال لانه قول ابن القاسم واشهب وقال فيه ابن يونس انه أصوب وهو القياس مع ان مقابله وهو قول مطرف وابن الماجشون مشكل غاية مع قولهما ان فعلهما على الرد حتى يجازي كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد وابن يونس السابقين ولذلك ذيلت بي غ تسميا للفائدة فقلت

والزوج كالسيد والولى \* في الراجح الجلى والمرضى  
وزايعتق لاعلى الاطلاق \* فغيره يبطل باتفاق

وقول ز بناء على قوله قضى ان لم  
يعلم الخ لاعمضى اهـ هذا البناء اذا  
مضى فعلها اذا لم يرد متفق عليه بين  
المختلفين هـ ل رد الزوج ابطال أو  
ايصاف فتأمل وقول مب عن  
نظم غ واختلف الخ ظاهره أن  
الخلاف في العتق وغيره وأنه على  
حد سواء وليس كذلك بل الخلاف  
انما هو في العتق والراجح منه أنه  
ابطال ولذلك ذيل هو في بيتي غ  
بقوله

والزوج كالسيد والولى  
في الراجح الجلى والمرضى  
وزايعتق لاعلى الاطلاق

فغيره يبطل باتفاق  
اه وانظر نص ابن يونس وابن رشد  
في ذلك فيم والله أعلم

\* (تنبيهات الاول) \* انما يكون للزوج رد الجميع اذا لم يشترط عليه في العقد انه لا يحجز  
عليها في ذلك قال في مسائل النكاح من المعين ما نصه مسئلة اذا شرط لزوجها أن  
لا يمنعها القضاء في مالها فانه يكون لها بهذا الشرط ان تعتق رقبتها وتبلى نساء  
مالها لان شرط ذلك اذن لها فيه اهـ منه بلفظه فظاهره سواء كان الشرط معلقا أم لا  
ويؤيده تعلمه لكن الذى في التيسية ومختصره لابن هرون أن ذلك مع التعليق ونص  
ابن هرون ولو شرط لها أن لا يمنعها من القضاء في مالها فان فعل فامرها به ايهـ ايجاز  
ويكون لها بهـ اذا ان شرط أن تعتق رقبا أو تبلى مالها ان شامت ولا يعتقها في ذلك لان  
اشتراط ذلك عليه اذن منه فيه اهـ منه بلفظه فتأمل والله أعلم هـ (الثاني) \* اذا علم  
الزوج وسكت مدة ثم أراد الردها هل ذلك أم لا أم رأها من نكاح على هذا المحل تعرض  
لذلك حتى أباع على وفي نوازل البيوع من المعيار أن اباح الحسن سئل عن تصدق زوجته  
وهو حاضر فلم ينكر ولم يحجز وعدها بالتسليم بعد ذلك هل سكوته تجوز رفعها أم لا  
فأجاب اذا سكنت عن الانكار فيما تصدقت به زوجته وأرثت على الثلث ولم يحجز فله الرد  
مادامت العصمة باقية رد الجميع على مذهب ابن القاسم في المدونة وما زاد على مذهب  
المغيرة فيها اهـ منه بلفظه وفيه بعد هـ هذا وائل نوازل الرهون وما معها أن ابن عرفة  
سئل عن امرأة أشهدت انها ساحت اخوتها في نصيبها وأبرأتهم منه ابراء تاما  
لمكان ما عدها من الجهاز وبقيت مدة تزيد على أربعة أعوام من تاريخ ابرائها  
أشهدت أيضا انها أبرأت اخوتها المذكورين في جميع تركه أيها برائة تامة  
مطابقة عامة لم يبق اياهم هـ من تركه حق وشكرتها أمها على فعلها وكافتها بدرهم  
أعطته اوهي في هذا الاشهاد كله في عصمة الزوج وهو حاضر البلد لم يظهر منه تغبر ولا  
انكار ولا يمنعها من القيام مانع ولا ينسبه وبين زوج أمه سامدة ولا توص له فلما كان بعد  
ثلاثة عشر عاما من حين الابراء قام يطلب أن يردها الزوجة فهل له ذلك أم لا لكونه  
كان حاضر البلد في المدة المذكورة ولا مانع يمنع من القيام المذكور ولا معارض واذا  
مكن من رد الابراء المذكور فهل عليه معين أم لا فأجاب بأنه ان كان عالما بالابراء  
المذكور أو لا وثانيا فلا قيام له والاحلف حيث يجب الخلف انه لم يرد ذلك الى حين قام

**\*(الصلح)\*** قلت قال نخعي في شرح الأربعين النووية مانصه وفي الحديث ألا تبشركم بصدقة يسيرة يحبها الله تعالى قالوا بلى يا رسول الله قال إصلاح ذات البين إذا تقاطعوا وعن الحسن عني صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الناس عند الله يوم القيامة المصلحون بين الناس وروى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال ألا خيركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا بلى يا رسول الله قال إصلاح ذات البين وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنه قال من أراد فضل العابدین فليصلح بين الناس وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة وما أحسن قول القائل

ان الفضائل كلها وجمعت \* رجعت بأجمعها إلى شيتين \* تعظيم أمر الله جل جلاله \* والسعي في إصلاح ذات البين قال ومن أجل ما في الصلح من الصدقة على المتخاصمين لو فاقته ما يترتب على الخصام من قبيح الأقوال والأفعال عظم فضله كأشار له تعالى بقوله لا خير في كثير من نجواهم الآية وجاز الكذب فيه مبالغة في وقوع الالفة ثلاثين مرة العداوة اه وقال الفسشي رحمه الله مانصه ويجوز الكذب في الصلح الجائز وهو ما لا يحل حراما ولا يجرم حلالا مبالغة في وقوع الالفة بين المسلمين قيل تخفى جبريل عليه السلام أن يكون في الأرض يسقي الماء فيصلي بين المسلمين اه وقال الامام الرباني أبو المواهب الشمراني رحمه الله تعالى مانصه أخذ علمنا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نشاجر أحد من المسلمين ولا نغمره ولا نذكره الابوجه شرعي ثم قال فان الشارع ألحق أعمالنا بأعمال الكفار في عدم رفعها مادامنا متشاحنين وقد عزم هذا البلا غلب الخلق حتى بعض العلماء ومشايخ الزوايا وهما أحدهم لا يحب لآخره خيرا ويشتم بخصيته فصرت أذاسأت أحدهم عن الآخر يقول بنس من ذكرت خلونا بالغيبة تعرضنا فافهمه من (٣٦٦) النقائص وصار أحدهم إذا قام أخوه بأمر بالمعروف ونحوه عليه

الرياء وحسب السمعة حتى اضطلع غالبها وكان الشريعة وقوا عذها وما هكذا أدركنا المشايخ ولا العلماء فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ووالله ووالله أنا قد استحققتنا الحسن بنا لولا عقوبة الله العلي وحلمه وإذا كان المرء يدون والعوام الذين غلب عليهم رعونات النفوس يقيم عليهم

منكر ابراهها حينئذ ان زاد نصيبا على ما يترتب ثمة على ثلث كل ما لها يوم ابرائها لم يصح ابرؤها ولا اصبح ابرؤها وكذلك اذا علم به فسكت لم يكن له رده اه منه بلفظه قلت ما لابي الحسن والجارى على أن السكوت ليس كالاذن وما لابي عرفة يحسرى على مقابله واخلاف في ذلك مشهري في المذهب انتت عليه فروع كثيرة ذات خلاف أيضا اختلف فيها اتتهم ولم يجر على سنن واحد والله أعلم بالصواب

**\*(باب الصلح)\***

مشاحنة مسلم فكيف بالعلماء وأشياخ الطريق لكن سبب ذلك كله عدم فطام هؤلاء المشايخ على بدأ شياخهم قول ولو أنهم سلكوا الطريق لا كرموا عباد الله لمحبتهم لله ولرسوله وتحملوا أذاهم لله ولرسوله فوالله ان عظمة الله ورسوله خرجت من قلب كل مشاحن فعلم أن من الواجب على كل من يدعى أنه يحب الله ورسوله أن يعفو ويصفح عن جميع هذه الأمة المحمدية ولو فعلوا معه من الذي مافعلوا كراما لمن هم من عباده سبحانه وتعالى ولمن هم من أمته صلى الله عليه وسلم ثم قال وقد روى البخاري ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي من فروعنا لقاطعا واولا تدبروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ورواه الطبراني في رواية يلقين بعض هذا ويعرض هذا والذي يبدأ بالسلام يسبق إلى الجنة وفي رواية للشيخ وغيرهما وخبرهما الذي يبدأ بالسلام وروى أبو داود والنسائي من فروعنا لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث فن هجر فوق ثلاث فبات دخل النار وفي رواية لابي داود فان مرتبة ثلاث فلقه فليس عليه السلام فقد اشتركا في الاجروا لم يرد عليه فقد بقاء بالاثم وخرج المسلم من الهجرة وفي رواية لابي داود فاذا القية سلم عليه ثلاث مرات كل ذلك لا يرد عليه فقد بقاء بالاثم زاد في رواية لا جدان ما تعالى صراهم ما لم يدخلوا الجنة جمعا أبدا وفي رواية لابن أبي شيبة وأيم مابدا أصحابها بالسلام كفرت ذنوبه وان هو سلم فم يرد عليه السلام ولم يقبل سلامه عليه رة عليه الملك ورد على ذلك الشيطان وروى أبو داود والبيهقي من فروعنا من هجر أخاه سنة فهو كسوفك دمه وروى مالك ومسلم من فروعنا تعرض الاعمال في كل اثنين وخميس فبغفر الله في ذلك اليوم لكل امرئ لا يبشره بالله شيئا الا امرأ كانت منه وبين أخيه نخعا فيقول اتر كوا هذين حتى يصطالحا قال أبو داود واذا كانت الهجرة لله فليس بشئ من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هجر بعض نساءه أربعين صباحا وهجر ابن عرابها حتى مات اه قال وسمعت

سیدی علیا الخواص رضی الله عنه يقول ينبغي للشيخ اذا صلح بين فقيرين ولم يسمعه ان يهجرهما جميعا كما يهجرهما الله تعالى ومنع صعود علمهما الى ديوان السماء والله اعلم اه وفي جامع المصنف ولا يهجر المسلم أخاه فوق ثلاثة الا ان يكون مبتدعا أو فاسقا والسلام يخرج من الهجران اذا كل متباديا على اذنيه والسبب الذي يهجره لاجله لان انقطع عن ذلك فلا يخرج حتى تجوز شهادته عليه اه وفي الرسالة والهجران الحائر هجران ذي البدعة أو يهاجره بالكبر لا يصل الى عقوبته ولا يقدر على موعظته ولا يقبلها ولا غيبة في هذين في ذكر حالهما اه قال نو في شرح الجامع وهجران المجاهر بالكبر أو واجبها يلحق من الاتم بالسكوت عليها والموا لامة معها ولا نه يقال سیدی فلان (٣٦٧) عارف بما هو عليه فامانه مباح وألا خير فيه كصاحبه ووقاية العرض والدين واجبة اجماعا اه ونحوه

الحس وأصله الشيخ زروق وقال النووي وردت الاحاديث به هجران أهل البدع والفسوق ومناذی السنة اه قال ز في شرح المواطن وما زالت الصحابة والتابعون ومن بعدهم يهجون من خالف السنة أو من دخل عليهم من كلامه مفسدة اه وأصله السيوطي وقال الشيخ زروق أما هجران المتدفع فن باب النصيحة لله ولرسوله ونبا كذا الامر فيه اذا كانت بدعته في الاصول أو في القروع المهمة بالاستدعاء الصريح وما يقرب منه لاسمان كان داعية لمذهبه اه نعم قال حس اذا كان لا يصل الى عقوبته ولا يقدر على موعظته لكنه يخاف منه اذا هجره وترك مخالطته كان له مخالطته اه وقول مب ونقض ح الخ رده أبو حفص الفاسي بأن بعض الحق فيسند رج ذلك في قوله انتقال عن حق اه

قول مب ونقض ح حد ابن عرفة الخ سلم هذا النقض ورده أبو حفص الفاسي في شرح التبعة فقال بعد ذكره مانصه قلت فيه نظر فان بعض الحق فيسند رج في قوله انتقال عن حق اه منه بلفظه قلت في هذا النظر نظر لان ابن عرفة قيد الحق بكونه بعوض ولا عوض فيما أورده ح فتأمل بانصاف وقول مب وفيه نظر بل الظاهر أن عقد المعاوضة والانتقال بعوض معناه ما واحد الخ فيه نظر لان المتبادران الباء للسببية ولا خفاء أن السبب غير المسبب وانه سابق عليه فان جعلت للعوض فقيه مجاز لان العوض عنه حقيقة هو الحق المنقول عنه لا الانتقال والمجاز في الحدود مجتنب وخصوصا ان كان المتبادر غيره كما هنا فتأمل (يبيع) قول ز وكصلحه على مجهول من نحو هذا ما في المنتخب ونصه وفي كتاب الجدار وسئل عيسى عن القوم يطهون في المواريت فيض من الحاضر منهم أمر الغائب ان كره الصلح وادعى شيئا فهو له ضامن قال لا أرى هذا يجوز وأراه مفسوخا اه منه بلفظه وفي مسائل الشركة والصلح من الدرالنشر مانصه وحكي ابن حبيب عن مطرف وابن الماحشون وأصغى في القوم يطهون في مواريت فيض منهم وبعضهم غيب فيض من الحاضر رضا الغائب ان كره الصلح وادعى شيئا ان هذا لا يجوز ويفسخ اه منه بلفظه وهذا موافق في المعنى لما قدمناه عن العيار عند قوله وجهل بمشون الخ (أو اجارة) قول ز وشمل قوله يبيع صلحه بغير عبد الخ عبارة فيها قلق ظاهر وما قاله من الفقه صحيح في المنتخب مانصه وفي سماع يحيى سئل ابن القاسم عن الرجل يدعى قبل رجل أنه سرق عبده فينكر المدعى عليه فيصطلحان على مال يغرمه المدعى عليه للمدعى ثم وجد العبد فقيل له ان يكون فقال للمدعى عليه الذي غرمه في الصلح ولا ينقض الصلح لظهور العبد وجد معيا أو صحيحا اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة ومن غصب أمة بعينها يباح الخ مانصه وأقام ابن سهل وغيره من قولها كافي العتية فيمن ادعى عليه أنه سرق غلاما فأنكر فصالحه بما ل غرمه المطلوب ثم وجد العبد فقال هو للمدعى عليه والصلح لازم وكذا لو وجد بعد الصلح أعور

هوني بان ابن عرفة قيد الحق بكونه بعوض ولا عوض فيما أورده ح قلت الظاهر سقوط بجمعه وان قوله بعوض صادق ببعض الحق تسخفا فتأمل منه مصفا وقول عياض على دعوى أي ثابتة أم لا فيشمل صلح الاقرار خلافا لابن عرفة ومن تبعه وقول مب وفيه نظر الخ اعترضه هوني بان المتبادران الباء للسببية والسبب غير المسبب وسابق عليه وجعلها للعوض مجاز لان العوض عنه حقيقة هو الحق لا الانتقال قلت الظاهر انها للسببية وانه لا نظر أصلا وان مصطفى اعتبر ما في الذهن و مب اعتبر ما في الخارج وهو المناسب هنا فتأمل (يبيع) قول ز وكصلحه على مجهول الخ منه صلح القوم في الميراث فيض منهم وبعضهم غائب فيض من الحاضر رضا الغائب ان كره الصلح فهذا لا يجوز ويفسخ كافي المنتخب والدرالنشر وراجع ما تقدم عند قوله وجهل بمشون (أو اجارة) قول ز وشمل قوله يبيع صلحه بغير الخ فيه قلق فلو قال صلحه عن عبدا دعى ربه عليه سرقته وانكر ثم ظهر عند غيره الخ

«مسئلة» قال ابن ناجي عن ابن  
أبي زيد اذا صلح من ربي متاعه في  
البحر من لم يرم له على شئ فآخذ به  
ولو خرج من البحر انتقض الصلح  
انظر الاصل وقول ز ولا رجوع  
لواحد على الآخر الخ ظاهر اذا غرم  
له قيمته لا أقل فله به اخذه اذا ظهر  
ورد ما أخذ فبما يظهر وقول ز  
وله صلحه عن عيب الخ قد بسط هذه  
المسئلة ابن الحاجب انظر نصه ونص  
ضيق في الاصل (هبة) قول ز  
غير محتاج لقبول فيه نظر اذا  
المشهور احتياجه الى القبول كما  
يأتي وعليه بنى مب ما ذكره عن  
ابن عاتر لا على الضعيف خلافا  
لهوني (وجاز عن دين الخ) قلت  
قول ظم ونسا لوفال وربا وبعد  
البيت وغررا وسلفا مع بيع وسلفا  
مقتربا بالنفع وفي ختي مائه  
وذكر الخطاب رحمه الله تعالى  
ما حاصله ان كل موضع يمكن فيه  
العلم ورفع الجهل لا يجوز الصلح ولا  
المعاوضة عليه الا بعد معرفته وكل  
ما لا يمكن فيه العلم ولا الوصول  
الى معرفته فانه يجوز الصلح عنه  
والمعاوضة عليه مع جهله كالصلح  
على دراهم نسيان مبلغها او يكون من  
باب التحلل اه قال ولعمري هذا  
وكثرة مسائلة وفروعه قال بعض  
الشيوخ من أتقن باب الصلح وباب  
بيوع الاجال فقد أتقن مذهب  
مالك اه وقول ز بل هذا اعم  
الخ لانه متى له والمنافع لا يباع بها  
الدين على المشهور فهي خارجة هنا  
وقول مب ونصه الخ أي عن  
المنتخب عن الاخوين

أو أقطع لنفسه الصلح اه منه بلنظفه «مسئلة» قال ابن ناجي متصلا بما تقدم  
مائنه وقال ابن أبي زيد اذا صلح من ربي متاعه في البحر من لم يرم له على شئ فآخذ به  
جاز ولو خرج من البحر انتقض الصلح وقيل لا لمدل عليه قوله هنا وقرئ بينهما بأن  
قوله اه فيه تعدد وجب تضمينها في القيمة والرمي في البحر ليس نعيديا وانما هو شئ فوجب  
الضرورة فاذا زالت رجع اليه متاعه اه منه بلنظفه وقول ز وكذا كل من  
لزمه غرم شئ من صنائع الخ ظاهره مطلقا وقال شيخنا ج وهذا اذا غرم له قيمته وأما  
اذا اصلح معه على أقل من القيمة ثم ظهر ذلك فالظاهر أن يأخذه به ويرد ما أخذ  
اذن يحتج به أن يقول انما تركت بعض حق نظامي أن ذلك ضاع من غير سبب  
واشفا قاضي عليك فأما ان ظهر فلا وما قاله ظاهر من جهة المعنى والله أعلم وقول ز وله  
صلحه عن عيب عبد مبيع الخ اختصر هذه المسئلة وهي مسوطة في كلام ابن الحاجب  
وابن عبد السلام وضح ونص ابن الحاجب وأما الصلح على ترك القيام بالعيب فإن  
القاسم يرى أنه منبأ به بدفع الاول فيعتبر ما يحل ويحرم من بيع وسلف وفسخ دين  
في دين وأثبت يرى البيع الاول باقيا وهذا عوض عن الاسقاط فيعتبر ما يحل ويحرم من  
سلف حر منقعه وفسخ دين في دين فن اشترى عبدا بجاهة ونقداه فصالح عن عيب بعجل  
من ذلك التقصد أو من العروض جازعدها فلو صلح بعشرة الى شهر منع ابن القاسم لانه  
بيع وسلف لانه اشترى حينئذ العبد بدين وأخر العشرة وجوز أن ثبت لانه عن العيب  
فلو صلح قبل نفاذه على تسعين ويؤخر العشرة انعكس القولان لانه عند ابن القاسم  
تأجيل لبيع مستأنف وهو جائز وعند أن ثبت آخره بالعشرة ليسقط العيب فهو سلف جبر  
منقعه اه منه بلنظفه وقوله من ذلك النقد أي من تلك السلعة بعينها وقول ابن  
القاسم هو الرابع لانه مذهب المدونة ورجحه بعضهم أيضا قال في ضيق واختار جماعة  
قول أن ثبت لان القيام بالعيب لا يلزم فيه حل البيع اللخمى وهو أقدم اذا قام بالعيب ولم  
يقبل رددت فان قال رددت فالجواب على قول ابن القاسم وقد نقل ابن القصار عن مالك أن  
قول المشتري رددت فسخ للبيع وان لم يحكم بذلك اه منه بلنظفه (وعلى به هبة) قول  
ز لا ابرام حتى يكون غير محتاج الى قبول الخ سلفه تو و مب وبني عليه ما ذكره عن ابن  
عائش وفيه نظر بل هو غير صحيح لان القول بان البراء لا يحتاج الى قبول لان ثبت وهو شاذ  
والمشهور وهو قول ابن القاسم في المدونة أنه يحتاج الى القبول انظر ق وغيره عند قوله  
في الهبة وهو ابراء وان هو عليه (وجاز عن دين بما يباع به) قول ز بل هذا اعم  
قال تو لانه معنى لكونه اعم ولانما استدل به اعمومه بل هامة غايران وما هنا لا صدق  
بالمادة اذ لا يباع بها الدين على المشهور اه منه بلنظفه وهو ظاهر وقول مب هو الذي  
ينفيه ابن عاصم في شرح تحفة أبيه الخ ايس هو من كلام ابن عاصم نفسه بل هو من كلام  
الاخوين في الواضحة وابن الناظم نقله عن المنتخب وكذا نقله عن المنتخب الشيخ منارة وغيره  
ونص المنتخب قال عبد الملك سألت مطرفا وابن الماجشون عن الصلح ببيع العيوز التبايع  
به مثل الرجل يدعى على الرجل حقا فيمنكره فيصالحه منه على سكنى داره سنة أو على خدمة

عده سنة أو على غلة داره سنة قبل أن يعرف الغلة أو يدعى قبله شعبه أو في صالحه بقم إلى  
أجل وما أشبه هذه الوجوه فقال لا يجوز الصلح بشئ مما ذكرنا لأنه حرام صراح والصلح  
به مفسوخ أن عشر عليه قبل أن يفوت فإن قلت قبل الفسخ صحح بالقيمة على قابضه كما يصح  
البيع الحرام إذا فاته ثم رجع على صاحبه بدعواه الأولى الآن يصطلحوا صلحا آخر مما  
يجوز به الصلح اه منه بلفظه ومثله في المفسد عن ابن القاسم وأصبح وساقه فقها  
مسما كالمذهب ونصه وقال أصبح وباب القاسم إذا وقع الصلح بحرام صراح  
كصلحك من حق ادعيته بسكنى دارا واستخدام أو بغلة دار ولا تعرف الغلة أو من شعبه  
بقم مؤجل فسخ أبداً وصحح بالقيمة إذا فاته وترجع على دعواه الآن تصلح صلحا جائزا  
اه منه بلفظه وكل منهما نص فيما قاله ز وقول ز قاله مطرف وقال عبد الملك يفسخ  
بحد ثالثة الخ مراده بعد الملك ابن الماششون وقد اختار ابن حبيب قول مطرف ونصه  
على نقل ابن أبي زئبج في منتخبه قال لي مطرف وكل ما وقع فيه الصلح من الأشياء المكرهه  
التي ليست بحرام صراح فالصلح بها جائز ماض وقال لي ابن الماششون أن عشر عليه  
بحد ثالثة فسخ وإن طال أموره مضى قال عبد الملك وقول مطرف في إجازته أن عشر عليه  
بحد ثالثة أحب إلى إذا لم يكن حراما صرا اه منه بلفظه ونحوه في المقيد ولذا اعتمد  
الزقاق فقال \* وإن يقع الصلح الكره فمأضين \* ويدخل في هذا ما كان ممنوعا على  
ظاهر الحكم جائزا على دعوى كل منهما فانه ممنوع ابتداء على قول مالك جائز على قول ابن  
القاسم وأصبح فانه وقع مضى قاله شيخنا ج وهو صواب لأن كلام ابن رشد يدل عليه  
في المقدمات مانصه وأما الصلح بالكره وقيل أنه يجوز إذا وقع وقال ابن الماششون  
يفسخ إذا عشر عليه بحد ثالثة ما لم يطل وهو أن يقع بين المتصلحين على وجه ظاهره الفساد  
ولا يتحقق في جهة واحدة منهم مثل أن يدعى كل واحد منهما على صاحبه دنائرا أو دراهم  
وأشكره فيها ولا يقر له بشئ منهما فيصطلحان على أن يأخذ كل واحد منهما إذا نأى أو دراهم  
مما دعيه قبل إلى أجل لأن كل واحد منهما يقول لأحرام فيما فعلت لاني واهب لما  
أعطيت والظاهر أن كل واحد منهما ما أخر صاحبه بما له عليه فيدخله أسلفتي وأسلفك  
ويحتمل أن يكون لكل واحد منهما ما قبل صاحبه بعض ما دعيه عليه فيكون كل واحد  
منهما قد أخر صاحبه بما له عليه على أن يزيد فيه وذلك الربا المحرم بالقرآن اه محل  
الحاجة منها بلفظه لكن في أثناء جواب العلامة بن زكري منذ كور في المعيار أثناء نازل  
الصلح وما معها مانصه والذي جرى به العمل وهو المشهور في مذهب مالك فسخنا وقع  
فيه وجه من وجوه الفساد أتماعى على دعوى المدعى وأما على انكار المنكر أو على ظاهر  
الحكم واعتبار ابن القاسم الأولين فقط ومالك يعتبر الوجوه الثلاثة واعتبر أصبح وجهها  
واحدا وهو اتفاق المصطلحين على دعوى الفساد اه منه بلفظه وصحح هذا الجواب  
الامامان الحافظ المحقق التنسي والولي الصالح سيدي محمد السنوسي وسلم ذلك كله الحافظ  
الواشريسي وأشار إليه أو على مسأله والظاهر أن هذا العمل لم يصل إلى فاس وعما لهما أو  
لم يستعجب إلى زمن الزقاق والامام عدل عنه وبخزم بغيره وسلم كلامه شرابه والله الموفق

ومثله في المقيد عن ابن القاسم  
وأصبح قلت وقول ز مندوب  
الخ زاد ابن عرفة عقبه وقد يعرض  
وجوبه عند تعين مصلحة وحرمة  
وكرهته لاستلزامه مفسدة واجبة  
الدر أو راجحته اه وقول ز قاله  
مطرف الخ أى واختاره ابن حبيب  
ولذا اعتمد في الامة بقوله  
\* وإن يقع الصلح الكره فمأضين \*  
ويدخل في هذا ما في مب عن  
ابن عرفة وهو ما كان ممنوعا ظاهرا  
جائزا على دعوى كل فانه مختلف  
فيه ابتداء كما يأتي فان وقع مضى  
انظر الأصل وقول مب عن ابن  
عرفة فيصطلحان الخ أى على انكار  
فكل يقول لأحرام فيما فعلت لاني  
واهب لما أعطيت وفيه بحسب  
الظاهر أسلفتي وأسلفك وقد يكون  
لكل منهما بعض ما دعيه فقط  
فيدخله التأخير بزيادة قاله ابن  
رشد وكذا الوادي أحد هما فقط  
على الآخر فأنكره ثم صالحه على  
تأخير المدعى به كلاً وبعضاً كما يأتي لز

وقول ز وقرر في المخالفة للقائي وما فسر به المكروه وموافق لما في المقيّد عن عيسى بن دينار لكن صرح في المقدمات بأنه اذا كان حراما على دعوى أحدهما فقط ينسخ على المشهور مع ان أصبح يجوز هذا ابتداء فاذ الميراث الخلاف أى الضعيف المذهبي فكيف بغيره وقد نقل ابن عرفة والمكناشي (٣٧٠) في مجالسه و ق كلام ابن رشد وقبله فيجب الغناء لنفسه المكروه بما

ذكره والله أعلم (وعلى الافتداء من بين) قد صوب هوى اعتراض ح على الشارح الذى في مب وعضده بان ابن ناجي في شرح المدونة قال على قولها ومن لزمته بين فاقضى منها بما جاز ذلك هذا هو المعروف وقال ابن هشام الى آخر ما في مب عنه الا أنه ذكر الحديث بلفظ أذل الله من أذل نفسه وقال في الثالث انه جزأه على غيره كما جزأه على نفسه ثم قال عن شيخه أى مهدي يرتقلا ومعنى أما نقله فان أبابكر وعمر حلفا وعثمان صالح عن عيينه ومعلوم كذب من ادعى عليهم رضى الله عنهم وأما معنى فان في صلحه اعزاز نفسه لان الخصومة مرجوعة ولا سيما كثرها ولا يضيغ ماله بل ادخره عنده وكونه أطمعه حراما وجزأه على الغير ليس باختياره وانما هو مضطر لذلك وظلم هو نفسه انما السبيل الآية اه قلته ونقله خبتي أيضا بن زيادة ولا من قام له شاهد وتحقق صدقه ولم يخلف معه لم يكن من اضاعة المال وقال عقبيه عن ب قد يقال ان عثمان انما صالح لعدم تحققه انظره ويوجه الاعزاز أيضا بان الحلف يزرى به عند العوام وهم أكثر الناس والله أعلم (فلو أقر

وقول ز وقرر في المكروه الخ كذا فيما وقفت عليه من نسخته بالمرز للمواق بالشاف ولعله اللقائي اذ ليس في المواق ما ذكره وهذا الذى فسر به المكروه وموافق لما نقله في المقيّد عن عيسى بن دينار فانه لما ذكر الخلاف في الصلح بالمنافع عما في الزمة وأن أشهب أجازة قال مانصه قال عيسى ونحن نأخذ بقول مالك فيه بالكراهة في غير الصلح فاذا وقع به فاني اجزه لاختلاف العلماء فيه والذي بلغني عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه أتى بصلح فقرأه فقال هذا حرام ولولا أنه صلح لفسخته حديثي بذلك سفيان بن عيينة قال عيسى وهو الذى أخذ به في كل ما اختلف فيه العلماء اذا وقع به الصلح اني أجزئه ولا أفسخه وان كنت لا أخذه به في غير الصلح اه منه بل نطه لكن صرح ابن رشد في المقدمات بانه اذا كان حراما على دعوى أحدهما جائزا على دعوى الآخر فانه ينسخ على المشهور مع ان أصبح يجوز هذا ابتداء فاذا الميراث الخلاف المذهبي فكيف بغيره وقد نقل ابن عرفة والمكناشي في مجالسه و ق كلام ابن رشد وقبله فيجب الغناء لنفسه المكروه بما ذكره والله أعلم (وعلى الافتداء من بين) قول مب عن ح ولم أرمي عارض هذا الاطلاق الخ اعتراضه على الشارح صحيح وقد أطال في الاستدلال على رده بنظواهر كلام الأئمة وكنه لم يقف على كلام ابن ناجي فانه قال عند قول المدونة في كتاب السذور ومن لزمته بين فاقضى منها بما جاز ذلك اه مانصه ما ذكره هو المعروف وقال ابن هشام ان علم المدعى عليه براءته وطلبته منه العين فليخلف ولا يصلح على نبي من ماله وان صالح اشتم أربعة اوجه الاول انه أذل نفسه وقال عليه الصلاة والسلام أذل الله من أذل نفسه الثاني انه أطمعه مالا يحل له الثالث انه اضاع ماله وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك الرابع انه شر أه على غيره كما جرأه على نفسه ولما نقلته في درس شيخنا أبي مهدي استغربه وكنه لم يقف عليه وقال على البدية يرتقلا ومعنى أما نقله فان أبابكر وعمر حلفا وعثمان صالح عن عيينه ومعلوم كذب من ادعى عليهم رضى الله عنهم فالامر ان جائز ان وأما معنى فلان ماله استدله لا ينهض لان في صلحه اعزاز نفسه لان الخصومة مرجوعة ولا سيما كثرها ولا يضيغ ماله بل ادخره عنده وكونه أطمعه مالا حراما وجرأه على الغير ليس باختياره وانما هو مضطر الى ذلك وظلم هو نفسه قال تعالى انما السبيل على الذين يظلمون الناس الآية اه منه بل نطه قلته وهو ظاهر الا قوله لان الخصومة مرجوعة الخ فلم يظهر لي لان الموضوع أن المين قد وجبت عليه ووجوبها والحكم به اعليه انما يكون بعد انتهاء الخصومات وانقضاء الآجال والتلزمات فلوقال بدله لان الحلف يزرى به عند العوام وهم أكثر الناس ولا سيما ذى المال الكثير لكن أحسن والله أعلم (فلو أقر بعده)

بعده) ظاهره ان له نقضه ولو كان شهد على نفسه انه أسقط البيئات وهو كذلك على ما جزم به ابن سلون ونحوه ظاهر لابن عات في طرزه وظاهره أيضا أن له النقض ولو كانت منه بعلمه حين الصلح وهو أيضا ظاهر المدونة وابن سلون وابن عات وابن رشد وابن شاس وابن الحاجب والتفصه والمجالس وغير واحد ونقله عبد الحق عن بعض القرويين نصا وعليه درج ابن بونس خلافا لابن أبي زمنين وحديث اذ الاقرار أقوى من الينة كما صرح به غير واحد لاحتمال سقوط الينة بقادح أو رجوع انظر الاصل

ظاهر المصنف أنه المنقضى ولو كان أشهد على نفسه أنه أسقط البيئات وهو كذلك على ما  
 جزم به ابن سلون ونحوه لأن عات في طرده ونصه وعند قوله ومتى أشهد على نفسه باسقاط  
 البيئات طرذا لم يشهد على نفسه باسقاط البيئات فلا يحتاج إلى هذا العقد اذ لم يحتاجوا  
 فحين صولح على انكساره ثم أقر أن صاحب الحق القيام عليه وهكذا أيضا لا يحتاج إلى هذا  
 العقد إذا كان الاقرار بعد الصلح وإن كان قد أشهد الطالب على نفسه باسقاط البيئات اه  
 منها بالنظر وهو ظاهر (أوشهدت بيته لم يعلمها) قول مب هذا مقيد بان يقوم له على  
 الحق شاهدان الخ هذه المسئلة شبيهة بمن قام بالحجة بعد ان حلف خصمه وقد نقل مب فيما  
 يأتي عند قوله في القضاء الاعد عن طفي عن ابن عرفة مثل ما ذكره هنا ثم ذكر بعده  
 كلام ابن ناجي فانظره فيما سألني والظاهر أن ماله هناك يجري هنا والله أعلم (أو وجد  
 وثيقة بعده) قول ز مع عيینه أنه لم يعلمها لم يبين وقت الحلف وقد بينه المصنف ونقل كلامه  
 في الدرر الشريفة ذكره ابن عرفة عنه وعن ابن فتوح ونصه المصنف وبان فتوح ان ذكر  
 في الصلح اسقاط البيئات فلا قيام له بها ولو لم يكن علمها وان لم يذكره في القيام به لم يعلمه حين  
 الصلح بعد حلفه ما كان عالما بما هو حلفه هذا التاكيد يكون بعد قيامه بالبينة وقبولها لانه لو حلف  
 قبل قبولها ثم ردت لم يفد حلفه شيئا لأن يكون في الخصام اتعاب للمطالوب بحيث يدفعه  
 عن شغله إلى الخصومة وأداء البينة على عيینه فالقياس احلاف الطالب قبل تمكنه من  
 اتعاب خصمه اه منه بلفظه وقول مب عن ضيغ والمثالثة اذا ذكر ضياع صكها الخ  
 ظاهره وان لم يشهد بذلك ولم يعلن وهو ظاهر ما في ضيغ وعزاه لابن يونس ولكن محل  
 الاتفاق اذا شهد بذلك وأعلن هذا الذي يفيد آخر كلام ابن يونس لمن تأمله وأصفى وقد  
 صرح ابن رشد في مسئلة الأصل بالخلاف في رسم أخذ بشرب خمر ابن سماع ابن القاسم  
 من كتاب المديان والتفليس وسلم كلامه ابن عرفة وابن هلال في الدرر الشريفة ولم يعارضهما  
 لابن يونس في الرسم المذكور ما نصه فيمن له على رجل ذكر حق بمائتين فضاء ومجده  
 مائة فصالحه على أن يزيد على المائة ويحيط عنه من المائتين ثم جدد ذكر حقه قال اذا عرف  
 هذا من قوله غرم له بقية حقه ابن رشد قوله اذا عرف هذا من قوله يريد اذا عرف هذا من  
 قوله قبل الصلح أن له ذكر حق فضاء ولا يعرف شهوده يدل انه ان لم يعرف ذلك من قوله فلا  
 قيام له في نقض الصلح وهو خلاف ما في كتاب الصلح من المدونة اذا صالحه ولم يعرف أن له  
 بيته في القيام عليه ببقية حقه اذا وجد منه مثل ما في كتاب الجدار إلى الثالث اذا صالحه جاهلا  
 ببيته أنه لاحق له ولا يجوز أن يكون معنى قوله اذا عرف هذا من قوله رجوع ببقية حقه دون  
 بين وان لم يعرف ذلك من قوله لم يرجع عليه به الا بعد عيینه انه انما صالحه وصكها قد ضاع  
 ولا يعرف شهوده فلا يكون خلاف ما في المدونة بل هو مفسر له في ايجاب اليمين وقد فرق  
 في كتاب الجدار بين المسمتين فيتحصل في قيامه بالبينة ويدكر الحق ثلاثه أقوال ثالثها  
 يرجع عليه بذكر حقه لا يبينه لم يكن علمها ويحتمل أن يقال في هذه الرواية على ظاهرها  
 انها ليست بخلاف للمدونة وأنه فرق بين المسمتين فيما أتى على هذا وهو تأويل ظاهر في  
 المسئلة قول رابع هو التفرقة بعكس ما في كتاب الجدار ولا خلاف انه اذا صالحه ثم أقر

(أوشهدت بيته الخ) قول مب  
 هذا مقيد الخ هذه المسئلة  
 شبيهة بمن قام بالحجة بعد أن حلف  
 خصمه فالظاهر ان ما جرى في  
 احداهما ما يجري في الاخرى وقد  
 رجح مب في باب القضاء عند قوله  
 الاعد أن له القيام بالشاهد مع  
 اليمين رآه على طفي حيث  
 قال مثل ما جزم به مب هنا  
 ورجح هو في ما لطف هناك  
 وهو ظاهر قول المصنف بيته فهو  
 غنى عن التقيد والله أعلم وقول  
 ز مع عيینه الخ أي بعد قيامه بالبينة  
 وقبولها كما في ابن عرفة عن المصنف  
 وابن فتوح انظر نصه في الاصل  
 (أو وجد وثيقة الخ) قول مب  
 عن التوضيح والثالثة اذا ذكر  
 ضياع صكها الخ محل الاتفاق اذا  
 شهد بذلك وأعلن كما يفيد آخر  
 كلام ابن يونس فلا يخالف ما جزم  
 به ابن رشد من الخلاف وسلمه ابن  
 عرفة وابن هلال

له أن له الرجوع عليه ولا فإنه إذا أصلح له دينه قرية الغيبة بعلم به أنه لا رجوع له عليه اه على نقل ابن عرفة وابن هلال واللفظ الثاني \* (تنبيه) \* ظاهر قول ابن رشد ولا خلاف أنه إذا أصلح ثم أقبل أن له الرجوع أنه يرجع بالقرار ولو كانت له دينه يعلمها حين الصلح وهذا هو ظاهر كلام ابن عات المتقدم وابن سلون وابن شاس وابن الحاجب والخفة ومجالس المكناشي وغير واحد ونقله عنه عبد الحق عن بعض القرويين نصا كما في الدر المنثور وتكميل التقييد وزاد ما نصه وعليه درج ابن ونس اه منه بلفظه وهو ظاهر المدونة أيضا وقيد ذلك ابن أبي زمنين وحديث في ابن عرفة بعد كلام ما نصه لاحتمال تقييده بما إذا لم يكن المقر له قد صالح وهو عالم بدينه له وأنه لو كان عالما بها لم يرجع على المقر بأقراره بشئ وبهذا أقيد صاحب الحديث وابن أبي زمنين فيما نقله المصنف واحتمال عدم تقييده بذلك وإن لم يؤخذ به بأقراره مطلقا وهو ظاهر لفظها اه منه بلفظه **فقلت** ذكر ذلك ابن أبي زمنين في منتخبه فقال بعد ذكره كلام المدونة ما نصه قال محمد يعني نفسه معنى ما ذهب اليه ابن القاسم أنه إن كان الطالب صالح وهو يعلم أنه دينه إن الصلح تام ولا ينقض بأقرار المقر اه منه بلفظه ونقله أيضا صاحب المفيد وأقروه والأول أقوى نقلا لما قدمناه ومعنى لأنه لا يلزم من عدم قيامه بالدينه التي كان يعلمها عدم قيامه بالأقرار بعد الصلح لأن الأقرار أقوى من الدينه كما صرح به غير واحد ويدل له اتفاقهم على انتقاض الصلح به في غير هذه الصورة واختلافهم في انتقاضه بالدينه التي لم يكن عالما بها ولا احتمال أن اعراضه عن الدينه إنما كان لما يخشى من سقوطها بسدادة أو ملاحظة أو قرابة وتجريح أو رجوع قبل نفوذ الحكم وكل ذلك منتف في الأقرار فتأمل به بانصاف والله أعلم وقول مب عن ضريح والثالثة إذا أصلح وهو عالم بدينه والمشهور فيها عدم القبول بظاهره كانت قرية أو بعيدة وليس كذلك بل محل الخلاف هو البعيدة وأما القرية فلا قيام له بها اتفاقا كما تقدم في كلام ابن رشد ويقوى حمل كلامه على الإطلاق أنه لم يذكر هذه المسئلة في القسم المتفق على عدم القيام به فكلامه غير محرج والله أعلم وقول ز فان نسبها حال الصلح ثم وجدها الخ انظر من ذكر هذا وقياسه على الدينه التي لم يعلمها كما أشار إليه لا يصح لأن جهل الدينه عذر في الحيابة والنسب ان ليس بعذر فيها وقياسها على مسئلة المدونة في كتاب العيوب فيمن داس بعيب وزعم أنه نسى العيب حين باعه ولم يعلم بتدليس فأنه يختلف أنه نسى العيب حين باعه وماذا كرهه ويكون كمن لم يدلس اه غير ظاهر بل قياسه على مسئلة الحيابة أولى بقدر سئل أبو الحسن عن امرأته باع زوجها نصف جنان له فسكتت شعوا من ثم قامت تدعى أن زوجها كان ساق لها نصف المبيع المذكور فأجاب أكرمكم الله لاشئ لزواج البائع فيما باع من الجنان المذكور وأثبت الساقفة أم لا لأنها لم تشتهأ فدعوى مجردة من البرهان وإن أثبتت ما عدت مخيرة لبعية بمعنى عام بعد عقد البيع وهي ساقفة من غير عذر يحملها على السكوت إذ لا تصدق أنها لم تعلم بالساقفة للنسب ان نوال عليها جميع المدة المذكورة على بائعها إذ لا يتوالى النسب ان في الامد الطويل ولها ان أثبت الساقفة المذكورة على بائعها نعمها

وقول مب عن التوضيح والمشهور فيها عدم القبول أي حيث كانت بعيدة وأما القرية فلا قيام له بها اتفاقا كما صرح به ابن رشد وقول ز فان نسبها حال الصلح الخ انظر من ذكر هذا وقياسه على الدينه التي لم يعلمها لا يصح لأن جهل الدينه عذر في الحيابة بخلاف النسب ان لأنه لا يتوالى في الامد الطويل والظاهر أنه هنا كذلك انظر الاصل وقول ز وعليه صريح الخ هو الصواب لا ما فصله د لأن الأبراء ليس بعزلة التصريح باسقاط الدينات كما قاله ابن عات وسلمه ابن سهل والمصنف وغيرهما



والسلام قال في الدر المنثور عقبه مانصه قلت هذا كفتيا ابن الحاج رحمه الله فحين حاز دار بالسكنى والهدم والبناء عشر سنين وقام عليه فيها رجل وادعى ابتياعها منه وقال نسب وثيقة الابتياح ووجدتها أنه لا يلتفت لادعاء الابتياح مع تلك المدة اه منه بلانظرة وانما قلت ان قياسها على هذا أولى لما علق به أبو الحسن عدم قيامها بعد عام من قوله اذ لا يتوالى النسيان في الامد الطويل الخ فان مسئلتنا أيضا عما يصدق فيها النسيان مباشرة الصلح فيها بنفسه مع أن الشأن فحين يدعى بشئ فينكره المدعى عليه ان يبالغ في طلب حجة ويستقصي في ذلك ولا يبادر امة الصلح بمجرد وقوع الانكار من حينه ولا سيما بأقل من حقه كما هو الشأن في الصلح على الانكار غالبا بخلاف البيع فإنه بعد أقل زمان والانسان محل النسيان فتأمل به انصاف والله أعلم وقول ز وقال أحد ظاهريه فلو أقر الخالف شيئا ج كلام الشيخ أحمد ونقصه هو الصواب ١ قلت يتوقف تصويب كلام الشيخ أحمد أو كلام اللقائين على تحقيق أمر وهو أن الإبراء هل هو بمنزلة التصريح باسقاط البنات أو ليس كذلك فان قلنا بالاول فالصواب ما قاله د وان قلنا بالثاني فالصواب ما قاله غيره وإذا علم هذا فالصواب ما قاله اللقائين لأنه الموافق لقضوي ابن عتاب وسلمها ابن سهل والمتسطي وغيرهما وذلك أنه سئل عن أنكر خلفه المدعى وأنه قد بينهما كتاب في آخره من أشهده كل واحد منهما لم يبق له قبل صاحبه دعوى ولا تبعة ولا عين ولا علاقة توجه من الوجوه كلها قد عيها وحدها ثم أتى المدعى بيمينه أن ذلك المطالب أقر عدهم المرة بعد المرة فأجاب بخلف هذا القائم بالله ما عرفه شهوده حين اخلافه فلانا فإذا حلف حكمه بما شهد به قال ولا يضر ما شهدا على أنفسهما أنه لم يبق لواحد منهما قبل صاحبه دعوى الخ لان ظاهر هذا الاشهاد أنهم لم يقصد افيه الى اسقاط البنات اه من الدر المنثور بلقطعه والله أعلم (أو يقسر سراً فقط على الاحسن) قول مب عن غ فان قلت لعل قوله على الاحسن خاص بالثانية قلت هذا لا يصح الخ مسلم كلام غ وقال أو على مانصه الاول أن قول المتن على الاحسن راجع لما يليه فقط وقول غ فلا يكون للتقريب الخ قلنا فائدة هو محاذاته كلام ابن يونس فإنه ترتيب مسئلة وجود الوثيقة على مسئلة من أشهده لغيره بينته بلا ذكر اعلان للشهادته مستدلاً بالثانية على الاولى فقط على نصه عند قول المتن أو ادعى ضماص الصلح ولكن تأمله من نصه فاستهلا فان القائمة لا تنحصر فيما ذكره غ اه منه بلقطعه ٢ قلت فيما قاله أبو علي نظر اما أولاً فإنه ليس في كلام ابن يونس الذي نقله بالخمل المشار اليه ما ذكره من ترتيب مسئلة وجود الوثيقة على مسئلة من أشهده لغيره بينته الخ ولا استدلال بالثانية على الاولى وقد راجعت أيضا كلام ابن يونس في أصله فلم أجده فيه ما ذكره ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم عن مالك وان كان الذي صالح عالماً بيمينته في حين الصلح فلا قيام له ولو كانت غائبة تخاف موتهم أو اعدام الغريم الى قدومهم فلا حجة له في ذلك ولو شاء تر بص وروى أصبح عن ابن القاسم ان كانت بينته بعد عدة الغيبة جذا وأشهد انما يصلح لذلك فله القيام بها محمد بن يونس ينبغي أن لا يختلف في هذا إذا أعلن بالشهادة كما لو قال للعالم بيني غيبة تبعية

(على الاحسن) جزم أبو علي انه خاص بالثانية والصواب ما ز وأشار به في الاول الى اقتصار غير واحد من المحققين عليه وذلك ترجيح لا محالة انظر الاصل وقول مب عن المتسطي والاحسن ما قد مناه اى من انه لا ينفعه استرعاؤه وهو مخالف لما في ابن غازي عن المتسطي من قوله بدل هذا

الغيبة فأحلفه لي فإذا قدمت بيني قت بها فإنه يحلف له ثم له القيام إذا قدمت وأما إن لم  
 يشهد على الغريم بذلك وإنما شهد سواه إنما يصالحه لغيبته ينتهه فإذا قدمت قام بها  
 فهذا يدخله الاختلاف قيل ينتهعه وقيل لا ينتهعه وكذلك إذا صلح وهو غير عالم بيمينته قيل  
 ليس له القيام بها وقيل ذلك له واختلف فيمن يشترى السر في يجعده في العسالة يصلحها على  
 أن يؤخره سنة وأشهد الطالب أنه إنما يصالحه لغيبته ينتهه فإذا قدمت قام بها فقيل ذلك له  
 إذا علم أنه كان يطلبه ويجعده وقيل ليس ذلك له ولم يختلف فيمن صلح على الانكار ثم أقر  
 ولا فيمن صلح على الانكار وذكرك ضياع صكه ثم وجده بعد الصلح أن له القيام في  
 المسئلتين قال ابن حبيب قال مطرف عن مالك فيمن له ذكرك فيه مئة فضاع فصالح غريمه  
 على الانكار وذكرك ضياع صكه ثم وجده بعد الصلح أن له القيام ببقية حقه وقرق بينه وبين  
 الذي يجعده مئة على حقه بعد الصلح ومسئله ضياع الصك وفاق لابن القاسم وهي مذكورة  
 له في العتبية وهو كوجوده مينة لم يعلم بها عند ابن القاسم ثم ذكر مسئلة من ادعى ضياع  
 صكه فقيل له حقل ثابت الخ وقال مائنه محمد بن نونس والفرق بين هذين وبين الأولى  
 أنه في هذه إنما يصلحها على إسقاط صكه لأن غريمه مئة وبه وإنما طلبه بإحضاره لمحوها وفيه  
 فقد رضي هذا بإسقاطه واستجبال ما يصلحها عليه والأول منكسر للعق وقد أشهد هذا إنما  
 يصلحها لضياع صكه فهو كأنه أدها إنما يصلحها بعد غيبة ينتهه اه منه بلفظه وقد نقلته  
 لأجروفة تاما فإذا تأملتاه وأنصفت ظهر لك صحة ما قلناه وقوله فهو كأنه أدها إنما يصلحها  
 بعد غيبة ينتهه يدل على أن قوله أولا ولا فيمن صلح على الانكار وذكرك ضياع صكه أن  
 محله إذا شهد بذلك وأعلن به لما قدمه قرياني المسئلة المنسوبة كما أشهدنا في ذلك أولا  
 فلو قصد المصنف محاذاة كلام ابن نونس كما زعمه أبو علي لم يسو بين الإعلان والسر على  
 ما جزم به أبو علي من عدم رجوع قوله على الأحسن إلى المسئلتين وأما تأنيافاه سلم  
 اعتراض غ على المصنف بأنه لم يرجع في الأولى ما قاله المصنف بل يرجع ابن عبد  
 السلام خلافه ثم اختار عدم رجوعه إلى الأولى وهذا لا يسقط به اعتراض من اعتراض  
 على المصنف بل يقويه لأن المصنف إذا ذلك يكون جازما بما قاله مقيداً بظاهره أنه  
 محل اتفاق فيما عجب كيف يجاب عن الاعتراض بما يقويه فالصواب رجوعه  
 للمسئلتين وأشار المصنف والله أعلم بقوله على الأحسن بالنسبة إلى الأولى إلى ترجيح  
 غير واحد من المحققين له باقتصارهم عليه إذا اقتصر على قول ترجيح له لا محالة بل هو  
 أقوى من ذكر الاختلاف مع اختيار بعضه قال في المقيد مائنه وافتقر في سماع ابن القاسم  
 في رجل كان له على رجل دين فجعله أباه ولأطال مئة غائبة فدعاها إلى الصلح واسترعى في  
 السر أني إنما يصلحها لأنه جحدني وإني إذا حضرت بيني قت بحق فصالحه أنه لا قيام له إذا  
 قدمت يمينته ولا ينتهعه الاسترعاء قال ابن أبي زمين لم يبين الغيبة القريبة من البعيدة  
 وبين ذلك أصبغ في العتبية فقال إن كانت غيبة المينة بعيدة جداً نفعه الاسترعاء والا  
 فلا اه منه بلفظه ونحوه لابن سلون فأنظره وما نسباه لابن أبي زمين هوله في  
 المنتخب فقد أتى بما أصبغ نفسه يراو زاد بعد ذكره كلام السماع المتقدم مائنه

قال ابن القاسم وهو رأي أن الصلح لازم له فانظر كيف أتى بما لا يصح تفسيره بقول  
 مالك وابن القاسم ولم يحك فيه خلافا وقد تقدم في كلام ابن يونس أن ما لا يصح في  
 العتبية هو من روايته عن ابن القاسم وكفى بهذا أمر حقا وقد خفي هذا كله على غ  
 ومن تبعه والله الموفق وقول م ب زاد المسيطر وقاله غير واحد من الموثقين وفيه  
 تنازع والاحسن ما قدمناه مانسبه لابن عرفة هو كذلك فيه وما نقله ابن عرفة عن  
 المسيطر مثله في اختصار ابن هرون كذا وجدته فيه ~~وكتذا نقله عنه أبو علي~~ فقلوه  
 والاحسن ما قدمناه أي من أنه لا ينفعه استرعاه وذلك خلاف ما نقله غ هنا في شأنه  
 الغليل وفي تكميل التقييد فإنه ينقل عن المسيطر والاحسن ما قدمناه بل جعل  
 الاحسن متعلقا بما بعده ونصه زاد المسيطر وقاله غير واحد من الموثقين وفيه تنازع  
 والاحسن في هذا كله أن يقر أن كل مينة تقوم له بالاسترعاء فهي ساقطة كاذبة واقراره  
 أيضا أنه لم يسترع ولا وقع بينه وبينه شيء يوجب الاسترعاء فان ذلك يسقط دعواه ويخرج  
 به من الخلاف إن شاء الله تعالى لأنه يصير مكذبا لبيئته ومبطلا لها وهذا من دقيق النقة  
 اه منه بلنقطة وقد أسقط ابن فرحون في تبصرته من كلام المسيطر والاحسن ما قدمناه  
 فهو موافق لغ فان ابن عرفة وابن هرون كل منهما لم يستوف كلام المسيطر في نهايته  
 واختصره اختصارا مختلا وقد اقتصر أبو علي على نقل كلام المسيطر بواسطة اختصار  
 ابن هرون ولم ينبه على مخالفته لنقل غ ثم في اقتصار أبي علي و م ب على مانق له هنا  
 فنظر لهما مسلما قول المصنف في الخلع ولا يضرها اسقاط البيئة المسترعاة على الاصح  
 والاتقاع بذلك هو الذي اختاره ابن رشد كما في ح هنا والى اختياره أشار المصنف هنا  
 بالاصح وعليه اقتصر ابن عات في طرده ونقله عن الاستغناء ونصه قال الموثق في غير  
 الوثائق متى عقد على نفسه قطع الاسترعاء في الاسترعاء وذكر في استرعائه أنه انقطع عن  
 نفسه الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء إلى أقصى تناهيه فاعلم بفعاله للضرورة إلى ذلك وأنه  
 غير قاطع لشيء من ذلك كله وراجع في حقه فله ذلك ولا يضره ما شهد به على نفسه من  
 قطع ذلك كله من الاستغناء اه منها بلنقطة وذكر ابن فرحون في تبصرته بالمعنى ثم  
 ذكر بعده كلام المسيطر إلى قوله وفيه تنازع وقال متصل به مانصه وما قاله في الطرر  
 أصح في النظر لأنه ألجأ للصالح بانكاره والمكروه لا يلزمه شيء ولو قيل أنه لا يسقط  
 استرعاه مطلقا لكان وجهها اذا ثبت انكاره اه منه بلنقطة ونقله العلامة ابن  
 قاسم في شرح عمليات أبي زيد القاسي وقال متصل به مانصه ومثله في المعيار اه  
 وما نسبه للمعيار هو وكذلك فيه ذكره في نوازل الصلح وما معها والله أعلم وقول م ب  
 عن أبي الحسن وإن كان في التبرعات فإنه يصدق وإن لم يثبت التقية الخ قد نص على هذا  
 المسيطر وغيره ولما ذكره ابن عرفة عن المسيطر قال مانصه وقاله غير واحد من الموثقين  
 وكان يعني ثانيا الاقراء أخذ خلافة من المدونة وأنه لا يقبل قول المسترعى في ما يدعيه من  
 الخوف الدلائل ونقله غ في تكميله وأقره فراجع ان شئت فقد قال ان الأخذ من  
 المدونة أحرى وأخذ صاحب المعيار ومثله من جواب لابن رشد ولكن العمل على الأول

والاحسن في هذا كله أن يقر أن كل  
 مينة تقوم له بالاسترعاء فهي ساقطة  
 كاذبة واقراره أيضا أنه لم يسترع  
 ولا وقع بينه وبينه شيء يوجب  
 الاسترعاء فان ذلك يسقط دعواه  
 ويخرج به من الخلاف إن شاء الله  
 تعالى لأنه يصير مكذبا لبيئته ومبطلا  
 لها وهذا من دقيق النقة اه وقد  
 أسقط ابن فرحون في تبصرته من  
 كلام المسيطر والاحسن ما قدمناه  
 فهو موافق لغ والله أعلم ثم في  
 اقتصار م ب تعالى على  
 مانق هنا فنظر لهما قول المصنف  
 في الخلع ولا يضرها اسقاط البيئة  
 المسترعاة على الاصح وقد سلمه هما  
 وغيرهما هناك والاتقاع بذلك هو  
 الذي اختاره ابن رشد كما في ح  
 هنا وعليه اقتصر ابن عات في طرده  
 ونقله عن الاستغناء وذكر ابن  
 فرحون في تبصرته ثم ذكر بعده  
 كلام المسيطر إلى قوله وفيه تنازع  
 وقال متصل به وما قاله في الطرر أصح  
 في النظر لأنه ألجأ للصالح بانكاره  
 والمكروه لا يلزمه شيء ولو قيل  
 أنه لا يسقط استرعاه مطلقا لكان  
 وجهها اذا ثبت انكاره اه ونقله  
 العلامة ابن قاسم في شرح العمل  
 القاسي وقال متصل به ومثله في  
 المعيار اه أي في نوازل الصلح وما  
 معها

والله أعلم \* (تنبيه) \* انظر هل لابد من ذكر السبب بأن يقول انما أفعله خوفاً مثلاً أولاً  
يحتاج الى ذلك أصلاً بل يكفيه أن يقول ما أفعله من الهبة فان غير ملتزم لمثل ما لم يرفى ذلك  
فناصر يحا وظاهر كلامهم هو الأول والله أعلم (وعن ارن زوحه من عرض) قول  
مب لانه ان كان بعضه غائباً يلزم النقد بشرط في الغائب الخفيه نظر اذ لو كانت العلّة هذه  
لجاز ذلك ان كان على مسافة اليومين مثلاً مع أنه لا يجوز مع أنه لا يتصور النقد في الغائب  
مع فرض أنها أخذت قدر حظها فقط من أحد النقيدين والصواب في التعليل لا لا يؤدي  
الى سلف جرفهما أو الى المبادلة بالتأخير لانه اذا خلف أربعين ديناراً حاضرة وأربعين  
غائباً مع غائبين ديناراً وعروضاً فقد أسلفها خمسة الآن ليأخذها من الدينار الغائبة  
ولا تقع بأسقاط حقها من الدراهم والعروض وان شئت قلت دفع لها خمسة من عنده  
ليأخذها من الغائب فهي مبادلة تأخير فتأمل \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن صلح  
الزوج عن صدقها وامرأتهام على عقد واحد وقد صرح ابن قنوج والمبطل وغير  
واحد بمنعهم وتلقاه في التحفة وأطلق غير واحد في ذلك وقيل له أبو الحسن في أجوبة بما  
اذا زاماً أخذت على قدر صداقها والاباز وسلمه ابن هلال في الدر المنثور قال لا مانع  
فكانها أخذت صداقها أو بعضه ووهبت مرأته فلا اشكال في الجواز اه منه بلا نظره  
(أو أ كذا قلت الدراهم) لوقال كأكتر بالكاف ليفيد أن القيد راجع لما بعد الكاف  
فقط لا جاد ومع ذلك فعبارته قاصرة ولذلك قال شيخنا ج كلام المصنف غير تام وحاصل  
الفقه ان الزائد على ما تستوجبه ان كان ديناراً فالجواز مطلقاً وان كان أكثر فان قلت  
الدراهم بحيث لم تبلغ صرف ديناراً والعروض بحيث لا تبلغ قيمتهما صرف ديناراً فكذلك  
والا فلانع لاجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار اه ملخصاً من خطه \* قلت فلو  
قال المصنف أو أكثر فساك البيع والصرف لوفى بهذا التعرير الحسن والله أعلم (ان عرفاً  
جميعها) قول مب عن بعضهم لكان سلفاً بمنفعة لان الغالب أن لا تأخذ الا أقل من  
حقها الخ سلم هذا التوجيه بل أيده بقوله وهو ظاهر وفيه عندي نظر لان حاصله ان  
السلف هو دفع الولد في مثال المدونة عرضاً من ماله الآن ليأخذ مما له الذي في ذمة الغريم  
والمنع كونه في الغالب لا يعطيها الا ما تكون قيمته أقل من حظها من جميع التركة ووجه  
النظر ان الانسلا من الغالب ما ذكره اذ كثيراً ما يكون مساوياً أو أكثر لقيمة الولد في أعيان  
التركة وخصوصاً دار السكنى ونحوها ويريد دفع ضرر شركتها بمثل حظها أو أكثر وهذا  
أمر مشاهد لا سبيل الى انكاره ثم على تسليمه تسليمه جدياً فلا نسلم تحقق السلف لها منه  
الاولو كان العرض الذي في ذمة الغرماء خالصاً لها وحدها كيف وهي لا تأخذ منه في هذا  
العرض الا ثمنه فما يدفعه لها أو لا خالص ملكه وما يقبضه ثانياً سبعة أثمانه وليس لها  
هي فيه الا ثمن واحد ومع هذا فهو لم يدفع لها عرضه أو لا في مقابلته هذا الثمن فقط بل في  
مقابلته جميع حظها من جميع التركة والظاهر في التعليل عندي اجتماع البيع  
والسلف لان العرض الذي دفعه عنه في مقابلته الثمن الذي لها في العرض الذي بذمه  
الغرماء فهو سلف وسبعة أثمانه في مقابلته ثمنها في سائر المتروك فهو يسع فالمنع في الصور

(وعن العمدة الخ) \* قلت قال  
خيستي سواء كان المصالح به حالاً  
أو مؤجلاً أو سواء وقع الصلح من  
المجبر أو من أوليائه بعد  
موته وقول ز ويكون كالخطأ  
أي يرد الى عقل جراح الخطأ

الثلاث مساواة مأخذة لفظها وزيادته عليه - ونقصانه عنه كاهو ظاهر كلامهم فتأمل  
 بانصاف والله أعلم (وعن دراهم وعرض الخ) قول ز وجاز الصلح الظاهر أن  
 بقول والصلح عن دراهم الخ فيكون قوله كبسيع وصرف خبر هذا المستد فبشمل كلامه  
 الصور الجائزة والمنعوفة تكون عبارة المصنف موافقة في المعنى لعبارة المدونة والله أعلم  
 وعلى ما قرره عليه كان حقه أن يقتصر في شرح كلام المصنف على قوله آخر افان قلت  
 الدراهم الخ ويحذف ما قبله تأمله (وان كان فيها دين الخ) قول ز دنائير أو دراهم قيد  
 بهذا أولاً ثم قال ثانياً وسواء كان نقداً أو عرضاً ففي كلامه ما لا يخفى وقوله فيمتنع لانهم قد  
 حكموا الخ عبارة غير وافية بالمقصود وتعليده مبني على شيء لم يذكره وكأنه قال لانه ان كان  
 الدين عيناً حالاً على حاضر مقرر فقيسه الصرف بالتأخير لان ذلك حواله في الصرف وهي  
 مظنة التأخير وان كان عرضاً فلا نهم قد حكمه واللعرض المجتمع مع النقد يحكم بالنقد  
 فتأمل (لاغرر) قول ز دين أو غيره حقه أن يذكره متصلاً بقوله قبل عن دم عدو ولا  
 غيره لانه بدل من لفظة غيره فالوجه في ذلك تسليم من الايام تأمله (كرطل من شاة) قول ز  
 فرع قال ابن رشد الخ سلم كلام ابن رشد هذا كاسله عج وفيه نظر من وجوه أحدها  
 ان ما نسب له ابن القاسم من الرجوع للقصاص مخالف لما نسب له الناس من الرجوع  
 للدية ثانيها ان ما نسب له أصيب خلاف ما في المصنف عنه والجواب عن هذا ان لا يصح  
 قولين ثالثها ان ما نسب له على المشهور ومن انه ان لم يغيب أو غاب ثم عاد وكان الدم قد ثبت  
 فلهم القود الخ لا يصح وان وقع مثله لابن هرون في اختصار المنيطة فانه لما ذكر المشهور  
 قال ما نسب له فرع قال أصيب فان صاحبه على أن يرحل عنهم ولم يفعل أو فعل ثم عجز  
 لمجاورتهم فان كان الدم قد ثبت يوم صاحبه كان لهم القود أو الدية وان لم يثبت كانوا  
 على محتم في الدم لا غير اه منه بالنظر وكيف يصح أن يرتب هذا على المشهور  
 من صحة الصلح ولزوم الشرط مع نص غير واحد ممن لا يحصى كثرة على أن الصلح في الاموال  
 لا يجوز الرجوع عنه وابن هرون نفسه ممن نص على ذلك حتى انه مذکور في التحفة  
 في قولها

ولا يجوز نقض صلح ابرما \* وان تراضيا وجبراً الرما

واذا كان ذلك في الاموال فكيف بالدماء التي هي أعظم الاشياء عند الله  
 وكيف يستباح قتل نفس مسلمة بعد سقوط القتل عنها بالعقد الصحيح الا لازم وهذا  
 ابن القاسم القائل بطلان الصلح والشرط يقول لا سبيل الى القتل وانما يأخذون  
 الدية وانفرد ابن نافع وحده بطلان الصلح والشرط والرجوع الى القود ومع ذلك  
 فلا شك في قوله لان الصلح لم يابطل شرعاً لم يرتب عليه سقوط القود وانما  
 ذكر ابن سلون عن أصيب المرجوع في صورة أخرى وهي ان ينقذ الصلح معلقاً على  
 الرحيل فان لم يفعل فهم على حقههم وكذا المنيطة وأما صورة المشهور فخر فيها  
 بأنه يحكم على القاتل ان لا يسأكنهم أي فيجبر على ذلك أحب أم كره ويظهر لك صحة  
 ما قلناه بنقل كلامهم قال في التهيد ومن كتاب ابن وضاح قال أصيب في الرجل

(لاغرر الخ) قول ز دين أو غيره  
 لو قدمه على قول المصنف غرر تأمله  
 وقول ز في الشرع فقال ابن القاسم  
 الخ الذي نسبته الناس لابن القاسم  
 هو الرجوع للدية وقول ز فلهم  
 القود والدية الخ أي في الدية فيما  
 هي فيه وهذا وان ذكره ابن  
 هرون غير صحيح لما نص عليه غير  
 واحد مما لا يحصى من أن الصلح في  
 الاموال لا يجوز نقضه فكيف  
 بالدماء وكيف يستباح قتل مسلم  
 بعد سقوط القتل عنه بالعقد الصحيح  
 الا لازم وهذا ابن القاسم القائل  
 بطلان الصلح والشرط يقول لا سبيل  
 الى القتل وانما يؤخذ الدية وانما  
 ذكر ابن سلون عن أصيب نقض  
 الصلح في مسألة ما اذا انعقد معلقاً  
 على الرجل فان لم يفعل فهم على  
 حقههم وكذا المنيطة

يقتل الرجل عمدا فيجب له دمه فيصالحه على شيء أخذ منه دراهم أو عروضاً  
ويشترط ولي الدم على القاتل عمداً عند عقد الصلح أن يخرج من حاضرتي إلى موضع كذا  
أبداً أو سنين معلومة أو لا يدخل مدينة كذا أن الصلح جائز والشرط باطل وليدخل  
وليخرج وقال غيره وقت السنين أو لم يوقتها الشرط باطل والصلح جائز لأن الصلح على الدم  
ليس بغيره وقال أيضاً ما الذي يشترط عليه أن لا يدخل الحاضرة سنين معلومة قباطل  
لا يلزمه كانت قليلة أو كثيرة إلا أن يكون على ذلك بين فهو لازم وقال ابن القاسم ينتقض  
الصلح ويرجع إلى الديّة كاملة ولا يجوز بشرط الخروج عن البلد وقال ابن نافع ينتقض  
الصلح ويرجع صاحب الدم إلى حقه فيقتض من القاتل وقال ابن كثة الصلح جائز والشرط  
باطل لا يلزمه وقال المغيرة الصلح جائز والشرط لازم وكان سحنون يحجبه قول المغيرة ويراه  
حسناً اهـ منه بلفظه ونحوه في ابن سلون عن كتاب ابن وضاح وزاد منه صلابه ما نصه  
وفي كتاب ابن حبيب سألت أبا بصير عن القاتل يصلح على أن يرحل من بلد ولاه المتقول  
ولا يسأكنهم فقال هـ هذا جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو حنسي قاتل حزة  
غيب عني وجهك لأراك فلوصالحهم على أن يرحل عنهم فإن لم يفعل أو فعل ثم عاد إلى  
مجاورتهم فلهم القود وألهم الديّة فرضي بذلك فقال إن كان الدم ثبت بينه حين صالحه  
فذلك جائز في القود والديّة وإن كان لم يثبت فلا يجوز إلا أن يقولوا فإن لم يفعل أو فعل ثم  
عاد فحنس على مجتنب في الدم قال وسبيل الجراحات سبيل هذا فيما فسرت لك اهـ منه  
بلفظه وقال المتبسط في نهايته ما نصه ويجوز مصالحته القاتل عدداً على أن يرحل من  
بلد ولاه للمتقول ولا يسأكنهم فيه قال أبا بصير في كتاب ابن حبيب ويحكم على القاتل أن  
لا يسأكنهم أبداً وإن يرحل عنهم كما اشتروا عليه وانما هم كرهوا أن يقتصروا إلى قاتل  
ولهم ما اشتروا عليه عند عفونهم إن غيب وجهه عنهم بفضاله أو جد على ولهم إذ كرم  
له عند نظرهم إلى قاتله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتل عه حزة غيب عني  
وجهك لأراك وهذا هو القول المشهور المعمول به وقاله المغيرة وروى عن ابن القاسم  
أنه فويثب ويرجع إلى الديّة ولا يجوز بشرط الخروج عن البلد وقال ابن نافع ينتقض  
الصلح ويرجع صاحب الدم فيكون على حقه و يقتض منه قال أبا بصير فإن صالحه على أن  
يرحل عنهم فإن لم يفعل أو فعل ثم عاد إلى مجاورتهم فلهم القود والديّة وإن كان الدم لم  
يثبت فلا يجوز إلا أن يكونوا على مجتنب في الدم لا غيره اهـ منها بلفظها وهو واضح بين  
لاشكال فيه فالعجب من ابن هرون كيف اختصره على ما قدمناه عنه فحصل مما  
سبق كله أن الصلح ان انعقد على شرط الرحيل جزئياً في صحته ولزومه وبطلان الشرط  
ثانئاً بطلان ما رواه الرجوع إلى الديّة ورابعها الرجوع إلى القود لا يصح في الواضحة  
والمغيرة وسحنون مع المشهور والمعمول به وأبا بصير في كتاب ابن وضاح مع ابن كثة وابن  
القاسم وابن نافع وإن انعقد على أنه أن ارتحل ولم يعد فقد أسقطوا حقهم وإن لم يرتحل  
أو ارتحل ثم عاد فلهم بخير بين القود والديّة ثبت القتل أو لم يثبت لم يجز حتى على المشهور  
وإن انعقد على أنه أن فسل ذلك فقد أسقطوا حقهم وإن لم يفعل فلهم على حقهم فقط فهو

وقد حصل في الأصل أن الصلح ان  
انعقد على شرط الرحيل جزئياً في  
صحته ولزومه وصحته وبطلان  
الشرط ثانئاً بطلان ما رواه الرجوع  
إلى الديّة ورابعها الرجوع إلى القود  
لا يصح في الواضحة والمغيرة وسحنون  
مع المشهور والمعمول به وأبا بصير في  
كتاب ابن وضاح مع ابن كثة وابن  
القاسم وابن نافع وإن انعقد على  
أنه أن ارتحل ولم يعد فقد أسقطوا  
حقهم والافهم بخير بين القود  
والديّة ثبت القتل أو لم يثبت لم يجز  
حتى على المشهور وإن انعقد على  
أنه أن فعل ذلك فقد أسقطوا حقهم  
وإن لم يفعل فلهم على حقهم فقط

فهو صحيح على القول المشهور فان

وفي بالشرط المعلق عليه لم يكن  
للاولياء معه كلام وان لم يوف ذلهم  
القول ان ثبت الدم ويحجه وطالبه  
للعبية ان لم يثبت قال فشد يدك على  
هذا التحرير العجيب ولا تلتفت  
لما خالفه وان قاله من له في العلوم  
والتحقيق أو فرغ نصيب اه وقد

قلت في الوجه الاول

وجاز صلح قاتل العمد

ترك بلاد الاولياء ويرحلا

وان يعد فلا يمكن ولا

يقدر انما الاعلى الجلا

وصلحه منبرم بكل حال

رحل أو عجز عنه في المالك

(وان رد مقوم الخ) قول ز في

انوطته ثم تم قوله وعن العمدة الخ

هذا هو المتعين وأما ما بعده فخصه

نظر ظاهره وان اقتصر عليه خش

(وان قتل جماعة الخ) قول ز

قياسا على التي بعده الخ لا يصح

لظهور الفارق وقول ز ويفرق

بين هذا الخ الفرق ظاهر جدا

(وان وجب لمرضى الخ) قول

مب فقال أبو الحسن الخ ما قاله

هو ظاهر كلام الأئمة وهو المأخوذ

من العتبية وغيرها وقول مب

وغيرهما أي كس وبب وجد

عج وابن عاشر وهو الحق الذي

يشهد له انظر المدونة ومعناها انظر

الاصل (وعلى مطلق الخ) قول

مب ويعمل بمقتضى الحكم

الخ فيه نظر والصواب انه يسقط

القصاص ويرجع للدية بعد

القسامة

صحيح على القول المشهور فان وفي بالشرط المعلق عليه لم يكن للاولياء معه كلام وان لم يوف  
ذلهم القود ان ثبت الدم ويحجه وطالبه للعبية ان لم يثبت فشد يدك على هذا التحرير العجيب  
ولا تلتفت لما خالفه وان قاله من له في العلوم والتحقيق أو فرغ نصيب وقد رأيت دليلا من  
المعقول والمنقول فلم يبق فيه منصف ما يقول والله الموفق (ولذي دين منعه منه) قول ز  
أو تكلم على عيب في المصلحة مطلقا في نفسه نظر ظاهره فلا تقتصر على التوجيه الاول هو  
المتعين فتأمل (وان قتل جماعة الخ) قول ز ولكن انظر صلح يفيد المراد الخ في نفسه نظر  
ولا وجه له أصلا وقوله قياسا على التي بعده الخ لا يصح هذا القياس لظهور الفارق  
وقوله يحتاج لنقل والفرق بين هـ ذهـو بين المسئلة عقبه الخ الفرق ظاهر جدا لان الصورة  
الاولى القتل فيها ثبات والقود متعين على المشهور ولم يقع من القاتل ما يوجب عليه غرم  
شي من المال والاثنية القتل فيها غير ثابت في الحال بل هو متوقف على القسامة وقد وقع  
من الجاني التزام الغرم لما صلح به عن القطع فكان للاولياء الخيار في امضاء الصلح عن  
القطع وفي ردوه القسامة لانه لا للنفس وذلك ظاهر فتأمل والله أعلم (وان وجب لمرضى  
على رجل جرح الخ) قال طي هذا انظر المدونة فقال أبو الحسن المرض خنامن ذلك  
الجرح بخلاف التي قبلها صلح به بعد البرء ثم نرا جرحه اه خلاف تقرير ح و س  
وعج ان المرض من غير الجرح وما قاله أبو الحسن هو ظاهر كلام الأئمة وهو المأخوذ من  
العتبية وغيرها قوله وهل مطلقا قال ح ومن ذكره فعلى التأويل الثاني ان وقع الصلح  
على الجرح فقط فالحكم فيه ما تقدم ان مات من مرضه لم الصلح وان نزلت فالحكم  
ما تقدم في الاول وان صلح عليه وعلى ما يؤول اليه فالصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم  
يكن صلح وعلى التأويل الاول يجوز الصلح مطلقا ان وقع الصلح على الجرح فقط فالحكم  
فيه ما تقدم ان مات من مرضه لم الصلح وان نزلت فكما تقدم وان صلح عليه وعلى  
ما يؤول اليه لم الصلح وان نزلت فمات ولا كلام للاولياء وليس معنى هذا القول  
انه اذا صلح على الجرح فقط ثم نزلت ان الصلح لازم للورثة اذ لم يقل أحد بذلك  
فما علمت اه وهذا الذي قاله على تقريره ان المرض من غير الجرح وأنه مات من  
مرضه لامن الجرح مفرقا بهذين هذه والتي قبلها وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن  
وخلاف ظاهر كلامهم ثم قال ما منعه ثم على ما ذكره أبو الحسن وقلنا انه ظاهر كلامهم  
من أن المرض من الجرح وأنه مات منه ويجوز الصلح ويلزم كاه ونصها ونص كلام  
المؤلف بشكل تأويل الاكثر أن الصلح على الجرح فقط كيف يلزم مع أنه لا الامر الى  
خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض ما تقدم من تخيير الاولياء فيما اذا نزلت الدم فمات منه  
ويناقض قولها في دياتهم أيضا وان قطع بدمه عمدا فعفا عنه فلا وليا له القصاص في النفس  
بقسامة ان كان عفوه عن السيد لاعتن النفس اه بل ظاهر المذهب بثبوت الخيار ولو  
صالح على ما يؤول اليه قال في الجواهر ولو عفا عن جرحه العمد ثم نزلت فمات فلورثته أن  
يقسموا ويقتلوا لانه لم يعف عن النفس قال أنه بالآن يقول عفوت عن الجرح وعمما  
تراعى اليه فيكون عفوا عن النفس اه وتبعه ابن الحاجب جامع بين العفو والصلح

قوله الاعلى الجلا تقرأ باللفظ الى الجلا للورث

فقال في توضيحه وقوله قال أشهب الخ ظاهره أن المذهب يخبرون ولو قال ذلك وأشهب  
يقول ليس لهم خبرة إذا قال ذلك ثم ذكر عن ابن رشد الخلاف عن ابن القاسم والتفصيل  
في ذلك وأن جراحات العمد التي فيها القصاص يجوز الصلح فيها عسائر ما إليه وهو مذهب  
الدونة خلاف ما لابن القاسم في العتبية من المنع فتحصل أنه موافق لأشهب على ما له في  
الدونة قطعه لثرجح تأويل ابن العطار وهو الذي انتحل به ابن رشد ولا شك حال حينئذ  
والاشكال الذي ذكرناه يأتي على اللزوم المذكور في كلامهما ككلام المؤلف وعيباض  
رجع التأويلين للجواز ولم يذكر اللزوم ثم نقل كلامه في تنبيهاته ثم قال عقبه وهكذا نقلها ابن  
عرفه واقتصر على كلام عيباض والامر ظاهر لولم يكن لفظ اللزوم مع أنه مذكور في كلامهما  
في اختصار رأى سعيدو كل من نقلها نقلها به لا يقال لاشكال ولا انتقاض لفرق أي الحسن  
بين المستأثنين كأن تقدم لانا نقول فرقه صوري فقط أما الحكم فسواء لأن المدار على  
حصول الموت من الجرح بعد البرء أو قبله هذا ما حضرنا من البحث في المسألة ثم لم يرد ذلك  
تحتاج أن يذكره روي والله الموفق اه كلام طفي باختصار ليس مع مراعاة ألفاظه ونقله  
جس كله وقال بعده اه كلام طفي بالمعنى اه وسلم ولم يتعقبه بشئ ونقل مب  
كلامه مختصرا وسلم ونقل فو بعضه وقال بعده فتأمل ذلك قل من تأمل وأنصف  
ظهر له أن الحق ما قاله ح ومن تبعه ومن جله من تبعه ب والشيخ عبد الرحمن  
الاجهوري والشيخ ابن عاشر وكلام الدونة شاهد لهم لفظا ومعنى ويتضح ذلك بتقل  
كلامهما كله ونصهاو كل ما وقع به الصلح من دم عمد أو جراح عمد مع المجرع أو مع أوليائه  
بعد موته فذلك لازم كان أكثر من الدية أضعافا أو أقل من الدية لأن دم العمد لا دية فيه الا  
ما صلحوا عليه وإذا وجب لم يض على رجل جراحة عمد فصالحه في مرضه على أقل من  
الدية أو من أرض تلك الجراحات ثم مات من مرضه فذلك جائز لازم إذ لا يقتول العفو عن  
دم العمد في مرضه وإن لم يدع مالا ثم قالت بعد بقرير ومن قطع يده عمد فصالح القاطع  
على ما أخذته ثم نزا فيها فمات فلا ولياؤه أن يقسموا أو يقتلوا ويرد المال ويظل الصلح وإن  
أبوا أن يقسموا كان لهم المال الذي أخذوا في قطع اليد الخ ثم قالت بعد بقرير  
ما نصه ومن صلح عن دم عمد أو خالع عن عمد فذلك جائز فإن وجد به عيبا ردم من مثله  
في البيوع فدره رجوع بقيمة العبد صحيحا إذ ليس للدم والطلاق قيمة تعلم يرجع بها وكذلك  
النكاح في هذا وإذ لا يقتول العفو عن دم العمد وجراحات العمد في مرضه وإن لم يدع مالا  
أو ترك مالا وعليه دين بعترقه وليس لورثته أن يقولوا فعله في ثلثه ولا لغرمائه أن كان عليه  
دين أن يقولوا فرغنا بماله ولا ينظر إلى قولهم وعقوبه جائز عليهم اه منها بلقطها ومثله  
لابن يونس عنها وزاد متصلا بكلامها الاخير ما نصه محمد بن يونس لأن العمد ليس فيه الا  
القود الا أن يصطلحوا على شئ فلما لم يجبه عليه مال جاز عقوبه عنه في مرضه ولا كلام  
لورثته ولا لغرمائه اه منه بلنظرة فاماد لانتها اللفظية فن قوله او اذا وجب لم يض على  
رجل جراحة الخ لأنه يدل أنه كان وقت الجرح مريضاً ولو كان المقصود ما نههم أبو الحسن  
لفالت واذا مرض المجرع لاجل جرحه أو نحو ذلك وجل كلامها على الجواز أي من



سبب مرض لا وجه له لان اسم الفاعل حقيقة في الحال أى حال التلبس كما في جمع الجوامع  
 وغيره والحال على الحقيقة متعين فلا يعدل عنها الاقرينة ولاقرينة هابل هنا ما وجب  
 حمله على الحقيقة كما يأتي بيانه قربان شاء الله وأما المنوبة فلان سياقها أنها انما  
 تكلمت على ذلك من أجل المرض وأنه لا يجبر عليه في محاباته لاجل مرضه كما يجبر عليه  
 في محاباته في المعاوضة المالية فانما ذكر في قوله أو لا وكل ما وقع به الصلح من دم عدو أو  
 جراح عدو الخ على صدور ذلك من الصحيح ثم ذكر عقبه صلح المريض بمحاباة لدفع أنه يمنع  
 ولذلك قصر الكلام عليها بقوله فصالحه في مرضه على أقل من الدية الخ ولم يقل أو أكثر أو  
 مثلاً لان ذلك معلوم مما قدمه في الصحيح وليس من محل التوهم ثم استدلل لذلك بقوله الخ  
 للمقتول العفو عن دم المعد في مرضه وان لم يدع ما لاوه واسدلال واضح ثم أعادت  
 الكلام على ذلك فيما نقلناه عنها آخرها وعلت عدم الجبر عليه في ذلك لمرضه بخلاف ما تقدم  
 وزادت مع الورثة الغرماء وجعلت عليه منع الورثة والغرماء من رد ذلك واحدة وفي ذلك  
 أعظم دليل لما قلناه اذ لو كان المراد أنه لا قيام للورثة من أجل موت مريضه النامي  
 عن الجرح لم يصح ذكر الغرماء معهم اذ لا يتوهم أحد أن أهم متكلم في الموت ولم يتم  
 احتجاجة أيضاً على الورثة بما ذكره لان أهم أن يقولوا صلحه وعفوه انما كان عن  
 الجرح وقد آل الامر الى النفس فلا يطل حقا بصلحه وعفوه عن الجرح ولان عمله على  
 أن المرض من الجرح والموت منه كما فهمه أبو الحسن واعتمده طي يوجب أن  
 يكون قوله فيها وان قطعت يده عدداً فصالح الخ تكراراً مع كلامه اهـ اذ وليس بينهما الا  
 أسطريرة لان ما ذكرنا ذلك واحداً كما تقدم التصريح به في كلام طي نفسه والفرق  
 الذي فرق به أبو الحسن لا يجدي لانه صوري كما قاله طي نفسه وحمل الكلام على  
 مسألتين أولى لانه أتم فائدة ولان الاصل عدم التكرار هذا اذا كان يؤدي الى التكرار  
 فقط وأما أن أدى اليه مع المناقضة كما هنا باعتراف طي فوجب تركه والمصير الى  
 غيره واحتجاجة على ح بقوله وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن وخلاف ظاهر  
 كلامهم يقال عليه ليس كلام أبي الحسن يوحى حتى لا يجوز مخالفته ولو كان لا يؤدي  
 الى تناقض فكيف مع تأديته الى ذلك وإيجابه الاعتراض على الامامين صاحبى المدونة  
 ابن القاسم ومحتون في محل واحد ليس بين الكلامين الا كلام يسير ثم على من بعدهم  
 من المختصرين لكلامها والمتكلمين عليها أو ما قوله وخلاف ظاهر كلامهم فهي دعوى  
 مجردة عن الدليل مع ان ظاهر كلام ح ان ما جزم لم يقله من قبل رأيه بل هو من كلام  
 الأئمة لقوله في آخر كلامه اذ لم يقل أحد بذلك فيما علمت اهـ فتأمل وما استدلل به من  
 كلام عياض لا دليل له فيه وقد صرح أبو على بعكس هذه الدعوى فقال أو لا مانصه  
 هذه المسئلة صعبة يتشعب فيها المقتال ويضيق فيها المجال فلا بد من كلام الناس  
 فيها فنقل كلام المدونة وأبي الحسن عليها او كلام ابن عرفة في باب الجنائيات وكلام ح ثم  
 قال مانصه وكلام ح حسن الا أنه قال ومات من مرضه لامن الجرح وهو خلاف  
 كلام أبي الحسن كما رأيت له لكن يظهر ان الحق مع ح فان المسئلة ظاهرة من كلام

الناس فيها ان المرض من غير الجرح وان الموت منه ثم قال بعد بقرين ومن تتبع كلام  
الناس جزم بصحة كلام ح وكان يفرض متفق عليه ثم قال في تقرير كلام المصنف وقوله  
مات من مرضه الظاهر أن من هنا تعليلية وسببية أى مات من سبب المرض بخلاف  
الاولى مات فيهم ان الجرح بدليل قوله نزاعات اه محل الحاجة منه بلفظه والعجب منه  
رحمه الله كيف وقف مع كلام أى الحسن هذا الوقوف كله مع تأديته الى الاشكال  
والتناقض والزام المتقدمين والمتأخرين ما ألتزمهم من دون موجب مع انه يقول في غير  
ما موضع معتزضا على غيره ومن يجعل رتبة التقليد في عنقه يقع في أكثر من هذا وقوله  
بل ظاهر المذهب ثبوت الخيار ولو صالح على ما بول الله نقله مب وقال عقبه ما نصه  
ثم نقل من كلام الجواهر وابن الحاجب ضح ما يفيد أن المذهب ثبوت الخيار مطلقا  
وفي كلامه ما معانظر من وجوه أحدها ان استدلاله بكلام الجواهر لا يصح لان ما نقله  
عنها انما هو في العقوبة غير عوض فلا يصح استدلاله به للصالح عن الجرح وما ترى اليه لان  
العقوبة بخلاف الوجيه لمنعه والصالح له وجه كما ستراه ثم على تسليم صحة الاحتجاج به تسليم اجدليا  
فالذي يفيد كلامه هو نفي الخيار لا ثبوته اذ لا يتم له ذلك الا يجعل قوله قال أشهب إلا أن  
يقول عفوت عن الجرح وعما ترى اليه الخ خلافا وذلك لا يصح بل قول أشهب عدا بن  
شاس وفاق لما قبله لقراثة ثلاثة اثنتان في كلامه وهو واحدة من الخارج اما الثتان في كلامه  
فهما قوله لانه لم يعف عن النفس قال أشهب الخ فتعليله بقوله لانه لم يعف عن النفس يفيد  
انه لو عفا عنهم لم يكن لورثته تخيير ويجريده قال أشهب من العاصف يدل على انه أتى به  
تفسير الماتلة لاختلافه وكيف يصح أن يحمل على الخلاف وضربه هو فهم مما  
قبله واما القرينة التي من خارج فانه لا يجعل بان شاس ان يجعل قول أشهب خلافاً بين  
القاسم وغيره في المدونة وغيرهما مصرحون بجواز العفو عن الجرح وعما ترى اليه وذلك  
متكرر في كتاب الصلح منها وقد قدمنا كلامها وتكرراً يضاف فيها في كتاب الديات وقد نقل  
طقي نفسه بعض المواضع مما في كتاب الديات ولتقتصر على نقل بعض المواضع طلباً  
للاختصار فقها ما نصه وان قطع يده عمداً فعفا عنه ثم مات منها فلا وليا له القصاص في  
النفس بقسامته ان كان عفوه عن السيد لا عن النفس وللمقتول أن يعفو عن قاتله عمداً  
وكذلك في الخطا ان جل ذلك الثالث اه منها بلفظها قال أبو الحسن عقبه ما نصه الشيخ  
ان قال عفوت عن اليد لا غير الاشكال وان قال عفوت عن اليد وما ترى اليه من نفس أو  
غيره فلا اشكال وان قال عفوت فقط فهو محمول على انه عفا عما وجب له في الحال وهو  
قطع السيد انظر هل يجوز الصلح عن الجرح وما ترى اليه جعله ابن رشد في كتاب الديات  
الاول في رسم أسلم من سماع عيسى على أربعة أقسام ثم قال قوله وللمقتول أن يعفو عن  
قاتله عمداً الشيخ ولا مقال لورثته ولا لغرمائه لان ذلك حق بدني لا مالي اه منه بلفظه  
وقال ابن ناجي ما نصه قوله وللمقتول أن يعفو عن قاتله الخ يهني لوجرح فعفا عن  
جرحه ان هو مات وهذا الاختلاف فيه وظاهره وان كان سفيهاً أو غير بالغ وهو كذلك

بلا خلاف اه منه بلفظه وقال أبو علي وسياقه انه من كلام أبي الحسن مائنه  
وقال ابن القاسم وابن وهب وغيره عن مالك في المقتول يعفون عنه فانه عدائي وصيته  
فذلك له دون أو أيا منه قال ابن نافع عنه الا في قتل الغيلة وقال في كتاب ابن المواز يجوز  
عفوهم عن دم العدو وان كره الولي أو الغريم الذي أحاط دينه ولم يذكر في ذلك خلافا وقال  
القرافي القصاص سببه انفاذ المقاتل بشرطه زهوق الروح فان عفا قبله ما عن القصاص  
لم يعتبر عفوهم وبعده ما تعذر وبعده سببه ينفذ اجما اه نعم وقع الخلاف فيما اذا صالح  
عن الجرح ومات راي اليه والجرح عدائي فبقي قصاص قطاها الجوار ونص عليه ابن  
حبيب ونص ابن القاسم في العتبية على المنع ابن رشد الجوار ظاهر لانه اذا كان يجوز له  
عفوهم عن دمه قبل موته جاز أن يصلح عنه بمشأه وأما الجراح التي لا قصاص فيها  
فلا يجوز فيها الصلح على ذلك ويفهم منه أن عفوهم لازم بلا خلاف لا احتجاج به ولا  
فرق في عفوهم كان بعد انفاذ المقاتل أو لا على ما دل عليه المدونة وغيره ما في كلام  
القرافي شيء اه المقصود منه بلفظه اه كلام أبي علي بن رجال بلفظه وما ذكره من الخلاف  
في الصلح عن ابن رشد نحوه لابن يونس فانه نقل عن المدونة مثل ما قدمناه عنهم فمقتطعت  
يده فصالح ثم تزا الخ وقال متصلا به مائنه ولو صالح بمال على الجرح وعلى ما تراهي  
اليه فقبل ذلك جائز وقيل غير جائز لانه غرر اه منه بلفظه ونقله ق أيضا ثانيها ان  
قوله وتبعه ابن الحاجب جاء بين العفو والصلح جزم بأن ابن الحاجب حمل قول أن شهب  
على الخلاف وضح لم يجزم بل قال ظاهره الخ ومع ذلك فقيهه نظر أيضا بل جمع ابن  
الحاجب الصلح مع العفو فيبدأ أن المذهب عنده في الصلح هو اللزوم لاعدمه لم يلتفت في  
العفو الذي سواه فيه فابن الحاجب من فهم المدونة على ما فهمها عليه ابن العطار  
وابن رشد ثالثها قوله فحصل انه موافق لانه يفي على ماله في المدونة ينقض ما جزم به أولا  
من أن ما لا شهب خلاف رابعها قوله فظهر لك ترجيح تأويل ابن العطار من اقتض لقوله  
أولاً ان ظاهر المذهب ثبوت الخيار لان تأويل ابن العطار هو جواز الصلح عن الجرح وما  
تراهي اليه ولزومه فلا خيار للورثة على تأويله فقد جعله أولا خلاف المذهب وثانيا هو  
الراجح وهذه الاعتراضات كلها متوجهة على ما يزداد عليه خامس لقوله ثم نقل من  
كلام الجواهر وابن الحاجب وضح ما يفيد أن المذهب ثبوت الخيار بطلق ذلك يفيد  
ترجيح تأويل ابن العطار السابق اه فزاد على طي أنه استدلل لرجحان تأويل ابن  
العطار أن الصلح على الجرح وما تراهي اليه جائز لا يعمأ فاده كلام ابن شاس وابن  
الحاجب وضح من أن المذهب ثبوت الخيار للآباء مطلقا وهو من باب الاستدلال  
على ثبوت الشيء بثبوت نقيضه او المساوي لنقيضه الذي بطلانه ضروري وقوله والاشكال  
الذي ذكرناه باق على اللزوم المذكور وفي كلامها ككلام المؤلف وعياض ترجع  
التأويلين الى الجواز الخ فيه نظر لان المال واحد ولذا قال أبو علي مائنه وقول المتن  
وهل مطلقا ظاهره أن هذا راجع لقول المصنف جاز ولزم وقد رأيت الخلاف هو في الجواز  
لا في اللزوم لكن الجواز يلزمه اللزوم اذا لا يصلح فيمن التزم الأمر يجوز له أن يلزمه فيكون

"جوع للامرين معا اه منه بلفظه قلت وهذا هو الصواب وأيضاً يجوز العقد  
 يستلزم صحته ولا شك أن ثمة حجة العقود ترتب آثاره فقد بان لك مما قدمناه كله حجة قولنا ان  
 في جمع الجوامع بقوله وصحة العقد ترتب آثاره فقد بان لك مما قدمناه كله حجة قولنا ان  
 الصواب ما قاله ح ومن تبعه لا ما قاله طني ومن تبعه وقول ز أرجحهما الثاني  
 صواب موافق لما قاله طني ومب أولان تخيير الاولياء هو المذهب خلاف القول له ما  
 ان تأويل ابن العطار هو الرابع ولم يبين ز وجهر بحجانه وقال ابن عاشر مانصه بقوله لا على  
 ما يؤول اليه هو من تمة التأويل الثاني وحاصله أن الصلح انما يجوز على الجرح فقط لا على  
 مجموع الجرح وما آل اليه ولم يوجه عياض هذا التأويل في تنبيهاته ولكن ربما يظهر  
 من آخره له ونصه وقال أيضاً في سماع عيسى ان صالحه على أكثر من الجرح لم يجوز كونه  
 صالحه على ما تراعى اليه وهو خطأ ثم رجع فقال لا يجوز الصلح الا بعد البرهاني أناف  
 أن يأتي على النفس وعلى هذين القولين نص أصحابنا على الخلاف في الصلح على الجرح  
 وما تراعى اليه هو هذه المسئلة بعينها اه ويظهر من عبارته أن علة المنع عدم  
 تعيين الصلح عليه اه منه بلفظه وكأنه لم يقف على كلام ابن يونس الذي قدمنا مع انه  
 في ق لأنه صرح بان علة المنع على القول به هي الفرور وهو موافق لما فهمه من كلام  
 التميميات فهذا التأويل ان على المدونة ما قولان خارجا وقد عزا ابن رشد القول  
 بالجواز لابن حبيب واسـتظهره وبلمنع لابن القاسم في سماع عيسى كافي نقل ح وغيره  
 عنه فلا كثر جواز المدونة على قول ابن القاسم وفسر واقوله بقوله وابن العطار وابن رشد  
 حلاه على قول ابن حبيب وهو ظاهر كلام ابن الحاجب قلت والرابع من التأويلين  
 والقولين تأويل الأكثر وقول ابن القاسم اما ترجح تأويل الاكثر فلان يد الله مع  
 الجماعة ولان تفسير قول ابن القاسم بقوله حتى لا يضطرب كلامه أولى وقد قال ابن رشد  
 نفسه ان التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل فكيف بامام واحد وأما  
 ترجيح قول ابن القاسم فلان الصلح عن الجرح وما تراعى اليه فيه غير كما علمته اذا الجرح  
 لا يدري هل دفع العوض عن الجرح فقط أو عنه وعن النفس والمشهور هو قول مالك في المدونة  
 لا يدري هل أخذه عن الجرح فقط أو عنه وعن النفس والمشهور هو قول مالك في المدونة  
 انه لا يجوز الصلح بالغر عن دم العمد وعليه درج المصنف فيما سمر آتفاة وله لا غر ورسله  
 كل من تكلم عليه عن وقفنا على كلامه من شارح ومحش قال في كتاب الصلح من المدونة  
 مانصه ولا يجوز الصلح عن جناية عمد على ثمة لم يسدس لاحها فان وقع ذلك ارتفع  
 القصاص وقضى بالدية كالووقع الشكاح بذلك وفات بالبناء قضى به في المثل وقال غيره  
 عضي ذلك اذا وقع وهو بالخام أشبه لانه أرسل من يده بالغر بما كان له ان يرسله بغير عوض  
 وليس كن أخذ بفسد معاود دفع فيه غررا اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عن أبي كعب  
 الصلح وزاد متصلا به مانصه قال سحنون هذا أحسن وهو لا ينفع والأصل لما لك رحمه  
 الله اه منه بلفظه ثم هذا الخلاف لا يختص بصورة معينة بل يشمل كل صورة وقع فيها

وقول ز أرجحهما الثاني الخ  
 صواب موافق لما قاله طني ومب  
 أولان تخيير الاولياء هو المذهب  
 خلافاً لقوله ما ان تأويل ابن العطار  
 هو الرابع

الصلح عن الجرح ومات راي اليه فاذا صلح الجرح عن ذلك قبل برئه ثم صح وأراد نقض  
 الصلح جرى في ذلك الخلاف المذكور وكذا اذا أراد نقضه قبل تبين برئه وكذا اذا مات ثم  
 قام ورثته بطلون نقضه في جميع الصور \* (تبينه) \* ما رتبته ح على التأويل الثاني من  
 أنه ان وقع الصلح على الجرح ومات راي اليه فإنه يفسخ ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح  
 سلمه كل من بعده ممن صوب كلامه في أن المرض من غير الجرح وعن اعترضه وعندى فيه  
 نظر لخالفته لما مر عن المدونة في الصلح عن العمد بغرر لما علمته من أن علة فساد الصلح عن  
 الجرح ومات راي اليه عند من قال بذلك هي الغرر فقولهم انه يفسخ ويكفون لهم  
 القصاص في هذه الصورة مخالف لقول مالك فيها وهو المشهور واقول الغرر فيها الذي  
 استحسنته مضمون لتفاق القولين على سقوط القصاص بصلح الغرر فالجاري على ذلك  
 أن يقال على هذا التأويل بطل الصلح وسقط القصاص ورجع للدية أو يثاب ما في المدونة  
 معترض مع أني لم أر أحدا اعترضه ولا نقل له مقابلا ولوعلى وجه الشذوذ بل تلقاه ابن  
 يونس وغيره من رجال المدونة بالقبول ومع هذا فقد سلم كلام ح الحفاظ المحققون  
 الفعول من غير تبينه منهم على ما في المدونة كالسهموري وعجج واتباعه وبب  
 وابن عاتر وطفى وأبي على وجس ووق وبب وشيخنا ج وغيرهم وذلك من  
 أغرب الغريب وحاصل المسئلة أن الصلح ان وقع عن الجرح وحده بعد تحقق البر وصحة  
 الجرح فهو جائز بلا خلاف وان وقع عنه وحده قبل البر فهو جائز على المشهور خلافا  
 لاحد قولي ابن القاسم ثم على المشهور ان لم يترامى الى الموت فلا اشكال وان ترائى اليه  
 فالاولياء مخيرون بين أن يقسموا به وبين أن يردوه فيقسموا ويكون لهم القود في العمد  
 والدية في الخطا وان وقع عليه وعلى ما يؤول اليه في العمد الذي فيه القصاص فنهى ابن  
 القاسم وحمل الاكثر عليه المدونة وأجاز ابن حبيب واختاره ابن رشد وحمل هو وابن  
 العطار عليه المدونة والاول هو الرابع والجاري على المشهور قول مالك في المدونة في الصلح  
 عن دم العمد بما فيه غرر والثاني هو الجاري على قول الغير فيه الذي استحسنته مضمون فعلى  
 الثاني لا اشكال ولا كلام لعاقده ولا لورثته ان ترائى الى الموت وعلى الاول فهو باطل  
 مطلقا فان ترائى الى الموت فالورثته أن يقسموا ويقتصوا على ما قاله ح وسلمه من قدمنا  
 ذكرهم والصواب أنه ليس لهم بعد القسامة الالدية لما قدمناه عن المدونة ولان القول  
 الآخر شبهة ولو كان ضعيفا فكيف مع قوته وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ادروا الحدود بالشبهات هذا الذي ظهر لي بعد البحث وهو اجماع ما أمكن مراجعته  
 واستعمال التمسك وإطالة النظر وشدة التأمل وطول السهر وهو الحق ان شاء الله كما  
 يظهر لكل منصف ذي بصير فالحد والشكر الاكلان لمن من بحريره وأنتم بحسن  
 توضيحه وتقريره والصلاة والسلام الاثمان على الواسطة العظيمة في حل كل  
 مقفل وتيسيره سيدنا محمد وآله وأصحابه الباذلين نفوسهم في نصرته دينه وتوحيده  
 وتوقيفه وعلى كل من تبهم باحسان وخصوصا القائلين بحفظ شرعه وصونه عن تغييره

(وان صالح أحدوا بين فللاً خـ الدخول معه وسقط القتل) قول مـ وبه قرر المصنف في ضيق عن ابن عبد السلام الخ انظر نسبه لهم ما مع أنه في المدونة وقول مـ لكن هذا مخالف لما ذكره المصنف في قوله الا في وان صالح على عشرة من خـسبته الخ لا معارضة بينهما لان ما هنا في الصلح عن دم العمد وما ياتي في الصلح عن المال والفرق بينهما ظاهر لانه هنا أبطل بصلحه حق صاحبه الواجب له اصالته وهو القصاص فوجب أن يدخل معه فيما اخذناه من شاء بخلاف المال اذا كان له قبل الصلح هو الذي له بعده كذا ظهر لي ثم وجدته منصوصا لابن يونس نقله عن بعض القرويين وسلمه فانه لما ذكر قول ابن القاسم في المدونة مثل ما قاله المصنف وقول الغير فيها انه لا دخول لواحد منهما على الاخر وهو كعبد بينهما باع أحدهما حصته بما شاء فلا يدخل عليه الا خفيه قال مانصه قال بعض القرويين ولا يلزم ما احتج به الغير ابن القاسم والفرق عنده بين بيع أحد الشرى بكن حصته من عبد بين صلحه عن حصته من الدم أن يبيع الشرى بكن حصته من العمد لم يغير على شرى بكن شيئا من حصته فوجب أن لا يدخل عليه وفي الصلح عن الدم قد تغير الامر بصلح الشرى بكن لان بصلحه عادما لا بعد أن كان دما اهـ منه بلفظه وهو موافق لما كان ظهرا لنا والحدثة وعمرة هذا الخلاف انما اظهر اذا صلح على أكثر من نصف الدية أو على عرض أو دارملا أو ما على نصف الدية فلا وكذا على أقل لان الخيار له وهو لا يختار ما يوجب له الأقل فان اختاره على سبيل التعوير فقد رضى بترك بعض حقه فتأمل والله أعلم \* (تنبيه) \* قال جس بعد ما قرر كلام المصنف مانصه وظهر ما تقدم ان لم يبق نصيبه رضى الجاني أم لا وهو قول أشهب ومذهب ابن القاسم أن ذلك اذا رضى الجاني وفي التحفة

وان ولي الدم للمال قبل \* والقواد استحقه فمن قتل

فأشهب قال للاستحياء \* يجبر قاتل على الاعطاء

وليس ذافي مذهب ابن القاسم \* دون اختيار قاتل بلان

اهـ منه بلفظه وهذا هو منه رحمه الله أو سبق قلم فان ابن القاسم مصرح في المدونة بسقوط القتل في هذه الصورة ولا مخالف له في ذلك وما ذكره من كلام التحفة ليس معناه ما فهمه منه ومعناه بين والله أعلم (وحلف ورد) قول ز لانه متبرع بها عن العاقلة الخ لا معنى له هنا فالصواب اسقاطه ويقتصر على قوله ولا يقال الخ \* (تنبيه) \* انظر اذا لم يكن يعمل ما يئوبه ولكنه وقع الصلح على الحمول هل يقضى عليه بتجملته لاتخاذ الصلح على الحمول أو يبقى الى أجله المعتاد لان القبض له تأثير فلا يلزم من عدم رد ما قبض لزوم دفع ما لم يقبض لم أر في ذلك نصا والظاهر عندي الثاني والله أعلم (أو طلبه ووجد) قول ز أظهرهما من جهة النقل الاخيرة صواب فان كلام الأئمة شاهد لها وهي أظهر رأيضا من جهة المعنى وقد نسب بعضهم للحاشية تو مامعنا أظهرهما من جهة المعنى ما قاله النووي وليس في النقل ما يخالفه اهـ ولم أجده في النسخة التي بيدي

(فللاً خـ الدخول معه) قول مـ وبه قرر المصنف في ضيق الخ أي وهو في المدونة وقوله مخالف لما ذكره المصنف الخ فيه نظر لان ما هنا في الصلح عن دم العمد وما ياتي في الصلح عن المال (وحلف ورد) قول ز لانه متبرع بها أي بتجملها كأيته ما بعده وبه يسقط بحث هوني بأن حظه لازم له فلا تبرع والظاهر أنه حيث لم يحصل دفع يتي ما يئوبه الى أجله المعتاد ولو وقع الصلح على الحمول لأن القبض تأثيرا (ووجد) أي كيف ما وجد وقول ز أظهرهما الخ صواب فان كلام الأئمة شاهد لها وهي أيضا أظهر من جهة المعنى

من حاشية نو وعلى تقدير صحة نسبة ذلك لها فلا يعول عليه \* (تبيينه) قال ابن  
عاشر مانصه تأمل ما معنى وجوده هل المراد أنه وجد على هيئته أو كية ما وجد وهل  
المراد أن قابضه صار عدياً فلم يجد ما يعبض منه تأمل اه منه بلفظه ونقله جس  
ولم يزعله شيئاً قلت الثاني هو المراد بوجه جزم أبو على ونصه والمراد بالوجود وجود  
عينه كيفما كان بدليل تشبيه هذا بمن أناب عن صدقته اه منه بلفظه وفي الدر  
النير من جواب لابي الحسن مانصه هذه مسألة القتال خطأ نظن لزوم الدية له  
في دفعها ثم يعرف أنهم لا يلزمه أو من عوّض عن صدقة ظن أنه يلزمه ثم بين أن ذلك  
لا يلزمه ان وجد ما دفع بعينه أخذه والامضى لانه سلطه عليه وهذا ان وجد عن ما صالح  
به والافتقار سلطه عليه اه منه بلفظه (وان صالح أحدوا بين وارثن الخ) قول ز  
وأما في حالة الانتكار فان كانت بينة فامها الخ هذا هو الظاهر لا ماسياً في له عند قوله  
وان صالح على عشرة الخ وقول مب ابن نونس ثم يكون ما بقي على الغريم بينهما انظر ق  
اقتصر أبو على على كلام ابن نونس هذا جاز ما به مسلم له فانه نقل كلامه وقال عقبه ونقل  
ق بعض كلام ابن نونس بالمعنى ثم قال عند تقريره كلام المتن مانصه وقول المتن  
فلأخر الدخول معه اذا دخل معه به بقية الدين بينهما ما كبرأيته في كلام ابن نونس وهو  
ظاهري في الاقرار ويؤخذ من قول المتن كفى لهما الخ فانه كذلك وأما في الانتكار  
فيطلبان منه البين فيما يظهر لنا ولم أقف فيه على نص ممن تنقل عنه ونعقد كلامه  
اه منه بلفظه وقول مب لكن هذا خلاف قول المصنف الآتي ويرجع  
بخمسة وأربعة من كلامه صريح في ان هذه مساوية لما يأتي في المعنى ولاشك ان  
الامر كذلك وعليه في اقتصار ق وأبي على على ما نقله عن ابن نونس شارحين  
به كلام المصنف نظراً لهما له على ما يناقض ما صرح به المصنف فيما يأتي وما نقله  
مب عن الشيخ مس ان عني به توجيه ما قاله ابن نونس على انه قول في المسئلة  
فهو ظاهر وان عني على انه المذهب ففيه نظر ومن الغرائب اقتصار ق وغيره في نقلهما  
عن ابن نونس على ما ذكره انه قال بعدما نقلوه عنه بنحو ورقة مانصه ومن المدونة قال ابن  
القاسم وان كان لهما مائة دينار من شئ أصله بينهما وهي بكتاب واحد أو بغير كتاب  
فصالح احدهما من جميع حقه على ذنابرو لم يشخص أو شخص ولم يعد إلى شريكه  
فشرى بغيره في تسليم ذلك أو اتباع الغريم بخمسين أو بأخذ من شريكه خمسة ويرجع هو  
بخمسة وأربعين وصاحبه بخمسة وهكذا قال غيره في كتاب المديان وذكر فيه ابن القاسم  
ان للذي لم يصلح ان يأخذ من شريكه خمسة ثم يرجع هو على الغريم بخمسين جميع حقه  
فاذا قبضه اذ دفع للمصالح الخمسة التي أخذ منه وقال غيره في كتاب الصلح ان اختار الذي  
لم يصلح ان يدخل مع المصالح في العشرة فاذا جعل بينهما كانه كان ستمين دينار فيكون له  
خمس أسداس العشرة والمصالح سدسها ثم يرجع المصالح بخمسة أسداسها على الغريم  
ويرجع عليه الآخر عاني له وذلك أحد وأربعون ديناراً وثلاثين ديناراً اه منه بلفظه  
من ترجمة الدين بين الرجلين يقتضى احدهما حصته الخمس كتاب الصلح فهذه الاقوال

(وان صالح أحد الخ) قول ز  
فان كانت بينة الخ هذا هو الظاهر  
لا ماسياً في له عند قوله وان صالح على  
عشرة الخ وقوله ويرجع المصالح  
الخ يأتي له مثله عند قوله يأخذ  
الاخر خمسة وهو اصواب

(في كتاب) الظاهر انه نعت لحق  
أحوال منه (الاطعام) قول ز  
والله قد الثاني أي ان القسمة تميز  
حق وهو صحيح خلافا لمب وقول  
ز يقتضي نعت الخ فيه نظر لانه  
اجازة وهي لاتعين (وبعد راجح)  
قول ز وبحضور بيعة الوافيه  
بمعنى أو ولعبر بما كان أولى (وان  
لم يكن الخ) هذا حيث كان المدين  
حين الدفع غير عالم بان غير المدفوع  
له لم يأذن لهذا في قبض حقه ورضي  
باتباع ذمته والا فلا بدليل قوله  
في التمس واعطاء غيره قبل اجله  
أو كل ما يده انظر ابن عاشر  
وتو والاصل (قولان) قول ز  
أو اختلف جنس ما يبيع به الخ فيه  
نظر فتها وتصورا (وان صالح على  
عشرة الخ) لو فرضه بالقاء لانه  
مرتب على قوله وان صالح أحد  
وارثين الخ لكان أحسن (كقيمته  
باقز) قول مب قلت والظاهر  
الخ منبى على أن موضوع كلام  
أبي الحسن فيما اذا وقع الصلح بموجبل  
وفيه نظر وانما موضوعه اذا وقع  
بمال مجبل بدليل قوله وأما في غير  
الجنس الخ لان جواز غير الجنس  
بعد معرفة القيمة انما هو مع الحلول  
والتعجيل والامتنع لانه فسخ دين  
في دين كما هو صريح المدونة  
والمصنف وغيرهما انظر الاصل

السلامة التي نقلها عن المدونة متفقة على انه ليس للمصالح الا العشرة وان للذي لم يصالح  
خمسين وانما اختلفت في كيفية ذلك فكيف يتزكون من كلام ابن يونس ما هو شاهد  
للمصنف يقتضون على ما نقلوه عنه مع انه لم يعزه لاحد فتأمله انصافا وقول ز  
ويرجع المصالح على الغريم بما أخذ منه سياق له مثله عند قوله وبأخذ الاخر خمسة وسلمه  
مب هنا وهناك وهو خلاف ما استظهره أبو علي من قوله وأما في الانكار في طلبان منه  
اليمين الى آخر ما قدمناه عنه آتفا لكه رتبته على ما نقله عن ابن يونس وشرح به كلام  
المصنف وترتب عليه ظاهرا الا انك قد علمت ما فيه فالصواب ما لز وسلمه مب فتأمله  
والله أعلم (كأن لهما في كتاب) الظاهر ان قوله في كتاب متعلق بمحذوف نعت لحق أو حال  
منه لتخصيصه بالصفة أي كحق كل واحد أو كأن في كتاب خلاف ما يقتضيه صنيع ز  
فتأمله (الا ان يشخص وبعد راجح) قول ز عند القاضي وبحضور البيعة الخ ظاهره  
ان الا عذار اليه بالبيعة فيمتنع كاف وان تأتى له الرفع للقاضي وهذا هو ظاهر المدونة في كتاب  
الحالة لكن قال ابن يونس عقب كلامها مانصه قال بعض فقهاء القرويين أما امتناعه  
بعد الرفع الى السلطان من الخروج مع صاحبه فلا يدخل مع صاحبه فيما اقتضى فصولا  
وأما شهادته عليه فيجب أن لا يتفجع بذلك لانه كالقاسمة فلا يجب أن يكون الاجمك قاض  
الا ان يكون بموضع لا قاضي به فتقوم الجماعة مقام القاضي ويصير ذلك مقايمة محمد بن  
يونس ولعل ابن القاسم أراد ذلك اه منه بلفظه وقال عن مانصه واذا أعذر الى  
شريكه في الخروج معه قبل الحطيطة فامتنع فلا يتدعه الاشهاد عليه دون ان يرضى له  
بالخروج وحده فان لم يرض له بالخروج وامتنع ان يخرج معه رفع امره الى القاضي فيحكم  
عليه بالمقاسمة فاذا حكم عليه صار مثل حقين لا يدخل عليه فيه كالورضيما واقسماه اه  
منه بلفظه ونسب ابن ناجي ما عزا به ابن يونس لبعض القرويين للتونسي فلهذا مراد ابن  
يونس لكن ظاهر ابن ناجي انه لم يجعله تفسيرا كما فعل ابن يونس ونصه وما ذكره فيما اذا  
أعذله عند السلطان متفق عليه وما ذكره فيما اذا أشهد خالف فيه التونسي لان القسم  
لا يكون الاجمك الا أن يكون بموضع لا سلطان فيه فتقوم الجماعة مقامه اه منه بلفظه  
وقال أبو الحسن عند كلام المدونة في الحالة مانصه وقوله فان أشهد عليهم الخ ظاهره  
سلموا أو أمسنه وامن التسليم وقيل ان امتنعوا لا بد من الحاكم اه لكنه جزم في كتاب  
الديات بأنه لا بد من الحاكم ان لم يسلموا انظر نصه عند قوله قبيل باب العتق وكسقوط  
جدار مال الخ والله أعلم (وان لم يكن غير المقتضى) استشكله ابن عاشر بقوله مانصه  
تأمل هذا مع ما تقدم في قوله في التمس عا طاعا على ما للفرم ان يمنع منه من أحاط الدين  
بماله واعطاء غيره قبل اجله أو كل ما يده اه منه بلفظه ونقله جس ولم يجب عنه  
وأجاب عنه بقى بمانصه قد يقال امتناعه من الخروج وتسليمه القبض لشريكه بعد  
رضائه باتباع ذمة الغريم واعطائه كل ما يده فليس له الامتنع بعد اه منه بلفظه وأجاب  
عنه أبو علي بقوله لان هذا أعذر لشريكه فهو راض بقبضه ومعلم ان يحتمل ان لا يثق له  
شي فقد رضى بإسقاط حقه اه وفيهما ما نظر لان رضاه بقبضه بعد الا عذار هو موجب



الاشكال لانه به صار كل واحد منهما كصاحب دين مستقل وكونه بعد ذلك رضامنه  
 باعطائه جميع ما يسهل ممنوع وتوجيه أي على ذلك بقوله ومعلوم انه يحتمل ان لا يتيق له  
 شيء لا يشيد لانه مجوزاً أيضاً يبقى له ما يوفى به حقه فمن حقه ان يقول ان تبين انه بقي يسهل  
 شيء فلا يضر في ان في ذلك وان تبين خلاف ذلك في فيه متساكم وقد ذكر ابن يونس نحو  
 هذا الجواب عن بعض القرويين وأقره ولكنه جعل موضوعه تسليمه له فيما اقتضا بعد  
 قبضه وهو حينئذ صحيح ويلزم على هذا الفرق ان ذوى الحقوق المنتزعات اذا خرج أحدهم  
 لقبض حقه بعد اعلامه غير واذنهم له في ذلك انه لا كلام لهم ان دفع المدين من خرج  
 جميع ما يسهل ولا ظن أحد يلتزم هذا نعم اذا كان الاذن مع علمهم بانه ليس له الا ما يدفعه له  
 كان له وجهه والظاهر عندي في الجواب انه لم يقع هنا دفع للبعض بل للكل في ظاهر الحكم  
 لان دفع المدين لواحد من صاحبي الحق المشترك دفع لجميعهم لكن يقيد ما قالوه هنا بما اذا  
 كان المدين حين الدفع غير عالم بأن غير المدفوع له لم ياذن لهذا في قبض حقه ورضي بتابع  
 ذمته والا فلا يجامين ما هنا وما مر في التأسيس فتأمل بانه انصاف والله أعلم (أو يكون  
 بكتابين) قول ز أي كتب كل منهما نصيبه بكتاب الخ احتريزه عما اذا كتب جميع  
 حقهما في كتاب واحد وجعل لهما نسختين أخذ كل واحد منهما واحداً (وفيما ليس لهما  
 وكتب بكتاب قولان) فتأخذهم السخون حكاه عنه صاحب التكملة في شرحه  
 للمسئلة التي قبل هذه فقال ظاهر الكتاب وصريح قول سخون أن الاشتراك بالكتابة  
 في المقتري يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لا يوجب زيادة لوجه ولكل ما قبضه  
 ورده ابن يونس بأن الكتابين يفرقان ما أصله الاشتراك فينبغي أن يجمع الكتاب الواحد  
 ما أصله الاقتضاء من صغيره بلقطه وما عزا لابن يونس هو كذلك فيه الأنة نقله  
 بالمعنى فانه ذكر ما لا يحمده وقال عقبه ما نصه محمد بن يونس وفيه نظر لان الكتابة لما  
 كانت تفرق ما كان أصله مشتركاً بينهم فيكون اذا كتب بكتابين كقصة الدين كذلك  
 ينبغي أن يجمع الكتابة ما كان أصله مشتركاً وعليه يدل ظاهر الكتاب والله أعلم وقول ز  
 فاذا باع كل واحد منهما الخ هو محترز قوله أولاً لكن باعاً معاً وهو صحيح وقوله أو اختلف  
 جنس ما يبيع به متاع كل أو وصفته الخ فيه تنظر فقها وتصويراً وقدرته مب على الأول  
 وأغفل الثاني ووجهه ان هذا هو محترز قوله أولاً واتحدت السلعتان جنساً ووصفة وإذا  
 كان كذلك فعبارته مقبولة اذ لا يتصور شرعاً أن يبيع عامراً في عقدة واحدة وبمن ويختلف  
 جنس عنهما أو وصفته فتأمل والله أعلم (وان صالح على عشرة من خمسينه الخ) لو قال  
 المصنف فان صالح الخ بالانه لان هذا مفرع على قوله أولاً وان صالحاً أحد ولد بن وارثن الخ  
 كما اشار له ابن عاشر لكان أحسن ونص ابن عاشر والحاصل ان المصنف ابتداء مسألة  
 دخول أحد الشرى يكن على صاحبه المصالح ولم يتمها وشبهه بمسئلة الاقتضاء ثم كرر  
 مسألة الصلح آخر فتأمل ذلك اه منه بلقطه ونقله جس وأقره وهو ظاهر به  
 تعلم ان ما درج عليه المصنف هو قول ابن القاسم في كتاب الصلح من المدونة وقول غيره في  
 كتاب المديان من إواني المدونة قولين آخرين وزاد ابن يونس رابعاً ولم يعزه وان ما أوهمه

كلام ق ومن تبعه من ان مال المصنف مخالف لنقل ابن يونس فيه نظر ظاهر حسب ما بينا  
ذلك قبل وباتته التوثيق وقول ز. وادع قوله على عشرة انه لو صالح المدل خمسة  
بعض أو طعام الخ كانه كلام المدونة وما ذكره ابن يونس قال بعده ما نصه محمد بن يونس  
قال بعض شبوخنا ترد عليه القيمة وان كان مما يكال أو يوزن ثم قال وقال غيره من  
شيوخنا بل يدفع في المكيل والموزون مثله محمد بن يونس وهذا هو الصواب لانه انما أخذ  
ما أوجب له عليه الحكم ولا أجر له فيما صنع اه محل الحاجة منه بلفظه \* (تبيه) ه  
قول ابن يونس ولا أجر له فيما صنع ظاهره قبض ما اصطليح به في الحضرة وخص اليه ولم  
يعذر اليه في ذلك لانه ذكر بعدهما معا وهو ظاهر اذا تولى ذلك لنفسه فقط في موضوع  
كلامه لان ما أخذ منه شريكه انما هو كاستحقاق فلا وجه لأخذه الاجرة ويشهد له  
ما يأتي في الحوالة عن ابن رشد وسلمه ابن عرفة ويشهد له اذا قبض حقه فقط وادعى انه انما  
قبضه لنفسه وان ادعى انه قبضه لنفسه وشريكه فحكمه حكم ما اذا قبض الجميع وقد  
ص ابن الحاج في نوازه على أن له أجره مثله بعد أن يخالف انه ما خرج من بلده لا قضاء  
ذلك منطوقا وسواء خرج باذن شريكه أو بغيره اه نقله ق عند قوله في النقبات  
ورجعت بما أنشئت عليه غير سرف وصاحب المعيار قبيل نوازل السماصرة وسلمه ونقل  
أوعلى هنا كلام المعيار وساقه كانه المذهب جازما به ١٠ قلت وهو خلاف ظاهر كلام  
المدونة ففيها في كتاب الشركة ما نصه ولو صح عقد المتفاوضين في المال ثم تطوع الذي  
له الاقل فعمل في الجميع جاز ولا أجر له اه منها بلفظها لكن قال ابن ناجي ان قولها  
هنا تطوع معناه تطوع نصابا بعارض قولها في أحد الشرطين اذا عارض أو غاب انه  
يرجع عليه اذا تقاضت خدمته لانه هناك عمل فقط اه بالمعنى وفيه نظر انظر ما يأتي  
في الشركة عند قوله التبرع فالحق انهما قولان وإن ما في المدونة أرجح والله أعلم (وان  
صالح عوخر عن مستهل الخ) قول مب قلت الظاهر ان هذا مع تحقق ان المصالح به  
لا يزيد على القيمة الخ هو بناء منه على أن موضوع كلام أبي الحسن فيما اذا وقع الصلح  
بموجب فلذلك احتاج الى تقييده بما ذكره للتأذي الى سلف جرنفعوا وليس كذلك بل  
موضوع كلام أبي الحسن فيما اذا وقع الصلح بمال مجهول بدليل قوله وأما في غير الجنس فلا بد  
من معرفة القيمة لان جواز أخذ غير الجنس بعدم معرفة القيمة انما هو مع المجهول والتجهيل  
والامتنع لانه فسح دين في دين كما هو صريح كلام المصنف والمدونة وغيرهما ونص أبي  
الحسن ظاهره وان لم يعرف القيمة المستملك وتقدم أول الكتاب اذا فات العبد فصالح على  
دنانير أو دراهم أو عرض نقدا جاز بعدم معرفته بقيمة العبد فان القاسم أعاده على المجانس  
وغيره وقال غيره انما يعود على غير المجانس وهنا حيث أخذ الجنس المرتب له في الدنانير  
والدراهم لم يذكر معرفة القيمة فلما تواترت هذه التطواهر دل على أن مدلولاتهم امر ادة وأما في  
غير الجنس فلا بد من معرفة القيمة اه بلفظه على نقل طي وهو صريح فيما قلناه  
خلاف ما فهمه منه مب وما تأوله عليه هو مع بعده بوجوب أن يكون كلام أبي الحسن  
غير صحيح لانه فيه جواز الصلح بغير الجنس الى أجل بعد معرفة القدر وهو باطل بالضرورة

## \* (الحوالة) \*

المصادمة لنص المدونة وغيرها والله الموفق ووجه ما جزم به أبو الحسن وصرح به غير ابن القاسم وأفاده ظاهر المدونة في غير ما موضع ظاهر لأن أخذ الجنس تقدما لمباينة فلا بد فيها من معرفة التقدير وأخذ الجنس انما هو قضاء عما ترقب في الذمة بسبب الاتفاق فلا يحدور فيه فان كان في نفس الامر مساويا فلا إشكال وان كان أقل فالباقي هيبة من رب الحق وان كان أكثر فالزائد هيبة من الدافع وهو قضاء من البيع بأكثر وهو جائز فقام له بإتصاف والله سبحانه أعلم

## \* (باب الحوالة) \*

قال في ضيغ مانصه عياض وغيره هي مأخوذة من التحول من شيء إلى شيء لأن الغريم تحول من طلبه الغريم إلى غريم غريمه اه منه بلفظه وبه يظهر لك مناسبة ذكر الحوالة عقب الصلح لانه تحول أيضا تأمله وقول مب عن ابن عرفة قال لاكثر هي رخصة لابناني ماني ضيغ من قوله وهي محمولة على الندب عند أكثر شوخنا وجهه بعضهم على الإباحة اه منه بلفظه خلافا لما ناهيه بعضهم لان الرخصة لا تنافي الندب كما هو مقرر في محله (رضا المحيل والمحال فقط) ما سلمك المصنف من ان ذلك شرط بعلال ابن شاس وابن الحاحب هو الصواب خلافا لابن عرفة بمحتج بقوله لانهم كلما وجدوا جدت أي وهذا هو شأن الركن لا الشرط وقد اعترضه ح بقوله مانصه وقول ابن عرفة كلما وجدوا جدت ممنوع فقد يوجدان ولا توجد كما إذا فقد شرط من شروطها اه وقد سلم طي ما قاله ح من انهما شرطان إلا أنه اعترض احتجاج ح بمجاد كرو وجهه بشي آخر ونصه وقول ابن عرفة كلما وجدوا جدت غير مسلم لتخلف الصيغة كالبيع قد وجدوا الرضا وتختل الصيغة ثم قال وما رد ح على ابن عرفة فغير وارد اذ شأن الماهية بطلانها عند تخلف شرطها وان اجتمعت أجزاؤها وهي ادهم بوجودها عند وجود أجزائها بقطع النظر عن تخلف الشرط اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قال ح مانصه وانما أركانها المحيل والمحال والمحال به اه منه بلفظه ومثله لطفي وزاد مانصه كالبيع ركنه العاقدان اه منه بلفظه وتعقب أبو علي كلام ح ونصه فيه نظر لان المحيل وما ذكره ذوات وأشخاص والطرح ونحوه معنى من المعاني فكيف يكون المحيل مثلا لا ركا والركن هو الجزء اه منه بلفظه

قلت قد تقدم هذا البحث لمب صدر الشكاح في جعلهم الزوجين والولي والصدقا أركاناً للشكاح وأجاب عنه بما نصه والحق والله أعلم ان المراد بالركن ما لا توجد الحقيقة الشرعية بدونه انظر بقية لكن لا يصلح هذا الجواب هنا عن ح و طي لانهم ما قصلا وفرقوا بين الشرط والركن فتأملوا والله أعلم وقول مب فيه نظر بل الراجح انما هو القول باشتراط الحضور الخ ونحوه لشيخنا ح فانه كتب بهامش نسخة من حاشية مب على قوله وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار الشيخ ح على اشتراطه مانصه ومتعقب أيضا بقول سيدي الحسن بن رحال في حاشية العاصمية مانصه ما ذكره ابن سلون خلاف المشهور اه من خطه طبيب الله ثم انه ما نقله عن أبي علي في حاشية التحفة مثله هنا في الشرح فانه

بدونه لكن هذا الجواب لا يصلح

نقل كلام ح بلفظه وقال عقبه مائنه وهو ظاهر في رجحان شرط الحضور والاقرار  
ولكن كان من حقه أن يجزم بخلاف ما قاله ابن سلون ومعايد على أن الراجح خلاف  
ما عند ابن سلون قول ابن ناجي على المدونة فذكر كلامه إلا أن شاء الله وقال مائنه  
فانت تراهم جعل المدونة مصرحة بشرط الحضور والاقرار وما قاله أبو الحسن هو ليعاض في  
الحقيقة واقتصر صاحب المفيد على ما في الوفا والرجحان من هذا المشهور الذي ذكره ابن  
سلون ثم قال وقال أبو محمد صالح في شرح الرسالة مائنه الباجي لا تجوز إلا بحضور المحال  
عليه واقرارهم واقتصر على هذا أيضا في تحقيق المباني ثم قال وقد تحصل أن الراجح أنه لا بد  
من حضور المحال عليه واقرارهم ولكن انظر ما كتبناه على قول المتن لا كسفه الخ  
فتكون تلك القول شهادة للشهيد ابن سلون اه محل الحاجة منه بلفظه نقلت وفي ذلك  
كله نظر والظاهر ما قاله ابن سلون معنى ونقلنا ما معني فلانهم علوا لاشتراط حضوره بمائنه  
لانه قد يكون الغائب برامة من ذلك اه وهذا يدل على أن علة المنع عندهم اذ لم يحضروا بقدر  
الغرر وقد علمت أن الحوالة من ناحية المعروف والمعروف لا يؤثر فيه الغرر وكونه معروفا  
مصرح به في كلام غيره واحد وهو امر يسلمه هؤلاء المعترضون على ابن سلون قال في  
المقدمات مائنه والحوالة يسع من البيوع الا انها خصصت من الاصول لما كانت على  
سبيل المعروف كما خصص شراء العربي بغيره لما كانت على سبيل المعروف  
وكما خصصت الشركة والتولية والافالة في الطعام المكيل والموزون وآخر ح من البيوع  
لما كان على سبيل المعروف ولم يكن على وجهه المكايسة فكذلك الحوالة انما تجوز اذا  
كانت على وجه المعروف فان دخلها وجهه من وجوه المكايسة رجعت الى الاصل فلم تجز  
اه منها بلفظها ولا نههم قد صرحوا بان الغرر فيها ما يغتفر لتصر بمائنه لا يشترط  
الكشف عن ذمة المحال عليه مع ان جهل ذلك يؤدي الى الغرر قطعاً وذلك مصرح به في  
كلام المتقدمين والمتأخرين في ضريح مائنه ونقل المازري وغيره اذ انه لا يلزم انحال  
عند مالك الكشف عن ذمة المحال عليه هل هو غنى أو فقر بخلاف المشتري الدين فانه  
لا يجوز الا أن يكون من عليه الدين حاضر امقرا يعرف غنا من عدمه ووفق المازري  
بينه ما بان الدين المشتري يختلف مقداره ووضعه باختلاف حال المدين من فقر او غنى  
والبيع لا يصح أن يكون مجهولاً فاذا لم يعلم حال المدين صار مشترياً مجهولاً والحوالة ليست  
بيوع على أحد الطرفين عندنا بل طريقه المعروف اه منه بلفظه ونقل في كلام  
المازري فيما يأتي مختصراً وادام مائنه ونحو هذا الان بنوس والغمي ونقل ابن عرفة  
كلام المازري أيضاً مختصراً وقبيله وادام مائنه قلت ونحوه قول الغمي اجاز مالك  
الحوالة مع جهل ذمة المحال عليه اه منه بلفظه فاذا سلم هذا فكيف لا يسلم تشهير  
ابن سلون وقد اعترف أبو علي نفسه بان هذا يدل على عدم اشتراط الحضور والاقرار حسبما  
قدمناه عنه انما هو كما قال بل أخذ ذلك من هذه أخرى ووجه الاخرى أن الحديث  
الكريم الذي جعله أصلاً في هذا الباب وهو في الصحيحين والموطأ من رواية أبي الزناد

هنا عن ح لانه فرق بين الشرط  
والركن نقلت ويمكن الجواب  
بان الحوالة تنسب بين المذكورات  
فهى أركانها بهذا الاعتبار فئامه  
منصفاً والله أعلم وقول مب  
وأما عدم اشتراطه الخ بل هو الظاهر  
معنى ونقلنا ما معني فلانهم علوا  
نشرط ذلك بانه قد يكون للغائب  
برامة وهذا يدل على أن علة المنع اذا  
لم يحضروا بقدر الغرر وهو معتد في  
باب المعروف الذي الحوالة منه بلا  
نزاع بل صرحوا باعتقار الغرر فيها  
لتصريحهم بانه لا يشترط الكشف  
عن ذمة المحال عليه وهو يفيد  
انه لا يشترط حضوره واقرارهم كما  
أشاره أبو علي رحمه الله بل هو  
أخرى فتأمله

وأما نقـ لافان تشهير ابن سلون قد  
سلمه غيروا حدو في التحفة  
وبالرضا والعلم من محال  
عليه في المشهور لا تبال  
وحجة من رد تشهير ابن سلون أن  
كونه خلاف مذهب المدونة  
واقصار غير واحد على مقابله أما  
الاول فغير مسلم كما يأتي وأما الثاني  
فعارض بأقوى منه فان كلام جل  
أهل المذهب يفيد أن ذلك ليس  
بشرط أما بالتصريح أو بغيره بل  
حديث الحوالة المتقدم يفيد ذلك  
أيضا ويدل عليه أيضا أنها استنباة  
من يقتضى هذا الحق كالتوكيل  
كما أشار إليه الباجي وقال ابن عرفة  
عن ابن رشد لو اشتراه أى الدين على  
أنه ان أنكره رد إليه البائع عنه لمنع  
ولو قال المستاع أعلم وجوبه لك عليه  
واقرار به جازا أنا فأقيم ما  
وهذا من بيع الدين على مدين غير  
حاضر ولا مقر وقد سلم الاتفاقي على  
جوازه ابن عرفة وغيره فالحوالة  
أخرى لانها معروف وقد أطال في  
الاصل

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغنى ظم فإذا أتبع  
أحدكم على ملى فليتبّع قد دل بظاهاه على أنه لا بد من معرفة كون المحال عليه ما لا يقوله  
إذا أتبع أحدكم على ملى الخ فإذا أتى هذا مع دلالة ظاهاه الحديث على اعتباره وفقده  
يؤدى الى عرفه لان بلى ما يدل دليل على اعتباره أخرى وما وجه الشرح هنا القول  
بشرط الحضور والاقرار من أنه مبني على القول بانها رخصة مستتناة من بيع الدين  
بالدين لا يفيد رجحانه وان كان ابن عرفة قد قال مانصه عياض الاكثر هي رخصة لانها  
مباينة مستتناة من الدين بالدين اه اما أولا فانهم نسبوا ذلك لابن عبد السلام وابن  
عبد السلام لم يجز بذلك وانما قال ولعل هذا الخلاف مبني على الخلاف الذي بين الشيوخ  
هل الحوالة مستتناة من بيع الدين بالدين أو هي أصل مستقلة بنفسه اه محل الحاجة منه  
بلفظه وأما ثانيا فعلى تسليم انه جزم بذلك فقد بحث فيه بقوله ثم أقول كل منهما غير  
ظاهاه اذ لا يلزم من استثنائهما اشتراط ذلك كما لا يلزم من اصلهما عدم اشتراطهما اه وما  
قاله ظاهاه ولو اتينا على استثنائهما اشتراط الحضور والاقرار لا يبنى عليه أيضا اشتراط  
الكشف عن ذمة المحال عليه لما في فقد كل منهما من الغرم عن أن أثر الرخصة والاستثناء  
انما يظهر مع وجود ما يدل على المنع وأما ثالثا فلان ما عراه عياض لا لا كثر قد رده ابن عرفة  
بقوله قلت ليست من الدين بالدين لبراءة المحيل بنفسه الاحالة فهي من باب النقد قاله  
الباجي اه وسلمه المحققون فقد بدأن لك صحة الدليل المعنوي وأما نقـ لافان تشهير ابن  
سلون قد سلمه غيروا حد من المحققين الحفاظ وقد قال في التحفة

وبالرضا والعلم من محال \* عليه في المشهور لا تبال

فقوله لا تبال بالعالم من محال عليه الخ هو عن ما قاله ابن سلون فتأمل وقال ولده في الشرح  
مانصه فتشع الاحالة بالدين الذي لم يحل كما انها جائزة بالذي حل مطلقا ولا يشترط رضا  
المحال عليه ولا علمه على المشهور في المذهب اه منه بلفظه وحجة أى على ومن تبعه في رد  
تشهير ابن سلون وزعمهم أن الراجح اشتراط الحضور والاقرار من كونه مذهب المدونة  
واقصار غير واحد عليه أما اقصار غير واحد عليه فعارض بمثله بل بأقوى منه فان جل  
أهل المذهب من المتقدمين والمتأخرين لم يعترضوا على شرط الحضور والاقرار بل كلامهم  
يفيد أن ذلك ليس بشرط منهم من صرح بذلك ومنهم من أخذ من كلامه وقد قال أبو علي  
نفسه في مسألة وجازت مبادلة القليل بالمعذور الخ بعد أن ذكر عن ح أن من جملة  
الشروط كونها باللفظ بالمبادلة مانصه لم نجد هذا الشرط الا في ضيق وان نسبة بعضهم  
للتميم وبعضهم لابي الحسن فاقطع مع ان كثير من الفحول تعرضوا للشروط ولم يعترضوا  
على هذا الشرط الذي هو أن تكون باللفظ بالمبادلة اه فهذا الذي رده على ح يرد  
عليه هو هنا عينه ويتضح لذلك مجلب كلام الناس اذ اليه المرجع عند النزاع  
والاكتياس قال أبو الوليد بن رشد في مقدماته مانصه لجواز الحوالة ثلاثه شروط أحدها  
أن يكون دين المحال حال لانه ان لم يكن حالا كان بيع ذمة بذمة وقد دخل مانصه عن  
الدين بالدين ومانصه عن بيع الذهب بالذهب وانورق بالورق الا يبدان كان الدينان

ذهب أبو وروقا إلا أن يكون الدين الذي ينقل إليه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل أن يشترقا  
 مثل الصنف فيجوز ذلك والثاني أن يكون الدين الذي يجعله به مثل الدين الذي يجعله عليه  
 في القدر والصفة لأقل ولا أكثر ولا أدنى ولا أفضل لأنه إن كان أقل أو أكثر ونحنا الله في  
 الجنس أو الصفة لم تكن حوالة وكان بيعا على وجه المكابسة فقد خلهما من عنده من  
 بيع الدين بالدين أيضا والثالث أن لا يكون الدينان طعاما من سلم أو أحدهما ولم يحل  
 الدين المستحال به على مذهب ابن القاسم ولزومه شرط واحد وهو أن لا يفرغ من فلس  
 علمه من غريمه اهـ منها بلفظها وقال أبو الحسن النخعي مانصه والحوالة تجوز بثلاثة  
 شروط تجوز عما حل على ما حل وعلى ما لم يحل ولا تجوز بما لم يحل على ما حل ولا ما لم يحل  
 والثاني أن يكون الدينان من جنس واحد والثالث أن يكونا في الجودعة والدناءة والقدر  
 سواء أو يكون المحال عليه أدنى أو أقل اهـ منه بلفظه مع اختصار يسير ثم قال فصل  
 وأجاز مالك الحوالة مع الجهل بذمة المحال عليه وإن كان لا يدري أم سره أو ما معسر اهـ  
 منه بلفظه وقال ابن زرقون في المنهج السالك مانصه الحوالة معاملة جائرة وهي  
 أصل في نفسها والنظر فيها في فصلين في شروطها وفي حكمها فأما شروطها فهي ستة منها  
 خمسة لجوازها وواحد للزومها فأما شروط جوازها فأحد هارضا المحيل والمحال والثاني  
 أن يكون دين المحال حالا والثالث أن يكون الدين المحال به مثل الدين المحال عليه في القدر  
 والصفة والرابع أن لا يكون الدينان طعاما من سلم أو أحدهما ولم يحل الدين المستحال به  
 على مذهب ابن القاسم وإذا كان الطعامان جميعا من سلم فلا تجوز الحوالة باحدهما على  
 الآخر حلت الأجال أو لم تحل أو حل أحدهما ولم يحل الآخر الخامس أن تكون  
 الحوالة على أصل دين وفي هذا الشرط خلاف وأما شرط لزومها فهو أن لا يفرغ من فلس  
 علمه من غريمه وأما حكمها فهو براءة المحيل من دين المحال وتحول الحق إلى المحال عليه  
 وبراءة المحال عليه من طاب المحيل ولا يعتبر في الحوالة رضا المحال عليه وبالله التوفيق  
 اهـ بلفظه على نقل ابن الناظم وقال في الجواهر مانصه والنظر في شرائطها وحكمها  
 أما الشرائط فثلاثة الأول رضا المستحق للدين والمستحق عليه وهما المحيل والمحال وأما  
 المحال عليه فلا يشترط رضاه لأنه محل التصرف ويشترط أن يكون على المحال عليه دين وقال  
 ابن الماجشون لا يشترط فتكون حقيقة تعاقده تجوزا الضمان بشرط براءة الأصل وبزومه  
 على قوله هـ هذا إن يعتبر رضا المحال عليه في هذه الحوالة بل لا يتصور إلا كذلك ويتفرع  
 على خلافه ما إذا حاله على من ليس له عليه دين فأعدم المحال عليه فإنه يرجع على المحيل  
 على قول ابن القاسم ولا يرجع عليه على قول ابن الماجشون إلا أن يعلم أنه لا شيء له عليه  
 ويشترط عليه براءة من الدين قبل زومه ولا رجوع له على القولين جميعا الشرط الثاني أن  
 يكون الدين المحال به حالا ولا يشترط حلول الدين المحال عليه وتصح الحوالة على نجوم  
 المكاتب إن كانت الكتابة حالة ولم يشترط غير ابن القاسم حلولها وكذلك الحوالة بالتجوم اشتراط  
 ابن القاسم حلولها أيضا ولم يشترط غيره هـ (فرع) ولو حال المكاتب سيده على مكاتبه جاز

بشرط بت السيد عتق الاعلى عند ابن القاسم وقال بعض المتأخرين لا يحتاج الى شرط  
التجمل ثم ان عجز الاسفل كان رقاً للسيد لان الحوالة كالبيع الشرط الثالث ان يكون  
ماعلى الحال عليه بمجانسة الماعلى الجميل قدرا ووصفا فان كان بينهما متفاوت يقتضي  
أدائه عنه الى المعاوضة أو الى الرضا دون المعاوضة لم يجوز ان لم يشترط بل كما يجبر على  
قبوله جاز كاداء الجسد عن الرضى فيتحول عن الاعلى الى الأدنى وكذلك ان يتحول عن  
الاكثر الى الاقل أما حكمهما فبراءة ذمة الجميل من دين الحال وتحول الحق الى الجمال عليه  
وبراءة ذمة الحال عليه من دين الجميل فلو أفلس الحال عليه أو جحد لم يكن للمحال الرجوع  
على الجميل اذا حصلت البراءة مطلقة الا ان يكون الافلاس مقتربا بالحوالة وهو جادل به  
مع علم الجميل به اهـ منها بلفظها واختصره ابن الحاجب فقال مانصه وله شروط منها  
رضا الجميل والحال دون الحال عليه ومنها ان يكون على الحال عليه دين للجميل فلو احواله  
على من لا شيء له عنده رجع الا ان يعلم انه لا شيء له عليه ويشترط البراءة فلا رجوع ومنها  
ان يكون الدين حالا ولا يشترط حلول الحال عليه الا ان ابن القاسم اشترطه في نجوم الكتابة  
ومنها ان يكونا تجانسين لا يقتضي الرضا لو أعطيه فتجوز بالاعلى على الأدنى فلو فُلس أو  
جحد فعلى الحال الا ان يكون الجميل عالما بالافلاس دونه اهـ منه بلفظه وتعهما الصنف  
فقال شرط الحوالة الخ فكل كلام هؤلاء الأئمة كاهم لتعرضهم للشروط ولم يذكروا ذلك حجة  
لأن سلون ومن تبعه بهادة كلام أبي علي الذي قدمناه ومثل ما هو لا للقاضي اني الوايد  
الباحي في المتقى فانه ذكر الشروط ولم يذكروا الحضور والاقرار وزاد كلامه بافادته عدم  
شرطيهما من جهة أخرى فانه قال قبل عده للشروط مانصه وان شاء الحال أن يستعمل  
بحقه لم يعتبر في ذلك رضا الحال عليه وذكر ذلك القاضي أبو محمد عن جمهور الفقهاء وقال  
داود لانتم سؤالة الابرضامن عليه الدين والدليل على مانقوله قول النبي صلى الله عليه وسلم  
واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع ولا بدان يكون معناه الامر أو الإباحة ولم يشترط في ذلك  
رضا الذي عليه الحق وانما يشترط في ذلك رضا الجميل لانه هو الذي يتبع من له عليه الدين  
على من له هو عليه مثله ومن جهة المعنى ايضا أنها استنباه من يقتضي هذا الحق كالتوكيل  
اهـ منه بلفظه فقوله ولم يشترط في ذلك رضا الخ فيفيد أن الحديث حجة أيضا لمن لم يشترط  
الحضور والاقرار لانه لم يذكرهما فيه وقوله ومن جهة المعنى انها استنباه فيبذل ذلك  
لانهم لا يشترطان في التوكيل قطعا وقال في المدونة مانصه وان أحوالكم غير عيكم على  
من له عليه دين فرضيت بآبائكم برئت ذمة غير عيكم ولا ترجع عليه في غيبة الحال أو  
عدمه اهـ منها بلفظها ونحو هذا لها في غير موضع وهذا أيضا هو ظاهر التقرير  
والتفريق والعتبة في مواضع وقد قال أبو الحسن نفسه ان الظواهر اذا اوردت على  
وتيرة واحدة فاطلاقها مقصود اهـ مع أنه قد وقع في بعض المواضع من كلام العتبية  
التخصيص على أنه لا يشترط اقرار الحال عليه في رسم القضاء العاشر من البيوع من  
سماع أصبغ من كتاب الحالة مانصه قال أصبغ وسأته عن رجل يبيع عن رجل يبيع من رجل  
عبدا بنظره فاحل بها عليه رجلا فافر المشتري بها للذي أحل بها عليه ثم رد العبد

من عيب كان به قال ان كان أحواله دين كان له عليه لزوم الحتمال عليه غير ذلك للمحال  
 اه محل الحاجة منه بلفظه فقوله فاحال بها عليه رجا لافا قري بها الخ ظاهر في  
 انه لم يكن حاضرا وصرح في انه لم يكن مقرا لان القاء للتعقيب في قوله فأقر وفي رسم  
 الرطب باليساس من سمع ابن القاسم من كتاب الحالة مانصه وقال مالك فمن أحوال  
 رجلا بحق له على رجل ثم تبين له أنه لم يكن للغيرم قبله ذلك المال كله الذي أحواله به عليه  
 قال يكون ماله قبله حواله وما بقى حواله يتبع بها الغريم أي ما شاء اه منه بلفظه وهو  
 نص في أنه لا يشترط اقراره وقد سلم أبو الوليد بن رشد ما في السماعين معا ولم يذ كر خلافه  
 ولا ذكر فيه ما ولا في غيرهما شرط الحضور ولا عرج عليه بحال وفي ابن يونس مانصه وفي  
 كتاب محمد بن مالك وقاله ابن القاسم فيه وفي العتبية ومن أحوال الذين على رجل ثم تبين أنه  
 ليس له عليه الا بعضه فانه تم الحواله فيما يساوى ماله عليه وبصير الباقي حواله يتبع  
 أي ما شاء اه منه بلفظه فقوله ثم تبين أنه ليس له عليه الخ صريح في أنه لم يكن مقرا  
 وقد علمت أنه قول مالك في العتبية وكتاب محمد بن القاسم فيهما وسلم ابن المواز ابن  
 يونس وابن رشد ولم يذ كروا خلافاه واذا كان لا يشترط اقراره ولا الاكتفاء عن ذمته  
 لم يكن لا شترط حضوره فائدة فدل ذلك هذه التصوص كلها والظواهر على أن حضوره  
 ليس بشرط وقد صرح بذلك غير واحد من المحققين في ابن يونس مانصه قال بعض  
 الفقهاء فان أحواله ثم أنكر المحال عليه ان يكون عليه دين هل يكون ذلك عيبا في الحواله  
 لان المحال يقول لو علمت أن ليس عليه مئة ما قبلت الحواله عليه فالأظهر أن لامالة له  
 لانه فرط حين أحواله وهو حاضر مقر أن لم يشهد عليه ولكن لو لم يحضر فقبل الحواله عليه  
 فلما حضر أنكر لا ينبغي أن لا تلزمه الحواله وكذلك ان مات قبل أن ينكر وذلك كالعيب في  
 الحواله كما جده اذا غرم فليس المحال عليه عيبا لانه الحواله اه منه بلفظه فقوله  
 ولو لم يحضر الخ نص صريح فيما قلناه وقد قبله ابن يونس وساقه فقها مسلما كانه المذهب  
 وقد صرح بذلك أيضا الامامان أبو اسحق التونسي وأبو عبد الله المازري جازمين بذلك كانه  
 المذهب ونقل كلامه المصنف في ضحج وابن عرفة في تكميله وقبله ونص غ  
 قال أبو اسحق انظر لو أحواله ثم أنكر المحال عليه الدين هل يكون ذلك عيبا في الحواله لان  
 الخال يقول لو علمت أن ليس عليه مئة ما قبلت الحواله عليه قال الأظهر أن لا يقال له لانه  
 فرط حين أحواله عليه وهو حاضر مقر فلم يشهد عليه ولكن لو لم يحضر فقبل الحواله عليه  
 فلما حضر أنكر لا ينبغي ان لا تلزمه الحواله قال المازري الصواب ان كان غاب الدين بينة  
 فله الحجة لانه يقول انما تركت الاشارة بقية البيضة قال وقول أبي اسحق في الذي لم يحضر  
 صحيح ان لم يصدق المحال الخيل في صحة دينه فان صدقه جرى على الخلاف فيمن دفع ودبعة  
 لمن زعم أن ربحا أمره بقبضها منه وصدقه المودع وأنكر ربحا فغرمه الله هل يرجع على  
 قابضها اه كلام غ بالنظر ونحوه في ضحج باطل منه ولولا خشية الاطالة نقلته  
 وقال ابن عرفة مانصه التونسي انظر لو أنكر المحال عليه الدين هل عدم البيضة فيه عيب



أولاً لتفريط الحال في ترك الأشهاد عليه بعد حضوره وإقراره ولو كان غائباً فلما حضر  
أنكر كان المحال حجة المازي الصواب أن كان غالب الدون بينة قوله لأنه يقول إنما  
تركت الأشهاد ثقة بالبينة وقوله في الغائب صحيح اه المحتاج اليه منه بلنظنه وقال ابن  
عرفة أيضاً حين تكلمه على بيع الدين مانصه ابن رشد لو اشتراه على أنه أنكر رد إليه  
البائع عنه منع ولو قال المبتاع أعلم وجوبه لك عليه وإقراره به جازاً فثابتاً فإيهما اه منه  
بلفظه ونقل في بعضه في السوء الفاسدة وأقره ونقل ابن عاشر بعضه عن ابن رشد وأدعاه  
مانصه ولم يرد ابن عرفة بحثاً فانظر هاهنا مع تعليلهم منع الأصل في المسئلة اه منه بلفظه  
فهذه الصورة من بيع الدين على مدين غير حاضر ولا مقرر قد حكى ابن رشد الاتفاق على  
جوازها وسيله ابن عرفة وغيره فستلنا أن نؤخذ من هذه بالآخرى لأن الحوالة معروفة بهذا  
النص وحده كاف في صحة ما قلناه فكيف مع انضمام جميع ما قدمناه وأما كونه مذهب  
المدونة فهو وإن قاله أبو الحسن والواوغي والمشرى وابن ناجي وابن عاتق في طرده غير مسلم  
لأن أبا الحسن ومن تبعه معترفون بأن ظاهر المدونة في مواضع يدل على أنه لا يشترط  
حضوره وإقراره وإنما جملوا تلك المواضع على خلاف ظاهرها لرددها ما إذا كانت في موضع  
آخر نصاً من اشتراط ذلك وفيما قالوا ونظروا من سله أنواعاً على وغيره أما أولاً فلأن كلامها الذي  
اعتمدوه اعتماداً على ذلك بعد تسليم أنه من الحوالة بالتهوم لا بالنسبة وقد قال العلامة  
المقرئ في قواعد النفقة مانصه لا يجوز نسبة التخريج والالزام بطريق التهوم أو غيره  
إلى غير التهوم عند المحققين لا مكان الغفلة أو الفارق أو الرجوع عن الأصل عند الإلزام  
والتقييد بما ينفيه أو أبا معارض في السكوت أقوى أو عدم اعتقاد العكس إلى غير ذلك  
فلا يعتمد في التقليد ولا يعد في الخلاف وقال أيضاً في بعض مقيداته مانصه تحذيراً إلى  
ومفهوم المدونة فقد اختلف الناس في القول بمفهوم الكتاب والسنة فإليك كلام الناس  
الآن يكون من باب المساواة الأولى وبالجملة أياك ومفهوم المخالفة في غير كلام صاحب  
الشرع ولا عليك من مفهوم الموافقة فيه وفي كلام من لا يخفى عنه وجه الخطاب من الأئمة  
اه من نوازل الصلح من المعيار بلنظنه وأما ثانياً فليس النص الذي استدلو به من الحوالة  
في شيء وإنما هو من بيع الدين المحض كما به على ذلك العلامة المحقق غ في تكميله ونظيره  
لأن ذلك يجلب كلامه لو كان غ على علمه قال فيها مانصه ولا بأس أن تذكر من رجل  
عبد أو داره بدين لأن حال أو مؤجل على رجل حال أو مؤجل وروى أبو زيد  
القرطبي أنه لا تجوز الحوالة على غائب فإن احتمل عليه لم يجوز ذلك وفيه خوض وإن كانت له بينة  
لأنه قد يكون للغة أغلب من ذلك براءة من الاستغناء وفي المشتمل لا تجوز الحوالة إلا على حاضر  
مقر اه مافي الطرور تبعه الواوغي وقال منه فهم قوله في الكتاب مقر حاضر أنه لو كان  
غائباً لم تجز الحوالة اه وأنت إذا تأملت مسئلة الكتاب وجدتها من باب بيع الدين لأنه

باع الدين الذي له على الرجل عنافع الدار أو العبد وإنما قال وتجهله عليه نحو زوا ناعا كان  
 يكون حقيقة ولو التزم كراه الدار أو العبد لذمته ثم حول ذلك لذمة غيره برضا الملتزم له ولهذا  
 والله أعلم لم ينسب ذلك ابن عبد السلام للكتاب بل قال اختلف الأندلسيون من الموثقين  
 ثم نقل كلامه الذي قدمناه ثم قال مانصه وقدم في التنبيه الثالث ما دل عليه كلام  
 أبي إسحق من أنه لا يشترط حضور المحال عليه ولا إقراره حيث فسر انكار المحال  
 عليه وعن أبي إسحق نقلها ابن يونس وأما ابن عرفة فلم يزد هنا على أن اختصر كلام  
 المتبني وابن قنوح اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وما قاله غ ح لا شك فيه  
 ولا يقبل لفظ المدونة غيره بحال إذا الحوالة لا توجد بدين محال به باتفاق أهل المذهب  
 لقول ابن يونس مانصه لأن حقيقة الحوالة بيع الدين بالدين وذلك يقتضي أن يكون دين  
 تحصل الحوالة به اه منه بلفظه ولقول ابن الحاجب نقل الدين من ذمة إلى أخرى تبرا  
 بها الأولى وأقول ابن عرفة الحوالة طرح الدين عن ذمة بمثل في أخرى اه وليس في  
 مسئلة المدونة هذه دين محال به قطعاً ويدل لعمدة ما قاله غ كلام المدونة تنصها في يوسع  
 الآجال فإنها ذكرت هذه المسئلة بعينها وعبرت بلفظ البيع ولم تذكر لفظ الحوالة وتنصها  
 ومن لك عليه دين حال أو إلى أجل فلا تكتريه منه داره سنة أو أرضه التي رويت أو عبده  
 شهر ثم قالت ولو بيعت دينك من غير غريمك بما ذكرنا جاز اه منها بلفظها وقد أسقط  
 القسمة من كلامها هذا لفظ الحوالة وإنما قال مانصه واختلف في أن كرى دارا بدين  
 له على آخر فاجاز ذلك إذا شرع في السكنى وأجازه في كتاب الآجال وإن لم يشرع ومنعه في  
 كتاب محمد وإن شرع في السكنى فقال قال ابن القاسم قال مالك فيمن استأجر أجرة سنة  
 بدين له على آخر لا خريفه وأخبرني بعض أصحابنا أن مالكاً أجازه فسأله عن ذلك فقال  
 لا خريفه اه منه بلفظه فأسقط ذلك من كلامها وجعله ما فيها من يوسع الآجال  
 وما في كتاب محمد متعدد الموضوع شاهد لما قاله غ ويشهد له أيضاً ما نقله ابن يونس  
 عن بعض القرويين وسلمه ونصه قوله إن شرعت في السكنى انظر ما معنى قوله إن شرعت في  
 السكنى وهو يحيز كراهها بدين عليك إلى أجل وإن لم تشرع في السكنى اه منه بلفظه  
 بفعل كراهها بدين له على غيره ككراهها بدين في ذمته ولذلك استشكلها وكانها لا حوالة  
 إذا كراهها بدين في ذمته قطعاً كذلك لا حوالة إذا كراهها بدين له على غيره وإنما ذلك من  
 خالص بيع الدين بالمنافع ولذلك لم ينسب ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ذلك للمدونة  
 وكذا المتبني لأنه لم يدم اطلاعهم على كلامها هذا كما ظنه ابن ناجي ففسهم للقصور فاته  
 قال عند نصها السابق مانصه وما ذكر من شرط الحضور والإقرار خالف في ذلك ابن  
 الماجشون فلم يشترط ولم يجعله من بيع الدين وبكل من القولين قال بعض الأندلسيين  
 من المحكام ولم يعزها ابن عبد السلام إلا لهم فقط وهو في غاية القصور وغيره في ذلك والله  
 أعلم قول المتبني من شرطها حضور المحال عليه وزاد ابن قنوح وإقراره بالدين وكذا بعض  
 شيوخنا لم ينقل في هذه المسئلة إلا هذا الكلام فالاعتراض بقوله لا يقول ابن  
 الماجشون وارد على ثلاثتهم اه منه بلفظه ومراده بعض شيوخه الإمام ابن عرفة

ثم قال فحصل ان ما شهروه ابن سلون وابن عاصم وولده هو المشهور وان (٣٩٩) دليل ذلك ظاهر غاية الظهور وانه الذي يفهم

من ظاهر المدونة وليس فيها ما يخالفه أصلاً وقد رأيت وجه ذلك مبيناً عقلاً ونقلاً انظر بقية وقول مب عن ابن عبد السلام اختلاف الاندلسيون الخ كالصريح في أن ذلك ليس في المدونة خلافاً لابي الحسن ومن وافقه في عزوهم لها أنه يشترط حضوره وقراره لان الذي فيها انما هو من باب بيع الدين كما قاله غ نضها ولا بأس ان تذكرى من رجل عبده أو داره بدين لك حال أو مؤجل على رجل آخر مرق حاضر وتحميله عليه ان شرعت في السكنى والخدمة اه فتأمل وقول مب عنه ولعل الخلاف الخ قال توكل منها غير ظاهر اذ لا يلزم من استئناها اشتراط ذلك كما يلزم من اصلها عدم اشتراطها وهو ظاهر ولو انجني على استئناها اشتراط ذلك لاني عليه أيضاً اشتراط الكشف عن ذمة المحال عليه لما في فقد كل من الفرع ان أثر الرخصة والاستئنا انما يظهر مع وجود ما يدل على المنع فتأمل والله أعلم وقول ز تردد في ذلك ابن القصار الخ تردده انما هو في طرق العداوة بعد المدانية وخرج عليه البساطي طريقاً على الحوالة لا ينفق الخ فان الظاهر انه لا يتصور ذلك مع حضوره وقراره فتأمل والذي يظهر لي أن مراده بنبوت الدين وجوده ولو بقول المحيل مع تصديق المحال حقيقة أو حكبان يسكت عند الاحالة ويحترزه اذ لم يدع ذلك المحال ولذا عقب المصنف ذلك بقوله فان أعلمه بعدمه الخ ويدل على ذلك كلام الجواهر السابق اقله ويتفرع على خلافهما الخ وهذا يوافق ما هنا قوله الآتي والقول للمحيل ان ادعى عليه الخ فتأمل والله أعلم وقول ز ويشترط في غماها كون الدين عن عوض مالي الخ قال تو كذا في س وغيره وليس بظاهر الوجه اذ الخلع لازم ويؤخذ من مال الزوجة وان ماتت ويخاصص الغرماء فان لم يجد شيئاً سقط حقه اه قلت ما نقلوه عن ابن المواز هو مبني على مذهبه من أن العوض الظاهر انه لا يتصور ذلك مع حضوره وقراره فتأمل وقول ز قاله ابن المواز هو مبني على مذهبه من افتقار العوض

ومن تأمل جميع ما فدمناه ظهر له أن القصور وانما هو بمن ادعاه فحصل من هذا أن ما شهروه ابن سلون وابن عاصم وولده هو المشهور وان دليل ذلك ظاهر غاية الظهور وانه الذي يفهم من ظواهر المدونة وليس فيها ما يخالفها أصلاً وقد رأيت وجه ذلك مبيناً عقلاً ونقلاً فتأمل عليك وعليه ولا تفتت لما خالفه وان جل فائده وعظم قدره مسلمون واقلوه فليس الشأن معرفة الحق بالرجال وان كنت ولا بد من يعرفهم فلا تغفل عن حلاله أي اسحق الملائب بالنظار وأبي عبد الله المازري الذي قال فيه في الديباج لم يكن في عصره لاما التكية أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم في سائر الاقطار وقيل فيه انه بالغ درجة الاجتماع المطابق وأبي بكر بن يونس الذي قيل في دوائه انه مصحف المذهب وأبي الواهب بن رشد الذي قال فيه الامام ابن مرزوق انه المقدم نقلاً وفيها ما شهد بذلك ابن عبد السلام في فقهه وأئند فيه ما هو معلوم وغيرهم عن قدمنا من أهل الاتقان والتحرير والعلم كالملاي الكبير \* (تنبيهات \* الاول) \* قول غ السابق وأما ابن عرفة فلم يزد ههنا على أن اختصر كلام المتبسطي وابن قنوح فيه نظر لان ابن عرفة نقل أيضاً كلام التنوسي والمازري وقوله وقد قدمنا كلامه بلفظه ونحو هذا يضار على ح ومن تبعه في قوله وكذلك المتبسطي وابن قنوح وقوله ابن عرفة والعذر لهم أن ابن عرفة فرق التيقين ولم يعارض بينهما وخالف في ذلك عاذته وهم لم يتبعوا كلامه فوقوا فيما ترى والكمال لله تعالى \* (الثاني) \* تقدم في كلام البساطي نسبة القول بالشرط رضا المحال عليه لادود هو يقتضي انه ليس بوجود في المذهب مع أنه في الزاهي لان شعبان حسبما نقله ابن عرفة وغيره قال غ في تكميله ووجهه ابن شعبان بان قال لعل المحيل الطيف به من المحال اه منه بلفظه \* (الثالث) \* قول ابن زرقون في الشرط الرابع أو أحدهما ولم يحل الدين المستحال به على مذهب ابن القاسم كذا وجدته وصوابه المستحال عليه لانه الذي فيه الخلاف بين ابن القاسم وغيره وأما المحال به فله شرط في كل حواله وقول ز تردد في ذلك ابن القصار فيه نظر لان تردد ابن القصار انما هو في طرق العداوة بعد المدانية وخرج على ذلك البساطي طريقاً على الحوالة كما في ح وقد نبه على هذا تو والله أعلم (وشبوت دين لازم) قول مب عن ابن عاشر ويحتمل انه أشار بالشبوت الى ما في ضيق عن ابن القاسم الخ قلت لا ينبغي حمله على هذا لما تقدم ولانه لا يناسب قول المصنف الآتي والقول للمحيل ان ادعى عليه نفي الدين الخ فان الظاهر انه لا يتصور ذلك مع حضوره وقراره فتأمل والذي يظهر لي أن مراده بنبوت الدين وجوده ولو بقول المحيل مع تصديق المحال حقيقة أو حكبان يسكت عند الاحالة ويحترزه اذ لم يدع ذلك المحال ولذا عقب المصنف ذلك بقوله فان أعلمه بعدمه الخ ويدل على ذلك كلام الجواهر السابق اقله ويتفرع على خلافهما الخ وهذا يوافق ما هنا قوله الآتي والقول للمحيل ان ادعى عليه الخ فتأمل والله أعلم وقول ز ويشترط في غماها كون الدين عن عوض مالي الخ قال تو كذا في س وغيره وليس بظاهر الوجه اذ الخلع لازم ويؤخذ من مال الزوجة وان ماتت ويخاصص الغرماء فان لم يجد شيئاً سقط حقه اه قلت ما نقلوه عن ابن المواز هو مبني على مذهبه من أن العوض الظاهر انه لا يتصور ذلك مع حضوره وقراره فتأمل وقول ز قاله ابن المواز هو مبني على مذهبه من افتقار العوض

في الخلع ينقل الى حيازة فيسطل بموت الزوجة قبل قبضه لافاه موهبه منه من أن ذلك لكون  
الدين عن عوض غير مالي لكن قد قدمنا في الخلع أن ما قاله ضعيف مخالف للمشهور  
فراجعه فبانوه عليه هنا ضعيف أيضا فالصواب اسقاطه (وهل الآن بفلس الخ قول  
مب وعز ابن يونس الثاني لمجد أي ابن المواز هكذا وجدته في ابن يونس وكذا في نقل ق  
وطني عنه وعزاه في ضيق وتبعه الشارح وقت لا يي لمجد أي ابن أبي زيد واعترضه  
طني وقد رأيت به في ابن ناجي على المدونة معزو الاني محمدنا قلا له عن ابن يونس وأظنه  
تصحيفا وقول مب كما هو موجودينه وبين قول أشهب خلافا لطفي الخل اعترضه  
هذا على طني صواب فانه اعتبر بنقل ق عن ابن يونس و ق لم يستوف كلام ابن  
يونس لكن الصواب أن يقول مب كما هو موجودينه وبين رواية أشهب لانه كذلك  
في ابن يونس ونصه ولقد روى أشهب عن مالك أنه إذا فلس الحال عليه أومات فليرجع  
الحال على المحيل الآن يكون أحاله على أصل دين فلا يرجع على الاول قال ومال بفلس  
أويت فليس له أن يأبي من الدفع الى الحال عليه محمد بن يونس ويحتمل أن يوفق بين هذا  
وبين قول ابن القاسم في المدونة ويكون معنى قول ابن القاسم لارجوع لك على المحيل يريد ما  
لم يفلس أويت وعلى هذا قوله محمد واحتج بانه لو دفعه الى الحال عليه لكان له الرجوع على  
المحيل محمد بن يونس فيصير على هذا التأويل قول ابن القاسم ورواية ابن وهب في المدونة  
ورواية أشهب في كتاب محمد واحدة والله أعلم اه محل الحاجة منه بلفظه وقول مب  
ان ابن يونس عز الثالث لا يي عسر ان نحوه ضمه من كلام طني ولكن لمجد ذلك  
في النسخة التي يسدى من ابن يونس وكلام ابن ناجي ظاهر موافق للنسخة التي يسدى فانه  
لما ذكر كلام ابن يونس قال عقبه مانصه قلت وتناول أبو عمران بان جواب ابن القاسم فيه  
ولو علمت وفيه شرط المحيل البراءة ورواية ابن وهب ليس فيه بذلك فهو اختلاف سؤال  
فكل منهما يقول بقول صاحبه اه منه بلفظه فتأمله وقول مب فهي ثلاث تأويلات  
أي واحدا بالخلاف واثنان بالوافق ولم يعز تأويل الخلاف وعزاه في ضيق لسكنون وابن  
رشد بعد أن قال ان ظاهر كلام ابن زرقون أنه حل ورواية ابن وهب على الخلاف والله  
أعلم (وصيغتها) قول ز ونحوه لا يي الحسن الخ مال لا يي الحسن هو ظاهر كلام اللخمي  
ونصه فالحوالة البراءة لتعمل بشرطين أن يقول أحبك أو تحبوك يدينك وأن تكون  
الحوالة على دين اه منه بلفظه وقال أبو عبيد مانصه وما قاله أبو الحسن وافقه  
عليه أبو عبد الله الفشتالي ثم قال بعد أن قال مانصه وقد بين من هذا كله أن مذهب  
المدونة واللخمي وأبي الحسن ومن وافقه انه لا بد من انظ الحول ومذهب ابن رشد ان  
ما ينوب من باب ذلك كالتصريح بلنظ الحول وهو دليل كلام ابن عرفة اه منه بلفظه  
قلت ما لابن رشد هو صريح كلام ابن العطار وقد قبله المتسطي في اختصار ابن هرون  
مانصه قال ابن العطار ويجري في الاسواق أن يقول الغريم للطالب انزلك بمالك على  
فلان فان لي عليه مثله أو أكثر فهذه بمنزلة الحوالة اه منه بلفظه وقول ز ولو أراد  
كلام البيان وابن عرفة لقال بصيغة أو منهما الخ قال ق فيه نظ لان قوله بصيغة

في الخلع الى حيازة وهو ضعيف فإ  
بنوه عليه هنا ضعيف أيضا فالصواب  
اسقاطه (فان أعلمه الخ) قول  
مب فهي ثلاث تأويلات أي  
واحد بالخلاف وعزاه في ضيق  
لسكنون وابن رشد وظاهر ابن  
زرقون واثنان بالوافق وقوله لمجد  
أي ابن المواز وروهم من عزاه لابي  
محمد وقوله وبين قول أشهب لوقال  
وبين رواية أشهب وقد صوب  
هون في هذا الاعتراض على طني  
قالا فانه اعتبر بنقل ق عن ابن  
يونس و ق لم يستوف كلام ابن  
يونس انظره (وصيغتها) قول ز  
ونحوه لا يي الحسن الخ هو مذهب  
المدونة واللخمي والفشتالي وما لابن  
رشد هو صريح كلام ابن العطار  
وقبله المتسطي قلت وعليه اقتصر  
في التوضيح قال فيه قال بعض  
الشيوخ وكذلك لو قال اتبع فلانا  
بحقك على الحوالة واختلف قول  
مالك اذا قال اتبع فلانا لعله رأى  
في القول بان ذلك حوالة ان قوله  
صلى الله عليه وسلم وإذا اتبع  
أحدكم على ملي فليتبعم بدل على  
ذلك هذا معنى ما ذكره في البيان اه

وقول ز والظاهر ان المصنف  
 الخ فيه نظروا عما يتجه ذلك لو قال  
 المصنف ولفظها وأما الضيغة  
 فشماله وانما زاد في الهبة أو مفعولها  
 لادخال الإشارة نعم ظاهر المصنف  
 كز و ح ان الإشارة لا تكفي من  
 القادر وهو واضح على ما لا يالحسن  
 وأما على ما لا يرشد فظاهر أنها  
 كانية كما يفيد قوله انها يسع ومنه  
 لان راشد كافي طفي ولعياض  
 كما مر لمب وحينئذ فحترز قوله  
 وصيغتها ما في العتبية عن ابن  
 القاسم في المطلوب يذهب بالطالب  
 الى غير ماله في أمره بالاخذ منه  
 وبأمره الآخر بالدفع فلا يعطيه  
 ذلك أن للطالب الرجوع على الاول  
 لانه يقول ليس هذا احتسابا بالحق  
 وانما أردت أن أكفيك التقاضي  
 انظر ضيغ و ق وقال أبو علي  
 يحتمل أن ما لا يالحسن موافق  
 لما لا يرشد يحمله على أن المراد  
 صريح اللفظ أو ما ينوب منابه كما  
 يقوله ابن رشد واحتراز وامن الخالي  
 منهما ويدل على هذا كلام ابن ناجي  
 والقلشاني والشارح وغيرهم اه  
 (وحلول الخ) قول مب بعض  
 هل درس الخ أو يعبده الله السطى  
 وقوله عن ابن عرفة يسره كذا هو  
 في بعض النسخ بتقديم الياء وهو  
 الصواب المطابق لما في ابن عرفة  
 وابن ناجي و غ وطفي عنه وفي  
 بعضه ساءر بدون ياء أوله

يشمل ذلك وانما زاد هناك قوله أو مفعولها لادخال الإشارة اه منه بلفظه ﴿قلت﴾  
 ظاهره ان الإشارة هنا لا تكفي على كل من الطرفين وهو ظاهر قول ز وتكفي الإشارة  
 من آخرس لامن ناطق اه وهو أيضا ظاهر قول ح انظر هل مراده بصيغتها أنها  
 لا تستقد باللفظ الحوالة أو مراده أنه لا بد في الحوالة من لفظ يدل على ترك المحال دينه من  
 ذمة المحيل وهذا هو الذي مر عليه في البيان ولم يذكر خلافه الخ ﴿قلت﴾ أما كون الإشارة  
 من القادر لا تكفي هنا على طريقة أبي الحسن ومن وافقه فواضح وقد وجهه أبو الحسن  
 ما اعقده بقوله مانصه كل عقد خرج عن أصله ورخص فيه يشترط في عقده التصريح  
 كالمساقاة اه وقد قال المصنف بساقية وقال قبل هذا ان لفظ بالعربة وأما على  
 طريقة ابن رشد ومن وافقه فلا وجه لعدم اجراء الإشارة المفهومة وقد قال ابن ناجي عند  
 قول المدونة في كتاب الجمالة وما فهم عن الآخرس أنه فهمه من كفاية وغيره الزمه اه  
 مانصه قال المغربي وإشارة غير الآخرس كالآخرس وانما ذكر الآخرس لانه لا تأتي منه  
 الا الإشارة اه منه بلفظه وهذا هو الذي يفيد كلام ابن رشد الذي اعتمده لما فهمه  
 منه لانه لما ذكر قول ابن القاسم في سماع يحيى أن قول الشخص لا يخرج حقه من هذا  
 وبأمره بالدفع اليه ليس بحوالة لانه أن يقول لم احتل عليه بشئ وانما أردت أن أكفيك  
 التقاضي الخ قال مانصه وهذا كما قال لان الحوالة يسع من اليسوع فينتقل بها الذين  
 عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يكون ذلك الا يقين وهو التصريح بلفظ الحوالة  
 أو ما ينوب منابه مثل أن يقول له خذ من هذا حقه وأبصرى من دينك وما أشبه ذلك اه  
 فقوله لان الحوالة يسع يدل على انه لا يشترط فيها خصوص اللفظ بل ما يدل على الرضا  
 دلالة لا احتمال معها كأن البيع كذلك وقوله أو ما ينوب منابه معطوف على قوله  
 التصريح بلفظ الحوالة وامن صيغ العموم فتصدق بالقول والفعل فتأمل بانصاف  
 ويؤخذ ذلك أيضا مما ذكره طفي أول الباب ونصه قال ابن راشد واشترطوا رضا  
 المحيل والمحال لان الحوالة يسع في الحقيقة والبيع لا يصح الا برضا البائع والمشتري اه  
 وكذا قال عياض هي عند أكثر شوخنا عتق مبيعة اه منه بلفظه فتأمل بانصاف  
 ثم الظاهر عندى حل كلام المصنف على طريقة ابن رشد ومن وافقه وقد قال أبو علي آخر  
 كلامه مانصه ويحتمل عندى ان كلام أبي الحسن والخمى ومن وافقه هما موافق  
 لكلام ابن رشد يحتمل كلام الخمى ومن وافقه على أن المراد صريح اللفظ أو ما ينوب  
 منابه كما يقوله ابن رشد واحتراز وامن الخالي منها ويدل على هذا كلام ابن ناجي الذي  
 ذكرناه وكذا كلام القلشاني والشارح وغيرهما اه محل الحاجة منه بلفظه (وحلول  
 الخ) قول مب وبه يعلم جواب ما أورده بعض أهل درس ابن عبد السلام الخ  
 هذا البعض هو الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد السطى قاله ابن ناجي في شرح المدونة  
 وقول مب عن ابن عرفة ثمان لى يسره الخ كذا هو في بعض نسخ مب بتقديم الياء  
 على السين وهو ضد العسر وفي بعضه ساءر بدون ياء الاول هو الصواب لانه الذى فى أصل

ابن عرفة وفي نقل ابن ناجي و غ في شرحهما للمدونة عنه ولانه الموجود أضاف في نسخ  
 طي الذي نقل مب كلامه موفو له عن طي فيه نظرا لانها على أصل دين باسطة راضه  
 الخ في هذا النظر نظروا ن سلمه مب لان مراد ابن عرفة الدين اصطلاحا ولا لشك أن  
 القرض اللازم الوفاء قبل دفعه ليس ديننا اصطلاحا لا تلازم بين وجوب الشيء على  
 الانسان وتسميته ديننا اصطلاحا ولا اعترض ح على ابن عرفة حده للحوالة بانه غير  
 جامع لانه يخرج منه من تصدق على رجل أو وهبه شيئا ثم آله به على من له عليه مثله قائلا  
 مانصه فانما حواله وتلفظ الدين لا يطلق عليهم اعرفا اه منه بلفظه وهو ظاهر غاية  
 اذ لو مات الواهب أو المتصدق أو المقرض في مسئلة القرض قبل دفعه لم يؤخذ من تركه  
 ومبادل لصحة ما قاله ابن عرفة انها ليست حواله حقيقية وانما هي حواله لان من لازم  
 الحواله براءة ذمة المحيل بحيث لا تبقى للمحال مطالبة له بعد وان تعذر عليه أخذ الحق من  
 المحال عليه الا في صورة الغرور كما ان من لازمه عدم رجوع المحال عليه على المحيل بما  
 دفعه للمحال والا مران معا هذا اليسا كذلك أما الثاني فهو ضروري لاحتياج الى  
 الاستدلال عليه لان المقرض يرجع عنه دفعه وقطعا وأما الاول فقال النجاشي مانصه ولو  
 كان ذلك على وجه السلف ولم يجد عنده شيأ يرجع فولا واحدا اه منه بلفظه وقال  
 ابن عرفة مانصه وان آله على سلف ولم يجد عنده شيأ يرجع على المحيل اتفاقا اه  
 منه بلفظه فالصواب ما قاله ابن عرفة مطلقا وليس هنا بيع دين بين حتى يحتاج الى  
 ما قاله طي من ان كلام المدونة محمول على التجيل لان الشيوخ أطبقوا على ابقائها  
 على اطلاقها ابن يونس وغيره ولم يقيدوها بأبوالحسن ولا غ ولا ابن ناجي بل قال ابن ناجي  
 عند كلامها المذكور مانصه قيل هذه الحواله لا تصح عالم يحل ورد بانها ليست بحواله اذ  
 هي على غير أصل دين اه منه بلفظه (تنبيه) في نوازل المعاضات من المعيار مانصه  
 وسئل سدي عبد الله العبدوسي عن أسلف بشرط الحواله فأجاب بأنه لا يجوز  
 مثل أن يسلفه دراهم أو طعاما أو ثيابا على أن يحيله بها على غريمه فلان الحواله بيع  
 من البيوع فصار قد باع له تلك الدراهم بالدراهم التي على الغريم فصار دراهم بدراهم الى  
 أجل اه قل في هذا الجواب نظر والمنصوص في عين النازلة لا يصح التونسى  
 الجواز قال عند قوله في كتاب المكاتب وهو كدين له ما على رجل منهما فبدا أحدهما  
 صاحبه بنجم على أن يأخذ هو النجم الثاني ثم فاس الغريم في التجم الثاني فليرجع على  
 صاحبه لانه سلف منه له قال أبو اسحق قوله لانه سلف منه له فيه نظر لانه يجب أن يكون  
 حواله على أصل دين لا يرجع على القابض بشئ كالوأسلفنى رجل على أن أحيله بين على  
 من لى عليه دين ثم أعدم الغريم انه لا رجوع له على المحيل الا أن يكون الشريك قد خرج  
 عن هذا النجم على أنه متى لم يدفع الى رجعت اليك اه ومحل الدليل منه قوله كالوأسلفنى  
 الخ فتأمل فانه ظاهر اه منه بلفظه قل ما استدلى به أبو العباس الوائش ريسى من  
 كلام التونسى على رد ما للعبدوسي ظاهر لانه نص في مخالفته وكلامه يفيد انه متفق عليه  
 لانه ساقه مساق الاحتجاج ولا اعتراض به كلام المدونة ولكن الصواب ما أفتى به أبو محمد

وقوله عن طي فيه نظر الخ بل  
 لا نظر لان مراد ابن عرفة الدين  
 اصطلاحا والقرض قبل دفعه ليس  
 كذلك اذ لو مات المقرض قبل  
 دفعه لم يؤخذ من تركه ويدل لما  
 قاله ابن عرفة من ان هذه جملة أن  
 من لازم الحواله براءة ذمة المحيل  
 وعدم رجوع المحال عليه على  
 المحيل والا مران معا هذا ليسا  
 كذلك فتأمل وليس هنا بيع دين  
 بين حتى يحتاج لما قاله طي من  
 حمل كلامه على التجيل لان  
 الشيوخ أطبقوا على ابقائها على  
 اطلاقها انه لا يجوز السلف بشرط  
 الحواله كأن يسلفه دراهم على ان  
 يحيله بها على غريمه فلان انظر  
 الاصل (وان كاتبة) قول مب  
 وقال غيره فيم الخ الذي في المدونة  
 والتوضيح وغيره وقال غيره تجوز  
 الحواله ويعتق مكانه لان ما على الخ  
 (لا عليه) قلت قول مب عن  
 التوضيح وأما الكتابة الخ هذا اذا  
 كان المحال هو السيد على مكاتب  
 مكاتبه لا الاجنبي والايهين كما مر  
 لمب ويأتى له

سیدی عبد الله العبدوسی لما قاله الامام أبو ابيحق التونسی وان کان یلقب بالنظار وسلم  
ما قاله صاحب المعیار لامور أحدها أنه لیس هنا حین العقدین للعقل علی المحیل  
وانما ترتب له الحق بهذه المعاملة نفسها والحواله شأن الدين فيها أن يكون سابقا عليها  
وشأنها أن تبراها بدمه المحیل لأن تعمر بها ومع هذا فلم تعمر ذمته قطعا بهذا العقد لانه  
لوقبض هذا السلف وأراد رده بعينه لكان له ذلك كما هو مقر في محله ثانياً اننا لو سلمنا انه  
دين اذ ذلك فهو غير حال لانه ان كان السلف بينهما مؤجلاً بأجل صريح فلا إشكال فيما  
قلناه والافيلزمه الصبر إلى انقضاء المدة المعتادة ومن شرط الحواله حلول المحال به ثالثاً  
ان ما قاله العبدوسی هو المصرح به في المدونة فقيماني كتاب السلم الثاني مانصه ولا يجوز  
أن تستقرض من أجنبي مثل طعامك وتحيله به على الذي عليه السلم ويوفيكه على ذلك حل  
الاجل أم لا هـ منها بلفظها ونحوه لابن بونس عنها وزاد مانصه وقال أشهب في  
غير المدونة لا بأس أن يعطيك كرجل وتحيله عليه هـ منه بلفظه وسلم كلامها ابن ناجي  
وأبو الحسن وزاد بعد أن تكلم على قولها ويوفيكه على ذلك مانصه وأما لو فاكه بغير  
شرط الاحالة لم يجز قول واحد ا هـ منه بلفظه ومن كلام أبي الحسن يعلم أن علة المنع  
هي الشرط لا كون المحال عليه طعماً مان من سلم فتأمل بانصاف قول مب عن ضيغ  
وقال غيره فيها لا تجوز إلا أن يعق مكانه فيه نظراً لأن الذي في المدونة هو مانصه وكذلك  
ان لم تحل المكاتب لم تجز الحواله اليها وان حل لانه فسخ دين لم يحل في دين حل أو لم يحل وقال  
غيره تجوز الحواله ويعتق مكانه لان ما على المكاتب ليس بدين ثابت هـ منها بلفظها  
وهكذا في ابن بونس واللتحى وابن عرفة وكذا في ضيغ نفسه ومب اختصره فغير  
معناه ونصه وأما المكاتب المحال بها فاشترط ابن القاسم في المدونة حلولها قال والافهو  
فسخ دين في دين وقاس ذلك ابن القاسم على ما سمعه من مالك من منع بيع كلبه المكاتب  
لاجنسي بما لا يجوز قال في المدونة وقال غيره يجوز ويعتق مكانه لان ما على المكاتب ليس  
ديناً ثابتاً هـ منه بلفظه هكذا في جميع ما وقعت عليه من نسخة وهي عدة ووقع في نقل  
جس عنه مثل نقل مب وأظن ذلك تعميماً في نسخة مما من ضيغ والله أعلم ومن  
تأمل نقلهما عن ضيغ تبين له منه أن ما نقله عنه ضعيف (تنبه) \* ان وقعت  
الحواله لبعض النجوم فأنما يشترط حلول ذلك النجم فقط فان كان آخر النجوم صار حراً  
مكانه كما صرح بذلك في المدونة وغيرها و يفهم من كلامهم انه ان لم يكن الاخر فانه يبرأ منه  
ثم ان أدى ما بقي خرج حراً والارق وهو واضح وانما ثبت على هذا لان بعض الناس  
وقف فيه لعدم اطلاعه على كلام الناس والله أعلم (ونسأوى الدين قدر اوصفة) قول  
مب هـ هذا التعليل لا يصح الخ جزم به عدم صحته مطلقاً وفيه نظر بل يصح اذا كان الدين  
المحال عليه غير حال لان المحال قدر ترك أخذها وجب له أخذها بأخذ أفضل منه مؤجلاً ومن  
آخر ما حل به تسلفاً وقوله لجواز قضاء القرض بأفضل صفة جوابه أن محل ذلك ان لم  
يشترط في العقد والامنع اتفاقاً ومع التقييد بكونه مؤجلاً هنا صار ذلك مشروطاً وقوله كما  
لا يصح اذا كان الدين المحال به من يبيع جوابه أن جواز قضاء دين البسيع باكثر اذا كان

(ونسأوى الدين الخ) قول مب  
هذا التعليل لا يصح الخ بل يصح  
اذا كان الدين المحال عليه غير حال  
تأمله وقوله بأفضل صفة الخ محله  
ان لم يشترط في العقد والامنع اتفاقاً  
و بكونه مؤجلاً هنا صار ذلك  
مشروطاً وقوله كما لا يصح الخ  
جوابه ان محل جواز قضاء دين  
البسيع باكثر اذا لم يؤخره به لذلك  
والامنع اتفاقاً وبالجملة اذا كان  
المحال عليه مؤجلاً ظهرت العلة  
في الجميع

حالا وقضه صاحبه عند استحقاق قبضه وأما ان أخره به لياخذ كثر فهو صريح الربا  
 فلا يختلف في منعه فتأمله لكن تعليل ز بذلك فاصربان كلام الأئمة صريح في منعه  
 مع حلوله وتأجيله وقول مب والاصواب في تعليله انه يبيع دين بدين الخ بهذا علله ابن  
 يونس أيضا ونصه قال في كتاب ابن المواراذا اختلفا في الصفة أو في الجودة والصف واحد  
 وهما طعام أو عين أو عرض كانا أو أحدهما من بيع أو قرض فلا تصح الحوالة فيه وإن  
 خلا محمد بن يونس لانه اذا اختلف الصفان دخله التسكيس والتعجيل وخرج عن وجهه  
 المعروف الذي أبجازه الى بيع الدين بالدين المنهي عنه قال ابن الموارا أن يقبضه قبل أن  
 يفترقا فيجوز الا في الطعام من بيع فلا يبيع أن يقبضه الا صاحبه اه منه بلفظه قلت  
 وهذه العلة ظاهرة اذا كان الدين المحال عليه لم يحل ولا في نظره وجه كونه بيع دين  
 بدين وقد علل ابن القاسم نفسه بالعله التي نقلها مب عن المقدمات ففي أول المسئلة  
 من رسم مرض من سمع ابن القاسم من كتاب الحوالة مانصه وسئل مالك عن رجل  
 كان له دنانير على رجل قد حلت ولغيره على رجل دنانير مثلها الى شهر فأحاله عليه الى  
 شهر قال مالك اذا كانت قد حلت فلا بأس به أن يتحول على غير غيره الى أجل وإن كان  
 حقه الى أجل فأراد أن يحيله على رجل بدين له عليه قال قال مالك لأحب ذلك أن يحتمل  
 بما لم يحل فيما قد حل وفيما لم يحل قال ابن القاسم يريد دنانير من دنانير شيابا من شياب  
 تشبه صفته التي حل له فاما ان كان من غير صفته فذلك الدين بالدين لا يحل على حال من  
 الاحوال اه منه بلفظه وليس كلامه هذا ولا كلام المقدمات نصا في بيع الدين بالدين  
 بل يحتمل أن يكون معناه فسخ الدين في الدين وهذا هو الذي فهم عليه ابن رشد كلام  
 السماع والله أعلم فانه قال عقبه مانصه قال القاضي رضي الله عنه قول ابن القاسم في  
 هذه المسئلة يريد دنانير الخ تفسير لقول مالك لان الحوالة يبيع من البيوع الا أنها  
 خصصت من عموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب والورق بالورق  
 الامثلة لا بمثل يدا بيد ومن عموم نهى عن الدين بالدين لقوله عليه الصلاة والسلام ومن أبيع  
 على ملي فليتبع لما كانت على سبيل المعروف ولم تكن على سبيل المكايسة فان دخل  
 الحوالة وجهه من وجوه المكايسة رجعت الى الاصل فلم تجز الحوالة جائرة في جميع  
 الديون اذا تساوت في الوزن والصفة وحل الدين المحال به لانه ان لم يحل كان ذمة بذمة  
 فدخله مانهي عنه من الكال بالكال الا أن يكون الدين الذي يتحول اليه حالا ويقبض  
 ذلك مكانا قبل أن يفترقا مثل الصرف فيجوز ذلك وسواء كانت الديون من بيع أو قرض  
 أو قعد اه منه بلفظه فانظر قوله من الكال بالكال يتجده شاهد الما قلناه لقول المصنف  
 فيما هو كال كالمثله ففسخ ما في الذمة في مؤخر وكذا قوله ويقبض ذلك مكانا الخ لان بيع  
 الدين بالدين أوسع من ذلك وعلى هذا فالعله مطردة وتفسير كلامه في المقدمات بكلامه في  
 البيان أولى بما فهمه منه مب فتأمله وكذا قول ابن يونس وخرج الى بيع الدين بالدين هو  
 تجوز في العبارة بدليل قوله عن ابن الموارا أن يقبضه قبل أن يفترقا لان بيع الدين بالدين

نعم تعليل ز بذلك فاصربان  
 كلام الأئمة صريح في منعه مع  
 الحلول أيضا وقول مب انه يبيع  
 دين بدين بهذا علله ابن يونس أيضا  
 وهو ظاهر اذا كان الدين المحال  
 عليه لم يحل وأما تعليل المقدمات  
 الذي في مب فقد علل به ابن  
 القاسم نفسه وهو محتمل أن يكون  
 معناه فسخ الدين في الدين كما فهمه  
 عليه ابن رشد في البيان وعليه فالعله  
 مطردة فتأمل وانظر الاصل



يجوز التأخير فيه اليوم واليومين فتأمل والله أعلم (وفي تحوله على الأدنى تردد) أى اختلاف المتأخرين فالجواز للغمي والمأزى والمسطى وابن شاس وأكثر المتأخرين والمنع لابن رشد وعياض هذا يحصل ما في ضيق وح ١ قلت وما لابن رشد وعياض هو ظاهر كلام العتبية والموازاة وابن يونس الذى قدمناه فتأمل (وأن لا يكونا طعامين من بيع) قول مب قلت وجهه أن قضاء القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف الخ فيه نظر لأنه مصادرة لأن ما قاله المصنف فيما مضى هو عين ما نظر فيه ابن عاشر إذا لمعنى لقول المصنف فيما مضى أو وفاؤه عن قرض إلا أنه يحيل من أقرضه طعاما على من له هو عليه طعام من بيع قال هذا الجواب إلى أن معناه جائز لأنه جائز فلا يسقط به بحث ابن عاشر وعبارته هي مانصة ولا شك أن مقتضى عبارة المصنف أن الدين إذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع لم يمتنع ولكن العلة الموجبة للمنع حيث يكونان معاً من بيع وهي بيع الطعام قبل قبضه موجودة أيضاً فيما إذا كان أحدهما فقط من بيع اه منه بلفظه وبجمله جار في صورتين في صورة المصنف السابقة وفي عكسها وجواب بجمله عن صورة المصنف مصرح به في كلام ضيق وهو قوله إذا كان الحال به من سلم لم يجتمع فيه عقد تابع لم يتخللها ما قبض اه منه بلفظه وسبقه اليه ابن يونس لكن اعترضه أبو الحسن وذكره فراق آخر ونصه الشيخ وهذا ينكس فيمتنع وانما أجازة لأن العلة ضعفت عنده لما كان أحدهما من قرض والاخر من سلم وحل الاجل اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* كلام أبي الحسن هذا صريح في أن صورتين معا جائزتان وهو خلاف ما في ق عند قول المصنف فيما سبق واقرضه أو وفاؤه عن قرض من قوله مانصة وأما عكس هذا فقد نص ابن المواز أنه لا يجوز أن يتخلل بطعام عليك من بيع على طعام لك على شخص من قرض قال ولكن لا يبيعه هو قبل قبضه الآن يأخذ فيه مثل رأس المال اه وقد قبله مب هنالك فأن لا مانصة وجهه أن المشتري منك إذا أحلته فقد باع لك الطعام الذى في ذمتك من بيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر والله أعلم اه ١ قلت لا يخفى عليك مع التأمل الصادق ما في قوله وهو ظاهر لأنه مشكل غاية من جهة مخالفتها لكلام الأئمة هنا ومن قوله ولكن لا يبيعه هو قبل قبضه إذ لا يستقيم ترتيبه على قوله أو لا لا يجوز لأنه لا يتوهم أحد جواز بيعه إذا كان لأنه لم ينتقل ملكه إليه لعدم جواز الحوالة وانما يستقيم ذلك على جواز الحوالة وانتقال ملكه إليه وهو قد نفي ذلك وقد طال بحثي في هذا مع غير واحد وتفاوتت في ذلك مع بعض المعاصرين من أعيان علماء فامس حرسها الله وأهلها من كل لباس فاءتروا بجملة الاشكال ولم يظهر لهم جواب والذي يجب الجزم به أن لفظة لا في كلام ق زائدة إما من نسخها وإما في نسخة من الموازاة والاحتمال الثاني أقوى أو متعين كما يدل عليه صنيعه لما ذكرنا من الاشكال على اثباته ولأن جواز ذلك مصرح به في المدونة وغيره ما قال في كتاب السلم الثالث من المدونة مانصة وان كان لك عليه طعام من سلم فلما حل

(تردد) فالجواز للغمي والمأزى والمسطى وابن شاس وأكثر المتأخرين والمنع لابن رشد وعياض هو ظاهر العتبية والموازاة وابن يونس (وان لا يكونا الخ) قول مب قلت وجهه الخ هذه مصادرة لأن ما قاله المصنف فيما مضى هو عين ما نظر فيه ابن عاشر وتظهره جار في مسئلة المصنف السابقة وفي عكسها وجواب بجمله عن صورة المصنف مصرح به في ضيق ونصه إذا كان الحال به سلم لم يجتمع فيه عقد تابع لم يتخللها ما قبض اه وأصله لابن يونس ولكن اعترضه أبو الحسن بقوله الشيخ وهذا ينكس فيمتنع وانما أجازة لأن العلة ضعفت عنده لما كان أحدهما من قرض والاخر من سلم وحل الاجل اه وهو صريح في جواز صورتين معا وهو الصواب خلافا لما في المواز وقبلة مب عند قوله فيما مضى واقرضه أو وفاؤه من قرض انظر الأصل وقول ز على المذهب الخ انظر من صرح بذلك مع أن مقابله قول ابن القاسم في المدونة وغيرها وبصدر ابن رشد واقتصر عليه ابن زرقون ثم الغنى اقتصر على ما رجحه ز فكل منهم ما قوى والله أعلم

الاجل أحالته على رجل له عليه مثله من قرض فإن حل أجل القرض وأجل السلم جاز  
ذلك وإن لم يحصل لم يجز اهـ منها بلفظها وقال في كتاب الآجال منها ما نصه ومن له  
عليك طعام من سلم فأحلت له على طعامك من قرض أو كان الذي له عليك من قرض  
فأحلت له على طعامك من بيع أو قرض قد حل أو دفعت إليه دراهم يشتاع بها طعاما  
يقبضه من حقه فذلك كله جائز اهـ منها بلفظها ونقل ابن يونس عنها نحو ذلك  
وزاد في يوع الآجال ما نصه قال في كتاب الهبات وإن لم يحصل لم تجز الحوالة أحلت له  
به أو أحالته وكذلك عنه في المجموعة وقال أشهب فيهما ما هما كالعرضين تحيل بمحل  
منهما في محل وفيما لم يحل قال وإن كانا من بيع لم تجز الحوالة وإن حلا إلا أن يتفق  
رأس المال بينهما فيجوز وأشبهه التولية وقال ابن حبيب إذا كان أحد الطعامين من قرض  
فجاز أن تحيل بمحل منهما على ما لم يحل قاله مالك وأصحابه إلا ابن القاسم وقوله هم  
أصوب اهـ منه بلفظه ونقله أبو الحسن بالمعنى قائلا عند قولها في يوع الآجال  
من بيع أو قرض قد حل ما نصه الشيخ قوله قد حل راجع للقرض والبيع إذ لا بد  
أن يكون ذلك الطعام المحال به والمحال عليه حالين بخلاف ما لو كان الدين عينين  
فإنما يشترط حلول الدين المحال به ثم قال ما نصه وحكي عبد الحق في التهذيب مثل  
قول أشهب عن كتاب محمد وعن ابن القاسم فيه أضاف مثل ما حكى ابن حبيب عنه ثم نقل  
عن أبي إسحق التوسني ما نصه وكذلك إذا أحلت من له عليك طعام من سلم على  
قرض فإن حلا جاز وإن لم يحل أو حل أحدهما لم يجز عنده ذكره في كتاب السلم الثالث من  
كتابه اهـ منه بلفظه وما نقله عبد الحق عن الموازية نص في خلاف ما نقله عنها ق  
وسله مب ومثله ما هو لأل للغمي وابن عرفة لم يذكروا في ذلك خلافا ورتب للغمي  
على جواز ذلك ما نصه وإذا صححت الحوالة عادا الجواب في بيعه المحال عليه قبل قبضه  
على ما تقدم فإن كانت الحوالة يبيع على قرض أو بقرض على بيع لم يجز على قوله في  
المدونة ويجوز على قوله في كتاب ابن حبيب إذا كانت بقرض على بيع اهـ منه بلفظه  
فأنت تراه رتب منع البيع قبل قبضه أو جوازه على جواز الحوالة لا على منعها كافي ق  
فحصل أن ما في ق مخالف لصريح كلام المدونة في مواضع وابن يونس والغمي وابن  
عرفه وأبي إسحق وعبد الحق على الموازية وغيرهم فتعين ما قلناه من أن لفظه لازمة  
في نقل ق وسقط الأشكال والجدثة والعجب من مب رحمه الله كيف سلبه  
ووجهه واستظهره مع أنه مشكل في نفسه ومخالف لاصريح النصوص والكلام لله تعالى  
وقول ز وهـ يكتفي فيها بحلول المحال به بلانزع مخالف لما تقدم عن أبي الحسن لكن  
ما قاله أبو الحسن فيه منظر فإني لم أر من ذكر ذلك غيره بل قد قال ابن عرفة ما نصه  
وفيما طعاما القرض كالعرضين اهـ منه بلفظه ولم يذكروا خلافه أصلا وقول ز  
وهـ يكتفي فيها بحلول المحال به أضاف قط على المذهب الخ انظر من صرح بأنه المذهب مع  
أنه قابل قول ابن القاسم في المدونة والواضحة والمجموعة والموازية وبه صدر ابن رشد

في المقدمات وعليه اقتصر ابن زرقون كما تقدم نعم النعمى اقتصر على ما عزاها ابن حبيب  
لمالك وأصحابه واختاره ابن يونس وعلى مذهب المدونة درج المصنف على نسخة ق فكل  
منهما قوى والله أعلم (لا كشفه عن ذمة المحال) قول مب ونحو هذا ابن يونس والنعمى  
الخ هو موافق لما في ق ومخالف لما في غ عن ابن عرفة فإنه قال بعد ذكره كلام ابن  
يونس مختصرا مانعه ومن لازم هذا الكلام أن الحوالة لا تجوز حتى يعرف ملاء  
الغريم من عدمه وهو خلاف نقل المازرى والنعمى فتأمل اه كذا نقله غ هنا وفي  
تكميل النقيدي وسيله ولم ينسبه على مخالفته لكلام ق وقد راجعت كلام ابن عرفة في  
أصله فوجدت ما نقله عنه غ هو لفظه وفي اقتصار مب على كلام ق من غير تنبيه  
على مخالفته لكلام ابن عرفة مع أنه في غ ما لا يفتي ٢ قلت من وقف على كلام ابن  
يونس ظهر له يادى الرأى أن الصواب ما فهمه منه ابن عرفة ومن تأمله ظهر له أن الصواب  
ما فهمه منه ق فإنه لما ذكر مسئلة علم التحيل فقط بفلس المحال عليه قال مانعه محمد بن  
يونس انظروهم يقولون لو بيعت سلعة من انسان فوجدته عديما فلسا اكتم ذلك لم ينقض  
البيع محمد بن يونس والفرق أن الحوالة انما هي بيع دين بدين وانما جازت للرخصة التي  
وردت فيها وشراء الدين لا يجوز حتى يعرف ملاء الغريم من عدمه لانه شراء لما في ذمته فاذا  
وجدته معيبة كان له الرد كسلعة اشترت فوجدت معيبة اه منه بلفظه فابن عرفة  
رحمه الله نظرائى قوله وشراء الدين لا يجوز الخ و ق نظرائى قوله فاذا وجدته معيبة  
كان له الرد لانه صريح في أن له الخيار في الرد والبقاء وذلك يدل على صحة الحوالة ولازمة  
أنها صحيحة مع جهل ذمته اذ لو كانت فاسدة لتحمز رد هاف علم من ذلك أن معنى كلامه ان شراء  
الدين الحقيقي لا يجوز الا بعد معرفة ملاء الغريم من عدمه وكان القياس في الحوالة كذلك  
لكنها جازت بدونه لانهم لم يعرف وورخصة تم ان ظاهر عدمه كان ذلك كعب فيخبر في رد  
الحوالة وامضاتها فقام له والله أعلم (وان أفلس أو جحد) قول مب عن ابن عرفة ونقله  
الباجي كانه المذهب الخ وكذا النعمى نقله كانه المذهب ونقصه فان فلس المحال عليه  
بعد ذلك أو مات أو غاب لم يرجع الحال الآن يشترط المحال أنه يرجع ان فلس أو مات فله  
شرطه وهو قول الغيرة في العتبية اه منه بلفظه وقول مب عن ابن عرفة قلت  
وفيه نظر لانه شرط مناقض لعقد الحوالة الخ تسلم مب هذا النظر وهو غير مسلم فان  
تسلم محمد بن يعقوب قول الغيرة واثبات الباجي والنعمى به كانه المذهب من غير أن  
يذكروا فيه خلافا ولوشاذ مع قول ابن رشد هذا صحيح لا أعرف فيه خلافا كافي وجوب  
اعقاده ويحتمل أن عرفة جوابه أن تأثير الشرط المناقض محلل للمعاوضات الحقيقية لبنائها  
على المكايسة لا للتبرعات فان ذلك فيها غير مؤثر ولذلك على بشرط المحبس أن من احتاج  
من المحبس عليهم باع وشرط الواهب أو المصدق على محجور أن لا يحجر عليه فيما وهبه له أو  
تصدق به عليه على المشهور في هذا وهو الصواب كما تقدم تحريره والحوالة التي من المعروف  
بلا نزاع وابن عرفة نفسه لا ينافي في ذلك فتأمل به بانصاف (فلو أحوال بائع) قول ز ثم أحوال

(لا كشفه الخ) قول مب ونحو  
هذا ابن يونس مثله في المواق وهو  
الصواب لا ما عزا له ابن عرفة كافي  
غ انظر الاصل وقول ز وقبله  
ابن عرفة الخ بل ابن عرفة نقل أيضا  
كلام التونسي والمازرى المقابل  
لذلك وقبله انظر الاصل أول الباب  
(وان أفلس الخ) قول مب عن  
ابن عرفة ونقله الباجي الخ وكذا  
النعمى نقله كانه المذهب وقول  
مب عنه وأصيل المذهب الخ  
جوابه ان هذا في المعاوضات  
الحقيقية دون التبرعات ولذلك على  
بشرط المحبس ان من احتاج من  
المحبس عليهم باع وشرط الواهب  
مثلا على محجور أن لا يحجر عليه فيما  
وهبه له على ما هو الصواب والحوالة  
من المعروف بلا نزاع

بها الخ قال من الصواب اسقاط هذه الجملة لعدم مناسبتها الخ وهو ظاهر لكن ان جعلت  
 الباء للسببية ناسب كلام المصنف لكنه غير متبادر فتأمل (واختبر خلافه) قول ز ولو  
 تصدق البائع في مسئلة المصنف بالثمن على شخص ثم أحاله الخ عبارة قلقة وصوابه ولو  
 تصدق بثن العبد في مسئلة المصنف على شخص ثم رد المبيع الخ كما في عبارة الأئمة وقوله ولو  
 قبض أخذه المشتري على الأصح صواب موافق لما في الشامل ونصه ولو باع عبدا  
 وتصدق بثنه على شخص ثم أحاله على مشتريه ثم استحق أو رد يعيب بطلت الحوالة ولا شيء  
 له ولو قبض الثمن أخذه المشتري على الأصح وان فاته مضي اه منه بلفظه ونقله ت  
 مساله ومعناه وسلم لذلك محشيا المحققان ابن عاشر و طي ونقل عج كلام  
 ت وسلمه وهو حقيق بالتسليم لان كلام ابن يونس والنخعي وابن رشد يفيد رجحانه  
 ونص ابن يونس وقال ابن القاسم في كتاب محمد والعتبة فبن باع عبد اجماعا في يار  
 وتصدق به على رجل وأحاله به أو أشده ثم استحق العبد أو رد يعيب قال ان قبض  
 المتصدق عليه الثمن وفاته يده لم يرجع عليه المشتري بشئ ويرجع على البائع كما  
 لو قبضها المتصدق بها ثم تصدق بها قال ولو لم يفت الثمن يدا المعطى كان للمشتري  
 أخذه ثم لا يكون للمعطى شئ محمد بن يونس جعل ههنا أنه وهبه ما ظن أنه ملكه  
 فكشف الغيب أنه ليس ملكه فجعله ان لم يقبض أو قبض ولم يفت رد وان فاته مضي  
 وقبل ان قبض مضي اه منه بلفظه فالنظر كيف صدر به ووجهه وعزاه لابن  
 القاسم وعبر عن الآخر بقيل ولم يعزه لاحد ونص النخعي واختلف اذا كان فائما  
 يدا المتصدق عليه فقال ابن القاسم في كتاب محمد لمشتري العبد ان يأخذه وقال  
 في العتية لاشئ له فيه ويتبع البائع اه منه بلفظه فصدر به وقال ابن رشد في رسم  
 القضاء العاشر من سماع أصبع من كتاب الحوالة بعد ان ذكر الاقوال الخمسة التي  
 نقلها عنه المصنف في توضيحه وابن عرفة مائنه والذي يوجه النظر والقياس أن  
 يكون هذا الاختلاف في الرد بالعيب على القول بأنه يبيع مبتدأ وأن لا تجوز الهبة  
 والصدقة في الاستحقاق ولا في الرد بالعيب على القول أنه نقض بيع اه منه بلفظه  
 لان المشهور من المذهب أنه نقض بيع وعليه ثبت أكثر الفروع في المذهب وقد  
 قال غ في تكميله عند قول المدونة في كتاب الصلح وان ائعت طوق ذهاب الخ  
 مانصه مذهبه في الكتاب أن الرد نقض بيع وهو منصوص في كتاب الصرف اه منه  
 بلفظه وبذلك كله تعلم ما في اعتراض مب على ز وما استدلل به من كلام ضج  
 لادليل له فيه لان الذي في ضج هو مانصه كما اذا تصدق البائع بثن سلعة أو وهبه  
 ثم استحق تلك السلعة فان الهبة والصدقة تبطل اذا لم يقبضها على قول أشهر  
 والمعروف من قول ابن القاسم وسياق آخر المسئلة ما في ذلك اه منه بلفظه ثم ذكر  
 في آخر كلامه أن المسئلة اضطرب فيها النقل فذكر الاقوال الخمسة وظاهر كلام  
 مب أن قوله فاذا قبضها لم يتبع بها الا الواهب هو من تعلم كلام ضج مندرج تحت

(واختبر خلافه) قول ز ولو  
 تصدق البائع الخ لو قال ولو تصدق  
 بثن العبد في مسئلة المصنف على  
 شخص ثم رد المبيع الخ كما في عبارة  
 الأئمة وقول ز أخذه المشتري  
 على الأصح الخ صواب موافق لما  
 في الشامل وت وسلمه ابن عاشر  
 و طي وعج وكلام ابن يونس  
 يفيد رجحانه لانه صدر به ووجهه  
 وعزاه لابن القاسم وكذا كلام  
 النخعي وقال ابن رشد والذي يوجه  
 النظر والقياس أن لا تجوز الهبة  
 والصدقة في الاستحقاق والرد  
 بالعيب على القول أنه نقض بيع  
 اه وكونه نقض بيع هو المشهور  
 ومذهب المدونة وعليه ثبت أكثر  
 الفروع

قوله انه قول اشهب والمعروف من قول ابن القاسم وليس كذلك فان تلك الزيادة ليست  
 فيه في جميع النسخ التي وقفنا عليها وقد نقل كلامه أيضا جس فلم يذكرها وعلى  
 تسليم وجودها فيه - لم يجد لنا فلا يعارض ذلك ما قدمناه وقد فرض هو المسئلة  
 في الاستحقاق وقد رأيت قول ابن رشد النظر والقياس أن لا يجوز الهمزة ولا الصدقة في  
 الاستحقاق ومما يدل على أنها ليست في ضيغ قوله والمعروف من قول ابن القاسم أن  
 مقابل هذا المعروف ما نسب له من أنه رجع على المتصدق عليه بالثمن إذا أفاته فانه غريب  
 ليس بمعروف من قوله وأما ردنا لما ثبت فهو معروف من قوله مشهور في كلام الأئمة بل  
 نسبة الشيخ أبو محمد له في سماع أي زيد وأصبح كافى ضيغ وابن عرفة وتبعه الباجي في  
 المتن وقد قدم في كلام ابن يونس عزومه في الموازية والعتبية فظهر لك صحة ما قلناه من  
 وجوه وعلمت أن الصواب ما قاله ز لا ما قاله م ب \* (تنبيه) \* بين ما قدمناه عن النحوي  
 وابن يونس تخالف في العزو فان ابن يونس جعل قول ابن القاسم في العتبية موافقا لقوله في  
 الموازية والنحوي جعله مقابلا له والظاهر أن ابن يونس تبع الشيخ أبي محمد مدفاته عزرا لابن  
 القاسم في سماعي أصبح وأي زيد مثل ما عزاه ابن يونس لاعتبية فبعبه على ذلك أبو الوليد  
 الباجي وقد تعقب في ضيغ كلام أبي محمد فقال بعده ما نصه وهو وهم والذي في سماع  
 أصبح وأي زيد في العتبية أنها فتوت بمجرد القبض فاذا قبض الموهوب لم يتبع بها إلا  
 الواجب عزلة ما لو قبض الواهب ثم تصدق بها اه منه بلفظه وقد سبقه إلى ذلك ابن  
 زرقون كما نقله ابن عرفة وسلبه ونصه ابن زرقون كذا نقله الشيخ في الزاود وهو وهم انما  
 في سماعه ما فتوت بمجرد القبض اه منه بلفظه وكلامه أغننا عن اعتراض كلام الباجي وابن  
 يونس لكن التعقب على ابن يونس أخف لأنه يبين المحل والله الموفق (والقول للحميل)  
 قول ز انظر ابن يونس صحيح ما أشار اليه من كلام ابن يونس ونصه قال بعض الفقهاء  
 وإذا المحال قال للحميل أحلتني على غير أصل دين وقال الحميل بل على أصل دين قال هو  
 حول ثابت حتى يتبين أنه أحاله على غير أصل دين قال لان ظاهر الحوالة براءة الذمة وأنما  
 على أصل دين فن ادعى بعد قبوله الحوالة أنها على غير أصل دين لم يصدق اه منه بلفظه  
 فقوله لان ظاهر الحوالة الخ هو ما أشار اليه ز وهو ادعى بعض الفقهاء أبو إسحق  
 التوسني كما يدل عليه كلام غ في تكميله قلت وانظر لم عزاه ابن يونس لبعض الفقهاء  
 مع أنه في الموازية كما نقله النحوي ونصه وقال محمد إذا قال المحال بعد موت المحال عليه  
 أحلتني على غير مال وقال الحميل على مال فهو حول ثابت حتى يثبت أنه على غير مال اه  
 منه بلفظه ونقله ابن عرفة أيضا ولم يتعرض لكلام ابن يونس والله أعلم (لا في دعواه وكالة  
 أو سلفا) قول ه ان أشبهه أن يكون مثله يدين الحميل والافقول رب المال يمينه الخ غير  
 صحيح مع جملة كلام المصنف على قول عبد الملك الخ والصواب أن يقول الآن يشبهه قول  
 رب الدين وحده فقوله يمينه الخ كما يدل من كلام ابن رشد لا في قول م ب وبصحيح  
 ابن الحاجب للقول المخرج في السلف الخ سلم ما أفاده كلام ق و ع ومن تبعه أن  
 ما عقده المصنف إنما هو تخريج لا منصوص وليس بمسلم بل هو منصوص لابن الماجشون

ولادليل لمب في كلام ضيغ  
 لان قوله والمعروف من قول ابن  
 القاسم الخ أى في العتبية لانه قصد  
 به الرد على من عزاله فيها أخلافه فلا  
 ينافي أن له قولاً آخر في غيرها نعم  
 إذا أفات المعطى الثمن لم يرد ما نظر  
 الاصل (والقول للحميل الخ) ابن  
 يونس لان ظاهر الحوالة براءة الذمة  
 وانما على أصل دين فن ادعى  
 خلافه لم يصدق اه \* (فرع) \*  
 قال ابن يونس عن مالك وابن القاسم  
 فان تبين أنه ليس في ذمة المحال عليه  
 الا بعض الدين تمت الحوالة فيه  
 وبصر الباقي حالة يتبع أهم ما شاء  
 اه (لا في دعواه الخ) قول م ب  
 للقول المخرج في السلف الخ بل هو  
 منصوص لابن الماجشون واختاره  
 ابن حبيب كما في البيان وقال ابن  
 عرفة ابن رشد ان أشبهه قول  
 أحدهم ما دون الآخر فالقول  
 قوله انما أفاء وانما ما يمينه  
 أو ما لا يشبهه فقول ابن القاسم  
 وأشبه القول للحميل وقول ابن  
 الماجشون القول للحميل انظر  
 الاصل وقول ز ان أشبهه الخ فيه  
 نظروصوابه الآن يشبهه قول رب  
 الدين وحده فقوله يمينه الخ كما  
 يفيد ابن رشد

واختاره ابن حبيب في رسم المكاتب من سماع يحيى من كتاب المائة مانصه مسئلة  
 وأسأله عن الرجل قال لرجل أحيل على غربي هذا بعشرة دنانير فيقبض ذلك منه ثم ان  
 المحيل أتى القابض فقال اقضني مائة تناضيت فاني انما كنت أسلفته لكهما سلفا وقال القابض  
 انما أحلتني بحق كان لي عليه فقط فقبضت حتى واحلتك اياي اقرار منك بحق وبمست  
 له بينة على أصل الحق قال أرى المتقاضى غارما للعشرة وأراها كالسلف عليه ولا حق  
 له على المحيل إلا أن تسكون له بينة على أقل الحق تنبته فاما حالته اياه فليس هو عندى  
 اقرار بل هو بذلك مسلف وأرى للقابض أجره التقاضى ان كان ذلك شيئا به أجره قال  
 القاضى رضى الله عنه قوله أرى المتقاضى غارما للعشرة معناه بعدى عن المحيل وقوله  
 وأراها كالسلف عليه معناه وأراها كالسلف الذي تقارران جميعا عليه لانه يستحقه  
 بيمينه قبله وفي قوله وأرى للقابض أجره مثله نظرا لما يدع الاجارة وانما زعم أنه قبض  
 حقه الواجب له وكذلك لو قال المحيل انما أحيلتكم بالسكفني مؤنة تقاضيا لكان  
 القول قوله أيضا على ما حكاه ابن حبيب ولكان له أجره التقاضى ان كان شيئا له أجر  
 وكان ممن يعمل مثل هذا بالاجرة وقوله في هذه المسئلة على قياس قوله في آخر كتاب  
 المديان من المدونة في الذي يقول للرجل ادفع الى فلان عنى ألف دينار فيه دفعه اليه  
 ثم يريد أخذها من الآخر فيقول كانت لي عليك ديناران القول قول المأمور لانه أخرجه  
 الدنانير من عنده فالقول قوله أنه له حتى ثبت انما كانت عليه دينالا مبرر يد الآن  
 يشبه ما يقول مثل أن يعلم من فقره وكونه غريبا لا أمر ما لا يشك انه لا يكسب  
 هذا القدر وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون في مسئلة الكتاب ٥ - هذه أن ذلك  
 على ما يشبهه فان كان من أحلته يشبه أن يكون له عليك مثل ذلك فهو مصدق مع عينه  
 وان كان لا يشبهه فهو كوكيلك فالقول قولك مع عينك وحكى عن أشهب أن المحيل مصدق  
 قول واحد واختار ابن حبيب قول ابن الماجشون وليس معنى قول أشهب عندى  
 أن المحيل مصدق أشبهه قوله أو لم يشبهه فلا اختلاف اذا أشبهه قول أحدهما ولم يشبهه  
 قول الآخر أن القول قول من أتى منهما بما يشبهه وانما الاختلاف اذا أتيا بما يشبهه  
 أو بما لا يشبهه فقال ابن القاسم وأشهب القول قول المحيل وقال ابن الماجشون القول  
 قول المحال القابض وهو على المعروف من مذهب أشهب أنه لا يؤخذ أحد بأكثر مما  
 يقر به على نفسه لانه يقول لم أقبض الا حق الواجب لي خلاف قوله وقول ابن القاسم  
 في هذه المسئلة وبالله التوفيق اهـ منه لفظه ونقله ابن عرفة مختصرا بعد أن ذكر كلام  
 التميمي وكلام السماع مختصرا وسلمه فتحصل أن ما ذهب عليه المصنف في السلف هو  
 المنصوص لابن الماجشون وهو اختيار ابن حبيب والحارثي على المعروف من قول  
 أشهب كما تقدم في كلام ابن رشد وهو المخرج على قول ابن القاسم في الوكالة كما قاله اللخمي  
 وهو الذى صححه ابن الحاجب والعجب من ق كيف خفي عليه كلام ابن رشد وان عرفة  
 مع اعتنا به بكلامهما كثيرا والله الموفق ونص ابن عرفة ابن رشد ان أشبهه قول  
 أحدهما دون الآخر فالقول قوله اتفاقا وان أتيا بما يشبهه أو ما لا يشبهه فقول ابن

القاسم وأشهب القول قول المحيل وقول ابن الماجشون القول قول المحال وقول ابن القاسم  
 كقولها في كتاب المديان فيمن أمر رجلا لا يدفع مالا للفلان فيقول الآخر كانت لي عين  
 ويقول المأمور لم يكن لك على شيء أن القول قول المأمور وقول ابن الماجشون على  
 معروف قول أشهب لا يؤخذ بأحد بما أقربه لأنه يقول لم أقبض إلا حتى خلاف قوله  
 وقول ابن القاسم في هذه المسئلة وفي قوله لا أبض أجر مثله نظر اذ لم يدع الأجرة انما زعم  
 قبض حق نفسه وكذا ان قال المحيل انما أحلتك لتكفييني مؤنة النقاضى قبل قوله  
 على ما حكاها ابن حبيب وكان له أجره وهو ممن يعمل في مثل هذا بأجر ١٥ منه  
 بلفظه الا انه ترك من كلام ابن رجب التنبيه على اختيار ابن  
 حبيب قول ابن الماجشون وما كان ينبغي له  
 ذلك وهو من آفات الاختصار  
 والله سبحانه  
 أعلم

\* (وقد كل بحمد الله الثمن الخامس ويتلوه الثمن السادس أوله باب الضمان ان شاء الله) \*

حَاشِيَةُ الْإِمَامِ الرَّهْطُونِيِّ  
عَلَى شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ  
لِمَخْتَصَرِ خَلِيلٍ

وَبَهَامَتِهِ هَاشِيَةُ الْمَدْفِيِّ عَلَى كُنُوتٍ

---

الْجُزْءُ الْخَامِسُ

---

قَامَتْ بِإِعَادَةِ طَبْعِهِ بِطَرِيقَةِ التَّصْوِيرِ  
عَنِ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْأُمِّيَّةِ بِبُورْلَاك ١٣٦٦ هـ

دار الفكر

بِغُورَات

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م



١  
\* (فهرسة الجزء الخامس من حاشية العلامة رهوفى)  
على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني) \*

صفحة

باب البيوع	٢
الضرف	٩١
فصل فى الطعام الربوى	١٢٤
بيوع الآجال	١٥١
فصل فى بيع أهل العينة	١٥٤
فصل فى الخيار	١٥٦
فصل فى بيع المراجعة	٢٠٥
فصل ذكر فيه مسائل التناول وبيع الثمار والعرايا والجوامع	٢٠٨
فصل فى اختلاف المتبايعين	٢٣٦
باب السلم	٢٤٠
فصل فى القرض	٢٦٠
باب الرهن	٢٦٤
باب الفلوس	٢٩٤
باب الحجر	٣٢٦
باب الصلح	٣٦٦
باب الحوالة	٣٩١

\* (تمت) \*